

كِتَاب

شرح البحر في فقه الزيدية

وهو شرح لفتاوى الإمامين الهمامين
القاسم بن إبراهيم الرسي والهادي يحيى بن الحسين
عليهما السلام

تأليف

الإمام الأعظم المؤيد بالله أبو الحسن السيد أحمد
ابن السيد الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون
ابن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن
ابن الإمام علي بن أبي طالب عليهما السلام
ولد سنة ٢٢٢ هـ وتوفي يوم عرفة سنة ٤١١ هـ

منشورات



دمشق - مكتب عنبر - ص ٤٢٦



كتاب
شرح التجريد في فقه الزيدية

كِتَابٌ

سُحْرُ الْبَحْرِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ

وَهُوَ شَرْحٌ لِفَتْاوَى الْأِمَامَيْنِ الْهُمَامَيْنِ
الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّيِّ وَالْهَادِي يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

تَأَلَّفَ

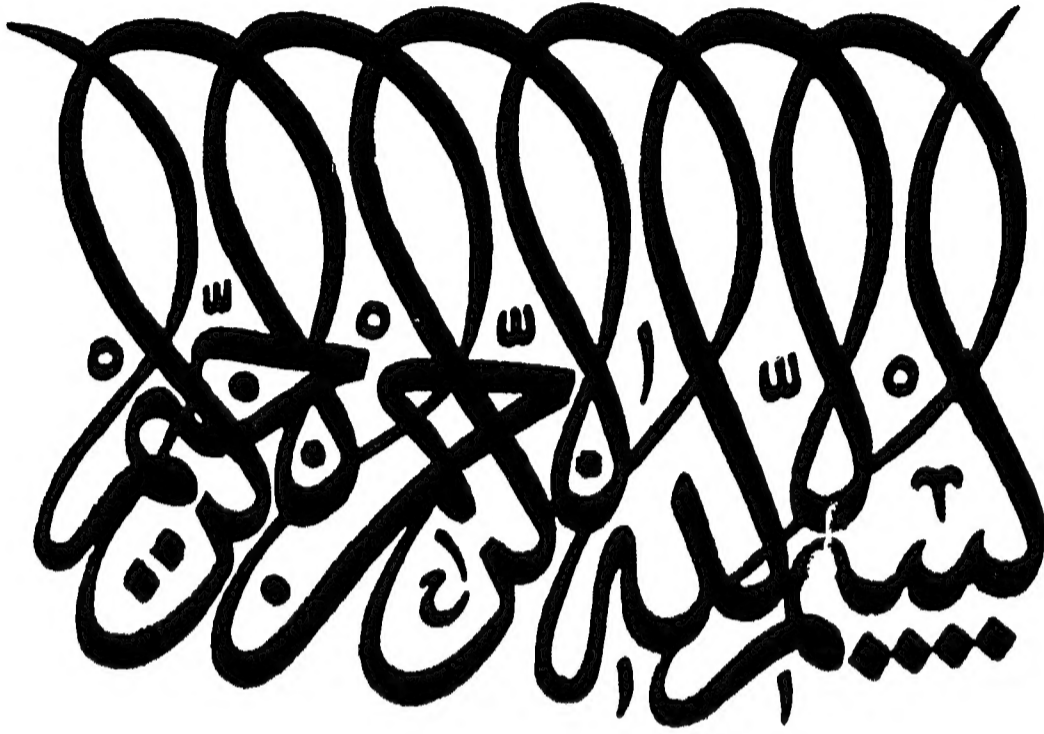
الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ أَبُو الْحَسَنِ السَّيِّدُ أَحْمَدُ
ابْنُ السَّيِّدِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ
ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْحَسَنِ
ابْنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ
وُلِدَ سَنَةَ ٣٣٣ هِجْرِيَّةً وَتَوَفَّى يَوْمَ عَرَفَاتِ سَنَةِ ٤١١ هـ
وَفِيهِ يَقُولُ الْقَائِلُ

عَرَّجَ عَلَى قَبْرِ بَصْعَدِهِ وَأَبْلَكَ مَرْمُوسًا بِلَنْجَا
وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْمُقْتَدِيَّ بِهِمَا سَيَبْلُغُ مَا تَرْجَا

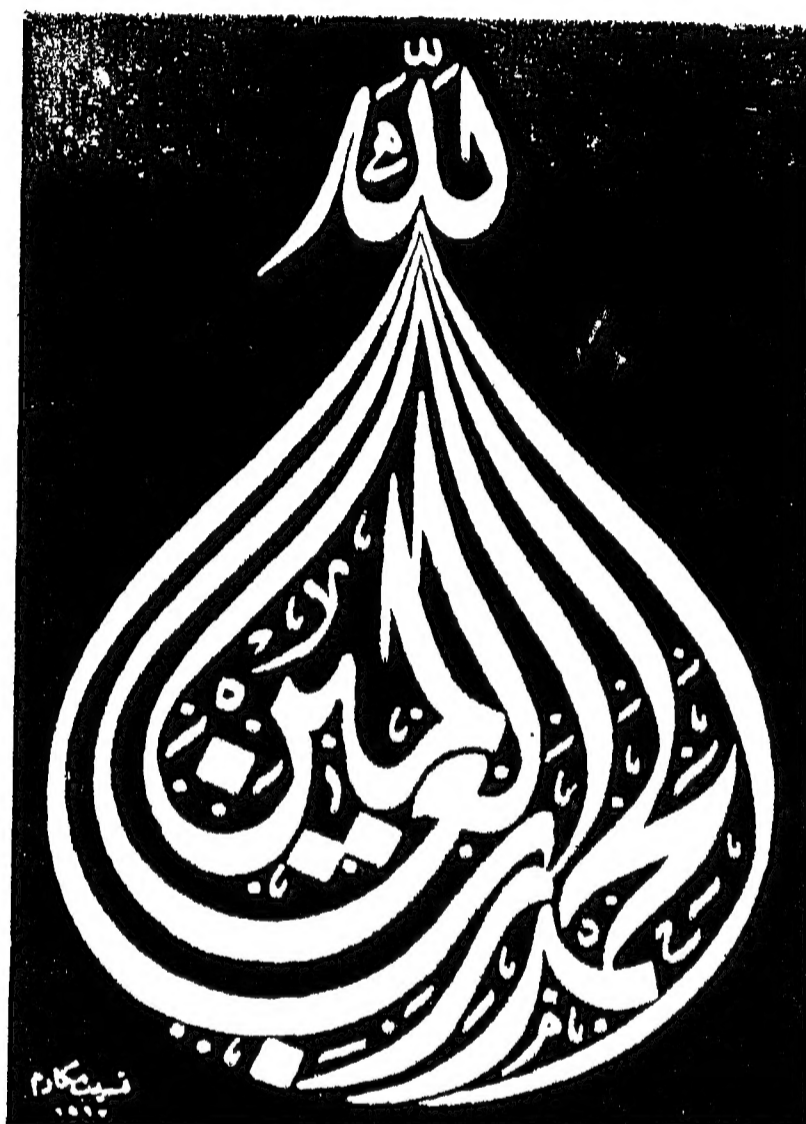
قَامَ بِطَبْعِهِ
الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ الْغَنِيُّ
السَّيِّدُ يُوسُفُ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْمُؤَيَّدِ الْحُسَيْنِيِّ

تَوَزَّيْعُ
السَّيِّدِ حُسَيْنِ بْنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ السَّيَّانِيِّ
صَنْعَاءُ - جَامِعُ النَّهْرِينِ

الجزء الثالث



الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
حقوق الطبع محفوظة للناس



(الحمد لله رب العالمين)

وحدان اکملیہ

من الحيض خاض ولا به عام وعقدنا ان لغام حبل نسي على الخاص والنا في ان الحيض حاطن ولا
مبيحة ومن حكم الخاطران نهدم على المبيح وجعل اول مسله قال وحرم على الرجل
تكاح امراة دخل بها اولم يدخل وكذا حكم جديها وان علون وحرم عليه ابنة
امراة ان كان دخل بها وكذا بناتها وبنات ابنتها وان شغلن وكذا بنات
بنيتها وان لم يكن دخل بها لم يحرم عليه وهذا موقوف عليه في الاحكام فان قيل اليس قد
قال الهادي عليه السلام في ذلك كتاب التكاح من الاحكام ثم حرم سبحانه امها
النساء في ان اج بناتها امكنوا قد دخلوا بالنساء فكيف يتكلم عنه ثم كرمه على الروح
دخل لا سيما اولم يدخل قبل له انه عليه السلام ذكر امهات النساء في الاحكام في موضعين فقال
في اول الموضعين ما حكى عنه ولم يذكر حالهن في محرم او حليل اذ لم يكن لزوج دخولوا
بينهن ولم يكن في هذا نقص لما حكىناه وقال في موضعين بوسط الكتاب بخبرين ينسج
المرأة وام المرام ملك عقدا كما حقا دخل بها اولم يدخل لا بها حرمه مبهمة الحريم فقطع وهذا
الموضع ما يوقف فيه في الموضع الاول ونقص عليه وهذا يد على انه حين ذكر المستله
اولا كان متوقفا وحين ذكرها بانها كان قاطعا فكان المذهب ما قطع به دون ما
توقف فيه والى هذا ذهب عامة الفقهاء وكل من بعض الصحابة اذ لم المرأة لا حرم لولا ان حرم على
اسمها واليه ذهب الامامية والاصل في ذلك قول الله عز وجل في ذكر الحريم وامهات ساكنكم
بها به فاطلق الحريم في امهات النساء وجعله في بناتهن شرط الدخول فان قيل ان من حكم
الشرط اذ اورد حقه عقب جملة من الكلام ان يرتفع الى جميعها فاذا كان ذلك كذلك فالواجب
ان يكون الشرط راجعا الى امهات النساء كونه الى ما يقع قبل له يجب وقوع الشرط
الى جميع ما تقدم اذ كان مما يقع رجوعه اليه واما اذا استحال ذلك فلا يجب وجوب رجوع
الى ما يقع من بعده وقد علمنا ان قوله من سئلكم اللاتي دخلن بهن ولا حوزان يرتفع الى
امهات النساء بل يستحيل ذلك لانه لا امهات لا يكون قنهن ولا يبيع ذلك واما ان يكن سائلا منهن
لان من سئلا ابتد القايه لان من سئلا على ثلاثة اوجه للضلع كما قال شيخنا انه بعدكم من
ذ نوبكم والمعنى ذنوبكم ومن ابتد الغايه كما قال من سئلا الى الوادي الامن ومن المعص
والمتبر كما يقال هذا ثوب من حر فاذا انت ذلك في ما قلناه ومن ان رجوع
هذا الشرط الى امهات لا يبيع فوجب ان يقام عزم على ما نصه لانه فان
قبل ما انكرتم ان يكون من هاهنا دخل للتعويض كما به قال في حال من سئلا بكم
اللاتي دخلن بهن ولا يستحيل ان يكون راجعا الى امهات قبل له هذا ليعلم ان مرادنا
كان دخولها هاهنا المستعصم بعد ان الكلام وامهات بساكنكم من سئلا بكم

والاحكام
لا يجوز لرجل ان يسكن امرأته
مكث عهدها كما حقا

اللا قد علم بهن على سبيل المديوم والتا خي ولو كان ذلك كذلك لو كان يزوج الشر
الى امهات النساء فقط دون الزباية لين من اذ كانت للتطبيق في ان تكون الذي حل
عليه من علم ما ساوله الاستملا ان اذ افلنا هذا البيت من سحر فلان في ان يكون
شغل الحسنة على ذلك البيت وقد اجمع الجمع على ان الشرط راجع الى الزباية وان حصلوا
في الامهات ولا يتبع ذلك الابان يكون من سدا الغايه فصم ما قلناه فان قيل
فقد روي عن علي عليه السلام انه جعل امهات النساء في هذا الباب بمنزلة ما قلنا قبل له ان لا يزوج
عليه السلام عددا خلافة اذ قد روي عن علي عليه السلام ما ذكره بعد هذه المسئلة
ويروى على ذلك ما رواه عن شعبة عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اذا
تزوج الرجل المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فله ان يزوج اسمها ويسلم ان يزوج
امها وايضا حرمتها لم يتعلم ما مها فاشبهت ارواح الاما وحلايل الاما فان لم يزوج
يكون شرطا وهذا الاعتبار او امر اعتبار حالها بما جاز اليه ليس له ان يزوجها في كل موضع فعلق
الحكم فيه بالعقد فلا يزوجها فيه الدخول الا ان يزوجها في العقد ولا يزوجها في العقد
وكذلك يحرم تزوج الحامسة يتعلم بالعقد ولا يزوجها فيه الدخول ولا اعتبارا باسمي ان يحرم
الاختين يعلو بالعقد ولا يزوجها فيه الدخول ولا اعتبارا بحظر العقد وسئل عن الاصل
اذ اضر تواركا احدهما هل قالوا نعم على الرجل طليقه ابنة وبني ابنة وان سفلوا
وكذلك طليقه ابنة واحدا وان علوا وهذا منصوص عليه في الاحكام والاصناف وحليته
الابن وله تعالى في ذكر الحريم وحلايل ابائكم اللذين من اصلاكم وتخليته لرب قومه تعالى
يكون ما نكح اباكم من النساء المسئلة خلافا فيها وقد روي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال اخبر
الله سبحانه من النسب سبعا ومن السبع من النسب ذى الام والنبت والخت وسئل اخبر
وسئل اخبر والعم والخاله واما السبع من الظهر فامرأة الاب وام المرأة وحل بالنسب من ذلك
واسمها ان كان دخل بها وان لم يكن دخل بها في حلالها لم يزوجها من السبع والام من الرضاعة والخت
من الرضاعة فكان ذلك موافقا لما يظن به العزان هل قالوا نعم على الرجل الجمع
بين الاختين وسر كل مراتين لو كان لهما حرام النكاح سيما للنسب والرضاع دون
النسب نص في الاحكام على حريم الجمع بين الاختين وبنيه على حريم الجمع بين كل امرأتين بينهما رجم
محم ان علل حريم الجمع بين الاختين بالساعة فليس المعهود من الصراير المودى الى طهر الحرام
فقلنا ذلك محرم جدا قلنا ذلك في الرضاعة لانه على اجزاء الرضاعة في هذا الباب محرم بالنسب
والاصل في حريم الجمع بين الاختين قول الله تعالى الاما قد سلف وقلنا ان حريم الجمع بين المراتين
اذا كان بينهما رجم محرم لما رواه ريدس عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال

شك

الشي

صل الله

صلى

على الله عليه واله وسلم لا يزوج الرجل المرأة على بنتها ولا على ابنتها ولا على اخيها ولا على اخته
 ختها ولا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى واخبرنا ابو الحسن عنده من سعد بن
 البروجي عن جده عن ابوبكر محمد بن عمر الدبوري عن جده عن ابي قلابة الرقاشي عن جده عن ابوعاصم
 السلمي عن حماد عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه واله
 وسلم هي ان تنكح المرأة على عمتها وعلى خالتها وروي ابو داود في السنن باسناد عن حماد
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا
 المرأة على بنتها ولا الخالة على ابنتها ولا المرأة على خالتها لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا
 الكبرى على الصغرى وقلنا ذلك في الرضاع لقوله حرم من الرضاع ما حرم النسب **مسألة**
قال واما رجل كانت عنده امرأة واراد ان يزوجها اخرى لا لجل الخلع بها لم يكن له
 ان يزوجها حتى يطلق الذي عنده وبعضه قد روي ان كانت المطلقة رجعه وان كان بينه
 ما جاز له ان يزوج اخرى وهو في عدته وكذلك القول فممن اربع سنين واراد ان يزوج
 اخرى نصر في الاحكام على ما ذكرنا في الاربع ورواه عن جده الفقيه عليم السلام وروي عنه
 من كانت عنده امرأة فطلقها واراد ان يزوجها فخلها فقلنا ذلك في كل امرأتين لا لجل
 الخلع بينهما اذ لا فصل بين الامرين وهو قولنا لا يزوجها في هذا الباب
 كما انكاح منعه ما يمنع منه النكاح والبدليل على ذلك قول الله فانكحوا ما طاب لكم من النساء
 وقوله تعالى وانكحوا الاياما منكم وقوله واخل لكم ما وراءكم فانكحوا هذه الطواهر فقد
 النكاح من ذكرنا فان قيل فقد قال الله تعالى في النكاح وانكحوا منكم ما وراءكم فانكحوا هذه الطواهر فقد
 من ذكرناه لا يكون حاشا بينهما لانه لا يملك المطلقة ولم يزوجها فقلنا ذلك على ما يكون
 حاشا بينهما فان قيل يحصل هناك ضرب من الخلع بينهما لانه سحر ولدها ولزمه نفقتها
 فيلزم له المراء بقوله وانكحوا بين الامرين اما هو في النكاح دون شأير الاحوال واذا
 كان هذا هكذا فليس الذي ذكره من الخلع المراد تلايه في شيء على ان قوله تعالى وانكحوا منكم ما وراءكم
 لا يكره في العموم في الخلع لانه يقتضي حاشا واختار وكذلك قال اصحابنا من المتكلمين في قوله عز
 وجل يصل من ينشأ انه لا يكره ان يزوج في العموم في الضلال وانه في حكم المحل واذا كان هذا هكذا
 وكيفية ان يعمل على ما ينشأ انه هو المراد بالولاية وهو النكاح في العموم فان قيل بعد ما
 صلى الله عليه واله وسلم عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها قيل له النبي صلى الله عليه واله
 اخلفنا فيه لانه لا يقال نكحها على عمتها الا اذا كانت عمتها في كفاية فاما اذا ارتفع النكاح
 سيما فاللفظ لا يثبت له ولا خلاف فيهما اذا انقضت عتبتها حاشا الزوج باحسانها فكذلك
 اذا كانت في العدة والعله انها لا تخل الا بعد عتد حد بد وهذا العتد هو الذي بين يدي اسم لها
 شملها لو كانت في عتده تجلبيع رجعية في حكم الزوجية لانه يملك عتبتها وجرى بها ما جرى في
 من التي تكون في عتده بطلعه رجعه

وليس كذلك البايين بل هو لا حنبيه اشبه بل بعد حلال من لا حنبيه لان المظلم لما لا حلاله
حتى تنكح زوجها غيره ولا حنبيه تحلل له دون ذلك والمحل له ليس له ان يزوجها اكثر من مرتين
وليس كذلك لا حنبيه فان له ان يزوجها ثلث مرات وان قيل العدة تمنع المراه من
منعه النكاح قيل له منعت المراه من ذلك لانها معتدة وليس على الرجل عده وانما المانع
للزواج هو النكاح فقط لان المانع للمراه هو النكاح والعدة كما ان المراه اذا اربع
عنها النكاح والعدة جاز لها التزوج فكذلك الرجل اذا ارتفع عنه النكاح جاز له الرجوع
وايضاً وجدنا الرجل يحل له نكاح اخرى اذا انقضت عده هذه وان لم يكن تزوج بها فكذلك
اذا بان منه وان كانت في العدة والغله انه لم يملك بها بعضهما بعضاً النكاح ولا حلال
الا عداً من غيره لا يمنع من النكاح فكذلك عداً البايين منه والمعتن به اعداءه لا
يملك بطلان مع صحته بضره وليس لهم ان يجعلوا بقا بعض احكام النكاح من اسمها والولد
ولزوم المفقده له علة ليس كثير من احكام النكاح يغير انقضاء العدة لانه يكون بقاؤه منعاً
من النكاح بالاجزاء الا انما يصح ان يصير له على قل من ثلث ان كانت البينونة بغير
الثلث وان كانت الثلث فلا تحلل له حتى تنكح زوجها غيره ولا يحل لبيته ولا لبيته
ولا يحل لمها ان يفتها ان كانت مبرحاً بها وشي من ذلك لا يحب ولا حنبيه يعلم انه
كله من بقا احكام النكاح وان لم يمنع الزوج من النكاح فبان ان الاعتبار انما هو بسبب
معظم احكام النكاح الذي هو ملك البضع دون سائر احكامه على ان ما يحض النكاح
نحو الطهارة والايلاء والمقارنات لا تعلو على البايين وان كانت في العدة والاحكام التي
ذكرها وهي استحقاق النسب ووجوب المفقده وحقوقها مجزئته سبب تعلو كليها
ما يتب على بعض الوجوه مع عدم النكاح اهلاً لكل ذلك ككشفان البايين وان كانت في
العدة فهي لا حنبيه اشبه بها انما تحت العقد فصح ما ذهبنا اليه من انه قد كان
ان يجتمع الرجل بين امرأه وبنت زوجها وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو لا خلاف فيه
اليوم وان كان قد حكي الخلاف فيه عن بعض السلف وروي عن علي عليه السلام في وجه له
ووجهه انه ليس بينهما حرمة نسب ولا رضاع فاستدلوا بحديثين همسلة
ومن طلق امرأته ثلثاً لم تحلل له حتى ينكح زوجها غيره وبما معها في زوجها لم يطلها او يموت عنها
وسعى عدها اذا تزوجها رغبه فيها وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا يصل فيه قول
الله تعالى فيمن طلق النثا لثه فان طلقها فلا تحلل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ولا خلاف
فيه قلنا وبما معها في زوجها الماروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ليلي طلقها
رفاعة ثلثاً تريد ان تزجي الى رفاعة حتى تدرك في عسله ويدوق عسله نكح الرجل
الذي تزوج بها بعد رفاعة وروي عن ريدس بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام وثلاثاً اذا

عن ابيه عن جده
عن عبد الله بن جعفر عن ابيه
عن علي بن ابي حمزة
عن علي بن ابي حمزة
عن علي بن ابي حمزة

من زوجها

هو طاهر العنقا بن ابي اوس السجستاني حاكم

مسعود

26/11/2024

بن سباع حدثنا سمعنا عن عيسى بن بشر عن أبي بكر عن عبد الله بن أبي مريم عن علي بن طلحة
عن كعب بن مالك أنه أراد أن يتزوج يهودية أو نصرانية فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم عن ذلك فقال **انها لا تحصنك** وروى أبو العباس الحنفي رحمه الله عليه في النص
بإسناده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال **ان كعب بن مالك** وفي بعض النسخ **ان كعب بن مالك**
لا تحصنك وليس معنى المراد بالحصن من أجل ما كان يكون الاحتضان الذي هو
معه **الراي** أو **الرسم** أو **الحصن** العقاب في الاحتضان الذي هو مع **الرحم** لا يكون
من النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج مخرج الفقير عن هذا النكاح والزهد ولا يجوز أن يرد
الإنسان في فعل إذا فعله كان معه بعد من استحقاق القتل ليس السعر مثله لا يقع من
عاقلة فتبنت أن المراد به لا يكتفيك العقاب **لن المسلمة** والكتابه في هذا سواء لم
يؤمر إلا أن يكون المراد لا يفيك على العقاب ولا يجوز أن يكون فعل من أفعال مع بقائه
على العقاب إذا كان محرما فتبنت بذلك محرم كالحقن على المسلمين على أن الله عدا قد
ذلت على أن أهل الذمة يكون لهم الاحتضان الذي هو مع **الرحم** ولو كان المراد أيضا بذلك الاحتضان
لكان يفيد أن النكاح أيضا لا يقع لأن كعبا كان قد حصل له جميع السرايا الموجهة للاحتضان
مراعاة سلام والبلوغ والعقل ولا يجوز أن يكون نفي النكاح بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
انها لا تحصنك يفيد أن النكاح يبيح وسهلا لا يبيح إذا يبيح حمله على الاحتضان
منع منه كونه من أهل الذمة لقيام الدلالة على خلافه ويمكن أن يستدل بقوله تعالى **ثم سبط**
منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات في ما ملك إيمانكم من ما لكم المؤمنات فيشرط
الإيمان في الخوايز والمملوكات فتبنت أنه شرط في صحة النكاح ما يمكن أن يعتمد في هذا الباب
في قوله **عروجل الخيئات الخبيثات والخبيثون الخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون**
للطيبات فجعل حسن الخيئات والخبيثات **للطيبات** والطيبات **للطيبين** والطيبين
بعضهم لبعض قبل ذلك عما قلناه وأن استدلوا بقوله تعالى **المؤمنات** لكل المؤمنات
وطعام الذين أوثوا الكتاب كل لكم إلى قوله **والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين**
أوثوا الكتاب قبل له المراد به اللواتي أسلمن والذين أسلموا منهم فإن قيل
كيف ينطلق علمهم ثم أهل الكتاب بعد الإسلام **قبل** له لا يمنع ذلك فقال الله تعالى
وأن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله واليوم الآخر وأحرى سبحانه اسم أهل الكتاب
مع الإيمان والخشوع عليهم وقال سبحانه ولولا أهل الكتاب أمسوا وأهوا
إلى قوله **ممن** أمه مقصده وكسر **ممن** ما جعلون في محل **ممن** مؤمنين وجعل
ممن أمه مقصده وأن قيل هذا وإن ثبت في بعض المواضع وليس هو الطاهر
في الشرع من أسكنكم أن المراد في هذه الآية ما ذكرتم **قبل** له بدل عدادكم أو ما بعدهما

الكتاب

نحو قوله تعالى

نحو قوله تعالى
في الآية
مقصده

[illegible]

کتابخانه عمومی

کتابخانه

كذلك قال اليهود والنصارى فان محالفة بعضهم لبعض على ضد محالفة المسلمين لهم وكلهم
واخدمهم ومحالفة لهم ومحالفة كل واحد منهم للمسلمين فان ما اذ عتياه من ان ملهم مختلفه
وقد شبه الله سبحانه على ذلك بقوله تعالى وقال النبي اليهود لم يثبتوا لغيري وعلى سواي
التي لا يهود على شيء ولا يهودان محله على انهم كانوا على ما علمنا ضروره فاذا هو بسببه على خلاف
احكامهم التي لا تتعدى لاسرها فان قيل فقد قال الله تعالى لبيته ولها الكافرون
لا عند ما بعدون الى قوله تعالى لكم دينكم ولا دينه جعل ما هم عليه ديناً واحداً على
انه مله واحده قيل له سميت جميع ذلك ما ذكرتموه لا يدل على ما ذكرتموه وعلى انه مله واحده
الامر انه قال لبيته عليه السلام بعد ما عدا سابه الماضين او كذا الذين هداهم الله فهداهم
افترده واخر كسماه ما كانا عليه محرم هدا ولم اجد ولم يمنع ذلك من ان يكون لهم مله علم
ولا وجه لا يحتاج من شئ من ان ملهم عليهم السلام يهودان محله ليس المسلم اسم للشرعيه وهو حق
من الاملا الذي هو الاملا ولا خلاف ان شرايع كبريهم قد اختلفت ولهذا لم يمنع كبريهم من
المسلمين من اطلاق القوله المجزئه والمشتهر مع ثبوت كفرهم لهم من اهل ملتنا لا يهاهم سريعا
ولا احتفظ حلالا فان الفاسق يقال له من اهل ملتنا وان كان لا حري عليه اسم الامان وما
يدل على ذلك ما رواه ابو بكر الخضر في شرحه محضر الطحاوي باسناداه فزاره عن ابي هريره
قال قال رسول الله لا يهود من هداه مله على مله الاسلام فانها حرم على الملل كلها
فان ثبت ان النبي صلى الله عليه واله وسلم بطاهره قوله ثلاث ملل ليس للمل جميع مله وان المل جميع
يكون ثلثه وهذا نص على ما ذهبنا اليه ليس من غير القبايقول النبي لا يهود من هداه مله الاسلام
فاذا وجب ثبات مله ثلثه بطاهره قوله صلى الله عليه واله وسلم ثبات ان كفر ملل فان قيل
ما انكرتم من قال لكم انه اطلق لفظ الملل واراد ملتين فقير على الاثنين لفظا للنجى قيل له
حقيقه النجى لا يكون الا من ثلثه والماحري لفظ النجى على الاثنين على سبيل الجار واذا كان هذا هكذا
لم يصح ما قالوه لانه لو دعي الى صرف قوله صلى الله عليه واله وسلم عن الحقيقة الى الجار وان قيل
السم تقولون ان من سئل اليهود والسفراء والنجس على سبه وبين ما صار اليه فكسوه يقولون
ان الكفر ملل مختلفه قيل لهم ان الكراه والفتن لا يتعدى ولا تتعدى من مله الى مله فقط حتى يكون
الملل التي اشغل عنها صفة والملل التي اشغل اليها صفة وان يكون التي اشغل عنها مله الاسلام
لم يتر ان من اشغل من مله الكفر الى مله الاسلام لا يمنع منه فاذا ثبت ذلك فمن جليان من سأل عنه
وبين ما صار اليه لانه لو يقتل عن مله الاسلام وانما اشغل عن مله كفر الى مله كفر فاداساه
من اختلاف ملهم ثبت ان ما حكمه بعضهم لبعض لا يصح اختلاف ملهم ليله ان الما كنه مل المسلمين
والذين يهود ويكر ان يدين ان لا يوارث بينهم لقوله صلى الله عليه واله وسلم لا يوارث بين
اهل ملتين ملل شتى لم يقال لهم لم يثبت بينهم التوارث مع كون كل واحد منهم وارثا ومورثا
فوجب ان لا يصح التنازع فيما سألوا الذي والمسئله لاختلاف فيه او قاسا على اهل الملل واهل

الفتاوى هذه
اسم في هذا
افترده

حلا في هذه
علم السبل
في اصل النجى

الزمامه اذ قد دللتا عليه مسئله قالوا لا تجل لرجل ان يروح اهل الايمان لا يحل السبيل
الى الجحيم وهذا ما قد بينه عليه محيى بن الحسين عليه السلام في الاحكام والمنتهى وذكر ابو العباس المحمدي
رضي الله عنه ان ابن جهم شارب من عن القتم عليه السلام حصر بكاحهم على الجوارح انا حملهم
مخبيين عدم البطول وحشيته العنت وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة عورذ كرا لم يكن
عنده حره والبرليل عاهد اول الله تعالى ومن لم يسطع منكم طولاً ان يك المحضات والمومات
من ما ملك ايمانكم من قتيابكم المومات وليس حلو المراد به من ان يكون انا حقه كاحهم او جعل عزم
الطول شرطاً في استباحه كاحهم وحمله على ان عدم البطول شرطاً في كاحهم واستباحه اول
من حمله على الاستباحه لا نأخذ غلبا وعقلنا الاستباحه من سائر الطواهي كقوله تعالى فالتقى
ما طاب لكم من النساء قوله عز وجل واحل لكم ما وراء ذلكم وقوله فالتقى الاستباحه
من ما حملنا ما ذكرنا على الاستباحه على التكرير ولم يجعل له فائدة وادى حملها على الوجه
الذي ذكرنا جعلنا له فائدة وحمل الآية على وجه يفيد الاول من حملها على التكرير وادى ثبت
ان حملها على هذا الوجه اولي ثبت ان عدم البطول شرط في استباحه كاحهم وعلى هذه الطرقة
يستدل بقوله تعالى ذلك لمن حشي العت منكم فان قيل فنقله تعالى جازعهم لا يعدلوا
فواجبه او ما ملك ايمانكم يدل على الحصر من الجحيم والمملوك في عقد النكاح وفي هذا الوجه ما ذهب
وفساد مذهبهكم قيل له الآية لا ظاهر لها فلا يقع المخلوق بها وذكرنا ان الحصر لا يقع من الجحيم
وبين ما ملكك الميثاق ان الحصر لا يقع بين الشيئين الاولاد الم يكل احد هاد اخلا في الجحيم
انه لا يقع ان نقول ان اليوم رجلا او شيئا لان قولنا سقوى على قولنا رجلا ما يصح ان يقال
رايت رجلا او ما راها واداك ان ذلك كدك فقوله تعالى ما ملكك ايمانكم يصح قوله واحد ولا
يصح حصر فلا يدبر من يفيد ان واحد حتى يتقوى ما بد شره وادانثب ذلك قلنا ان نقول
ان بقدره يولج او وطى ما ملكك ايمانكم فاد اخصل وجانب كل ولج ما من الناس بل
حصل السأوى ويطل عليهم تلايه على انه لا يمتنع ان يكون تعالى اراد بقوله حل ذكر العمد في
الخوابز والوطى والاما محمل في الاما على الوطى والخوابز على العقد مطلق الحصر الذي ادعوا وهكذا
قوله تعالى لم تزل الله سبحانه من في السموات ومن في الارض والسموات والارض والسموات من في السموات
انما ذلك والخصوع فيما ذكر من المحادات والبهائم والحيوان المحضض بما ذكر من كثير من الناس
سأله لا يجوز ان يكون اراد الحيوان المحضض فيما ذكر من المحادات والبهائم بل ذلك لا سأل من عكس
وسجل ولا يجوز ان يكون اراد ظهورا ثارا لذلك والخصوع من كثير من الناس لانه لو اراد
ذلك تعالى والناس لم يقل وكسر من الناس بل ليزا ثارا لذلك والخصوع ظاهر من جميع
الخلق والناس وغيرهم وذلك سوى فان قيل محمل قوله تعالى ومن لم يسطع منكم طولاً على الجوارح
منكم طولاً ان يك المحضات على الوطى مكانه سبحانه قال لم يسطع منكم وطى الجوارح
لا ملك يصح ولجده منهم لا ملك ايمانكم قل له هذا صريح الآية عن طاهر حال النكاح

في الجحيم

عند

بها

عندنا حقيقة والعقد فلا يصح التعليق بالعقد ولا خلاف بيننا وبين ابي جعفر انه اذا كان
تحت حرة لم يحرم له التزوج بلامه فكذلك اذا ملك ممتلكاتها والعلم انه قادر على التزوج وان
يحوز له نكاح بلامه وبما هو له شاهد لعمه هل لنا ان القدره على حصول الشيء بحريته
الامر ان يتم لما لم يحرم مع وجود المالك مع التمكن من الوصول اليه وكذلك الصام لما لم يحرم
كفاره القتل والطهارة مع وجود الرقبه لم يحرم مع ملك الوصول اليها ومكان حاله هو
حر عن اسرقاق ولده وجب له ان يحوز له ابتداء نكاح بلامه دليله لو كان عبده حرة
وقياسنا اول من قاسم واجتدوا الطول على من لم يحرم بعله انه حر كما انك لفران حرة
لي قيا سنا ما بينه النص عليه وقيا ستم على ضد ما بينه النص عليه وقيا سنا بعد سر كليا
طروا ثباته السريع وقيا ستم ببقية وقيا سنا بمصلح الضرر وما ستم يقتضي الانا حرة **مسألة**
قال فان تزوج بلامه ثم وجد السبيل الى الحرة اسمى له فراقها وكره له امساكها وان نص
في الاحكام والمنتهى ان نكاح الامه لا يفسد بعود السبيل الى الحرة وهذا مما لا يعطيه
خلاف الاما ذكر عن المزني انه كان يقول ان نكاح الامه بفساد لروا الشرط المصح له وتلك
تحرره عن ابن جرير عن مسروق **وهذا** فاسد ليس بخدا الشرط هو هو في العتق والحلا
انه اذا اراد ان يبطل نكاح الامه وان كان لا يدمنه في ابتداء العقد فكذلك الشرط الآخر الذي هو
عدم الطول والعلة انه اخذ شرط حوا نكاح الامه **فان قيل** حوا العتق بعود بفساد
النكاح لانه ارفع **فبطل** له اذا ارتفع بلامه بفساد حركته ارتقاعه وصح قيا سنا على ان الذي
ادعوه من ارتقاعه بعود النكاح لا معنى له فقد حوز ان يرتفع بفارص عن وجود النكاح
ولا خلاف ان لعده وان منعت ابتداء عقد النكاح فان طروها على النكاح لا يفسده بكونه
ووجود الطول الى الحرة محل لا يفسد نكاح الامه والمعنى انه لعده انه معنى له مدخل في النكاح
النكاح ويختص بالجدا الزوجين وببين صحة هذه العلة وان كان مع اسدا النكاح ان
الزواج والردة **لما** مع ابتداء النكاح ويبطل طروها النكاح لم يختصا الحد الزوجين بل كان
حصول كل واحد منهما من جهة كل واحد من الزوجين على سوي وايضا وحدهما
لا يفسد طروها على النكاح وان كان بينه اسدا النكاح فكذلك ما احلها فيه من وجود الطول
والمعنى انه سبب لا يتاخر حكمه ولا هو معصية الاصول شاهده لنا ان شامنها لا
فتيح من الحقوق الماسة لطول والبيان **الوجه** اسحاها لافراقها لئلا يحصل
به استرقاق الولد والى الرجل اسفاد ولده من لرقا اذا امكنه فكان اول من ذلك
ان يسحب له ان ينفق قاسم قائم وهذا الذي ذكرناه من الاسحاب مصوص عليه
في المتن **مسألة** قال ولا بأس للعقدان بزوج الحرة اذ رضى سده وعود الحرة

بوجود السبيل الى الحرة

انه عيّد وهدى ميسرة عليه في الاحكام لا خلا وان كاح العبد لا بد من اذنيه وقدره
 ابو داود في مسنده عن جابر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما عقد
 تزوج بغير اذن مواليه فهو قاهر ووجدت ريدس على عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما عقد تزوج بغير اذن مواليه فهو ران
 واسرطبان يعرف المحرم انه عتد لا يقول ثم تعرف ذلك كانت معزوزه وكان لها فتح النكاح
 على ما بينه من بعد على انه لا خلاف في جواز النكاح الذي ذكرناه ووصفناه واما الخلاف
 فيه اذ لم يقع على هذا الوجه وسببته من بعد في موضعه مسألة ولا مانع ان
 يزوج المرأة غير كفوان رضيع وترضى الولي بحكمه وان في ذلك الولي من قال في الاحكام
 في ذكر الكفا والاوليا هم الشاطرون في امرهم والمخترون بحكمهم فبما تم فيه على ان لهم الخيارات
 ذلك فلا يكون ذلك الا موافقة المرأة فلو كان ذلك قلنا انهم اذ رضوا بغير كفوان رضيع المرأة صار
 النكاح ثم قال فان كرهوا اخطأ لم يلزموا فكان ذلك نصا وان لهم منعها من ان يكرهوا
 وروى ابو الحسن الحسيني رحمه الله تعالى عن محمد بن منصور قال سمعت ابا القاسم عليه السلام يقول ان
 رجلا كان من ابنا الفرس من يرضاه بنيه راي ان ارضاه عن يمينه فكان ذلك نقا فاما ذكرناه من
 ان المرأة والاوليا اذ ارضاوا ليس بكفوان النكاح وهو علمه العاقل وحكي عن قوم انه لا يجوز
 والذي يدلسه على ذلك قوله الله تعالى واخلى لكم ما وراءكم و قوله سبحانه فاحكم ما طلب
 لكم من النساء فلم يستش دات تحت من غيرهما وروى ابو داود في السنن ما سنده عن ابي
 هريرة ان ابا هند سمع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في الباقى فقال النبي صلى الله
 عليه واله وسلم ما سئى بياضه الحق ابا هند وانكى اليه وروى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
 زوج بنتا من بني تميم من ابي بكر بن عبد المطلب المقداد بن عمرو وروى ان زيد بن جارية
 تزوج وهو مولد زيب بنت عيسى وهي قرينة وتزوج بلال هالة بنت عوف واخت عبد الرحمن
 بن عوف وزوج النبي صلى الله عليه واله وسلم بنته من عوف واخرى من ابي العاص وزوج
 امير المؤمنين عليه السلام ابنته من ابي الخطاب وروى ان سلمان خطب الى عمر ابنته
 فانبع له فتزوج على ابنه عند الله فذكر ذلك لعمرو بن الخطاب وسأله ان يدبر في امره
 سليمان فقال هذا لك يا ابا عبد الله نواضح لك عن فقال اني نواضح والله لا رديها
 فذكرت هذه الاخبار على صحة النكاح على الوجه الذي ذكرناه ولان ذلك هو لهم فادركه جاز
 كالمهر لما كان للمراحتاج ان ترضى بدون مهر مثلها ووجهه فلو ان الولي اذ ابا
 من ليس بكفوان النكاح ان الكفو قد ثبت انه براعى النكاح لما بينه من بعد فادركه
 كان للولي ان مسحها من نكاح لمن ليس بكفوان ذلك خط للولي لما دخل عليه من انفسه

وله ان

و

من الخصائص وله ان مسخها من ذلك لانه حق له وله ان سمو وخفف في ذلك كما لها اسما سابر
 حقوقها وروى ان ام سلمة لما خطبها النبي صلى الله عليه واله وسلم قالت انه لم يخطبني احد من
 اوليائي فقال صلى الله عليه واله وسلم لسراخ من اوليائي انك حضرة او عاب الا وهو
 برضاها فيلن الاحوال التي هو صلى الله عليه واله وسلم عليها ما احكم معها على الاوليا
 الرضا به ولو لم يكن لرضاها معتبر لم يقل ذلك ولعل في خصوصهم وعندهم وبدل
 على الله تعالى واذا طلع النسيم من اجلهم ولا يعطونهم ان سكران واجهن
 اذا تراصن بيهم بالمعروف وليس هاهنا معروف يتبعون بالناكح الاوليا الا انظر في الهم
 الا كفا بدلت لهما على ان لا وليا لا يعقون ان تا يكتن شرط ان يعقن نفسه يعقون
 وكفا على انه ليس من المعتزوف ان يصح الشريعة نفستها في رعي وما اسهمه وروى
 عن سلمان انه قال امرنا ان نكحكم ولا نكح اليكم مع انه خطب الى ابنه فدل بذلك
 علم ان المراد بذلك اذ لم يرض به الاوليا وروى عن عطاء عن جابر قال قال النبي صلى الله
 عليه واله وسلم لا يزوجن النساء الا من لا كفاد لاهم دون عشرة درهم واد قد
 ثبت فيما مضى ان كاح من ليس بكفود لعل ان المراد في هذا اذ كره الاوليا وعن عمر
 قال حضر الصحابة لا معتز ولا حساب لاهم ووجع لاهم لا كفاد ولم يحالف
 فيه فثبت ما قلناه مسله قال وانكفونكون في الدين والمسح بها
 وهذا منصوص عليه في الاحكام وروى عنه عن العسم عليه السلام وقال في الاحكام الكفر
 في الدين والنسب فقط قوله صلى الله عليه واله لا يزوجن النساء الا من لا كفاد لاهم ووجع لاهم
 لا غير وهو قول الناصر عليه السلام قال ابو حنيفة الكفر والمال والحسنه الدين وقال
 ابن سفيان عوه وازاد الضامات وقال محمد هو في الحش والمال ولم يراع الدين
 والذي يدل على ان الدين يجب ان يكون من اعلى الا كفاد ما روي عن النبي صلى الله عليه
 واله وسلم انه قال اذا حكم من يرضون دينه وحلقه فانكوه لا يفتلوا بكرمه في الارض
 وفتاد كبير مرا غاصلي الله عليه واله وسلم الدين ولم يامر بالنكاح الا ان يكون الخاطب
 من يرضاد دينه وايضا وجبنا الانسان يشرف من جهتين احدها افتقاله والباية لاهم
 التي هي غير افتقاله فلما امتد الى الاحوال التي هي غير افتقاله مدحلا في الاكفا وهو النسب
 وجب ان يكون لاهم الافتقالي ايضا مدخل فيه وهو الدين والعله انه اخري حتى سرفه
 على ان وجبنا الدين له مدخل في افتقاده النكاح فهو لاهم ان يكون معتبين في الاكفا
 ويعضده قوله صلى الله عليه واله تعالى لا يحسد قوم ما بنون ما لله واليوم الآخر نوا دون من جاداه
 وروى عنه وقولنا ان النكاح هو المودة واداهي المومن عن مودة من جاد الله وروى
 فهو مني عن امكانه خلوته واداهي المومن عنه لا يكون غاضلا واداهي المومن ماصلا

لم يحكمها دونه فثبت بذلك ان الدين مراعى في الاكفا على ان لا يبيع ما يبيع بحمد عليها
 لا يتعد البر لانه واما ما يدرب على ان النسب من اعاقبه فهو ما روي عن ابن عمر وعائشه عن النبي
 صلى الله عليه واله وسلم انه قال **العرب اكفا بعضهم قبيله بقبيله** وحكي عن رجل
 برجل والموالي بعضهم اكفا لبعض قبيله بقبيله وحكي عن رجل برجل فدل بذلك على ان النسب
 مراعى في الاكفا ولو اذ كان لقال المسلمون بعضهم اكفا لبعض الا ان الله صلى الله عليه واله
 وسلم ذكر المسلمون فقال **سكاد ما هم وقصر الاكفا الذي سهم على لما ولم يقل بعضهم اكفا**
 لبعض فبان ما ذكرنا ان النسب مراعى فيه ويدل عليه قول سلمان ابن ابي بكر ولا سكر ابيكم
 وكان رحمه الله من اكابر المسلمين وعليه الصحابة فدل ذلك على النسب بمرحلة ما ذكرناه وليس
 ان النسب بمرحلة في الفضل ما احرم به ابو سعد الهمداني حذوا الحسن بن نصر حذوا اسير من
 حذوا الاوزاعي حذوا الوغاري حذوا **وان الله لا يشق** قال **قال النبي صلى الله عليه واله وسلم**
ان الله اصطفى كنانة من بني اسمعيل واصطفى من كنانة بن يشا واصطفى من بنو بني هاشم واصطفاني
من بني هاشم ولا حكم معلوم ما ذكر صلى الله عليه واله وسلم من جهة السرعة في الاكفا في النكاح وما
 ذكرناه من القياس على ما راى اعاقبه النسب ولم يراع الدين بمرحلة في النسب بل على ما راى الدين ولم
 يراع النسب على ان النكاح يحرم فيه الغضاضة الا ان الله لم يزوج على الامه والامه لا يزوج
 على الحرة وقد علم ان كبر الغضاضة الامور الدسابة في الغضاضة الذي ترجع الى الاستباحة وجب
 ان تكون مقبولة في الاكفا ويدر ان غير النسب لا يراعى بعد الدين قوله صلى الله عليه واله وسلم
العرب بعضهم اكفا لبعض قبيله بقبيله وحكي عن رجل برجل ولم يغير المالك في الضائقه
 وما يدل على ان المال لا يحل ان يغير في الاكفا ما احرم به محمد بن عثمان في حذوا الناصر
 لحق عليه السلام عن محمد بن منصور عن حسين بن خالد عن حصين بن جعفر عن ابيه قال **قال رسول الله**
صلى الله عليه واله وسلم من ترك التزوج مخافة الفاقة فقد اساء بربه الظن ان الله يعال عوراته
 بكونوا فقرا ينجيهم الله من فضله والله واسع علم فدل ذلك على ان الله صلى الله عليه واله وسلم
 عاقب ترك التزوج مخافة الفاقة اذ جعل ذلك من اسباب الامه الظن بالله وادان ذلك كذا لم يصح
 ان تكون المال ما يراعى في الاكفا اذ يكون المال ما يراعى في الاكفا لم يكن المراعى المقدره
 مزمومة وادان لم يحل ان يراعى في الاكفا المالم يحل ان يراعى فيه الضائقه اذ لم يحل احد الضائقه
 اكدر من المال مستلزم قال لو ان رجلا وطئ امراه حراما وشبهه لم يحرم عليه
 امها ولا اسها ولا يحرم من على ولد الواجل ولا والدره وكذا كان وطئ امراه او اسها لم يحرم
 عليه امراه وكذا ان وطئ الرجل امراه ابنه لم يحرم على زوجها وهذا مصوص عليه في
 الاحكام وهو قول الشافعي لما في الشبهه قال ابو حنيفة جميعه حرم والربيل على وجهه
 ما ذهبا اليه **قال الله تعالى وانكحوا ما طاب لكم من النساء** وقوله سبحانه وانكحوا ما طاب لكم

٢٢

٢٣

ولم يفتقر ما ذكرناه وبديل على ذلك حديث ما وقع عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لا حرم الحلال وبديل على ذلك حديث عند الله سبحانه المحرم عن المنع من سماعه
 عن قتيب بن عبد الرحمن عن الرهري عن غزوه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل
 عن الرجل يبيع المرأة حراما سلك ابنها او سمع النسخ حراما هل يبيع امها قال لا يحرم الحرام
 الحلال ما حرم ما كان كحراما حلالا فلا يحرم على ما ذهبنا اليه من وجوه اخرها ان لسائل
 لما سأل عن اسباع المرأة حراما اجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سأل عن اسباع المرأة
 حراما كسابعه في العرف عن الزنا والساقى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حرم الحرام الحلال فوجب
 بهذا الظاهر ان يكون جميع الحرام لا حرم الحلال الا ما منع منه الدليل والثالث قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا حرم ما كان كحراما حلالا وانما اذا دخل في الكلام دل على خصص الحكم ما علق به
 ثبت انما لم يكن كحراما حلالا لا يبيع العربيه فان قيل فقد قال الله تعالى ولا تشكروا ما كانا لكم
 من النساء والنكاح اسم للوط فكانه تعالى في معنى من وطئها الابا وفي هذا يثبت ما ذهب
 اليه قيل له ان النكاح حقيقة عرفية وشرعا للعقد وهو في الوطئ قد صار اسما عابرا له
 انه اذا قيل فلان نكح فلانه لم يعقل منه العقد وكذلك النكاح لا يعقل منه اذا اطلق لا
 العقد وكل تحليل او حرم على صواب في الشرع وليس يرجع به الا الى العقد والابايات التي ذكرنا
 فيها النكاح المراد بها العقد عن قوله تعالى لا يعقلون من ان يكونوا واحدهم وقوله سبحانه وتعالى
 وانكحوا من باذن اهلهن وقوله تعالى اذا كنتم الموتى وقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء
 وقوله فلا تكونوا ابا ما مكركم وكذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نكح الابا ولا نكح
 المراد به العقد لا خلاف فيه وكذلك ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه نكح نكاح السر
 وعن نكاح الشغار ونكاح المتعة فكل ذلك يحقق ان بطلان السري والعرف يوجب ان
 النكاح هو العقد وادانته ذلك ثلثا المراد بقوله ولا تشكروا ما كانا لكم من النساء ولا تشكروا
 به لقوله وان قيل فقد روي اهل اللغة ان اسم النكاح كان اسما للوط وهو ما تورد من الجمع في
 القرآن الله تعالى في قوله ان جميع ذلك ما قلناه لا يخص ما قلناه بل هو اسم لا يشك في ان
 اصل اللغة لا يميز بين العرف والشرع او هما جميعا فيكون اسما له اذا ورد في خطاب الله
 تعالى وخطاب رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في المنقول اليه او يكون قد صار قد دفعه
 فيه وجرى فيما وقع له في اصل جري المجاز نحو قولهم دابة ابها كانت اسم الكل ما يذب ثم صار من جهة
 العرف اسما للمهمة المخصوصة وكذلك اصله كانت في اصل اسم الدابة وحقيقته ثم عملها
 الشرع فجعلها اسما للمعاده المخصوصة وحقيقته فيها وحقيقته الغايبة كان اسما للمخصص

من الارض ثم صار من جهة العرف والسرع استألفا الحاجة المحصورة وضار حقيقة فيه وقال
استحاله وما كان وضع له في الأصل جاريا بها الجار فكذلك ولنا كذا وان صح فيه
ما ذكرناه فقد علمت لعرف والسرع عليه وجعله استألفا للعقد وحقيقته فيه وقال لهم
لا خلاف بيننا ان حرمة من عقد عليها الاب على اسه قد عمل من قوله تعالى ولا تنكوا
ما نكح اباؤكم من النساء فثبت بالاجماع ان العقد مراد حقيقته كان او مجازا ومذهب
من يخالف في هذه المسئلة انه لا يجوز ان يراد المعنيين المختلفان بعبارته واحدة ولا
يصح له ادق ان لو طراد به فسقط تعلقم به فان قيل فائتم ايضا لا سكر ولا غير
من وطى الاب يمكن لمين على ابنه مراد ابنته فيرجع عليكم ما عرضتم به علينا قيل له
لم نسلم لكم ما ادعيتتموه ولم نعلمكم الاقتضام بالاجماع ليل الذي ذكرتموه غير معلوم وما
ذكرناه معلوم لا خلاف ان الاب لا أثر له في المنع من العقد على الابن كما لا ينعقد واعلمها ذلك
مشهور في الاحكام والروايات على اننا لو سلمنا ذلك لم يلزمنا ما لم يكن لاننا لو سلمنا ذلك
الواحدة معنيين مختلفان فيسقط هذا السؤال فان قيل فقد روي من نظر في امره لم يخل
له امها ولا سها قيل له هو محمول على وجه يجعل تبادله التي قدمناها على ان لا ينفرد قيل انه ضعيف
وما يدل على ذلك انه وجب لا وجب حرمة النكح فوجب لا وجب حرمة الاستخدام دليله وطى المسه والذكور
او يقال هو وطى وجب لعقوبته الكاملة فوجب لا يقتضي الحرمة دليله وطى الذكور او يقال هو
وطى لم يتقدمه من حقوق النكاح او تحله دليله وطى المنيه والذكور ولا خلاف ان له اذ انما امره لم
يحرر عليه كحاج اختها في الحال فوجب لا حرمة عليه كحاج امها واسها والمعنى انه زنا فوجب لا حرمة
الخلل من العقود وتوكله ما ذهبنا اليه ان المأثول شهر لنا من حيث نفوق من لوط الخللا من الرابا
وعامة الاحكام كوجوب العز ولبوم النسك النفقة وسقوط النكاح ودوران المأمور وايضا عن روبا
الوطى الحرام الى لوط الحرام اجماع وهو الى لوط الخللا كان وما شئت اولى لان الحرام بالحرام ما شبه
منه بالخللا وما ذكرنا من ان من وطى امرأه تشبهه لم يحرم عليه امها ولا سها ولا عليها انه
ولا انه وقد نص في الاحكام ان خللا وابنه لو تزوجا من ابنتي ثم ارجعت وجه كل واحد منهما
وعلى عرس زوجها هذا لوط الواقع على سبيل الخلط ونقل ايضا عليه في المسى ونص في الاحكام ايضا
لو تزوج احداهما امرأه ولا اثر اسها ثم ارجعت روحه كل واحد منهما على روح صاحبتها على
سبيل الخلط لم يحرم ولا خدر منهما على زوجها لوط الواقع على سبيل الخلط ومعنى قولنا
شبهه هو لوط الذي لم يتقدمه سبب استباحه ووقع على سبيل الخلط والساقى حاله
بهذا وسوى بينه وبين لوط الخللا ولابدليل على ما ذهبنا اليه في هذا الباب وانما الحكم
منكم وقوله فانك ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى واحل لكم ما وراءكم منكم وغيرهما الطاهر

انما

انما شئ من سجنه من غير وطية اسبها وامها على سبيل الغلط ولا الى وطية من الساج
 ابو به على سبيل الغلط ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم بالحرم ما كان كما حاحلا لا
 وقد قلنا ان الوط على سبيل الغلط لا يحرم ان يقال فيه انه كاح سلال على ان اصحابنا قد قالوا
 ان ذلك الوط حرام فاذا ثبت دخول في عموم قوله صلى الله عليه واله وسلم للحرم الحرام الحلال فان
 قيل فلم قلتم انه حرام وما انكرتم على من قال لكم انه لو كان حراما لكان ذاعله عاصيا
 ومسحعا للدم قبل له ليقول انه حرام لقول الله تعالى والذين هم لفرضهم غافلون
 لا على من واحهم او ما ملك المايم لايه وهذا قد وجب من غير وجه له ولا ملك بين يدي ان
 يكون من العاديين وهذا يوجب ان ما نقله جراحا وما كونه عاصيا ومستحعا للدم ففيه
 بعض النظر لان العاصي يكون عاصيا بفعله ما كرهه الله منه واستحقاقا لدم انصا به
 لذلك وقد قال اصحابنا من المتكلمين انه لا يجب ان يكون الله تعالى كارتها لما يفعل على سبيل
 السهو وان كان الفعل قبيحا الا ان ذلك لا يخرج الفعل من ان يكون قبيحا مما قلناه
 في هذا الوط انه حرام لئلا يحرم هو القبح الذي يقع من المكلف ويورده هذه الطريقة فهو له
 صلى الله عليه واله وسلم دفع عن امي الخطا والنسيان وما اسكر هو عليه على ان لو قلنا
 انه قد عصا وشكى الدم لم يعد لانه لا بد ان يكون قد حصل منه بعض المنقصة لانه لو لم يلحق
 التام واستكشاف الحال فضل استكشاف العمل وما بهج براسه على ان ذلك الوط مباح لما
 المنع منه الا اننا لو راينا رجلا يريد ان يبطا امره احببه لعلطة عرفت له كان لنا امره
 من ذلك بكل وجه بل كان يلزمنا ذلك فدل على انه حرام ولذلك استدل كثير من اصحابنا
 المتكلمين على ان في فعله الاطباء واليهام ما يبيع بحسن منعنا لهم من كثير من الافعال
 ويدل على ذلك انه وطى لاجور بلوط المقام عليه مع علمه بصفته التي هو عليها فوجد ان يكون
 دليله الزنا والوط في الحيض والاحتلام وغرد ذلك من الوط المحرم فاذا ثبت انه حرام بما ساء
 تناوله الحريم على ما ذكرناه وما يبرر على ان هذا الوط لا يقع به الحريم ما احتجنا والساق
 عليه من الزنا لا يقع الحريم به فكذلك ما اختلفنا فيه والغلة انه وطى ايضا في كلتا
 ولا ملكا على صفة او شبهه فوجب ان لا يقع الحريم به قياسا على الزنا فان قاسوه
 على الوط الذي يقع منه شبهه النكاح والملك كان ذلك شاهدا لقياسنا لدم الوط لما
 متاد في شبهه النكاح او شبهه الملكا فنفي الحريم والزنا لما لم يصادف ذلك له بقدر الحريم
 ويمكن ان يقال ان وطى لا يوجب حريم بلح فوجد ان لا يوجب الحريم المشدوم دليله
 الزنا ويورد ما ذهبنا اليه ان هذا الوط ما الزنا شبهه من وطى بالنكاح وان كان شبهه
 الوط والنكاح في وجهه وذاكر ان الزنا فارق ساير وطى المتما وان شارك في الحريم كونه

انه لا سباح الموطوء بالزنا الا بعد النكاح او الملك والوط الذي يختلف فيه مشارك
 الزنا في هذا فوجيل يكون هذه الشبهة اقوى من سائر السبه وان كثرت لانه مشاهة للزنا في الضقة
 التي يحصه فان قيل هذا الوط لا حد فيه والحد من خصايق الزنا فقد خالف الزنا في بعض
 خصايقه قيل له ان الزنا ليس بالحد من خصايقه لسقوطه عن الصبي والمومن اذ ارسا
 وليس كذلك ما ذكرناه لانه حكم لكل ران فان تعلقت اسي ما علوه اصحاب اى جسده من
 الهية والخبر والحوادث على نحو ما مضى مسئله قال ولا يحوي كراهة المفقود ان يزوج
 حتى يوقن موته او يقوم به شهاده قاضيه نص في الاحكام على انه لا يزوج حتى يعلم حره وحي
 بموته وليس العرض الموت فقط بل العرض ما وجب الفرة لانه لو صح انه طلقها او انه ارتد
 جاز لها ان يزوج كما يجوز المطلقة وزوجه المرتد وهو مذهب اى جسده واصحابه والشافعي
 وتحكي عن مالك انها يزوج اربع سنين لم يحدد اربعه اشهر وعسرا لم يزوج وهو قول الاوزاعي
 وبه قال عمر بن الخطاب ذكر السدا بن عبد الله الداعي رضي الله عنه ان المرأة ادا طلقها
 موت المفقود فانها تزوج اعني المفقود زوجها وقال الغنم علم من الانسان الطبيخ
 الذي لا يعيش اكثر منه هو ما به وعشرون سنة وهو قول اى جنيته وما ذهبنا اليه في هذه
 المسئلة هو قول مير المومنين عليه السلام وتروي عنه انه قال ايما امرأة اسلمت ولمصر
 حتى يسسى موت او طلاق والاصل فيه انه نكاح ثابت ولا يجوز ابطاله الا بعد ما نعلم
 مقامه في الشرع من الشهاة لان اتران هذا هو الاصل في جميع الاشياء تحوان يكون اسرا في بلد
 او مقيما في بلد فصار ارا به يكون على حكمته فكذلك ان لم يعرف حرة لانها في الخاس لم يعلم اعطا
 الغنم بينه وبينها ولا خلاف ان الواجب عليها قبل اربع سنين المعام على حمله النكاح فكذلك
 بعد ما والعله انها امراه المفقود ولا يخلو الا في تكسفه هذه العلة انها ادا على ما يقطر العنقه
 جاز لها ان تزوج في جميع الاحوال وادام لم يعلم لم يزوج فان الحكم به متعلق ولا خلاف ان
 زوجها ان طالت غيبته لا يجوز له ان يتزوج ما ختمها وان كان ختمه اربع لم يحل له ان يزوج من
 وكذلك المرأة ليس لها ان تزوج والمعنى بقا حكم الزوجية بينهما ولست اعني بها حكم الزوجية
 سيما غير ان زوالها لم يثبت فان قيل لاضرر على الزوج فانه يمكنه ان يطلقها وليس كذلك
 حكما للمراه والاصل ان الضرر يجب ان يدفع لقوله صلى الله عليه واله وسلم لا ضرر ولا ضرار
 ضرر في الاسلام قيل له هذا سبب امراه الاسراء والمقيم بالبلد النازح ولا خلاف ان
 الواجب علم الصبر على احتمال ذلك الضرر وقوله صلى الله عليه واله وسلم لا ضرر ولا ضرار
 بل يجب ان تمتنع المرأة من النكاح لئلا يدخل الضرر بذلك على الزوج وقد تحكى عن ابي حنيفة انه
 قال ادا بلغ عمر المفقود ما به وعشرين سنة حكم بموته وهذا المعنى له ليز ما به وعشرين سنة

في هذه

في هذه

في هذا

الدينوري حديثا قبا دين عمر وحديثا عند الله بن موسى بن الرحيم عن سليمان بن موسى عن الزهري
عن قرويه عن عاتبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا سكر المرأة
لما ذن ولها فان سكره هو باطل فهو باطل فان دخل بها فليها المهر بما اصاب منها
فان تشاجر بين السلطان والى من لا يولى له وبالله وروى عن حريش بن عثمان بن عمار عن
عمر بن عمار عن عبد الله بن النعمان عن حريش بن عثمان بن عمار عن عطاء
عن عمار بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البغايا التي يزوجهن
بغير ولي ولا محرم لا يولي وشاهد من حديث بن سيرين عن الزهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم لا سكر المرأة المرأة لا سكر نفسها فمهره الا حصاره من صرح بما ذهبا اليه
ثان قيل المرأة النكاح فله وليه نفسها فاذا تزوجت كان ذلك نكاحا يولي فلا يكون لها
الا ان لا يزوجها قيل له هذا النكاح لا يزوجها ان اسم الولي لا يبيد ومن سلى
امر نفسه لا يزوجها المشان ولا من طريق الشرع وانما يبيد اسم من يولي امره وهو
ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزوجها من نفسها من وليها من حيث ان يكون وليها غيره
خلاف اذ جسدته وحى لا يكون كقولها اخت نفسها من نفسها وهذا محال ومنها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم لا يزوجها من نفسها من وليها من حيث ان يكون وليها غيره وكذا ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم البغايا التي يزوجهن بغير ولي ولا محرم لا يولي وشاهد من حديث بن سيرين عن الزهري قال
المخالف بان في هذه الاخبار من اسيل فلا وجه له لانه لا خلاف بيننا والمخالف في هذه الاخبار
ان المرسل مقبوله وزنا قال الزهري عن حريش انه قال ذكرت حديث سليمان بن موسى عن الزهري وهذا
الباب للزهري فلم يرد فيه وهذا لا معنى له لان الزهري يروى شامسا وهذا لا يوجب
متفق الحديث على ان ذلك الحديث قد رواه عن الزهري غير سليمان فان قيل نحن نحقق هذه الاخبار
ومعناها في ان لم تبلغ او المحسنة او الى وضعت نفسها في غير كف أو في المملوكه اسد لا يزوجها
تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلتم من أنفسكم بالمعروف وقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وقوله
فلا تعطواهن من ثكنان واجهن قيل له اما قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلتم من أنفسكم بالمعروف
فلا جناح لهن ولا يصح الحكم العلوي به لو جهل احداهما الله تعالى فلا جناح عنهما وما فعلتم من أنفسكم
وهذا لا يبدل على ان ما فعلتم من أنفسكم لا يبدل لان انما الجناح عن زيد لا يبدل على حوازم
يفعله يزوج فاذا ثبت هذا فلا بد في المهر من المهر والام بكها واندره ويحتمل ان يكون المراد بها
فلا جناح عليكم ان تقعدوا ما فعلتم من أنفسكم بالمعروف فرفع الجناح سرطان تكون

ما فعلوا انفسهم بالمعروف والمعروف هاهنا محل لا يعرف المراد به المصلحة فوجان ذكر هاهنا
 بشرط فيه مجمل ووجان يرجع الغرض على ان الظاهر ان لنا فيما فعلوا في انفسهم فعلا معينا
 الجناح فيه وليس كذلك لاننا لا نقدر عليهم قوله فان طلقها فلا تخله حتى تنكر زوجا غيره
 والمراد به حصول النكاح لا ما به يصح النكاح يكشف ذلك ان المخالف لنا في هذه لا يمكن ان الولي
 لو زوجه لم يخلع الاية ههنا ان المراد ليس حصول النكاح من جهةها فقط وقوله لا يخلع
 ان يمكن ما استدله على ان الولي ملكا مرها لغيره الذي عن الشيء بدل على ان المسمى عنه متمكن من فعله
 ولولا ان العضلة تكلم لم يكن للمسمى معنى لغيره الذي هو يكون اذا اطلقا على ان يكون منه وذلك لا يصح
 الا ان عضله لو لم يكن له حكم لكان منع لا يصح لانه كان يصح منها ان تروح مع المبع ولا يصح
 الذي عنه على انه قد روي عن الحسن بن عمار انه ابو داود في السنن وغيره حديثي معتقل بن سار قال
 كانت لي اخت بخت بخت فاني سمع في انكحة بطلتها طلاقا له رجعه ثم تركها حتى انقضت عدتها
 فلما حطبت انا في حطتها فقلت والله لا نكحها ابدا قال في قوله هذه الاية واد اطلعكم انفسا
 بلخرج جلهن فلا تعطلوهن ان نكحوا وجهن الاية فها هو قال فكونت عن ميني ووجهها اياه
 بل انرا ان الله تعالى جعل امتنا عنه من النكاح عضلا ونهى عنه فلو ان نكاحها كان معاقبا
 كان لا يكون ذلك عضلا ونكاحان مزوج ونفسها فان الاية تدل على ما ذهبنا اليه دون
 مذهبهم على ان ما نعلقوا به من هذه الايات انما هي بيان حوار عقد النكاح دون ما به
 يتعقد واخبارنا التي اسد لنا بها قد يصح فيها ما به متعدد وفيه اختلاف فصار است
 بموضع الخلاف اخضر وصار العلوي بها اولى وان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله
 وسلم انه قال لا يم احق بنفسها من ولها وهذا يوجب محض اخباركم بسله هذا
 يوجب صحة مذهبنا وذلك ان قوله صلى الله عليه واله وسلم احق بنفسها من ولها يوجب
 للولي جفا في نفسها كما ان لها حقها معها الا ان جعلها اذ يكون لفظه فاعل ظاهرها ايها
 لا يستعمل في معنى الا في من سر كان فيه ويكون لاحدهما مزيه وهذا انفس مذهبنا
 نقول فيه المراد اذ احطها كفو كان نكح ولتخذ من الولي والمراد هو في العقد لانه لا
 يتم عندنا الا ان حو المراد اذ كد وذلك ان الولي اذا امتنع احيى والمراد اذا
 امتنع لم يحترق ما في لهم ان الولي احق له في العقد فانه لا يصح مع قوله احق بنفسها
 من ولها فان قيل فيقول يدلك في مواضع آخر وهو اذ احطها عن كفو موجب
 للولي فيه حقا لغير العقد عندنا اذ اكل لايم الا بالولي فسل له في هذا الموضع سريان

ج

فيه اتفق المراء والولي ولا يفرق فيه المراء على الولي فلا يفرق قوله صلى الله عليه وآله
وسلم واد الم يفرق ذلك وحيد صفة المراء قلناه وفيه صحة ما ذهبنا فان قيل بعد ذلك
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ليس للولي مع النيب امر قبل له هذا الحديث
والحديث الذي تقولونهم الحق بنفسيهما رواه نافع بن خضر بن مطيع عن ابن عباس
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد روى بالعاط مختلفة فروى الشيخان بمعناها وروى الامم
الحق بنفسيهما وروى الحديث والنيمة تشاؤون وفي بعضها والكرستام واد بها صانها
واو اها صانها فكان الحديث حديثا واحدا واختلف لفظ الزواه فلا يمنع ان يكون
بعضهم روى ما كان غيره من المعنى واعتقد ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الساجد
بنفسيهما او حيا لا حق للولي في امرها فروى ليس للولي مع النساء والقصد في جمع ذلك
الفرق بين النبي والله لكن في الاستئمان وهذا لا خلاف فيه وان صح اللفظ فهو محمول على ان
المراء به ليس للولي ان يستبد بالامر دونها على ان من حالها هذه المستقلة لا يكره المراء
صغيرة فلم يلزمها ان تعقد عليها من دون اسمها رواه كذلك النبي من المالك فانما هو
خاص في جميع قوله على ما قلناه فان قيل فقد روى ان امراة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فوتت نفسها له فقال ما لي والنساء اخضعه فقام رجل فشا له ان يزوجها اياه فزوجها
بها ولم يشا لها هل لها ولي ولم يشترط الولي في حوال العقد قبل له عمل الله يكون المراء والولي في الحال
ولذلك زوجها اذ ليس في الحديث انه كان لها ولي فلم يشاذن في امرها وعلى هذا الحديث وان
عن امير المؤمنين صلى الله عليه وآله وسلم في انما سلم بان يزوجه امرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو
صغير لانه لا يمنع ان يكون الغلام صغيرا في المنظر وقد روى صلى الله عليه وآله وسلم بلوغه او يكون
ذلك خاصا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم وحده الامران هذين هذا الحديث يبين حكمه في فعل خاص
لانها وقفا على فعل مخصوص فلا يكره عا الكلام لعموم فيه ودينان ما ذهبنا اليه هو قوله على
عليه السلام وقول ابن عباس اخبرنا ان ابا العباس الحسن رحمه الله تعالى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أخي بن ابيهم نافع الزراف عن قيس بن عاصم بن بهدلة عن علي عليه السلام لا نكاح الا ما دن
ولي ونا ابو العباس الحسن رحمه الله تعالى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح الا ما دن
عن محمد بن جعفر عن يمين بن مهران قال سمعت ابن عباس يقول البغايا التي لا تخرج
بغير ولي وروى هذا القول عن عن وروى ان عاصم كانت حطت اذا ارادت العقد
امرت بغيرها وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح الا ما دن وروى عن حماد بن عمار
ونا ابو بكر المقر بن سعد بن الطحاوي وروى ثنا محمد بن عيسى بن عذرة بن عوف بن عبد الله
ابن ابي بن عاصم عن ابي جهم عن عبد الرحمن بن عوف عن عاصم بن بهدلة عن علي عليه السلام لا نكاح الا ما دن
اخبرها فصرته سهم سريم كالحق ادا لم يبق الا النكاح امرت رجلا فانكحتم قالت ليس النكاح
النكاح وما يبدل على ذلك لا خلاف يساوي المخالف النكاح امرهم في السهو والاول

عن ط

ايضا قد دلت عليه فوجان يكون لا فتقاره الى غير المتخاطبين فيه مع بلوغهما وحرسهما
 وغير المشهود مشرح دأله الى حكم هو ايضا لا خلاف ان المكتبة لا يحرم كاحها الا بالولي
 فكذلك الحرمه والمعتق انه عقد كاح فوجب ان لا يملك الا بالولي ولا خلاف ايضا انهما اذا ارادتا
 ان تنص نفسها في غير ذلك فلولم يتم ذلك الا بالولي وكذلك اذا وصفت في الكفو والمعتق
 يقتصر الى الشهاده ابقا ان عقد كاح فان قيل انهما ملك بدل بضعها وتنصرف فيه
 فوجب ان يصح تصرفها في البضع كالتمس والمتمسك له هذا مخصص لولي الدم ملكه بالدم
 من لدية ويصرف فيها وان كان لا يملك المبدل ولا يصرف فيه فان قيل الولاية تثبت
 عليها في حال الضرر على نفسها وما لها وادخلت وجبات ينقطع الولاية عن نفسها لمسطح
 عن ما لا يجتمعها جميعا في جوار الضرر عليها وحكم وقيل هو الا ان يثبت على عظم الذكر فوجب
 انقطاع الولاية عند الملوغ قيل له لا خلاف ان حكم المحلوف في هذا الباب ليس هو حكم
 النكاح وان حكم الذكر في النكاح ليس هو حكم الا ان يثبت لمراده ادخلت وصفت ما لا حاجه
 شات ولم يبق ولا يمتنع من ذلك وكذلك الذكر اذا بلغ تزوج من شاء وليس له اخذ من لا وليا
 ان يمتنع من ذلك والمرأه اذا ارادت ان تنص نفسها في غير كفو كان لولان يمتنع من ذلك فان
 ان حكم الولاية على النساء في النكاح لا ينقطع وان انقطع عن المال والذكرين على ان قياسهم
 لو ثبت لكان يكون قياسا اولى للخطر والاحتياط ولانه يوجب حكا شرعا والموضوع العاطف
 بغضه وكذلك اجماع الصحابه ولا نأخذنا النكاح ففرض فيه حال النساء عن حال
 الرجال بدلاله اذا ارادت وضع نفسها في غير كفو منعه من ذلك وان العدم يمتنع على البكر
 المأخذه بعور غار منها عن الرض في جيل لا يعوم المرأه فيه معام الرجل كالامامه في الصلوة
 وكالشهادات والقضا والامامه العامه ويقوى ذلك قول الله تعالى وانكحوا ما دام ما منكم
 فجعل النكاح الاما كما جعل اليك النكاح الاما والعسر قال سبحانه ولا تنكحوا المسكرين
 حتى يوسنوا فجعل امر النكاح السالم محاطا لما ثبتت بذلك اجمع حجة ما ذهبنا اليه وهذا
 الباب وحكي عن مالك انه فضل بين الشريفة والوضيعة فتح نكاح الشريفة الا بالاوليا
 واجاز ذلك للوضيعة وهذا لا معنى له ليرجى ما ذكرناه من اذله الكتاب والسنة والعشر
 لا يفضل بين حال الشريفة والوضيعة في ذلك ولا الم مخالف في الشريفة امكران يعاش
 عليها الوضيعة بخلاف انها تعتقد عليها عقد النكاح في حين لا يصح الا بالولي وحكي عن ابي
 انه قال اذا اذن الولي جاز ان يعقد المرأه على نفسها وهذا سطله قول النبي صلى الله عليه
 واله وسلم لا ينكح المرأه ولا المرأه نفسها وقوله اما امرأه تزوجت بعور ولا نكاحها
 باطل وقوله لا ينكح الا بالولي وقوله العاا اللاتي يزوجن أنفسهن بعور ولي وحيثما
 مضاعف الوضيعة من الكتاب والقياس هو سطله قال ونكاح المتعزاة وهو ان
 يتزوج الرجل المرأه الى اجل مضروب نص في الاحكام على عدم المتعة وروى ذلك معجده

حجج كاح
المتن

الفهم

١٢

قال نعم على علم السلام وان عدس في صفة السلام

چند

هذه الحزب من الاضطراب لم يقع المخلوق بها قيل له هذا الذي ذكرتموه لا يدل على الاضطراب
والضعف لانه جائز ان يكون شئ من غير على ما رواه على عليه السلام وغيره ثم اني بعد
ذلك بمرور فحكه اما اباحت عامه واما لقومها فبما هم ثم شئ وادكان هذا جائز فلا مضغ
المخبر فان قيل ان اباحت المنع معلومه والشيء اما هو بحر الواحد ولا يحسب المخلوق
بحر الواحد كما لا يجب نسخ القرآن به قبل له الاضطراب في بحر الواحد مقتولا اذ اسلم منه ولا
لنسخ ان يثبت به ما هو معلوم الا اننا نقل بحر الواحد في اباحتها ما حطه العمل في حطها
اباحتها وكذا نك قبله واستباحته الغرض مع ان حطها معلوم على الخلق شرعا فاد اثبت
هذا لم ينسخ ما قلناه واما نسخ القرآن بحر الواحد فليس منسوخ منه عقلا واما منسوخ منه لادله
شرعية الا ان من الناس من لا يثبت ما لا يثبت به الاخر المتواتر وانما قيل بحر الواحد في حطها لان
ومن طريق الاعتبار لا فرق بين التخصيص والسبع واما الفاضل بينهما الشرع هل انه لا خلاف
مساويين لاهاميه وان المنسوخ على الحفيض مستوح وثبوت الفصل المنسوخ في الاصل معلوم ونسخه
انما هو بحر الواحد فادالم منسوخ ذلك في نسخ المسح لم يسع في نسخ المنع على الاحكام الواردة
في نسخ المنع اظهر واقرى لين فيها لفظه المسح قل النبي صلى الله عليه واله وسلم وبها انه
سبحا وختمها الى يوم القيمة وليس في نسخ المسح هذا النص وان كان ذلك ايضا ثابتا حجة
فان ما بيناه انه لا يحصر ما ذكره فان قيل في القرآن ما يدل على اباحتها المنع
وهو قوله تعالى فاسمعهن به منهن فاقوا هو حرهن فاد اثبت لاهاميه بالقرآن ولا يحسن
حلاف انه لا يحصر نسخها بحر الواحد قيل له ليس في الآية ما يدل على اباحتها المنع بل الاسماع في
اللغة هو الاسماع به ومنه قوله تعالى اذ هم طيبا نكحتم في حوكم الدنيا واسمعهن
بها وقوله سبحانه واسمعهن بخلافكم كما استمع الذين من قبلكم فاعلموا انهم لا يفلحون
الاستماع في الكساح الصريح وما روى عن ابن عباس انه قرأ في الاسماع به منهن
الى اجل مستما فالرواية قد قبل انها ضعيفة وان ثبت لم يحتمل ان يكون المراد بها بحر
المهر وخبر بحر المهر الموجل وقد لا يه ان تحت الرواية حواز ذلك ووجوب لا يثبت اذ اجل
الاجل فلا دليل في المنع على وجه من الوجوه وفيه من نظرنا النظر انه عدم معاصم
بعض اطلاقه الماسد في حيلان يفسد التوفيق ليله السبع وايضا هو عدم معصا سباح
الوطى لا حري فيه الطلاق والموازيث مع كون كل واحد من الزوج والماء واريادوم
وكون الرجل من بيع اطلاقه فوجب ان يكون فاسدا دليله المكاح الفاسد فاما ما
كان يذهب اليه وزعم من ان المكاح ثابت والشرط فاسد فلا معنى له لقوله صلى الله عليه
عليه واله وسلم في المنع اما كانت لم يجد فلما انزل الله تعالى الطلاق والمكاح
والميراث سمي قضا هذا القرآن لكلام الله عز وجل به العقد وكذا ذلك قول الله تعالى

حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منع النساء قوله صلى الله عليه وآله وسلم تركت
عنه شيء ولم يخل سبيلها وما ذكرناه من إفتائهم لا يفتد قوله ولأن هذا القول خلاف إجماع
لبن النافع وقد رجس العقد ويطله ورجل يحرم العقد مع الشرط حتى لا يخل على
أن شرطها كالعقد هاو الفاضل بينهما تارك للإجماع على أن العقد لا يخلو إنما هو
في المدة المذكورة أو ببعضها وفيما بعده فان انقضت في المدة المذكورة فقط وهي المنع
ولان بائنها في المدة ونجد هالم يقع ذلك لبن العقد فاني تناول المدة إلا أن لا حاجة إلى
أن لا حاجة لما كانت عقدا قلم من مضروب لم يتناول ما بعده فكذاك عقد المنع
قال وكما أن الشعار حرام وهو أن يكون الرجلان يروح كل واحد منهما اسمه من صاحبه
عنان يكون بضعة كل واحد منهما مهور صاحبه وهذا منصوص عليه في الأحكام وهو قال
الشافعي وما لك قال أو خيفة النكاح صحاح وحيه مهر المثل والأصل فيه حديث
زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال سئلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن نكاح الشعار فقال لا يخاف الله تعالى على الإسلام من تفسير ذلك فقال هو أن يروح الرجل
أبيه الرجل علي بن روجه لا خرافة ولا مهر لولا خدعه مما واخبرنا أبو العباس الحسبي رحمه الله
بالحمد بسعد الثقفي شاحدا من إلهه حديثا عن الزرقاء عن معمر بن ثابت عن أشعث بن أبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا شغار في الإسلام وروى نحوه عن الحسن بن عثمان بن حصين
عن النوفلي عن أبيه وآله وسلم وروى أبو داود في الشغار ما سنده عن أبيه عن أبيه عن أبيه
صلى الله عليه وآله وسلم فما عن الشعار فصار من هذه الأخبار موجه حرم نكاح الشعار بوجوب
فساده فإن قيل ما أنكرتم من قال لكم أن الذي يجب أن يفسد هو المهر دون عقد النكاح وقضا
المهر لا يوجب فساده العقد قيل له الأخبار التي ذكرناها اقتضت حرم نكاح الشغار دون ما سواه
والنكاح غير بائنها هو العقد وهذا محال لأنها لو طويحت لكانت حراما وهو العقد والوطء المهر
وأيضا ثبت حرم العقد فلا وجه لصرفه إلى المهر إذا النكاح ليس بابئنها للمهر فإن حرم ما
ذهبنا إليه فإن قيل لو فسد العقد لم يخل فساده من وجهه أم لا لأنه انطوى على مفسده
للزوج أو لأنه وقع مخرجه من المهر أو لأنه وقع مخرجه فاستدركناه الوجه فلا يخفى
فساد النكاح بوجوب أن يكون العقد صحيحا قيل له هذا كلام من يرى أنه لا يحرم
النكاح بفساده محرم قوله صاحب الشريعة وإن لم يحرم والفساد محله إقرارنا لها وحاشا
بذكره صاحب الشريعة وهذا فاسد بإجماع المسلمين فوجب سقوط هذا السؤال وروى
القضاة بفساده هذا العقد لم يحرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أنه غير ممتنع أن يكون
الشرع وروى حرم النكاح إذا عقد على شيء وانقضت أو أعدم على الخريف وإن كان المهر

في العقد بين فاسد إذا ثبت ذلك وجب حرم عقد كاح الشغار لظاهر قول المصنف عليه
 عليه وآله وسلم وإن كانت الخوالة في الوجه المثلثة على ما ذكرنا فإن قيل في كاح
 الشغار على كاح يعقد على الحرير والحرير يقولونه لا أن يفسد كاح الشغار لفساد المهر
 كما لم يجز أن يفسد كاح على الحر والحرير قيل له عندنا أن كاح الشغار لم يفسد لفساد المهر
 فقط فيكون سبيله سبيل كاح المعقود على الحرير والحرير وإنما يفسد لفساد فيما انطوى
 العقد عليه لأنه لما زوج ابنته فإن يكون مصحها مهر لابنة المردح بها صار مستتباً معها
 من حله العقد فلم يمس العقد وظار ذلك زناً البعض ما أوجبه فوجب فساده وليس كذلك
 الكاح المعقود على الحر والحرير بل يفسد فيه قد سلم في تم والفساد إنما وقع في المهر
 فثبت فساده قياساً على أن جميع ما ذكره يجب علم القول بخوار المتعة وفساده المدة على
 ما ذهب إليه وهو لا بد لهم من الرجوع إلى مثل جوابنا فيه على أن نقبش كاح السغار على كاح
 المتعة فنقول إن كل واحد منهما انقضى برفع بعض موجب العقد فيحل أن يكون فاسداً لأن
 السغار انقضى استي البضع من حله العقد والمتعة انقضت سبباً بغير المدة والعقد بمسمى
 النكاح على أن فاسد لم يثبت لأن قياساً على الخطر والاحتياط ولا هم قالوا لو أن المرأة
 تزوجت عبداً على أن يكون رقبته مهرها فسبب الكاح فكذلك يجب أن يكون الشغار لم يعقود
 عليه جعل عوضاً مستلزماً قال وكاح الحر باطل وكذلك الكاخذ وهذا مسمى من حله
 في الأحكام وقد استقصينا الكلام في ذلك وكذا سأل ولا طائل ولا غايلة **مسألة** قال ولا
 يحل للمرأة أن تنكح المرأة وهي في عده من غيره فإن تخلد ذلك جهلاً كان الكاح باطلاً للمرأة
 المهر على الثاني إن كان دخل بها فإن جازت بولدها أكثر من ستة أشهر من يوم دخل بها
 الزوج الثاني أو ستة أشهر فهو بطلان الزوج الثاني وإن جازت له أقل من ستة أشهر فهو بطلان
 الأول وهذا مسمى من حله في الأحكام أما ما ذكرناه من فساده النكاح الواقع في العدة
 على ما بيناه في الخلاف فيه بين المسلمين وقد قال الله تعالى ولا تغزوا عهده الكاح
 حتى يبلغ الكتاب أجله أخرنا أبو الحسن بن سميعاً حديثاً الناصر للحسن عليه السلام حدثنا
 الحسن بن يحيى بن الحسين بن يزيد حدثنا إسماعيل بن محمد بن محبوب عن أسباط بن محمد عن
 أشعث عن السعي عن مسروق قال **قضى** في امرأة تزوجت في عدها أن ينكحها
 ويحل مهرها في بيت المال ولا يحق أن يبدل وقامها فقال **عليه السلام** ليس هكذا هذه
 الحكماء ولكن يفرق بينهما ويستكمل بقية العدة ثم سئل عدتها من آخر محمد الله عز وجل عليه
 وقال ردوا جهالة أيها الناس إلى الله وبالله وبأبي الحسن حدثنا الناصر عليه السلام حدثنا
 الحسن بن يحيى حدثنا إسماعيل بن محمد بن يحيى عن أسباط بن محمد عن مسروق عن
 عماره قال **قضى** في امرأة تزوجت في عدها أن ينكحها ويحل مهرها

عن بيت المال وقال صلى الله عليه وسلم بفرق بينهما ولا تصدقهما بما استحل من فرجيهما وما سعى
عليهما من عقدتها من الأول ثم سنانف ثلثة فروق من الاخر ثم عطلها الاخر ان شافها انطلق
ابطال النكاح وفاقا بين علي عليه السلام وعمر ولم يرو عن احد من الصحابة خلافه وحلها
المهر لها بما استحل من فرجها لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم في النكاح بعد وولي هو
بأجل فان دخل بها فلها المهر بما اصاب منها وقد مضى اسنادهم ومسلم النكاح بعد
ولم يفتقر ذلك فضلا لايجاب المهر في كل وجه وقع بشبهه وقتنا ان المهر لها
لنبي صلى الله عليه واله وسلم قال ذلك وهو قول علي عليه السلام على ما ذكرناه
في الحديث المصنف وفي اخذ الحديث ان عمر قال هو بيت المال لم يرجع الى قول علي عليه
السلام وروى ايضا هذا بن السري في كتاب النكاح باسنادهم عن الحكم عن علي وعمر ذلك
قال الحكم لم يرجع عمر الى قول علي عليه السلام فصا ذلك وفاقا ولم يحك فيه خلاف
واكد ايضا ما رواه هذا بن السري باسنادهم عن قتادة عن ابن المسيب في امرأة تزوجت وعدها
فقري عمران بفرق بينهما وصرهما دون الحد واعطاها الصدق بما استحل من فرجها وما ذكرنا
من انهما ان جات بولد لسته اشهر او اكثر منه من يوم دخل بها الثاني وهو الثاني وان جات
لاقل من ستة اشهر فهو للزوج الاول وهذا ان كان متد فارقها الزوج الاول ياربغ شئ
او اقل على ما ذكرناه والمنكح فان جات اقل من ستة اشهر منذ دخل بها الثاني لاكثر
من اربع سنين متد فارقها الاول لم يلحق الاول ولا الثاني **وحصيل المذهب**
على ما بينه في المنكح انهما متى جات بالولد ووقت يصح ان يلحق به دون الذي لا يصح ان يلحق به
فان جات به ووقت لا يصح ان يلحق بها حتى يولد منها لم يلحق بها وهذا لا خلاف فيه
فاما اذا جات به في وقت يصح ان يلحق بكل واحد منهما وهو الذي ذكرناه في الاحكام فقد
اختلف فيه قال الشافعي يرجع فيه الى لقائه وقال ابو حنيفة يلحق بالاول وقال
يحيى عليه السلام يلحق بالثاني ما الكلام في بيان اقل الحمل واكثره وهي بقدر موضع من هذا
الكتاب واما الكلام على المشافعي في بطلان حكم القائه وانه لا خير الا رجوع اليه فسد الكلام
فيه بقدر هذا في مسئلة الامه اذا وطئها رجلان ثم جات ولدا فادبطل لقولنا لعله سقط
قوله واما الكلام على ابو حنيفة وهو الذي يختص هذا الموضع فهو لا خلاف فيساويه انهما لو
جات به بعد سنين متد فارقها الاول ولسته اشهر متد فارقها الثاني وان جات بالولد
يلحق بالثاني فكذلك جات به قبل الحولين متد فارقها الاول والعلم انها جات به في زمان
يصح ان يلحق بالثاني من غير ان يطهر بها الحمل قبل دخول الثاني فوجان يلحق به وليس احد
ان يدعي في غلطنا انها لا تؤثر لانها على اصلنا مؤثره لا بعد الحولين قبل اسكال اربع سنين
يصح ان يلحق بالاول عند ما علم ان كل واحد منهما ذكرنا الاثر انهما لو اتتا به لاقول من ستة
اشهر متد دخل بها الثاني لم يلحق بها به ونقوي هذا المعنى بما ذكرناه وهو ما يصح

في النكاح بعد وولي هو بأجل فان دخل بها فلها المهر بما اصاب منها وقد مضى اسنادهم ومسلم النكاح بعد ولم يفتقر ذلك فضلا لايجاب المهر في كل وجه وقع بشبهه وقتنا ان المهر لها لنبي صلى الله عليه واله وسلم قال ذلك وهو قول علي عليه السلام على ما ذكرناه في الحديث المصنف وفي اخذ الحديث ان عمر قال هو بيت المال لم يرجع الى قول علي عليه السلام وروى ايضا هذا بن السري في كتاب النكاح باسنادهم عن الحكم عن علي وعمر ذلك قال الحكم لم يرجع عمر الى قول علي عليه السلام فصا ذلك وفاقا ولم يحك فيه خلاف واكد ايضا ما رواه هذا بن السري باسنادهم عن قتادة عن ابن المسيب في امرأة تزوجت وعدها فقري عمران بفرق بينهما وصرهما دون الحد واعطاها الصدق بما استحل من فرجها وما ذكرنا من انهما ان جات بولد لسته اشهر او اكثر منه من يوم دخل بها الثاني وهو الثاني وان جات لاقل من ستة اشهر فهو للزوج الاول وهذا ان كان متد فارقها الزوج الاول ياربغ شئ او اقل على ما ذكرناه والمنكح فان جات اقل من ستة اشهر منذ دخل بها الثاني لاكثر من اربع سنين متد فارقها الاول لم يلحق الاول ولا الثاني

سأله تعالى

ان جعل سدا لا يستدلال في المسئلة وذلك اننا قد انقضا على انه لا يد من ان الحق باحد
 القراشيين اقل من الاول او من الثاني فوجد ان راعى اقوى القراشيين وقد علمنا ان
 فراش الثاني اقوى من فراش الاول ووجهي لحدوها الاول والثاني لو احاد
 لكان يكون البينة على الاول واليمين على الثاني وقد علمنا في المصطلح ان اليمين اذا
 يلزم في الجانب الاقوى لا تزي ان من ادعاه في ادعائه وانكر المدعي عليه يلزم اليمين
 المنكرا لا اقوى لكون الشيء يدعى وكذا من ادعاه حقا على آخر فانكر يلزم اليمين المنكرا لا
 اقوى لكون استناده الى ربه الامه وكذا لو ادعاه حقا على آخر فقال المدعي عليه قد
 وفيك حقتك رعتك اليمين المدعي لانه قد صارت اقوى لثبوت ما ادعاه انوار المدعي عليه
 فان ما بيناه ان فراش الثاني عمل ان يكون اقوى فان فصل اليمين ثبت ملكا المدعي عليه
 في الشيء الذي هو في يد المدعي عليه كان لو اجاب ان يقسم بينهما ولم يراع فيه قوم من يده السبل
 له لان يخرج فيه الى مزاعاه فوه اخذ الملكين بحواض قسمة بينهما وليست كذلك لو بد
 في هذه المسئلة على ما قد انقضا على انه لا يد من ان الحق باحد في حضان راقا في شبيها
والوجه الثاني الذي تبين ان فراش الثاني اقوى واولان الحق الولد به انه مجرد واولان
 المتخذ اولى به ^{بشبه} لثبوت الحكم المتخذ من الامر السابق لانه يصح في حكم الحاكم والحكم
 بكسفه لك ما انقضا عليه ان يتخلوا بكفارة ما قبله ولي وكونه سببا اولى مركب
 اليمين ولهذا امتنع اصحابنا واصحابنا خليفه من القول بان اليمين احد سببي الكفارة
 وقالوا ان سببا الكفارة فقد بان بغير الوجهين ان فراش الثاني اقوى وادانته اقوى
 وجبا لحاق الولد به علم انه قد روي عن ابي حنيفة والبراء المتفقون لو تزوجت بغير ولد
 عليها بعد امر بغيره اشهر وعشر وحاش ولدها ثم عا الزوج الاول الحق الولد السابق
 وروي انه هو القول المرجوح اليه وان كان روي عنه انه للاول والرواية التي ذكرها
 تبين انه راي فراش الثاني اقوى وجب ذلك في مثله المعتد فان قيل ما انكرتم نقل
 من قال لكم ان فراش الاول كان يكون اقوى لان بكاهه كان في امره صلحي حجتا
 وه كالح الثاني كان فاستدل قيل له ان كلام في القراشيين دون السبيين وجراما راعى فيه
 القراشيين دون قوه سببها علم ان سبب لما في ثبوت الوطى والوجع لا يصح ان يقال فيه
 انه صحيح او فاستدل بذكر ايماء في العقد سقط هذا الاعتراض **مسألة**
 وعلى المراه ان تستري من ما السابق ثم يبي على ما مضى من قوله الاول الى قطعها بالزوج حتى
 تنمها فادخر حجت من عدتها تزوجت ايها شات او غيرها وهذا منصوص عليه في الاما
 وقال الشافعي مثل قولنا ^{في} انما لا بد لها من العدة وهو قول ابراهيم والشافعي روي
 ذلك قنما هتاد من السري قال ابو حنيفة احدا العدة تن تزحل في الاجرى والبرليل
 على حقه ما ذهبنا اليه ما رويناه عن علي عليه السلام انه قضى انك في محضر من الصحابة وقال

المسألة

غير فيما جاء من ذلك ردوا الجهالات الى الشبهة ورجع الى قوله والبوليل في هذا الخبر من
 بلغة اوجه اخذه ^{منه} انا نذهب لان قضا الميراث من غير علم وعنه وان
 يمنع ولا يجوز ان يخالف والثاني انه قضاه في مسند من الصحابة واحده عن ولم
 يعمل فيه خلاف فصار ذلك حقا والثالث قول عمر ردوا الجهالات الى الشبهة فدل
 ذلك على ان ما قضاه على علم كان شبه وهذا خبري عن الرواية عن النبي صلى الله عليه
 واله وسلم وردي ايضا هناك باسناد من الحكم قال قال علي عليه السلام في الخبر
 تزوجت في عدتها بعد العدة حين جميعا ففرق بينهما بعد من عدل به بعد من لا حوال
 وامرهما بجدتين ورجع الى قوله على عليه السلام في المهر وروى له ان خطيبا بعد ذلك
 وما يدل على وجوب العدة انهما خفان لنفسين يصح تزويجهما وكل واحد منهما ^{عنه} فلهما وجب
 لا يتبدل دليله سائر الحقوق ويكشف ان العدة هي للزوج قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 اذا كنتم المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فانهن في عدتكم اد اوجبت كما يلزم
 ومن ذلك ان الزنا لما لم يتعلق به حق الزوج لم يحل منه العدة والوطء لو كان عن كراه
 صحاح اد عن شبهه لما يتعلق به حق الزوج وحب العدة فان ان وحبها الحق الزوج
 فان قيل لو كان حقا له لكان يصح استقاطه لو كان حقا له لكان يصح استقاطه
 قيل لا لا يصح ان لا يصح منه استقاطه اذ كان يرجع به حق الله تعالى لا امره ولا به
 لا بغيره لان لا يملكه حق له ومع ذلك لا يصح منه استقاطه لما يتعلق به غيره وهو لا بن
 ولم يخرج ذلك بان يكون حقا له فكذلك ما اختلفنا فيه فان قيل ما انكرتم على من قال
 لكم ان العرس بالعدة هو استبرأ الرحم وهذا الغرض من مع التداخل فيلزم ان العدة
 وان كان فيها استبرأ الرحم فليست بقولها لا تغرض بها سوله الا امرها على الصغار
 التي في حكم الطفولية وهي على الامية وحب من وفاه زوج طلع فادان ذلك لم يخرج بقول
 فيها انها مقصورة على استبرأ الرحم وما قلناه من انها سد العدة الثاني ثم تنبى على ما مضى
 من عده الاول حتى يمتها فان الشافعي يخالف فيه ويقول لم عده الاول الاولاد اخرج منها
 اعتدت بل الثاني وردي هناك من لسرى مثل قولنا عن الشافعي ومثل قول الشافعي عن ابراهيم والدي
 بدل على ما ذهبنا اليه انا وجدنا سائر العدة جلية لا تبدأ بها حين وتوحيها ويجتنب على موجبها فكذلك
 ما اختلفنا فيه والمعنى انها عده او يقال انها عاده موضوعه في الاصل لاستبرأ الرحم فاذا
 ثبت ان لا تبدأ بها واجتنب وتوحيها ثبت ما قلناه من انها تبدأ بعد الزوج الثاني ثم
 ثم ما بقى من عده الاول وايضا عاده مختص بالبدن فوجب ان لا يجوز تزويجها اليها
 لقضاء غيرها دليله من فاشه صلوه فذكرها في الخوف فدل على ان يودها وان قيل
 يجب اسداسه عده الاول لانها وحيت قل عده الثاني قيل له بعدا من بعض الصلوات التي كرها

فان قيل بعد الاول هذه كالحج صحاح في بيان يكون اقوى قيل له هذا يمنع ما ذكرناه
 من العقد من وجوبه ولا منزه وبما لو وجب لاحداها على الاخرى ولا معتبرا باختلاف احوال
 الموجب وقائمة الاصول على ان موجب للعقد حصول الفلش في الموضوع وقد بينا ان ورائه
 الثاني اقوى من قرائن الاول وهذه المسئلة التي تقدمت هذه فان قيل يزعم ان علما
 عليه السلام قال لم يعد الاول ثم يستقبل هذه الثاني وهذا خلاف مذهبكم قيل له
 لا يمنع انه قال لم يعد هذه الثاني واراد به يستقبل هذه الثاني فتكون وضع ثم وضع
 الاول وهذا غير صحيح وعلى هذا تاويلنا قوله عز وجل ان علينا جميعه وقزانه ثم علينا بيان حين
 متنا حوازا خيرا البيان فان قيل فظاهروا قوله بعض ما ذهبنا اليه قيل له لا يمنع ذلك
 لكننا انقروا عن الظاهر بلا اعتبار الذي ذكرناه كما انقروا عن ظاهر قوله عز وجل ان علينا سانه
 للذلاله وقتلنا انها اذ اخرجت من العقد بين سوجهما اثبات لانه لا يمنع من ذلك وقال
 الله تعالى واخلكم ما وراذكهم وقال عز وجل فانكوا ما طاب لكم من النساء لانه
 قول على علم ويرى ان عز رجح الى قوله وقد لا ما فيه انها لا روح من تر روح بها معده
 وحكي عن مالك في **فصل في العليل والمنكح والعقد** لا يكون الا بوجوب
 كاخها فبره ذلك على ان لا عقد من الزنا وان استوى الخايل والحامل هذه في حوار العقد
 عليها وهو قول ابي حنيفة وعبد والشافعي وقال مالك لا يجوز نكاحها حتى بعد وقال ابو
 يوسف يجوز النكاح بان يكون حقا ملاءماته لا يجوز حتى ينقض حملها دليلنا قوله سبحانه
 واخلكم ما وراذكهم وقوله سبحانه فانكوا ما طاب لكم من النساء لم يحضر بعد عليه
 قوله عليه السلام للحكم لا يحرم الخلال فان قيل فقد قال الله سبحانه ولا تعزوا عقده
 النكاح حتى يسلخ الكثر اجماله وقالوا ان الاحوال اجملة ان يصغر حملها قيل له الا لا نانية
 وارده في المطلقات والموافى في حكمه لانه سبحانه قال بعد ذلك استكوهن من حيث سكم من
 وحكمه لانه فيبين سبحانه احكام المطلقات وما يلزم مهر ولم له وليش فيها حكم اليرس ولا
 حكم التي حملت من الزنا على ان لا يه يصدر كمقدار الاجل ولم يصبر اسات الاجل والخلاف وقع
 في ثبوت الاجل وعندنا انه لا اجل له فان قيل يزعم على الله علمه والى وسلم انه قال
 لا تسون ما كنز راع غيرك قيل له هذا كلام في الوط وحلاتنا المناهض في العقد على انه
 ليس زرع بسبب الى العز ولا يصح المخلوق بهذا الظاهر وقد ثبت ان ملك البين
 ادا وطبها سدها لم يمنع ذلك من حوار نكاحها فكذلك وطى الزنا والعلة انه وطى لم يعلو
 نسب ولا خلا فان التي تكون في هذه من الباح حوز نكاحها والعلة ان لو طامدى
 حصل لم يوجب حقا للغير فكذلك كانت خلا ملاين الاول لا يعلو به حتى الطير
 يكشف ذلك ان الزنا لا يعلو به شيء من حقوق النكاح كالاتفاق والشك ومور البست

ما عنده

د عشر

د عشر

كان لها اختيار

وعندنا انه لا يجرم فوجي ان لا يلزمها العقد ولا وجه لتبنيهم اياها بالموطوء بالشبهة
ليزك لك الرطاله حرمه الا اننا انما يثبت به النسب والرب لا حرمه له على وجه من الوجه
مسألة قال ولا يجوز لخدم من لا وليا ان يزوج والخدم من المتكاملات انما اذا كانت
بالغة بكرة كانت او ثيبا فان زوج لخدم من لا وليا امراه بغير اذنها صحيح العقد وقف
بالجواز انما اذا اختلفت ان كانت بالغة وان كانت غير بالغة اذا بلغت وقلت نص في الاصل
على ان لا يزوج اخدم من لا وليا بالغة الا باذنها ونص فيه على جواز النكاح الموقوف
وعلى ثبات الخيار فيه ونص ايضا على ذلك في المسمى ما ماد كزناه من به لا يجوز لاحد من
الاولياء ان يزوج بالغة من المتكاملات بها فهو على كراهه وخلاف الاسحاب
لا على ابطال العقد قد دل ذلك احادته العقد الموقوف ووجه كل اهتبه
ما رواه ابو داود في المتن باسناد عن ابيه عن قال **مسألة** قال رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم لا يملك النبي حتى يسام ولا البكر الا باذنها و قوله امام احمد بن حنبل في مسامحها
ولا يقع التناجز ولا النكاح من المتكاملات من الحمله وشتمها على موضع من الحمله
ان البالغة تستوى خالها مع السكارة والسوية وهذا ما تبينه بعد هذا الموضع والله
جواز النكاح الموقوف والكلام فيه يختص هذا الموضع واما جواز النكاح الموقوف او خفيه
ومعرويه قال ابو يوسف واباه الناصر عليه السلام والشافعي رضي الله عنه **مسألة**
فيه ما رواه ابو داود في المتن في ثمان بن ابي شيبه حدثنا الحسن بن محمد بن صالح بن
حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم
قد كرت ان باها زوجها وهي كراهه فخيرها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فذلك على
جواز النكاح الموقوف لان التخيير لا يكون الا مع حصول العقد ووقوعه اخبرنا بهذا الحديث
ابو بكر المزي بن جندب الطحاوي بن جندب بن ابي امية ومحمد بن علي بن داود قال حدثنا الحسن بن محمد
المروزي ناخري بن جندب حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم
ابو بكر المحض في شرح المختصر باسناد عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي حازم عن ابي حازم
قال **مسألة** كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يزوج السام من ازا جهن ثيبا كزناه لو كانا
اداهن كزهن ذلك بعد ما تزوجهن ابا وهن واخواتهن فذلك على ثبوت النكاح
الموقوف لانه اثبت الزوجيه بهوله يزوج السام من ازا جهن وذل ايضا على ذلك بهوله اذا
كزهن بعد ما تزوجهن ابا وهن واخواتهن لانه يبين ان نذرهن بكن اجل كراهتهن لانه لو كان
لفساد العقد لم يعلمه بكن اهتبه ولقال لفساد العقد وسر ان حكم الاما والاخوه في هذا

و لا يات في هذه الحروف

وسلم حقل الامرا اليها وقلنا انه فتح للنكاح بغير طلاق لانه اشبه الرد بالعروة وشبهه
 ايضا في البيع الرد بالعقب او خيار الزويه او خيار الشرط وانه يرفع العود ويستغنى
 ولا يعقد عقدان ولانه فرفة لا يحتضن الزوج فلم يحان يكون طلاقا مستله
 قال وان كانت المراه غير بالغه وزوجها ولها مكان للزوج ان يدخل بها قبل
 بلوغها ولها الخيار بعد البلوغ ولها المهر ما استحل من فرجها تنقوا الاحكام على ان كل
 سائر الامور للصعرة حايبر وان لها الخيار اذا بلغت ونص المصحح على جمع ما بين
 هذا الفصل ونص فيه ايضا على ان حكم الصعرة والكسرة في هذا الباب واحد وهو
 مذهب ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد لان ابا يوسف لم يجعل لها الخيار اذا بلغت
 وقال القسطلاني لا يملك الصعرة الا زوجها وقال الناصر عليه السلام لا يوجد لها وهو
 قوله لشافعي والذي يدل على صحة ما يذهب اليه المصنفين عليه السلام قوله تعالى
 وانك لا امانا منكم والمصابيح من لأم اسم يقع على الصغار والكبار واقضى قوم ابيه
 حواء نكاح الصغار ويبيد على ذلك ما رواه ابو داود باسناده عن ابن شهاب عن عروة
 ابن الزبير انه سئل عابسه عن قوله تعالى فان ختمتم الا نفستوا في النكاح ما يكون ما طاب
 لكم من النساء قالوا يا ابا حنيفة هذه اليتيمه تكون في حجرها ولها من ماله ما يريد ولها
 ان يزوجها نكاحا نفست في صداقها فنهى ان يتكلموا لا ينفستوا لها ونبهوا على ان
 ستنه من الصداق وامر ان يتكلموا طاب لهم من النساء سواء من وروى عن ابي داود
 بنحوه عن ابن عباس وفيما رواه ابو داود باسناده عن عروة عن عابسه قال قال رسول الله
 قل الله يفتيك منهن وما ينزل عليكم في الكتاب في ما اما النساء الا لا توثقن ما كنتم تعرفن
 ان تتكلمن والمستضعفين من الاولاد ان ترفعوا من النساء ما يفتطو ما يعملون من جوارحه
 كان به فليما يعني قوله وان ختمتم الا نفستوا في النكاح ما قاله عطاء بن رباح عن ابي حنيفة
 حتى يكون قليله المال والحال فله ان يتكلم ما رغبوا في ما رغبوا من ما اما النساء
 لما لا نفست فدل ذلك على ان للولي ان يزوج ما يزوج اليتيمه التي في حجرها اذا نفست لها والحد
 واد بالاموال التي يزوجهم الزوج ما التي هو ولها اراهم فثبت بذلك نكاح الاموال
 للصغار وان قيل يحملان يكون اريد باليه الكسرة فلنا اليتيمه اسم للصعرة وذلك
 قال النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يتم بعد النكاح مع تملكه ليم بعد البلوغ في ثلثه
 على ان المراد به ما بلغه حملناه على المحار والتوسيع دون الحقيقه والثاني ان يهايه القصة

تدلى على ان المراد به التي لم تبلغ لان البالغ اذا اعطيت دون مهر مثلها وضيت به حار ذلك
 وانما ورد النهي في سكاك التي لا تؤثر رضاها وتخطيها وذلك لا يكون الا التي لم تبلغ **فان**
قبل عملان يكون الاولى ورتوت في البيعة التي في الحرج **فيل** هذا منسوخ في الحواشي
 نزلت في البيعة التي تريد ولها وهي في حرجه ان يزوج بها والحد ليس له ان يزوج باسمه
 ابنه فسقط هذا التاويل **فان قبل** فقد روي ان قدومه من مضعون زوج ابنه
 اخيه عثمان بن مظعون عن عبد الله بن عمر قال النبي صلى الله عليه واله وسلم ايها اسمي
 وايها لا تسكن الا باديها فدرك على ان الصعرة لا يزوجها عنها **فيل** في الحرج على
 وجه يبدل على انها كانت بالغة وانه صلى الله عليه واله وسلم قال فيها ايها اسمي
 على سبيل المجاز وذلك ما رواه ابو بكر الجصاص في شرح المحصر عن علي بن ابي حمزة
 عن ابن عمر قال في عثمان بن مظعون فاوضا الى اخيه قدومه قال في زوجي قدومه
 بنت قيس فدخل مغيرة بن شعبه على امها فارغها في الحال وراى الحارث مع امها فبلغ ذلك
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال لعده له لعمري بها ما بها الحق يسعها
 فانترعها وزوجها المغيرة فدرك على انها كانت كبرية لقوله الحقها بها ما بها ودرك لآخر
 ان يقال في الصعرة لانه لا اعتبار برضاها وتخطيها وكذا ما مضى في الحديث
 من ان الصغيرة يزوجها ولها باذنها يدرك على ان اللفظ الذي يعلقوا به مدلى
 على ذلك ايضا لين فيه انها لا تسكن الا باديها وذلك لا يقال الا في الصعرة لا
 معتبرا باذنها وجود الاذن منها وقدمه سوا فتصح بما قلناه ان قوله صلى الله عليه
 واله وسلم فيها انها يبدى على سبيل التوسيع وانها كانت بالغة **فان قبل**
 فقد روي عنه صلى الله عليه واله وسلم انه قال استن من النساء في بضا عنهن **فيل**
 المراد به البوايح منهن بدلالة استنار الصغار لا معنى له وكذا ان يعلقوا بقوله
 لا يزوج احق بنفسها من ولها كان محمدا على المألعة بدلالة ان الصعرة لا يملك امرئها
 ولا خلاف في ان للاب ان يزوجها وكذا في الشافعي في قول علي بن الجهمان يزوجها
 فكذلك سائر الاولياء والمعنى انه من حوزة الارث بالعصب وجبان حوزة الكاكة للصعرة
 اذ لم يمنع منه مانع من حوزة هذه الغلة انه لو لم يكن من حوزة الارث بالعصب لم
 يجوز اكله بخوان يكون عند اوكافل ادا كما لا يمتنع عليه ذلك ان كان من حوزة
 الارث بالرجح لم يحرم اكله وكذا لو كانت احدا وابنه لما لم يكن من حوزة الارث

بلغها بحمد

ما انتعصب واذا ثبت لها المعصب مع غير هالم عراكها لما كمال الاوصاف التي ذكرنا
 صحيح انكاحه فان ان لعلمه ما ذكرناه على ان ما بيناه من حوان النكاح الموقوف بمصحي حوان
 النكاح ان لم يفرق لحد بينهما فان قيل الستم يجوزون النكاح الحاكم لها والى
 محصل من الاوصاف له قيل له هذا لا يفسد علتنا لانه اثبات الحكم مع عدم القله
 وانما يفسد ها وجود القله ولا حكم واما لو كان قاسنا ان الاب والامح لما استواحا لها في النكاح
 بعد بلوغها وجب ان يشتوي حالهما فيه قبل بلوغها لكون كل واحد منهما وليا في النكاح قلنا
 ان للزوج ان يدخل قبل البلوغ لانه لا خلاف فيه بين كل من اجاز النكاح فاداس بما
 بيناه من حوان النكاح ثبت حوانه ليدخل ولانه نكاح ثابت لا ينفك في الحال من المعهود
 عليها وسمحتها فوجب ان يجوز له دخولها دليله لو كانت بكرت زوجها اوها اوها العمري
 وليها باذنها قلنا ان لها الخيار اذا بلغت لاحلا فالأى بوشفاة قالوا خيار لها لانا
 وجدنا ولاية الاب على ابنه في حال كبرها لما كانت اصغف من ولايته عليها في حال صغرها
 كان لها الخيار في رفع ما عقد عليها الاب في حال كبرها فكذلك سائر الاولياء كانت
 ولايتهم اصغف من ولاية الاب وجب ان يكون للمراه الخيار في رفع ما عقد واعلمنا في الوقت
 الذي يصح لها الخيار وهو بعد من ان ولاية الاب عليها في حال صغرها كبرها اصغف من ولاية
 عليها في حال صغرها انه يجبرها على النكاح في حال الصغر وليس له ان يجبرها عليه في حال الكبر
 وله ان يزوجه عندنا بدون مهر مثلها بغير رضاها في حال الصغر وليس له صك ذلك
 الكبره ويعملن ولاية سائر الاولياء اصغف من ولاية الاب لم يثبت لهم ان يزوجه الصغرى
 بدون مهر مثلها ولان ان يغفل ذلك في ام ولايتهم مع ولاية الاب ولا اصل ولاية
 عندنا موضوعه على التخصيص وقد علمنا ان بعض الاب يسقط بعض سائر الاولياء
 فوجب ان يكون ولايته اقوى لكون سمها اقوى واذا ثبت لها الخيار في رفع عقدهم كما ثبت
 لها الخيار في رفع عقد الاب حتى شارفت ولايته اصغف وقد حكى اسان الخار لها
 عن ابن عروى جابا ووش وعطا والخس قلنا انها ان خنارت الفسخ كان المهر لها اذا كان
 قد وطئها لانه لا خلاف فيه ولان الوط الواحد بالشبهة اذا اوجب المهر كان لو ط الواحد
 والنكاح الصحيح اولى بذلك لين كل وط يفيق من غير ملك الممس لايد فيه من جد او مهر
 هل قال والمالعة اذا لم يعلم ان لها الخيار حتى دخل بها زوجها كان لها الخيار
 ادعت فان لم يحترق نفسها ولا خيار لها بعد ذلك وهذا منصوص عليه في الاحكام وقوله
 ان خيارها لا سطله الا اذا تركته مع الممكن منه فهي في حكم من لا يمكن منه اذا لم تعرفه
 ولم يحط به علما فكشودك انها لو وطئ وهي نايه ادعيا علمها لم سطلها اذا اذ اذ اذ

ما

س

۱۸۸۸

٧ وانه في القرب وهم
ابسوه بعضهم مع

وہ

也。

واما
 والاصحاب على انهم لا يستحقون
 على ابيه ان يورثه وانه
 فاصى الكوفة عن ابيه
 والربيع وعنه ينفى عن ابيه
 هو عند الله في قلب ابيه
 ايده والله يستلم وانه
 عليه الكوفة وانه
 المسموع والاصحاب
 لم يسموا كاسم ابيه

والدوسلطان القيم في نفسها فان سكنت فقد ربيت وان انكرت لم تنكر والمراد به البكر اذا خلا
ان اسكنت لا يكون ادا ما لم يكن في بيتك ذلك مسيل كل بكر سواك المروج لها بالوغيرة
وليس لاحداث تتعلق بان يقول قوله صلى الله عليه واله وسلم السمعة بدل على ان الاب لها لاد
الانتم بعد بلوغه والمراد به البكر بعد لاله الله صلى الله عليه واله وسلم جعل سكنتها ادا على
للكم به وذلك لا يكون الا في البكر فكان المراد بقوله البكر المبرجة عن المروج وهو عار مجرى
الاير واحبنا ابو بكر المقرى حد ما الطحاوي حد ما ربح المورث في حديثنا شفيان بن عسمة عن راد ابن
بن عبد عن عبد الله بن عبد الله بن الفضل انه سماع نافع ابن حمر يحدث عن ابن عباس ان رسول الله
واله وسلم قال البنت احب بنفسها من وليها والبكر ساورة وجب اسمها البكر ولم يصح
ان يكون المروج اباً او غيره واخبرنا ابو بكر المقرى حديثنا الطحاوي حد ما ابو بكر حفص ابو جندبنا
هشام الدستواقي عن عيسى بن ابي بكر عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال
لا تبيع البكر حتى يسام ولا البكر حتى يستأذن قالوا كذا لها يا رسول الله قال لم يباح بها فتح
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من يتأخر البكر لا بعد اسدا لها ولا يعصل بين النكاح الاب
وغیره فدل ذلك على صحة ما قلناه وهو روى ابو بكر الحفصاني في شرح الحمير باستاده عن انس قال
جاءت جارية بكى الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقالت ان ابي يكره ان يجاني ولم يستأمن الي
فعلت من شئ فقال لها توقي ابي يكره من يرد بها عليها قالت قد خرجت من عبدة ففرق بها
التي صلى الله عليه واله وسلم وروى ابو بكر ايضا باستاده عن نافع عن ابن عمر ان رجلا روج ابنة بكر
فكرهت واسمها صلى الله عليه واله وسلم ورد بها فاحتملها وروى ايضا باستاده عن حماد بن عمار
قال فكانت انكسر الي وانا بكر فسكنت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال لا تنكحها
وهي كارهة ويحد يثرب ابي عن ابيه عن حبة عن علي بن عبد السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم من نكح البكر ونكحها فان البكر تستحق قال اذها ما لها ولا اجبار في هذا
كبير ولولدها ما لاطالة الكتاب وكل ذلك حل على صحة ما ذهبنا اليه فان قيل روى
ان ابن عمر خطب اليه عبد الله بن النخاس ما بان يزوجها اباه ويروجهما ابنا حجة وكان هو
لجارية وامها في عبد الله بن عمر فدهنت ام عبد الله ابن النخاس الى النبي صلى الله عليه واله وسلم
وخبر به ان عبد الله الكعبي لم يزوجها فاحتملها صلى الله عليه واله وسلم ساكتا
فيل له حمل ان يكون اجار نكاحها لا بها كانت لم يسلح وحمل ان يكون صلى الله عليه
واله وسلم اجار لا بها نفسها لم يحرم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ولم يكن
كرها وليس لهم ان يتعلقوا صلى الله عليه واله وسلم البكر حتى بنفسها من وليها والبكر
سنا من عنق سها وبن البكر لا قدر روى الاير بحق بنفسها من وليها والاير انتم سنا
البكر واشت لان لفظ البكر اما لا يوجب ان البكر استحق بنفسها وفاد

حدثنا اسيد

حدثنا ام

قال في الاستيعاب في خلاصة
حزب من حرام ما في الحديث
المكتوبة والذال في الحديث

التفرقة بين ان الشكوت في البكر وما دون التيب ولا خلاف ايضا لها اذا بلغت
 لم يقدر عليها النكاح والعقد الا بالابا فكذا عقد النكاح والعقد على
 بالعه حر ولا خلاف في شايير الاوليا لا يقدرون عليها النكاح الا بالابا فكذا العقد على
 ان كل واحد منهما لا يقدر عليها شايير اوليا الا بالابا ايضا لا يقدر عليها ابوها عقد النكاح
 ان كانت بها الاد بها فكذا ان كانت بكر والمعنى فيها بالغه وقاسنا اول من قياهم الكبر
 اذا كانت بكر على الصغير البكر لان للولي والصغير بدخلا في اسات الولايات وقطعها
 بالامعاق ولا يدخل للموهر والبكره عندنا في ذلك على وجه من الوجه ولان شايير العقود
 مختلف حالها بالبلوغ والصغر ولا يختلف حال شى منها بالبكره والشبوه وروى ريدى على
 عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال اذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة لم يلزمه ذلك
 عليها وليس لها ان تاتي وان كانت كسره فكريت لم يلزمها النكاح واعتبر الصغر والكبر
 دون ما عداها فدل ذلك على صحة فتا سنا وبوددك قوله تعالى لا اكراه في الدين
 من كل اكراه فاما البكر الصغيرة فلا خلاف ان الاب اذا زوجها لم يكن لها الخيار فكذا
 التيب الصغيرة والعلة الصغر قد ثبت ان اعتبار الصغر او في من عسار السويه
 عا انه لا خلاف بينا وبينهم في التيب لصغره اذا كانت ذات عاها ان اباهما زوجها
 فكذا ان ادالم بكر ذات عاها والمعنى الصغر على انه اذا ثبت ان البكر البالغة لم زوجها
 ابوها المباد بها ثبت ان كساره ليست عليه وجوز العقد عليها وان لعله
 الصغر ثبت ما ذهبا اليه في التيب لصغره وقتلنا ان لصغره هذا المعنى الصغر
 ليس ولايه الاب عليها فكذا وجد وقال المنقح ان المهر يلزم الاب وقتلنا ذلك بشرط
 العمان بحرجه لانه شبهة بالحسان والحسانه لا تستلزم الفعل من الحان عنصها وقتلنا ان العما
 ايضا لا تستلزم الفعل له بخصه ولا خلاف انه يلزمه بها العمان حيث لم يرد اخر
 الرجل بامراه لم يكن له ان يتزوجها الا بعد ان يتبين بان تابا حار كاحما وهو ممنوع من
 عليه في الاحكام وابو العنا من الحسى رحمه الله تعالى خرج المنع على الكراهه والنام دون
 ونباد العقد ذكر ذلك في المضمر والعمدة ويل القسم ويحي عليها السلام في قوله
 سبحانه ان لا ينكح الابرايه او مشركه قلنا الوط زنا وجعل الفاحشه في ذلك
 اخر اجهم اسمهم الاميان كما قال صلى الله عليه واله وسلم لا يزني المراهق حتى يرب
 وهو ممنوع وذلك صحاح لين لرتنا اكثر ما فيه انه فسق والفتق لا يمنع النكاح
 سوا طرا النكاح عليه او طرى هو على النكاح وقال صلى الله عليه واله وسلم
 الحرام لا حرم المحل بل ما المحديث الذي رواه ابو داود والسنن باسناده عن عمر بن
 سعيث عن ابيه عن جده ان مرتدا من ابي مرتد القنوي قال يا رسول الله يا رسول الله انما

وكانت بعي مكة قال فشكرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونزلت الرائي لا ينكح إلا ربي
 أو مشركه والرائية لا ينكحها إلا ربي أو مشركه فبقي في نقلها على قال لا ينكحها أو كذا
 ما رواه أبو داود في السنن ما شاهده عن عمرو بن سعيد عن أبي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح الرائي المحلود الأمثلة فانه
 يمكن حملها على الكراهة فاما بعد النكح فلا ينكحها ؟ اسألته مسأله قال لا
 بأس بنكاح الخصى إذا رضيت به المرأة وهذا منصوص عليه في الأحكام والأخلاف فيه
 وقد قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء لان الخطأ فيه معصية وعليها فادأ
 رضيت فلا مانع من ذلك وإذا زوج المرأة بعض الأولياء أو وليها كجها منه
 لم عرفان اجازة الولي جاز ولا يكون سكونته اجازة فان طالب بضمها فها كان ذلك
 اجازة وهذا منصوص عليه في المتن ونقلنا في الأحكام على بروح الأبعد بعد ادن
 الأقرب من الأولياء من وجه ما قلناه من أنه إذا زوجها بعض الأولياء أو وليها أو
 بنكاحها أنه لا يحرى ما نسب من أنه لا نكاح الأول والأخلاف أنه لا يلهي للزوج مع الأولياء
 فقلنا ان المرأة متى كانت لها ولي بنكاحها صار الأبعد في حكم من ليس بولي ولو كان ذلك
 لا يجوز وقلنا ان اجازة الولي جاز لما قد سماه نكاح الموقوف جاز وان اجازة الموقوف
 مضى الكلام فيه وقلنا ان سكونته لا يكون اجازة لئلا يشكك في أن يكون له حكم في الأمر المشرك
 الذي يكون للاستات فيه الخيار في وجه من الوجه وقد يقال بعينه فادامضاد لك ولم
 يختص بطلانها كما في الشفعة وسبع النصارى واليهما الذي لا يكون ان يزوج بعد وكان كالسراية فهو
 على رضا غيره فلا يبد من ان يظهر من ذلك الغير ما يدل على الرضا من المطلق وما يقوم مقامه الا ان
 ان الكسب لا يكون سكونتها رضا كما كان العقد لا يبرم الا برضاها وكذا الولي فان
 قيل فقد قلنا ان البكر كالثيب قدركم وان العقد لا يبرم الا برضاها ومع هذا فقد قلنا ان
 سكونتها تكون رضا قيل له كان القياس لا يكون سكونتها رضی وان لا يبرم العقد الا برضاها
 لرضا بالناطق او ما يقوم مقامه الا انه لا يزوج في نفسها فانه يزوج في المصير بقا
 قبل الحكم حكم القياس يكشف ذلك ان ذلك جعل منها اوراقا ورضاها لما يكون في الاعل عليه
 من الجباوه هذه الغلة قد سمع غلما الاثارة الوازده وهذا الباب في لا وحسن
 غيرها فوجيا نختص به بدرك دون غيرها من لا يشاركها في علم الحكم وقلنا انه ان
 طلب صداقها كان ذلك اجازة لان طلب الصداق ببعضه يكون نكاح خطا بجه لبسه
 بالصداق تقر بالنكاح يدل على كونه حديث ردي من على عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام ان
 رجلا اتاه فقال ان عتدي تزوج بخيرا في فقال له علي عليه السلام فوق يداهما
 السد لغيره طلقها باعد والله فقال علي عليه السلام احرق النكاح الا ان الطلاق

كان لا يبيح وقوعه الا بعد وقوع النكاح جعل على مطالبه السد عنه بالطلاق ثم
 مسئله قال بعد النكاح بلفظ الله كما سجد بلفظ التزوج والنكاح وهو المسمى
 عليه والاحكام واباه والمنتهى كان ابو العباس الحنفي رحمه الله جعل الاصح منه رواية وكان
 روايه المنتخبة على ما نص عليه في الاحكام ويقول ان المولد ان ذلك يكون ادا لم يكن
 النكاح وكلامه في التصريح يدل على ان كل لفظ يوجب ملكا لا عتقان بحره النكاح
 دون ما يقتضي الاباحه والتخليص وما جرى مجراها وهو قول ابو حنيفة واصحابه وقال الساجي
 لا ينعقد النكاح الا بلفظ النكاح والتزوج والدليل على ذلك قوله تعالى يا ايها النبي
 انا احللت لك ازواجك اللائي تاتيتهن احوزن لايه الى قوله وامراه مومنه اندهن
 للنبي ان اراد النبي ان يسكنها فليمنه لى من دون المؤمنين للاحل بحالى للنبي المراه باله
 كما اخل بالتزوج واد اثبت ذلك في النبي ثبت في جميع الامه ما لم ينج منه مانع من الشرع
 في الشرع ان ثابته كماله الا فيما خص به وان قيل فقد قال تعالى حاله لك من
 دون المؤمنين فجعل لك حاله صلى الله عليه واله وسلم دون ما سواه قيل وقيل
 في معنى قوله تعالى حاله لك المراد به حاله من غير مهر لان عمره صلى الله عليه واله وسلم
 لا يحل له المراه الا بمهر ويبدل عليه ما بعد من قوله تعالى انا احللت لك من اولئك اللائى
 احوزن ثم قالوا امراه مومنه ان وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه واله وسلم كان المهر
 المهر لان المهر هو المهر وقد قيل ان المراه حاله لك ولا يحل لك من بعدك او بعد
 فراغك ان فارقت واستبدلوا عليه بانه لم يعدم هذه النقطه ما حب باسمه عمر المراه
 فوجب ان يرجع قوله سبحانه حاله لك الى ما دون ما سواه واذا كان الامر على ما بينا
 لم يصح ان يقال المراد بالحق بلفظ الله وان ذلك هو الذي خلاص للنبي صلى الله
 عليه واله وسلم من دون المؤمنين هو تدل على ذلك ما رواه هناد ان محمد بن كعب الرطبي
 وعمر بن الحكم قالان الى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه واله وسلم بنت لحرث امرأه من بني بكر
 هناد باسناد عن جابر عن الحكم عن علي بن الحسين او الحسن بن علي عليهم السلام ان الى وهبت
 نفسها للنبي صلى الله عليه واله وسلم ام شريك الدوسييه وباسناد عن هشام
 عن ابيه قال كان يقول ان قوله بنت حكم من اللائى وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه
 واله وسلم وهذه الاخبار تدل على ان الله كانت عقدا له صلى الله عليه واله وسلم
 فاذا ثبت ذلك له ثبت لسائر امته على ما بيناه وهو وان امراه طات الى النبي صلى الله
 عليه واله وسلم فقالت يا رسول الله او وهبت نفسي لك فقال لا يا رسول الله
 فسأله رجل ان يزوجه اناها فقال صلى الله عليه واله وسلم للرجل قد ملككها
 على ما معك من العرا فدل ذلك على ان النكاح يقع بلفظ الملك كما لا يبيح ولا خلاف

ان الطلاق يقع بالصرح والكفايه والقوله انه عقد محض فافق البضع وايضا ملك بلفظ
 الله بضع الامه فوجب ان ملك به بصره وكفه والقوله انه من لفظ الملك به وبعضه
 قيا سنا ان لبيع موضوع لملك الاقليات والمنافع والنكاح موضوع لملك المنافع
 دون الاقليات فلما ملك بالبيع الا على كانه ان ملك به بالادب او لى وايضا قيا سنا بعد سنا
 فوجب ان يكون اولى لا يعارض ما ذهبنا اليه لفظ الاما حقه ولا حلال لانها لا يضمنان
 الملك هسـ له قال ولان هو شيئا تزوج امرأتين وعقده واحد به لا يشترط
 ١ عقده ثم اسلم واستلم ثبت نكاح المرأتين وبطل نكاح الثالث فان كان تزوج ثلثه في
 عقده ثم امرأتين صح نكاح الثالث وبطل نكاح المرأتين وعلى هذا القياس كل من سار كسبه
 الخامسة في العقد بطل نكاحها ونكاح الخامسة وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول
 اوجينيه واى يوسف ومروى عنه عن قتاده قال محمد بن المشافق حدثنا عن محمد بن بشار
 وحكى ابو القباس الحنفى رحمه الله تعالى عن محمد بن يحيى عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام انه ان تزوجها بغير شهود سم
 استلما فاما على نكاحها اذا كان ذلك جازبا عنهما قال ابو القباس الحنفى وذكر ذلك اذا تزوج
 بغير ولي قال فان كان نكاحها هو وعده ثم استلما فارق بينهما قال ابو حنيفة لا يفرق بينهما
 والاصل في ذلك ما اجتمع عليه من انه لو تزوج بذات رحم حرم ثم استلما وجب الفراق بينهما
 وكانت القوله فيه انها تناكحا على وجه لو ساكنا عليهما في الاسلام لم تكن للاحقة حجة فاد مسترح
 ٢ سم نكاحهما فوجب ان يكون ذلك حكم من تزوج حنسا وعقده وحكم من تزوج اختين
 ٣ عقده ولا يلزم عليه لو تناكحا بعد ولي وشهود لين هذا السكاح مما لا حجة فيه مسترح
 ٤ تنبيهه ويدل على صحة هذا الاعتبار ما ثبت ان حكمنا وحكم الكفار يتوى والسرعة فيما
 يجل وحرم وان كنا نترجم على كسومها هو حرم عليهم وعليها اذا كان جازبا او دسهم للعقد
 الذي لهم فاد اثبت ذلك ثبت ان لا نكحه اليه كرها وقت فاسده باطله واد او وعده اسده
 باطله ثم يصح ما طر والاسلام عليها في حيث ان لا يعرف مع الاسلام وليس كذلك النكاح
 بغير ولي في شهود وما جزاها هي لانه حين وقع لم يقع على وجه يطلق القول فيه باطل
 لما نرا ان المتصلين لعقده لم يلزمنا ان يسمعها بالفتح ولو جيل نجلي بينهما وبين اجتهادها
 وكذا نك لو حكم خاكم لم يحققه فلم ينتج ان سطر الاسلام عليه فان قيل ما
 انكرتم ظن من قال لكم ان نكاح ذلك حرم لم يحرم مع الاسلام لانه يتوى فيه حال اليد
 النكاح وخالفنا به ولا يلزم عليه السكاح والعده لان العده من اسد النكاح ولا مسح
 من بقايه قيل له هذه القوله لا تنافي لنا مقول لها وان كانت عليهما هم من هذه واولى
 للاقتضاء الذي ذكرناه في هذه القوله وبطلنا التي قدمناها على الشافعى ومحمد بن مسعود
 من مقارنهم اذا استلما اعلى ان حثارا واربعا من حثارا كان العقد الواحد حجه من حثارا

واخوه من لا حنين اذا كان العقد الواحد جمعاً ويجوز لغيرنا انما واحداً
 ونكاحهم في العدة وايضا لو ان امراه كان لها زوجان بروحها معا في السر كرم اسلمها
 وجب فتح ذلك النكاح فكل ذلك ما احلفنا فيه للعلة التي ذكرها لو صح بذكرها ما ذهبنا اليه
 فان اسلم لماروي عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان علقان بن سلمة اسلم وجهه
 عشر شتوه فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم خذ منه ثم ارتجأ وماروي عن الزهري عن سالم
 قال اسلمت حتى ثمان شتوه فامرني رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان اخذت اربعها
 وماروي عن زبير بن الدبلي قال اسلمت وعندي احسان فاسلمت النبي صلى الله عليه واله وسلم
 فقال طلقوا اخراهما وفي بعض الاخبار يطلقوا بما شئت قبل لهم الكلام في هذه الاحاديث
 من ثلثة اوجه اخذها ان هذه العقود يجوز ان تكون كانت قبل حرم الجمع من لا حنين
 وحرم الجمع من لا حنين فلا يكون وقتها طله بين يوم وقته ويوم ما هذا سبيله في الاسلام
 ما لا ياباه وقد دل على ذلك ما احضرنا به ابو بكر المصنف حديثنا الطحاوي خذنا حلالا من محمد
 بن شعاع عن يزيد بن هرون حدثنا سعد بن ابي عروبه عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه
 ان علقان بن سلمة اسلم وجهه عشر شتوه كانت تروجه في نكاحها له فقال النبي صلى الله
 عليه واله وسلم خذ منها ربعا في نكاحك من نكاحها كان في نكاحها فانه كان قبل اسوار
 سرع وحرم الجمع من اكثر من اربع وكذا في قوله لعنوا وراي طلقوا احدا مما يرب على ان
 النكاح كان وقع صحى من لطلق لا يكون النكاح صحى وهذا هو جلد وقوله
 كان حرم الجمع من لا حنين والوجه الثاني انه لا يجوز ان يكون المراد اجزاء نكاح صحى
 حديد والوجه الثالث انه لا يكون المراد اخذ الاوائل منه **فصل في نكاح الاحكام**
 على ان لا يخل الجمع من اكثر من اربع ولا يخل فيه من العلى من اهل البيت عليهم السلام
 وشاير الفقهاء وكذا عن قوم محاهيل ايم اجاز وادك والجمع المشتهر بحرم ماروي
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من قوله لعلقان بن سلمة وجهه عشر شتوه خذ منه
 اربعاً وكذا حديث الزهري عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ما طاب
 لكم من النساء منى وملت ورايع فصرا حال علي اربع من اجل موالا ليتنا ما مشى
 قال لو تزوجا مراتين في عده واحدة ووجد احدهما من اجل له نكاحها ثبت له نكاح الاخر
 وهما بها وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه انه عند نكاح الطوى على صحه
 وانفساد وجب ان لا يفسد الصىح كما انه لو تزوج على امر واحد بغير نفس النكاح ولا يفسد
 ان يكون سبيله سبيل من اشترا عدا وخرأ من واحد لغير عقد البيع بفسده السروج
 الفاسده والغزاة ولا يطوى على اي فساد كان وليس كذلك عند النكاح فان
 قيل اليس من تزوج خمس في عقد واحد كان نكاح الجمع فاشهد ان يكون ذلك

العرو من النكاح
 والسبع من خمس
 الممل على ما ذكره

سبيل من تروح باجنبيه ودات رجم محرم فصل له ليس سبيل المسلس سبلا واخذوا دك
ان من تروح غش في عقد واخذ يكون عقد كل واحد منهم فابعد لانه جامع بعد كل واحد
منهم من طمس وليس كدك سبيل من تروح باجنبيه ودات رجم محرم لانه دات بار مع كل
واحد منهما لانه لا يجب فتاده الا تراه لو تروح كل واحد منهما على صاحبهما ثبتت
كاح الاجنبيه وبطل كاح دات الرجم المحرم وكدك اذا جمع بينهما ولو انه تروح واخره
ثم اربع ثبت كاح الواحد ونفسه كاح الاربع فلا بد من حصول الفساد في اليراث
على الاربع وليس واحد من الخمس اولي بذكر صاحبها فوجم فتباد كاحهم بين
الفساد بينهما بعض والفساد في الاجنبيه ودات رجم محرم

باب القول في ذكر الاوليا والاوليا المراه

في الانكاح هم الغصه واولادهم هم الابن ثم ابن الابن وان شغلهم الاب ثم
الجدات الاب وان على ثم الاب والاب والاب والاب وام ثم ابن الاب
اب ثم الاب وام ثم الاب ثم ابن الاب وام ثم ابن الاب وان شغلهم بين
العم لاب وان شغلهم ابن العم ثم الاب وان بعد ثم المولى هو المفقود وهو موصو
عليه في الاحكام والمصحح ما ذهبنا اليه من ان الابن اولي بالانكاح من الاب وهو اول ما لك
واو شغل وقال محمد والشافعي والاولي هو الاب دون الابن والاصل في هذا ما اجمعنا عليه
من ان الاب اولي من الجد والعم انه لا يغيص للجد مع الاب وجبان يكون الابن اولي من الاب
اذا لا غصه للاب مع الابن ويدين صحة هذا الاعتبار انا وجدنا الامية مقتضى ربه
على الغصه وجدنا كل من لا يغيص له مع غيره يكون بذكر كل غير اولي بالانكاح منه
كالا لالاب والام مع الاب والاب والاب مع ابن العم وكالاب وام مع الاب
فان قيل فالحديث يعود داتهم عندكم مع الابن ويكون الغصه لهم ومع هذا بعد علم
ان الحديث اولي بالاب قيل له ليرتدنا بقاسم الابن في بعض الاحوال على جهة الغصه
واما يعود داتهم في الموضع الذي يعود الامية له وتلك المزية جعلناه اولي من الابن انما
ان الاب لا يكون استعد من الجد في حال وقد يشوبان في الغصه ويقر الجدر اسعد
من الاب في حال وليس كدك حكم الاب مع الابن اذا غصه مع الابن في حال فان قيل
الاب اولي ان يعود عليها النكاح لانه هو الذي يعود عليها شايتر العقود كما ليس وعيها
قيل له اعتبارنا اولي لانه هو المراهق ولا به النكاح ولا بعد فبما سار
العقود الاسرا ان الوصي يعود على الصغره شايتر العقود وليس له عقد النكاح
وانما هو للغصه فان قيل الابن ليس من سبها وانما جعل النكاح اليه يكون من سبها
ان العضاضه التي بالحقه راجعه اليه يكون لها سب لاه الابن هو منها فهو قريب

سنا البهائم غيره والعضاضه قد يلحق بالإنسان كما يلحق بتائر العظبات على ما علم من طريق
 الخاده ان المال للعضاضه لما يكون من ماله كما يلحق بالإنسان لما يكون من ماله
 ومع هذا لا يراه الخالب فان لا عسله عن مقتضوية علمها فان كل
 فخر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يوم الرجل باه وان كان دفعه منه واكرهه
 الا ما فخر ان لا يكون اول منه بل ان كان قبل له وتاكد لغيره ايضا لا مسمع له في هذا الباب
 لا نعلم ان الامم الا حقا من ابراهيم ومع هذا الوايه لان العم دور الام على ان هذا لوصح لوجان
 يكون الحد اولى من الاب ويقوى عساريا حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اقتسم المال بين اهل القرآن بين علي كتاب الله تعالى فتركوا الفريض ولما ولي رجل ذكر ولا
 خلافه ان لابن والاب ادا اجتماعا كان فاصل المال للابن بيله نه اولى فادانت ثمانية
 من ان الوايه في النكاح طريقها العصب بان تحته ما ذكر في اخر الفصل حسله قال وسبح
 للاب وليه ان يعقد ادول لابن باذنه وبوكيله وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجه
 ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله ولا يوم من الرجل باه وان كان دفعه منه
 فواجب نطقه وبوقيله وقال ايضا في حديثه القسامة الكبر الكبر يسرها على
 بوقيله لا تسن وروى لبيش في كتابه من ابراهيم المعبر وبوقيله الكبر حسله قال والوايه
 لم لم يبلغ والبلوغ خمس عشرة سنة او الاصل او الا بنات وكذا القول في اهل عمله ان
 برصا المرأة او عرقه سنا بولادها لثقة في الاحكام على ما ذكرناه في البلوغ وبصره على
 ما ذكره في الاب المختل العقل ادا زوجاته اما الاختلاف فلا خلاف بين المسلمين في البلوغ وما
 بلوغ الصبي خمس عشرة سنة فقد دللنا على انه قد اتموه فيما مضى لا عرض واخاذه واما
 الايات فقد اعمد على عليه السلام لكونه غلبا للبلوغ ما احضر يايه ابن بكر المبري
 حذ ثنا الطحاوي حذ ثنا محمد بن جرير قال حذ ثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن ابي يعقوب
 الحطمي عن عمار بن جرير عن كبر بن السائب حذ سا ابنا قريضة انهم عرضوا على رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم در بظه من كان مختللا او بسب عانته فقال ومن لم يكن
 اختلما وانبت عانته ترك فدل ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم من قبل من اختلما
 او بسب عانته ان حكمه الانبات والاختلام في معنى البلوغ سوى واحتر في الموقر
 حذ ثنا الطحاوي حذ ثنا ابو نوح بن ربه بن عمرو بن محمد عن ابي فخر عن سام بن
 عمر قال كتب عمر الى مراة ابنه ان لا تنصرا الكبرياء الا اهل من حركت لواءه عليه
 ورا الموقر حذ ثنا الطحاوي حذ ثنا ابن مزيق حذ ثنا ابن ربه بن عمرو بن محمد
 عن ابن حنبل عن عبد الله بن عبد بن عيسى عن ابن عمر بن الخطاب قدسوا فقال

انظر في الجهر احضر ميرته فان كان حطرا فاقطع وار لم يكن اخضر فلا تقطعه ودل
 قوله عز وجل ان الاثبات بلوع ادلا خلافا للخرية لانقرض لا على البائع وان العطي لا يجب
 له اقل البائع ولم يتر وان اخلا من الصحا به انكر ذلك قوله على انه اجماع منهم وبما اوجع
 انه قول ابي يوسف ومحمد واما المختل العقل اذ روح قد كثر ابو العباس الحسن بن
 رحمه الله تعالى انه يقع بالاجازة ادا لم يكن مطبق الجنون وكان معتزلا لموافق وانه ان كان
 مطبق الجنون لم يجره لخل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر امرام سلمه
 ان يزوجها منه وهو مراهق وما ذهب اليه عبي الله بن سلام ان المراهق هو عور بعه وشراره
 لا اذن له فيه وليه وهذا ما نفسه بعون الله في كتابه البيوع وادانته ذلك مما
 قلناه في المختل اذ روح برضا المراهق وروى ابو داود ليلا حسن له قال وليس للوصي ان
 يبيع المأذن الولي وهو قول ابي حنيفة والشافعي ووجهه قوله صلى الله عليه واله وسلم
 لا كاح الابوي واسم الولي لا يتنا والوصي على المطلق وايضا قد بينا فيما مضى ان ولاية النكاح
 مقصورة على التعصيب ويكشف ذلك لابل والابن والحداد اخرج كل واحد منهم عن ان يكون
 له خياره اذ لم تعصب بان يكون كافرا او عبدا او مكنا اخرج من الولاية ولم يكره فيها
 حط فاذا ثبت ذلك ثبت ان الوصي لا يخط له فيها فان قيل اليس الحاكم له ولاية وان لم يكن
 له تعصيب قيل له هو محصور من ماله من الولاية العامة والخاصة وان قيل اذا حاربه
 الوصي مقام المأذن والمصرف والمال فهلا حاز ان يقوم مقامه في الولاية قيل له لان الولاية
 ادارت صارت حقا لغير من الت عنه وليس كذلك المصرف في المال الا ان المراهق لو كان له
 اب واجر من اب ادمات صارت الولاية للاخ ولم يصحح المصرف في الاخ فاذا ثبت ذلك
 فالولاية منقطعة عن اب موته فلا حرم لمن يقوم مقامه على ان المصرف في المال ليس هو الاب
 واما هو حق الولد وليس كذلك ولاية النكاح لانها حق الاولاد ولا يحصل هذا الحق لاختلافه في
 الولاية فان قيل اليس وكيل الاب يزوج ما انكره ان يكون وصي الاب يزوج قيل له ليس
 الوكيل معز عن غيره وليس كذلك الوصي الا ان الوكيل ادمات بطلب وكاله الوكيل
 ولست كذلك الوصي لانها لا تسر الا بعد موته لموصي ودل على ذلك انه قد ثبت ان الوكيل
 حق للاولاد لانه قوله صلى الله عليه واله وسلم لا تم اتق بعسها في غير كفر وما اثبتنا الكثرة
 مع صحة تصرفها في سائر حقوقها لا يصح تصرفها في ولاية النكاح من دون المأذن فاذا ثبت

ذلك وجب ان لا يقع بغير الوصي كما لا يقع تصرفه في حق حقوق الورثة الكبار والغلة
 انه حق مانع لفسد موجب لا يقع بغير الوصي فيه وبذلك ان الوصي لا يعضد عليه
 فيها يكون من المراه من وضعها لنفسها في غير كفو لبيت له الولاية العامة ولا المعصب
 فوجب لا يجوز ان يحكمه كتابه الاجانب فان قيل اليس يحى علم احار كحاج الرمي وكان
 الوصي ايا من الاحكام قيل له اجاز ذلك ان لم يكن احد من العقبه فاجزاه بحري غيره من المسلمين
 عا انه لا ينتج ان يقال ان بعده يسحب على غيره اذ لم يكن احد من العقبه ولم يجد
 حاكم كائن على ذلك في ذى الرحم **مسألة** قال والمسلم لا يكون وليا للمكاتب
 والمكاتب لا يكون وليا للمسلم لا في النكاح ولا في السفر ولا ولاية في النكاح للمالك والمسلم
 ولا المكاتب ولا لذي الارحام ولا لمعرب بالرضاع ويستحق بعده ذى الرحم في النكاح على
 الاجنبي ولا يجب جميع ذلك مضمون عليه في الاحكام الاما ذكرناه في الارحام فانه مضمون
 عليه في المنتجب على انه قال في الاحكام الاول بياهم العقبه منه على الاولايه لذوى الارحام
 هذا ذكرناه من انه لا ولاية للمسلم على الكافر ولا لكافر على مسلمه ما لا احتياط فيه خلافا
وقد قال الله تعالى ولا تتولوا قوما غصه الله عنهم **وقال** سبحانه لا يجزى
 المؤمنون الكافرين اوليا من دون المؤمنين فتنص ان يحرم اوليا او يكونوا ولما لهم
 في السبب والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اوليا لبعض **وقال** الكافرين بعضهم اوليا
 لبعض فدل على ان ولايتهم مقصورة عليهم وان ولايتنا مقصورة علينا وقلنا ان الكافر
 لا يكون وليا للمسلم في السفر لانه لا يؤمن عليها ولا يؤيد دينه وقلنا العبد لا ولاية له
 لانه يملك نفسه فوجب ان لا يله غيره كالضعفاء والمجانين ولا ولاية لاسم له في العتمة والسلب
 القضا واسميه الصغر وكذلك المكاتب والمدير للوجه الذي ذكرناه فان قيل
 فالمكاتب بمصرف قيل له تصرفه بحري غيره تصرف العبد المادون له في التجارة لانه لا يملك
 نفسه على ان قد بينا ان الولاية مقصورة على العقبه فوجب ذلك صحة ما قلناه في ولاية
 المسلم والكافر والعبد لانه لا يعصب لهم واماد وولارحام فقد قال اوجنبه
 ايهم يكونون اوليا اذ لم يكن هناك عصبه موجوده وما بيناه من الولاية مقصورة على
 العقبه فوجب ان ذوى الارحام لا ولاية لهم واهم غيره الاجانب فان قيل
فقد قال الله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض قيل له حكى عن المفسرين
 انها نزلت في معنى الميراث وذلك انه روي ان المسلمين كانوا يتوارثون بالسحر
 لقول الله تعالى والذين منوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا

هذه الآية

مسي هذه الاية وهذا الحكم قوله تعالى وادلى لارتخام بعضهم ادلى ببعض على نا
 لا يمنع ان نقول ان ذوى الارتخام اولى من سائر المسلمين على طرق الاسماء ان لم يكن
 لقدم اوليا وصارت واسما الى جميع المسلمين يحمل الية على ذلك فان قيل
 نفد روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الحال دلى من اولاه قيل له
 هذا الخبر واضح لم يقدح موضع الخلاف لانا نقول انه دلى ويكر ولا يثبت كونه دليلا
 المسلمين ادلم يكن غصه ولا سلطان وكذا ما ذكرناه ان ولاية النكاح من حكمها ان لا
 لسو بل بعد مع القرب اذا كانا جميعا من اهل الولاية الخاصة ولو كان الحال دليلا
 لوجب ان لا يكون لابن النعم معته ولاية وهذا فاسد بالاجماع ولا يلزم عليه الارث
 لغير الارث قد حصل للمعتمد مع الفرست ان ابا ابن النعم يزني مع ابنة وابنة الارث مع
 المأخوذة لا وتلنا يستحب عدم زواجهم على غيره من المسلمين لانه لو كان له ولقوله تعالى
 وادلى لارتخام بعضهم ادلى ببعض كان الاحتياط مستحب في المناكحات اذا امكن مسأله
 قال واقتضى الغيبة الى محبتها انتظارا لولي لا نكاح ان يكون الولي على مسره
 شهر الا ان يكون البدر الذي هو فيه لا ينال وهذا منصوص عليه في المنتهى وتكرار يوسف
 ان الغيبة المنقطعة مثل ما بين سعدا والري وعن محمد مثل ما بين الري والكوفة وروى عنه
 ما بين لرقه والبصرة وهذا مراد من حديثي عليه السلام ووجه ما ذهبنا اليه ان الولاية
 حق للولية فلا سقط الا بالوقوع ولا توقيف فمادون ما ذهبنا اليه لبرائتنا قد حصلوا فيه
 ولم يرد فيه اثر وما ذكرناه قد اجمع على ان الولاية سقطت مع فعلها فان قيل فهذا
 مما على المراه قد ضرر فسل له ولو قلنا غير ذلك الحقنا الضرر بالولي بتحقيقه من الولاية
 وادوات حرمة عليه علان الضرر اذا كان فيما يوجب الشرع هو ان عمل المراه
 المفقود يلزمها الضرر على ما لحقها من الضرر وتلنا الا ان يكون الولي دليلا
 لان ذلك في الحكم انجذ من البلد الذي بينه وبينها مسيره سهرس ذلك ينال في سهر
 وما ذكرناه لا ينال مسأله قال وادلم يكن لادلى او عا عه منقطع
 ادلى تزوجها من الكفر كان امام المسلمين وليها او من يلزم من ذلك فان لم يكن امام فزحل
 من المسلمين تزويجه المراه وقد نص في احكام والمضى على ذلك حمله ولا خلافا ان المراه ادلم يكن
 لها ولي كان امام وليها ومن يقوم مقامه وكذلك ان كان غيبه مسقطه او عطلها
 وقد رد ذلك ما قدمناه من حديث علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

قال ما امرأ تزوجت بعد ولي فكأختها باطل وان لم يكن لها ولي والسلطان ولي
ولي له وفي حديثنا قاسم بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان شأنا السلطان ولي له
له واختلاف الم يكن سلطان في الناس من قال عليهما ان يصروا قال ابو ثور مثل قولنا
مع فقد لا وليا والحاكم مراد فقال ذكر مع وجود المولى والى الذي يولى على وجه
ما ذهبنا اليه قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض فان لم يكن
الولاية على بعض نوح بظاهره ان يكون كل مؤمن وليا لكل مؤمنه الا حيث يخص
الدليل اذا ثبت ذلك وثبت ان الولاية العامة لا تكون مع الولاية الخاصة حصصا الولاية
العامة ما وجدت الولاية الخاصة اذا فقدت وحللت الولاية العامة بظهور الولاية
ويذكر على ذلك قوله تعالى وانكى الامام ما منكم والقائم من عبادكم وهذا
عام في العتبات والافاق وذكر في كتاب وذكر على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم اذا حكم من تزوجت دينه وحلقه مردوخه ولم شرطان يكون المردوخ تربا
او غيرا وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح الا بولي وكل من نكح المرأة امرها بولي
اسم الولي فوجبت بغير النكاح ولا خلاف في النكاح اذا كان لها حقها ايها اذا معدت
الاب لم يجرهم ولاية غيره وكذلك التي لا قارب لها اذا معدت ولاية الامام وحل
بعدم ولاية غيره والعقل انها لم تعدت انا فوجبت ان لا تعدم ولاية غيره بوجه
ذلك انها لما انتقلت عنها ولاية القارب حصلت لها ولاية الامام وذكر ذلك عند
حصول لها ولاية سائر المسلمين لئلا يظن انها لا تعدت من غيرها فاذا ثبت ما يبياه
ان ولايتها تحصل للمسلمين فاهم رخصت به المرأة جاز النكاح لها هـ
قال ولو ان رجلا امرأ غريبة ادعت المولى لها فاكثرت ما عليها ان يحلف على
ذلك وهذا منصوص عليه في المتن وفي وجهه انها اذا كانت غريبة محرم له النسب ولا
سبيل لمعقوفه اوليا بها من ذوي الانساب لا من جهتها فوجبت ان يكون قولها في ذلك مقبولا
واما الاختلاف فعلى سبيل الاختيار اذا اراد الحاكم ذلك هـ قال
ولو ان وليا انكح رجلا وكان احد هما ارب والنسب ثبت عقده دون عقد البعد
فان استقيا صح العقد المتبناه فان عدا معا والنسب والعتقدين كان اولاسدى
العقد لمن تزواجه المرأة وهذا منصوص عليه في الاحكام ومروى فيه حق عن القس عليه
السلام قال ان العتق من احس حرامه هل اذا كانا رجلا باذنها وهذا
كما قال لي الهادي الى الحق علم قال في الاحكام قال لان تزوا المرأة باحد
وسقط الآخر بسبب النكاح منها ومن تزواجه ولاعتق اعاده النكاح وهذا

لعل ما...

فول في حقيقته ما قلناه من انه لا يجوز انكاح الا بعد مع الاقرب وقتنا من الولي
المتنشا وبين ان اذا انكحها من رجلين مع العقد المتبدل به لما رواه ابو داود في السنن
با سنده عن قتاده عن الحسن عن شمر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال ما
امراه زوجها وليان في الاول منهما واما رجل باع بيبعا من رجلين فهو لا ولا
ولين اخذ الولي من اذ روحها من رجل باع بها ثبت العقد بينهما وبينه وصارت مروج
فلم يقع عليها الكاح الثاني في عالم بخقد الاول وهذا قول في حقيقته والساق
وحكي عن ما ذكر انه قال ان دخل بها الماني غير قائم بخقد الاول فهو اولى
بها وان كحل مع العلم ولم يدخل بها في الاول وهذا الفرق لا معنى له لما بينا
ولانه قد وافق انه ان لم يدخل او دخل بها مع الجهل بعلم في الاول والجهل لا يريل
النكاح الثابت ولا خلاف ان الاحصى لو سرج الرجل اخبها بعد الاخر ثم دخل بها
غير غا لم يالحال ان النكاح الاول هو الثابت دون الثاني فكذلك ما اختلفنا فيه والقول
انه نكاح فانه قد عرض بقد نكاح صحيح فلم يحسن بفسد الصحيح وبقيع الفاسد
للدخول على سبل الجهل فاما اذا وقع العقدان معا ولم يدري العقدان ودحا ولا
وقد كانت المراه اذنت لكل واخذ من الولي بالنكاح فوجه ابطالنا لعدم
ان ثبوتهما متمتع لا يصح وليست اخذها بالسلطان اولى من اخذت بوجوب ان سلطانا جميعا
كما ان رجل تزوج اختين في عقد واحد وتزوج خمس نسوة في عقد بطل نكاح الجميع
للوجه الذي ذكرناه واما اذا زوجها بغير اذنها لم يكن واخذ من العقدين ثابتا وكما
جميعا متوفين فبين من يرضاه المراه وهذا لا يشبه ما قلناه من فساد العقد من اذنت
قد اذنت لكل واخذ منها لانه لا مزيه هناك لاخذ العقدين على الاخر والذي ذكرناه اخيرا
لاخذ العقدين مزيه على الاخر بين رضا المراه به يتم العقد وقد حصل مع احدهما
وهناك قد حصل رضاها مع كل واحد منهما مسئلته قال وليس للمراه
ان تزوج غير الكفو كراهه الاوليا والكفو في الدين والنسب جميعا وهذا منصوص
عليه في الاحكام وقد استعصا في هذه الجملة الكلام فيما مضى فلا وجه لاعادته
مسئلته ولا يصح نكاح بعقده المراه فان ملكت امراه عقده النكاح بالولا
او الملك وكلت رجلا بعقده وشحنان تنقش الامام في النكاح اثنتان وان لم يكن لها
من الزوج شئ وجميعه منصوص عليه في الاحكام اما ما ذهب اليه من انه لا يصح نكاح
بعقد المراه فهو قول الشافعي واحار ذلك ابو حنيفة والاصل فيه حديث علي عليه
السلام عن النبي صلى الله عليه واله وسلم اما امراه تزوجت بغير ولي فنكاحها باطل
وحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال البغايا اللاتي يروحن أنفسهن

بحديثي وقد مضى اسنادهما وحدت سر عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 عليه واله وسلم لا يملك المراه المراه ولا المراه نفسها وفي بعض الحديث فان المراه التي يزوج
 وفي بعضها التي تنكح نفسها بكل ذلك بصرح لما ذهبنا اليه وعن ابن عباس عن عائشة ان
 تزوجن بغير ولي وحديث غير ارحم بن القسري عن عائشة انها انكح رجلا من بني احمط حاره
 من بني احمط فصرى بينهم سر ففعلوا حتى اذا لم يبق الا النكاح امرت رجلا فالتزم قال ليس
 الا النساء النكاح وقد ذكرنا اسناد هذا الحديثين فيما مضى من كتابنا هذا ولم يرو خلاف
 ذلك عن غيرها من غيري عري الجمع وايضا هو امر يقتضيان لشهود فوجبات تكون مضاوه
 لا يجوز للنساء دليله الحكم فان قيل فانتم يجوزون للمراه اذا ملك عقد نكاح مالكا
 او اولاد ان توكل من يعقد وهذا يدل على ان لها ان يعقد قبل له لها ان يسقط لا يصح
 فقله منها كما يحصر عن نفسها وفي الطواف ولا يصح طوافها لوطاف وهي حايض والرجل
 قد يملك غير ما يبيع الذي لا يملكه على ان لا يعقدات كان للأنسان فلا يمنع ان يعقد نفسه
 وبغيره وكان ذلك هو اصل في عقد النكاح اذا ملكته المراه ان لها ان يسقط به نفسها وبغيرها
 فلما منعها الشرع من استيفاء به نفسها وجب ان تكون سماعا وعرضا حايضا على ما كان
 عليه فلعن قلنا ان من يعقد عنها على نفسها ومولاتها قلنا انه سبحانه سببا لتمام النكاح
 ابتها عظميا لحقها لقول الله تعالى وصينا الانسان بوالديه حسنا وقول الله تعالى ولا اله الا
 وان ذلك اقرب الى الالف واللام واذ هب وطريقه صلوة الرحم وقد رتب الله ونحو غيرها
باب قول في شهادة النكاح لا يعقد
 النكاح الاسهاد رجس لما فوقها اورجل وامراتي نصر في الاحكام والمثني على النكاح
 لا يكون الا بشهادتين ودلالة كلامه في غير موضع من الاحكام على انه يجوز شهادة رجل
 وامرأتين ما ذهبنا اليه من لقولنا انه يعقد النكاح بعرضه هو قول ابي حنيفة الساجي
 وقامه الفقهاء هو قول القسمة علم قال مالك وابو ثور ودود او دعور النكاح بعرض السهو
 والبريل على ما ذهبنا اليه ما قدمناه من الاخذ بديث منها حديث الحسن عن ابي هريرة
 قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وحديث
 محمد بن زيد بن ابي عليم قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدين
 وحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يجوز نكاح الا بولي وشاهدين وقد
 مضت اسانيد هذه الاخذ بديث والاخبار في هذا كسره بالفاظ مختلفة ورواها
 بكر الخصاص اسنادا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال العايات
 سكران نفسهن بحرينه وفي حديث زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال لا

نكاح المأبوي وشهود شاهدس وزوي اقلنوا النكاح واشيدوا النكاح وانه
صلى الله عليه واله وسلم بها عن نكاح القبر وكل ذلك يجب الا تشهد لاه ملزم
حصره يوم لا يكون اعلانا واساده ويكون شرا فان قيل يعلم من بعد وساد
قيل له لا يمنع ذلك من ان يكون النكاح وقع سرا على وجه منى عنه وهذا يجب
فتاده الاثر ان مثل الوترو ح مشتركه ثم اسلم بعد ذلك لم يخرج باسلامها
النكاح من ان يكون صحيحا وقع على وجه الفساد فكذلك ما اختلفنا فيه فان قيل
فانتم يجوزون النكاح الموقوف فانكرتم ان يكون العقد موقفا على الاساده
قيل له يجوز نكاح الموقوف دالم بكر وقع على وجه الفساد الاثر اننا لا نقف النكاح
لو عقد به المراه على رضى الولي واجازته وكذلك لا يوقف نكاح المشرکه على اسلامها
وكذلك النكاح بغير شهود علان ما ذهبنا اليه مزوي عن علي عليه السلام عما
بيناه في حديث زيد بن علي علهما السلام وقد روي ايضا عن ابن عباس وعنه ابا عبد الله
واحدان بين الفقهاء ان النكاح لا يجوز الا بامر صامه من اعلان او اشهاد وانه مخالف
لشائر العقود والاشهاد اولى ان يكون شرطا فيه لوجه منها المصطفى الواردة منه ومنها
ان الاقلان لا يتم الا باشهاد على ما بيناه ومنه ان الاشهاد له بدخل في الحكم
في صحته وفسادها ولا بدخل للاعلان فيها فثبت بما بيناه ان الاشهاد يجب ان يكون
شرطا فيه فاما ما ذهبنا اليه من انه يجوز شهاده رجل وامرأتين فهو قول اوجه سعه
واصحاه وقال الشافعي لا بد من شهاده رجلين والدليل على صحة ما ذهبنا اليه
حديث زيد بن علي عن الحسن بن علي علهما السلام عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لا نكاح
المأبوي وشهود وزوي عن ابي اسحق عن زراره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
لا نكاح المأبوي وشهود وذلك يتبادر لرجل والمرأتين لان اسم الشهود يتبادر لهم
جميعا وما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من قوله لا نكاح المأبوي وشاهدين
نعمي فحكم النكاح برجل واحد وامراه واحده والثانيه مضمومه اليها والاصحاق وقد
استدل على ذلك بان الرجل والمرأتين في السرع شاهدان يقول الله واستشهدوا
شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وعلى هذا يجب صحة النكاح ب
واحد وامرأتين بجمعه اطلاق اسم الشاهدين عليه ويدل على ذلك انه عقد معا وضيم
فوجيان بثبت شهاده رجل وامرأتين دليله شائر الحقوق من نكاح المأبوي وغيرها
او يقال هو ما ثبت بالشهاده على الشهاده واشبه شائر الحقوق واعتبارا لاولي اعراضهم

مدد ذلك السبع واليهما او قال انما هي تسعة الشهيدين
فوجب ان تسع شهيده ورجل وامرأتين

وقياس عقد النكاح على الحقوق والقصاص لان الخردود والقصاص حازن هي الحقوق
 وعلقها بالاختيارات والمائت والنكاح بشاير الحقوق والعقود اشبه لانه عقد حصل على
 طريق المراضاة **فصل في امر حارب سبها** ثم فيه شاير الحقوق حازت
 والنكاح على العقد والولد والوالدين وغيرهم وهذا منصوص عليه في الاحكام وهذه
 الكلمة مما لا تحفظ فيها خلافا لاعتوان من ينقل سبها بانه يقع به عقد النكاح ولما
 الخلاف في العقد هل هو من اهل الشهادة ام لا وتقول اكثر العلماء في الولد والوالدين ان
 النكاح بمقتضى شهادتهم ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا نكاح الا
 بولي وشهود ولا بولي وشاهدين ولم يثبت عندنا من خبر ولا بولي من اجني والعقد عندنا
 من اهل الشهادة وكذلك لو بدلت شهادته لآويه ولا وان نقل سبها بانه الولد
 وهذا ما يستتضي الكلام فيه في كتاب الشهادات فاذا ثبت ذلك وجب ان ينكح
 سبها بهم كما يجب في شاير الحقوق **فصل في نكاح النبي صلى الله عليه**
 لعوان النكاح لا يرد في اعتقاده من عقده اليهود وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة
 يجوز النكاح بشهادة الفاسق والبليل على ذلك ما قدمناه من حديث قتادة عن
 الحسن عن عمران بن حصص قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا نكاح
 الا بولي وشاهدي عدل ويدل على ذلك حديث بن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
 قال البخايات اللاتي يزوجن نكتهن بحريتهن والبيتهن اذا اطلقت افنضت لشهود
 العقد ولانها اشترطت ان يكون العقد شرطا في الشهود الذين يعتقد بهم النكاح وانما خلاف
 ان النكاح لا يثبت مع الواحد شهادة الفاسق في حيز لا يثبت حتى لا يعتد به سبها به بعله
 انه عقد نكاح ولا خلافا في النساء اذا انفردن لادب بشهادة نكاح في حيز لا يثبت
 الفاسق فيها ساعلى شهادة نكاح من زوات والمعنى انه عقد معاوضه ونكاح الفاسق على
 الكافر وان النكاح لا يثبت بشهادة لا خلاف من المسلمين والعلم ما هو عليه من الحوز
 فان قيل لا يثبت بحال العقل اذا كان من اهل الشهادة قل له لست استسلم ان الفاسق
 من اهل الشهادة ولا خلاف انه لا اعتبار بحال العقل في عقد النكاح الا بولي
 ان لصبي والكافر لا يعتقد بهما النكاح وكذلك العقد عندنا في الفينا في حيز لا يثبت
 الفاسق وان يعتبر بحاله عند اعتقاد النكاح كما اعترضنا عنده وسبها لولا الله

واشهد وادوى قدي منكرو وقوله تعالى ان حاكم واسبق بنهار فمسوا با وجيب
 الكف غراما شهاده الفاسق ويجزى فيا شامح اصول السرع لى كل موضع في
 اتيح فيه الى الشهاده لم يجز شهاده الفاسق على ان شهاده الفاسق اسوا حالا من
 شهاده الكافر عندنا وعندنا لعيننا لانه لا خلاف فيهما وبينه وان شهاده لا حكم بها
 بته وعلم عندنا وعندهم شهاده اهل الذمه ادا شهدوا على اهل ملتهم فاما يعلم
 نعم قوله لا كالح الاولى وشاهدين ولا وجه له لير الزاده في الحرج ان يكون مقول
 كيف وقد قالوا هم ان زاده اللطاولى من زاده المعنى في خبرنا لفظ زائد وهو قوله
 وشاهدي عدل على اننا نحض حرمهم بحرنا لانا سى العام على الخاص **مسألة**
 قال لو ان رجلا وامراه اقر كلا واحد منهما انه زوج صاحبه ووجه صاحبه
 جازا قراهما فان اقر كلاهما من غير شهود كان النكاح باطلا وان اقر عا عا ليهود
 او من جازا قراهما فان اقرهما من غيرهما استجبت عنهما اسما با واحتيا طانق في
 على ان اقرهما بالنكاح حايضا فاقضى ذلك ان اقر عامهم موتا ليهود او عيبتهم لان
 من جازا قراهما لا يكون ذلك الا ان يكون هناك ما يبطل اقرارهما ودل كلامه في
 المستحب على ما في ما ذكرناه من ان اقرارهما بالنكاح حايضا اذ لم يكن هناك ما يبطل اقرارهما
 لا خلاف فيه لا كل واحد منهما اقر على نفسه بحى الخبير في جيلان يلزمه وثبت مثل سائر الحقوق
 اذ اوقع الاقرار بها وثبتنا انها اذ اقر اسما من غير شهود كان النكاح باطلا لهما
 اقر بان النكاح الذي كان بينهما كان فاسدا فوجب لذلك بطلانه فاما اقرارهما موت
 اليهود او عيبتهم فلا يقدح في اقرارهما فلدنك اقرارها وثبتنا ان لثمة لو توجعت
 اليها استجبت عن حالهما اسما با للاحتياط ولم يوجب ادلا وجه له لير لثمة لا يحل
 ما وجه اقرارهما **مسألة** قال لو ان رجلا اذ غابا اقر كلاهما انهما امراه فانكرت امراه كان
 على الرجل البينة وعلى امراه المين وكذا ان اذ غابا امراه النكاح وانكر الرجل وهذا
 مبني على الاحكام وهو قول ابو يوسف ومحمد والشافعي وقال ابو حنيفة لا يخل
 المنكر للنكاح في الاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم الله على المدي
 واليمين على المنكر وامضى الظاهر ان كل مدعى عليه يلزمه المنكر ان كل مدعى يلزمه
 البينة سواء كانت الدعوى في النكاح او في غيره وروى النبي صلى الله عليه واله وسلم
 جلف ركاه حس طلق امراه البينة وذلك على ان المين من جلا في الطلاق وادم
 ثبت ذلك في الطلاق ثبت في النكاح والرجعة والولى والبينة اذ لم يفرق احد
 بينهما في الاستبابة والاحلاف ان من ادعى عليه ما لا وجوه من سمعه او سمع او سمع
 لزمته المنكر في النكاح وسائر ما اختلف فيه والمعنى انه حوالا في مطلق

انکار

20

وہاں سے

ما في الدنيا الا آفة او نعمة فمن انى يدين الله من يشاء من عباده ان الله ذو فضل عظيم

سطر في الخواص
فمن وجاهه الأهلون؟

بغداً شحماً فيها ألباه لم يكن فيه غضاؤه بل بفضل واحسان وما يلبس ذلك ما رواه ابو دار
 في الشتر سناجده عن عمر بن الخطاب قال لو اصادوا لسا فاني لو كانت مكرمة في الدنيا
 او دعوى عند الله كان اولكم بها النبي صلى الله عليه واله وسلم ما اصدق رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم لامراه من شايه ولا امراه من مائة اكثر من ابي عثمان فييه وفي
 حديث ريد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم امراه من ثيابه الا على ثي عشر او ثيه فان كان المحلله كالحال فيها وحسن
 يكون الفقير لا غضاؤه فيه الا ان كان في الدين والنسب لما كان في فدها
 غضاؤه كلما كان الزوج ارفع فلهما كان ام في الحال فان قيل فان مهرها قد
 بعثت فموت نسائها من بعدها في حضانة فقير فيضرب في حضانة لا يخرج ذلك فله
 هذا دام ادا رضى به الاوليا مغنيا ولا خلاف في حواره على ان المهر الذي يعرض مهر المثل
 لا يعرضه الا من ان امراه لو زاد في مهرها من تزوج بها رغبة فيها اضعا فامضا غف
 لم يعرض ذلك في مهر شايها وكذا لو ان رجلا باع شاة بدون ثلث اشياء او فو في مهرها
 لغرض من الاعراض لم يعرض ذلك في قيمته كذلك لثقله اذا استهلك عليه فوضع سقوط هذا السلو
 لو كرم ما ذهبا اليه ما انفقنا عليه من ان يضر بها في مهرها لا شفاط ولا سباع ولا سباع
 ولا اخراج عن مكها يعرض وعرض عن خاير فوجب ان لا يعرض فيه رها ولا وليا وان لا يسلم
 فيه حق **مسألة** قال **واقده** عشر دراهم وهذا مضروب عليه في الاحكام
 والمنتهى وبه قال **المسلم** علم وهو قول **ابن حنبل** واصحابه وحكي عن مالك انه ما يبيع
 به الشارق وهو عقد ربح دينار وقال الشافعي هو كل ما يبيع ان يقول من قلل او كثير
 من غير تقدير ولا دليل على ذلك حديث ريد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب قال
 قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم
 لا يكون النكاح الخلاء مثل مهر البع والحرثا او العنا من الحشني **مسألة** قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 حوثناس في جسمه حوثناسا زكريا من الحكم حوثناسا من المهره عن مشرر عبد عن حجاج عن
 عطاء وعمر وروى دينار عن جابر قال **قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم**
 سابع الشا المهر الكف ولا يزوجه الا وليا ولا مهر دون عشر دراهم وقد روى عن علي
 عليه السلام هذا القول وما صح عنه لم يحرر عدا حلا فله وعنده الشافعي المهر هو ما
 حازان يكون منا في المبيع واجزه في الاحباره صح ان يكون مهر اسوا كان فلما او كثيرا
 فان قيل لنا فقد قال الله تعالى واحل لكم ما وراذ لكم ان تبغوا ما موالكم

3.7

قدمه لم يكن جمع المهر وحديث حابر من اعلى في صداق امراه كل ألف من سونوا و عمر
فقد استحل ولا يتناول موضع الخلاف لانه لا خلا و ايل الاستحلال حاصل فهو الذي يمينه
ظاهر المختار والحلاف في حوار الاقصاره على ذلك القدر وليس ذلك في الخبر وهكذا
الحكم **اد اتخلفوا بما روي لا خيل في على امر ان سروح من ماله يقلل او كثر**
وشاير ما سئلون به ما جرى مجرى ما حواري عنه على لطريقه الى مساها ولا خلاف
بساويين الشافعي ان لا يبدل لا قطع الا في مقدار من المال فوجب ان لا يملك المصح
الامتداد من المال والعلة انها اساسا **عنه** عظم محطون لا سباح الامال على ان
البدل له قد قد **لن** عدنا على ان لا قطع الا في عشرة دراهم فوجب ان يكون اقل المهر عشر درهم
للاعتبار الذي قدمناه ويدل على ذلك انه حتى الله سبحانه وحيه سدام عر بدر ولا سيما
فوجب ان يكون له تقدير كالمركبات والكفارات ومنه حتى الله تعالى ان الزوج والوجه
لو تراضيا على ان لا مهر لم يصح ذلك وحيث ان هذا المهر واعتبارنا ان اول من اعتباره هم ذلك
باليقين في الاجازات لاننا قد اعتبرنا ما الله سبحانه به حتى ماله سبحانه فله حتى ما لا بد من
ذلك **القائمة** ولوان وليا ابا كان او غيره روح خرمته على دون مهر مثلها بعرضها
كالها مهر مثلها لان الزوج الاما يئنه الصغيره فان حكمه حابر عليها وهذا مصوص
عليه في الاحكام وقولنا في حقيقه في روح ابنته الصغيره بدون مهر مثلها مثل قولنا
واباه ابو يوسف ومحمد والشافعي في وجهه ما ذهبنا اليه ان لا العا دارجها
وليها يدون مهر مثلها او اروح الصغيره وليها مالم يكن الاب لولي بدون مهر لها
ان لها الخيار في فتح عقد النكاح عليها لئن لمهر ليس ما وكذا من عقده النكاح فادان
افتقرت عقده النكاح الى رضاها اموت عمره المهر الذي ووجه قولنا ان لا بد
روح ابنته الصغيره بدون مهر مثلها جاز ذلك اما قد غلبنا الله لولم وجهها بدون مهر
مثلها برضاها وهي بالغه اخر ذلك فذلك اذ از وجهها وهي صغيره دليله عقد النكاح
لما كان اذ از وجهها برضاها وهي بالغه كان لعقد ما ضيقا كذا في اذ از وجهها وهي
صغيره والمعنى انه عقد يستباح به نصبتها من سرحه هذا ان شاير العموك لاساخ
به نصبتها لا يتولى الامر بين ان يعقد عليها وهي صغيره وبيان عقد عليها هذا
وهي كغيره وعقد النكاح لما كان سباح به نصبتها اسوي الامران فيعولان
يكون سبيل المهر سبيل بيع ما لها بدون قيمه مثله لان المقصد بالبيع الثمن ولم حران
بحسبها خطها فما هو المقصود وليس المقصد بالسكاح المهر بل المقصد فيه ان
تخار لها موصلا لا يصح منها ولا حصل لها به اذ به يكشف ذلك ان سار العموك

قلنا هذي مختل وقد فسر
التقليد بعشره جرافهم
المختار الذي روي شاه

بيع فائمه

والمن اعسا رنا بعد شرا على محمد فاد
ولسند المصوص العاطفه مستان الى

باب

من ايا

من إيا غات والمجارات لما كان المقصد بها الإغراض لم يراع فيها حال الخاق
 فبان أن المقصود ما سواه وإنما وجب حصول العرس فيه للتعدله المقصود
 وروى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج ابنته فاطمة صلوات الله عليها على صداق
 حتمية درهم وهي شيع الشاة وقد علمنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يحسها
 خطها وقد ذكرنا ما روي من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في النكاح ما روي أنه قال ذلك
 وحطته فلم يكر عليه فبان أن شيعه لو كان شيعا لكان الشيع ثمان الشيع محازنة المعالاه
 فيه بلح ذلك إذا كان للصغيره أو الصغره ما أمكن من الفرض من المهر ومن
 ثمان الشيع **مسألة** ومن تزوج أو تزوج على حكم راييل الخفل كان المراه
 مهر مثلها وكذلك لو تزوج الرجل المراه ولم يذكر المهر وهذا مقصود عليه
 في الأحكام ونص أصحنا أيضا في المسمى على أن ذلك من تزوج ولم يسم مهرًا ووجه
 قولنا من تزوج على حكم راييل الخفل أنه تزوج بعمر مهره لم يذكر المهر محرمًا
 ولا معلقًا ما في جيلان يكون الواجب فيه مهر مثل فاما من تزوج من غير ذكر مهر
 فلا خلاف بين علماء أهل البيت وغيرهم أن النكاح يقع ويجب مهر المثل والأصل فيه
 قول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم يمسوهن ويبرهنوا لهن
 فريضة فبما علمنا أن النكاح يقع وإن لم يكن معه شيعه لأنه تعالى نية على أن الطلاق
 يقع وإن لم يسميه مهرًا وطلاق **مسألة** لا يقع النكاح صحیح قال صلى الله عليه وآله
 وسلم لا طلاق قبل النكاح ولا النكاح بعدك بضع ساق في الحرم ويجب ألا يكون المدعي
 وصحته دليله الطلاق وروى أبو داود في السنن ما سنده عن علقمة بن عامر أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال لو رجل تزوج امرأة من غير مهر ولا مهر ولا مهر
 أن تزوجها أن تزوجها قالت نعم تزوج أخوها صاخره فدخل بها الرجل ولم
 يعرض لها صداقًا فبذلك علمنا أن النكاح يقع بغير صداق ووجه مهر المثل أن
 دخل بها ثم لا خلاف فيه أيضا في حديث زيد بن علي عن أبيه عن حماد بن عمار
 السلام قال لا قبل فترج بعمر مهره وقال الله تعالى ما أسهمتم به منهن
 فأنه من حرهن فوجب سجنه أساهن لا حور ولم يشرط أن يكون سكرًا ولم يسم وقال
 أيضا وأما النكاح فأنه حله وأوجب المهر رجلا رجوع إلى مهر المثل مثلها الآية
 الأصل في قيم المتلفات وفي الأرواح وأحور المجارات الفاسده أنه بحر في كل منه
 عرض مثله فوجب كذا أهل بيانا وحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم المهر في الدخول
 النكاح الفاسد أيضا يدل على صحة ما قلناه **مسألة** قال ولو تزوجها
 على الحرم أو على قبل سكن أو على حره أو غير ذلك مما لا حور به وسراوه

ان یکرز

ان يكون مهرًا كسائر ما يفعله من العبادات فرضا أو ندبا على انه اذا ثبت انه لا يجوز ان يخذ
 عليه الاجرة فلم يعد احدا مع ذلك لانه لا يجوز ان يكون مهرًا فان قيل روى عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم انه روج امرأه رجلا فقال لعل زوجتك ما منعك من الزمان
 وفي بعض الاخبار روجت لهما على ان يعلم ما كذا وكذا ايه من القرآن فسل له ما يدل على
 انه اراد ان يزوجك لما منعك من القرآن كما يقال روجت لربيبك ولشركك وما لزوجك
 على ان يحسن عشرتها وسمى الله بينهما لا يكون المراد شي من ذلك انه مظهر لاختلاف
 انه اذا قال ان زوجك على طلاق زوجتي فلانه انه لا يكون مهرًا فذكر ذلك اذ روجها
 على علم القرآن والمعنى ان كل واحد منهما مأمور بالاجور ان يستحقه المال وما ماري
 ان شتره لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزت بحى من احسان العرب وبلدع سدوم مسائل
 هل فيهم من يزوجها فترقاها بغضهم فيها تحته الكتاب فغوى واعطوه ثم ثابتن شاه فلما قدرا
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرقه فقال لعل صلى الله عليه وآله وسلم اختربوا لي
 معكم بينهم وما جرى عجزى هل من الاخبار فان حميجه عذنا على سبيل الهدية والصلة لا على
 سبيل الاجرة لما بيناه انما والاشنان قد هدي اليه لودينه وفضله وان كان لا سبيل للاجرة
 على ذلك فلا وجه لنعلمهم بذلك وليس لهم ان يتخللوا بقوله سبحانه او فوالعقود وسو له
 المؤمنون قد سر وطهم لانا نأمره بالوفاء بذلك في اختلاف فيه وانما الخلاف في انه يكون مهرًا
 او لا وعشائرنا اقوى لانه يفيد حق قوله لان سائر العبادات سهو لها هسله
 قال فان طلقها قبل ان يدخل بها كان لها عليه المتعة وهذا مقرر على وفي الاحكام
 وكل من تزوج بغير مهر ثم طلق قبل الدخول ولا متعة عذنا لغير من ذكرنا وهو قول
 اوجنه واحد قول النشاف في وانما دليل على صحة ما ذهبنا اليه قوله تعالى احساح عليكم
 ان طلعتم النساء ما لم ينسوا منهن او ترضوا لهن ربيضة ومتعوهن على الميثاق ودره وعلى الميثاق
 مدره واوجب المتعة لغيره مع وقوع الطلاق احدها لهما مهر مشاء والاخر
 ان لا يكون دخولها وهذا صريح ما ذهبنا اليه فان قال قائل من اصحابنا كقول
 الله عقبته هذه حقا على المحسنين يدل على انه استحسان لا نه حمله احسانا والاحسان
 محري مما يتطوع به الانسان او بفصل قل له هذا الذي ذكرتم عريصا ودكران
 قوله حقا على المحسنين وكذا ايجاه لانا اننا الى قوله تعالى والله على الناسخ البين
 من استطاع اليه سبيلا انتهى وخوارج على ان قوله ومنعوهن امر بعصى الاحباب
 وقوله تعالى حقا على المحسنين يؤكد الاحباب فان قيل لو كان واجبا لكان مقدرا
 قيل له لا يجب وكل واحد من كون مقدرا لغيره لمقتات للزوجات والافارب واجبه
 وليست بواجبه مقدرة لغيره من الاجتهاد وهذا الضرب من التعديرات لا يمنع

ان لا يكون م

منه والمتعة فان قاسموا الطلاق على الموت على رفايه الاحكام في الروح اذ ان
قبل الدخول بها ولم يكن فرض لها مهر لم يجب لها مهر مثل قيل له يجب ان يكون للطلاق
ثاثير في احوال المهر ام سوى المهر كالموت لا يران الموت بوجوب العدة ولا سي بوجوب الطلاق
في ميتة المتنا عن المتعة ومن اشتد من اصحابنا لشا فقي لا يحب المتعة لسائر المطلقا على
الثاني بقوله والمطلقات متابع بالمهر ووجها على المعسر قبل له لا عوم في الياه في المهر لاها
او حبس ماقا واخذل وحرر من حبسها ^{بعض} المتعة على بعض الزوج وكذا ذكر
المتنا فاي ذلك ارجحنا خربنا من عهد الياه على ان الياه لا وجبت ما اذ عوم لعمومها
كانت محض منه بالياه التي اعتمدنا ها لانها اوجبت المتعة بشرطين فكان المراد بكونه
سجانه والمطلقات اللواتي طلق قبل الدخول وفل سميه المهر لغير الاحلان سا
ويبر لشا فقي على قولنا جميعا ان لم يسمي لها مهر وطلقت قبل الدخول بها لا معه لها
وجب ان يكون المتعة لها وان كان زوجها دخل بها وانما اها مطلقة سحر
المهر بركم ما ذهبنا اليه ان المعه بدل للمهر في المسلم التي حبلنا ها اعتدا
فاذا ثبت ذلك ثبت انها بدل في سائر المواضع ولا وجه لاجتماع البديل في المبدل
وقدنا لشا فقي بحبل المتعة مع المهر وهذا يدل ^{على} ومبدل ^{هنا}
وان تزوجها على كات او بدلا او ام وبدل كان للمراه قيمه ما تزوجها يوم وقعت
عقده النكاح وهذا منصوص عليه في الاحكام وموجبه ان هولا للمعوم فهم مسرح
الانرا ان المبدل بكونه بيقه عدا لشا فقي وكونه بيقه للمزور من عدا فصار المنع من بيعه
طريقه لاجتنابا وكدك المكاتب اذا عرد في الرق وساق فيه البيع واليوم وام الولد
ايضا راي كثير من اهل البيت عليهم السلام حوا ببيعها وهي اخذوا لولا يتن عن علي عليه السلام
وان كنا لا نحار ذلك فصار ذلك ايضا من خطر بيعها على طريق الاجتهاد وكذا كان
بيعها وان ثبت ^{هذه} الحمله ثبت ان للمعوم فيها مستحقا فاشته ما روح اقول
به من عدا وشلعه م يتقدر سلمه ثلعا وغيره وان الواجب فيه القيمة فكدك ما
اختلفنا فيه والخذله انه ما للتقويم فيه مشرح وقد تقدر سلمه ولا يلزم عليه المخرج
والحر لان بيعها لا يجوز على وجه من الوجوه بين المستلزم بكون المعوم بها مسرح فح
فيها الرجوع المهر المثل ولم يحس المدبر والمكاتب وام الولد لما بيناه او ساق
خلات ان الزوج على العدا وغيره اذا لم يحس ما منع من المسلم الرجوع في مش
حكم مهر المثل كدك ما اختلفنا فيه والخذله حصول الروح بما يقع فيه المهر ومعبر لنا
يصح فيه المهر هو ما قدمناه في تأييد المعوم وهذا الاعتناء اذ اول من عمار من رة الى الحر
والحر والحس يزواج لرجوع الى مهر المثل فذلك مهر المثل اذ حل في المهر من يوم المهر

والساق مع العدة على بعض الوجوه
المهر وصلا للمهر ووجوب البيع على
بعض الوجوه

فيها لا عسار مهورا مثل خطا يصير لبيت المعلوم وليا للمعلم بالمعروف جلي من العلم ثم لم يكن
لكبره الملوى بالمعروف وقوله الملوى مهورا مثل وقد علمنا في الاعتبار من بطرنا جوهرا اذا
كان اوضح واقوى والعلم به الجلي فان الاول ان يرجع اليه من ذكرنا اذا اعتبرنا مهورا مثل
بخر عا دارا لبلد واحوالها في ندرتها وشبابها وحسبها وثوبنها وكارتنا ودرها في
وتحالفاتها في جميع ذلك كل ذلك ليكون ما حكم به بقدر من الجهالة فادانته في ذلك وبيان
المعروف بقدر من الجهالة من مهورا مثل للوجه الذي ساهها كان اعتبارا اوليا وايضا
قد ثبت في اصول الصمات ان الاول منها ما كان بقدر من الجهالة لانه لا خلاف ان من ساهها لغير
شيء من ذوات الفهم لزمته فمما ساهها بعد من الجهالة من طلب المثل وقلنا ان الفهم بمه يوم
عقد المكاك لا للمراه اذا استعملت العقد فبما ساهها بوجبات بوا ما استعملت من ذلك
انا لو لم جعلها مستعملة للمعقبة حصل العقد كذا جعلنا العقد بحري من المهر فكان المعقبة
للمعقبة بعد ذلك بشيها سبيل من تزوجت على مقدار فتنها من المراه وبان لا سحاف
فوجب لا يزداد عليه ولا ينقص منه سيهسله قال وبترجيح في عسار مهورا مثلها
الى مهورا شيها من قبل ابها وهذا منصوص عليه في المنتهى لخواها وعابها ومارا عابها
وهو قولنا في جنيفه والشافعي دخل على ما كان وهو يوم ان لا اعتبارا بها ووجه ما ذهبنا
انها مستوية الى ابها دون امها وسرى شروا بها دون ابها لانها ولد العروى من السطه عن و
النبطى من لغريه بنطى وقد كان كثره من هلايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من مهاجرت
نزلوا فلم ينصح ذلك منهم ولا من شرفهم وقد قال الله تعالى اذ عوهم لا يا بهم هو
اقتسط عند الله فادانته ان شتيها من سها كان نسب معتبرا في المهر ووجبات يكون
الا اعتبارا ساهها من قبل ابها فكل ذلك ووضح ما ذكرناه من لا عسار يلحقها وقامها ومن جزا
المراه من امها وخالاتها قال الله تعالى العباس الحسي والنصر وبعثت مثلها في بلد ما
الاختلاف المهور باختلاف البلدان وفي جمالها ونسبها وكانتها وشبابها وذلك صحيح لان
بعض ذلك فوجب ان يكون الجميع معتبرا سيهسله قال ويكره للرجلان بروج
المراه على مملوك موصوف فان فعل جاز ووجب للمراه على الرجل مملوك كما وصف فان
اختلفا في لصفه توسط بينهما من يعرف ذلك وهذا منصوص عليه في الاحكام ونص
فيه على انه ان لم يكن المملوك موهوبا لصفه فلها الوسط من ذلك وهو قولنا في جنيفه
ووافقنا الشافعي في المملوك الموصوف ووجهه انا لوانا طلبنا هذه السمة لومنا
الرجوع الى مهر مثلها وقد علمنا ان الجهالة في مهر المثل كثر وكانت في المملوك اقل
وهو المتماثل لا خذره اولى من الرجوع الى مهر المثل ومن ذلك ان كبر العلماء منهم

فيه لان لا عسار مهورا مثل خطا يصير لبيت المعلوم وليا للمعلم بالمعروف جلي من العلم ثم لم يكن
لكبره الملوى بالمعروف وقوله الملوى مهورا مثل وقد علمنا في الاعتبار من بطرنا جوهرا اذا
كان اوضح واقوى والعلم به الجلي فان الاول ان يرجع اليه من ذكرنا اذا اعتبرنا مهورا مثل
بخر عا دارا لبلد واحوالها في ندرتها وشبابها وحسبها وثوبنها وكارتنا ودرها في
وتحالفاتها في جميع ذلك كل ذلك ليكون ما حكم به بقدر من الجهالة فادانته في ذلك وبيان
المعروف بقدر من الجهالة من مهورا مثل للوجه الذي ساهها كان اعتبارا اوليا وايضا
قد ثبت في اصول الصمات ان الاول منها ما كان بقدر من الجهالة لانه لا خلاف ان من ساهها لغير
شيء من ذوات الفهم لزمته فمما ساهها بعد من الجهالة من طلب المثل وقلنا ان الفهم بمه يوم
عقد المكاك لا للمراه اذا استعملت العقد فبما ساهها بوجبات بوا ما استعملت من ذلك
انا لو لم جعلها مستعملة للمعقبة حصل العقد كذا جعلنا العقد بحري من المهر فكان المعقبة
للمعقبة بعد ذلك بشيها سبيل من تزوجت على مقدار فتنها من المراه وبان لا سحاف
فوجب لا يزداد عليه ولا ينقص منه سيهسله قال وبترجيح في عسار مهورا مثلها
الى مهورا شيها من قبل ابها وهذا منصوص عليه في المنتهى لخواها وعابها ومارا عابها
وهو قولنا في جنيفه والشافعي دخل على ما كان وهو يوم ان لا اعتبارا بها ووجه ما ذهبنا
انها مستوية الى ابها دون امها وسرى شروا بها دون ابها لانها ولد العروى من السطه عن و
النبطى من لغريه بنطى وقد كان كثره من هلايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من مهاجرت
نزلوا فلم ينصح ذلك منهم ولا من شرفهم وقد قال الله تعالى اذ عوهم لا يا بهم هو
اقتسط عند الله فادانته ان شتيها من سها كان نسب معتبرا في المهر ووجبات يكون
الا اعتبارا ساهها من قبل ابها فكل ذلك ووضح ما ذكرناه من لا عسار يلحقها وقامها ومن جزا
المراه من امها وخالاتها قال الله تعالى العباس الحسي والنصر وبعثت مثلها في بلد ما
الاختلاف المهور باختلاف البلدان وفي جمالها ونسبها وكانتها وشبابها وذلك صحيح لان
بعض ذلك فوجب ان يكون الجميع معتبرا سيهسله قال ويكره للرجلان بروج
المراه على مملوك موصوف فان فعل جاز ووجب للمراه على الرجل مملوك كما وصف فان
اختلفا في لصفه توسط بينهما من يعرف ذلك وهذا منصوص عليه في الاحكام ونص
فيه على انه ان لم يكن المملوك موهوبا لصفه فلها الوسط من ذلك وهو قولنا في جنيفه
ووافقنا الشافعي في المملوك الموصوف ووجهه انا لوانا طلبنا هذه السمة لومنا
الرجوع الى مهر مثلها وقد علمنا ان الجهالة في مهر المثل كثر وكانت في المملوك اقل
وهو المتماثل لا خذره اولى من الرجوع الى مهر المثل ومن ذلك ان كبر العلماء منهم

الشافعي وغيره ذهبوا الى جواز التسليم فيه من حيث اعتقدوا ان الكهالة فيه تقبل ولا اصل
 في هذا الباب ان الكهالة في المهر لا تبطله بدلالة انه لو تزوج على غير مهر مثلها حار ولو تزوج
 بغير مهر حار وادان كان ذلك كذلك فيبطل فيما يجعل مهرًا فان كانت الكهالة التي فيه
 دون جهالة مهر مثلها في المسمى او في ان كانت الكهالة التي في مهر مثل دون جهالة المسمى
 فالرجوع الى مهر المثل في هذا الضرب من الاعتناء قلنا ان المملوك لو لم يصط صفة
 حار وقلنا ان لها الوسط ليرتبط في كل ما يتوصل بها لاجتناب من قيم المملكات
 واربش لحيات ان يوحى بالوسط ليرتبط بيننا في الاقل اسما في بلادنا فلا يكون
 فيه خيف على المملوك له والمحكوم عليه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ما حكاه ابن بكرا حصا ضا لما مره نكح غير اذن مولاها نكاحها باطل فان دخل بها
 فلها مهر نسيانها لا بواش ولا شطيطا فيبين صلى الله عليه وآله وسلم ان الرجوع فيه الى الوسط
 وروى ابو داود في السنن عن ابن مسعود في مهر مثل صداق كصداق نسائها لا كصداق
 فبان بذلك اجمع صحة ما قلناه ان لها الوسط من المملوك ولم يسمي بحسب الكسبين علم ذلك
 فيه من الكهالة مع الاستعانة عنه بملاجهالة فيه ادلا التباين ان ملاجهالة فيه ادلا الى بطل
 الخصومة وترهني المتعاقدين ولا خلاف في اصول العبادات والحكومات ان ما يغني عن الاحتيا
 او في ما يحوج اليه وقلنا انه يرجع الى من عرفه ان اختلفا ليس ذلك هو الاصل في العلم والارشاد
 وهذا من باهما مسس له قال لو ان رجلا تزوج امرأة على انه يعينها ثم وطئها فقل
 ان سلبها دري الحذر عنه فان حات بولد كانت الزوجة بالخيار ان تنكح او لا وتطهرها واخذت
 ولدها وان نشأت اخذت مهر مثلها وان نشأت اخذت قيمتها وغلرها وقيمة ولدها ولم
 يلحق نسبه بنسب ابيه فان طلقها قبل البهر ما قبله لها نصف عمرها والكارثة به وسها
 وسعها الرب في نصف قيمته ولا تكون الامه للرجل ام ولد وهن من منصوص عليه
 في الاحكام ووجه دري الحذر عنه الحار به كانت وصانته لا لوجه الغصب بل لوجوب سلبها
 عليه حتى العقد ولين الزوج قد يجعل له بعض الوسط في مال الزوجه وليس بعد ان يحل
 الحذر لو وطئها علما بالحرية ليرتبط له عليه السلام على هذا بطل كما قد نص في الاحكام على
 ان من قال لا اخذ قد اجك كجاريته هذه وطئها علما بالحرية لم يزم الحذر وان وطئها غير علم
 بالحرية لم يزم الحذر ودكر ان دري الحذر للشبهة فاذا ازيلت الشبهة لم يجب دره وقلنا انها
 ان نشأت اخذتها واخذت ولدها لير ما غرض فيها من لولاد غيب ونقص ولها اعلى
 ان ترضا بالعب وتاخذ كما انها لو وجدت فيها غيبا اخر كان لها ان ترضا بها معييه
 وكان رجلا لو اشترى سلعته ثم وجد بها غيبا قبل القبض ومعه كان لها الرضا بالعب واخذ
 لسلعه وقلنا انها ان نشأت اخذت مهر مثلها ونها لير لها ان يمسح عقده المهر بالعقد

نكاحه لو اسدا عليها
عدد النكاح بعد
مهر لومه مهر
المثل

انحر اكس لانث في العرس

المهر قبل القبل اذا كان العقب الحادث من قبل الزوج كان رجلا لو اشترا عدا ثم خدرت
فيه عتب قبل القبل كان له فتح البيع ورد العقب فكذلك المهر زاد اظهر فيه قتل العقب للمراه
فتحه واذا فتحه عرى عقد النكاح عن المهر وجب لها مهر المثل قال ابو العباس
رحمه الله تعالى بطوره لها حاز عرى بعض المهر فان اجازت المراه اسعير لمهر وجب مهر
المثل مكانه حقل ذلك وجه حوازي جوعها الى مهر المثل وقتلنا انما ان شاء احد منهما
وقمت ولدها لبن القيمه اذا كانت فرق مهر المثل فلا وجه لان بعض المراه عنه كناية
كانت من الزوج ولبن الراسي كان عليها فلا وجه الخط ولبن المثل اول من مهر المثل
لما عدم بيانها واجبا قيمه الولد مع قيمه لام لبن الولد تبع لها وقتلنا ان نشبه لا يثبت
ابيه لبن الواطى وطيه ليست ملكا ولا حكم الملك فاشبه وطى المعصومه ولا عسان
النسب من حيث درنا الحذر لبن الحديديرا بالشبهه والنسب يثبت للسبه وقتلنا ان طلقها
قبل الدخول بها فخلبه نصف عورها وهي معها وبشعها لها الولد ونصف ميمه لبن العور
مهره الارش محبان يكون ميمه او كالياده المتصله لانها لو زادت في الطول والعرض في
كانت الزيادة ميمه وكذا كذا الزيادة المعصومه لانها زاده حركات منها وهي مهره وولنا سعا
الولد ونصف قيمه لانه لما ملكه الواطى لانه مع ادقايه اياه وجبات تغتفره كما لقد من حلس
بقراخذها يفتن نصيبه لبن ادعاه انه ابنه بنض الحريمه فمست الحريمه اذ امكته المديعي دار لم
كما لو ان رجلا لو شهد على عترة عترة بلكره ثم ملكه وجب الحكم بحريمه وقتلنا ان لانه لا يكون
ولد للرجل لبن النسب لم يثبت للولد حكما فلم يجز ان يصير امه ام ولد وان وجبت حريمه الولد
بضمير امه فما الواطى لانه حريمه مستمسك له قال ولان رجلا تزوج امراه على حازبه
او حوازي ناته ولدت الحازبه او حوازي ناته فانها تلخذها ولدها فان مات ولدها
قبل ان تبصرها واحب ان تلخذ الحازبه بنقضها اذ والداه فذلك لها وان شات اذ بها واحب
فتعها يوم وقع النكاح وهذا منصوص عليه في الاحكام قلنا انما ان ولدت قبل ان تبصرها
استحققت الحريمه الولد مع الام لانه لا خلاف فيه وكذا في البيع ولبن الام ملك لها
فمحان يكون ما ولده ملكا لها كالم كابقول ذلك في سائر المواضع وقلنا ان مات الولد قبل
القبض فلها الخيار بين ان تقبض الام بنقضها بها وبين ان تأخذ قيمتها لبنها الخيار
بين ان رضيا بالعتب وبين ان ترضيا فان لم ترضوا زادنا القيمه كانت القيمه ميمه يوم عقد
النكاح لما بيناه من قبل انها استحققت يوم العقد مقبدا قيمتها وان ذلك عرى عرى سمينتها
فكذلك لو استحققت كانت القيمه اول من مهر المثل مسألة قالوا ان مات الداه
او الحازبه كانت لها قيمتها يوم وقع النكاح ان كان لا يخطا بالنسب من قبل الزوج وان كان
من قبل الزوج فلها قيمتها يوم ماتت مسألة بعد استحقاقه في الاحكام ووجهه
انه اذا يخطا بالنسب وكان الامتناع من حريمه كالحكم الخاص في ان بعض من المعصوب

يوم افترضه واما اذا كانت هي المتعده من نفسها بعد رجعت بان يكون في يد الزوج كالمهر من الرهن
ان يكون في يد المهر من حقيق الصار عليه عند التلف ويحتمل عليه لو تلف غيره فكذلك المهر
اذا انتقلت المراه من سله **مسألة** قاله ولو تزوجها على ان يزوجها من اوخل او خوي ان
او غير ذلك من استحق للمراه قيمه مستحق يوم تزوجها عليه وهذا منصوص عليه في الاحكام واما
بيناه في مسئله من تزوج امراه على مكاتب او مدبر هو وجه هذه المسئلة فلا جليل في العادة
على ان الكلام في هذا الموضع اوضح مما مضى ليس هذه مما كان يجوز ان تلحقه اعادة من
الملك فلا يجب فساد ما ليس كذلك المكاتب والمدة **مسألة** قاله لو ان وثيقا زوج
خزنته على مهر معلوم ودخل بنفسه شيئا مستمرا كان ما جعله لنفسه مهر المراه ان لم يكن
وان اجبت سلمه لولي وهذا منصوص عليه في الاحكام قال الشافعي سئل المهر ورجع لا مهر شيئا
ووجه ما ذهبنا اليه انه جعل المسمى للمراه والمسمى لوليها عوضا لعضها في جبان يكون المهر
مهرًا كما لو قال تزوجتها على البنت زعيم وما به دينار او على عقير وثوب او على الف عمل او الف
موجب ان يكون المهر لوليها لان جعل المهر لوليها عوضا للبنت فكذلك ما جعلنا فيه على السواء
يبعد عن الفساد غرضه لاسرابط بعضه لوليها في جبان سئل فيقال له قد علمنا ان الشرط
الفاقد لا يفسد النكاح اذا انطوى العقد عليه كان يشترط ان لا مهر لوليها وان لم يزوجها
منصرها وان كان نفقه عليها فلما كانت الترتيب فاسد لم يطل الكاح وجب ما هو العرف على
البضع فان اكثر ما فيها ان يعرض لفساد في المهر المتما وهذا لان جبان يزوج الى مهر
المثل اذا امكن الرجوع الى المسمى وقد بينا فيما تقدم ان الرجوع الى المسمى ادى الى الرجوع الى مهر المثل
لنكاحه في مهر المثل اكثر من كماله في المسمى وقد ثبت فيما تقدم ان المسمى كان لاختلافها
على ضربين ضرب يرجع الى قيمته اذا كان الرجوع الى القيمة لعدم كماله وضرب يرجع الى صله
اذا كان الرجوع الى مثله بعد من كماله وان مهر المثل ادى الى كماله من المسمى والمثل يرجع
الى المسمى فهو اولى على ان احد قول الشافعي من زوج على غير وجهه خيرا فغلبه قيمته وقال
فيمن تزوج على عهد نفسه فتلحقه قتل المسلم ان على الزوج القيمة ولم يزوج المهر الرجوع الى مهر
المثل لكل ذلك من على صله ان فساد المسمى في كل حال لا يوجب الرجوع الى مهر المثل وان
وجب ذلك على بعض الوجوه على ان الشافعي يقول ان المهر هو المسمى لها دون ما شرط
لولي فلا وجه لفساد المهر بفساد ما ليس منه يسيل ان يكون ما ذهبنا اليه قوله **مسألة**
واله وسلم ادا والعلايق **مسألة** قاله ما راضاه الاهلون وفي مسألتنا
هذه قد تراها الاهلون بالمتما في جبان او به بقوله المومنون عذرا وطهم وقوله على اديها
بالعقود وروى ابو داود في السنن باسناد عن عتبة بن غزوان عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
انه قال **مسألة** اخذ الشرط ان توافي اما اسحلم به من الزوج فان قبل هذه الطلقة
توجب ان يكون اخذ المسمى لولي ودلك خلاف مذهبي **مسألة** له ذلك يخص من لا يملك

سكندر ش

بما ان المهر هو المهر
و ان المهر هو المهر
و ان المهر هو المهر
و ان المهر هو المهر

اخذ ان الولي يسي ذلك فشفط والداشقط ذلك وجب لو فليالمسبحين ووجبت ان يكونا جميعا
المهر وحكا ابن ابي هريرة والعلين عن الشافعي انه قال المهر ان تزوجها على العسر ولا يعطى
اياها الف كان ذلك حايروا كان المهر لها وهذا يمكن ان يجعل صلايقا شرعية ما احلها الله
ان يحرمه على جميع ما استدل من جهة فتباد المهر اذا تزوجها على الف على ان ابيها الف وكثير
القياس ان يقال قد احتجنا على انه اذا تزوجها على العسر ان يعطى الف الف
صحة المهر فكذلك ما اختلفنا فيه والغلة والالفين حولا عوضا للبضع وجب ان لا يفسد اسراط بعضه
لو لم يها **مسألة** قال ولوان تزوج امرأه على مهر معلوم واطهر لها وبيدك
لزمه ما اظهر بان يقيم البينة على ما استر بان لم يقيم بيه فعلى المراه العسر وهذا مصوص على
في الاحكام ومروي فيه عن القسمة عليه السلام ومعنى قولنا انه يلزمه ما اظهر اما هو واطهر
الحكم بما فيما بينهما وبين الله تعالى معلوم ان يضادقا والمهر هو مهر المهر ما سهل ووس
الله تعالى لان النكاح انعقد عليه والرايد سميته لا تخلف له وهو قولنا في خيفه واحكامه ووجه
ان الذي اظهره من المهر قد ثبت فاذا اذنا الزوج ان يعقل لما ثبت لا تخلف له واكثر المراه
صار الزوج مبدعيا المراه منكره وحيث البينة على الزوج والمهر على المراه لقوله صلى الله
واله وسلم البينة على المبدع والمهر على المبرأ فان قيل التيم لم يسم المسلمات
اذا اختلف فيها المتلف وتربا لسوا البينة على مبدع المكر والمهر على المبرأ فكيف جعل البينة
في هذه المسئلة على الزوج وعلى المراه في المكر فكيف لم يبين اعتبار في هذا
الباب بالقله والكثرة ولما لا اعتبار بالبدعوى والامكان والمبدع هو الذي يبدع خلاف
الظاهر والمنكر هو المستصحب للظاهر والبينة ابدع على المبدع والمهر على المنكر لان المراه
لواقر لرجل بالف درهم ثم اذنا بعد ذلك انه قد ابراء المراه من حمله درهم كان المهر من المراه
للاكثر لانه هو المنكر والحقيقة والمستصحب لظاهر الاقوال فكذلك في مثلها **مسألة**
مسألة قال ولوان رجل اذنا لرجل زوجي ولانه بالف درهم موجه اياها بالعدل لرجل
ذلك الرجل جاز وان لم يحيطل وان قال ارضى بالعمدة لا ارضى من المهر لا بالعدل عرض ذلك على المراه
فان رضى ثبت النكاح وان رضى انقضى ولوان رجلا وكل وكسلا مروج حرمته على ما
يؤمن المهر تزوجها على دون مهر مثلها فان اخطا الزوج واماها وان اخطا زوجها ولها
نصف ما سألها وان زوجها على اكثر من مهر مثلها جاز وجميعه منصوص على في الاحكام
ووجه مسئلتنا لوان الرجل لما قال لو كسبه زوجي ولانه على الف درهم موجه
اياها بالدين كما لا يعقد الواقع غير ما امره الموكل فوجب ان لا يبرم وان توقف على النكاح
فكذلك قلنا انه ارجاز حايروا وان لم يحيطل فان قال رضى بالعمدة دون المهر لا
يكون ايضا العقد على حتمه فلم يجز ان يبرم ولم يخرج من ان يكون موافقا على رضا المراه
لاننا انه رضى بغير ما وقف المراه عليه فري ذلك جرى ان يقول احررت العبد سلطان رضا

214

بروج غير صدق و ذلك غير جائز لنا قبل له ليس بالحديث انه يزوجها غير
 صداق وانما فيه انه جعل عتقها صداقها فهو اذا لم يزوجها الا بالصداق واما
 جعل عتقها صداقها و ذلك مما لا يخفى لكم فيه وما يدلس على ذلك انه لا خلاف مسا
 ويرى وجوبه ومحمد انه لو راضا ما على ذلك لم اعصها فامتنعت من ان يزوجها
 ان له عليها فمما سعا فيها فادانته ذلك ثبت ان هذا العتق قد الرهما مالا
 محرم متبع ان يزوجها على ذلك المالا لا ترا انه لو اعقها على الف كان له ان يزوجها
 بذلك لالف فكذلك ما اختلفنا فيه والعلة انه يزوجها على مال موصى للعق
 وليس قولنا في صفه المالا انه موجب بالعتق لانه من صفه العلة بل لسان جهة المال
 والا فاعلم انه يزوجها على مال ليس لاخذ ان يدعى في عتقنا ان اردنا في العلم وحقنا
 لا يتركان قبل ما انكر من ان يكون سبيلا سبيل كاح الشغار قبل له لانه
 كاح الشغار من وجه و ذلك ان كاح الشغار يقع عقده فاشك بان فيه استثناء
 بعض ما اوجه العبد على ما سلف القول فيه ولا خلاف ان العقد الذي ذكرناه يصح
 واما الخلاف في عابه مهر اخر سواء الما لم يسمه على ان كاح الشغار ليس هذا عابه
 ماله وقد بينا ان ما اختلفنا فيه ما اياه العقد كاح فان قيل ما انكرتم ان يكون
 لهما من ذلك الاخر ان جعل صداقها لانه فمما هو محموله قبل له قد يجوز ان يكون
 فمما هو محموله لهما جميعا فستط هذا السؤال على انها وان كانت محمولة فلا سريان
 تكون مهر الان دخول لهما في المهر لا سطره الا ان انه لو تزوجها على وصف موصوف
 او غير موصوف جاز ذلك ولم يجب الرجوع الى مهر المثل وقد بينا فيما بعد ان من يزوج
 على مكاتب او مدبر او ام ولد وجب الرجوع الى مهرهم دون مهر المثل والاصل في سجد
 لصحة ما ذهبنا اليه و ذلك انه لا خلاف ان من تزوج امراه على سكرى ذات او خدومه
 عيب مده جاز ذلك لعل جميع ذلك بضان ما هو مال وقد خلى عن رفرانه قال في الشغار
 ان يزوجها بعد ذلك لم يضر شيئا ووجه ما ذهبنا اليه انه اعقها بوضاها
 على يد لا شرطه عليها فلما اختلف من ليدل لهما فاشته من ملكه دليله لو افانته
 غير ذلك من ملكه مسلمة قال ولوانه قال اعطيتك قبل براضاها وقوله لها
 قد جعلت عتقك مائة ثم ابنت المراه ان يزوجها لم يكن عليها شيء وهذا مقرر عليه
 في الاحكام ووجهه انه اعقها من غير ان يشترط عليها ان لا يزوجها لزوجها لزوجها
 ولم تكن له عليها سبيل كانه لو اعقها من غير هذا الحديث عتقها لعل لم يكن له عليها سبيل
 مسلمة قال لو ان رجلا تزوج امراه على مهر مائة فمضته منه ثلث وفسخه
 قبل ان يدخل بها على سبيل صله الزوج ان كان بينهما او كانت اليه لوجه الله ثم طلقها

فلان يدخل بها لم يكن لها ان ترجع عليه فيها وهبته وكان له ان يرجع عليها بنصف ماله
 العبد وان كانت وهبته له اصطفاً عما واثم له لقلبه كان لها ان ترجع عليه بالهد
 وله ان يرجع عليها بنصف قيمته وهكذا القول لو تزوجها على مئة او مائة او غيرها
 وهذا منصوص عليه في الاحكام اما الكلام في احكام المات وما خور الرجوع فيها
 وما خور فسياق في كتابه ليهات ان شاء الله تعالى ووجه قولنا انها لو هبت
 مسجله لقلبه جاز لها الرجوع ان طهره به عري على ملحقى هري العرض فاذا بعد ما عري
 جاز لها الرجوع فيها كالزوجه اذهب على عرض معين جاز له الرجوع فيها لم يجل
 الى العرض ووجه قولنا ان الزوج يرجع عليها بنصف ماله العبد ان الطلاق
 وقع لم يكن العبد في ملك المراه وكان في حكم المسهل كما لا يملكه بالرجوع واذا به
 الزوج او حكم الحاكم فاذا كان كذلك لم يشقوا الزوج عليها الا نصف قيمته
 لان سبيلها سبيل من اخذ العبد ثم اسلمه لم يطلقها الزوج قبل الرجوع لانه لا يرجع
 عليها الا بنصف قيمه العبد ورجوع العبد عليها بعد ذلك لا يحكم استحقاق
 الزوج لما اسحقه وكذا في الله ان كانت هبة لا خور الرجوع فيها حكم الرجوع بنصف
 قيمه العبد لكون العبد مستهلكا قال ابو حنيفة لا يرجع عليها بشئ ليزا اسحقه بدرج
 اليه بخير ضمان وهذا غير مستلزم لئلا يفسد الرجوع في ذلك الحال بنصف قيمه العبد
 دورا لعند قلى ما بيناه على انه لا يخالف ان ذلك لو كان ذهبا او ورقا رجعت عليها
 بنصف ذلك فكذا في ما سواه هاهنا والقوله انه نصفها وام مقام المهر على الرجوع ذلك
 اليه من عيني ضمان لا معتبر به اذ لم ترجع اليه من القيمة التي اسحق فاما ان كان بعد
 فاما بعينه على ما كان عليه يوم قبضه فالمذهب يقتضي ان يكون من الزوج والوجه
 نصفه وكذا ان كان ما تزوجها عليه غيبا او ورقا او غيرها ثم طلقها قبل
 الرجوع والاصل في جميع ذلك قول الله تعالى ان طلقتموهن من قبل ان يمسواهن
 فاستأمنوهن قال فان تزوجها على ان تكون المهر عليها كالمسرة فاستأمنوهن
 وللمراه على الرجل مهر مثلها وكذا لو تزوجها على ان لا مهر عليها كالمسرة فاستأمنوهن
 وعلى ان يكون النكاح بيدها او مطلقا كان ذلك كله فاستأمنوهن فان كانت بعد من اجل ذلك
 الشرط شامل من مهرها كان لها مهر مثلها لم يفسد الرجوع بشرط لها عاود كذا
 لو شرط الزوج لنفسه عليها ان لا ينفق عليها او ينفق على غيره لم يلزمها الوفاء به
 جميعه منصوص عليه في الاحكام على ما ذكرناه من الوجه فانه يخرج على ما نص عليه في الخبر
 فيم باع وشرط شرطا ثانيا لم يفسد الرجوع فيه اذ انقص من الثمن شيئا للشرط كان له الرجوع فيما
 نقص من ثمنه لم يقع الوفاء بالشرط ووجه قولنا ان الرجل اذا تزوج على ان يكون المهر
 على المراه فشرط الشرط واجب لها مهر مثلها لان بضع المراه هو الذي لا يملك عليها الا مهر

ان يبرأ منها

دعوى العارفين
 2 سرج من العارفين
 حدى لا وهو العارفين

ان يلزمها العوض فوجب فشا وهذا الشرط ولم يفسد النكاح لئلا يصل الشرط والعا
 انها لا يفسخ النكاح اذ لم يفسد وقوع العقد على غير وجه الصحة وكان الشرط مفقودا
 من العقد واوجبنا فيه مهر المثل لانه نكاح بعد نكاح ومهر ومهر وقد مضى الكلام في النكاح
 والعقد على غير مهر فوجب فيه مهر المثل فلا وجه لاقادته وكذا في سائر الشرط
 التي ذكرناها لا يفسد بها شرط ولا يفسد العقد وينقضي منفردا عن العقد فلا يح
 الؤفا بها ووجه قولنا انها ان كانت نكاح من اجل ذلك الشرط شيئا من مهر مثلها كان لها
 مهر مثلها اذ لم يفسد الزوج بتلك الشرط لانه شرط منفعة مع المتما من المهر فكل المنفعة
 حالية محرم تمام مهر مثلها ولم يلزم الزوج تسليمها لئلا يفسد العقد بمهرها فوجب
 كان ذلك كذا ولم يفسد الزوج لئلا يفسد ان يفسد بالمتما مهر المثل اذ لا يد من ثلوم
 مقام المنفعة المشروطة كما انه لو تزوجها على متما دون مهر مثلها وعند من حد العقد
 خرا اذ لا بد لها ما يعم مقام العقد المشروط لئلا يفسد الزوج من مهر مثلها الا مع
 المنفعة المشروطة لها فكيف يدرك ان من لا يفسد العقد بتزويجها على متما الا بعد
 استيعاها هو هي عوض للعقد وكذا المراء لا يلزمها تسليم نكاحها الا بعد استيعاها هو
 عوض له وكذا عوض هو مهر مثلها او المتما مع المنفعة المشروطة لها فوجب ما ساءه
 ان الزوج متى لم يفسد لها بالمنفعة المشروطة التي كان المهر معصرا لاجلها عن كمال مهر
 المثل لزمه تسليم مهر مثلها فان قيل ليس لو تزوجها على هذه المنفعة من غير
 متما او حجب لها مهر المثل وان وفا بالشرط فانا انكر ان نعلم من قال لكم انه لا بد لها
 من كمال مهر مثلها وان وفا الزوج بالشرط قيل له قلنا ذلك في الموضع الذي اسلم
 عنه لانه ليس هناك ما يجوز ان يكون مهر على وجهه من الزوج وقد ثبت انه لا بد في النكاح
 من المهر فكذلك اوجبنا لها مهر المثل وفي مسألتنا هذه قد سماها ما يجوز ان يكون مهر
 في الشرع ورضي المراء بكمال مهر مثلها بالشرط وكذا لاحق بحدود فوجبان يكون مهرها
 محكوما به ولم يكره ذلك فيما سألنا عنه لان ابتداء المهر وان كان لها فيه حق فانه ليس
 بحق لها جرد بل هو حق لله تعالى فلم يكن رضاها باستيفاءه محكوما به **مسألة**
 واذا كان الذي عتده دمية فانها استلم بدل صاحبته وتقبل لفرضه وللمراء المهر كمالا ان
 كان الزوج دخل بها او نصف المهر ان لم يكر دخل بها وقد نص في الاحكام على ما ذكرناه من احباب
 المهر كمالا بعد الدخول لئلا استلم قبل صاحبته ونص فيه على ان الزوج اذا استلم قبل الدخول
 ولم تسلم المراء كان لها نصف المهر وكذا سئوينا نص في ذلك وبيان يكون المراء هي التي اسلمت
 قبل الدخول واقام الزوج على الدخول في احباب نصف المهر لها حرجا ثم تأملنا اصول معنى
 عليه السلام افضل تأمل واعتنا ما حصله الوالعاش الحسني رحمه الله تعالى في النص من

الشرط

من مذهبه في هذا الباب كان الأول التفرقة بين المسلمين والأحكام للبراء بشي من المهران
كانت هي التي استلقت قبل الدخول وهن قول الشافعي وقال أبو حنيفة على الصدم
ذلك في المسلمين ووجه ما قلناه من أن المهر كمال إذا استلم أيها كان بعد
الدخول مع أنه مما لا يخفى فيه خلافاً أن الوط قد وقع في كاح صبيح فوجيان بحمله
استحقاق المهر كمالاً ولم يجبان يبطل ما استحققه من كمال ما طرأ على النكاح مما اوجبه
وارتقاعه وبطل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن دخل بها فلها المهر
ما استحل من فرجها فوجب المهر بالدخول في النكاح وروى عنه صلى الله عليه وآله
وسلم أنه لما لعن بني عكر العجلي ومن زوجته قال عكر ما لي بالي بغير ما أعطاه
من المهر فقال صلى الله عليه وآله وسلم لعله لم يدر ما له وسلم لعله لم يدر ما له وسلم
من فرجها وان كنت كذبت عليها وراك بعد ما صلى الله عليه وآله وسلم لعله لم يدر ما له وسلم
بما استحل من فرجها فاما إذا كان لا يستلزم قبل الدخول فمنها ما وقع كانت الفرقة من جهته
فإن كان الزوج هو الذي استلم فالفرقة من جهته فوجب أن يحكم لها بمهرين المهرين
إذا كان من جهته الزوج وجب ذلك وإن كان البراء هي التي استلقت دون الزوج فالفرقة من جهتها
فوجب أن يحكم لها بشي من المهرين لفرقة متى جات من قبلها قبل الدخول يبطل جهتها من المهر
فإن قيل إن الاستلام لا يوجب الفرقة وإنما الموجب لها هو الكفر فوجب أن يقال المسلم
على الضم ما قلتم قبيل لم يثبت أن الاستلام قد يوجب الفرقة كما يوجبها الكفر لأن الله تعالى
حرم النكاح بين المؤمنين والكافرين فلم يكن الكفر يثبت تعلق الفرقة أولى من الاستلام
فإذا انتهت ذلك كان الأول أن سئل حكم الفرقة ما يطاري منهما دون الباقي لأنه هو المحذور
للحكم إلا أنهما لو تفرقا على دينيهما لم يقع الفرقة بينهما حتى إذا استلما أحدهما حصلت
الفرقة فكان الاستلام هو المحذور للحكم فيكون هو الغلبة لهما وإن المسلمين
إذا ارتد أحدهما حصلت الفرقة بينهما كما كان سبب الفرقة منهما هو الكفر إذا هو المحذور
للحكم دون الاستلام الذي لو بقاء عليه لم يجز الفرقة فإن قيل ما أكثرتم على من قال
لكم أن الاستلام هو الموجب للفرقة في مشله الذي مبين فيكون هو المحذور للحكم وسئل
على هذا ما ذهبتم إليه قبيل لم يثبت إلا من أبا وهما الاستلام أكثر من بقاء وليس كذلك
ما طرأ وإنما الطاري هو الاستلام فكان يحكم به أولى فإن قيل وليس قد قال
حي عليه السلام في الدية المألغة إذا كانت تحدد في صغير واستلما بها وقت لا يسلم الزوج
فسلم أو كفر فلم يحصل طر الاستلام موجباً للتفرقة للفرقة قبل له لا يسلم لا لا يحصل طر
الاستلام موجباً للفرقة في كل موضع وإنما يقول إن الفرقة إذا حصلت
فتخليها بالاستلام الطاري أولى من بطلها بالكفر الباقي وإن مشله التي ذكرها لم تحصل

بيان
أن الاستلام بالاستلام

20th

ان موت المرأة قبل الدخول بوجوب المهر هذا مما لا يخفى فيه خلافا لما ذهب اليه بعض العلماء
فقد خول عنها انه كان يشبه الموت بالطلاق وبوجوب الموت نصف المهر كما بوجوب الطلاق والمهر
نصفه ونعوض فوله لئن اصدت المرأة ولو اختلفوا في ما مات ولم يدخل ولم يعرض فاما من
مات وقد فرض فلم يحتلوا فيه ويدل على ذلك ان تعدد النكاح عند مويد ومقتضى
قولنا مويد انه باق الى الموت ما لم يعرض ما يوجب ابطاله بقضاء الموت موجبا حصول ما اراد
العقد فيجب ان يسحق العوض كما ان ما استأجر دارا شهرا وحل بينه وسهبا لم يسحقها
حتى مضى عليه الشهر سحق عليه المهر لما حصل من استيفاء الزمان الذي اقتضاه العقد
فكذلك المهر مع الموت ويصح ان يقاس ايضا مدة العزم على الدخول في وجوب استيفائها
والمعنى اخذ موجبا للعقد هو قوله قالوا وان تزوجها ولم يعرض لها مهران ثم
مات قبل الدخول فلا مهر لها وقوله المهر مهر مثلها فان مات بعد الدخول فلها المهر
ما ذكرناه او لا هو يزول به الاحتكام وهو قوله صلى الله عليه وسلم هو الذي عدها
وكاتب ابو الحسن الحسيني رحمه الله تعالى يتناول قوله في المتي وجعل الروايتين كالرواية الواحدة
والمتقدم رواية الاحتكام وهو اخذ قوله الشافعي قالوا او حنيفة فمل رواه الشيخ الذي
ييدل على ما حكينا به او اخذ به زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن جده
امرأه ولم يعرض لها صداقاً ثم توفي فبطلت نفرض لها وقيل ان يبدل بها قال لها الموت
وعلمها العقد ولا صداق لها وروى حمزة عن زيد بن ابراهيم فان قيل روى عن عبد الله بن
قيل له هو قول علي وهو قولنا ما على قولنا انما ولا نأجبه اتباعه واما على غيره
الاضل فلان فيما روى عن عتيق بن الله ما دل على انه قال صلى الله عليه وسلم لا مهر لها
فيه براءى فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمن الشيطان وفي قوله صلى الله عليه وسلم
ما يدل على انه قال صلى الله عليه وسلم لا مهر لها قال حمزة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
واله وسلم لا مهر لها قال علي بن كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واله وسلم لا مهر
لها ان كان يقول ما يقول في ذلك عن النبي فان قيل فقد قال صلى الله عليه وسلم لا مهر
لها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واله وسلم فاصح في ذلك في امرأه يقال لها براء بن عتبة واستن
قيل له قد سقط خبره عندنا جرحه عليه السلام له لانه قال لا نقل قولك عن ابى علي
عقبه على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واله وسلم ومن شرط خبرنا ان يكون
ولا جرح اقوى من جرحه عليه السلام فان قيل بانتم قلتم جرحنا براء بن عتبة بنت مسروق بن ابي
صلى الله عليه واله وسلم لم يجعل لها شي ولا نفقة مع جرحه عن ابى بكر بن عمار عن ابى بكر بن عمار
اد اقبل خبره مخفلاً مع جرحه عليه السلام قيل له من هذا خبر ابان اخذوا ان على قولنا
ليس جرحه عليه السلام كجرح غيره والناظر ان يخرجها بما ليس بجرح به فلم يلزم
مول جرحه لانه قال صلى الله عليه وسلم لا مهر لها

طعن فيها فيمن تبطل أخباره لأن هذا قاييم في جميع الروايات فلما ثبت ذلك بطل جرحها
وأما على عليه السلام فمخرج معتقلا بما هو في الحقيقة جرح لا ترا أنه قال لا قبل
قوله غرابي بوال على عقيبته وهذا وصف من لا يعرف الغرابيض والسنن ولا عمل بها
وهو بالغ في الجرح فوجب صحة جرحه وسقوط خبره وروى عن الزهري أنه قال لم
يتزل الناس يكرهون هذا الحديث وأن قيل فقد قبله عند الله من مسعود
فيلزم أن لو ثبت أنه قبله كان جرح من جرحه أو لا لأن الجرح اقوى من التعديل على أنه
لا نسب أن عند الله قبله لأنه كان حكم باختصاصه فقل تمام هذا الخبر وأما روى أنه لما روى
هذا الخبر سره وهذا لا يدل على أنه قبله ولا على أنه عمل به وما يدل على كونه مخالفا
لأنه لو طلقها قبل الغرض والبدول كما لا مهور لها وكذا إذا مات قبلها والمعنى
أنه قرآن حصل قبل الغرض والبدول وأيضا لو حصل لغرضه بينهما في حال حيتهما
لم يجب لها مهر كذا إذا حصل بالموت دليله لو كان جرحا بينهما عقد فاسد أو كانت لم
يوضح ذلك الموت بغير ما أوجب لها في حال الحيوة وقد علمنا أنه قبل الموت لم يجب لها
شيء فوجب أن لا يجب الموت كما لا يجب كذا إذا كان قبل فان مهر مثل يجب بالبعد
فوجب أن يكون بالموت كالمستأف قبل له لستأف من مهر المثل بالعقد وأما
يجب بتراضيها أو بحكم الحاكم به مع اختيار الزوج لهما الكاح لهما أنه لو اختار
فترافها لم يحكم الحاكم به وكذا لو راضيا بينه وأيا أكثر منه لم يحكم به لا يجب
بالعقد فان قيل الزوج قد ملك البضع بالعقد وغير جائز استسلطته بغير إرادة
قد ملكه عليه اليد قيل له لا يختلفان هذا العقد بضع بغير يد وأما يد لها
اليد بعد ذلك بشرائط ذكرناها لهما لانه لو لم يكن بيع لهما باليد لوجب أن يقتضيه
فشاء اليد كالباع والإجازة فان قيل لانه واجب لهما لم يحكم الحاكم لهما به
فيلزم وقد علمنا أن الحاكم يحكم لهما مع اختيار الزوج لبعده الكاح ولستأف لهما
تسحق مهر المثل على بعض الوجوه وأما المختلفنا في أنه يجب بالعقد وبغيره فان قيل
قد علمنا أنها تستحقه بالبدول والبدول يصرف من الزوج فيما ملكه وبصر الإنسان
فيما ملكه لا يوجب عليه شيئا فإذا الموجب هو العقد قيل له لا خلاف بساوسكم
أن عقد الإجازة ملك المستأجره المنافع ولا تسحق لأجره عليه بالعقد وأما تسحق
بإستيفاء المنافع فلا يمنع إلا يستحق لهما لم سم لهما مهرنا بالعقد شيئا وأما تسحق بالبدول
فبها كالمواجر لا تسحق على المستأجره الأجره بالعقد وأما تسحق بإستيفاء المنافع
فان قيل والمطلقة قبل البدول والمستيس قد أسحقت من مال الزوج بشا وهو المنع

وجب ان سحر بالوفاة شيئا من ماله قبل ان يفسخ من ذكراها سحر الميراث بالاجماع
 وبفقه الجدة على ان المتعة لا تستحقها المرأة بالكلية وانما سحرها بالطلاق بدلالة
 انها لا تطالب بها الا بعد الطلاق وقد استتم الموت قبل الدخول في اجازات المهر لا يصح
 وانما يصح ذلك في غير الميراث ودلك ان الدخول وجب المهر لانه استغنى منافع المصح
 بدلالة انه لو وطئها بقدر فاستد اسحق المهر عليه والموت لا يستوفي منه منفعة فلم يح
 ان يكون سبيله سبيل الدخول في هذا الباب وانما وجب ان يهر المهر كالدخول لان
 احد موجبي العقد يحصل به على ما بينه في المسئلة التي قلنا هذه على ان الموت وجب للفراق
 والفراق لا يوجب المهر مطلقا اعلموه وليس لهم ان يقولوا انها لم تحصل المطالبة لها
 بمهر المثل بل ذلك على ثبوتها لا لا مسلم ذلك ونقول ان لها المطالبة بان يهرص لها بمطال
 بعد ذلك بالمهر ووجه روايه المصح ما اوردناه شايين في مسائلنا هذه والعقد منه ان يح
 عليه السلام حين قال ذلك لم يكره ثبوت عقد حرج امر المؤمنين عليه السلام لم يجعله مامع
 ثبوت ذلك فلا قول له ما في الاحكام على ما بيناه واما ادوات بعد الدخول فلا اسكال
 في وجوب المهر اذ المرأة قد اسحقته بالدخول على ما بيناه في المسائل التي تقدمت ولا وجه
 لاعادته **مسألة** قالوا اذا ايسر الزوجية والمباين الزوجية فحق للمرأة مهر
 مثلها وهذا قد مضى بشرطه وبينا في ما تقدم في مواضع والمراد به اذ لم يكن بينهما
 مهر متساويان تداخلا متساويا واختلعا فيه فالقول قول المرأة مع ميثاق المهر المتساوي
 على ذلك يكون القول قول الزوج مع ميثاقه وهذا ما نوضحه في كتاب الدخاوى والنسب
 ان شاء الله تعالى **مسألة** قالوا اذا دخل الزوج بزوجته وارثا السرور وبها
 وجب للمهر كمالا اذا كانت المرأة بصح الجماع ولو ارثا السرور عليها ومثما في البيوت عرسها
 ولم يمسها لم يجب المهر كمالا هذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى وما ذكرناه من كونها
 من رجع الجماع منصوص عليه في الاحكام المتفق والقول بان الحلو توجب جميع المهر ولو اهل
 على علم السلام وتراي اهل البيت عليهم السلام لا احتفظوا على قدمهم فيه خلافا وروى عن ذلك
 عن عري عن عري وزيد بن ثابت وابن عري هو قول في جنيفه واصحابه واحتد قول الشافعي والقول
 المشهور للشافعي انها لا سحر كالمهر الا بالوطق البرليل على صحة ما ذهبنا اليه
 قول الله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وانتم احداهن فبطارا فلا يحد وانهم
 شيئا وهذا عام في الجميع ميثاقا لا ما حصنه دلاله ثم بين تعالى حكم الحلو فقال وكيف تاحدوه
 وقد انضأ بعصكم انقض والافضأه جلع الزوج بها بحسب لاسانها لانه ما حود من
 الفضأه من ذلك ما روى لا يفسى رجل الى رجل كالأمراء الى المرأة الا والدة او ولده
 فان ان المراد بالافضأه ليس هو الجماع روى ذلك ابو داود و**مسألة** على ذلك قوله تعالى
 وانوا النساء فانه يحله وعمومه بمعنى ما ذكرناه فان قيل وقد قال الله تعالى وانوا

مكرر

من قبل ان يتوهن وقد رضى له من ربه مستغفرا رضى فوجب له من مظهره قبل
 المماسه نصف المفروض ووجب ان يحضره الايه التي بعلمت بها بينه وبين
 احضر منها قيل له ان الايه ربت على وجهين فربت من قبل ان يتوهن وبما سبق
 والرايان كان لا يدين بسبق قوله سبحانه وتعالى من قبل ان يتوهن ان الحكم قد
 نخلنا من قبل هذا متى مشها سده ثم طلقها ككالمهر وادانت ذلك فمن
 مشها بيد فلم يفرق اخذها وبيع من حصل له الخلو معهما وان لم يمشها ويدر
 على ذلك ما رواه ابو بكر المصنف باسناد في شرح المصنف قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من كشف حمار امراه او نظر اليها وجب لصداق رجل بها
 او لم يدخل وذكر ابو العباس الحسي رحمه الله تعالى في المصنف باسناد ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال من كشف عورة امراه فقد وجب صداقها
 وذكر ذلك بصححه مذهبنا دون مذهبنا لمختمه وروى هناد باسناد عن قتاده عن
 الحسن بن الحسن بن عيسى ان عليا عليه السلام روى عن ابيه ابا ارقطه عن الصادق
 لها كامل وقلها العده وقد روي عن الحسن انه قال فصل في مسكن ادا اعلق
بابا او ارضا ستر واجب المهر ووجب العده وروى عن زرارة عن ابي عبد الله الخلفاء
 الراشدين ان من اعلق بابا او ارضا ستر فقد وجب عليه المهر ووجب العده وعلى هذا
 يدل على ان المسله اجماع وقد استصعب ما روي من خلافه عن عبد الله وعنه ويدر
 على ذلك انها قد سلمت ما افوضا عقد النكاح سلمه سلمنا صحاحنا فبان ان معنى العوض
 دليله البايع سلم السلعه الى المشتري سلمنا صحاحنا والمساخر منه سلم الادار الى
 المتساخر جز يكشف ذلك ان صحة العقد يصحى المسلم دون لو لم يدر لانه ما احتج له
 من حوان نكاح المحبوب مع عدم الوط فادان ذلك كدك وحصل المسلم للزوج
 وجب ان يشترى عليه كالم عوض الا ان البايع اذا سلم السلعه الى المشتري
 العوض يبيع المشتري بالسلعه لم يبيع وكذا ذلك المتساخر منه اذا سلم الادار
 اسحق العوض شيكها المتساخر اول شيكها لوجب ان يكون ذلك حكم الخلو في النكاح
 لو كدك ان حكم النكاح في استحقاق البذل او كدك من حكم ثبوت العود بالار
 ان وتأثير العقود اذا تلف المعقود عليه ثل المسلم لم يلزم العوض ولم حصل
 مستحقا لا يختلف في النكاح ان موث لمعقود عليها لوجب كالم العوض وادانت
 ذلك وثبت ان المسلم لوجب العوض في تأثير المعقود كان او لم يكن المسلم
 في النكاح موجبا للعوض وبين ذلك انا وجدنا في تأثير المعقود يستلوي حكم قبض
 المعقود عليه واستيفاءه وحكم المسلم له واستحقاق العوض لوجب ان يكون ذلك
 لحكم الخلو وحكم الوط بعلمه انه عقد معاوضه واستحقاق العوض فان قيل

والوصف

الذمار ومطاعا مسلح لم يتكلموا

[illegible]

باب في الوضعية وخرج من المثلث

بشرية النكاح

اذا تزوج الرجل امرأة نكحها وجدها الحيون او الجدام او البرص او العريان كان له ان يزدها او العبد العيون في الم نكحها لم يكره له بها خال لا تعد ولا مهر بها اما ان يكون وطئها فان كان وطئها فليس منها او لم يطلها ولها المهر وهذا منعه منقصر عليه في الاحكام وذكره في المنتخب والفتاوى في زده النكاح بالعبد من عمل بر عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انكحوا من بين غنمكم وادخلوا من بينكم في كنسها وضحا فزدها قالوا لستم على ذلكم علي وفي بعض الحديث قال لها الحق ما هكذا فان قيل عملان يكون زدها بالطلاق وقيل له ظاهر الحديث بمعنى انه لم يكره غير الرد وان زدها المراه من كنسها من الوضعية كما وردت ما عرس ما لك نكاحا وادخلها صلى الله عليه واله وسلم مني فبعدوا انكحوا الرد من البرص فلا أحد قال بالرد منه الا قال بالرد من سائر ما ذكرناه وبذلك على ذلك حديث زيد بن علي عن ابيه عن حماد عن علي بن عليم السلام قال لا يزده النكاح بالزوجه اشيا الحيون والجدام والبرص والعرب وروى قتادة بن ربعي وكيع عن سيفيات عن رجل عن السعي عن علي بن عليم السلام قال ان كان دخل بها من امراته وان لم يكره دخل بها في نفسها او في غيرها فان قيل روي عن علي بن عليم السلام انه قال في امراته ان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله فان هذا الخبر مروي عن علي بن عليم السلام وقدر روي السعي عنه ما قدمناه بذلك على ان المراد به بقدر التحول وهو يدل على ذلك ان النكاح هو عقد معناه وضه فوجبت ان يكون للرد بالعقب منسوخا وكل واخذ من البرص د ليله البيع ولا خلاف ان المهر ما فيه الرد بالعقب فوجب ان يكون البيع كدرك العبد انه اخذ ليله من عقد النكاح وايضا وجوب الرق يمنع من تسليم البضع فوجب ان يكون ذلك يقتضي الحيا لم يستحق التسليم د ليله من استنزل اراهم عودها عاصا مع من التسليم لا خلاف ان له الخيار في فسخ العقد والعلة انه عقد اقصى سلم المعصود عليه فاد حصل ما منع التسليم كان لم يستحق التسليم الخيار في فسخ العقد ويدين ان الرق مانع من تسليم البضع انه لا خلاف بسا وبين ان حنيفة ان لى خلاها زوجها وهي محرمه او ضايمه في رمضان او خارجا لا سحر كالمهر كقول ما هو مانع من تسليم البضع وقد علمنا ان الرق يمنع ابلغ من منع الاحرام والصوم والجنس وانه الذي يمنع في الحقيقة وهذه الاشيا يمنع حكما فاد اثبت ذلك في الرق ثبت في سائر ما ذكرناه على ان الجدام ايضا ما منع من التسليم حكما وذلك لما اخبرنا به عند الرجل بن محمد الطبري عن محمد بن علي بن الحسين بن ابي عبد الله عن محمد بن ابي فاطمة عن الحسن بن علي بن عليم السلام عن ابن عباس عن محمد بن علي بن عليم السلام عن ابن عباس عن محمد بن علي بن عليم السلام عن ابن عباس عن محمد بن علي بن عليم السلام

النظر الى الحد ومبين ومن كلام منكم فليس لكم وبينه وبينهم قد ربح ولا منع صلى الله
عليه واله وسلم من مكانهم ومن مغازيتهم واوجبات تكون بينه وبينهم ما ربح
كان ذلك مانعاً من السلم فان قيل ان هذه العلة مسعصة بالعامه والحايض
والجهمه اين من تزوجوا خياراً له فلا حرج وان كانت هذه الامور مانعه من السلم
فيلزم هذا ليس ببعضنا فاستننا العرف على الاصل وقد علمنا ان مانع منها معاسرا
لا اصل لوجوب خيار المشتري كان يكون في الدار ضاع للمبايع حله الى موعدها منه
الى شافه او يوم او غيره وانما يراى في ذلك ما كان منعاً مستنداً ما يكون مثله فساد
الانتران الحايض والضام لا يكون عسا في الحايض لانها وان منعاً من الوطى وليس منعاً
مسداً ما ليس كذلك الرق فسد ما بيناه اعراضهم فان قيل لو ردد المكا ما
ذكر لم لوجب ان يردد سائر العيوب قيل له لا يمنع احداً في احوال العيوب في العمود الا ان
ان المخالف لنا في هذه المسئلة جعل الفرد المترك عسا في الحايض ولا يحله عيباً في العبد
والعبد الذي ليس بفاحش محرمه الرد في البيع ولا يجوز رده المهر به وانما يجوز رده به
اذا كان فاحساً وجعل الرنا عيباً في الامه ولا يحله عيباً في العبد فقد بان ان العيوب
تختلف احوالها وليس يجب ان يجري الجميع مجرى واحد على ان اعتباراً يابرج بالعدل والعدل
الشراعيه وبانه يجري مجرى الجماع الصالحه ويغضض فقل صلى الله عليه واله وسلم
وهو قول امير المؤمنين علم وجب اتباعه فان قيل فكيف يدعون ان جاز مجرى الجماع
وقد روي عن ابن مسعود خلاف ذلك قيل له قد قيل في الحايضه ضعيفه قبل ان تلده
شايئاً للعيوب قلنا ان له الرد بهذه العيوب المترك علم بها لانه لا خلاف ان سائر العيوب
لا يرد بعلم عليه المتابعان وتراضا به وقلنا ان كان وطبها كان لها المهر وكان له ان
يطلقها او يسكنها ليرى الوطى سحره المهر لانه جاز مجرى استهلاك البضع ولانه لا خلاف فيه وهو
المزوي عن علي عليه السلام وقلنا ان شاطلق وان شامس كان الوطى في ظل الخيار واجت
المهر لا يكونه جاز مجرى استهلاك مسهل قال وان كان حلاً بها ولم يكن
وطبها ثم ردها بالعقب لم يكل لها المهر وهذا منصوص عليه في المتن قال الناصر عليه السلام
لها المهر اذا خلا بها ووجه ما ذهبنا اليه ان الخلوه اوجب المهر لا كما كانت سلمتاً صحى
للبيع الا ان انه لو خلى بها وفي البيب معتماً عندها او كانت عرق لا تنقل الجماع للمصر
او كانت محرمة او ضايعه او خائضاً لم يستحق المهر لان السلم لم يقع صحى كما اقتضاه
العقد فكذلك ما ذهبنا اليه ليس السلم الصحيح لم يقع الا ان من سلم الى المشتري عدا
معسلاً لم يمنع ذلك السلم خيار الرد وكان حاله بعد السلم الصحيح لم يقع المهر من
سلم الى المشتري كحال بعد السلم مالم يسهل المهر العبد فكذلك الزوج اذا خلى

بالعلم

بالمعنى لا يبطر كخياره ولا يوجب المهر ما لم يبطها للقله التي ذكرنا هاهنا
 قال واداد لئلا تعد على الختم فتروجه على انه حر كان لها الخيار اذا علمت ان شاذ لم
 معه وان شاذ فتشعيرها هذا اذا اخرجت من العقد كاحتمالها وعلى سبيل العقد المهر ان كان
 دخل بها وان لم يحرم كان النكاح باطلا فان كان العقد دخل بها كان عليه مهر مثلها بطاله
 اذا غنق وهذا منصوص عليه في الاحكام قلنا ان لها الخيار اذا ادلت العقد عليها لانه قد ثبت
 ان العقد ليس بكفر المحرم وان وليها لو تزوجها من غير كفوف كان لها الخيار فوجب ان يكون لها
 الخيار اذا ادلت العقد عليها بنفسه والقله انه تزوجها من ليس بكفو بعترضاها وهي الغصه
 فوجب ان يكون لها الخيار على ان ابحاثه قد قال انه لمراه اذا غرت ببيت ربيع سريه
 من سمهاهم وحدثه دون ذلك كان لها الخيار والعقد اولى به يكشف ذلك انها اذا لم يرصلا بعد
 من المهر فلها ان تمنع نفسها اذا منعت به ونصيب فذكرنا ان النسب والحريم لان جميع ذلك حق لها
 لانها المحقها وليها وليها العضاضة بفقد الحريم والكفاه كما في المصنف المصنف بقصور المهر ولما
 ان سيدد ان جاز ذلك لعلم المهر لان اذنه له والنكاح حرى عرى النكاح للمهر وهذا اذا دخل
 بها او طلقها قبل الدخول ولم يحضر المراه الفسخ فان اختار ثقت المراه الفسخ قبل الدخول ولا مهر
 لها لان الفتره جات من ثقتها وان كان ذلك بعد الدخول بها فلها المهر على ما سلف القول فيه
 قلنا ان السيدان لم يحرم كاخذه بطل النكاح ليس بكاح العقد لا يصح لان ادان سده وقد مضى القول
 فيه وقلنا ان كان العقد دخل بها فلها المهر عليه بطلاله به اذا غنق لئلا يهرق ووجب بالاولى
 وقد رخص المراه بكونه ودمته وليس لها ان تطالب به الا اذا غنق وطرح منه الملك كان رجلا او اقره
 مثلا او باقه شاكان الحريم عليه بطلاله به اذا غنق لانه قد رضي بكون ذلك ودمته مسئله
 فان كان العقد ادان سده فادان له في كاحها كان ذلك جنبا به من العقد لم يرد سده لها
 وهذا منصوص عليه في الاحكام والاصل في هذا ان جنبا يات للعقد يلزم رهايم على ما
 عي القول فيه وبغير العقد لها جنبا به عليها فوجب ان يكون في رقبته كما انه لو فعل او غنق
 مثلا واستهلكه بكون ذلك في رقبته وكذا في مسأله شاهد فان قيل المراه
 قد رضيت بكون ذلك في دمه فلم يحل ان يكون ذلك جنبا به قيل له انما رضي بكون ذلك في
 دمه سيده دون دمه لانها اذا غرت بان السيدان له فيه فقد رضيت بكون المهر على
 السيد دونه فاما اذا لم يكن السيدان له في ذلك حصل المهر وغير الدمه التي رضيت بها فكون
 ذلك جنبا به منه كما انه اذا غنق استهلك بكون صانه ودمه لم يرصها بالمعتص منه فكون
 ذلك جنبا به منه وكذا ان غرها بانه حر فانها بكون قد رضيت بكون المهر ودمه سطر لونه
 فاذا كان هيبك حصل صانه ودمه لم يرصها المراه فتبيله سبيل الخاص على ما بيناه فان
 قيل ان لم يرصها ففقر اغرها بالعتا البسر المهر بكون ودمته بطلاله به اذا البسر والكره على
 من قال ان ذلك سبيل العقد ففصل له عن هذا وان اخذها ان دمه العدم كدمه

نصحه بوجه المطالبة عليها على بعض الرجوع والسائل ان اكثر ما يجب فلما ذكرتم ان العار
 يكون به كد حائنا الا ان حيا لله لا يحاور دمه لانه لا ينظر من ما حصل في دمه العسر على وجه الحايه
 او قل غير وجه الحايه بل انما هو من دمه لانه لا ينظر من ما حصل في دمه العسر على وجه الحايه
 فكذلك العبد لا يلزم رقبته وسعدا الى سيده **مسألة** قال واذا ادلسك الله نفسها
 على الخمر وروحها على انها خمر فتبع النكاح اهما شأنا من الزوج او سيدا له وهذا مما يعصم اصول
 محي عليه السلام لانه قد نص على ان نكاح الامه لا يقع بغير اذن سيدها ونص على ان النكاح هو على
 الاجازة وعلى ان المخدوم له ان يرد ما عزمه واما ما قلناه ان سيدها يفتي النكاح ان شاء فالحلاف فيه
 مع الشافعي من وجه انه لا يجوز النكاح الموقوف فاقضوا اظله فتباد هذا النكاح فلم يكن للفتي فيه
 مسترجع وما قدمناه من جوار النكاح الموقوف يفتي قوله ويصح ما ذكرناه وما ذكرناه من الرجوع
 ان يفتي النكاح بالحلاف فيه مع ان حقيقته لانه لا يوجب رد المراه بشئ من العيوب وما قدمناه
 من ان النكاح يرد بالجنون والحدام والبرص والرتق بدل على صحة هذه المسئلة اذ لا يرد من
 الرق في المراه وبين سائر العيوب فيها في رد النكاح به لئلا يرد بها او جازا لرد بالرتق
 ومن ابا الرد بها بالرد بالرتق فاذ انهم جوار الرد بشئ من العيوب لئلا يرد بها او جازا لرد بالرتق
 وما يدل على ذلك ايضا انه لا خلاف بيننا وبين اخيه واصحابه ان المراه اذا ادلسك الله نفسها
 كان لها الخيار في فتح النكاح وحيث يكون ذلك سبيل الخراداد لست له عليه نفسها والعلم
 انه نكاح عمده على العبر بالرتق فيحل ان يكون للمعوز والخيار **وان قيل** ما تنكرون على من قال
 ان المراه جعل لها الخيار لا يملك رفق النكاح الا بالفتي وهو لم ترصد نكاحا وليس
 كذلك الزوج لانه ما لك بالطلاق **قيل** له كونه مالكا للطلاق لا يمنع من سوء الخراداد ا
 شار كما لمراه فيها اوجب لها الخيار هو العبر بالرتق فكان ما ذكرتم حاربا على الرق مع
 وجود الغل على ان المراه ايضا بقدر على فتح النكاح بالرده وهذا لا يمنع من ثبوت الخيار لها
 فان كان الاختيار لا معنى له والخيار لا يملك لها بها غت بالرتق فاذ اشارت بها الزوج وذلك
 وحيث ان سبب لها الخيار **مسألة** فان كان الزوج وطبها لم يرجع عليها بالمهر وان
 كان اولدها كان لسيد الامه قيمه اولادها على اسمهم وكان للاختلاف ترجيحها على سيد الامه لانها
 حبايه منها فنعاضات الا ان تكون قيمه اولاد اكثر من قيمه الامه فيحسب على الاب ايضا الزاد لسيد
 الامه وهذا منصوص عليه في الاحكام وفيه ان قيمه اولاد ان زادت على قيمه الام فلزوج ان
 يطالب بتسليم رقبتهما بجنايتهما لطوب نكاحهم **وجه** وحول المهر والوطها معا
 من قوله صلى الله عليه واله وسلم في النكاح العاقد فان وطها فلها المهر بما استعمل من وجهها
 وما قد ثبت من ان الوطى الواقع بالشبهه لا يدره من مهر ولا سجدان يقال على اصل علم
 انه يرجع به على سيدها ان كانت هي التي عرت لسيدته في المعصية او وطب ثم ردت
 ترجع بالمهر على من عرت وقوله ان الزوج ان يرجع عليها محول على اخذ المهر ما ان يكون

المراه

المهر

المراه

المراة حصولا لا سحفا وان اسحق الروح عليه بدله او يكون المراد به ادا الم بكر المراة
 وكان الغار عرجا فاما الاولاد فلا خلاف بين لصدر الاول والفقهاء من بعدهم في
 اقراره ولم يختلفوا في انهم مضمونون على الاب والاختلاف في كسبه الضمان فروي
 عن عمرانه قال غلام بعلام وجار به بجار به وقول على عليه السلام ان الواجب فيهم
القيم واليه نذهب غايه التعلل لفقهاء ويقوى ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
انه حكم في عبد بين رجلين اعنته احدهما وهو موثران بغير قيمته ولم يحكم عليه نصف
عبد مثله فصارت ذلكا صلا وانضات الحيوان صان لقيم وايضا لا يختلف الفقهاء من
استهلك لغيره حيوانا او سائبا انه بغير القيمة دون المثل فكذلك في مسائلا له اعدل
وابعد من الجاهل الا ان انما المستهلك لو كان ما يكال او يوزن ضمن المستهلك مثله لما كان
المثل فيه اعدل فبعد من الجاهل ولا خلاف ايضا في المعزور ايضا يرجع بقيمته على العار
وكذلك قلنا انها ان كانت هي الغار كانت القيمة في رقتها واختلف في ذلك فذهب
ابو حنيفة والشافعي الى ان القيمة تكون في دمتها بطلب بها اذا عفت وقتلنا حيوانها
تكون في رقتها بمره جنايتها التي تدر سيدها كما قلناه في سائر الجنائيات وهذه الجملة
توضح القول فيها بعد والذي يختص هذا الموضع ببيان ان المعزور جنايه وقد سئل عن ابيه
فلا وجه لاعتاده **مسألة** قال لا يجزى العنس على فراق زوجته وهذا
منصوص عليه في الاحكام وهو قول الفقهاء على السلام روى ذلك عن الحكم بن عيسى **والاصل**
في ذلك ان النكاح من حكام لا بد فيه خيار لا بد له شرعية ولا دله على سورات
للمراة وروى ابو الحسن الحسبي رحمه الله تعالى باسناد به عن ابي اسحق عن هاني بن عمار ان مراعات
الي امير المؤمنين عليه السلام عليها ثياب خشنه فقال صلى الله عليه وسلم يا امير المؤمنين اسطر في امرى فاني
لا ايم ولا ذات اجل فخرتك مرها فقال لها ما اسم زوجك فقالت فلان بن فلان قال امك من يعرفه
فاني شريح كبير يدب فقال له ملا مؤانك بسكوك فقال يا امير المؤمنين الست ترا عليها ابن النعم البست
حسنيه الشاب فقال فهل عندك شيء قال لا قال لا عدا الحق قال لا قال فملكك واهلكك فالتبطر
يا امير المؤمنين وامرني قال ايما استطع ان افرق بينكما وكذا صري وروى هذا عن وكيع عن حمص
عن سفيان عن ابي اسحق عن هاني بن عمار عن ابي اسحق عن امير المؤمنين عليه السلام
الله وبصيرين واما استطع ان افرق بينكما فذلك على الاختيار لها واما امرج لها الصبر
على ذلك احب ام كرهت فان قيل فقد روي عن عمرانه قال يوجل العنس شنه فان وطلى الى
اهله ولا فرق بينهما قل له عندنا ان قول على عليه السلام اولى بلاساع على انه لو لم يفرق له
اولى لا يتابع ايضا لعامل قول عمر وحيب لرحمى الى الاختيار لها لان ذلك هو الاصل في النكاح
فان قيل فقد روي عن الصحاح من راجع ان عليا عليه السلام اجل العنس شنه فان هو

وَصَلَّاهُ لَهْلَهً وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فَسَلَّ لَمْ يَكُنْ عَلَى عِلْمٍ وَأَمَّا قَوْلُ دُرِّجَةٍ فِي الْحَدِيثِ دَلَمَ حَيَاتِ
بَصَرُكَ مَعَارِضًا لِحَدِيثِنَا عَلَانَةً فَذَرَى عَنْ غَرَابِضٍ مَا غَارَ قَرْمَا اعْتَدَوْهُ عَنْهُ وَدَكَ مَا
رَوَاهُ هَذَا حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَطْلُوبِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ سَمِعْتُ سَامِعًا سَمِعَ عَمْرًا عَرَضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ شَابَهُ
وَأَسْتَوْقَفَهُ فَوَقَفَ لَهَا فَقَالَ يَا امِيرَ الْمُؤْمِنِينَ امْرَأَةٌ شَابَهُ وَرَوَّحَهَا وَرُوحَ كَسْرٍ وَهِيَ رَيْبُ
مَا يَزِيدُنَا الشَّامُ الْوَيْدُ وَعَمْرُو قَالَ فَارْحَبْ حَتَّى رَمَحَ لِيهِ رَوْحَهَا فَقَالَ لَهُ عَمْرُو كَمَا يَعْمَلُ
هَذِهِ قَالَ طَلَسَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مَا لَوْ أَنَّ حَتْلًا لِيَهَا قَالَ لِيَعْمَلُ لَهَا طَهْرَهَا قَالَ أَيْ وَابْنُ
الْمُؤْمِنِينَ قَالَ أَحَدُ بِيَدِهَا أَنْطَلَقَ مَعَهُ لَعَمْرُؤُا هَذَا لَعَمْرُؤُا الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ وَهَذَا أَوْ لَعَمْرُؤُا لَأَنَّهُ
أَخْبَرَنِي أَنَّ دَكَ عَمْرُؤُا الْمَرْءَ الْمُسْلِمَ فَدَلَّكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا الْمَطْلَبُ بِعَمْرُؤُا دَكَ وَهَذَا عَلَى دَكَ مَا
رَوَى عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ قَابِيَةَ قَالَتْ حَاتِ امْرَأَةٌ زَفَاعَةُ الْعَرَطِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْتُ عَمْرُؤُا زَفَاعَةُ بَطْلَمَى فَتَرَجَّحَ وَعَمْرُؤُا لَحْمٍ مِنْ الزَّيْبِ وَابْنُ مَعْمَرٍ
مِثْلَ هَذِهِ بِالثُّوبِ فَتَبَسَّمَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ لِيَبْرَأَنَّ تَرْجَحَتْ إِلَى زَفَاعَةٍ
لَا حَقَّ تَدْرُوقُ عَسْتَيْلَهُ وَبَدْرُوقُ عَسْتَيْلَتِكَ لَوْ كَانَ لَهَا الْخِيَارُ وَكَانَ يَحْلُو بِمَضِيَّتِهِ لَعَمْرُؤُا النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّهَا لَحْمٌ فِي الْحَكَمِ فِي رَجْعِهَا إِلَى زَفَاعَةٍ فَلَمَّا لَمْ تَذْكُرْ دَكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَ أَنَّهَا لَحْمٌ لَهَا فِي دَكَ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى دَكَ لَأَنَّهُ لَحْمٌ وَإِنْ الْعَمْرُؤُا لَوْ لَوْحٌ
لَهَا الْخِيَارُ وَالْعَمْرُؤُا فِي أَوَّلِ مَا بَطَلَ لَمْ لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ الزَّوْجَ يُوْجِبُ مَرَّةً عَلَى حَتْلٍ لَهَا فِيهَا وَجِبَ
أَنَّ لَوْحٍ لَهَا الْخِيَارُ وَالْعَمْرُؤُا بَعْدَ ذَلِكَ الْمَرَّةِ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ طَهْرُ الْعَنَةِ فَإِنْ قَبِلَ الْعَمْرُؤُا
تَطَهَّرَ بِالْمَعْنَى الْعَمْرُؤُا لَزَجَهُ قَبْلَ لَمْ يَزَلْ يَكْمُ دَكَ وَمَا لِيْلَ عَلَيْهِ وَهَذَا هَلَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِهِ
عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ لَمْ لَا خِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنَّمَا الْعَمْرُؤُا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةُ لَوْ تَصَادَقَا فِي أَنَّ الزَّوْجَ عَابَرٌ
عَنِ الْوَجْهِ مُتَدَارِجٌ سَبْعِينَ فَضْلًا عَنْ رَبِّجَهُ فَضْلًا أَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ الْخِيَارُ فِي أَوَّلِ مَا يَزَافُ فَقَدْ بَانَ
صَحْتُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ طَهْرُ الْعَنَةِ لَوْحٍ لَهَا الْخِيَارُ وَالْعَمْرُؤُا وَابْنُ مَعْمَرٍ أَنَّهُ لَوْ وَجِبَ لَهَا عَمْرُؤُا
لَمْ يَجِبِ الْخِيَارُ فَكَذَلِكَ إِذَا عَمْرُؤُا قَبْلَ الْوِطْ وَالْعَمْرُؤُا أَنَّهُ خَصْرُ الْعَمْرُؤُا لَوْحٍ لَوْحٍ لَوْحٍ لَوْحٍ لَوْحٍ لَوْحٍ
دَكَ وَ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَبَوَضَّحْنَا أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ لَوْحٍ لَهَا الْمَطْلَبُ بِالْوِطْ دَلَالَةً أَنَّ الْوِطْ
مَا يَتَكَرَّرُ فَلَوْ كَانَ عَقْدَ النِّكَاحِ مِنْ جِبَالِهَا الْمَطْلَبُ بِهِ تَكَرَّرَتْ الْمَطْلَبُ بِهِ تَكَرَّرَتْ الْمَطْلَبُ بِهِ تَكَرَّرَتْ
أَنَّ تَأْيِيدَ مَا يُوْجِبُ عَقْدَ النِّكَاحِ الْمَطْلَبُ بِهِ يَأْتِي بِجِبَالِهَا كَمَا لَمْ يَكُنْ هَا كَالْمَقْدُوعِ وَالْكُشُوعِ وَالتَّكْفِي
وَالْقَسَمِ فِي اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ وَلَا يَجِبُ لِقِصَارِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فَلَوْ جَرَى الْوِطْ مَرَّةً سَابِعًا
مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَجِبْ لِقِصَارِ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ كُنْ أَنَّ الْوِطْ لَمْ يَكُنْ هَا وَجِبَ عَقْدَ النِّكَاحِ
لِلزَّوْجِ وَتَكَرَّرَتْ مَطْلَبُهُ لَمْ يَجِبْ لِقِصَارِ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فَادَّابَتْ دَكَ لَمْ يَجِبْ لَهَا الْخِيَارُ
بِالْعَمْرُؤُا كَمَا لَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ إِذَا عَمْرُؤُا عَنْ تَأْيِيدَ مَا لَيْسَ لَهَا الْمَطْلَبُ بِهِ وَهَذَا مِنْ أَنَّ الْوِطْ لَيْسَ
حَقٌّ لَهَا لَهَا سَحَى الْعَمْرُؤُا عَلَيْهِ وَلَا حَقٌّ لَهَا سَحَى الْإِنْسَانِ الْعَمْرُؤُا عَلَى اسْمِهَا حَقُّهُ لَأَنَّهُ

لَا كَلَامَ

لَا كَلَامَ

لما كانت هذه حقا للزوج لم حرمان شيئا من العرض على استعانة به بل ينبغي عليه العزم واداء ما ثبت له ليس
 حتى لها وجوب يكون العزم عليه لا يوجب لها الخيار **فان قيل** اخلافنا في المولي مطالب ما لو طار
 وهذا يعترض ما ذكرناه **قيل** له نحن انكرنا ان يكون الوطى ما يحسد بعد النكاح ويؤخره فلا يلزم
 لا يعترض ما قلناه على اننا لسنا مسلمين ان لا يوجب الوطى على الاطلاق لانه عندنا يحسد بعد النكاح
 عليه فان عزم كفاه ان يولد له فان **قيل** بانها لما ملك عليها بضعتها وجب ان لا يملك هي
 المهر وسحقه استحقاقا صحيحا وكذا لا يكون الا بالوطى بل من لنا من يترى ان الحائل للمهر
 بالكلية **قيل** له عندنا انها بالكلية صحيحة كالمهر استحقاقا صحيحا فالسؤال ان يسقط عنها
فان قيل لا يكون ذلك الاستحقاق صحيحا لانه من الخيار ان يترافعا الى حكم لا يحكم بكامل
 المهر بالكلية **قيل** له وما في ذلك من منع كونها مستحقة لكالمهر عندنا على ان حكمنا
 لو كان يحكم لها بالكلية بكامل المهر لم يكن يحكم غيره فصح ذلك ويكون قد استحققت استحقاقا
 لا يقع الاعتراض عليه ومع ذلك فانكم تنسبون لها الخيار فان ان جعلكم بذلك لم يمنع له
فان قيل فانما لو لم يجعل لها الخيار كنا قد اضررنا بها لا يصلح الاستماع من امر جهه الزوج
قيل له هذا الاعتراض فاشد لا بها اذا وطئت مرة واحدة فالضرر الذي ذكرناه قائم ومع
 ذلك فان عرضت لن زوجها عنه لم يكن لها خيار **هـ** **قيل** له قالوا كذلك كالمهر والدم
 من المهر من النفقة لا يجزى على فراق زوجته وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول القسطنطين
 والحنيفة واقتضاه **قال** الشافعي يفرق بينهما ان اختارت لمره الفراق والوليل
 على ذلك قوله تعالى ومن قدر عليه زوجه فلينفق ما اتاه الله فبين نكاحي حكم المعسر والله ليس
 عليه الا ما اتاه الله وانه يجعل له بعد عشر سنين **قيل** له ذلك على ما قلناه من وجهين احدهما
 انه بيان حكم المعسر ولم يتركز وهو الخيار لانه وجب ان لا يكون لها الخيار والثاني انه
 تعالى دلل به على انه لا يجعله الا ما اتاه الله وان لم يتركز لمره الا ما عزم عليه اذ لم يتركز
 ذلك لم يفرق بينه وبين امرائه له ذلك كما لا يفرق بينه وبينها لغيره عن شأين ما تركمه وان
قيل فقد **قال** الله تعالى فامسك بعزوف او سرع باحسان فادالم مسك معروف
 وجب ان يسرع باحسان **قيل** له هو عندنا مسك معروف اذا امسك على حبس العطا فله
 مود ما كلف به فليان الظاهر لا يعلق له به ودك انهم لا يخجلون وانه لو لم يشكها معروف
 مع القدرة على النفقة لم يفرق بينهما واما وجوب الفراق للمعسر وليس في الآية ذكر العجز
 ويدل على ذلك انه لو عجز عن نفقة المولى لم يجز له ان يتركها كذا اذا عجز عن النفقة والمنع حصول
 العجز عن الايقان ولا خلاف ان المفقود عاجز عن الايقان ولا يفرق بينه وبين امرائه فذكر ذلك
 الحاضر فان عجزه عن حصول العجز عن الايقان فاحسن لا يوجب له الفراق ويشهد له ما
 ذهبنا اليه سابقا من صحة المراه من الشك والفسق ونفقة الخادم ان كانت المراه من عدم
 نفقتها وجب لها الخدمه لانه لا يفرق بينها وبين الزوج وان عجز الزوج عن ذلك النفقة
 وعجزهم في هذا الباب خبرا عنه وحسن لا نقول به فلا يحكم الا بما ادعاه عليه وذكرنا في

ان الروح اذا عثر عن المهر بعد الدخول فلا خيار للمراه فولا واحدا وهذا ايضا شهيد لصحة ما ذهبنا اليه فان قيل المشتري اذا افلس والسلعة وبده قايمة بغيرها يكون للبائع الخيار في فتح البيع وكذلك العاجز عن الصفقة قيل له التبرع بمقابلته السلعة واذا بطل التبرع كان للبائع الرجوع فيه وليس كذلك الصفقة لانها ليست غرضا من البضغ فلم يجب ان يكون سبيلها تبديل التبرع على ان الاشبه بالتبرع هو المهر ولا يخالفون ان العرقه ^{مستحقة} للدخول لا يوجب لها الخيار وان كان ذلك عندهم قبل الدخول على الولي فلا ولان يكون العرقه من الصفقة لا يوجب الخيار على المهر ايضا مفارقا للتبرع لا يتم الا بالتبرع وفساد التبرع يفسد البيع وليس كذلك المهر لان النكاح يجب بدونه وتبشيره لا يوجب فساد النكاح **مسألة** قالوا ان رجلا دخل على رجله فدخل بها كالمراه عليه المهر ورجع الزوج به الزوج على الولي وهذا مفسوض عليه في المتفق ونقضه ايضا على انه يلزم الولي اذا عرف العقب ودلش وهو قول مالك وحكي عن ابن ابي هريرة انه قال الغزل القديم للشافعي **مسألة** فيه ما ذكره يحيى بن الحسن بن ضراب الله علمه في الحكم ان امير المؤمنين عليه السلام رفع اليه ابنه من امراه عرسه واخرى من عرسه فزوج المهر من الغريبه من رجل. وادخل اليه بنت العجبة فقضى على عليه السلام التي ادخلت عليه بالمهر وقضى للزوج بالمهر على امها العرسه وقضى للزوج ابن وجهه فان هذا وحول المهر على الولي اذا عثر **واختبر** ^{ابن} ابي عبد الرحمن بن محمد بن يحيى قال يا ابا الحسن بن محمد بن علي الضد في ما توسر بن عبد الله على ما اسر بن عطاء بن محمد بن سعد سمعت سعد بن المسيب يقول ان عمر قال لما امراه تزوجت وبها حرام او برضا وخبرون رجل بها زوجها ثم اطلع على ذلك بعد ما مسها ويريد الخصم به فمها ان لها صداقا بمسيتها اماها وارثك على ولها فلما ثبت ذلك عثر على عليه السلام وعمر ولم يرو بخلافه عن عرسها روى عن ابي اجماع على ان الخلاف في الصدقة لا وان كان على وجهي لان منهم من لا يوجب رد النكاح بالعزم من يوجب رد ما لعتب ويوجب للزوج الرجوع بالمهر على من عزم اذا اشق عليه بالوط ولم يكن منهم من لا يوجب الرد ولا يوجب الرجوع بالمهر على الغار فاذا ثبت ما بيناه من وجوب المهر رد ثبت وجوب الرجوع بالمهر على الغار اذا فصل بينا وما يرد على ذلك انه اشق بالمهر سدا له الاستمتاع على الصلح فلما تعدد ذلك ولزم المهر صار ذلك في حكم النكاح فوجب ان يضمه الغار رد ليله لو اتلف عليه عرسه ذلك ولا خلا ان المهر وماله يزوج على من عزم بقية الاراد اذا اذنته فوجب ان يزوج بالمهر على من عزم والمعنى ان مال الزوج سبب نكاح فيه بدلس فوجب ان يلزم العا ^ر بالمتكويته فان قيل لا يجوز للزوج ان يسحقه على الغار لانه قد اسوقا ما في معاملته وهو الاستمتاع قيل له قد بينا ان الذي اسحقه هو اسدا له الاستمتاع على الصلح

وذلك

وذلك مما لم يسلم له فلا يصح قولكم انه قد استوفى ما هو في مقابلته المهر على المعروف
 قد حصل له الاولاد ولم يمنع ذلك من الرجوع بغيرهم على الغار فان قيل فيلعل
 للزوج الرجوع بالمهر على الوطى حصل له الوطى من غير مهر قبل له لا يلزم ذلك لانه
 قد استخف به على الزوج والزوج انما استخف به على الوطى بوجه آخر الاثر انما هو البرائة
 من المهر بعد استحقاقها اياه جاز ذلك ولم يجب ان يقال ان الوطى حصل بل مهر
 وكذا ذلك من زوج امته عنده من مهرها لم يشط ولا حث بقول الوطى حصل بل
 مهر فبان سقوط هذه الاعتبارات **باب** **الطلاق**
نكاح المالك المالك حكمهم في عقد النكاح
 والطلاق حكم للاختار وهذا منصوص عليه في الاحكام وذهب مالك وابو ثور الى ان العبد
 يتكافأ بما مثل قولنا وذهبنا ما اهل العلم الى انه لا يتكافأ الا انشئ والى بل على صحة
 ما ذهبنا اليه قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء فاحذروا فانكروا ما طاب لكم من النساء فاحذروا
 فوجب ان يتقوى فيه العقد والحكم فان قيل فقد قال الله تعالى في حقه فانكروا ما طاب لكم
 من النساء فاحذروا او ما ملككم مما نكحتم فاحذروا على ان الخطاب للاختار اذ لا يحرم عندكم
 للعبد ان يطأ ملك امي قبل له من هذا جواب ان اخذها له لا يسمع ان يكون صدرها له
 بما وما وعمرها خاضا وحضوض عمرها لا يمنع من عموم صدرها ولا يمنع ان تكون ما ذكرنا عما
 في الحرة والعبد والثاني ان بعض اهل العلم تأول ذلك على ان المراد نكاح ملك امي وهذا
 غير متنع في العبيد وان قيل فقد روي ان هذه الآية نزلت في ثياب قوم في حوزتهم
 ثيابا واموالهم وذلك حكم للاختار وهذا يمنع من دخول الاختار فيها قيل له وزود الآية
 على سبب لا يمنع ان يقع من له سبب ومن سبب له الاثر ان تزول الآية فيمكن ان على العقد الذي ذكره
 لا يمنع ان يدخل فيها ثياب الاختار وان لم يكن في حوزتهم سوى اموالها ما لو اخذ من لسانه
 وكذلك العبيد لا يمنع دخولهم فيها وما يدعى ذلك قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء فاحذروا
 من قبادهكم واما بكم فاما لنا الكا حتم قلنا ان حكم يعني للاختار والعقد حتى يمنع الدليل
 منه وذلك بعد الاربع وما يدعى على ذلك ان العقد من اجيز له النكاح فوجب ان
 يحوز له الجميع بين الاربع بغير دليله الحرة وبضا وحيد ناسا يزا الملاء من الموطأ ثم والمشارين
 وغيرهما قد سوي وابطاحتها بين الحرة والعبد فوجب ان سوي بينهما في النكاح والعلة
 انه من جملة الملاء وان قيل هذا ينقض لغيره ليطأ ملك امي وليس كذلك العقد قيل له
 هذا ليس ينقض لغيره ليطأ ملك امي فهو وحكم من ليس له ملك من الاختار ان قال فربما لم يمنع ومعنى
 الوطى وما وقع في معنى الملك وهو يد ما ذهبنا اليه من احكام العبيد مثل احكام الاختار
 في التفرقة لم تنفع في معنى الوطى في حوزة النكاح وعمره بل في سائر الكاليف في حوزة تكون

احكام مثل الاحكام الاخرا وهذا ما ورد في ذلك الى الحدود والفقاص لبر احكام باحكام المحاكم
اشبه على ان يصيب احكامهم لم يوجد في معنى من المعاني ولا في بعض الحدود مكانا للمعنى
من حله الاصول فوجد ان يكون القياس على غيره اولى الاثر ان شايء الاحكام اما ان يصح
مهم واما ان يستوى احوالهم وحوال الاخرا كالاقتصاص منهم وحدا لسرقه ومقدار
ما يعطى فيه وكسائر ما كلفوا من لصلوة والصام والنج واصحابهم الى الولي والسا
والمهر وغير ذلك او لا يصح مهم بنه كالتملك والاقذار ما في ايديهم والملك بعقد الول
والولاية في النكاح والولاية العامة فلما كانت الاصول على ما وصفناه وجب ان يكون حكم
عدد النكاح مثل عدد الاخرا وايضا لاختلافها وسائر وجوب ان الاما يحوز المحرم بالبر
كالاخرا والخله انه العدد المتغير في النكاح فوجب ان يسوى مع الرق والكربة عااا با
خفيفه يقول بحرم للعبدان يطلق ثلثا ادا كان تحت حرة فوجد ان حرة ان سكر اربعا دالعه
انه يطلق ثلثا دليله لحره ثلثا انه يطلق ثلثا شوا كانه تحت حرة او انه لقوله تعالى لطلاق
فلما كان الية فدل سحاه بذلك على ان الطلاق ثلاث تطليقات ولم يخبر ان يكون الموضع
لها خرا او عند فوجب بقومها ان يكون طلاق العدة ثلاثا كطلاق الحر ويدل على ذلك ما
اخبرنا به ابو القاسم الحسني رحمه الله تعالى الحسين بن علي بن عبد الجيد القفطان حدثنا الحسين
بن علي بن محمد الطاطي حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي حدثنا ابو ثور وهشام يعني ابن يوسف
الصنعاني عن معمر بن عيسى بن ابي بكر عن عروس مغيرة عن الحسن بن مولي بن قيس قال سئل عن اس
عن عبد طلق امه بطليقتين ثم غتوا سر وجها بعد ذلك قال نعم بل عن قال اي يدرك رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم فقد صرح بانها لا حرم عليه بطليقتين مع انها امه فان ان يطلقها
ثلاثا وان قيل فقد روي عن علي بن ابي طالب السلام انه قال طلاق الامه بطليقتان وعد ثلثا
حيضتان وروي مثله عن النبي صلى الله عليه واله وسلم فدل له احتمال ان يكون قال ذلك في امه
بغيرها قد طلق مراه وانقضت عدتها خيضة وما ذكرناه من القياس والرجح وان العدة
ينكح اربعا يصح مثله في انه يطلق ثلاثا فلا وجه لا عقادته ويقال لا خيضة ادا كان العدة
بطلاق الحرة ثلثا وجبان يصح منه ان يطلق الامه ثلثا والمعنى انه يصح طلاقه ونقال
لما كان ادا كان العبد مثل الحر في عدد النكاح وجب ان يكون مثله في عدد الطلاق والمعنى
انه عدد حكمه مباح تحتض البضع وقلنا ان عده الامه مثل عده الحرة وتكفي حرة عن صاحب
الظاهر لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء ولم يخبر امه من حرة وقال
سحانه والذين يتوفون منكم ويذرون ارواجا من بعض انفسهن اربعة اشهر وعشرا
ولم يخبر امه من حرة فوجب ان يكون لها بين استوى حال الاما والحرة في العدة ويدل على
ذلك ما اخبرنا به ابو القاسم الحسني رحمه الله تعالى نا ابو احمد الاماني حدثنا اسحق بن ابراهيم الصنعاني

ما عند الزناق عن محمد بن زهير عن ابن المسيب ان عليا عليه السلام قال في المطلقة
يجلز زوجها الرجعة عليها حتى يقتل من الحيض الثالثه وحل لها الصلوة وهلم الخ
والامه وقد بينا تاويل ما روي عنه علي بن قولته وعندها حيضتان ولا عرس ولا غا
وان قيل كيف شروع الحكم الثاني ويل ومن مذهكم بناء العام على الخاص **مسألة**
تحتل فوجب ذلك اذا كان يودي الى استقاط الخاص فاما اذا امكر فيه الثاني بل
فلا يجب ذلك فيه ويبدل القياس على ذلك لانها معتبرة كالحرة في جلدان تكون عدتها كحرة
الحرة وسائر ما مضى من طريق الترجيح في النكاح والطلاق ساقى في العدة فلا عرس
في الحادية ولا في اداكات تحتل فعدتها حرة لا يترجمها فكذا الم تكتل في العلم
انها معتبرة **مسألة** قال اداكات الامه تحتل الزوج ثم اعتقت كان لها الحمار
او شاة فتحت نفسها وان شاة اقامت معه سوى كان الزوج عبدا او حرا وهذا منقول
عليه في الاحكام والمنحجب ونص عليه القم علم في المنحجب متايل النير وسق وهو قول وجيفه
واستجابته قال لسأفتي لها الخيار ان كان الزوج عبدا وان كان حرا فلا خيار لها
والاصل في ذلك ما احتجنا به ابو بكر المقر في حرس الطحاوي حرسا ابو سمر الرق وحدا
او معونه عن لا غش عن ابراهيم عن لا سود عن عائشة قال **مسألة** كان زوج برة حرا
فلما اعتقت خيراها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاختارت نفسها فان قيل
فقد روي عن هشام عن عروة عن ابيه عن عائشة قال قلت كان زوج برة عبدا ولو كان
حرا لم يحرها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قيل له اما كونه عبدا فلا اسكال فيه
واما الخلاف في حاله وقت عتق زوجته بررة وقد ثبت ان الحرة يطرو على الزنا وان
الزنا لا يبطر على الحرة وح الزنا لا سلام فلما روي عنها انه كان حرا فلما اعتقت حرسا رسول
صلى الله عليه واله وسلم وروى انه كان عبدا وجب ان يكون قولها كان عبدا احراز
بحالته التي كان عليها من قبل والله كان حرا وقت عتق برة واما ما روي ولو كان
حرا لم يحرها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فلا دلاله على ان لفظ عاسه يحمل
ان يكون ذلك لفظ عروة او هشام عن ابن عباس مرفوعا فلا يفتح التعويل عليه وعلى
هذا التاويل يحمل ما روي عن ابن عباس انه كان عبدا على ان من محب عبودية ادا الحرة
محررا نه صا رخرها فهو ادر من حر من عبيد انه عبد لان من خيرا يعقود بية احصا بطن
الحال ومن خيرا حره احصا بطن طارعا العبودية فكيف يكتشف ان شها دبر ووهما
على هذا الحد كانت شهادته الحرة اولى فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
انه قال لها بعد عتقها ان سب تسكتي مع هذا العبد فسماه عبدا بعد عتقه برة
فتسكتي لم يحمل انه كان صلى الله عليه واله وسلم سماه عبدا بعد احراره على معنى انه
كان عبدا كما قال صلى الله عليه واله وسلم لبلال حين اذن من طلوع الفجر

فقال ملكك بضعة
فاختارني ٤

عد سادات العند نام وكان بلا حرا في ذلك الوقت وكما روي عن علي عليه السلام انه قال السرح
ما نقول بها العند لا يطر وسرح كان خيرا واما ما كان الرق خيرا عليه والحا عليه
فتماه بذلك وعلى هذا ما دل قوله الله تعالى وانما الياما من الهم وقوله صلى الله عليه
واله وسلم لمعه سار على انه لو لم يمسس انه كان خيرا وثبت انه كان عتدا لم يكن له
وجه لين فضي النبي صلى الله عليه واله وسلم في شخص قضا في الجميع ولا يجب ان يعرفه
هو خيرا من عتدا او عتدا من خيرا بل لا يفسد المعنى فيه من ان يكون خيرا او عتدا في جيب
كون ذلك قضا في الاختار والعند لان يمنع الدلالة من ذلك ما ان لا يكون لو كان
على ما ذكره والكان يجب ان يمس الخيارات لكل معتقده تحت زوج خيرا كان الزوج او عتدا
ويكتشف ذلك ان ما روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم سها سحر سحر
في كل من تها في الصلوة خيرا كان او عتدا وما روي ان ما عرا في زوج عتدا يكون خيرا
شاملا للجميع وقوله لا بد له كان كان يستوي فيه حكم العتدا والعند فان قيل
لو كان الامر يسوي فيه من ان يكون الزوج خيرا او عتدا لم يكن للعند كونه عتدا فانه قيل
لا يمنع ان يكون الراوي روي كثيرا من الاحوال وان لم يكن لها باهر في الحكم لاسرا روي
ان بزره اعدت وان زوجها كان سها معقيا لا تشر لكون المعتقده خيرا مستاه رسه
ولا يكون زوجا معصاه وروي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم من سها لمهونه وهي
مسه ولا يغير الحكم من ان يكون لمهونه او غيرها ولا من يكون المسه سها او
غير سها ونظايره اكثر من ان تعدد وروي ان رختا وقع في سهر سهر ولا من
يكون الواقع رختا او روميا او عرما او عجميا على انه لا يمنع ان يكون الراوي اعد
ان يكون زوجها عتدا تشر روي ذلك لا اعتقاده فان قيل روي عن القسم عن
عائشه انها قال صلى الله عليه واله وسلم كان عتدي علام في حته جارية في فارد ران اعصها فقال
النبي صلى الله عليه واله وسلم ابدى في الرجل قبل المرأة وهذا يدل على ان النبي صلى الله عليه
واله وسلم امرها بذلك لئلا يكون للمرأة الخيار في فتح النكاح اذ لا وجه له غير ذلك
ولو كان لها الخيار اذا اعتقت تحت الحية بطلي حادثة الحرف قبل له واي عرض النبي صلى الله
عليه واله وسلم وان لا يحصل سكن الصفه الخيار حتى يحل ثله على ذلك فان قيل لانه لا مانع
فيه من حمل عليه قبل ان يعمل ان يكون الفايده وح كفضل الرجال على النساء لعموله تعالى
ولرجال عليهن درجة وكما روي وحديث القسما انه في بقة ومحيصة لما بعد ما الى
النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اكثر الكبراء ان يرا د بعد الكبر لما حجل الكبر من العمل
على الصغر وما يدل على ذلك ايها ملكك بصعها وهي تحت زوج فوجان جعل لها
الخيار في فتح النكاح لئلا لو كانت تحت عتدا وهذا عليه في روي على ما عاينها لايها

علم

عليه منصوص علمنا لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ملك يصحك باختيار
 فجعل القله الموجهة لاختيارها ايها الملك يصحها من غير ان يملك ما قابله من المهر
 وهذه القله من جوده ادا كانت حرة فوجب ان يحصل لها الخيار ويقتوى فاشنا اننا
 نراعي الامرا المتحدون وهو العتق وبه تقولون انكم وحي المحاورين لكم وحيان يكون
 بعلق الحكم به اول ولا يبعد شترغا فان قيل القله فيها ان العتق ليس بكفو فله
 هذا لاني في علمنا مقول بالعتق على ان الكفو يقتضي في حال العتق كان عدم الطول
 الى الحر عندنا وعند الشافعي بترافا في حال العتق على الامه فلم يكن يكون به معص
 بحدرك **مسألة** قال القتيبي عليه السلام فان مسها بترضاها وقد عالت
 ان لها الخيار بطل الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار ثم علت في خيارها وهذا معنى
 عليه في مسائل التزويج في وجه ما قلناه ان ملكها له من لوط رضى بها باسلا
 النكاح لان الوطى لا يجوز الا في النكاح فاذا ملكت من نفسها مع العلم بان لها الخيار فقد اطم
 الرضى باستدامه النكاح فوجب ان لا يكون لها بعد ذلك الخيار وهذا خلاف فيه
 وانما الخلاف وانقطاع خيارها قد ذهب بعض الناس الى ان ذلك على الفور وقد ثبت ذلك
 ليس على الفور لما اخبرنا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا صاحب من عندنا لرحمن
 حدثنا سعيد بن منصور عن هشيم بن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال لما حيرت بريرة
 راضيا زوجها سحها في مسك المدنيه ودم من غم سسل على نفسه فكلما له العاشق النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في سلم ان يبطلها له فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واه وسلم وحك
 وابق لادك فقال يا مرفعة يا رسول الله فقال لمان سابع فقال انت ان كنت سافعا
 فلا حاجة لي فيه باختيارت نفسها فبد لك على الله في امر الخيار اذ لو لم يكن كذلك
 لم يصح مخاطبتها بعلم عسرها وخبثان كان زوجها سحها في مسك المدنيه فاذا
 سب الممثلة فلا قول بعد هذا القول بان خيارها ثابت الا ان ملك من نفسها
 على ما نرى عليه القسم عليه لسلام وروي ايضا في بعض الاخبار عن عائشة انها قالت قال رسول
 صلى الله عليه وآله وسلم انت امك بمسك مالم يمسك وقلنا انه ان مسها ولم يكن ذلك
 ان الخيار لها ايها على خيارها ليس يتمكن بد على خيارها لاسلا من النكاح اذ علم ان لها
 الخيار فاذا لم تعلم ذلك وليك على انها قد اختارت المصام مقه على انه لا خلاف ايها لو لم
 تعلم انها قد عشت ففكت من نفسها ان خيارها لا يبطل فكدرك ادا علمت الحق ولم يعلم
 ان لها الخيار والقلة ايها لم تعلم محض الخيار عند المكيين فحيان لا سقط ذلك حار
 ليكشف ذلك ان خيارها سقط اذ ابركة من لم يكن من الخيار ولا سبيل الى ذلك مع فقد
 العلم بان لها الخيار **مسألة** قال لا يقع نكاح العتق لادان مالكه ولا فصل بين
 ان يرضا قبل العتق او بعد وهذا منصوص عليه في الاحكام اما ما ذكرناه من ان نكاح العتق

لا باذن سنده فلا خلاف فيه وقد ذكرنا فيما مضى ما ورد فيه من الاخبار عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وعن امير المؤمنين عليه السلام فلا عرص في الطاعة وما قلناه من انه
 لا فضل بين ان يرضا قتل العترة او بعده في الاصل فيه حوار النكاح الموقوف ود
 دلنا عليه فيما مضى وبيننا ان الاجازة من بعد الحقيقة وقد ذكرنا ما روي زيد بن علي عنه
 عليها السلام في الرجل يخلل الذي رافق عترة اليه وقد تزوج بغير اذنه هل جعل عليه
 السلام لتبيده شئ نكاحه فقال العترة طلقوا مضي نكاحه اذ لا مزايا لطلاق بغير
 النكاح فاعني ذلك كله عن الاعادة مسـ الله قال واذا بزوج العترة
 باذن سيده خيره او امه ولم يفرض لها مهرًا ثم طلقها قبل الدخول فعلى سيد العترة
 لها وان كان فرض لها مهرًا وجب لها نصف صداق ولا يجوز نكاح الامه على الحر ولا ما ش
 بنكاح الحر على الامه اذا رضيت الله وجميعه منصوص عليه في الاحكام ووجه ما ذهبنا
 اليه من ان المهر والمنقعه يلزمان سيد العترة عنه اذا اذن له في التزوج ان لا تزوج من مباح
 العترة فتبيده سـ بيلت باثره بسرا توب بلبسته او طعام بطعمه وان لم يلزم السد ما
 لزمه منه بعله انه جاز محرم لكفايه للعترة اذا حصله العترة باذن سيده مع الحر وجب
 ان يلزم سيده دليله ما ذكرناه فان قيل هلا جعل ذلك في نفسه كما جعل من الماد وراه
 في البحارة في رقبته وسـ له الاذن في البحارة المأجورين يخرج عن العترة بصدقه العترة عنه
 وان ما يلزمه لا يعدو وليس كذلك في حالة النكاح ليس الحر لم يرفع عنه واما اذنه في حصول
 كفايه لنفسه على ما بيناه بوجوب يلزمه عوضه كذا علم ان ابا حنيفة يقول انه مباح للعترة فيما كان
 بغيره مولاة فتـ الله وتـ العترة من مال سيده فيما لا خلاف في العترة الذي يكون مملوكة
 انه يلزم سيده وكذا ما زاد عليه وانقله له مهر الزمة العترة باذن سيده والمشافعة يذهب الى
 انه ان كان مادونا له في البحارة لعترة المهر ما في يده فان لم يكن مادونا لم يكتسبه وكل ذلك مال
 لسيده فيما شـ ما زاد على ذلك بعله اليه ذكرها فان قيل هلا علم انه يكون في مال العترة
 بطالب به اذا عتق قبل له ليزن الذي يحصل ودمه العترة الذي يرضى صاحبها بذلك كان بسعه
 شيئاً بغير اذن مولاة او غيره وليس كذلك من تزوجه باذن مولاة لا يها لم يرضى يكون الشئ
 ودمته ماسه ذلك ان يباع من المادون له سـ ادعاء من المحرم عليه سـ معني باذن مولاة
 فان ذلك لا يكون رخصاً يكون الشئ ودمه العترة فكذلك مهر الذي يزوج به يادى سـه واما
 يجب ذلك لو كانت تزوجه بغير اذن سيده طناً سها بان ذلك جائز وطها وحى لا في الحال
 اذا كانت هذه يكون المهر ديناً في مـه بطالب به ادعاء وما ذكرناه من الامه لا يجوز زوجهما
 على الحر والحره بزوج على الامه ما لا احتفظ فيه خلافاً وقد رواه زيد بن علي عنه عن جده
 وذكر يحيى بن الحسن عليه السلام انه مروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما ما ذكره يحيى
 عليه السلام من رضى لغيره بذلك فليس بدعي بل هو حقه شرطي حوار العترة وارجح له الجواز

ان لم

هان لم تكن عرفتة وليس معقد عندني ان يكون ذلك قاله اسحق بن ابراهيم
 من اجل ذلك موجبا لخيارها اذا عرفت بعد العقد وهو الاطهر من كلام عبيد بن
 علم السلام ان موضوع النكاح على رفع الغضاضة عن المراه كذا اذا تزوجت
 من غير كفو بغير علمها ثم علمت ثبت لها الخيار وكذا اذا عرفت بعد علمها
 الخيار وقد علمنا انها الحقها الغضاضة معاسمة الامه في جان يكون ذلك موجبا
 لها الخيار لانه نكاح تنص الغضاضة المنكوحة مسلكه قالوا اذا تزوج الحرام
 ما ولد لها ولولا ذلك لسد الامه لان بشرط على سدها ايم احرار فيهم ما
 شرط وهذا منصوص من عليه في الاحكام ولا خلاف ان الحرام تزوج امه من غير شرط
 حق الاولاد ان الاولاد ما ليك وان حكم الولد حكم الام وباب الحرية والرق دون
 حكم الاب دهم بعضها وحرارون همى الغض منها قبل الانفصال منها يحصل الولد
 حكما في ذلك فاما اذا اشترط سدها امه احرار فيهم احرار وهو من هذا ما
 واخذ قولنا لشيء فحق على ما سمعته من بعض اصحابه والاصل فيه قول الله تعالى ووا
 بالعقود وقوله ووا بالعهد ان للعهد كات مستقلا وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 المومنون عند شتر وطم وما يبدل على كانه حار عرى قول الرجل لامته ما ولدت من د
 فهو حرة في ان يكون اولادها احرارا فان قيل ذلك لم يكن منه وهر ما ذهب الى اتصال وان
 قيل لهم لا خلاف ان الرجل اذا قال لامته وهي قاتل ما ولد من فهو حرة كذا
 قال وهي غير حامل والعله فيه انه قال ذلك في ملكه التي يصح حررها منه فان
 قيل لعله في ذلك ان الحر يبر وجهه الى غير موجود فيلزم له هذا التقدير ان يكون عله
 لانه ينتقض ملك الخير فان كان ذلك مضافا الى علته وجب فساده لى طريقه افساد
 القياس واما الاثر ان قايلا قال لعله الربا في الحنطة انه مكمل براد ما كان
 ممكن سدها لقياس فكذلك ما ذكره فان قيل فان هذا الفصل اصلكم لانكم
 تقولون لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك وهذا هو معنى قول الملك قبل له لا سوى
 لئن اذى تناولهم العتق مثل المملوك وفي حكمه لكونه اصل مدك المقتو وهي الام الامران
 الصبد فله لا يصح في الام ملك لم لو ملك لاجل خلاصه ان سفته وينتقد في سوره وان لم يكن حرة
 لئن ائمه نص في حكم المملوكه يكون الاصل مملوكا وهو اهل ويبدل على كانه لا خلاف في المعرو
 بالامه انه يكون ولده منها حرا وكذا ما اختلفنا فيه والعله ان الزوج دخل في النكاح على
 ان الاولاد احرار وان دخل فيه على شرط يثبت بعض ان اولاده من المنكوحه احرار والمسا فحق
 بثل هذه العله وجبات لعقد الزوج امه على انها حرة الاولاد احرار وان قيل ما ليك لم
 على من قال لكان ذلك وجب في ولد المعزوم لانه لم يرض باسداد الامه قيل له هل هذا صحيح

ان قيل في مسئلتنا وهو انه لم يرص باستيلا دها على وجه محبان يكون اولاده منها ما انك
 فحيات يكونوا اختاروا به وبوكد فناسنا انه ناقل عن الاصل من الاصل والاولاد المالكه من
 سيد هن ايهما ما ليك او يقال الخريه لقوى من الرق لحوار طريق الخريه على الرق وامتاع طرد
 الرق على الخريه وادرا لا سلام في اخلاف بسا ويتر في خيفه في حرو عند ادو طيا
 امه بشمعه واد غيا الولدان دعوى الخريه التي في حيزه الولد اولى من دعوى العبد
 التي في حيزه الرق الولد مكل ذلك بوضوح ما ذهبنا اليه ويقوى به وبما يوضح ذلك ايضا ان
 لو اقر العبد لملكه انه خرفانه مي ملكه وجب الحكم بحريه فكذلك ما حصلنا فيه لان
 اشتراط مولى الامه انهم احراز عري عوي الاقرار في ولد واوجب ان يكونوا احرازه وكيشه
 ذلك ايضا ما ذهب اليه اصحابنا واصحاب الخريه فيمن تزوج امراه على مه وطبها فاد لها
 فاد غيا العبد الولدان الولد يكون حراً في الامه ينسب لولد فاه بعين الاقرار بحريته فكذلك لا شرط
 ايهما اختار بينهما في الرق **مسألة** قال واذا تزوج العبد حرة واولدها كان
 الاولاد اختاروا ولو تزوج الميراثه فاولدها فالولد لمولى الامه فان اشترط مولى العبد ان يكون
 الولد بينهما كان الشرط باطلا جميع ذلك منصوص عليه في المتن نص في وجهه على انه مسجل في
 ما لشرط الذي يحرر مولى العبد ومولى الامه وان كان الحكم لا يوجب جميع ما مضى في هذا الفصل
 مما لا خلاف فيه اذ لا خلاف فيما بيننا ان حكم الولد بحكم الام والخريه والرق ما لم يفرص من بعض
 خلافه فوجب لذلك ان يكون ولد الخريه من العبد خراً او حراً ايضا ان يكون ولد الامه لمولى الامه
 دون مولى العبد لان حكمه اذا كان بحكم الام والرق والخريه وجب ان يكون تابعها وكما لبعض منها
 ولا خلاف ان اشتراط مولى العبد ومولى الامه باطل بل ذلك كان بشرط لا جنى ولو اسرط
 له لم يلزمه الوفا به كذلك اذا اشترط مولى العبد وقلنا ان لو فاه مسجلين بشرط الخريه
 بينا المسلمين سجد لو فاهها ما لم تود الى الماتم وكذا في هذا الشرط لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم المومنون عند شروطهم **مسألة** قال واذا تزوج رجل امه ثم اسراها قتل
 البرحول بها فقد افسد الملك النكاح وليس فساد اياه طلاقاً والمشري ان يبطاها بالملك
 وليس لبيدها الا ان يطالب زوجها بنصف صداقتها الذي شرط لها فاحصل
 الذي اشتراها ان يزوجها او يبر وجهها او يبيعها او يبعها كان له ذلك فان كان حزين
 تزوجها دخل بها ثم اشتراها ففسد الملك النكاح وله ان يبطاها بالملك وللذي باعها
 على المشتري الصداق كاملاً وان اراد المشتري ان يزوجها او يبيعها لم يحد ذلك حتى يسترى بثلاث
 خيض جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام قلنا ان من تزوج امه ثم اشتراها ففسد
 الملك النكاح لانه لا خلاف ان النكاح ومك أحد الزوجين من صاحبه لا حجة تمان وان جعل
 الملك بمنع النكاح وان ورد الملك على النكاح بنفسه ولا فضل بران ملك أحدهما جميعاً
 او انقصاً منه فيما ذكرناه بعد ان يكون الملك تاماً ولذلك قلنا ان الزوج اذا اسر زوجته

حين تزوجها من

فد

فد

فثبت النكاح بينهما لانه يكون قد ملكها وقتلنا ان فساد النكاح وذلك يكون طلاقا لا يرد
 المنافيه للنكاح اذا غرض شي منها فافسد النكاح لم يكن طلاقا نحو الرده ولا سلام والرضا
 فكذلك الملك وقتلنا ان المشتري ان يطاها بالملك لانها صارت ملكا له وقد قال تعالى
 او ما مالكم انكم ولاخلاق فيه وقتلنا انه ليس لصاحبها الاول ان يطالبه بنصف صداق
 ان كان اشتراها الزوج قبل الدخول بها لان من لاها لما باعها منه يغلق فتح النكاح به وصار
 ما تغلق للبضع ان يوطأ حتى النكاح وحيث ينفق المهر لير الفتح متى يعلق من سحر المهر كالتى
 ترتد او ترضع زوجها في الخولي فان قيل ما انكرتم على من قال لكم ان الفتح وان يعلق
 بولاها حتى يعلق بالزوج ايضا فلا بد ان سقط المهر كالحلح يتغلق بالمرأه و
 ولمنع له بالزوج لايجب ان يسقط المهر فيه قبل له الحلح عند اطلاق ولا يعلق له بالمرأه
 واما سعلق بها طلقا فله ولاجزا ما يقع الحلح عليه والبدل لغيره من ذلك ليس بطلاق فلم
 يعلق بالمرأه عاوجه من لوجه فلم يحكم ذلك ان يكون مسقطا للمهر وان قيل ما انكرتم على
 من قال لكم ان يعلق بالزوج فيحيث يسقط المهر وان كان الامر في الحلح على ما ذكرتم فليس له
 قد قلنا ان فتح نكاح المرتده له بالزوج بعقل الخلق لان الزوج لو لم يقيم على الاسلام وارتد
 معها لم يحكم الفرقه فيكون له بالزوج بعض الخلق لكن يعلقه بالمرأه بوجوب سقوط المهر
 فكذلك ما ذكرناه وقتلنا ان المشتري ان يبعها ان شاء ويزوجها او يبعها لانه قد ملكها
 فله ان يتصرف فيها جميع تصرف المالكين فيها وقتلنا ان المشتري اذا كان دخل بها
 قبل ان يشر بها استحق ما عليها المهر كاملا ليس بدخول مستحق به كالمهر ما اذا
 حصل ذلك وهو في ملك البائع استحق كالمهر ولم يسقط ما يعرض بعده كما انه لو طلقها بعد ذلك
 او ارتد ابدا كان او عرس اي وجه من وجه الفتح من قبله او قبلها لم يتردد ذلك وقتلنا
 ان المشتري ان اراد ان يزوجه او يبيعها لم يكن له ذلك حتى يسرى بثلاث خيصر بها
 معده عن نكاح وقد بينا فيما بعد ان يتردد عدله لغيره سواء ملكه من نكاح او غيرها من غيره
 حتى بعد ثلث خيصر فاما البيع فممنوع منه كما منع البائع من بيع مكران يطاها من قبل
 لها ستر فاد ان استتر هذه بثلاث خيصر كما ان استتر الموطوءة ملكا للمهر حصه
 سقنا من بغيرها ثلث ثلاث حصص كما منع الموطوءة ملكا للمهر من بيعها قبل الخيصر او احده
 حبس له قالوا اذا كانت الحرة تحت العقد فلكنته او ملكت بعضه يطل النكاح فان
 اغتته كان لها ان ستان نكاحا جديدا وهذا مقتضى عليه في الاحكام ووجهه
 ما بيناه من انه لا خلاف في ان الملك يبيع النكاح ولا يملك من ملك الرقبة نكاحا او يملك
 شقضا منها فاد انك ذلك ما قلناه من ان الحرة اذا ملكت زوجها او شقضا منه يطل النكاح
 وقتلنا ان لها ان ستان نكاحا اذا اغتته لانه اذا صار تحت الرقبة ملكها فصح منه نكاحها
 كما يصح نكاح غيرها مستطاعه قالوا ان مكاتب كان تزوج امه قبل كتابته بالمرأه
 ثم اشتراها وجال كتابته قبل العول لم يطل النكاح فاذا ادى جميع ما كوت عليه فسد

[illegible]

المعروف

بلغ مائة

الرابع

1822

انقطاع حكم الفرائض والموطوء بالزنا لم يصر قراشا جازا كاحها في الحال من غير مراعاة
 حال تغلق بالوجع وكذلك لامه الموطوء ملكه العيرتين لما لم يصر بذلك لوطا وراشا
 جازا كاحها وان قيل ما انكرتم على من قال لكم انه لعله مما ذكرتم ان المرأة لا يحل لها زواج
 قبل به هذا هو الحكم والعله انها لما ضارت فرائشا لو اخذ لم يحرم بصرها شيئا اخر الا
 بعد انقطاع الفرائض الاول - وحكمه على اننا لو جعلنا الموطوء بالسببه اضل للشعط
 هذا لا اعتراض لانها ليست متزوجه ومع هذا لما ثبتت بها فرائش لو اخذ لم يحرم
 ينكحها غيره الا بعد انقطاع حكم ذلك الفرائش نوكد ذلك ان ام الولد بعد بطلان الرق
 حكم الرق وحكم العتق وقد ثبت ان حكم العتق والاشهاد على احكام الخطر والسرعة في العتق
 يزيل حكم الرق والرق لا يزيل العتق في دار الاسلام فادانته ذلك وكان كاحها قبل
 اشكها الاخرى كاحها من غير اعتبار رضاها وكاحها بعد العتق لا بد من رضاها
 وكان كاح الحرة الباطل لا يكون لا برضا منهن وجب ان يكون الكاح الذي هو المحرم
 اقوى فكان القول به اولى وايضا اضل مخالف هو لامه وكون لامه لا يحصى حوائر
 كاحها لغير الحرة وذلك كالايمه واضلنا هي التي يكون قد ضارت فرائشا وهي محصن بالبيع
 من كاحها وضارت اضلنا بعرضا اخض من صلهم بعزم فوجب ان يكون قيا سنا و
 وما يدل على ذلك ايضا ان ام الولد لا يحرم بيعها على وجه من الوجه فوجب لا يحرم كاحها
 ولا برضاها دليله الحرة البالغة وادانته لا يحرم كاحها الا برضاها فلا قول بعد الاول
 من يقول لا يحرم كاحها الا بعد العتق **مسألة** قالوا اذا تزوج الرجل
 كانت نفقتهما على من شرطت عليه فان لم تكن شرطت كانت النفقة على الزوج ادا
 خلوا بينه وبينها وليتزوجا اليها ان ينعقها من زوجها من الميب عنه ولهم ان يحرم
 من يلد هم الى همرة وكذا كل لهم ان ينعقها فان اولدها كانت نفقة الاولاد على مولد
 الامه الا ان تكون اشترطت على همرة فان كانت اشترطت على انهم لزمته وهذا جمعه مقرر
 عليه في المتن ونص في الاحكام على نفقة الامه اذا تزوج بها عند انها موفقه على تسليمها الى
 الزوج وان يكون ذلك حكم الحرة اذا تزوج بالامه وهو الاصح وفي حقه ان نفقة
 سجدتها المرأة بالاسلام سلمها بنفسها الى الزوج وليست كالمهر سجدته سلم مرة واحدة
 بعد ذلك انما اذا اشترت بعد التسليم سقطت نفقتها ولم يسقط مهرها اذا كان هذا
 هكذا في من سلمت الى الزوج بحث عتقها لزمته نفسها ان كان حرة او سيده ان كان عبدا
 - علما ما بينا في المهر متى لم يسلم الى الزوج واما على سبه وبين وطبها فقط فلا نفقة لها
 على زوجها وهي على زوجها **مسألة** في حقه كاحها بحث الشرط ان نفقة لما كانت كاسلامه
 المسلم وكانت اسديا امه المسلم عروا حقه اذ خلا فان لهم ان يسجد من ها وديع
 ويسلمها من لم يسرى لم يحكم بوجوبها على الاطلاق ولما لم يحكم بوجوبها على الاطلاق

ولما لم يحكم من حقها على الخطأ راعى فيه الشرط ولم يحل حلها حكم الحرة كحكم
 استدامه سلمها فان لم يكن لهم ودك شترارون في فيه استدامه السلم وقيل ليس لوالها
 ان ينفقها من زوجها ومن المذهب عندنا لا تدنس له خوة وطهرها فلا يدرك من نفقته
 حقه وقيل ان لهم ان يخرجوها من بلدهم الى غيره وكذلك لهم ان يسعوا حالان جمعهم
 واستخدمها ثابثا كما كان ولهم مزيه الملك لرسمها فكان لهم نقلها الى بلد اخر او
 ووجب على الزوج انشاؤها لاستيفاء حقه ان اراد ذلك وقيل ان لهم ان يسعوا حالان ملكهم
 لها بان كان ولا خلاف فيه وقيل ان اولها لم يلزمه نفقة الاولاد لانهم مالكيه لولي
 الامه ولا حق له بهم فلم يلزمه نفقتهم وقيل ان الام ان سوطها لارثهم لهم متى اسوطوا ذلك جري
 جري منفعة رابده في المهر في لا نفقة لها الجها له على ما بيناه في باب المهر من مسند
 قال اذا تزوج العبد حرة فسوف كان له ان يخرج زوجته ونفقته على مولى العبد وكذلك ان
 اسكنها العبد كنفقتها على المشتري فان اولادها كانت نفقة الاولاد على الام وهذا موقوف
 عليه في المذهب ووجهه ان الحرة اذا تزوجت وجب عليها سلم نفقتها على الاسد امه
 الى الزوج ولا حق فيها لغيره وليس حكمها حكم الامه ليزن شراير حقوق المولى في الاسد
 ما في عليها فاذا كان ذلك كذلك كان للعبد ان يخرجها الى حيث خرج كما في عليها ذلك لو كان
 تحت شرط فامانة فتنها على مولى العبد لان المولى لما اذن له في الكاح كان ذلك خارجا عن
 الضمان للمهر في نفقة على ما سئل لقول فيه وكذلك المشتري الثاني اذا اسراه
 ورضي بان يكون متزوجا كان ذلك جازيا جري الضمان لنفقته كما انه ضامن لنفقته واما
 نفقة الاولاد فانها تلزم الامم دون الاولاد عند ابن وهب بها لا سعلو بعتد النكاح
 فلا يجب ان تضمنها سيده العبد والعبد لا يلزمه حقوق الاموال ما لم يكن منه ايلاف وملاحي
 عراه ولذا لم يلزمه على ان نفقة الاولاد لا يلزم الاولاد لو جدان بدلا لها انما اذا كانت لم يطالبوا
 بها وادان ذلك كذلك لم يصح ان يلزم العبد لغيره العبد لا يمكن له
باب القول في معاشرة الزوج
 ان تزوج الرجل بكرا اقام عندها سعة ايام بليا ليهان روح سا
 اقام عندها سعة ايام وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول الشافعي قال ابن جسيم
 ان فضل ولخره مهر بدك اقام مثله عند كل واحدة في الاصل فيه ما احتج به ابو بكر
 المقر حثنا الطحاوي حثنا ابن مزيروك حثنا ابو داود حثنا شعبة عن خالد
 الحذا سمع ابا قلا به حثت عن انس قال من لسته اذا تزوج بكرا اقام عندها
 سعة ايام اذا تزوجها ثيبا اقام عندها ثلاثا واما المهرى حثنا الطحاوي حثنا صاحب
 حثنا هشام بن احمد حثنا الشرا ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لما اصحاب
 صفيه بنت حنن واحدها اقام عندها ثلاثا واما المهرى حثنا الطحاوي حثنا الشرا

بشرا

بشرا

ما سفيان عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن عوف
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له ليس على أحد منكم أن يبيع
 لك وإن سمعت كل سمعة لتأمر بشئ وإن شئت قلت ثم ادور في بعض الأخبار أن
 ثبت سمعت وسمعت عندهم وإن شئت قلت ثم جرت فقد دلت هذه الأخبار كلها
 على صحة ما ذهبنا إليه وصرحت به أن أنسا قال من أساء أدب الروح الرجل بكرام
 عنها شيئا وإذا الروح الميت فام عنها ثلاث أفرد ذلك على أن السبع حتى يكره أن يلمس
 الميت ولم يذكر القضاء وكذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن شئت سمعت لك
 قلت ثم ادور مع قوله أن شئت سمعت وسمعت عندهم فيه دليل على أن الميت حتى يكره
 ذكر القضاء مع السبع وذكر البكر مع الميت فصل بين الأمرين فإن قيل عملان يكونان
 بقوله للمكر شبع والميت ثلاث مع القضاء فلهذا لا يقع لغير المراد لو كان مع القضاء
 لم يكن لمصير البكر بالسبع والثالث الميت فإدراكه ليس من بقر القضاء لا يذهب إلى خصصها
 بقوله أن كل واحد منهما ما يخص مع القضاء وكذلك مقامه صلى الله عليه وآله وسلم
 عند صفيه بنت حتى تلبس به إعلان ذلك حتى لها ولم يرد القضاء فثبت الحق ولم يمس القضاء
 فإن قيل لم كانت الميت جعل للميت لم يقل لم سلم سمعت لك وسمعت عندهم بل كان صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول سمعت لك وسمعت عندهم على ذلك حتى لها فلهذا لا يقع له لا يقع له
 حقا على سبيل المحر ثلاث على القضاء مع السبع مع القضاء ويكون من خصها بها المسألة
 بالسبع على أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن شئت سمعت لك وسمعت عندهم وإن سمعت
 دبرت يد على أن الميت لها أنه صلى الله عليه وآله وسلم فصل بين السبع والميت وبين أن
 الميت لا يوجب السبع لغيرها فإن قيل فقد قال الله تعالى ولم يمسسها النكاح
 ولو خضع فلهذا كل الميل فنته على وعوف التشويه ما مكر وروى عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أنه قال سمعت من كان له امرأتان ما إلى آخرها دون آخرها يوم القيمة وسعه ما
 قيل له هذا ما يكون ظملا أو خيفادون ما يكون خفا للواحدة منهن وخفا للزوج
 أنه لا خلاف وإن الرجل أن يشاف من شافهم وإن يخص بالوطي من شافهم وإن قسم
 قاصر عن قسم الحرم فادشك ذلك وثبت بالأخبار إلى سهاها أن السبع حتى يكره أن يلمس
 حق للميت وجب أن يكون الأخبار محصية لما تعلقوا به من إلهام واحد فإن قيل ما
 كانت مشاوية لهم في النفقة وبعد هذه القصة في القسم وجب أن تكون مشاوية لهم في أول
 القسم والخله أنه من حقوق النساء فلهذا هذه الخل مسعفة بالأما لا ينفشوا من إلهام
 في النفقة ولا سواي سهر في القسم وأيضا بحال السواي سهر في الخصم بعد ذلك ولا يكره
 في السواي له المشاف من واحد منهن وإن صح لهم علمه أمكن أن نؤا رضبان تعالى بها
 أمر ما يملكها الحكم والحد فوجب أن يكونا محالين للحاكم والقسم دليله إلهام

وسعد

ثم يقوى قياسا باستناد ما الى المنصوص من التي تقدمت وبانه سئل حكما شرعيا مسئلة
 قال وحك على الرجل ان يتوى بين سايه في ليايله وابامه وهذا منصوص عليه
 في الاحكام وذكر ابن العباس الحسني رحمه الله تعالى ان كلام القس علم في مسائل
 جهنم يدرك على بفضل الخبر على الاما اذكر رجاء في القسم والاصل ما ذكرناه
 قول الله تعالى ولست تطعن ان تعدوا بين النساء ولو حرصتم فبه على التسوية وروي
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه كان يعدل بين سايه في القسم ثم يقول اللهم هذا
 قسمي فيما املك فلا تنزله في عما يملك ولا املك يعني ميل القلب وروي عن الحسن بن ابي
 ضلي الله عليه واله وسلم انه قال سئل عن رجل على امره والجره الثلثان من القسم واللامه
 الثلثه وروي عن علي بن ابيه السلام نحو ذلك مسئلة قال ولان امراه
 وهبت لزوجهها المدها اوله فبض سايه جاز ذلك ولها ان ترجع فيما وهبت وهذا منصوص
 عليه في الاحكام والدايل على ذلك قول الله تعالى والله ما خاف من عليها سؤرا
 او اعتراضا ولا جناح عليهما ان يتحاجبا بينهما صلحا وروى انها تزلت في مثل ذلك واحج
 بحسب الحسني عليهما السلام بما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه اراد ان يعاقب
 سوده بنت زمعه فسألته ان لا يفارقها وهبت بوجهها فبض سايه ودل على ذلك ان القسم
 حق لها لا يتعلو غيرها على وجه من الوجوه فصح فيه المعروف بغيرها وقلنا ان لها الرجوع
 فيما وهبت ليندك هبه المنافع وهو حار حري الغاربه بوجبات يصح الرجوع فيه
 مسئلة قال لا ياتس بالعتل عن الجره اذ لم يضارها قال قال القسم علم الامان
 الامان يكون بينهما مأكلة قال ولا ياتس بالعتل عن الامه وان تكررت ما ذكرناه او لا
 منصوص عليه في الاحكام وما تخشاه من القسم علم مروي عنه فيه وحصل ذلك
 ان العزل عن الجره يجوز اذا حصل ارتفاع المضاره والمناكره ووجهه ما روي عن
 ابي هريره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه نهي عن العزل عن الجره الاما ما روي عن ابي بكر
 روي ذلك ابو بكر الحنظلي باسناده في شرح المختصر لمفعه الى ابي هنر بن وا حري في
 بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا احمد بن اود حدثنا ابو بكر بن ابي شيبه حدثنا احمد بن محمد
 الرحمن المروسي عن ابيه عن ابي الزبير عن جابر بن ابي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 اذن في العزل فوجب ان يكون هذا الخبر مجملا على الامه لانه اعجز الاول ايضا
 اخبرنا المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابيع المودن حدثنا اسد حوسا محمد بن حارم
 عن ابي عيسى عن سالم بن ابي محمد عن جابر قال يا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

رجد

دجل

الواقفي، عاف بكسر الهمزة، قاله، عطف.

۲۰
فی الجاوی علی بن رسول بن سید واک
حدیث الخطیب بن زاعم والرضی
صدام علی قبا ۹۰۰ علی عمر و سقیم
عن احمد بن جید ۱۰۰ والخصب ۱۰۰

فان قيل فقد قال الله تعالى يشاؤكم حرث لكم فانوا حرثكم اناسم ولوث
هو موضع الزرع ولا يملك لزج الحيا القبل على انه قد ورد في ذلك ما تشع على المراء
وهو ما احمرناه ابن بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا سوس يا ابن رجب ان رجلا من
محمد بن المنكدر حدثه عن جابر بن عبد الله قال ان اليهود قالوا المسلم من انا
امراته وهي مع برة جاوله اخول فانزل الله تعالى يشاؤكم حرث لكم فانوا حرثكم
اناسم الآية فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مقبله ومدبره ما كان
في الفرج واخبرنا المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا سوس الحري حدثنا الاسود ما ابن
الحري رحمه عن يزيد بن اوجيه ان عامر بن يحيى المعافري يحدته ان حنين بن عبد الله لشنا
حدثه انه سمع بن عباس يقول ان ناسا من جهنم قالوا لرسول الله صلى الله عليه واله
وسلم يتناولون عن النساء فانزل الله تعالى يشاؤكم حرث لكم فانوا حرثكم اناسم مقبله
ومدبره ادا كان في الفرج فبان بما ذكرناه من الاجزاء صحة ما قلناه وقد روي مثل
قولنا عن كثير من الصحابة ولم يروى خلافا عن ائمة الا على ابن عمر وقد اصلحت الرواية عنه وذلك
والدعي الغلط على نافع ورواية ذلك عن ابن عمر فكانه لم يرو عنه شيء وثبت مثل قولنا عن جابر
بن عمر عن الاحياء فلم يجر القول خلافه **مسألة** قال العسمة عليه السلام لما سئلت
لكل واحد من الزوجين ان يطر الى فرج صاحبه قال لا نأش للرجل ان يأتى المرأة في فرجها
مقبله ومدبره ما حكيها ولا عن العسمة عليه السلام منصوص عليه في مسائل عبد الله بن الحسن
وما حكيها **مسألة** ما نأش منصوص عليه في مسائل البروسي عنه **وقوله** ما قلنا من انه لا نأش لكل
واحد من الزوجين ان يطر الى فرج صاحبه انه ضرب من الماسرة ولا نقض قال الله تعالى ولا
ياشروهن وقال كيف تأخذونه وقد انفضا بغيضكم الى بعض ولانه اخذ الاستمتاع فادا
ابيع له الا على فلا دناءة في ذلك وقلنا ان الرجل ان يأتى اهله مقبلا ومدبرا في الفرج لما مرنا
من الاخبار في هذا الباب واخبرنا ايضا بذلك ابو الحسن البروسي حدثنا ابو العسمة
المعوي حدثنا علي بن جعفر حدثنا سعد بن محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله يقول قلت
اليهود ادا انا الرجل اهله باركة كان ولده اخول فانزل الله تعالى يشاؤكم حرث لكم
فانوا حرثكم اناسم ولانه ايضا لما شره ولا نقضا عما قلناه قبل هذا **مسألة**
قال وذكره للرجل والمرأة لا يكون عليهما عدا لما معهما من سوءها من ثوب وعرة وذكره
بكرة ان جامع اهله وفي البيت عرها **قال** العسمة عليه السلام لان يكون ذلك عند
الضرورة فلا بأس اذا لم يغط حالها واحدها في امرها ما ذكرناه ولا منصوص عليه
في الاحكام وفي مسائل النير وسوا ما التكتشف فكرهه في جميع الأقوال لا من ضرورة وهذا

فاما

يزه وأما إذا راه أخذ من الناحيتين غير حرمته فإنه حرام إلا من ضروره قال صلى الله
عليه وآله وسلم يمتد إلى مشي ونا عريان مكان ذلك عند الخراج أول ما ذكرناه من أنه يمتد
أن جامع أهله وفي البيت عمرها لا خلاف فيه قال صلى الله عليه وسلم بلغنا أن رسول الله
صلى الله عليه وآله صلى على الناحيتين غير حرمته وعنده أخذ حتى الصبي في المهر ووجه ما ذكرناه
عن القسمة عليه السلام هو أن الخوا لا يضر ما تمت مستناه من الكراهات في شيا من المواضع كذا
في هذا الموضع مسألة قال صلى الله عليه وسلم وعلى الرجل إذا كانت له زوجة ولها ولد من عمره
وات ان يقف عن محبتها حتى يعلم أنها حبلى أم لا هذا إذا لم يكن اليأس من تحبها من
من لا م وهذا منصوص عليه في الأحكام ووجهه أنه إذا مات ولها لم يمت في بطنها
ولد ومرتبه وان حصل العلوق بعد موته لم يربث فقلنا أنه يقف عن محبتها ولو
لا لتناس في ذلك وينكشف الأمر وندى الوارث من ليس يوارث هذا إذا لم يكن للشاب
ولا اب اب ولا ولد ولا ولد ولد وأما إذا كان أحد من هؤلاء المتوقفين من لا م
لا يربث مع هو لا تستوا كان في بطرام الميت ولدا وحصل الولد بعد موته فهو شوا ولا عزم
2 المتوقف قال صلى الله عليه وسلم بلغنا عن أمير المؤمنين وعن الحسن بن علي عظم السلام
أنهما أمرا بالوقوف إذا كان الحال ما ذكرناه مسألة قال صلى الله عليه وسلم إذا قل الرجل شئته أسير أو كرم
أربع سنين ما ذكرناه من أن أقل الرجل شئته أسير منصوص عليه في الأحكام والمصنف جمع ما ذكرناه
من أن أكثره أربع سنين منصوص عليه في المتن وأما ما ذكرناه من أن أقل الرجل شئته أسير فما
لا الخط فيه خلافا من العلماء ويرد فيه ما اختارنا به أبو الحسن بن أحمد بن محمد بن الناصر حدثنا
الحسين بن يحيى بن يزيد حدثنا أسير بن محمد بن ميمون عن محمد بن فضيل عن الأشعث عن أسير
عن رجل عن عمه أو بامراه قد قبلت ووصفت جملها في شئته أسير فمهما قال رد على
فقال ما ترا في هذه المرأة قال ما شئتفا واحده قال إن لها في كتاب الله عذرا ثم قرأ قوله وقضا
لمن شئها فكان عمر لم يقرأها فكأن أكثر الرجل فقد اختلف فيه فذهب أبو جعفر إلى أنه شئته
وقال شئته فيه مثل قولنا والبر ليل على ذلك قال الله تعالى يعلم ما جعل كل شيء وما يعص
المرحام وما ترداد فليست سحابة إلا لا يخام بغض ورداد ولم ينص الزيادة والمصنف على
وقت فليقات فيها على شئها ما منع منه الدليل ولا دليل على وقت بعد ذلك أمرد الرجل
المرحام أربع سنين فمجان تكون أقصاه أربع سنين فإن قيل إذا كان طربوا شئته أكثر الرجل المتوقف
والإتفاق ولا توقف ولا اتفاق إلا شئته وصح أن يكون ذلك أمضا الرجل قبل له أن الوقف والإتفاق
يحتاج إليهما لمقطع الخوا فماتم في العقول وكذا كد لاله هلايه ولا اتفاق على قطع الخوا بعد
أربع سنين فوجب أن يكون أكثر الرجل ما قلناه من ذلك أن لا يله فرددت على الرجل في علمه
فما يصحكون باختيار القديم تعالى دون محاب لسطعه فادان ذلك من المحارن محار

الوقوف
المرحام
الوقوف

عنه صلى الله عليه وآله وسلم لو أمّرت أحد أن يسجد لأحد لا أمّرت المرأة أن تسجد لزوجها
 مسـ له قال لا بأس للرجل إذا أراد أن يزوج امرأة أن يسجد لها ووجهها نظره
 ووجهها ليس بجوارحه وهذا منصوص عليه في الأحكام والأصل في ذلك ما احتجوا به
 أبو بكر المقرئ ما الطحاوي حدثنا ابن داود وحديثنا سعد بن سلم عن زهير بن معاوية
 حدثنا عبد الله بن عيسى عن موسى بن عبد الله بن يزيد عن أبي حمزة عن زرارة عن أبي بصير عن
 عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب أحدكم امرأة
 فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كانت أما ينظر إليها لخطبة وإن كانت لا تعلم وأنشروا
 أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابن داود وحديثنا الوهي حدثنا يحيى بن داود
 بن الحسين بن أحمد بن عمر بن سعد بن معاذ عن جابر بن عبد الله أنه قال قال رسول
 صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطبكم أحدكم المرأة فقد راعى أن يرا منها ما يحسنه فليعمل قال
 فلقد خطبت امرأة من بني سلمة فكتبت كتابا في أصول النكاح رأيت منها ما يحسنه فخطبتها
 وإن قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الخطبة علمة لسلامة على لا سمح
 النظر النظر فاما ذلك الأول وليس كذلك الثانيه وروى أيضا أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم سبيل عن نظره الفحشاء أصرفا بصره فقد غارض هذا ما اعمدتم قبله حرمنا بعض
 موضع الخلاف وهو مقسّم وهو الذي وما ذكرتم من الحديث بحول على أن المراد إذا كان الباطن
 لا يرد لخطبة المرأة أمّا الخطبة على الوجه الذي ذكرتموه حاز النظر إليه إذا لم يرد بالنظر
 ما ذكرناه وكان من بين الخطبة وسبب أنه ليس بجوارحه أنه لم يوجد على المرأة شيء من الوجه
 في الضلوع ولو كان الوجه عورة لوجب عليها ستره في الضلوع والاختلاف في ستر عورة المسلم
 لو جرد على المرأة ستر الوجه في الضلوع ولو كان الوجه عورة لوجب عليها ستره في الضلوع وإذا
 حدثت امرأة ستر العورة واجبة فيها عليها ويبدل على ذلك أن المحرم يسترها كستر وجهها
 فلو كان الوجه عورة لم يحرم لها كشفها كالحجرات العورات فإن قيل
 فلهذا نقول أن النظر إلى الوجه من المرأة مباح على الإطلاق قبله لا نقول ذلك وأما
 يبيع النظر إليها للزوج أو للشهادة علمها أو لغير ذلك من الضرورات من لم يضام النظر
 إذا ما لم يحظره وجب على الإنسان أن يتوقا الأمور التي لا ييا من معية الوقوع إلى الماشئ
 وقد روي في تفسير قوله تعالى ولا يبدن زينهم إلا ما ظهر منها هو الوجه والكفان
 مسـ له قال ويكره صراخه وسائر الملاحق عند العرس وغيره وسمى أظفار
 الكاح والاعداد الولام عليه وهذا منصوص عليه في الأحكام أما كراهة الدف وسائر
 الملاحق فليقول الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله يعرف علم
 الآية وقد روي في التفسير أن المراد به العناء لأنه من سعار العناء عن دونه سعار أهل

ابن ويدر على ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهيت عن صخر بن احمق بن
صوت عند النعمه لهو ولعب ومزمار شيطان وصوت عند المصنعه وقد ذكرنا الكذب اساده
في كتاب الجناير فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع صوت دف في
عزس بعض الانصار فلم ينكره وقال يا هذا فقالوا الكاح فقال صلى الله عليه وآله وسلم
اسد وان الكاح قيل له حملان يكون ذلك على طريق الغضا والسطرث انه كان له علامه في الكاح
وقلنا انه سجد لظهاره وسجد لولايه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اسد وان الكاح
او لما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من اني عن كاح السرور روي ابو داود في السنن
عن اسر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال العبد الرحمن عوف وقد تزوج اولم
في لوبشاه وروي عن يافع عن ابن عمر قال **قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم**
اذا ادرى احدكم الى الوليه فليبا تها فان كان مفطر افلطح وان كان صائما فليسد
بمسلم له قال لا عوزان عطل لرجل على خطبه اخيه بعد المراضاه فاما قبلها
فلا ياتس به وهذا مضمون صلى الله عليه وآله وسلم في الاحكام ومروي فيه عن العسم عليه السلام ولا ياتس
فيه ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي يحدثنا ابراهيم بن واوحد احد سمسد حدساحي
عن عبد عن عبد الله بن عمر عن يافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمسح
الرجل على بيع اخيه ولا يخط على خطبه اخيه ولا يخطي حديثا الطحاوي حدثنا علي
ابن سعيد حدثنا عبد بن بكر حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن ابراهيم بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم انه قال **لا يخط الرجل على خطبه اخيه ولا يسوم على شوم اخيه** فكان
ذلك الا على الرجل للرجل ان يخط على خطبه اخيه على وجه من الوجوه ثم روي ما دل على ان
المراة بعد المراضاه وذلك لما اخبرنا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابراهيم بن واوحد
ان ما اخبرنا به عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن ابي سبله عن عبد الرحمن
بن عوف عن فاطمه بنت قيس قالت لما خلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم
ما ابوجهم فلا يضع عصاه عن قنقه وما معويه يصح لك لا مال له ولكن انما اسماه
بن زيد قالت فكرهته ثم قال **انما اسماه** فذكر جعل الله فيه حبل وانما خطبه به
فاما خطبه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم بعد خطبه معويه وانا ختمهم علم ان المكره من ذلك
ان يخط لرجل على خطبه اخيه بعد المراضاه مسها وبين الخطب الاول فاما قبلها
فغير مكره وروي ابو جعفر اساده ذلك للمخفف عن اسر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم ياء ورجا وخلفا من يزيد فكان ذلك ايضا الا على ما قلناه من ان المكره من السوم
والخطبه ما يكون بعد تراضي النساء وبين الخطب طين **ج**
باب القول في الاما قال اذا اشرك الرجلان
١٢٠ م لم يكنوا اخرا مملو طهما فان وطها اخرا كان لصاحبه عليه نصف غيرها

من قد كره له ان معونه
بن الحسن بن محمد
خطبته وعما رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم
سما به عن ابن ابراهيم
اولا سماء

بلغ

ولاخذ عليه وهذا منصوص عليه في الاحكام لا خلاف فيما قلناه من ان الرجل اذا كان معه
 وبين اختراجه لم يكن لواحد منهم وطوها لين وطاه بيع في ملكه غيره وملكه ولا يجوز وبجي
 ملك الغير ملكه بقضائه جاز عري اجتماع وجه الخطر وجه الاباحه في السبي
 وحقق الخطر وقلنا ان احد هما ان وطها كان لصاحبه نصف غيرها ولاخذ عليه لان
 الشبهة الحاصلة في الوط ملكه بقض الوط او جئت درواخذ عنه لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم ادرواخذ ودنا الشبهات واداسقط الخد بعين الوط وحيل العور الى الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المهر في الكاح الفاسد لقوله وان وطها فله المهر بما اسحل
 من فروجها نصف العور ان صاحبها ملك سها نصفها مسمى له قال فان اولدها صبره
 نصف قيمه لانه يوم حملت ونصف قيمه لو ولد يوم ولد فان كان شريكه في الوط احاه
 صبره نصف قيمه لانه ونصف غيرها ويسقط نصف قيمه لو ولد وكذا القول لو كان شريكه
 اياه او جيره او ابنه وكذا الامه تكون بين الشريكين اذا كانا من وطها فان كانا على الوجه الذي
 ذكرناه وسقط جله حيث ذكرنا استقوطه منصوص عليه في الاحكام وقلنا ان الاب والجد
 والابن فيه كالاخ اذا اقتصاد لك قوله في الاحكام وكذلك السوءه من الشريك والسر يكين
 ووجهه في قلنا انه ان اولدها صبر نصف قيمه لانه يوم حملت لانه لما حملت صار
 نصيب الشريك منها مستهلكا لما كان من شريكه لانه لا يجوز للشريك بعد ذلك معها ولا
 هبتها ولا شئها بل تصرف فيها عري عري الاستهلاكات من القتل وغيره في الحاجة او وقع
 بفعل احد الشريكين لزمه نصف قيمتها لشريكه واعتبرنا في جميعها يوم الخلق والى الاستهلاك
 كما نقول لك في شأنا المستهلكات واوجبنا نصف قيمه لو ولد يوم ولد كما اوجبنا على المهر
 قيمه ولده لستيل لانه وذلك في الاحلاف فيه بين كل واحد منهما في ملك الغير بعد اده على
 وجه السهمه ووجبنا ان يلزم قيمه لو ولد لستيل لانه وان قيل ما انكرتم علي من قال لكم ان الام
 لما صير نصيب شريكه من الامه لم تكن يصير لو ولد لير لو ولد تكون عاصلا في ملكه قبل له
 لنفسه وحول لضان لا يملك المضمون حتى يضمنه بوضاه او حكم الحاكم بكشف ذلك ما روى ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم الله حمل مشوي امسح من كفه وشا عنه وعرواه
 اخذ لمحض الناس على ان يودوا اليه الثمن فامتنع صلى الله عليه وآله وسلم من اكله واهل
 به فاطم الاستري بذلك على ان وجوب لضان لا وجوب لملكه وايضا لا خلاف ان العاصم
 ضامن للمعصوب ومع ذلك فلا يحصل ما لكاه وادانته لك لم يجز ان يسقط عنه
 ضمان نصف قيمه لو ولد فان قيل الستم تقولون للعاصم اللوا والبيض اذ رعى النوى
 وحضل لبيضانه نظير ما لكاه لانه ليس ملكا لها لما لكاهما من قبل عمر طههما فلهما
 فا انكرتم ان تكون ذلك مستهلكا للامه فلا استيلاد قيل له لا نقول في العاصم ملك

عليه

في الباب

هذا السبب الموجب من غير مزبده اسر كما في السبب الموجب كالشريك في الرجح والسوكن في
 السمع والشرك في اليد وغير ذلك على انه لا قول في هذه المسئلة الا ما قلناه والعول بالغا
 وقد دلت البراهين على بطلان القول بالقائه فوجيان ثبت صحة ما قلناه فان قيل
 قد ابطالتم القول بالقائه قيل له لانه حكم لم يقتضه العقل والشرع فوجيان يكون باطلا
 وان قيل ما انكرتم على من قال ان الشرع قد تردد به ودك ما روى الرهوي عن حماد
 عن قاسم بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام
 اشامه وزيله وقيلها قطيعة قد عجزت وشما فقال له ان هذا الامام بعصما من
 بعض در حل على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مشر وراثر وانشاء وجهه
 فان ذلك ان قول القائه توجب ضرب بل لعل لو كان ذلك لما كان لست ورسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم معقول لا حوزان يروي باطلا فلا ينكره قيل له اما رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم فلا يدرك على انه جعل له عجزا محكوما به على وجه من الوجوه كلف ودركا من
 اشامه ابريزيد قد سبق لك فاداك ان هذا هكذا فلا يحتمل للفقوم فيه ولا يلزمنا ان
 السبب الذي له رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على انه محقق سرور ما وافق من عجز الطوب
 والاشارة قد يمتنع من مثله ويسمى حتى يطهر ابرار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان يكون سرور
 صلى الله عليه واله وسلم لا يمتنع سواء صادف تلك الحالة على انه قد روي ان المنا فقير كان يطعون
 في سبب استامه لبراشامه كان اسود وكان ريدا بيضا وكانوا يعشرون صم ما نقوله العادة نحو
 ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم لما سمع بكذب المنا فقير من الله الى بعدد وجهها
 وسره فاما قولهم لا حوزان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم باطلا ولا سكره فهو كذلك لان
 قولهم ان هذا الامام بعصما من بعض لم يكن باطلا بل كان حقا فلم يكن سكره النبي صلى الله
 عليه واله وسلم وان ما المنكر عندنا هو انكم بقوله فلا نعلم لهم بهذا الخبر على وجه من الوجوه
 فان قيل فقد قال الله تعالى وكذبك انزلناه حكما عينا فقد ثبت انه لم يكن يعز
 حكم اختصوا به عز حكم القائه فانه هو المثل قيل له ليس في الآية ما يدل على ما ذهب اليه
 لانه قد قيل ان الكتاب كانت ما خص به العرب فحوزان يكون هو المراد بالحكم البيان كما انه كان سماعه
 قال سماعا عينا فان قيل فقد روي عن عماره رجح لا القائه قيل له الاخبار في ذلك قد اختلفت
 فقد روي انه رجح اليه لم يوافقوا بزيه وهذا خلاف مذهبنا لاننا بالقائه بل هو الذي ذهب اليه
 فاختل ذلك ان يكون رجح اليه ليعلم هل القائه بعد على باطلهم او برؤيه وقد روي في بعض
 الاخبار انه ضرب به حتى اوجعه وروي انه قال في بعض الاخبار لا ادرى ما اقصى
 فيه حتى حكم فيه عليه السلام بالحق ما لم يدع عنه على ما انساه باسناد صحيح فاما ما حصل في
 روى عنه هذه الاختلافات لم يمتنع لهم لعلوه واما ان عمل على موافقه في اهل علمه لسلام
 واما ان يسقط فسود قول على عليه السلام وروي نحو عن سريح فان قيل قد سلك لبركان

حكمنا لعاده كالكات عجل الطهاره ولا بلاطلا قاحي شيع الله ذلك على لسان الله صلى الله عليه
واله وسلم ولو كان حكم القافه مستوحيا لسان الله تعالى سجد فادامه بديك وهو ان عليا
كان عليه قيل له الحكم الذي من شأنه اذ اثبت بالسجعة لم يرد به سجع كان باطلا وان لم
يورد شرع بطلانه وتثنيه واما يقتضيان وتزود النسخ فيه اذ كان ما قد ثبت وزوده سرفا
فاما اذ لم يثبت وزود شرع فيه اضلا هو كافي في سان فتاده فان وزع سجع وبانقيا
كان ذلك موكلا لفتاده ولم يكن شيا فادامه هذه النسخة لرجوع القرب الحكم العاده
صحة فكيف خرج الى سجع وهذا سؤل من يعرف طريقه الشيع والحكامه وقد رقت الله على ما ذكرنا
بقوله الحكم الحاهليه بعون ابيه دم على اساع حكم الحاهليه وما يوكد ذلك ان السج على الله
عليه واله وسلم لم يسطر بها ابن اميه وزوجته حتى تلد ولم سراع فيه الشيع ولا عن
سما قبل ذلك على ان لا تحكم للشيع ولا خلاف ان لعاده لو سجع الى غير المدعي لم
يسب قولهم فضارت ذلك ايضا موصفا لما قلناه فان قيل لا يمنع ان تكون قول لعاده
مريحا للبدنوى والغراش كما يبدى كانت مريجة للبينة قيل له هذا سب في الدنيا سب على الحكم
تخصوا لها على بعض الوجوه فاما قول لعاده فلم يثبت بخلو شئ من الاحكام عندنا به مطلق قول
من رام ان يجعله تاكيدا او ترجيحا وما يبدى على بطلان القول لم يبقا الشيع والحكم
ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم هل يد من ابل فقال انعم قال اما الوايها بالحر
قال فهل فيها من اوزق قال نعم قال في ابن جاهد ذلك قال لعل عرابه
قال ولعل هذا ترعه عرق فابطل على الله عليه واله وسلم حكم الشيع وان ثبت على
ان وجوب اللعان بين الزوجين اذ ان الزوج الولد يترك على ان لا يصير بقول العاده لانه
لو كان بقولهم مغير لرجع اليه ولم يرجع الى اللعان فثبت له قال الله
تعالى هذا اذا كانا حزينين مستلين فان كانا حذو حاديين او عدا واهتر مستلين
خرا فادعاه كل واحد منهما كان الولد للزوج دون العدة والمسلم دون الذي يعران
جميعا وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه ان اقل احوال المسلم ان يصر على
ادعواه كما يصدق الذي واد اكان كذلك لوجب ان يكون الولد مسلما باسلام ابيه وسب
له الولايه عليه ولم يثبت للذي عليه ولايه لانه لا يملك للذي على اسم المسلم فصر المسلم
اولى فوجب ان يكون الولد كما ان رجلا لو ادعانا بيا هو لاشبه فادعاه اخوه وهو متعلق بكونه
كان الا بشر او ان يحكم له به لقوله بديه والمزبه التي وكذلك لو اجاز رجلان
فوتسا واخذها ارب له والاخر معلو لحامه فان قيل فهذا بعض ما دهم ابيه
في المستله الاول من ان شيعهما قد انقضا وحيات بل الولد ما قيل له سرحا على ذلك
الا ان يكون لاخذها مزه وها هنا قد بان المزبه فلا يعرض به على ما قد مناهه بكسود ذلك
ان الشئ اذا كان في بدر جليل فادعاه كل واحد منهما فسم الشئ سميما لم كانت ليد احثا

ان الله وحده على ان اعوان ولدت علامها اسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم

الرجل

في قوله

الرجلين من به حكم له به يكدر كذا ما ذكرناه وقل هذه الطريفة بحال كثر الكلام
 اذا كانا خدما عتقا والآخر خرا لا ان العتق لا يلي ابيه هذا كان او خرا والآخر له وحده
 ان يكون الخرا والاولى ولد له ما بيناه وادحسا العرب كما في الرجل والمرأه عدها
 تحت اراز واحد **مسألة** واذا ملك الرجل والمرأه ذارحم محرم او ذات محرم محرم
 عتق عليهما وكذا ملك الرجل اذا ملك شقضا من ذارحم محرم فهو عليه واسمعي لسريك
 صاحبته في قيمه ما له فيه فان كان الرجل اشتراه غلاما بانه يعون عليه ضمن هو لشريكه
 لما في قيمته وان ملك ذارحم ليس محرم لم يعون عليه وكذا ان ملك اخاه او اخته
 من الرضا عنه او غيرها لم يعون وخو برجل يبيع اخته وامه من الرضا عنه والآخر له
 دطرها وجميعه منصوص عليه في الاحكام ما ذهبنا اليه من ان ملك ذارحم عتق عليه
 قول ابو حنيفة واضحا به وهو قول علي رواه عنه زيد بن علي عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام وقول عمر رواه
 الطحاوي باسناد به عن الامود عن عمر وقال الشافعي يعون لوالدان وان اربعها والاولاد
 وان شغلوا ولا يعون من يتواهم قال داود لا يعون ولا يخدمهم بنفس الملك ولا يصل
 فيه ما اخبرناه محمد بن عثمان لنفاش خدشا لناصر عليه السلام عن محمد بن منصور عن احمد
 بن عيسى عن حنيفة عن ابي خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن عبد الله عليه السلام قال قال
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من ملك ذارحم محرم فهو حر وان ابا بكر المقرئ
 خدسا لطلحاي خدشا محمد بن عبد الله الاصمعي في خدسا ابو عمر بن الحارث بن جابر
 عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابي اسحق قال قال رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم من ملك ذارحم محرم فهو حر وان ابا بكر المقرئ خدشا لطلحاي خدشا محمد بن عبد الله
 خدشا ابزهم بن الحجاج وعبد الوارث بن عياض قال لا يخدمه بغيره عن قتادة عن الحسن بن عمار
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من ملك ذارحم محرم فهو حر ولا يخدمه الا
 على صريح ما ذهبنا اليه فان قالوا بل يصر قول داود في قدره وسهل بن صالح عن ابيه عن ابي
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يجزي والبر عن والده شيئا الا ان
 يجده مملوكا فيشتره مفعقة فانتهى صلى الله عليه واله وسلم لابعاق بعد الشرا فدل ذلك
 على انه من نفس الشرا لا يقع به العتق قبل له المترادف ان يشتريه معنوا بالشرا لا لانه لا يباع
 التي تقدمته ويدل على تشاد مذهبهم ان يكون الولد ولدا للرجل متى كان كونه عبدا له كماله
 ان من ولدت منه امته تكون خرا ولو ولدت منه امه غيره كان رقيقا كان الموجه لعدم
 انه ملكه لان ما يلد له مملوكه يكون مملوكا له لو كان من غيره واما قول الشافعي والذوي
 على تشاد الاخبار المنعده ويدل على ذلك ما احصاه عليه من ان من ملكا به او ولده عن عليه
 فذلك اذا ملك اخاه او عمه والعله انه ملك شخصاً بغير ارحم نوجب الحرمة وان قالوا العله في ذلك
 حتمولا لنعفيه ليعتقوا الاح على ان العم لم يبيع بعلمهم لانه يعلل بالحق المحرم فان ثبت

فما سقم فقنا ساءا لو لا سباده الى بطوار هو الذي ذكرناها ولا نه بوج الحظر والعمل وبلا فاده
الشرقة ولبن علنا وحكم المصوص علما فان قيل فان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
قد فادى لعناش حرا ستره يوم بدر فلو كان ملكه صلى الله عليه واله وسلم في جيبه لم
يصح المفاداه فيه قيل له عندنا ان الملك في الغيبة لا يسر ولا يعقد القسمه ولذا نكح حرمه للتشغيل
وبوج الرضخ لم يحضر الواقعة من النساء والولدان والعبيد فاداك ان ذلك كدنه ذكر رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم لم يكن اسر فلم يحل ان يعق على ان ماذ هبنا اليه قوله على الله السلام وقوله
عمر وغير محفوظ عن احد من الصحابه خلافة محمد بن عيسى اجماعهم على انه اجماع اهل البيت علم السلام
لا احتفظ بيهم فيه خلافا واما عزم عندنا حقه وكذا في قوله على علم فاداك ان ذلك قلنا انه من ملك
شخصا منه عن عليه لان العتي عندنا لا يتعص لانه في كتاب العقوبات ساءا الله تعالى ذكره
من فيه وجه احبابنا الضات عليه لشريكه والعصل من الحال الذي يلزمه فيها العمان والقتال
الذي يلزمه معها العزان ووجدا لشعابه واما من ملكه داوود ثم عزمهم وهو المراد من ملك
داوود لا خلاف في ذلك واللعطمان بن ريسان عن الحسن بن محمد عن ابي بصير الله عليه واله وسلم
ثم قد روي عن الحسن بن محمد عن ابي بصير الله عليه واله وسلم اللعطمان عمنان قال ابن جهم
الطحاوي وبلغني ان محمد بن ابي بكر الراسي كان يحدث عن عاصم بن شله عن عاصم بن الحارث عن الحسن بن محمد
قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم من ملكه اربع مريم فهو حر فذكر ان علي ما شاء الله
هستله قال وليس لك شاة ادا ابشر الله ان يبطاها حتى يعين فاداعوان له ذلك وهذا
مستوص عليه في الاحكام ونعني فيه علانه لا يجوز مكاحها ولا عسها ووجهه ان من ملكها
غيرها ولا مستتر لان ملكها حقه لم يزل عنه فادام يزل عنه لم يزل على يد وادام يزل عنه ملك
مها حقه لم يسر ملكه فيه فلم يحل ان يبطا حازه لم يملك لها لا يجوز له وط حازه له معها
ملكه سره ولم يحل عسها بل ذلك ولم يحل ان يملكها ان يملكها لان حصول ذلك حقه منها منع اسدا
النكاح فليها هستله قال دوان رجل قال لا خير قد اذنتك فوج جازي بتي هذه
واخرناك او احلل لك لم يحل ان يبطاها بذلك فان وطها عالما بالحرم لزمه لحد وار لم يملكها
بغير محاربه رقه الحبب للشبهة ولزمه لصاحبها مهر مثلها وهذا مستوص عليه في الاحكام
ايضا والمنع على عزم ذلك وهذا لا احتفظ فيه خلافا لاما على الله الاماميه من ان ذلك
والدليل على ذلك ان هذه الالفاظ ليست توجب ملكا ولا عزم النكاح عليها في حياتها
استباح بها الوا لولا الله تعالى والذين هم لغزو وجهه فظنون الا على زواجهم او ما
ملكها بما يهم فاهم غير ملومين ومن ساء الوط ما ذكرناه فقد استباحوا النكاح ومكنا للمهر
على ان يحظر وطها على غير لم يكن من جهة المولى من تقع باذنه كوط الحرة لانه لم يكن حظه
من جهة تمام يرتفع باذنها يدلى على ان حظر وطها ليس من جهة المولى لولا الله تعالى
ولا نكر هو انفسا نكر على الجباب اردن محصنا فلو كان حظر وطها من قبل المولى لحل ذلك

طاهر المحرم وللطاف الله لا نعوي عليه واكثر الذين روى عن ماله وارجح

الحمد

محکمہ

عند رضا هم ولم معهم الله تعالى من حملهم عليه غلابة لاختلاف ان المولى اذا قال لها اذا قال
قد مضيت لك بان تربي وتلكي نفسك من اراد ذلك انه لا يدرج وطوها لئلا يرد ذلك ولا يخرج
من ان يكون زنا فان به ان يحريم وطئها من قتل الله تعالى وليس من جهة التواهيها وانما قلنا ان من
فعل ذلك الحرام لزمه الحد لانه زنا فبانه احببه بغير شبهه دخل عليه فاما اذا لم يعلم الحريم
ودخلت عليه فيه شبهه فقلنا انه لا حد عليه لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم ادر روالا الحر ودانها
واوجبا المهر بين المهر في كل وطء وشبهه على ما بيناه في غير موضع من كتابنا هذا
مسألة قال وجب على من اراد بيع جارية ان يستبرأ قبل بيعها بحضه وكذا كحل المهر
ان يستبرأ قبل طئها بحضه وان كانت صغيرة او كبره لا يحسن اسرته قتل بعدها سحر وقيل
وطئها شهرا ثم جميعه منقوض عليه في الحكم اختلاف الناس في الاسر فذهب بعض الناس
الى انه ميراث وجب وذهب بعضهم الى انه يحل للبايع والمشتري جميعا وهو قول اصحابنا وذهب
بعضهم الى انه يجب على البايع دون المشتري وقال ابو حنيفة هو على البايع اسما با وعلی المشتري
وجوبا وقال الشافعي هو على المشتري وجبة قلنا ان البايع اذا كان وطئها
يستبرأ قبل بيعها بحضه ان علو قها من سدها حرم معها كالحرم الوطء على المشتري فوجب
ان يقع الاسر قبل البيع كما وجب وقوعه قبل وطئ المشتري وايضا وحدا العدد يلزم حبل
العتق الذي هو اسباحة الفروج في حيث يلزم الاسر قبل البيع والعله انه اسر الرجم
او يقال لما كانت موطوءة وطئا مباحا لم يحل ملك نضعها على الواطئ لها قبل الاسر دليله
لو وطئت بعتد النكاح هو كذا ان كان وطئها فانه لا يمانع ان يكون قد علق منه
وان يكون معها فحرم عليه حتى لا يسهلها حتى يسرها لان الفحل الذي لا يلزم الاسر ان
يكون حرا اما فخله كحبة الاثر ان من شك في مؤاه انهار زوجته اولسب زوجته لم يحرمه
ان يطأها حتى يسرها لا يرد وكذا من شك في شخص انه عتق او هو حر لم يحرمه بيعه
حتى يتكشفه كذا فكذلك لا يجوز بيعها حتى يسرها لانه لا يمانع ان يكون قد صار ام ولد
له وما ذكرناه احتياط وفيه خطر وفائدة شرعية فان قيل لم يوجد في الاول وجوب
عتق من لما واحد قيل له العدة والاستبراء قد يجان لانك انما ارادوا وجوب الاسر من النكاح
والى وجوب العدة عليها من وفاء زوجها فان انه قد يجهل المأواذ ان يدرك بان ان وجوب
غير مقتض في هذا فلم يمنع وجوب الاسر من ما واخذوا حتى بها من غير ما فكر في اعسار فيه
بالمال معني له على ان الشافعي ذهب الى ان سدها لانه اذا كان يطأها ولا يجوز له تزويجها الا بعد
الاستبراء فوجب لا يجوز بيعها قبل الاسر ليس كل واحد منهما عقد سباح به الوطء وما
وجوبه على المشتري قال لا يصل فيه حديث ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم في سبأ او طائس الا لاوطأها مل حتى تضع ولا تحايط حتى يحسن حصه وري
ابوداود والسنن بسنده برفعه الى ربيعة بن ثابت بن ابي انصارى اما ان لا اقول لكم انما شئت

عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول يوم حير قال لا يحل لمؤمن يؤمن بالله واليوم
الآخر ان يشق ما رزق غيره يعني اسان المحتالي ولا يحل لامرؤ تؤمن بالله واليوم الآخر ان يعج
على امرأه من السبي حتى يسرها فاذ لك على وحر الاستبراء لحد الملك لانه معلوم انه حلال
عليه واله وسلم لم يوجه للمعشر اذ لم بشرط في السبا ان يكون ذوات ارواح فاذا
سب ان وحوه لحد الملك لانه معلوم انه صلى الله عليه واله وسلم لم يوجب للمعشر
اذا لم بشرط في السبا ان يكون ذوات ارواح فاذا سب ان وحوه لحد الملك وحده في المشر
وكل من ملك منهم ملكا يجذب باي وجه كان وروى ريد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه
السلام انه قال من اسرا حاربه فلا يقر بها حتى يسبها تحيضه وادام حملها وحي
الاستبراء على من ملكها بالسبي وجب الاستبراء على من ملكها باي وجه كان من الملك وعلما انها
ان كانت من تحيض سبها بشهر لان شهر يعوم مقام الحيض والعدة وكذا في الاسر
والعلة ان كل واحد منهما اسرا للرجس حسبا له وكذا اذا اشترها وهي حامل برضعت
عند سدها حلت له بعد صرم مسميتها باسمها وهذا منصوص عليه في الاحكام والاشهر
فيه قول الله سبحانه واولاد الاحمال احلهم ان يصنع عملهم وقوله صلى الله عليه واله وسلم
سبا يا اوطاس لا توطأ ما لم تحي تنضج ولا حايلا حتى تحيض فحل اسرا الحامل بالوضع كما جعل
استبراء الحايلا بالنضج والمسله وفاق مسلم له قال ولا بأس للرجل ان ياتي امته
فيما دون الفرج قل ان سبها قبل اذا ايقرا به لاجل بها وهذا منصوص عليه في المسمى وذهب
اكثر الفقهاء الى انه لا يجوز وروى هنا باسناد من الحسن بن علي بن القبطي والمباشره قال
ابوالخاس الحسني رحمه الله تعالى روى عن عمار بن عبد الله بن مكرم عن ابي عبد الله عليه السلام
والذين هم لغزو وجههم ثيابا فطون الا على ارجلهم او ما ملكت ايمانهم فصرن ملكات لنا بظاهر
قول الله تعالى وورود الخطاب والوطأ خصوصاً والوطأ اسم الجماع دون سائر الاسماء
فمع سائر الاسماء على الاماظة ويدل على ذلك ان سدها من غير وطئها حتى يحمد الله تعالى يوم
زواله مع استواء المانع وغير المانع فلو كان لا يبيع من سبها سبها سبها لكانت حايلا
وايضا قد ثبت بما قدمناه وجوب الاستبراء على المانع ولا التماس انه لا يلزمه غير الاسماء من
وطئها فقط دون سائر الاسماء فيجب ان يكون المسمى كذا فان قالوا العلة انه
اسرا اسعوا بالبيع ولا يعلو فيه حق البيع كان ذلك فاشد من وجهه لحد هان البيع لسره
حرمه بيعه والتاوان الملك لو حصل لاهن بيع او حصل لاهن ملك حتى ما ملكها لساها كان حكمه
لا يبيع فاعلم سقوط هذه التاوان وان قاسوه على العدة كان فيا سبها او في اساده
الى لظاهر الذي ذكرناه ولا نأرد ما لا يعلو به حوله لعل لا يعلو به حوله لعل لا يعلو به حوله
سبها لاهن الاسماء كله حرم قبل عقد البيع وقنا سبها انا حقه بعد البيع بمارس
علا كان عليه مسلم له قال ولو ان رجلا اشترى امه وهي حامل بعد سبها لكانت

اسرها

واسر لها خيضة شواها وان اسرها واخاضت بعد ملكها كلفت سلكا الخيضة وهذا مصوص عليه
 في المتنك ووجه ما قلنا انها لو اسرث وهي خايب لم يفسد سلك الخيضة انه صلى الله عليه واله
 وسلم قال لا نوطا حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض او حيا اسر الخايب
 خيضة فاذا ملكها وهي خايب ووطيها بعد سلك الخيضة لا تكون اسرها خيضة بانه وما
 يكون استبرأها ببعض خيضة بحيث يدرك ان سربها خيضة اخرى وبذل
 على ذلك انه لا خلاف ان بعض خيضة لا تقوم مقام الخيضة الباقية في العدة فوجب الاستبراء
 مقامها في الاستبراء واخذ ان كل واحد منهما استبراء المهر وقتلنا انها ان خاضت بعد ما ملك
 اخرى تلك الخيضة لقوله صلى الله عليه واله وسلم ولا تحايض حتى يحض خيضة وهذا قد
 خاضت قال ابو حنيفة لا يحضر بالخيضة الا ان يكون بعد فطر المشرية لها فاذا ما ان خاضت
 بين السرا والقبض وجبان استبرأ خيضة اخرى قال ابو يوسف اذا خاضت بعد السرا
 اجرت من غير مراعاة القبض ان الملك يم بالشرافلا وجه مراعاة القبض مسأله
 ولو انه اشترها واعقها ثم تزوجها لم يحرم ان يوافقها قبل الاستبراء واداسيب المهر الامه استبرأ
 خيضة ما ذكرناه فيمن اشترها واعتقها منصوص عليه في المسألة واستبرأ المستبينة مصوص عليه
 في الاحكام ووجه انها لما ملكت كان يصحها بما عليه حتى لا يستبرأ فلما اعلمها حصل وجه
 اخر من المهر الثاني الحاصل بالعتق ولم يجز ان يرتفع بارتفاع المهر الاول وليله ولو اشترها
 في حرمه ثم تزوجها لم يحل له وطئها في آخر ما وان ارتفع المهر الحاصل بان ما بينا
 ان ارتفع اخذ المهرين لوجوب ارتفاع المهرين في آخر ما وان ارتفع المهر الحاصل بان ما بينا
 منها وفيه ورد النص وهو الاصل في وقوع الاستبراء في غير المستبينات مسأله ولان
 رجلا كانت عده مملوكة فوطيها لم يكره ان يطاها حتى يخرج الاول في مملوكة تسع او عتق
 وهذا منصوص عليه في الاحكام اما عزم للنج بينهما فهو قول امير المؤمنين عليه السلام روي ذلك من روى على
 قرأه من جبره عن علي عليه السلام وغيره ايضا قد رواه عنه وبه قال العلماء اجمع الامم
 من الصحابة وذاد من المتأخره والدليل على ذلك قول الله تعالى وان يحضوا من الحيض فاما
 سلف وليس لهم ان يتزوجوا ذلك بقول الله تعالى وما ملكها بهم وانهم غير مملوئين وحين
 احد هان الاله التي يعلقها بها خاضه والخطر قوي من ارباخه وبه اخرج امير المؤمنين عليه السلام
 والثاني ان الاله التي احصاها خاض موضع الخلاف بين المقصد بها حرم النج وفيه وقع الخلاف
 والمقصد بان يعلقها به ارباخه ملك ليس على الخلق فاما اذا خرج الاول عن ملكه عا ذكرناه ولا خلاف
 انه يحل له وطئ الثانية واختلفوا اذا زوج الاول وعدنا انها لم تحل له والدليل على ذلك في المسألة
 نقال وان يحضوا من الحيض وقد ثبت ان عزم النج بينهما مرد بالاله بما ساء انك فلا يصح النج بينهما

۱۲۸

عبدالمجید بن عبدالحق

ما لو طأ لم يبطأ آخرها بعد الآخرى فصار له لايه تقتضي عدم حرمة وطأ آخرها بعد الأولى على
جميع الوجوه فوجيب لعصا به لأجبت مخضه الدليل ولما اجتمع الجميع على أنه اذا اخرج الأول من
الوطأ من ملكه ما ذكرناه حل له لما فيه فلهما وبما حكمنا على الحرمة وان زوج الأول من
أو كانتها فذكر ذلك اذا زوجها والعلة ان ملكه ثابت عليها ما لم يكل من وطأ ملكه لم يحل له وطؤها
مادام ملكه باسما عليها وايضا خلاف لو انه اذن لها في الجرام فاحترمت لم يحل له ان يبطأ
اخذها فذكر ذلك اذا زوجها والعلة ان حرمة الأول من حرمة غيره بخلاف ذلك لو عقد كاح
من كدك ان من تزوج حره لم يحل له التزوج باخذها الا مع بطلان كاح الأول من وطأ
محرره وطأ الثانية من المملوكات الا مع بطلان ملكه للأولى لان كل واحد منهما مملوكا باسما
وبشتر فاستنا الى الظاهر وبعض الخطر هو ان من باسما المتزوجة على الجميعه مسلمه
قال ولان رجلا طلوا به ثلاث بطلعات لم يملكها لم يكره ان يبطأها حتى يكره زواج غيره
وذكر ان لو كان سيدها ر عليها بغير تبليغه لها لا تألم تخله وهذا منصوص عليه في الأحكام
والأصل فيه قول الله تعالى الطلاق مرتان الى قوله فان طلقها فلا تخله من بعده حتى
يكره زواج غيره ولم يخبر في ذلك من غيره وقد علمنا ان السيد ليس بزوج ولا ببطا بالزوجيه
فوجب ان يكون حره على من طلقها فلما كان وطأها سيدها لم يكره زواج غيره ولا خلاف في انها
لو وطئ بسبه او زنا لم يحل للزوج الأول والعلة انه وطئ وقع في غير كاح صحيح فذكر ذلك
والعلة انها وطأ مطلقه ثلاثا يكره ان يكره ان لا اعتبار بوطأ الا ان كان له وطئها وهما
حرمان واخذها او كانت خا بيا جاز لها التزوج الى الأول فان ان الاعتبار بما ذكرنا من حصول
الوطأ في كاح صحيح دون ان يكون الوطأ حراما او خلافا مادام اطلقها ثلاثا ولم يكن سيدها
وطئها محرما وطئها بان ملكها اظهر واوضح لقول الله سبحانه فلا تخله من بعده حتى تنكح
زوجا غيره وهو لم يبطأها واجام ملكه ولا كاح ويحسب الاجل له وطئها بالملك على وجه من
الوجوه ما لم تنكح زوجا غيره على ما مضى الكلام ايضا **مسألة** قال **والأخوه** في
الشيء ان يفترق بين ولد والوالده **قال** لفتنم عليه السلام **الان** يكون الولد كغيره احاد
المفترق **قال** **والأخوة** المفترق مادام صغيرا مادكرناه او لا منصوص عليه في الأحكام
وما حكينا عن القنم عليه السلام منصوص عليه في مثايل النبي رضى ونص يحيى عليه السلام
في المنتخب **قال** ان من باع جازبه ولها ولد صغير لم يبع معها مرد معها ان لم يبع ولدها
معهما **كان كخيل المذهب** ان الحاربه اذا كان لها ولد صغير لم يبع بغير بيع احدهما
دون صاحبه **قال** الشافعي **والأصل** فيه حديث زيد بن علي عن ابيه عن جده عن
علي بن ابي حمزة **قال** قدم زيد بن خازنه سي مصعب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

في كتاب الطاهر في زواج الأول من حره

انهم يكرهون

الزوج

الزوجه

الطلاق
للصالح والمعصية

الزَّيْنِ فَتُنْظَرُ إِلَى رَجُلٍ مِمَّنْ وَأَمْرًا كَيْسَ خَزِينٍ مِنَ الرُّقَى فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَا لِي بِهَذَا
هَذَا مِنْ كَيْسٍ خَزِينٍ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَبِي رَاسٍ لَمْ يَأْتِ رَسُولُ اللَّهِ أَحَدًا إِلَى نَفَقَةٍ عَلَى الرُّقَى وَنَحْنُ وَنَدَّاهَا
بِمَنْفَعَتِهَا عَلَيْهِمْ قَالُوا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَرَيْتَ حَتَّى سَرَدَهُ مِنْ حَسْبِهِ
فَزَادَهُ عَلَى ابْنِهِ وَأَمْرًا مَنَادِيَهُ يُنَادِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَا مَرَكَمِ
أَسْلَفُوا بَيْنَ ذَوِي الْأَرْثَامِ مِنَ الرُّقَى دَلَّ ذَلِكَ عَلَى مَا دُخِلَ فِيهِ مِنْ الْبَيْعِ لَمْ يَلْعَبْ مَعَ
أَخْدَهَا دُونَ صَاحِبِهِ وَلَا يَبِيعُ تَعْلَمُ يَقُولُ اللَّهُ بَعْلِي وَلَقَدْ لَعَنَ اللَّهُ الْبَيْعَ لِرَجُلٍ بِأَعْمَةٍ لَا
يُبْعَثُ لَهُمْ فَتَأْتِي أَيْضًا لَأَنَّهُ مَدْفُوعٌ بِالْمَنْظَرِ الَّذِي دُكِّنَ بِأَيْدِي كُنَّا
بَابُ الْقَوْلِ فِي صَفَةِ الطَّلَاقِ وَتَقْوِيهِ
أَيُّ الْأَمْرِ الرَّجُلُ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ طَلَاقُ الشَّهْرِ طَلْعُهَا وَطَهْرُهَا
مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَهَذَا مَصْرُوعٌ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ وَالْمَنْتَحَبِ هُوَ الْخِلَافُ فِيهِ وَالْأَصْلُ
فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا طَلَّقَ الْمَرْءُ النِّسَاءَ فَطَلَّقَ هُنَّ لَعْدُ تَنْهَى ثُمَّ وَرَدَ فِيهِ مَا أَحْبَبْنَا أَنْ يُوَكَّلَ لَمْ
يُخَرِّجْنَا الْعُلَمَاءُ إِذْ خَدَّسْنَا أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ مَرْزُوقٍ قَالَا أَحَدُهُمَا أَنَّ خَصَمَ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ
الرَّيِّزِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ
فَقَالَ دَخَلَ لَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ قَسْبٍ عَنْ دُرِّ عَمْرِو بْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَرَّةً
فَلَمْ يَرْجِعْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ يَطْلُقُهَا ثُمَّ قَالَ إِذَا طَلَّقَ الْمَرْءُ النِّسَاءَ فَطَلَّقَ هُنَّ لَعْدُ تَنْهَى وَنَا
أَبُو بَكْرٍ الْمُتَوَكِّلِي حَكَّمَ شَا الْعُلَمَاءُ وَابْنُ مَرْزُوقٍ وَابْنُ مَرْزُوقٍ وَابْنُ مَرْزُوقٍ وَابْنُ مَرْزُوقٍ وَابْنُ مَرْزُوقٍ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ قَسْبٍ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَرَّةً فَلَمْ يَرْجِعْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ يَطْلُقُهَا ثُمَّ قَالَ إِذَا طَلَّقَ الْمَرْءُ
فَاتَّ بِلَالُهُ أَنْ يَطْلُقَهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَسْتَحْضَ فَتَذَكَّرَ الْعَدَّةَ كَمَا مَرَّ اللَّهُ تَعَالَى وَابْنُ أَبِي حَسَنٍ الرَّقِيقُ
خَدَّ شَاهِدٌ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ مَرْزُوقٍ وَابْنِ مَرْزُوقٍ وَابْنِ مَرْزُوقٍ وَابْنِ مَرْزُوقٍ وَابْنِ مَرْزُوقٍ
الْبُسْكُونِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَسْبٍ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى طَلَّقَهَا وَهِيَ طَاهِرَةٌ وَكُلُّ هَذِهِ الْأَخْبَارُ دَعَلَتْ عَلَى مَا قُلْنَا وَابْنُ الْمُرَادِ تَلَايَهُ
هَذَا قَالُوا فَإِنْ طَلَّقَهَا وَهِيَ حَائِضٌ وَهِيَ حَائِضٌ فَطَلَّقَهَا فِيهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَقَدْ جَاءَ لِلشَّيْخِ
وَهَذَا مَصْرُوعٌ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ أَمَا كَوْنُهُ مَخَالَفًا لِلشَّيْخِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ وَقَدْ ضَامَ الْحَرَكُ وَالْأَمْرُ مَا دَلَّ
عَلَيْهِ ذَلِكَ وَالْأَخْبَارُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَعْدُوا مَا وَقَعَ الطَّلَاقُ فِيهِ فَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ الْأَمَادِيَّةِ
إِلَيْهِ الْأَمَامِيَّةِ وَزَوَّاهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّلَاقُ لَا يَبِيعُ فِي الْحَيْضِ وَهُوَ الْطَّهَرُ مِنْ قَوْلِ الْأَصْحَرِيِّ عَلَيْهِ
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ يَبِيعُ فِي الْحَيْضِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لَطَلَّقَ مَرْثَانُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى طَلَّقَهَا
وَلَا يَخْلُوهَا مِنْ تَعْدٍ حَتَّى يَنْكِحَ رَجُلًا غَيْرَهُ فَبِئْسَ أَحْكَامُ الطَّلَاقِ وَلَمْ يَسْجُلْ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِي مَا دُخِلَ فِيهِ ذَلِكَ وَنَبِيعُ
الطَّلَاقِ فِي حَيْضِ الْأَحْوَالِ فَإِنْ قُتِلَ قَتْلًا فَدَعَلَتْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا طَلَّقَ الْمَرْءُ النِّسَاءَ فَطَلَّقَ هُنَّ لَعْدُ تَنْهَى

فذلك كل قل ان لطلاق لغير العدة لا يقع فصل له ليس في الآية دليل على ما ذكره بل دليل
على انه امر من الله سبحانه بذلك وليس فيه ما يدل على انه لو طلقها لغير العدة ما يكون حاله وحمل
قوله تعالى يطلق من بعد ثلث غل ان ذلك هو المبدوء اليه والمسنون وحمل قوله تعالى وان
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره من غير اسي شيء من الاجوال على انه يقع في جميع المراتب
نظر الستين لو اراده كلها بطل على صحتها اليه منها ما معنى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
مره فليبرحها ولو لان اطلاق كان وقع لم يبره بالمرحجه واحسننا ابو الغنائس الحسني رحمه الله
باب عيسى بن محمد العلوي حدثنا محمد بن منصور عن محمد بن جميل عن ابراهيم بن محمد عن ابي جابر عن
عمر بن ابي وايل عن ابن عمر انه طلق امراته وهي حائض فذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فقال امره ان
يراجعها وبعد سطوته فبان صحته ووقع الطلاق في الحيض وانا ابو الغنائس الحسني رحمه الله نا ابراهيم
الناظمي حدثنا اسحق بن ابراهيم الصنعائي عن عبد الرزاق عن الثوري عن عاصم عن ابن سيرين قال
سئل ابن عمر هل يجزئها قال لا وما ينبغي وان كس قد عرت واستحقت وفي بعض الاحبار قل
يا رسول الله لو كنت طلقها لانا قال اكانت مني وبغضت لك وبانا ابو الغنائس الحسني
حدثنا محمد بن الحسن بن ابي بكر عن ابي اسحق عن ابراهيم بن محمد عن ابيه عن حماد عن علي بن علقمة السلام
انه كان يقول الطلاق في العدة على ما امر الله من طلق على عرعه فقد عصا الله ودارق
امرته فان قيل فقد روي عن حماد انه بن مالك عن ابراهيم بن عمر انه طلق امراته وهي حائض فقال
صلى الله عليه وآله وسلم ليس بك بشي قبله هذا خبر قد استضعف سنده واهارنا
اكثر واشهر وان ثبت فلا ظاهر له لانا قد قلنا انه سي مدخل ووقع فلا يرد فيه من اويل
واداحضا ومهما حجتنا فيه الى التاويل قلنا حمل ان يكون المراجعة لغير شاسي وعار
وليس لهم ان يقولوا ان الزوج لما كان موقعا للطلاق قلى وجه يكون به عاصا لم يقع
طلاقا لانه يسمع من يطلق في الصلح بغير بيع صلوته بانه مطا به ونكسها ان كون ما تحب
الفرقة مخصصه لا يمنع من وقوع الفرقة بالردة اذ اطلاق انها توجب الفرقة ويمكن ان تعاش
الحائض على الطاهر تعلى بها امره يصح طلاقها او عايش اليه يدخل بها قلى لم يدخل بها
بتلك الغلة فوجبان يقع طلاقها في الحيض وبقا الطلاق على الطاهر بخله ان كل واحد
منهما لعله مدخل في المنع من لو طويلا يقع حصوله في الحيض فان قالوا
على الوكيل الذي امر بان يطلقها طاهرا فطلقها حائضا بانه بعدد ما امره كانت
قيا سنانا اولي استنادها الى النص في الاحتياط ويدا لانه بعد وقوع الطلاق على
ان الوكيل لا يشبه المطلق لانه المطلق يطلق على نفسه والوكيل يطلق على الموكل فصار حائضا
اولي ان يرد ما حكمه من يلزم نفسه الامر الى حكم من يلزم غيره وهم هم ردوا حكم من يلزم نفسه

عن علي بن الحسين البصري قال حدثنا
قال حدثنا زائدة بن جابر

وما يصح الفرق بين الوكيل والمطلق
 ان الحكم من يلزم غيره **وما يصح الفرق بين الوكيل والمطلق**
 ان الوكيل يفقد ما هو وكيل فيه بامسك الوكيل فقط دون ما سواه في كل امر
 في طلاقها ظاهرا ولم يكرهها من بطلانها كما يصح طلاقه خائفا وليس كذلك
 المطلق لغير طلاقه بغيره وان لم يأم الله به بان يحترقه باق ووقع اوبان بدرا عليه
 من غير حمله المحترق فلا تنفع ان يأم بالطلاق على وجه مخصوص وبدر على انه قد يقع
 ذلك وان وقع على غير الوجه الذي أمر بان يقع عليه **مسألة** قال في سبيل الهدى
 ان يطلق صغيره لم تحضر ابيته ان يكفر عن مجامعتها شهرا ثم يطلمها وذكر ذلك القول
 فيمن اراد ان يطلق المحترق وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه لما استبان يكون للمحترق
 والطلاق خفيه في ذات الخيض استحبابا ان يكون بينهما اشهر في النوازل من صغره والكبيرة
 والمكبل لغير الشهر فذا قيم مقام الخيضة الواحدة في كل حكم له مدخل في استبراء الرحم بعد العدة
 والاستبراء في الاما **مسألة** في اد اطلق الرجل امراته طلاق السنة ولم يكن التطبيقه
 ثالثه فالرجل اولى بما دام مت في عدها فاذا انقضت عدها كان الرجل طامس الخطاب وهذا
 منصوص عليه في الاحكام والمتن في خلاف فيه سوا كان لطلاق للسنة او واقعا في
 الخيض في معنى المراجعة الامر الى قول النبي صلى الله عليه واله وسلم مرة فليترجعا في ابن
 عمر حين طلق امراته خائفا من ان يراجعه فكذلك في العدة لو انقضت قبل المراجعة ارجع
 يكون خائفا من الخطاب رد كما اذا وقع الطلاق لا عوض وقد دل على ذلك قول الله تعالى ويعولهن
 بردهن في ذلك ان المراد به المراجعة **مسألة** قال في القسم علم ولا يد من الاسماء
 في الطلاق والمراجعة ليكون العدة من الخلاف والمنارعة وهذا منصوص عليه في مسائل
 النير وشي ومروي عنه في الاحكام وقد دل عليه بالبعد من الخلاف والمنارعة على انه قاله
 على سبيل الاستحباب ولم يجعله شرطا في صحة الطلاق ولا في صحة الرجعة وقد ذكر في
 عليه السلام الاستشهاد في الاحكام ولم يذكر انه شرط في صحته فذلك على انه استحباب وقال
 ايضا سمي المطلقان شهد على طلاقه ان شأين يلعن به وان شأين انقضا عدها وذل
 ايضا لا يجعل الاستشهاد شرطا في صحة الطلاق وهو قول عامة الفقهاء وذهب الامامية
 الى ان الطلاق من شرط صحة الاستشهاد واخذ قول الشافعي انه شرط في صحة الرجعة والرجل
 طلاق الاستشهاد ليس بشرط في صحة الطلاق ولا في صحة الرجعة قول الله تعالى اذا طلعتم النساء
 فطلقوهن لعدتهن وقوله سبحانه الطلاق من ريان وقوله سبحانه فان طلقها فلا محل له
 من بعدهن شي زوجا غيره وقوله سبحانه فامساك بغير وفاء وسرخ باحسان فلا سرطانية

في سنة

شأن الاستهاد فقلتم انه ليس بشرط في صحته فان قيل فقد قال الله تعالى واسهر وادبر
عبد منكم وامرنا بالاستهاد فليس له لتساخا لانه ما موز بالاستهاد واما الخلاف انه شرط
فيهما او في احدهما ويدل على انه ليس بشرط في الرجعة قوله تعالى وبغراتهم ليجردن
في ذلك من غير اشتراط في الاستهاد وما يتعلق به الفرقان من قوله سبحانه واستهدوا وادبروا
منكم لا يصح تعلو واحد منهما لانه وادبر بعد ذكر الطلاق والرجعة وليس تخلقه باحدهما
اول من تخلقه بالآخر بخلاف انه غير متعلق بهما على الوجه الذي ذهبوا اليه فمطل علمهم
وضوح ان المراد به التدب فصح تخلقه على وجه التدب بالطلاق والرجعة جميعا وما يدل
على صحته ما يذهب اليه من ذلك قوله النبي صلى الله عليه واله وسلم لعمر بن الخطاب عن ابيه
في الكحل حتى يراه فليتر احدهما حتى يطلع ثم يبط لهما ولم يشرط في واحد منهما الاستهاد فدل
على ان الاستهاد ليس بشرط فيهما بخلاف ان الاستهاد ليس بشرط في العلق فوجب ان يكون كونه
الطلاق والعلقه انه اذا ملك وفي الرجعة شككها بما يفسر الى لولي فوجب ان يكون استهادا
شرطا فيه دليله سائر الحقوق من البيع والاطا زه وغيرها او يقال ان الرجعة هي استاخذ الزوج
من غير ان يكون عقد النكاح فوجب ان يقع الاستهاد دليله شرائع الامم ثم الاصول كلها استهدا
لان شامها لم يعلط بالحاجة الى الولي ولم يعلط بالحاجة الى الشهود فوجب ان تكون الرجعة
كذلك **مسألة** قالوا اذا اراد الرجل ان يحل امرأته طلقها على عوض فيقول
طلقتك على كذا او خالتك عليه او باراك او غير ذلك من اللفاظ التجارية فبأن يوافق المراه
على ذلك او يقول انت طالق على كذا او يقول اذا أبرأني من كذا او عطسني فانت طالق نقص
في الاحكام على جميع ما ذكرناه غير ما ذكرناه من قول الرجل خالتك او غير ذلك من اللفاظ التجارية
فبأنه فانه مسه علمها فيه **فصل في المذهب** ان الخلع والمباراة والطلاق على عتق سن
كلها عبارات مختلفة على معنى واحد والى يدل على ذلك ان لفظ الخلع والمباراة بعد العرفه
كالطلاق اذا اشترط العوض فيهما كان استحقاقهما واثبت لفرقة ومملك الزوج
عليه ما بدله من العوض وهذا مما اختلف فيه وقد اختلف في الخلع هل هو فسخ او طلاق وهو
طلاق عند اصحابنا وبه قال ابو حنيفة واخذوا في الشافعي وقوله الاخر انه فسخ وليس بطلاق
والذي يدل على انه طلاق ما رواه هناد بن اسحاق عن سعد بن المسيب قال **حجّل رسول الله**
صلى الله عليه واله وسلم الخلع تطليعه واخذ ويدل على ذلك حديث ريد بن ابي عن ابيه عن جده
عن علي بن عليم السلام ادا من الرجل من امرأته فدية فقد بانت منه بتطليعه ويدل على ذلك ايضا
انها فرقة مختص النكاح يقع بايقاع الزوج فبان يكون طلاقا دليله الطلاق واجبة المطلق
ان الخلع اذا اراد به الطلاق يكون طلاقا وكذلك اذا لم يرد به والمعنى انه خلع فاما الاستبدال

باب التلغ

من

من أشد على أنه فتح بانه لو كان طلاقا لكان يصير الطلاق به اربعاً والخمسين لله تعالى
قال الطلاق مرتان ثم ذكر الخلع بقوله تعالى بعد ذلك فان حكم الامعاء حدود الله ولا
حاج عليهم فيما اقدت به ثم قال وان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره
فهو عرسه بدلالة الله تعالى بمر الطلاق في قوله متكحانه الطلاق مرتان فامسك بعرف
او سرح باحسان فارد بقوله او سرح باحسان المطلقة الثالثة ثم سرح احكام الطلاق
الطلاق الماضي ذكره ودل على ما يجوز اخذ البذل فيه وملا يجوز ان الله تعالى اسد ذكر طلاق
اخر غير ما مضى ثم ذكر بعد ذلك حكم المطلقة الثالثة لانه ان جعلها بطليقة اخرى ليس
بالامر لولم يكن كذلك لكانت التطلعات بصرف غشاً ففصح بما او اخصناه ان الخلع وان كان
طلاقاً كان دخلاً في التطلعات الثلاث ويطل ما تعلموا به **مسألة** ولا يجوز الخلع
الا اذا خاف الا يقيم الحدود لله ويكون المراه هو البطالة وابت الرزق الى حكم الله تعالى
ولا يجوز ان يخالفها على اكثر من مهرها ونفقة عقدتها ورسه اولادها ويعمهم
جميعهم مضمون عليه في الاحكام والمسمى خلا ما ذكرناه من ترسه اولادهم ويعمهم فانه مضمون
عليه في المسمى فقط والذي يدل على ما ذكرناه من انه لا يجوز للرجل اخذ العرس على الطلاق الا اذا
خاف الا يقيم الحدود لله مظاهره قوله تعالى ولا تجعل لكم ان تأخذوا ما انتم من شيئا الا ان يحاكم
الا يقيم الحدود لله والله فان ختم الا يقيم الحدود لله الله فنصر تعالى على حريم اخذها اعطاهما الاعلى
الشرط الذي ذكرناه وبنيان ذلك حل متى حصل الشرط قال قبل فقد قال الله تعالى فان طلقكم
عن شيء منه نفست فكلوه هنيئاً مريئاً باح كحل ما طابت به انفسهن منهن ومن وحيب ان يخرجوا
الزوج اياه على سبيل الخلع وان لم يكن منها شيئاً فاد ا طابت به نفسها قبل له قوله سبحانه
ولا تجعل لكم ان تأخذوا ما انتم من شيئا الا ان يحاكم الا يقيم الحدود لله الله فقد دل على انه لا يجوز سرح طليقتها
ان تأخره على وجه الخلع الاعلى الشرط الذي ذكرناه الا ان تأخذوا ما انفسها ولم تبطل لم يجعل له ان يخرجه
خاف الا يقيم الحدود لله الله فبان ان لا يهرت في اجاب شرط مع طيبه نفسها ولا يمنع ان يكون لها
اد ا طابت نفسه مما لاخر مطلقاً محل ساوله ثم لو طابت نفسه بان ساوله على وجه محطوره
لم يجعل له لخره كما يوجد على سبيل الربا ومن الخرج البغى وما حرم غيرها وكذا لا يصح ان يجعل
ان ياخذ من مهرها ما طابت به نفسها على الاطلاق ثم اد ا طابت نفسها على سبيل الخلع لم يحل له ان
ان ياخذ الاعلى الشرط الذي ذكره الله تعالى فان فاشي الخلع ادا لم يحرم منها الشئ عليه
اذا خيف معنى انه خلع كان ذلك معارضاً بان يقال لهم قد ثبت بالدلالة عندنا واد ا فامسك
ان الخوف مبرحاً في بعض احكام الطلاق والعلم انه ملك عبد المصبح وقلنا انه لا يجوز ان يصح
الخلع على اكثر مما اعطاهما الا ان تكون نفقة عقدتها او ترسه اولاد له لما رواه ابو الحسن الكرخي
باستاده عن شعبه عن قتادة عن عكرمة عن اسعنا بن حمزة ابنت شلولان بنت الصلي بن عكرمة

في الخلع

فقلت والله ما اعلم على ثابت في دين ولا خلق ولا كثره الكفر ودار الاسلام لا يطيقه
بعضا فقال صلى الله عليه واله وسلم يردس عليه خديعه فقالت نعم وامرنا النبي صلى الله عليه
واله وسلم ان نأخذ منها ما ساق اليها ولا نرد ادا وروى ايضا باسناد عن ابي جريح عن عطاء بن
امرأه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم سكاور وجها فقال يردس عليه خديقه فقالت نعم
وربنا يده قال ايها الربا يده فلا وروى ايضا باسناد عن ابي جريح قال قلت هذه الامية في بارئ من
وفي حمله بنت عبد الله بن سلول قال **قال** وكانت سكة الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فقال يردس عليه خديقه فقلت قد غدا النبي صلى الله عليه واله وسلم فكم دك فقال امطحت
من نفسي فقال نعم قال ثابت قد فعلت فقلت ولا يجلي لكم ان احدوا اما انتم من سالا له قال
لا تأخذ منها اكرما اعطيتها ما حديث الاول قد روي ابو العباس الحنفي في النصوص فان
قيل فقد روي في الاخبار عن ابي سعيد الخدري انه قال كانت اختي عند رجل من الانصار يروى
في حديثه فكانت معها كلام فارغها الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال يردس عليه
خديقه وبطلت قالت نعم اريد ان يردس عليه خديقه ويردس عليه فكل له حمل يكون
صلى الله عليه واله وسلم علم ان الخبر الذي على الحديث فاباه عي بالراية ليكون ذلك بليغا
بين الاخبار وايضا قد ثبت بالراية وفاقا مع ابي حنيفة في الحدوث والمهر فقد روي جريح
كذلك ما الخلع والقلع انه عوض البضع ودك اول من قيا سم دك على ابي الاعوان كسنا
الى المنقوض وقيل انه عوزان مخالغ على بغيعة العبد وتريعه الاولاد وبعضهم انه ما سعلق
باسبا النكاح الذي كان بينهما فاشبه المهر ولا يدرج فيه دخول النكاح له اين عوض البضع كفسد
دك ولا خلاف بيننا وبين ابي حنيفة في اننا في كانه كالمهر وان دخول بعض النكاح لا يفسده
مسألة قال فادافار فها على دك فقد بان من فلا رجعة له علم ما وهو حاطب
من الخطاب ان لم يكن الخلع بطله ثالثة ولها ان يستأنفا نكاحا جديدا قبل ان يفسد العدة وبعد
وهذا منصوص عليه والمتنجد ان كان الطلاق لفظ الاحكام وان لها ان يراجعها سكاح حديد
من غير اشراط انقضاء العدة بعده وبذلك عليه وهذه النكاح مما لا يخفى منها حلافا
عن احمد بن محمد بن اهل البيع علم السلام وعمره الاما حكاه عن ابي ثور انه كان يذهب الى ان الخلع
الرجعة مع تحصيله الخوض دك بعد جيل من الزوج لا يجوز ان يملك البكر المملوك معا ولا
خلاف انه يملك البكر الذي يبدله المرأة على بضعها ولا يجوز ان يملك البضع مع بدله المرأة
ان المرأة لا يملك البكر وجب ان لا يملك الزوج ما هو يبدله منه كاسكاح يملك المرأة المهر والكون
للمرأة عليه سبيل ملك الزوج البضع ولا يكون لها سبيل عليه وكذا في الخلع وشهد لحيه هذا الا عا
سائر عقود البيعات والازواج والامارات والامارات على الاعراض وروى يردس على ابيه عن جده
عن علي عليه السلام قال **قال** اذا قبل الرجل من امرأة فريه فقد بان منه بتطليقه

روى في صحيحه
مجمع

في الاحكام والمتنجد غير ما ذكرناه
من ان لها ان يستأنفا النكاح والعدة
فانه منصوص عليه

مورد

والبرية كدك والقلة انه طلاق او بقاء اطلاق لم يشترط كما لعدد ه ولم يوضع شرط
 الغرض موجب كالأوجب لبيئونه من الجرحول بها وممكن ان يعاين ما ذكرناه على قول العاقل
 اعتدي واستبزي رجلك في انه لا موجب البيئونه اذ لم يقع على عوض يوجب دك ما ذكرنا
 حكم الصرع والكتابة على ما بيناه في جيلت يكون ذلك بحكم البايين والحلية اذ لا حلوا
 ذلك من ان يكون ضربا او كناية على ما وجدنا الصرع وقول الزوج اعدى متى دخلها
 الغرض كما نأبأينين ومولم يدخلها الغرض كما نأرصد في تعلم الحكم في السونه
 تعلق بجرحول الغرض فمع ما ذهبنا اليه على اننا وجدنا كل لفظ موجب للبريه مع
 اتفاق البديين اذ لم يمنع من عدل النكاح بين الزوجين قبل نكاح زوج اخر لا موجب
 البيئونه متى لم يقع على عوض كالأطلاق والفرق والمسراح واسري واعتدي وحلت
 يكون قوله انت باين وبريه كدك وان قيل اذ اثبت ان الزوج في ملكك ان لم يبدل
 وجب ان ملكه مع عدل كما اعتوى اليه قبل له هذا لا يجب في جميع المواضع الا ان
 ملكك اعتقد النكاح مع الغرض ولا ملكه على خد لا يجب معه البذل وكذا ملكك السق
 بلفظ الطلاق مع البذل ولا ملكه بغير بذر كذا البيع يقع انقائه مع البذل ولا
 يقع بغير البذل فلم يمنع ان تكون البيئونه كدك وان وقعت بلفظ البايين والحلية
 على تلامس من الغول بان الزوج ملك البيئونه من غير عوض على بعض الوجوه وهو
 ان يطلقها لا تاعلى اذ الذي يذهب اليه فيسقط سواهم هذا واحده وممكن ان يبدل
 في المسك بغير الله تعالى الطلاق من ثا في حقل سحانه الطلاق مرتين وحقل بعده
 المساك او الشرح ولا يكون المساك الا بعد الرجعه مكانه قال بعد كل طلاق ما بين
 رجعه موجب ذلك كل طلاق وقع باي لفظ كان الا ما خصه البذل فان قيل
 اذ اثبت ان للزوج ان ياخذ البذل على البيئونه ثبت انه ما لك لها وثبت ان له اياها
 بعد ذلك فله هذا فاستد جميع الوجوه التي ذكرناها والمسلمه الاولى في رجعه اعادته
 فان قيل قوله اسرين كناية ولولم توجب البيئونه كنا اسعطا حكه قبل له محله
 طلاقا ولا تكون اسعطا حكه الا ترا انه لا موجب لبيئونه بقوله اعتدي وهذا لا حرم
 من ان يكون حكه فهو غير شافط فان قيل اذ اسعطا حكه الذي اوجبا من حيث
 الحكم قبل له هذا لا حقه به ولا لها الاعتبار بما توجب البيئونه وادلت مسلمه
 قال واد اطلاق الرجل زوجته بلفظه رجعه فانما يتوارثان ما دامت في العده
 وهذا منصوص عليه في الاحكام ودكان العقه بينهما غير مسطحة الا انهما راجعا من غير
 نكاح بسديه فثبت انها زوجة اوجبا طاهر قوله تعالى لكم نصف ما ترك واحكم اليه
 والتوارث بينهما وام والمسلمه وفاق لاجلاف بها وقرري دك يهدى على عرسه عن جرحه

عن

عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسب رجل قالوا الطلاق
بإسراع الطلاق بلان يحملها الرجعة هذا مضمون عليه في الأحكام والمجوز قال المصنف
 ان الطلاق قد سح الطلاق والردك ذهب كثر الفقهاء والمطبعة الرجعة
 واما الباين فتقولنا لشيء فيه مثل قولنا قال ابو حنيفة بسعها الطلاق
 والبريل على صحتها مذهبنا اليه قال الله تعالى الطلاق مكرات وامساك معروف
 او شرح باحسن الذي هو الطلاق الثالث موجب ان يكون وقتها وقتا واحدا
 وحالها حال واحد ليزك مقتضى الحصر لا ترا ان التحريم لا يقع من كفارات الثلث
 كان موقتها ووقتها واحدا وكذا جزا الصبي فادانته ذلك وثبت ان الامساك
 لا يكون الا بعد الرجعة وحيث لا يكون السرح الذي هو الطلاق الا بعد الرجعة فادانته
 ثبت ذلك في لطلاق الثالث ثبت في الثاني ادانته بفضل اخذ بينهما فان قيل ما اكبر
 ان يكون المراد بقوله تعالى فامساك معروف انما هو الرجعة فيكون الامساك محرم
 ان يطلق او يراجع فلا يجب ان يكون الطلاق المسمى بعد الرجعة قبل نه هذا سح
 من وجهين احدهما ان الامساك ليس بعينه عن الرجعة انما هو عتاره عن ثبوتها لها
 يلزمه لا ترا انه لا يمنع ان يقال فلان راجع اهله ولم يسكها ولو كان الامساك عتاره
 عن الرجعة لكان ذلك متناقضا فبين ان الامساك ليس هو الرجعة وانما هو قيامها لها
 بالزمن بعد الرجعة والوجه الثاني ان المراد به لو كان هو الرجعة لم يكن القسم
 صحيحا اذ كان يكون مثله قال الله عز وجل الرجعة والطلاق وهو الترتك لها حتى يعصى بها
 فبين ومتى راجعها لم يكن بعد لا مادكره الله تعالى من الامساك بالمعروف والسرح
 بالاحسان فكان الاول قال الله عز وجل فامساك على ما قلناه لينم مقتضى الظاهر وبوكر ذلك
 ما رواه ابو داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر في ابنه مره ولما راجعها حتى
 لم يطهرها حتى تطهر ثم ان شامساك بعد ذلك وان شاطلق فعلى الله عليه وآله وسلم
 الامساك بعد المراجعة وما يدل على ذلك ما مضى من حديث ابن عمر انه طلق امراته ما ايضا
 فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال مره فليتراجعها حتى تطهر ثم يطهرها
 ولو كان الطلاق لم سح الطلاق لم يكن لامره صلى الله عليه وآله وسلم وسلم بالمرجعة الطلاق
 بعد معني قال الله عز وجل ان الطلاق الثاني لا يقع بعد الطلاق الاول الا بوسنة
 الرجعة بينهما فكشف ذلك ان هذه الرجعة لا ترفع السطية الاولى ولا هي حارة محرر
 النوبة من اسنانة نايقاتها ولا هي مخيرة حكم العدة فلم يوجب كون امرها من اجله

غير ما ذكرناه من صحة وقوع التطليقة الثالثة المستوية وما يدل على ذلك انه لا خلاف سا
وبين الشافعي ان الماي لا يلحقها الطلاق وهي معتدة فكذلك المطلقة طلاقاً رجعياً
والعلة انها حية في وجه الاحتفاظ بالطلاق حتى سرفق الثلثة الواقعة بالطلاق الاول
ويقال للشافعي وان حقيقته لا خلاف سا وبينكم ان من قال لا مائة المدحول بها
انت طالق ثلاثاً انه لا يلحق بك طلاق ما لم سرفق حكم ذلك اللفظ فكذلك اذا قال
لها انت طالق والعلة انها معتدة من طلاق وليس لهم ان يدعوا ان علة ثلاثتها لانها
موترة على اصلنا اد لا فصل عندنا بين قوله انت طالق وبين قوله انت طالق ثلاثاً وان قيل
الزوج ما لك للثلاث وجب ان يقع منه افعالها واحدة بعد اخرى وان لم يحلها الزوج
قبل له لتسليم انه ما لك للثلاث على الاطلاق بل على شرط يعني ان يحل من الطلاق
والطلاق ما يرفع حكم الثلثة الواقعة بالطلاق الاول على ان هذا معص على الشافعي
بالطلاق البايين وعلما انهما معاً ما لم يقضه عدتها وان قيل هو زوج بعد التطليقة الاولى
اذا كانت رجعية وجب ان يقع منه طلاقها اسلم له لا مع من احل اسم الزوج عليه ومع
هذا لا يجوز طلاقه الا على الشرط الذي ذكرنا لادله الى مضى لا ترا ان الناس قد اختلفوا
في طلاق المتكررين وطلاق المكر وطلاق الحايض وان لم يخرجوا الزوج من الزوجية واما
اتباع الاوكبر من اهل هذه مع بقا الزوجية فكذلك في مسلسلنا وما هو كذا ان لعل الواقعة
ما سبطيقه الثالثة ما لم يرفع لم يكن الاحتاق الطلاق بها مشرح وجب ان يكون ذلك حكم
كل ثلثة هو اولي حقه واما ان الطلاق لا يسع الطلاق المايين فلكل خلاف سا وبين حقيقته
دون الشافعي والكلام فيه اظهر لانها لا يسر وجب لانها لا يتوارثان وان العنصر مقطعة
والمرأة قد مكنت بعضها ويكن ان يقاس على الحية يعني انها لا يحل له الاسكاح جرد فوجب
ان يلحقها لا خلاف ان الكتابات لا يلحقها الصريح فاسأ على الاحتية او يقاس الصريح على
الكتابه بعله انه من الفاظ الطلاق وجب ان لا يقع عليها فان قيل روي عن هشام بن
عروة عن ابنه عن عاتبة ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال المحلعة كحلها
الطلاق قيل له لا خير قد قيل انه ضعه وان ثبت كان المراد به ان الحلع طلاق وهذا الاول
اولاه نعم المختلعات اجمع وما ساولوه بحص بعض المحلعات اد فيهم من لا يطلقهم بعد
الحلع فلا يلحقها طلاق بان على وجه من الوجوه والتاويل الذي يعنى العنصر على حقه اولي
من مقتضى لخصيصه وليس لهم ان يقولوا يقول بالوجهين جميعاً اذ من مذهبهم انه لا يجوز

هو اوجه ان الطلاق اولي حقه وانما ساولوه في وجهه
ان فاسأنا برى الطلاق والى هو عا قسدا
بالسنة م

وهو الاستدلال على اننا علمنا السلام ووالله اعلم بالصواب

ان يراد باللفظ الواحد معنيان مختلفان فان قيل فقد قال الله تعالى بعد ذلك
فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فذلك على ان المصلحة بينهما
الطلاق فليس له هذا بيان حكم المطلقه التي المراد بقوله وامساك معروف اوسع محليا
وقد بينا فيما تقدم انه محتمل ان يكون بعد الرجعه او غايه الرجعه ان كانت قد اتممت
فيكون محتمل على ذلك قوله سبحانه فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره واما
كلاهما في مسلتين جميعا فحق ان الطلاق واسع الطلاق الرجعي ولا يبين ان مجموع
الطلاق اما هو ليس بوثري النكاح لانه اما يوجب قطع العصمة او يوجب فيه ماله ما
واقلد لك ان يوجب قطع العصمة بانقضاء الغده ووحيدنا الطلاق الثاني لا يورث فيه
شأن الثاني غير خصوصه في نفسه فوجب ان يسمي الطلاق الاختصاص والمعصية عدتها
وجوب ان لا يكون له حكم مسس لانه ولو ان رجلا قال لامرأته اطلقني
او قال انت طالق تطلقه او بطلت مني او اكثر من ذلك او بعض بطليقه ونق بطلعه
واخذه وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنتخب وهو قول القسم عليه السلام مرواه عن
الحسن علم السلام في الاحكام عن احمد بن محمد بن موسى بن عماد الله وكذا رواه عن محمد
بن محمد عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام وعن محمد بن علي بن ابيهم لسلام موقوفا ان لا يورث
واليه ذهب بعض الامامية لا يبيع الطلاق وروى ابو خالد عن يزيد بن علي عليه السلام ان ابا
بكر قد روى ذلك عن ابي جعفر محمد بن علي عليه السلام واليه ذهب عامة الفقهاء
والدليل على صحة ما ذهب اليه علي السلام
قول الله تعالى الطلاق مرتان فاحذر ان يطلو اجمع من ان يعدها ثالثة
ويجب ان يكون ذلك حكم كل طلاق ليس دخول الملاءة واللام تدل على ان المفسر ان لم يرد على العبد
فاذا ثبت ذلك وثبت ان من قال لامرأته انت طالق ثلثا مطلقا واخذه ثبت بعد ذلك ان له
ان يطلقها ثانيا ثم تطليقة ثالثة حكم الظاهر فان قيل ان الظاهر بعض حوازي
الملك في طهر واحد ليس فيه وقوع كل واحد منهما وظهور قبل له هذا واسع منه
على بعض الوجوه وان كان الفاعل لا يكره مخالفا للنسبه وليس هذا موضع الخلاف وانما الخلاف
ساوي بين خصوصنا وهذا وهو ان يقول الرجل لامرأته انت طالق لنا وقد ثبت ان الظاهر
ينقض صحته وقوع تطليقة ثالثة بعد ما على ما بينا فصح ما ذهبنا اليه فان قيل الامور
على حوازي وقوع الثلث في طهر واحد في ثلاث دفعات وان لم يحل شهر الرجعه وادان ذلك
علم بغير واحد من قوله انت طالق ثلاثا ومن يادكرنا وادان ثبوت ان قوله انت طالق لنا موجب

ثانيه بعد ما لم تطليقهم

وهو الاستدلال على اننا علمنا السلام

وقوع الثالث قيل له نحن ما استند لنا بل لا يه على ان ثلاث لا يقع بلقطه واحده فاذا
ثبت لنا ذلك كان ما ذكرناه كمالا ما في ان الطلاق يبيع الطلاق اولاه هذا مما مضى الكلام
فيه مستقصى وما قولكم انه لم يفضل احد بين القولين فليس كذلك فان القسم على الله
يذهب الى ان الثالث لا يقع بلقطه واحده ويقول مع ذلك ان الطلاق يبيع الطلاق وقد
فضل بين المتأخرين وذلك بوضع سقوط ما سأل عنه وما يدل على ذلك ما احضره ابن
العباس الحسبي رحمه الله تعالى ما عند الحسن بن ابي طالب بالحسن بن ابي الربيع خد ساعد
الزراق ما عمن ابن طارود عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله
صلى الله عليه واله وسنم واي بكر وسنم من خلافه عن الثلاث واخره فقال عايشا
الله قد استحلوا في تركان لهم فيه انا هلوامسا علمهم فامضاه وما ابو بكر المقر
خد ساء الطارود بخد ساء روح الفرج خد ساء احمد بن ضاع خد ساء عند الزراق خد ساء جرج فباي
طارود عن ابي ابيان عن الصوما قال ابن عباس بن ثعلب ان ثلاث كانت بحقل واحده على عهد
رسول الله صلى الله عليه واله وسنم واي بكر وثلاث من امانه عن قال ابن عباس نعم وفي
بعض الاخبار وصدر من امانه عن روي عن محمد بن يحيى عن ابي جابر الحنفي عن عكرمة عن ابن عباس
ان ابن عباس بن ركانه طلق امراته ثلاثا البه من عليها اخرنا عظيمي فقال له رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم كيف طلقها قال اطلقها ثلاثا في وقت واحد فقال له تلك لك واحدة
فراحمها ففقد الاخبار نقوض فيما دهننا اياه فان قيل فقد علمنا ان عمر لم يكن يبيع الا بحلق
عاز رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما دانت ذلك ثبت انه قد علم شئيه قيل له لا يحزن
ما ثبت عن النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول عمر بن الخطاب وقد اختلف ان يكون عمر لم يبيع
الصح لنقص فيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وراي ان المسئلة الاجتهاد فيها مخرج معصا
بذلك بكونه لا يروي عن عمر انه ذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واما هو يروي
عن ابن عباس على ان في الخبر الاول ما يدل على انه لم يبيع اذ فيه ان لست كانت على عهد رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم واي بكر وقد علمنا انه لا يبيع بعد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فكيف يكون بعد ايام ابي بكر فان قيل يحملان يكون المراد بذلك اذ قال الزوج للمي لم
يدخل بها انت طالق وطالق وطالق قيل به هلا حصص الحرس غير دليل وذلك ما لا يصح
فان قيل فقد روي ان رجلا طلق امراته الفاضلي يومه الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فقالوا يا رسول الله ان انا باطلاق انا الفاضلي انما من مخرج فقال ان انا لم يبيع الله محمل من مخرج امانه

مدد روي

لدي

شدة

۱۱۱

دکرم

عليه

تفصيل

بطلبة وبين ان يقول لكل واحد منكم نصف بطلبة **هـ** له قالوا كذا لو قال لها
انت طالق انت طالق انت طالق لم يقع الا بطلبة واحد سوا قال كذا قبل الدخول واحد
وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه ما قد مضى من ان الطلاق لا يقع الا
الان يزفع حكم الطلاق الاول بالرجعية ان كان الطلاق رجعتا او بنكاح جديد
ان كان ماسا ولا وجه لاعادته **هـ** له قالوا انه قال بعد الدخول انت طالق
ثم قال لا تحبكتك ثم قال انت طالق ثم قال لا تحبكتك ثم قال انت طالق وثلاثة
بطلبات سوا قال كذا في عجلتها وحلفتين او اكثر من ذلك ولا يكون مطلعا على
السنة وان اراد ان يطلق على السنة او قتها في ثلاثة اطهار من غير رجوع بها او رجوع
بين كل بطلقتين ما ذكرناه او لا من وقوع المثلث على الحد الذي وصفناه مصوص علم
في المتن وما ذكرناه من ثبوتها على السنة مردد عليه كلامه في الاحكام حيث يقول
طلق طلاق السنة لا اجل الطويل ويكون ذلك عو باله على الاستدراك امره بغير الرجعية
فقلنا ان طلاق الثلث يقع عليها بيناه او لا لاننا قد بينا ان الطلاق واقع على كل حال بعد
ان يكون الزوج الكاملية خاضعة وان وقوعه غلا حلاف السنة لثبوتها لا حارة النبي صلى الله
عليه واله وسلم طلاق ابن عمر وهو اطلقها ثم راجعها فادت الزوجه كامله كما كانت
فوجب ان يقع الطلاق الثاني ثم كذا الثالث ويبدل قل كذا ما روي ان ابن عمر قال
قلنت يا رسول الله ارايت لو طلقها ثلاثا قال كانت نكس وكس يعصى ركب فدل على ان
الطلاق المثلث يقع في خيضة واحد واذا قد ثبت ان الطلاق لا يقع الا بطلبة واحد وان
يكون وقوعها على ما قد بيناه من توسط الرجعية بين كل بطلقتين وقلنا ان ما روي
الثلث في طهر واحد يكون موقعا لها على خلاف ما امر به وبه قال ابو حنيفة خلافا
للشافعي لما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم انى رجل طلق امراته العا فقال
لبنيه ان اياكم لم يرضى به فلم يحفل له عرجا مات منه امراته سلت على غير السنة
ويبدل على ذلك قول الله تعالى فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واحصا العدة ان يكون
الا للرجعية فدل ذلك على ان الرجعية المبدوء بها هي البطلبة التي بعدها الرجعية
متابع ويبدل على ذلك قول الله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والمراد به المراجعة
فان قبل خوضه ان يطلقها بطلقتين معا قيل له اذا ثبت ان المبدوء
هو ان يطلق البطلبة الرجعية فلا قول بعده الا قول من يقول في ثلاثة اطهار
حتى يكون موقعا للسنة فاما ما روي ان فاطمة ابنة قيس طلقها ثلاثا بكلمة واحدة
فلم سلخنا ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عاز كذا فقد مضى الكلام فيه
ما يخفى عن الاعادة ولا خلاف انه منى عن انقاع الطلاق في الطهر الذي وقع فيه النكاح

اتبع

والعلة فيه انه موقع على حلا في السنة والمستحق فوجيان يكون منها عنه فذلك الطلاق
 المثلث الموقعة في طهر واحد ومخالفا لا يكره ان يطلق على غير السنة والمسي الا انه
 يقول انه مباح ويمكن ان يقاس بهذه العلة على الطلاق والتحيز على ان اجماع الصحابة
 فقد روي عن علي عليه السلام انه قال لو ان الناس اخذوا ما امر الله في الطلاق ما
 افتتح رجل نفسه امراه يعني انه كان لا يطلعها طلاقا لا رجعة فيه وروي عن ابي الحسن
 عنه صلى الله عليه واله وسلم قال من طلق طلاق السنة لم ينم وروى عن
 سمات اذا رأى رجلا طلق امراته ثلاثا في مجلس واحد ووجه ضربا وقرق بينهما
 ولا يجوز ان يضرب على المباح ولا على امره في الاحتياط فذلك على انه عرف له في
 بصره وروي عن ابن عباس ان رجلا طلق امراته ثلاثا فقالوا له انك قد طلق
 بطلاق فيركضن في حوزة لم يقول يا ابن عباس وان الله تعالى يقول ذلك من هو الله تعالى
 فانك لم تنو الله فكم احد عرجا عصت تركت ما انت منك امر انك وروى عن عرج من الصحابة
 كابر مشهود وغيره ولم يزوج خلافة عن احمد ميم كان ذلك جازيا عن اجماع فوجيه
 ما قلناه وقد استدل على ذلك بما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا ينزع طلاق امراته
 خائضا مراه ولا يتركها حتى تطهر ثم يحضر وتطهر ثم يطلعهما ان شافوا ان السنة بمعنى ان
 يكون بين الطلاق خيضة لم يكن لقوله صلى الله عليه واله وسلم حتى تطهر ثم يحضر
 معنى بل كان يقول حتى تطهر ثم يطلق مسلم قال والغدير يطلق لما كان
يطلق لكره فاذا لم يكن الرجل دخل بالمرأه لم يمكنه ان يطلقها ثلاثا حتى يمدى النكاح ثلاثا
ما ذكرنا من ان العيد يطلق لما منصوص عليه في الاحكام والمنتهى هو قد مضى الكلام فيه
في كتاب النكاح ومسألة نكاح العيب فلا وجه لاعتادته وما ذكرناه من ان النبي لم يدخل بها
لم يطلق لما لان سكت لما ما اقتضه اصوله وذلك اننا قد بينا ان المثلث لا يقع بلفظه ولا
فلا سبيل الى بطلانها ثلاثا الا على الوجه الذي بيناه من جدد مكاحها اذ رفع حكم ما منع عليها
من الطلاق بما هو جدد النكاح فقط مسلم وقال فهم عليه السلام ولما اطلق
 الرجل امراته وهي خائض رجعتهم فارقتها على السنة ان شاء وهذا منصوص عليه في مسابيل
 النيردسي ونقل ايضا في المنتهى عليه ونص فيه على ان رجعة مستحقة وليس لوجه ورد
 قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك الرجعة واجبه والذي يدل على انها مستحقة ليست
 بواجبه امر النبي صلى الله عليه واله وسلم لابس عرجين طلق امراته خائضا والامور اقل
 حافيه ان يكون مستحكما ان ملائم الواجب لا يكون واجبا الا ان اظهره للمعق

لنكون

المكتوبه واجبه وللصلوة النافله فاما ما يدل على انها غير واجبه قول الله تعالى وتكون
 الحق بترده في ذلك ان ارادوا فاعلوا برحمة تعالى بتراده فدل على انه ليس بواجب وفي
 بعض الاخبار في حديث ابن عمر لم يطلعتا ان شاء الشرط بينكم على جميع ما عدم كانه
 صلى الله عليه واله وسلم قال **مره** فليترجعا ان شاء من ذلك ايضا ان قد بينا
 ان الامر بالرجعة لا وجه له لا يبيح الطلاق الثاني ولما ثبت ان الطلاق الثاني لا يحل
 الا من الذي امر به ليتم الطلاق كما بينا ان ظهور النافله مكان يكون نفلا غير واجبه
 بكونه كذلك ان الرجعة من الزوج بلا علة سماعه دليله ما يترجح حقوق مسلم
 قال **ولو ان رجلا قال** لا هله انت طالق الى شهر او الى سنة او اقل او اكثر وبع
 الطلاق عند انقضاء المدة المضروبه بهذا منصرف عليه في الاحكام والمقتضى به قال الجنيبي
 والشافعي وقال مالك يقق والحال في الاصل فيه ان النكاح ثابت ولا يفسى الا بدليل ولا يسئل
 لهم الا ان يقولوا انه لفظ الطلاق موجب كما يقع ليس الملقوط به قد لا يقع حكمه عند
 عاوجه كثره كطلاق المكرم والمقنونه وليتبره ايضا ان يقول انه لعط له حكمه في
 الحال **لانه** بلفظ الطلاق المعلق على الشرط ولا يقع والذي يدل على ذلك انه
 لا خلاف انه اذا قال انت طالق اذا قدم زيدا انما يطلق قبل قدوم زيد فكذا اذا قال
 انت طالق الى شهر او اقل لانه طلاق على الشرط موجب لا يقع الا مع حصول ما عليه فان قيل
 هذا يوجب ان يتعلو النكاح بزمان محصور وذلك فاستدلاله ان من زوج امره الى شهر
 لم يحكمه قبل له لم يفسد النكاح الذي ذكرت لتعلقه بالزمان لا لانه اذا اعل الطلاق
 بقدر زمره تعلق النكاح بالزمان الذي بينه وبين قدوم زيد وانما استند النكاح اذا زوج بها
 الى شهر لانه اسمى بعض ما وجهه لفظه لفظ النكاح اقتضا الاستدانه فصار الشرط كالاسم
 في ذلك كحري الناقض للعقد على ان الطلاق اذا صح تعليقه على الشرط فارق حاله حال النكاح الذي
 لا يقع ذلك فيه على ان قياسا سمح لوجيان يبطل الطلاق اضلا كما ابطالنا وهم النكاح في
 الاصل الذي اعتقدوه فان قيل من ما اعتقدوه وذكرناه من علو الطلاق بالنفسه والسرطاس
 ما اختلفنا فيه فرق ليس ما جعلنا اضلا قد حصل لا حصل لا محاله **فيل** لم اختلفنا عما ذكرتم
 لا يمنع من القياس فلا وجه لتعلقكم به على انه لا فرق بين تعليق النكاح بين مرقود وبع ولا يصح
 وبين تعليق ما مرقود لا محاله وجب ان لا يكون فرق بين تعليق الطلاق بهما ليس كل واحد منهما
 تحكم مختص البضع فان قيل المكاتبه لما كانت يعلو زوال الملك بزمان وجب نحر الوطاح
 العقد كذلك الطلاق المعلق بزمان ولما ثبت نحر الوطاح فلا قول بعده الا القول بوجع الطلاق
 قبل له لا فرق بينكم وبين من قبله ككذلككم فقال لما كان الملك بالمكاتبه لا يزوج الا بحضور
 ما على به من الشرع وجب مثله في الطلاق فادانته كذلك فلا قول بعده الا قول من قال

بأنه الرط إلى أجل الوقت المعلق به على أن ما أسند لوابه من ذلك ينتقض علمه ليل الكفاية إذا علم
 روال الملك بها يجوز أن يتصل ويحوز لا يحصل وعندهم أن لطلاق متى علق مثله خالف حكم
 القنن الواقع بالكتابة في لوجه الذي جمعوا بينهما إلا أنه لو قال أنت طالق وقت قدوم
 رد فلا خلاف عساو بينهم أن يحرم الوطأ لا يقع حتى يقع قدوم زيد وهذا معصية طاهره
 ويورد ما ذهبنا إليه قوله الله تعالى نفوا بالقعود وهو قد تعدا لطلاق إلى مدة وجوب
 الإحصاء حكم عقلي وقوله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنون عند سر وطم مسلمه
 قال ولو أنه كتب إليها أنت طالق إذا حاك كتابي هذا وقع الطلاق يوم ما في الكتابان
 ضاع الكتابان واختبر عنهما لم يقع الطلاق وإن كتبت أنت طالق وقع لطلاق يوم كتبت وهذا
 منصوص عليه في الأحكام والمسمى في ترويض عن التفسير عليه السلام وبه قال أبو حنيفة والثاني
 لا أصل فيه أن الكتابة جائزه في الكلام لوجهين أحدهما ما ثبت عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أنه اطراها بحري الكلام في مكاتبته من حيث دعاها إلى الإسلام والسر الثاني لم ينقل
 بين من خاطبه شفاهاً وذكره من مكاتبته ولزوم ما كان صلى الله عليه وآله وسلم قال لسان
 العرف قد خضع بين الناس ما بهم يحاطيون ما لم يكتبه كان مخاطبون بالملأ منه لا مسمع يقال
 أن الكتابة في ذلك بلع لانه خطاب للغائب ولما ضرفاذا ثبت ذلك فاقبل ما حرمها ان يحرم
 بحري الكتابات من الطلاق في وقوع الطلاق بها فاذ اصح ذلك صح ما قلناه من أن المطلقات
 بوجوب وقوع الطلاق في حال الكتابة والمعلق منها على شرط وضو لا لكتابه وحده يقع بمحذور
 الشرط كما صح ذلك في سائر الفاظ الطلاق **مسألة** قال لو أن رجلاً له نسوة
 أو أربع نسوة فادفع الطلاق على واحدة منهن بحموله طلق من لم يطلق منهن ثم راجع من أحب
 من أحبتها منهن ولو كانت المتسالة عتلاً لها ومات الزوج مكانه لم يطلق جميعه منصوص عليه في
 الأحكام ومعنى ما قلناه أن الزوج إذا مات مكانه لم يطلق إنا هو في حكم الطلاق والبارثون
 العدة إذ قد نص في الأحكام على أن الجميع من بعدنا خير الجليل **مسألة** قلنا أنه إذا لم
 يعترف المطلقة منطلق من لم يطلق منهن ثم راجع من أحبت منهن لا لتأخر لا يرفع بذلك
 فإن قيل فلماذا يقع من طلق من غير أن يطلق الوافي قبله لا يقع ذلك لوجهين أحدهما
 أن الرجعة لا تسب على الشرط ويحوز الحكم كالمطلق المشرط مع الحكم لا يقع بطلاق
 يقول من لم يطلق في طلق ولا يقول قد راجعت من طلق والثاني أن ذلك واضح في لسان
 فإيم بأنه لا يفصل بين من عده على طليعه أو أكثر من ذلك فإذا فعل ما ذكرنا انكشف علم من
 فيه وقلنا أنه ان مات مع نسائه مكانه لم يطلق ويرد حكم الطلاق والبارثون حكم
 الطلاق لا يبرأ الرجل قد مات ولم يدس والبارثون أيضاً بينهم على سائر نقاكال وثمنا
مسألة قال لا بد من حل للنسوة في أن نصها الرجعة بأنها والرجعة ما بين أهلها وعليه

١٤٥ يلزمه

استول على عليه السلام في الأحكام وغيره **والأصل فيه ما بيناه في إلبينه تبع في**
المبدول بها بوقوع التطليقة الثالثة أو بوقوع الطلاق على غرض وان الطلاق اذ اوجع
لا على غرض فلا رجعة فيه وثبوت ما ذكرناه يبين ان اليمين لا تغير حال الباي وعملنا
باب القول فيما يقع من الطلاق
وما لا يقع لا يقع الطلاق إلا بالنية وهذا ما قد دللت عليه فتاوى محي
را الحسن ع في الأحكام وغيره قال ابن ليل قول الله عز وجل فان فا وامان الله عز
رجيم وان غرموا الطلاق فان لله سمع علم لحمل حكم المولى بالقضاء واداه الطلاق ملوك
الطلاق لا يقع دونها وايضا روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يقع الطلاق
واعتلا من ما نوى ففصر ما له على ما نواه من لم يبين الطلاق في حديث لا يكون له طلاق قال قبل
فقد روي ثلث جده من جده وهو لم يجد احدا من اهل الطلاق قيل له هذا يقضي بوجع طلاق
الهازل فقط والهازل قد يكون قاصداً وليس فيه خلاف لما ذهبنا اليه ولا خلاف في الكلمات
انها لا توجب الفرقه ما لم يبرها الطلاق فكذلك الصريح والمعنى انه لفظه يدخل في جميع الهم
ولا خلاف ايضا ان من نال بلفظ الطلاق على وجه الحكاية وما جرى مجراها لم يقع الفرقه فكذلك
ما استلفنا فيه والمعنى انه لفظ طلاق لم تقارن فيه اليمين ولا حصل اللفظ مما هو بين
الشافعي ان طلاق المكره لا يقع فيما لا يقع طلاق من يقصد الى الطلاق والغرض عدم القصد
يدل على ذلك انه لو قصد الى ابتغاء الطلاق ومخالفة الاكره لوقع الاتفاق فيما رآه المايح من
وقوعه هو عدم القصد فان قيل لا خلاف بين المسلمين وحصول الفرق بين الكناية والصريح وفي
تتضمن التشويبه بينهما فهو ايضا مؤد الحلال والصريح قيل له نحن ايضا نعرف بينهما بضر من العرف
ودك انما لا بد من الذي ياتي بالصريح في القضاء ولا يجعل القول قوله مع مبيته واما بدنيه فبما سه
وبين الله تعالى والذي ياتي بالكناية بدنيه في القضاء ولا يجعل القول قوله مع مبيته واذا
جعلنا بين الصريح والكناية ضرباً من الفرق سقطت اعراضهم ههنا وبوك ما ذهبنا اليه قوله
صلى الله عليه وآله وسلم رفع عن امي الخطا والنسيان وما استكرهن عليه وهذا وحكم المحلل
والشافعي اذا قصد له الطلاق وليس له ان يتلو الا ذلك على امره فقط اذ يحمله على جميع
الأحكام ومنها الامام **مسألة** قال لا يقع طلاق المكره ولا طلاق الصبي ولا حتى سلع ولا
طلاق المجنون ولا المغلوب على عقله لا يخلو كانت ختي عقل جميعه مصوص عليه في الأحكام اما
طلاق الصبي والمجنون والمغلوب على عقله ولا خلاف في ان لا يقع واما طلاق المكره فما ذهبنا اليه
فيه قال ابن الاماميه والناظر عليه السلام وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة هو راجع الى الدليل على
ما ذهبنا اليه من ذلك ما احتجنا به او نكر المولى خدشنا المولى ويخدشنا ربيع من سجد سائرين خدشنا
سأوراني عن خطا عن سعد بن قبيصة عن ابي اسحاق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

على ذلكم

تجاوز الله عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وفي بعض الاخبار رفع عن امي المحرم كل ذلك
دال على ان كراهه على ما كان موضوعا عنه وهذا راجع الى ان كراهته تكون المكره على الطلاق
لا تحكم لطلاقه فان قيل هذا الحديث لا ظاهر له لان قوله رفع عن امي كذا وكذا ظاهر بمعنى
ان ذلك لا يقع وقد ثبت ان كراهته يقع فاذا المراد به غير طاهر قيل له وادانته المراد الله
ما يتعلق بكراهه او النسيان من الاحكام وجب ان يكون عاما في جميع الاحكام كما ان قوله تعالى
عليكم المحرمات كراهه المراد به افعالنا فيه كان عاما في جميع افعالنا الا احصاء الويل
فاذا ثبت ذلك ثبت ان ما يتعلق به يكون عاما في جميع الاحكام فاذا ثبت ان رفعه عنهم يسلم
عن ما حوز به فثبت به كراهته وجوبه هاكذا وما هو به كراهته على كل ذي نية عليه والى الله
الطلاق والطلاق هو المنع وهو خلاف الحلية والمكره مطلق عليه وجب لا يقع طلاقه
فان قيل المكره غير مطلق عليه في التصرف من متاخر الوجوه فلا حرج في سواها لانه مطلق
اغلق عليه الباب ومنع التصرف من جميع الوجوه وهذه صفة المحرم والضيء دور المكره قيل له لا يصح
ان يكون ممنوعا من جميع التصرفات كما ان من اغلق عليه الباب غير ممنوع من التصرفات وهو انما يمنع
من تصرف من التصرف وهو احرى وح كذا المكره على الطلاق لا حرج في سواها لانه مطلق
لانه من متاخر التصرفات اذا كان ممنوعا من ان لا يطعن في حصول المنع من هذا الوجه فحمله مطلقا عليه
وبدل على ذلك ما رواه النبي صلى الله عليه واله وسلم في افعال النيات والامام ما روى عن الحسن بن زيد
ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابن عباس بن وهبان قال حدثنا عن عيسى بن سعيد عن محمد بن عيسى
بن ابي عمير التميمي عن غفلة ابن واصل الليثي انه سمع عمر بن الخطاب يقول على المنبر قال رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم اما افعال النيات والامام ما روى عن الحسن بن زيد
عليه واله وسلم في افعال النيات وروى عنه في كراهته الى الله تعالى والى رسول الله
هاجرا اليه فاذا ثبتت افعال النيات وكان الظاهر من المكره انه غير قاصد الى فتل امراته وحلها
يكون له طلاق فان تعلفوا بالظواهر في قوله تعالى الطلاق مائة والمطلعات برهن
بانقضاء قوله فان طلعتا ولا تحل له من بعد كان لولا فيهما من وجهين اما ان منعت
حصوله لانه او يكون ذلك محض ضا اما احكامه ويكون احرازنا او لا فينا انفس بوضع الخلاف فان
قيل لا وي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان له رجلا كان نائما مع امراته واخذت سكبا فحلت
على صدره ووضع استكر على حلقه وقال طلقني ثلثا ولما حلت ما شربها الله واستكر عليه فطلعتا
ثلثا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه واله وسلم فقال لا بأس به في الطلاق فحل له هذا الحديث
وجهين كل واحد منهما يمنع بحال كراهته ان يكون الرجل قد طلق امراته وعرف النبي
صلى الله عليه واله وسلم من ان عدم الاكراه لا يورث في ذلك اذا كان قد فسد الى رايها والى
والثاني ان تكون افعال الاكراه او بالطلاق فله الطلاق ولم يكره حكمه بل لا بد عناه

في غير

النية
في كراهته

فان

فان قيل فقد روي عنه انه قال ثلاث حدر حدر وهن لحد الطلاق والنكاح والرجعة
 قيل له المكرة ليس بها زلا فلا تبيها وله الظاهر فان قيل الهاء لا يكون قاصداً نادماً بل
 قاصداً ووقع طلاقه ثم رجع عليه سألوا بلفظ المكرة والمحكم قيل له الهاء لا يبيح القصد
 فيبطل بغيره بالحس وما يدل على ذلك انه كلام ينبثق بالحكم به فوقعه على وجه دون وجه
 اذ اختلف ان الحكي والقاري لكتاب لطلاق لا يلزمه الطلاق اذ حصل حكمه المكرراً
 قيا على البيح والقول بان الله ثالث سلافة تعالى الله عن ذلك ولا يلزم على ذلك حضور سائر
 من يكلم فيها مكرراً ليزيد ذلك الكلام فيفسد لصلح على وجه ومع كل يلزم عليه لقتل الواط
 لانه لا يبيح الكلام ومع ذلك حكمها مقصور على جحد وثبها واما الاحكام التي لا تنفذ على جحد وثبها فاعلا
 يحصل مع الاكرار فبان به صحة ما اعتمدناه والاضواء كلها شاهدة له صحة قيا سناد مترجم لها
 اذ العتق ذكها من لجان رات واليهات وذهون شتم في ذلك وكذلك سائر ما يقال الى حصل
 احكامها من حقها على بعض الوجوه سبويه فيها وبما لا خلاف له اذ اكره على الاكرار في الطلاق
 لم يقع الطلاق فمك ذلك اذ اكره على ايقالته والمعتقان معاً اشارة فقد الرضى على لفظ ما لفظ
 فوجب لا يلزم حكمه ويكره ان يقاس هذه الغلة على من كثر على لفظ ما لفظ فمك ذلك اكره على الاكرار في الطلاق
 المكره على الضي والمجنون بغيره ان كل واحد منهم على حكمه لا يبيح معها عقوبة من يبيع واحارها او غيرها
 فان قيل لستنا نعلم ان بيع المكرة لا يبيح بل بقوله انه موقوف قيل له نحن علمنا لا يلزم الطلاق
 خلافاً لبيع المكرة لا يلزم موقوف ما سألوا عنه على اننا لو جعلنا الكلام في السر المبيع
 هذا السؤال سهلاً لم لا يحرمون الشراء الموقوف ويقيض ما ذكرنا قوله تعالى اكره في البر ما ما
 ذكرناه من اطلاق العتق والمجنون ويرى بل العقل لا يبيح له كانه لا يبيح في هذا الخلاف فيه وروي عن النبي
 صلى الله عليه واله وسلم انه قال كل طلاق جائز الا طلاقا والمعتق والمخلون على عقله
 فنبه صلى الله عليه واله وسلم على ما ذكرناه **مسألة** قال لا يبيح الطلاق من الكاح
 وهو مضمون عليه في الاحكام واليه ذهب المصنف وهو المروي عن جعفر بن محمد وروى عن جعفر بن محمد
 السلام وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة قد سجد قبل الكاح ولا يصل فيه ما احس به ابو سعيد
 الهامري جحد لنا ابو بكر محمد بن سرجند ثنا يحيى بن سرجند سأل ابا عبد الله عن رجل اوجع عن رجل عن رجل
 صلى الله عليه واله وسلم قال لا طلاق قبل الكاح ولا عتق قبل الكاح ولا صاع بعد طعام ولا يحد
 احلام وروي عن يزيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لاطلاقه ولا عتاق الا لما ملكه عدته وروي عن عبد الرزاق عن معمر بن جحوة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ولا طلاق قبل الكاح وروي عن عبد الرزاق عن ابي جرح عن عمرو بن سفيان عن طاووس عن معاذ بن
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا طلاق قبل الكاح ولا يحد من الكاح ولا يحد من الكاح ولا يحد من الكاح
 ذهبنا اليه ليزال الطلاق اسم للعتق الذي يقتضي الفراق فقوله صلى الله عليه واله وسلم لا طلاق

من النكاح بعد ان لا لفظ يقصى الفرحه قبل النكاح فان قيل غير يقول ان لفظ لا يفتح
 قبل النكاح وهو لا يفتح فيه لغيره وانما يختلف في ان لا يفتح بعد قبل النكاح ولا بعد
 قبله هذا يشق من وجهين احدهما ان الطلاق على ما بيناه لفظ يقصى الفرحه اما في
 او بعد زمان والى صلى الله عليه واله وسلم في حصول لفظها حكمه قبل النكاح فثبت
 ذلك لفظا لا حكمه وبطلان ذلك ان المراد به الوقوع دون الاعتقاد والثاني ان ادنى اللفظ
 مع العلم حصوله وجب ان يكون مصرفا الى حكمه ولم يكن يقصى حكمه بالحق او ليس
 فوجب ان يدعى لفظه لا يحصل شي من احكامه قبل النكاح لا الوقوع ولا الاعتقاد ومن حصل
 بالحق بعض احكامه كان مقتضى اللفظ له وبطلان ذلك ايضا ما احصينا عليه ان رجلا قال
 لزوجته انت طالق لم ينقصد الطلاق وكذلك ادعى بالروح وكذلك والقوله انه اخرج
 الطلاق قبل النكاح لا خلافا ايضا انه لو قال انت طالق اذ اخلوا سرا لسهر فارسل لسهر وقد
 تزوج لفظا لا بيع فكذلك ان قال له انت تزوجت فانت طالق والقوله انه اخرج الطلاق
 قبل النكاح او يقال وقع الطلاق على ما لا يملك عقده كاحكامه ايضا لا خلاف ان وقوع الطلاق اذ
 صادق فحال عدم النكاح لا يحصل له خلاف رجلا قال لزوجته اذ انت معي طالق
 ان الطلاق يقع وكذلك عقده لا يحصل مع عدم النكاح والقوله انه حكم بغير الطلاق
 ولا لزم عليه العدة لانها لا تنقل بطلاق المرأة انما تنقل بعد الفسخ وان لم يكن طلاقا لوطع
 شبهه وكذلك المطلق للمتي لم يدخل بها لا يجب من طلاقها عده فان قيل المطلقة لا تنقل
 حكمها كما تنقل المطلق قبل ان تنكح رجلا غيره وهذا الحكم ثم حكم الطلاق وان كان خلافا
 مع عدم النكاح قيل له غير عينا بقولنا انه لا يحصل التحريم في الاسماء وهذا العمل
 مع وقوع الطلاق المصادف للنكاح يشق ذلك فان قيل قد علمنا ان من طلق امرأته لم ينكحها
 شرطا صحته لطلاق النكاح ثم قد اجمعت من قال ان شغاف الله من على فعله لم يكن لانا
 ان اعقبه ان لنذكر صريح وكذلك من قال ان تزوجت فانت طالق والقوله انه مضى
 لكه كمنع مما الى الملك قيل له ان التذرع على وجهين منه ما نسب في الزمان وكذلك في شرط
 الملك لا ترا انه لو كانت قال ان شغاف الله من قلتي فقلت ان يصدق الملكهم واهل ارض
 قبله صريح ديك وان لم يكن في الحال ابدانهم والحدوسى علمها بالملك او لم يعلق والوجه
 الثاني ان يقول ان شغاف الله ما لم حرا وهذا المال صدقه وهذا لا يستل ان تصاد فامر
 الملك ولا فصل بينه وبين الطلاق فبان ان القوله فيما ذكره من الدرر انه بدى الدمه ولا
 بدى شي بعينه وليس كذلك في الطلاق لانه لا بدى في الدمه على وجه من الوجوه على انه لو سلم
 لهم قبا سم كانت قبا سائنا او لا استنادها الى المقر ولينقض شبهة على علمنا ولانا ردنا القوله
 الى الطلاق وهم ردوه الى غير الطلاق ولان سائر ما يوجب ارفع النكاح بسهر لانا وانا

بحر

جميع ذلك على ضربين ضرب منها حصل قبل النكاح مع حصول النكاح كما رده والرصاع
 وعلى مذهب من غالفنا الزنا الموجب لرفع النكاح وضرب لا يقع حصوله قبل النكاح كونه
 اللعان فلم حران يكون لطلاق لا يقع حصوله قبل النكاح ثم يرفع النكاح السابق بعده
 لغيره الاصول كلها على خلاف ذلك وسهد ايضا الصحة ما سنا البيوع والهيان لا ينافي
 فعل الملك لا عقدا ولا فوق غنا ولا يارم على ذلك ما عثر من البيوع الموقوفة لا بعده في المملوك
 اذ كان بيعه على ضاقه واما بيع ما ليس بملك لا خذ ولا خلاف انه لا يقع وتكفي عن مالك انه
 قال ان قال لامراه بعها او من قبيله بعها او ورثه مطلق وان قال كل امراه او زوجها
 ثم طالق لم يقع الطلاق وكذا ابو بكر الخصاوص وبنو امية عن السعي والزهري وجميع ما ذكرناه
 حكمه وبقاى عليه ولم قال ذلك في نكاحه بعينها على من غمره طلاق قبل النكاح
مسئله قال طلاق الشكران واقع ويقع الطلاق في التحيز بنصر ~~الملك~~ على طلاق
 الشكران واقع وكذا ذلك عتقه خريجه ابو العباس الحسي رحمه الله تعالى في النص من على من سأل
 عقله ما لشكر وكاه عن احمد بن يحيى رضي الله عنه وبناء على قول القسمة عليه السلام في بيع الشكران
 وسرايه انها حايرون اذ لم يكن زال عقله ونعسل يحيى عليه السلام يدرك على ما ذكرناه انه قال في
 الاحكام وطلاق الشكران وقتقه جازي ليرادي ان العقله حايرون على انه بوقوعه راد
 العقله والذوي يدرك على ما ذهب اليه يحيى بن الحسي علم حديث زيد بن علي عن ابيه عن جده
 عن علي بن ابي حمزة قال طلاق السكران حايرون وروى عن عرو بن عطاء بن وعبدنا اماري عن علي
 عليه السلام بجل بئانه ويدرك في الطلاق هو الزاده والطلاق خوفه الطلاق حران
 وقوله فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقوله وان طلقتموهن من قبل ان
 يسوهن وكل ذلك غام في الشكران والصاحي ويدرك على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم
 لا قبلوه في الطلاق وهو غام وطلاق السكران وغيره ويدرك على ذلك ما روى اسحق
 التستشالي الصبي في حديثه فقال الله اذا سكر هذا واذا هذا افترى دادا او امره عليه
 الخدم افترى ولم يروا ان احد منهم انكر ذلك فدل ذلك على ان السكران لا ادرك لزمه لكراد
 ثبت ذلك وجب ان يقع طلاقه دليله الصاحي لما كان موافقا بقدره وقع طلاقه وسهد
 لقيا سنا المعمر عليه والمجنون والصبي فاسم لم يولد وانقذهم لم يقع طلاقهم ويوجب فاسا
 ان لخذ بشفطه المشبهه ولا سقط الطلاق اذا كان السكران مولدا في سقط بالمشبهه
 ولم يكن سكره من جنبا للمشبهه وجبان ولخذ بالطلاق ولم يحسان بصبر سكره سهبه فانه
 جبر لم يصفط بعصدا لطلاق فان فاسوه على المجنون والمجنون عليه بغيره والاعمال بعد
 بيت الله سهد لقيا سنا على ان قد علم ان المجنون والمجان عليه لا سخط الحكم سني من

فكان لمطعم بالطلاق كتابا يراى في العلم وقد بينا ان فرق المسكرين معلوم حكمه فلم يحسن
 ان يكون سبيله سبيل المحبون والمحب عليه ترك ما ذهب اليه لول الله تعالى ايا ربنا استظا
 ان يوقع سكر الحداه والبعضا في الحر والميت ففعل بعالي العداوه الواقعة عن الحر كما
 وهو لا يفتح الا في حال استكرهات انه قد يعطى الحكم ما فقال المسكران فان حصل
 اذ انتم تقولون ان المطلق لا يقع الا بالقصد وسعوى وفتح طلاق المكره لما
 معه من الاماره الداله على عدم قصده وانكرتم ان يبرز مكم القول بالطلاق
 المسكران لا يقع بمثل ذلك قيل له اما القصد فلا يمنع حصوله من السكران فلا سار
 في هذا واما اماره فقد القصد فلم يحصل معه كالحصل مع المكره لان الاكره اما يكون
 على الامر الذي يكون المكره كازها لفعله وحصول الكراهه مانع من حصول الاراده
 المسكران لا يمنع حصول الاراده ولا يضاهاه امر يمنع حصولها فان
 الاغراض شافط عنها واما الطلاق في الحصر فقد مضى الكلام فيه مسعى ولا وجه
 لا غايرته **مسألة** قال في اطلاق الرجل امراته وهي حايض لم يقدسك الحيف
 واستأنفت ثلاث خيضر وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا خلاف في انها لا تعد
 بتلك الحيفه عند كل من ذهب الى ان الطلاق واقع في الحصر والليل على ذلك قول
 الله تعالى وان طلقناك يبر بقرن بعين سلاته فؤد وقد ثبت ان الاكره في الحصر
 بنسبه تعدد في باب العده فلو تعددت بتلك الحيفه كانت تربط بعينها ومن
 القدر الثالث في ذلك خلاف لظاهر بيان صحة ما ذكرناه من انها لا تعد سلك الحيفه
مسألة قال ولوان رجلا قال لامراته انتا بطلاق او اعندي او امره عليه
 او بامر او بتم او بقرام او بحدك على غايته او امرتك من عده النكاح كان ذلك بطلبه
 اذ انوى بكل ما لفظ من ذلك طلاقا وكرهك لوقا الت في امره او قال شيئا اخر فاليكون
 يكون نوى فيما قال من ذلك طلاقا استعمل الا لقس عليه السلام وعلى هذا لو طلق بالفارسيه
 ليجتمع جميع ما ذكرناه منصوص عليه في المسمى والاحكام غير قول الرجل لطلقي فانه منصوص
 في الاحكام وقوله ابرائيل من عده النكاح فانه منصوص عليه في المسمى وما كتباه عن القسم عليه
 السلام منصوص عليه في متايل عند الله ابن الحس ووجه اولنا ان هذه الالفاظ مع
 بها الطلاق ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال للسوداء اعندي ثم رافعا
 فوله ذلك على ان الطلاق يقع ما ليس بصريح في الطلاق اذ كان محملا له في جملته يكون
 متايل لالفاظ حازه عاها في صحة وفتح الطلاق اذ هو اجمع ما يقع ان يحفل عاها في
 المعصود بالطلاق ووجهه من ان عاها فيها اقراره بالنسبه اذهبه الالفاظ ظاهر لها

فيه

بلغ ما يحتمل

في ايقاع المطلاق تحت محرمات شائرا لافاظ المحتملة للا مونا مختلفه اذا اطلقها المتكلم
بها في انه يحل الرجوع اليه ومقتضاها وقتلنا انه ان نكرنا انهم اسلموا لغيره سائر ملك
الافاظ تكون قوله مع مبيته ادا ادا عليه خلاف ذلك ومعنى قولهم انهم هو وجه الدعوى
عليه في ذلك وقال المتكلمين في ذلك ويكشف عن قوله فبه ذلك على ان حال العواض
فان اقترن بالكنايه ما يدل على ان المراد بها الطلاق محرم الصريح في انه لا يصدق
ان اذ قال انه لم ينويه الطلاق نحو ان تقول المراد طلقني فيقول انت بزه او اعدى وجه
ذلك ان المحار مع العربية محرم اللفظ الحقيقي في انه يحل القطع على المراد به في الطلاق
ولما وجه قولنا ان لطلاق الواقع بعده لافاظ يكون رجعا فقدم مضى مستقصى ولا عرج
في اعادته مسئلة قال ولوانه قال لكانت على كظهر ابي وكما كان ذلك طلاقا ان يولى الطلاق
وان نوى به الطهار كان طهرا وان لم ينو بها كان ذلك هيرا وهذا منصوص عليه في الاحكام
وحصل المذهب فيه ان قول الرجل لامرأته انت على كظهر ابي صريح في الطهار كما ان في الطلاق
واذا قال انت على كظهر ابي وادعا انه اراده الطلاق حمل في الغضا على الطهار وحمل على كظهر ابي
وبينه على بواه وكونه صريحا في الطهار مما لا خلاف فيه ووجه قوله انه يكون طهرا انما ليس
هو ما مضى في ان لطلاق لا يقع الا بالنية وقتلنا انه كناية في الطلاق لا يفيد الحرمان محرم محرم
قوله الرجل انت على حرام فلما ثبت ان ذلك محرم ان يكون كناية عن الطلاق قلنا في قوله انت على
كظهر ابي انه محرم ان يكون كناية عن الطلاق وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يكون ذلك كناية عن الطلاق
واجازه ابو يوسف ومحمد فان قيل كيف تقولون انه يجوز ان يقع به الطلاق وقد
روي انه كان طلاقا في الجاهلية فنسج قيل له انه نسج كونه صريحا في الطلاق لا لانه لم يكن
محتملا في صريحا في الطلاق فاما قوله انت على كظهر ابي فهو كناية في الطهار وبه قال ابو حنيفة ومحمد
عندنا ان يكون كناية عن الطلاق ووجه قولنا انه محتمل ان يراجه حرمان الطلاق وحرمان الطهار
وان لا يراجه واحد منهما وجهان يرجع فيهما الى نية كما قلنا في كناية الطلاق فاما ما اذا لم يكن له
نية في شيء من ذلك فهو هذا لما تقدم بيانه مسئلة قال القم عليه السلام ولوان رجلا
قال ما اخل الله المسكين فهو على حرام دخل فيه الطلاق ان كان نواه وهذا منصوص عليه
في مشاييل النير وفي وجهه انه غماره محتمل فوحان يكون الرجوع فيه الى به كسائر
الكنايات وشاير لافاظ المحتملة وهذا لا يحفظ فيه خلافا في مسئلة ما اذا طلق
الوكيل على الموكل جائز وهذا منصوص عليه في الاحكام وهذا لا يختلف فيه العاقل وهم لم يسلطوا
من لطلاق وعمره من العقود والابقاعات في ان فعل الوكيل فيه جابر على الموكل فلا وجه

للاستقصاء فيه مستمسك قال اذا قال الرجل لامرأته امرك اليك واختاري فان نوى بطلان
 الاختيارت المراه نفسها واختارت في الحال طلقت وان لم يحضر في الحال واختارت بعد ذلك لم يطل
 فان نوى بما قال من ذلك توكلها بطلاق نفسها فلها ان يطلق نفسها الى ان سمع وكما انها
 نص في الاحكام على معنى ما ذكرناه فقلنا انه ان نوى الطلاق اختارت المراه نفسها واختار
 في الحال طلقت وان لم يحضر في الحال لم يطل لان المروي عن الصحابه وروي زيد بن اسلم عن
 عن علي عليه السلام انه قال اذا قال لها امرك سدا فالفضا ما قضى ما لم يكلم فان قامت من مجلسها
 قبل ان يختار فلا خيار لها ولم يرو حلا في ذلك عن ابي بصير كان ذلك احكامهم ولا خلاف في
 خيار البيع وان لا يكون بعد العرق ليس رجلا لو قال لا خير لي بك كذا فخلعت في ايه لا خير لي
 القول عن المجلس والاصل في هذا الاختيارت زوجها ولم يحضر بنفسها لفسخ بطلاق ما روي
 ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم خير ساء واختارته فلم يبعه طلاقا واعربا فيه
 ففسد الزوج لانه لما جاز ان يريده التوكيل لما نسيه بعد هذا الفصل وخارج ان يريده
 عليها الطلاق وجب الرجوع فيه في قصده كما قلناه في سائر الاعطاء المحتملة وقلنا ان نوى بذلك
 توكلها كان لها ان يطلق نفسها ما لم يفتح وكما انها اباد كذا وخيفه والساق في وجه
 ذلك انه لو قيل بالطلاق من حوزة ولم يحضر امره وجب له ان يبعه ليدلها ولو وكلها بطلاق امرها
 او وكل غيرها بطلاقها فان قيل ان بطلاق حق لها فلا يجوز توكلها فيه قيل له وما منع من ذلك
 ان كانت هي السمع عن الزوج على ان انا خيفه بحسب المولى ان يزوج الحرة من نفسه وان كان ذلك حقا
 له ويجوز لاب ان يشرى لنفسه من الولد الصغير فكيف سكران يطلق المراه نفسها بتوكيل الزوج
 مستمسك قال لا يقع طلاق المولى عن العبد بل بتوكيل العبد ولا يكون بيع العبد ولا الامه طلاقا
 قال الفقيه عليه السلام ولا يكون اما في العبد طلاقا قال يحيى بن الحسن عليه السلام في الامه
 لا يكون بيع الامه طلاقا ولا حل بالبيع للنكاح حتى يطلقها زوجها كان ذلك نصا فيما ذكرناه
 من ان بيع الامه يكون طلاقا وتبيينها على ما ذكرناه وهذا الفصل لانه قال الاجل بالبيع حتى
 يطلقها زوجها وروي فيه عن جده الفقيه عليه السلام انه لا يبيع طلاق الزوج نفسه فكان ذلك
 موكرا لما ذكرناه ونظره مسأله لا يترى شي على ان سكران لا يكون طلاقا ونقص الاهداء عليه
 السلام ايضا في المنحة على ان يبيع العبد لا يوجب طلاق زوجته واما ما يدل على ان طلاق المولى
 لا يقع عن العبد فهو ما رواه عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال لطلاق المأخوذ بالساق ويدل على
 ذلك ما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه قال المولى عند تزوج بغير اذنه
 فرق بينهما فقال السيد لعبد طلقها فقال علي عليه السلام احرت النكاح فان سكت ايهما
 العبد وطلق وان شئت فامسك فيسقط الطلاق اولى الزوج ولا خلاف في ان لا يجزئ لبيع طلاقه

فذكر

فكذلك لمولى والمعتق ان المطلق غير الزوج بغير ادائه ولو كره ذلك ان الله تعالى خاطب بالطلاق
 الزوج فاعلم ان حكمه مقتضى عليه وهذا من اختلاف فيه من لفظها واما الخلاف فيه فمما ذكره في الصحاح
 والاحكام بعد الخلاف برفع حكم الخلاف واما البيع فلا يكون طلاقا لما زوي ان يزرع ما سعى
 خيره هارثا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ولم يجعل بعدها طلاقا فاذا ثبت ذلك في الامه
 ثبت في المعين والعلة ان كل واحد منهما شخص مملوك ولم يحرر ان يكون بيعه طلاقا وهذا
 ايضا من اختلاف فيه لان وكل ذلك عن بعض المتقدمين وكذا في الباقي لاختلافه لا يكون
 طلاقا لانه كسائر مقاصيه وانه لا يحضر البكاح ما لم يكن زوجه لا يمكن ان يقال ان الواسع
 امره واجب ان يقطع القصر بيبه وبينها لان المفقود بعرضه **مسألة** قال في
 ان رجلا قال لزوجته انت طالق لان بشاؤك او غيره حسك وقطع طلاقها عما مشيته فان سلمها
 لم يطلق وان لم يشأ طلقته وكذا لو اسرط المطلق فيه مشيه نفسه ما ذكرناه او لم يصر
 عليه في الاحكام والمنطق ما ذكرناه من اشراط مشيه نفسه فذلك عليه كلامه ووجه ذلك ان
 انه جعل المشيه شرطا واستثنا لوجوبه يكون سبيلها سبيل بشاؤها بشرط وسعي وحمل الو
 العباد المحسوس من الله تعالى ذلك على القول وهو صحيح وقد نقل الهادي عليه السلام في المنهج
 في كتابه ان بيان في مسأله من قال ان طلاق ان ركعتي آتية ووجهه انه ادفع الطلاق في
 ما مشيه وان لم يقع المشيه عقب لطلاق وقع ومثاله ان يقول انت طالق ان طلاقك يوم ريد فان
 يقع قيام ريد عقب القول وقع الطلاق **مسألة** قال في لوقال لها انت طالق ان شاء الله لم
 يقع الطلاق فان كان مسكها بالمعروف فان لم مسكها بالمعروف طلق وهذا منصوص عليه
 في الاحكام والمنطق ذهب مقامه الفقهاء الى ان الطلاق والعنان لا يقعان على هذا ورق ماكن
 بين لطلاق والعنان فقال في الطلاق لا يقع وان لعنان يقع ووجه ما ذهبنا اليه انه قد ثبت
 ان الله تعالى لا يبرئ من افعال العباد الا باطلاعات واحبها والمردون اليها منها وانه لا جناح غير راجع
 ولا مندوب اليه فوجب لا يقع طلاق لانه علقه مشيه الله تعالى قد علمنا ان الله تعالى لاساء فكان مسله
 سبيل من طلق على شرط ثم لم يجعل الشرط ما اذا كان غير مسكها بالمعروف فان الله تعالى ودان
 عليه اما لا متناك بالمعروف او الشرع لا يبرئ من افعاله بقوله تعالى واما متناك بالمعروف **فان قيل**
 فانه تعالى لم يشترط ذلك وكونه غير مسكها بالمعروف بل خاطب به على سبيل العموم **فيلزم** لاختلاف
 ان مكان مسكها بالمعروف لا يجزئ ان يطلق ويصير ذلك خصاصا من العموم **فان قيل** ادالم
 مسك بالمعروف فالواجب عليه ان مسك بالمعروف وليس يجزئ عليه ان يطلق **فيلزم** عليه اخذ
 الامر من على التخيير بدلالة الآية **فان قيل** انكرتم ان هذا اللفظ موضع في هذا الشرع **فجواب**
 ما علق به كالاقرار اذا علق به لم سترقه **فيلزم** ان لا يراى اذا علق بالشرط لم سترقه الا ان قالوا
 لو قال ان قدم زيد فذلك على الفهم وان مطرت السماء فذلك على الفهم لم يقع الاقرار وليس كذلك
 الطلاق والعنان اذا علقا بشرط لانهما يتبعان حصول الشرط وكذا في الكتاب ان سألوا عن البيع

فان كان الطلاق صحيحا
 فانه لا يبرئ من افعاله بقوله تعالى واما متناك بالمعروف

فان كان

المخلوق لله تعالى فان قيل فاذ الحريم دكى محرمى قول القائل انت طالق هل يرد بالبدان
وان مجرت الشايعان لا يوجبوا وقوع الطلاق لا بقدر العلم ان مشبه الله قد حرم بعد هذه القو
ودكى ما لا يسيل العلم به في لا يقع الطلاق فسله وهذه اللفظه من طرق العامة جازية
محرمات يقولون لا ينبغي ان انت طالق ان كان مراد الله وعلى هذه الطريقة سيجعل سائر الاشياء
ليس لا شأن يقولون فكل كذا ان شاء الله ويريد ان كان كلفى او لطفى او ما احاج اليه من
والله ولا جرى محارها من الله من غير مراعاة بعدم الارادة وتأخرها وان قيل فقد روي عن النبي
صلى الله عليه واله وسلم انه قال من خلع ثم قال ان شاء الله فقد اسدى فصل له هو للمادة كذا من
حكم الاستثنى ان يرفع بعض ما دخله دون كله وعندهم ان قوله ان شاء الله يرفع حكمه ما دخل عليه
راشا فلم يثبت ان يكون ذلك استثناء الا ان شاء الله لا خلاف في ان لفظان على عشرة دراهم الا عشرة لا
تكون استثنى انه اقصى رفع جميع ما دخل عليه فاما على مذهبه فانه يكون قول القائل ان شاء الله
الا ان يرفع بعض ما دخل عليه وليس احداث تدعى الفرق في انه جعل لرفع ما دخل عليه لغيره
الناس وسعوا لهم في الكلام يختلف مسله قالوا لو قال لها انت طالق واحدة المخلوق
او اقل واكثر وقته يطليه واحده وهذا مضبوط عليه في الاحكام ووجهه انما يطلق
يقولون ان انت طالق فاذا قال بعد ذلك واحده كان ذلك في حكم البيان لما وقع من الطلاق ولا
قال الا واحده لم يوجب هذا الاستثناء لان لا سدى من حكمه ان يرفع بعض ما دخل عليه دون
الكل فاما اذا استثنى الكل فهو باطل لا خلاف فيه وهذا كما يقول لفظان على عشرة الا عشرة لا
خلاف ان هذا الاستثنى لا يحكم له مسله قالوا اد اروح الرجل ابنا له صغيرا مطلقا لم
يقع الطلاق وهذا قد اشتهل قوله في الاحكام والامه المروحه انما لا تخل بنا حتى يطلعهما ووجهها
وهذا لا خلاف فيه ووجهه ما معنى وان طلاق المولى لا يبع عن العتد فلا معنى لاجادته
مسله قالوا ان رجلا اذا امره من نسيابه قد عزم على طلاقها ما كانت له امرى فقال طالق
وقع الطلاق على النوى طلاقا دون الذي اجابته وهذا مضبوط عليه في المسله ووجهه
ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم الا بما بالنيات واما من ماني وهذا لم يثبت طلاق
اجابته وانما نوى طلاق الى ناداها فيكون كون الواقع طلاقا دون الذي اجابته ولا خلاف في ان
لولا تلك اجابته لكان الطلاق يقع على الاول فكذلك اذا اجابته الثانية والعله ايها المعصوده
ما وقع من طلاق وكذا لو كانت هناك ثالثة لم يحل يقع عليها طلاق فكذلك الى اجابته
والعله انها غير مقصوده بالطلاق فان قيل ما انكرت على من قال لكر ان هذه لما اجابته
الخطاب خطبا لها قيل له ان الخطاب لا يصير خطبا للمخاطب ما يكون منه من الخوا والمورق
الفعل انما هو احوالها غل دون غيره واما يصير لم يقصد المخاطب ان يحمله خطبا له فاذا
ثبتت هذه الحمله وقد علم ان المطلق كان فاصلا الى ان جعل قوله انت طالق خطبا بالاولى
لم يؤثر فيه جواب الثانية فان قيل قول الزوج بعد اجابته حار محرم ان يقول امها

انظر ط

كتاب الفقه
في النكاح

سنة ١٢٠٠

الحمد لله انت طالق فانصرفك للفظ اليها او الى مصرية الى من يتقدم بها ما ذكره
مسألة
في ذلك ان الله الرخل عن الاسلام بان من زوجته اذا خرجت من عدتها وحل للزوج ان يزوجها
او يتركها ويتركها من الزوج من العدة ومنتهى وان تترد احبها فما على كاحها
حتى عرض عليها الاسلام فان استلمها فما على كاحها وان اسلمها فما على كاحها عليه في النكاح
وخصيل لمذهب ان الفقرة الواقعة بالردة تقع بانقضاء العدة ومنع المرد من اوط
وعدها وسبيل الردة سبيل الطلاق الرجعي فيما ذكرناه وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة
يبين سبيل الردة ووجه ما ذهبنا اليه ما ثبت من ان اباسفيا ن اسلم من الطلاق
وزوجته هند مشركه فخرجت اليها فاسلمت فاقامها على النكاح الذي كان بينهما
ولم يامرها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم باعادة النكاح وقد علمنا ان اقامتها
على الشرك بغير اسلام زوجها في هذا الباب بمنزلة الردة فلما لم يوجب صلى الله عليه
واله وسلم فتح كاحها لغيره على ان النكاح لا يفتتح بنفس الردة ولا فمست ك
فانه لا يفتتح مع الردة الا بانقضاء العدة فان قيل الفقرة في هذا يتخلو بالا
بعد عرض الاسلام قيل له ليس الا بالاكتر من المقام على الكفر وهذا ما قدمنا الكلام
فيه في كتاب النكاح في مسأله اسلام اخذ البروجين وبذلك على ك ما روى عن عمر
بن الخطاب انه هرب من مكة وهو مشرك واستلم امرأته ثم رجع الى الاسلام وهي بعد في
العبدة فاستمرت عنده بالنكاح الاول وهكذا في امه صفوان بن امية فدل ايضا على
ما ذكرناه وما يدل على ذلك انه قد ثبت ان لو شئنا ان كانت تحتها وثبتت قد دخل بها
واسلم اخذها ان الفقرة لا يقع بنفس الاسلام لغيرها حنيفه بذهب ان لوقة
لا يقع مع اسلام اخذها الا بالاكتر من المقام على ك ما روى عن عمر
اسلام اخذها الا بانقضاء العدة ما اذا ثبت ذلك وجب لا يقع الفقرة بنفس الردة الا
بما تمام معنى اخر اليه واذا ثبت ذلك ثبت ان الفقرة تقع بانقضاء العدة اذ لم يخل
ذلك بنفس ما ذكرناه على اننا اذا بينا ان لا مغيرة ثبت ان المعنى المرامي في اصل
انما هو انقضاء العدة فقط فخرج ما ذهبنا اليه فان قيل ما انكرتم ان يكون سبيل
سبيل الفتح الواقع بوزود المليك على النكاح او بوزود الرضاع عليه قيل له المليك والرضاع
قد ثبت انهما يوجبان الفقرة بوزودهما من دون انهما يعقبا اخر اليها والارزاد ورسا
انه عان ينضم اليه معنى سواء فلم يكن حكم حكمها على ان لا يرداد بالطلاق الرجعي اشبه
لانه لا يقع الا من جهته واجتبارا فوجه لا يوجب الفقرة الا بانقضاء العدة ووجه
قولنا انما ان اردنا معا فما على النكاح حتى عرض عليها الاسلام فان سلمها فما على كاحها

هو انه قد ثبت انه من ارتد بعد لى صلى الله عليه واله وسلم مع امراته ثم رجع الى
الاسلام اقام على زوجته ولم يرد وعن اخذ من الصحابة انه امر بعد العقد في ذلك
عمرى الاحياء فان قيل من اين تكلم ان ارتداد الرجل ورجوعه وفقاً وكذا اسلامها
فصل له هدا سبيل كل من بين وفقاً ولم يعرف التارخ كالاى والحرس ويحتمل اصله
فان قيل ما انكرتم على من قال انكم انتم اقاموا على النكاح لغير العدة لم تكل نقض فصل له
لم يرد ذلك في شيء من الاخبار ولا يروى انهم اعروا ذلك في شيء من الاحوال ولو كان كذلك كما
يقال لهم من كانت امراته قد انقضت عدها قبل الرجوع الى الاسلام ولحد النكاح فاما لم
يؤرد ذلك علما انهم لم يعصوه فان قيل ولم يرو عنهم اخذانه فصل لهم من ارتد مكرماً من رجوع
اخذها قبل ضايقه اصبغ نكاحه فصل له ذلك قد علمنا بالاهل والاولاد والاحياء نحو راحل
وما يدل على ذلك انه قد ثبت ان الكفر لا ينافى النكاح كالاى فيه الاسلام لاسرائيل كاح الكفار
مع الكفر يصح كما انه يصح نكاح المسلمين مع الاسلام واما الموجب للفرقة هو اختلاف بينهما
فان ثبت انهما اذا ارتدوا معاً لم يجب وقوع الفرقة بينهما كما انهما اذا استلما معاً لم يجب وقوع الفرقة
لغير بينهما لم يختلفا فاما التوارث ففي نسخة ان شاء الله في كتاب التوارث وذكر ذلك قبل المردن ذكره
في كتاب الجرد يعرف الله ههنا قال فان حات بول لا قبل من شته اشهر منذ زدها
فحكم الوارث حكم الاسلام فان حات به لا كثر من شته اشهر فحكمه حكمها في الرده وهذا منصوص
عليه في الاحكام والجراد بان حكم الوارث حكم الاسلام والرداه اما هو في التوارث وسقط الوارث
لغير ولدان ثبت له حكم الرده لم يثبت ان يرد وان ثبت له حكم الاسلام ورثها ووجه ما ذكرنا
من العقد بدها قد ثبت ان قبل كل شته اشهر فاداحات بول لا قبل من شته اشهر من يوم ردها
كان لعلم خاص لا بان بول كان حصل في بطن امه قبل الرده موجب حكمه بالسلامه وحصوله في بطن
امه في حال اسلام ابويه لغير الطفل وانما حكمه لهما بالسلامه اذا كان ابوها مسلمين او كان احدهما
مسلي فاما اذا حات به لا كثر من شته اشهر لم يجز ان حكمه بالسلامه اذ لا اسلام له في نفسه
ولم يحصل في بطن امه في حال علمنا معهما اسلام ابويه او اخذها فام حكمه بالسلامه ووجبات
حكمه له حكم الرده فان قيل ما انكرتم على من قال انكم انتم لم تحصل المقيين بان حصل في بطن امه
في حال كفر ابويه لغيره بان تكون حصل قبل زدها ادله بغير ارتدادها ومن مولده الرمان
الذي جبلت يكون غاية لاكثر الحمل محات حكمه بالسلامه فصل له قد حصل اليه بان ولد
في حال الرده ولم يحصل المقيين بان كان حصل في حال اسلام في بطن امه فكان الاول في حكمه بالسلامه
ويقتضى به على التميز الذي ذكرتم فان قيل فقد روي المولود بول على الفطره وابواه يهودانه ويحشوا
فصل له المزار بدك انه مولد وابواه يهودونه او يحشون ابان او يحشون ابان اذ خلافاً له ليس الرجوع بقوله
يهودانه ويحشونه الى غير ذلك مسلمة قال لفتيم علم في الذمير والتمسك اهل على كاحها
وهذا مما يصح كلامه علم في مسابيل النير وسى وكلام الهادي علم في الاحكام وهو الملاحق

بين الخليل وقد ثبت ذلك لذين سألوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يرمع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بأعاده النكاح الذي كان عليه في الحاح عليه وهذا استنقاص من رجوعه إلى
 الاستنقاص فيه **مسألة** قالوا إذا استلم الرجل زوجته دمه صغيره فهو أولى بها ما لم يمض
 ثلاثة أشهر فإن استلم أحد ابنيها قتل مضي ثلاثة أشهر فهو حرام إسلامها وهي زوجته
 وإن لم يسلّم واحد من ابنيها حتى يمضي ثلاثة أشهر بانت منه زوجته ولا رده للصبي حتى يسلّم وهذا
 منصوص عليه في الأحكام **ووجه ما بيناه** من أن اختلاف الدماء بين رجلين لغرض ما نصا
 العدة وقد مضى فيه كلام وجه لا غادته وقلنا أن استلم أحد ابنيها قتل انقضاء العدة كما يستحق
 القتل سلام أحد ابنيها في الحكم استلام لها فكأنها استلمت قتل انقضاء عدها فلم تنقح الفرقة قبل
 ما بيناه وقد قلنا أنها إن لم يسلّم أحد ابنيها حتى يمضي عليه ثلاثة أشهر بانت منه لا يجوز
 في الحكم كما أنها إذا امتنع على الكفر حتى انقضت عدها وقلنا لا رده للصبي حتى يسلّم لأنه لا
 تكليف عليه ولا نألو حكمة عليه بالرد ولا وجبنا قتله وقد ثبت ذلك لذي صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يسلّم من جيران بني ربيعة من لم يكن من بنيهم **مسألة** قال **ولان دمه** وهو الذي
 روحه انقطع بيمينها الوضلة وعليها العدة ويكون ذلك إذا طلقا قاضي في العدة **مسألة**
 الطلاق فإن كانت المسئلة مجازاً لها الزوج صغيره وقف عليه حتى يسلّم فإن استلمها على كاحبها
 وإن باق فارقته ووجه منصوص عليه في الأحكام وقد قلنا انقطع الوضلة بينهما المراد ما لو طلق
 تنقطع بانقضاء العدة على ما سلف القول فيه وقلنا أنه يكون فسخاً إلى الفرقة التي تأتى من المراه
 فسخاً ولا يكون طلاقاً وقلنا أنه انطلقها وهي في العدة كحقها المطلق ليس الفسخ بعد لم نفع ادونه
 بانقضاء العدة فلم يمتنع أن نطلقها وقد قلنا أن لدمية إذا استلمت ولها زوج صغيره وقف عليه حتى
 يسلّم المراد به أن حصل بلوغه وهي بعد في العدة فأما إذا انقضت عدها وهو بعد صغيره ولم يسلّم
 وأخذ من بوم انقطع الوضلة ودفع الفسخ ليس سبيله سبيل من قام على الكفر حتى انقضت عده
 زوجته التي استلمت وجب وقوع الفرقة **مسألة** قال فان ادعت المرأة أن زوجها
 طلقها فعلى المرأة البينة وعلى الزوج البين وهذا منصوص عليه في المسمى **مسألة** في قول
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المبرء والبين على المدعي عليه وقد استعصم الكلام في
 هذه المسئلة في كتاب النكاح في مسئلة دعوى النكاح إذا انكرها العقد الزوجين في عاده الكلام
 فيها **باب القول في الخلف بالطلاق**
 خلف بطلاق امرأة كاداً أو خست فيه بعده وقع الطلاق إلا إذا اكرهه عليه من عاونه
 القتل والعنت من ضرب أو خبش وهذا منصوص عليه في الأحكام أما وقوع الطلاق من جلوه كاداً
 أو خست فيه بعد عده فهو اتفاق العلماء من أهل البيت عليهم السلام وعمرهم إلا ما ذهب إليه فريق
 من المشيع من أنه لا يقع وذلك لبعض القائلين بذلك إلى أنه لو خلف ما صدق الطلاق على امرأته
 كسبها الإمام وخبره لم يثبت أن طلاقه يقع مع أن يحل أصلاً وما سأل عليه سائر ما خالفوا فيه

بوف

وقت قضاء الوقت مزدون ان يفعل ذلك الفعل وحده الحث لئلا يملكه تكون الى ذلك الوقت مع
ذلك الوقت بقطع المملكه الحث وذلك اجمع ما لا يخطئه خلافا ما ما ذكرناه من ابحاث
ان لم يكن المتطلبه ثالثه فقد مضى بيانها فيما عدم **باب القول**
في الرجعه الا جلق الرجل من امره بطلبه رجعه
فانه ان يراجعها ما دامت في عهدها من غير مرضا بها من ارضاءت ولها والرجعه بالقول
وقد تكون بالجماع عرجا ولا رجعه الا في العده وجميعه منقوض عليه في الاحكام والمسمى غير ما
ذكرنا من جافان اما العتاس الحسيه امة تعالى خرجه من قوله في الاحكام في باب لا الا التي
بعد الطلاق رجعه وقوله فيه في مواضع اخر من باب الا على الوصل لجماع نفسه لم يرد عليه
ما يقتضي ذلك ان الجماع يكون رجعه وجميع ما ذكرناه منقوض عليه مما لا خلاف فيه **والاصل**
في ذلك قول الله تعالى ويغفر لهما حتى يرد عن ذلك وقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لعمره
ولما راجعها يعني ابنه وانما الخلاف فيما ذكرنا من جافان الشافعي خالف فيه ويقول ان الرجعه
لا تكون بالجماع **والدليل** على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم لعمره ولما راجعها يعني ابنه
فانما راجعها بالجماع ولم يشر من رجعه الفعل من امره الرجعه القول فوجب ان يكون ذلك على ما سمعنا
والدليل على ذلك انه اوقع ثلثه في ملكه مع انه يخرج من اعمامها وزفها حتى يعود الملك ثلثا
فوجب ان يصح ذلك منه بالفعل كما يصح بالقول لئلا من باع حازه واسرط حصار الله الامام ولا
خلافا له يصح منه ان يبيع البيع بالوط كايصح ان يبيع بالقول ويؤكد ذلك ايضا من اسرط حصاره
عينا الله لما كان بالخيار بين ان يبيع ما وقع من السر او يبرن يفتحه للعيب كان لا فضل بين
مضميه بقوله رخصه وبران سحر المسر الكون تكون حازه فطاهها اوداهه في كها او بواجب لسته
وليس يختص ما ذكرنا بان المرتد لا يملكه ان يزيل بالوجوب من الفرقة بالوط وذلك في اسرطها وعلما
ان يكون بالخيار بين ان يبيع ما وقع وبين ان يرفع والموت لا يخرج من ان يقال له لثبات من لم يمس
ما وقع وبين ان يرفع منه لانه لا يخرج من تسليم وليس لا يرداد ليس هو من يختص بحال الفرقة واما
الفرقة تدخل عليه على سبيل البيع فان قيل ما انكرتم على من قال لكم ان وطى المطلق حرام وان عزم
ان لراجعه نفع به وليس كذلك شايها ذكرتم فلا يجلس سنوي بل لا يزوجها قبل ان يكون الوطى
وان سئلنا عن موثرو ذلك لا ترا ان لا يبيع ادا وطى مع الخيار فلا فرق بين ان يطاهها عاصا او
طاهها فبدل ذلك على ان كون الوطى منهيا عنه لا يؤثر في ذلك وما يبيد ما ذهبنا ان لم يكن له انما
بين ان ستر على ذلك حتى يلزمه الوقف وبران يرفع حكمه لا يلى فكان رفعه بالوطا يزيل الحكم بالوطى
فكان ذلك يوجب ما ذهبنا اليه وكذلك وصا بعد غيره كان له الخيار وان يزوج عنها بالقول
او مع العبد او هبته فان قيل فقد علمنا ان لوطى رجل العبد علم حران برفع العده الاموال الخلق
كما وحب العبد عندكم لم يرفع العده قيل له المخلوه لم تكن ترفع العده لانها ما يوجب لعده ولاها
لست نصر في المعتود فلما علم ان السكاح موجب للعده على بعض الوطى ولم يسمع ان يكون

من ان يزوج المسر ادا وطى بعد علمه بالعيب

ط
ان يزوج

رافقا لها على بعض الوجه فان قالوا الرجعة على الكاح بغلها بها استباحه البضع فلا بد
فيه من انطلق كان ذلك مسعفا للمحرم انه يكون مستباحا للبضع للروح من الحرام وكذا ذلك
المعتكف والمظاهر لا تراها خرج من اعتكافه بغير بطون مسح الصبح والمظاهر انما مسح
البضع بالكفارة من غير بطون وجب ان يكون ذلك سبيل المراجع والغلة انه رافق خطر طرا على العدة
بقدر بقا به **مسألة** قال في كبره للرجل ان يزاحج المرأة على وجه المراعى والمضارة لها وهذا
منقوض عليه في الاحكام **والاصل** فيه قول الله تعالى ولا تضربوهن لضعفهن وانهن لا يسهن وانهن لا يسهن
فامسكن من معروف والمراجع على وجه المراعى لا يكون امسك معروف ولا سرح باحتسابه وقال
صلى الله عليه واله وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام **مسألة** قال ولو ان رجلا اراد ان
يزاحج امراته فادعت المرأة انقضا عدتها في مدة حملك ولم يحرمه عادة طولت كالبينة ونحو
فيها شهاده امرأه ونحوه اذا كانت المرأة عدله وشتمت المرأة المبرغة احتجابا فان لم تكن لها
بينة ترى حتى يضح بصريح عدتها ان ارادت ان يزوج وللزوج الاول مزاحجتها بحراوات
ادعت انقضا عدتها في مدة حملك لك كانت البدوى باطلة نص في المنتهى على ما ذكرنا من حكمها اذا
ادعت انقضا العدة في شهرين وقلنا ان للزوج الاول مزاحجتها لان نقاحكم العدة بعضكم لك
ووجه في ما اذا ادعت انقضا عدتها في مدة حملك ولم يحرمه عادة ما رويناه في صدر
كتابنا هذا في مسأله اقل الظهور ان امرأه ادعت انقضا عدتها في شهرين وقلنا ان للزوج الاول
مزاحجتها اهلها من رضا دينه وامانة يشهدون انها كانت في شهرين وهو كما قالت والامري
كاذبه وقضى بذلك فضوبه امير المؤمنين عليه السلام ايضا لما ادعت انقضا عدتها في مدة لم يحرمه
به كانت بدعيه خلاف لظاهر وجوب ان يكون لها البينة كما يرمي البينة من ادعاسا من الامور التي
تختلف في لظاهرو وعموم قوله صلى الله عليه واله وسلم البينة على المدعى واما وجه قولنا ان شهاده
المرأة الواحدة قبل شتمها وباتل لشهادتها واحصا بان الزناها التي بين امرأه والزوج
مبنية على الاحتياط فاما اذا ادعت انقضا العدة في مدة لا يحتمل ذلك فيكون يكون دعواها باطلة
لن كذبها يكون معلوما **مسألة** قال ان ادعت الرجل انه كان زاحجا قبل انقصا
العدة كان على الرجل البينة وعلى المرأة البين بخلاف هذا خرجناه من احباب الهادي الى الحق عليه السلام
البينة واليمين ودعوى الطلاق والنكاح ووجهه قول النبي صلى الله عليه واله وسلم البينة
على المدعى واليمين على المدعى عليه وسائر البدع واليمينه تشهد بغير ذلك وقد استعصا الكلا
فيه وكتاب النكاح **باب القول في العدة**
مسألة على المطلقة ان تعدلته فزوجا ولا رجوع الحصر وهذا مصوص عليه في الاحكام
والمسح والمطلقة التي يلزمها الاخذ بالحصر التي يكون من رجوعها ويكون من رجوعها
والاصل في ذلك قول الله تعالى والمطلقات بر بغير نفوس ثلاثة فزوجا وهذا
لا خلاف فيه فاما ما قلناه من الاصح فهو قول زيد بن عوف في حنيفة وان يوسع ويحذر قال

[illegible]

♥ فیصلہ صحیح

فارسى لکړي

۲
قید لے

فلم يفضل أحد سها وبين الحرم في هذا المعنى **فان قيل** فقد قال الله تعالى طهروا ما بين يديكم من الطهارة
ان المراد ايقاع الطلاق في الطهر من ان يطهر من العدة **فيل** المراد لفضل عده طهر وقد وردت هذه
اللفظة اخبارا وقد كفي بغير ان يقع قبل العدة **فيل** يكون زمان العدة من اواخر اهل الطلاق وهو ان
فقط يعلم بسلامة وان انا لو علمنا بها اسدا كان اولا وما يبدل على العدة عتاده موضوعا
لاستبراء الرحم وحيث ان يكون اعتبارا بها بالخصم اليه استبراء الامه بوضوح ذلك ويؤكد انا وجدنا العطاء
الحكم منع الاعتداد بالاقراء وحصوله وحيث لا عدد بها فكان الاعتبار به اولى من الاعتبار بالطهر
الذي لا يدخله في عجب الاعتداد بالاقراء واستقامته وايضا ما يذهب اليه بمصلحة اجاب بزيادة سعيه
ونقص الخطر لمرأته سمح لها التزوج عند الحيض الثالث ونحو محصر الاعتداد بصحة العدة والعلم ان
يقضي الخطر ويقضي بزيادة حكم يكون اولى في العدة لاختلاف اهل في علمها ولدان بعض عدها ما حرمها
وضعا فحيث ان بعض عده الحامل ايضا باخر الخارج من جهادون اوله فكل ذلك يصح ما ذهبنا اليه
فان قيل فقد ثبت ان بعض الحيض لا يحتسب اذ وقع الطلاق في الحيض **فيل** لا يحسب كونه
فيل القله وذلك انه بعض اقروا في شاعليه لا يحسب بعض الطهر وادانته معه ذلك فلا قول
مع الاقوال وبذلك على ذلك في الاعتداد بالشهور لا يكون الا كمال الشهور فكذلك الاعتداد
بالاقراء والقلة ان كل واحد منهما ما يقع به الاعتداد واذ اثنى ذلك فلا قولنا لانهم يحسرون
الاعتداد بطهر من وبعض الثالث **مسألة** قال فان كانت المطلقة صغرة وابنته
اعتدت بثلاثة اشهر ولاهله وخذ لا ياش ان تبلغ المراه سن سنه وجميعه منصوص عليه في الاحكام
والمنتخب غير ما ذكرناه من الاهله فانه زواجه في الاحكام عن حرمه القتم عليه السلام اماما ما ذكرناه من ان حرم
المطلقة ان كانت صغرة وابنته اعتدت سله اسهر المراد اذ كانت مبرتولا بها من اختلاف فيه وقد
وردت النص به وهو قوله تعالى والانس من الحيض من سايكم اليه وما ذكرناه من اعتبار الاهله
فهو ايضا لا يخطئ فيه خلافا وقد قال الله تعالى سألوني عن الاهله قل هو ما دللنا من الحج وقد
علمنا ان الحرم بها ان لا يحكم بالناس وحيث ان يكون في المعصية في الاحكام الشرعية المعطية
بالشهور وبذلك على ذلك ايضا قوله تعالى هو الذي جعل الشمس صبا والبرق نورا وقد ذكره شارح العلو
عبد المسين والحساب وبذلك على ذلك ايضا قوله تعالى ان عود السهور عند الله اثني عشر شهرا
الى قوله منها اربعة حرم وليس في شيء من السهور الا سهر الحرام الا في سهر الاهله ووجدنا ايضا سائر
السهر من الصلوة والحج والعمرة وما جازعها ما متعلقا بالاهله دون ما سواها وحيث ان يكون احد
كذلك واما خذ لا ياش فقول يزيد بن علي السلام انه محسبون سنه وقد ذكرنا في كتاب الخص
وجه قولنا انه سنون **مسألة** قال وان كانت المطلقة حبل بعد ثلثي وضع
ما في بطنها فان حملت ابنتا او كثر في معتد به الى ان يقع الاخر منها او ميم والمخاض بعد
بالحيض ويحرم وقتها كما يحرم لزك الصلوة والصيام وجميعه منصوص عليه في الاحكام ما ذكرنا
من ان المطلقة قبل عدتها ان تضع ما في بطنها ما لاختلاف فيه وقد قال تعالى ولا تحلوا
اجلهم ان يضع حملهم وروى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن السلام في حمل امرأته

وهو حامل قال في العدة ما لم تلد فاذا ولدت فقد خل اجلها وان كان في بطنها ولدان ولدت لهما
 فاحس بزوجها حتى يما لم تلد الناء على انها اذا كانت معده ما لم يضح الاول وجب ان يكون معتد
 ما بين في بطنها ولد والعلة انها مطلقه حبل وما ذكرناه من امر المتحاضه فلا خلاف انها هي
 لتزك الصلوع والاضام فوجب ان يلزمها الحي لا اعتداد ليس بكل ولدهم عادة منهن ان
 براغا فقال الحنفى واداره ودين النبي صلى الله عليه واله وسلم لما قال المتحاضه اعدى بام او بك
 دل ذلك على ان المتحاضه اقرا فوجب ان يحد بها القول الله تعالى والمطلعات من بعض بانفسه
 قري وادام يصل الى محض فتها بالفتى وجب عليه ان يتوصل الى معرفتها بالحي كسابر ما سئل به
 القادات والاحكام **مسألة** ولو ان صبيته طلق ثم خاضت فتل مضى بلته اسهل ساقفت
 العدة بالحيف وان خاضت بعد مضى ثلثة اشهر بعد مضى عد بها ولو ان دار حصص طلق لم اسقط حصصها
 لغاير اعتدت الى ان تنال شتى سنة ثم اعتدت بثلث اشهر ثم طلت للزواج وجميعه مصوص عليه
 في الاحكام ووجه ما قلناه من ان الصبي اطلقت فخاضت فتل مضى بلته اسهل ما بها اسهل العدة
 بالحيف ان الله تعالى جعل لها الاعتداد بالسهور بشرط ان لا يكون من ذوات الحيض والار الى قوله
 تعالى واللا يس من الحيض من نسا بكم لايه فلما خاضت هذه ضارت ذات الحيض واسهل الشر الذي
 معه جعل الله سبحانه لها الاعتداد بالسهور وضارت محاطيه بلاء اعتداد بثلثة اشهر والله سبحانه
 والمطلقات يتر بعض بانفسه بلته قري ولشكر ذلك قلنا انها تستأخذ الاعتداد بالحيض اما ادلتها
 بقدم مضى بلته اشهر فقد مضت عد بها لانها قد اسوفت كاعتدتها وهي الماي لم يحصر ولم
 يكر عليها غير ما انت به فاما قولنا اذا كانت من ذوات الحيض لم انقطع حصصها في بعد الى ان يات
 لم بعد بقدر ذلك سله اشهر وهي قولنا ما العدة وان خاضت في ذواتها من ذوات الحيض عن نفس
 وزيد بن ثابت ذكره ابو بكر الحفص في شرح المحصر قال وزيد بن ثابت عن ابن عباس انها مكنته
 اشهر وان لم يحصر اعتدت سله اشهر وهو قول مالك وزيد بن ثابت باسناده نحو ذلك عن عروة
 ذهبا اليه قول مير المومنين عليه السلام زيدا بن علي عن جده عن علي عليه السلام وروى عنه
 هناد باسناده عن الزهري عن علي عليه السلام وزيد بن ثابت والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه
 قول الله تعالى والمطلقات من بعض بانفسه بلته قري فوجب على المطلقات كلهن ان يرضي
 مضى عليهن بلته قري الا من حصته البلاء منهن فالبراء حصتها الحي والى لم يدر حل بها والى لم
 سلع الحيض والى قد استت والى قد اختلفا بها البيت واجده من الارح وجب حكم الطاهر
 عليها التريص حتى مضى عليها بلته قري وتاس بعد بلته اشهر **مسألة** فان
فيل ما تذكرون على من قال لكم انها ادم عليها الزمان الذي ذكرناه من عوان حصصه يكون
 ايته منه **فيل** هذا لا يصح الا يا بقرها حور بل تطع في القاع القاصر وعود المحصر الى
 ان سلع السر الى معها ساس **فان** **فيل** قال الله تعالى واللا كم خمس من المحصر من ساسكم
 ان اريتم بعد ثلثة اشهر بعد مضى الاعتداد بالسهور **فيل** الارسان المذكور في الآية ظاهر

المزاج

فلا يصح المعلق به لانه محتمل ان يكون المراد انهم في الجبل ويحترقون ويقتلونه فيها
ويحترقون يكون المراد ما روي في المفسر عن ابن مسعود وعنه ان معناه انهم يترجمون في حكمهم الذي
يلزمهم وهذا هو الاول لانه المروي وكان الامايراج جميع الوحيين الاولين لان لا يشك ان
في انها جبل ولا في انها حوض واد كان هذا هكذا سقط المعلق به ويدل على ذلك ايضا ما اخبرنا
عليه من انها اذا انقطع حصنها لا حور لها المعتقد بالسيور من ملى سعة شهر فكدك بعد
والقوله انها ذات حوض لم تبلغ المداش فان قيل ما انكرتم على من قال انكم انها تحت الشهرة
فيا ساعلى لا يشك ان حوضها قد انقطع عن العادة قيل له هذا مستقصر بالتي انقطع حصنها
ولم يتر عليها سعة شهر على ان غلبنا مستند الى النص وبعض زيادة عباد وبعضها
والخطر **مسألة** قال رحمه الله المتوفاه عنها زوجها اربعة اشهر وعشرون يوما
عائيا اعتد من يوم سلعتها بغيره وهذا منصوص عليه في الاحكام والتمت اما ما قلناه من ان قدره
المتوفاه عنها زوجها اربعة اشهر وعشرون يوما في الاصل في فيه من المسلمين وقد نظروا القرآن قال الله
تعالى الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يربون بغسنتهم اربعة اشهر وعشرون يوما
ما ذهبنا اليه من انها تعتد من يوم سلعتها بغيره فقد ذهب قامة لانها في الخلافة وقالوا انها تعتد
من يوم وفاته وروى هذا مثل قولنا عن الحسن والحسين على ابن جبريل في الاختلاف عن الحسن وقواده
وخلاش و **قوله** ميراث المؤمنين على عليه السلام رواه هذا حديثا بغيره عن حماد بن سلمة
عن قتادة عن خلاش عن علي عليه السلام قال **بسم الله** يعتد من يوم يسلها وتكون
الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يربون بغسنتهم اربعة اشهر وعشرون يوما
فاوجب على كل من توفاه عنها زوجها ان يعتد اربعة اشهر وعشرون يوما في القول بخلاف ما ذهبنا اليه
الى ان يكون التي سلعتها بغير زوجها بعد مضي اربعة اشهر وعشرون يوما وان لا يكون عليها
هذا التكليف والايه قد ائتمت ذلك كل من توفاه عنها زوجها وجب به تحته ما قلناه وان
نفس ما انكرتم ان يكون كلفت ذلك من حين وفاته زوجها **قوله** ذلك لا يصح لانه جازي بكلمة
ما لا يطاق بل هو بعد لانه لا يجوز غير المحرم ايضا لانه لا يمكنها اسالك المأمورة مع انه لا علم لها به
ولا يمكنها العلم به فان قيل فانقولون في الصعوبة والمجنونة اليس علمها بالعتق وان لم يكون
عالماتس بوفاه الزوج **قوله** لا تقول انما يلزمها التكليف ذلك وانما مرادك انك تراه وانما
نقول انهما ممنوعتان بوفاه الزوج من عقد النكاح غلبهما للاجماع واما ان يكون بلأيه فتشاور بهما فلا يلزم
بلأيه بعد التكليف وهما لا تكلف عليهما **قوله** فان قلنا يقولون في المطلقة هل يقولون انها بعد
حين سلعتها التحريم تقولون انها تعتد من يوم وقع الطلاق **قوله** هذا غير منصوص عليه وان كان الامر على
المذهب يعتد من يوم سلعتها التحريم وقد روي عن امير المؤمنين عليه السلام رواه هذا باساده **قوله**
وعن الحسن وقد ذكره ابو العباس الحسن رحمه الله ومثاله الخلاف ان المطلقة تعتد من يوم سلعتها التحريم
على ذلك ما يراه ابو بكر المروي حدسنا العتي اوى حدسنا وسنا شغبان عن الزهري عن عمرو بن عتبة

وروي الصافي عن بعض سعي عن ابن مسعود في قوله اربعة اشهر وعشرون يوما
فالمعتد من يوم يسلها وفاته

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل لأتراه يوم يالله واليوم الآخران بعد علي ميت أكثر
من ثلثة أيام إلا في زوجهما فإنها تحضر عليه أربعة أشهر وعشرون لحسننا أبو بكر المقرئ حدثنا العباد
حدثنا علي بن سبيح حدثنا عبد الله بن بكير السهمي حدثنا سعد بن عبد الله عن أبيه عن يونس عن يافع عن صفية
ابن أبي جبير عن يقين زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم يالله في مثل ذلك وهو في حقه عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا أن المتوفاهات من زوجة بعد أربعة أشهر وعشرون كذا
لا يكون إلا مع العلم وفاته زوجها ما كان الحرام من يوم يلدخها الفجر وإذا أتت في الحرام بعد الاعتدال
ولا احتداد إلا في العدة وهما يدل على ذلك ما أحضرتنا عليه من أنها إذا علقت بالوفاء حتى لو فاه
لزمها أن تحضر بعده أشهر وعشرون كذا إذا علقت بوفاء بزمان والعلم بها كلفه بوفاء عنها
زوجها فلو لمها أن بعد ويجوز أربعة أشهر وعشرون **فان قيل** إذا نسأت بعدة وعشرون
بعضي عدتها وان لم يحل لها العلم وفاته زوجها ما كان كذا ان تكون ذلك سبيل المعصية
وهي في الأصغر والمجربون لا يكلف عليها فلم تحران تكون عليها كلف العدة والمالقة كلفه
مكان زوجهما إلى كلفها في أول من زوجهما إلى التواضع كلفها عليها على أن فاسأنا ببعض عاده
راية وحظر الاحتياط فيها في عاده كذا على أن فاسأنا كلفها لا اعتداد بعلمها بالسنة المرجح
بما تراه لا خلاف في أنها لو علمت بالفاه قبل مضي أربعة أشهر وعشرون لمها الاعتداد والاحتداد في
ما في المدة بدل ذلك على الاحتداد في ذلك ما علم فاذا أتت في بيتان اعتبارا في أول من هما وهم
لأنهم يعتبرون بغير العلم **فان قيل** قال كان كذا فاسأنا كلفها زوجها وعشرون
آخر الجلس وهذا منصوص عليه في المتن في قولنا مير المومنين عليه السلام رواه أبو بصير عن
عن أبيه عن حماد عن علي بن علي السلام رواه هناك حديثا وكيع عن سمعيل بن داود عن السعدي قال
كان عليه السلام يقول عند نهائهم الجليل في زوجهما هناك ما سناه أنه قول الشيخ والدي يدل
على ذلك قول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرون
فواجب على كل من توفاهات زوجها أن يعتد أربعة أشهر وعشرون وهي بعد حامل فقلها أن عدتها حتى
تضع ما في بطنها لقول الله تعالى وأولئك أحمال الحملن أن يصغر حملهن على أن هذا ما لا خلاف فيه
وأما الخلاف إذا وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشرون واليه أولى قد دللت على قولنا **فان قيل**
فقد روي عن ابن مسعود أنه قال من شاعته أن قوله وأولئك أحمال الحملن يصغر حملهن
ترت بعد قوله يربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرون **فان قيل** وما في عدم احتدادها وبأخر
الاحتداد ما منع الجمع بينهما لا خلاف أن الجمع بين الأبيس والخبرين أولى من منع الاحتداد مع الجمع بين الأبيس
مقولات الآية الأولى الرمت كل من توفاهات زوجها الاحتداد أربعة أشهر وعشرون واليه الاحتداد
الثانية أو جسد كذا في جعل الإمام العدة إلى الوضع فيكون أسعى لنا على الجمع ما ذهب إليه عليه
السلام أولى من سعيه إلى ابن مسعود ومن تبعه في سعيه إلى الشيخ **فان قيل** ناداهم إلى الوضع
قبل مضي أربعة أشهر وعشرون يلزمها أن تم أربعة أشهر وعشرون فقد سمع عنها قوله وأولئك أحمال الحملن

انها طاهرة

نحو

ان يضيق جملهم قبل له ذلك زيادة في زمان العدة والزيادة في ما بها لا تكون شحا غدا وعلى هذا نقول
 ان خد القاذف لو حبل ما به لم يكن شحا والصلوات الجمش لو زيد عليها شاد به لم يكن شحا على ان قوله
 تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضيق جملهم عام قوله سبحانه والذين يتوفون منكم ويذرون امهات
 اخضر منه موضع الخلاف ومن مذهبنا باطل العام على الخاص ولا يمنع ان يرد الخاص به ورد العام
 متى على الخاص المعدوم ولا يوجب ذلك تخا ولو كانا كانهما ارضا معا وانما كان وجبا للشيخ لو كان العام
 هو المقدم وكان الخاص هو المتأخر لانه كان وجبا لانه بعض حكمه الماتية وذلك صورة السبع
 بوضع ذلك انما هو جعلنا المعدوم محصا المتأخر لم يكن ذلك سحا واد اجعلنا المأخر محصا للمعدوم
 كان ذلك تخا لا محالة ان قد ثبت انه لا يجوز تأخير السان ولانه جار مع تأخير هذا القول بحصة
 فلا وجه لهذا القول بل للخصص لمعدوم المتأخر لا الشيخ فان قيل فقد روي ابي سبيعة انه سئل
 الاسليم وصفت بقدر وفاه زوجها المضع وعسر ليله وروي شهر او روي ابي ربيعة ليله فاذن
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان يروح **فيل** الكلام في هذا الخبر على وجهين
 احدهما انه متأخر من قوله يبر بص بانفسه امرها شهرا وعسرا وقد ثبت ان المحصن اذا اناخر قضى
 الشيخ اد لا يجوز حمله على البيان لين تأخير السان لا يجوز وقد ثبت فتباد القول به واد اثبت انه بمضى
 الشيخ فلا يجوز شيخ الفران عبر الواحد عند جميع الامه فوج سقطه **فان قيل** ومن اين سلككم
 بالخير قد ثبت سبعة عن قوله سبحانه يبر بص بانفسه امرها شهرا وعسرا **فيل** له وجهين
 ما روي من قوله تعالى والذين يتوفون منكم و يذرون ازواجهم وصغارهم متاعا الى الخول
 غير اخراج سح بقوله تعالى يتبر بص بانفسه امرها شهرا وعسرا فلو كان حديث سبيعة معدوما
 على الية لكان هو لنا شيخ لانه لول دون ما روي من تبر بص بانفسه امرها شهرا وعسرا والثنا ما روي ان ابا
 السنا بل بن هلك لا نكر على سبيعه ولا يجوز ان يكون لا وقد عرف حكمه لا عند اد قيل ذلك وهذا هو وجه
 ان الية ساقية الوجه الثاني من الكلام في الحديث انه متاولة على ان زوجها كان ابنت طلاقها
 قبل وفاته واطلق عليها اسم الروح بوسعا واجاز ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم زوج ذلك
 من خا لها فاقى بذلك وليس هناك لفظ يوجب لعدم فكر المعلق به وما يدل على ذلك ما اجمع عليه
 من ان الخابل اذ مات عنها زوجها لم ينعقد بها قبل اربعة اشهر وعسرا وكذلك القائل والعلة انها
 عده او حبتها وفاه الزوج وجب ان لا ينفق قبل ما ذكرناه وقيا سنا هذا اول من قاسم
 على المطلقة الخليل لو خرج منها ان المتوفاه عنها زوجها بالموت فاعتمار زوجها اشبه بها
 بالمطلقة ومنها ان عده المطلقة وضعت على اختلاف الاثر ان عده دوران الخضر من علف
 عده الا يشبه التي لم تحض ولم يمنع ان يخالف عده المطلقة الخليل عدها وعده المتوفاه عنها
 زوجها وضعت على الاتفاق وانها لا ينفق قبل ما ذكرناه اشهر وعسرا الا ان الله مسوى
 فيها حكم دوران الخضر واليات واللوا لم يحض فوجبان مسوى في ذلك حكم الخليل من
 وحكم غيرهما منها ان عده المتوفاه عنها زوجها من عده المتوفاه عنها الا ان العدة

فيها ما رآه ويلزم من الختار فيها الألف في غيرها ويلزم المدخول بها وغير المدخول بها وهو على ذلك ان تكون بعد الأجلين ومنه ان قياسا يقتضي الخطر والاحتياط وعادة ربه شرعية فان قيل موضع العدة إما هو استرا الرجم ولا وجه لاسترا الرجم بعد الوضغ قيل له العدة وان كانت موضوعة في الأصل لاسترا الرجم فلا خلاف انها قد عجزت بحكم مساع فيه لاسترا الرجم لا تراها المطلقة اذ اقامت عنها زوجها وجهها العدة وكذلك الكيفية اذ اقامت عنها زوجها الطفل يلزمها العدة وكذلك من ماتت عقب عقد النكاح قبل ان تعار في طهرت يلزم من وجهها العدة وكل من لا وجه لاسترا الرجم من لم تنتع مثله في الموضع الذي احتلها فيه قبل ان الشافعي يذهب الى ان الصبر اذ اقامت وله زوجة قبل الوضغ قبل مضى ربه أشهر وعشر فقلها ان بعد الوضغ العدة وهذا ما يجعل أصلها شرعية عليه **مسألة** قال في الأصل ولا فضل للعدة من إمامة والحرمة ولا فضل من ان يكون تحت حرا أو عتق وهذا مستقر عليه في الأحكام والمنكح وهو ما مضى الكلام فيه مستنقضي في كماله ككاح في باب كاح المالك فلا وجه لعادته **مسألة** قال وكذلك على وجه المتردد من العدة ما على غيرها وكذلك عدة الزميمة اذا استلوا وطلتها زوجها مثل عدة المشقة وهذا منصوص عليه في الأحكام والاختلاف في انهما يلزم من وجه المتردد فكذلك وجه الذي روي عن القرينة نظر وعلى النكاح فوجب ان تكون حكمها بحكم سائر المشتقات **فصل في تزويج بن الحسن عليه السلام والأحكام** في التزويج ما جاز في دار الإسلام وهي ذات محل لم يكن لها ان تزوج حتى تعتد به قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا عدة عليها ولا صلغت الرواية ان كانت قبل فروي عن ابن عباس ان تزويج قبل الوضغ **والأصل** وذلك انها فرقة طهرت ولا سلام على المدخول بها فوجب ان تلتزمها العدة دليله اذا استلوا من وجه الوضغ وان شئت قلت فرقة طهرت لا خلاف في الدينين فوجب ان تلتزمها العدة دليله انما المتردد طهرت انما كراحت خاص كراحت لا طهرت ولا شبهة على قولنا وجب في الرجم ادا استلوا وهاجرت ولها زوج في الحرب لم يكن لها ان تزوج حتى تنزع فيمكن ان يعا عليها انما يلزمها انها مسلمة هاجرت ولها زوج في الحرب زوج حربي فوجب ان لا تزوج حتى يرضى رمان عدة مثلها والاصول شهيد لوجه ما قلناه لئن لفرقة العارضة بعد الدخول بالزوج وجه من وجه قرضت فالعدة واجبة فان قيل حقوق اهل الحرب منقطع عن دار الإسلام والعدة من الرجم فلا يلزمها حق زوجها الحربي لم يتم في الحرب قيل له العدة وان كانت خفا للزوج فقد عجزت مع انقطاع حقوقه لا تراها زوج بها على من تو عنها زوجها وان كان الزوج قد انقطع حقوقه على ان المطلقة ملتا قد انقطع عنها حقوق زوجها ومع هذا يلزمها العدة على ان مادها سانية بوجب عتاده وخطرها واحتياطها فهو أولى وبوضوح ذلك ويدل عليه ما روي ان حكمه ان يجهل حرب من مكة وهو مشركه فاستلوا من ربه ثم رجع بعد ذلك في العدة فوجع اليها بالنكاح وكذلك روي في صموان مدرك على ان كونهما في دار الإسلام مع كون زوجها حراف

دار الحرب لا يوجب سقوط العدة عنها **مسألة** قال ولا يحرم من زواجها حتى يخطب
ولا يطيّب وكان ثلث ثوبان حصص مضموناً ولا ان تنشيط مشطاً احتشاداً ان تشاؤم سراً ولا
تكتحل الا ان يصطرا اليه ويقتدر حيث شئت جميعه منصوص عليه في الاحكام اماماً ما ذكرناه من احباب
الحذر ان المتوفاهات زوجها فهو قول العلما لا يحفظ فيه خلافاً وتحتل عن الحسن انه كان يدها الى انه
مباح غير واجب وقد روى اسحق بن عيسى عن عبيد بن اسحق عن عمار بن عمار عن عمار بن عمار قال كان
بينهم المتوفاهات زوجها لا يكتحل ولا يخطب ولا يلبس من ثيابها ولا يمسها وهو قول الامام
عليه السلام رواه عنه زيد بن علي عليه السلام ولا يخالف فيه من اصحابه من كان يدها اليه في كل
عن امره فانه حلت له ان يمسها صلى الله عليه واله وسلم فقال يا رسول الله اني قد كنت يوتيها
روحها وقد اشتكت عندها فكيف يحل لي ان يمسها فقال صلى الله عليه واله وسلم لا يمسها الا ما جازحه
اشهر وعشر وقد كانت احدكن ترمي بالجره على راس الحول فكلدك في الحس فيما ذكره عليه قوله ولا يلبس من ثيابها
مضموناً في المراهقه الصبح الذي يكون للزينة فقد بينه عليه يحيى بن الحسن عليه السلام في قوله ولا يلبس من ثيابها
وقلت انها لا تشاؤون الا في الحج ولا في غيره من الامور احل لهن ان يلبس من ثيابهن في غير ما جازحه من ثيابهن
السلام انه قال المتوفاهات زوجها يخرج بالنهاية لا يلبس في غير ما جازحه من ثيابهن في غير ما جازحه من ثيابهن
ان هذا الله رد سوي كثره من طهر الكونه في ثيابهن واجهن حاجات ومعمرات وروى عن عمار بن عمار
من ذي الحليفة حاجات او معمرات في ثيابهن من حاجات قال صلى الله تعالى لامرئيه من ثيابهن
ولا يخرج من ثيابهن ما يلبس ما حشيه مبينه وقلنا انها لا يكتحل الا ما جازحه من ثيابهن في غير ما جازحه من ثيابهن
ولم يمنع التدوير وما روى ابو داود والبيهقي عن ام سلمة انها قالت لبي شاة لها عن الحول قد روى عنها
روحها لا تكتحل الا ما جازحه من ثيابهن فان صلى الله تعالى فقد روى عن ام سلمة انها قالت لبي شاة لها عن الحول قد روى عنها
قال لبي شاة عن ام سلمة انها اشتكت عندها فكلدك في الحول فقال صلى الله تعالى فقد روى عن ام سلمة انها قالت لبي شاة لها عن الحول قد روى عنها
الى ان يكتحل لان الضرورة قد جعلت في ثيابها العادات فكذلك في هذه العادة وما ذهب اليه من انها
بعد حداثتها من ثيابها وبسبب روحها هو قول الامام المومنين عليه السلام حكى ذلك عنه القس بن ابراهيم
عليه السلام وروى عنه عليه السلام وروى ما سنده عن الحسن ان علما عليه السلام يعملون اسماء ام
كلثوم لما صل عن روى عن عمار بن عمار وروى عن عمار بن عمار انه لا يخرج حتى توفي العدة به قال
اكثر الفتا والبدليل على صحة ما ذهبنا اليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً
يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر فامره بالبرص ولم يشرط كجائادون مكان وحيث يظهر لاه
ان يكون لها الخيار في الاماكن فيبدل على ذلك وله تعالى ما غالى الحول على احوالها في كل وقت
متأغالي الحول مستوح قبل ان التمس بينا وبينها ما كان بعد روضتها ولا يجاد كرم الاماكن
صوم عاشوراء لما سعى وحيه لم يجب ان تكون سائر احكامه مسبوحة فان قيل قد روى في ربيعة
بنت هاشم ان ابنت ابي سعيد الخدري كان زوجها في طلب عدله فعزل بطون العدوم وانت النبي صلى الله عليه
واله وسلم فقالت يا رسول الله اني قد رويته فاعزل الى اهل باذن لها فلما خرجت الى الخمر والحد

١٦٩

مع علي بن ابي طالب
من طريق الامام الحسن

ههناها نقا الله اعندي والبيب الكاكي فيه بقبه جي سلع الكنا امله اربعه اسهر وعسرا فاعت
 فيه اربعه اسهر شهز وفتش فسل له هذا الحذر لو اسد للنساء كان اولي ودنك ان لسي خطي الله
 واله وسلم اذن لها في ذلك حين استأذنت ولا حوزان يا ذن النبي صلى الله عليه واله وسلم في امر
 مخطور عليها فذلك هو ذلك على ان لا يجوز ان جاز لها ولا يمكن ان تسدك بقوله صلى الله عليه
 واله وسلم بعد ذلك اعندي والبيب الذي اناك فيه نقيز وجعل قل ان القول مخطور لان هذا
 النسخ وقد دلت الدلالة على ان نسخ النبي قبل وقت فعله غير جائز وانه يدل على البداهة ان كان هذا
 هكذا وجعل قوله اعندي والبيب لولا اننا في فيه نقيز وجعل على وجه المشورة وانتخاب الصلاح
 وان فسل انكرتم على من قال لكم ان لا من الاول يجوز على المشورة واسعا الصلاح وان لا من الثاني
 يجوز على الزوج قبل له الفرق بينه وبين الاول الصلاح قد حوزان يوم تركه لضرب من لاري وضرب من
 الصلاح وليس كذلك المخطور لانه لا يجوز ان يوم لا يشانه بازكاه بضرب من لاري وادانت هذا
 فالاول ان عمل الاذن على ايجابه الشرعية والمخ على الراي والمسورة **ههنا** قال اما
 المطلقة فلا يجب عليها ان تترك الترتيب والسط ولا باس ان تطهر ما يحرمها طهارة من ذلك لزومها تربية
 في نفسها ان كانت له عليها رجعة وعلى ان بعد في منزل رجعتها على ان لا يحل ان يحوز من السط الى
 تنقصرها وحجتها واثني من عورتها وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا اسكال ان المطلقة تطبق
 رجعية لا اختار عليها السبعة على ذلك في الاحكام والمطلقة رجعية واما المبتنة فظاهروا
 في غير المطلقة بوجوب انه لا اختار عليها ايضا وكذلك خصصه الاختار بعد الموافقة
 ورجوعها بلفظي ذلك وجب ان يكون خالص المذهب المطلقة لا اختار عليها سواء كانت
 مبنية او كانت عليها رجعية وان كان ابو العباس المحمدي رحمه الله تعالى اشار الى خلاف ذلك ما
 ذكرناه هو لا ظهر من قوله الشافعي واما ابو حنيفة فانه اوجب الاختار على المبنية دون غيرها
 لرجعة هكذا انكر في المحضر وكما ان حريز عن ابي ثور ان الاختار يلزم كل بعد
 وان كانت عليها رجعة او كانا اعتدا بها في كاح فاسد والاصل في ذلك ان النبي صلى الله عليه واله
 وسلم لا يخل لامراه بومن بالله واليوم الآخر ان تعد على ميت فوق ثلثه ايام واسدي مات زوجها
 عنها وجيلت يكون عرها ممنوعة من الاختار والعبه على الاختار بطل ما حات وعادة مشرعه
 فلا يمكن اثباته الا بالدلالة على ان المطلقة الرجعية عند اكثار العلل انه لا اختار عليها وكذلك
 المبنية بجله انها معتدة من طلاق او بقاء معتدة بغیر الوفاة ومن خالف ذلك جعل مقتضى اصله لا سار
 فقال هو عاده موضوعه لا سار الرجوع لم يصحها الوفاة وجعل لا يلزم بها الاختار **فان قيل** مقتضى
 المتوفاهة رجوعها بجله انه اعتدا بولا رجعة فيها كان ذلك مقتضى نال اعتدا من وجه الشبهة
 وان احضر وان كان فسل لهم الغلة في ذلك بعظم وفاء الزوج لاسرائل لعهده بها لم يرم
 المدخول بها وغير المدخول لليس لهم ان يقولوا انها عليه مقتضيه لانها سعدت بالادام
 اذ مات عنها الذي والظاهر من مذهبي عليه السلام انها والمسلم في كل على سواء وانما حوزنا

على

الكبرى موضوعه اظهار الحزن واظهار الحزن يجب الوفاء دون الطلاق بالبراءة المراه ان سرعة الطلاق
وتلخيصه وتبرك المال عليه على بعض لوجه وما كان كذلك فلا يجز الحزن عليه على حكم العدة
من لطلاق حكم عده الطلاق اشبه من حكم عده بها حكم عده الوفاء على انها عده لا لم لا بالرجوع
فوجبات لا يجب فيه الحد اذ عده من المطلق الرجعية وبذلك قوله تعالى لا خير موافق ما
اجل الله لكم وقلنا ان لها ان يطهر بعض لربيه لزوجها برعالة من صاح لها ان سرعة الرجوع
وتربع زوجها فيها فما ان تطهر بعض لربيه وقلنا ان على الزوج ان يحرم من النظر الى سرعها
وحسد ها لانها مطلقة فوجبات تكون سلسلها في ذلك شبيهة المبسوثة ولان عده النكاح قد انحل لانه
قوله تعالى ويحرم لغيره حتى يردهن في ذلك يعني حتى يردهن الى الملك وذلك لانها لا تملك محل
وكذلك قوله تعالى بعد ذلك ان ارادوا صلحا وظاهرا من وضع المصلح صلاح العاشر في ذلك
الحقد قد فسد **مسألة** قال لوان امراه طلقها زوجها قبل ان يرد حل بها فلا عده عليها
وان خلا بها وهي لا تصلح للمجماع اسمها العده لها وعده المصلحة كعده سائر المطلقات جميعه
مستوفى عليه في الاحكام والى المصلحة غير ما ذكرناه من استحسان العده على التي خلا بها زوجها
وهي لا يصلح للمجماع فانه مستوفى عليه في المتن فقط اما ما ذكرناه من ان المطلقة قبل الرجوع عده
عليها فلا خلاف فيه وورد النص **قال** الله تعالى وانكم لو منات ثم طلقتموهن من قبل
ان يمسسوهن فقلنا ان خلا بغيره لا تصلح مثلها للمجماع لم يمسس زوجها لا بعد انقضاء العده لانه لم
يثبت وجوب العده لغيره بل علق بالرجوع والرجوع هو الوطء والخلوة بغيره بغيره
للمجماع قلا ما بيناه في كتاب النكاح فادخل بها وهي لا تصلح للمجماع لم يكن ذلك الخلوة حكم ولا يجب
ان حكم بوجوب العده اذ هي كما لم كل زوجها حكما وسمه الاستحسان بها فادخل بها ما هو
محرم على غيره من الخلوة بها فاشابه حكمها حكم التي لا تصلح للمجماع فلم يمسس زوجها لا بعد انقضاء العده
وهذا حكم في التي مسس مثلها دون من لها شهرا او شهرا او شنتان لان مثلها لا يحرم الا بغيره
ولا الخلوة بها اذ يحرم ذلك من شهري مثلها وقلنا ان عده المختلفه كعده سائر المطلقات لان
المختلفه عده نامطلقه لا قد دلنا على ان الحلق طلاق وقال الله تعالى والمطلقات برى من
لله قروا في الا حلف فيه خلافا **مسألة** قال لوان رجلا اعتوا مولده ارمات عنها
اسرى زوجها بمصطنع والى ان بعد بها ان كان مات عنها فان كان اعتها لم يرد حلها
ثم مات عنها كانت عدها كعده غيرها من النساء وهذا مستوفى عليه في الاحكام **في حسم المدة**
ان عدهها الواجب بالعتق او الوفاء حصتان وحكا ابو العباس الحنفي رحمه الله تعالى مثل هذا القول
عن مكحول وابو حنيفة جعلها ثلاث حيين والشافعي جعلها خبيثه واحده ووجه ما ذهبنا اليه
قد ثبت ان قد بها جازيه هي الاسراء دون العبد وقد ثبت ان الاسراء يكون بمصطنع خبيثه للمبايع
وخبيثه للمشري وهذا ما سلف القول فيه **مسألة** الاسراء على ذلك ان يكون من وطء
الملك لها وطء الزوج حصتان واداب ذلك ان يمسس في الحين او الوفاء او وطء منهن

يلزمها حمض واد ثبت ذلك فلم ينفصل احدهما ويترى على التقى او لو فاه وحيث يكون
حكم القدر ان كل ليرة الطارئة فلا الكاح والوط يحل من شمه و يمكن ان يحل القياس
فيه فقال لما كان اسرا الرجح يتقلى بزوال ملك عيني مستفاد في الاسلام وجه ان يكون بين
الوطيس او اتقينا ملكين حصصهما انما يلزمهما عدتها الكوفاه في قول الملك فيجب ان لا
يلزمها عدو الطلاق دليله المبيته فان قيل روى عن علي عليه السلام انه قال يعدل بحض
فيلزم هو وجه الاستحباب عدما فاما اد اعتقها وترجها ومات عنها فلا خلاف فيها بعد
اربعة اشهر و غشرا لانها زوجه وكذا ذلك لو طلقها حيا يلزمها عدو المطلقه

كتاب الطهارة

باب القول في الطهارة اذا ظاهر الرجل امراته
وهو ان يقول لها انت على كطهر اي وكطهما

او كترحها او كرجلها او كساقها او كغيرها او يقول كاي دنوي يدرك الطهارة ثم ارجعها
وجبت عليه الكفارة فدل على اشتها في غرضه
المسئلة الاولى ان الرجل يكون مطاهرا باي شيء ذكر من امه وهذا مستفاد من علمه
في الاحكام الثانية انه لا يكون مطاهرا الا بان يوى الطهارة وهذا مستفاد من علمه
في الاحكام والثالثة ان يكون ككفارة معلوم بآراءه المباشرة وهذا مستفاد من العلم
الحشوي رضي الله عنه من قوله في الاحكام من طاهر من امراته فلا حل له مدانها الا من بعد ان يكفن
فنبه على ان التكفير لا يستباح وطهها وعلمه حمل رحمه الله تعالى على التوفيق المذكور في الآية
المسئلة الاولى في هذا الشأن في جنبها الى مثل قولنا وقال ابو حنيفة الطهارة ترجع اشيا الطهارة
والرجح والتخدر وجه ما ذهبنا اليه انهم لما اجمعت على ان الرجل قد يكون مطاهرا بذكر الزوج
والبطل كما يكون مطاهرا بذكر الطهر وعلى حكم الطهارة على مقصود على الطهر على ما يقتضيه
الاشعار ثبت انه يجب ان يشع في ذكر اي شخص من اغراض الام فصح ما ذهبنا اليه ان ليس من
اغراضها اولى بذلك من سائرها وحيث ان القياس فيه بان يقال قد ثبت ان الرجل اذا قال لرجله
انت على كطهر اي من انه معلوم بالاطهار فكذلك اذا سبها سائر اغراض امه والمعنى انه شبهها
ببعض من اغراض امه فان قيل هذا غير ماف لعلمنا بل الامصار علمه نقصي المنع من الهاتين
فصارا غللا لنا اولى على جميع اغراضهم قد اشركت في انه علم على امره المبلغ به فوجان حكم الطهارة
بذكر جميع اغراضها الى الطهارة نقصي لهم فاداسبها ما هو علمه من امه وحيث يكون لعل حكم
الطهارة مسترح على ان لا يخلعون وان قول الرجل انت على كطهر اي يجوز ان يكون طاهرا ولا يصح القول ان الرجل
حرم عليه الطهارة من فان لم يحكم غير مقصود على ما ذهبوا اليه وما ذكره ذلك ما قد ثبت ان الطهارة لا يكون بذكر
كل حرم على الرجل دانه اذا ذكر الحرم علمه من امه كان مطاهرا باي شخص ذكر من المراء كان يقول تراشدا ويدر

ان الطهارة لا تكون الا بذكر امه
على الطهارة ولا يصح

أو تركك على كظرك أي أدق قد نضر ودلك في الخناق وسن الكلام وذكر في كتاب الفقه والشرع
في المسألة الثانية هي أنه لا يكون مظاهراً إلا بان يديه وما ذكرناه من الأدلة
 على أنه لا يكون مطلقاً بل إن يده لا يكون مظاهراً إلا بالنية وكذا في إقامتهم
 على أنه لا يكون مظاهراً إذا ذكرنا ما لا يطهر كقولنا أنت على كذا أي لا يدين يدك على ما ذكرناه
 وقد بينا الطريقة فيه في مسألة بطلان الاستصحاب فلا وجه لتأدية المسألة الثالثة وأما
 القول بأن وجوب الكفارة سلباً بزيادة المأثم وإن قال الله تعالى لم يعودن لما قالوا فخر فيه
 متناول عليه فهو قول في حقيقته وأصحابه وتكفي حجة عن الحسن وقادته وسجد من جبره وكذا في روى عن ابن عباس
 وأخبر في بطلان العتق لخصيها أي من أسره من على حد ثنا على ابن لهيتم عن المستند وشريك عن ثابت بن مرة
 المأثم عن عكرمة عن ابن عباس في قوله ثم يعودن لما قالوا فخر فيه قال ابن عباس ليس يريدان بحاميتيها
 قبل أن يكفر وقال الشافعي هو أن يمسكها بعد القول بما لا يملكه حرها بالطلاق وحصل أن يملكها
 عقياً لقول مع التمسك وتكفي عن مجاهد أنه تأويل العود على نفس المخطوء قال ابن المراح في العود إلى بني
 عنه مما كانوا يقولونه في إحصاءه وتكفي عن ما ذكرناه العود هو الوطء وتكفي عن أدائه حمله على إعادة
 القول مرة أخرى والذي يدل على صحته ما ذهبنا إليه وهذا الباب أنه مروي عن ابن عباس عن علي بن أبيه ولم
 يرو خلافه عن إدريس بن الصمالي مروي عن حماد بن عيسى في قوله لا يفيض بصره ويدل على ذلك قولهم سبحانه
 فخر فيه من أن يمسكها قبله على الكفارة ترفع الحرمة الواقعة وهو حر الموطء ولو أضاف ذلك
 ثبت أن وجوبها ما هو ترفع ذلك الحرمة وما يبين خطأ ما ذهبنا إليه الشافعي هو أن الطهارة لا ترفع
 الشكاح وإنما يرفع حرمة الوطء فكان الواجب أن تكون الكفارة لأمره تأثير الطهارة دون غيرها على
 الطهارة ولا تأثر فيه فإذا ثبت ذلك ثبت ما ذهبنا إليه من أن الكفارة تحل استباحة المأثم إذا رادها
 بعد الطهارة وما يدل أيضاً على فتاوى قول الشافعي قوله تعالى لم يعودن لما قالوا فخر فيه في لغة العرب
 موضوع للتأني فقلوا سبحانه الكفارة بأمر راسخ ولا مسألك الذي ذهبنا إليه الشافعي في الطهارة فوجه
 الطهارة على الكفارة بخلاف المسألك على أن الله تعالى أوجب لكفارة بعد العود واستمسك المرأة وترك
 طلاقها استمسا في اللغة ولا في العرف عوداً فإن قيل لا يمكن أيضاً أن يكون الكفارة بغير ما جعله عوداً وإنما
 معون وطبها حتى يكتفى فيلزم الظاهر يقتضي ذلك لقوله ثم يعودن لما قالوا فخر فيه مثل قوله إذا
 قم إلى الصلوة فاعتلوا وحوكم وقوله تعالى إذا ناجيتم لرؤسكم فقد عوا بين يدي عواكم صدق كمال الطهارة
 لزم من إيراد الصلوة قبل الصلوة والصدقة لزم من إيراد المناجاة لرؤسكم على الله عز وجل وسئل عن
 فكذلك كفارة الطهارة تكرم من إيراد الوطء قبل الوطء بقدر ما يراه من إرادته فكذلك من المأثم كسدر إليه
 الطهارة وإيه الصدقة وأما ما حكى عن مجاهد فالظاهر يقتضي خلافه لئلا يسهل على من الطهارة والعود به
 فالظاهر أنها أمران مفصلان بمراتب الشافعي أول وهو جعلهما أمراً واحداً وما حكى عن مالك أنها بمعنى
 الظاهر حلها في لئلا يسهل الله تعالى وجب الكفارة بعد العود وسئل المسس بطاهر قوله لم يعودن لما قالوا فخر فيه

دو

رأيه فاعلى

(سكتون)

فأما ان يكون الكفارة بعدة كغيرها الذي يجب تأخير عن الكفارة على خلاف مساوئ الشا مع انه لو
ظاهر لم يطلق لم يلزمه الكفارة وكذلك اذا لم يطلق والمحل له مظاهرة لم يرد ما يشبه روجه وكذلك
حكم يخرج اوج فظاهر ان الكفارة لم تكن على قدر من الشك بل على قوله بظاهر من شاربم بطلوا على ظاهر
منه اولا هو من انما اذا ثبت ذلك ثبت ان الكفارة وجبت لا من شاربم الطهارة لا ساركة وتعالى بالذات
بظاهر من شاربم ثم يجوزون لما قالوا في حديثه موثقة فثبت عودا عن الكفارة به بعلى وحسب
الكفارة على ان ما روي من حديث اوش بن الصامت وشبهه ان صلى الله عليه واله وسلم انما بالكفارة
من غير ان ينالها هل اعد ما القول وجعل ذلك شرطاً فيما الزمها دليل على انه لا هاتر على الظاهر
لا يقتضي ما قالوه لغيره لا لوقال حرم فلان كذا على نفسه ثم عاد لما حرم لم يعقل مظاهر قوله
تكرير لفظ الحريم وادام ان الظاهر لا يقتضيه وجب ان يرجع الى ما يشاهد فكان اول الوجوه ما
ذكرنا على ما بيناه ومن ثمة هـ **مسألة** قال الكفارة ان يعق رفته فان لم يجد هـ صام شهرين
متتابعين فان لم يسلمه اطعم ستم مسكينا من المستلزم على له من بعد ذلك مردنا انها وهما مصوغ عليه
في الاحكام وهذه الجملة ما لا خلاف فيها والاصل في ذلك الله تعالى والذين بظاهر من شاربم
لم يجوزون لما قالوا في حديثه موثقة لايه وروي انها تزل في شاربم له ساركة ومن حويله
وقد جعله رواه يحيى عليه السلام في الاحكام وانما يورد في السعي بالفاظ مختلفة وروي انها كانت
تعداوش بن الصامت فانت الذي صلى الله عليه واله وسلم فقالت فظاهر مني زوجا وشركا لها
الى الذي صلى الله عليه واله وسلم فانت الذي صلى الله عليه واله وسلم فقال الذي صلى الله عليه واله وسلم يعني
قال لا يجد قال في الصوم شهرين متتابعين قال لا يدرى الله انه شاربم كبر ما به ما صام قال فاطم
شرب مسكينا قالت ما عتده شاربم بمصدق به قال فاشربا عليه نحرق من قال انما اذهب نحرق
قال قد احسنت اد هي فاطم رفته شرب مسكينا وارجعت الى ابن عمك من وروى ما يورد في السعي
وغيره حديث شاربم شاربم قال في شرب امرا اصب من النساء ما لا تصد عرى فلما دخل شهر رمضان
حفت اراصب من امرائنا فظاهرت منها حتى ينتهي شهر رمضان فصار في عدي من ذوات ليلة اذا انكسر
الى منها شي فلم ينتهي كرويت عليها فلما اصبح بطلت الذي صلى الله عليه واله وسلم فاحرمه فقلت
له انا صارت بحكم الله فاحكم في عا ارا د الله قال جرت رفته قال الذي صلى الله عليه واله وسلم فاحرمه فقلت
غيرها وصرى صفته رقبتي قال في شرب شهرين متتابعين قال فاحرمه في الصيام قال فاطم
وشق من شرب مسكينا فلما الذي صلى الله عليه واله وسلم فاحرمه فقلت انما اذهب نحرق من قال انما اذهب نحرق
صاحبة لصدقة فليدفعها اليك فاطم شرب مسكينا وروي الحديث فكل انت وعناك بقية
وروي زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام وكفارة المظاهرة مثل ذلك واحكامها على
ان تصرف في اهل الذمة باجاره او حنيفه ومنعه الشافعي وهذا قول الهادي عليه السلام ووجه ذلك ما
احكامها عليه من ان الركة لا يجوز وضعها في اهل الذمة فكذلك كفارة ذلك والعلة انها صدقة مبرورة
وكل صدقة مبرورة لا يجوز صرفها الى اهل الاسلام وهو في لسانه الاحتمال المذكور ولعل المتبين

ساركة
الطهارة

في الاطعام

وقوله في الاحكام بعد ذكر الكفارات الثلاث ثم تحال لها ثم انه بعد ذلك قال انه بوجوب عدم الاطعام
كما بوجوب تقديم العتق والصيام وهو قول اكثر الفقهاء حكى عن ابن عمر في التعليق عن يومهم
ذهبوا الى انه كحر الوط قبل الاطعام لان الله تعالى لم يشترط في الاطعام ان يكون قبل المستتر كما اشتهر
في العتق والصيام وهذا غير صحيح وذلك انه قد ثبت ان الكفارة اما وجبت لرفع الحرمة الواقع بالطهار
فالحرمة تداخل حتى حصل الكفارة اطعاما كان وغيره على انه لا خلاف في وجوب عدم العتق والصيام
على الوط فكذلك عدم الاطعام والغلة انها كفارة الطهارة في عدمها على الوط فحصل ما علم
في الاحكام فان لم يجد رقبته صام شهرين متتابعين من قبل ان يبدئ منها او يكون منه حتى يفر
ذلك على حرمة المباشرة والمردود بها قبل الكفارة كما سري حرمة الوط لانه فضل من المداواة والمجمل
ان الحرمة سار في غير الجماع وبه قال ابو حنيفة قال ابو علي اسري حرمة اختلعا صحاح المشافعي فيه
مهم من قال انه على قولي ومهم من قال قول فاشهد في الاستحسان والاحكام ووجه ما ذهبنا
اليه من حرمة الطهارة حرمة حصل بقول من الزوج يمكنه رفعه فوجب ان حرمة الوط وتوابعه دليله حرمة
الطلاق الرجعي ولست بمرجح ان يكون حاله حال الحرمة المستحق بالحكم والصوم لانه لا يتناول بول من
الزوج هو كذا ذلك لما سببها بلام وجب ان حرمة عليه وجوبها كاحرم عليه وط الام في جسدنا
على ذلك ان حرمة عليه المزد بها كاحرم عليه المزد بلام ومكره عز الغلة بان يقال هو مكره كاستح
الاعتقاد النكاح او ملك المهر من مساله قال رحمه الله ان يكون الرقبة التي تحتها مومنه ماله غير
ماله فحوان يكون طفلا او محبونا او محررات تكون كافر ولا ياتى ان يكون مكنوا فالواجب او اشبل والحرمة
والافضل ان يكون مسلم بالغا مستملا وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجه قولنا انه لا يحرر عتق
قول الله سبحانه يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وهو ان الله تعالى مريح الذين يشكروا
علمهم فقال شدا على الكفار ونجاسهم وقد علمنا ان الحرير خلاف الخلطة والشدرة علم من جبال لا يكون
حريرهم ما موثر به فبان ان الما يورس حرير من يكون كافر او بدله على كذا ما روي ان رجلا خلا الى النبي
الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال ان علي رقبته او عتق هذه فامحها بلامان فقال اعطها لها
مومنه فلما قال صلى الله عليه واله وسلم اعنتها فامحها مومنه دل ذلك على ان لاما سار العتق
في البائع العاقل ويبدل على ذلك ان الكفارات كانت تكون قربة وثبت ان عتق الكافر فيه
فوجب ان لا يكون المقنول مكفرا فان قيل ولم اد علم ان عتق الكافر لا قربة فيه قيل لا ياتى لنا
مرج من المسلمين انه لا قربة في ان يهدى الى من بقصد القطع الطريق او محاربة الطائفة من المسلمين المحبيني
ما سحبات به على السفر من الطهر والازاد وما حوى بها بل يدم من فعل ذلك وكذا لا قربة في ان يهدى
الى قوم قد اجتمعوا على المعاصي والعرف والابغال والفواكه واللات السرب وكذلك لا قربة في ان يهدى
الى البراءة التي يشغل بفسه بالربا والطب والمصحات وطلات الزينة والعلم في جميع ذلك الحسنات
الى من يهدى في الطل ان يستحسن به على الفسوا والكفر فوجب ان يكون في عتق الكافر الذي يهدى والطل ان يستحسن
بخطه على الكفر فان قيل من اين علم ذلك في اذن قيل له تقدير المسئلة في عدم كافر يهدى الطل ان يستحسن

و معهم حاربه خرسا مع

عنه

بعضه

[illegible]

وحي سالك يرحم الله سالك الخمر واللعن فيه وندفاه الله سالك

من ذكر الحروف والاسلام وكذا في قوله الذين يطهرون من شياهم السكوت عن كراهية ما منه كالسكوت
لما يقبضه من كراهية ما منه وكذا في قوله وما جعل ارضا حكم الا يطهرون من شياهم السكوت عن كراهية ما منه كالسكوت
يقوله ان امهاتهم الا الا ولهم ان امهاتهم لي يحلوا الطهارة بذكرها في البات دون من عصى عادا
ثبت ذلك في حرم عيسى قوله والذين يطهرون من شياهم عيسى ان يقول الذين يطهرون من شياهم ما هم
الا الا ولهم وجب ان يكون حكم الطهارة معصومرا بغيره دون من سواه من على ما بيناه وما يدل على ذلك
ان المظاهر قد صار من طريق العرف في اللغة اسما لمن يقول لزوجته انت على كذا في دون من سواها
لبن العرب لم تكن تعرف الطهارة بالاسلام واذا كان في اللفظ عرف ثم ورد به خطاب الله تعالى وخطاب
رسوله صلى الله عليه واله وسلم وجب ان يحل على ما يقصده لعرف فاذا ائتمرك وجبت ان يكون في له
تعالى والذين يطهرون من شياهم بغيره ان يقول يطهرون من شياهم ما هم لا يقتضيه
العرف له الا ان كان في اللفظ اسما للمصنوع في الجمل فقد صار من طريق العرف اسما
للوطء المحض فتدبر الله تعالى ولرسوله خطاب وجب ان يحل عليه فان قيل فان النبي صلى الله
عليه واله وسلم لما قال له خوله بنت مالك ان زوجي او شياها هو مني لم يقل لها هل طاهر تلام ام
خير تلام بل وجب لكفارة فيه ولم يرد ذلك على ان الكفارة يحلها الطهارة سواء كان طهارة تلام
او غيرها فحل له قد بينا ان عرف في اللغة قد اقتضا في الطهارة اسم الطهارة تلام وان ذلك كان محروفا
في العرف قوله صلى الله عليه واله وسلم حين سمعه على ما نصه عرف في اللغة اذ هو المعلوم بطاهر اللفظ
فعلق الحكم عليه ولم يستثب ما سالت عنه اذ كان طاهر اللفظ لا يقتضيه على ما بيناه على ان لا تلت
الحكمه وخس شك حمله امزها الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على ما وردت به الاما روي في
ما يدل على انه كان مظاهرا تلام على ما وصحن القول فيه هو ما يدل على ذلك انه لا خلاف في ان من
طاهر لابل لا يكون مظاهرا وكذا في من طاهر ما مره تلام بغير ذلك انه لو طاهر منها الطهر
حق ان يطاهر سطها او يفرجها كان مظاهرا بالاجماع وكذا في طاهر ياي بعض من بعضها
كان مظاهرا عندنا وعند الشافعي فدل ذلك على ان الحكم بحلق الطهارة تلام بذكر ذلك وصححه
ان الطهارة المحررة كان تلام وهو الذي كانت لها عليه عدة طلاقا في براء السبع به وعلى حكم
الطهارة الكفارة في حبان يكون حكم الكفارة مقصورا عليه فان قيل الفرق بين طلاقا والطهارة
ان الطهارة تحل لكل حرمة يعمى به الطلاق وليس كذلك الطهارة الا ان الله لا يفتح الطهارة ولا
تلام من رضاعه واخذ قوله لسانا فتدبر انه لا يفتح بدار حرم حر لم يكن حر منها فتدبره فلم يجد ان يكون
حكم الطلاق وهذا الباب حكم الطهارة مسس لـ قال وسواء كان المظاهرا او عبدا الا
انه اذا كان عبدا لم حره في كفارة الا الصام وكذا في افضل من ان يكون الزوجه المظاهرا منها حره او امه
وهذا مبني على طهارة في الاحكام وهو لا يحفظ فيه خلافا في الاصل فيه ما قد ثبت من ان الخطاب لا يترد
على الله تعالى وعن رسول الله صلى الله عليه واله ولم يكون خطا بالاحراز والماليك وحده ان يكون قوله والذين

الحجاء اذ كان عبدكم ان الرجل يحل من طاهرها الله
وذا ان الله في قوله الطهارة

بلع فالحمد

في احكامه وجب ان لا يكون مظاهرا
او غافله وهو العلم انه طاهر

نظ

نظ

في حجبها او حال لا يبيها الطاهر او حجب الطاهر او حجبها

بظاهرون من شياهم ثم يعودون لما قالوا في حجب رتبه من حجب مساو لا لاحتار والما لك نقلنا
ايه اخرى القدر وكفا رتبه لا لقيام بل انه قد ثبت عندنا انه من ملك وهو اذا لم يجد رتبه وقد
قال الله تعالى في لم يجد نصيام شهر من متتابعين فاجب لصيام على المضاهاة المجد الرقبه
والعقد لا يجد الرقبه وكذلك لا يجد الماطعام لانه غير واجب له فوجب الاخره من الصيام وان قيل
ما انكرتم على من قال لكم انه حور اشده او غيره ان يصدق عنه كما حوران يصدق على العبر ما مره
فصل له بين الفقير من حوران ملك فهو ان يكون محتاجا بالصدقه وحازت فيها البياض والعقد
من حوران ملك فلم ينجح ان يكون من محتاج بالصدقه ونقلنا انه لا فرق بين ان يكون الرواحي
ظاهر منه لخره او اوصه العموم قوله تعالى الذين يظا هرون من ساهم سريدا وحات فلم يحضر
منه وليس الامه كخره اذا كانت زوجته وان طلاقها يبيح وحات يبيح الطهارتها والقلم اها
زوجها يكسبه ذلك ويوضحه ان حرمها من جهة القول فكما عكس حرم لم تحرم مسله قالوا لظاهر
الرجل من ام ولده وهو كونه لم يكن ذلك طهارا وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قال ريد على عليه السلام
وبه قال ابو حنيفه والشافعي وروي عن مالك انه يكون مظاهرا والبدليل على ذلك قوله تعالى
والذين يظهرون من شياهم واد اقل سائر الرجل وامراه الرجل كان ذلك محرم على الروحات عرفا
فوجب ان يحل ذلك على قوله تعالى الذين يظهرون من شياهم فان فصل نقلنا قال الله تعالى احل لكم
ليله الصيام الوقت الى شياكم فدخل فيهم لزوحات والما فصل له ظاهره في الروحات الاحاد
فيهم بالذلاله ويدل على ذلك ايضا انه ليس بزوج بل حقه الطلاق فوجب له الحقه الطهاره ليله روجه
الصبي والمختلعه والمطبلقه تلتا ويصح ذلك ان طهارا كان طلاقا له فوجب ذلك حرم يوفقه الكفار ومن
يبيح فيها الطلاق لم يبيح فيها الطهاره ويدل على ذلك ايضا ان حرم ملك لا يبيح من جهة القول لاد
قال الله تعالى حرام لم يشر فيها وحده بل حقه الطهاره ليله الثوب والطعام ويبيح ذلك ما روي عن النبي صلى الله
عليه واله وسلم انه حرم على نفسه ما روي القبطيه فانزل الله تعالى ما بها التي حرم ما احل الله كذا سعي ولم
يحل ذلك لئلا يحرر حرمها مسله قالوا اذا حل الرجل بالطهاره كانا واجب فيه دفع الطهاره كما يبيح
الطلاق وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه ان الطهاره يبيح بعقيقه بالوقت بدلاله حديثه من حرم
انه كان ظاهرا من امراته حتى يستلح شهر رمضان ثم حالي لئلا يصلي الله عليه واله وسلم واحصره الحرام في حرمه
الحرمه فلما لم يقبل له النبي صلى الله عليه واله وسلم ان بعقيقه بالوقت لا يبيح كان مقارنا له على ما حصره من حرمه
بالوقت واد اثبت ذلك في بعقيقه بالوقت ووجبات يبيح بعقيقه بالشرط كالطلاق والعاق والامان لانه طاهر
بعقيقه بالوقت بخار بعقيقه بالشرط وما روي عن علقم بالوقت لم يحرم بالشرط كالنكاح والبيع لئلا يوق حارون
الشرط وليس يلزم عليه الاحتراز لانه لا يبيح بعقيقه بالوقت كما حرم ذلك ويراد بان حرمه هو ان يحرم ان يحل بالوقت ولا
يحل في اذنه ما يبيح من دخول الشرط في الطه ووجبات يبيح بعقيقه بالشرط والعاق والامان لان حقه في ذلك الطلا
والعاق لئلا يحرر حرمه من حرمه الشرط الذي تعلوا عليه فذلك حرمه مسله قالوا لو ان رجلا قال ان زوجتي ما رايها
او لا يبيها في حرمه لم يزوجها لان نفع الطهاره اذ لا طهاره قل النكاح وهذا منصوص عليه في الاحكام

وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة يكون مظاهراً اذا تزوج بها ووجه ذلك ما تقدم في منع الطلاق
قبل النكاح يكتفى بذلك ما احتجنا عليه حتى وان حنيفة انه لاظهار للمتركم المام بوقع قوله حرما برقعته
الكفارة فوجب لا يكون قول الرجل لا حنيفة انت على ظهر امرأتك وتحتك طهاراً لانه قول لا يملكه
حرماً برقعته الكفارة على انه اذا ثبت الطهر هل التي ذكرناها انه لا طلاق قبل النكاح ولم يحصل احديهما
وبين الطهاره وجب لا يكون طهاراً قبل النكاح مسأله قال وان رجلاً عده ساعطاه منهن
كفر لكل واحد منهن كفارة فان لم يطوا القوم من كلهن اعنى عن بعض وضام عن بعض فان لم يطق
الصيام عن كلهن ضام عن بعضهم واطم عن بعض جميعه منقوض عليه في الاحكام اماماً ذكرناه من ادا
ظاهر منهن كفر لكل واحد منهن طهاراً اماف ان كان اظهروا من كل منهن بكلمة واحدة فذكرنا ان
ان كان طاهر من كل واحد منهن طهاراً اماف ان كان اظهروا من كل منهن بكلمة واحدة فذكرنا ان
هو برة عنه فليس احد من ان كفارة واحدة وحرم في الاخره ان عليه لكل واحد منهن كفارة والاصل
فيما ذهبنا اليه ان الطهاره بوجوب حرمة الوطأ فاد اظهروا منهن فقد حرم وطأ كل واحد منهن حتى يكفر بها كما
توجب دفع الحرمة لغيره اذ اطلق غيره من مشابه لم يرفع الحرمة الواجب لغيره ان راجع كل واحد من
فكذلك الحرمة الواجب بالطهاره ليس لكل واحد منهن حرمة الا بجماع الحرمة الذي يحصل باحرام الرجل بهامه
على ان الطهاره تشهد لذلك ليس كل رجل مراه حرم وطؤها لا بجماعها لا بجماعها ذلك الحرمة الا ما مر بعضها
على ان الشافعي لا يخالف في طهاره من كل واحد منهن طهاراً منقوضاً ان عليه لكل واحد منهن كفارة
منقوضه وكذلك اظهروا منهن بكلمة واحدة والحنيفة مظاهراً مظاهراً منهن وقلنا انه ان لم يطو
العتق عن كل منهن اعتق عن بعضهن وضام عن بعضهن ليس لله تعالى وجب لغيره القوم والعتق واحد
العتق ولا عتق الاضام لم يمسح الاضام سداً فاذا اعتق عن واحد ولم يعتق عن غيره جاز له العتق
الى الضام كما لو لم يجد الرتبة الاولى كان له العتق والى الضام وكذلك ادا ضام عن واحد لم يمسح
جازه العتق والى الاضام مسأله قال ولان رجلاً عده من امراته موات كبره
عن جميعها كفارة واحدة ان لم يكن نسباً وان كان طاهر ثم كفر ثم طاهر وجب عليه كفارة بعد
كفارة عن كل طاهر قبل عدده او كثر وهذا منقوض عليه في الاحكام قال ابو حنيفة عليه لكل طاهر
كفارة الا ان يكون نوى بالثاني الاول وهذا القول الجرد للشافعي وقوله لعدم مثل قولنا ان
زيد بن علي عليه السلام ان كان قال ذلك في مجلس واحد فغيبه كفارة وان كان قاله في مجلسين
فلكل ما قاله في مجلس كفارة ووجه ما ذهبنا اليه انه لا خلاف في انه لا فضل بين ان يقول
الرجل لزوجته انت طالق انت طالق وان الرجل قالوا اخرج لرفع ما جعل من الحرمة فوجب له ان يكون
فصل بين قوله انت على ظهر امرأتك يقع ذلك متكرراً وان الكفارة الواحدة يقع في رفع ما
وقع من الحرمة والعلة انه لفظه مدخل في حرمة الوطأ وان يكون تكرره لا يوجب تكرره ما روي
من رفع الحرمة ويدل على ذلك ايضا انه لا خلاف في ان من كثر الطهاره وادناها في الشافعي

مواضع الطهر

منها ما كان في الأصل
عليه من غير وطهر مكان أو لا
ان كان مستحسنا

منها ما كان في الأصل
عليه من غير وطهر مكان أو لا
ان كان مستحسنا

منها ما كان في الأصل
عليه من غير وطهر مكان أو لا
ان كان مستحسنا

الاول فليس عليه الكفارة ولحقه فذلك ان يوى طهرا بعد طهارة والمقني انه كثر لفظ الطهارة من غير ان
كان كفرا ما عدا فوجبه من حريمه كفارة واحدة بوجدها ما ذكرناه انا وحدنا في الاصول كل انطه
ترفع حكما فلا تامة لكرها ما لم يكن يرفع حكم اللفظ الاول كلفط البيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
والنكاح والطلاق والعقاق فادانته ذلك وجبه لا يكون لكن يرفع الطهارة مع بقا حكم اللفظ
الاول منه فاشترط اذا لم يكن له تاثير لم يرفع له الكفارة لا يكون كطهارة الضي والمجنون والمسكر وسعد
لقياسنا ايضا الاحداث لا تتران الحوادث لما منع من الصلوات لا تجد الطهارة كالحادث الواحد كالحادث
الكثير في ان الطهارة الواحدة ترفع احكامها وذلك للاختصاص لما كان ما تعام الصلوات بعد الاغتسا
كان لا فصل بينهما حصل مؤه او قرآن وكذا كحصول الخوض والجنباء على ان قياسا استدلالا هات
قوله تعالى والذين يطاهرون من نسايم ثم يجي دون لما قالوا لانه بوجبه كفارة واحدة ولم
يسم من كثر من القول من فزده وكذلك المي على الله عليه واله وسلم حين مراد من ان الصلوات
وسلمه ابن سفيان الكفارة لم يامر بالكفارة واحدة من غير ان يتعلم منها هل كان ممها
المتكرار للطهارة بام لا فكل ذلك موضع صحة ما ذهبنا اليه فاما ادخلنا من هنا فلهذا بوجبه كفارة
ثم طاهر فلا خلاف ان عليه كفارة اخرى ولانه الكفارة يرفع الحريم الاول واجبه لكون الثاني
غما ثانيا لا يرفع الا الكفارة وكذلك ان تكرر الاصل ثم راجع ثم طهر لم يرفع حكم
الطلاق الثاني بوجبه كفارة ثانية وكذلك من باع شيئا ثم ملكه ثم باعه ثانيا امرا في العتيد وملكه
ثانيا وعلى هذا سائر الاصول **مسألة** قاله لا بائس بين يعق الرجل مدرسه في كفارة الطهارة
وهذا منقوض من عليه في الاحكام ووجهه ان المدرس بعد دفعه باق كما كان وان منعه من عليه
بعض الوضوء لا تترانا بحرمه في الدس صعبه ولحقه من المصروفات فادانته ذلك وكذلك حرامه
عمرى غنى سائر الاصل قاله لانه كان يكون حراما في الكفارة **مسألة** قاله لو ان كان في طهارة
من مائة لم يلزمه الكفارة بحرامها وهذا مما لا عليه كلامه في الاحكام وهكذا خرج به ابو القاسم الحنفي
رحمته الله تعالى في المنصوص به **قال** ابو حنيفة قال لشافعي يبيع طهارة ووجهه
ما ذهبنا اليه ان الكفارة لا تقع من المشرك لئلا يشترط ادائها الايمان وادانته ذلك وجبه ان يكون
قوله ان وجهه ان على كطهره لا يوجب عري الاخر فقه الكفارة فوجبه لا يكون ذلك طهارة ولا يلزم
الكفارة دليله لو قال اخيبه او لامة لانه ان كان لم يوجب عري فوجبه الكفارة كان طهارة على
ان الاصل الاطهارة وان الكفارة غير واجبه وان لو ط غير محرم وقد قال تعالى والذين يطهرون منكم
من نسايم فجعل الخطاب لادون المشركين على ان قوله بعد ذلك ما همل ما همل ما همل الا الاول
قد علمنا ان المشرك والمسلم فيه سواهم يتوكل على نفسه في قوله تعالى والذين يطهرون منكم فادانته
بعضنا حكمه **باب** القول في الابلاد الى الرجل من امراته وهو ان خلف
بالله الاجماعها انما شتهرنا في قها تركا ربه اشهرهم وتعد الامام وقاله في الى وحكمه ذلك فيك
او طهارة هذا مستقضى عليه في الاحكام لا خلاف انه اذا خلفه الا معهما اكثر من ان يحسب بكونه

وإذا خلف لا عام مع امراته أقل من أربعة أشهر لا يكون مولى إلا ما خلى من يوم من المدة مما هم جعلوا إلا يلى
صحيا فان كان مدون ربعة أشهر وأما الخلاف في أن إذا خلف على ربعة أشهر فقط فإن ما خيفه جعل مولا
والشافعي يخالف فيه وكذا كمالك والذي يدل على أنه مولى قوله تعالى للذين يولون من سائرهم ربقة
أربعة أشهر ويقتصر لأيه فجعل سبحانه هذه الأحكام حازمة على كل مولى من امراته من غير أن يولى
فمن يكون كل خالفه فله فيه حلفه أو كثرته إلا ما منع بالليل لأن الأيه في اللغة هي الخلق وكل
مخالفة مولى لما ثبت من خلافه لا جامعها أقل من أربعة أشهر ليس مولا حكما حصصه فلا بد من الذي
فما حكم العجوز فإن قيل لا يلى وإن كان في اللغة على ما ذكرتم فإن المصريح قد اكتسبه حكما وصفه لم يكن
في اللغة من أن يكون الخالف على مدون ربعة أشهر يكون مولى حتى يتبع ما بدعهم من سائر الظاهره فله
الشرع وإن جعل له حكما زاد فلم يمنع أن يكون اسما لكل خالف لأوجه على هذا أن يصير ما يصدر عن الشرع
لم يفسره على مدونه دون مدونه وإنما لا يخلع على الحكم إلا يلى لا يوجه على من لا يلى ولا أربعة أشهر مولا يقول
ويقول فيما زاد على ذلك أنها انقضاء العجوز وليس لها فنان فيسأل ربقة أشهر على ما دونهما الأولان بمسما
عظما فيهما ثم يكون قياسا ولا يستأد إلى الظاهر أنه يفيد سرقا وسعلا فإن قيل فإنهم يقولون بالوجه
في الأيه لا وقف لا بعد مضي أربعة أشهر والوقف بعد انقضاء المداهم قيل له لستأسلم أنه لا وقف لا بعد
انقضاء المداهم بل هو واجب في الشرع عليه الأمر أنه قد يطلق بالي وإن لم يفسر في الحديث ذلك إذا
كان المولى موقفا من لوط لم يرضه غيره فانه في لسانه ومع هذا لا يحصل حائضا إن حكم الوقف لا يعلق
باليمن وإذا اجاز ذلك لم يمنع أن يوقف بعد مكملة المداهم حتى يوافق ويطلق وإن كان فيه لا يعمى خنقا وهذا
الذي ذهبنا إليه هو قول علي عليه السلام رواه زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال لا يلى
العتق وهو الخلف فإذا خلف لرجل من مائة ربعة أشهر وأكثر من ذلك فهو مولى إذا كان دون ربعة
أشهر فليس مولى وروى غيره عن ابن عباس مسمى له والوقف ما ذهبنا إليه من أن لا يملك
بعد أربعة أشهر حتى يوافق ويطلق وهو المحفوظ عن علماء أهل البيت عليهم السلام وبه قال مالك في الصحيحين
وهو قول أمير المؤمنين عليه السلام رواه زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام أنه قال لا يوقف
المولى بعد مضي أربعة أشهر فهو مولى ما نبي وأما ما يطلق قال أبو حنيفة نفع الطلاق بمضي المده وروى عنه علي بن
مسعود والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه قول الله تعالى للذين يولون من سائرهم ربقة أشهر لا يلى
ووجه الاستدلال منه هو أنه تعالى جعل لهم المولى على الإطلاق ولم يشترط لذلك قبل المده ولا بعدها فكان بعد
المده وقتا له كأنه قبل المده وقته فلا أنه يجوز أن يكون له ما قبل المده كما يجوز أن يكون ما بعدها
وجوز أن تستثنى ما بعد المده كما يجوز أن تستثنى ما قبلها فلما ثبت بعد المده متى لم يملك قبل المده
علم الجميع ويستدل به فاد الله لك ثبت أن الطلاق لا يقع بانقضاء المده أذ وقع الطلاق متى انقضت
مدته ما ذهبنا إليه فإن قيل لموضع التي بعد المده كما صح قبلها لم يكن لغير المده معنى قيل له يكون له
معنى صحيا وفأيد صحاحه وذا على ذلك أن المولى قبل المده جابر غير واجب على الزوج ولا يجوز إطلاق
وبعد المده يظهر خارجا عن الحوان إلى الزوج وبوجه المطالبة على الزوج به وهذا مثل أن سوي الرجل شتا

ربقة

مستحق

مولى

لحل

موحلا الى شهر الاثر ان توفيه الترتيب في الشهر وبعد لسهر صحته لا انها قبل انقضا السهر يكون جازيه
 بها نقضا الشهر تكون خاتمه من الحوزا الى الحوزب ونصح المطالبه به فكون ذلك فانه مرت
 الاجل فكذلك القول في فائدة ضرر هذه الايل فان قيل فان الله تعالى جعل الحول للمولي
 بر بقران ربحه اشهر وانتم اذا علمتم له ان بعد امدته فقد ربحتم في المدة التي ضو بها الله تعالى حوزها
 قيل له لسنا نريد في المدة ليس المدة مضروبه لامتاع توجبه المطالبه بالي عليه الا لا نوع التي هي
 اذا قلنا ان المطالبه تضح بعد المدة لا يكون زياده في المدة الاثر ان من لم يمداد المال بعد سهر
 اذا قلنا ان التوفيه يكون بعد انقضا الشهر لا يكون زيدا و مده الاجل فكذلك لا يكون في مده
 الايل اذا حوزنا الفقه بعد المدة على ان المخالف يقول ان اجل العسر قول وعسر المراه بعد الحول
 وليس يقول ان ذلك زياده في المدة وكذلك ما ذهبنا اليه فان قيل قوله تعالى فان ما واما
 الله عمور ربحه بعد قوله سبحانه للذين يولون من سائرهم بر بقران ربحه اشهر يدل على ان الحول
 يكون بعد الايل لان الفاتو جيل لبعضه فليس له لا يصل بسك وبس من قال الله سبحانه ان يكون بعد
 مضى مده بر بقران لان الفاتو جيل لبعضه الاثر ان الله تعالى فان ما واما بعد قوله بر بقران ربحه اشهر
 فان قيل قد ثبت ان الذي مراد قبل مضى المدة فليس له وما في ذلك ما يمنع كونه مراد احوها
 على ان قوله تعالى وان عمو الطلاق يدل ظاهره على ان هناك مسمى معلومه انكره وهذا
 يدل على انه لا يد من الطلاق وان لم يكن في فان قيل ان هذا لا يجب ان الله تعالى قال في بيان
 في سبيل الله واعلموا ان الله سمع علم وليس هناك مسمى معلومه الحكم فليس له من هذا ان يظهر
 بعض ما قلناه ولم نقل ان خلافة يستحيل الاثر ان قولك من يقول ما علمت ان فلانا سمع بر بقران
 ان هناك مسمى عا وقوله اما علمت فلانا تاري يدل على ان هناك مسمى على الله تعالى قال في قسم
 فيه واسوا وقال ايضا ولا سا زعوا فاعلموا وذهب ترككم فقد صح ان عند القائل مسمى قائده
 الاثر ومسمى غا معلومه التي في يقطع ما سألوا عنه وما يدل على ذلك ما اجمعنا عليه من ان من
 يقر امراته دون اربعه اشهر لا يقع عليها الطلاق ولا يلاوا بعض المدة فكذلك من اربعه اشهر
 والخلان مولا وكل مولا لا يقع طلاقه كالايل وانقضا المده وليس لهم ان يمتنعوا من اخر اسم المولى على
 من اذول ربحه اشهر لا اذول المولى من طهر بن اللغه ولا سكا ان الملية واللغه اسم للخله وان
 كل مخالف مولا في اللغه على ان لو عدنا عن اسم المولى الى اللغه لانتموا الكلام وزال الشك في الماتن
 ان الايل لا يقع به طلاق معجل لم عزان يقع به طلاق موحل قيا ساعلى سائر الامان وعلى
 سائر ما ليس بصرح في الطلاق ولا كناية على ان الطلاق لو وقع لم يكن الموجب لايقاعه
 الا المين نفسها وانقضا المده المحلوف عليها وانقضا اربعه اشهر ولا حوز ان يكون المولى بعد
 هو المين ليز المين لا يبرخل لها في انقاع الطلاق ولا انها لو كانت موقع الطلاق لوجبان بطول المراه
 في الحال اذا قال لها والله احا معك من غير ذكر المده ولا حوز ان يكون لانقضا المده المحلوف عليها
 ليز ذلك لو وجب لوجب ان يقع الطلاق بانقضا بلائه اشهر اذا خلع عليها وبانقضا سنة اذا
 خلع عليها وان مؤثر الزمان لا موقع الطلاق فكذلك لا موجب ذلك لانقضا اربعه اشهر كما لا ريبه

انقضت ما اراد عليها و تنقض منها فادان ذلك ثم لا يطلق لا يقع ما لم يوقعه الحاكم للمضغ وان
قبل ان تزور الزمان قد يوقع المسويه لمرات من طلق امراته بطلقة واحدة واحده راجعه بين
الزوجه منه بانقضت احوال العده لما انكرتم ان يكون ذلك من سبل زمان لا يلقى قيل له عدنا
ان الموضع للمسويه هو لطلاق وان وقع سرتا بعد العده وقد بينا ان ذلك لا يقع ان يقال
في الميم ولا يقع ان يقال ان تزور الزمان شرط فيه على ما كان احوالا لاهل البيت عليهم السلام
او قول لا يميز المؤمنين عليه السلام ولا يجوز عندنا حلاله على الله لاحتلال النكاح باسمه ولا يبرح
بها بل دليل واضح صحيح وكما ذهبنا اليه مسألة قال في جامع ورمي حبه امام حبه
حتى ينفذ ويطلق وهذا منصوص عليه في الاحكام وبه قال الشافعي واخذوا به وله قول اخر
وهو ان الامام يضيّق عليه ان ابا ووجهه مارواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه
السلام انه كان ينفذ المولى بعد اربعه اشهر فيقول امان بنو واما ان يطلق في حديث بن
ضميره عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه كان يقول ادا الى الرجل من امراته لم يبع
عليها طلاق وان مضى اربعه اشهر حتى ينفذ امان ان يطلق واما ان ينفذ ايضا لاحتلاف
ان الامام لا يطلق على غير المولى في المعنى انه يفرق بطلاق وكل يفرق بطلاق لا يلزم احدا
كثيرا على انا وجدنا الاصول شاهده لذلك وهو ان الحاكم قد يزوج الصبي ولا يطلق عليه
والسيد يزوج عتده عند كثير من العلماء ولا يطلق عليه على ان الله تعالى جعل الخيار للمولى
بقوله فان فاوان فان الله غفور رحيم فلو جعلنا الامام ان يطلق عليه كنا قد اوجبنا بطح
خياره وذلك خلاف ابيه تعالى انه لا خلاف ان ليس للامام ان ينفذ قوله فكذلك ليس له ان
يطلق عنه والعلم ان كل ما اخذ منها الحق على الزوج انتضاءه الا يلى فلم يحران بولاه الامام
بغير اذنه وليس لهم ان يقولوا ان التي لا ينفذ منه لين الوال يقول ما في منه ولا خلاف في هذا
ان من ضار امراته بمرسك لها فاق عليها ان الامام لا يطلق عليه فكذلك المولى والعلم ان
العدول عن الطلاق الى غيره مسألة ولا نفقه الامام قتل مضي اربعه اشهر وان مضت
اربعه اشهر ومضت بعدها زمان طويل لم يرفع الى الامام ووقعه الامام متى رفع اليه وهذا
منصوص عليه في الاحكام ولا خلاف في ذلك من الذين قالوا بالوقف والاصل فيما قلناه انه لا يوقف
قبل مضي اربعه اشهر قول الله تعالى للذين يولون من نسائهم تزيجن اربعه اشهر ولو وقفنا
قبل مضي هذه المدة كنا قد حرمانها ما جعلنا له من تزيجن اربعه اشهر ووجه ما
ذكرناه من انه اذا لم يرفع الى الامام بعد مضي اربعه اشهر وقع مضي اربعه اشهر اليه انه حينئذ
بعد انتضاء هذه المدة فلها المطالبة متى شات كسابر حقوقها وسبيل ما ذكرناه ان يكون
للرجل حق على اخر موجله الى شهر الا ان لا يجوز ايضا حاق الحق المطالبة بقتل مضي السهر ولا المطالبة

في قوله لا يطلق عليه

بغير

بغير

ب.

بقيل مضى مدة الاجل اي وقت شأوانه متى رفع الى الامام طالبه به ووردى ابو العباس الحسى
رحمه الله تعالى في النصوص باسناد به عن علي عليه السلام انه وقف في مجلس من امراءه بعد
مسئله قال والى هو ان عامع اويقول بلسانه قد ثبت ورجعت عن مبنى لم
يستطع لجماع لم يرض او سيقم وهذا منصوص عليه في الاحكام ووردى عن العسم عليه السلام
وبه قال ابو حنيفة والشافعي وذلك لقول الله تعالى فان قاءا وان الله معكم رحيم
والى هو الرجوع فاذا رجع عن مبنى في القول دخله القوم فان قيل فهو رجوع الى الرجوع
باللسان تكلم وان قدر على الجماع قبل له هذا هو حكم الظاهر لكن لما اجتمعوا على ان اللسان
مع القدره على الجماع غير كاف قلناه وايضا وحدا المولى له لغيره بس انى والطلاق في
استقاط حكم الا يلى وكان يصح وقوع الطلاق من جميع القول ووجب ان يقع وقوعه اليوم
جميع القول المعنى ان كل واحد منهما مما جعل للمولى اختياره وليس لاختدان يقول ان حكم
الطلاق انه من جميع القول لا معنى له لانه لا يقع الا من جميع القول وما كان كقولكم
ما انه يصح بل يعتبر عنه بانه يجب له كذا لطلاق وقوله بالكنايه دون القول يصح ما
اطلقناه من لغيره على انه قد ثبت عندنا وعند ابو حنيفة انه يقع القول في الرجوع من
الوط فوجب ان يقع ذلك موقع الوط في الايلا والمعتق ان كل واحد منهما رجوع من الرجوع في
حكم ما الزم نفسه والكاح وايضا لاختلاف الحكم لا يبطاله ما لو طلى المرأة في مجلس الحكم
ولا في المجلس لذى معه فيه خبره وانه اذا قال قد ثبت بوحل حتى يصرف الى موضعها
فيقع القول ذاك موقع الوط وكذا اذا كان من رجعا ومسا فزا والغله ان لا يزل
ترك الوط وكل مولاه عذرة وترك الوط قام فيه القول معام الوط في استعاط المطالبة
عنه بالى مسئله قال واذا الى الرجل من امراته اربعة اشهر ثم اراد ان يوقل مسمى اربعة
اشهر ولم يقدر على الجماع قاء بلسانه وان قدر على الجماع لم يحزن بغير ساقه وان كان المشد
على لكرار ان يوقلها بعد مضى اربعة اشهر لم يفتق عليه باخير الجماع بعد القدرة عليه
وهذا منصوص عليه في الاحكام ونص عليه على انه ان كان الى منها عشرة اشهر كان القول بها
في هذا الباب كما لقول اذا الى اربعة اشهر ووجه ما ذكرناه ان تحكم الامالى يعنى مع ما
موه اليه فلهذا قال انه ان قدر على الجماع بعد الوط باللسان في المدة لزمه الجماع ولم يحز
تاخيرته وانه بتاخيرته يكون مبطلا للفق الذي اتاه بلسانه الاسرا انه لو لم يكن الما من
وقت الطلق لم يحز له تاخيرته لوضو لتاكدر حال وخوبها في الوقت وكذا قال اصحابنا
الحط في لقبه وما حذى عراها بوجب الاقادة متى علم به الوقت ولا يوجب الاقادة متى لم
يعلم به الا بعد بصر الوقت لما كان تأكدا وخوبها في الوقت اقوى ما بعد انقضاء مدة اليه
بها ان يكون حكمه الا بلى اخف فلذلك لغيرنا تاخير الوط في حرج المولى اذا قدر عليه بعد الوط باللسانه

من الواجب ان السهم لها ثم هم الما لغيره كذا ان الحكم من الما على الجماع
من بعد ان يلى ان بعد الوط على ان بعد الوط في صدره المولى وان قدر عليه

انه ما خلا وفيه **فان قيل** فلم يلزم حكم الابل مع بقائه اليمن قوي **قل له** لو جهل خبرها ان بقا
حكم الابل هو اصح عليه قبل مضي اربعة اشهر و اجمع القائلون بالوفى عليه بعد انقضاء اربعة اشهر فمات
اقوى والسابق الابل في الاصل **يحل** حكمه بالحنث ووجوب الكفارة وان دلت على انه قد حصل حكمه
مع ارتفاع حكم الحنث ووجوب الكفارة الا انه مر على ذلك الاصل فلا يصلح ان يحجب ان يكون اقوى
مسألة ولو كان رجلا الى من امرته ثم طلقها ثم رجعها قبل ان يمسها الا بلى وحديث يوفى
دليله من اجل ان قوله ثم طلقها ثم رجعها قبل ان يمسها مطلق على وجوب ان يوفى بعد ان يمسها
او يمسها من قبل ان يمسها وعنده من كذا لو تزوج رجلا ثم طلقها ثم رجعها قبل ان يمسها لم يوفى بعد ان يمسها
فاما ان يفي وامان بطلاق ثانيا وهذا منصوص عليه في الاحكام ونقض في المسح على خواتمه
انه اذا رجعها او تزوجها ثانيا مع بقاء مدة الابل رجع عليه تحكيم الابل هو حصول الكاح
بكامله في مدة الابل الا ان انة وجبت بوقف قبل الطلاق تحصيله مولى مع بقاء الكاح
يدل لانه لو اولى منها ثم طلقها لم يوفى فاذا ثبت ذلك بان ان وجوب الوقوف كما ذكرناه فلا
فضل اذا يمسها كماله ذلك وحينئذ لا يفي بها ونقض ايضا في المنع على انه لو طلقها ما يمسها
بعد المراجعة الاولى ثم رجعها ثانيا في مدة الابل وجب ان يوفى بظاهر كلامه في المنع
يدل على انه طلقها لم يمسها ثم رجعها ثم طلقها ثم تزوج بها الا وان يمسها بعد مدة الابل
رجع عليه تحكيم الابل وبه قال زفر حكاة عسا والحسن في المحصر قال ابو حنيفة لا يرجع
عليه تحكيم الابل بعد الطلاق الثالث وهو حديثه ما بيناه من يعلق ذلك حصول الكاح ومدة
الابل **مسألة** قال ومتى قال الزوج قبل انقضاء النكاح لمده التي خلف عليها
لزمه كفارة مبنية وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى هو ما لا احتياط فيه خلافا من عامه
العلماء وتعلق تحكيم الكفارة عليه بقوله تعالى فان قالوا فان الله عموهم ورحمهم والاصل
فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال من خلف على شيء فزأى غيره جرم منه فمات
الذي هو خير وليكفر عن ممينه فقد قال الله تعالى لا توادكم الله باللعن في ايمانكم **مسألة**
قال ولو خلف بطلاق امراته الا حاكم زوجته لم يكفر ذلك ابل ولا يكون الابل الا اذا خلف بالله في
منصوص عليه في المسحود عليه كلامه في الاحكام وبه قال الشافعي في العدم والاصل في الحدس
مولى بالطلاق والعنف والمذموم به قال ابو حنيفة الا في الصلوة فانه محال على الله ان يصلي
ان جامعته لم يكفر عنده ابل وذكر ابو بكر الخضر ان العاصم بن مولى الفراء قال انك
بالله والاصل في ذلك قول الله تعالى للذين يؤمن من سابقهم نزلنا ربنا اشهدوا لآله
في المين في الله وقد قال الله تعالى بعد ذكر الكفارة ذلك كفارة اما انكم اذا حللتم واليمين
التي تكون ذلك كفارة لها هي اليمين بالله ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم من خلف
على امرأته عسره جرم منه فليات الذي هو خير وليكفر عن ممينه ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم من خلف
الكفارة لا يحاكمه صلى الله عليه واله وسلم الكفارة على كل خلف خالف ما حله عليه وليس ذلك

ما ذكرناه

لو كان رجلا الى من امرته ثم طلقها ثم رجعها قبل ان يمسها لم يوفى بعد ان يمسها

كسر

الابن

علاء

هذا الميم بالله مكل ذلك مكل باليمين في الشرح الحلف بالله دون ما عداه وسنذكر ايضا ان
المعروف من قوله صلى الله عليه واله وسلم الله على المدي واليمين على المدي عليه هو الميم بالله
على عرف الشرح فاد ثبت ذلك وجب ان يحمل قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم بطرارهم
على الحلف بالله تعالى دون ما عداه فان قيل فقد يقال ان ملانا خلقنا بالطلاق والاحكام
وبصدقه لما ملك ونحوه ونحوه عليه اسم الحالف وقد ذكر ذلك صاحبكم في كتيبه وذكره في كل
من لا يمنع ان يحرى ما ذكرتم من اسم الحالف واليمين ولكن على ضرب من الجور ليس جميع ذلك ليس يمين
في الحقيقة وإنما هو طلاق مشروط او علق مشروط او صدقه مشروط وطبقها في كتيبه
وفقهائها وهم قد اشتغلوا بذلك واطلقوه في الكتب فهو صحيح الا انه لا يتصل بمنع ان يحصل
للحقها عرف في بعض الالفاظ مسيح اسعوا له فهم كما يعود ذلك باصطلاح المتكلمين والجماع وغيرهم
ولا يجوز ان يحمل على شيء من ذلك خطاب الله سبحانه ولا خطاب رسوله وإنما يجب حملها على حرج اللغة
او عرفها او عرف المتقدم وقد ثبت ان الشرح قد اقتضى ان يكون اسم اليمين على الاطلاق ساول
اليمين بالله فوجب ان يحمل عليه خطاب الله دون ما سواه وما يدل على ذلك انه لا خلاف في ان من
خلف ما تكلمه او بالشيء صلى الله عليه واله وسلم لا يكون موليا فكذلك من خلف بالطلاق والعاق
والج وغير ذلك والعلة انه خلف بغير الله ولا يكون موليا على الا حقيقه لا الخالف فان الرجل
ان قال انك نجس متحك فقلت كذا ركنه انه لا يكون موليا فكذلك ما ذكرناه للعقل الذي ذكرناه
وتحكي عن ما كان انه قال لا تخلف بالاحكام معها عن فاضد الى مضارهما كان يكون بها علة بصدقه
عن الجماع ادخوله فانه لا يكون موليا فيمكن ان يقال انه اذا خلف بالطلاق على هذا الوجه لا يكون
موليا فكذلك اذا خلف به على غير ذلك الوجه والعلة ما ذكرناه والاصول شاهد لنا لا اوجها
كل من يتصل بها حكم منفصل عنها كاسقاط حق المدي او اثبات حق المدي عليه او لزوم
الكفاره انما هو ليمين بالله دون ما عداه ليس الحلف بالطلاق نفسه محمول الشرط الذي عليه
وكذلك العتاق والتدبر فلما ثبت ذلك وجب ان لا يلبس بغيره منفصلا عنه كما لو قيل بالطلاق
وقوله او لزمه على حمله خلاف فيه وكذا ان الكفاره وجب ان يكون ذلك ميمنا بالله تعالى دون ما سواه
مسئله قالوا اذا خلف الرجل بالاحكام مع امراته ولم يذكر المدة كان ذلك بلا وهذا ما رواه
عن عليه السلام في الاحكام عن العسر عليه السلام ودل عليه بقوله فيه الا يلبس الحلف على اربعة
اشهر ما في قها مع تنصيصه على ان يطلق الميم بمصرى الساسد والمطلوب ليس الا يلبس محمول للابيد
فهو مولى كثر من اربعة اشهر وقال في الميم انه ان يطلق الميم لم يكن موليا وكان او العتاق الحسي
رضي الله عنه سمر رايه المنع من الحلف عليه ما في الاحكام والصحيح عدم ما ذكره او لا وهو محمول
عن الفقهاء الذين قالوا للذين يؤلون من نسائهم بطرارهم انهم يمينون على قل من اربعة اشهر
ذلك حكم كل مولى لا يمنع منه الدليل فلما ثبت بالاجماع بان المولى على قل من اربعة اشهر
لا يكون موليا خصصناه ونعسا ما عداه على حكم الظاهر والخالف في هذا لا يحد من اربعة

بح

فی الدبیم

عن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم

فَلَا تَعْلَمُ

ابراهيم

29

برهم بن محمد بن ميمون عن ابي مالك الحنصلي عن جابر عن الفخاري عن عمار بن قيس قال لما رأت
هذه الامة والذين يذمون المختصات ثم لم ياتوا بآية شريفة قال عامر بن عبد الله
يا رسول الله لو وجدت رجلا على بطن امراة فقلت لها يا رب اني لاعدو لها حتى
قال لك ربك يا عامر رأت الامة مخرج شامعا مطبقا ولم يصبل الى منزله حتى اسبله
هلال من ميه وكان زوج ابنته حوله بنت عامر فقال لشرا له ما ذا كان قال رأت
شريك بن سمى على بطن امراة فقلت له يا رسول الله اني لاعدو له حتى اسبله
واخبرته هلالا الذي كان فبغت اليها فقال ما يقول زوجك ما نكرت ذلك قال
الله تعالى ان اللغات والذين يرمون ازواجهم اياه فاما هو الذي صلى الله عليه واله
وسلم بعد الحضر على من لم يتر فقال يا هلال رأت بالسجادة ففعل حتى قال يا رب
عليه ان كان من الكاذبين فقالت يا رسول الله فاما مقامه فقال اسجد لله
ما نابز اياه وانه لم يركب الا ذين حتى قال في الحامية ان غشت الله عليها انكار من الهامية
ففرق بينهما الذي صلى الله عليه واله وسلم وقال لا يحسمان الى يوم القيمة وقال
صلى الله عليه واله وسلم ان وضعت ماني بطمها على شفة كذا وكذا فلو ولد لزوجها
وان وضعت على شفة كذا فهو لشريك من سمها وقد صدق زوجها لما وضعت قال رسول
صلى الله عليه واله وسلم ولا حكتاك الله شيق لكان في فيها راي قالوا يا رسول الله
وما الراهي قال الرحم بالخيار فدل الخبر على ان اللغات تزل لرفع الحجب عن عجز ادا
لما انزلوا عنهم في حلال لا يكون من لا يجد عليه اذ ارماز وحيته لم يكن بينهما لغات ودد على
ذلك ما روي عن علي بن عتبة عن عبد الله ان رجلا من الانصار اتا رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم قال لو ان رجلا وجد مع امراته رجلا فتكلم به حبل موء او قتل حبل موء
او شكت شكت على غيب فقال اللهم افتح لي محل يدعي امرات ايه اللغات وروي عن عمر بن
عن ابن عباس ان هلالا من امية لما قد ف زوجته عبد الله صلى الله عليه واله وسلم قال
الذي صلى الله عليه واله وسلم البنية او حبل في ظهر ك فدل ذلك على ان هذا الزوج ادا عرف
زوجته كان كذبه ادا قد ف لا خبيبه حتى تزلت ايه اللغات فان ان اللغات هو لدر
روي عن سعد بن جابر عن ابن عباس قال لما لاقى النبي صلى الله عليه واله وسلم من امراه
وزوجها فرق بينهما فلما وضعت لولده شبه من قد فت به قال صلى الله عليه واله وسلم
لو لا ما مضى من الحذر لرجعتا فتمت اللغات فدل ذلك على ان لا يلزم من لا يلزم الحذر وروي
ولا كتاب من الله شيق وروي في الامان وحيث ان يكون قال ذلك وايضا روي عن النبي
صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا لغات بين اهل الكفر واهل الاسلام ولا بين العبد وامره
فان قيل فانتم تقولون اللغات بين العبد ورجله لفره **فيل** له محض ذلك في الحذر
والله قال **فيل** قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم عام في الجمع **فيل** له لاسكوات

الاستم

راد في اسما كدب

يكون ظاهر الابه يسمى العيم لكن يحصها ما بيناه ويدل على ذلك ما اجمعوا عليه من ان الصبي اذا
 قدف زوجته فنزلت سباع ولا لعان عليه وليس لهما ان يقولوا ان فتاحه لاحكم لهما الدلك
 يتعلق بحمايه على انه ان كان لا يمنع ان يطالب باللعان اذا بلغ فان سقطت اللعان
 كان لما ذكرناه وهو وسر ذلك انه لا خلاف بين المشافعي ان الزوج اذا امتنع من اللعان
 بعد القذف لزمه الحد ويقول له الكذب بنفسه فكشود ذلك ان اللعان يورث من الحد
 فاذا ثبت ذلك وثبت الحد على من ذكرها هم ما نسب في كتاب الحدود ونسب اللعان عليهم واما
 الطيد اذا كانت تحت حرة والمحدود في القذف فان اخبره يذهب الى اللعان عليها ولها
 محرمات وغلل ذلك ما بينهما ليشتمل على اللعانة فان اللعان شهادة وهو عدا ما شهد
 من وجه من احدى هذه الاللعان ليس شهادة واما هو جازع في اليمان بدلالة انه لو كان
 شهادته لكانت شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل ولا عسر فيه العدا على انه
 يجوز لعان الاعداء الفاسق وان كانت شهادتهما غير جازية على الحد عدا والمحدود
 والقذف من هل الشهادة واما ما منع من شهادة الفاذف لفسده كما مع شهادة سال الفضا
 فلاذا الكذب بنفسه وكتاب جازت شهادته وصح سقوط ما عمنده في ذلك على اصولنا مسئلة
 قلل ويصح اللعان بين الرجلين وجمعه اذا نقا بالزنا ولها او ما لوزنا قد فيها ولم بات عليها
 فان رجة سمعه ان على لفظه وهذا منصوص عليه في الاحكام **وهذه الحجة**
فيما بين العدا وهو داله على ان من نفح لمراته لم يلا
 لانان بضع ذكور شبه اشهر لحصل اليقين في الولد على الحقيقة وهكذا خرج ابو العباس
 الحسبي رحمه الله تعالى في المنصوص وهو قول ابي يوسف ومحمد وهو قول ابو حنيفة لا بلاه
 وان ولدت بعده بغيره او اكبر او اقل وقال الشافعي بلاه على الاحتواكلها وتكلمه عن
 ما تك فاما الوجه فيما ذهبنا اليه من انه لا لعان ان حات ولد بعد سنه اسير خلافا
 للشافعي انه لا يمين بان هالك ولد من قبلها فوجبت بسقط اللعان بين اللعان بالحدف
 او كلف لولد ما ينص من معنى القذف وهاهنا لم يحصل واحد منهما على الحقيقة وكما لم يعلم
 انه ناف للولد لم يلزمه اللعان دليله نفي الولد ولا حمل أصلا بان يكون المرأة صغرى او
 ابنة فان قيل فقد روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لعن من لعن لولد وهو يولد
 قيل له والخبر ما يدل على انه كان قد فيها الزنا صريحا ومن قال ذلك لزمه اللعان كما لم يلا
 او كما لا بين اللعان يكون اذ ذكر القذف بالزنا لا نفي الحمل فان صل فالحكم بحكمه
 الولادة بدلالة قوله تعالى واولات الحمل اجلسن بصعر حملهن وقوله وان كن اولات حمل
 فامفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن واحج الفقه على ذلك والجمع ايضا على ان اسرار حرة
 لشهد النساء بها ما لم يشك في زدها بالعب وادلت ما بيناه ان الحمل يحكم به قبل الولادة

الحمل

الحمل

كالحمل

كالحمل
دور
مطلوب

لم يسع ان يكون لمفقيه قبل الولادة حكمه قبل له لئلا يتسرع ما ذكرتم من الحمل حكمه بعد خلق
الاحكام عليه قبل الولادة لان الحكم الذي لا سقط بالسمه ومن حكم اللعان
ان سقط بالسمه واداسقط لم يكن كالحمل لانه قائم مقام البينه في ذلك والحمل سقط بالسمه
واداسقط لم يكن لللعان معني اذ قد ثبت انه لو اؤخذ لوجب ان يفضل سمه ويسقط الحمل
المختلعه بالحمل فان قيل فان الحمل قد تحقق ويتحقق فلا معني لقولكم ان فيه سمه قيل له
الحمل لا يحوز قبل الولادة ان لا يكون حملا وان يكون رجلا او ذكرا او غيره سمي في الوقت الذي
حصلت الولادة بعده لسته اشهر وادان كان هذا التحيز قايما بوضوح ما ينسب الكلام عليه من
لا يخلو من السمه ووجهه ما ذهبنا اليه من انها ان ولدت لاقبل من ستة اشهر
من يوم النفي حصل النفي بان النفي صادر الوليد لان اقل الحمل ستة اشهر محرم محرم ان يولد
في هذه اللعان له فان قيل بان النفي اذ لم يكن قد قابض وقوعه لم يحوز بصرفه
بعد قيل له لئلا نقول انه لا يكون قد قابض وقوع وان كنا لم نعلم ذلك لا تحوز الولادة
لا قبل من ستة اشهر من يوم النفي وادان كان ذلك كذلك سقط هذا السؤال فان قيل
هو قد ف مغلبي شرط فلا يجزئ يتحقق حكمه قيل له ليس الامر فيه كذلك لانه تعالى الولد نفي
مطلقا متى كان هناك ولد مني على الحقيقة قلنا ان ذلك يلزم اذ لم يكن اربعة شهرون على
لغظه لقوله تعالى والذين يزعمون المحصنات اليه فوجب الحد بشرط الا يكون له اربعة
شهرون واللعان على ما سألنا مقام البينه وحيث لا حده اذ لم يكن سمه هو سمه لغز
سماه اربعة لما روي ان هلال ابن ابيه لما قذف زوجته قال له النبي صلى الله عليه واله وسلم
ببنتك او جلد في ظهره وبينه الزنا اذ اطلقت فعقل منها اربعة عرف الشرج كانه قال اربعة
شهرون او جلد في ظهره **مسألة** قال الحيد خضر هذا الحكم ثم يقول انفا ريكاولا
تقدم على اللعان فان نكل الزوج ضرب خذ لقاذف ثاير جلد له والحق الولد به وان مما
الرجل على اللعان وبكل امراه رجعت وجميع ذلك منصوص عليه في الاحكام والمنتهى عن الحكم الولد
فانه منصوص عليه في المنتهى قلنا ان الامام يعطيه لما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال
لعمري ان سمه يعلم ان كاذب فهل منك تاييب وقال للزوج اتوا الله وكونوا من الصادقين
قال لعمري ان كاذب ذنب دينا في الدنيا فان رجعت بالخياره اهو عليك من غصه الله في الاخرة
ولين ذلك من جملة النهي عن المنكر ومن جملة النصيح وما قلناه من لحاق الولدان بكل الزوج عن اللعان
ثم الاختلاف فيه وابن الولد يبيى اللعان فاذا لم يقع اللعان بقي على حكم الفرائض وما ذهبنا اليه
من ان لكل منهما من اللعان اقر عليه الحدية قال الشافعي وقال ابو حنيفة بحبس النكاحي بغيره
عليه الحد ويلاقى في البذل عاصمه ما ذهبنا اليه قول الله تعالى والذين يزعمون المحصنات
اليه فكان ذلك عاملا في الزواج وغيره فان قيل فقد قال الله تعالى والذين يزعمون انهم

الايه فاشانف تحكم المازواج فلم يجب ان يكون الايه متناول له المازواج فسل له الايه
الثانيه حقلت للمازواج حقه حصصهم بها ولم تنتج ان يكون الايه الاولى متناول له لم فاد
قدف لرجل زوجته ولم يات واحد من المحتسبين اليه التي دلت عليه الايه الاولى والى اللعان
الذي دلت عليه الايه الثانيه لزمه الحد بنقصه الايه وان قال يا بيل اقدف لرجل رجه
او جب لها عليه حوا اللعان كما اوجب لها عليه حوا اللعان كما اوجب الحد في الاخنيه وادام
مات به احصر عليه كسائر الحقوق لها فسل له هذا غلط وذلك ان قدف لزوج عدا او ج
الحد كما اوجب قدف لاجنبي واما سصل خال الزوج على الاجنبي وما يذليان به من الح
فجعل للاجنبي ادا قدف لاجنبيه وانكرت المقدوفه حقه واحصر وهي اربعه شهدون وجعل
للزوج ادا قدف زوجته حمان شهادته اربعه ولعان ماني به واما من جبال الحد فلا
فصل فيه بينهما ويدل على ذلك حديث ابن عباس الذي ذكرناه ما سنده قال لما سرحه
الايه والذين يرمون ازوجهم لمختصات ثم لم ياتوا باربعة شهادت قال عاصم ابن عدي ارايت
يا رسول الله صلى الله عليه واله رسال لزوجت رجلا على بطل مراق فقلت لها يا رايه
ان تجلدي ثمانية خالده قال كذ لك يا عاصم نزلت فدرك على ان قدف لزوجه كعدف
الاخنيه في احاب الحد وبدل على كذا ما روي ان رجلا من الانصار اتاه النبي صلى الله عليه
واله وسلم فقال لوان رجلا وجبت رجلا وجبت مع امراته رجلا فنكلم به حلد من
او قتل فتلقوه او شك شك عن عبيص فقال صلى الله عليه واله وسلم اللهم اجمع فعمل
يدعوى فترلت اليه اللعان فقال صلى الله عليه واله وسلم على قوله فكلم خالد بن
دليل على صحته ما قلناه وكذا ما روي عن عكرمة عن ابن عباس ان هلا لرايه
لما قدف زوجته عند النبي صلى الله عليه واله وسلم قال البيه او جلد في ظهره قالان قبل
ذلك كقد ورجد الاثر بانه قد عصى حكمة قيل له لم يعير هو جب لقدف واما عصى حكمة
البيه فانه حصل للزوج اللعان بدل اقامه الشهادته على ما سلف القول فيه ويدل على ذلك
ايضا انه لا خلاف في الاجنبي ادا قدف لاجنبيه والعلم انه قاذف لم يات بحقه فوجب ان يكون
تحكم حكم الاجنبي والاصول تشهد بصدق قولنا وذلك انه لا وجه لان يكون للاستان في المطا
بها يدخل الضرر على نفسه الاثر انه اذا اعانها حق عليها الزنى واما ما يدل على ان المراه
اذا نكل عن اللعان بعد لعان الزوج يلزمها الحد قوله الله تعالى ويدبر عنها العذاب
ان شهد اربع شهادت بالله انه لمن الكاذبين الايه قدرك على انها تدبر عنها العذاب
لما تاتي به من اللعان فثبت بذلك ان العذاب لازم لها متى لم تلعن وهو الحد لا يراى قوله
صلى الله عليه واله وسلم ادرى الحد بالشهادت والى على ان الحد يجب متى لم يكن شبهه فوجب ان

لم يدر
فصل الاجنبي ادا قدف لاجنبيه

بدر

يدرس بحيث يكون للبشعة مشاع للبدن فاذا اثبتت اللغات بوجوب درء العذاب عنها الزها
العذاب متى لم نلا عن فان قيل ومن يريكم ان المراد بالعذاب هاهنا هو الخلد وما سكون
على من قال بكم ان المراد به هو الخلد قبل له قلنا ذلك لئلا لمعقودا واما حمل عليه العذاب
فما لم يكره عقده ولم يقدم في شيء من هذه الايات اطلاق لفظ العذاب والمراد به المحس قد
تعدم اطلاق اللفظ المختص به والمراد به الخلد هو قوله الراية والراي فاجلدوا كل واحد
منهما ما به جلدة الى قوله وليشهدننا بما طابا بعه من المؤمنين فكان حمل قوله تعالى ويدرس
عنها العذاب على ما تقدم ذكره اولى من حمله على ما لم يتقدم ذكره وقد قال الله تعالى في موج
اخر فاذا اخضرت فانه اتين بغاشية فقلن نعم ما على المختصات من العذاب فتبا
الخذ قلنا يا فاكركم ما ذهنا اليه هو ويدرس قلنا ذلك ما ذهنا الى ما ذهنا عليه
والله وسلم لا عن بين هلال ابن ميه ودرجته قوله بنت عام بن عكرين وضعت على الصفة
المسكرة فقال صلى الله عليه واله وسلم لو لا كتاب من الله سبق لكان في ههنا ري قلنا ما
الراي قال الرحم بالحجارة وفي بعض الاخبار لو لا الامان وفي بعضها لو لا التقوى لعان
فيل قتل ذلك على انها كانت يلزمها يلزمها الرحم لو لا انما فادامت به وجبات ترجم
ولا خلافا له لو قد فيها واقام عليها البينة ولم يدل في حجة انه يلزمها الخ فذكر ذلك ادا فيها
ولا عنها والمنتهى في من اللغات بجله ان الروح اقام ما جعل حجة له على ان ما ذهبي اليه
من حسمها ليقربا بوجوب الخلد واتا في ما يدرك في شيء من اصول بل اصول شاهده لنا
ليزواج في الخلد وان نعم ان وحسب ان لا يكون في الخلد لجان الروح من ان يكون
اوجب عليها الخلد ولا يكون قد اوجب نعم ان نعم لم تعرض ما وجب راؤه وان لم يكن وراي
فلا معنى كتبها هس لله قال وان مضيا على اللغات فوق الحكم بينهما واسي اولد عنه
ما ذكرناه من تقرير الحكم بينهما منصوص عليه في الاحكام والموت كلامه يعنى ما ذكرناه
من انما الولد هو منصوص عليه في المنتهى ما ذهبا اليه من ان القرقة بينهما تنسخ بعون الحكم
به قال ابو حنيفة وابو يوسف وعمر قال الشافعي نفي من اللغات وهو قول من حكمه
ان لو كثر الكثر في المختصر والليل على صحة ما ذهبا اليه ان الاخبار الواردة في هذا الباب
تأطبه بان النبي صلى الله عليه واله وسلم فرق بين المتلاعنين فيها ما مضى ومنها ما احسننا
به ابو الحسن بن سعيد بن خديج قال قضا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في الحسني
اذ لا عنت زوجها ان فرق بينهما وحملها المهر ولط العرق اذا استعمل في الشريعة على هذا
الخذ افا قطع احكام النكاح فوجب ان يكون ذلك لا على ان النبي صلى الله عليه واله وسلم هو
قطع احكام النكاح وفي ذلك دليل على انها كانت ناسه حين قطعها صلى الله عليه واله وسلم وان قيل
فقد يقال ان الحكم فرق بين فلان وروحه وان لم تكن قطع ما بينهما من النكاح ادا

منه فأنكرتم ان يكون ما روى من يوفى صلى الله عليه واله وسلم محولا على ذلك قيل له اذا كان
استعمال المعرف في عرف الشرع يصح ما ذكرناه فلا يجوز الانصراف عنه الا ما استواه الا بالدليل
والدليل على ذلك ما رواه ابو داود في السنن باسناده عن ابن سبته ان سهيل بن سعد
اليماني اخبره ان عويمر الهلالي لما فرغ من لئان امراته قال كذب عليها ناريتو
ان امسكها بطلقها عويمر لما فرغ من لئان امراته قال كذب عليها ناريتو
لو كانت وقعت بمفسد للئان لم يعاره النبي صلى الله عليه واله وسلم على قوله كذبت عليها
ان امسكها ولا على طلاقه لئان ذلك لا يصح ان يقال الا بمثل يكون له بعدد وجه
واذا ثبت ان الزوجية لم تكن انقطعت بعد مفسد اللئان ثبت انها سقطت بمعرف الحاكم
على ما ذهبنا اليه فان قيل ولم اذ عظم ان لفرقة لو كانت بمفسد للئان كان النبي صلى الله عليه
واله وسلم لا يعاره عليه قيل له لئن وقع الفرقة بمفسد حرم البضع وهو قوله هذا معنى ما
البيضة ولا حوران يبيح النبي صلى الله عليه واله وسلم من سبيج من حاجرهما ولا سكر ومما دل
على ذلك انه لا خلاف بمسا وبيننا الشافعيان الا بالاب لا يوجب وقوع الفرقة فكذلك اللئان
والعلم ان كل واحد منهما يمس وايضا وجدنا اللئان مخالفا لغيره فلو جاز لم يمسح
بنفسه دليله محال المسامحة والاصول تشهد لنا ليس اللئان اما ان يكون مينا او يكون شيئا
وقد علمنا ان الاحكام المتعلقة بالامان والشهادات من مس او شاة وعمرها لا يحصل
بمفسد اليدين ولا بنفس الشهادة واما يحصل بالحكم عند الميراث والسهادة فوجان يكون حكم
المعرفين الذي يتعلق باللئان على ان الفرقة تقع عند الشافعي بلعان الزوج بلعان
المزاه ولئانها انما هو تحقيق ما رواه ما هابه وقد علمنا انه لو جحد كذا بالسهادة لم يقع الفرقة فكذلك
اذا جحدت الامان على ان الفرقة لو وقعت بلعان الرجل لم يكن للئان المزاه مع ولا بها يكون قد
ضارت احسنه واما زفر فانه يذهب الى ان الفرقة تقع بغراء المزاه من اللئان بعد بلعان
الزوج فنقال له اذا لم يقع الفرقة بلعان الزوج لم يجب ان يقع بلعان المزاه لئان كل واحد
منهما لئان وليس كل واحد منهما حقا ما ادعاه واكذب صاحبه فلم يكن مع الزوجة
لو كذب ذلك شاي الاصول الى ذكر ما هاهنا واما اسعا الولد فلا يصل فيه ما رواه ابو داود
في السنن باسناده عن عكرمة عن ابن عباس في لئان هلال بن امية وامرته ان رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم فرق بينهما وقضا الامير غا ولدها لاجل وفيه حديث اخر عن جلا
لا عن امراته في زمن النبي صلى الله عليه واله وسلم فرق بينهما ولحق الولد بامه وفي حديث
سهيل بن سعد وكان يدين الولد لأمه وهذا هو الخلاف فيه واما الخلاف في ان ينتفي باللئان
او ينفي الحاكم وذكر ابو العباس الحسن رحمه الله ان اسعا الولد يجب عند محي علم حكم الحاكم
واصله ما نسب من ان المعرف يقع حكم الحاكم دون اللئان فادانته ذلك في اللئان
مثله في نفي الولد ان لم يفرق احد منهما او يدرك على ذلك قول ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

سها

سها

انه لما صدق بين الابه ومار ونياه باساده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في اللعان
على هذا الحد ولا يخطأ فيه خلافاً واجباً ان سداً بلعان الزوج لمن لا يه ذلك على ذلك لا يراى
ستحانه نشهادهم أربع شهادات فحققت لربي سهادة الزوج ذلك كتحرك كذا وردت في الزوج
قد وجب عليه الحد فلا بد من إقامة أو دبره باللعان فلا يحل ان يتزاحم في ذلك الزوج هل
قاله لو ان رجلاً سخته امراه فحلت ولدت ففقاء عن نفسه وعن المرأة فحق المراه البينة انه ولدها
ولدت له على فراشه فان اتت بالبينة ثم نقاه الرجل بعد ذلك عن نفسه وجب بهما اللعان
وهذا منصوص عليه في كتاب الحد ودر من المتحد وحده انه اذا بوي ان يكون الولد له
له ولها فلم يقد فيها ولم ينف ولداً في الحاقه به فلم يلزمه اللعان لان اللعان على المقدر
او لنق مولود له على فراشه فاما اذا اقامت المرأة البينة على انها ولدت له على فراشه وحلت بلحيه فادا
نقاه بعد ذلك لزمه اللعان كما يلزمه لو نقاه ولداً بقرانه ولدت له على فراشه لانه لا فضل بان يرضى
بانه ولد على فراشه وبين ان ثبت ذلك بالبينة فان قيل اليس من مذهكم ان ذرا المراه
بالولد جابر كما قرأ الرجل فلم الرتموها البينة على انها ولدت له قيل له لما جاز ذلك لا يستلزم بالبينة
مسئله قاله لو ان رجلاً قد فز زوجته بزوجته بزوجته على وجه الحد سواء الا ان الرجل
زوجته او لم يلا عنها فان ادعاه المقدر ذلك لو لم يمس نفسه منه بدعواه وسيقط الحد على
ما ذكرناه او لا من اجاب الحد للرجل المقدر منصوص عليه في الاحكام والمتحد وما ذكرناه ثاساً من
ادعاه المقدر منصوص عليه في المسحوق قال الشافعي اذا اقن الرجل زوجته سقط حد من قد فهم
على سبيل الشك والبدليل على صحة ما ذهبنا اليه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات لا يه ولا حلف
بين المسلمين ان يحكم الذكور والامانات من والى المحصنات ادا يد واسوى وجيل لا يلزم الزوج
الحد لقد نه الرجل الذي قد فز زوجته به لا عنها او لم يلا عن فان قيل فقد قال الله تعالى
والذين يرمون ازواجهن لم يه ولم يحض من رماها مطلقاً او رماها بزوجته بعينه قيل له هو لا
افادت الحكم بينه وبين زوجته دون ما بينه وبين الاحباب ولم يكن فيها دلالة على بوضوح الخلاف
فان قيل هلال ابن امية قد فز زوجته بشريك بن سمجاء لم يري انه قد له ولا ان سرى كما اقرانا زنا
ولا حصل عفو فدل ذلك على انه قد سقط ما باللعان فلي له حد لا حد ولا حتى يطالب
المقدور به فيكون تركه لان شريك لم يطالب به فيكون هذا وجهاً غير الوجه الذي ذكرتم
ويدل على ذلك انه لا خلاف في انه لو قد نه مطلقاً او قد فز زوجته لم سقط حده باللعان فذكر
اذا قد فز به زوجته والعلة انه قد فز من لم يري بوجه او يقال لانه قد فز من لا لعان منه وسه
فوضح ما ذهبنا اليه ان اللعان اوجب سقوط الحد عن الزوج لانه قام مقام البينة على صحة ما ادعاه
وقد علمنا انه لعانه لا يقو ما بالبينة على صحة ما ادعاه من قد ولا حتى ولم يحل ان يسقط حده
بلعانه لانه لما اقام البينة في الاحصى وجب ان يحد من لم يات بما يدبر عنه الحد كما انما اقام البينة

والا فان اقرارها بانه لا يحد من غيرها كما اذا اقر
بعدم الزوج ونسبه نكاحها من غيرها

في الوجه وجب ان تحذف منى لم تات ما يبره رأيتها الخد على لنا وجبنا الحكم للفتاح حكمهم الى وجهين
 فلم يجب ان يكون له تاثير في غيرها كالظهار ولا يلى والطلاق فان قيل فقد مر في عن
 النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ادبروا الخدود بالثنيات قيل له هاهاهلا سمعته قبح
 در الخد وقلنا ان المقدوف لو ادعا الولد لم يثبت منه لانه يكون مدعيه له من روى ودر قال
 صلى الله عليه واله وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وقلنا ان حجة سقط عن العاقل لانه يكون
 قد صدقه في قدره فلا يجب ان يحمله مستلزمه واذا اعلن الرجل زوجته وانفقا ولده لم
 مات الولد وانقسم بينهما ثم اكزب الرجل نفسه وادعا على ابنته لم يرجع على ابنته ومسمى مائة
 مائة ولو كانت المستله هاهاها كان للابن الملا عنه ولد اعترى الى حده وثبت شتم منه في جميعه
 منصوص عليه في المتنق وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي بسبب شتمه وريه ابو وجه ما
 ذهبنا اليه انه ادما مات فلا حكم معلو بنسبه الا ان لم يكن كذا الرجل نفسه وامره بالولد
 لم يصح يتواذ قال المار قد ثبت ان الانثى ان لا يحسن شيئا من الاموال ياد عايله ونحو صلى الله عليه
 واله وسلم لو غفل الناس بدعوىهم لادقا قوم دما قوم واموالهم فان قيل ما انكرتم على من قال
 لكم ان البنت بسبب وجهها لما تنبأ قيل له اثبات النسب ما هو اثباته احكام فادما مات من الملا عنه
 لم يتعلق بنسبه حكم الميراث فادالم بسبب غيره لم يصح ان يقال هو مع فادالم يصح ان يكون تبعا
 لغيره وكان اسحقا فله لا بسبب يدعوى من يدعيه كما لا يثبت في شارب المواضع صح ما ذهبنا اليه بطل
 القول بانه يرثه فكيف كان النقيب لو ادعاه مدعيه فحق صدق ولو ادعاه بعد موته
 لم يكن له عواه حكم وكذا من باع غلاما ولد عن رجل كان في ملكه ثم ادعاه وهو حي ابيع ابيع
 وبسبب نسبه وان ادعاه بعد الموت لم يكن له عواه حكم ولم يبيع ابيع وكل ضد من كشف عواه
 الملبت مى يخدوت كانت باطله وجبان يبطل ولا يثبت له وجه ابيع لها فان قيل فكيف يكون
 انه لو كان له ولد بسبب نسبه قيل له لين ولده ادا كان ثابتا شته وسعنا الحكم عليه وان قيل
 ليس لما يبيع الغلام الذي ذكرتم ولم يدعوى بكونه ولد له ثم موت انه ادا ادعاه بعد ذلك ولده لا بسبب
 نسبه فا انكرتم ان يكون سبيلا ذلك سبيلا ولد ابن الملا عنه قيل له الفرقه بينهما ان تثبت سبب
 الغلام لا يكون يدعوى مبتداه فادامات ابوه لا يصح تثبت نسبه يدعوى مسداه لانه لا يثبت بعد
 بسبب نسبه يدعوى مبتداه ودلك لا يثبت اليه وليس كذلك قال ولد ابن الملا عنه لم يثبت
 كان ثابتا بالفراش وانما انشأ باللعان فاذا اكذب الملا عن نفسه لم يحجج الى تثبت نسبه
 الى من مبتداه فصيح ان يثبت بالفراش المعلوم بمسبب نسبه اسه مساله قالوا ادا الرجل
 بولده مراه او شككتين بولده على فراشه لم يكر له بعد ذلك بقبه نص في الاحكام على انه لا يكر له
 له بعد الاقتران ونص في المذهب على انه ان شككتين بولده على فراشه لم يكر له بعد ذلك انكارا ما
 قاله في الاحكام من انه ادا اقربه فلا انكار له بعده في الاختلاف فيه وسواء بولده على فراشه ثابت او
 ولد من امه ادا كان محمولا لنسب ولا يصل فيه ما ثبت من ان من ادعى غيره وليس له انكاره

بغير

بعد ذلك دسرى ذلك في الاموال والمجانيات وشاير الحقوق فذكر ذلك اذا امر بولائه او بحقه فلا
 انكار له بعد ذلك **فاما ما ذكرناه من انه اذا شك في بولائه في اشته لم يكن له بغيه بعد** وهو
 قول اكثر من القائل **وقال ابو يوسف ومحمدان** له ان بغيه ما بينه وبين ارحس وما
 لانه مدرك اكثر النفاس والمفاسر حال الولاءه وذكر ذلك لمعني له **ابن خال الولاءه** حال البصر فقط
 واما النفاس في حكم بطلان به ولا مسح في الاحكام المعطيه ان يراخا ويهدم ولا اعتبار به
 له **واصل ما ذهبنا اليه** من اختلاف فيه من انه اذا شك في بولائه فلا يولد له ولد والعلم بها
 كما لستة ونحوها لم يكن له بغيه بعد ذلك فذكر ذلك اذا مضى عليه ساعة والمعني انه مضى عليه من امان
 ما يمكنه بغيه فيه فلم يفسد وايضا لاختلاف ان من لم يبطل بالسكرت وجب ان يشوي فيه قتل
 المده وكثيرها دليله حتى الشفعة وان قتل هذا بغيره خيار الرزق بالقبض وخيار الامداد اعتقت
 بخبر راجح وخيار المولى في السكاح ان يزوجها بغيره لم يفسد شيئا من ذلك على الفور قيل له **سئل**
 المحرق عند بطلان السكوت بل يبطل بالفسخ ولا بد فيه من الجعل او ما يقوم مقامه هادرا على
 الرضا لم يفسد ان يكون بطلان على الفور وليست كذلك ما اختلفنا فيه من حق المولى ان يبطل بالسك
 والكف عن طلبه وجب ان يكون حكم الشفعة **سئل** له قال وللرجل ان يلاع المراه
 مادامت في قدرته وهذا مضمون عليه في المتفق تقر فيه انه لا فصل بين ان يكون في غدره من طلاق رجعي
 او باين ووجهه من اختلاف فيه انه يلاعها مادامت في قدرته من طلاق رجعي فذكر ذلك مادامت
 من طلاق باين والخله فيها في غدره من كساح او بغيره على من لم يبطل بغيره منها منعة من الرجوع
 الرجعي التي تعتدت بينهما وليس لهم ان يعرضوا ذلك بان يقولوا انما الرجعي بينهما كذا
 منع من قيامنا الذي اعتدنا **قال** اللعان موضوعه لئلا يولد له ولد ففتح العارت وكل ذلك حاصل
 مادامت موقوفه عليه بالعدوه **المراتب** ان حكم قراشها منه ثابت وجب ان يكون حكمها في باب اللعان
 حكم الرجعيه **نوضح** ذلك ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال **ادرك** المحرور ما استطعم فلولم
 بوجبه بينهما اللعان لا وجبنا اقامه الحد فان قيل لللعان ايضا حد لانه قام مقامه قيل له
 لستنا نسلم ذلك بل اللعان قام مقام البينه وهو يدرك الحد **لن** الرجل عندنا لو اوى اللعان حد وقد
 قال **الله** تعالى ويذكر ثبوتها العذاب ان شهد اربع شهادات بالله فيس ان لها بها يد رغبها
 العذاب الذي هو الحد فصير اللعان لشيء يقتضيه الاعراض به وان قيل لللعان عندكم
 التقريظ فلا معنى له بعد مفارقة الزوج لهما **سئل** له قدمنا في كتابنا ان للفرقة الواقعة
 باللعان فتح والفسخ كوزان عرض في العده واما الممنوع عندنا في غدره الطلاق هو بوجه
 الطلاق فلا سؤا علينا في هذه وان قيل ظاهر قوله تعالى والذين يرمون المحصنات يحكم
 قيل له هو مخصوص بغيره التي اعتدنا **سئل** له قال اذا قد فرغ الرجل من رجوعه في
 ولدها ثم مات قبل ان يلاعها لم يولد له ولد وهذا مضمون عليه في الاحكام وهو ما اختلف
 فيه وان الشك ثابت لقوله صلى الله عليه واله وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وما يشق

بلغ ما محمد

مع الحاكم له بعد اللعان الواقع فاذا مات قبل ان يقع اللعان فلا وجه لغيره وحيث انكر
ثانسه **كتاب النفقات باب القول**

٢ نفقة الزوجات تحت للزوج على زوجته النفقة على قدر اساره
واعتباره شواكاته الزوجه صغيره او كبيره مدخوله بها او غير مدخوله بها يصلح امامه معها
اولى يصلح مالم يجتنب نفقتها عنه مع النكاح من تسليمها فان حبس نفسها ولا نفقة لها منصوص
عليه في كتاب الطلاق من الاحكام وما ذكرناه من وجوب نفقة الصغيره التي لا يصلح الخلع على
زوجها منصوص عليه في كتاب النكاح من المحكم **والاصل** في اعجاب نفقه المراه على زوجها
قول الله سبحانه الرجال وامون على النساء ما فضل الله لهن على ما يرضين لهن وقوله تعالى والذات
يرضعن ولأولادهن لآلهن وروى ابو العباس الحسني رحمه الله ما محمد بن الحسن بن علي القاسمي قدس سره
او قدس سره روى عن الحسن بن ابي ادرع عن ابي بصير عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزه عن ابي عبد الله
عليه السلام قال له لم يترككم من الحق بمعصيه وكسوتهم بالمعروف على اهل خلافه
بين لعلنا اما ما ذهبنا اليه من ان المدخول بها غير المدخول بها في ذلك سواء فيه قال ابو
حسينه ويبدل قلب ذلك ما ذكرناه من الكتاب والسنة على انه لا خلاف ان المدخول بها اذا لم يمس
نفسها من زوجها لزمته نفقتها فذلك كل لم يمس يدرحل بها والمعنى انها غير متعده على زوجها
ومرجه هذه العلة ايها لو نكرت من زوجها حتى صار متعده على زوجها لم يلزم نفقتها
فان قيل ما انكرتم على من قال بكون نفقتها لزمته لاسلمها بنفسها فسل له قد علمنا انما سلمت
نفسها ثم امتنع استقطب نفقتها فبان ان وجوب النفقة يتعلق بان يكون من قبلها امتناع على
زوجها واذا ثبت ذلك بان الله لا فرق بين ان يكون التسليم حصل اولم يحصل فاما ما ذهبنا اليه
من انها وان كانت صغيره لا يصلح للجماعه فان لها النفقة فقيم خلاف بساويين اي جسه
ويبدل على ما ذهبنا اليه ما قدمنا ذكره من الكتاب والسنة وكذلك الصغيره التي ذكرنا ما نزل
علا ذلك انها غير متعده على زوجها ويكران يقاسي بهذه العلة على من مرصه مرصلا لا سطا مع
هما غيرها او انكرت باذن زوجها وان نفقتها لا سقط فان قيل المرصه عارضة وكذا غيرها
فلا يكون حكمها حكم الصغيره قيل له قد علمنا ان لسور يكون عارضا وان اوجب سقوط
النفقة فذلك قل ان ما يوجب سقوط النفقة لا يثبت منه كونه عارضا او غير عارض ولو كان
الوجوب بوجوب سقوط النفقة لا يتوهم كونه عارضا او غير عارض ويبدل على ذلك ايضا ما احتجنا عليه
من ان الصغير لا يستقطب استحقاق المهر وجب الاستقطاب استحقاق النفقة والعلة ان كل واحد منهما في
مال يجب للمراه على زوجها لا موزع على الزوجيه وتدرك كل واحدة ان النفقة ليست لا للنفقة
كالهز فلا يحل ان ينفق وجب بها على سلم البضع لاسراها لولا وطئت ثم شربا شربت المهر ولم يحل
النفقة هرا وقد كمل المهر من غير تسليم البضع على بعض الوجوه فتارة يلزم منه الشطط وتارة انكل

ما ذكرناه من وجوب نفقة المراه على زوجها على قدر اساره وان كان كسب غير مدخول بها

فلا ت

فلا ت

كتاب
الفقه بذلك اول **فان قيل** الناشز سقط نفقتها لعذر وصولا لزوج الاسلام
فكذلك لصغيره **فصل** في هذا الموضع من سائر عمن زوجته او اخرمت زوجته باذنه ولا
يجع التحويل عليه على ان الناشز انما وجب سقوط نفقتها لانها عقت بالامساع وليس يلزم
عقد كماله المروجه الى لم تنقل الى زوجها لان هذا احاب الحكم بعقدك القله وهذا صحيح
غير متبع على اننا لو زدنا في القله ما هاهنا وجب العقد سلم نفقتها لولا هذا الا عتراض بواحدة لبي
فقدر الامه لا وجب تسليم نفقتها ابي عليها اخر الخدمه ويكر ان حصر العلم على هذا المعنى ايضا
ومقابل لما لم يكر من الصغيره امتناع معصيه في عقد وجب سلم نفقتها لم علت سقط نفقتها
ثباتا على العزله البالغه المكنيه من نفقتها وان قل النفقه جعلت في مقابله الاستمتاع باذا بعد الامساع
فلا نفقه **فصل** في المكنيه من نفقتها جعلت في مقابله بدل نفقتها واذا حصل للزوجه
فاما اذا حلت نفقتها على الوجه الذي ذكرنا فلا خلاف انها تكون ناشزه وان يعيها سقط
ووجه قولنا انها حلت لا اعتبار بالبيات قوله تعالى لسقطت من سعة البريه وقوله
سحانه والذين اذا افتقروا فقد علمنا ان نعطيهم القليل مقلدا والعصرا الموصيه مسر فاداموا
المذكوره في هذا الباب محموله على انها بدلت على حصيله اقول نعم وعاداهم **فصل** في
ابن عباس رحمه الله تعالى عن ابيهم عليه السلام انها ان سعت نفسها لامساها
لم يسقط نفقتها وبه قال ابو حنيفه ووجه ما استدل لنا به من الاشرا فيه وهي ايضا غير
مستعصه بمعصيه في عقد وجب سلم نفسها فوجب ان يح سقط ما ساءا على المحرمه باذنه لا لغيره على
ان امتناعها والحقيقه في حكم امتناع الزوج لينا الزوج يمكنه ان لا امساع به في المهر بحر ذلك بحر
لا يكون منه مطالبه بان تكون عنه مع بدل نفقتها وان المفقده عند لها **مسئله** قال ابو حنيفة
ان تطالب الزوج بالنفقه ان كانت كبيره ولو لها ان يطالب عنها بالنفقه اذا كانت صغيره قد بينه في
كتاب النفقه من المنتقى على ما ذكرناه في الكبيره وفي كتاب النكاح من المنتقى على ما ذكرناه في الصغيره ووجه
ان يكون الزوج في الصغيره هاهنا من يتولى عليها في مالها كالأب او وصيه او الجدر او الحاكم او غيره
دون من يحول لهم ولايه النكاح فقط كالأب والعم وابن العم وعلى هذا يخرج العاقل الحشيش
رحمه الله تعالى في الشخص من قد منادى ذكرهم لهم ولايه في المال مردون من ذكر نام باسا وفي
ان هذه الولايه ولايه محض المال فوجب ان يكون البالغه اولي بها كما انها اولي في سائر اموالها وحقوقها
المنقلبه تلامواله اد ليتر اذ كان يتولى عليها عليها قلنا ان ولي الصغيره يطالب عنها مثل ما ذكرناه
لان له الصزن في مالها وحقوقها المنقلبه تلامواله اذ اخرى نفقتها فكذلك ما ذكرناه على انه اذا
ثبت استحقاتها للنفقه فلا خلاف بعد ذلك في ان تكبره ان يطالب بها وان لولي الصغيره
ان يطالب عنها ككفي في سائر حقوقها **مسئله** قال ابو حنيفة في الطول الزوج بالنفقه
فجاب مده او هرب او غفل عنها او اذ اخرج اي وجه من المدا فحقه طول بعد ذلك سعه ما
مضا وكذا القول ان كان الولي هو المطالب عنها وهذا منصوص عليه في المنتقى وجموع العاقل
الحشيش رضي الله عنه في المنصوص انها كالبرين وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفه لا يلزم الا
ان تعرضها الحاكم او تنق الراضى بها **والاصل** في لزومها على الزوج ان يكلها ما وما ذكره

من لابه داي بر لانه لم يحض احكام من حاله وبدر لعل في ذلك ما اجتمعنا عليه ايها الصركا لانه بعد ذلك
 الحاكم او حصول الرضا في ذلك وان لم يحكم الحاكم ولم يحصل الرضا في القله ايها عبي
 منسغه على زوجها على وجهه المتعصيه فوجب ان يكون معها لانه من زوجها كالدين ٥ وبن
 ان الحكم يعلق بما ذكرناه ان الحاكم لو فرضها او حصل الرضا بها لم يحصل للنشور من جهة
 لم يكن لها نفقه ومتى رالت النشور غاد وجو بها فان اراد الله ما ذكرناه وبدر لعل في ذلك ايها الحق
 في مال رجل في مقابلته بد لفسر المراه وحصل بدل له فاداسلم البذل وجب ان يسحق ما ياله
 من غير مراعاته حكم او غيره دليله بتاير الابدال فان قيل سبيلها سبيل نفقه ذوي الاجام
 وانها تسقط بالنفوات قيل له ليس كذلك لان معهم لم يحفل عو على شيء كما ان معه لوجه
 حلفت عو ضامن ليدل على ايها لو نشرت لسقط نفقها ومي بدلت نفقتها لزمه معشر
 كانت او موشره فبان ايها لزم على طر يواضله والمواشاه كفقه ذوي الاجام ان الحكم
 لهم بها الامع الاعتناء فان قيل لا يجوز ان يكون النفقه عو ضامن ليدل على نفقه الروح قد
 استحق ذلك عليها بالاعد والمهر ولا يجوز ان يسحق عو ضامنا ما قبل المهر بالمعقد
 والمهر هو الوط فقط الامرا ايها لو نشرت وكانت ممكن من وطئها اوقات الحاجة اليها لم يحل لها
 نفقه وان وجب للمهر وانما تحت النفقه اذا حصل منها الابد فان ان ليدل مسحق بالاعد مع
 المهر والنفقه اذا في مقابلته البذل **مسألة** قال وان كان الولي اتفق عليها في المهر التي
 دافع الزوج فيها بالمعروف وجب له على الزوج وان كان استوفى في النفقه ربح منها بعد ان
 ما يكون بالمعروف وهو فيما اراد عليها من ربح لا يربح به وكذلك ان كان للمرأة ما لا يتفق
 عليها الولي ربح على الزوج مقدار المعروف من النفقه وهذا منصوص عليه في المختار
 ووجهه ما قد بيناه من انها لانه زوجها وحار به عرى الدين واذا امتنع من نفقتها
 فان اتفقا عليها وانفا قها على نفقتها لا تسقط جعها فلكذلك قلنا ان له الرجوع بذكر
 على الزوج وقلنا ان له الرجوع بمقدار المعروف منها لانه هو الواجب دون مراد
 عليه فلم يحل له ان يربح على الزوج بالزيادة اذ هي عين لانه له **مسألة** وانما اطل
 الزوج حسن لها ولا حبس المراه عن الزوج ان كان موضعها من الحبس موضعها مستحقا من المراه
 فان لم يكن الموضع كذلك حار لها ان حبس فهذا منصوص عليه في المختار ووجه
 قولنا ان الزوج انما اطل حبس لها ليس وحقا لمغته قد ثبت وجراحي سائر الدون
 قلنا ان الزوج متى امسح من نفقتها حسن كما حسن اذ امتنع من نفقة سائر الدون الى
 عليه وقلنا ان المراه لا حبس عنه اذا كان في الحبس موضع مستحق عن الناس لانها لو امسح
 من مخرجها كانت ناشرة والنشور معصيه وهو ايضا سقط ما بعد ذلك من معها واما
 ما وجه قيل ذلك فلا يسقطه النشور الواقع من بعد ما ان لم يكن في الحبس موضع على ما
 ذكرناه حار لها ان مسح من حضوره لانها مسحق كما مسح منه اذا كانت عرى ما امتنع

من

من

من سلم نفسها لاسفها موهبا ولم يحل سقط نسبها بما بعد ايضا لانها ليست باشرة بل
 هي متمنعة بحق على ما مضى لقول فيه في نظاير من المتباين مسئلة قالوا اذا
 طلق الرجل زوجته وجب عليه نفقتها ما دامت في عقدته تطاول زمان العدة ام بعد
 فان كانت المطلقة رجعة وجب لها السكنى مع النفقة وهذا منصوص عليه في الاحكام
 والمنقولات **والاصل** في اجاب الشك والنفقة للمعتدة قوله الله تعالى بعد ذكره الطلاق
 ووصف اخوال العدة اسكنوهن من حيث سكنتم من وحدكم الاية على ان الحمل الذي ذكرنا ما
 لا خلاف فيه والمطلقة الرجعية لم يخلع المسلمون وان لها السكنى والنفقة واما
 الخلاف في غير ذلك ما يبين تفاضيله بقول الله ولا خلاف ايضا ان طول المدة في العدة
 كقصيرها **مسئلة** قالوا وان كانت المطلقة باينة وحبت النفقة دون السكنى هل
 مصوص عليه في الاحكام والمسلمون اختلفوا هل العلم بذلك فقال ابو حنيفة لها النفقة
 والسكنى وقال المشافعي لها السكنى والنفقة لها وذهب الامامية الى انها لا نفقة لها
 ولا سكنى ونحن نبين ان لها النفقة وانها لا سكنى لها يقول الله فيكون قد اتنا على جميع
 الخلاف في هذا الباب فاما ما يرد على ان النفقة واجبة لها قوله الله تعالى وان كن
 اولات حمل فانهن حتى يوضعن حملهن فلم يستحل لباين فانقضا النوى اقبل النفقة
 على اولات الحمل ان بعض عدتهن يوضح الحمل بايضا كانت او غير باين فادانت حبوب
 النفقة على المطلقة البائنة اذا كانت داخل الاية التي ذكرناها ولا نه ما كلف في خلافنا من
 غايه الفقهاء وجب ان يكون ذلك من غير حكمها وان كانت حايلا بجله اياها معدة من طلاق وكبر
 ان يقاس بهذه الغلة على المطلقة طلاقا رجعييا وان لم يقاس بها وان قيل في الناس
 الحمل وحبت نفقتها لانها حايلا فيلزم له قد قلنا ان الحمل لا يثبته في اجاب النفقة
 لاجتماع الكل على استوائ حوده وعدته هي عده بطلان الرجعية على ان وحول لعمدة اما
 ان يكون الحمل وقت الحرة فان كان هو الحمل وجب ان ينفق عليه من مال الحمل وان كان
 له حمل ماله او جب ان ينفق عليه كفاية المرأة فلما زوجت به كفها عنها ولم ينفق عليها
 من مال الحمل علم انها حق المرأة المعتدة وجب ان يتنقوي نسبا الحمل والحامل وايضا
 اذا ثبت وحول النفقة للزوجة لكونها محتوشة على زوجها غير ناسرة وجب ان يلزم
 المعتدة البائنة لكونها محتوشة عليه من غير نشور ولبيير لهم ان متمنع من سلم اياها
 محقق شه على زوجها ذلك انه وان لم يكن في الحال زوجا فانه هو الذي ملك بضعها
 بالنيكاح وبكبتها اما هو لحرمة المتخلفه بذلك فاذا ادسا العرض فيما ذكرناه لم يعد
 امتناعهم من اجتناب الاسم عليه يكسب ذلك انها في حال الاعتداء موقوفه حرمة الزوجية
 ممنوعة من الصرف في نفسها كما لو هو متروجه وجب ان يلزم بعمها كما لو حال الزوج

فان قيل هذا يقتضي المختلعه اذا حلت على النفقة قيل له نحن علمنا لا عاين مثل
النفقة لان يعين فيها البرا فلا وجه لهذا السؤال فان قيل قد روي عن طاهر
بن قيس انها قالت طلقني زوجي البتة فما جئته الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
والسكنى والنفقة فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وهذا نص بعرض قائله فقل له قد روي
ان زوجها المطلق بعث اليها النفقة فاستقبلتها فحاصت فتمكث ان يكون ولها ان السكينة
عليه واله وسلم لم يجعل لي نفقة محو لا على ان المراد به انه صلى الله عليه واله وسلم لم
يجعل لي نفقة بل على ما بعد واداكات هذا هكذا لم يكن بحسبنا المعلق به احسن ما يدرك ابو
بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا روح حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكر بن السعدي عن
المكراني قال سمعت ابا عبد الله بن ابي عمر بن حفص عن طلاق جده ان عمر وفاطمة بنت
قيس فقال له عند الحيد طلقها البتة ثم خرج الى ابيهم وكل عياش بن ريث سمعه فارسل
عياش ببعض النفقة فخطبها فقال لها عياش مالك علينا من نفقة ولا سكنى ولكنك مع المهر
فدله لك على ان الذي اراده صلى الله عليه واله وسلم بقوله ليس لك نفقة هو الزايد
على الذي بعث اليها واخبرنا المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابن مزيق حدثنا وهب
حدثنا سعيد بن وهب بن عكر بن زهير قال دخلت ابا بكر بن جهم الى طاهر بن عبد
ان زوجها طلقها طلاقا مائتا وامر ان يرسل اليها سعة من نفقة او ساق فادخلني
صلى الله عليه واله وسلم فقلت ان زوجي طلقني ولم يجعل لي سكنى ولا نفقة فذكر
هذه الخبرات ان النفقة كانت قد بعثت اليها وانها كانت بطلة ليراد من طاهر ان ياتي
صلى الله عليه واله وسلم وذكر ابو العباس الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن
الرحمن بن المهدي حدثنا سيف بن عيسى بن بكر بن زهير قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول ارسل
زوجي ابو عمر بن حفص بن ابي اسحق بطلة في ارسالي خمسة اصواع من سعة وخمسة اصواع
من نفقة فان قيل فان في الخبر الاول انه بعث اليها خمسة اصواع وفي الخبر الثاني انه بعث
اليها خمسة اصواع من سعة وخمسة اصواع من نفقة وهذا ضرب من التعارض قيل له لا يسمع
ان يكون الذي بعث اول عشرة اصواع وانه اكل خمسة اصواع بخلافه فانه اخبر عن حمل
اليها اولاد تارة فاحمل اليها ما يابى فلا يكون وفي ذلك تعارض فان قيل لو كان حمل اليها
خمس اصواع او ساق ما كانت تثبت عليها قيل له يجوز ان يكون الخمس كان لنفقة عدتها بل كان بعضه
لما لزمه من نفقتها المسقومة وجوز ان يكون اشد زمانا او ايسرها فطاولت مدة العدة
فاستعملته فان قيل بل لو كان ذلك كذا لم يكن عرفها قيل له يجوز ان يكون عرفها
خطا هو قولها ولم يعرف ما كان وصل اليها وانها نفت الزايد من النفقة ما ذكرنا طارفا
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يجعل لها نفقة فاما ما يدعى على انها لا سكنى لها ما اخبرنا
به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا صالح بن عبد الرحمن بن ابي بصير حدثنا سعد بن منصور

روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
فان ليس لك نفقة ولا سكنى

هو حديث

حديثا

طابق

المرد به ان الله سبحانه حدث ما يدعي اليها من التمسك به واما ما يدل على ان له سبحانه
استكن من حيث سكنتم من وجدكم ومعناه حيث سكنتم من جواهرها فله وقد علمنا ان المطلق لا يجوز له
مساكنه المطلقة لان تكون المطلقة وحده واما الناس فلا يجوز له مساكنتها لانها في حكم المالكين
لا تراها لاستباح المأخوذ جديد وادانته ذلك بان الآية وازده في المختارات من اطلاق
الزوجي ويدل على ذلك انها لم يسلطها عليها حتى لا يستمتع بها وجب الاستمتاع بها
المستكن دليله اذا خرجت من عدتها وبكشف ان المستكن يعلق على استمتاع الزوج وانها المستكنة
ان المراه لو ابرأته من الشكوى كان زوجها ان يطلقها بان سكن حيث سكنها وليس لها ان تجعل
سكنها لغيرها والمفقه لو ابرأته المراه عنها لم يكن لها ان يطلقها بالاستمتاع من يفقهه وكذلك
ادانته نفقة فلها ان لا يبرأ من ثباته ونصرف فيها كغيره ثباته فذلك على ان المستكن يعلق
بها حق الزوج فاذا انقطع حقوق الزوج من الاستمتاع عنها وجب ان يسقط وجوب سكنها
مسألة قال والمختلعة ان جلت على المفقة قليلها نفقة ولا يتكفي وان لم يحل على المفقة
فلها المفقة دون المتكفي وهذا منصوص عليه في الاحكام اما ان جلت من غير اشتراط اسقاط المفقة
فقد رد لنا في المسئلة الى قدمت ان لها المفقة دون المتكفي فلا وجه لاقادته واما اذا جلت عنها عن المفقة
فان المفقة تسقط لانها قد جعلت عوضا للطلاق كما سقط المهر اذا جعل عوضا للطلاق ليس كذلك
منها حق وماله وجب سبيل النكاح فوجب ان يصح اسقاطها بالمهر وليس كذلك لانها لا تملكها
المفقة قد يدخل فيها الجهاله فلا يصح ان يجعل عوضا لغيره دخول الجهاله في عوض الطلاق لا سطلها
كما يبطل مهر وليس يصح ان يقال ان ابرأها منها لا يصح لانها لم يبرأ ولم يبرأ المراه مسكنها
لانها مسكنها بغير الطلاق ليزدرك عندنا ليس بانها لا تملكها لانها لم يبرأ ولم يبرأ المراه مسكنها
لو اعطيت نفقة لغيره قبل الطلاق صح ذلك فلم تنتج ان تعاضل لطلاق من نفقة لغيره بل هو بها
مسألة قال والمتوفاه عنها زوجها من حله الميراث حتى يصرح بغيرها
وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنتهى ذهب كثير العلماء الى ان نفقة لها قال ابو العباس الخميني
رحمه الله وروى عن قولنا عن الزهري عن قتادة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعنه انه بن مسعود انها اوجبها المفقة للحامل المتوفاه عنها زوجها وروى عن شيخنا **البدلي**
عليه السلام ما ذهبنا اليه ما اخبرنا به ابو العباس الخميني رحمه الله ما يروى عن علي بن سريوسان بالوجهين الرازي بالحق
صالح كانت البنت عن معقوب بن صالح عن علي بن حكيم عن ابن عباس في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرُونَ ازواجاً وصية لهن واجههم من اموالهم ما تركن لهن من اموالهم وذرهن من اموالهم وذرهن من اموالهم
اعتبرت ثمنه في دينه بمفق عليها من ماله ثم انزل الله سبحانه والذين يتوفون منكم ويذرُونَ ازواجاً
يترين أنفسهن اربعه اشهر وعشر افهذه هذه المتوفاه عنها زوجها من ان يبرأه الاولى واجبت
على المتوفاه عنها زوجها اعتداد شته ووجب لها المفقة مادامت في العدة فلما انقضت العدة وجب
المفقة على ما كان عليه فان قيل فقد روي عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
المخول غير الحراج نسي ذلك بأبيه الميراث فله حوزات تكون ذلك لرايه ان لا يبرأ طهره
الميراث ما يوجب سعي ما جعلها من المتاع وما كان كذلك لم يبرأ منها المصرا اليه المأخوذ فان قيل

بلغ

فلهذا

فادان

فإذا كان المروى عن علي عليه السلام أنه أوجب النفقة للخال مل فكيما وجب حقها للخال مع وكم
 أنه لا يجوز أن يجال في قيل له ليس بما روى عنه ما يدل على أنه علم لم يكن وجه الخال
 وجايز أن يكون مثله شايل عن الخال مل إذا توفى عنها زوجها وجب لها في حقك لسه لها قروي
 المتامع ما شفعه نفقته لأنه علمه السلام لم يكن تراها لها الخال مل على أنها إذا وجب للخال مل فكم
 جب للخال مل فكم ما علمها والقلة أنها مقدره من وفاء وجب أن يكون معها من حمله المرات
 ولا خلاف أنه لو كانت مطلقة طلاقا رجعيًا لوجب لها نفقة لها فكم كذلك إذا توفى عنها زوجها والعلم
 أنها مقدره عن كاح أو نحو شبهة حرمة النكاح وبويد هذه القلة أنها إذا كانت متروجة عن لها
 النفقة بهذه القلة ومثي زلت رال الحكم فأن قيل فإن الرجل دامات انعطع حقيقته عن مال ولا
 عوزان بعد ذلك فوجب حق قيل له يجوز أن بعد ذلك إذا كان النسب معدوما كما بعد ذلك
 والوضايا لا يشهد له معدوم مستلزم قالوا إذا استلم الكافر ولم يسلم امرأته فلا نفقة لها
 فان استلم ولم يسلم الزوج فلها النفقة مادامت في العدة وهذا منصوص عليه في كتاب النفقات
 من الأحكام ووجهه أن الكافر إذا استلم ولم يسلم امرأته فهي حكم الناشرة ولا نفقة لها فانها
 على الكفر منتقاة من زوجها بخصية لا تراها لو استلمت لزوجها فاذا ثبت أن قامت على الكفر
 اعتناع من الزوج بخصية وجب أن سقط معها ما ليله الناشرة وأما أن استلم ولم يسلم فانها
 منتقاة من زوجها بحق ومكر لزوجها إلا أنه ذلك لما ينع بان يسلم قبيلها سبيل من منقب زوجها
 نفقته لا مضاميرها قبل الدخول في عقد أو جب يسلم نفسها وإن معها واجبه لاها مسعفة
 علم ما سلف القول فيه وهاتان المشالتان مبيتان على أن الفرقة لا ينع بينهما إلا بانقضاء العدة
 وقد بينا الكلام وذلك فيما بعد من كتاب النكاح فلا وجه لاعتدائه **باب** **القول**
بنفقة المعتز على زوجه المولود تحت
 رجلا كان أو امرأة صغرى كان أو كبرى بغير نفقة ما أوبه إذا كانا معسرين مسلمين كانا
 أو كافرين فاما ما يشاير من أن لا نفقة لهم إلا إذا كانا مسلمين وهذا حقيقة منصوص عليه في الأحكام
 ووجه قولنا أنه لا يقل من أن يكون الذي لزمته نفقة أوبه أو غيرها من داره رجلا
 أو امرأة صغرى أو كبرى هو أن الحقوق المتعلقة بالأموال السوى منها الرجال والنساء والصغار
 والكبار إذا اشتركوا في النسب الموجب لها كذا كالجنايات التي يعلونها الأموال لأفصل بينهم
 فيما يلزم من طريق المال فكم لا فضل بينهم في باب العترة وعندها في شاير الزوات فادام ذلك
 وكان الموجب للنفقات هو الزوج والسفح أن يستوى الرجال والنساء والصغار والكبار
 فيها لا شراكم في سببها وهو البتة الرحم وقلنا أن نفقة المولود واجبه مثل كالأب والكر
 لقول الله تعالى وإن طهرتكم من عبادة الأصنام فاعلموا أنكم مسلمون فاعلموا أنكم مسلمون فاعلموا أنكم مسلمون
 والمصاحبة في الدنيا على سبيل المعروف بمعنى الأسح وهو عاب ولا يكسر ويعربان مع
 قدرته على أن سخرهما ويكسوهما ويركعهما على قول المصالح والمصلح

انت وما لك لا يبيك فامضى ظاهر ان يكون للاب معتنى كان او موسرا كافرا كان او مستورا
ان يضره ومال ابنه فلما اجمعا على انه ممنوع من ذلك مما راجع الى قدر الحاجة هذا لا عيب
يؤد لك على مفضي الظاهر مثلا كالاب او كاترا واد انك في الاب ثبت في الام لا عيب كما
في الولاده ولين احكام يفضل بينهما في هذا الباب وما شايير الاما فقلنا انهم لا نفقه لهم
على المسلم الا اذا كانوا مسلمين لانهم لا خلاف فيه ولين الحقوقي الى سبهم معطاه حسن
قال في النفقة الى حكم بها في الاطعام والكتف والتكفي والحاجم ان كان المنفق عليه لاطنق
خدمه بنفسه لمرضا وصغارا وكثر هذا منصوص عليه في الاحكام **ووجهه** والله تعالى
الامارات ولده بدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فبدل على وجوب ما ذكرنا وكان
ليجاب بقض ما قلناه ليس باول من اجاب ليقض اد القوم جميع فوام الموقوفه الذي لا يسعى عنه
مسألة قال حكم على المومر بنفقة وبهم المعتز اذا كان وارثا له على درهم من ثمنه منه
فان لم يكن وارثا فلا نفقة له عليه وهذا منصوص عليه في الاحكام والمصنف قد اختلفوا في هذه
المسألة الى ان النفقة على كل ذي رحم عزم اذا كان من اهل المرات والشافعي قصره على
الولاده فقط وحكي عن الامراء انها على كل العقبه دون النسل وحكي عن ابي ليليا وابي نوز انهما يلزم
كل وارث سبب **والدليل** على صحة ما ذهبنا اليه قوله الامارات ولده بدها ولا مولود له
بولده وعلى الوارث مثل ذلك **ووجه الاستدلال** من الايهات التي يقتضي حصص الوارثين
من ابيه ان الله تعالى حصص الوارثين والورثة ما تمنع من المضارة بالولد والامارات تنفع في الحقيقة
ما تمنع منها الا ان لا يتقارن وما سعه فثبتناهم قد اوجب عليهم الاتفاق فان قيل ما يكون
على من قال لكم ان المراد به شايير الامارات قيل له المنع من شايير الامارات لا يقتصر به الوارث
والورثة لانهم لا يجاب فيه سوى فبات ان المراد ما ذهبنا اليه فان قيل ما انكرتم ان يكون المراد
وارثا وانقضى هو الجحد قيل له لا لا والام بغير النسل اذا دخل في الكلام على هذا الحد فلا حرج
يفتقر على وارث ولقد لا بالدلالة لانه يكون حصصا وحصص العقبه لا بالادله فان
قيل خصه بما روي من قوله صلى الله عليه واله وسلم لا يقل مال امرئ من نسله الا بطعمه من نفسه
فصل له هذا لا يبين ولا موضع الصواب بخلاف بيني بخلاف واقع في لزوم الاجراح وليس كذلك
في الحديث فان قيل فقد روي عنه عليه السلام انه قال ليس في المال حق سوى الزكوة قيل له
ما استدللنا به من اياه اخبر موضع الخلاف وهذا الخبر فلا عور ولا عوارض عليه فان قيل
فهذا تدخل فيها الزوجه ودون النجم قيل له خصها بالادله الاجماع وقد روي هذا حديثا
لا يه عليه على ما ذهبنا اليه عن عطاء وبرهيم بانما بنده عنها ويكر ان يستبدل على كعبه على
والاولى لتمام بعضهم اولى ببعض ولم يدر الامر الذي يكون بعضهم اولى ببعض فيه في جانب
يكون عاما فيه وجميع ما حوز ان يكون مراد به اد ليس حصص كل من يكون مرادا اولى ببعض
فاد ان ثبت ذلك وجب ان يكون اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في الاتفاق عليه را داسه ذلك
فصح ما ذهبنا اليه ويدل على صحة ما ذهبنا اليه ما احصاه عليه من ادله الولد يلزمه نفقه ابويه

مسألة

٢٠٨

في الجان

وان كان الامان يلزمه نفقه المولود فوجب ان يكون كل سب من اهل البيت يلزمه ذلك
للفاقه والعله انه سبب او ثبوت ان الولد يلزمه نفقه ابنته الصغرى بعد ذلك سبب
اختلافنا في معنى ان كل واحد وارث شيب وعلتنا اقوى من كل ما جعله مخالف لان كونه
شبابا اخرج على انه مزا فادكونه وارثا فثبت نفقه عليه وعلم ان يقوى ما بها اعم من كل ما
جعلته في هذا الباب وبما يوجبها والسرع اريد بها معنى ما يسقطه ما يقارنها من اعم
جميع ذلك هو على رخصته والمشافعي في المواضع الى حالنا فيها وان كان الكلام اذا
كان مع الرخصه اوسع محالا لا يجاب له نفقه على كل ذي رحم محرم على اصحابه اسد لوا بما
استدلنا به من قوله وعلى الارث مثل ذلك ثم قالوا فبني له خال وابن عم ان نفقه يلزم
الحال وان لم يكن وارثا وكان ابن النعم وارثا لوالين الحال على العمل من اهل المراتب
وهذا خلاف لما هو فوجب سقوطه فان قيل ما انكرتم ان يكون ابن النعم لا يلزمه النفقه
فتاسا على مولى النعم والزوجه لانه ليس بذي رحم محرم قيل له العله في ذلك ان كل واحد
منهم ليس بذي رحم وقد ثبت انه مزا فاق في هذا الباب لا نقاش فاد اصح وهو على الحكم بالامان
لو كان لصادقه وصنف نزل اليه معنى وهو هو لم محرم وكذا نكر من قال انها مقصورة على
المقتضيب محرم ما قد منها من ابيه والعبره مسئلة ولوان زحلا معسرا كان له
ابن معسر واحد موثر فلا نفقه له على واحد منهما وهذا منصوص عليه في المنتخب وقوله
ما بيناه في المسئلة التي قبل هذه ان نفقه يلزم بالجميع امر بين الرحم والارث فاد اسد ذلك سقط
النفقه عن اراح الموشر لانه لا يرث مع الابن وسقط عن الابن كونه معسرا فلم يلزم واخرا
مما نفقه مسئلة قالوا ان كان له اخوان اخرها موشر والاخر معسر حكم بمعسره
على اراح الموشر لا حكم بالنصف على واحد منهما ما ذكرناه ولا هو من ابيه الاحكام ووجهه
ان هذا المعسر له سبب وارث ذو سبب فوجب نكحه له تمام قوته عليه دليله لو لم يكن له غيرها
الراح الموشر لو كذا في بعض المواضع فيه ليس هو بحقيق الارث لانه يجوز ان يكون
الموشر موت فبذلك المعسر وليه فدل عليه الاخر فثبت ان الارث عنه او موت ذلك
مستل حال الارث اليه وانما المراقا ان يكون هو الحال وارثا لى مال المعسر فاذا ثبت ذلك على ان
سقط عنه بعض النفقه لكونه غيره في حكمه ومعنى الارث فان قيل لو كان ذلك كذا لو سب
ان يلزم تمام النفقه وان كان اراح الموشر اقبل له هذا لا يلزم لى اراح الموشر ادا كان موشرا
فليس لغيرها الا نيا او من الموشر فوجب ان ستن بانيه على ان اقدر علنا ان لينا ر شرط ولزم النفقه
كالنسب الارث فكما انه لو نزل كونه وارثا بان يثبت محو بالسقط عنه النفقه ولزم الارث مماها
وكذلك لو قدر نراه غير شيب وان كان موشرا سقط عنه ولزم النسب مماها كذا اذا
فقد السبب من حيث يشق عنه ويلزم بها الموشر ادا سبب الارث وهذا الباب
وايضا موضوع النفقه اما هو لرفع الضرر عن المنفق عليه وهو الحكم بتمام دفعه لم يكن

و رواه الشيخ بحكم نصف نفقه على الابن الموشر

شأنه

و فعلمنا عنه انهم رزروا الزايم بصلاح الموشريام المفقده اذهب في الباب الذي عليه صحت
المفقده من الموشريه و دفع الضرر في وجهان يكون اولهما وجهه ان لا يوجب لو كانا موشريين
لازم كل واحد منهما نصف المفقده و كذلك اذا كانا اخرهما مقتضا والقوله ان يظن به من الارث
انها هو النصف ولانه وجد المفقده مقسومه على حصة الموشريين في وجهان يكون الذي لا يثبت اكثر
من النصف لا يلزمه من المفقده اكثر من النصف وايضا دفع الضرر لا يوجب ان يتقاضي كل وجه
الانزاع من مرله اح موشريين معسر فلا نفقه له ولا يدفع عنه ضرر الا عتبار لما لم يكن لوارث موشري
فكره اذا كان غير وارث لبقض الزايم لم يلزم ان يدفع عنه بعض الضرر **مسئله** قال
واذا كان للرجل ابنان اخدهما موشري والاخر معتبر حكم بمفقده كلها على الابن الموشري في الروايتين
اما وجهه على رد ايه الاحكام فقول الذي مضى هو لقياس و لكن ان نفقوى به ما مضى من زوايه الاحكام
على زوايه المنجى و اما وجهه على رد ايه المسمى فهو بسبب الباب او كذا لانه لا خلاف ان نفقه يلزم كما
كان او مستقلا وليس كذلك خالصا يزد وي لا يركب في وجهان يكون استحسانه اقوى وليس كذلك
لما الحكم يلزم نفقته على الاحوال كلها وتؤكد ذلك بقوله صلى الله عليه واله وسلم انت وما لك لا يكره
وامضى لظاهره ان يكون كل ما ملك ابنه الموشريه فيجب ان يحكم له منه بتمام نفقته **فصل**
لم يبرأ بحج بن الحسن صلوات الله عليه في رد ايه الاحكام
صحت التمسك عليه فقط و راعى فيه ابو حنيفة ان كان صغيرا او كان ثانيا للفرق فقط مثل
مارا عينا فانه كان ذكر **مسئله** راعى فيه مع العوارمانه **وجه** ما ذهبنا اليه
انه من يستحق عليه الانفاق للدم والاهمال فيجب لا يترتب عليه نفقته على نفسه الموشري الا اعتبارا
دليله الامان وصغار الذكور وايضا لاختلاف ابيان من يلزمه المفقده لمرسه المعسر لا يحل ما
يتاغا من حلاله سواء كان ذكرا وانثى صغيرا او كبيرا و جيل لا يختلف مثلا يتراعى من خاير من يلزمه
المفقده له وفي ذلك والقوله ان كل واحد منهما يتقوله به تحكم نفقه الاعتسار فان قيل الذكر
اذا كان كبيرا امكنه التكسب فلا وجه لزام نفقه غيره **قيل** له ولا نثى ايضا اذا كان كبيرا
والذكر وان كان صغيرا اذا كان خارا يجاعد الطفولية فان كل واحد منهما امكنه التكسب ولا خلاف
ان المفقده يجب له وان لم يكن له ماله فان الزمانه لو لم يكن في ماله الى صلاح البهائم التكسب
امكنه التكسب فيسقط هذا الاعتراض ويؤكد ما ذهبنا اليه ان الحق في الموصي الموصي كالمركب
والعشور والكفارات والتدريس في شئ واستحقاقا الصغار والكبار والذكور والبنات
فوجب ان يسووا فيما ذكرناه وايضا المفقده موضوعه للموشريه والمحقونه كقول المصنف
جنايه من يعملون عنه ثم وجدنا ما يعقل من الجنايات لا يعمل فيها احوال هو لا يلحق
سواء فوجيان يكون ذلك شاهدا لما ذهبنا اليه في المفقده على ان يحرم قوله تعالى وعلى الوارث
مثل ذلك يدل على صحة ما قلناه في هذا الباب **باب القول في دفعه**
الرضيع اذا ولد له ولد و وجب عليه ان يرضعه البيا و ذلك يكون معدا زوم او يرضع ايام

في كتاب النفقة

وغير

في

ويجب بعد ذلك على الأب ان يستأجر من ترصعه لأم اولي ان تستأجر الرضاعة اطلبته
 بحكم لها بذلك على الأب بعد قراة لها حتى يفصل الولد ويكون ذلك اذا اقي عليه حوالان جميعه
 مفوض عليه في احوالكم المسمى **ووصيه** ما قلناه من ان على الام ان يرضع ولها اللها ما
 استقر في لقائه ان عرا لها من لبن لا يقوم مقام اللها في المعديه والعويه وفي قطعه
 عن الامراض به وقد قال **الله تعالى** لا تضاروا ولده ولها ورثه بعد يره باليوم
 الواحدة بالثلاثة ايام ان الصبي يسعى عنه في غائل لقائه اذا رضع هذه المده وقتلنا على
 الأب ان يستأجر من ترصعه لانه لا خلاف في ذلك ولين الرضاع ليس هو موجب لنكاح وقد
 دل على ذلك قول الله تعالى فان ارضعتم لكم فائق من احوالهن الى قوله وان يعاسرتم
 له اخري وقتلنا ان الام اولي ان تستأجر ان طلبته لا يها على الولد اخي وادى في دفع
 المضار عنه لان الولد قد يقاوم لبن غير امه وقد نهى الله الولد عن المضارة بالولد كما نهى
 الولد بقوله ولا مولود له ولده ولحقه نقا فان ارضعتم لكم فائق من احوالهن فامر باسها
 للاحوز مني احسن الرضاع دروي عنه صلى الله عليه واله وسلم لا نق له ولده عن ولدها
 ولانه مني عن المتوفى سها في النبي وقتلنا ان ذلك ان غايه مده الرضاع لين حكم الرضاع فام
 فيها وحملنا امدها حتى لبن لقوله سبحانه والوالدان يرضعان لولد من جوبين كاملين
 وستمن رد في هذا انهم من هذا الباب وبات الرضاع بجوت الله تعالى **مسألة**
 قال فان لم يكن له والد وكان له مال انفق عليه من ماله وان لم يكن له مال كانت نفقته على ربه
 من ورثه بحكم بها على قدر من رزقهم وهذا مفوض عليه في المسمى قلنا ان لم يكن له والد وكان له
 مال انفق عليه من ماله لانه لا خلاف فيه ولين الرضاع في ماله ولين الرضاع عنه غير امه ولا يرضع
 لانفاق عليه لم يبار له فلم يوافق من ماله وقتلنا ان لم يكن له مال كان نفقته
 على ورثته لما بيناه قبل هذا في النفقة على ولي الاستنا ب فلا وجه لاعادته **مسألة** قال اذا
 كان للرجل ولد وحبس عليه له النفقة حتى يبيع سوا كان بلولده مال ولم يكن له مال اذا كان موسرا
 فاما اذا كان معسرا فله ان ينفق على نفسه وعلى ولده من ماله بالمعروف وحبس مفوض عليه
 في المنكح **والدليل** على صحة ما ذهبنا اليه من ان الأب يلزمه الانفاق على الولد الصغير كان
 له مال او لم يكن قوله تعالى لا تضاروا ولده بولدها ولا مولود له ولده فنهى سبحانه الأب عن
 المضارته بولده فانقضت طاهره منعه من انفاق مال الولد على الولد ليز ذلك يكون اضرا من
 حيث يتنقص مال والد اثبت ذلك ثبت انه يلزمه الانفاق عليه من مال نفسه ودك عام في
 المولود اجمع على جميع الاحوال الماحث منع الدليل فان قيل فانه يلزمكم ان تقولوا ان ذلك
 يلزم الوالده والوارث فقد قال الله تعالى لا تضاروا ولده بولدها فذلك على الوارث مثل
 ذلك **فصل** له هو مخصوص بدلالة الاحصاء والابتداء فلا معارض علينا ونذكر على ذلك انصا
 قوله تعالى والوالدان يرضعان لولد من جوبين كاملين ثم قال تعالى وعلى المولود له رزق من ربه

المعروف

بالمعروف وهذا عام والزوجات المطلقات والزوجات وفي الأولاد الذين لهم أموال والذين لا
أموال لهم فإدانت ذلك لم يلزم والبر للصبي لأمه المطلقة بعد انقضاء عقد النكاح على وجه الامعان
على الولد وإدانت ذلك ثبت وجوبه على الوالد سواء كان ولده مالاً أو مالاً له بحكم الإيالة
فثبت صحته ما قلناه من وجوبه على الوالد ما روي عن أبي بصير أنه إن انحلت إلى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال معي دينار فقال بفقته عما نقضتم قال معي آخر فقال بفقته على أهله
ثم قال معي آخر قال بفقته على ولدك ثم قال معي آخر قال بفقته على عبدك ثم قال في الحامسة
انت أعلم فدل ذلك على وجوب الاتفاق على الولد فقيراً كان أو غنياً لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
نقض عني الأولاد من فقرهم **فإن قيل** فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسل كسر من
الصغير مع هذا لو جوب عليه الامعان على الكبير إذا كان واحداً **فصل** في الظاهر بعض
ذلك لكننا خصصنا ما دللناه وإيضاحه بفقته تحت على المسفق في حال اعتياله وبساره وجوبه
بشقطها عند بيان المسفق عليه دليله بفقته الزوجات **فإن قيل** البسار أب لو كان مقتسراً
وكان للأب مال لم يلزمه نفقته فقد انقضت لعنه **فصل** في ذكرنا في مجرد البسار لا سيما
وفيما سألتم عنه شققت لانضمام سائر الأولاد إلى اعتبار الأولاد سقط ما د غيبته من بعض أيضاً
الوالد ملك على ولده الصغير فانه نصرته وجب له بقرمه نفقته وإن كان واحداً دليله الزوج
يكشف ذلك وبوضحه أنه لا خلاف وإن العبد لو تزوج بحره لم يلزمه نفقته ولده معها لم
ملك عليه نصرته **فإن قيل** لو تزوج امرأة وأسرى ولده منها لم يلزمه نفقته حتى ملك عليه
نصرته فوضع بذلك الحكم تغلق ما ذكرناه وقلنا إن الوالد إذا كان معسراً وكاد الولد مشيراً
سقطت نفقته لأنه لا خلاف فيه وقلنا إن الوالد أن ينفق على نفسه وعلى الولد بالمعروف
لما بيناه من أن نفقه الأولاد إذا كان معسراً تلزمه بقرمه النفقة وإن كان صغيراً وقلنا
أن للاب أن ينفق على نفسه لأنه ولي ابنه الصغير واستزطاً أن يبيع بالمعروف لأنه الواجب
دون ما زاد عليه وليس للولي أن يلزم من مال الصبي إلا ما يجدون ما زاد عليه لأنه لا ولاية
لأخذ على الصبي فيما يضره **باب القول في الخصام**
أم الصبي أو له أن يعقل وبطلان ما لم يزوج وهذا منصوص عليه
في المنتخب وذكر لطافة الأدب في الأحكام وغيره في المنتخب أن قال إن يعقل ويوم
وتسرد لك أبو العباس الحنفي في المنصوص فقال هو أن يأكل ويشرب ويلبس بنفسه
وتحلى تحق عن أبي حنيفة ما ذكرناه من أن الأم أو مال لم يزوج مما لا يحفظ فيه خلافاً **والأصل**
فيه قول الله تعالى والوالدات يرضعن الأولاد من وفاق فان أرضعن لكم فأتوهن أجرهن
إلى قوله وإن تعاسرتم ففرقن فترفع له أخرى فأمزجنا إلى ما بينا بين آخرهن أن أرضعن ولم
يجز العبد ولا عنهن لا عهد المتعاسر ثم ما روي فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بلغ فاشهد

وراه مرد وابن سعيب عن ابيه عن جده ان امراه قالت رسول الله اني ابيع هذا كان بطي له
 ومثا وتدرسه له سقا وجري له قوا وان اباه طلقني وانكاحني فقال لها النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم انت احق به ما لم تنكح فاجعل الخضا نه لها ما لم تنكح وهي انص فيما
 ذكرناه وليخبر الام احق عليه وانفق به ما لم تنكح ولا اذا تزوجت اشتغل عنه
 بزوجه فلو انهما على الخضا كذا دخلنا على المولود الضرب ولا ولاية على الصغير
 فيما يصرفه وقتلنا ان ذلك لها ان تستقل الولد بنفسه لين الولد اذ يبلغ ذلك المبلغ
 اسعى عن الخضا نه فوجب ان ينقطع عنه ولا به الخضا نه ولا نه لا خلاف في ذلك انما اذا
 بلغ ذلك المبلغ انقطع عنه قوا من الخضا نه فكذلك الاسي والمجى استقلال الولد بنفسه
 وكذلك لا خلاف بيننا وبين ابي حنيفة ان خضا نه الاخت والحاله سقط عن الذكر ولا نفي
 اذ ابلغ ذلك المبلغ فكذلك خضا نه الام للعله التي ذكرناها ولين الولد اذ يبلغ ذلك المبلغ يكون
 الملب اقدر على تاديه وتقبضه فوجب ان يكون اولى به **مسألة** قال فان تزوجت
 فلاب اولى به منها ومن امها وكذا لو طلقها الزوج الثاني فلاب اولى به من امها
 وهذا مقرر عليه في باب حصر العلام من المنكح اما ما ذهبنا اليه من ان حقه من الخضا نه
 يبطل اذا تزوجت فما لا يحفظ فيه خلافا ويدر على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم وسلم الحق
 به ما لم تنكح فاجعل الحق به فشرط ان لا تنكح فاد انزال الشرط في المشرط وليس في ذلك
 ضرر على المولود وقتلنا ان الزوج الثاني وان طلقها لم يعد حقه من الخضا نه خلافا لابي
 حنيفة والشافعي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انت احق به ما لم تنكح فاجعلها احق به بشرط المشرط
 ولم يشر بها ان طلقها الزوج الثاني فوجب ان يجرى ذلك على عموم الاحوال ويدل على ذلك ايضا
 ما اجمعوا عليه ان تزوجه بغير ابيه سطل حقه من الخضا نه مادامت زوجه له فكذلك اذا طلقها
 والمعنى حصول تزوجه بغير ابيه وايضا لو ابرئت زوجه من مهرها لم يعد زوجها المهر وكذا
 الخضا نه اذا بطل بالترؤخ لم يعد والعله ايها ابطلت حقه ما هو مباح فان قيل
 فهذا سفسف بابرها زوجه من المفقعة لين لها ان تطالب لها متى شئت قيل له لا يراد المصحح
 لهما وجب من نفقتها ولم يرجع وانما لها ان تطالب بها فيما بعد لين لا يراد له مساو له فكذلك القسم
 ان سألوا عنه كان الجواب ما ذكرناه فان قيل لنا نشره تبطل بعفها لنشورم اذ
 عادت الى زوجها وحب نفقتها قيل له هذا لا يتعارض علينا لاننا اسرطنا فيها ايها ابطلت حقه
 مباح والنشور مخطو ولا يشهد ما ذكرناه سألوا ما يبطل الحقوق كما تغفون عن نقصان والديه
 او ترك المشقة او ابطال الخيار فيما لا شأن فيه الخيار فان قيل انما اوجب للزوج وطع
 حقه من الخضا نه لانها اذا تزوجت اشتغل عن الولد فاذ تزوجه طلقها زوجها ان كان طالع
 فوجب ان يعود كما كانت قيل له لا مشع ان لذي ذكره قد اوجب قطع حقه وان كان له حق
 اخر ان تزوجه بكشف من حالها انها فله الامام بامر ولدها عن مفكره واضاعه ولدا

واداك ان ذلك كدك فطلاق الزوج الثاني لا يمنع ما انكشف من خباياها ولو كان لا يحل بعد
 خفيها من الخضاة وايضا لاحلاف ان فراق الزوج لا يوجب الخضاة لمن يكون معها هو والى
 بالخضاة منها وكذا لأم وأدائه ما ساء ان خفيها من الخضاة لا يمنع فراق زوجها
 كان حكم امه الصبي ان لم يفضل احد من المستلمين وادى كالتقايمة مقامها فادام بكرها
 لم يكن يقوم مقامها **مسألة** قال وادامان لأم كانت الحرة ام لأم اولى به فان لم
 يكن حرة فلا بد فان لم يكن فالحالة اخت لأم فان لم يكن له كان لأم اولى به لأم من قبل
 لأم والحديث من قبل لأم اولى به محرما قال في المصنف والحالة اولى بالصبي بعد الحرة من
 لأم ثم لأم اولى به بعد الحالة من عيها ما ذكرناه من ان الحرة اولى به من بعد لأم مخصوص
 عليه في الاحكام والمنتخب وما ذكرناه من ان لأم اولى به من الحالة منصوص عليه في الاحكام
 ومروى فيه عن القسمة عليه السلام وذكرنا ايضا في المصنف باب في الغلام وقال في الاحكام ثم بعد
 الحالة الاقرب وقاله ايضا في المنتخب ونزاد من قبل لأم وفلنا ان الحداث من قبل لأم اولى به محرما
 لانه نص في الاحكام والمصنفان اجمده ام لأم اولى بعد لأم وكل حرة منهن عرى عليها اسم الحرة
 واسم لأم نص على ذلك في كتاب النكاح من الاحكام عند ذكر حريم الامهات ولما ما ذهب اليه من
 ان الحرة اولى في الاحلاف فيه وما قلناه من ان لأم اولى بعد الحداث من الحالة فان لأم قد اوجب
 والولادة فهو الحق من الحالة التي لا ولادة لها ولا ولادة لمن لا يوافق فاحصل الحرة ام لأم اولى بها
 اما بعد لأم فلا بد اخرى ان يكون اولى به من الحالة وليس خفى لها على الاولاد بعد الامهات واسم
 عليهم اعظم فوجب ان يكونوا اولى به منه ما ذكر في المنتخب من ان الحالة اولى بها من لأم ما روى ان
 عليا وحجفا عليهما السلام وزيد بن جارية رضي الله عنه لما اجتمعوا اختفى في اسفله فاعاد على
 عليه السلام عدي ابنه النبي صلى الله عليه واله وسلم وهي احدى بها وقال ليعرف عليه السلام عدي
 خالها وهي احدى بها نقض النبي صلى الله عليه واله وسلم بان يكون مع حجوة علم قريرتها وهي احدى
 بها فلما اجتمع النبي صلى الله عليه واله وسلم ما وثب ان لأم اولى من لأم قلنا ان الحالة اولى
 منه فاما اطلاقة في الاحكام ان لأم اولى بعد الحالة الاقرب فلاقرب فالمراد به اداكر نسوة
 من قبل لأم او من قبل الامهات فان الخضاة للاقرب فلاقرب من عيها ما روى ان يكون من قبل
 لأم او من قبل لأم وما قوله في المنتخب الاقرب لأم من قبل لأم فان بالعباس الحسي رضي الله
 عنه قوله ان المراد به اذا انقطع خضاة النساء لان حدة منهن وصارت الى الرجال
 فيكون لأم بها العصبية وهو صحيح لانه اذا لم يبق من النساء احد فالعصبية اولى بالخضاة
 من سائر الرجال وروى لأم لأم من مزه الولاية ولهم الولد منهم ومنشود لهم وهم الذين يعملون
 عنه **قال** ابو العباس الحسي رضي الله تعالى عنهما في الذكر ما في المرات من اغانى والعصبية ان يكون
 محرما كالاح والعم فاما ابن العم فلا ننقله خضاة لجزية والحال ان لأم اولى منه ولأم من لأم اولى
 منهما ما رآته في النصوص **مسألة** قال وادامان الصبي لأم اولى بها فان لم يكن
 لم يكن لأم ما لم تزوج احبا لصبي ام كثره فان تزوجت لأم حرم الصبي من امه وعصبه جميعا

فرضی

و دانی نه بدتر از اینست

فَانِ الْخَالِئِ

منصوص عليه في الأحكام والمنهج قال الشافعي في أدب البعل الصبي هذا المبلغ خير من أمه وأبيه وعدما
 اللب أول من عرّج به قال النبي حنيفه في الولد الذكر **وجه** ذلك أن حتى لو لم يمسح
 قد انقطع لما بيناه ولين لنا في أيضا لا جعل الخضانه لها المباح حار الولد ولو كان معها ما نيت
 لم يختار الولد كما لم يختار قبل ذلك ولدا نيت انقطاع حقها كان لب أولي لبن ولايته علم باقية
 حتى سلح فيستحق الولد لما له من مزية الولايه لا تزا ان حقها لما انقطع بالتزوج صار الولد
 مسها وان كان الولد طفلا فكذلك اذا استغنى بنفسه والعلة ان استحقها فيها الخضانه على
 الاطلاق رايل فان قيل فقد روي عن ابي هريره انه قال **الصبيان** امراه الى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد يذهب بابني وقد سعا في من بين عيشه
 وقد نفقني فقال **رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** استمها عليه فقال زوجهها من كان
 ولدي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا ابوك وهذه امك قد سدا بها شفاخذ
 بيد امه فاطلق به فقد خيره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلم بامر امه واسه وهذا
 خلاف مذهبهكم **فيل** له حوزان يكون خيره لانه قد كلف ومكلا مزيه وبني اعاد ذلك قوله
 انه قد سعا في من سكت والاعلم من سدا الامان ويسمي ان يكون بالغافان قيل لو كان قد
 بلغ لم يكن له معنى **فيل** له ليس الامرك ذلك فان اكبر الحسب يكون مع الموضع وحسب ملك
 الخبز امراه لا ترا انا خبز الصغيره اذ ازوجها اخوها او تمها ادا بلغت وملكه امراه في اطلاق
 وسكن في الامه البالغه ايه دا اعتق كالعند انها خبز فان قيل فقد روي عن عائشه رضي الله
 قال قتل ابي خنيس في امية في الى علي عليه السلام ومضى اخو الصغيره وعي عليه السلام
 ايه وقال لو بلغ هذا الخبز نه قيل له يجوز عندنا ان لا يتخير بين الامه والقصة على ما ذكره بعد
 هذا الفصل فلا يقتض عليا فيه لانه مختل ان يكون قد بلغ على انه قد ذكر في بعض احاديث
 انه قال كنت ابر شمس او ثمان فان سمع ذلك عمل على ما ذكره من عدة وقتلنا انه ان لم يكن له اب كلام
 اولي به ما لم تروح حتى تلح لان حق الخضانه وان كان منقطعها فانها تكون اولي بامساكها للمريه
 التي لها وهذا فصل خنوها وسفقتها عليه وليس كون الولد قد هار مويه فيكون هي بالمره لها
 اولي بالولد من عصبته وقتلنا انها ان تزوجت خير منها وبين عصبته ليس للمريه الي كاسلام قد
 زالت على ما تقدم ببيان ليس تزوجها يدر على قله فكورها فيه وضعت اسعا فيها عليه ولاه لا في
 له وان يكون مع زوج امه فادانت روال بك المريه اسوي طاهها وتال العصبه فلم يكن لها
 اولي به من صاحبته فوجي الحسب كما خبز ليس الاموين ادا بلغ غلا سوي جالهم في حق الامساك
 وعلى هذا عمل خبير امير المؤمنين عليه السلام عازه بين امه وعه وخوزان تكون امه كانه خبز
مسئله قالوا اذا كانت ثمره تحت العبد فاولوها كانت الام اولي بالولد وان عقل واجاق
 الامام مادام ان لب عدل فان غنوصا ز اولي به من الام وهذا منصوص عليه في الاحكام **وجه**
 ما قد بيناه من ان الولد اذا اسعى بنفسه كان لب اولي به من الام لما له من مزية الولايه

وانه اذ لم يكن له اب فلام اولى به وقد ثبت ان العبد لا حظ له في الولايه على وجه من الوجوه بل
بل لا يمكن ان ينفسه فهو في هذا الباب غير له الميث ملوك قلنا ان لام اولى منه وقلنا انه اذا عصى
صا را اولى به من لام لانه اذا لم يكن له سبل الاجار في خطو ل الولايه كان يكون اولى الولايه
من لام كسائر الاحرار **مسئله** قالوا اذا تزوج امراه لها ولد من غيره لم يكن له ان
منعها من تربيته لان نعم ناد بها من عموم مقامها في الخطا نه وهذا منصوص عن علي في المنع ووجه
ان خلاف ذلك يودي الى اتلاف الاولاد اذ لم يكن لهم من كفلهم واجبه على لام وقد قال الله تعالى
لا صار والده بولدها قال **الحسين بن الحسن بن علي بن ابي حمزه** عن ابي اسحق
الله صلى الله عليه واله وسلم لما سجد يا م سلم فقام من بكفله ولدها برضا منها فذكر ذلك
ان لزوجها ان يكفله برضا منها **مسئله** لا يجوز اشتراط الكافره بالاعتدال لزوجها وهذا
منصوص عليه في الاحكام وهو قول الناصر عليه وجهه انه قد ثبت ان الكفار باحسان فلو
يكون لبر الكافره عتقا والعسر عزم علينا ولا خلاف في هذا من ان يحب اولادنا ما حرم علينا كسر
الحرم واكل الميتة ونحوه لا يجوز الاعتدال لزوجها ولو كان منعنا اشتراط الكافره بالاعتدال لم يرد
باب القول في الرضاع يحرم من الرضاع ما قبل
او كثر الرضاع الصبي في الحولين وهذا منصوص عن علي في الاحكام والمسمى وهو ولد يربى
بر علي والقسم والناصح صرح علم السلام وبه قال ابو حنيفة واصحابه وما لك قال الشافعي يحرم
اقل من خمس رضعات وتعلق عن قوم بثلث رضعات والاصل في ادبنا اليه قوله تعالى
في ايه الحريم وامها نكم اللا ارضعتكم واحوا نكم من الرضا عه فخلق سبحانه الحريم بالرضاع
والرضا عه فكلما اطلق عليه اسم الرضا عه ايه الرضا عه فيكون هو ما حكم عليه وقد
علمنا ان لا يتم بفتح على القليل والكثير ويبدو ايضا على ان لا يتم بفتح على الرضا عه الاخر
ما روي عن ابن الزبير قال يحرم الرضا عه والرضعتان واجزى الاسم وان كان بعددانه
ساحرم ويمن من اهل اللسان وكذا روي عن ابن عمر لما بلغه ذلك فضا الله اول من نضاهه قال الله
وامها نكم اللا ارضعتكم فيمن ان المفهوم من قوله ارضعتكم ما حصل من قلده او كثره فان قيل
فان الله تعالى قال في امها نكم اللا ارضعتكم ولم يقل اللا ارضعتكم امها نكم فيمن ان يستلزم
اولاهم يكون لارضاعها تكون هذا لا يثبت من طريق اللغة فيمن ان يستلزم فيمن ان يستلزم
بلايه قيل له اذ ثبت ان الامومه تحصل بنفس الرضا عه يحصل الحكم عليه فلا فصل بين ذكر الامهات على
ذكر الرضا عه او ذكر الرضا عه على ذكر الامهات اذ ثبت ذلك بان جعلنا تاليه صحيح وبدل على ذكر امها
ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم يحرم من الرضا عه ما يحرم من النسب وقد مضى ذكره وكان النكاح
فخلق الحكم على الجنس فوجبان يدخل فيه القليل والكثير وهذا في حديث روي عن ابن عباس عه
على عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اما علمت ان الله حرم من الرضا عه ما حرم من
النسب روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الرضا عه الواحده كالمياه الرضا عه وروي عن النبي

والرخصه ما سجد اذ لم يكن له ولد من غيره

عزير

عزير

عن ابيه عرجيه عن علي عليه السلام انه قال - ما كان من رضاع في الجوارح من هذا المعنى العليل والكسر
فان قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حرم الرضعة ولا الرضعات وروي عن ابي
المصنف ولا المصنف وروي في الاملاجه والاملاجات قبل له هذه الاملاجات الشافعي من وجه
وذلك ان مذهبه القول بدليل الخطاب ودليل الخطاب في هذه الاملاجات ان الاملاجات حرم ولا خلاف
بما وبينه ان لثلاثة كالا والاولى نوجب الحريم ما قل من رضعات وايضا قوله المصنف والمصنف
سليما ولم يوضح الحلال ولا الحرام في ان المصنف لا حرم سدا الحريم هو حصول اللبس في جوارح الرضع
يعمل على هذا ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم سبيل الرضعة والمصنف سبيل المصنف في المصنف في القول
عندنا فقال لا حرم المصنف ولا حرم الرضعة ان يكون مع شيك ذلك رواه بلغة الرضعة اعتقاد ابا من معاهها
واخذوا لم يعلم انه خرج على السبب وقصر عليه وايضا روي عن ابن عباس انه سبيل غاروي من قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا حرم الرضعة والرضعات فقال ذلك كان ذلك ثم نسخ فاحذر ان ينسخ ذلك
ذلك هذا من التنازع فيه والنسخ فان قيل روي عن عائشة انها قالت كانت مما روي عن
عشر رضعات حرم من فتح خمس معلومات حرم من روي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
يعرف من القران وكفى حجة في قوله فلا اشتغل بموت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى
داجن فاكلمه قيل له هذا الحرام لا يصح المخلوق به لوجه منها ان ظاهره يقتضي بفساده وذكر انه
لو كان لغيره من القران لم حران يكون طريقه حراما واخذوا حراما ايضا ان يصح حرمه لغيره
قال الله تعالى انما حرمت الذكوات ناله الحفظون ومنهم من اياها احرمت ان لعشر رضعات
وهذا لا يمنع منه الا ان يقولوا انما حرمت لو ثبت لكانت منسوخة لقول ابن عباس في حديثه
قوله عائشة ان لعشر رضعات حرم لو حرم ان يعمل قول ابن عباس في الحديث في الحديث في الحديث
لا حرمه وروى ذلك ما روي ابو القاسم في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
السلام قال حرم لئلا الرضاع ما حرم كثره وروى ذلك ما روي ان عقه بن الحارث قال يا رسول الله
ان تروجت امراه ودخل بها فانت امراه سودا فزعت ايتها الرضعات وامراه واولادها ان يكون كذا
فقال لم يكعب به وقد قيل ففان الرضعات فذلك ان الحكم يتعلق بما سمي رضعا لا به صلى الله
واله وسلم لم يقل سلهما عن عدد الرضعات وروى ذلك ما روي من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انما الرضاعة من الحماقة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اما الرضاع ما ثبت اليه والشر العظيم فالليل
ياخذ بنفسه من شدة الجوع واسارا اليه والشر العظيم وما يدر على ذلك ان الرضاع سبب حريم
الموید بنفسه وحياله لا يكون التكرير شرط فيه دليله لجماع وحريم الرضايب والعقد وحريم امها والنسب
وخليلها وابنها وليس يلزم عليه الحريم الواقع بالطلاق الثالث لانه غير متايد ولا يلزم عليه حريم
اللحان لانه يتعلق بنكر اللسان ليس له السلام فيه رواه ابن ابي حنيفة في الروايات في ذلك الحريم
فيه غير مويد كروا في نفاقه كالكاتب لروح نفسه والرواية الثانية انه مويد وعلى هذه الرواية ايضا
لا يلزم لغير حريم اللسان عند التنازع بنفس اللسان رواه واحده واما يعي سر الحكم في ذلك
انه خاطر وفيه احتياط وشرط ان يكون ذلك في الحريم لاسيما في المسئلة التي يلزمها مسئلة

عن ابيه عرجيه عن علي عليه السلام انه قال - ما كان من رضاع في الجوارح من هذا المعنى العليل والكسر
فان قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حرم الرضعة ولا الرضعات وروي عن ابي
المصنف ولا المصنف وروي في الاملاجه والاملاجات قبل له هذه الاملاجات الشافعي من وجه
وذلك ان مذهبه القول بدليل الخطاب ودليل الخطاب في هذه الاملاجات ان الاملاجات حرم ولا خلاف
بما وبينه ان لثلاثة كالا والاولى نوجب الحريم ما قل من رضعات وايضا قوله المصنف والمصنف
سليما ولم يوضح الحلال ولا الحرام في ان المصنف لا حرم سدا الحريم هو حصول اللبس في جوارح الرضع
يعمل على هذا ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم سبيل الرضعة والمصنف سبيل المصنف في المصنف في القول
عندنا فقال لا حرم المصنف ولا حرم الرضعة ان يكون مع شيك ذلك رواه بلغة الرضعة اعتقاد ابا من معاهها
واخذوا لم يعلم انه خرج على السبب وقصر عليه وايضا روي عن ابن عباس انه سبيل غاروي من قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا حرم الرضعة والرضعات فقال ذلك كان ذلك ثم نسخ فاحذر ان ينسخ ذلك
ذلك هذا من التنازع فيه والنسخ فان قيل روي عن عائشة انها قالت كانت مما روي عن
عشر رضعات حرم من فتح خمس معلومات حرم من روي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
يعرف من القران وكفى حجة في قوله فلا اشتغل بموت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى
داجن فاكلمه قيل له هذا الحرام لا يصح المخلوق به لوجه منها ان ظاهره يقتضي بفساده وذكر انه
لو كان لغيره من القران لم حران يكون طريقه حراما واخذوا حراما ايضا ان يصح حرمه لغيره
قال الله تعالى انما حرمت الذكوات ناله الحفظون ومنهم من اياها احرمت ان لعشر رضعات
وهذا لا يمنع منه الا ان يقولوا انما حرمت لو ثبت لكانت منسوخة لقول ابن عباس في حديثه
قوله عائشة ان لعشر رضعات حرم لو حرم ان يعمل قول ابن عباس في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
لا حرمه وروى ذلك ما روي ابو القاسم في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
السلام قال حرم لئلا الرضاع ما حرم كثره وروى ذلك ما روي ان عقه بن الحارث قال يا رسول الله
ان تروجت امراه ودخل بها فانت امراه سودا فزعت ايتها الرضعات وامراه واولادها ان يكون كذا
فقال لم يكعب به وقد قيل ففان الرضعات فذلك ان الحكم يتعلق بما سمي رضعا لا به صلى الله
واله وسلم لم يقل سلهما عن عدد الرضعات وروى ذلك ما روي من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انما الرضاعة من الحماقة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اما الرضاع ما ثبت اليه والشر العظيم فالليل
ياخذ بنفسه من شدة الجوع واسارا اليه والشر العظيم وما يدر على ذلك ان الرضاع سبب حريم
الموید بنفسه وحياله لا يكون التكرير شرط فيه دليله لجماع وحريم الرضايب والعقد وحريم امها والنسب
وخليلها وابنها وليس يلزم عليه الحريم الواقع بالطلاق الثالث لانه غير متايد ولا يلزم عليه حريم
اللحان لانه يتعلق بنكر اللسان ليس له السلام فيه رواه ابن ابي حنيفة في الروايات في ذلك الحريم
فيه غير مويد كروا في نفاقه كالكاتب لروح نفسه والرواية الثانية انه مويد وعلى هذه الرواية ايضا
لا يلزم لغير حريم اللسان عند التنازع بنفس اللسان رواه واحده واما يعي سر الحكم في ذلك
انه خاطر وفيه احتياط وشرط ان يكون ذلك في الحريم لاسيما في المسئلة التي يلزمها مسئلة

۷

انطلق

اسمركا الوالدين في حرمته فيجب ان يسركا في حرمه الرضاع لانه سب موجب لشار الحريم وكذا
الوطا الموجب للحريم مشترك في حرمته الرجل والمرأه فوجب ان يكون الرضاع كذلك فان فصل
اللبس المرأه دون الرجل بدلاله انها تأخذ بدل الرضاعه الولد قيل له لا يحرم ما ذكرت وقد كان لبن
المرأه يكون لشدها في باب الضر فيه وان كان لا موجب الحريم اذ لم يكن سدها وانما العسر ان يكون
سبب نزوله من الرجل الذي يثب لوطيه حكم وما قلناه من ان يحرم الرضاع كحريم النسب هو حكمه بعلمها
قد تقدمها وتأخر عنها فلا وجه لافتراده بالقول وهذه الحمله هي التي نص عليها النبي صلى الله عليه
واله وسلم بقوله حرم من الرضاع ما حرم من النسب **مسألة** قال لو ان امرأة أرضعت صبيا
وضيئه وولدين متقاربين أو متباينين سواء كان للبر ولد أو لولد من حرم الشاكر سبها وكانا خوين وكذا
لا يجوز لهما ان يزوجا ولدهما المرضعة ولا ولدي زوجها الذي أرضعت لهنه جميعه بمصوص عليه فلا
المنتهى مواضع مختلفة **وجه** في لنا ان نتأخذ وقت الرضاع كقاربه في عاب الحريم ان الله تعالى قال
ولتؤنكن من الرضاعه وقال صلى الله عليه واله وسلم حرم من الرضاع ما حرم من النسب ولا يثبت في الاصل
ولا في الخبر اشتراط تقارب مده الرضاعتين حتى يستوي حكم المفاوئت والتأخذ وكذا ما روي ان رجلا
جاء الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال ان امرأه سودى ذكرت انها أرضعتني وروحي ولم يعمل النبي صلى الله
عليه واله وسلم بها سال عن وقت الرضاعتين فقال ان الرضاع اثنان كالأولاد وبنا الحريم وقد علمنا
ان ثباته زمان الأولاد كقاربه وجب ان يكون الرضاع كذلك كذا إذا أرضعتها معاكنا الخوين فكذا
للحريم دون اعتبار ما بين الوفاي من المده على انه لا سباه انها اذا أرضعتها معاكنا الخوين فكذا
الرضاع بهما في وقتين متباينين لا بها قد اسركا في لبن امرأة وقلنا انها لا يزوجان ولدهما المرضعة فاسبها
من لبن الرضاع وقد قال صلى الله عليه واله وسلم في ابنه حمزة انها ابنة اخي من الرضاعه وقلنا لا يزوجان
ولدي زوجها الذي أرضعت عليه ما بينا من حريم لبن الرجل فلا وجه لافتاده **مسألة** قال فان كان
لهذا المرضع اح او اخت لم ترصفتها معه حاز لهما ان يزوجا ولدهما المرضعة وهذه مقتضى عليه
في المنقذ **وجه** ما قلنا انها احسان ولا اشراك بينهما في الرضاع فلا يزوج بينهما من ذكر ولا نكح
قال الرضاع ان يكون كحال النسب الحريم وقد علمنا ان رجلا لو كانت له اخت من ابية واج من امه محاز له
ان يزوج احده من ابية احاه من امه اذ لا اشراك بينهما في الأولاد وان كان كل واحد منهما مشاركا في
ضابطه في حال يكون ذلك حكم الرضاع وان لا يكون من اللذين ذكرناهما حريم كما انه لا يحرم سبها لو كان
بدل الرضاع ولاده **مسألة** قال لو ان امرأة سقت لصبيا لبنها الحما كان ذلك الرضاع
سواء في الحريم وهذا مقتضى عليه في الاحكام والمنتهى قال ابو العباس الحسن وكذا في المستحق ط
محرم ودك ان تعلم انه حرم في الحلق وصل الحرف منه شي **وجه** ان اعتبار وصول اللبن
الى حوف لصبى على وجه بعضي دون ما شواه فكل لبن جرى في الحلق ووصل الى الحفرة حصل له حكم اللبن
من ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم اما الرضاعة من الحماة وتزله الرضاع ما ابد اللحم والسر العظم
ولا فضل في ذلك بين ان يرضعه من الثدي او من سواها **فصل** في الرضاع

الحريم

الحريم

ابختى رحمه الله تعالى عن القسم رحمه الله عليه قال في الميته انه حرم وبه قال ابو حنيفة قالوا لما
 انما حرمه **وجه** ما ذهبنا اليه ان الزوج معلو يحضه الذين في حرمه ولا فرق بين ان يكون لزوج
 بالميته **ومكنات القياس فيه** بان يقال هو ليس بميتة وجبان يبيع معلو المحرم به
 دليله لئلا يحرم على انما خلاف انه لو اُخذ في قارورة وهي خفيه ثم شق الصبي بخدمتها المحرم ببيع
 فكذلك لو كان الميته ادا قد ماتت لئلا يحكم به معلو قيل له وطى الميته والتعد عليها ادا لم يجز
 الحرم وكذلك لئلا الميته **مسألة** قد ثبت ان الحكم يتخلو بحصول اللبس في خوف الصبي واللبس لا يحقه
 حكم الموت لانه لا حياه فيه بدلالة انه لو جرد من الحية او الميته وليس كذلك حال الوطى والعقد بين
 التي سكا معلقات بها ادا ماتت بغير حكمها على انه لا فرق بين ان يخرج من الحية او الميته والجميع لما كانت
 في حكم المنفصل عنها وكذلك الذين فان قيل فقد قال الله تعالى واماهاكم اللاتي رصعنكم فثبت
 الرضاع الميسر وهو الحكم به والمية ليس منها الرضاع **قوله** انه لو اُخذ من النانية او المتاعلها وسمى الصبي
 ببيع الحريم وكذلك لو اُخذ منها وهي خفيه ثم شق الصبي بخدمتها فان الحكم ببيعها يحصل للذين في
 دون ان يكون من صاحبه الذين لا رضاع على انه لا يصل في الحريم من لم يكن منها الرضاع ومن لم يكن
 الرضاع منها فان الحكم معلو بما ذكرناه من ان يكون للرضعة في الرضاع فحل **مسألة** قالوا اذا
 ارضع المراه زوجها ولو لم يكن صارته امه من الرضاغة وانفتح النكاح بينهما ولم يدرى من الرضاغة الذي ارضعته
 ان يزوجها بخدمته فك نص عليه في المنع وقال في الاحكام له ان يزوجها ولا صداق لها على الصبي بالفتح
 كان من قبلها ما ذكرناه من ان يحتاج النكاح الى الرضاغة في الزوجين وبين زوجها ولا خلاف فيه ولا
 اسكال في تنقيص الله تعالى على حرم الامهات الثلاث الرضاغة لقوله تعالى ولا في الرضاغة وهو قد صار له
 من الرضاغة فوجب ان يبطل النكاح التي كان منها **وجه** ما ذكرناه في المسح من انها لا محل لزوجها الذي ارضع
 لبلبنه هو الموضع صاروا لها عايبا من لبن الفحل وقد قال الله تعالى وحلائل اسانكم الذين
 اصلاكم وقال صلى الله عليه واله وسلم حرم من الرضاع ما حرم من النسب فادانته كحرمته المراه كما انها
 حليله لانه ولا خلاف ان الموضع لو تزوج بعد الرضاع امراه اها حرم على الذي ارضع لبلبنه وكذلك ان
 ذكرناها وانما امراه ملكها اليه من الرضاغة بعقد النكاح **وجه** رايه الاحكام ان يزوج
 ابنه من الرضاغة صا داف لفتح النكاح بينه وبين المراه فلم يحصل الموضع ما كانا للعقد بولها مع انه
 من ارضع لبلبنه فلم تكن المراه على هذا خطب مع حليله لانه ليس الموضع لما صار ارضعته المراه قبل ان يكون حليله
 فلم يكن تناسلا ولا لايه وايضا لا لها حال حليله الا حصى وبيا شرعها يعني ان من له بنته لم يملك عقده بولها
 يقوى وقال ايضا ابنه فاشبه حليله بالصبي وانما حرمه بولها ما ذكرناه من ان الرضاغة لها التي
 كان من قبلها وهي صحاح على الروايتين وهو مما احتفظ فيه خلافا لانه قد ثبت ان كل فتح يكون من قبل
 المراه لو وجب شيئا من الحريم التي لم يدخلها كما نقره في المراه ونحوها **مسألة** قال فان رضع
 زوجها بعد الحول لبل وسقته لبلها طلبة لقوله لم يحرم عليه وحارم الزوج ان يوطئها وهذا على أصله
 في الرضاغة ادا وقع بعد الحول ليس لم يكن له حكم وقد مضى الكلام فيه مستقصى ولا وجه لاعتاده فادانته ذكر
 ثبت صحتها ما ذكرناه من انها لو ارضعت زوجها بعد الحول لبل لم يحرم عليه ولقائلها لو وطئها

لما ذكره يحيى بن الحسين صلوات الله عليه والحديث عن علي عليه السلام ان رجلا سئله فقال له الى امراه ذكرتك بها
ارضع حماره لي فقال عليه السلام ايها جارتك فلا رضاع بعد ذلك وانك رجلك عقوته ما صنع في
بعض الاخبار احسن ادب رجلك ولا بها قضيت ما ليس لها من الاضرار بزوجه **مسألة** قال ولان
امراه قالت ارضعت رجلا وزوجه اسمي ان يبارئها احتياطا فان قامت بذلك منه بطل الكاح بينهما
منصرف الاحكام على هذه المسئلة وذكر بها الاحتياط فيها ما قلناه لكنه لم يصرح ان الكاح لا يطل الا
بما بينه ولا رضاع الا ان تنصيصه في الاحكام لم يصرح في عهدها الموضع على ان سهاه امراه لم يصرح
الواحد بقيل مما لا اطلاع الرجال المحص عليه كما صرح بما ذكرناه وعلى هذا حصل المذهب الراي على الحسني رضي
عنه **وجه** الاحتياط فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان عقته بن عامر حين ذكر له
ان امراه مؤودة اكرت انها ارضعت زوجه وقال احشش ان تكون ذلك كد ما بها فقال له كعبه وقد
قيل فيه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وان يبارئها عند عرض السهم فاما ما قلناه
من الكاح سطل بتمام البيه فهو ثابت في شايئ مما اطلاع عليه الرجال من جنس الاموال والكاح
انه لا يقبل فيه الا سهاه رجلي او رجل وامراه وان شهداه النساء وخدمهن لا يقبل الا في ما اطلاع
عليه الرجال فاذا ثبت ذلك وكان الرضاع مما اطلاع عليه الرجال لا النساء لا يستلزم الكاح
به شايئ ما ذكرناه في صحة ما قلناه **وجه**

بِمَكْتَابِهِ
 هَذَا السَّفَرُ الْمُبَارَكُ فِي
 شَهْرِ رَجَبِ الْاُخْرَى سَنَةِ
 ١٠٦٥ هـ
 خَمْسَةَ عَشَرَ مِائَةً وَالف

مَا لَكَ يَا مُحَمَّدُ بَارِئٌ مِنْهُ هَذَا أَشَانُ جَدِّ الْمَوْتِ حَبِيبِنَا
يَا زُبُّ فَأَعْرِضْ لِعَبْدِكَ يَا قَارِي خُطِّ قُلْ بِاسْمِ آمِينَ
أَمِنْ يَمِينِ لَا رِضَاءَ لِحَدِّهِ حَتَّى يَضَافَ لِيَهَا الْعِلْمُ مِينَا

تمهيد إلى الجواهر المأزكة شرح التجريد محمد دة ومحمد توفيق وكان
تمامه رها را الاخذ في العشر الاول من شهر ربيع الاخر سنة ١٢٩٠ في تيز الف
والحمد لله رب العالمين في احوال ولا قوع الامانة العلى العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 لعن الله ولده المذنب علي بن أبي طالب هذه السطر المذنب أسأله الله تعالى
 ألا دعا العبد رابع وعشرون من شهر ربيع الأول من شهر سنة خمس
 وخمسين لله عليه وسلم في ورر روافدته والعبد حسن ملائكة واختاره
 إلى برصه فان سئلنا في رعبه سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 تسب ما كتبه العبد المذنب في رعبه العبد علي بن علي بن محمد بن عبد الله الطبري
 أسأله الله تعالى وألصقه بالله والعبد المذنب الذي أريد في رعبه
 ولا وجه له الله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

انتهى الجزء الاول من كتاب شرح التجرىء عليه الجزء الرابع اوله كتاب البسوع

[illegible]

كِتَابُ
شَرْحِ التَّجْرِيدِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ

كِتَاب

سُحْرُ الْبَحْرِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ

وَهُوَ شَرْحٌ لِفَتْاوَى الْأِمَامَيْنِ الْهُمَامَيْنِ
الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّسِّيِّ وَالْهَادِي يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ أَبُو الْحَسَنِ السَّيِّدُ أَحْمَدُ
ابْنُ السَّيِّدِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ
ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْحَسَنِ
ابْنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ
وُلِدَ سَنَةَ ٣٣٣ هِجْرِيَّةً وَتَوَفَّى يَوْمَ عَرَفَاتِ سَنَةِ ٤١١ هـ
وَفِيهِ يَقُولُ الْقَائِلُ

عَرَّجَ عَلَى قَبْرِ بَصْعَدِهِ وَأَبْلُكُ مَوْسَاً بِلَنْجَا
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْمُقْتَدِيَّ بِهِمَا سَيَلِّغُ مَا تَرَجَّأَا

قَامَ بِطَبْعِهِ
الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ الْغَنِيِّ
السَّيِّدُ يُوسُفُ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْمُؤَيَّدِ الْحُسَيْنِيِّ

تَوَزَّيْعُ
السَّيِّدِ حُسَيْنِ بْنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ السَّيَّانِيِّ
صَنْعَاءُ - جَامِعُ النَّهْرِينِ

الجزء الرابع





فيها كانت ههنا لا يصح وكذلك عندنا ان الهبة لا تصح الا بالقبض و ههنا مالا
ينقل عنه صححت فلو ان القبض فيهما قد حصل لم تكن تصح ههنا وكذلك
من اشترى ارضا او دارا فلا خلاف ان المطالبة بتسليمها واجبة ما لم يقبضها فكل من
يدل على فساده فوطهم ان القبض الحقيقي فيه لا يصح **فان قيل** اردنا بالقبض
ما تقتضيه اللغة دون ما اشترطه اللفظ **فيل** له لا معتبر في مثل ذلك بما
يقضي به اصل اللغة لان العرف الحاصل قوي من قبل الاول ان يحمل على
خطابه الله تعالى و خطاب رسوله صلى الله عليه وسلم وعليه وعلى آله دون اصل اللغة
كما تقول ذلك في الاستعمال المنقول على ان القبض الذي هو قبض في اصل اللغة
هو ان يحيط الامتصاص بالشيء وذلك لا يتأتى في كثير الاشياء فان
بدل ذلك صححت ما ذهبنا اليه وان الواجب في الخبر ان يحمل على ما يقتضي العرف
ان قبض كل شيء على ذلك ما اجتمعنا عليه من ان يبيع الطعام قبل القبض
لا يجوز وكذلك لا خلاف بيننا وبينهم في سائر الاشياء التي يبيع فيها النقل
والتحويل ان يبيع قبل القبض لا يجوز وكذلك ما اختلفنا فيه لانه سئلنا لم
يقبض المشتري من قبل ان لا يجوز وكذلك ما اختلفنا فيه لانه سئلنا لم يقبض
المشتري من قبل ان لا يجوز ولا يقتضيه ذلك بيع الزنايين للمسلم في الزمان
فبدل القبض لانهم جعلوا السلع بل هي من الاثان وايضا ما يبيع في النقل
والتحويل لم يبيع قبل القبض لان تمام البيع الاقوى هو قبض قبض الذي
(ان الاثر اذ يبيع يبيع من البايع) ان حق التسليم بعد باق وهو باق من حال
التحقيق تمام فيجب على هذا ان لا يجوز البيع قبل القبض فيما لا يجوز فيه النقل
والتحويل لما ذكرناه وليس يعترض ذلك حق استيفاء الثمن لانه ليس من تمام
الامر ان الاثر منه يبيع من البايع مع ثبوت التحقير وليس كذلك حوالته فاعلم
انه من تمام التحقيق يمكن ان يقال ان الغلة في المنع من بيع ما لم يقبض طعاما
كان او غير كان سئلنا مضموننا على البايع بحقه البيع فوجب ان لا يجوز بيعه
قبل القبض ولا يلزم عليه ضمان الغضب والاهتمام العارضا اذا اشترط فيها ذلك
لان كل ذلك مما لا يوجب ان يقال فيه انه مضمون على البايع بحقه البيع **فان قيل**
فانتم تمنعون جواز بيع احمس او صدقة تحت قبض وهما لا يصح ان يقال
هما مضمونان على البايع بحقه البيع **فيل** له هذا وجود الحكم ولا غلة وتحت
بيئنا ان ذلك لا يوجب النقص فاذكر في لا ليس يقتضي **فان قيل**
ان ما ينقل لا يجوز بيعه قبل القبض لانه لا يضمن فيه فساده العقد لصلح البيع
وهذا غير موجود في العقارات **فيل** له هذه الغلة لا تنافي علتها فلا ضرر
علينا منها على ان لا يمنع ان نقول انه يجوز ان يبتقض ببيع العقار بالهدام البناء

القائم في ذلك أبو عبد الله البصري في شرح مختصر الكرخي أن البيع فتيه
 ينتقض على قول عمر وحكي عن أبي الحسن الكرخي أنه لا كس فيه عن أبي خنيفة
 فلا نسلم لهم الوصف وليس لهم أن يقولوا أنه يجب أن لا يفسد البيع بالحدام القلو
 لجواز الانتفاع بالقران الأثرى أنه لا خلاف في أن الشاة لو ماتت قبل القبض لا
 ينتقض البيع فيها وإن كان الانتفاع بصوفها جائزا عندنا وعندكم وكان الانتفاع
 بعجلها أيضا جائزا عندكم فما كان معظم الانتفاع أو ما هو جاز مجرى المعظم قد
 بطل فإن قالوا على المهر أو جعل المخلع أو الصالح عن دم العبد بعهلة أنه يوم فساد عهده
 بطل في حق غيره مسلم في الفرع على ما بينا لا على أن السنا تخط عن أصحابنا إن شاء
 بيع المهر أو جعل المخلع والصالح عن دم العبد قبل القبض والأقرب على ما ذهبنا إليه أنه لا
 يجوز فصارت الحكم في الأصل غير مسلم فلا يصح اعتمادهم عليه فاما ما كان يذهب
 إليه مالك من أن ذلك خاص في الطعام فلا معنى له لأن ما اعتمدناه من الخبر عام
 في الجميع فلا وجه تخصيص الطعام **فإن قيل** فقد روي أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم نهى عن بيع الطعام قبل القبض والخاص والى **قيل** له أما يقال
 إن الخاص والى إذا كان روي لا ينافي الحكم الذي ورد به القائم وأما إذا لم
 ينافيه فلا وجه لذلك لأنه يكون ذلك من بعض ما اشتمل عليه اليوم وهذه
 لا يمنع من التعلق باليوم وروي بذلك ما أحسنه ناسب أبو بكر المقرئ ثنا الطحاوي
 ثنا ابن أبي داود ثنا أحمد بن خالد حدثنا ابن اسحق عن أبي الرناد عن عبيد بن خنيس
 عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع
 السلعة حيث تباع حتى تحوزها التجار إلى رحلهم فعلم ذلك الطعام وعبيد بن
 وأبو كده ما ذهبنا إليه أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض وما روي
 من قولنا لا تباع ما ليس عندك فكل ذلك يطرح ما ذهبنا إليه على أن العلة التي ذكرناها
 تحجب مالها كما تحجب أبا خنيفة قلنا إن البيع لو كان عبداً فاعتق كان العتق مردوداً
 والملاذ لو اعتقه المشتري الثاني لأن المخلع لا وقع فاسداً لأنه اشترى ما لم يقبض
 لأنه نص في الأديان بأبع على ما يلف القول فيه وهذا يكون إذا اعتقه المشتري
 وهو لم يقبض لأنه نص في الأديان من المنتخب على أن من خلص أن لا يبيع
 ولا يشتري فباع بيعاً فاسداً يجوز فيه العتق أو الهبة أنه يحل ذلك ذلك
 أنه يوجب بثوت الملك بالقبض في البيع الفاسد وبه قال أبو خنيفة وأصحابه
 وأما لا الشافعي وجهه أن البائع يتحقق البذل على المشتري بتسليمه عليه
 عن عقد فاشبه البيع الصحيح الأثرى أنه لما ملك عليه البذل وهو الثمن التسليم
 عليه عن عقد وجب أن يملكه المشتري وليس لهم أن يقولوا أنه لا تأثير
 للتسليم في البيع الصحيح الأثرى أنه لما ملك عليه لأن البائع يملك الثمن قبله
 لأن ذلك لا يتقرر إلا بعد التسليم فصح تأثيره وليس لهم أن ينهوا من وجوه

الوصف في الفرج لأنه لا خلاف أن من اشترى شئاً فاشترى قبضه المشتري فقلت
 في يده أن بايعه يتحقق عليهما البذل الذي هو القيمة يوضح ذلك أن النكاح الفاسد
 لا يحكم له في الأول نظرًا ثم إذا اتصل به الوطء صار في حكم الصحيح وصار الوطء في
 حكم المالك للبضع الآخرى أنه لو وطئ امرأة لم تستحق الأمانة ولا فدية أو صار الوطء الثاني
 وما بعده في حكم الوطء الواقع في ملكه فكذلك الوطء في البيع الفاسد **فان قيل**
 قد ثبت أن القبض المنفرد من العقد لا يوجب التملك فكذلك العقد المنفرد عن القبض
 قد ثبت أنه لا يوجب التملك فوجب أن لا يوجب ذلك اجتماعهما **فيل** لا يبيع
 أن يكون الشئان لا يوجب كل واحد منهما أمرًا على الآخر فلا بد أن يجبا إذا امتنع الآخر
 أن النكاح الفاسد لا يوجب مهرًا أو الفرج عن الوطء وكذلك الوطء إذا تجدد وان اجتمع
 أو جبا المهر فكذلك الذي يجاب في البيع لا يوجب المهر إذا انفرد أو القبول أيضًا
 أي انفرد عن الأول يجاب لم يوجب المهر وإذا اجتمعا وجبا فإن سقوط اعتبارهم
 هذا **فان قيل** فلو باعنا بالبيع فلو باعنا بالبيع فلو باعنا بالبيع فلو باعنا بالبيع
 لم يملك وهذا ينقض ما اعتمدناه **فيل** لهذا ساقط عن وجهين أحدهما
 أنا لا نسلم أن ذلك عقد بيع لأن البيع بما لا يبيع به لا يبيع به ولا يبيع به
 غير معقول فأنعم عقد البيع لا يتناول ولا الثاني أنه لا يجب أن يكون عاقلًا نسأل
 في ذلك مضموننا عليهما عندنا وقد ذكرنا أن يكونا لخصاص في غير المختصين في إكراه
 غير معقولين عن أصحابهم وأنه لا يمنع أن يقال أنه غير مضمون عند أصحابهم
 فأنما على قولنا فهو الظاهر لأن أصحابنا لا يضمنون من قبض الشيء للشئ إذا لم يجز
 فيه عقد على وجه من الوجوه وليس هو لما ذكرناه الهبة على عودين فأنه لا يجز
 الفاسد لا على العمل لئلا يندرج تحت بيع الأجرة على العمل كما يتحقق بالواجب لا
 الصفة تحت على العمل ويشهد له أيضًا وقوعه تحت التعلق بالكتابة الفاسدة لا تحت
مسألة قال فان قبضه ثم تركه عند بايعه هذا في قبضه ثم باع
 فان البيع جائز وكذلك لا يجوز بيع الصدقة ولا الخمر قبل القبض وجميعها
 منصوص عليه في الأحكام ووجد قولنا أنه إن كان قبضه ثم تركه عند بايعه
 هذا أو في غير جاز فيه البيع أنه قد حصل مقبوضًا وصار قبضه نالًا فبطل
 سبيل ما يودع أو يرهن عند غيره بايعه في جواز البيع لأنه لا فرق بين البايع
 وبين من سأل في هذا الباب على أنه مما لا يحفظ فيه خلافاً قلنا إن بيع الصدقة
 والخمر لا يجوز قبل القبض لعموم ما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 هي عن بيع ما لم يقبض وفي حديث زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن علي عليه
 السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بيع الصدقة حتى
 تقبض ومن بيع الخمر حتى يحكم ولا بد من قبضه إلا بالقبض فاشبهه ببيع الخمر في

الَّذِينَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَاحِظُونَ بَيْعَهَا فَإِنْ قِيلَ فَإِذَا كُنْتُمْ تَخْرُجُونَ بَيْعَ مَا لَكُمْ مِنَ
الْأَنْسَانِ وَتَوْقِفُونَ عَلَى الْجَارِ لَا سَبَّ الْمَالِ فَمَا قُلْتُمْ ذَلِكُمْ فِي بَيْعِ الْخَمْسِ
وَالصَّدَقَةِ **قَالَ** لَهَا مَا الْخَمْسُ فَلَيْسَ لَهَا مَا لَكَ مِنْ بَيْعٍ فَيَتَوَلَّى بَيْعُ مَنْ
بِأَعْدَاءِ مَوْقُوفًا عَلَى الْجَارِ تَرْتَأَنُ لَأَنْ مَلَكَ سَيَقْرُبُ لِمَعِينٍ بِالْقَبْضِ وَالصَّدَقَةُ لَا تَكُونُ
مَلَكَ لَهَا حَتَّى يَقْبِضَ الْمَصْدُقَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا سَمِيَ صَدَقَةً عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ فَلَوْ
بِأَعْدَاءِ بَائِعٍ فَاجَازَ مَا لَكَ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ الصَّدَقَةِ وَصَارَ بَيْعًا سَائِرًا يَتَوَقَّفُ
عَلَى الْجَارِ مَا لَكَ فَلَمْ يَجَلَّ يَكُونُ مَا سَأَلُوا عَنْهُ لَوْ مَا عَلَى مَا بَيْنَهُ فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ
بِهِ **سُئِلَ** قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ امْرَأَتِ الْأَوَّلَى عَلَى وَجْهِ الرِّجَالِ
سَوِيٍّ وَضَعْتَ لِلتَّامِّ أَوْ لَعَيٍّ تَامٍّ بَعْدَ أَنْ وَضَعْتَ مَضْغَةً أَوْ نَحْوَهَا
مَا ذَكَرْنَا مَنْ أَنْ يَبْعَهُنَّ لَا يَجُوزُ مَنصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ وَالْمَنْتَقَبِ
وَهُوَ قَوْلُ النَّاسِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَا كُنْ نَاةً مِنْ إِيَّاهُ لَوْ وَضَعْتَ لَعَيٍّ تَامٍّ بَعْدَ
أَنْ تَكُونَ مَضْغَةً أَوْ غَيْرَهَا مَنصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ الْمَنْتَقَبِ وَمَا ذَهَبْنَا
إِلَيْهِ مِنْ مَنَعِ بَيْعِهِنَّ مِنْ قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ وَهُوَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ فِي الصَّدَقَةِ
الْأُولَى وَذَهَبَتْ الْأَمَانِيَّةُ إِلَى أَنْ يَبْعَهُنَّ تَجَاوِزُ قِيَّاسَ مَا قَالَ النَّاصِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَرَوَى الْقَوْلَ لَا رَيْبَ فِيهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ
عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ قَوْلِ الْأَمَانِيَّةِ وَرَوَى لَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْسَنُ
مِثْلَ قَوْلِنَا عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْسَنُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ
بْنِ عَلِيٍّ الْغَاوِي الْمَضَرِّي ثنا ابْنُ الْحُسَيْنِ يَحْيَى أَخَا النَّاصِرِ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْحُسَيْنِ
بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَيْشَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ حُسَيْنِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ
يَقُولُ لَا تَبَاغَى أُمُّ الْوَلَدِ لِأَهْلِ بَيْتِكَ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْحُسَيْنِيُّ أَحْمَدُ
بْنُ سَعْدٍ بِنِ عُمَرَ بْنِ الْفُضَيْلِ نَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرَيْرٍ عَنْ
شَوَيْكَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ
عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْكَ مَدَّ عَنْ بِنِ عَبَّاسٍ قَالَ ذَكَرْتُ مَا رَأَيْتُ أُمَّ ابْنِ هَبِيمٍ عِنْدَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَعَنَهَا وَلَهَا وَلَانِ لَمْ يَسْقُطْ فَذَكَرْ
ذَلِكَ عَلَيَّ إِنَّمَا تَصِيرُ مَحْرُومَةً بِنَقْصِ الْوَلَدِ وَهَذَا صَحِيحٌ مَدَّهْنَا **فَإِنْ قِيلَ**
فَأَنْتُمْ لَا تَتَّبِعُونَ عَتَقَهَا فِي خَالَ وَلَدِهَا **قَالَ** لَنْ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجِبُ

ان يكون الموجب للعقب هو الولاد لان وجب ان يراد على تمامه شرط آخر
الاترى ان المكاتب يعتق بالكتابية وان كان اذ اذ المال شرط في اتمام العقب
فان قيل فانه صلى الله عليه وآله لم يقل قال العتق لها وقولنا
ان الولد لم يكن منه الاعتاق فلم يكن للحر ظاهر **قيل** له لا وجه
للحجب عنه اعتاقها بالولاد لان ترى الى قوله وان كان سقطا سقط
لا يكون منه الفعل فان ان العرض فيه ليس انه فعل عتاقها لان المراء
انها تعتق بولادتها **فان قيل** فاذا تولم الحجب على وجه لا يقتضيها
الظاهر قلنا ان متناق له على وجه آخر وهو ان نقول انها تعتق اولاد اقامات
الوالد بقي الولد **قيل** له هذا الناقيل ساقط من وجهين احدهما ان
ابن هبيرة ابن النيرة صلى الله عليه وآله لم يقل مات قبل النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فلا يجب على هذا حصول عتقها وقد قال صلى الله عليه وآله اعتقها
ولدها والوجه الثاني ان قوله ولو كان سقطا يدل على ان المراء به غير ماء
تا واثم ولا في خبرنا ايضا ابو العباس الحسين بن علي الله عنه قال اخبرنا عنه
السنن بن الحسين الاسدي قاضي همدان نا ابراهيم بن الحسين المعروف
نا ابن دبير بن ثنا محمد بن اسمعيل الجعفي عن من ولد الطيالسي عن
الله عليه السلام ثنا عبد الله بن سليمان عن الحسن بن عبد الله بن عبد الله
الحاشي عن معمر بن عمار بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لام ابراهيم اعتقها ولدها ويدل على ذلك ما اخبرنا نا ابو العباس الحسين
نا الحسين بن عبد الله بن عبد الحميد الجعفي الهادي ثنا ابو بكر احمد بن محمد بن احمد بن زهير
الواسطي ثنا ابي وعبيد بن علي بن احمد نا محمد بن صباح ثنا عبد الله بن حنبل عن
العوام بن حوشب عن معمر بن عمار بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
قال صلى الله عليه وآله اذ اولدت جارية الرجل منه فهي له متعنة حيوتها وان مات
فهي حرة لا هذا اصح مما هبنا وروي عن الثوري عن ابي بصير عن ابي بصير عن
بن سنان عن ابن المسيب قال امات الاق لاد لا يبعن ولا يجعلن من الثلث
قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقل ذلك لا المصاض في كتابه
وروي ايضا باسناد لا عن حوات بن جحيد عن النبي صلى الله عليه وآله قال
المنع عن بيعته ويدل على ذلك ما روي عن عبيد الله بن سليمان عن علي بن عبد الله
السلام قال اجتمع ابي وراي في جماعة المسلمين على عتق امات الاولاد

صرح ثم رأيت ان ارفعهم فاحب ان الاجتماع حصل على ذلك وروى ابو العباس
 الحسين رضي الله عنه في كتاب الابانة بالسناد لا عن الشيخ عن علي عليه
 السلام قال استشارني عمر في بيع اموات الاقارب فليت الما وهو اذا ولدت
 عنت وقضى به عمر جوتهم وثمان بعد ذلك فلما وليت الامم من بعد هارون
 ان ارفعها فان قيل هذا عليك من وجهين احدهما ان فيه ما يد
 على انهما لم يخطا فيه النص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثاني
 ان عليا عليه السلام ذكر رجوعه عنه وعنده لم يبعون ان يخالف
 قيل اما الاول فلا معتص به لا لئلا يوجب في كل حال ان يكون
 قد عرفوا جميع التصوص الوارد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحكون
 ان يكون ناقصا عن النص فاستنبت عليهما الماد فجميع الراي منهم ما من المسلمين
 على مل في صلى الله عليه وآله وسلم بالحق وانتهوا اليه والما الثاني فلا
 معنى له لئن عليا عليه السلام لا يبعون ان يخالف اجماع المسلمين فيحكون
 ان يكون كلاما عليه السلام تاويل وهو احد الوجهين اما ان يكون ملان
 اي لا يبت ان ابيع بقاء من لان لا يظن الناس ان الماد بقوله اهن عنق
 العتق البات فيكون كلاما عليه السلام لا لتفسير لما اجمعوا عليه من قيل
 فان قيل فقد روي في بعض الاسناد ثم رأيت ان ابيعهم قيل
 لم يبعون ان يكون هذا اللفظ الراوي الذي يسمع قوله ارفعهم فتاقل فيبيع
 حقيقة الاسناد فاق فعب عنه بخصه وهو جواز البيع لان اكثر من روى
 هذا الحديث روى بلفظ الاقارب دون لفظ البيع والثاني انه يبعون ان يكون ذكر
 ما عرض له من الراي ولم يثل انه اخذ به من الجأيز ان يكون الراي يفتن
 لما ثم يمنع من الاخذ به ما سلف من الاجتماع وهذا نحو ما روي عنه عليه
 السلام انه قال لو كان الدين بالراي لكان باطن الحف اولى بالمسح من ظاهره فان ان
 الراي يقتضي وان كان هناك ما يمنع منه فان قيل روي عن عبيدة
 السلماني من قوله فقلت لم يعني عليا عليه السلام رايتك في الجماعة اجب
 الي من رايتك في الفرقة يعني من هذا التاويل قيل قد ذكر جماعة من
 العلماء ان هذا اللفظ مما لا يضح وان عبيدة لم يكن له من الورد ما يجيبه على
 ان شافوا امين المؤمنين عليه السلام بذلك في ينسبهم الى خرق الا جماع
 منه وقد بينا انه يبعون ان يكون قال ذلك في نفسي حزين خفي عليه قول

امير المؤمنين علي انما ان ثبتك فلا معترض بها علي الوجوه الثاني من التاويل
 وقد كان قعنه قوله موافق لما قيلنا لا تخمها جميعا يعني ان هذا الذي
 لا يجوز الاخذ به لمنع الاجتماع منه وقد بينا ان عليا عليه السلام لم
 يقل لي اخذت هذا الذي وعملت به **فان قيل** فان رديين
 علي روي عن ابي عبد الله عن علي عليه السلام ما لا يحتمل هذا التاويل
 وهو قوله وكان يقول اذا مات سيد هاهنا ولد لها من نبي
 لان الولد قد ملك منها سقطا وان كانت لا ولد لها بيعت **فان قيل**
 هذا انما هو حاله عن زيد بن علي عليه السلام يدفعه الى علي بن ابي طالب
 الله عليه انما كان يجيز بيع امهات الا في لاد ولا يمنع ان يكون قول زيد
 بن علي عليه السلام ان رجلا في الحبس فان يكون ابو خاله هو القاتل وكان
 يقول كذا او المراد به زيد بن علي بن ابي طالب عليه السلام ويحتمل ايضا
 ان يكون المراد به اي اكان الاستيلاء وقع في عهد الملك ويكون الملك
 يجزيه كسيرة الولد لا تملك ام ولد حكما وان جاء ان اسمي من طريق ام
 ولد وحكمها عندنا هو ما تضمنه ظاهر هذا الحديث فلا يكون قاتلها من ههنا
فان قيل فقد روي زيد بن علي عليه السلام ما هو اف طبع من هذا
 وهو ان رجلا اتاه فقال يا امير المؤمنين ان لي ام ولدت مني
 اهاها لا يخفى قال نعم فوهبها لاختيه فوهبها فاولدها فانا لا اخذ فقال
 اهاها لا يخفى اخذ قال نعم فوطئوها جميعا **فان قيل** لئلا الاخذ الاول
 فيجوز ان يكون استيلاءه لها كان قبل الملك فوطئها ثم ملكها قبل
 الولادة وهاك عندنا يجوز بيعها وهاها فاجاز علي عليه السلام ان يهبها
 لاختيه فلا ما الاخذ الثاني فيجوز ان يكون اراى بالهبة النكاح فان النكاح يجوز
 ان يعطى عنه بالهبة الا ترى الى قوله سبحانه واملاة مؤمنات ان وهبت
 نفسها للبيوع والراء به النكاح وكذلك قلنا ان النكاح يتعقد بلفظ الهبة فيكون
 وطى الثالث لها بالنكاح دون الملك **فان قيل** ما الفصل بينكم
 وبين ما تاتى من روي عن علي عليه السلام انما كان يقول لا تباع ام
 الولد علي ام الولد لئلا مات سيد هاهنا ولد لها من نبي **فان قيل**
 لئلا وقلنا انما لموافق ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولما ذكر
 من حصول الاجتماع فكننا به اسعد **فان قيل** فكيف قد مون الاجتماع

وقدره وي عن عمته انه قال ام الولد اذ اسلمت وحضنت عنقت وان كبرت
 وفجرت وعذرت رقت **قيل** لم يحتمل ان يكون الملاحى بها ان تدرك
 ولحققت بدان الحرب **فان قيل** روي عن بن مسعود ان بين جوار
 بنيعهن **قيل** لم يحتمل ان يكون من ملك بعد الولد **فان قيل**
 روي عن بن مسعود انه قال اتفق من نصيب ولدها **قيل** لم كلفه
 لا يمنع من القول باعتاقوا في الخلافة في وجبة العتق وليس في ذلك
 على وجه جوار البيع على انه قد روي عن بن مسعود ما دل على خلاف
 ذلك **أخبرنا** ابو العباس الحسن بن محمد الله الحاشي بن ابي الربيع
 ثنا الحسن بن علي بن الربيع ثنا بن ابي شبيب ثنا وكيع عن الاغش عن
 زياد بن وهب قال مات رجل من الحمي وترك ام ولد فامته الوليد بن عقبة
 ببنيها فالتينا ابن مسعود فسالنا فقال ان كنتم لابد فاعلينا فاحملوها في
 نصيب ولدها فدل ذلك على انه لم يقل ذلك عن رضى بيتهما **فان قيل**
 قد روي عن جابر انه قال كنا ببيع امات الاق لاد على عهد رسول الله صلى الله
 وعنه ابي ابي بكر الى ان لم يعمه **قيل** لم هذا ام لا جمع فتيمة للمخالف
 لانهم لم يذكروا انه فعل ذلك باذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا انهم
 روي ابي بن كعب لما قال لهم قد كنا بجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فلا نقتل حتى نزل فقال لم يعمه فاحبرتم بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فمن نصيبه قال لا فلم ياخذ به على ان ذلك يحتمل ان يكون في امات اولاد ولد
 قبل الملك وهذا لا نأباه **قيل** يدرك على ذلك ما اخبرنا به ابو بكر
 المقرئ ثنا الطحاوي ثنا ابن ابي داود ثنا ابو التيمان ناسع بن ابي مخنف
 عن الزهري عن شريك عن عبد الله بن محرز عن الجعي ان ابا سعيد الخدري اخبره انه
 بكنا هو جالس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذ جاء الكراع جلى
 من الانصارات فقال يا رسول الله انا نصيب سبياً وحب الايمان فليفت
 نرى في العتق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عليكم الا فتعلوا
 ذلك فانما ليس بشيء بدستكم كتب الله عن وجلى ان تخرج الا وهي خاسرة
 فتولوا ان يتبعوا بعة الاستيلاء عتية جاز لقال صلى الله عليه وآله وسلم
 ليس الاستيلاء بما نفع من الثمن فدل ذلك على خطر بيعهن **قيل**

ما يدرك من الخلاف في هذا الباب مما يجزي مجرى النظر فلا يخفى له لأندره
 يؤيد كيب الخلاف التصويف للبي كذاها والى خلاف ما اجمع عليه
 وما يجزي هذا الجري من النظر فهو قاسم قد اجمع له لا يخفى الفون في ان اطلاق
 بيعها في حال الحمل غير جائز لا لخصم في وقتان فربما يدعون الى ان بيعها في حال
 الحمل غير جائز على وجه من الوجوه وقولهم ان ذلك لا يجوز
 الا ان يستثنى ما في بطنها فخص الالوف في ان بيعها على الاطلاق غير جائز
 فوجب ان لا يجوز بيعها بعد الولاد لا على الاطلاق ولا على ان مآكلها اجزاء
 في الاسلام فكل من لم يولد من مآكلها في الاسلام لم يجر اطلاق بيعها واذا
 ثبت ان اطلاق بيعها غير جائز ثبت ان لا يجوز بيعها على وجه من الوجوه
 ان لم يفصل بين الجوزي ذلك ويؤكد ذلك بالخطر والاحتياط قلنا انها
 تصير ام ولدي سوى وضعت للمام او لغيره التام لقولهم صلى الله عليه وسلم
 قالوا لم اعتقها ولاها وان كان سقطا واشترط ان يكون من مائة او
 نحوها لعلهم انهم ولدوا ويفصل حاله بين ان يكون ولد او بين ان يكون في ماء
 او في غلظة مما يجمع ابد **مسألة** قالوا لا يجوز بيع المذبر الا من
 صر في و هذا التصويف عليه في الاحكام والشعوب وبه قال القاسم وقال لنا
 يجوز بيعه على كل حال وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة لا يجوز بيعه بحال
 وقال مالك انه لا يباع الا في الدين والاضل في ذلك ما حد ثنا به علي بن المغيرة
 ثنا محمد بن الحسن بن ايمان ثنا محمد بن شعاع ثنا يزيد بن هرون ثنا محمد بن اسحق
 عن عبد الله بن محمد بن جابر عن جابر بن عبد الله بن جابر عن جابر بن عبد الله بن جابر
 قبطيا عن ذي بر منتهى ثم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا الحاجة
 فامر لا ان يبيعه فباعه بثمانمائة درهم من نعيم بن الحارث وروي ابو داود
 في السنن باسناد لا عن عطاب بن ابي رباح عن جابر بن عبد الله بن جابر عن جابر بن عبد الله بن جابر
 عن ذي بر منتهى قال لم يكن له مال غير ذلك فامر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فبيعه فدل ذلك على ان بيعه كان للمحتاج الا ترى ان ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل فبيعه لعل على ان السجود كان للسهم وكذا ما روي ان ما سئل ان سئل
 فرجع ذلك على ان الرجوع كان له فكذا ذلك قول جابر بن عبد الله بن جابر عن جابر بن عبد الله بن جابر
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا الحاجة نص على ما هيته الى
فان قيل فقد روي الجصاص باسناد لا عن نافع عن سماعة قال قال

ما يدرك من الخلاف في هذا الباب مما يجزي مجرى النظر فلا يخفى له لأندره

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدبر لا يباع ولا يشتري وهو من
 الملك وهذا عام في جميع الأحوال **فيل** له لا يكره ما ذكرت وبه
 نختص على الشافعي ومن قال مثل قوله إذا كان بيعه إلا أنا نخضع منه من
 المصنعة بالدليل الذي قلنا من أن **فان قيل** روي عن أبي جعفر عليه
 السلام أنه قال إنما باع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفسه
فيل له هذا لا يمنع ما عقدنا من الأحكام لأنه يجوز أن يكره صلى الله
 عليه وآله وسلم ما باع خدمته المدبر مرة لا ولم يتر نفسه مرة لا آخره فليس
 بينهما تناف ولا كثرة ما في هذا أن يكون أبو جعفر عليه السلام لم يرد في أحد
 البيوعين وعرف الأخذ **فان قيل** ما تنكر في على من قال لكم أنا يجوز بيع
 بعض المدبر وهو أن لا يكون مملوكا عتق عجز موت ماله فيجعل الجاهل
فيل له ظاهر **الجواب** يقتضيه خلاف ذلك لأن قبيح أن يبدل اعتق خلاصه
 عن دبر في كونه الجاهل **جواب** فامر ببيعها وذكر الاعتاق عن دبر ولم يكره من طلاء
 سواء فيه ولا يكره الباطل شرط لا يقتضيه الجاهل ولم يدل الدليل عليه **فان قيل**
 قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدبر لا يباع ولا يشتري ثم روي
 أنه باع مدبرا فاستعملنا الجاهل بان جعلنا ببيع المدبر على مدبر دون مدبر
 وأنهم استعملوه بان حملوه على اختلاف الأحوال المدبر في نفسه فتشاور ثناء
 فيه وقبي لنا قوله المدبر لا يباع ولا يشتري **فيل** له استعملنا الأولى من
 استعملنا لكم وذلك أن ما رآه من اصطلاح المدبر قد تضمنت الأحكام
 الواردة في هذا الباب ألا ترى أن في بعض الأحكام أنه باع مدبرا في الدين
 وفي بعض أن شرط جلاء اعتق عبده عن دبر لا مال له غيره وفي بعض أنه كره
 الحائض لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكره لغيره وفيما رواه أبو داود في
 السنن بأسناد لا عرق إلا أن يكره عن جابر أن رجلا من الأنصار يقال له أبو
 مدكر اعتق خلاصه يقال له لم يعقوب عن دبر ولم يكن له مال غيره لا فدعى
 به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل من يشتريه فاشترى أنعيم بن عبد الله بثمان
 درهم فدفعها إليه وقال إذا كان أحدكم فقيرا فليبدل بنفسه وفي بعض الأحكام
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم باع عنده وقال أسد عنه غني وانت إلى ثمنه احوج فكل ذلك

فَكُلُّ ذَلِكَ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي يَبْتَغِي مِنَ الْجَلِيَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فَكَانَ
 اسْتَعْمَالَنَا أَوَّلِيَّ مَا اسْتَعْمَلَهُ مِنْ حَمَلَةٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَنْخَبَاتِ **ق** وَمِمَّا
 يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ مُسْتَقَرٍّ يَرَى لَتَنْفِيذِهِ لَا الثَّلَاثَ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَجُوزَ الْأَعْتَرَا
 عَلَيْهِ إِلَّا لَعَدَّةٍ دَلِيلُهَا الْوَصِيَّةُ بِغَيْرِ الْمَوْتِ وَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْوَصِيَّةُ قَبْلَ الْمَوْتِ
 لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ الْمَوْتِ لَا تَسْتَقَرُّ وَإِنَّمَا يَكُونُ اسْتِقْرَارُهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ
 النَّبِيُّ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقَرُّ قَبْلَ الْمَوْتِ الْأَتْرَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ مَدْبَرًا
 فِي خَالِ حَيَاتِهِ مَوْلَا لَا وَاقِئًا وَجَدْنَا النَّبِيَّ عَتَقًا مِنْ حَمَلَةٍ الْقَوْلُ مَعْلُومًا عَلَى شَرْطِ
 مُنْتَظَرٍ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِمَا كَذِبَ فَتَحْتَمِلُ عَلَى خَالٍ دُونَ خَالِ دَلِيلُهُ الْكِتَابَةُ الْأَتْرَى
 أَنْ لَمْ أَنْ يَفْتَحِ الْكِتَابَةَ إِذَا جَاءَ الْعَبْدَ أَوْ اسْتَقَالَ بِنَ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفَ
 أَنْ مَرَّ قَالَ الْعَبْدُ لَا أَنْتَ حُرٌّ أَنْ مَرَّ مِنْ مَرَضِي هَذَا أَنْ لَمْ أَنْ يَبْتَغِ إِذَا اضْطَرَّ إِلَى
 بَيْعِهِ فَكَذَلِكَ أَنْ قَالَ لَمْ أَنْتَ حُرٌّ أَنْ مَرَّ فَقَطَّ وَالْعَلَّةُ أَنَّ مُضْطَرَّ إِلَى بَيْعِهِ
 مَدْبَرًا وَهَذَا لَا الْعَلَّةَ لَهَا تَأْثِيرٌ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرَّ لَمْ يَجِبْ بَيْعُهُ عِنْدَنَا
 يُؤَكِّدُ ذَلِكَ الْأَنْ وَجَدْنَا حَالَ الْمَدْبَرِ أَقْوَى فِي بَابِ الْعَتَقِ مِنْ خَالٍ مِنْ أَوْ صَحِيٍّ بَعْنَهُ
 لِأَنَّهُ يَنْتَقِ إِلَى اعْتِقَادِ الْوَصِيِّ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَيْسَ يَنْتَقِ الْمَدْبَرُ إِلَى ذَلِكَ وَوَجَدْنَا
 خَالَ الْأُصْغَرِ مِنْ خَالِ أُمِّ الْوَلَدِ لِأَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ تَعْتَقُ مِنْ حَمَلَةٍ الْمَالِ وَالْمَدْبَرُ يُعْتَقُ
 مِنْ الثَّلَاثِ الْأَتْرَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ لِمَا لَمْ أَنْتَ اضْطَرَّ خَالَ مِنْ الدَّيْنِ نَفَقَتِ مِنْ
 الثَّلَاثِ وَنَفَقَتِ الدَّيْنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ فَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ خَالَ سَمٍ
 فَاصْلًا بَيْنَ خَالِ الْمَوْصِيِّ بِعْتَقِهِ وَخَالَ أُمِّ الْوَلَدِ فَكَانَتْ أُمُّ الْوَلَدِ مِنْ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا
 عَلَى وَجْهِ مَوْلَا وَوَجْهِ الْمَوْصِيِّ بِعْتَقِهِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِكُلِّ خَالٍ وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
 الْمَدْبَرُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ عَلَى خَالٍ دُونَ خَالٍ وَكَانَ أَوَّلِيَّ الْأُمِّ حَوَالِ بِالْفَضْلِ فِي ذَلِكَ
 مَا كَانَتْ الْأَنْ عَلَى عَلَيْهِ وَأَيْضًا وَجَدْنَا الْمَدْبَرُ بَعْدَ مَوْتِ صَاحِبِهِ خَالَ مَتَوَسِّطَةً
 بِحَالِ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمَوْصِيِّ بِعْتَقِهِ لِأَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ تَعْتَقُ بِكُلِّ خَالٍ عَتَقًا مطلقًا وَالْمَوْصِيَّ
 بِعْتَقِهِ يَبْتَغِي الدَّيْنِ مِنْ تَنْفِيذِهِ عَتَقَهُ وَالْمَدْبَرُ يَبْتَغِي مَعَ الْبَيْعِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
 خَالَ مَتَوَسِّطَةً فِي خَالِ حَيَاتِهِ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فَمَا مَالِكُ فَإِنَّهُ يَجِبُ بَيْعُهُ
 فِي الدَّيْنِ فَيَجِبُ أَنْ يَجُوزَ بَيْعُهُ فِي سَائِرِ الصُّوَرِ لِأَنَّ الْأَنْخَبَاتِ قَدْ نَهَتْ
 عَلَيْهِ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الْأَنْخَبَاتِ أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَاعَى فِي الدَّيْنِ وَفِي بَعْضِ الْأَنْخَبَاتِ

في كل المتاجرة فامم ببيعهم وفي بعضهم انه قال ان كان احدكم فقيرا فليبتدأ
 بنفسه وفيه بعضهم انه اعطى وانت الى ثمنه اخرج فتم ذلك القول المتأخر
 لماعة فيهم كالدائن واليضا وجب ان يقاس سائر الضوابط في الأصول
 كالدائن او القوي من الدين ولم يجد لها ضعف من الدين الا ترى انهم ايتوا
 في باب اخذ النكاح وعندها الدين اضعف في باب اخذ النكاح لان من عليه
 الدين قد تكرر منه نفقة الزوج وان كان الفقير لا تكرر فاذا جاز ان يباع للمهر
 في الدين جاز ان يباع في سائر الضوابط ان ليست مخالفا لضعف من حال الدين
مسألة قال ولا يجوز بيع الصالة ولا بيع العبد الا بى في حال اباقر
 وبيعهما عزت وهذا منصوص عليهما في الأحكام ونص في المنتجب على ان يبيع
 الابى لا يجوز قال الاصل في ذلك ما اخبرنا به ابو الحسنين الروحاني
 ثنا ابو بكر محمد بن عمر الدينوري ثنا احمد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن محمد
 بن سنان عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال نعم اي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ابيع مالي عندي والابى والصالة
 ليسا عند البائع فوجب ان لا يجوز بيعهما لعموم النهي عن ذلك وروى زيد عن
 ابي بصير عن جده عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 والنهي عن بيع الغرة يقتضي النهي عن بيع الابى والصالة لا بد من ذلك
 لا يدرى ان يطهر به ام لا فخرى مجزى ببيع الطير في الهواء والتمك في
 الماء **مسألة** قال ولا باس بالشراء الموقوف على ان المشتري له والله
 القول في البيع الموقوف على اذن صاحب المبيع فخرى ان نص في الأحكام في
 مسألة من خالف امره اذن على اذن الله الموقوف ودل كلامه فيهم وفي
 السلام الموقوف على اذن الله الموقوف والشافعي بابها والجار ابو حنيفة
 البيع الموقوف دون الشراء الموقوف والجار الوفاء في الشراء دون البيع مالكة
 والاصل في ذلك قول الله تعالى احل الله البيع وحرّم الربا والبيع اشتم
 لا يجاب والقبول وليس لاخذ ان يقول انه يجاب يجب ان يكون من المالك
 لا نأخذ لا خلاف ان اشتم البيع ينطلق عليه لا نأخذ لا ينعى احد من ان يقول باع
 فلان مال غيره **فان قيل** البيع هو اجاب المالك للغير والموقوف

بيع الصالة

بيع الطير

لَا يَكُونُ مَلِكًا فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَيْعًا فَبَيَّعْتُ أَنْ أَلِصُّمَ لَا يَتَنَاقَلُ **قِيلَ**
 إِنَّ الْبَيْعَ هُوَ اسْتِغْنَاءُ الْبَيْعِ وَالْقَبُولُ يَكْشِفُ ذَلِكَ إِنَّ الْمَتَاعَيْنِ لَوْ تَعَاوَدَا عَلَى
 حَيَاتٍ مَعْلُومَةٍ كَانَ ذَلِكَ بَيْعًا وَإِنْ لَمْ يَجِبْ الْمَلِكُ وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ عَزْوَةَ
 الْبَارِقِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْإِشْتَرَاءِ
 بَيْعٌ شَاكٍ فَاسْتَرَيْتُ بِي شَاتَيْنِ فَبَعْتُ أَخْذَهُمَا بَدِينًا وَجِئْتُ بِالْأُخْرَى فَقَالَ
 احْسَنْتَ وَرَوَى أَنَّهُ قَالَ أَخْبَرَنِي دِينَارُ اسْتَرَى بِي أَصْحَابِي فَأَشْتَرَيْتُ
 بِي شَاتَيْنِ فَبَعْتُ أَخْذَهُمَا بَدِينًا وَجَاءَ لِي بَدِينًا وَشَاةٌ فَدَعَى لِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِي فَلَمَّا لَوِ اسْتَرَى التَّرَابِ رَجَعْتُ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ
 قُلْتُ هَذَا بَيْنَاتُكُمْ وَهَذَا شَاتُكُمْ فَقَالَ كَيْفَ صُنَعَتْ فَنَدَّ نَسْرًا بِالْحَرِيشِ
 فَقَالَ اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي صَفْقِي عَيْنِي قَدْ كُنْتُ هَذِهِ الْأَخْبَارَ عَلَى مَا هَبْنَا
 مِنْ جَوَارِ الْبَيْعِ وَالشَّلَاءِ الْمُؤَقُّوَيْنِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَمَرَ أَنْ يَشْتَرَى شَاةً فَاسْتَرَى شَاتَيْنِ بَغِيْرَ امْرَأَةٍ ثُمَّ بَاعَ أَخْذَهُمَا بَغِيْرَ امْرَأَةٍ
 فَاجْتَارَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا عَلِيَّ مَا هَبْنَا النَّبِيَّ مِنْ أَنْ يَجَارَ
 بِلَيْحِي الْبَيْعِ وَالشَّلَاءِ جَمِيعًا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَلَيْسَ أَنْ أُعْطِيَ كَيْفَ بِي خَيْرٌ لِمَنْ دِينَارًا وَأَمَّا أَنْ يَشْتَرَى بِي أَصْحَابِي
 فَاسْتَرَى وَبَاعَ ثُمَّ اشْتَرَى ثُمَّ اتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ بَدِينًا
 وَشَاةً فَقَالَ مَا هَذَا أَكَلْبَعْتُ وَاسْتَرَيْتُ وَرَبِّحْتُ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بَارِكْ اللَّهُ لَكَ فِي جَارِكَ فَذَلِكَ عَلَى مَا هَبْنَا إِلَيْهِ لَنْ حَقْلًا بَاعَ مَا لَمْ يَنْ
 يَوْعُ بِبَيْعِهِ ثُمَّ شَرَى مَا لَمْ يُقْبَلْ بِشَيْءٍ ثَانِيًا وَاجْتَارَ هَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَإِنْ قِيلَ لِيَجْزُونَ بِكَوْنِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اذِنَ لِي فِي ذَلِكَ
فَإِنْ قِيلَ دَالٌ عَلَى خِلَافِهِ **قِيلَ** وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ الْعَقْدُ إِلَّا بِالذَّكَاءِ
فَإِنْ قِيلَ وَدِي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْإِشْتَرَاءِ
 لَرَبِّحَ مَا لَيْسَ عَنْكَ وَهَذَا الْقَيْمُ مِنْهُ **قِيلَ** لَيْسَ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْإِشْتَرَاءِ
 فَلَا يَتَنَاقَلُ مَعَ مَتَاعٍ خِلَافًا لِأَنَّ الْخِلَافَ إِذَا هُوَ فِي بَيْعِ مَا لَمْ يَكُنْ إِذَا بَاعَهُ
 عَنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ وَمَا لَمْ يَكُنْ مَلِكًا لِاحِدٍ فَلَا خِلَافَ أَنْ يَبْعَ لِيَجْزُونَ وَهُوَ
 الَّذِي وَرَدَ فِي بَيْعِهِ وَقَبُولِهِ لَا يَبْعُ مَا لَيْسَ عَنْكَ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَيْسَ عَنْكَ

الخلاف لأن الإنسان قد يكون عند ملكه غير له والخلاف في بيعه
 قائم على أن ما كان يوقه لو اقتضى ما دعه كالتأخير أو لا تأخيرها
 مؤتمن الخلاف فيجب أن تكون محضصة لما عتد ولا خلاف أن ما عتد
 لو كان رضى ببيع حياك البيع وكذلك إذا رضى بعد وقوع العقد والمغنى عنه
 بيع حصل مقدر رضى ببيع حياك البيع والمالك للبيع وأيضا لا خلاف أن المبيع
 لو باع حيا بوقف البيع على إجازة الورثة فذلك ما اختلفنا فيه والعلته أنه
 عقد بيع يتعلق به غير حق المتعاقدين فوجب أن يكون موقفا على إجازة من
 له الحق ولا خلاف أن قول البايع بعت بكذا أو كذا أو قوف على قبول المشتري
 فوجب أن يقع اختلفنا فيه على إجازة والمعنى أنه معنى لو تقدم على العقد لنفك
 فوجب أن يقف عليه إذا لم يكن قد تقدم ألا ترى أنه لا خلاف أنه لو قال المشتري قد اشتريت منك
 لكذا أفعال البايع قد عتبت لنفذه وهذا القياس الثاني يوجب

بماض في الأصل

الترى أن مرة أو حتى

وليس لهم أن يقيسوا على الطائر في القوى والشمك في الماء لأنهما ليسا
 ملكين لأحد فيكون بيعهما موقوفاً على إجازة من له فان علوا الفساد البيع قلنا
 العلة في بيعه أنه موقوف على إجازة من الناس فذلك فساده بغيره وهذه العلة
 موقوفة لا يبيع إن يقابلها العلة المظنونة وإنما قول من قال إن البيع يوقف
 على إجازة لا يوقف لأن الشراء يلزم المشتري فهو عندنا غير صحيح لأن الذي
 يصح عندنا هو أن الإنسان إذا اشترى شيئاً لم يغيره ولا لم يلزمه ووقف على
 إجازة المشتري له فإن إجازة كإجازة وإن لم يجره لم يلزمه بعد ذلك **فان قيل** قال
 على أنه يلزم المشتري أن الوكيل إذا خالف الموكل في الشراء لم يلزمه **قل** له لستنا سلم هذا
 ونقول فيه ما قلنا أولاً أن الوكيل إذا خالف كان موقفاً على المشتري له فإن إجازة
 جاز والألزم الوكيل وهل خلاف الأهل هذا فصل يصح البناء عليه **فان قيل**
 فكيف يصح أن يكون لزوم المشتري موقفاً على إجازة المشتري له من إجازة شراؤه
قل لهم لا يستنع ذلك ألا ترى أنهم يقولون في الملتقط إذا تصدق باللقطه
 لم جاء صاحبه كان بالنيار بين أن يجزى ويخار الإصر وبين أن يضمه قيمتها فيكون تضمين
 الملتقط موقفاً على إجازة صاحب اللقطه من إجازة الصدقة وتكون الصدقة موقوفة

مَوْجَلْ الْأَصْرُ وَمَا وَقَدْ بَيَّنَّا تَنَاوُلَهُ النَّهْيُ فَيَجِبُ فَسَادُهُ **فَإِنْ قِيلَ**
 مِنْ يَسْتَرِي بِالْكَثَرِ مِنْ شَعْرِ يَوْمِهِ أَمَا يَسْتَرِي لَضَرْبٍ مِنَ الصَّرْفِ لَا وَإِنْ كَانَ الْمُنْ
 مَجْلًا وَقَدْ اجْتَمَعَتْ وَكَدَّ لَكُمْ مِنْ بَيْعِ الشَّيْءِ بِأَقْلٍ مِنْ شَعْرِ يَوْمِهِ أَمَا يَفْعَلُ لَضَرْبٍ
 مِنَ الصَّرْفِ لَا وَقَدْ اجْتَمَعَتْ **قِيلَ** لَكُنْ أَمَا تَعْلَمُ بِالْعُجُومِ وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ لَكُمْ عَنْهُمْ
 مَخْصُوصٌ بِالْإِدْرَجِ وَالْإِصْرِ وَبِأَنْ أَمَلَّ لَا قَالَتْ لَعَنَ يَسْتَرِي إِلَى بَعْثٍ مِنْ يَدِ الْبَرِّ قَمِ
 حَاكِمًا مَّا بَيْنَا يَدِهِمْ إِلَى الْعَطَايِمِ اشْتَرَيْتُمْ بِنْتَيْنِ مِنْهُمْ فَقَالَتْ بَيْتُ مَا هِ
 اشْتَرَيْتَ ابْنَيْ يَدِي أَرَقِمَ أَنْ اللَّهَ قَدْ أَبْطَلَ بِجَهَنَّمَ لَا مَعَ سُنُوقِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 أَنْ لَمْ يَتَبَّ فَقَالَتْ أَرَأَيْتَ أَنْ لَمْ اخْذِ الْأَسْلَاسَ مَالِي فَقَالَتْ قَالَتْ قَالَتْ قَالَتْ قَالَتْ قَالَتْ
 مِنْ رَبِّهِ فَاَنْتُمْ فُلْهُ مَا سَلَفَ وَلَمْ يَخْذِ إِلَى اللَّهِ وَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ لَكُمُ الْإِثْمُ قَالَتْ
 فَيَنْبَغِي ابْطَالُ الْجَاهِلِ وَنَحْوُكَ لَا يَكُونُ لِلْإِثْمِ إِذَا وَقِيَتْ مَقَادِيرُ الثَّوَابِ وَالْعُقَابِ وَلَا
 طَرِيقًا إِلَى التَّوْقِيفِ فَادْنَبْتُ كَذَلِكَ فَلَيْسَ يَخْلُفُ ابْطَالُهَا الْبَيْعُ الْأَوَّلُ مِنْ أَيْكُلِهِمْ
 لَأَنْ بَيْعَ إِلَى الْعَطَايِمِ وَقَدْ عَرَفَ مِنْ هَذِهِ مَا خَلَفَ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لَأَنْ بَيْعَ بِالْكَثَرِ
 مِنْ سَعَرِ يَوْمِهِ مَوْجَلًا فَادْنَبْتُ الْأَوَّلَ لَمْ يَبْقِ إِلَّا الثَّانِي **فَإِنْ قِيلَ** فَاجِزْ
 ذَلِكَ لَعْنَةُ الْمُضْطَرِّ إِذَا تَبَايَعَا **قِيلَ** لَكُنْ قَدْ بَيَّنَّا أَنْ مَوْضُوعَ هَذَا الْبَيْعِ
 مَوْضُوعُ الْإِضْطِرَّ فَلَا مَخْتَبَرَ بِحَالِ الْمُسْتَبَايَعِينَ الْأَتْرَى أَنْ لَمْ يَخْلَفَ فِي
 الْمُضْطَرِّ إِذَا تَبَايَعَا الشَّيْءَ بِشَعْرِ يَوْمِهِ أَنْ مَلَّ دُ بِالْحَبْسِ فَادْنَبْتُ الْأَوَّلَ أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ
 مَوْضُوعًا مَوْضُوعُ الْإِضْطِرَّ **فَيَكُنْ** أَنْ يَقَالَ لَأَنْ يَخْتَفِقَ وَالشَّافِعِي
 لَا يَخْتَلِفُ فِي أَنْ مَنْ بَاعَ شَيْئًا بِالْكَثَرِ مِنْ شَعْرِ يَوْمِهِ مَوْجَلًا وَالْإِشْرَاطُ خِيَارُ الْبَعْثِ
 أَنْ الْبَيْعُ فَايَسَّرَ فَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُشْرَطِ الْحَيَاتُ وَالْعَلَى أَنْ بَيْعَ بِرِيَاةٍ الْكُلِّ مَوْجَلًا
 وَ يَدُ عَلَيْهِ أَنْ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ لَوْ قَالَ لَصَاحِبِهِ أُخْرَى بِحَقِّهِ وَأَنْ يَدُ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ
 لِأَنْ يَدُ لَا وَلَيْسَ فِيهِ مُقَابَلَةٌ إِلَّا الْإِيَّامُ فَكَذَلِكَ بَيْعُ الشَّيْءِ بِالْكَثَرِ مِنْ شَعْرِ يَوْمِهِ
 بِرِيَاةٍ الْأَتْرَى أَنْ الْوَرَاةُ لَمْ تَحْصُلْ لِأَنْ لَيْسَ الْإِيَّامُ فَقَطْ فَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لَأَنْ مَنْ اسْلَمَ فِي الْأَنْزَعِ مَا يَبْتَاعُ بِهِ لَا يَقَالُ أَنْ بَيْعَ بِرِيَاةٍ وَأَمَا يُقَالُ فِي مِثْلِهِ بَيْعُ
 نَوَاسٍ وَإِنْ كَانَ فِيهِ رِيَاةٌ مِنْ وَجْهِ عَلَى أَنْ لَمْ يَخْلَفَ بَيْنَ الْإِثْمِ وَالْإِثْمِ
 أَنْ مَنْ بَاعَ شَيْئًا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَسْتَرِي بِأَقْلٍ مَّا بَعَثَ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْتَوِي
 الْكُلِّ الْأَوَّلَ فَكَذَلِكَ مَا دَهَبْنَا إِلَيْهِ لَأَنْ لَا يَحْلُ فِي أَنْ يَحْصُلَ فِي الْمَرْبَاةِ

لا يقابلها الامم والذين ان ذلك لا يجوز فان لم يستوطا الاكل لفظا اذ
كانا مضمينين له لقول الله تعالى الا ان تلوذ بحجارة لا تضرهم ولا تنفعهم
قد ثبتت انها لم يترافيا بما جرى بينهما من العقد الطاهر لانطوائهما على
خلاف ذلك الا ترى ان المستوي لو علم انه يطالب بالثمن مع خلاصه لم يكن
يستوي به بل لك الثمن ولا معيّن بظاهر ما يقع منهما الا ترى ان المكره
اذا باع له بغير بيعه وان ظهر منه ظاهرا الايقاع لما قارنه ما يدل على
انه غير راض به فكذلك ما ذكرناه اوله لذلك ابطالنا اطلاق المكره وعناقه
مسئلة قال ولا بأس ببيع الخراف ان لم يعرف المتبايعان ودرافون
فان كان اخراهما غارفا بقدره فسد البيع وهذه منصوص عليهما في الاحكام
ووجه ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من الهوى عن بيع الغنم وهذا
من التعريف لا انها اذا ما حارفا واحدا هما عالم بمقدار ولا خريفة عالم
انه يكونه العالم غارفا له ايضا ما روي ابو داود وباسناد لا يروي عن ابن حنبل
في كونه النبي صلى الله عليه وآله انه يبيع في البيع فقال له النبي صلى الله عليه وآله
قال له اذا بايعت فقل لا خلاصه دليل على ان البيع الذي يكونه مع الخلاصه لا يجوز
وذلك هو بيع الخلاصه ان لا يجوز ان يحل قوله صلى الله عليه وآله في البيع
الذي قلناه ان ليس ببيع ذلك الاستوطا الخلاصه ولا خلاصه فان استوطا
ذلك لا يثبت له **فان قيل** لو بطل هذا البيع لم يبطل التجهيل اخرها
وعلم صاحبها وقد علمنا ان واحد منهما لا يبطل البيع اذ لو جمع ما العلم للجهل
لان البيع صحيح بالاجماع ولا ثبت ذلك لم يجب ان يبطل **فيل**
له لسنا نقول انه يبطل لو اخبر منهما بل نقول انه يبطل لاجتماع علم احدهما
وجعل الآخر في الخلاف بل لك يتم ولا يتناول قوله صلى الله عليه وآله في
الاخلاصه **مسئلة** قال ولا بأس ببيع المشركين اذا لم يباعوا
سلاحا ولا كراعا ولا باس باسائر بعض المشركين من بغض وهذا منصوص
عليه في الاحكام قلنا انه لا بأس ببيع المشركين لا في خلاف ذلك
وقول الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا فلم يثبت بقاء من يبيع
ولان كل مال جائز ان يملكه على الغنى بوجوبه من الوجوه لا جواز ان يملكه عليه

في البيع بالخلاف

في بيع المشركين

بالشك والشتاء السلاخ والكراع لانه في ذلك تقوية على المسلمين وتكثيرا
 لعدتهم وذلك مما لا يجوز لانه يكون كالمعاونة لهم على ذلك وقد قال الله
 تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ولا يجب ان يكون سبيل سائر الاشياء
 سبيل السلاخ والكراع في هذا الباب وان كان في بيع سائر الاشياء ضرب
 من التعويذ لان موضوع سائر الاشياء ليس هو موضوع الاستتغانية بين
 وموضوع السلاخ والكراع موضوع الاستتغانية بين على اعداء الا تترك
 ان الله تعالى لما قال واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن يربط الخيل
 كان ذلك اقل مما يكون موضوع الاستتغانية بين عليهم من
 الأسلحة وما جرى مجراها قلنا انه لا بأس بشيء بعضهم من بعضهم لانه
 بينا فيما تقدم ان الملك في دار الحرب يكون بالغلبة وكل من غلب من المسلمين
 في دار الحرب على شيء يصح ملكه صارا ملكا له فانه ان يملكه عليه بالشك
 والمشقة من يضح ملكهم فمن غلب منهم على نفسه في دار الحرب
 مملوكا للغالب فصحة ان يشتري منه **مسألة** والوكيل لا يبايع
 الظالمين هذه منصوص عليه في الأحكام ووجهه ان احسن القول ما في
 ابيهم من الاموال ان تكون من المشبهات لانه لم يملكها بانه حرام على القطع
 فاما كراهة امارات التعزيم فيه فان المعلوم من استوالهم ان عامة ما
 يتصل فون فيه من الغصوب

كذا في الام

نا ابو عبد الله النقاش قال حدثنا النضر بن
 قال حدثني اخي الحسين بن علي قال حدثني ابي علي بن الحسين عن علي بن جعفر
 بن محمد عن ابيه جعفر بن محمد عن ابيه محمد بن علي بن جعفر قال الوقوف عند الشبهة
 خيرة من الاقتحام في الهلكة وروى ابو داود في السنن باسناد لا عن السجستاني عن
 النعمان بن بشير قال لا يعلم كثير من الناس من اتقى الشبهات استبرأ دينه
 وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام **مسألة** قال ولا يجوز
 بيع العبد ولا شرا ولا اباذ سبي ولا وهذا منصوص عليه في الأحكام
 والأصل فيه ما قد ثبت ان العبد لا يملك شيئا فان سبي لا مال له كما في
 رواية قد نص الهادي عليه السلام على ذلك في كتاب الهبة وكتاب

وكثير من العبد

المكاتبه من الاحكام والاثبت خلك ثبت ان تصدق فيه لا يجوز الا
 باذن سكت لا يذنبه يكون في حكمه من تصدق في ملكه غيره في انه لا يصح
 الا باذن المالك وما ذهبنا اليه من ان العبد لا يملك به قال ابو حنيفة
 والشمس من قول الشافعي وحكي عنه في القديم انه قد يملك وهو قول مالك
 والاضل في قول الله تعالى صدق الله من لا عبثا اعملوا لا يقد على شيء
 الا بآية فغيره وجهان من الدلالة احدهما انه قال عبثا اعملوا لا يقد على شيء
 منيع ان يقد على شيء فوقه على عموم الاحث يعقبه الدليل فوجب الا يقد
 على شيء من النص في وفيه انه لا يملك **فان قيل** القرعة لا تبني على حوان
 النص في حقيقة فان جاز ان يستعمل ذلك التساغا فالاستماع لا يغيره
 الماد الا بالدلالة **فيل** كذا ليس في اللغة فيما ذكرنا على ما قد رآنا
 اهل اللغة لا يرجعون في معنى القدر الى ما يرجع اليه المتكلمون وانما
 يرجعون فيه الى الثاني فلا يمتنعون من القول ان فلانا لا يقد على كذا
 الى ان لا ياتي منه سوى كان ذلك وهو مستطيع لما وتعد من لفظة الله
 او لفظة الدواعي او لم يمتنع سوى ذلك على وجهه من الوجوه او كان غير مستطيع
 له فاذا ثبت ذلك مع الاستدلال بما ذكرناه لا يمتنع تخلف النص
 منهم من جميع الوجوه الا ما خصصه الدليل في الوجه الثاني من الاستدلال
 بما لا يبي انما فصل بالواو بين العبد وبين من يقره من قدامه فاحسننا فهو
 يتفق منه فافترضنا لظاهر ان العبد لا يقره من قدامه فاحسننا يتفق منه
 لولا ذلك لم يصح الفصل بينهما وبين العبد بالواو الا ترك ان قالوا لو قال
 لايت راجلا محتلا واخر عاقلان كان الظاهر ان الذي ذكره اوله لا يوصف
 بان عاقل وان الاختلال المذكور من مخالفة عبارة عن اختلال العقل وان
 كان الاختلال لا يوصف تصدق في عاقل ومما يدل على ذلك قولهم
 تعالى صدقكم مثلاً من انفسكم هل لكم مما ملكت ايمانكم من شيء كذا
 فثبت ان الله ليس في شيء من يشاء كذا فيما رآنا وهذا يعني ان يكون
 له ملك لا يذنبه لو جاز ان يكون لهم ملك جاز ان يكونوا سدا لانا في كل شيء
 من الاملاك **فان قيل** فانه قال فيما رآنا قناكم واشي اخر ان ملكا لانا

لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهِ شَرِكٌ حَرٌّ وَلَا عَبْدٌ لِأَنَّ الشَّرْكَاءَ لِقَضَائِي ذَلِكَ
الْمَصْرُفَ بِمَا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَلَكٌ لَهُ **قِيلَ** لَهُ هَذَا يَخْرُجُ الْآيَةُ مَنْ أَنْ تَكُونَ
لَهَا قَائِدَةٌ لِأَنَّكَ لَيْسَ يَتَوَي فِيهِ الْحَرُّ وَالْعَبْدُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَنَا قَالَهُ هَلْ تَكُنْ مِمَّا مَلَكَتْ
إِيمَانَهُمْ مِنْ شَرِكٍ كَمَا تَخْفَظُهُ فِي الشَّرْكَاءَ بَيْنَنَا قَائِدٌ مِمَّا مَلَكَتْ إِيمَانَنَا فَذَلِكَ
عَلَامَةٌ يَخْتَصُّ مَلِكُ الْإِيمَانِ وَلَيْسَ ذَلِكَ الْأَمْرُ ذَهَبْنَا إِلَيْهِ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ تَذَلُّ
عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ وَجْهِ آخَرٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى إِنْ يَتَى إِنْ الْمَلِكُ كُلُّهُ
وَلَمْ يَلِشْ لَنَا مَلِكٌ نَسْتَكْبِدُ بِهِ دُونَ ذَاكَ تَرَى إِنْ تَعَالَى قَالَ وَلَمْ يَمُوتْ فِيهِ
السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ كُلُّهُ قَاتِلُونَ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا تَكُنْ مِنْ شَرِكٍ كَمَا قَوْلُهُ إِنْ مَا
مَلَكَتْ إِيمَانَنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَبَدَّ بِالْمَلِكِ دُونَ ذَلِكَ يَضَعُ ضَرْبَ هَذَا الْمَثَلِ وَكَذَلِكَ
ذَلِكَ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْحَسَنِ الْبَرْوَجِيُّ نَا أَبُو سَعْدِ بْنِ هُرَيْرٍ الْقَارِي نَحْنُ عَلَيْهِ
سَلْبُ عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّي
قَالَ مَنْ بَاعَ عِبَةً أَوْ لَمْ يَمْلِكْ لَهَا لَدُنِّي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشَارِطَ الْمُبْتَاعُ وَأَبُو هُرَيْرٍ عَنْ عُمَرَ
النَّقَاشِ حَدَّثَنَا النَّاصِرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْثُودٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ خَاتَمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ
سَعْدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرٍ قَالَ قَالَ **عَلَيْهِ السَّلَامُ** مَنْ بَاعَ عِبَةً أَوْ لَمْ يَمْلِكْ لَهَا لَدُنِّي
بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشَارِطَ الْمُبْتَاعُ وَذَلِكَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَافِي رَدِّ الْعَبْدِ يَكُونُ لِمَا كَتَبَ الْأَمْرُ
أَنْ يَجْعَلَ الْمَالَ لِلْبَائِعِ دُونَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَضَافَهُ إِلَى الْعَبْدِ يَبْدَأُ بِذَلِكَ إِنْ صَلَّي
لَمْ يَجْعَلْ مَالَ الْعَبْدِ فِي خَالٍ زَوَالٍ تِلْكَ مَوْلَاهُ عَنْهُ مَوْلَاهُ كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
مَوْلَاهُ فِي خَالٍ تَمْلِكُهُ أَبَاهُ **فَانْ قِيلَ** فَكَيْفَ يَصِحُّ لَكُمْ الْأَسْتِثْنَاءُ لَوْلَا
وَفِيهِ أَضَافَةُ الْمَالِ إِلَى الْعَبْدِ **قِيلَ** لَهُ الشَّيْءُ قَدْ يُضَافُ إِلَى
مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ كَالْيَضَافَةِ إِلَى مَا كَتَبَ الْأَمْرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَضَافَ الْبُيُوتَ
إِلَى النَّبِيِّ تَارَةً وَآخَرَ وَاجِبٌ تَأْتِي فَادَّخَلَ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا وَجِبَ أَنْ يَجْعَلَ
ذَلِكَ عَلَى أَنْ أَضَافَهُ إِلَيْهِ تَقَرُّرُ عَلَى صَلَّي عَلَيْهِ وَآلِهِ مَلِكًا بَائِعًا **فَانْ قِيلَ**
فَعَنْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْكُفَّارُ الْإِيمَانِي مَكْنُوعٌ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَآمَنَ كَيْفَ يَكُونُوا أَفْقَادُ
يُعْطَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالْعَنَى يَكُونُ بِالْمَلِكِ فَذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونُ **قِيلَ**
لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْعَنَى بِالْكَافِ كَمَا قَالَ تَعَالَى وَلَيْسَ تَعَوُّضُ الدِّينِ لَا يَجُوزُ
بِكَاسَاخَتِي يَفْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَهُوَ أَوْلَى لَأَنْ خَبَرْتُ وَهُوَ لَا يَقَعُ بِخِلَافِ الْخَبَرِ

وَفِي الْفَقْلِ مَنْ يَتَزَوَّج فَلَا يَتَغَيَّرُ بِالْمَالِ **فَانْ قِيلَ** فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا مَاتَ أَحَبُّ أَهْلِ بَيْتِهِ فِيهِ لَمْ يَلَمْ يَسْتَنْ حَرَامٌ مِنْ عِنْدِ **قِيلَ**
لَمْ لَا تَسْلَمُ أَنْ الْعَبْدُ هُوَ الْمُحْيِي لِأَنْ كَسْبُهُ لِمَوْلَاةٍ فَالْمُحْيِي أَنْ هُوَ السَّيِّدُ الْأَمْرُ أَنْ
مَنْ اسْتَأْجَرَ جَارِيَةً عَلَى أَنْ يَمْنَحَ أَرْغَمًا يَكُونُ الْمُحْيِي هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ دُونَ الْأُجْرَةِ لِمَا كَانَ فَعَلَهُ
يَقَعُ الْمُسْتَأْجِرُ **فَانْ قِيلَ** فَقَدْ رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا
فَالِدُهُ لَمْ يَلَمْ إِلَّا أَنْ يَسْطِرَّ الْمَعْتَقُ **قِيلَ** لَمْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَالِ تَبَوُّكَ ذَلِكَ نَعْمَ لَوْلَا خِلَافُ
أَنْ لَا يَلْزَمُ بِالْأَرْثِ فَكَذَلِكَ تَبَوُّهُ جِهَاتُ الْمَلِكِ وَالْعَلَمِ أَنْ يَجْهتَ بِهَا يَلْزَمُ وَلَمْ يَجْزِ أَنْ
يَكُونُ مُجْهتَ يَمْلِكُ جِهَاتُ الْعَبْدِ الْأَمْرُ أَنْ الْأَرْثِ أَقْوَى وَجْهَ الْمَلِكِ لِأَنْ يَصْنَعُ مَلِكًا لِلْوَارِثِ
بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ فَلَمَّا لَمْ يَصْطَحْ أَنْ يَمْلِكُ مِنْ جِهَةِ الْأَرْثِ لَمْ يَصْطَحْ أَنْ يَمْلِكُ مِنْ تَبَوُّهِ جِهَاتِ
الْمَلِكِ الْعَلَمِ وَوَقُوفُ يَدِ الْعَلَمِ صَحِيحٌ فِي ذَلِكَ أَنْ لَوْ خَرَجَ مِنَ الرِّقِّ وَرِثَ فَبَانَ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ
مِنْهُ هُوَ الرِّقُّ **فَانْ قِيلَ** فَالَّذِي لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ وَالْمُسْلِمُ لَا يَرِثُ الذِّمِّيَّ وَهَذَا الْأَمْرُ
مِنْ صَحِيحَةٍ عَلَيْهِمَا الْأَشْيَاءُ **قِيلَ** لَمْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ أَهْلِ الدِّيَارِ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ
يَرِثُ مِنَ الْيَدِ عَلَى مِلَّةٍ وَيَرِثُ الْمَرْثَةُ الذِّمِّيَّ يَرِثُ مِنْ كَانَ عَلَى مِلَّةٍ فَلَمْ يَجِبْ مِنْهُ جِهَةٌ
مِنْ أَنْ يَكُونُ الْأَرْثُ جِهَةً عَلَيْهِ فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ عَلَى مَا وَكَّرْنَا **فَانْ قِيلَ** فَالْمَالُ تَبَوُّهُ
لَا يَمْلِكُ بِالْأَرْثِ وَالْغَنَمِ وَيَمْلِكُ بِغَيْرِهَا **قِيلَ** لَمْ يَنْبَغِ أَنْ الْمَالُ تَبَوُّهُ مَلِكًا هَيْهَاتَ
بِوَجْهِهِ مِنَ الْيَدِ وَلَا أَنْ يَجْزِيَ عَلَى مَا فِي يَدِهِ بِخَصْلِ حِلَامِ الْمَلِكِ الْأَمْرُ أَنْ الْأَمْرُ لَمْ يَطْلُ
بِجَارِيَةٍ يَشْتَرِيهَا وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ جِهَةً لَمْ يَجِبْ مِنْهُ بِمَا تَبَوُّهُ أَنَّ الْعَبْدَ
لَا مَلِكَ لَهُ فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَصْطَفِ فِيهَا فِي يَدِهِ لَا الْيَدِ سَيِّدِهِ لَا وَمَا إِذَا أَدَّى لَهُ سَيِّدُهُ
بِحَاثِ نَصْرِهِ وَمِنْ فَيْدِهِ وَهَذَا أَمَّا الْأَخْلَاقُ فَيَنْبَغُ أَنْ الْخَبْرُ نَاصِحٌ مِنْ عَقْلِ الدَّقَاشِ ثَنَا النَّاسِ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ ثَنَا مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا وَهْبُ بْنُ سَهْلٍ الْأَسَدِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ
الْأَسَدِيُّ عَنِ ابْنِ الْغَزِيِّ قَالَ لَمْ يَنْفَعِ حِلَالُ الْإِمَامِ الْمُؤْمِنِينَ وَقَالَ لِحَدَّثَنَا عَنْ غُلَامٍ
يَا أَمِيَّةَ الْمُؤْمِنِينَ ابْتِنَاعُ مِنْ هَذَا أَبْعَادًا لِي أَرَدْتُ عَلَيْهِ فَأُبْنِي أَنْ يَقْبَلَهُ فَقَالَ لِي عَلَيْهِ السَّلَامُ
اتَّبَعْتُ غُلَامًا بِالْإِسْمِ نَسَرْتُ لَكَ لِحَابِهَا مِنَ السُّوقِ قَالَ لَأَتَّبِعُ قَالَ قَدْ أَجَزْتُ بِكَ
سَلَامًا هَسْبُكَ **قِيلَ** قَالَ وَلَا يَحْوَرُ بَيْعُ الْأَبِ عَلَى الْأَبِ الصَّغِيرِ الْأَخِي لَمْ يَحْوَرْ
لِنَفْعِهِ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْوَصِيِّ نَصْرُ فِي كِتَابِ لَوْ كَوْنُ مِنَ الْأَحْلَامِ عَلَى الْوَصِيِّ
أَنْ يَجْزِيَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ طَلَبًا لِلصَّالِحِينَ وَالْفُقَرَاءِ وَنَصْرُ فِي كِتَابِ الْوَصِيَّةِ عَلَى الْوَصِيِّ

كتاب النكاح

Part of the Alexandrian manuscript

الزَّكَاةِ

للأب ان يبيع املاك ولدا الصغير الذي هي العقات ونحوها الأمر منه وقول وكذلك
 الوصي نص في عا المتخ على ان اب الأب اذا باع الصغير على الابن الصغير فله
 اذا بلغ ان يفسخ البيع ونص فيه في كتاب الشفعة على ان الأب اذا ترك شفعته
 ابنه الصغير لعدم لم يكن له اذا بلغ ان يطالب بها قال فان كان تركها وهو الجدير
 فيها من مال ابنه كان له اذا بلغ ان يطالب بها لأن أباه قد ظلمه وترك حقه لغريمه
 عليه قال فيسبى وهكذا القول في الوصي اذا ترك شفعته الصغير فله السائل
 تدل من مذهبه على ما قلنا في أول هذه المسئلة وبوجهه ان الأب جعلت ولادته
 على الصغير ثابتة لصلح الصغير لا ترى ان غير له من يعود ان توجهه عليه
 التهمة كالامح والغيم لا ولاية لهم في ماله وهو ايضا اذا بلغ وصار بحيث
 يستقل بمصالح نفسه زالت ولايته ابويه عليه فاذا ثبت ذلك بما بينا لا يجب
 ان تكون ولايته عليه ثابتة فيما يورثي لا وصلاجه خاليه دون ثمنها اذ
 الولاية على ما بينا ولاية للصلح وليست ولاية للفساد والوصي في جميع ذلك
 قائم مقام ابويه ونائب مناب ولد لك قلنا ان حكمه حكم الأب في البيع على
 الصغير وما يدل على ذلك انه لا خلاف في ان الأب لو باع من مال ابنه الصغير
 بدون قيمته بما لا يتجاوز الناس في بيعه فاسد وكذلك ما ذهبنا اليه
 والغلة انه يبيع لم يتجوز مصلحته الابن فوجب ان لا يفسخ من المتولي عليه
فان قيل الشتم تؤولون ان الأب لو ائتم الصغير بدين
 مهر مثلها نفذ ذلك فافكرتم ان ينفذ بغيره عليها وان لم يتجر مصلحتها **فيل**
 له ليس موضوع ذلك البيع موضوع الانكاح لأن الغرض في البيع تحصيل
 الثمن وليس الغرض في الانكاح تحصيل المهر بل لا يعتد ان يكون مصلحتها في ان تزوج
 من كفو صالح بدون مهر مثلها لأن المعتمد في الانكاح هو حال الزوج فبان بما ذكرنا
 الفرق بينهما على انه لا خلاف ان البيع بدون القيمة على ما حكمنا لا يجوز
 فبان به ايضا الفرق بين الأمرين **مسئلة** قالوا لا بأس ببيع المراهق الذي
 لم يبلغ اذا اذن له وليه وهذا منصوح عليه في الأحكام وبها قال أبو حنيفة
 والأصل فيه قول الله تعالى واحل الله البيع وقوله الآن تكون تجارة
 عن تراخي منكم وهذا لا تجارة لا عن تراخي ويدل على ذلك قوله تعالى

فكش بيع المراهق

وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ عَلَىٰ خَيْرَاتِهِ إِذَا ابْلَغُوا النِّكَاحَ فَامْرًا بِأَسْلَافِهِمْ قَدْ رَزَقَكَ عَلَىٰ مَا هَدَيْنَا لِيَوْمٍ
 مِنْ قَبْلِهِمْ اخْلُقْهُمَا إِن تَصْفَحْ فِي الْبَيْعِ وَالشَّلَا لِيَعْرِفَ قِيَمَ خَالِهِ مِنْ الْأَسْلَافِ فَوَجِبَ
 أَنْ يَكُونَ جَائِزًا بَطَاحِرَ قَوْلِهِ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ الْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ الْأَسْلَافَ لَا تَعْمُ الْأَبِيَّةُ
 فَصَارَ ذِكْرُكَ لِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ وَبَدَلُكَ لِيَكُونَ لَكَ أَنْ تَمَيِّزَ مَجُورٍ عَلَيْهِ فَوَجِبَ أَنْ
 أَنْ يَضَعَ بَيْعَهُ إِذَا كَانَ لَهُ قِيَمَةٌ مِنْ يَتَوَلَّى أَمَلًا كَلِيلُهُ الْعَهْدُ إِذَا دَانَ لَهُ مُوَلَاؤُهُ فِي
 الْبَيْعِ عَلَىٰ أَنْ إِذْ أَبْنَىٰ جَوَانِ الْبَيْعِ الْمُؤَقَّوفِ بِمَا قَدْ بَدَلْنَا لَهُ وَجِبَ أَنْ يَجُوزَ مَا هَدَيْنَا
 إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَفْرَقْ اخْلُقْ بِهِمَا وَلَا تُنْهَ تَصَفُّ مِنْ مَيِّزٍ صَحَّ أَنْ تَلْحَقَهُ الْأَجْرُ فَاشْبَهَ
 الْبَيْعِ الْمُؤَقَّوفِ **مَسْئَلَةٌ** وَلَا يَجُوزُ مِنْ بَيْعِ الرِّطْبِ وَالْبَقُولِ إِلَّا مَا ظَهَرَ
 فِيهَا وَغَرَفَ وَهَذَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْأَحْلَامِ وَالْمَنْتَجِبِ وَرَوَى ثَوْبَةُ عَنْ أَبِي
 فِي الْأَحْلَامِ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَحَكَمِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ
 مَا لَمْ يَظْهَرَ تَابَعًا لِمَا ظَهَرَ وَالِدَلِيلُ عَلَى صَحَّتِهِ مَا هَدَيْنَا إِلَيْهِ نَحْبَهُ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَآلِهِ عَنْ بَيْعِ الْغَرِّ وَهَذَا بَيْعُ الْغَرِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلَفَ خَالَ مَا يَظْهَرُ لِخْتِلَافِ
 رَأْيِهِ عَلَى مَا ظَهَرَ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا نَهْيُهُ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ بَيْعِ
 مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ وَهَذَا أَمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ وَيَضُرُّ رُوحَهُ
 صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآلِهِ قَالَهُ أَيْضًا عَنْ بَيْعِ الْمَضَاعِفِ وَهُوَ بَيْعُ مَا يَتَضَمَّنُهُ الشَّيْءُ
 خَلْفَهُ وَالْعَلَّةُ أَنَّهُ بَيْعٌ عَيْنٌ لَمْ تُوجَدْ لِاخْتِلَافِ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَظْهَرَ مِنْهُ
 شَيْءٌ لَمْ يَجَزْ فَكَذَلِكَ إِذَا أَظْهَرَ بَعْضُهُ الْعَلَّةَ فَإِنْ قَاسُوا عَلَى مَا بَيْعَ
 الْأَجْرَ لَا تَعْلِيهِ شَأْنُ هَذَا لِقِيَامِهَا لَيْسَتْ أَعْيَانًا وَلَا تَعْلَقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى
 وَاحْلُقْهُمُ الْبَيْعُ وَحَسَمَ النَّبِيُّ كَمَا رَزَقَكَ مَعْصُومًا بِمَا قَدْ مَنَّا وَلَا لَيْسَ لَهُمْ أَنْ
 يَقُولُوا أَنْ الضَّرِّ نَوْءٌ تَدْعُو إِلَىٰ ذِكْرِكَ إِذَا لَمْ تَصْرِفْ تَدْعُو إِلَيْهِ **مَسْئَلَةٌ**
 قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ خَلْفَ يَدِهِ وَأَسْلَافُهَا وَبِمَنْ فَشَأْنُهَا وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ
 مِنْ ذِكْرِكَ سَنِينَ قَالَ وَقَالَ الْقَاسِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي وَرَقِ
 التَّوْتِ مَا ذَكَرْنَا أَوْ لَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْمَنْتَجِبِ وَمَا حَكَمْنَا عَنْ الْقَاسِمِ
 مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي مَسَائِلِ لَيْلِي وَرَوَى ثَوْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْلَى وَقَالَ
 أَبُو حَنِيفَةَ جَائِزٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَنْ اشْتَرَا طَا الْقَطْعَ جَاءَ قَالَ لَمْ يَجَزْ وَقَالَ
 سَيد بن عِلَّة عَلَيْهِمَا السَّلَامُ إِذَا اشْتَرَا طَا الْقَطْعَ جَاءَ وَالْأَصْلُ فِي ذِكْرِكَ مَا خَبَّرَ

بَيْعُ الثَّمَرِ
خَلْفَ يَدِهِ

بَيْعُ الثَّمَرِ
خَلْفَ يَدِهِ

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَرْكَبِيُّ ثنا الطحاوي ثنا علي بن معد ثنا زهير بن عبد الله ثنا
سفيان بن عيينة ثنا عمرو بن دينار أن سفيان بن عيينة قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وآله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله
ثنا عبد الله بن محمد البغوي ثنا علي بن الجعد ثنا عبد الغني بن عبيد الله عن الزهري عن سالم
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وأن أبو بكر المرقبي ثنا الطحاوي ثنا محمد بن عبد الله بن صالح قال قال أبو بكر المرقبي ثنا
قال حدثني يحيى بن أيوب عن حميد الطويل عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله قال
قال لا تبايعوا بالثمن حتى تذهبوا قلوبكم وما تتركوه قالوا لا حتى تذهبوا قلوبكم وما تتركوه
الثمن ما يستحل خذكم ما لا أخيبكم وروى نحوه زيد بن أسلم عن أبيه عن جابر عن علي
عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قال أخبرنا أبو الحسن بن الحسن بن أحمد بن محمد بن
محمد بن الحسن بن إسماعيل ثنا محمد بن شعاع ثنا روح بن عمار عن جابر عن علي بن جابر
أن النبي صلى الله عليه وآله قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله
الأخبار نصوص في محبة ما في هبة النبي **فان قيل** يحتمل أن يكون المراد
ببيع الثمن قبل خذو ثمنه حتى يكون بايعا ما ليس عندك فقد روي عن النبي
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله
لأن الظاهر أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله
محمد بن علي بن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله أن النبي صلى الله عليه وآله يقول لا تبيعوا
على قولكم **فيل** لأن ذلك خايب حذوكم الثمن قالوا لا واجب إذا حلت
النهي عن بيع الثمن لا حتى يبدو مباحا على ظاهرها والنهي عن بيع السنن على
ظاهره من غير أن يبايعوا من باعها الآخر **فان قيل** ما تنكرون أن يكون
خبركم مخصوصا بخبرنا **فيل** لأن الخصم يصلح أن يكون استغنا لنا بالخبرين
على ظاهرهما فاما إذا أمكن ذلك فلا وجه للخصم في خبركم لو تضمن
بما على خبرنا لم يكن ذلك تخصيصا بل كان نسخا لأن خبرنا اقتضى تحريم
البيع من بيعها إلى خايب يبدو مباحا وحسنكم متى اعتد منكم اقتضى بطلان هذا
الجديد وهذا هو النسخ فبطل ما اعتدوه **فان قيل** فقوله صلى الله عليه وآله
الراية أن منع الله الثمن لا بما يستحل عليكم أحدكم ما لا أخيبكم يدل على أنه قصد

ينظرهنا

الشيء عن بيع ماله بوجده **ف**لذلك يَحْتَمَلُ ان يكون المار بما ذكره من البيع
و يكون ذلك تبييناً على فساد بيعها في ذلك الحال لكونه المقصود به التبيين
و اذا احتمل ذلك لم يَجْزِ حمل على ما ذهبوا اليه و لا وجه لقيامهم
في هذا الباب لانه يؤيده في ابطال التجديد الذي ثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم يرون بين خالي قبل بدو صلاحه و بعد ذلك يثبت
التجديد به فاما الشافعي فوافقنا على فساد بيعها ماله بشرط القطع وكذلك
اذ اشترط العلة انه يبيع ثم لم يبر صلاحتها و هذا لا الغلة بعضه ها
لفظ النبي صلى الله عليه وسلم و آله و الاصول تشهد لنا لاننا نجد في الأصول
بيعاً فسد بتركه اشترط تسليم المبيع الا واشترط تسليمه غير هو ثم رُفِ
صَحْتُهُ **فان قيل** قلنا في فساد الغرف يقتضي تركه متى اطلق البيع
ولا اشترط القطع **فيل** لانه لو سلمنا لكم علمتكم لم نقدر
في علمنا لانا نقول بها فيما اطلق بغيره من ذلك و نقول بعلمنا فيما اشترط
فيه القطع و اما ذكرنا من ابطال بيعها سداً لما لا خلاف فيه لانه
بيع الغرة و يبيع ما ليس عندك و يبيع ماله بوجده و لا وجه لان مقتضى
فيه لانه وفاق و قلنا ان ورق التوث حكمه التمسك لانه في معناها
و طلبه لانه يقع فيها على وجهه و لا يخرج في اعاده القول فيه
هـ قال ولا يجوز **فيل** بيع اللبن في الضرع و لا يبيع ما في بطون النعم
و لا ما على ظهورها من الجلب و الصوف و الشعر و الوبر و لا يبيع الحيتان في الاحجام
و لا يار كل ذلك يبيع الغرير جهود منصوص عليه في الاحكام و به قال ابو حنيفة
غير الجلب فان منصوص عليه في المنتخب و ان كان قد نبت عليه في الاحكام
و به قال ابو حنيفة و اما قلنا ان يبيع اللبن في الضرع و لا يجوز لما روي عن النبي صلى
الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم مضى في غيبه و ذكر ابو عبد الله البصري
انه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لير انه روي عن بيع اللبن في الضرع و لا
سبيل سبيل الولد في بطن امه لانه مضمون حلقه و قلنا ان يبيع الولد في بطن
امه لا يجوز لهيب صلى الله عليه وسلم و آله قال من يبيع المضامين و ما روي من نحوه
عن بيع الملا قبيح و عن بيع جبل الجلب و اما ما على ظهوره لانه عام من الجلب و الصوف

هذا هو الوجه
في بيع اللبن في الضرع
و ما روي من نحوه

والشعر والوبر

عن أبي بصير عن الناقة
في بطنها

والشعر والوتر فقلنا لا يجوز بيعه لأنه لا يمكن استيفاء ولا تسليمه
فأشبهه العضو من أعضائها فأما الحيوان في الأجسام والأهانت فلا يجوز بيعها لقوله
أخذها انها مباخره غير مملوكة لا يجوز بيعها ما لم تملك والثاني تعذر تسليمها فان
كانت اصطيدت وملك ثم أرسلت في ماء يمكن ان تؤخذ منه على غير وجه الصيد
كان يرسل في ماء يتيقن ان يبيعها جائز نص علي بن زيد بن عجلية وقول يحيى لم يتناول
لأنه ذكر ما كان منها في الأجسام والأهانت وما روى من هي النبي صلى الله عليه وآله
عن أبي بصير عن الناقة في بطنها ما ذكرنا **مسألة** قال وإن باع ناقة واستثنى
ما في بطنها أو استثنى جلدها أو قلبها أو شيء لكان غصوا مملوكة ما كان ذلك
جائزاً أكل ذلك إذا كان المبيع قد ذبح قبل البيع تحريماً وهذا منصوص عليه
في المنتخب وقلنا تحريماً لأن جوار ذلك إذا كان مدبوحاً لتنظيفه فيم على أنه
لا يجوز بيع الجلد على الثوب وهو قائم فإدخاله بين ذلك لأن الأول لا يجوز بيع اللحم
وهو قائم والبايع آخر استثنى الجلد فلأنه باع ما سواه فإدخاله بين البيع في الأقل
فالأولى لا يجوز في الأكثر والمراد بقولنا في هذا المشكل ان باع واستثنى ما في
بطنها مضمون على ما سوى الولد من الرية والكلى ونحوها لتنظيفه في المنتخب
على جوار بيع الناقة واستثنى ولدها وهذه الجملة لا تحفظ فيها خلافاً لافها إجماعاً
البيع في المذبوح ولا في منعه في الحيوان فما وجد إجماعاً في المذبوح وهو أنه إذا ذبح
لم يتعلق حكمه ببعض أعضائه ببعض فيجوز بيعه شيئاً منفصلاً في أنه يجوز بيعه شيئاً
بعضها وما وجد منعه في الحيوان أن أعضاء الحيوان لا يجوز ان تفرق بشيء من الأجزاء
لأن جلته في حكم الشيء الواحد فلم يكن ان يستثنى منه لأن ذلك يقتضي إفراجه
بالحكم وذلك يتخذ على ان ما روي عنه صلى الله عليه وآله من نهيه عن بيع
الغز يتناول ذلك لأنه لا سبيل إلى تسليم المبيع دون المستثنى على وجه من
الوجود ولا يلزم عليه الجواز الشائع في البيع لأن ذلك صحيح أفراجه بالبيع والجملة
والأجزاء لا تملك ذلك التسليم **مسألة** قال وإن باع واستثنى منها
اطلاقاً معلومة كان البيع فاسداً وإن باع واستثنى ربحاً أو ثلثاً أو جزءاً معلوماً
منه جاز البيع في الحيوان والمذبوح جميعاً منصوص عليه في المنتخب وهو أيضاً

لأحفظ فيه خلافاً ولا تناقضاً إباحياً أو استثنائياً إن طال إلا معافاة فوجه فساد
 البيع أن البيع منه يصير مجعولاً لأن الاستثنائي إذا كان شرطاً معلوماً
 لم يدر مقدار الباقي والبيع إنما تناوّل دون المستثنى فلما اقتضى ذلك جهاً
 المبيع والجملة تقتضي فساد البيع وإنما وجه صحة البيع مع استثنائي الجواز الشائع
 في البيع كالنصف والثلث والأقل والأكثر فهو أنه يصح إرادة في أكثر الأقسام
 ويصح إرادة بالملك ألا ترى أن الوارث قد يرثه دون ما عداه وكذلك يباقي
 فيه الهبة والبيع والحيارة فوجب أن يصح استثناءه ألا ترى أنه لو باع المستثنى
 منه منفعة عن المستثنى لصح البيع فكذلك إذا باعها واستثنى ما في بطنها من الولد
 كان البيع جائزاً ووجب على المشتري للبايع وضعه إلى ثلاث رخصاً ترخصها
 الناقصة ففصلها إذا انتجت وجميعاً منصوطة عليه في المنعوت وهو أيضاً مالاً
 محظوظاً جزءاً شائعاً في جميعه **مسألة** قال ولو باع ناقصة خفية
 واستثنى^{٣٣} إنما ما ذهبنا إليه من إباحة بيع الناقصة مع استثناء ما في بطنها
 من الولد فاشترى العلم على خلافة إباحة البيع فيها يقصد وجه قولنا قول الله تعالى
 وأحل الله البيع وعمومه يقتضي صحة البيع وجميع الأقسام منه الدليل به
فإن قيل لسنا نعلم أنه بيع حتى يجب دخوله تحت العموم **قيل**
 له لا التباس أن اسم البيع منطلق عليه من جهة اللغة وإذا كان كذلك
 وجب أن يتناول العموم ولم يجب أن يراعى تسليم من يعلم أنه بيع أو امتناع من
 يتبع منه وإنما يراعى ذلك في الأسماء الشرعية دون الأسماء اللغوية والبيع
 هو من أسماء اللغة فوجب بما بيناه صحة ما ذكرناه ويدل على ذلك قوله تعالى
 ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وههنا
 تجارة عن تراض فوجب أن يكون صحيحاً **فإن قيل** نهي عن بيع الغرر
 يقتضي فساد هذا البيع وتخصيص ما اعتمد من العموم **قيل** له ذلك
 لأننا قلنا ما اختلفنا فيه لأن الغرر إذا لم يكن في المستثنى فاما المستثنى منه
 وهو الذي تناوّل البيع فلا يجوز فيه فوجب أن يكون صحيحاً ولا يغير هذا
 الخبر وإنما يدل على ذلك ما اجتمع من أن الولد في بطن أمه يصح أن يرد ببعض
 الأحكام لا الوضعية والعق لا لأنه لم يخلق أنه يجوز الوضعية بما في بطن الجارية

والناقص دون الرام

والناقة دون الألف يجوز عتق ما في بطن الجارية دون الألف فلما كان ذلك كذلك وجب أن
يُصَحَّح استثناء الألف عن الألف دليله الأرض تباع وفيها الأشجار أن الأشجار
كما يصح أفرادها بالجميع فتح استثنائها عما عن بيع الأرض ولم يجز بيع فساد الأرض
العقد وكذلك ما اختلفنا فيه يدل على صحة ملة أن لما لا يصح أفراد الألف
من الأحكام كالعضو لم يصح استثنائها ولا في البيع فإن فاسدها على العضو
أنه لا يجوز أفرادها بالبيع لم يصح وكذلك لا أفرادها بالبيع لم يصح ما فيه
من الجارية والغرة ولا يصح أن يكون المستثنى في هذا الباب كالمبيع المستثنى
منه لأن الجارية والغرة إنما يفسد بالبيع ما حصل فيه فاما خصوها في
المستثنى منه لأن الجارية والغرة فلا يوجب فساد المستثنى منه على ما بينا
فإن قيل حان ما ذكرتم في العتق والوصية لجواز ثبوتهما مع الاحتط
والغرة قلنا لا يلزمنا لأننا يجوز بيع الولد في بطن أمه وإنما يجوز الاستثناء
والاستثنى يثبت فيما لا يثبت فيه البيع فإن قيل التي عنكم من باع
شيئا واستثنى منه شيئا فهو لا يكون بيعا فاستثناها الفرق بين ذلك وبين
وإن بيع المأقمة واستثنى ولدها فإن قيل له استثناء يعتبر بكون المستثنى
مخلوفا أو مخلولا وإنما اعتبرنا في فساد البيع بالاستثناء أن لا يكون المستثنى
يوجب جهالة في المعقود عليه ألا ترى أن من باع مملوكا واستثنى أطالا
مخلوفا من المبيع يكون بيعا فاستثناها وإن كان المستثنى مخلوفا لما كان مؤدرا
إلى الجارية في البيع فثبت أن اعتبارنا في صحة العقد وفساده مع الاستثناء هو
كذلك وثبت أن استثناء الولد لا يوجب جهالة في الألف لم يفسد بيعها على ما
بيننا ولا سقط الألف الذي ذكرنا ولا وجب قولنا أن على المشتري البائع أن يكون
أن ترخص الناقة فضيلها رخصة إلى ثلاث رخصات فوالله على الله عظيم وقدير
لا ضرر ولا ضلالة في الإسلام وفي المعلوم أن الفضل أن قطع عنه الباء ولم
يرضخ منه شيء فالأغلب أن يترك المشتري أن يكون من ذلك كذا نص
ولا خلاف أن من خاف على نفسه التلف من الجوع فله أن يتناول من طعامه
غيره ولا يضمنه يجب على صاحب الطعام تمكينه منه فله أن يتناول من طعامه
لأنه احتيا ونفس والذي يجب فيه أن يضمن البائع المشترك قيمة ذلك الدين

قَالَ لَمْ يَكُنْ مَصْنُوعًا لَانَّهُ لَا يَصْطَحُّ اسْتِنْبَاحُهَا مَلَكُ الْغَيْرِ بِلَا غَوْضٍ عِنْدَ
خَشْيَةِ نَفْسِ بَنِ آدَمَ فَالْوَلَدُ لَا يَجُوزُ لَكَ عِنْدَ خَشْيَتِكَ لَكُلِّ الْفَضِيلِ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الصَّوْفِ عَلَى الْجُلْدِ وَهَذَا مَنصُوصٌ عَلَيْكَ فِي
الْأَحْكَامِ وَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ الْمَلِكُ إِذَا كَانَ الْحَيَوَانُ غَنِيًّا تَحِيًّا لِتَصْطِيبِهِ فِي
الْأَحْكَامِ أَنْ لَا يَجُوزَ بَيْعُ مَا عَلَى ظُهُورِهَا مِنَ الصَّوْفِ وَالشَّعْرِ وَالْوَبَرِ وَنَحْوِهِ
مَا قَدْ نَظَرْنَا فِيهِ لَيْسَ بِحَيٍّ أَنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَيًّا لَمْ يَتَغَاوَجْ حُكْمُهُ بَعْضُهُ بِنَحْوِ بَعْضٍ
فَيُزَيِّ الشَّيْئَيْنِ الْمَنفَصِلَيْنِ فِي أَنْ يَجُوزَ بَيْعُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا
اتِّصَالٌ لَا تَرَى أَنَّ جُوزَ بَيْعِ أَدْرَعٍ مِنَ الثَّوْبِ كَجُوزِ بَيْعِ أَخَذِ الثَّوْبَيْنِ دُونَ الْآخَرِ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى الْحَيِّ لَا يَكُنْ اسْتِيفَافٌ كَمَا لَمَّا بَلَغَتْ
الْبَهِيمَةُ مِنَ الصَّنَةِ فِي ذَلِكَ فَإِنَّهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا غَنِيٌّ الْجُلْدُ وَالصَّوْفُ فِي حُكْمِ
الْمُنْفَصِلَيْنِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْتَاعَ الْأَرْضَ وَيَسْتَتِي
رِزْمَهَا وَالْبُخْلَ وَيَسْتَتِي رِزْمَهَا وَالنَّشَا لَا يَسْتَتِي لَهَا وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْتَاعَ
الْحَبَّارِيَّةَ وَيَتَغَاوَجَ مَا فِي بَطْنِهَا جَمِيعٌ لَكَ مَنصُوصٌ عَلَيْكَ فِي الْمَشْتَبَّهِ
فَمَا قَوْلُ جَوَازِ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْأَرْضِ مَعَ اسْتِيفَافِ رِزْمِهَا فَجَبَّ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا
عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَأْخُذَ بِهَا أَنْ يَقَالَ فِيهِ أَنْ يَأْخُذَ بِالرِّزْمِ عَنِ الْعَرْشِ عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ
وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ بَاعٌ أَرْضُهَا مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الرِّزْمِ ثُمَّ اسْتَتِي شَيْئًا مِنْ جُلْدِهَا
الرِّزْمِ لَا دُونَ الْأَرْضِ إِذَا أُطْلِقَ يُعْمَلُ لَمْ يَدْخُلِ الرِّزْمُ وَدَخَلَتْ الْأَشْيَاءُ ذَكَرَ ذَلِكَ
أَبُو الْعَبَّاسِ الْحَسَنِيُّ فِي النُّصُوصِ وَهُوَ قَوْلُهُ لَا أَحْفَظُ فِيهِ خِلَافًا فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ
قَالَ يَجُوزُ بَيْعُ الْأَرْضِ وَاسْتِيفَافُ الرِّزْمِ الْأَعْلَى إِلَى جِهَتَيْ الدَّيْنِ ذَكَرْنَا هَذَا
لَا أَنْ لَا اسْتَتِي أَمَّا يَصْطَحُّ فِيهَا تَوْلَادُ لَدَخْلٍ فِي جُلْدِ الْمُسْتَتِي مِنْهُ وَهَذَا
تَمَّا لِاخْتِلَافٍ فِيهِ وَكَذَلِكَ الْإِخْلَافُ فِي جُوزِ بَيْعِ الْغَنِيِّ
وَاسْتِيفَافِ رِزْمِهَا إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى وَجْهِ بَعْضِ أَشْيَاءِ الْمَلِكِ عَلَى الْمَلِكِ
فَمَا بَيْعُ الْجَارِيَّةِ وَالْعَتَاقِ مَا فِي بَطْنِهَا مِنَ الْوَلَدِ فَلَا وَالْكَلَامُ فِيهِ هُوَ الْكَلَامُ
الَّذِي تَقَدَّمَ فِي بَيْعِ النَّاَقَةِ وَاسْتِيفَافِ مَا فِي بَطْنِهَا مِنَ الْوَلَدِ فَلَا عَرَضَ فِيهِ إِذَا كَانَ تَمَامًا
وَبَيْعُ النِّسَاءِ وَاسْتِيفَافِ لَبَنِهَا مَبْنِيًّا عَلَى هَاتَيْنِ الْمَسْئَلَتَيْنِ أَيْ بَيْعِ النَّاَقَةِ وَاسْتِيفَافِ
مَا فِي بَطْنِهَا مِنَ الْوَلَدِ وَبَيْعِ الْجَارِيَّةِ وَالْعَتَاقِ مَا فِي بَطْنِهَا وَالْكَلَامُ فِيهِ عَلَى الْكَلَامِ

فِي الْمُسْتَلْزَمِينَ **سُئِلَ** عَنْهُ قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْكَلْبِ قَالَ وَقَالَ الْقَسَمُ
 الْأَنَّهُ يَكُونُ كَلْبًا يَنْتَفِعُ بِهِ فِي رِزْقٍ أَوْ ضَرْعٍ أَوْ صَيْدٍ قَالَ الْقَسَمُ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْهَرِّ
 وَنَصْرِي فِي الْأَحْكَامِ • عَلَى تَحْرِيمِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَنَصْرِي الْقَسَمُ فِي النَّيْرِ وَنَصْرِي عَلَى أَنَّ
 ثَمَنَ الْكَلْبِ يَحِلُّ إِذَا كَانَ كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَا شَبَّهَهُ أَوْ رِزْقٍ وَلَا يَبْنَى قول يَحْيَى عَلَى
 قَوْلِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ تَأَمَّلْنَا أَفْصَلَ لَنَا مَثَلٌ فَلَمْ نَجِدْ فِي كَلَامِ يَحْيَى مَا يَقْتَضِي
 ذَلِكَ فَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ الْمُسْتَلْزَمُ خَلْقًا بَيْنَهُمَا فَوْجُهُمَا يَدُ هَبِ الْيَدِ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مِنْ عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِهِ مَا أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَقْرِي ثَنَا الطَّيْطَوِيُّ ثَنَا يُونُسُ ثَنَا سَتْفَانُ عَنِ
 الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمَّا قِيلَ لَهُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَنْ مِنَ الْبَيْعِ وَحُلُولِ الْكَاهِنِ وَنَا أَبُو بَكْرٍ
 الْمَقْرِي ثَنَا الطَّيْطَوِيُّ ثَنَا هُدُ ثَنَا أَبُو عَسَا ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَعْوِيَةَ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ
 عَنْ قَيْسِ بْنِ عَجْبَانَ عَنْ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ثَمَنُ الْكَلْبِ حَلَالٌ
 وَنَا الْمَقْرِي ثَنَا الطَّيْطَوِيُّ ثَنَا ابْنُ أَبِي حَوَاتِمٍ عَنْ ابْنِ خَالِدٍ ثَنَا ابْنُ طَهِيَّةٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ سُلَيْمٍ أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ
 نَهْلٍ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَأَنَّ كَانَ ضَرْفًا يَا **فَانْ قِيلَ** هَذَا كَانَ فِي وَقْتِ أَمْرِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ بَقِيَ الْكَلْبُ ثُمَّ رُبِحَ ذَلِكَ بَانَ إِذْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِي أَقْبَى الْكَلْبِ الْمَاشِيَةِ وَالرِّزْقِ وَالصَّيْدِ نَسَخَ مَا رَوَيْتُكَ **قِيلَ** لَهُ الْأُمْلَاءُ
 وَرَدَّ فِي الْأَوْقَاتِ ذَوْنَ الْبَيْعِ وَلَمْ يَرِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ الْأُذُنُ فِي الْبَيْعِ فَكَيْفَ
 يَدْخُلُ نَسَخَ مَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمَّا
 أُعْزِمَ بَقْعُ الْكَلَابِ الْأَكْلَابِ صَيْدٍ أَوْ كَلْبٍ مَا شَبَّهَهُ ثُمَّ رَوَيْنَا عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 النَّبِيُّ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَأَنَّ كَانَ ضَرْفًا فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ كَانَ
 قَائِمًا مَعَ ابْنِ أَخِي أَقْبَى لِي فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى نَسْخِ مَا رَوَيْنَا عَنْهُ النَّبِيُّ **سُئِلَ**
 قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَذْرَةِ وَلَا الْمَيْتَةِ وَلَا الْخَمْرَ وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَقَوْلُهُ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْتَةُ وَالْأُولَى
 قَوْلُهُ فَاجْتَنِبُوا وَالْمَنَعَ وَالنَّهْيُ يَتَخَلَّقَانِ بِالتَّضَرُّفِ فِيهَا وَهُمَا عَائِمَانِ فِي جَمِيعِ
 التَّضَرُّفِ وَالْبَيْعُ مِنْ جَمَلَةِ التَّضَرُّفِ فَوَجِبَ تَحْرِيمُهُ وَالْمَنَعُ مِنْهُ وَرَوَى يَدُ
 عَلَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عنه ببيع العذر والخنزير والخنزير **مسئل** قال القس عليه السلام ولا يستحب
بيع الكلب والقطير والعنب من يتخذها خمرًا فان باعها منه جاز البيع ووجه الكراهة
انه يحرم على الاثم والفعل الحرام وقال قال الله تعالى ولا تعاونا على الاثم ولا
وجوه جواز البيع الخمر مباحات يجوز الانتفاع بها فاسبب بيعها ببيعها من
لا يتخذها خمرًا وقد قال الله تعالى واحل الله البيع وقال ولا تأكلوا اموالكم بينكم
بالباطل الا ان تكون تجارة بينكم وهذه تجارة بينكم ولا عذر تراض **فان قيل**
فهذا ابطاله لانه عون على الاثم والعذر وان **فيل** له ليس تركه
بعون على التقوى لانه المعين لا يكون معيّنًا الا اذا قصد الاغناء على الاثم على
والتسبيح بالعون من حيث جاز فليتنا ولهذا لا نقول ان الله يعين على المعاصي
وان اقر علىها ومعنى قولنا الله عون على الاثم على التقريب والتسبيح بالعون من
حيث جاز تمكينه لولا ذلك كان محرمًا ولم يكن مكرهًا **مسئل**
قال ولا يجوز بيع ما عطف الاجارة دون انقضاء مدتها فان كان البايع مضطراً
انقضت الاجارة وجاز البيع معناه قولنا لا يجوز بيع ما عطف على الاجارة
ان بيعه لا يتم الا بتسليم المبيع لان تسليمه لا يصح لحق المستأجر بطله
في ان المبيع لو تلف قبل التسليم تلف من مال البايع يدعى ذلك على ان البيع
لم يتم وليس المصلحة انه لا يصح لانه انما قال في المنتجات البايع ان كان مؤثراً كان
الكرى على خاله ولم يبال ان البيع يبطل ووجه قولنا انه ان كان البايع مضطراً
انقضت الاجارة وجاز البيع ومعناه لا يتم ونقد وفتح التسليم لان الذي
منع من التسليم انما كان حق المستأجر فاذا انقضت الاجارة لا يبطل حق
المستأجر لم يكن هناك مانع من التسليم فصح التسليم وتم البيع فاما اذا باعها
لا عن ضرر ولا اقرب على منهها ما روي عن ابي يوسف انه يكون عيباً في
المبيع فان رخص به المشتري صبر حتى يفي مدّة الاجارة ولا يسلم وان لم يرض
الفتح البيع وذلك ان تعدد التسليم في المال اكثر مما فيه انه لو جوب نقصاً
فيه فوجب ان يجري بحسب سائر العيوب وليس كذلك حال بيع حلا العبد
الابقى لان ذلك مما يتعدّد تسليمه من غير توقيت فيجب ان يكون المترك
الخيار في شح وان كان علمه حين اشترى ورضي به المستأجر بفتح تسليمه بعد

انقضاء مد لا معلومة فتعذر التسليم انما هو مدة معلومة فهو كالغيب وفي الآتي
 لا يجوز لتعذر التسليم فكانه ممنوع مبدئياً أم البيع وحكي عن أبي حنيفة ان المستاجر
 منع المشتري وان منع البيع عليه وعن محمد عن أبي حنيفة انه ليس للمستاجر نقض
 البيع ولكن ان اجاز البيع كان في ذلك ابطال ما بقي من الاجازة قال أبو بكر الجصاص
 لا وجه لما حكى عن أبي حنيفة او لا وذلك ان حق المستاجر يتعلّق باستيفاء
 المنافع وهو يملكه استيفاءً وها مع بقاء البيع وقال أبو بكر في الصلح ما رواه محمد
 عن أبي حنيفة وهذا غير بعيد لانه اذا اجاز البيع فقد اجاز اتمامه وتنفيذ له وفي ذلك
 تسليم البيع فادعى بتسليمه فقد رضي بابطال الحق المتعلق به من استيفاء المنافع
 وشبهه بين باع عبداً فأبى قبل التسليم في ان المشتري ان شاء فباعه بغيره وان شاء
 دفعه الى غيره والأصح عندي ما حكينا للفرق الذي بينا له **مسألة** قال ولوان رجلاً
 باع عبداً فعلى ان فيه مائة ثوب او اقل واكثر فوجد له المشتري على ما اشترا لا كان ذلك
 جازاً فان وجدته ان اجاز ان يبيع ويترك على البايع ما زاد من الثياب في ثوبه
 وان وجدته ناقصاً كان البيع منقوضاً ما ورد فعلى البايع انما اذا وجد له على ما اشترا لا
 فلا خلاف في جواز بيعه وانما اذا وجد له ان يترك على البايع ان يبيع ويترك على البايع
 وحكي عن ابن سريج انه ان راد كان الحيوان للبايع في تسليمه يعطيه بالثمن وبيع البيع وان
 نقص كان الحيوان للمشتري في ان يترك على البايع ان يبيع ويترك على البايع ان يبيع ويترك
 من سمع البيع في الراية ان الذي افسد في من اصحاب أبي حنيفة انما افسد في التفاوت
 الواقع فيه بل لا بد ان لا خلاف بيننا وبينهم في ان من باع شيئاً لا على ان فيه مائة فغير
 به فوجدته تزيد قليلاً او اقل او ازيد او ازيد او ازيد او ازيد او ازيد او ازيد او ازيد
 في ذلك كذا كان يكون الوسط من التفاوت فوجب ان يبيع البيع الا ترك ان كل ماء
 قصد في بيع التفاوت يقصد فيه الى الوسط كمثل المثل وكذا الماشية انما
 يؤخذ فيها الوسط وما شابه ذلك وان شئت ذلك

بيان

تناوله وصح رفع الزايد مع ان التفاوت في شئ من بيع العقار ان ذكر أبو الغبار
 وجه آخر وهو انه قال في وجوب حمل بيعات المسلمين وعقودهم على الصحة ما أمكن
 وجوب حمل هذا العقد على انه باع من الجمل مائة جزء من مائة جزء وجوز ما يبيع لانه لو باع
 على هذا الوجه وصح به لصح البيع بالاجماع فيجب حمل العقد على هذا الوجه ويجب ان يكون

و قد ما يرد كما على سبيل القسمة وليس لاصحاب ابي حنيفة ان يكرروا ذلك من حيث صح صرف العقد الى ذلك وكذا لك ما اختلفنا فيه ويؤكد ذلك بالطواهر لتول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وقولوا الا ان تكون تجارة عن تراض مكرم وقوله فاما ما حكى عن ابن سريج ان البايع مختار بين التسليم بجميع بالضرر وبين فسخ البيع فلا معنى له لان العقد لم يتناول البيع فكيف يحكم بالتسليم بحق العقد وليس الذي ايدى ما يصح ان يقال انه يترك كل في العقد على سبيل البيع كانه يترك البيع فحصل من البيع او ماله من الحقوقي فاما انقص فيجب ان يفسد البيع لانه بيع ما ليس عندك والذي هو رسول الله صلى الله عليه وآله وصار ما تناوله العقد معقودا فاشبهه ان يبيع ثوبا ليس موجودا فوجب فساد ولا معنى لما حكى عن ابن سريج من تثبت الغيا للمشتري لان ما يطوى عليه العقد ليس بحاصل والتجيز يصح بعد حصول ما ينطوي عليه العقد **مسألة** قال ولا بأس ببيع الشيء عند كل فداية منه بمن معلوم وكذلك اذا اشترى ذلك في ظرف وقد عرف من ندر وطرح قد لا كان ذلك تجاريا وكان التوقيف يتول فتم اشترى ضربا من طعام على ان كل قفيرة بدوهم ان البيع يصح في قفيرة طحين منها وقال ابو يوسف ومحمد يصح البيع في الجميع والذي يقتضيه اصلاق اصحابنا في الشيء يبيع عندا وهو ان يكونه قولنا في المكيل كقول ابي يوسف ومحمد العقد في هذه الباب كالكيل في المكيل ووجهه ان ذلك ان البيع مما تجب صحته بغيره وليس فيه الا كون جملته الثمن غير معلومة وهي تصدق معلومة بالعدد في المورد وقد اركيل في المكيل فيجب ان يكونه البيع صحته ان يلد ببيع التولية ببيع المال بصفة الا ترى ان من قال بعتك هذه السلعة براس المال او براس عشرة لا عشرة عشر يصح بغيره وان كان محاش وقوع البيع جملة الثمن غير معلومة لانها تصير في الحال الثانية معلومة فكذلك ما اختلفنا فيه وما يبيع المورق في الظرف بوزن معلوم فيجب ان يصح اذا كان وزن الظرف معلوما قد طرح مقداره لان البيع يكونه وزنه معلوما في ان وزن البيع يكونه معلوما لان لا فضل بين ان يكون شيء مائنة وزن وبين ان يكون مئتين مائة وعشرة اذا كان ذلك الغية قد علم وزنه عشرة لا **مسألة** قال ولا بأس ببيع العرضة مع الجدران المحيط بها مائة اربعة فاما السقوف فلا يجوز بيعها مائة اربعة

ينظر

عن أبي حنيفة

نقص في المتعبد على هذا فقال اذا اشترى رجل عرساً له ان يبيع الجدار المحيط به
انه كل ما يبيع شيئا معروفاً صحيحاً الشئ وجهه ما قد متناه في شئ الشئ عند ذاء
كل ما قد يبيع منه بئس معلوم قال لأن هذا ايضاً يبيع شراً ولا يدرك ليس فيه
الاجابة القدريه هي نصيب معلوم بالشرح قال ابو العباس الحسن فان قال بعتك
على انك كذا اذا عاينك اصح فان وجدته ابدى اكان عليه فسطح الاله الي من الثمن
وان نقص بطل لأن الله سبحانه الله بشبهه بانقص عليه في المتعبد في شئ الثابت
في العدل كل ثوب بكذا في باب الضمة والبلادي وليس ذلك ببيع وفصل
بمع بيته في بين شئ الثوب في انه لم يوجب تركه على البايع كما انجب في
التياب لأنه على البيع على الدعان وفي الثياب على البيع

كذا

على البايع كان قد دخل الضرر على البايع لأن الدراع
الواحد ربما لم ينتفع به فليس كذلك الثوب الواحد فانه ينتفع به ولله
اعلم قال ابو العباس الحسن رضي الله عنه فان باع الدار على انما مائة ذراع فوجدها
من الية وجب البيع ولم يلزم للمشتري شيء للزيادة قال لأنه اشترى عبداً اعلم
انه امور فوجدها سليماً لا شيء على المشتري بشئ من الغائب الاخرى ونقص في الثوب
فساد بيع المستوف منه اربعة وعمل ذلك بالتفاوت بين الحسابات في يجوز ولا
والرد او لا والقله والكثرة والحسن والقبح وليس كذلك بيع الغصن
والجدار وليس فيهما من التفاوت ماصوف في المستوف **مسألة** قالوا لو
رجل اشترى من رجل متاعاً فقال اخذ منه منك بثل ما يبيع الناس كان البيع
صحیحاً ان كان صاحب المتاع باع صديقه منه بئس معلوم على سعيه واخذه ولم يستع
تغير فان كان البايع لم يبيع منه شيئاً كان البيع فاشد لأن عرفت ولو كان باعه
باسعار مختلفة كان ايضاً فاشد ان تعريجاً نصيب في المتعبد على متاع هذا البيع
اذا لم يكن باع منه شيئاً وعلل فشك في بان قال اذا لم يكن باع منه شيئاً يكون الثمن
مجهولاً ونقص على صحته اذا علم الثمن بما تقدم من البيع وقلنا تعريجاً ان كان باعه
باسعار مختلفة فيفسد البيع لأن الثمن يعود مجهولاً ووجه صحة البيع ان لفظه
المستقبل استعملت فيمن كان في الفعل اذا كانت الافعال كثيرة لا وان كان
معنى منها فعل فيقال فلان يصيد وفلان يذبح وفلان يحيط فيكون ذلك مقصراً

الى ما يبيع على الاستقبال لأن الثمن يكون مجهولاً ولا ندره يؤدى الى العسر
مسألة قال ولو ان رجلاً ورث سهماً من صبيته او حواشيت فباعها من
غير قسمة السهام كان البيع جائزاً اذا كانت السهام معلومة فان لم تكن معلومة
فسد البيع وذلك ان ذكر السهام ليكون نصيبه الذي يتناول به البيع معلوماً فاذا
كان ذلك معلوماً صح ان يقول بعت نصيبى الذي ورثته من فلان لأنه اذا كان ذلك
الثلث او النصف او مادونهما او فوقهما وكان ذلك معلوماً للبايع والمشتري فلا فرق
بين ان يملك في البيع النصيب بالسهم وبين ان يقول نصيبى الذي ورثته فلما لم
يكن بين العبارتين فرق صح البيع باحدى العبارتين ويجب ان يضح بالآخرى
اذا كانت السهام معلومة اما اذا لم تكن السهام معلومة لواحد منها فوجب ان يفسد
لأن البيع يكون مجهولاً لاخذ هما افهما وذلك مفيد للبيع **مسألة** ولو
ان رجلاً اخذ من رجل طعاماً او غيره لا يكيل او وزن او عدد لم يكن ذلك بيعاً
بيناً فان اخذوا به اجمع معلومة كان ذلك بيعاً ولا فرق بين ان يأخذ له دفعه
او دفعتين في المثلين جميعاً كان القياس ان لا يكون بيعاً لأنه لم يحصل فيه
ايجاب وقبول والعقود من النكاح وغيره لا تنفع الا بالقبول والادباج بالاطح
مؤثرون عنه لذلك الا ان احتجنا باجماد ذلك في انشاء المحققات كما نكولدهم
لما جرت العادة بين المسلمين وظهرت تعاملهم به على الشك والخلف وهو المعلى
عن احتجاب ابي حنيفة وذلك ما اجمع عليه المسلمون على ان الهدايا لا تحتاج الى الخط
القبول والادباج وكذلك اجمعوا على التسليم في دخول الحمام وان لم يكن هناك طرفة
على مقدار الاجرة كما يظهر من تعامل المسلمين به وكذلك ما ذكرناه للعلماء في بناها
مسألة قال ولو ان رجلاً قال للبقال لت لي هذا السويى باوقية ذهب فلبته
باوقية لم ينجح ليه الاثن اوقية وكان في الثانية مبرعاً وان كان لله ولم يسم
الاوقى وجب عليه قيمة ما يلبه به الا ان يجاوز في ذلك حتى يفسد السويى
فانه يضمن السويى لصاحبه قلنا انه في الثانية مبيع لا أنه صك عليه من الذهب
فالم يأنه به صاحبه فيجري مجرى ان يضرب عليه ابتداء في انه لا يستحق به شيئاً
لأنه مبيع حكمه في الثانية حكمه الا ابتداء لأن صاحب السويى امره بالاقية
الاوقى فقط قلنا انه اذا قال لله ولم يسم الاوقى فعليه قيمة جميع ما يضرب عليه

كذا

من الذهب

من الدهن لا يؤخذ الا اذا كان له بلفظ عام فهو يتناول جميع ما يشبه عليه ما لم يفرط
 حتى يقبله لا فلذلك اوجبنا قيمته الجنيح لأنه اذا اشتد التسوية بكنة الدهن
 صمنه لصاحبه لا لأنه افسد ملكه عليك بغيره اذ لا يجب ان يضمنه **مسألة**
 قال ولو ان رجلاً اشترى من رجل سلعة ثم كرها واستقال البايع فابى ان يقبله الا
 ان يخط من الثمن شيئاً لم يجز ذلك لأن الاقالة لا تكون الا بالثمن كله فان ترك المستقل
 ثلثاً من الثمن من غير ان يشترطه المقتل جاز ذلك نص على ذلك في الأحكام والمنهج
 جميعاً ووجهه ان الاقالة عند بيع مشتات وفيه جازية مجزئة التولية في انما عقده
 بجميع الثمن فادى اقال اقله هذه السلعة على ان يخطي كذا وكذا اسكان ذلك فاسداً لأنه يجب
 مجزى ان تقول بغيرك هذه السلعة بعشرة على تخطي درهمين فيتمسك البيع لهما بالثمن
 لأنه لا يجوز ان يكون الثمن عشرة لأن المشتري لم يرض ولا ان يكون ثمانية لأن العقدة
 لم ينقذ عنها وسعد ذلك اذا قال اقلتك والتمن عشرة لانه قال اشتريت منك بعشرة
 على ان تخطي درهمين فوجب فساد الاقالة لأن ما تنقض الاقالة به وهو الثمن يصير
 في حكم المجهول وقلنا ان المستقل اذا ترك شيئاً بوعده صحت ذلك لانه ذلك لم
 يغتر من فوجب ان تصح الاقالة **مسألة** قال واذا باع شيئاً نظراً
 لم يجز ان يشتاعه من المشتري باقل من ثمنه الا ان تكون السلعة قد نقصت فانه
 لا بأس به نص عليه في الأحكام والمنهج جميعاً والاصل فيه ما روينا من انه لا بأس
 سألنا عائشة فقالت ابي بعث من زيد بن ارقم خائناً رددهم الى العطاء ثم اشترى
 بثمانية درهم فقالت بئس ما شريت وبئس ما اشتريت ابلغ زيد بن ارقم ان الله قد ابطال
 جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله فدل هذا الخبر من وجهين على انها قالت ما
 قالته بنص عن رسول الله صلى الله عليه وآله والى اخذهما ان الوعيد لا يلزم النجاسات
 اذا خالف العطاء فيهما طريق الاجتهاد ولم يكن مخالفة للنص فليس الركن الذي لك
 على ان ردك مخالفة النص والثاني ان مقادير اجزاء الثواب والعقاب لا يمكن العلم بها
 الا من طريق النص وقولها ان الله قد ابطال جهاده لا يدل على ان اجزاء العقاب على الفعل
 كانت اكثر من اجزاء ثوابه وهذا لا بد من ان يكون طريق النص **فان قيل**
 ما انكرتم ان يكون الوعيد منصرفاً الى البيع الى العطاء **فيل** له ظاهر كلامه
 ان الوعيد منصرف الى الامرين لا منها قالت بئس ما شريت وبئس ما اشتريت على ان البيع

سكتة

الى القطار مما اختلف فيه الصحابة في ظاهر كلام عائشة يدل على انها اجازت له
 لانه لو لم يكن البيع الثاني فسخا له فان قيل لما السبب الذي من اجله
 انكرت البيع الاول قيل لم يحتمل ان تكونت عليك ان البيع الاول وقع
 ليتوصل به الى البيع الثاني المحطون ومن اضحانا من قال انكرت البيع الاول لانه
 انطوى على الزيادة وهذا عند يحيى بن الحنفين جنس من الزيادة على ما معنى القول في
 فان قيل انكم ابطالتم فعله بقول عائشة وان عتيقها قالت ما قالت
 على النص مما تنكرون على من قال ليس كنتم نحن تبطل قول عائشة بفعل ربه يدعي
 انه فعل ما فعل غيره النص قيل لم ليس في فعله ما يدعيه النص
 لانه الفعل قد يقع بأمر جهاد المجتهد وقول عائشة ان الله ابطال جهاد لا يجوز
 ان يكون الا مع النص لو دل ذلك لا طريق الى معرفتها الا من جهة النص فان
 قيل القياس يشهد لنا لانه ان يبيح من بائعه باكثر من ثمنه وبئيل
 ثمنه ويجوز له ان يبيح من غير بائع من ثمنه فوجب ان يجوز بيعه منه
 باقل من ثمنه قيل لم لا يمنع ان القياس ما خرجت عن اليقين لكن النص
 يدل على خلافه على ما بيناه فوجب ان يقتض القياس على انه لا خلاف ان النص
 الذي يحرم المنفعة لا يعمل بل يحرم فكذلك ما اختلفنا فيه والعلة انه ينسب
 التمسك باليد على صحة هذه التعليل ان التي سالت عائشة قالت ما ليت ان لم
 احد الا لاس مالي فقلت فله حيا وهو عظم من ربه فانه لم يفسد ما سلف فاجرت به
 بخبر الربا وقال ابو حنيفة واصحابه مثل قولنا وخالف الشافعي فقال يجوز
 قولنا الا ان تكون نقصت قيمتها فلا بأس بذلك وجه التهمة والى الخبر ومن
 في فعله ما يمكن ادعاء الغشوم فيه ويجوز ان تكونه انكرت كونه البيع على ما كان
 عليه في باب التعويم والاحتمال كذلك جعلنا الى القياس والطواهي
 المجازة للبيع لانا كنا عدلنا عن ذلك للنقص ولا تعلم وراود النص مع نقصان
 اليه **مسألة** قال ولو ان رجلا اشترى عبدا بين صنفه فوجدها
 حذا او مكاتب او مدبرا كان البيع فاسدا فان عتقت الاثمان صح البيع في
 من حاز بيعه دونكم يجوز وكذلك القول فيما اشترى شاة من مدبوختين
 فوجدها بيعة من لا يجوز اكله يحتمل او منته في المسئلة قال ابو حنيفة

كقولنا الشافعي

كقولنا وللشافعي قولنا ان اخذها وثل قولنا والثاني ان البيع يصح فيما يجوز بيعه
 والمشتري الحيوان بين اخذ ولا يبيع الثمن ويأخذ ولا يجرى فيك مجزى الغيب
 وحكي قولنا ان لا يأخذ ولا يقسط من الثمن وذلك لا يصح عندنا في هذه المسئلة
 وانما يصح اباغ عتدين اخذها والآخر لغيره لا يغير ان صا حبيبا ووجه قولنا
 في هذه المسئلة ان البيع وقع فاسيد الانطوا ليه على ما لا يصح بيعه من الثمن والنية
 فاشبه البيع المنطوي على خيار مجهول المدة لا
 فساد كذا ما اختلفنا فيه ولا يلزم على المسئلة ان يبيع ملكه وملك غيره لا
 لأن هذه البيع لم ينطو على فساد لان عقد موثوق ومثله احكام المالك صحيح
 واستقر ولا يلزم عليه ان يترك مع امراتين في عقدة فوجرت احكامها ذات
 حرم محرم لان انطوى عقد النكاح على الفساح لا يغسل ما صحح الا ترى ان النكاح على
 الحرة والخيرين يصح وان فسده المبرق كذلك انطوا على الشرط الفاسد وأيضا يصح
 يوجب فساده لوجه آخر وهو جهالة الثمن لأن تقسيط الثمن على قيمة لا يصح اذ كان
 صاه في العقد مما لا يصح بيعه فلا يصح تعومه كما يصح ذلك في العبد بين اذ كان
 اخذها ملكا لغيره **فان قيل** فبكم قلتم ذلك في المثل والنية فلم قلتم في
 المكاتب وقد قلتم في المذهب والمكاتب وقد قلتم ان من ترك مع على مدبر مكاتب او اتم
 ولقوم وجعل المهر قيمته **قيل** له هذا التبرع ليس يصح بل هو على
 التقدير لأن ما لا يصح بيعه لا يصح تعويمه لكن لما وجدنا اقرب من مهر المثل
 عندنا اليه والنكاح يحتمل من الجهالة ما لا يعمل لبيع فذلك قلنا ذلك في النكاح
 ومنعنا في البيع وهذا يبطل ما قاله الشافعي من تقسيط الثمن اذ كان ماله
 مما لا يصح بيعه فاما اذا كان مما يصح بيعه باجاء المالك فيه يقول وقول
 الشافعي انه يغير بين اخذ ولا يبيع الثمن لا يصح للوجهين الذين بيناهما لأن
 التخيير يكون في العقد الصحيح او الموقوف فاما العقد الفاسد فلا يصح التخيير
 فيه لأنه لا يصح التخيير في العقود المنطوية على الشروط المجهولة والغرض
 وقد بينا فساده العقد بالوجهين الذين قد منهاها فلا تمنع للتخيير **فان قيل**
 انتم يجوزون البيع براس المال وان لم يكن الثمن معلقا في المال للمشتري
 وكذا لك يجوزون بيع الشيء عند اكل قدر منه بركة او ان لم يكن جملة الثمن

كذا

معلومة فما انكرتم ان تكون جملة الثمن لا توجب فساد هذا العقد **فيل**
 لم ما اجزاء لا لانه الثمن يبيّن في الثاني معلوماً ونظيراً لا ما يحق اذا باع ملكه
 مع ملك غيره لا لانه ملكه يبيّن معلوماً في الحالة الثانية، فاذا باع ما يجوز بيعه
 وما لا يجوز بيعه فلا سبيل الى ان يحصل الثمن معلوماً لا لانه يبيّن معلوماً بالتسليم
 الثمن على قيمته وقيمة ما ضامه فان كان ما ضامه لا قيمة له لم يضح التفسير والمبيّن
 الثمن معلوماً على وجه من الوجوه وقلنا ان الاثمان ان تباينت صح البيع فيما يجوز بيعه
 وذلك ان يكون بمنزلة الصفقتين المنفردتين فلا يكون منطوقاً على الفساد اعني
 صفة ما يخلص لانه انما قال بعتك هذين العبدين هذا باللفظ وهذا بجملة لانه على انه
 اذا احتمل ان يجعل على وجه يضح بان يجعل في حكم الصفقتين وامكن ان يجعل في
 حكم صفقة فيفسد الاولي ان يجعل على وجه الصفقة كسائر ما مضى في نظائره لا
 وبه قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة هو فاسد بمنزلة لو لم يميز الاثمان ولا يكون
 الثمن ايضاً مجهولاً لان ثمن ما جاز بيعه معلوم فلم يكن فيه واحد من الوجهين المذنبين
 ابطلنا ما ابطلناه بهما فوجب صحته **فان قيل** ما انكرتم ان تكون الصفقة واحدة
 وان تباينت الاثمان **فيل** لم يخفى قولناهما صفقتان وان كل واحد منهما منفرد
 بمعلمه فانه ما تعرض في احدهما من الفساد او الضم لا يشارك فيه صاحبه وهذه
 حاصل فيما قلناه **فان قيل** الشتم يبطون عقد من تزوج خمساً في عقده وان
 تباينت المهور فما انكرتم من فساد ما اجزتم في البيع **فيل** لم لان الخمس ملك
 في الفساد لان كل واحد لا يضح وليس لاحدهما من الاولي لصاحبه في ايامه
 جملة الخمس فوجب فساد كلاهما وليس كذلك البيع لان اخذ المبيعتين لم يشارك المبيع
 الثاني فيما اوجب بطلان بيعه بل نظيره لان يتزوج امرأتين في عقد فيجد لهما اذات
 حريم مخزوم **مسئل** قال واذا اشترى جماعة في عمل دم او بيت طعام لم يجر
 لبعضهم ان يبيع حصته من غيره شركائهم من قبل التعليب والدويمة ويكره بيعها من
 شركائهم فاما بيع القسمة فالشركاء وغيره لا فيها سواء هذا المتكلمة مبنية على
 ان الشركاء لا يعلم كل واحد منهم نصيبه من الدم او الطعام وذلك بان يكون كل
 واحد منهم دفع دراهم معلومة الى رجل يشترى له بها دماً او طعاماً على سبيل
 التوكيل ولم يعلم كل واحد مقدار ما دفع صاحبه واذا نوال الوكيل في الخلط فاشترى

لهم بيت طعام او حمل دم او يكونوا قد نسوا لكل واحد منهم فعلى هذا لا يجوز بيعه
نصيبه من الأجنبي ولا من شركائه لانه لا يعلم ما الذي يبيعه ولا يعلم المشتري
ما الذي يشتريه وقوله ولا يكره لا يبيعه من شركائه هو على المنع لا على ان يبيعه
اولى منهم وعلى هذا لا فصل بين الأجنبي وبين الشركاء وان ذكر في الأجنبي بطلان
البيع وفي الشركاء كراهية البيع لا حكم من طريق المنع والحد وان عرّفوا خصصهم
وهو الذي اراد بالتقليب والتدوير فله ان يبيع من شركائه وهذا اما لا اشكال فيه
وقوله ولا يكره لا يبيعه من غير شركائه فالمراد به الكراهية التي هي من الاستحباب
ودجهم انه يوجب الشفعة في العروض وما جرى مجراها فلهذا لا شك في الشفعة
ولما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يبيع للمسلم ان يبيع حتى يرد
شركاءه يبيع في حق الشفعة واما الخال بعد القسم فلا اشكال فيه **مسألة**
قال ولا بأس ان يبيع الخاضع للباد ودجهم ان البدوي المحض يجب ان يكون في النكاح
والطلاق والخصومة وفي كل ما صح توكيده فيه من اي شيء يخصه ويجوز المحض
توكيل قبول وكالاتها والتصرف عنده فوجب ان يكون البيع كذلك سوى
كان البيع طعاما او غيره **فان قيل** فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
ان قال لا يبيعه حاضر لباي دعوا الناس يردق الله بعضهم من بعض **فيل**
له المراد بذلك حيث فيه ضرة على المسلمين فقد روي ان اهل البادية كانوا يوردون
المدنية فيبيعون الطعام على ضرب من التساهل كان فيه رضى للمسلمين والضغائن
وكان المحض اذا اتى ذلك يتشدق فيه فهى النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك ولا يخفى
كانت الحال هذه ففقد نكرهم ومنع منه للضرر فيه على المسلمين فقد قال في الامام
ان كان كذلك نظر فيه الامام وهذا كما لا يحتمل الذي لا ضرة فيها بالقياس الذي قد مضى
مسألة قال ولا يكره الاستقبال الجاوب به خارج المصنف ودجهم ما روي عن النبي
صلى الله عليه وآله انه نهى عن استقبال الجاوب به خارج المصنف رواه لا يكره عن
ابن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال نهانا النبي صلى الله عليه وآله عن
تلقى الركبان وعن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
لا تقبلوا السوق وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عن تلقى
السلع حتى تدخل السوق الاسواق وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

الوليقي

للوَجْهِ الَّذِي صَارَ بِهِ الطَّعَامُ الْمُحْتَكَمَ وَلَا تَنْتَهِ الْأَخْبَارُ الْوَارِيَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ لَمْ تَنْفُضْ
 فِي ذِيكَ فَضْلًا فَإِنْ قِيلَ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ اشْتَرَاكَ فِي الْمَضِيِّ فَلَمْ يَقْعَلْ مَا يَصْرُفُ هُتَمُ
قِيلَ لَمْ يَأْتِ الشَّارِكُ فِي الْمَضِيِّ وَخَاتَمِ الْمَضِيِّ وَالْوَحْدُ لَمْ يَمِنْ ضَيْقَتِهِ قَدْ اَصْرَحَتْ بِهِمْ
 فِي تَرْكِ بَيْعِهِ عَلَيْهِمْ فَالضَّرْضُ خَاصٌّ وَلَا فَضْلَ بَيْنِ أَنْ يَحْصُلَ شَيْءٌ مِنَ الْمَضِيِّ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ
 مِنْ أَنْ يَوْمَ بِالْبَيْعِ لِأَنْ دَفَعَ الضَّرْضَ وَاحِدًا سَوَاءً كَانَ الضَّرْضُ بِأَنْ يَقْعَلْ مَا هُوَ ضَرْبُ أَوْ بَيْعٍ
 فَخَلَا هُوَ كَفَيْهِ الضَّرْضُ فَأَمَّا جَوَانِبُ الْأَلَمِ يَكُنْ ضَرْبٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَلَا اخْتِطَافَ فِيهِ خِلَافًا وَلَا
 وَجْهًا لِلْبَيْعِ مِنْهُ أَوْ وَجْهًا وَقَعَ الضَّرْضُ وَقَدْ قَالَ يُوسُفُ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ تَزِيدُ عَوْنُ شَيْخٍ
 سَيِّئِينَ دَابَّاهُ خَصَصْتَهُمْ فَدَرَّاهُ فِي سَبِيلِهِ فَأَمَّا بِالْإِدْخَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرْبٌ وَاقْتِ
 اسْتَنْتَاهُ يَحْتَجُّ بِالنَّسَبِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ فَلَا تَنْ
 الْأَرْتِثَانِ يَلْزَمُ مَنْ دَفَعَ الضَّرْضَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ عِيَالِهِ فَلَا وَجْهَ لَهُ لِأَنْ يَوْمَ عَصَادَةٍ
 نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ دَفَعًا لِلضَّرْضِ عَنْ غَيْرِهِ وَقَدْ قَالَ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَهْلُ الْبَيْتِ يَقُولُ
 وَقَالَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ بَعْدَكَ لَكَ ثُمَّ يَلِيكَ مِنْ بَعْدِكَ لَكَ شَيْءٌ شَدِيدٌ يَأْكُلُ مَسَا
 وَرَمَتْهُمْ لَهْمُ الْأَقْلِيَّةِ مَا تَحْصُونَ فَاحْبِرْ عَنْ أَحْصَانِ الطَّعَامِ لِلْجَاعَةِ وَلَمْ يَنْتَكِرْ وَلَا قَلَمٌ
 يَنْصَحُ بِحَيْثُ بِهِ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمَدَّةِ الَّتِي يَتَّخِذُ فِيهَا قُوَّتَهُ وَقُوَّتَ عِيَالِهِ
 وَالْأَقْرَبُ إِلَى تَحْوِيسِهِ أَوْ إِلَى أَنْ كَانَ يَتَّخِذُ قُوَّتَ عِيَالِهِ لِسَنَةِ **مَسْئَلَةٌ**
 قَالَ الْقَسَمُ عَلَيْهِ فِي بَيْعِ الشُّكْرِ وَشَيْءٍ جَائِزٍ إِذَا كَانَ يَعْقِلُهُ وَهُوَ جَائِزٌ لَوْ
 الْبَايِعُ مِنْ صِحَّتِهِ عَقُودًا ثَبَاتَ عَقْلِهِ فَإِنْ كَانَ يَعْقِلُ لَمْ يُوَثِّرْ فِي ذِيكَ بَغِيرَ تَبْعُصِ أَحْوَالِهِ
 فِي صِحَّتِهِ عَقُودًا إِذَا كَانَ يَعْقِلُ **مَسْئَلَةٌ** وَإِذَا اشْتَرَى رَجُلٌ شَيْئًا ثُمَّ تَرَدَّى
 عِنْدَ تَالِيٍّ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ فَإِنَّهُ مِنَ مَالِ الْبَايِعِ وَهَذَا الْأَحْطَافُ فِيهِ خِلَافًا أَلَا مَا حَكَمْنَا
 مَا لَكَ أَنْ تَقَالَ بَعْضُ الْبَايِعِ قِيَمَتُهُ وَبَعْضُهُ مَارُوي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 أَنْ قَالَ أَنْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْلًا ثُمَّ أَصَابَهُ حَاحِي فَلَا تَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهُ
 الْبَايِعُ قِيَمَتِ السَّلْعَةِ كَانَ ذِيكَ اسْتَحَقَّ قَائِمَتُهَا عَقْدُ الْبَيْعِ وَذِيكَ يُوجِبُ
 أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ مَبِيعَتًا لِأَنَّ الْأَسْتَحْقَاقَ بِعَقْدٍ يُوجِبُ كَوْنُ الْمُسْتَحَقِّ مَبِيعَةً
 وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ قِيَمَةٍ فِي الذَّمِّ وَحَكْمُهُ أَنَّ فَرْقَ بَيْنِ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ لَا وَالْقِيَمَةُ لَوْ
 كَانَتْ مَبِيعَةً لَكَ ذِيكَ يَخْلُفُ فِي الرِّبَا لِأَنَّ الْقِيَمَةَ قَدْ تَزِيدُ عَلَى الثَّمَنِ وَتَنْقُصُ
 مِنْهُ لِأَنَّ الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَتِمَّ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ هُوَ مِنْ شَرْطِ أَتَامِ الْبَيْعِ فَإِذَا لَمْ يَقْعَلِ التَّسْلِيمَ

لم يتم البيع فاذا تلف والبيع عتيق تام في يدي البايع فيجب ان يكون تعيين ماله
 لان ملكه عنده لم يزل وكذلك يد لا لم يزل عنده قال فان كان تسلمه من البايع
 ثم تركه ههنا فتلف فهو من مال المشتري وقد لك ان القبط اذا حصل تم البيع ^{كده}
 واستمر ملك المشتري وقال ملك البايع فاذا ارهنه عند البايع كان ذلك وسائر
 الرهون سواء قال وان وضعه على يد عدل الى ان ياتي المشتري بالثمن فتلف فهو من
 مال البايع وقد لك ان البايع لم يتسلمه اذ وضعه على يدي عدل لانه لا يلوهم
 حتى يبيعه وبين المشتري فلا يكون البيع قد تم كما بينا لا في المسئلة الاولى
مسئلة وان وكل المشتري البايع يقبضه من نفسه له فقال اعزله الى
 كله ان كان مكيلا ان اخذ لك ففعل البايع ثم تلف كان من مال المشتري
 هذا مبني على ان قبض البايع من نفسه بطرح وجهه انه ليس بين القابض والمقبض
 خصوصية فوجب ان يقبض قبض الانسان من نفسه واذا ثبت ذلك
 وجب ان يكون ما يتلف من ذلك يتلف من مال المشتري ^{المقبض}
باب القول في بيع الاجناس ببعض بعضها

فان كان
 من الاجناس
 بعضها
 يباع
 ببعض
 بعضها

اذا اتفق السنان في الجنس والكيل لم يجز بيع احدهما بمساخيه الآخر
 مثلا بمثل يدا بيد فان اختلفا في الجنس واتفقا في الكيل جاز التعاقل ويجزى
 وان اختلفا فيهما جميعا جاز التعاقل والنسأ والقول في الكيل في
 سواء خلا الذهب والفضة فانه يجوز ان يشتري بها المون ومن معجلا ومؤجلا
 عتيق الذهب والفضة والفضة بالذهب فانه يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا
 اذا كان يدا بيد واما اذا كان مؤجلا فانه لا يجوز والا مثل فبيد ما روي عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طرد يوكيلا لا بالفاط مختلفة الذهب بالذهب
 مثلا بمثل يدا بيد والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا بيد والبر بالبر مثلا بمثل يدا بيد
 والشعير بالشعير مثلا بمثل يدا بيد والتمر بالتمر مثلا بمثل يدا بيد والمليح بالمليح
 مثلا بمثل يدا بيد والاعبار لا بين الصامت وعتيق لا وفي بعض الاوقات المتأمل
 ما وفي بعض من اذا فقد امرى وفي بعضها ما وفي بعض الاجناس فاذا اختلف
 اجناس فبيعوا كيف شئتم يدا بيد وفي بعضها فبيعوا الحظمة بالشعير كيف شئتم

بِهِ ابْنَيْهِ وَرَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لا عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالَ لَهْدَى
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ قُلْ لِي مِنْ شَيْءٍ قَالَ لَبَّاءُ لِي قُلْ لِي مِنْ شَيْءٍ
الْتَمَّحْتَنِي اسْتَأْذَنْتُ فَاَنْطَلَقَ بِأُولَى وَاسْطَى اَتَمَّ مِثْلَيْنِ وَاحِدٌ مِثْلًا فَمِثْلًا كَانَ مِنَ الْعَدُوِّ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي اِنَّا حَبِيبُنَا لِي اسْمُكَ اَنَّا فَخْخِيرٌ لَا بِالَّذِي
صَنَعَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي هَذَا الْحَرَامُ الَّذِي لَا يَدْخُلُ اَنْطَلَقَ فَاَنْتَدَى لِي صَاحِبِي
وَأَمَرَ أَن لِي يَبْتَاعَ هَكَذَا أَوْ يَبْتَاعَ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي الذَّهَبُ
بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدِ ابْنِي وَبِالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدِ ابْنِي وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مِثْلًا بِمِثْلِ
بِشْلِ يَدِ ابْنِي وَالزُّرُّ بِالزُّرِّ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدِ ابْنِي ثُمَّ رَدَّ أَوَانِدًا فَقَعَدَ ارْتَمَى فَرَسُهُ هَذَا
الْأَخْبَارُ عَلَى تَحْرِيمِ النِّسَاءِ وَالزَّيَادَةِ وَإِذَا اخْتَلَفَ الْجَنَسَانِ مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْمَعْنَى الْمَضْمُونِ
الْيَهُودِيَّةِ وَنَوِي عَنِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَوْ بَالَا فِي النِّسْبَةِ وَتَرَوِي عَنْهُ عَنْ سَامَةَ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي فَمَا كَانَ يَجْعَلُ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ مِثْلًا صِلَاً بِمِثْلِ ابْنِي
وَقَدْ رَوَى عَنْهُ عِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَدْ تَرَكْتُ مِثْلَ مَنْ هَذَا يَقُولُ وَالْإِجْمَاعُ
الْمُتَّعِقِدُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ يَكُنْ يَطْلُقُ قَوْلُهُ وَيَقُولُ أَنَّهُ يَكُونُ مِلَادُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي ذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَ الْجَنَسَانِ لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِمَا تَوَاتَرَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي
فِي ذَلِكَ وَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ إِذَا خِلَافٌ بَيْنَهَا فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ الْمَضْمُونِ
عَلَيْهَا وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عِدَّةً أَهْلًا فَدَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ نَفَاةِ الْقِيَّاسِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهَا عِدَّةٌ
وَالْجَمْعُ الْقَائِمُونَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ وَفِي مَنْ نَفَى الْقِيَّاسَ مِنْ لَا يَجْعَلُ الْفَنَاءُ فِي ذَلِكَ
وَهُمْ الْأَمَامِيَّةُ وَيَرْجِعُونَ قِيَمَهُ إِلَى الظُّوَاهِرِ الْوَاقِعِ لَا فِي هَذَا الْبَابِ كَالنَّبِيِّ قَبْلَ
الصَّاعِ بِالضَّاعِثِينَ وَيُطْلَقُ قَوْلُهُمْ مِنْ قِبَلِهِمْ هَذَا الظُّوَاهِرُ وَالثَّانِي الْإِبْرَاطُ
الْقَوْلُ بِالْقِيَّاسِ ثُمَّ اتَّجَمَعَ الْفَقَهُاءُ مِنْ مُبْتَدِئِي الْقِيَّاسِ أَنَّ الْجَنَسَ مِلَادِي فِي بَابِ الرِّبَا وَكَذَلِكَ
أَمَّا خَرَجَ مَضْمُونُ الْإِبْرَاطِ وَانْخَلَفُوا فِي ذَلِكَ الْأَمْرَ مَا هُوَ فَلاَ خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ
الْجَنَسُ وَالْأَمْرُ الْمَضْمُونُ الْقِيَمَةُ أَنْ يَجْعَلَ النِّسَاءُ وَالْفَضْلُ وَالْإِعْرَافُ خِلَافًا فِي أَنْ
الْجَنَسُ إِذَا اخْتَلَفَ وَاتَّفَقَ الْأَمْرُ الْمَضْمُونُ الْقِيَمَةُ خَدَمَ النِّسَاءَ وَجَاءَ الْإِتِّفَاقُ الْمَوَالِي
فَإِذَا اخْتَلَفَ الْجَنَسَانِ فِي يَتَوَكَّفُ ثُمَّ يَدُ ابْنِي فَاجْعَلْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِتِّفَاقُ
لِعَدَمِ الْجَنَسِ وَمَنْعِ النِّسَاءِ لَوْجُودِ الْكَيْلِ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْجَنَسَانِ فِي بَابِ الرِّبَا إِذَا اخْتَلَفَ

خدم النساء فوجب ان يكون ذلك حكم الجنس الذي انفع
 بجلبه من الثوب نساً وبه قال ابو حنيفة وقال شريك لا يحرم على الفرداء ولا قد
 بينا انه اذا اختلف الجنس وانفق الامة المضموم اليه تركت تحريم النساء على المنع
 المضموم اليه من الكيل والوزن **فان قيل** السهم يجوز وبه يبيع الموزون بالنقد
قيل له نجعل هذه النساء احد وضعي الغلة في قتل المهنات
 او يجوز تخصيص الغلة فليس به عليه على او صاعنا او نقول في قتل ما يتعين فاما
 المنع من بيع الذهب والفضة بعضهم يتعين فلا يقال لانه اجماع ومنه ومن عليه
 فلا نفيس عليه سواء فاما الامة المضموم الى الجنس فعندنا انه الكيل والوزن وهو
 قول زيد بن عبيد والمروزي عن جعفر بن محمد ولا امر في بيعه خلافاً بين علماء اهل
 البيت عليهم السلام وبه قال ابو حنيفة واصحابه وقال مالك هو الاقرب
 وقال شريك هو الاكل والذي يدل على صحته قولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله
 روى ابو بكر الجصاص ان النبي صلى الله عليه وآله قدم عليه من خيبر فقال آكل
 من خيبر هكذا قالوا لا يارسول الله انا نشترى الصاع بالصاعين والصاعين
 بالثلاثة فقال صلى الله عليه وآله لا تفعلوا ولكن شأ بثل او يبعوا هذا واشترؤا
 هذا انتم من هذا فكذلك الميزان فاما المنع من بيع الذهب والفضة بعضهم
 يتعين فلا يخلل لانه (فما من مضموم عليه فلا نفيس عليه سواء ولا وفي اجماعاً
 ابو بكر بن اشناد لا عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 لا يبيع ماعان بصلح ولا درهماين بدرهم وروى باسناد لا وعن بن عمر قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين ولا
 الصاع بالصاعين فقام اليه رجل فقال يارسول الله اني ببيع الفرس بالافراس
 والنجيب بالاربل فقال لا بأس اذا كان يد ابني قد كنت هذلي الاخبارات على غير
 تحليلها بالكيل والوزن ادقوله صلى الله عليه وآله لا تبيعوا الصاع بالصاعين
 قد علمنا ان المراد به ليس هو ببيع هذا الاية المضمومة وانما المراد به ما يكال به
 ليكون تخصيص هذه الكلام المنع من بيع ما يكال مثلاً بثلين وكذلك قول صلى الله
 عليه وآله وكذلك الميزان ليس المراد به عشرين الموزين وانما المراد به ما يؤزن
 فوجب ذلك المنع من بيع ما يكال بما يكال الا مثلاً بثل وما يؤزن بما يؤزن

كذا

كذا

الأمثلة بثل فإن بطلان بيعه بطلان تغليلنا فإن قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليكى ولا لى انهم عن بيع الطعام بالطعام الأمثلة بثل فهذا لكم ذلك على أن الغلة
 هي الأكل على ما قلتم في الكيل والوزن قيل له لم ينظر الطعام يتناول شيئاً محضاً
 من المأكولات من جهة العرض ولا يتناول السقونى والصب وشحم الخنظل وما جرى
 مجرى الأتري أن سوق الطعام لا يتعمل في صف الصيد لاني ولا في سوق الفواكه
 فإن أنت يتناول هذا الأجناس المنصوصة التي يبيع الاقتيات بها وفي الحديث
 سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول الطعام بالطعام مثلاً بثل وكان طعامنا يؤمنه
 السقي وروي عن أبي سعيد الخدري كان طعامنا التمر والزبيب والسقي فاذنبت
 ما قلنا لم يجب أن يتم اللفظ في كل ما نول من الأشر به والفواكه والأدوية وغيرها
 ويجب اختصاصها بما يتناول ذلك ما لا نبي وجوب الربا فيه فإن قيل
 روي عن عائشة أنها قالت عيشنا دهرنا وما لنا طعام إلا الشوكان التمر والماء فخرجت
 استم الطعام على الماء قيل له ذلك محمول على سبيل التجوز وقول النبي صلى الله عليه وسلم
 عليكى والآل محمول على الحقيقة والحقيقة من طر يق عرف اللغز هو ما ذكرناه على أنها
 إنما سميت طعاماً لمقادير التمر كما قالوا العدايا والعشايا وإن كانت الغدا لا تجمع على
 الأفراد غداً فكذا الماء لا يقال فيه على الأفراد أنه طعام وكان شيئاً يتناول من
 اسمعيل يستدل على ذلك بقول الله عز وجل في قصة شعيب عليه السلام
 أو فوا المكنا والميزان بالتشط ولا تحسوا الناس أشياءهم وكان يقول لا يغفلوا النبي من
 أن يكون متناولاً للتطريف على وجه الحماة كما حكى الله عز وجل عن قوم من
 قوطهم يا شعيب املوا أنك تأمر أن نترك ما يعبد آباءنا وإن نفعل في أموالنا ما
 نشاء فين اللهم كانوا هموا كما نوا يفعلون في الكيل والوزن على جهنم وجبه التراضي
 الأمكان سبب فإن أن الرى تعلق بالكيل والوزن وما يذلل على أن علمنا أولى من عقولنا
 نتأثر المخالفين أن ما جعلنا لا غلة له تأثير في التبريم بدلاً أن زيادة الكيل في
 المنصوص عليكى مع الجنس وكذلك الوزن فيه مع الجنس يبيع من جوار البيع وعدم
 الزيادة فيها يوجب صحة البيع وما كان له تأثير في صحة البيع وفاسد لا يكون
 غلة للتبريم ما يشره ذلك التأثير ولأن النبي صلى الله عليه وآله قال من استلم
 فليسلم في كيل معلوم أو وزن معلوم فجعل الكيل والوزن تأثيراً في صحة البيع

فبان بان لك اننا علمنا اولي لاننا لم نجد هذا التاثير في عدد المخالفين بيني وبينك
 انما كولين يتفان وان في كونهما ما كولين بان يكون احدهما خيرا من صاحبه
 في باب الاكل وكذلك المتفانين ولم يوترد لك في التحليل والتعريف فاعلمنا اننا
 علمنا ان اولي من سائر عدد المخالفين **فان قيل** فالحكم يتعلق بالاكل ثم لا نعلم
 اشترى حنطة فوجدتها متغيرة لا بالعفونة او نحوها حتى يوترد لك في الاكل
 كان لصاحبها الخيارات في الرد **قيل** لئلا يترك خيار الرد ويترك حكم كل مادي الى
 نقصان القيمة ما لو كان او غير ما كولين على ان هذا التاثير مع ان لا يفتتن بالاكل
 تاثير في خيار الرد لا في تحريم البيع وتحليله فلم يجب ان يكون متعارضا لتاثيرنا
 وليس لهم ان يتعلموا بقوله عز وجل ولا تأكلوا الربا لان الربا يجب ان يثبت اول ثم
 يتعلق الحكم عليه **فان قيل** فانا نجد النبات خشبا لا راي فيه ثم نجد ما كوله
 فيه الربا فاعلمنا ان الغلة فيه الاكل كما قلنا في العصب انا نجد له سدا فيه وهو
 ثم تصير فيه الدماء فيصير سحرا ما بعد ان كان مباحا فاعلمنا ان العلة فيه
 الشدة **قيل** له وسئل هذا ان تقيم لنا انا نجد لا خشبا لا راي فيه ثم
 يصير مكينا فيحصل فيه الربا فاعلمنا ان الغلة فيه الاكل كما قلنا الكيل
 علة الربا على ان العيش ايصا ما كوله وهذا يقتض عكسهم لان العيش ما كوله
 لا راي فيه فبان ان الغلة ليست هي الاكل **مسألة** قال ولا يجوز ان
 يباع كرسنط بكري حنطة وان اختلفت انواعها ولا باس بكري شعير وكذلك
 القول في الارز والشعير وسائر المحبوب والتمر والعنب وغيرهما من النواكح
 وغيرهما وهذا مما قد مضى بياننا وهو قول النبي صلى الله عليه وآله فاذ ا
 اختلف الجنس فبيعوا كيف شئتم **مسألة** ابيد ولا تحريم التفاضل انا ورد اذا كان
 الجنس واحدا الا ترى الى قولنا الذهب بالذهب مثلا بمثل بزيادة والفضة بالفضة
 مثلا بمثل بزيادة حتى اتى على الاجناس المصنوعة عليها واذا كان تحريم التفاضل
 يتناول الجنس الواحد فما عداه يكون على اصله لا باختيار وهذه الجملة لا خلاف
 فيها بيننا وبين ابي حنيفة والشافعية وسائر العلماء الا مالكا فانه ذهب الى ان
 لا يجوز بيع الشعير بالبر متقاصلا وما قد نالا بهجاء ويجب فيما عدى النصوص
 عليه مثلا فيا شاعليه كقول الارز والعنب وغيرهما بعللها انا اجناس مختلفة فوجب
 بيع

بعض ما يبيع

بعضها يتبع بعض متقفا ضلوا وفيما ساقط ما اجمع عليه وكذا كل جنس من مختلفين
مسئل قال والحظيرة مع تنوعها جنس واحد وكذا الشعير والتمر
 والتمر والغنم وكذا امر النواكر الرمان والشجر بل وعينه هامة ان على كل واحد
 صلى الله عليه وآله لما ذكر هذه الاجناس قال بعد لا فاد اختلفت الجنس
 فيعوا كيف شيتهم يد ابيهم وقولهم يبعوا الحظيرة بالشعير كيف شيتهم يد
 بياب فدل على كل واحد ان جميع هذه المذكورات اجناس مختلفة وان كان لكل واحد
 فيها انواع يشتمل عليها الجنس ولا خلاف ان الله هب والفضة جنسان مختلفان
 فاذا ثبت ذلك في المنصوص عليه ثبت فيما عداه من الآراء وغيره من الجيوب
 والنواكر والعلية استنبه ان كل واحد منها بالاسم الاخص والالتفات في تقارب المعنى
 المقصود اليه والتقارب في المنظر والهيئة ويكون على استبدال كل من بالاسم الاخص
 ان غير انواعها يكونه باصناف صفته اليه كما الغنم الابيض والاسود والملاحج
 وكذا ليمر وسائر ما قلنا فيها انها اجناس فاما التقارب في المعنى المقصود اليه
 والتقارب في المنظر والهيئة فما لا اشكال فيه لان العلم به صريح من الاقوال وكذا
 يوضح ما قلنا ان قولهم صلى الله عليه وآله في ذكره الفطير صاع من غير
 او صاع من شعير او صاع من تمر او صاع من لبن يدل على ان كل واحد من جنس
 بر يبيد ان ترى ان صلى الله عليه وآله لم يذكر انواع التمر كالصيني والبرقي
 والاراذ وكذا لم يذكر انواع الزبيب وانما ذكر اجناس التمر والغنم وغيرهما
مسئل قال والمعتبر في كبل التمر ووزنه البلاء ووجهه انا وجدنا الشرح فيه
 تابعا للعرف لانه الشرح لم يرد بوزن شيء مما كان العرف فيه قبل الشرح والابور وكذلك
 لم يرد بكيل شيء مما كان العرف فيه قبل الشرح الا يكال فقلنا ان الشرح جاء بحسب
 العرف في باب الكيل والوزن فاذا ثبت ذلك وجب ان يعرف الحكم في هذه
 الباب بحسب عرف البلدان كما قلنا ذلك في الايمان **فان قيل** فقد روي عن
 النبي صلى الله عليه وآله انه قال في التمر مثلا بمثل كذا بكيل **فيل**
 له هو محمول على البلد اليه عرف اهله في التمر الكيل لما بيننا لا يوضح ما بيننا لا ما جمعوا
 عليه ان كل بلد له عرف يختبرونه في النقد واجمعوا اذا قال البائع لم تری بعتك في
 هذا الوجه بكذا ادركها على انه محمول على ذلك النقد وان النقد الذي يتعامل به عرفا

هكذا اظن
 في الام

سنة

كان البيع فاسداً اذا لم يعين النقد فادركه ان يبيع حكمه
 الشرع في باب النقد العرفي وجب ان يكونه ذلك حكم الكيل والوزن كما قد خلوا
 واختيارهم في التوزن **فان قيل** فكيف يجوز ان يخل ببيع في بلد ويخرج في
 بلد **فيل** له كما يبيع ببيع في بلد ويفسد في بلد ويقع الخس في لفظه وقول
 لواحد ولا يبيع لا خير لا يترجع الى العرف والعرف لا يحكم ان ابا حنيفة ذهب
 فيما يختلف حاله في البلدة ان في الكيل والوزن ان المتعين به العرف خلة الاشياء
 التي كانت بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله تون او تكال وهذه اما ان
 ان يبيع به عليهم فيما خالفوا فيه وحكمي عن بعضهم انهم قالوا اذا اختلف الوزن والكيل
 في البلدان كان الوزن اقل لانه اخص المائدة وهذا لا معنى له لانه لم يلق وجب ان يخل
 بالحق المائدة وجب ان يؤزن بجميع ما يكال لهذا الغلبة على اللهم يجوز في التمر بالتميز
 لانه ذلك كما لا يكال عرفاً لانه الشرع منع منه ان كان ذلك مستحيلاً لانه كان
 يمكن ان يخل بغير مكيال صغير لغير التمرة الواحدة لا يكون لهم اتبعوا العرف وكذلك
 اجاز في التفاضل في الموزن ولم يجوز في الا في الذهب المعنوي والفضة المعنوي لانه
 لا لا ميسوى العادة للار كيت فيه فيصيح بجميع ذلك ما قلنا لا وما قاله اصحابنا
 اقوى من جهة البطلان ان لم يؤك في الخلاف الاجماع وفيه نظر واسم العلم لكل بالاسم
هـ **قوله** في الحوم مختلفة الاجناس فلحم البقر جنس واحد ولا فضل
 بين لحم البقر والبقر والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير
 كلها جنس واحد ولحم الابل جنس مع اختلاف اولادها والقول في الابل والسموم
 كما القول في الحوم قلنا في البقر والخنزير الابل انها اجناس مختلفة لانه الشرع دل
 على ذلك الاطلاق احكام في الصد كات واختصاص كل منها بالاسم الاخص
 ولا تفاق كل ما قلناه في انه جنس فيما في تقارب المعنى اليه واما المعرفا فجعلنا
 من جنس الصان لانه الشرح اجزاها جزي جنس واحد في باب الصد كات ولما بينهما
 من التقارب في المنظر والهيئة وان لم يشتر كافي الاسم الاخص وقسمنا في هذه الطباء
 على الخنزير وكذلك المعز لتقاربهما في المنظر والهيئة وتعلم هذا لا الطير يفرى
 الكلام في احوالها وبقدر الخنزير وكذلك الكلام في الابل فاذا ثبت ذلك وجب
 ان تلحق بها الحوم والابلان وتسمى لانها جزؤها فيجزي بجزي انما صحتها الا ترى ان خبرنا

سنة

وغيره

كذا

وَحَبَرِ الْأَرْكَ وَالْحَبَرِ السَّعِيرِ كَاتِ اجْتِنَاءًا مُخْتَلَفَةً لَكُونَهَا مِنْ حُبُوبٍ مُخْتَلَفَةٍ فَكَذَلِكَ
 الْمَقُومُ وَالْأَلْبَانُ وَالسُّمُومُ **فَأَنْ قِيلَ** قَدْ اشْتَرَكْتَ الْمَقُومَ فِي الْأَرْشِيمِ الْأَخْضِ وَكَذَلِكَ
 الْأَلْبَانُ وَالسُّمُومُ فَهَذَا جَعَلْتُمْ كَلَامَهُمْ جُنْشًا وَلَهُدًا **قُلْنَا** كَمَا أَنَّ الْحَبَرَ وَأَنَّ اشْتَرَكْتَ
 فِي الْأَرْشِيمِ الْأَخْضِ لَمْ تَجْعَلْهُ جُنْشًا لِأَخْتِلَافِ اجْتِنَائِهِ مَا هُوَ مِنْهَا وَكَذَلِكَ الْمَقُومُ لِأَنَّ
 الْأَرْشِيمَ جَمِيعٌ فِي لَيْكٍ فَرُفِعَ لَا أَصُولُ فَوَجِبَ أَنْ يُعْتَبَرَ بِأَصُولِهِ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ جَعَلَ أَصُولَهُ
 اجْتِنَاءًا مُخْتَلَفَةً فَكَانَ الْحَاقِقُ بِالْأَصُولِ أَوَّلِيٍّ مِنَ الْحَاقِقِ بِالْفَرْقِ بِحُكْمِ الْجَمْعِ وَلَا أَنْ هُوَ
 النَّصُّ أَوَّلِيٌّ مِنَ الْجَمْعِ فَحَلَّى هَذَا الْأَبَاسَ بِالْمَجْمُوعِ السَّبْدِ بِالْمَجْمُوعِ الصَّائِنِ أَطْوَلَ مِنَ الْأَبْلِ وَالْمَجْمُوعِ الْأَبْلِ
 بِالْمَجْمُوعِ الصَّائِنِ مُتَّفَاعِلًا يَأْتِي بِأَبِيٍّ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا نَسَا وَهَذَا أَمَّا قَوْلُ مَعْصِي بَيَانَهُ
 فَلَا وَجِبَ لَا عَادَ يَتِيمٌ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَا بَاسَ بِبَيْعِ الْحَيَوَانِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِثْلًا
 بِمِثْلٍ وَمُتَّفَاعِلًا يَأْتِي بِأَبِيٍّ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا نَسَا وَلَا فَرْقٌ فِيهِ دِيكَ بَيْنَ
 أَنْ يَكُونَ الْحَيَوَانُ جُنْشًا وَاحِدًا أَوْ اجْتِنَاءًا مُخْتَلَفًا أَمَّا إِذَا كَانَ الْحَيَوَانُ جُنْشًا وَاحِدًا
 فَإِنَّا اجْتِنَاءًا بَيْعُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَمُتَّفَاعِلًا لِأَنَّ قِيَمَةَ اسْمِهِ وَصِفَتَهُ عَلَى الرَّبِّ
 وَهُوَ الْجَنَسُ وَلَيْسَ قِيَمَةُ الْوَصْفِ الْمُصَوِّمِ إِلَى الْجَنَسِ وَلَا يَصِحُّ قِيَمَةُ الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَ
 الْجَنَسُ عِنْدَنَا إِذَا تَعَرَّى عَنِ الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَلَا يَنْبَغُ التَّفَاضُلُ عَلَى مَا مَقَى الْقَوْلُ قِيَمَةً
 وَقُلْنَا لَا يَجُوزُ يَأْتِي بِأَبِيٍّ وَلَا يَجُوزُ نَسَا لَوْ جَاهِدَ اسْمُهُمَا أَنَّ اسْمَهُ وَصِفَتَهُ الرَّبَّاعِيَّةُ
 وَعِنْدَ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا تَعَرَّى عَنِ الْوَصْفِ هَذَا الثَّانِي حَرَمَ النَّسَا الثَّانِي أَنَّا لَا نَجِيزُ السَّلَامَ
 فِي الْحَيَوَانِ عَلَى مَا بَعِينَهُ فِي بَابِ السَّلَامِ وَنَدَّ لِنَحْلُ هَذَا لِإِلْهَامِهِ مَا رَوَيْنَا رَجُلًا قَامَ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْبِئْهُ الْفَرَسَ بِالْأَفْرَاسِ وَالنَّجِيبَةَ
 بِالْأَبْلِ فَقَالَ لَا بَاسَ إِذَا اسْكَنَّ يَأْتِي بِأَبِيٍّ فَأَسْكَنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ
 يَأْتِي بِأَبِيٍّ وَهَذَا النَّصُّ وَإِنَّمَا هُنَا الْيَدُ فِي مَا إِذَا اخْتَلَفَ جُنْسُ الْحَيَوَانِ فَلَا بَاسَ بِبَيْعِ
 بَعْضِهِمْ بَعْضًا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَمُتَّفَاعِلًا لِأَنَّ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أَوْصَافِ عِلَّةِ الرَّبِّ بِالْأَفْرَاسِ
 الْإِتْفَاقِ فِي الْجَنَسِ وَلَا الدَّلِيلُ وَلَا الْوَزْنُ فَلَمْ يَكُنْ فِي جَوَازِ بَيْعِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا
 اشْكَالًا وَمَعْنَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا نَسَا لَوْ جَاهِدَ وَهِيَ لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّهَا لَا يَجُوزُ السَّلَامُ
 فِي الْحَيَوَانِ عَلَى مَا سَبَقَ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اتَّفَقَ السَّيِّئَانِ فِي الْجَنَسِ
 وَلَمْ يَكُونَا مَكِيلَيْنِ وَلَا مَوْرُونَيْنِ كَمَا يَبِيعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَمُتَّفَاعِلًا
 وَلَا يَجُوزُ نَسَا كَنَحْوِ الرَّمَانِ وَالسَّعْدِ جَلَّ وَعِلَّةُهَا وَلَا بَاسَ أَنْ تَبَاعَ رَمَانَتُهُ بِرَمَانَتَيْنِ

ببها بيل وسفر جلة بسفر جلتين يه ابيلا ولا يجوز في لك نساء وكل في لك قلمني
 بيانهم ولا غرض في انكاد تبا **مسئلة** قال ولا يجوز ان يبتري راس من
 بر محصور في سبيل بئ سوا ولا ان يبتري الدين الواجب بالزبد الا ان يكون الزبد
 الذي في الدين اقل من الزبد المشترى به او كان ما تجوز من التنبل عن البر له قيمة
 فيجب ان يكون سبيله سبيل بيع الدين الركب بالزبد في ان البيع متى لم يكن البر
 المشترى به اكثر من الزبد الذي في التنبل صح البيع فاما هبنا اليه في الدين قال له اذا
 كان الزبد اكثر من الزبد الذي في الدين وبه قال ابو حنيفة واحصا به وهو قول زيد بن علي
 عليك السلام والخلاف فيه بيننا وبين الشافعي فاما ان كان ما ينفر عن التنبل مما
 لا قيمة له فالبيع فاما على كل وجه لانه لا يكون بيع البر بالبر جزافا وهو فاسد
 بالاجماع والاولى الوارد فيه وهو تحريمه صلى الله عليه وآله عن المخالفين وقيل
 انما بيع اللب القائم بالحب المحصور **فان قيل** انما المزارعة وهما لا يتنايان اذ
 بده فيهم من اعتبارهما **قيل** انما مسئلة الخلاف في قوله ما هبنا
 اليه ان الزبد اذا كان اكثر من الزبد الذي في الدين كان مقدارا الذي في الدين من
 الزبد مثله من الزبد والعين من الدين والدليل على ذلك قول الله تعالى واحل
 الله البيع وحرم الربا وقوله عز وجل الا ان تكون تجارا لا عرضا منكم **فان**
قيل انه لا يفتح **قيل** له اذا اعتبرت ما الميسر واليسر صحة البيع بها
 لانه الزبد المشترى اذا قسم على ما قلنا لم يمتنع لم يمتنع ان يكون الزبد يلا في الزبد مع
 الزبد لا والنقصان كرجل يشتري خنطه وشعره بآرت ونعمه انما يبتري به من
 الآرت او الشئ من يقيم على قيمته المنطوية فلا المساء **قيل** له هذه الامتيازات
 لا يجوز على ما ذكرت تكون مؤدرا في الفاسد العقيد وعقود المسلمين محولة على الصحة
 ما امكروا ويعتبر هذا الاعتبار في العقود التي لا يؤكدها هذه الاعتبار الى فسادها ولا
 على ذلك ان لكل من المورد اذا اقام جنسه فانما تكون قيمته مثله في مقدار لانه
 الشئ اقتضى ذلك ان يحضر الشئ ببعده باكثر منه والمتبايعان في خلا فيه على
 حكم الشئ فوجب ان يكون محولا على ما اعتبه ناله من كونه الزبد المشترى به مقسوما
 على ان يكون ما في الدين منه بثلثه والباقي منه ثلثا الدين دون الاعتبار الذي ذكرتم
 وايضا عقد البيع اذا وقع محتملا لوجهين احدهما ان احل عليهما فسد البيع والثاني ان

كذا

كذا

كذا

مسئلة

= حمل عليهما صحیح البيع يجب حمل على الواجب الذي يفتح البيع لوجوب حمل عقود المسلمين
 على العتية ما أمكن وكذا ليدل على اباغ بدراهم مطلقة ولم يضاف النقد لاختلاف انما يجب
 حمل على نقد البلد الذي يحرك التعامل به وان كان يمكن حمل على غيره لك من التوابع
 لان حمل على نقد البلد يوجب صحة البيع وحمل على غيره لك يوجب فساده البيع فكذلك
 ما اختلفنا فيه يجب حمل على الاعتبار الذي قلنا وعلل ذلك انما يعلق به ليقع
 البيع ولا يجب حمل على الاعتبار الذي ذكره المخالف لئلا يؤدي الى فساده البيع
 يشهد لذلك جميعا الامر طال والامنا والمبايل اذ البيع المني على ذلك او اسلم يجب حمل
 على ما يحرك التعامل به ليقع العقد دون ما عداه لئلا يفسد العقد **فان قيل**
 انما كان يعلق فلذلك وجب حمل على عليهما **قيل** له وما ذكرناه الا ايضا كما انطوى به
 لانها كخلا في العقد لتخصيصه ومما يات به في كماله انما كان يعلق **فان**
قيل هذا حملتم بيع درهمين بدرهم على درهم بدرهم والدرهم الثاني فيه هبة
قيل له لان عقد الهبة عقد لم يدخل فيه فلا يفتح ان يلزمهما وليس كذلك
 مستلنا لان ما صنع فناء العقد اليه احد الوجهين اللذين احتملها العقود فلم يلزمهما
 عقدا لم يدخل فيه **فان قيل** جازع على اعتباركم مما قلنا من من بعد ان مذكرا على
 ان يكون نوى اخدهما بتمر صاحبهما ونوا لا بقدر الآخر **قيل** له لا يجوز لك لانه يؤدي
 الى خلاف النص الوارد وانما سقط ذلك الاعتبار في الموضع لكونه مؤديا الى خلاف
 النص لم يجب ان يسقط في كل موضع الا تركى ان تقتضيها النص لما سقط في الموضع الذي
 اختلفنا فيه لكونه مؤديا الى فساد البيع لم يجب ان يسقط في كل موضع وكذا القياس قد
 قد سقط في مواضع الاحوال ثم لا يجب سقوطه في كل موضع وايضا النوى لا يحكم
 له اذ امكن في التمر بدلالة انه لا فرق بين التمر الذي يغلفون ولا وبين التمر الذي يدق لولا
فان قيل جازع وبيع ما ندى بينك بكلمة في كاعيد بائني ثبات على ان تكون المائة
 بالمائة والمائة الباقيت بالكاعيد **قيل** له ان امكن الكاعيد ما يجوز تعويده ومما
 يقصد بالبيع وقال بعثت الكاعيد بالمائة الذي فيه صحرك لك فان كان الامر بخلافه لم يفت
 على ان يحبس بالحقين قال في المصنف ان اراد ان يبدل دينار بدنانير فادخل بينهما
 لان ظاهره لا يقتضي ان لا يجوز البيع الا بان يرضيا وبيع الكاعيد
 بخمس دينار لا يرضى بالتلف عليهما وان حمل على انه اراد ان يبدل الفضة صغيفة

ضئيفة ضعيفة لا يصح تعويمها بالذهب كان الجواب بحسب ذلك **فان قيل**
 روي عن فضالة بن عبيد الله اشترى يوم خيبر فلانة لا فيها ذهب بالذهب
 فقال النبي صلى الله عليه وآله لا تبيعوها حتى تفصل **فيل** قد ذلك ممول
 على ان قدت الذهب الماشرك به لم يكن معلوما انه من الذهب الذي في الفلانة
 فقراء وى الجصاص باسناد لا عن فضالة بن عبيد الله قال اشترى فلانة فلانة لا فيها
 ذهب وحين يوم حين يوم حده بانى عشر دينار ففصلها فوجدت فيها التزوير
 اثني دينار قد كرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله فقال لا يباع حتى يفصل
 وكان النبي للمعنى الذي ذكرنا وعلى هذه العمل قول في الأحكام في باب الصرف في المنع
 من بيع السقيط المخل بالفضة **مسألة** قال ولا يجوز بيع التزوير
 بالتمين ولا يبيع الدين الحليب بالدين الخفيض وهو الذي فيه الماوية قال ابن قتيبة
 ان يكون قول ابن يوسف ومحمد وجهه ان التزوير فيه اجزاء من الدين فلا يبيع
 عند الاوكد اية فتتقص من التمن فيه تلك الاجزاء اما ما حكم لها ولا قيمة فتشبه
 الرطوبة التي في الرطب التي من اجلا منع يبيع الرطب بالتمر وهذا هو الوجه في
 المنع من بيع الدين الحليب بالدين الخفيض الذي فيه الماء وهذا أصله مبني
 على منعنا بيع الرطب بالتمر **مسألة** قال ولا يجوز بيع الرطب بالتمر
 وبه قال ابو يوسف ومحمد وشي وقال ابو حنيفة هو جائز مثل ما يبيع ابي
 والاصل فيه ما روي عن زيد بن عياش عن سعد بن ابي وقاص قال شهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله مثل من الرطب بالتمر فقال ان يفتل الرطب اذا جفت قالوا نعم
 قال لا اذن وكرهه وهذا نص في المنع من بيع الرطب بالتمر وفيه تبيين على القلة
 التي من اجلا ما منع البيع وهذا يبطل اعتراض من يخاف من الحديث بان يقول لا يمنع
 لا شتمهم النبي صلى الله عليه وآله ما هو معلوم ضرورة ان الذي ليس باستقام
 وان كان طاهر لا يستقام ما بل هو تقرير على امر نبي صلى الله عليه وآله المنع وهذا امر
 مثل قول الله عز وجل لا يؤمن بالله واليوم الآخر من لم ينفق ما ينفق بيمينك يا موسى
 اراي تقرير لا على انها عصى ليعرف ما يفعل امرها لم يكن علمه وقطع ابو بكر
 الجصاص على هذه الحديث بان زيد ابا عياش مجهول وليس كذلك فان هذا
 الحديث ضرورة والعلم واستجلوه واخذوا بحجبه ولم يطعنوا فيه وصح انه لم

ابن الخوارزمي

لم يكن عندهم مجهولاً على ان امره اظهر واشهر من غوري السعدي وحده يسمى
 فلا وجه لهذا الطعن على انه قد روي عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله
 صلى عن بيع التمر بالربط او بالتمر كيلا قد سكت في اللفظ عن بيع العنب بالربط بل
 قد ذكر ان كل ما قلنا لا لكون اللفظ وان كان عن بيع التمر بالتمر فالمراد ان كان احدهما
 رطباً او لكونه ليس كذلك فلا خلاف في جواز لا يكره ان يكره قولهم عن بيع العنب بالربط
 كيلاً **فان قيل** فقد روي عن سعد بن ابي وقاص انه قال صلى الله عليه وآله
 صلى عن بيع الرطب بالتمر نسيته فدل ذلك على ان علة المنع هو التثنية
فيل لم هذه الا يمنع ما ذكرناه ولا يمنع ان يكون صلى الله عليه وآله صلى عن
 بيع الرطب بالتمر يكره ايدياً و نسيته جميعاً فيكون منع من بيعهما ايدياً للعدلي الاولى
 ومنع من النسيان المجنسين وروى زيد بن ابي عن ابي جابر عن علي عليه السلام السلام
 انه كره بيع التمر الحديث بالعتيق فان كان في الحديث فضل رطباً فكذلك في بيع
 التمر **فيل** لم ذلك قد يتبين من التفاوت له معتبر به لانه مثله يكون
 في المكمل والمؤن وفي وجهه اقلية العلم ان الوزن اخض من الكيل ولهذا اجازوا
 الذهب بالذهب فان وزن بالميزان وان جوز ان يبيع فيه تفاوت يسير لوزن بالطار
 لم ينص ذلك القدر فبان ان ذلك معفو عنه وليس كذلك حال الرطب الذي
 لا يميز بينه وبين النقصاناً بيناً وتقع بين حالتيه في النقصان تفاوتاً عظيماً وكذلك
 العنب والربط فلم يجب ان يكون حكمهما حال التمر الحديث والعتيق وانواع الثمر
فان قيل اذا كان الرطب والتمر متساويين في الحال فلم يجب ان يفتقر الى
فيل لم نسا نسا فيهما متساويان في الحال لانه اجزاء التمر التي في الرطب انقص
 اجزاء امره التي في التمر الخاف وانما ساقا بالخطوب الى هي اجزاء المساء
 فسقط ما سألتم عنه قال ولا يجوز بيع العنب بالربط والكرام فيبيع الكلام
 في الرطب والتمر والظن للخلاف فيهما ولهذا **قال** ولا يجوز بيع الخطم بالذيق والرد
 به اذا كان الذيق ذيق الخطم وبه قال ابو حنيفة والشافعي ولا اخفط فيه خلافاً
 وجهه ان اجزاء الخطم تكون اكثر لانه الخطم اذا طحت زاد كيلاً وهذا مما عمو
 قولنا في الرطب بالتمر والعنب بالربط قال ولا بأس ببيع العجين لانه الخبز قد يخرج
 عن الكيل الى ان صار عوناً وكذا ذلك العجين فلم يحصل فيها الاجزاء من علة

كذا

الزَّيَّاتِ وَأَمَّا يَنْتِجُ النِّسَاءُ دُونَ التَّفَاضُلِ قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخَطِطِ الْمَبْلُوءِ بِالْخَطِطِ ۝
 الْمَقْلُوعَةِ وَكَذَلِكَ لَمَّا بَيَّعْتُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ لَوْ أَنَّ الْمَبْلُوءَةَ اجْزَأَ أَهْلُهَا أَقْلَ مِنْ اجْزَأِ الْمَقْلُوعَةِ
 لِأَنَّ الْمَبْلُوءَةَ لَا تَسَاوِي الْمَقْلُوعَةَ لَمَّا بَيَّعْتُمَا مِنْ اجْزَأِ الْمَاءِ فَالْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي
 الرَّبِّ - كَلْبِ بِالْمِثْلِ **مَسْئَلَةٌ** فِي الثِّيَابِ مُخْتَلِفَةٍ الْإِجْنَاسِ فَالْخُرْمُ مَعَ تَوَعُّدِ جَنْسٍ
 وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ الْمَرْوِيُّ جَنْسٌ وَاحِدٌ وَكَذَلِكَ الْعَقَبُ وَالْوَيْبِيُّ وَلَا بَاشَ بِبَيْعِ الثِّيَابِ
 إِذَا اخْتَلَفَتْ اجْزَائُهَا وَاحِدٌ أَبُو الْخَيْرِ وَوَاحِدٌ ابْنَانِ مَعْجَلٌ وَمَوْحِدٌ أَقَارِبٌ كَأَنَّ مِنْ
 جَنْسٍ وَوَاحِدٌ سَجَاةُ التَّفَاضُلِ وَكَذَلِكَ الْعَوَّلُ فِي غَيْرِ الثِّيَابِ **هَذَا**
قُلْنَا لَا مِنْ الْاِخْتِلَافِ وَالْاِتِّفَاقِ فِي الْجَنَاسِ الثِّيَابِ لِأَنَّ فَرْقَ مِنْ أَصُولٍ هِيَ مُخْتَلِفَةٌ
 الْإِجْنَاسِ لَوْ أَنَّهَا تَكُونُ مِنَ الْقَطَنِ وَالْكُتَّانِ وَالْأَبْرِشِيمِ وَالْحَرِّ وَتَحْوِي لَكَ وَالْأَبْرِشِيمَ
 بَيِّنَ أَنَّ الْجَنَاسَ مُخْتَلِفٌ أَنَّ الزُّكُورَ لَا يَجِبُ فِي بَعْضِهَا وَلَا يَجِبُ فِي بَعْضٍ لَوْ أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا
 فِي الْأَبْرِشِيمِ وَالْحَرِّ وَالصُّوفِ وَتَجِبُ فِي الْكُتَّانِ وَالْقَطَنِ ثُمَّ الْقَطَنِ وَالْكُتَّانِ لَا يَجِبُ
 مَعَ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ كَمَا لَا يَجِبُ مَعَ الشَّيْءِ إِلَى الْأَبْلِ وَكَذَلِكَ إِذَا جُنُسَانِ مُخْتَلِفَانِ ۝
 وَكَذَلِكَ اِخْتِلَافُ خَوَالِصِ الْمَنَاطِرِ كَذَلِكَ عَلَى ذِيكَ وَالْأَبْرِشِيمِ وَالصُّوفِ وَبَيِّنَ
 مُخْتَلِفَةً لِأَنَّ الصُّوفَ مِنَ الصَّنَاعَةِ وَحِجِّي مَخَالِفٌ لِلزُّكُورِ وَالْمَرْوَةِ وَكَذَلِكَ الزُّكُورُ وَالْحَرُّ
 مُخْتَلِفَانِ لَمَّا كُنَا لَا فَادَّابَّتْ مَا قُلْنَا لَا فِي أَصُولِ الثِّيَابِ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الثِّيَابِ كَمَا قُلْنَا
 فِي الْكَلَامِ وَالْأَكْبَانِ وَمَا كُنَا لَا مِنْ كَيْفِيَّةٍ حَيَوَانٍ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ فَقَدْ تَقَدَّمَ
 الْعَوَّلُ فِيهِ فَلَا وَجِبَ لَدِي مَا كُنَا لَا **قَالَ** وَلِلْجَدِّهِ كَلْبُ جَنْسٍ وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ الْجَنَاسِ
 وَالرِّصَاصِ وَدَجِجِهِمْ أَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ عَلَى الْمَنَاطِرِ فِي الْمَعَانِي الْمَقْصُودَةِ لِأَنَّهَا عَلَيْهِمُ الْإِيهَاءُ وَفِي
 الْأَبْرِشِيمِ الْإِخْتِصَافُ عَلَى مَقْصِدِ الْعَوَّلِ فِيهِ فَلَا وَجِبَ لَدِي مَا كُنَا لَا **مَسْئَلَةٌ** وَلَا بَاشَ
 أَنَّ يَشْتَرِي حَيَوَانًا بِحَيَوَانٍ مِثْلَهُ أَوْ خِلَافَهُ مَعَ نَعْدِ بَيِّنَةٍ وَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ لَا بَاشَ أَنَّ
 يَشْتَرِي أَحْيَوَانًا بِالْحَيَوَانِ سَوَى كَأَنَّ جَنْسَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ يَدَّ ابْنُ قَادَرٍ ثَبَتَ
 ذَلِكَ فَدُعُوعُ الْقَدَرِ لَمْ يَزِدْهُ الْبَيْعُ تَأْكِيدًا الْمَرْبُوبُ بَعْضُهُمْ فَوَجِبَ
 أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا قَالَ **قَالَ** وَلَا بَاشَ أَنَّ يَشْتَرِي ثَوْبًا بِثَوْبٍ وَهَذَا صَحِيحٌ
 عَلَى مَا بَيَّنَّا **قَالَ** وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الثَّوْبَ بِدَيْنِيكَ الْأَدْرَاهِمَ **هَذَا**
 كَانَ ذَلِكَ وَالْأَوَّلُ سَوَاءً **أَعْلَى** أَنْ تُجْزَى قَوْلُهُ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الثَّوْبَ
 بِدَيْنِيكَ الْأَدْرَاهِمَ مَجْزِي قَوْلُهُ اشْتَرَيْتُ الثَّوْبَ وَالْأَدْرَاهِمَ بِدَيْنِيكَ وَوَجْهٌ مِنْ أَصْلَانَا

يَنْظُرُ

حمل عنود المسلمين على الصخرة مئة أمكن ذلك ولحقنا اللفظ معني يفتح أو الخمل
 صفة في معنى صحيح فاد ائبت ذلك وادنا حمل هذه اللفظ على معنى صحيح لم يحمل
 ان نقول قد بعثك هذه الثوب يد نيات قد خطبته ما قيمته درهم أو نقول ان معناه
 بيع الثوب ودرهم يد نيات لم يجوز على انه ثوب يد نيات قد خطبته ما يكون قيمته
 درهم لما فيه من الجاهل ولا نية يحتاج الى ضرب من الاجتهاد فلم يبق الا ما قلنا فكان
 حمل اللفظ عليه أولى **قال** ولا بأس على هذه ان يشتري ثوباً يد نيات الا يكون طعام
 وبجهد ما بينا لا في المسئلة التي قبلها **مسئلة** ولا بأس باشتراء الأرض
 بالخطبة اذا دلهم انهم ليس فيها خطبة قائمة وهذه الاشكال فيهم اذ ليس مع البيع
 شيء من جنس الثمن قال فان كان فيها خطبة قائمة لم يكن ان يشتري بالخطبة وحدها ولا يفتح
 غيرها فان كانت الخطبة التي اشترى بها الأرض أكثر من الخطبة القائمة في الأرض
 جاز ذلك بخلافها وهذه المحاول على انه لا يعلم ان الخطبة المشتري بها أكثر من الخطبة
 القائمة في الأرض ان اشترى بالخطبة وحدها وان كانت اشترى بها مع غيرها من
 العين أو الورق كان محمولاً على ان تكون الأرض اشترى وحدها بالعين والورق
 والخطبة بالخطبة من غير ان يعلم التساوي فيها فيكون التساوي اجاباً الى الشك بالخطبة
 ويصح بيع الأرض بالعين أو الورق

كذا

فأما اذا اشترى الأرض وفيها خطبة بالخطبة فيجب ان لا يجوز بيع البيع الا ان تكون
 الخطبة المشتري بها الأرض أكثر من القائمة في الأرض لتكون الخطبة بالخطبة مثلاً
 بهنل وما فضل من الخطبة كان ثمن الأرض على ما بينا لا في مسئلة الزبد باللبس والثوب
 قال ولا بأس ان يشتري بما يكال يد ابعد ولا يجوز تساو ذلك ان ما يكال لا يجوز ان يباع
 بما يكال تساو على ما مضى القول فيه وان باع أرضاً فيها خطبة بأرض تساو قد باع خطبة
 بأرض تساو ولا يجوز ذلك وانما يجوز ذلك يد ابعد قال فاما ما يكون فلا بأس ان يشتري
 به يد ابعد وتساو ذلك انه لم يحصل بينهما شيء مما يجب التباين الحين ولا الكيل
 ولا الورق لأن احدهما اذا كان مكثلاً والاخر متوزناً لم يشتري كافي شيء من اوصاف ثمنه
 الربا قال وكان لك القول في تساوي الزوج القائمة في الأرض وقد معني بهما فلا حاجة

بنا الى اخذته **قال** فان بيعت الارض واستثنى ربحها فلا بأس بجمع ذلك ودلك
 ان الزرع اذا استثنى ولم يعقد البيع عليه كان الارض هي المبيعة على الان لا دفع بيعها
 بجمع ما تقدم يدا بيد ونشا ان لم يحصل هناك شيء من اوصاف عليه الربا **مسئل**
 قال فلوان رجلا اشترى مكيلا او مؤزنا بكيل معلوم او وزن معلوم لم يكن له ان يبيعه
 حتى يشتوفيه بكيله او وزنه واذا باعه وجب اعاده كيله او وزنه ودلك لما روي عن
 النبي صلى الله عليه وآله انه نهى عن بيع الطعام حتى يجزى فيه الصاعان صاع البائع
 وصاع المشتري ومن كل ربح الاعتناء انه لا يتعين خقه الا بان يكتاله لمجان ان يزداد او
 ينقص اذا كبل فصا قبل الكيل وان قبض في حكمه لم يقبض او الاستيفاء يجب ان يقبض
 بالكيل فما لم يكتل فكان لم يقبض في الحكم وكذا لك المؤزن يجوز ان يزداد او ينقص
 او وزن فاد اشترى او وزن لم يزد لم يكن في الحكم قابضا وهكذا المشتري الثاني اذا
 اشترى منه مكيلا او مؤزنا لا يتم بيعه الا ان يكيل المكيل ويزن المؤزن لان
 القبض لا يتم الا بكماله على ما بينا ولا يتم البيع الا بالقبض الا ترى ان المكيل اذا كبل
 اخرى وكذا لك المؤزن اذا وزن اخرى لا يتبع ان يزيده او ينقص فله ان يكتله
 المشتري الثاني ايضا لا بد له من كيل او وزن على انه اذا ثبت انه قبل الكيل والوزن لا يكون
 قابضا حقه على التحقيق لطلنا البيع قبلهما بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه نهى
 عن البيع قبل القبض وما روي انه صلى الله عليه وآله نهى عن بيع الطعام قبل القبض
 وروي زيد بن عتيق عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا اشترى شيئا من
 كمال او مؤزن فقبضه فلا يبيعه حتى يكتاله او يزنه وبه قال ابو حنيفة فيهما به
قال والبيع والاقالة والتولية فيه سواء اما التولية فهي بيع لا خلاف فيه فوجب
 ان تكون هي والبيع في ذلك لا يختلف واما الاقالة فهي عند البيع على الوجهين **قال** زيد
 بن عتيق عنهما السلام الاقالة بمنزلة البيع والتولية بمنزلة البيع وحكي عن مالك انه يقول
 به وقال ابو حنيفة الاقالة في حق المتعاقدين قبل القبض وبعد له وعند الجاهل
 يوسف بعد القبض بيع مشتعل وكذا اذا وقعت قبل القبض ويدل على ان البيع
 قول الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل فاقضوا العاقد تحريم اكل مال الغني
 الا ان تكون تجارة لا قدر تراخي والتجارة لا اسم للبيع والشراء فلما ثبت ان البيع يحل له
 ما عدا بالاقالة من تراخي ثبت ان البيع من تراخي وايضا لما عدا الى ما حبه الاول بتراخيها

على عوض معلوم وجب ان يكون ذلك بيعاً مستأنفاً كليله لو عاد اليه بغير ذكر
للثمن الاول او عاد اليه بلفظ البيع وايضاً قد ثبت انها يبيع في حق الغير في جاب
وجوب النفعه فوجب ان يكون بيعاً في حقها ما دله البيع لما كان

كذا

في حق المتعاقدين كليله ايضاً الهبة على العوض كما كان بيعاً
فان قيل الا قال له دفعي ذلك كما قيل اقال له عتير فوجب ان يكون ذلك دفع البيع
وهو الفسخ **قيل** له ليس له دفع على ما ذكرت لان اقال له العتير لا ليست دفع العتير
لان العتير لا قد حصلت فلا يصح دفعها وانما المراد بها استقاط العقاب المستحق فكذلك الاقاله
في البيع يتضمن استقاط الثمن المستحق بالبيع متى كان على وجه المقاصه بان يستحق المشتري
عليه بثمنه او بعينه ذلك واذا كان هذا اهلكه لم يكن في لفظ الاقاله دليل على انها فسخ
وانما يدلى على ما قلنا **فان قيل** انها تصح بعين تسمية الثمن ولو كان بيعاً لم تصح
بغير تسمية الثمن **قيل** له الاقاله تتضمن تسمية الثمن ولو لم يلفظ بها صلت
ما بينها من ان معناها استقاط المستحق من الثمن واذا كان ذلك كذلك لم يتنع ان
يكنه بيعاً الا ترى ان التولية لا تصح من عتير تسمية المقتدات الثمن وان كان ذلك لا يصح
في تباير البيعايات لما كان معنى التولية يتضمنه حتى يكون في حكم المنطوق فكذلك
الاقاله يتضمنها **فان قيل** تسمية الثمن لو كانت الاقاله بيعاً مستأنفاً لما
صحت قبل القبض **قيل** له الاظهر عند من ذهب اصحابنا انها لا يجوز قبل القبض
لتنظيم يحث عليه السلام في المسئلة التي نحن فيها لان الاقاله لا تصح فيما يكال
حتى يكال فيسقط عنها هذا الاوامر على ان الاقرب انه قول زيد بن علقه لانه قال
عليه السلام يصح بها ما يصح بالبيع ويفسد بها ما يفسد بالبيع على ان يجمع ما
الروايات لهم في حق الغير لا بما عندهم في حق الغير ببيع مستأنف **فان قيل**
لو كان بيعاً لم يجر في السلم قبل القبض **قيل** له لا يمتنع ان يقول انه في السلم
قبل القبض فنسخ لانه لا يتعلق عليه شيء من احكام البيع المستأنف ولانه لا يجر
الى ملكه من شيء عن من خرج من ملكه اخيه المسلم اليه وانما يقطع عن دمه
ما كان ثابتاً فيها فلم يحصل فيها اذا كانت في السلم شيء مما دللنا على انها يبيع فلم يجب ان تكون
بيعاً مستأنفاً **قالوا** المتجمل من ناع مكيل لا لا يشتري بئنه مكيلاً متوا **قيل**
قبل قبض الثمن ومعناه لا تحيله من جنسه ووجه الاستحباب فيما ذكرناه ان يكون

ابعد من تمام التراب ومشاجهته لانه اذا اعطى لها عاين مكر دينا وعقد عليه البيع
بمن معلق ثم اشترى به لك الثمن مائة من ثمن جدي قبل قبض الثمن يكون كأنه
توصل الى ثمنه الربا بكون الثمن لانه لا يبطل البيع في ذلك لك استحب ما ذكرناه
لوجه الذي بيننا قال فان اشترى بثمنه قبل قبضه مؤنونا في شيئا ما لا يكال
ولا يؤنن لم يكن بهيئته وكذلك القول فيمن باع مؤنونا وذلك انه اذا اشترى
بثمن المكمل المؤنون في ثمنه التراب الذي يكون يبيع بعضه ببعض متفاضلا
فاذا ان لا يجوز ولا يكره لدخول الثمن بينهما ما المؤنونة في هذه الباب
في انه لا يشترى به مؤنونا من جنس من قبيل قبض الثمن استحبنا انما كالمكمل
لوجه الذي بيننا **مسألة** ولا يجوز بيع اللحم من اي جنس كان
حيوانا بغير كل لحم الاصل فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه نهى عن بيع اللحم بالحيوان وكان القياس ان ذلك يجوز لان الحيوان لا يجري
فيه تحريم التفاضل على ما مضى القول فيه لانه لا يحصل فيه وفعلا التراب
الا ترى انه لا يتأخر في الكيل والوزن بل لا يتأخر في قبضه يحصل فيه الجنس
فكان الواجب ان يحصل ذلك على المذموم واللحم الذي من جنسه كما كان يذهب
اليه ابو حنيفة واثيرت ثم روي ان جرونا غرقت على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فجاء رجل بعناق فمما اعطوني منه بهذا العناق فقال ابو بكر
لا يصلح هذا وقيل ذلك عن ابن عباس ايضا ولا يجوز ان يكونا قاله الانصار
اذا نظن لا يقضي على انها لو كانا كذلك اجتمعا فلا يعرف لها مخالف في السماء
فجاءت بجرك الاربعة فلما ابتد ذلك قلنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك
وقلنا لا يجوز بيع اللحم من اي جنس كان بشيء من حيوان الذي يؤكل لحمه وبقيتنا
ما لا يؤكل لحمه على القياس وقلنا باجابه لا يها قال لا يصلح لهم الجزؤ بعناق فكان
فيه ان اللحم وان كان من جنس مخالف لذلك الحيوان فانه لا يجوز ان يشترى به
وان كان يؤكل لحمه وما قلنا في هذا ابا قال الشافعي **مسألة** قال ابو بكر
بيع المزابنة وهي بيع النمر في رؤوس الخيل والكلاب والحمير والارباب
والاشات المسح الخانة يجوز في العرايا والوهي النملة والخلجان والشدان والشرقال والعرايا هي اعطاء
يعطيه صاحبها فنجي رطبا والامل فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع المزابنة وهي بيع

التمر في رؤس النخل بتمر روى ذلك من طريق شتى ورواه ابن أبي عمير عن أبي بصير
 عن جده لا عن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن بيع التمر
 نهى عن بيع التمر البني وهي بيع التمر في رؤس النخل من الحاقلة والمراسية والآن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر الا مثلاً بمثل كبدل بكيل ولا نهي
 لو كان موضوعاً على الارض كان لا يجوز ان يباع تمر مجاز فتمت بحجة يشهد بها في الكهل
 فذلك ان كان على رؤس النخل وهو لا يحل له لاختلاف فيها وهو ايضا مقبوس على ما زاد
 على خمسة اوسق والغلة اندر بيع التمر بالتمر من غير حق المساواة بينهما اولاً ثم بيع
 تمر على رؤس النخل بتمر واختلاف في العرايا فذهب ابو حنيفة واصحابه الى ان العرب
 هي العطية وبها قال مالك واما عن القمح فيما ذكره قال من هي بيع التمر على رؤس
 النخل بتمر من التمر وقال وهي مشتقة من امراء بضم النون عن بعض وهو الافراد
 قال وذلك جائز فيما دون خمسة اوسق فكل ما ذكرنا من الاثر والنظر يدل على ذلك
 فتأكد ما قاله فينا ايضا انه مقبوس على بيع الحنطية في المزرعة عن بعض بضمطة
 فاحصنت بعلناهما جنس مكيل فلا يجوز بيع بعضه ببعض الا مثلاً بمثل
فان قيل انه روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في العرايا روى
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في العرايا ونهى عن بيع التمر
 وحدثنا ابن أبي عمير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في العرايا بالتمر وروى
 عن حبيب بن زيد بن ثابت عن ابي بصير انه روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في
 العرايا بالتمر او الرطب وروى نحو ذلك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص
 في العرايا فيما دون خمسة اوسق او في خمسة اوسق من التمر او في
 الاخبان تحت ثلثة اوجع اخذها ما ذكره ابو العباس الحنفي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 النصوص من ان معاً لا ان يعطى الرجل غلات من التخل ليحبي طلباً بتمر مؤجل وفيه
 ترخيص للمحتاجين الذين يسكنون الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ان الرطب تأتيم
 ولا نقد في ايديهم فوخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مثل ما دون خمسة اوسق
 بتمر مؤجل لئلا يلحقهم الضرر باخراج العشب لان من امتلأ بتمر عليه السلام ان المأوى
 اذا اشترى ما يجب فيه العشر كان عليه ان يخرج العشر وان يرجع ثمنه على البايع
قال والخوض الى ما على رؤس النخل ومعنى الحرام من الاحتراز من لزوم العذر وحكم الطوارئ

كذا

عَنْ عِيْنِ بْنِ ابَانَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ الْعَرَبِيَّ هِيَ الْهَبَّةُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَهِيَ لَمْ تَصْرُ مِلَّةً لِلْعَرَبِ قَالَ
وَلَا يَجُوزُ لِلْخِيَارِ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ وَالْمِلَّةُ الَّتِي يُلْحَقُ بِهَا الْعَرَبُ بِدَلٍّ مِنْ عَرَبِيَّةٍ
لَمْ يَكُنْ بِهَا طَلِيبٌ لَهُ وَبِكُلِّهِ بِهَذِهِ الرِّخْصَةِ الَّتِي فِي هَذَا الْخَبَرِ وَكَانَ فِيهِ وَجْهُ ثَالِثٌ
وَهُوَ أَنَّ الْعَرَبِيَّ هُوَ الْوَاضِعُ لِنَتِجَةِ الْخَلَالِ رَأَى الرُّجُوعَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَقَدْ كَانَ خَيْرٌ وَهَبٌ
يَعْنِي تِلْكَ الْهَبَّةُ التَّسْلِيمُ فَكَانَ عَدْلًا وَيَكُونُ الْمِلَّةُ الْإِخْلَافُ فِي الْوَعْدِ وَكَذَلِكَ جَاءَ
لِلْمَوْهُوبِ لَهُ الْإِخْلَافُ عَوَضًا مِمَّا لَمْ يَكُنْ فَأُجَابَتْ الْخَبَرُ ذَلِكَ فَأُخْرِجَ الْعَرَبِيُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ
خَالَفَ الْوَعْدَ وَأُجَابَتْ لِلْعَرَبِيِّ تَنَاوُلُ بَدَلٍ مِمَّا لَمْ يَكُنْ وَبُيِّنَ أَنَّ ذَلِكَ يَتَّبَعُ عَلَى طَرِيقِ الْحُجَاتِ
لَا شَيْءَ إِلَّا عَلَى الْمَعَاوَنَةِ **فَإِنْ قِيلَ** فَكَيْفَ تُسْتَقِيمُ هَذِهِ الْأَوْجُهَانِ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ
وَعِنْدَكُمْ أَنَّ الْهَبَّةَ تَصْرِفُ مِنْ عَيْنٍ قَبْضٍ **قِيلَ** لَهُ يَتَّبَعُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَا نَعْمُ وَهُوَ
الرُّجُوعُ فِيهَا وَإِنْ كَرِهْنَا لَهُ فَدَلَّ هَذَا الْخَبَرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِذَا عَوَّضَ الْعَرَبِيُّ وَالْآخَرُ أَنَّ
نَصَحَ الْهَبَّةُ الْآبَ الْقَبُولَ فَيُجْعَلُ بَدَلُ الْوَلِيهِ التَّسْلِيمُ الْقَبُولُ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْقَبُولِ
فَتُسْتَقِيمُ التَّأْوِيلَاتُ وَالْأَسْلُفُ **فَإِنْ قِيلَ** لِمَا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَأَلِهِ سَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمَرْبُوتِ وَخَصَّ فِي الْغَرَارِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُشْتَرَكًا مِنْ هَلَاكِ الْبَيْعِ
قِيلَ لَهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ يَسْتَقِلُّ بِلَفْظِهِ فَلَا يَجِبُ
أَنْ يَجْعَلَ يَجْعَلُ الْإِسْتِثْنَاءَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الرِّوَايَةِ تَأْوِيلًا ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَهُ
الشَّافِعِيُّ فَاسْتِثْنَى ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ **فَإِنْ قِيلَ** فَمَا قَائِدُ ذَلِكَ كَرِ الْأَوْثَاقِ
عَلَى التَّأْوِيلَيْنِ الْآخَرَيْنِ **قِيلَ** لَهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرِّخْصَةُ اتَّفَقَتْ فِيمَا ذَكَرْهُ
خَمْسَةٌ أَوْ شَقِ فَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا شَاهَدَ لَهُ لَيْسَ لِلْأَوْثَاقِ فِيهِ تَأْوِيلٌ عَلَيْهِ
أَنْ يَمْلِكَ الْخَبَرُ عَلَى مَا قُلْنَا أَوْ قَالَ لَنْ يَتَأَوَّلَ الْأَخْبَارُ تَعَصُّدًا وَالْقِيَاسُ أَنْ تُوَكَّدَ
وَالْأَصُولُ تَشْهَدُ لَهُ لِأَنَّا شَيْئًا مِنَ الْمَكِيلِ وَلَا الْمَوْزُونِ عَدَّةً نَاوِلًا الْمَكِيلَ عِنْدَهُ
الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضٍ بِبَعْضٍ حَتَّى يَصْلَحَ بِلَا يَجُوزُ الْوَسْطَى الْعِلْمُ بِالْمَسْأَلَةِ
وَيُوكَّدُ ذَلِكَ مَا رَوَى حَقَّقُوا الْخُرُوفَ فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْوَصِيَّةِ وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ
أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لَيْسَ هُوَ الْبَيْعُ لِأَنَّ التَّخْفِيفَ لَا يَجِبُ مِنْ أَجْلِ الْبَيْعِ **فَإِنْ قِيلَ**
فَقَدْ رَوَى رِخْصَةً فِي الْبَيْعِ الْعَرَبِيَّ وَشَيْءٌ مَا كَرِهْتُمْ لَيْسَ بِبَيْعٍ **قِيلَ**
لَهُ لَا يَتَّبَعُ أَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهِ اسْمُ الْبَيْعِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
أَنْفُسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ ثُمَّ قَالَ فَاسْتَبْشَرْتُ بِبَيْعِهِمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَقَالَ وَمَنْ النَّاسُ

من يشترى هو الحيث وقال ولا تشروا بآياتي ثمنا قليلا ومنه قيل للبيوع بيعته
وكل مستعمل على طريق التجار على بالبيع وكذا لك ما سألتم عنه =

للأدلة التي بيناها على الحكم إذا قالوا بذلك قالوا بتخصيص بعدهم مع انكارهم
لأنهم لا يعجزون عما كونه الجنس الأشد بطل ولا يعجزون الوضوء إلى التماثل
بالحد من فقد الجار وفي هذه المسئلة فقد ناقضوا أصولهم والبيع على غير وجه
المائتة وفي المتوصل إلى المائتة بالخريص والله اعلم والعلم بالصواب والله التوفيق

باب القول في خيب البيوع بالحيث ما يفتروا

تتفرق الأقول ولا معتبر بغيره والأبدان وهو قول زيد بن علي عليه السلام وبه قال
أبو حنيفة وأصحابه ومالك وقال لا مائة المتفرق تتفرق الأبدان وبه قال الشافعي

والذي يدل على صحته قولنا قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وقد عقد

البيع بينهم من مئة شرط الحياة فلو جعلنا الحياة كذا اجزأنا لما ترك الوفاء بالعقد
وذلك خلاف ما تضمنت الآية ويدل على ذلك قول الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم

بالباطل إلا أن تكون عجارة من تراص والجارة هي البيع والشراء قد تحصلا عن تراص
فوجب ان يكون المشتري أهلا واستهلاكم والقول بخالفه المعيار مخالف للآية

وقال وأشهدوا إذا تباعتم والغرض من التوثيق وإثبات الحياة له بعد العقد
والأشهاد الباطل للتوثيق وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال من اشترى

طعاما فلا يبعده حتى يقبضه فيضمن ذلك اجارة البيع بعد القبض من غير ذكر الحياة
ومثله ما روي أنه صلى الله عليه وآله في شيء من شيء الطعام حتى يجري فيه

الصاعان طاع البائع وصاع المشتري وروى عنه عليه السلام أنه لا يجري ولو لا
الآن بعد لأملوا فيشترى فيعتقه فخلق العتق بالشراء من غير اشتراط الاقتران

يدل على أن الملك ينتقل بنفس العقد ويؤكد ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله
المسلمون عند شرطهم لأن كل واحد منهما دخل في العقد للملك بنفسه العقد

وروى من باع عبدا فآله للبائع إلا أن يشترط المبتاع فجعله للمبتاع بالشرط من غير
التفرق **فإن قيل** روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال البيعان بالخيار

ما لم يفترقا فجعل لهما الخيار قبل التفرق **فيل** لدور في المتبايعان بالخيار وهذا

القول في خيب البيوع

وهذا ان الامكان لا يكونان ثابتين لهما الا في حال الفعل واما بعد تعضي الفعل
فانما يجوز في ذلك الاستماع عليهما على الحقيقة سبيل المجاز وهذا القول القابل في
جلتين انهما متحاران او متفانلان او متضاربان في ان ذلك لا يستعمل الا في حال كونها
كذلك يؤكده ذلك انهما كونهما متفانل بعد البيع كما متفانل في قبله ولو كان الاسم ينفي بعده
الفعل كانا في الحقيقة متفانلين متبايعين وذلك يناقض فصيح ما قلنا لا واذ صرح ذلك
وثبت ان المراد بقوله البيهقي وقوله المتبايعان المتساومان لانه السوم يعاين به عن البيع
كما روي عنه عليه السلام لا يبيعه احدكم على بيع اخيه وفي خبر آخر لا يبيعه على قوم
اخر فعبر عن السوم ثارا لا بالبيع وثارا لا بالسوم فعلم ان البيع يستعمل في السوم وروى
نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله قال كل بيعين لا بيع بينهما حتى يفترقا
الا بيع للمجان فلم يجعل بينهما بيعا حتى يفترقا وقد سماهما متبايعين فعلم ان المراد به
المتساومان اذ لا خلاف ان البيع واقع بنفس الايجاب والقبول واذا ثبت ذلك ثبت
ان الفرق تكون فرق الكلام قال الله تعالى وما تنطق بالدين
او توا الكتاب الام بعد ما جاءهم البينة وقال لا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا وقال
ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شفعاء وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال استمروا على ثلاث و سبعة فرق والمراذيم جميع في ذلك تفرق
الاقوال فوجب ان ينقطع الخيار عند حصول اول جزئه كما ان ابا حنيفة الاكل والشرب
لما جعلت عاتقها للضام وقت طلوع الفجر كان اول جزئه من الفجر اذا طلعت قارطعا للفايز
وذلك حكم العاداي اجمع فدل ذلك على انقطاع خيارهما عند حصول تفرق الاقوال
على ان تفرق الاقوال الابدان لا تأثر له في عدم تفرق الاقوال فبان ان الحكم يتناول
بتفرق الاقوال او التأثر له دون تفرق الابدان الذي لا تأثر له على الوجه الذي لا
على تفرق الابدان لم يجب فيه ما ذهب اليه مخالفنا لانه يحتمل ان يكون المراد به ان البيع
اذا قال بعته ولم يشر في قبوله في المجلس ما لم يقارقه اذ لم يعرضه عنده وبلخذا في غيره
وللبيع الرجوع فيه ما لم يقبله المشتري فان اقره قبل قبوله في المجلس بطل الايجاب
ولم يكن للمشتري قبول فيكون هذا الخيار مقصورا على المجلس **فان قيل** التفرق
اذا روي به الحقيقة فهو تفرق الابدان دون تفرق الاقوال فعليها يجبان بحال قول النبي
صلى الله عليه وآله وكذلك قوله البيهقي بهذا الاسم لا يكون حقيقة الا بعد حصول البيع

قِيلَ لَمْ يَقُولِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا
عَلَيْهَا جَعَلَهُ الْعَرَفَ حَقِيقَةً دُونَ مَا يُوجِبُ أَصْلَ اللَّغَةِ وَالْإِسْتِفَاقَ وَالْعَرَفَ عَرَفَانِ
عَرَفَ اللَّغَةِ وَعَرَفَ الشَّرْحَ كَمَا قُلْنَا لَكَ فِي الْعَاظِلِ وَالنَّاسِ وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ لَا فَإِذَا
تَبَيَّنَ ذَلِكَ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عَرَفَ اللَّغَةِ فَدَحَلُ التَّفَرُّقِ حَقِيقَةً فِي الْأَقْوَالِ إِذَا اسْتَعْمِلَ
فِيهَا يَكُونُ عَاطِلًا وَمَقَامًا مِنْهُ خَصٌّ لَا يَغْتَلِ عَنْهُ الْإِطْلَاقُ الْأَيُّ لَكَ فَوْجَبَ حَمَلٍ قَوْلًا
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَأَلَيْهِمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ عَلَى تَفَرُّقِ الْأَقْوَالِ لِأَنَّهُ قَارِي فِي حُكْمِهِ
الْوِجَابِ وَالْقَبُولِ وَالصَّوْمِ وَالْبَيْعِ وَكُلُّ ذَلِكَ أَقْوَالٌ كَمَا يَجِبُ أَنْ يَجْعَلَ قَوْلُ الْقَائِلِ فَلَا يُرَى
وَلَا يُرَى اتِّفَاقًا فِي كَدِّ الْمُمْ أَفَرَقَ وَأَعْلَى تَفَرُّقِ الْقَوْلِ لِنَعْلَمَ لَكَ بِالْأَقْوَالِ كَذَلِكَ
الْبَيِّنَاتِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدْخُلَ مَا الْحِجَابَ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَسْمَاءِ الْمَشْتَقَّةِ
مِنْ الْأَقْوَالِ لَا تَسْتَعْمِلُ حَقِيقَةً فِي الْفَاعِلَيْنِ الْأَوَّلِي خَالِ الْفِعْلِ كَالْمَصْدَرِ وَالْقَائِمِ وَالْعَمَلِ
وَمَا جَرَى مِنْهَا وَالْبَيْعِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِمُوجِبٍ عَنْ حَقِيقَةِ الْبَيِّنَاتِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدْخُلَ
يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى مَا هُوَ بِهِنَّ حِجَابًا إِنْ أَرَادَ اسْتَعْمِلَ فِيهِ اسْمُ الصَّوْمِ كَانَ حِجَابًا أَفَافَا
اسْتَوَى فِي هَذَا الْوَجْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَيِّنَاتٌ تَعْلَقُ **فَإِنْ قِيلَ** فَتَدْرِي فِي بَعْضِ هِ
الْأَحْكَامِ خَصٌّ يَفْتَرِقَانِ مَكَانَهُمَا الَّذِي عَقَدَ فِيهِ **قِيلَ** لَمْ يَكُنْ لَكَ بِمُحْمَلٍ
عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قُلْنَا مِنْ خِيَارِ الشَّرْطِيِّ الْبَيِّنَاتِ **فَإِنْ قِيلَ** فَتَدْرِي الْبَيِّنَاتِ
بِالْخِيَارِ تَمْلِكُ يَفْتَرِقَانِ وَيَقُولُ أَحَدُهُمَا الصَّاحِبُ اخْتَرِ **قِيلَ** لَمْ يَكُنْ لَكَ بِمُحْمَلٍ
يُبْطَلُ بِالتَّفَرُّقِ الْأَنْ يَجْعَلَ أَحَدُهُمَا الصَّاحِبِ خِيَارَ شَرْطِ كَانِ الْخِيَارَ ثَابِتًا أَوْ

كَذَا

الْقَوْلُ لَمْ يَحْصُلْ وَتَجِبَ

أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ تَامًا لَا خِيَارَ فِيهِ كِلَيْهِ الْخَلْعُ وَالسَّكَّاحُ وَالْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هِ
أَمَّا هُوَ الْقَبُولُ وَالْوِجَابُ فَلَمْ تَقْتَضِ صَحَّةَ طَائِفَةٍ مِنْهُمَا إِلَى غَيْرِ الْقَبُولِ وَالْوِجَابِ
فَكَذَلِكَ الْبَيْعُ وَبِهِدْ لَمْ يَتَّقِ عَلَى مَالٍ وَالْحِجَابُ وَأَنْ شُدَّتْ فَلَمْ يَكُنْ هُوَ عَقْدًا وَهُوَ
فَيَجِبُ أَنْ لَا تَقْتَضِ صَحَّةَ الْوِجَابِ وَالْقَبُولِ وَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَى لَكَ الْهَيْبَةُ
إِذَا الْهَيْبَةُ عَنْدَنَا غَيْرُ مَفْتَقَرٍ إِلَى الْقَبُولِ وَصَحَّتْ بِالْقَبُولِ وَالْوِجَابِ عَنْدَنَا وَقَطَعَ هِ
وَأَيْضًا لَوْ كَانَ الْوِجَابُ مُوجِبَ عَقْدِ الْبَيْعِ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يُطَيَّحَ عَقْدُ الصَّرْفِ لَوْ أَنَّ شَرْطَ
صَحَّتْ أَنْ لَا يَتَفَرَّقَا وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ كَمَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هِ

قَالَ فِي الصَّرْفِ لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَفُتَّرَا وَبَيْنَهُمَا شَيْءٌ قَالُوا لَمْ يَنْتَزِمِ الْعَقْدُ حَتَّى يَفُتَّرَا
وَكَانَ التَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا خِيَارًا بَيْنَهُمَا الصَّرْفُ كَانَ لَا يَصِحُّ الصَّرْفُ بَيْنَهُمَا عَلَى وَجْهِ مَرَّةٍ
الْوَجْهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ الصَّرْفُ أَصْلًا تَقْبَلُ عَلَيْهِ فَنَقُولُ مَا كَانَ عَقْدُ الصَّرْفِ
لَا تَنْقُصُ صَحَّتِهِ إِلَى تَفَرُّقِ الْأُذْنَيْنِ وَلَا يَكُنْتُ بِهِمُ الْخِيَارَ فَكَيْفَ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ
وَالْبَيْعُ أَنْ عَقْدَيْهِ أَوْ عَقْدُ مَعَاوَضَةٍ وَكَذَلِكَ يُجَاهِدُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ إِذَا بَاعَ أَوْ اشْتَرَى خَيْرَ صَاحِبِهِ لِيُجْلِيَ مَا بَيْنَهُمَا لَا تَخِيَارَ لَوْ كَانَ ثَابِتًا بِالْعَقْدِ
لَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ مَعْنَى وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرِيدُ قَطْعَ الْخِيَارِ
لَا تَزِيدُ إِلَّا اسْتِقْصَاءَ وَالتَّشَدُّدَ وَخِلَافَ التَّفَصُّلِ وَخِلَافَ مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ يَهَبُ الْعَبْدَ يَكُونُ سَهْلًا لِبَيْعِهِ سَهْلًا لَشُرِّهِ **سُئِلَ**
قَالَ وَلَوْ أَنَّكَ رَجُلًا اشْتَرَى ثِيَابًا أَوْ سِلَاحًا أَوْ طَعَامًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ
مِنْ غَيْرِهِ كَانَ لَكُمْ رَأْيٌ مِثْلُهُ فَكَيْفَ الْخِيَارَ عَنْهُ يُتَيَّرُ فَإِنْ شَاءَ فَتَبَّحَ الْبَيْعُ وَإِنْ شَاءَ
امْتَنَاعًا لَكُمْ بِهِ قَالَ أَبُو خَنِيفَةَ وَاصْطَابِي وَهُوَ تَنْدِيرُ عَلَيْهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَالْحَدِيثُ
الْمُشَافِعِيُّ كَذَلِكَ وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَرَأْيِ الْبَيْعِ وَالْحُجَّةُ فِيهِمَا
كَهَبْنَاهُ الْقَوْلَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ خَلَعَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَخَرَّمَ الرِّبَا وَلَمْ يَشْرَطِ الرُّؤْيَا وَقَالَ
وَقَالَ الْإِسْلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ تَوَاضُعٍ وَقَالَ وَاشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَمْ يَذْكُرِ الرُّؤْيَا يَتِمُّ
وَيَذَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ تَلْقَى الْجَلْبُ
وَقَالَ لَا تَلْقُوا الْجَلْبُ فَسَ تَلْقَى فَاشْتَرَى شَيْئًا مِنْ الْخِيَارِ إِذَا إِلَى السُّوقِ وَلَا وَجْهَ لَهُ
لِخِيَارِ الْأَخْيَارِ الرُّؤْيَا لَمْ يَنْعَادَ أَنَّ الْمُتَلَقِّيَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ وَهُوَ فِي الْوَسْطَانِ
يَفْتَحُهُ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ وَلَمْ يَجْزِ الْعَادِلُ أَنْ تَفْتَحَ الْأَوْعِيَةَ هِيَ عَلَى الظَّاهِرِ وَهِيَ
فِي الظَّاهِرِ نَبِيٍّ وَرَوَى أَنَّ عُمَانَ بَاعَ بِالْكُوفَةِ مِنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ فَقَالَ طَلْحَةُ
فِي الْخِيَارِ لَأَنِّي اشْتَرَيْتُ مَا لَمْ أَرْضَ وَقَالَ عُمَانُ لِي الْخِيَارُ لِأَنِّي بَعْتُ مَا لَمْ أَرْضَ فَكَلَّمَا
بَيْنَهُمَا جَبِيَّةٌ مِنْ مَطْعَمٍ فَقَضَى بِالْخِيَارِ لَطَلْحَةَ وَاجْتَمَعَ قَوْلُهُمَا عَلَى أَنَّ الْوَسْطَانَ
يَجُوزُ لَهُ شَرْعًا مَا لَمْ يَرَهُ وَلَا يَعْرِفُ مُخَالَفَ فِي الصَّحَابَةِ فَجَرَى مَجْرَبُ الْأَصْحَابِ بَيْنَهُ
فَإِنْ قِيلَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْعَرَاتِ وَشَرِّهِمَا لَمْ يَرَهُ
مَعَ الْعَرَاتِ وَنَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَدَامَةِ وَهُوَ التُّوبُ الْمَطْوِيُّ **قِيلَ** لَمْ يَنْتَزِمِ يَدْخُلُ
فِي الْعَرَاتِ بَلْ لَا يَكُونُ الْمَشْرَى إِلَّا أَفْقَدُ تَعَلَّمَ الشَّيْءُ مِنْ غَيْرِ الرُّؤْيَا يَتِمُّ وَيَحَقُّ وَيَعْرِفُ

عَنْ خَيْرِ لَهَا لِيَا لَتَرَى اَنْهَ لَا خِلَافَ فِيهِ جَوَابَ بَيْعِ مَالٍ يَرَى لَا وَكَذَا لَكَ السَّلَامُ
يَعُونَ الْعَقْدَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَرُ بَيَانُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِعَرَضٍ فَلَمْ يَقْعُدْ خَالَ ذَلِكَ ؟
فِي التَّحْقِيقِ عَنْ بَيْعِ الْغَرَبِ وَابْتِغَاءِ بَيْعِ الْمَلَا مَسْتَبْرَأً فَلَيْسَ هُوَ بَيْعُ الثُّوبِ الْمَطْوِيِّ بَلْ ذَكَرَهُ ؟
الْعَلَى اَنْهَ بَيْعٌ كَانَ فِيهِ لَهَا لَتَرَى وَذَلِكَ اَنْهَ كَانَ يَلْسَاوُ الرِّجْلَانِ السَّلْعَةَ فَأَيُّهَا
لَمْ يَصْلَحْهَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ مِنْهُ وَقِيلَ لِي الْمَسْأَلَةُ الْمُبْتَغَى أَوْ أَوْ عَلَى بَيْعِ الْبَيْعِ وَجَبَ
الْبَيْعُ فَلَا مَقْعَدَ لِحُلُولِهِ عَلَى مَا قَالُوا وَإِنَّمَا النِّكَاحُ عَلَى مَالٍ لَمْ يَرِ وَالْخَالِجُ عَلَى مَالٍ لَمْ يَرِ
تَجَاوَزَ وَكَذَا لَكَ الْبَيْعُ وَالْمَعْنَى اَنْهَ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَلَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الرُّقُوتُ شَرْطًا
فِي جَوَابِ لَا وَخِلَافَ أَنَّ الثَّمَنَ يَصَحُّ وَإِنْ لَمْ يَرِ لَا الْبَيْعُ كَذَا لَكَ الْمُبْتَغَى وَإِنْ لَمْ يَرِ لَا
الْمَثَرُ فِي الْعَلَمِ أَنْ رُوِيَ مِنْ يَكْلَهُ كَيْسَ بَشَرٌ فِي صَفْعَةٍ تَمْلِكُهُ إِذَا خِلَافٌ فِي
جَوَابِ شَرْطِ الْبَاقِي فِي قَسَمِهِ وَجَوَابُ الْوَرْدِ وَإِنْ كَانَ الْمَشْرُوعُ لَمْ يَرِ الْمُقْتَضَى بِالسَّلَامِ
وَكَذَا لَكَ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الرُّقُوتِ مِنْ جِهَاتٍ الصَّفْعَةِ وَجِهَاتٍ الصَّفْعَةِ
لَيْسَ لَهُ مِنْ عَدَمِهَا وَجَوَابُ شَرْطِ الْعَقْدِ عَلَى اَنْهَ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ بِمِثْلٍ أَوْ كَانَ مَقْطُوعًا بِاللَّحْمِ
أَوْ مَا اشْتَبَهَ ذَلِكَ فَأَوَّلُهُ أَنْ يَعُونَ السَّلَامَ وَإِنْ لَمْ يَرِ لَا **فَإِنْ قِيلَ** كَوْنُ الْعَقْدِ
تَجَاوَزًا لَمْ يَزِدْهُ بَيِّنَاتُ الرُّقُوتِ **فَقِيلَ** لَمْ يَزِدْهُ مُنْقِضٌ بِجَوَابِ رَدِّ لَا بِخِيَارِ الْعَقْبِ
وَبَيِّنَاتِ الشَّرْطِ وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ تَجَاوِزًا فَادَّعَى الْعَقْدَ بَابِنَا لَا فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْجَوَابِ
لَمْ يَرِ أَنَّ خِيَارَ الرُّقُوتِ وَمَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِذَا حَلَّ
قُلْنَا لَمْ يَرِ قَوْلُ لِيَا صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَشْرَاحِ جَدِّائِهِ لَمْ يَرِ الْخِيَارَ إِذَا حَلَّ
السُّوقَ **قَالَ رَجُلٌ** مِنَ الْحَضَرَةِ فِي السُّوقِ اَنْهَ إِذَا وَجَدَ عَلَى الصَّفْعَةِ لَحْمًا وَصَفَتْ لَمْ يَكُنْ خِيَارًا
لَمْ يَكُنْ لِيَا هَرَبُ لَمْ يَرِ أَنَّ لِيَا كَقَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِهِمْ إِذَا قَالُوا بِخِيَارِ الرُّقُوتِ وَصَغُفَ
ذَلِكَ فَقَالَ الصَّحِيحُ هُوَ أَنَّ لِيَا تَرَى الْخِيَارَ عَلَى كُلِّ خَالٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي ذَكَرَهُ وَأُطْلِقَ
فِي الْأَحْكَامِ ذِكْرُ مَا ذَكَرَ لِيَا فِي السُّوقِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجْعَلْ لِيَا تَرَى
الْجَلْبَ الْخِيَارَ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ وَلَمْ يُشَرْطْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَمْ يَرِ اَنْهَ يَجْعَلُ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي
نَعْتُ أَوْ لَا يَكُونُ فَصَحَّ مَا قُلْنَا **لَمْ يَسْأَلْ** قَالَ وَكُلُّ بَيْعٍ بِعَقْدٍ عَلَى خِيَارٍ لَا يُعْلَمُ
فَهُوَ قَائِدٌ وَهَذَا إِذَا خِلَافٌ فَنَبِّ اَنْهَ يَقْتَضِي الْجَهْلَ لَمْ يَرِ فِي الْعَقْدِ لَمْ يَرِ لَوْ يَرَى هَكَذَا يَتَرَى
الْعَقْدَ اِنْ اسْتَقَرَّ وَلَا يَتَرَى اِنْ بَطَلَ اِنْ بَطَلَ فَيُصْنَعُ الْعَقْدُ بِجَوَابِ لَا وَيُشْتَمَلُ لِيَا هَكَذَا الْغَرَضُ وَالتَّعْلِيلُ
حُكْمُ الْمُبْتَغَى وَالثَّمَنُ اَبَدًا فَلِذَلِكَ بَطَلَ **مَسْأَلَةٌ** فَإِنْ عَقْدَ الْبَيْعِ عَلَى حَسَبِ خِيَارِ الْإِمْرَةِ

۱۵۰

ابو عبد الله

أبعد من الغريز من خيار الزواني الذي أجبرنا لا وأجارت لا أبوحنيفة والشافعي
في أحد قوليه ومن خيار الرد بالغيث الذي لأخلاق فيبين المشايين فإذ لم يكن
فيها عن رفاها ان لا يكون في الخيار المعلوم المد لا غير لأن هذين الخيارين لا يعلم
أحدهما وما لا يعلم أمداً إلى الغريز ما يعلم أمداً ولا يصح البايع والمكترى دخلا في خيار
الرد لأنها لزمهما ذلك من غير اختيار لهما ومن غير نص لا بد ولا تعللتم بالتعللوا
به **مسألة** قال ولا فصل بين ان يكون الخيار للبايع او للمكترى او لهما جميعاً
فيما يفسد به العقد او يبيح وهذه اما لأخلاق فيبين لأن تأخير الخيار يرجع إلى العقد
ولا معتبر فيه باحوال المتعاقدين فوجب ان تستوي فيه احوالها **مسألة** قال
واذا اشترى شيئاً وقبضه واشترط لنفسه خياراً إلى مد معلومة ثم تلفت السلعة نحو
ان يكون حيواناً او متاجراً جزاء قبل انقضاء مدة الخيار ولم يكن له خيار الرد لزم الثمن
وكانت السلعة من ماله وكذا ان نقصت عنه المكترى والخيار له وقال أبوحنيفة مثل قولنا
وقال ابن أبي هذيل لا يعمل وجهين أحدهما أحدهما ان على المكترى القيمة والثاني ان عليه
الثمن مثل قولنا ارادنا لنقصان حذرك الغيب فيها والوجه في المألهين جميعاً ان الغيب
اذ احدثت والخيار للمكترى بطل خياره وتم البيع لانه بطلان الخيار يوجب اتمام
البيع فاذا تم البيع لزم الثمن وانما قلنا خيار لا يبطل لأنه قبضه صحيحاً فلا يجوز
رداً معيباً واذا بطل الرد بطل الخيار لأن الخيار انما هو للرد وكذا اذا مات بطل
خياره لا في آخر جزئه من حيوانه لأنه سائر لا معيباً ولا يكسره رد الغيب

فوجب على المكترى الثمن وايضاً اذا مات او تلف ان كان ثوباً او غولاً بطل الخيار

لأن الرد فييه **فإن قيل** اذ قلتم ان خيار الرد

بالغيث لا يبطل بخلافه في غيب آخر عند المكترى فلم قلتم ان خيار الرد المشروط بطل

اذا احدث في يد المكترى غيب فييه **فيل** له لان الغيب اذا

العقد اقتضى تسليم الصالح فكان في الحكم قد سلم بعد ما اقتضاه العقد

جزءاً منه وليس كذلك ان سلم مع خيار المكترى لأنه قد سلم ما

اقتضى العقد تسليمه صحيحاً فاذا احدث فيه الغيب لم يجوز له

معيباً وقد أخذ لا صحيحاً بطل خياره ولزم البيع واذا صح ذلك بطل قول من يقول

ان على المكترى القيمة دون الثمن لانا قد بينا ان البيع قد تم وبطل الخيار فوجب لزوم

بشخص
في الام
وقد اكل
ما كان
مبطل
فوق
الام

فَوَجِبَ لِرُفْعِ الْمَالِ الْمُسْتَقْلِلِ قَالَ وَلَوْ تَلَفَتِ السَّلْعَةُ عِنْدَ الْمُتَرِي وَالْحَيَاتِ لِلْبَائِعِ
كَانَتْ السَّلْعَةُ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ وَلَمْ يُلْزَمِ الْمُتَرِي شَيْءٌ قَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ هُوَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ
وَأَوْجِبَ الْقِيَمَةَ عَلَى الْمُتَرِي وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُوْجِبُ الْقِيَمَةَ وَإِنَّا قَدْ نَدَّاهُ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ
لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَطْلُقِ الْبَيْعَ بَلْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ الْخِيَارَ خِيَارًا فَرِيضًا وَلَمْ يَرْصُدْ مَخْرُوجَ الشَّيْءِ
عَنْ مَلِكِهِ بِمَا لَمْ يَبْطُلِ الْخِيَارُ كَمَا

كذا

عَنْ بَدْرٍ بَعَثَ أَنَّ الْخِيَارَ لَهُ وَلَوْ كَانَ خَرَجَ الشَّيْءُ عَنْ مَلِكِهِ لَوَجِبَتْ فِيهِ السَّلْعَةُ ثُمَّ إِذَا
اخْتَارَ فَتَخَ الْبَيْعَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَادِلًا مَلِكِيًّا فَكَانَ فِيهِ

أَيْضًا السَّلْعَةُ وَيَكْتَفِي بِإِثْبَاتِ الْخِيَارِ إِذَا كَانَ لِلْمُتَرِي فَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ السَّلْعَةُ
لِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ انْتَقَلَ إِلَى الْمُتَرِي وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ بَيْعٍ لَدَى
بَيْعٍ بَيْنَهُمَا خِطَّةٌ يَتَفَرَّقُ وَاقْتِرَافًا لَمْ يَتَفَرَّقْ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ هُوَ لَا يَبْقَى بَيْنَهُمَا شَيْءٌ فَمَا يَلُوكُ الْبَائِعُ
خِيَارَ فِيهِ فَلَمْ يَحْطَلْ لِنَفْسِهِ كَمَا إِذَا اثْبَتَ أَنْهُ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ وَجِبَ أَنْ لَا يُلْزَمَ الْمُتَرِي
فِيهِ إِذَا تَلَفَ شَيْءٌ كَمَا لَوْ جَرَى بَيْعٌ وَالْعَارِيَّةُ وَالْعَقْدُ الْمُسْتَأْجَرُ وَالْخِطَّةُ أَنْهُ قَبْضُهُ بَادِنٌ
مَهْجَرٌ وَهُوَ بَاقٍ عَلَى مَلِكِهِ يَكْتَسِبُ الرَّجُوعَ فِيهِ قَسْرًا مِنْ عَيْنِهِ إِنْ كَانَ حَظْمًا مَقْضُومًا
عَلَيْهِ

إِنْ مَالَهُ فَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ
الْمَقْبُوضُ عَنْهُ نَاوِلًا

يُلْزَمُ الرُّهْنُ عَلَيْهِ لَأَنَّهَا خَبْرٌ

لَا عَارِيَّةَ الْمُعْتَمُونَ لِأَنَّ اللَّفْظَ مُعْتَمُونَ فِيهِمَا عَلَى

عَقْدٍ مُسَلَّمٍ لَا نَدَّاهُ بِشَرْطٍ

انْقِطَاعِ خِيَارِ الْبَائِعِ

سند في الامت

لِأَنَّ كُلَّ مَقْبُوضٍ عَلَى الضَّمَانِ يَجِبُ ضَمَانُهُ كَمَا أَنَّ الْمَضَارِبَ لَوْ قَبِضَ
مَالُ الْمَضَارِبِ عَلَى الضَّمَانِ لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ وَكَذَلِكَ الْمَوْدَعُ لَوْ قَبِضَ عَلَى الضَّمَانِ لَمْ يَجِبِ
الضَّمَانُ **فَإِنْ قِيلَ** رَوَى ابْنُ عَجْرٍ إِجْرَى قَرْضًا إِنْ رَدَّ تَرْبِيَةً تَلَفَ فِي كَيْفِ عَلَيْهِ شَرْحٌ
بِالْقِيَمَةِ فَأَوْدُ الرِّمَّةِ الْقِيَمَةُ لَأَنَّ تَلَفَ فِي يَدِهِ وَقَدْ ارَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا

قِيلَ لَمْ يَحْتَمَلْ

الْجَنَابَةِ فَلَزِمَكَ

ضَمْنُهُ شَرْحٌ **سُئِلَ** قَالَ فَإِنْ رَادَّتِ السَّلْعَةُ وَالْخِيَارُ لِلْبَائِعِ كَانَ عَلَى خِيَارِهِ

و لو نقصت مائة الم تری فی الخیار و ذلك انما قد بينا ان السعة على ملك البايع
فادما كنت على ما يصح له بوجوب رهاكها ولا نقصنا اخر وجه من ملكه ولو ابطالنا
خياره او جينا اخر وجه من ملكه و قلنا انما ان نقصت مائة الم تری خيار رد الغيب
كما ان لو استري معتبرا كان له ذلك لا انه يملك بان يقطع خيار البايع والغيب حدث
قبل ذلك **مسألة** قالوا لو كان الخیار للبايع والم تری جيناً فانا او ماتت احدى
تطل الخیار وثبت البيع تخصيلاً ان ماتت مائة مائة تطل خياره لا فإيه ما لا يجمع
تطل خيارها ومن بقي منه خياره لا يجمع خياره و بيا قال ابو حنيفة و اصحابه وقال الشافعي
الخيار يورث وجهه انه يحق بقطع مائة في الزمان مع السكون فوجب ان لا يورث
دليله خيار القبول ويقاس عليه وعلى خيار الوصي بفتح الوصية في انه لا يورث بعلة
انما خياره لا يجوز ان يقول ما لا خيار الرد بالغيب الا ترى ان الغيب المقتب لمات في
الي الم تری راجع على البايع بالرئيس الغيب فيقول خياره لا مالا ويجوز ايضا ان يصالح
عنه على ماله فيقول مالا **فان قيل** الخیار انما جعل لتدارك ندمته ان لم يمت
او عيباً ان ظهر الوارث والموروث في هذه استواء **فيل** له وكذلك خيار القبول
يجعل ليعمل الم تری ان رأى خطأ او يترك ان رأى غيباً ويستوي في هذا الوارث والموروث
ولم يجب ان يورث فذلك خيار السطر **فان قيل** هو حق ثبت المات من هو كذا
فيجب ان يورث كسائر حقوق **فيل** كذا هذه استقص بغيان القبول وخيار الوصية
قال وكذلك ان حان الوقت الذي هو امد الخیار بطل (وسكت) الخیار وهذا لا خلا فيه
ولا اشكال لان العقد وقف على الخیار الى تلك المدة فاذا مضت المدة والخيار لم يحصل
بطل الخیار واذا بطل الخیار ثبت العقد واستنقذ كما انهما لو ابطلا الخیار قبل المدة ثبت
المبيع ويقال في الخيار لا يورث اذ امانت له الخیار سقطت حقه من الفسخ فوجب ان يستقر
المبيع كدليله اذا سقطت بعينه مدة الخیار **فان قيل** لست انتم احق بفسخ
لكننا نقول انه يقول الى الوارث **فيل** له تخلف قولنا سقط انه لا يصح منه استيفاء
على وجه من الوجوه وهذا صحيح لا اشكال فيه وانه ثبت للوارث ان لم يثبت للمبيع
من سقوطه وهذا هو الواجب في جميع حقوق الميت الا ترى انه لو وكل وكيل
يؤم نعماً في استيفاء حقه بطلت كالتيمم بغيره ولم يجر ان يستوفيه فبان ان حقه
قد سقط بوضع ذلك انه لا فعل بين ان يعقد اعلى ان له خياراً كذا او بين ان يعقد اعلى

على ان ان اختار الفسخ الى حكمة افصح كل واحد من العظايم يقوم مقام صاحبه
وقد علمنا انه عقد على انه يفسخ ان اختار ومات فمات بطل الشرط لانه لا يصح منه الاختيار
اذا بعد الموت واذا بطل الخيار يثبت البايع ثبت البيع كما انه يثبت بجزي المدة بطلان الخيار
مسألة قال وان كان الخيار لك تری ومات قبل انقضائه المدة لا بطل الخيار
لان الخيار لا يورث فان كانت المثلثة بحالها ومات البايع كان المثلث تری على خياره
وان كان الخيار للبايع ومات قبل مدة الخيار بطل الخيار وان مات المثلث تری والخيار له
للبايع فهو على خياره وهذه المسائل كلها مثبتة على ما
الخيار لا يورث وقد مضى الكلام في ذلك فلهذا معنى لا عار فيه **مسألة** واذا زال
عقد من كان الخيار ثم ناب الیہ قبل مدة الخيار كان على خياره وان لم ينل الیہ عقده
كان الخيار لورثه ثنی قلنا من كان منهم وليا وبه قال الشافعي وجهه ان حقوقه اجمع
باقية وقال عقليه لا يبطل منها شيئا ثبت لیه الطفل في ان حقوقه ثابتة فاذا عجز عن
استيفاء حقه قام وليه مقامه في حق الطفل لما لم يضح منه استيفاء حقه قام وليه
في مقامه وهو الاب والجد او من ينصبه الحاكم **مسألة** قال ولو اراد
عن الاسلام ولحق به الحرب مابا الخيار لورثه ثنی فان رجع الى الاسلام قبل مدة لا الخيار
كان على خياره فان رجع بعد بطل خياره لا ذلك لان حقوقه به ان الحبيب
وان كان بمنزلة الموت في كذا من الاحكام فليس هو متوتا بالحقيقة ولا خلافت
ان ماله لو اقسم وهو باق بعينه قد جئ الى الاسلام انه اولى بالبقاء ان حقوقه
لم تنقطع كما تنقطع بالموت لانه ممن يضح له الرجوع الى حقوقه على بعض الوجوه
فبان ان يقوم وليه مقامه في مدة لا الخيار مادام حيا فان عاق في مدة لا الخيار فهو
اولى بحقه ان كان باقيا كما انه اولى بها كان باقيا من سائر املاكه وحقوقه فان
جاء بعد مدة لا الخيار فلا خيار له لان خياره لا يورث وقد بطل بجزي المدة لان الخيار
لا يثبت ولا يثبت حكمه بعد سفي المدة الذي يوجب القيس ان من زال عقله
او اراد ان كان وليها ان بطل ما كان لها من الخيار ثم رجع الى المجنون عقده وعاق
المدة الى الاسلام لانها لا خيار لها لان فعلهما عليهما يجوز في ذلك **مسألة**
قال فاذا اشترى رجل من رجل حيويا فاشترط او اشترط لخد الخيار فاختره من
الخيار الترد كان علقه على البايع في الام الخيار كان له لیس كان ايضا للبايع وكذلك

القول اذا كان المبيع مما يستعمل حيوانا كان او غير لا وجه له ان العقد ينفسخ اذ
 حصل حيوان الود كان له لم يقع يوم وقع فيجب ان تكون السلعة كما كانت على ماله
 صاحبها كما كانت فيجب ان تكون منافعا له وموفا عليه كسائر الاملاك له ولا يجب
 ان يكون المستري متبرعا بما انفق لانه هو والبائع دخل في ذل على سبيل المعاوضة فيجب
 ان يتحقق الطعن بما انفق

باب القول في شروط البيع

القول في شروط
 البيع

الشروط التي يتعقد عليها البيع ثلاثة فشرط يفسد البيع وشرط يثبت مع البيع
 وشرط يثبت البيع دونته وهذه قيمته لا يخرج عنها شيء من الشروط ولا خلاف
 في هذه الجملة وانما الخلاف في تفاصيلها ونحن نبين ما ذهب اليه في كل واحد من هذه
 الوجوه **مسألة** فالشرط الذي يفسد البيع هو ما اقتضى جماله في البيع نحو ان
 يبيع الرجل غنما او ثيابا او غير ذلك ولا يشترط واحدة الا بعينه وهذه اقسام لاختلاف
 اذ لا خلاف ان الجملة في البيع تفيد لا للجملة وبيد على ثلاثة اوجه اما ان تكون جملة
 في العقد او جملة في المسمى او جملة في المبيع ولا خلاف ان كل واحد من هذه الجملة لا يفسد
 يفسد البيع لانه من العود وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله عن بيع العذر واذا
 باع غنما او ثيابا واستثنى واحدة الا بعينه مباد المبيع مجزؤا لانه لا يري ولا يدر
 منهما ما الذي تناول العقد من الذي لا يتناول وليس هذا امثل ما قلنا في من باع
 عدلا على ان فيه ما فيه ثوب فزاد ثوب فيكون المزدود واحد او سطلا فيزول التفاوت
 فيشبه الكيل والموزون وهما ههنا يتثنى ما يختار لا البائع فيبقى المتفاوت الموجب
 للجملة على انما كنا ذكرنا هناك وجها آخر وهو اننا قلنا انه يحل على البائع ما به جرد وجرد
 هذه الا يتأتى في هذه المسئلة لانه اشترط ان يتثنى ما يختار **مسألة**
 قال وكذا ان باع واشترط لنفسه او لغيره خيارا الى امر غير معلوم ويكون
 ايضا ذلك فاسدا وهذه ايضا لا خلاف في فساده ولا ذلك ان العقد يكون مجزؤا
 لانه لا يتقرر لا يدري غاية وقت تاتي الفسخ ولا وقت تمام البيع **مسألة**
 قال وكذا ان باع في ظرف على رطل معلومة واشترط المستري ان يطرح
 للظرف مائة معلومة ما من غير ان يغرفا وزن الظرف كان البيع فاسدا وذلك
 ان التمر المبيع يكون مجزؤا لانه لا يري كم قدر **مسألة** قال وكذا ان باع

یوسف علیہ السلام

يقاس عليهم سائر ما اختلفنا فيه **مسألة** قال وكذا ان اشترى
 الذئب في الابل والبقر والغنم ما يحب على انها تحلب قد لا من اللبن او على انها تحلب فانه يثبت
 البيع ويحب الشرط فان لم يجد على الشرط لم يرد كونه معروضاً من لبنه وهذا الشرط
 يفسد البيع عند ان حقيقته ووجه صحته ان كونها مما تحلب قد لا من اللبن وكونها حاملاً لها لا يفسد
 الجارية يجب ان يفسد البيع ويحب الشرط دليله ان اشترى الجارية بغير سلعها طباًخة والعبد
 على ان يخدم والدابة على انها هادجة بعلة انه اشترىها واشترط من صفاتها ما لا يؤدي الى
 الجارية **فان قيل** فقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المصامير والملاقيح
قيل لم معنا لا يبيع اللب في الضرع في ذن الناقة وشرا الحول دون الحمل وذلك مما لا يجزئ
 ولا خلاف انه يجوز ان يشتري شاة حلوباً وناقته ملاقيحاً ان يشترط ذلك
فان قيل فاللبن مجهول القدر وكذلك الحمل مما لا يضمن **قيل** لانه هذا لو كان
 كما انك قد فاته لا يقتضي جملته في المعقود عليهم لانه اذا وجد على الصفة التي ذكرتم البيع
 وان لم يوجد كان للبائع الحيوان في الرد على ان اللبن قد مر مما يضبط ويعرف من طريق
 العادة حتى لا يتعارض الجارية الا في البيع الذي لا معتبر به منه وذلك ان الله عز وجل
 قد يعرض في الطبخ والخياطة اذا بيعت الجارية على انها طباًخة والعبد على انه
 خياط لان الطبخ يتفاوت وكذلك الخياطة ولا يمكن ان يضبط ذلك حتى لا تكون فيه
 جملة تبيده لانها لا معتبر بها فكذلك ما قلناه والحبل مثل الصفة لانه يعلم بغالب الظن
 الا ترى انه يبيع العبد على انه صحيح والجارية على انها صحيحة وان كان ان يكون في طبعها
 علة او ذاء يثبته لا معتبر به فكلما صحح البيع على شرط الصفة صحح على شرط الحمل ايئذاً
 الغلة ان كل واحد منهما يصح ان يعلم بغالب الظن واذا صحح بايدينا ان البيع على ذلك يصح
 ولم يجد على ما شرطت ان يرد لانه لا خلاف ان ما اشترى شيئاً على صفة يفسد
 البيع عليه فوجد على خلاف تلك الصفة فله رد الا اذا كان ما حكمه التلعة انتقض
 ما شرط له وقلنا اذا ارسله وقد طلب اللبن واستهلكه رد مع عوضاً من لبنه لانه قد
 بينا ان الذئب بالخيار فيجب فتح المبيع فتضمن في حكمه ان المبيع لم يكن وقع وكان
 الشيء لم يزل على ملك البائع فيجب ان يكون منافع له وروى زيد بن علي عن ابيهم
 عن حماد بن عمار عن ابيهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اشترى
 معصرة فهو بالخيار ثلاثاً فان رضىها والاركة معها صاعاً من حنطة وروى عن النبي صلى

فيمد اشترى مصر الا انه بخر النظر من بين ان يختارها و بين ان يرددها وانا
من طعام وفي بعض الاخبار متاعا من طعام وفي بعض متاعا من تمر وفي بعض
متاعا من لبن و روى الجصاص عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله
من باع مملوكه فمؤ بالخير ثلاث ايام فان رد هاردمه مثل او مثله لهما فذلك هذه
الاخبار على ما علم ان اللب يجب ان يكون للبايع وان المشتري اذا كان قد استهلكه فله
عوضه ويدل على ذلك اننا لو جعلنا اللب للمشتري وقد انفتح البيع كنا قد جعلنا للبايع
عوضه ولا يجوز ان يجعله للبايع عوضا لانها خلا في العقد على سبيل المعاقبة
وقول الجصاص ان من اشترى شيئا من ذلك وبقي عنده وحل به واراد ان يردده فليس
فليس له رده ولما يرد جميع على البايع بأشياء النقصان وهو قول جمهور روى عن الجصاص
يؤسف يردده ويردعه متاعا من تمر على ما في الاخبار التي قد متاها وبيع قال
الشافعي فاما ابو حنيفة فالأخبار التي قد متاها فحجته وقد اضطرب فيها اصحابه
فحكى الطحاوي في شرح الآثار عن محمد بن شعاع انه قال انها منسوخة بقول النبي صلى
السلام عليه وآله ما لم يفرقا قال فقطع الخيان بالتفرق فيجب ان لا يكون له خيار الرد
اذا لم يجد له على الصفة التي شرطت للمشتري وحكي عن عيسى بن ابان انه كان حكيما كان
العقوبة بالاموال ولما نسخ ذلك نسخ هذا ايضا وهذه ايضا لا معنى له لأن الذي
اوجب فيه النبي صلى الله عليه وآله انا اوجب عوضا عن اللب الذي استهلكه لا على
سبيل العقوبة فكيف نسخ للوجه الذي ذكره على انه يجعل وجب العقوبة فيه
ان جعل اللب المحلوب ثلاث ايام عوضه متاع من تمر ولعله يساوي ان يعاقب ذلك فيقال
له ولعله اللب لا يساوي ببيع متاع فلم يجب ان يخاف المشتري المغرور بان اخذ منه
متاعا من تمر لأن اللب لا يساوي ببيع متاع من تمر وهو لا ذنب له والذنب للبايع
الخالفان بذلك بطلان هذا الوجه وقال ابو جعفر الطحاوي يجب نسخ بنو النبي
صلى الله عليه وآله قاله عن النبي صلى الله عليه وآله ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله
والآله انهم عن بيع الكالي بالكالي قال وذلك ان اللب كان في الصرع يوم العقد وتناوله
العقد فجعله النبي صلى الله عليه وآله للمشتري وهو مستهلك بمتاع من تمر يردده
الشاة والصاع ايضا ذنب قيل له الصاع ليس بيدك لانه يردده معك الا فكيف يكون
ذنباً وهذا بعد ما تقدم وقال ابو بكر الجصاص يحتمل ان يكون المراد بذكر بيع فاسد ذر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد عوض الدين قيل كذا كيف يصح هذا التأويل
في الخبرين انما يعجز بهما النظرين ان شاء الله وفي بعض الأخبار ان شاء الله
فانما ما ذهب اليه ابو يوسف وان افجى من ان يردوها ويرد مائة من ثمنها قالوا ان
الوارد لا يدل على خلاف ذلك بل يدل ان قصده النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يكون رد العوض
لأنهم كانوا يتعاملون ويتبايعون بالتمر والبز والدرهم وقلها فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم انما اساء الى ما هو عوض للدين في بعض الأخبار انما من طعام وفي بعض اصناف
من تمر وفي بعض اصناف من بزة وفي بعض مثلي لهما فتح وهذا لا يخفى ان مقتضى حملته على ما قلنا لا
كانت مجهولة على موافقة الأصول لأن الأصول توجب الا يضمن الانسان الامتداد ما
يشتملك من مال الغير متى حملته على ما قلنا لو كانت مجهولة على الذي يشاوي
صبيغاً ناعداً من التمر اذا ضمنه ضمن مائة من تمر والى ان يكون الذي يشاوي مع الشاة
التي خلب منها مائة من تمر يضمن للمترى عنه مائة من تمر فوضع ان الصحيح ما ذهبنا اليه
وليس لا يحتاج الى حثيثة ان يشتد لواءه من قول الخراج بالعمان لا بطلان جهان
المترى لأن أخبار المصل لا قد اوجبت ذلك كما لا خلاف في ان الغاصب وان كان مائة من
قارن الدين لا يكون له وكذلك من اخذ الشاة ببيع فاسد فاعطاه **مسألة** قال
وكذا من اشترط في البيع الخيار الى مدة لا معلومة ثبت الشوط مع البيع وهذا انما
صحة للعقد ولم تقصص فيه كما انه وقد مضى الكلام في باب حياض البائع فلا طائل
في امكانه **مسألة** قال وكذا ان اشترى طعاماً على ان يجعله البائع الى منزله او يظنه
على ان يظنه او ثوباً على ان يخطه او ناقه على ان ترضع وصنفاً للبائع مدة لا تقدر
ثبت الشرط في جميع ذلك مع البيع لأن ذلك مما يرضع عقد لا على العوض منفرداً
ان يضمن الى عقد البيع والأمثلة في ما رواه الشيخ عن جابر بن عبد الله انه كان يبيع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عمل له فاعى فادركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ما شانك يا جابر قال اعنى ناصبي يا رسول الله فقال معك شيء فاعطاك قصيباً او عوداً افنعه
او قال فضة به فصار سائر الم يكن يشيئ مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يا جابر فقلت يا رسول الله ناصحك قال فبعته بأوقية وثلاثين مثقالاً حتى اقدم الى
أهلي فلما استرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناصحه على الشرط الذي ذكره لا صارت لك أصلاً
في صحة كل بيع يرضع مع شرط ان يرضع عليه بالعوض على ان لا يرد على ما بيننا

فان قيل في آخر الخبر انه لما الى المدينة الى النبي صلى الله عليه وآله بالبغداد فقال له
 هذا بعيرك فقال ترى انما جيتك لا تذهب ببعيرك يا بلال اعطيه او قيه وقال اطلقه
 ببغداد فانما لك قد نزل ذلك على ان البيع لم يكن وقبح **قيل** لم يفسد فيك كليل على
 ذلك بل الظاهر منه ان البيع كان انعقد وصح ولعله امر بتوقيته الممنوع منه صلى الله عليه وآله
 عليه وآله على عاقلة كرمه من البعير بعد ان ملكه عليه وآله وقبح بيعه هذا الثاني
 مع قول الجاهل ببعته منه باوقية واستثبت حملانه **فان قيل** فقد روي عن النبي
 صلى الله عليه وآله انه نهي عن شطرين في بيع وهما من ذلك وكذا عن بعضين في بيع
قيل لم تغفل عن ان يبيع السلعة على انها بالنقد بكذا او بالنسيئة بكذا او على
 انها الى اجل كذا بكذا او الى اجل كذا بكذا او على ان تعطيه كذا نائز **فان قيل**
 عموم ما ذكرنا لا يقتضي فساد البيع الذي اختلفنا فيه **قيل** لم نذكر ان ذلك كذا
 كان يعمه حديث جابر ومن اصلنا بناء العام على الخاص ويكف من اشترى طعاما على ان
 يجلده البايع تقديره لا تقدير من اشترى الطعام واستاجر البايع بجلده فيكون الترخيصة
 للطعام واجرة العمل مستطاع عليهما وكذلك ما ذكرنا لا الى اخذ المالك **فان قيل**
 اذا كان الطعام في حال ما استاجر المالك على ما حبه على خله يكون بعد في ملكه
 وكيف تضح هذا الاحكام لانه لا يضح ان يستاجر الانسان على ان يبني دارا لنفسه
 ويحيط ثوب لنفسه ويعمل طعام لنفسه **قيل** لم لا يمنع بيعها اذا كانت الاجارة لا
 يضادها تمام الاستقرار النبي في ملك المالك فلا تكون تلك الاجارة واقعة على ملك
 البايع بل على ملك المالك يوضح ذلك ان اصل العراق يجوزون مثل آل النخل على ان
 يتركها البايع ولا وجب لصحة ما قلنا لا وعلم هذا **فان قيل** فيما روي
 ان النبي صلى الله عليه وآله اشترى بعيرا من جابر واشترط جابر ان لا يبيع
 الى المدينة فكيف يجوز ان يكون ظهر البعير مملوكا وهو بعد في ملك البايع لانا نقول
 ان ذلك لا يتحقق منه لنا الاتح استقر ملك المالك المروي البعير وروي ايضا عن جابر
 انه قال بعث من النبي صلى الله عليه وآله ناقة واشترط لي حملها الى المدينة فله ذلك
 ايضا على صحاح ما ذهبنا اليه في هذا الباب وهو كالنحو فيما قلنا لا من بيع الناقة على ان توضع
 فضيلا البايع مد لا معلومة على ما اجاز لا من بيع النخل بشرط ان يتركه يكون ان يجعله
 اضلا فيما اختلفنا فيه فنقول لما كان بيعا قد شرط فيه ما يضح افراد عقد لا على عوض ولم

اي يبيعها
فيما كان

بِقَبْضٍ جَمَالَةٍ فِي الْعَقْدِ وَجَبَ أَنْ يَصِحَّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ فَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ
وَتَمَّ لِعَلَّيْهِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ فَوَافٍ لِعَمُودٍ وَقَدْ عَقِدَ وَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ فَيَجِبُ الْوَفَاءُ
بِهَذَا وَقَوْلُهُ عَرَفَ جَلَّ وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِذْ أَنْ تَكُونَ بَحَارَ عَنْ تَوَاضِعٍ
وَهَذِهِ بَحَارَ لَا عَنْ تَوَاضِعٍ وَقَوْلُهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شَرِّهِمْ وَطَهَرَهُمْ
سُئِلَ قَالَ وَكَذَلِكَ إِنْ اشْتَرَى عَبْدًا أَوْ اشْتَرَطَ عَلَى الْبَايِعِ عُنْدَ أَنْ يَبْعَ عُنْدَ أَنْ يَبْعَ
إِلَى وَقْتُ تَعْلُومٍ صَحَّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ تَجْمَعُ قَوْلُهُ وَاسْتَرْطَ عُنْدَ أَنْ يَرِدَ الْعَبْدُ وَيُفْتَحَ
الْبَيْعُ وَيَتَوَلَّى الْمُسْتَرْطَ وَهَذَا إِنْ اشْتَرَطَ الْبَايِعُ الْعَبْدَ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتُ وَجَعَلَ
تَرْكُهُ الْإِبَاقَ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ صَحَّتْ لِلْبَيْعِ فَوَجَبَ أَنْ يَصِحَّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ كَبَيْعِ الْعَبْدِ عَلَى
أَنْ يُخَيَّطَ وَالذَّابِرَ عَلَى أَنْ يَمْلَأَ وَهَذَا أَوْ مَعْنَى بَيَانِهِ فِي نَظَائِرِ **سُئِلَ**
قَالَ وَالشَّرْطُ الَّذِي يَثْبُتُ الْبَيْعَ دُونَ مَا خَالَفَ الشَّرْطَ الَّتِي بَيَّنَّا هَاهُنَا لَا يَكُونُ مَهْمًا
لِلْبَيْعِ وَلَا لِلْبَيْعِ وَلَا يُقْتَضِ جَمَالَةٍ فِي الْبَيْعِ وَلَا كَانَ حَامِيًا لِعَقْدٍ مُنْفَرِدًا أَمْخُوَانِ يَتَرَى
بَحَارَ يَتِمُّ عَلَى أَنْ يَتَّخِذَهَا مَوْلًى فَإِنَّ الْبَيْعَ يَثْبُتُ دُونَ الشَّرْطِ وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا رَوَى
أَبُو عَالِيَةَ اسْتَأْذَنَ بِرِيْدَةٍ عَلَى أَنْ تَعْتَقَهَا وَشَرَطَ الْبَايِعُ الْوَلِيَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْوَلِيُّ لَمْ يَأْتِ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ عَالِيَةَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَلَيْكَ إِنْ أَهْلًا يَقُولُونَ نَبِيْعُكُمْ عَلَانٍ وَلَا مَا لَنَا فَقَالَ لَا يَنْتَعِدُ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلِيُّ لَمْ يَأْتِ
فَثَبَّتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَبَّتَ الْبَيْعَ وَابْتُلِيَ الشَّرْطُ بَثْ
وَأَنْ قِيلَ رَوَى إِنْ بَرِيْدَةٍ كَانَتْ كَوْنَتْ فَبَاءَتْ عَالِيَةَ تَسْتَعِشُّ فَقَالَتْ
إِنْ أَحْبَبْتُ أَهْلَكَ أَعْطَيْتُهُمْ ذَلِكَ جَمَلًا وَيَكُونُ وَلَا كَلِيٍّ قَدْ هَبَّتْ إِلَى أَهْلِهَا فَرَضْتُ ذَلِكَ
عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا وَلَيْسَ فِي هَذَا الْعَرِيفُ الْهَمُّ كَانُوا اسْتَرْطَوْا ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ **قِيلَ** لَمْ يَأْتِ
يَكُونُ اخْتِصَارُ الرَّوَايَةِ ذَلِكَ وَسَائِرُ الرِّوَايَةِ لَا رَوَى عَلَى مَا بَيَّنَّا لَا وَبِهِ لَمْ يَأْتِ عَلَى الْهَمِّ كَانُوا اسْتَرْطَوْا
فِي الْبَيْعِ

كذا

فَخَرَّجَ إِبْنُ عَسَاكِرٍ قَالَ إِنَّمَا نَعُدُّ مَا بَالَ نَاسٍ يَشْتَرُونَ شَرًّا كَمَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ
كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مَا يَشَرُّهُ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرُّهُ
اللَّهُ أَوْثَقُ وَإِنَّمَا الْوَلِيُّ لَمْ يَأْتِ فَلَئِنْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا الْهَمُّ لَمْ يَأْتِ
الْوَلِيُّ **وَأَنْ قِيلَ** رَوَى إِنْ رَضِيَ رَجَاءُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ دَبَعَتْ عَبْدُ اللَّهِ
بَحَارَ وَاسْتَرْطَتْ خَدَمَهَا فَذَكَرَتْ لَهَا فَقَالَ لَا تَعْرِفُهَا وَلَا حَرِيْرَهَا مُسَوِيَةً قَدْ تَرَكْتَ

من قولهم على فساد البيع وتابعه على ذلك عبد الله ولم يعنظ فيه خلافاً بت
قيل له

كذا

وتعلل ذلك كان اجتهاداً دعت ولا يجب ان لا يخالف حلماً يجوز ان يكون كراهته وطهره
للخلاف فقد استحب الاحتياط في امثله فروج على انه ليس في احديك انه اشتراطه
خدمته مدة معلومة ود لك يقتضي الجملة وتوجب فساد البيع ود كلاً من في
الاحكام والمنع عند ذكر خبر بريرة لا على ان من باع عبداً او شرط الولد لنفسه
على ان البيع يثبت والشرط يبطل وجه النص الوارد فيه **هـ**
قال وكذلك ان اشترى اها على ان لا يطأها ثبتت البيع دون الشرط وجهه تام من
انه لا يوجب الجملة وليس هو مما يجوز ان يمد بالعقد على العوض فوجب ان يسقط
الشرط ويلب البيع قال وان كان البايع قد نعت من الثمن شيئاً لهذا الشرط قلته ان
يخرج فيه وهذا لفظ المتعجب وكان الثواب العباس يقول ان كان ترك من القيمة شيئاً
ويجعل الثمن عتاكاً عن القيمة وشبهه من ترويح امله لا على ما لا يتركه الوفا
به ونقصه من اجل ذلك الشرط من مبر مثلاً في انما ترجع بما نقصه متى لم
يف الرأى لها به ويمكن ان يقال فيه انه اذا باعها بالشرط على ذلك الشرط لم يبر
من ما به له ذلك الشرط انه يرجع فيها اخذ المذنب لأن البراءة لا تخرج مطلقة
وانما وقعت مشروطة فاذ لم يوجد الشرط لم تثبت البراءة لا وهذا هو الذي
لما وافقت لفظ المتعجب في ذلك الثمن دون القيمة قال ويستحب الوفا به لا
الشرط ما لم يؤذ الى الماد ثم لا خلاف فيه وقد قال النبي صلى الله عليه وآله
المؤمن عند شروطهم **باب القول في الحجارة**

في الحجارة

ولو ان رجلاً اشترى سلعة من باعها ثم اشترى ثانياً باعها من ثمنها غيبة فيها
فان لا يبيعها بل بعت الا على الثمن الاول او يبيعها مستامه وجهه ان الناس
يتبايعون ما يتبايعون بحسب قيمة السلعة او بما يقع التخابر به في الزمان والاعتقاد
فاذا اشترى الا لغرض لم يخصصه باكثر من ثمنه وتابعه على ذلك لان ذلك حيانته
وذلك ان معنى الحيانة ان يكون البيع في الظاهر افضل وفي الباطن انقص للمشتري
وقد حصل ذلك في هذا البيع لانه في الظاهر مشتري بمثل قيمته على عرف المعتاد

وفي البايعين

و في الباطن انقص للمشتري وقد حصل ذلك في هذا البيع لأنه في الظاهر مشتري
 بئس فيقتله على العرف والمعتاد وفي الباطن مشتري بالكثير من ذلك فهو في الباطن انقص
 للمشتري فلم يجز بيع ذلك كله بجهة ما فيه من الحيانة والحق ببيع ما بجهة على الثمن
 الأول ليسلم من الحيانة أو يبيعه مساومة لأن له ان يبيع ما له بما شاء **مسألة**
 قال فلوان جليلي اشترى كافي سلعة فابناهاها بخمسين دينارا واشترى خصاها
 فتقار ماها بينهما بستين دينارا واشترى أحد الشرائكين نصيب صاحب بئلا ثلثين
 دينارا فانه لا يبيعها ما بجهة على الستين دينارا وانما يبيعها على خمسين وخمسين
 دينارا فجاءت وجهه انه اشترى بخمسين وخمسين دينارا لأنه اشترى نصيبه
 الأول بخمسين دينارا والثاني الذي اشتراه من شيء أكبر بئلا ثلثين دينارا
 فحصلت السلعة له بخمسين وخمسين دينارا فجاءت وجهه على ذلك
 ولا يجوز له ان يبيعه ما بجهة على ستين لان ذلك يكون خيانة لأن يبيع المراجعة
 هو على الثمن دون القيمة لأن ملكه بالثمن اعني بالبيع **مسألة** قال
 ولا يجوز بيع الثياب على الرقوم بل بجهة الا ان يكون رقما رقما صحيحا
 بعد ان عرف ما غرم فيه من الثمن والقضارة والكراف عتدي لك ويبيعه
 للمشتري فانه اكان في لك كذلك فلا بأس ببيعه كذلك مراعاة
اعلم ان بيع الثياب على الرقوم يكون على ثلاثة اوجه
 احدها ان يكون الرقم غير معلوم لهما بان يكون ثوبا مطويا
 او يكون لا يتفق على الرقم فالبيع على هذا باطل نص
 عليه في الأحكام وذلك ان الثمن مجهول لهما ويجري
 مجرى المخاطرة والقمار وهذا مما لا يحفظ فيه خلافا
 والوجه الثاني ان يكون ناعرا فان الرقوم مقدار ولا يعرف فان هل
 هو صحيح ام لا كان الثمن مجهولا مائة ولا يدري ان الثوب اشترى
 بمائة او اقل والآخر هذا يجوز البيع عليه مساومة لأنه لا عرف
 بين ان يقول بعثك هذا الثوب بمائة وبين ان يقول بهذا الرقم
 وهما يعلمان ان الرقم مائة فيجب صحة البيع لأن الثمن معلوم بينهما

على ما بيننا فلا وجه له فساد البيع والوجه الثالث ان يكونا عارفين
بالدفع فيكون الرقح صحيحا على ما ذكره في الكتاب فيجوز البيع على ذلك
ملحظة لا نراش المال يكون معلوما فيصح بيع الما بحتة عليك وبين ذلك
المكترى او يقول قام علي بكذا او لم يزل استرث فانه كذب ومعه قوله الثمن
والقصاة لا وغير ذلك ما جرت عادة التجار ان يضم الى التجارة نحو الصبي وجره
الصبغ والتمسك والمضارب ايضا يضم ما انفقته على التجارة مما لا بد منه اذ كان
ذلك قصدا ولم يكن اسرا فاقسمت **مسألة** قال ولو ان رجلا استرث
ناقة فغلفها وحلبها مثل قيمتها جاز له ان يبيعهما من غير ان يعلم المكترى ان مثلها
يحب ود له ان المكترى اذ عرف ان مثلها يحب ورجي ان يرا بحتة على الثمن صح
ذلك بينهما لا نه ليس فيه ما يجري مجرى الخيانة ولا يبي على هذا من استرث ثوبا
بعشرة ثم باعه بالثمن عشة ثم اشتراه بعشرة لا يجاز ان يبيعه مل بحتة على
العشرة وبه قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة يبيعه بثمانية يحط من الثمن
قدن ما ربح وهو دون هاهن وقبضه انه وان استعج به من وقبضه فالثمن الذي استرث
به عشرة وتقع الما بحتة عليك والمكترى يعلم ان الاثنان قد قبضا **ففي**
الشي يبيعه مائة وقد يربح ويخسر **فصل** لا تقبل
بن الحائس عليك السلام في بيع الما بحتة اذ كان فيه خيانة كمنه ذكر في الكلام
في رد المبيع المغيب انا جعلنا لك ترى الحيات لا نه دلس عليك وخيانة الما بحتة
منه من الله ليس على المكترى فوجب ان يكون له الحيات على تغليل ببيع بن الحاتين
بين ان يدهمى ببيع الثمن او يرد ولا يفسخ البيع وبه قال ابو حنيفة ومحمد وهو اشد
ص قول السافعي ما دامت السلعة قائما بعينها قال زيد بن علي عليه السلام يحط
الحياة على المكترى وبه قال ابو يوسف في الاصل والرجح وقبض ما ذهبت
اليه ان ظاهر العقد حية المكترى ما باطنه في بيع صحيح فوجب ان يكون للمكترى
الحيات في فسخ البيع دليله الرد بالغيب او استرث مؤجلا وبيع مل بحتة معجلا
ولا خلا في ان المكترى فيه الحيات دون الحط فلكذلك ما اختلفنا فيه وكل ما اذ
كانت السلعة تالفه فلا شيء للمكترى فيه على البايع والذي يبي على قولنا
بن الحاتين انه يحط عنه الحيات لا لتضييضا على ان المبيع اذا تلف في المكترى

التوقيف في الرد بالعيب

وبه عقيب تزجج بنقصان العيب وبها قال الشافعي ووجه المسألة ما تقول
 به في الرد بالعيب **باب القول في الرد بالعيب** من استوى معيباً
 وهو عالم بعيبه لم يكن له رد ولا بدلك العيب وكذلك ان علمه بعد البيع قد ضمه لم
 يكن له ان يردّه بعد ذلك وهذا اما لاختلاف فيه ووجهه ان سئل المغيّب يصح كالصحيح
 ويؤت الحيات لما تروى في فتح البيع انما كان للند ليس فارد الاستدراك وهو عالم بالعيب
 لم يكن فيه تدليس فوجب ان لا يكون له الحيات وكذلك ان علمه بالعيب قبل بعد
 البيع ورضي به بطل خياره لانه كان مخيراً بين الرضى والفسخ فاذا اختار الرضى ورضي
 به بطل حكم الفسخ كما لو اختار الفسخ ونسخه بطل حكم الرضى قال وكذلك ان اشتجلم بعد
 علمه بعيبه نحو ان يكون علمه فيستحق منه او مراً أو باقراً كبره او ملبوساً فيلبسه او ارضاً
 فيشتعلها كان ذلك رضى وبطل خياره في الرد وهذا اما لاختلاف فيه وذلك ان
 استعمل يدل على رضا بالعيب فهو حار مجرى ان يقول رضيت بالعيب **مسألة**
 قال التميمي عليه السلام ان عثر ضمه للبيع بعد علمه بالعيب لم يكن ذلك رضى وكان له رد
 رده بعد ذلك وبها قال زيد بن علي عليه السلام وعند أبي حنيفة يكون ذلك رضى
 وعند الشافعي مع خيار الرد على القول القوي وسكوت المتروى بعد العلم بالعيب
 يكون رضى والأصل في ان خيار الرد ليس على القوت وان السكوت لا يدل على الرضى ما
 روي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال من استوى شاة مضلة
 فليقلبها فليجلبها فان رضى جلد بها امسكها والرد لها ورد معها ما غاصت فيه وردت
 عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من استوى مضلة فهو فيها بالحيات الى ثلاث
 ايام فجعل النبي صلى الله عليه وآله بالحيات هذه المدة ولم يجعل خياره في الرد على
 القوت ولم يجعل السكوت رضى فوجب ان يكون ذلك حكم الرد بالعيب لانهما جميعاً
 خيار الرد بالعيب **فان قيل** خيار المصلحة مدة مضروبة فلذلك وجب ان لا يكون
 خياره على القوت **قيل** له لا يكون السكوت في المدة رضى كذلك لا يكون رضى
 اية اتم الاطلاق لان خيار الرد هو الاطلاق وتعليق به انه ليس له مدة مضروبة
 بالحيات الشرط **فان قيل** اذ اعرف العيب فليس يخلو من ان يرضى به او يخطئه
 فان رضى به امسكه وان يخطئه لم يكن له امساكه **قيل** له هذا ايف من قبل
 احدهما انه لا يمنع ان يخطئ ولا يرد في الحال كالمصلحة وخيار الشرط والثاني انه

لَا يَنْتَحِ انْ يَحْضِلْ لَهُ خَالَئًا لَمْ يَرَى وَيُظْهِرْ هَلْ لَمْ حَطَّ فِي الْإِجَارَةِ وَالرَّضَى
 أَوْ فِي الرَّدِّ كَمَا فِي الْمَصَالِحِ وَمِنْ لَمْ خِيَارَ الشَّرْطِ عَلَى- أَمَا لَوْ تِلْمَا لَسَانًا لَمْ أَنْ السَّكُوتَ فِي كُلِّ خَيْرٍ
 دَلَالَةً عَلَى الرِّضَى لِأَنَّ السَّكُوتَ قَدْ يَنْتَحِ لِيَتَرَوَى وَقَدْ يَنْتَحِ مَعَ الْخَطِّ لِأَعْرَاضٍ لَهُ وَأَنْ
 كَانَ قَدْ يَنْتَحِ لِلرِّضَى فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَجْعَلَ السَّكُوتَ عَلَى كُلِّ حَالٍ رَضَى فَإِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ وَجَدْنَا
 الْعَرَضَ لِلْبَيْعِ مِثْلَ السَّكُوتِ لَوْنِ الْإِنْسَانِ قَدْ يَعْزِضُ الشَّيْءَ لِلْبَيْعِ وَهُوَ لَا يُزِيلُهُ الْبَيْعُ بَلْ يَزِيدُهُ
 أَنْ يَتَرَفَّحَ حَالُ الشَّيْءِ فِيهِمَا يَتَوَادَى وَلِأَنَّ الْعَيْبَ هُوَ الَّذِي يَنْقُصُ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلَا يَنْتَحِ أَنْ يَعْزِضَ
 الْمُبْتَاعُ لِيَعْرِفَ مَقْدَارَ مَا يَنْقُصُ ذَلِكَ الْعَيْبَ لِيَتَظَرَّ هَلْ يَصْلَحُ لَهُ فَيَرْضَى أَوْ لَا يَصْلَحُ لَهُ فَيَرْدُهُ
 فَوَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ رَضَى وَأَنْ لَا يَبْطُلَ لَهُ خِيَارُ الرَّدِّ وَتَحْرِيرُ الْعِلَّةِ أَنْ يَقَالَ أَنْ الْعَرَضَ
 لِلْبَيْعِ قَدْ يَكُونُ عَنْ رَضَى وَعَنْ غَيْرِ رَضَى فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ حَالٍ رَضَى كَمَا فِي السَّكُوتِ
 وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ مَعَ ابْنِ حَنِيفَةَ لِأَنَّ السَّكُوتَ لَيْسَ يَكُونُ رَضَى عَلَى كُلِّ حَالٍ عَلَى مَا نَقْدِمُ
 بَيَانَهُ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَمْ تَرَى الْخِيَارَ بَيْنَ أَنْ يَرْضَى الْمُبْتَاعُ وَبَيْنَ أَنْ يَرُدَّهُ لَا ق
 وَبَيْنَ أَنْ يَسْتَكْبِرَ وَيَأْخُذَ مِنَ الْبَائِعِ نَقْصًا مِنَ الْعَيْبِ فَإِنْ أَبَا الْبَائِعُ ذَلِكَ حَكَمَ عَلَيْهِ بِرَدِّهِ
 الثَّمَنِ وَاسْتَرْجَاعِ الْمُبْتَاعِ أَمَا الرِّضَى بِالْعَيْبِ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَمْ يَرَى ^خ وَكَأَيْضَ
 أَنْ يَرَى بِالْعَيْبِ كَذَلِكَ لَمْ يَرْضَ بِالْعَيْبِ وَقَوْلُهُ أَوْ يَأْخُذَ مِنَ الْبَائِعِ نَقْصًا مِنَ الْعَيْبِ
 فَإِنَّهُ أَرَادَ عَلَى الْمَصَالِحِ وَكَانَ غَرَضُهُ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ هَذَا الصَّلَاحَ جَائِزٌ مِمَّنْ تَرَضَّيَا عَلَيْهِمَا
 أَوْ مِمَّنْ الصَّلَاحُ مَا لَا يَجُوزُ وَأَنْ تَرَضَّيَا بِهِ بَيِّنَ هَذَا قَوْلُهُ فِي آخِرِ هَذِهِ السَّائِلِ فِي الْأَحْلَامِ
 فَإِنَّ ابْنَ الْبَائِعِ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ بِرَدِّ الْمُبْتَاعِ وَاسْتَرْجَاعِ الْبَائِعِ الثَّمَنِ وَقَدْ غَلَطَ فِي هَذَا بَعْضُ
 أَصْحَابِنَا فَظَنُّوا أَنَّ لَمْ يَرَى أَنْ يَجُوزَ الْبَائِعُ عَلَى رَدِّ نَقْصٍ مِنَ الْمُبْتَاعِ وَهَذَا فَاسِدٌ لِمَا ^{المعيب}
 بَيَّنَّا مِنْ قَوْلِهِ فِي آخِرِ السَّائِلِ أَنَّ الْبَائِعَ أَنْ يَرَى لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ بِرَدِّ الْمُبْتَاعِ وَاسْتَرْجَاعِ
 الثَّمَنِ فَإِنَّهُ أَنْ قَوْلُهُ يَأْخُذَ نَقْصًا مِنَ الْعَيْبِ الْمُرَادُ أَنْ تَرَضَّيَا بِهِ وَتَسَلَّخَا عَلَيْهِ عَلَى أَنْ
 أَحَدًا لِنَقْصَانِ أَنَا يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَحْطَ مِنَ الثَّمَنِ مِنْ أَجْلِ الْعَيْبِ إِنْ كَانَ الْمَأْخُذُ
 مِنْ جَنْبِ الثَّمَنِ وَكَانَ الثَّمَنُ نَقْدًا أَوْ عَلَى وَجْهِ الْخَافِ الَّذِي لَا فِي الْمُبْتَاعِ بِاصِلِ الْعَقْدِ
 كَانَ الْمَأْخُذُ مِنْ غَيْرِ جَنْبِ الثَّمَنِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ لَا يَنْتَحِ الْأَمْرُ مَعَ رَضَى الْبَائِعِ
 فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ بِرَدِّهِ وَإِنْ أَبَى أَنْ يَرَى لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ إِلَّا بِرَدِّ الثَّمَنِ
 وَاسْتَرْجَاعِ الْمُبْتَاعِ عَلَى أَنْ هَذَا الْجَمْلَةُ اعْنِي أَنَّ لَمْ يَحْكَمْ إِلَّا بِمَا قُلْنَا وَأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَلَى
 طَرِيقِ الصَّلَاحِ لِأَحْضَظَ قَبْلَهُ قَابِلِينَ الْعِلْمَاءَ **فَإِنْ قِيلَ** السَّمُّ تَقُولُونَ فَمَنْ

فمن اشترى جارية فوطيها ثم وجد بها عيبا انهم يحكم على البايع بنقصان العيب
قيل لا نه اذا البت انه لا سبيل للحكم بردها ولم يجه ان يقر المشتري
 على الرضا بالعيب فتح انه اشترى على انه صحيح لم يبق فيه الا اجتناب لا على الخط
 بقدر نقصان العيب **مسئلته** قال ومن اشترى جارية فوطيها لم تظهر
 له فيها عيب وجب له على البايع نقصان العيب قبيحا قال ابو حنيفة وقال س
 له ان يردها بالعيب والا حصل في ذلك ما روى زيد بن عيسى عن ابنه عن جده لا عن
 علي عليه السلام في رجل اشترى من رجل جارية فوطيها ثم وجد بها عيبا فالزمها
 للشري ثم قضى له على البايع بعشر المم قالت يد علي السلام كان نقصان
 العيب الغر **فان قيل** فقد روي عن ابنه حكم بردها وردها عن
 ان كانت بكرة ونصف العذر ان كانت بيدنا فما شكرونا على من قال ذلك **قيل**
 عنه نا ان عليا عليه السلام اولا بالاتباع وقوله عندنا حجة وليس كذلك قول
 غيره لا على ان قول عمر لا اعرف به اليوم قائلا لئن ابا حنيفة يقول مثل قولنا في
 يقول في العيب يردها بالعيب ولا يجعل للوط حكما ويقول في البكر مثل قولنا فاذا
 سقط قوله بقي قول علي وحده فيجري مجرى الاجتماع منهم لا نه لم ير وعنه في
 ذلك الا قول علي وقول عمرو بن تميم ابن مسعود وسقط قول عمرو بن مسعود فلم يبق
 الا قول علي عليه السلام فاما ما ذهب اليه الشافعي في اللب فهو مخالفة لاجماع
 الصحابة لو ان الكل منهم يحكم بخلافه على ما بينا لا فوجب سقوطه في هذا
 الوجه وايضا لو ردها بعد الوطى بالعيب كان ذلك فتنجا للبيع ولو فسخ بعد
 الى البايع كما كانت وصا بالبيع كان له ان يكتسب فيحصل الوطى في الحكم كما نه وقعه
 في ملك البايع وكل من وطى في ملك الغيب لو بد فيه من حدة او مهر فلو ردها
 لوجب ان يرد معها المهر وذلك باطل بالاجماع فبطل الرد اذ لا يضح الا بغير امر
 معة بطلانه **فان قيل** ليس للبايع ان رضي باخذها مع العيب صح ذلك
 ولو يؤدي على ما ذكرناه الى ان يحصل الوطى في ملك الغير بغاير حدود لا مهر وهذا
 نقص ما اعتمدناه **قيل** له هذا غير منصوص عليه ولو صح ذلك كان رضي
 البايع باخذها مغيبا ابراء للمري من جميع حقوقه المتعلقة بالجارية فخرج
 مجرى ابطاله ابراء من مهرها وليس كذلك اذ احكم عليه بذلك لا نه لا يرضى

بارئاً من حقوق المتخلفين بها **فان قيل** ليس لوانتخدم ثمة وجد بها
تعيها فله ردها فاستردون اذا وطها **قيل** له الفرق بين الخدم والوطان الاستخدام
يصح في ملك الغيب بغير العوض ولا يصح الوط وايضاً الوط يبطل خيار الشراء
والاستخدام لا يبطل فوجب أن يبطل خيار الرد بالغيب وان لم يبطل الاستخدام
فان قيل وطء الغيب لا يكون فيها عيباً **قيل** له انما تنكروا له ولم ينع
الرد لأن في له عيب بل للجوه اليه بلناها وانما له عيبه الي حقيقته **فان قيل**
قال ولو ان رجليه متعيباً فلما يعرف عيبه حتى وجد عنده عيب آخذ
كان المتري بالحيات ان شاء رد السلعة ورد نقصان الغيب الحادث وان شاء
لزمه واحد من البائع نقصان الغيب الأولي لأخلاف في ان له ان يلزم السلعة
ويأخذ ربح الغيب وانما الخلاف في ان يرد ربح الغيب الحادث عند كل شيء له
ان لم يلزمه معيباً بل يجب أن يكون له رده وقبض البيع دليله لو لم يكن خفي عنده
عيب آخر فالعلم انه استراها صحيحته فوجدها متعيباً **فان قيل** فكيف
يردها وقد حدث فيها عيب لم يكن **قيل** له ان يرد لها مع ربح الغيب
فتكون كانه قد ردها سليمة من ربح الغيب بدل على له ان يحال المتري له
يجب أن يكون استوخا من حال الغائب ولو كان غصبها ثم حدث عنده
الغائب عيب فيها كان له ان يرد لها مع ربح الغيب فكذا لك المتري لأن
الغيب حدث وهي في مكانه فلا يجب ان يبطل مكان له من الرد **فان قيل**
الغائب لا يمكن فيه غير ذلك **قيل** له قد كان يجوز ان يلزم ويضمن
القيمة **فان قيل** فإني لم يرد من ان يملك بالعوض **قيل** له والمتري
لم يرد من أن يملك الغيب بالعوض فالردوم العوض السلعة والرجوع على البائع
بارئ الغيب فلا أحفظ فيه خلافاً وقبضه انه قد ملكه بدله لانه لو فني
بالغيب لم يحتاج الى تجديد عقد فلا وجب لأن يلزم من الفسخ والرجوع لأن
يلزم من الغيب وقد دخل في السلفه على انه متخلف فوجب ان يكون له لزمه
والرجوع بارئ الغيب وليس للغائب ان يسكنه ويعطيه القيمة لأن لم يملكه
كم ملكه المتري **فان قيل** على المسألة الأولى لو جاز ان يرد لها
مع الأربح جاز ان يرد البيع وان تلفت ويرجع بالثمن والقيمة **قيل**

لكن إذا

ذلك لا يجوز لأن الفسخ لا يمكن مع تلف السلعة وإذا لم يمكن لم يفتح الرجوع
بالتسليم فيبطل ما قلتموه قبحا للفسخ كما جاز لمشتري المصلحة أن يردّها ويرد
عوض لبنها كذلك ما اختلفنا فيه لأننا عوض ما فات وهو في ممان المتري
فأما ان رضي البائع بأخذها مع العيب الثاني رد جميع الثمن فوجب أن لا يكون للمشتري
في خيار الرضى بالعيب لأننا أوجبنا أن يردم الأثر وقد رضي بالأخذ لا معيبا
وهذا إما لأمرنا فيه اختلافًا **مسألة** قال ولو أن رجلاً اشترى سلعة
كثيراً صفقة واحدة من عبده وأما أو غير ذلك فوجد بعضها عيباً كان له أن يرد السلعة كلها
أو يرد ما ليس له أن يرد المعيب دون ما حيزه وقال أبو حنيفة إن كان ذلك
قبل قبض لم يجب وإن كان بعد القبض فرق الصفقة وردد المعيب دون الصفقة
لأننا نقول بعد القبض على قبض الصفقة فنقول لا يجوز الأثر المبيع والرضى
بالمبيع لأن خلافاً يؤكّد في التفرقة الصفقة للرد بالعيب وقولهم فيما يكال
ويؤنن إذا اشترى مجتمعة فانه لا يجوز رد بعضها دون بعض وكذلك قولهم
فمن اشترى شيئاً لا يصلح أحدها إلا بالآخر مثل خفين أو مصلحي باب فوجد
بأحد صاعباً أو بهما ردهما جميعاً أو أحدهما حلّى ذلك كله أبو حنيفة والكرخي وكل
ذلك يؤكّد ما ذهبنا إليه ويمكن أن يجعل أصلاً يقاس عليه **فإن قيل**
إذا كنتم تقولون أن تفرق الصفقة يجوز للشعبي إذا اشترى المتري ماله
فيه شفقة وما لا شفقة فيه فما أنكرتم أن يجوز تفرقه للرد بالعيب **قيل**
لأن خلافاً بيننا وبينكم أن خيار الشرط وخيار الرضى لا يستوعبان تفرق
الصفقة وإن من له الخيار يختار البيع في الجميع أو يرد لا في الجميع فكان ما ذهبنا
إليه في الرد بالعيب بذلك أشبه لأننا خيار في فتح البيع الصفقة ويمكن أن يجعل
أصلاً يرد ما ذهبنا إليه بعلته أنه خيار الفسخ لبيع صحيح فيجب أن لا يجوز تفرق
الصفقة وليس كذلك الشعبي لأن سبيل المشتري سبيل الوكيل في أن
يبيع ينتقل إلى الشفيع كما ينتقل شيء الوكيل إلى الموكل ولا خلاف أن الوكيل لو
اشترى شيئاً أحدهما لنفسه والآخر لموكله أن الموكل يأخذ ما هو حقه دون
ما هو حق الوكيل ويفرق الصفقة فلما حال الشفيع بحال الموكل أشبه فلهم أقلنا
أنه يفرق الصفقة **فإن قيل** أن الإنسان إذا باع ما يملك وما لا يملك فما أنكر

مثله فيما اختلفنا فيه **فصل** في الرد على من ادعى البيع لم يتناوله على
 حصة الخبز لا نأخذ في بيعك ووقف فيما لا يملك فصارت الصفقة كأنها صفقتان
 فجاء ان يرضى الفسخ في الموقوف دون الفسخ وليس كذلك الرد بالعيب لأن
 عقد البيع تناول البيع كله على حصة الخبز فكانت الصفقة على التحقيق صفقة واحدة
 واحدة وحكي بعض الشافعية الى انهم مختلفون فيه فمنهم من يرى ان الصفقة
 تفرق في الرد بالعيب ومنهم من رأى انها لا تفرق ولهم لم يفضلوا بين أن يكون
 ذلك قبل القبض أو بعده ووجدت في كلام ابن أبي هريرة ما دل على أن قولهم
 فيه مثل قولنا **فصل** قال في المتن اذا اشترى رجل حلاً من عبد الله بن مسعود
 بالعقد عتيقاً فأراد أحدهما أن يرضى به ولا أراد الآخر أن يرضى به فأنشأ
 بالعيب يلزمه أن يرضى بشيء يملكه أو يأخذ نصيب شيء يملكه ويأخذ من الغيب
 وعند أبي حنيفة اذا رضي أحد الشريكين بطل الرد وعند الشافعي ان الصفقة
 تفرق ويرد من يريد الرد ووجه ما قاله يحيى أن تفرق الصفقة للرد لا يجوز
 للموجب له مفسد ولا يملك البطلان حق الشئ يملكه الذي يرد وفي رضى الشريك
 بالغيب انبطل الحق بشئ يملكه فوجب ان يضمه كما يقول في الشئ يملكه يفتق
 أحدهما نصيبه ويطل حكم الرد لوضا بالغيب في نصيب نفسه كما قلنا لا يفتق
 وظي حبان يرد مستأثراً لأنه وجد بها عيباً انه اذا بطل حبانها في الرد يرضى على
 البايع بأرض الغيب اذا لم يكن رضى بالغيب وكذلك القول فمن اشترى عبداً او جديراً
 عتيقاً ثم مات قبل الرد انه يرضى بأرض الغيب **مسألة** قال واذا قال البايع برضى
 اليك من كل عيب لم يبرأ بعبء هذه من العيوب التي لم يبينها لثري قال ابو حنيفة
 يبرأ من جميع العيوب واختلف اقول الشافعي فيه ومن جعلها ان ذلك يبطل البيع
 لأن البيع يكون مجهولاً لا يثبت له بعدة ولا يدعى حكم النقض فيه لأنه لا يرد
 مقدار الاكس ولا مقدار قيمته وهذه الا معنى لك لأن ما فيه أن يثبت له وهو
 لا يعرف قيمته ويجوز ان تكون قيمته تسعة أو ثمانية أو اقل وذلك لا يوجب
 فساد البيع فبطل هذا القول ولا يصح ان يقال انه شرط مجهول فيجب ان يفسد البيع
 لأنه لا يوجب جهالة في البيع ولا البيع ولا الثمن بل كل شرط لا يوجب ذلك فلا يجب
 ان يكون مفسد البيع عندنا على ما بينا لا فيما تقدم **فان قيل** هو يوجب جهالة

فِي الْمَبِيعَةِ لَا نَدَّ لِابْدِئَ مَا هُوَ وَمَا الَّذِي فِيهِ مِنَ الْغَيْبِ **قِيلَ** لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ
كَذَلِكَ لَوْ كَانَ يُفَسِّدُ الْمَبِيعَةَ وَإِنْ لَمْ تَشْرُطْ الْبَرَاءَةَ إِذَا كَانَ فِيهِ عَيْبٌ لَمْ يَكُنْ
الْمَشْتَرِي وَالْبَائِعُ وَكَذَلِكَ فَاسْتَدْرَكَ فَوَجِبَ شَرْطُ هَذَا السُّؤَالِ وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ
الَّذِي يَجْعَلُ الْمَبِيعَةَ تَحْتَ طَرَفِ الْوَالِدِ فَتَرْتَبِعُ بَيْنَ الْوَالِدِ وَالْأَبْنَاءِ وَتَحْتَوِيهِمَا
يَجْتَمِعُ بَيْنَهُمَا وَتَرْتَبِعُ بَيْنَ عَيْبِ عِلْمِ الْبَائِعِ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ وَمَتَّعَ بَيْنَهُمَا
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْبَرَاءَةَ لَا غَيْرَ مَعْنِيَّتُهَا إِلَّا فِي الْمَبِيعَةِ اشْتَرَاطُ تَرْكِ حَقِّ لَدُنْ
مَنْ هِيَ الْكَلَامُ فِي مِثَالِهِ فِي بَابِ شَرْطِ الْمَبِيعَةِ وَبَقِيَ أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَرْتَبِعًا لِلْمَبِيعَةِ وَالْمَبِيعَةِ
وَلَا الثَّمَنِ وَلَا كَانَ حَامِيَةً أَنْ يُعْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَوَضُ مِنْهُ أَمَّا بَقِيَّةُ الْمَبِيعَةِ دُونَ الشَّرْطِ وَكَذَلِكَ
بِأَنَّ الْمَبِيعَةَ وَتَشْرُطُ الْوَلَدَ لِنَفْسِهِ لَا نَدَّ تَرْكُ حَقِّ الْمَشْتَرِي مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَكُونَهُ دَلِيلٌ
صَحْفَةً لِلْمَبِيعَةِ أَوْ الْمَبِيعَةِ أَوْ الثَّمَنِ وَكَذَلِكَ مِنْ اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنْ لَا يُطَاوَاهَا
ثَبَتَ الْمَبِيعَةُ وَتَحْتَ طَرَفِ الشَّرْطِ لَا أَنَّهُ اشْتَرَاطٌ عَلَى نَفْسِهِ تَرْكُ حَقِّ لَدُنْ الْوَالِدِ الَّذِي
بَقِيَ لَا فَوَجِبَ أَنْ يَنْقُطَ الشَّرْطُ بِمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ لِأَنَّهُ اشْتَرَاطٌ عَلَى الْمَشْتَرِي تَرْكُ
حَقِّ هُوَ لَدُنْهُ وَهُوَ الرَّدُّ بِخِيَارِ الْغَيْبِ **فَإِنْ قِيلَ** الْبَيْسُ لَوْ نَقَضَ عَلَى عَيْبٍ بَعْضُهُ
بِغَيْرِهِ وَرَدَّ صَحِيحٌ بِمَا الْمَشْتَرِي مَرَّ ذَلِكَ **قِيلَ** لَمْ يَكُنْ هَذَا أَوْ ذَاكَ فَهَذَا لَأَنْ تَرَى
هَذَا أَشْأَلَ الْمَغِيبِ وَأَشْأَلَ الْمَغِيبِ جَارِيَةً وَلَيْسَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ مَعْتَبَرًا
يَتَعَلَّقُ الْمَبِيعَةُ بِتَعَلُّقِ بَيْعِ الْغَيْبِ فَإِنَّا شَرَطْنَا عَلَيْهِ أَنْ يَتَرَكَ حَقًّا يَكُونُ لَدُنْهُ وَهُوَ الرَّدُّ
بِالْغَيْبِ وَإِنَّمَا الْأَخْلَاقُ أَنْ تَرَكَ لَوْ قَالَ قَدْ أَبْرَأْتَكَ مِنْ عَيْبٍ وَاحِدٍ أَوْ عِيَابٍ أَوْ أَكْثَرٍ
مِنْ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْقُصْ فِيهِ كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا وَالْعِلْمُ بِإِبْرَاءِ لَدُنْ عَيْبٍ مَجْهُولٍ وَكَذَلِكَ
مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ **فَإِنْ قِيلَ** فَمَا ذَكَرْنَا لَا أَوْ لَدُنْ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنْ تَبْرَأَ لَدُنْ الْعَوَضِ
وَلَيْسَ هُوَ اشْتَرَاطُ تَرْكِ حَقِّ لَدُنْكَ **قِيلَ** لَمْ يَكُنْ هَذَا وَإِنْ كَانَ يَلْمِطُ الْبَرَاءَةَ لَا فَا لِمَا فِيهِ
هُوَ اشْتَرَاطُ تَرْكِ حَقِّ لَدُنْكَ لِأَنَّ عَصِيْلَهُ أَنْ تَبْرَأَ شَرْطًا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرُدَّ لَبِغِيْبٍ أَنْ وَجَدَ
فِيهِ وَتَابِعِي فِي صَحْفَةِ الْمَبِيعَةِ وَالشَّرْطُ وَفَسَادُهَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْعَبَارَاتِ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ سَلْعَةً فَمَلَإَ إِلَى بَدَلٍ غَيْرِ بَدَلِهِ
الْبَدَلِ الَّذِي وَقَعَ الْمَبِيعَةُ فِيهِ فَوَجَدَهَا عَيْبًا وَلَمْ يَبْأِغْ فِي ذَلِكَ الْبَدَلِ كَانَ لَدُنْ رَجُلٍ
عَلَيْهِ فِيهِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ أَنْ يُطَاوَاهَا لِلْمَشْتَرِي بِرَدِّهَا إِلَى الْبَدَلِ الَّذِي انْعَقَدَ فِيهِ الْمَبِيعَةُ
وَوَجْهُهُ أَنَّ الرَّدَّ حَقٌّ لِلْمَشْتَرِي لَا تَعَلُّقُ لَدُنْ الْوَالِدِ فَلَهُ أَنْ يَتَوَفَّقَ مِنَ الْبَائِعِ فِي إِيصَاحِ

عَيْبٌ أَخَذَ لَنَا الْكَسْبُ مِنْ لَدُنْهِ حَدُوثٌ عَيْبٌ آخَرٌ عِنْدَهُ وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هـ
 سَبِيلٌ سَبِيلُ الْغَايِبِ يُخْتَارُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْكَسْبُ أَنْ لَا يَكُونَ الْكَسْبُ مِنْ أَفْعَالِ الْوَجْهِ
 الَّذِي نَذْكُرُ لَا فِي مَسْئَلَةِ الْغَضَبِ فِيضْمِنُهُ وَلَا يَكُونُ لَهُ سَبِيلٌ لِي رَدِّهِ لَنَا هـ
 مُتَعَيِّدٌ فِيهِ وَكَذَلِكَ الْجَارُ الْكَسْبُ وَالسَّابِغُ إِذَا افْتَدَى الْأُكُومَ لَا يَمْلِكُ مُتَعَدِّيًا وَلَا يَكُونُ
 لِلْيَسْرِ مُتَعَدِّيًا فِي الْكَسْبِ لَا تَنْتَهِي مَا تَدُونُ فِيهِ فَمَا كَانَ حَكْمُ السَّلْعَةِ يَحْدُثُ فِيهَا عَيْبٌ هـ
 عِنْدَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ يَجِدُ فِيهَا عَيْبًا وَالْوَجْهَ فِيهَا مَا مَعْنَى فِيهِ الْكَتَابُ وَلَا غَرَضَ فِيهَا غَايَةً وَلَا مَا
 أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْدَ الْكَسْبِ قِيَمَةٌ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُ وَيَرْجِعَ بِالْمَنْ لَا تَنْتَهِي لِي يَتَقَيَّ عَنْ تَالَا
 قِيَمَتُهُ لَمْ لَا تَنْتَهِي لِي يَتَقَيَّ وَلَا تَنْتَهِي لِي يَتَقَيَّ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ الْأَرْضُ لَدُنْ الْأَرْضِ سَبِيلٌ هـ
 عَلَى الْقِيَمَةِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ بَطَلَ الْبَيْعُ وَرَجَعَ بِالْمَنْ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَوْ أَنَّهُ
 اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ بَدَلًا عَلَيَّ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَلُ فَنَبَتْ كَرَانًا فَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْبَايِعِ مَا بَيَعَ
 الْقِيَمَتَيْنِ إِنْ كَانَ الْبَايِعُ لَمْ يَجْعَلْ مِدَّةً لَكَ وَإِنْ كَانَ تَعَدُّ لَكَ فَوَاقِي بِمَا نَبَتْ
 وَعَلَيْهِ لَكَ تَرِيئُ مِنَ الْبَدَلِ وَمَا غَرَمَ عَلَيْهِ فِي أَنْ يَصِيرَ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْبَايِعَ أَعْطَاهُ
 الْمَبْتَلُ وَكَذَلِكَ الصَّنْعَةُ الَّتِي اسْتَرْطَ لَكَ تَرِيئُ فَوَاقِي لَدُنْ أَنْ يَبْيَعَهُ الْعَيْبَ فَإِذَا
 اسْتَهْلَكَ الْمَشْتَرِي ثُمَّ عَلِمَ بِمَا لَوْ مَدَّ مَا بَيَعَ الْقِيَمَتَيْنِ لَدُنْ أَنْ يَشْتَرِي عَلَى مَا بَدَلْنَا هـ
 فِيمَا مَطَى وَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَى مَنْ هَبَّ أَنْ يُوَاسِطَ تَرِيئُ طَعَامًا فَكَلَّمَهُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ
 عَيْبًا أَنْ يَرْجِعَ بِأَرْشِ الْعَيْبِ وَقَالَ ابْنُ خَلْفَةَ لَا يَرْجِعُ بِأَرْشِ الْعَيْبِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ
 وَصَلَّى يَرْجِعُ بِهِ وَهُوَ الصَّحَاحُ لَا تَكُنْ أَجْمَعُوا فِيمَا اسْتَرَكَا كَهْمَا فَكَلَّمَهُ ثُمَّ وَجَدَ
 بِهَا عَيْبًا أَنْ يَرْجِعَ بِأَرْشِ الْعَيْبِ وَإِنْ كَانَ كَسْرُهُ فَعَلَهُ فَكَذَلِكَ الْأُكُومُ وَالزُّبُرُ لِأَنَّ
 ذَلِكَ اسْتِهْلَاكَ حَصَلَ بِفِعْلِ الْمَشْتَرِي فَيَجِبُ الْأَعْيُنُ ذَلِكَ مِنَ الرَّجُوعِ بِأَرْشِ
 الْعَيْبِ وَكَذَلِكَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْبًا إِنْ عَقِبَهُ ثُمَّ رَجَعَ بِهِ عَيْبًا
 أَنْ يَرْجِعَ بِأَرْشِ الْعَيْبِ وَبِهِ قَالَ ابْنُ خَلْفَةَ وَصَحَابِيهِ لَدُنْهُمْ عِنْدَهُمْ فَعَلْ غَيْرَ مَعْنَى
 وَكَذَلِكَ عَلَى مَنْ هَبَّ الْمَتْلُ وَهُمْ خَالِفُوا فِيهِ الْأَرْوَاحُ حَكَاهَا الطَّحَاوِيُّ فِي الْمُخْتَصَرِّ
 عَنْ أَبِي يُونُسَ وَالْأَصْمَلِيُّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَسْلَمْ مَا اسْتَحَقَّهُ الْمَشْتَرِي وَتَعَدُّتْ
 الْأَرْوَاحُ أَنْ يَكُونَ لَهُ الرَّجُوعُ بِالْأَرْشِ كَمَا قُلْنَا فِيمَا وَطِيَ جَارِيَةً ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا
 وَالْوَطِيئَةُ مَعْنَى مَعْنَى عَيْبِهِ وَلَمْ يَبْطُلْ الرَّجُوعُ بِأَرْشِ الْعَيْبِ مَعَ الْوَطِيئَةِ فَكَيْفَ
 تَبْطُلُونَ مَعَ تَأْيِيدِ مَا ذَكَرْنَا لَهَا مَا أَنْ تَعْدَلَ الْبَايِعَ فَلَمْ تَرَى لَهَا رَفْعًا أَنْ يَسْلَمَ لَهَا الْبَايِعُ

وَيُجِزُّ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ وَمَا غَرَمَ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي مَعْرُورٌ وَالْمُعْرُورُ يُرْجَعُ بِمَا غَرِمَ
بَعْدُ وَلَا عَلَى الْغَارِ عَلَى مَا يَجِي مِنْ بَعْدِ **قَالَ** فَإِنْ اشْتَرَا لَا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْكَرَّاتِ هـ
فَانْتَبَهَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْبَيْعِ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ إِنْ كَانَ الْبَائِعُ لَمْ يَتَّخِذْ ذَلِكَ هـ
فَإِنْ تَعَمَّدَ فَيُؤْتَى بِمَنْعٍ بِالزَّيَادَةِ وَلَا وَذَلِكَ أَنَّهُ يَنْتَهِزُ لَيْسَ مِنْ زَادَ الْمُشْتَرِي عَلَى مَا اسْتَحَقَّ هـ
بَعْدَ الْبَيْعِ فَالْبَائِعُ أَوْلَى بِالزَّيَادَةِ إِنْ عَلِمَ قَبْلَ لَاسْتِهْلَاكِهِ فَكَذَلِكَ رَأَى لَا الْغَنَمَ
وَلَيْسَ بِشَيْءٍ هَذَا إِنْ يَبْتَاعُ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَكُونَ أَوْفَوْجَدَ أَصْحَابًا لَوْ أَنَّ الْبَيْعَ هـ
يَكُنَّا قَوْلَ عَائِشَةَ الْعَبْدَ وَرَضِيَ الْمُشْتَرِي بِهِ مُعْتَبَرًا فَادَّارَ يَكُنْ مُعْتَبَرًا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ
وَمَا قَدْ نَأَى عَنْهُ عَلَى أَنْ لَا يَبْتَاعُ لَمْ يَقْعُ عَلَى عَائِشَةَ الْبَيْعَ فَيُشْبَهُ إِنْ يَبْتَاعُ عَشْرَةَ
أَقْدَمَ لَا فِيْ غَطِيٍّ عَلَى سَبِيلِ الْخَلَطِ أَحَدٌ عَشْرَ قَفِيٍّ إِنْ الزَّيَادَةُ لِلْبَائِعِ فَأَمَّا
إِذَا تَعَمَّدَ فَيُؤْتَى بِمَنْعٍ لَا يُنْهَى عَنْهُ أَنْ يَكُونَ زَادَ فَوْقَ مَا اسْتَحَقَّ مُتَعَدِّيًا كَارِوَجِبَ
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى سَلَةً وَتِلْ ثُمَّ قَالَ لِلْمَوَارِدِينَ وَإِنْ جِئْتُمْ فَكَانَ هـ
عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَعًا بِالرَّحْمَانِ فَكَذَلِكَ مَا كُنَّا هَبْنَا إِلَيْهِ **عَلَى** قَالَ وَإِنْ
ادَّعى الْمُشْتَرِي عَيْبًا فِي السَّلَةِ فَانْكُرُوا الْبَائِعَ فَاعْلَمْ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ الْبَيْتَ وَعَلَى الْبَائِعِ
الْبَيْتَ وَالْأَصْلَ فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَى
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَهَذَا الْمُشْتَرِي هُوَ الْمُدَّعَى لِأَنَّهُ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ وَيُجَاوِزُ
الزَّامَ الْبَائِعَ مَا لَا يُلْزَمُ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَائِعُ دَافِعٌ لَذَلِكَ وَمُسْتَتِدٌّ إِلَى الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ
الظَّاهِرُ فِي الْبَيِّنَاتِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ نَحْتِ يَثْبُتُ خِلَافُهُ وَمَا بَيْنَنَا لَا يُعْرِفُ هـ
بَيْنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْضًا الْمُشْتَرِي يَدَّعِي وَقَوْلُ الْبَيْعِ عَلَى الْغَيْبِ وَقَوْلُ لَا يَحْمِلُ
نَعْلَمُ وَالْبَائِعُ مُنْكَرٌ وَلَا يُدَّعَى تَصَحُّحُهُ بِالْبَيْتِ عَلَى هَذَا الزَّوَانِ أَحَدُ الْمَتَابِعَاتِ ادَّعى
أَنَّ لَهُ خِيَارَ الشُّطْرِ فَعَلَيْهِ الْبَيْتَ وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينَ مَا بَيْنَنَا لَا **أَوْ تَرَى النَّاسَ**
إِذَا ادَّعى انْطَوَاءَ الْعَقْدِ عَلَى خِيَارٍ لَا يُعْرِفُ فَمِمَّا حَبِىءَ مُنْكَرٌ وَهَذَا أَجْمَلُهُ لَا أَحْفَظُهُ
فِيهَا خِلَافًا قَالَ وَكَذَلِكَ إِنْ أَقْرَبَ الْبَائِعُ بِالْغَيْبِ وَادَّعى خِلَافَهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي
وَيُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ كَانَ وَهُوَ عِنْدَ الْبَائِعِ قَبْلَ وَقَوْلُ الْغُيُوبِ لَوْ أَنَّ الْعُيُوبَ ثَلَاثَةً غَيْبٌ
عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُودُ شَلَّةٌ فِي سَلِ الْمُدَّعَى وَقَوْلُهُ فِيهَا الْبَيْعُ فَهَذَا يُلْزَمُ الْبَائِعَ لَا مَحَالًا وَعَيْبٌ
يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْبٌ خِلَافٌ عَنْ قَرَبٍ وَلَا يَجُودُ أَنْ يَكُونَ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ قَبْلَ أَنْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِيَّ
لَا مَحَالًا وَكَذَلِكَ كَالْإِحْاطَةِ الطَّرِيقَةِ أَوْ مَا اشْتَبَهَ ذَلِكَ وَالْغَيْبُ الثَّلَاثُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

عَنْ أَنْطَوَى

عند البائع ويجوز أن يكون حدث عند المشتري والمنال من مبيعت على هذه الحالة
وهذه إما لا خلاف فيها أن البينة في بيع على المشتري لا بد وأن لا يعلم صحة
وما هو خلاف الظاهر لا نأخذ الغيب في يده وهو يرد عني أنما كان في يد البائع
ولأن العقد وقع مع حصوله وكل ذي ليد خلاف الظاهر والبائع متأكد له فوجب
أن تكون اليقين على البائع والبينة على المشتري قال فان أخذ البائع ثم ادعى
عينا حدث عند المشتري فالبينة على البائع واليدين على المشتري وجهه ما مضى
من أن الظاهر خلافه وان البائع يحاول الزام المشتري ما لا يلزمه في الظاهر
فلزمته البينة وحسن القول فيما قول المشتري مع يمينه إذا لم يكن للبائع بينة
باب القول في استحقاق البيع إذا استحق البيع

المشتري فرد على المشتق لم يكن له أن يرجع بالشئ على بائعه إلا أن يكون رد
على المشتق بغير العيب وأذن البائع وهذا إما لا أخف في خلاف وجهه
أنه إذا رد على المشتري باختيار نفسه أو باقرار لا يفسخ البيع الذي كان بينه
وبين البائع لأنه إقرار لا يلزمه بائعه ولأن استهلاكه ما اشترى بغيره
يجوز من العقد الذي نفذ وما إذا رد لا يحكم الحاكم فله الرجوع بالثمن على البائع
لأن الحاكم إذا حكم به للمدعي فقد تضمن الحكم بطلان البيع الذي جرى بين من كان
الشيء في يده وبين البائع فإذا بطل ما بينهما من البيع وأخذ الشيء من يده من كان
في يده لا يحكم ما أعطى البائع من الثمن بمنزلة ذلك لأن البائع قد رجع
عليه وكذلك إذا ادن البائع للمشتري في رد ولا يصح به المشتري جري ذلك مجرى
أقاربهما جميعا بطلان البيع وبان المبيع قد استحق المدعي فان رد ذلك رجع
عليه بالثمن للوجوب الذي يثبت لأدوي عن علي عليه السلام أن انسانا عرف
ملكه في يده مشتري له فضحى فقصى عليه السلام بتسليمه إلى المدعي وقال
للمشتري اتبع صاحبه بما أعطيه حيث وجدته **مسألة** قال إذا اشتري
سلعا في صفقة واحدة واستحق بعضها رجع على البائع بثلث المثلث وصرح
البيع فيما سواه وبه قال أبو حنيفة وصحابه وإنما الساقية فقد اختلفت قولهم
وقد ذكرناها في مسئلة بيع العبد مع الحر في صفقة واحدة وجب ما ذهبنا إليه



أَنَّ هَذَا الْبَيْعَ غَيْرُ مَنْطُوقٍ عَلَى الْفَسَادِ لَا بُدَّ قَدْ نَفَذَ فِي نَصِيبِ الْبَائِعِ لِأَنَّهُ بَاعَ
مَا مَلَكَه وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَفْسُدَ فِي نَصِيبِ مَنْ سَوَاكَ لَا بُدَّ وَقَعَ مَوْقُوفًا عَلَى أَجَانِزِهِ
عَلَى مَذْهَبِنَا فِي الْبَيْعِ الْمَوْقُوفِ فَوَجِبَ أَنْ يَسْتَقِرَّ الْبَيْعُ فِي نَصِيبِ الْبَائِعِ دُونَ
نَصِيبِ الْمُسْتَحَقِّ دَلِيلُهُ الشَّفْعَةُ فِي الصُّيُفَتَيْنِ إِذَا اشْتَرَاهَا الْمُشْتَرِي وَالشَّفْعَةُ
حَقٌّ فِيهِمَا اخْتِارًا فَإِنَّهُ إِذَا طَلَبَهَا لَمْ يَسْتَقِرَّ الْبَيْعُ وَمَا لَحَقَّ فِيهِ لِلشَّفْعَةِ فَإِنْ
اسْتَحَقَّ الشَّفْعَةَ مَالَهُ حَقُّ الشَّفْعَةِ بِشَفْعَتِهِ وَجِبَ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ
فَكَذَا لَكَ مَا هَبْنَا إِلَيْهِ وَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَى مَا قُلْنَا لَكُمْ مِنْ فَسَادِ الْبَيْعِ أَنْ يَبْعَ عَبْدًا
أَوْ خَدًّا صَفَقَةً وَاحِدَةً وَذَلِكَ مِنْ مِثْلِهِ لَأَنَّ الْبَيْعَ انطوى هُنَاكَ عَلَى الْفَسَادِ
إِذَا بَعِثَ بَيْعَ الْحُرِّ وَالْمِيتَةِ بِحَالٍ وَكَذَلِكَ لَا يَتَأَنَّ فِيهِ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ لِأَنَّ الثَّمَنَ
لَا يَكُنْ تَوْرِيْعُهُ عَلَيْهِمَا إِذَا لَا يَصِحُّ تَوْرِيْعُ الْحُرِّ وَالْمِيتَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي سَائِلَتِنَا
هَذَا إِذَا بَعِثَ تَوْرِيْعُ الثَّمَنِ عَلَى قِيَمَتِهِمَا فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْنَا الْأَصْحَابُ بِشَيْءٍ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى عَبْدًا صَاحِبًا فَاسْتَغْلَهُ ثُمَّ اسْتَحَقَّ
حُكْمَ بَيْعِ الْمُسْتَحْقَرِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَطَالِبَ الْمُشْتَرِي بِمَا اسْتَغْلَهُ مِنْهُ وَذَلِكَ
لِتَوَلَّى عَلَيْهِ إِسَاءَةً عَلَيْهِ قَالَهُ الْخَوَاجِرُ بِالضَّمِّ وَالْمُشْتَرِي وَذَلِكَ مِنَ الْعَبْدِ وَهُوَ مُسْلَمٌ
لَا يَجِبُ بِنَا عَلَيْهِ لَصَاحِبِهِ كَرَى مِثْلَهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْخَوَاجِرُ لَهُ وَهُوَ الْعَلَمُ وَلَا بُدَّ
إِذَا ضَمَّنَ مَا خُفِيَ وَكَرَى الْمِثْلَ فَلَا وَجْهَ لِأَنَّهُ يَسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْعَلَمُ لِأَنَّهُ صَاحِبُهُ
لَوْ اسْتَحَقَّ كَانَ قَدْ اخْدَعَ عَوْضَ مَنْفَعَةٍ مِنْ تَيْنِ مَتَى كَرَى الْمِثْلَ وَمَتَى لَا حَيْثُ يَأْخُذُ
الْعَلَمُ وَذَلِكَ بَاطِلٌ وَذَلِكَ مُبْتَنِيٌّ عَلَى أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِكَرَى الْمِثْلِ وَأَنَّ الْعَلَمَ لَهُ وَبِهِ
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ **قَالَ** وَلَوْ اشْتَرَى مَرْءٌ رَجُلًا فَانْفَقَ عَلَيْهِ خَلْفَ يَدٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّ فَانْفَقَ
بِتَضْيِيقِ بَيْعِ الْمُسْتَحَقِّ وَلَمْ يَزَجَّجْ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِمَا انْفَقَ عَلَى الْعَبْدِ وَذَلِكَ أَنَّهُ مُتَبَرِّئٌ
بِمَا انْفَقَ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَقْ بِإِذْنِ مَوْلَاكَ وَلَا بِإِذْنِ الْحَافِظِ وَلَا بِحُكْمٍ وَلَا بِمِلَّةٍ فَاشْتَبَهَ
بِمَا يُؤْتَى مَا يَبْتَاعُ بِهِ فِي أَنْفِهِ لَا يَزَجَّجُ عَلَى صَاحِبِ الْعَبْدِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ
وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى ثَوْبًا فَتَطَعَنَ قِيَصًا ثُمَّ اسْتَحَقَّ قِصَى بَيْعِ الْمُسْتَحْقَرِ وَلَمْ
يَزَجَّجْ بِنَقْصَانِ الثَّوْبِ الْأَعْلَى مِنْ غَضْبٍ أَنْ كَانَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَعْصُومٌ
وَقَالَ عَلَيْهِ أَنْ الْمَرَادُ هَذِهِ الْأَعْيَانُ لَا تَبْقَرُ أَحَدًا إِلَّا عَلَى الْغَاظِ الْبَائِعِ لَا بُدَّ تَعَرُّوهُ
وَالْعَدْوُ وَبِهِ يَزَجَّجُ بِالْجَمْعِ لَعَدْوٍ وَلَا عَلَى الْغَارِ عَلَى مَا بَدِينَا بَعْدَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فِيهَا

هذا الباب فاما المستحق فله ان يطالب المشتري ببدل ثمنه استهلكه بعض ماله
بالقطع ومن استهلك مال غيره لا يغنيه ان ينفق ثمنه يضمنه سوى استهلكه عالمات
جاهلا لا خلافا فقيه لان الضمان لا يؤثر فيه العلم والجهل وانما يؤثر في المآثم
قال فان كان المشتري يعلم انه مضمون كان المستحق محيرا بين ان يأخذ قيمته
صحيحا وبين ان يخذ لا مطعون ورجع المشتري على البايع بالنسبة دون ما سواها
وهو ان المشتري اذا علم انه مضمون كان هو انهما غاضبا ولم يرجع على البايع
الا بالنسبة لان ليس فيه بخير ولا ما اقدم على ما اقدم مع العلم به ووجه التحيز
فيه ما ذكر في كتاب العضوب فانه اخفى بذلك الموضع **قال** وكذلك القول
فيمر المشتري شاة فبها ثم استعقت والوجه في جميع ذلك ما قد مضى اذ لا فضل
في هذه المسائل غير ما ذكرنا **مسألة** قال وكل من استحق شي في يد لا
فخلفه تسليمه الى المستحق سوى املكه الرجوع على البايع او لم يكنه وهذا اما خلاف
فقيه وعليه كل كلام امير المؤمنين عليه السلام ابيع صاحبك حيث وجبت وامره
بتسليم ما استحق الى المستحق وايضا اذا استحق المستحق فان يد من هو في يده تصيب
يد الغائب فليس له احتباسه حتى يد على البايع لان ليس يده عليه ولا في
حكم الرد في دفعه **مسألة** قال واذا اشتري جارا ثم فوطها
فاولدها ثم استعقت فانه يقضي بالجارية المستحق ويقضي له على المشتري بقيمة الاولاد
ويرجع المشتري بالثمن على البايع وكذلك يرجع عليه بالوصف من قيمة اولاده قولنا
انه يقضي بالمستحق لا خلافا فقيه لان المالك اولى بملكها ولان استيلا دهايس
باستهلاكها وكان حكمها حكم متاع المضمون باي اذا تحقت ولان الولد حرا
فما اجمع عليه الصحابة والفقهاء بعدهم لان الولد كان عن شبهة فلم يكن لا اشتراك
الولد سبيل وما قلنا من انه يقضي على المشتري بقيمة الاولاد مما اجمع عليه الصحابة
لانهم اجمعوا ان المشتري يضمن الاولاد وانما اختلفوا في تقدير الضمان وروي عن عمر
انه قال غلام كالغلام او جارية كالجارية وذهب ابي حنيفة عليه السلام الى
ان المضمون هو القيمة والذي ذهب اليه قال به العلي كما في حنيفة والشافعي وغيرهما
وبين صحة ما ثبت من ان النبي صلى الله عليه وآله حكم في عبد بين رجلين اعتمده
احدهما بنصف قيمته للثاني على المعنى ان لا مؤسرا ولم يتكلم بنصف عبد مثله

فصار ذلك أصلًا في أن ضمان العبد يكون بالقيمة دون المثل ولا خلاف في العبد
المغضوب إذا مات في يد الغاصب أن عليه قيمته دون مثله وكذلك إن قتل خطأ
فإنه من ذوات القيم دون ذوات الأمثال ولا داعٍ للدلالة ذلك على أن السلم في
العبد لا يكون ثابت أنه لا يجوز تلبس في الدنيا موضع جميع ما يتناؤه الصانع
ففيه قول علي عليه السلام فاما رجوع المشتري بالثمن على البائع فما لا خلاف فيه
لأن حكمها حكم سائر ما استحق في أن المشتري يرجع بالثمن على البائع لأنه ما بينهما من
البائع يبطل على ما بيننا في صدر هذا الباب ولا رجوعه عليه بقيمة الأول لأن
به قال أبو حنيفة وأصحابه وكلي أنه أحد قول أصحاب الشافعي وأن الوجه الآخر
أنه لا يرجع والذي يدل على صحة ما قلنا أنه لا يرجع على البائع الغار بقيمة الأول
لأنه منها ما أجمعنا عليه أن الشهادة إذا شهد وأبعت عبداً ثم رجعوا الغار بقيمة الأول
لا خلاف بيننا وبين أبي حنيفة كلنا في أن من اعترض عبداً لغيره يضمنه فيما لا
ثم أمره برفعها قبل انقضاء المدّة وفي أنه يضمن للباني قيمة الباء وكذلك لا خلاف في
ضمان الدين قصار جميع ذلك أصلًا في أن كل من غرّ عبداً في

عدم لم يتوف المغرور وعم من ما غرم كان ضامناً للمغرور في ما لحقه من الغرم فذلك قلنا
أنه يرجع بما غرم من قيمة الأول ولا على البائع لأنه غرّ في المبيع حتى صار ما ليس
بالي وهو الأول لا في حكم المال والذي يقتضيه المذهب أنه يضمن للمشتري العبد على ما نص
عليه في الأحكام في الأمية إذا دلت نفسها فترجعت على الاحتارة لأنه وطء الشهية
ولا يرجع بالعقر على الغار لأنه قد استوفى لنفسه عوض العقر وهو الوط وهذا مما
لا احفظ فيه خلافاً والذي ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه أن قيمة الولد

اجمعيات

على أن ولد المغضوب

بإمام في
الأم

الغاصب لا يضمن ضامناً لقيمه حتى يطالب لأنه إذا كان يكون في حكم المبيع فإن مات
الولد قبل بيعه أن لا يضمن المشتري قيمته لأنه مات قبل توجيها الضمان عليه
كما يؤول في ولد المغضوب وبه قال أبو حنيفة وأصحابه قال ولوانه حين اشتراها
لم يطاها لكنه رجعها من عبداً فالولد لها العبد قضى بها وأولادها المستحق وذلك
أن الولد إذا كان من العبد لم يجب له الحرية وإذا لم يجب له الحرية كان ملكاً لسيده الأتم

أَلَا تَرَى أَنَّ حُرَّالْوَرْدِ أَمَرٌ عَالِمًا بِأَهْلِهَا أَمَّا فَالْوَلَدُ هَا كَانَ الْوَلَدُ مِلْوَكَ السَّيْلِ الْأَمْرَ
لَا تَرَى حُرِّيَّتَهُ لَمْ يَجِبْ فَوَجَبَ أَنْ يَمْلِكَهُ سَيِّدُهَا قَالَ لَوْ أَنَّ خَيْرَ أَشْتَوَاهَا عَلِمَ أَنَّهُ مُصُونٌ
كَانَ وَطْوَ لَا هَذَا نَأْفَا فَوَلَدُهَا قَضَى بِهَا وَبَوْلَدُهَا لَمْ يَحْقُوقْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مُصُونٌ بِهَا
كَانَ وَطْوَ لَا هَذَا نَأْفَا وَلَمْ يَبْتِ مِنْهُ تَسْبُطُ الْوَلَدُ وَكَانَ الْوَلَدُ مِنْ لَدُنْ وَلَدِ حَايَةٍ نِيَامَ اسْتَوْلَتْ
مِنْ تَأْفِي أَنْ يَكُونَ مِلْوَكَ لَسَيِّدِ الْأُمَّةِ وَهَذِهِ الْأَخْلَاقُ فِيهِمْ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ
أَشْتَرَى عَبْدًا فَوَجَدَهُ خُرَاقَتِي لَمْ يَأْرَ جُوعَ عَلَى الْبَائِغِ وَلَمْ يَكُنْ لَمْ عَلَى الْعَدَةِ الْمُبْتَاعِ شَيْءٌ
وَذَلِكَ أَنَّ بَيْعَ الْحُرِّ بَاطِلٌ فَعَلَى الْبَائِغِ وَمَا اخْتَدَهُ مِنَ الْمُشْتَرِي لَوْ أَنَّ اخْتَدَهُ لَا بِالْبَاطِلِ
وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَكْمُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْعَدَةِ الْمُبْتَاعِ شَيْءٌ لَوْ أَنَّ
الْمَالُ لَمْ يَذْفَعْهُ الْعَبْدُ وَلَوْ سَبِيلَ عَلَى رَقَبَتِهِ لَوْ أَنَّ الْحُرَّ لَا يَمْلِكُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَمَّا لَمْ يَمْلِكْ عَلَى خَدِّهِ **قَالَ** فَإِنْ كَانَ الْحُرُّ هُوَ الَّذِي بَاعَ نَفْسَهُ فَإِنَّهُ يَصْطَلِقُ مَا اخْتَدَهُ
أَنْ كَانَ بِالْعَا وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ فَهُوَ صَاحِبُ مَا اخْتَدَهُ لَوْ أَنَّ الْبَائِغَ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
بَائِغًا لَمْ يَصْطَلِقْ مَا اخْتَدَهُ أَنْ كَانَ مُشْتَرِيًا وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي لَيْسَ بِبَائِغٍ لَيْسَ لَهُ قَبْضٌ فِي
وَيَكُونُ صَاحِبُ الْمَالِ بِإِعْطَائِهِ الْمَالَ كَيْفَ فِي حُكْمِ الْأَصْحِي بِتَضَرُّعِهِ وَالْمُبْتَاعُ لَمْ يَأْبَ
فَلِهَذَا لَمْ يَصْطَلِقْ مَا اخْتَدَهُ كَانَتْ قَائِمًا بَعِينًا فَلَا اشْكَالَ فِي وَجُوبِ رَدِّهِ قَالَ وَبُؤْسُ
كُلِّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِرٍّ وَجَهْدٍ أَنْ يَكْتُبَ أَهْلًا مَحْظُورًا عَظِيمًا وَكُلُّ مَنْ كَتَبَ
مِثْلَ ذَلِكَ كَانَ أَمْرًا دَائِبًا مَوْكَلًا إِلَى جَهَنَّمَ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَشْتَرَى شَيْئًا كَيْلًا أَوْ وَدَنَا أَوْ عَدَا فَاسْتَوَقَّاهُ عَلَى مَا اشْتَرَاهُ لَمْ يَجِدْ
فِيهِ مِنْ لَدُنْ رَأْيِهِ أَعْلَى مَا أَتَاهَا عَنْهُ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ إِلَى بَائِغِهِ عَلَى صَاحِبِهِ وَذَلِكَ
أَنْ اخْتَدَهُ فَوَقَّ السَّخْفَ بِالشَّرِّ أَوْ قِيلَ مَرَّةً لَا وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ يَبْتَاعُ بِهِ صَاحِبِهِ فَإِنْ
كَانَ يَبْتَاعُ بِهِ صَاحِبَهُ لَمْ يَكُنْ رَدُّهُ لَتَضْيِيقِ مَا مَضَى عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا
فَاسْتَرْجَعَهُ فَاجَابَ بِهِ الْبَائِغُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ جَائِزٌ أَلَّا يَكُنْ مُشْتَرِيًا فِي الْعَقْدِ

مرجع في الصرف

باب الصرف

لَا يَجُوزُ أَنْ يَصْرَفَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ الْمِثْلَ بِمِثْلٍ بَدَأَ بِبَيْعِهِ شَوْادِ تَبْرَهُ وَكَانَ يَنْزِلُ
فَاجْتَدَ لَا وَرَدِيهِ وَصَاحِبُهُ وَكَثْرَةُ وَهَذَا الْقَوْلُ قِيَمًا فِي صَرْفِ الْفَضَّةِ بِالْفَضَّةِ وَلَا
بِأَنْ يَصْرَفَ فِي الذَّهَبِ بِالْفَضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ وَتَقَابُلًا إِذَا كَانَ يَدُ ابْنِهِ وَلَا يَجُوزُ

نَسَأَ وَهَذَا لِجَمَلَةِ مَا لَخِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْأَمَارِيِّ فِيهِ عَنِ بْنِ عَبَّاسٍ
 مِنْ قَوْلِهِ لَا رُبَا الْأَوْفَى النَّسَبُ وَقَدْ بَيَّنَّا فِيهَا مَعْنَى مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُنْتَظَمَةِ لَا
 الْوَائِدَ لَا بِطَرَفٍ مُخْتَلَفٍ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْزَهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا
 يَشُلُّ بَيْدَ ابْنِهِ وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ وَالْفَضْلُ بَرَاءً وَفِي بَعْضٍ مِمَّنْ رَدَّ أَوَانَهُ دَفْعُهُ
 أَوْ رَدَّ بَرَاءً وَفِي بَعْضٍ هَاهُوَ فِي بَعْضٍ فَادَّخَلْنَا الْجَنَاسَ فِيهِمْ كَيْفَ شِئْنَا وَمَا رَوَى
 عَنْ مَنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَالذَّيْنَارَ بِالذَّيْنَارِ
مَسْئَلَةٌ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَهُ دَنَانِيرُ قَارِذَانِ نِصْفَ فَمَالَهُمْ وَلَمْ يَخْضَرْ
 تَمَامَ الدَّاهِمِ لَمْ يَجِزْ الصَّرْفُ الْبَقْدَارُ مَا يَخْضَرُ وَلَئِنْ آتَى أَمَّا أَنْ يَتَرَدَّدَ أَوْ يَتَرَدَّدَ عِنْدَ
 صَاحِبِهِ وَدِرْعَةً أَوْ قَرْمًا وَهَذَا تَمَامُ لَخِلَافَ فِيهِ وَفِيهِمْ أَنْ مَاقَدَّ مَنَالَهُ مِنْ أَنْ يَمْ
 الصَّرْفُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ ابْنِهِ وَأَنَّ النِّسَاءَ لَا يَجُوزُ فِيهِمْ وَكَشَفْنَا لَهُ مِنْ جَهَنَّمَ
 الْأَثَارَ وَالْإِجْمَاعَ قَالَ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَتَصَارِفِينَ أَنْ يَتَرَقَّوْا إِلَى بَعْدَانٍ يَقْبَضُ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ مَا يَجِبُ لَهُ عَلَيْهِ بَعْدَ فِيهِ وَهَذَا مَا لَخِلَافَ فِيهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ
 مَارُودِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ بَنِي عَمْرِو سَأَلُوهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 أَيُّ بَيْعٍ الْأَبْلُ بِالذَّهَبِ فَأَخَذَ الدَّاهِمَ وَبِالدَّاهِمِ فَأَخَذَ الدَّنَانِيرَ فَقَالَ إِنْ بَاعَ
تَغَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ وَرَوَى عَنِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ كُنْتُ ابْنِي الذَّهَبَ بِالْفَضَّةِ وَالْفَضَّةَ بِالذَّهَبِ
 فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَاعْتَ رَجُلًا فَلَا تَقَارِقَهُ وَبَيْتَانِ
 شَيْءٍ وَرَوَى لَا تَشْعُرُوا بِبَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا غَائِبًا مِنْهُ بِسَاحِرٍ الْأَخْبَارِ فِي هَذِهِ
 كَتَبْنَاهُ مِنْهَا هَذِهِ وَقَالَ فِي الْأَخْلَامِ فِيهِمْ أَشَارَتْ دِينَارًا بِالدَّاهِمِ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ
 تَمَامَ الدَّاهِمِ فَاسْتَقْرَضَ تَمَامًا وَأَوْفَاهُ جَمِيعَ حَقِّهِ قَبْلَ أَنْ يَتَرَقَّوْا فَالصَّرْفُ تَمَامُ الْخَلِيقِ
 فَمَا ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَمَامَ الصَّرْفُ لَوْ لَمْ يَحْصُلْ عِنْدَ الْعَقْدِ حَاجَاتُ إِحْضَرٍ وَفِي قَبْلِ التَّفَرُّقِ
 وَبِهِ قَالَ الْوَحْنِيَّةُ وَالصَّحَابِيُّ وَجَهْدُ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْأَلَمِ
 تَغَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ حَتَّى سَأَلَ بَنِي عَمْرِو عَنْ بَيْعِ مَا فِي الدَّمَةِ مِنَ الْفَضَّةِ بِالدَّنَانِيرِ وَالنَّيْلَانِ
 بِالْفَضَّةِ فَنَبَتْ أَنْ الدَّاهِمُ حَمُولُ التَّفَرُّقِ مَا اسْتَبَقَا كُلَّ ذِي حَقِّ حَقِّهِ مِنَ الصَّرْفِ وَقَوْلُهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْدَ قَوْلِهِ هَاهُوَ هَذَا يَجُوزُ عَلَى مَنْعِ جَوَارِ الْأَجْلِ فِي
الصَّرْفِ مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ حَرَأً أَوْ لَدِكْ لَدِكْ
 يَجُوزُ بَيْعُ الْفَضَّةِ بِالْفَضَّةِ حَرَأً أَوْ لَدِكْ لَدِكْ يَجُوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ مَوْرَدِي وَكَذَلِكَ جَرَأً

ولا ان يشتري بفضة مؤثري بفضة جزافاً ولا باس ببيع الفضة بالذهب جزافاً وكذلك
 لا باس ان يكون احدهم مؤثراً والاخر جزافاً وهذه اقسام الخلاف فيكون وجهه ما ثبتت
 من تعريف الذهب بالذهب الا ان يكون مثلاً بمثل وكذا لك تخريم الفضة بالفضة الا ان
 مثلاً بمثل فاذا اشتري ذهباً جزافاً بذهب جزاف لم يحصل العلم بما لهما لجواز ان يكون
 احدهما اكثر والاخر اقل وذلك يعزى من نصها واجماعاً وكذا لك الفضة بالفضة وهذا
 هو الوجه في منع الضرف ان كان احد الذهبين جزافاً والاخر مؤثراً فانما الذهب
 بالفضة فانه يجب ان يكون الضرف تجايزاً لا خلافاً فيه وقد قال سفيان الله عليه السلام
 فاذا اختلف الجنسان فبيعهما كيف شئتم يداً بيد وليس كونهما جزافين او كون احدهما جزافاً
 اكثر من حصول التفاصل وذلك تجايزاً مع اختلاف الجنسين **مسألة** قالوا
 ولا يجوز ان يشتري تراباً متعادين الذهب بالذهب ولا تراباً متعادين الفضة بالفضة
 وجهه انه لا تعلم المساواة والتمثيل فبطل البيع لأن الذهب بالذهب لا يجوز الا بمثل
 بمثل وكذا لك الفضة بالفضة **فان قيل** هذا اجزاء ذلك ان كان
 كان الذهب بمثل من الذهب والفاضل مثلاً للتراب كما قلتم ذلك في الذهب بالدين
قيل لا لانه التراب لا يقصد بالبيع ولا قيمة له لانه حكمة ما اجزأنا الا
 من الذهب بالدين لا من التراب بعد اخذ الدين عند له قيمة وهو مقصود بالبيع الشراء
قال ولو ان جلا اشتري تراباً متعادين الذهب بالفضة او تراباً متعادين الفضة بالذهب
 كان هو والبائع بالخيار عند بيان ما يخرج من شأ منهما فذبح البيع فان احبنا مضياً
 وجهه ان البيع لم يشتر فيه لاشتماله على القوت لئن كل واحد منهما لا يعلم المقصود
 بالبيع فيه على طريق الاحتمال والتفصيل فاشبهه البيع الموقوف والمعلق لكنه
 بيع غير مستقر فذلك لك جعل الخيارات فيه لكل واحد منهما ولا يمتنع على هذه
 ان يكون ذلك سبيل من باع عبده آبقاً في انه لكل واحد من البائع والمكتر الخيارات
 في فتح البيع ما لم يظفر بالعقد ويستلم المكثري بعديه انه بيع غير مستقر لا سيما
 على العود في باب التسليم **فان قيل** هذا ابطالهم البيع فيه لاشتماله على
 العود **قيل** له لانه ليس بعقد في الحقيقة لانه العود في الاثر هو في
 التسليم دون العود والعود في تراب المتعادين انما هو في مقدار ما فيها من ذهب او فضة
 فلم يكن عوداً لها تماماً كما تكون بيع الثمرة ستين وبيع ما في بطون الودع عوداً

وَبَيْعَ مَا يَنْتَظِرُ خُرُوجَهُ مِنَ الرِّبْعِ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَدْ اجْتَارُوا بِبَيْعِ تَرَابِ الْمَعَادِينِ
 قَالَهُمْ يَكُنْ إِلَى الْإِبْطَالِ سَبِيلٌ فَجَعَلْنَا لَهُمُ الْخِيَارَ كَمَا أَنَّ السُّنَّةَ لَمْ تَزِدْ بَارِعًا وَلاَ
 الْبَيْعَ الْمَوْقُوفَ لَمْ يَكُنْ إِلَى الْإِبْطَالِ سَبِيلٌ فَجَعَلْنَا لَهُمُ الْخِيَارَ فِيهِ وَلاَ اِخْتِلَاطَ تَرَابٍ
 مَعَادٍ وَلاَ ذَهَبٍ بِتَرَابٍ مَعَادٍ الْفَضَّةُ لَمْ يَحْزَنْ شَيْئًا وَلاَ بِالْفَضَّةِ وَهَذَا إِذَا
 مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُسْتَشْرِي بِهُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ أَوْ تَرَابٍ
 مِنْ جَنْبٍ فَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَخْطِئًا كَمَا بَيَّنَّا فِي مَسْأَلَةِ شَرْطِ الدَّارِ
 بِالتَّرَابِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَا يَقَابِلُ جَنْبَ شَيْءٍ مِنَ الْجَنْبِ الْأَخَرِ **مَسْأَلَةٌ**
 قَالَ وَمَنْ ارْتَدَّ أَنْ يَصْرِفَ ذَهَبًا بِذَهَبٍ لَمْ يَحْزَنْ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمَا فَضَّةٌ دُونَ قِيَمَتِهَا
 فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَصْرِفَ الذَّهَبَ بِالْفَضَّةِ صَرَفًا مَخْطِئًا بِرَضَايَا التَّفَرُّقِ عَلَيْهِ وَيَقْبَضُ
 الدَّاهِمُ ثُمَّ يَصْرِفُ الدَّاهِمَ بِالذَّهَبِ صَرَفًا ثَانِيًا إِنْ ارْتَدَّى لَكَ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي جَنْبِ
 ارْتَادِّ أَنْ يَصْرِفَ فَضَّةً بِفَضَّةٍ وَالْوَجْهُ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
 بِالْبَاطِلِ إِنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَائِينَ مَتَكَلِّمٌ وَلَمْ يَحْزَنْ بَيْنَهُمَا تِجَارَةٌ عَنْ تَرَائِينَ فَيَجِبُ
 أَنْ يَكُونَ مَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا لَا يُنْفَعُ مِنَ الْعُلُومِ أَنْهُ مِنْ قَالَ بِتَبَيُّنِكَ مَا لَيْسَ دِينًا رِبْضِي
 دَانِي مِنْ فَضَّةٍ أَنْهُ لَا يَنْفَعُ بَدَلًا وَكُلُّهُمَا قَمِيَّةٌ بِدَلِيلِ بَاءِ الدَّخْلِ فِي ذَلِكَ الْفَضَّةُ عَلَى
 طَرِيقِ الاستِحْلَالِ فَادَّخِلْ ذَلِكَ صَحْحًا أَنْ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الْحَقِيقَةِ مَا لَيْسَ بِدِينٍ
 وَعَشَّةٌ وَآيَةً رَوَى عَمْرٍو مِنْ مَصْنُوعَاتِ بَشَرٍ لَا يَرُفَعُهُ إِلَى عَمْرٍو مِنْ سَائِرِينَ عَنْ بَشَرٍ
 قَالَ يَا لَيْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ دَرَاهِمَ بِدَلَاهِمٍ بَيْنَهُمَا جَرِيرَةٌ قَالَ **مُسْتَحْصِي الدَّيْنِ** يَتَحَلَّى بِهَا وَلَمْ يَرَوْ
 خِلَافَهُ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ الصَّحَابَةِ فَجَرَى جَرَى الْجَمَاعِ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
 مَرَادُهُ عَلَى التَّلَا بِهَذَا الْكِرَاهَةِ دُونَ الْإِبْطَالِ الْبَيْعِ وَوَجْهُ الْكِرَاهَةِ أَنَّهُ يُجَوِّهُمُ الرَّبَاءُ
 كَمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ مِمَّا يَبْتَاعُ الْمَكِيلَ بِالثَّمَنِ ثُمَّ يَشْرِي مَكِيلًا مِنْ جَنْبٍ أَوْ ثَرْمَةً
 بِدَلَالَةِ الثَّمَنِ قَبْلَ الْقَبْضِ لِلثَّمَنِ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَرَادَ إِذَا كَانَ فَضَّةً
 يَبْتَاعُهَا دُونَ مَقْدَارِ الشَّعِيرِ لَا حَتَّى يَكُونَ مَالًا يُقْصَدُ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَلَا يَكُنْ
 تَعْوِيذُهُ وَلَا تَعْوِيذُهُ شَيْءٌ بِهِ وَإِذَا كَانَ الْمَرَادُ اخْتِارَ الْعَمَلَيْنِ الْأَخْرَجَ وَيُقَالُ **أَنَّ ذَلِكَ**
 تِجَارَةٌ عَنْ تَرَائِينَ لَا الرَضَى الْمَعْتَبَرِ فِي الْبَيِّنَاتِ مِمَّا يَطْلُو مِنْهُ دُونَ مَا يَكُونُ فِي الظَّاهِرِ
 وَظَاهِرُ الرَضَى فَدَحْصَلُ بِهِ وَيَحْتَمِلُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَرِيرَةٍ لَا يَكُونُ لَهُ قِيَمَةٌ كَأَنْ يَكُونَ
 أَقَلَّ مِنْ أَصْبَغٍ أَوْ نَحْوَهُ وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ

لما قيل اننا نبيع الصاع من التمر الجيد بالصاعين والمثاعين بالثلاثة من غير ان يكون
 وقال لا تفعلوا ولكن بيعوا هذا واشتروا هذه اثنى ولم يشترط ان يكون الثمن قيمة
 فافترض جواز البيع باقل وكثر من الثمن **فان** سأل سائل عن هذه الوجهة الاولى
 فقال اذا كان البيع لا يفتح الا على التراضي الذي يرصيان التفرق عليه فكيف اجوز
 بيع الزبد باللبن الذي فيه الزبد اذا كان الزبد الخارج اكثر من الزبد الذي في اللبن
 واجوز بيع السيف الخفي بالذهب بذهب اكثر منه ومن الجائز ان يكون الزبد فوق
 قيمة اللبن او السيف بحيث لا يرصيان التفرق عليه فوجب ان يبطل واذا بطل الاول
 بطل الثاني لان مقتضى مبدئية على صحة الاول وانما مقتضى من التصرف في ثمن الذهب
 من الفضل وثمن الفضة من الذهب قبل لبس قد لا يخلو في ذلك مما لا خلاف فيه ويدل عليه قول
 النبي صلى الله عليه وآله لا يبرأ من يبيع اذ لم تفارقا وبينكما لكس وفي بعض الاخبار
 وبينكما شيء فيكون الثمن فغيره واذا وقع حقه بغير الثمن وان كان لم يكن وقع لم يجر التصرف
 فيه لانه في حكمه ما لم يملك والمستقلة وفاق واظنه معروض عليه في الملتجب به
مسألة ان كان رجل اشترى من رجل درهمين والصراف على عشرة
 دهما بدريتان ثم تزاد ايد الصراف او تناقص او كان على حال لم يكن المصنف عندهما
 الادراهم مثل درهم وهذا ما لا خلاف فيه لان ما اخذ لا اخذ له فزاد ولا ينقص الا
 على انه لو اخذ او ائتم على انه قد باعه بها فانما كان الصراف باطلا ويعود الامر فيه
 الى الماخوذ فيكون له القرض فيكون اجواب ما ذكرنا **مسألة** ان كان
 ولو اشترى رجل من رجل درهمين على انهما يجتهدا فوجد فيهما رديا لم يجب له على البايع
 الا ابدال ما كان فيهما من الذي بالجهد ولم يكن لواحد منهما ان يطالب صاحبه بيقطع
 من اصله وكذلك القول لو كان بدل الدرهم دنانير وروى عن ابي حنيفة ان الصراف
 يفتن اذا كان البذل النصف ولا يفتن اذا كان اقل من النصف وروى انه يفتن بالثلث
 ولا يفتن في اقل منه **قال** ابو بكر اصح الروايات انه يفتن في النصف ولا يفتن
 في اقل منه وقول ابي يوسف وهو مثل قولنا ان الصراف لا يفتن في اقل منه وقوله
 في قليل لبس وكثير لا وحكي عن الشافعي انه اذا كان باعه بدرهم بعينه با وجب
 رديا فله الخيار ان شاء ركن ما اخذ وفسخ العقد وان شاء رضى بما ناقصا ولا سبيل
 الاستبدال وهو على قولنا ان الدرهم والدنانير يفتنان بالعقد وحج اصحابه على

على اقاويل ان كان باع بدلهم عينا معينة في بعضها قالوا انه كالبيع بالدلهم المعينة
وفي بعضها قالوا يتبدل قبل التفريق وفي بعضها قالوا مثل قولنا ثم نخذ جوا على ذلك اقاويل
متفاوتة ووجدنا ما ذهبنا اليه ان الصرف كان قد تم منهما او تفريقا وليس بينهما شيء
كما ورد به الاثر والدليل على ذلك انه لو خلا في ان المشتري الدلهم لو رضي بالمعيب
كان له ذلك ولم يجب ان ينتقل الصرف كان قد تم بينهما او اذ اصح ان ذلك الصرف
قد تم متى قدر المعيب كان ذلك ديننا يضمن في وقتنا ويجري مجرى صرف ثان واذا اخذ
البذل قبل التفريق جاز وانما قلنا انه يجري مجرى صرف ثان ولم يجعله على التقبيح
ثانيا لا انه لو خلا ان ليس له ان يرد المعيب ويترك اخذ البذل في المثلين ولو خلا
بيننا وبين ابي حنيفة في اقل من النصف او الثلث انه يتبدل ولا ينتقل الصرف
فذلك اذا اراد على النصف والثلث انه استبدل الا لودي من الدلهم في الصرف فيجب
ان لا ينتقص ولا معنى لتوهم ان القياس ان لا ينتقص الصرف في القليل والكميل
كسنة اشترى في القليل الا لا ينتقص بكون الودي بالجميع من الغنم والورق مثلا بل
وهذا غير مسلم لان القياس على ما بينا لا الا ينتقص الصرف فيجب ان يتوحي في
القليل والكثير وايضا هذا القول يدل على ان يجزي بن الحائس على السالم بروي
ان الدلهم والدنا يؤخذ بالتعويض بالعقد لا بالتعويض بحديث مجزئ السلع المبذولة في ان
ان او جاز في المعيب لم يتبدل فاذا اصرح في ذلك فان الصرف لم يخلق بدلهم باعتبارها
فيجب ان يجوز استبدالها كما يجوز استبدال السلم او جاز في المعيب وليس لهم ان يردوا
ان الصرف ينتقص لان الصرف قد تم على ما بينا فذلك لا يؤجب فيه التقص وانما هو
لم ينفرا الا عن قبض ولم يقصد اتيه الى ان يكون قبض بعد اتمام وما يظروا على العقد
بعد الانعام بخلاف ما تطوى العقود على ان لا ترى ان المشتري يرد السلعة بالمعيب
ولو بعد حين ويثبت خياره فليس له ان يرد السلعة على خياره محمول فسد البيع فذلك
حال الصرف وكذلك اذا جازع بائع العيب على البايع يكون ذلك حطاسا من الممنوعين
الممنوعين ولو باع بكذا الا من ما ينتقص منه من ارض العيب فسد البيع وكذلك
لو قصد في الصرف الا لا يتم القبض قبل الافتراق بطلان وتكتم الباب ان الصرف
الاوّل قد تم لما بينا وان الذي يعرض بعد لا لا يؤثر فيه **مسألة** قالوا اذا
اشترى دلهم بدنانين على ان يرد على البايع ما جاز في الدلهم من الدودي كان ذلك جائزا

إذا قل كل واحد منهما حبيباً ما صار فيه عليهما وهذا إذا أخذوا درهمين على أنهما
 جليلان وهذا أن ما أوجب الصنف لو اشتراطه كفيجب أن ينتقص الصنف بقدر
 لا أنه لا يأخذ في الظاهر ما أوجب الصنف فكأنهما افترا قايين غير تقابض تمام
 الصنف — وقد ثبت على ما قلنا لا وفقتنا كما قوله إذا قل كل واحد منهما ما صار فيه
 عليه وفيه المسئلة الأولى أنهما تقابضاً في الظاهر ما أوجب الصنف الذي
 جرى بليتهما بدلالة أن أخذ الدرهم لو رضي بالرد الذي يجوز له أن لا يوافق
 وكان الصنف ثابتاً وكان عقد الصنف واجب أن يبدل كل واحد منهما ما وجد فيهما
 أخذ من الردي على ما بيننا لا فيما تقدم فاداً اشتراط ما اقتضاه العقد لم يضر
 ذلك ولا شيء اشتراط ما أوجب عقد البيع فكذلك اشتراط استبدال ما يجب فيهما
 من الردي لا يضر إذا كان على الوجه الذي فسرنا لأن كل واحد منهما أوجب عقد الصنف
 وإنما أخذ الردي على أنه ردي وهو غير لازم في الظاهر وذلك يوجب انتفاء
 العقد بمقدار لا على ما بيننا **مسألة** قال إذا كان على رجل درهم
 كان له أن يأخذ منه يصرفه أو أن يرد له أو أن يرد له أو أن يأخذ منه يصرفه
 درهم وهذا إذا لم يكن الذي في الذمة من ثمن الصنف كان يرد له أو أن يأخذ منه يصرفه
 درهم بدنانير فانه لا يجوز أن يأخذ منه بدل الدرهم الذي في ذمته بدنانير
 فكذلك لا يجوز أن يأخذ بدل الدنانير التي في ذمته الدرهم وهذا إما
 لأخذ في فيه لأن الصنف الأول لم يتم لأن تمامه أن يقع التقابض في المخلو
 حتى أنهما لو تفرقا قبل القبض بكل الصنف الذي كان بينهما لقول صلى الله عليه وآله
 لا بن حجر حبيباً سأل عن بيع الدرهم بالدنانير فقال لا بأس إذا لم تفرقا وقبلهما
 لبس وجملة الأمانة لا خلاف في جواز الصنف فيما في الذمة قبل القبض أو قبل
 شيئاً من أحدهما ما كان من ذلك من ثمن الصنف للوجه الذي بيننا لا في الثاني
 ما كان في ذمة المسلم النبي عن السلم فانه لا يجوز التصرف فيه قبل القبض
 لما بيننا بعده في باب السلم فاما إذا باع رجل رجلاً عتده بألف درهم أو
 بمئتين ديناراً فانه يجوز أن يأخذ منه بدل الدرهم بدنانير وبالدنانير درهم
 درهم لأخذ في فيه ما روي عن ابن عمر أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله
 أنا نبيع الأبل بالدرهم فأنخذ الدنانير أو بالدنانير فأنخذ الدرهم فقال لا بأس

إذا لم تفرقا وبينكما كثير **قال** ولو كان لكل واحد منهما على صاحبه درهم ودنانير
 حارة لهما أن يضا فاما في الذم من الدرهم بالدنانير والدنانير بالدرهم ادا وفي كل واحد
 منهما صاحبه ما وجب له عليه قبل افرقهما ووجه ما قد مضى وذلك اذ لم
 يكن ما في ذمهما من ثمن العتق في على ما بينا **فان قيل** هذا منعتهم من ذلك
 لانه يبيع بالدين وقد نكح النبي صلى الله عليه وآله عن الكالي بالكالي **فيل**
 له ليس هذا من الدين بالدين وذلك لكون ما في الذم في حكم المقبوض من كل واحد
 منهما الا ترى ان كل واحد منهما لا يحتاج الى تحيد يد قبض لتمام هذا الصوف فقد بان
 انه بيع المقبوض بالمقبوض اما تحقيقا واما حكما وليس هو بيع الدين بالدين واما الكالي
 صوان يبيع الرجل من رجل شيئا نسيته ثم يعلم ذلك الثمن الذي في ذمته في شيء
 اخر فيكون قد باع دينه بدين ولا يجوز ذلك لان من الكالي محال الكالي مسئلة
قال ولو ان رجلا دفع الى رجل دينار فاشترى منه بعضه ذهباً مثله وبعضه دراهم
 كان ذلك جائزا وهو صحيح لانه يبيع ذهباً مثلاً بدينار وذلك جائز لقوله عليه
 وعلى الرغم الذهب بالذهب مثلاً بثل يد بيد ويباع بالبيع منه درهم
 وقد قال عليه السلام اذا اختلف ارجسان فبيعوا اليك ثمن يد بيد وهذا اجماع لا خلاف
 فيها ومن شرط صحة ذلك ان يقع التفاضل في المجلس قبل التفرق على ما بينا كما فيما تقدم
مسئلة **قال** لو ان رجلا اشترى من رجل دراهم بدنانير فأعطاه فيها
 ملكاً انتقص من الصوف بقدر ما في الدرهم من الكحل ان يبدله بدرهم جيد لا
 قبل التفرق فان نقص المتري على الدرهم المكحلة كجملها لم يجز لصاحب الدرهم عايدتها
 من الكحل الذي نقص عنها الا ان تكون له قيمة وانما تلتزم المتري وقد كان ان الكحل
 هو فضة مع كحل مما يترى عند فخرى ان يترى خائفاً على انه فضة بذهب
 فيجوز في خشو لا في اذ ان الصوف ينتقص بقدر القايير لانه لم يعطها المتري
 بضم فيه **فان قيل** السهم يجوز في بيع الرادي من الدرهم بالجيد والركدي
 انما يكون ديا وبما يحاط النقرة من العتق **فيل** له ما يحاط بها ليس
 سبيله سبيل ما يترى منه ويجوز بيع مجزى كحلوله فلهذا افعلنا
 بينهما وقلنا ما ينتقص من الكحل ان كان لا قيمة له فيضمن وان كان
 له قيمة ضمن له للبايع لان بيع التضيي في الاموال انما يوضح
 على التعويل وما لا يوضح بتعويل لا يوضح تخصيصه لان ذلك مما لا يوضح

تقويته فاما اذا كانت للمحل فتمت فيجب ان يضمنه قلحة اقا يحيى بن الحسين
 عليه السلام فتمت اشتري ببطناً فكله فوجده عفتاً لا قيمة له بانما يزوج بجميع
 الفضة المتبقي **مسألة** قال ولا يجوز للرجل ان يشتري بدينار عليه
 خلية بدرهم الا ان يفضل بين الشئ وبين ما عليه من الفضة فيشتري الفضة
 بوزن من الفضة والشف بقيته الى آخر المسألة **علم** ان المار بقوله والشف
 بقيته الشف بئيه لانه الشيء يجوز ان يشتري به بوزن قيمته وفوق قيمته بدينار
 اذا تراضى به المتبايعان وهذا لا المسألة مبنية على الحد وجهاين اما قوله الدرهم
 الذي يشتري بها مثل الفضة التي على الشف او المصطفى او دونهما او لا يعلم ان
 الدرهم اكثر من تلك الفضة وقته كان كذلك لم يجد البيع بالدرهم لانه الفضة
 تكون بمثلها من الدرهم والثاني من الفضة ان كانت بالقر مع الشف تبقى ولا عوض في مقابلتها
 وكذلك ان المبيع لم حال في ذلك فاما ان علم ان الدرهم التي يشتري بها اكثر من الفضة فيجب
 ان يصح البيع على من ذهبه على ان يكون الفضة بمثلها من الدرهم والباقي من الدرهم فكذا للشف
 كما نص عليه في مسألة شرا درهمين المختصين بالثمن في ان الشرا تجايزا ان كان
 الثمن المشتري به اكثر من الثمن الذي في الدين بمثلها والفاضل من الثمن
 يكون ثمن الدين وهذا قد مر في الكلام فيك مشكوكا فلا عذر في اعتادكم
 والكلام في مسألة الشف المتالي كالكلام في تلك المسألة **قال** فان اشتري
 المتالي بالفضة بالذنانين او المتالي بالذهب بالدرهم صح ذلك ولم يكن يكتف بدينار ان يكون
 ذلك بدينار بدينار الذهب والفضة يجوز بفضة بفضة متافاً بدينار بدينار ولا خلاف
 فيه **مسألة** قال واذا اشتري رجل من رجل دراهم لم يجوز ان يشتريها
 عدداً الا ان يكون ابتاعاً عدداً او كان ابتاعاً وزناً لم يجد الا ان يشتريها وزناً
 وذلك ان الموزون لا يصح قبضه الا بالوزن اذا اشتري وزناً كما لم يجز
 اذا اشتري كيلة فان اشتري جذاً او وعداً فلا بأس باستيفائها كما ابتاع وكذلك
 لقوله صلى الله عليه وآله من اشترى طعماً كيلة فلا يبيع حتى يجرى
 فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري هذا اذا كانت الدرهم مشتراها بغير
 الدرهم فان كانت اشترى بالدرهم فلا يجوز ان يشتريها بالوزن مثلاً بمثل
 ولا بد من ان يجزى فيه الوزن لانه لا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة

الوقت نأبوزن ولا يجوز جذاً **مسألة** وإذا استقرض رجل دراهم
 فدفعها لك من ذلك جاز ذلك لها إلا أن يكونا اشتراطا الذي يادة فأبى كانا
 اشتراطاً حاداً متاً وذلك أن الزيادة لا أحسن من المعطي وليس يكون ربا ولهذا
 قال النبي صلى الله عليه وآله للورثان من ولا يرح لاثن الرجاء كان أحسنأ وأمسأ
 ان اشتراط ذلك فهو ربا لا خلاص فيه ويجب أن يكون محرماً لقول الله تعالى
 عز وجل وحرم الربا وقبوله صلى الله عليه وآله الذهب بالذهب مثلاً بثلث
 ياء أبيه والفضة بالفضة مثلاً بثلث ياء أبيه من زاد أو زاد فقل ذلك
فان قيل فهذا قلتم أنه إذا زاد من غير اشتراط الزيادة يكون قد أربى لا يثبت
 وقد روي بحقه الربا ولا ما يؤم مقامه كان بينهما في ذلك اشتراط تقوم مقامه
 القول **مسألة** قال ولو أن رجلاً باع من رجل مسكاً من ذهب فيها ستة
 مثاقيل بمسكة دنانير كان البيع فاسداً فأبى كان الذي أخذ الدنانير تصدق به
 بها أو ابتاع بها شيئاً لم يلزم اشتراطها باعياً بما فاما ان يزد على البايع خمسة مثاقيل
 ويبتاع بها مسكاً أو يأخذ منه دنانير أخذ أم لا فساد هذا البيع فلا خلاص
 فيه لقول رسول الله صلى الله عليه وآله الذهب بالذهب مثلاً بثلث ياء أبيه
 والفضة بالفضة مثلاً بثلث ياء أبيه إن ذلك ربا فوجب فساد ذلك العقد فاما قولهم
 لا يجب اشتراط جاع الدنانير الخمسة فعلى الأصل في أول كتاب البيوع فلا غرض
 في إعادته وإذا وقع التلخيص جاز تصدق به فيه وعليه رد مثله ان اراد انقص
 الضرف فان اراد ان يشتريه يأخذ اشتراطاً فاما ما واخله ما يجب المسك دنانير
 أخذ ليكون باع المسك بثلثا فيصح الصف **مسألة** قال النبي صلى الله عليه وآله
 لا يجوز انفاق الزائف إلا إذا كان الأخذ لم يعلم ذلك ووجهه ان ذلك
 حياناً وعس وروي عن النبي صلى الله عليه وآله قال من غشنا فليس منا
 ميتاً وأجاز إذا علم الأخذ لا يجرى شيء المغيب إذا علم انك تري بالغيب
 وروي به وهذا مما لا خلاص فيه فكذلك حال الزائف إذا علم الأخذ ورضي
 به **فصل** كان الأول أن تكون في أول الباب
 اختلاف العمل في بيع الديارين الصالحين بدنانير صحيح ودينار مكسور وفي
 بيع دينارين بدنانير عتيق ودينار طري فاجاز ذلك أبو حنيفة

قال
مسألة

ولم يجز الشافعي ولا ترض فيه ليحيى عليه السلام الا ان تتكلم في تسويته
بين الصحابي والمكسور والودي فيهما ولا عن جدي التميم واطلة قوما القول
في ذلك لعل على صخرة ما ذكرنا كما ذهب اليه ابو حنيفة والدليل على
ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله الذي ذهب بالذهب مثله بثلث دينار وثلث
والدلم دخله للجنس فاجاز النبي صلى الله عليه وآله ببيع الذهب بالذهب
مثله بثلث وثلثا بوزن على اي حال كانا فانما يتعمم جواز ما وقع الخلاف
فيه اذ اتساوى في الوزن والقياس لا يخلو ان يكون الادوية في جواز بيع الذهب
بالذهب والفضة بالفضة بالمثالث في الوزن فقط او بالقيمة على الانفراد او في
الوزن ولا خلاف انما لا معتبر بالقيمة على وجه من الوجوه للاجماع على جواز
بيع دينار قيمته عشرة وفي دينارين قيمته عشرة لا ذراهم فكم ينبغي
الا ان يكون الاعتبار بالوزن وعليه ذلك لفظ النبي صلى الله عليه وآله فاذن انما
في الوزن صح الصفح والظلم ما ذهب اليه الشافعي ولا خلاف في جواز بيع
دينارين صح يحيى بن دينارين مكسورين وكذا يك في جواز بيع دينارين
عتيقين بدينارين طريين فوجب ان يمتنع وان كان احد الدينارين صحيا والاخر
مكسورا وكذا ان كان احدهما طريا والاخر نيسابوريا والعملة ثمانهما
في الوزن والنص منب على هذه العملة فوجب منعها وكذا ان كان الادوية
الديني قد مناه فان قيل هذه الايصاح لانه احد الدينارين اما الصحابي
واما المكسور او الطري او النيسابوري لو استحق لو يجب ان تقسم الدينارين
عليهما بحسب قيمتهما واذا فعلنا ذلك صار ما بينهما دينار او اقل من دينار او
اكثر فيجب ان يكون ذلك على هذا فنأخذ هذا الصنف الذي ترى ان النبي صلى
الله عليه وآله منع من بيع الرطب بالرطب حين علم ان الرطب يمتنع فيعود
في المال الى بيع القدر بالقر متغاضلا فكذلك مثله في المال
التقسيط الذي ذكرتم فانه غير مسلم في هذا الموضع لان الذهب والفضة اداء
لا قائل واحد منهما صاحب جنس قيمته مثله في الوزن والقيمة للضيعة
واجوز لا كذا لا يجوز ان يثري دينار مصر ودينارين ودينارين
جيدتين ودينارين فاذا ثبت ما قلناه وجب ما حكينا لا شرعا

فان اخذ الدينارين لو استحق لم يجب ان يكون بغيره من الثمن بل يملك في الورق
فببطل جميع ما عدا ما عدا الباب على ان ما ذكر في الامس تشبهها لم يبيع
المرء بالرطب لا يملك له لئلا الرطب فيه اجزاء من الرطوبة التي ليست اجزاء من
الحاف والماء البطل البيع فيه فاشبهه بغيره الملبوس بالخطبة المقلوبة والبيع من
المعلوم ان الرطب لا يملك يفت اذ اني وتناقض اجزاء واحد الذي يارى ربما لم يتحقق
فلا يشبه هذا ما ذكرتم على ان اصحاب الشافعي قد قالوا في بيع موضع ان ما يطرأ
على العقد يجب ان يكون سبباً في سبيل ما يطوي عليه العقد ذكرنا ذلك في خيار الذي
بالعيب وفي تبديل البردي في الصف وفي صلحهم ان راس المال المسلم يجوز ان يكون
جزءاً من سائرهم لو طال السلم والاسماعيل والحق بالصواب وبالله التوفيق وان ختم

باب القول في السلم

لا يبيع السلم الا باثني عشر وهو ان يعلم كذا من نقد او عرض او غيره ذلك في كذا
وهو الذي يعلم فيه ثم يدكر صفته ومقداره ويدكر الوقت الذي يسكن المثل فيه والمكان
الذي يقبض فيه قوله لا بد من اثني عشر حصة انما يدكر في السلم فيه دون راس المال
الذي يجعله وانما قال في شرطه خمسة لا بد من جعل النوع والصفة شيئاً واحداً
عنهما بالصفة وفي حقيقة لا بد من ذكر جنس ما يسلم فيه كان يقول المرء وذكر نوعه بان
يقول الان اذا اواله بندي او الصيغاني ويدكر صفته في يجوز لا لا بد من ذكر مقدار المكان
الذي يسلم فيه والوقت الذي يحل السلم فيه فيكون ذلك سنة وسبعة وسبعة يحتاج الى ان
يجعل كذا المقدار من ثمن بان يقول بالضاع الفلاني او الورق الفلاني وتاجر في حوزة وذكره
بن عليه السلام انه لا بد من ان يدكر فيه ثلثة اشياء الاول والمكان والصفة
ما يسلم فيه فغفر عن جنس النوع والصفة والمقدار بالصفة وجعله ما ذكرنا في السلم
الخلاص فيها في اربعة مواضع قال ذلك راس مال السلم قال ابو حنيفة لا يجوز ذلك ان ياتي
حزناً لم يجوز في سائر البينات ان كان متوفراً فلا بد ان يعرف ولا بد ان يكون
مكيداً او معدوداً فلا بد من ان يعرف كنهه او عدده وهو احد قولين قال ابو يوسف
ومع يجوز ان يكون ذلك جزاً لم يجوز في سائر البينات وهو القول المتخذ للشافعي وظاهر
ما ذكرناه في الحكم والمنتخب يوجب ان يكون ذلك كله لا بد من ذكره في حوزة
من المتأهل انه يجب ان يكون مضبوطاً بغير او كسيلة او عدد وهذا هو الظاهر من قول

الشعبي في السلم

ويؤيد بن علي عليه السلام لا يضمن يوجب فيه الوزن ولا الكيل ولا العدة والثلث
استراط المكان لما له من وزن والمالك استراط لما له من كيل ولا مؤنة والرابع
استراط الأكل والأكل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال
من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم فقصده صلى الله عليه
عليه وآله ضبط أو مضاف المثل في وزن راس المال فاطلق القول فيه فوجب أن
يجوز ذلك حصص بالكيل أو الوزن أو العدة أو لم يخصص وإنما هو مال يتجمل قبضه
عنده العقد فوجب أن يصح كونه جزءاً قابلاً ببيع من استقراره في الذمة بالعقد وصحته
المطالبة به فلا يصح أن ينشأ منه العقد **فان قيل** الجراف قد ثبتت
في الذمة وقد ليك أن يشترى الرجل سلعة بمن جرافاً ثم تشتق أو تلف
تعد قبض الثمن واستهلكه يستحق البائع على المشتري الثمن الذي قبضه جرافاً
ويثبت في ذمته **فيل** له نحن منعنا ثبوتها في الذمة بالعقد دون ما شؤها
وعليه صدر كلامنا فلا يلزم ما سألت عنه الأثرى أن الغاصب يغيض ما لا
جزءاً أو يثبت له في ذمته **فان قيل** كما لم يجز أن يكون المسلم فيه
جزءاً فوجب أن يكون عوضه وهو الثمن المعجل لا يكون جزءاً قابلاً
العوض إذا لم يسارك المعوض فيما لم تمتنع من كونه جزءاً جاز أن يكون جزءاً
الأثرى أن رجلاً اشتري برأساً قابلاً بثمن مؤجل لم يجز أن يكون الثمن جزءاً قابلاً
كان عوض المبيع جزءاً قابلاً يسارك الثمن المبيع فيما لم يجز كونه جزءاً قابلاً
أنه مما يتجمل قبضه ولا يثبت في الذمة بالعقد أيضاً لاختلاف أن الثمن في ذم
المن يجب تعجيله وإن المسلم فيه يجوز أن يجب تأجيله فإذا جاز أن يختلفا
في هذا لم يمتنع أن يختلفا فيما ذكرنا على أنه مقتضى برأس مال السلم إذا كان عوضاً
كالشوب ونحوه لا أنه لا يجب عنه أي حنيفة أن يكون مضبوطاً بالصفة كما يجب
ذلك في المسلم فيه **فان قيل** ما يجوز أن يطرا على المسلم ما يجوز أن يؤول
إليه مما يوجب بهما في المعقود وعليه ما روي في حال العقد ومقتضى قساقه بدلاً
ما أجمعوا عليه من أنه لو أسلم في ميل أو آراء معين جمل أو القدر كان السلم فائداً
والعلم فيه جواز أن ينكسر الأداء فيصدر السلم فهو لا فكذلك الثمن المعجل
إذا كان جزءاً قابلاً يجب أن يفسد عقد السلم لجواز أن يخصص ما يوجب قساقه سلم فائداً

الشيء بمجهول **قيل** له أن الذي ذكرتم يجب في المسلم فيه دفعة
 الثمن لا أنه هو الذي يجب تأجيله وتبؤنه في الذمة بعقد البيع وقد قلنا أن
 ما كان كذلك فلا يجوز كونه حراً أو هذا عندنا حاصل في الثمن المتجمل
 يكشف ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله شأنه دامت المسلم فيه فقال
 فليسلم في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم ولم يأمر به لك في الثمن
 المتجمل **فإن** رواتعوبية كلامهم بأن قالوا قد ثبت أنه يجوز أن يباع عبداً
 مجهول القدر من العتق فذلك لك بل في سكر جبر مجهول القدر من الرأبهم وكذلك يجوز
 أن يشتري من أناء مجهول القدر قال مؤلف في من الرأبهم فاستوى في جواز ذلك
 الثمن والبيع فإن أن فساد عقد السلم إذا كان المسلم مل أناء مجهول القدر إنما كان لا شيء
 عقد السلم فيجب أن يشتري في الثمن والمسلم فيه **قيل** ليس الأمر على
 ما ذكرتم وذلك أن الثمن لو كان مؤجلاً في بيع العتق لم يجد أن يكون مل أناء
 مجهول أنما يجوز ذلك إذا كان المبيع من الثمن والبيع معلوم فإن أن الغلة هي ما
 ذكرنا من أن ما يثبت في الذمة بعقد البيع لا يجوز أن يكون حراً أو **فإن**
قيل فأنما يجوز ذلك في ثمن البيع المعتبر وإن كان مؤجلاً أو تأجيلاً
 قيل له لم يثبتنا إذا أداها لم يسلم لهم ذلك لم يتم كلامهم بأن ما يبيع ما يتكلم
 فوضوحاً فوضوحاً بذلك سقوا كلامهم على أن راس المال إذا كان عرضاً يخاف من هذا البصا
 وأما اشتراط المكان الذي يشتري فيه السلم فقد اختلف فيه على ثلاثة أصناف
 قال أبو حنيفة يجب اشتراطه إذا كان السلم حراً لم يخل ومؤنله فإن لم
 يكن له محل ومؤنه لم يجب اشتراطه وقال أبو يوسف ومحمد لا يجب اشتراطه
 المكان سوى كان السلم له محل ومؤنه أو لم يكن ويجب أن يشتري في حيث يقع السلم
 قالوا ظهر عن رقة والثوري والشافعي أنه لا بد من اشتراط المكان على الوجهين
 جميعاً وعلى هذا ما ذهب إليه وهو الظاهر من قول زيد بن علي عليه السلام
 لا يباع ما لا بد من اشتراط المكان ولم يفتل بين ما يخل ومؤنه وبين ما
 ليس له ذلك قال الأصملي فيه أنه لا خلاف بين أبي حنيفة
 وأصحابه أن الأجل يجب تعيينه واشتراطه وكذلك المكان والعقد أن كل واحد
 منهما يوجب جهالة السلم لا أنه لو قال أوفيك مئة ثبت في شرط ذلك وسلم

طسقم

فذلك

وَكذلكَ ان قال اذ فيكم حيث شئت وشارطنا لكَ بطل التلم وكذلك
ان لم يتعين المكان يجب ان يفسد كما يفسد اذا لم يتعين الزمان ويمكن ان
يرد في لك الى الكليل والورد في انه لا بد فيهما من الحصر بطلانه مسلم فيه
فاما ما ليس له محل ومؤنه فاء نه يرد الى مال محل ومؤنه مع ابي حنيفة
بطلانه ان قيمته تختلف بحسب اختلاف الاماكن فوجب ان يشترط له
المكان كما يشترط لما له محل ومؤنه بطلانه لا العلة ويرد ايضا الى الاجل مع
ابي يوسف ومحمد على ان قوله صلى الله عليه وآله ليس في كل معلوم
ورد معلوم اقتضى وجوب تفي الجاهل عن المقدار كما ان قوله الى اجل معلوم
اقتضى تفي الجاهل عن القيص وحال له المكان الذي يقبض فيه يقتضيه جماله في
في القيص واما الاجل فالخلاف فيه بيننا وبين الشافعي لان ابي حنيفة والحكام
واجبوا الشراطين وهو قول زيد بن علي عليهما السلام ويدل على ذلك ان
النبي صلى الله عليه وآله نهي عن بيع ما ليس عند الانسان واقتضى ظاهره
الحذر بطلان التلم ثم قال صلى الله عليه وآله من اسلم فليس في كل
معلوم ورد معلوم الى اجل معلوم واشتمل النبي عليه ووجب فساده
لان التخصيص في تسليم له صفة وهي اشراط الاجل فاما التعلقهم بالظواهر
تقوله عن رجل قال صلى الله عليه وآله البيع وحرمه الربا وقوله الا ان تكون تجارة
عن تراض فهو مندفع مما روي من قوله صلى الله عليه وآله انه نهي عن
بيع الانسان ما ليس عند الاوساير ما تذكره من بعد فان قيل ليس
بطلانه من اسلم فليس في كل معلوم ورد معلوم الى اجل معلوم من
ان يكون ذلك كله مجموعا شرط الصحة في التلم لان المكمل لا يجب ان
يكال بالاجماع والاجماع على صحة التلم فيما لا يكال ولا يكون كاملا وفي الغرض
لا يجوز ان يكون كل واحد من على الافراد شرطا في صحة التلم لانه يجب
ان يكون المكمل والمورد يصح فيهما التلم بحدوث ان يشترط فيهما الاجل
ولا يصح ذلك في الاجماع ولان الكليل والورد لا يصح التلم عندهم اذا اردوا
عن الاجل فلم يبق الا ان يجعل بعض اوصاف التلم **فيل** له ههنا
الكلام الطويل يسقط بان يترك كلام وهو ان نقول ان المسلم في كل معلوم في المكمل

وَوَدَّ مَعْلُومٌ فِي الْمَوْتِ وَالْجَلِّ مَعْلُومٌ فِي كُلِّ السَّلَامِ إِلَّا أَنْ الْأَجَلَ يَخْتَصُّ
بَنَوْجٍ دُونَ نَوْجٍ فَوَجِبَ أَنْ يَنْعَمَ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ وَاللَّيْلُ وَالنَّوْجُ يَخْتَصُّانِ
بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ فَقَصِدَتْ نَاهَا عَلَى مَا اخْتَصَّ بِهِ **فَانْقِيل** كَلِمَاتُ الْعُزْلِ
عَنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِيهِ الْمَحْصِلُ وَالْمَوْتُ فِيهِ إِلَى الْمَدْرَةِ فِيهِ وَالْعُزْلُ فِيهِ كَلِمَاتُ الْعُزْلِ
عَنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْجَلِ إِلَى الْحَالِ **قِيلَ** لَيْسَ لِأَمْرِ عَلَى مَا كَرِهْتُمْ لَوْلَا النَّصُّ
هُوَ الَّذِي كَرِهَ الْمَحْصِلُ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْأَمْرُ حِيلَ بَلْ لَا يَبْعَثُ غَيْرَ ذَلِكَ وَالنَّصُّ الَّذِي كَرِهَ
الْمَوْتُ وَهُوَ الْمَوْتُ لَمْ يَتَنَاوَلَ إِلَّا الْمَوْتُ فَالْحَقُّ نَاهَا غَيْرُهَا بِاللَّيْلِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الْأَجَلَ إِلَّا أَنْ الْأَجَلَ لَا يَخْتَصُّ بَنَوْجٍ دُونَ نَوْجٍ فَوَجِبَ أَنْ يُعْتَبَرَ **فَانْقِيل**
الْحَالُ مِنَ السَّلَامِ أَنْعَدَ مِنَ الْعُزْلِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَجُون **قِيلَ** هَذَا الْأَعْيَادُ
وَلَمْ تَعْتَبِرْ فِي الْكُنَائِي لَأَنْكُمْ تَبْطَلُونَ

الْكُنَائِي مِنَ الْحَالِ عَلَى أَنْ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَانْقِيل رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَارَ بِحَدِّهِ بِمَوْصُوفٍ
فِي الدَّمَةِ بِقَرَبِ الْمَدِينَةِ ثُمَّ سَأَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَفِي التَّمَرِّجِ وَهَذَا آيَةُ اللَّهِ
عَلَى السَّلَامِ الْحَالِ **قِيلَ** لَهُ التَّمَرُّجُ مَا يَجُوزُ لِيُؤْتَى فِي الدِّمَةِ وَهُوَ فِيهَا
كَكَرْتُمْ كَانَ ثَمًّا فَرَى عَجْرَى النُّفُوسِ وَلَمْ يَجْزِ عَجْرَى السَّلَامِ فَلَا يَبْعَثُ التَّغْلُوقَ بِهِ
وَكَلَّمَ أَنَّ الْمَحْصِلَ وَالْمَوْتُ وَمِثْلُ لَوْ فِي الْعُزْلِ وَصَحْبَتُهُ كَانَ ثَمًّا كَاللَّهُم
وَاللَّهُ نَابِذٌ وَلَمْ يَكُنْ مَبْنِيًّا وَتَبَيَّنَ لِاخْتِلَافِ أَنْ الْمَقْدَارَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَشْتَرِكًا
لِبَيْعِ السَّلَامِ وَكَذَلِكَ الْأَجَلَ وَالْعُدَّةُ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَمْرٌ وَدَرَسَتْ حَمْدُ
بِاسْتِثْنَاءِ فِي السَّلَامِ وَيَكُنْ أَنْ يُقَاسَ عَلَى الْمَقْدَارِ وَعَلَى الْمَكَانِ بِغُلَّةٍ أَنْ جَمِيعُ النَّاسِ يَتَوَجَّبُ
فَسَادَ السَّلَامُ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَبْعَثُ فِيهِ إِلَّا أَحَدًا مِنْ بَيْنِ النَّبِيِّينَ وَالْأَجَلَ فَيَسْأَلُ عَلَى
عَلَى أَسْرِ الْمَالِ وَلَا يَبْعَثُ فِيهِ الْعَكْسُ بَلْ يَقُولُوا فَوَجِبَ الْأَجَلُ مِنْ شَرِّ طَرَفِ الْأَجَلِ
لَا نَبْذَ مُنْتَقِضٍ بِالسَّلَامِ فِي الْعُدَّةِ وَمِثْلُ أَنْ يَجْعَلَ السَّلَامُ فِي الْعُدَّةِ إِصْلَاحًا لِلنَّاسِ لَدُنْ
وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لَا بِغُلَّةٍ أَنْ سَلَّمَ فِيهِ وَأَنْ كَانَ لَا يَبْعَثُ لَكَ لَا يَكُنْ حَقِيقَةً
وَأَنْ كَانَ لَا نَبْذَ لَوْ بَرَأَ السَّلَامُ فِي الْعُدَّةِ وَمِثْلُ غَيْرِهِ وَكُلُّ عِلْمٍ تَنْقُضُ السَّلَامُ
فِي الْعُدَّةِ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ لَكُمْ أَنْ السَّلَامُ يَخْتَلِفُ بِتَعْجِيلِ رَأْسِ الْمَالِ وَالْأَجَلَ
الْمُسَلِّمِ فِيهِ وَكَذَلِكَ أَنَّ السَّلَامَ وَالسَّلَامَ فِي الْمَعْنَى وَاحِدٌ فَلَوْ جَاءَ فِي السَّلَامِ الْحَالُ أَنْ يَسَلَّمَ

فِي الْحَالِ الْبَاطِلِ مَعْنَى السَّلَامِ أَوْ يَكُونُ رَأْسُ الْمَالِ وَالسَّلَامُ مُتَجَدِّدٌ فَلَمْ يَضَحَّ أَنْ يُقَالَ
فِيهِ أَنْهُ سَلَامٌ وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَيْسَ السَّلَامُ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ
وَوَرْدٍ مَعْلُومٍ فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالسَّلَامِ وَمَنْ هَبَهُمْ يُوجِبُ خُرُوجَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
سَلَامًا قَالَ وَانْ أَسْلَمَ الْمُسْلِمُ إِلَى الْمُسْلِمِ الْيَدِ عَلَى هَذِهِ الشَّرْطِ صَحَّ السَّلَامُ كَانَ
السَّلَامُ تَمَاضِيًا فِيهِ السَّلَامُ أَمَّا إِذَا اسْلَمَ عَلَى الشَّرْطِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَذَا فَخِلَافٌ
فِي صَحَّةِ السَّلَامِ وَأَمَّا الْخِلَافُ إِذَا اسْتَقَطَّ شَرْطٌ مِنْ جِهَةِ هَذِهِ الشَّرْطِ وَطَوْقٌ تَكْلِمًا
فِي جَمِيعِهَا مَا أَعْنَى وَكَفَى وَأَمَّا اسْتَرْطَانُ أَنْ يَكُونَ السَّلَامُ فِيمَا يَضَحُّ فِيهِ السَّلَامُ لِأَنَّهُ
لَا خِلَافَ أَنْ مَنْ اسْلَمَ فِيمَا لَا يَضَحُّ فِيهِ السَّلَامُ لَمْ يَضَحَّ السَّلَامُ وَأَنْ حَضَرَ الشَّرْطُ
وَالْكَلَامُ فِيمَا يَضَحُّ فِيهِ السَّلَامُ أَوْ لَا يَضَحُّ فِيهِ السَّلَامُ يَجِيءُ فِي الْمَتَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَذَا
لَهُ تَرْهَاتُكَ مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ يَفْتَرِقَا إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ الْمُسْلِمِ
إِلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمُسْلِمِ فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ ذَلِكَ بَطُلَ السَّلَامُ وَكَذَلِكَ أَنْ تَرَكَ الشَّرْطَ
وَلِجَدِّهِ مِنْ هَذِهِ الشَّرْطِ وَطِائِفَةُ السَّلَامِ بِاطْلَاقٍ الْأَنْ يَذْكُرَ لَا قَبْلَ تَفَرُّقِهَا
أَمَّا تَعْلُوقُ صَحَّةِ السَّلَامِ بِقَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْجُمْلَةِ فَهُوَ مَالٌ لَا خِلَافَ فِيهِ يَأْتِي
الْعَمَلُ وَنَصُّ عَلَيْهِمْ يُدِينُ عَلَيْهِ مَا السَّلَامُ الْأَمَّا يَحْكِي عَنْ مَا لَكَ أَنْهُ لِحَاكَةِ
كَذَلِكَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ وَلَمْ يَجِدْ فِي مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ وَإِثْبَتِ أَنْ الْمُسْلِمَ فِيهِ يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ مُوَحَّدًا فَلَوْ اجْتَزَا أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ عَيْنَ مَقْبُوضٍ كَانَتْ مِنَ الْكَلَامِ بِاللَّامِ
وَقَدْ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَرَى السَّلَامَ السَّلَامَ
يُتَضَعُ تَجْمِيلُ رَأْسِ الْمَالِ وَتَاجِيلُ الْمُسْلِمِ فِيهِ عَلَى مَا مَقْضَى بَيَانُهُ وَلَنْ ظَاهِرُهُ
قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَيْسَ بِتَضَعُ تَجْمِيلُ رَأْسِ الْمَالِ وَإِضَاحُهُ
لَا يَجُوزُ فِيهِ اسْتِزَاطُ الْحَيَاةِ فَوَجِبَ أَنْ يَجِبَ تَجْمِيلُهُ كَالضَّرْفِ وَهَكَذَا أَنْ يُقَاسَ
مَعَ ذَلِكَ يَوْمَيْنِ أَوْ تَعْوُهَا بِامْدَّةِ الطَّوِيلَةِ بِعِلَّةِ أَنَّ رَأْسَ مَالٍ سَلَّمَ عَلَى أَنْ
مَا جَاءَ تَأْخِيرُهُ مَدَّةً لَا يَنْشِئُ لِحَاكَةِ طَوِيلَةٍ وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّ تَرَكَّ شَرْطًا
مِنْ هَذِهِ الشَّرْطِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَذَا كَانَ السَّلَامُ بِاطْلَاقٍ فَقَدْ مَعْنَى الْكَلَامِ فِيهِ
وَقُلْنَا الْأَنْ يَذْكُرَ ذَلِكَ قَبْلَ افْتِرَاقِهَا لِأَنَّهُ ذَكَرَ الشَّرْطَ لَيْسَ بِأَوْ كَدَمِ قَبْضِ
رَأْسِ الْمَالِ لِأَنَّهُ الْجَمْعُ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ السَّلَامِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَّبَعَ التَّقَابُضَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ
فَيَجِبُ أَنْ لَا يَحُلَّ بِذِكْرِ الشَّرْطِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَلَا تَرَى الْعَقْدَ لَمْ يَنْتَهَ بَعْدَ سَقُوطِهِ

بَعْضُ الشُّرُوطِ وَكَمْ يَفْسِدُ لِأَنَّ التَّفَرُّقَ لَمْ يَحْضُرْ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفًا
وَالْمَوْقُوفُ يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَا يَصْحَقُ بِهِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَا يَفْسِدُ لَهُ عَلَى
أَنَّ الْعَقْدَ لَوْ كَانَ أَنْبَرَمَ فَكَانَ يَجُوزُ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ غَيْرُهُ مَا كَرِهَ عَلَى أَهْلِهَا فِي أَنَّ الْعَقْدَ
يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ فِيهِ وَيُحْطَ بِمَعْنَاهُ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اسْتَلِمَ الرَّجُلُ
سَلَامًا فَاسْتَدَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ الْمُسْلِمِ الْيَدُ الْأَرَسَ مَا لَهُ وَإِذَا تَجَدَّدَ السَّلَامُ
فَلْيَقْبِضْ الْمُسْلِمُ مِنَ الْمُسْلِمِ الْيَدَ لَأَسَ مَا لَهُ ثُمَّ لِيَدَهُ فَخَالَهُ الْيَدُ ثَانِيًا وَبَيْتُهُ بِالْعَقْدِ
عَلَى الْقِيَمَةِ أَمَّا إِذَا اسْتَلِمَ سَلَامًا فَاسْتَدَّ أَفَادَهُ رَأْسَ الْمَالِ يَكُونُ لِلْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَقُّ
يَدَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْيَدَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ الْيَدَ يَشْتَقُّ يَدَهُ وَهُوَ رَأْسُ الْمَالِ
وَإِذَا لَمْ يَشْتَقُّ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَنْ مَلَكَ هَبَ يَحْبِبُ بَيْنَ الْحَتَمَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَا يَتَعَدَّ أَنْ يَقَالَ إِنْ السَّلَامُ الْيَدَ يَكُونُ قَدْ مَلَكَ لَوْ أَنَّ مَنْ مَلَكَ هَبَهُ أَنْ السَّلَامُ إِذَا وَقَعَ
مَعَ الْفَسَادِ يَمْلِكُهُ الْمُسْلِمُ وَإِذَا مَلَكَ صَارَ صَانِعًا يَكُونُ حَرِيصًا عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يُغْلَبَ فِي السَّلَامِ ثَانِيًا حَتَّى يَقْبِضَ لَوْ أَنَّ يَكُونُ مِنَ الْعَالِي بِالْكَافِي **مَسْئَلَةٌ**
وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ عَلَى تَحْلِيلِ دِينِ أَوْ عِنْدَهُ وَحْدَهُ لَمْ يَجِزْ لِمَنْ يَغْلِبُهُ سَلَامًا
حَتَّى يَقْبِضَ مِنْهُ ثُمَّ تَرَى فَعَلَهُ الْيَدُ سَلَامًا أَمَّا الَّذِينَ فَقَدُوا فَعَلَهُ مَا كَفَى وَهُوَ مِمَّا
لَا يَخْلَقُ فِيهِ وَأَمَّا الْوَدْعُ فَعَلَهُ فَالَّذِي أَحْفَظُهُ عَنِ الْعُلَمَاءِ الْهَضْمُ أَجَارَ طَرَفًا أَنْ يَكُونَ
سَلَامًا لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فِي يَدِ الْمَوْجُودِ كَانَتْ مَقْبُوضَةً حَاصِلَةً فِي يَدِهِ وَالْأَقْرَبُ
عِنْدِي أَنْ مَلَكَ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ يَقْبِضُ بَقَاءَ الْوَدْعِ نِعْمَةً فِي يَدِهِ
بَعْدَهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَرَى فِيهَا الْأَسْمَاءُ وَنَهَا قَدْ صَارَتْ نِتَاقًا عَلَى الْوَدْعِ
فَيَكُونُ الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ مَا كَرِهَ لَنَا فِي الدِّينِ وَقَالَ اللَّهُ فِي يَدِ الْمَوْجُودِ بِمَنْ لِي
كَوْنَهَا فِي يَدِ الْمَالِكِ لِأَنَّ يَدَ الْمَوْجُودِ يَدُ الْمَالِكِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ سَلَامًا لِأَنَّهُ
الْأَقْبَاضُ لَا يَكُونُ حَاصِلًا حَكَمًا إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي قَبْضِهِ مِنْ نَفْسِهِ
فَيَقْبِضُ بَأَنٍ يَنْقَلِبُ مِنْ مَوْجُودٍ إِلَى مَوْجُودٍ لِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ مِنْ مَلَكَ هَبَهُ أَنْ يَضَعَ
مِنَ الْأَوْسَارِ أَنْ يَقْبِضَ الشَّيْءَ مِنْ نَفْسِهِ لِعَفَا يَدَهُ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمُتَخَبِّ فِي
مَسْئَلَةٍ شَرَاهُ وَإِذَا جَاءَ ذَلِكَ جَاءَتْ أَنْ يَقْبِضَ مِنْ نَفْسِهِ
لِنَفْسِهِ فَعَلَى هَذَا لَا يَضَعُ أَنْ يَجْعَلَ سَلَامًا مَا دَامَتْ عَلَى صُفْهِ الْوَدْعِ حَتَّى
يَحْضُرَ الثَّقَلُ فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَ أَنْ يَنْقَضَ قَاعًا عَلَى مَا قَدْ نَاقَلَ مِنْ أَنْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْلِيلِ

كنا

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يثبت مال السلم قبل التفرق **مسألة** ولو كانت عليه عشرة لا كان ثوب
 دينا او غنم لا وبيعته فادفع اليه عشرة الاخرى على أن تكون العشرون
 سلمت اضع نصف سلمه وتبطل نصفه وقسمه ما بيننا لا فيما مضى فحين باع ملكه
 وملكه غير ان البيع يصح في ملكه لا في الفاسد لم يعترض فيه حين وقع لصحة
 فيملكه ودفعه فيما يملك فله في هذه المسألة لأن السلم صحيح قيمته
 قبضه السلم اليه ودفع فيما لم يقبض المتعين التفرق فلم يقع العقد منطوقا على
 الفاسد الا ترى انه لو اشتروا كذا ثوبا او قديعة في المجلس وقبل قبضه قبل التفرق
 لصح السلم واما يفسد لو لم يجز فيه القبض حتى يقع التفرق وعلى هذا انقول
 لو باع دينا ربعة لا دراهم فقبض خمسة منها ولم يقبض خمسة حتى يفرقاه
 ان الصنف يصح في نصفه دينار المقبوض بدلهما ويفسد في نصفه **مسألة**
مسألة واذا اسلم الرجل سلما فاسيده افاذا اخذ ما دفع الى السلم
 اليه اخذ ان وجد له بعينه وان كان قد استهلك وجب عليه مثله ان كان ماء
 اعطاه عمره بها او حيوانا اخذ منه قيمته يوم استهلكه وهذه الجملة لا
 خلاص فيها لأن السلم اذا فسد كان السلم اولى بما دفع ان كان قايما بغير
 لاء العقد قد بطل ولم يكن هناك الا القبض فوجب أن يكون حكم المقبوض
 حكم الودعة والغصب ان صاحبه يكرهه او يلزمه بعينه اذا كانت عينه باقية
 وان كان قد استهلك وكان من ذوات الامثال كانت عليه مثله لا خلاص
 في ان ذلك حكم ذوات الامثال وذوات القيمة لا ذوات الاقرب الى ان يكون ذوات
 الحق قد استوفوا حقه ويكون البعد من التفاوت ومعنى قوله يوم استهلكه اذا كان
 الاستهلاك يوم القبض لا نه حين يقبضه يصير مقبوضا عليه على ما نقله
 في الغصوب **مسألة** قال وان عجز المسلم اليه عن ايفاء السلم كان السلم
 بالخيار ان شاء انظره الى وقت مقدرة وان شاء اشترجه منه ما اعطاه
 ان كان قايما بعينه او مستهلكا على ما بينا في المسألة الاولى ولم يجز له ان
 ياخذ قيمته ما اسلم فيه وذلك ان المطالبة قد صحت بحلول العقد
 صحيح كما كان فاشبهه ببيع العين اذا تعدت على البايع تسليم المبيع فيها
 ان المشتري بالخيار بين ان يضرب الى وقت ان يمكن فيه التسليم وبين ان يفسخ

كذا

البيع وبه قال أبو حنيفة وأصحابه إذا كان سبب التعتُّر انقطاعاً من إيري
 الناس وكسب حفظ قلوبهم إذا اعتدَّتْ لافلاش المسلم إليهم فيمكن أن يُقاس عليهما
 تعتدُّ لافلاش وتعلو تعتدَّتْ تسليم المبيع وليس لهم أن يقتبسوا اعتدُّ التسليم
 لافلاش على اعتدُّ المثل لأن حكم المثل في هذا الباب خلاف حكم المبيع لصحة التمسك
 في المثل قبل القبض وإن كان لا يبيح ذلك في المبيع فلا يبيح في المبيع أمر من الأمور
 قبل التسليم كما يبيح في المثل وقلنا أنه ليس له أن يأخذ قيمة ما سلم فيه
 لأنه يؤمنه نصراً فأما في المسلم فيه قبل القبض ولا خلاف أن ذلك لا يجوز
 كما لا يجوز في المثل وإن كانت الغلة في المثل إنما يؤذي إلى إبطال القبض
 المستحق في المجلس والغلة في المسلم فيه أنه يبيح قبل القبض كما لا يجوز في
 في المبيع قبل القبض وكذا ذلك المسلم فيه لأنها جميعاً مبيعان وإن روي زيد بن
 حنبل عن أبيه عن جابر عن علي بن علقمة عن السَّلام قال من أسلم في طعام إلى أجل
 فلم يجد منه ما يجب ذلك الطعام فقال خذ في غيري لا يسعير يومك لم يكن له
 أن يأخذ إلا الطعام الذي أسلم فيه أو ليس ماله وليس له أن يأخذ نوعاً من
 الطعام غير ذلك النوع وهذا يعتق أن النصرة فيه قبل القبض غير جائز
 ولا يحفظ من غير لا من الصحابة خلافاً لما جرى الاجماع منهم قال فان عجز
 عن بعضه أخذ بعضه وكان القول في المعجور عنه كالمقول في ما مضى أما ما لم
 يعجز عنه فإنه يقبضه لأنه مستحق عليه وما المعجور عنه فوجهه قد مضى
 يحسب ذلك أن من استأجر عبدتين أحدهما ابن وأجاب تسليم الباقي وفتح البيع
 الغائب وروى زيد بن حنبل عن أبيه عن جابر عن علي بن علقمة عن السَّلام أنه
 قال لو باش أن تأخذ بعض رأس مالك وبعض سلك ولا تأخذ شيئاً من سلك
مسألة قال وتجاوز الأوقال في السلم وفي بعضه الأقاله عندناه
 بيع في سائر الأشياء وإن قلنا في السلم أنه فسخ علماً قلنا وإنما مضى من
 البيع وإذا كانت الأقاله فسخاً وبيعاً أن الفسخ يبيح في السلم وفي بعضه فكذلك
 الأقاله وذلك فيه خلافاً وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وحكي عن مالك أنه
 يجوز في الجميع ولا يجوز في البعض **مسألة** قال ولا يجوز أن يسلم في
 حيوان ولا في شيء مما يتفاوت - تنافاً فاحشاً وكذلك لا يجوز السلم في الجواهر

وَالْفُصُوصِ تَجَرُّ بِجَبَّامَاتٍ الْفُصُوصِ وَالْجَوَاهِرِ فَلَا أَحْفَظُ خَلْقًا فِيهِ إِذَا السَّلَامُ لَا يَجُوزُ
فِيهَا وَوَجْهٌ الْعَرِيمِ أَنْ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ عِنْدَ الْمَنَعِ مِنَ السَّلَامِ فِي حَيَوَانٍ عَلَى طَرِيقِ
التَّخْلِيلِ أَنَّهُ تَفَاوُتٌ تَفَاوُتًا عَظِيمًا قَدْ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ مَا تَفَاوُتٌ تَفَاوُتًا لَا يَجُوزُ فِيهِ
السَّلَامُ عِنْدَ لَوْ وَمِنْ الْعُلُومِ أَنَّ الْجَوَاهِرَ وَالْفُصُوصَ تَفَاوُتٌ تَفَاوُتًا عَظِيمًا فَأَمَّا
حَيَوَانٌ فَبِهِ قَوْلٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَأَمَّا حَيَوَانٌ لَا يَجُوزُ السَّلَامُ فِيهِ مِثْلُ قَوْلَانَا وَهُوَ قَوْلُ
رَبِّهِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَقَالَ السَّافِي فِي السَّلَامِ فِيهِ حَاجِزٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ مَارُوي
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَمَّ عَنْ بَيْعِ حَيَوَانٍ بَعْضُهُ بَعْضٍ نَسِيئَةً
وَرَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبِيعُوا الدِّيَّانَ بِالْمِثْلِ وَنَسِيئَةً وَلَا الصَّاعِ
بِالصَّاعَيْنِ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ انْبِيعْ الْفَرَسَ بِالْأَفْرَاسِ وَالنَّجِيبَةَ
بِالْأَبْلِ فَقَالَ لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ يَدُكَ أَيْدِيَّكَ وَلَيْسَ لَكَ مِثْلُهَا الشَّافِعِيُّ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى أَنَّهُ
يَمْتَنِعُ النَّسَاءُ لِلْمَجْنُونِيَّةِ لَا تَمُرُّ لَا يُوجِبُ الْمَنَعُ مِنَ النَّسَاءِ الدُّخْلَ وَصَنِي عِلْمُ الدِّيَّانِ وَنَسِيئَةً
عَلَى ذَلِكَ مَارُوي عَنِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ مِنْ الدِّيَّانِ الْإِنْسَانَ لَا تَخْفَى فِيهِ السَّلَامُ فِي السَّرِّ
وَلَمْ يَزِدْ وَخَلَّاهُ عَنْ عَيْنِهِ لَمْ يَزِدْ الصَّحَابَةُ فَمَنْ يَجْعَلُ الْأَجْمَاعَ وَتَسْطِيطُ مَا لَا يَلْزَمُ
لَا تَحْمِلُوا مَنْ أَنْ تَكُونَ لَعْنَةً أَوْ شَرًّا فَإِنْ كَانَ لَعْنَةً تَنَادَوْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَحَرِّمُوا أَلْبَاسَهُمْ
وَأَنْ كَانَ شَرًّا فَالْشَّرُّ طَرِيقُهُ التَّوْقِيفُ فَهُوَ فِي حَكِيمٍ مِنْ أَسْتَدِّ الْأَوْرَاقِ وَالْمُتَكَلِّمِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَمُرُّ مِنْ أَسْمَاءٍ فَلَيْسَ لَكُمْ فِي كَيْدٍ مَعْلُومٍ وَوَرَيْنَ مَعْلُومٍ الْأَجْمَلِ
مَعْلُومٍ فَاقْتَضَى ظَاهِرُ لَا مَنَعِ السَّلَامِ فِيهَا لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْكَيْدُ وَالْوَرَيْنَ وَحَيَوَانٍ
يَدْخُلُ فِيهِ قَانِصًا أَوْ حَيَوَانًا لَا يَجُوزُ فِيهَا السَّلَامُ لِمَا يَخْصُلُ فِيهَا مِنَ التَّفَاوُتِ
الْعَظِيمِ نَصَّ اصْطِحَابُ السَّافِي عَلَى الْمَوْلُودِ وَالزَّمَكِ وَالْيَاقُوتِ فَكَذَلِكَ حَيَوَانٌ
لَهُ لَا عِلَّةَ وَكَذَلِكَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ فِي حَيَوَانٍ وَأَنْ تَمُتَ جِنْسٌ وَالتَّوْقِيعُ وَالنَّسَاءُ
فَأَنَّ التَّفَاوُتَ يَعْظُمُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالنَّسَاءُ يَلْزَمُ
النِّيَابَ وَالْبَسْطَ عَلَى كَيْدٍ لَا تُكْتَفَى تَنْصِبُ بِالصِّفَةِ وَالذِّعْ تَحْتَهُ بَصِيرَةُ التَّفَاوُتِ
يَسْتَأْذِنُ وَلَا حَكْمَ لِكَيْ حَيَوَانٍ لَا تَمُرُّ بَكُونِهِ مَتَعَدِّدًا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ فَوَقَالَ لِلدَّيْنِ
وَالنِّيَابَةِ اشْتَبَهَ **فَانِ قِيلَ** مَبْطُوءٌ بِالصِّفَةِ فَكَيْفَ بَدَلًا لِمَارُوي
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَصِفُ الْمَالَ بِالْمَالِ لَوْ جَعَلْتَ كَمَا تَنْظُرُ
إِلَيْهِ **قِيلَ** لَا يَتَمَنَّى أَنْ يَصْبُطَ بِالصِّفَةِ بَعْضُ الضُّبُطِ وَلَسْنَا تَكْرِيكَ

الآن ترى ان اليا قوتك والولويكس مضطربا بالصفة ولكن لا يمكن ضبط شيء من ذلك
بحيث يفلح التفاوت وهذا معلوم صرح وقد لا نقول له صلى الله عليه وآله نهي عن
أن تضعها بخايبه أو مضاعفها ما يمكنها وليس فيها دليل على انها اذا بلغت الغاية قل
التفاوت **فان قيل** غاية أو مضاعفها ان يضبط بالصيغة **قيل** له الاطراف
المقصود لا هذه لا يمكن مضطربا الآن ترى ان المجاري يتباين يتساويان في جنس الحش
وتع ذلك يتما وتان في الثقل والخفة على القلب ودقائق الحاش والادمان تنفاوت
بذلك لا المعاني وكذا حكم العبد في لاهمها يتفقان فيما ذكرنا في مختلفان في حفظ الأسرار
والدكا وضعية التمييز والعقل والقوة

هنا مبين
في الام

فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه استشف بكرة اجاث ابل
الصدقة فامر ابا رافع ان يعطيه من ابل الصدقة **قيل** له يمكن أن يكون
صلى الله عليه وآله اخذ لا على وجه الضمان للفقراء والسوم ثم اعطاه من ابل الصدقة
على الامارات وليس فيه ما يدل على انه انبى البكر في الدماء وقول الراوي استشف
على وجه العجوة وقد قيل ان العرض على ابل الصدقة حايذ الحيوان ان يلبث في الصدقة
حيوان مجهول فلم يتسح ان يلبث عليها حيوان مجهول وقد قيل انه منسوخ بما ثبت
من النبي عن بيع حيوان بالحيوان نسيته باروى انه من الرأى يحتمل ان يكون ذلك
كان قبل تحريم الرأى وقيل المنع من الاحمال المجهولة اذ في بعض الاختيارات احد البعير
بالبعيرين في ابل الصدقة وذلك اجل مجهول وكل ذلك يدل على انه كان ثلثا
على التحقيق فهو منسوخ **فان قيل** كيف يجوزون في الدية والنكاح حيوان
ان يكون في الدية ثابتا فجوزوا ذلك في السلم **قيل** له لأن الدية يحتمل من
الحيات ما لا يحتمل السلم وكذلك المهر الا ترى ان البري يجب في الدية انما هو
الاسنان فقط ولا يجب ضبطه بتأثير الاوصاف والنكاح يقع على مهر المثل
والسلف لا يجوز على القيمة وقد يجوز النكاح بعين ذكر المهر أصلا فصلا الفرق
على ان ما روي ان النبي عن بيع حيوان بالحيوان نسيته اولى مما روي من انه صلى
الله عليه وآله استشف لوجهين احدهما يحظر وهو أولى من الاباح والثاني اختلاف

أَنْ يَكُونَ لَكَ كَانَتْ خَاصَّةً لِلَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْلَمَ جَمِيعُ
 ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ وَلَا هَذَا أَمَّا الْخِلَافُ فِيهِ لَا مِنْ التَّحْيِيلِ بَرْدٌ لِحُكْمِ التَّفَاوُتِ الْأَنْدَرِ
 أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا الْأَشْيَاءُ الْمَعِينَةُ إِذَا عَجَلَ قَبْضُهَا فَلَا يَحْكُمُ السَّلَامُ بِشَيْءٍ
سُئِلَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْلَمَ ذَلِكَ الْأَشْيَاءَ الْمُخْتَلِفَةَ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ حَتَّى يَسْلَمَ
 عَنْهَا مَتَاعٌ حَيَوَانٌ أَوْ تَقْدَامُ مَتَاعٍ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الَّذِي جَاءَ أَنْ
 يَكُونَ مَتَاعًا مَجْعُودًا فِي بَيْعِ الْعَائِنِ جَاءَ أَنْ يَكُونَ مَتَاعًا فِي الشَّيْءِ عَلَى مَا بَيَّنَّا لَا فِي كَوْنِهِ
 ثَمَنُ السَّلَامِ جَرَأًا فَكَذَلِكَ هِيَ الْمَسْئَلَةُ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ وَالطَّعَامَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَاشِئًا بَيْنَهُمَا
 الْعَائِنِ فَإِنْ كَانَ مَوْجُلَيْنِ فَأُولَئِكَ أَنْ يَفْعَلَ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ **سُئِلَ** قَالَ وَلَا بَأْسَ
 أَنْ يَسْلَمَ مَا يَكُنْ فِيهِ يَتَوَرَّنَ أَوْ مَا يَتَوَرَّنَ فِيهِ يَكُنْ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ مَا يَكُنْ فِيهِ يَكُنْ
 أَوْ مَا يَتَوَرَّنَ فِيهِ يَتَوَرَّنَ خِلَافَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَأَمَّا مَا يَسْلَمُ فِيهِ الْمَوْرُوقُ وَغَيْرُهُ
 وَمَا قُلْنَا لَا مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ مَا يَكُنْ فِيهِ يَتَوَرَّنَ أَوْ مَا يَتَوَرَّنَ فِيهِ يَكُنْ الْمَلَاذِي
 إِذَا كَانَ مِنْ جَنْبَيْنِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ جَنْبَيْنِ وَاحِدٍ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ كَانَ يَسْلَمُ خَبْرُ الْفُطْرَةِ
 فِي حَيْضَةِ الْأَخْبَرِ الْأَوَّلَةِ وَمَا جَرَى مِنْهَا لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا أَنَّ مَتَاعًا يَتَوَرَّنَ فِيهِ
 وَهِيَ غُلَّةُ الرِّبَا يَبْعُ النَّسَاءَ وَيَجْعَلُ التَّفَاوُلَ عَلَى مَا مَتَّحِدٌ فِيهِ بَابُ بَيْعِ الْأَمْثَالِ
 بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَهَذَا لَا يَجْعَلُ بَيْعُ ثَوْبٍ بِثَوْبٍ أَوْ ثَوْبَيْنِ بِثَوْبٍ إِذَا كَانَتْ
 مِنْ جَنْبَيْنِ وَاحِدٍ وَالْجَنْبَيْنِ أَحَدٌ وَهِيَ غُلَّةُ الرِّبَا وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ فِيهِ
 وَأَوْضَحْنَا الْخِلَافَ فَلَا وَجْهَ لِدَوْعَائِهِ وَكَذَلِكَ مَا يَتَوَرَّنَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ فِيهِ
 يَتَوَرَّنَ وَلَا مَا يَكُنْ فِيهِ يَكُنْ لِحُكْمِ الْأَخْبَرِ غُلَّةُ الرِّبَا وَهُوَ الْوَرْنُ وَالْكَفِيلُ فَأَمَّا
 الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فَقَدْ بَيَّنَّا فِيهِمَا مَتَى أَتَى يَخْصُمُهُمَا بِالْأَوْتِاقِ أَوْ نَزَلَ فِي الْغُلَّةِ
 عَلَى مَا لَا يَشْتَمِلُ عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى مَا سَلَفَ الْقَوْلُ فِيهِ **سُئِلَ**
 وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْلَمَ فِي الْمَوَالِ الرُّطْبَةِ وَالْيَابِسَةِ وَمَا لَمْ يَبْقَ مِنْ غَيْرِهَا إِلَى الْحَوْلِ
 أَجْمَعِ جَاءَ فِي السَّلَامِ إِذَا كَانَ أَجْلُهُ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي يُوجَدُ لَكَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ
 ذَلِكَ الْوَقْتِ بَطَلَ السَّلَامُ وَالْمَوَالِ الْيَابِسَةِ الَّتِي لَا تَتَفَاوَتُ أَخْوَالُهَا يَكُنْ صَبْطُهَا
 فَعِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ السَّلَامُ فِي الْجَائِزِ وَعِنْدَ نَائِجُورِ السَّلَامِ فِي أَجْمَعٍ لِأَنَّهُ صَبْطُ أَجْمَعٍ
 بِالْمَصْرِفِ وَالْوَرْنِ مِمَّا يَكُنْ وَيَقِلُّ مَعَهُ التَّفَاوُتُ وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى يَحِبُّ أَنْ
 يَضَحَّ السَّلَامُ فِيهِ لِأَنَّهُ يَشْتَرِكُ التَّفَاوُتُ لَمْ يَتَّعِبْ بِالْحَقِّ فِي السَّلَامِ فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ

اِذْ اَوْحَيْتُ لَكَ خَلْقَهُ فَتَقَالِ

وَهُوَ مَعْدُومٌ فَيَجِبُ أَنْ يَفْقَسَ الْأَخْلَاقَ فِي فُسَادِ السَّلَى

قُلْ

هذه السّوال

فِي وَقْتِ

هذه استيف
في الأثر

لجواب ان يُعرض ذاك الاتركى ان المسلم الذي يجوز ان يتكلمه معلناً

الامة لا يُعتبر

بِه وقد يجوز ان يتخذ التسليم في وقت الحلول لافلايين المسلم اليه او لغيره احدثها منقطعة فلا يُعتبر بها فاداً الاعتبارات انما هو بما قلنا لا من انفسه تفسد ان الفتى العقد حُل في وقت الاءنقطاع فاما ما روي انه صلى الله عليه وآله دخل المدينة وهم يسلمونه في الثمار قبل غلها فهاهنا عن ذاك فذلك هو الذي قلناه لم يكونوا يجعلونه الاكل في وقت الوجوه

كذا

اذا كان معد في مكان

في حال العقد لم يتجوز ذاك لانه الغلة في بيع الاعيان ان تسلمها يجب في حال العقد وليس كذلك في السلم وليس ان يُفيسوا على ما يكون معدوماً في حال الحلول بل ان الله يسلم في معدوم لا ينفذ ان السلم في موجود يبقى ثم يعدم في حال الحلول فسدوا لم يكن سلماً في معدوم وكان سلماً في موجود فبان ان الاء اعتباراً انما هو بحال الحلول **مسألة** قال ولا بأس بالسلم في اللحم والشواك اذا ما هو في بضع معدوم وفي بيته اما السلم في اللحم فلا يجوز عند ابي حنيفة ويجوز عند ابي يوسف وصح ان سمي مكاناً معلوماً من الحيوان ويجوز ذلك عند الشافعي والجاركا ابو حنيفة في الشحوم والدليل على صحة السلم في اللحم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان السلم فليسلم في كليل معلوم وقت ين معلوم الى اجل معلوم ولم يخص مؤنقاً من مؤنق في كماله يخص مكيلاً من مكيل فوجب احتسابه في جميع المؤنق في ناي كما وجبت في جميع الكيليات واللحم مؤنق فيجب ان يوضع فيه السلم فان قيل لاختلاف وقوف التفاوت فيما يسلم فيه يبطل السلم واللحم يتفاوت قيل له لاختلاف ان يبيد التفاوت معفو عنه في السلم لولا ذلك لبطل السلم راساً لا شيئاً منه لا يسلم من يبيد التفاوت واللحم اذا ذكر الحيوان وجنسهم وتوابعه كان يقال لحم ساء او بقرة او حمل ويذكر العضو والعجين المعلوف منها او الشايم منها ويذكر الجلب ناخية ان كان يتفاوت ذاك ويذكر العضو والتمس والهدال ويذكر العظم الذي فيه او يترك معلوماً العظم والالتفاوت في مجرى العادات ولم يبق بعد ذلك من التفاوت الا القدر اليسير

الذي يكون ذو قوة تفاوت الثياب والبسط والأكسية التي لا خلاف في جواز
السلم فيهما فوجب ان يصح السلم فيها ولا يبطله التفاوت على انه اذا ضبط بصفة
لا يتغير معها القيمة في المبيع وجب ان يصح السلم قياسا على سائر ما يجوز السلم فيه
من المكمل والمؤن والياب على ان ابا خنيفة يجوز السلم في البيض عدد او وزن او
تعلم ان التفاوت فيه من الصغر والكبر اعظم من التفاوت في المبيع اذا ضبط بـ
ذكرنا **قوله** ما الشوا والطيريقة في تضج السلم فيها هي الطريقة التي يتأهلها
في المبيع فلا وجب لاعتكادها هنا والشافعي لا يعجز السلم فيها **فان قيل**
انه يختلف ويتفاوت لانه لا يمكن ضبط ما داخل النار من **قيل** لم يكن
ذلك على تعقل التفاوت ويكون اقل من سائر التفاوت المعفو عنه في السلم
الذي ترى ان الثياب المصبوغة يصح السلم فيها وان كان لا يمكن ان يضبط على علم
تأثير قدر الصبيغ فيها على التحقيق اذا ضبط بحيث يكون التفاوت فيه يسيرا فلكل
تأثير النار ونظائره كغيره لا تحوتا تأثير الشمس في النسيج في النواكس وتأثير الجوز
فيما يجرد والشمع فيما ينسج ولا خلاف ان التفاوت اليسير في جميع ذلك معفو عنه
فوجب ان يكون كذلك تأثير النار في الشوا وكذا ذلك تأثير الجفاف في الجيوب
يشهد لما قلناه على ان الشافعي يعجز السلم في السم وان كانت النار تأخذ منه وهو
ينقص تغليظ المصنوع **قال** ولا بأس في السلم في الزبيب والبيض ولكن يجب ان يكون
ذلك بالوزن والوجه في ذلك ما تقدم والذي يبي على قياس قوله ان يجوز فيها السلم
يا وشعوبا اذ قد نص على صحة السلم واما البيض فلا يجوز السلم فيه
لما يقع فيه من التفاوت في الصغر والكبر والنقل والخف

وقد علمنا

سـ

فان قيل العادي الجاري بين المتشاع وتباع عددا قد ان ذلك على قلته
التفاوت فيه **قيل** له الناس يبيعون ويشترون في الاعيان على حدة ويجوز
مثل في السلم فلا يكون بيع العائس عيارا على بيع السلم ونحن قد علمنا انه يقع
التفاوت فيه اذ اعدت وتقل التفاوت اذا وزن فكان الوزن أولى لكونه التفاوت
الذي يعنى قوله في باب السلم هو التفاوت الذي يتعدت
اسكن بعض تفاوت البيض بالوزن ولم يكن ذلك معفوا وجب ضبطه بالوزن **قال**

والرأى القول

وَكذلك القول في الخطب والقصب والقول الذي لا تنكح ولا تزني وما أشبه
هذه الأشياء لا سلم فيها إلا أن نأق وجهه أن يجمع ذلك يمكن منبسطه بالصفحة
والورن والجفاف والرطوبة فيقل لتفاوت فيله ولا بأس بالسلم في الدين والأدعا
ورحمه ما مضى ويجب أن يؤمن من الدين بجنس الحيوان والصفحة وبأنه كالمضيق
أو غير ذلك وكذلك الدهن يجب أن يضبط بجنسها وضمته وكلما اشفاوت
خالد بترك ذكره أو تختلف من أجل قيمته أو غلبته الناس فيه من كونه حريشاً
أو عتيقاً وما جرى مجرى ذلك **قال** ولا بأس بالسلم والنياب والبسط والآلية
وغيرها مما لا تتفاوت تفاؤلاً عظيماً فلا يفتح السلم في شيء منها إلا بعد أن يؤمن
بصفته معروفة بئنه وهذ لا يحل من اختلافه فيها ويجب أن يؤمن بطلوله
ومرصه وركته وغلظه وكونه وكل ما يتغير به قيمته وتختلف أحواله للناس
فيه **مسألة** قال ولا يجوز أن يشترط في شيء مما يسلم خيرة ما يكون
بل يشترط الوسط قول بل يشترط الوسط يدل على أن مذهبهم أنه لا يجوز أن
يشترط الردي ما يكون وحكي عن الشافعي أن اشتراط الأجود لا يجوز وإن اشترط
الأزدي عند كل على قولين وجهه ما ذهبنا إليه من اشتراط الأجود بطله
في باب الجاهل فكذلك الأزدي لا نذهب إلى أن الأجود لا يجوز ولا الأزدي حذ يضبط بل لا ظهر
في كل ما يقال فيه أنه حينئذ يوجد ما هو الأجود منه وكذلك ما يقال فيه
أنه ردي فلهذا كان اشتراط ذلك يؤخر في الجاهل ويعظم التفاوت ويجب أن يكون
منبسطاً للسلم كما يطل من شأنه ما يعظم تفاؤله فإما إلى اشتراط الوسط من الجاهل
أو الوسط من الردي فقد سلم من الجاهل ومن أن يكونه شرط فيه ما لا يمكن الوقوف
عليه **قانون قيل** يصح في الأزدي أنه يقال للمسلم البيعة عظمه إذا كان
مناغماً لأخيه المسلم على قبضه **قيل** لا يعتنع أن يقول المسلم البيعة ولا
تؤخر وجود الأزدي بأن تقول في كل ردي يجوز أن يكونه الأزدي منه فيؤخر في
التعذر التسليم **مسألة** قال ولا يجوز أن كان المسلم فيه ما تنبى للأهني
أن يترط فيه ما يخرج من مؤخره بعينه وإن كان له ما لا يكونه لا بل اعيناً
أو بقر أو غنم بأعينها وإن كانت ثياباً أو ألبسة ما كانت ضنعة كحل بعينيه
أو ما يكونه في محله بعينه أو لا بأس أن يترط ما يكونه في بلد بعينه كذا القول في شأنه

ما جرى هذه المجرة من ولو جاوز ان يشترط فيه ما يجوز تعذر ربه على هذه الحدود به
 قال ابو حنيفة والسافعي والامثل فيه كريب الذي ذكره يحيى عليه السلام
 في الاحكام من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يهوديا قال له يا محمد
 ان سئلت اسئلت اليك وانا متعلق ما في كعبيل معلوم من غير معلوم الى اجل
 معلوم من خايط معلوم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله لا يا يهودي
 ولكن ان سئلت فاسلم وتنا الى اجل معلوم في غير معلوم ككعبيل معلوم لان
 نسيت لك خايطا فصارت لك جثة فيما ذكرناه في ان السلم لا يضح فيما يجوز انقطاع
 من الذي الناس عند الحاول وقلنا انه لا بأس ان يشترط ما يكون في بلده بعينه لان
 البلد ان الكليات لم تجز العادة في ان يغلب لها كقصة واحدة لو ان يجزي عليها حاجب
 دقعة والشئ اذا اشترط ان يكون من بلده لا يجوز انقطاعه لما ذكرناه في ان يضح السلم
 فيه ولو جاوزنا السلم مع شرط ان يكون في بلد من قريش عتية او خايط عتية
 كما في ذلك عتية وجب له بطلان السلم كما ان السلم الى بر وبعين لما كان عتية وجب بطلان
مسألة قال قاذو السلم الى يوم بعينه فعلى المسلم اليه ان يؤديه حقيقة
 في اول ذلك اليوم وسطه واخذه وذلك لما ذكره يحيى عليه السلام في حديث
 اليهودي الذي اسلم الى رسول الله صلى الله عليه وآله ان اليهودي لما جاءه
 عند انتماء اخذ الاجل تقا صناه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله يا يهودي ان لنا
 بقية يومنا هذه اقل لك على ان يحمي اذ اوجب في اليوم كان اليوم كله وقتنا لكم
 وان الغنائم للمسلم اليه في ان يؤديه في اية وقت من اليوم ساء ومكان القيسر ان يؤديه
 في اول ذلك اليوم لانه وقت الخل لكنه ترك القياس فيه للائذي الذي رواه عن
 النبي صلى الله عليه وآله لان المسلمين لا يتخفون حبس من يقول العرب
 او فيه بعد ساعتين او ثلاث او بعد ان احبلى ويكس ان يقاس على النبيلة ما وجبت
 للمؤمن في اخر جزي من الليل وتعذر ضبطه هناك الليل كله وقتا وكذا القول
 في النهار بعدي ان في اخر طرفي الليل والنهار وتعذر ضبطه **قال** فان اسلم الى راس
 الشهر وجب ان ياخذ حقه في الليل الا في الاصل الى طلوع الشمس من الشهر الثاني
قال وكذا لك القول ان اسلم الى راس السنة وذلك ان راس السنة اول ما
 على منه لذلك يقال راس الجبل ورأس الدرع لما علا ولان ما بعد ذلك يكون في جانب

التقصان وكذلك راس الشهر وليس السنتي ولا يجوز انفساء السلم لجوز ان يغتبر
 عن آخر الشهر براس الشهر لأن التفاوت فيه يعمل لأنه يكون قد زدت ساعة أو أقل
 لأن العادة العرف جارية بأن يُعَبَّ براس الشهر عن ماعلا منها وعن أقله
 وكان القياس ان يكون الى طلوع الفجر أو أنه جعله الى طلوع الشمس لأن التمسب فيه
 اعتمد الخيال يكون بالنهار فجعل بعض النهار من وقتك **مسألة** قال ولا بأس ان
 ينهل الى يوم الفطر ويوم الاضحى ان يؤخر عنه يوم أو يومين او ثلثه او ما اشبه ذلك
 من الايام المشهورة وهذه اما لاختلاف قبيد لأن الاجل الى هدي لا الايام اجل معروف
 مضبوط لا يقع فيه التفاوت والعرض مضبوط الاجل هو مضبوط الوقت وحصره **قال**
 ولا يجوز السلم الى قدوم غاييه او خروج حرجها من وبر وقتها أو من شيء منها
 او ما اشبه ذلك ولا الى وقت المصاير والحداد او الى محال الحاج او الى رجوعهم ولا الى
 شيء من هذه الاوقات التي تتقدم أو تتأخر وهذه ايضا مما لاختلاف فيه لانها اوقات
 غير مضبوطة ولا محصورة بل تتقدم تقديما كثيرا وتتأخر تأخرا متقاربا
 فيضيق الاجل المضروب اليه فهو لا فيجب أن يكون ذلك مفيدة السلم ونقص
 في المنتجب على انه لا يجوز السلم الى الزيادة وهو انقصا من وما اشبهه وكل ذلك يصح
 على ان هذه الاوقات تتقدم وتتأخر ويكون الاجل اليها مجهولا فان كان يمكن ضبط شيء منها
 حتى يصير وقتا معلوما لا يتقدم ولا يتأخر وجب أن يصح السلم اليه **مسألة**
 قال ويجوز السلم اليه أن يجعل السلم قبل وقت معلوم على ان ينقص السلم لا يجوز
 تأخير لا على الزيادة **قال** اما جاز التجويل على التقصان لأنه اعطاهما
 يجوز تأخير لا سوى كان في الوقت او في السلم وفيه فاد اجاز ذلك على الانفراد
 جاز على الجمع وتقدم الشرط في ذلك لا يؤثر كما ان رجلا كثر في طرجه ان يبيع
 من ثوبه ان هو باع منه عبدا ووقع البعان صحا ولم يؤثر فيهما تقدم الشرط
 فاما في الزيادة فانه لا يجوز له ان يبيع الزيادة لا لاجل لانه لا يجوز بيع ما
 بينا وي عشرين بخمسة عشر الى سنة على ما معنى في كتاب البيع فهذا الزيادة لا تؤثر
 اياد عند يفسد العقد فلم يطع الحاقه به وليس كذلك كخط لانه لو ابتدئ به
 في العقد لم يفسد فكذلك الحق **قال** ولا يجوز للمستلم ان يسلم في الشيء
 ما يمنع ان يكون ثمة في الاوقات كلها ولا ان يسلم درهما في قفيز من بروق او جمل

فيه ما مضى في البيع من بيع الشيء بزيادة لا يتعاقبان الناس بينهما للأجل فاذن ثبت
 ذلك في بيع العائن ثبت في بيع السلم **قال** ولا بأس بكون واحد من المسلم والمسلم
 اليه ان يترك بعض ما وجب له على صاحبه من السلم قبل القبض وبعده لا وذلك
 انه قبل القبض يكون خطا وهو جائز ان يكون بعد القبض هيبة وهي جائزة لا فائدة
 لا اشكال فيما ذكره **مسألة** **قال** ولو ان رجلا سلم الى رجل درهم في شئ
 موصوف ثم شتره غيرة في سلمه واخذ منه بعض ما نقد المسلم اليه كان ذلك
 قايما استوى شتره بغير ما قاله المسلم قبل ان ينقذه الدرهم ان يبعده لا وفهم
 انه متى فعل ذلك كان قد باع السلم قبل القبض ولا خلاف ان التصرف في الثمن
 قبل القبض لا يبيع كما لا يبيع في الصرف وقد مضى الكلام فيه **قال** ولو ان المسلم
 اليه شتر رجلا فقام عليه السلم على ان ياخذ منه نصف السلم ويرد له على المسلم
 كان ذلك باطلا وذلك انه حاول بطلانه **قال** ولو ان المسلم استوفى ثمنه
 من المسلم اليه ثم شتره غيرة لا حار وكان بيعا جديدا وهذا كما ذكره وجهه
 مما ذكره في الكتاب من انه يبيع جديدا **قال** ولو ان المسلم اليه سلم نصف ما اخذ
 من المسلم الى رجل لياخذ منه نصف ما يجب للمسلم عليه كان ذلك جائزا
 وجهه ان المسلم اليه سلم بعض ما اخذ لا مكله للغير سلمنا
 فوجب ان يصح **مسألة** واذا اختلف المسلم والمسلم اليه
 في جنس ما سلم فيه او مقلا لا قلفا الذي يتقايضان فيه ولم يكن لأحدهما
 بينة خلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وبطل السلم وان اتيا جميعا بالبينتين
 كانت البينة بين المسلم وجه قولنا ان كل واحد منهما يتخلف على دعوى صاحبه
 ان كل واحد منهما مائة عينا ومدة على عليه لان المسلم يدعي على المسلم اليه حصة هو له منكر
 او قدر اهل من شكر او استحقاق فبعض في مكان هو له منكر والمسلم اليه يدعي له منكر فبعض
 او مقدار او في مكان عوضا مما قبضه من راس المال والمسلم منكر له له وقلنا ان اتيا بالبينة
 بين المسلم له ثمة لا يعلمون ان يجب استقاط البينتين او اثباتهما او اثبات احدهما
 لا يجوز استقاطهما لان المسلم قد ثبت له بينة ما ادعى على المسلم اليه ولا سبيل
 الاستقاط بئتين ولا يجوز اثباتهما الا بالاثباتها لكنا قضينا للمسلم بالثمة ما يدعيه لان
 ان ادعى بزيادة السلم اليه يدعي شعيل وقبلنا البينتين قضينا للمسلم بالبينة والشعيل

وذلك ما لم يَدْخُلْ فَمَا أَفْسَدَ ذَلِكَ ثَبَتَ ان الواجب قبول أحد البيتين
 قضيتا السلم فإذ أثبت ما ادَّعى السلم ببيتين حكماً بهما والقياس ببيت السلم
 اليه وايضاً لو قبلنا البيتين قبلناهما على أن كل واحد عقد للسلم مخالف لعقد الآخر
 فإذ أثبت العقد ان دفعنا إلى السلم ما يملكه عليه لثبوت عقد الديني ادَّعى له ولم
 يَدْخُلْ اليه ما أثبت بالعقد الآخر لا لأنه لا يملكه عليه ويَبْطُلُ اقرار السلم اليه فيما
 اقر له به وبطلت بيئته لا لأنه من يملكه لا يملكه لا يقيم عليه البيئته
 وهو مبطل لا يقرانه في ان بيئته تبطل **فإن قيل** فيلزم حكم على هذا
 ان لا تقبلوا بيئته المسلم اليه انما يلزم من قبض في كل ما قبض
 من راس المال وسمع بيئته ولائنه لا يؤذي لان يدفع الى المسلم اليه انما يملكه عليه
مسألة قال اذا قال المسلم سلمت سلماً فاسد او قال المسلم اليه لا بل سلمت
 سلماً صحيحاً فلهما اقام البيئتين قبلت بيئته فالقول قول فان اقامها جميعاً كانت البيئته
 بيئته السلم اليه وان لم يكن لواحد منهما بيئته فالقول قول من خالف منها وان خالف
 جميعاً فالقول قول من ثبت السلم وان تكلا جميعاً تبطل السلم قلنا اي اقام البيئتين
 قبلت بيئته لا لأنه لم يثبت الا على عقد واحد فلهما اقام البيئتين على صفة في كل عقد
 وحسب ان تكون مقبولة ويعتد على هذا ان المدعي للمصحة لو ادعى عقدًا ثانيًا يخلف
 له المنكر لصحة السلم وقلنا انهما ان اقاما جميعاً البيئتين كانت البيئته بيئته السلم
 اليه لا لأنه المدعي لصحته وكذا لو كان المدعي لصحة السلم هو المنكر كانت
 البيئته بيئته فالاعتبار بين يدعي صحة السلم في ان البيئتين بيئته وبصحة انما
 نصدق البيئتين لانه ظاهر احوال المسلمين في السلامة متى صدقناها ويجب ان
 نعمل بشهادتهما على عقد غير اخدها فاسد واخر صحيح فيجب ان نلغي العقد الفاسد
 فان قامت بهما البيئتان والعقد الصحيح يجب ان يثبت متى قامت بهما البيئتان فصالحهما
 بهما بيئته المدعي لصحة السلم لما بيننا لا وقلنا ان لم تكن لواحد منهما بيئته فالقول قول
 من خالف منهما لان كل واحد منهما مدعي ومدعي عليه فليحلف لصاحبه سقطت
 دعوى خصمه عنه ومن لم يخلف ثبتت عليه دعوى صاحبه لتكوله فيكون القول قول
 من خالف منهما على ما بينا **فإن قيل** فكيف صارت كل واحد منهما مدعيًا ومدعي عليه
قيل له لان المدعي لصحة السلم يدعي حقا فلهما بعينه بموجب سلمه الا انزل

هنا ساقط

كَانَ هُوَ الْمُسْلِمُ فَهُوَ يَدْعِي مَنِعًا عَلَيْكَ بِعَيْنَيْهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسْلِمَ لَيْسَ فَإِنَّهُ يَدْعِي عَلَيْكَ
 أَنْ تَلْزَمَهُ قَبْضُ مَبِيعٍ مَعَيْنٍ غَوَصْنَا عَنْ رَأْسِ مَالِهِ وَالْمَدْعَى لَقَسْنَا الْكَلِمَ مَقَرُّ بِالْكَفِّ وَدَعَا
 فَتَأْذَانَهُ يَظْهَرُ فَصَارَ مَدْعَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَوَضَحَ مَا ذَكَرْنَا لَنَا مِنْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَدْعَى
 وَمَدْعَى عَلَيْكَ وَقَدْ نَافَا حَلْفًا جَمِيعًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْبِتِ لَصَحَّةِ السَّلَامِ لِأَنَّهُ مَدْعَى
 خِلَافَ الظَّاهِرِ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ وَعَلَى خَصْمِهِ الْيَمِينُ فَكَمَا أَنْ مَدْعَى عَلَى غَيْرِهِ لَا حَقًّا فَانْكَرَ
 الْمَدْعَى عَلَيْكَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى يَمِينِ الْمَدْعَى لِأَنَّهُ يَدْعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ الْمَدْعَى فَتَأْذَانُ السَّلَامِ
 مَدْعَى خِلَافَ الظَّاهِرِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَا بَأْسَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَأْخُذَ الْكَفِيلَ وَالْمَدْعَى
 مِنَ السَّلَامِ عَلَيْهِ مَا اسْلَمَ فِيهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى شَيْءٍ فَلَمْ
 تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانًا مَقْبُوضًا فَذَلِكَ عَلَى أَنْ أَخَذَ الرَّهْنُ فِي الرَّهْنِ

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّعِيمُ غَارِمٌ

١٣١

وَالدَّعِيمُ هُوَ الْكَفِيلُ

فِي صَحَّتْهَا فِي سَائِرِ الْمُتَوَقُّقِ فَكَذَلِكَ فِي السَّلَامِ وَالْعَلَّةُ أَنَّهُ مِنْ حَقُوقِ الدُّنْيَا **فَانْظُرْ**
 الْيَسْرَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ **فَبِئْسَ** كَذِبُ الْكَفِيلِ
 عَلَى اسْتِجَابِ الدُّعَاءِ وَالتَّوَسُّعِ بِأَمْرِ النَّاسِ إِذَا لَمْ يَخْفِ ضَيَاعُ الْمَالِ وَتَلْقَى وَدَوَّيْتُ
 عَنِ بَنِي عَثَامِثَ أَنَّهُ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَامَ الْمُؤَجَّلَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ تَلَّى قَوْلَهُ إِذَا تَلَّيْتُمْ
 بَدَّيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى عَلَى أَنْ الرَّهْنُ مَقْبُوضٌ لِلَّهِ مُتَّفَقًا وَعَقْدُ السَّلَامِ يُوجِبُ (الاسْتِيفَةَ)

السَّفْعَةُ	فَضَحَ الرَّهْنُ كَيْتَابُ الدُّنْيَا	بَابُ الْمُؤَجَّلِ فِي السَّفْعَةِ
-------------	--	------------------------------------

تَجِبُ السَّفْعَةُ فِي الدُّنْيَا وَالْعَقْدَانِ وَالضَّيَاعِ إِذَا بُلِغَتْ لِلشَّيْءِ يَكُ فِي أَصْلِ الْمَبِيعِ هَذَا لَا
 الْجَمْلَةَ لِاخْتِلَافٍ فِيهَا إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مَا تَضَعُ الْقِسْمَةَ مِثْلَ إِحْمَامٍ فَيَدَّ قَائِمًا مَا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ
 مِثْلَ الْحَمَامِ وَالرَّحَى فَذَهَبَ السَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا سَفْعَةَ فِيهِ وَأَوْجِبَ فِيهِ السَّفْعَةَ الْوَحْدَانِيَّةَ
 وَاصْطَحَابًا وَعِنْدَنَا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ السَّفْعَةُ وَكَذَلِكَ فِي الْمَالِيكَ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَالْعَرُوسُ وَهِيَ فِي
 الْأَوْشَعِيَّةِ لِلشَّيْءِ يَكُ فِي أَصْلِ الْمَبِيعِ دُونَ غَيْرِهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ رِوَايَةُ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ
 عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ **السَّفْعَةُ** شَيْءٌ يَدَّ قَدْ
 فِي السَّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَهِيَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَالْجَمْلَةُ

وَالْخِلَافَ فِي إِنْ لَمْ يَكُنْ شَفَعَهُ الْجَارُ مَعَ الشَّرِّكَ فِي الْأَصْلِ
لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا يَبْتَغِي بِهِ لَوْلَا أَنْ مَرَّ كَانَ كَيْدَ حَقٍّ فِي الطَّرِيقِ فَلَمَّا انْزَلَتْ مِنْ دَارِ تَمَلُّكِ الْإِثْمِ
الطَّرِيقِ إِلَى الْبُيُوتِ نَاشِئًا مَوْلًى كَيْدَ كَذَلِكَ مَرَّ كَانَتْ لَوْ أَنَّ هَذَا قُوَّةً إِلَى هَذَا لَيْسَ لِي
أَنْ يَبْتَغِيَ الشَّرِّ قُوَّةً بِأَحَدٍ فَإِنْ أَعْتَصِمَ فِي الشَّرِّ آكَدَ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الشَّفَعَةُ
فِيهِ مَقْدَمًا عَلَى الشَّرِّ فِي الطَّرِيقِ فَتَأْذَى شَرُّكَ الشَّرِّ أَشَدَّ مِنْ تَأْذِي شَرِّكَ الطَّرِيقِ
فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَوْلَى فَلَمَّا أَقَامَ الشَّرُّكَ فِي الْأَصْلِ هَسَلَتْ قَوْلُنَا وَقَوْلُ

ابن حنيفة واضحا به في الشفاعة في الجوار واحد والخلاف فيه بيننا وبين ابن
ابن كليلي والشافعية والامامية حكى الكرخي ان ابن ابي كليلي كان يقول في ذلك مثل قوله
ابن حنيفة ثم رجع عنه والدليل على صحة ما ذهبنا اليه في ذلك الخبر المشهور
من حديث عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اجدوا حق شفاعة جاري
ينظروها وان كان غائبا اذ كان طريقهما واحدا وحديث عمرو بن شعيب عن عمرو بن اسود
عن ابيه قال قلت لرسول الله ارض ليس لاحد فيها شرب ولا قسم الا جوار قال صلى الله
عليه وآله الجار احق بشفاعة وهذا يبطل كل تاويل يتاوله المخالف وحديث شعيب بن
ابن وقاص لو اذني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم يقول النبي احق
بالشفاعة والجار احق من ولا ما استأذنيته او كما قال فقد نصحت بما يجاب الشفاعة
دون الجار والجار احق من ولا وحديث بن سنان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
والا اذني سلمت الجار احق بشفاعة الدار وعن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله
انما قال الجار احق بالدار وحديث جابر الشفاعة في كل شئ يوجب الشفاعة
في شرب الشرب والطريق فاما استأذنيهم ياروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم
الشفاعة فيما لا يقسم فاذا وقعت احد مؤلفه شفاعة وفي بعض الاخبار فاذا وقعت
احد مؤلفه وصرفت الطريق فلا شفاعة فيضعف ان انما في قوله الشفاعة فيما لم يقسم
او يجاب الشفاعة للكلية وهذا اما لتسوية ولا خلاف فيه فاما قول من قال فاذا وقعت
للزود فلا شفاعة فقد قيل انه من لفظ الراوي ادرجه في حديثي فلو ثبت انه
من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعمل ان المراد ان الشفاعة لا تجب القسمة
وقوع احد مؤلفه المقصود بيان ان ذلك لا يوجب الشفاعة ولو كانت القسمة جارية
على البيع ومشبها له ولا يعمل فيها ان احد الشئ كما ان ابا يعقوب لم يثبت القسمة
بطلت الشفاعة بينهما على ان ترك الشفاعة ان تقع القسمة لم يبطل لها ليعلم ان طلب
الشفاعة على القول فاما ما رووه الجار على الشئ فيموت بغيره ان الشئ في اللغة لا
يسمى جارا وما حكى ان الملا اعتبر عنها الجار فذلك لا لشئ كبير او لشئ كبير بينهما وبين الزوج
وانما هو للقب بالجسد بينهما

قول الشاعر اجار تنابني فاك طالعنا
على ان ما ذهبنا اليه اولى
عليه والناقل

يكون قريباً من التأدي بالسلك
 وبما كان التأدي به أشد لاق الجاهل أن ينفر من الأبنية المودية وليس ذلك لئلا
 على أن في اختيارنا نصومها لا تعمل التأويل قصار قولنا أو في **مسألة** قالوا كل
 مصر مصر المسلمين فلا شفعة فيها ولا في وجهه أن المصير لا حق لهم فيه إلا ما
 يملكون فلا يفتخ بهم في الشفعة ليقول تفرقة بين المصيرين ويأري عنه
 صلاتي الله عليكم وآلهم وسلم من أن الإسلام يغلو ولا يغلو عليهم وقال تعالى وجعل كلمة
 الذين كفروا الشفلى وكلمة الله هي العليا ولا يفتخ بهم في مصر مصر المسلمين ليتكلموا فيه
 ويغلو **مسألة** قال فإن كان مصر أم مصر الكفار كان لأهل الذمة أن يشفع بعضهم
 على بعض ولم يكن لهم شفعة على المسلمين وقبح منعمهم أن يشفعوا على المسلمين ما قدما
 ولأن الشفعة موضوعة لدفع التأدي وقد اذن لنا في بعض الأدوية أو لهم قال
 الله تعالى تحت يعطوا أجر يوم عظيم وأما صاغدوق وعين النبي صلى الله عليه وآله
 إذا كنتم معكم في طريق فالجوههم إلى المضيق وعن علي عليه السلام أنه حاكم نضارياً
 إلى قاصيه شريح فجلس إلى جنب شريح واجلس السرا في يمين يده وقال كونه أنصح
 ذمي ما جليست إلا معك فلم يبق بين مجلسيه ومجلس خصمه إلا من كان يميناً وإن كان
 فيه بعض الأدوية أو قلت أكان ذلك كذا لم يجعل للذي شفعه على المسلم أدلة
 يدفع عنه جميع الأدعية كما كان دفعه عن المسلم **مسألة** قال في المنقب والشفعة
 تجب لأهل الذمة في الضياع والدقوت والعروق والاضياح التي يجب في علاقتها آلات
 الصلح عندي هو قال في المنقب لأن الاختيار الوارد في الشفعة ليس فيه تخصيص
 الذمي من المسلم ولأن سائر الأحكام لا فرق فيها بين الذمي والمسلم فوجب أن تكون الشفعة
 كذلك ولأن هذا اجتناب من الأذى عما يعظم وينبغي فيجب أن يكون من فروعاً عن أهل الذمة
 كما يفرج عن أهل الذمة مثل الرد بالعقب وخيار الرقية وخيار الشرط ومنها وهو أنهم ولم يفرج
 مجزاه وقوله الإسلام يغلو ولا يغلو لا يغلو ليس الملاذبية الحقوق والأحكام قائماً بينهم الشفعة
 فيما يجب فيه الأعشاش فالمراد به إذا كان المترك مسلماً وجهه أنه يؤذي إلى اسقاط حقوق
 الفقراء الذين لا عشرة عليهم فإن كان المترك ذمياً توجهت الشفعة عليهم للذي
 ولا شفعة للذي في العبد المسلم بغير نجات وجهه أنا منعهم من امتساك العبد فيجب
 أن نمنع من أخذه بالشفعة هذا إذا قلنا لا نبيح أن يملكه بالسلب وإن قلنا أنه يبيح

ان يملكه بالشراء ولكن لم يجبر على بيعه لم يتنع أن تثبت فيه شفعة مسئلة
قال ولا شفعة في الصداق وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وعند السافعي فيه الشفعة
ولا شفعة في الصدة والهبة وعند أبي ليلى ومالك في الهبة الشفعة والأصل
في ذلك ان الشفيع يأخذ الشيء بالبذل الذي حصل على المشتري من المال فاذا حصل
الشيء له بغير بدل هو مال لم يجب الشفعة فيه والدليل على ذلك انه لم يكن الأثر
كما ذكرنا كان الشيء يؤخذ بغيره وبالم لم تضمن بغيره واحد بالثمن صح ما ذهبنا اليه ولا
خلاف انه لا شفعة في الاودي فكذلك الصدة والهبة لانهما دخلا في ملكه بغير
عوض وربما قاسوا على البيع بغيره انه دخل في ملكه باختيار ولا وهذا لا معنى
له لأن الاختيار لا تأثير له في هذه الباب الا ترى ان الشيء يدخل في ملك البتة
والمجنون بالشراء ولا اختيار لهما مع هذه المحب فيه الشفعة كما في الصداق فانه
ان كان في مقابلة البضغ فان البضغ لا قيمة له في الحقيقة ولا في المهر لا يملك به
البضغ وانما يتباح البضغ به على انالوا وجبت اخذ المبيع به المثل كذا لو جبت
اخذ العوض بجبت احوال المالك في حسمها فاشبهها وروحها وتبها وهذا في غاية
التعدي لأن احوال المشتري خلاف موضوع الشفعة بل خلاف
سائر ما يملك بالاعوان على ان المالك ان يبي ليلى كان يوجب اخذ المبيع بغيره وهذا
وان كان بعيدا وبخلاف موضوع الشفعة فوافق ما ذهب اليه السافعي
وهذا يقتضي ان لا شفعة في الخلع وفي عوض المستاجر وما اشبهها مما لا يكون عوض
ما لا ومنه ما يوجب بغيره عن دم العمد ويقاس ذلك على الصداق او يجعل دم العمد أصلا
مسئلة قال والهبة على عوضين يجب فيها الشفعة تؤخذ بقيمة العوضين وقول
أبي حنيفة مشل قولنا الا انه يوجب الشفعة بعد حصول التقابض فيهما معا
اعني الهبة والعوض وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال كذا يجب الشفعة اذا حصل
الايجاب والقبول وان لم يحصل التقابض والاشتباه ان يكون قولنا القول في الأصل
فتبين ان الهبة على العوضين كالبيع فكما انه لو باع بعوضين وجبت الشفعة ولزمنا
قيمة العوض كذلك اذا وهب على عوضين لانه عقد معاوضة او يجب تملك البذل بالبدل
ولا يشترط التقابض فيها كما لا يشترط في البيع اذ قد بينا ان ذلك مثل البيع على ان من
اصلنا ان الهبة تثبت من غير قبض فلم يكن لاشتراط القبض في هذه المعنى

مفتی

قَالَ وَإِذَا كُنْتَ اَرْضِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَبَاعْ اَحَدَهُمَا حَصَّتَهُ مِنْ حِلٍّ اَخُو وَلَمْ يَعْلَمْ
شَرَّ نِكَاحٍ ثُمَّ بَاعَ الشَّرَّكَ الْاُخَرَ حَصَّتَهُ مِنْ اَخُو وَلَمْ يَلْعَ يَعْلَمْ بِبَيْعِ شَرِّ نِكَاحٍ

125

مَنْ بَاعَ الشَّرْكَاءَ الْوَاحِدَ الَّذِي بَاعَ قَبْلَهُ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ الْاِخْوَانُ وَلَا لِمَنْ بَاعَ فِيهِ
شَفْعَةً عَلَى الْمَشْتَرِي الْأَوَّلِ

كذا

فِي طَلَبِ شَفْعَتِهِ كَالْمُجْتَبِي الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا
وَبَيْنَ الْمَشْتَرِي مَنِيٌّ مِنْ حَقِّقِ الشَّفْعَةِ قَالِمٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَفْعَةٌ فَكَذَلِكَ الشَّرْكَاءُ أُولَا
نَصِيبُهُ عَلَى أَنْ الشَّفْعَةُ مَوْضُوعًا قَدْ أُعْلِمَ لِرَفْعِ أَكْثَرِ الصُّلَحِ بِالْمَشَارَكَةِ وَالْمَجَاوِزِ
فَإِذَا بَاعَ الشَّرْكَاءُ نَصِيبَهُ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَخَافُ إِذَا أَفْضَرْنَا بِالْمَشَارَكَةِ فَتَالِ شَفْعَتُهُ
فَوَجِبَ أَنْ لَا تَكُونَ لَهُ شَفْعَةٌ وَلَا مَا مُشْتَرِيًّا فَإِنَّهُ مَلِكٌ بَعْدَ تَمَلُّكِ الْمَشْتَرِي
الْأَوَّلِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ شَفْعَةٌ لِأَنَّ الشَّفْعَةَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ فِي شَرْعِهِ أَوْ جَوَازِهِ
وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَشْتَرِي الْأَوَّلِ الشَّفْعَةُ عَلَى الْمَشْتَرِي الثَّانِي لِأَنَّهُ دَاخِلٌ عَلَيْهِ فِي
الشَّرْكَاءِ كَمَا تَبَيَّنَ لَهُ عَلَى مُشْتَرِي ثَالِثٍ لَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ فِي الشَّرْكَاءِ وَالْعِلَّةُ الدُّخُولُ عَلَيْهِ
فِي الشَّرْكَاءِ هَسْبُكَ قَالَ قَالُوا الشَّفْعَةُ عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ لَا عَلَى عَدَدِ
قَدَرِ الْأَنْصِبَاءِ وَبِهِ قَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَاحِدٌ قَوْلِي السَّافِي وَلَمْ يَقُولْ آخَرُهُ
عَلَى قَدَرِ الْأَنْصِبَاءِ وَوَجْهُهُ مَا ذَكَرَهُ يَخْتَصِمُ الْحَتَّائِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنْ يَصَاحِبَ
النَّصِيبِ الْأَوَّلِ لَوَانْفَرَدَ لَا يَسْتَحِقُّ الْجَمِيعُ كَمَا يَسْتَحِقُّ صَاحِبُ الْأَكْثَرِ فَإِذَا اجْتَمَعَا
وَجِبَ أَنْ يُقَامَ الْمَشْفُوعُ فِيهِمْ بَيْنَهُمْ بِالسُّوْتَةِ كَالْمُجْلِسِ بَيْنَ عِيَانِ شَيْءٍ
وَلَا يَحْدُهُمَا شَاهِدَانِ وَلَا وَاحِدٌ ثَلَاثَةٌ مِنَ الشُّهُودِ يُقَسَّمُ الشَّيْءُ بَيْنَهُمْ بِالسُّوْتَةِ وَالْعِلَّةُ
أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ فِيهِمَا لَوَانْفَرَدَ لَا يَسْتَحِقُّ الْجَمِيعُ وَكَذَلِكَ الْأَبَايَ وَالْإِخْوَانُ مَا فِي الْأَوْدِيَةِ عَلَى
هَذِهِ الْأَخْلَاقِ فِي الْمَجَارِحِ لَوْ جَرَحَ أَحَدُهُمَا جَرَحَهُ وَاحِدٌ لَا وَالْآخَرُ جَرَحَ أَحَدَهُمَا
فَأُكْتُبَ الْمَجْرُوحُ أَنْ الدِّيَّةَ تَلْزَمُهَا عَلَى سَوَاءٍ وَكَذَلِكَ الْعَبْدَانِ إِذَا بَيْنَ ثَلَاثَةٍ لِأَحَدِهِمْ
السُّدُسُ وَالْآخَرُ الثَّلَاثُ وَالْآخَرُ النُّصْفُ فَاعْتَقَ صَاحِبُ السُّدُسِ وَالثَّلَاثُ أَنْ النُّصْفَ
يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى سَوَاءٍ وَالْعِلَّةُ فِي الْجَمِيعِ أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَوَانْفَرَدَ يَقْضَى فِي الْمَدْعِيَّةِ
أَنْ أَحَقُّ وَجِبَ عَلَيْهِ بِكَ فَإِذَا اجْتَمَعَا قَضَى عَلَيْهِمَا عَلَى سَوَاءٍ فَكَذَلِكَ فِي الشَّفْعَةِ
فَإِنْ قِيلَ فِي الْمَدْعِيَّةِ أَنْ أَحَقُّ وَجِبَ بِالسَّاهِدَيْنِ كَصَاحِبِ الشُّهُودِ الثَّلَاثَةِ
وَالثَّالِثُ لَا تَأْثِيرُ لَهُ قِيلَ أَحَقُّ وَجِبَ لِلْمَشْفُوعِ بِالْقَلِيلِ مِنَ الْمَلِكِ وَالزَّائِدِ
لَا تَأْثِيرُ لَهُ فَإِنْ قِيلَ الْعِلَّةُ فِي الْمَجَارِحِ الَّتِي تَسْجِبُ فِي الْبَدَنِ وَلَا يَعْلَمُ
أَيُّهَا كَانَ سَبَبَ الْقَتْلِ فَسَوْتُهُمَا بَيْنَهُمَا عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ قِيلَ لَهُ لَوْ كَانَتْ

الغلبة ما ذكرت لو جبت ان يجعل لكل جرحا حط السلية فكان الواجب توريثه
 الذي على الجرحا ان يكون الغلبة ما ذكرنا وهذا ظاهره **مسئلته** قال واذا اشتري
 انما وقام فيها شفيع لم يكن له ان يقبل فيها البائع الا ان يترك الشفيع شفيعه
 المراد به ان يكون له الدالة فيما بينه وبين الله تعالى لا ان يكون له مانعا في حال
 للشفيع شفيعه او يكون المراد به ان لا قاله لا تبطل شفيعه لانه الدالة تنفع
 ان اقال المشتري ما لم يوجد المشتري ولما ان يتصرف فيه بما شاء من بيع
 او هبة او مواجزة او استملاك لا يمنع من شيء منه حكما وان لم يستجب له فيما
 بينه وبين الله تعالى لا في التسليم والشفيع فكذلك لا في البيع ان تقع حقيقة
 وان كرهت فان اقال وكان الشفيع قد انكسر شفيعه بالبائع الا ان قاله الشفيع
 بالاول قاله محرم لا في بيعي بن الحسن بن علي بن السلام قال الا قاله كالبائع سوا
 ولو سلم الشفيع شفيعه جازي المشتري ثم باع المشتري ما اشتراه كان
 للشفيع شفيعه في البيع فكذلك الدالة على منعه من البيع **مسئلته**
 قال واذا اشتري الشفيع فترك الشفيع ثم اشتط المشتري شيئا من الثمن
 فخطا البايع عنه كان للشفيع ان يأخذها من المشتري بالثمن الثاني لانه الخط
 يلحق الثمن فاذا امتار الثمن جازي كان الثمن اكره ان ترك البيع
 من الثمن كان الواجب ان يأخذ بجميع الثمن لانه اذا ترك البيع لم يبق من الثمن
 شيء يجوز تغلق الحكم به فوجب الرجوع الى البيع وبه قال ابو حنيفة والشافعي
 وايضا الخط والريكة لا يلحقان العقد حتى يكونا في الحميم كل واحد منهما طاهر
 العقد وحط الجميع لا يمنع ان يلحق العقد لانه يكون به من له عقد بلا شيء فيجب ان يكون
 ابرة او اذا كان ابراه ووجب على الشفيع ان يأخذ بجميع الثمن **مسئلته** قال واذا
 المشتري اذا كان مشرفا على العقد فانه لا يمنع الشفيع لانه الشفيع يصير اولى
 بالعقد وحقوق من المشتري وقد انقطع عنه حق البايع وخرج الشيء عن ملكه
 فوجب ان يكون للشفيع اخذ وان ابطا لحيات المشتري وبه قال ابو حنيفة والشافعي واخذ
 قول السافعي قال ابن ابي هريرة في التعليق ويحتمل على قول له اخذ ان لا يكون للشفيع
 اخذ لا يحتمل يثبت المشتري امساك البيع قال لانه ان يقول لا اخذ من عهده سلفي لانه
 اخذ لا وهذا الامتناع لانه لا يدخل في العقد باختيار ولا في العهدة لانه قد لم يمتدح

استحق الشفعين بانقطاع ملك البائع عنه كما انه لو كان ببيع عتيق كان للشفيع
ان يرضى ببيع يأخذ ولا يبطل عيانت المشتري فيه فكل ذلك الخيارات المشروطة فاما اذا
كان للمشتري البائع وطفا فلا شفعة فيه حتى ينقطع خيار البائع لانه ملك البائع
لم يزل عنه بعد بل هو على ملكه وهذه امالة افوت فيه خلافاً ومضى اختيار البائع
امضاً ولا وجبت الشفعة للشفيع **مسألة** قال واذا اخذ الشفع
شفعة ثم حصصه شفيع اول من طلب الشفعة اخذها من الشفع الاول
لان الشفع الاول انما ثبت له الشفعة بان تركها من هو اولها فاوكد المالك تركها وطلبها
من هو اولها كانت الشفعة للاولى دون من اخذها اذ اتركها اذ تركها الوصية معاً
سقطت شفعة اخذها فكل ذلك اذ اخصص الاول بغير اخذ في هذه امالة اخذ فيها
مسألة واذا بيعت الدار في رواق لا منفذ له كانت الشفعة للوقوف اليها
فالوقوف **اعلم** ان المالد ببيع الرخص في شدة كذا الطريق كرقاق فيه ثلاث
دون اثنان مشد كان في موضع من الطريق لشدة في الثالث والباقي شدة للبيع
وكذا ان كثرت الدون في الرقاق والاصل فيه ان الغليظ لما كان اخص بالشد كذا
من الشدة يك في الطريق كان اولي بالشفعة من الشدة يك في الطريق اولي الشدة في
لك الاصل لك الشدة حيث لا شدة كذا فيه

حيث فيه الشدة لك الشدة في الطريق فكل ذلك

مسألة والمضارب اذا اشترى خائطاً

وبيع الى جنبه خائطاً نظره فيه فان كانت قيمته الخائط الاقل من ثمنه على راس المال
كانت الشفعة للمضارب والمضارب المالك جميعاً وان كانت لا تزيد على ذلك كانت الشفعة
لصاحب المال دون المضارب ووجهه ان الزيادة على راس المال تكون بين المضارب
ومضارب متى رادت القيمة حصل فيه شدة للمضارب فوجب ان تكون له فيه شفعة
كما ان يكون في دار اذا بيعت الى جنبه اخرى كان لكل واحد منهما فيها شفعة فاما اذا لم
يكن في ذلك زيادة على راس المال فلا حق فيه للمضارب فكل ذلك ابطالنا شفعة لانه ليس
شدة يك في الخائط المشتري او لاهد اذا كانت المضارب به شفعة فاما اذا كانت فاسد
فالشفعة على الوجه كذا لصاحب المالدون المضارب يخرجاً لان من مضارب يخرج الى الم
اذا كانت المضارب فاسد فاما ان مضارب فعله هذا الا يكفه له شدة في الخائط

القول فيها يبطل الشفعة

على وجه من الوجوه قلنا لك قلنا الله لا شفعة لك
باب القول فيها يبطل الشفعة

ادى احضار الرجل عقدي بيع له فبيعه شفعة فلم يطالب شفعة ساعة بعد البيع
بطلت شفعة وبيعه قال ابو حنيفة واصحابه واخذ قول السافقي والاصل فيه
ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال الشفعة كنشطة عقال فان قيل كذا
مكانه ثبت حقه والاداء لثوم عليه وما روي عنه صلى الله عليه وآله انه قال لا شفعة
لن وابيها ولا خلاف بين العلماء ان من ترك طلبها مدة لا طوليته من عشرين عدلت بطلت
شفعة فذلك اذا تركها مدة لا طوليته لا والعلة اعراضه عن طلبها الغيبة عدلت ولائها
يؤذي الى تعليق حق المشتري فوجب ان يكون ذلك مبطلا لشفعة وبما سأل على
تركه مدة لا طوليته ويمكن ان يقاس بها تبيين الغلبة على قبول البيع في المجلس اذا ارضى
عنه في المدة لا التبرك لا مبطل للحق بالاجماع اعني في القول فان كان المانع من ذلك
عدلا كالحوف من ظالم او ما اشبه ذلك لم تبطل شفعة فاذا انال العذر عما ذكره
كما كان في انما تبطل ان لم يطلبها وذلك ان المعادين لها ثابروا في مثل هذا الى تركه او كونه
باع او اشترى او اقره حكوما لم يقع شيء من ذلك وكذا عند الطلاق والعتاق
والنكاح وكذلك السلوك عن طلب الشفعة اى كان لما ذكرنا والذي يجب ان يعتبر
في الحوف هو ما يعتبر في باب الاكراه وان كان حوقا يرد كالحوف من الوحشة او ما
جوز مجراها لم يؤثر وبطلت الشفعة كما تقول ذلك في الاكراه وحكي عن بعض الحكماء
حنيفة ان الشفعة تبطل اذا سكت خوفا وسهوا وبغير القبول في المجلس والفضل بينهما
ان العذر له يؤثر فيه الا ترى ان الشفعة كوخفي عليه ان البائع قد اوجب لم تبطل
شفعة بالاعراض وقد رآك الشفعة لو تركها طلبا منه ان البيع بالعلم ان البيع
بأقل لم تبطل شفعة وليس كذلك حيات القبول في الغائب اذا ابلغه خبره
البيع ان لم يسهه على انه مطالب بشفعة ولم يبعه بان لك ان لك ترى ان ما يكتسبه
بطلت شفعة على ما بينا الا ان يمنع ما ذكرنا وذلك ان اطلب الغائب هو
بالاشهاد والانفاذ متى قصه في الخبر من الامرين بطلت شفعة على ما بينا لا والشفعة
اذا ابلغ قصه بطلت شفعة على ما بينا لا قالوا لو اهرم تركوا ما يجب عليهم في ذلك

فِي ذَلِكَ لَكُمْ وَهَذَا نَوَافِلُ يَوْمَيْنِ أَوْ أَقْلَ الْوَلْتِ لِحُلُمِهِمْ بِذَلِكَ لَمْ يَبْطُلْ شَفَعَتُهُمْ وَهَذَا
عِنْدِي ضَعِيفٌ لَوْ أَنَّ سَائِرَ مَا قَدْ تَمَنَّا كُنَّا لَا يُوجِبُ الْبَطْلَ لَهَا بِحَدِّ أَوْ وَهْمٍ مَا ضَعُفَ أَنْ
الشفعة مَوْصُوعَةٌ لَدَفْعِ الصَّغِيرَةِ فَالْوَضِيقُ عَلَى الشَّفِيعِ خَلْفَ بَطْلِ الشَّفَعَةِ لِأَمْرِ
جَمَلِهِ وَلَمْ يَخْطُ بِهِ عِلْمُهُ لَمْ يَكُنْ دَفْعًا عَنْهُ الصَّغِيرَةُ وَلَا عَرَفَ خِلَافًا
فِي تَأْجِيلِ الشَّفِيعِ مَدْرِدٌ لَا يَحِلُّ الْمَالُ وَقَدْ تَسَوَّجَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ دَفْعُ الصَّغِيرَةِ رِغْلُهُ فَكَذَلِكَ
مَا ذَكَرْنَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ لَدَيْكَ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَفْعُ عَنْ أَمِي الْخَطَا وَالسَّيِّئِ
وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ وَلَا أَنْ يَجْلِسَ بِالسَّيِّئِ يَنْتَعِ مِنْ سَقُوطِ حَقِّهِ فَكَذَلِكَ جَمَلُهُ بِأَيْدِيهِمْ
فِي الطَّلَبِ فَأَمَّا مَا يُوضِّحُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ فَمَوَانِدُ لَا شُبُهَةَ فِي الْمَثَرِ كَوْجْهِهِ لَنْ قَبُولِهِ
الْإِيجَابِ فِي الْجُلُوسِ مِنَ الْبَاطِلِ يَبْطُلُ حَقُّ الْقَبُولِ وَكَذَلِكَ الْقَابِلُ لِلنَّكَاحِ لَمْ يَنْعُدْ
ذَلِكَ مِنْ بَطْلَانِ حَقِّهِ وَكَذَلِكَ مَنْ اشْتَرَى بَعِيْرًا ثَلَاثَ كَوْجْهِهِ لَنْ سَكُونَهُ إِلَى أَنْ تُغْضَى
الْمَدَّةُ لَا يَبْطُلُ خِيَارُهُ فِي شَيْءٍ حَتَّى تَنْقَضِيَ مَدَّةُ الْخِيَارِ لَمْ يَنْتَعِ ذَلِكَ سَقُوطِ خِيَارِهِ وَهُوَ
وَالْوَصْلُ فِي هَذِهِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ تَتَعَلَّقُ بِالْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ فَقَطُّ فَلَا يُؤْثَرُ فِيهَا الْفِعْلُ
وَالْعِلْمُ وَيُوضِّحُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ أَنَّ رَجُلًا أَخْبَرَ عَنِّي أَنَّ السَّلَامَةَ فَقَالَ
عِنْدِي تَرْوِجُ بَعِيْرًا أَدَّى فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ السَّيِّدُ لَعَبْدِي لَا
طَلَمَهَا يَأْتِيهِمْ فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذَلِكَ أَنَّ شَيْئًا لَهَا الْعَبْدُ فُطِّلَ وَلَنْ يَشِيءَ
فَأَمْسِيكَ وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدِ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ ذَلِكَ مُوجِبٌ لِلتَّيْسِطِ سَلَامٌ عِنْدَهُ
لَذَلِكَ قَالَ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَخْتَارَ بِحَدِّهِ وَهُوَ وَجِبٌ وَقَوْعٌ مَا اقْتَضَاهُ لِنَظَرِهِ وَأَنْ أَوْفَعَ
بَعِيْرًا لَمْ يَعْلَمْ فَكَذَلِكَ مَا مَعْنَى فِيمَا يَبْطُلُ الشَّفَعَةُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ عِلْمُهُ وَلَا تَعْلَمُهُ فَأَمَّا مَعْنَى
الْخَبَرِ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ تَعَلَّقَ بِحُكْمِهِ بِهِيَ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ فَعَلِيَ الْوَلَدُ الْكَرِيمُ عَنِ الْبَيْتِ
حَنِيفَةً وَنَقَرُ أَنَّ الْخَبَرَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَحْلُوتَيْنِ عِنْدَ لَيْنٍ أَوْ رَجُلٍ وَلَمْ يَكُنْ عَدُوْلُ وَفَعَلِيَ
عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى قِيَّاسٍ قَوْلُهُ إِنْ يَخْبَرُ رَجُلٌ عَدُوْلًا وَحَلِيًّا أَوْ يُوَسِّفُ وَمِنْ
الْخَبَرِ الْمَعْنَى فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ حَقًّا سَوِيًّا كَانَ الْخَبَرُ حَرًّا أَوْ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ أَمَلًا أَوْ عَدُوًّا
أَوْ عَدُوًّا لَكَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ صَدَقًا وَلَا اخْتِطَافًا عَنْ أَصْحَابِهِ نَصًّا وَالَّذِي
عِنْدِي فِيهِ أَنَّ الْخَبَرَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنْهُ صَدَقَ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ عَدُوٍّ
الْخَبَرِ لَوْ أَنَّ أَكْثَرَ أُمُورِ الْمَعَامَلَاتِ تَتَعَلَّقُ بِكَبُولِ الْهَدَايَا وَطَلَمَارِ الْأَشْيَاءِ وَنَحَاسَتِ الْحُجَرِ
وَكُلَا لَا يَسْتَبَاحَاتُ لِلْخَبَرِ تَلَوُّهُ بَيْنَ النَّاسِ وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ هَذَا فِيمَا لِلرَّسَائِلِ عَلَى

بما بينه وبين الله تعالى فان اراد ان يلزم امر غيبي لا فلا بد من شهادته تأمينا
 وقدرته وملاك كرام من حجب الشفعية هو شئ بينه وبين الله تعالى وينسقط حجبها ليس
 فيه ادم الغي شيئا فوجب ان يراد في الغي ان يكون مغلبا للظن على الاحتياط
 المنه لا تغلب الظن لا تأنيها في تأثير الحكم فوجب ان يكون حجب الشفعية كذلك
 ولا يرد ذلك لئلا يتحقق فلا يجب ان تراعى فيه العدالة كما قلنا في قبول الهدايا وما اشبهها ولا
 تلغ الرجل خبره ببيع على صفة فكان عندك لانه شئ فاستدركت الشفعية كان ذلك تسليمًا
 وان علم بعد ذلك ان العالم قد اجاز لك البيع لانه تسليمه يكون على صفة كان عليه
 والمصلحة والفساد حكمان يتبعان تلك الصفة فيجري مجرى ان يعتقد ان له شفعية بالجواز
 في ذلك شفعية جواربغت الى جنب كانه لا يثبت له ان يعود الى طلب الشفعية اذ
 علم ان العالم يحكم له بها وكذا ان توبك بعد ان الشئ يعرض فقد ران له شفعية فتركا كان
 ذلك تسليمًا **مسألة** قال ويؤجل العالم الشفيع بالتميز يومًا الى ثلاث ايام وله
 راي الصلاح في ان يزيده لا فعل وان لم يوف الشفيع بعد الاجل بطلت شفعية جواربغت
 القدر من التاجيل وهو ثلاثة ايام لاي كنه الغلابة وجهه ان الثلاث جعلت بغير
 في كثير من الاشياء جعلت نقدًا في استسابة المرید وفي قصبة مؤتمن صناع
 الله عليه خبي قال في المرة الثالثة قد بلغت من ادنى عدل فكان ذلك تقديرًا
 حسنًا وليس وليا الشفعية وضعت له في المصادرة لا فلو صنفنا على الشفيع
 ولم نقسح له في القدر كذا قد اخرجنا الصر على المشتري وراينا هذا الله
 تقديرًا ضيقًا في ما هو طويله حسنًا لما بينا له ولما عليه معاملات الناس
 فان لم يأت بالمالي في هذه المدة لا نظير فيه فان كان العالم قد اجله ناجب لاء
 مطلقا لم تبطل شفعية وان كان حكم بطلان شفعية ان لم يأت بالمال واشترط
 المشتري عليه بطلت شفعية قلنا ان التاجيل المطلق لا يوجب بطلان الشفعية
 اذ لم يحصل الثمن لانه قد استحق الشفعية بالطلب وتاخيره التوفيق لا يؤخر فيه
 كان العالم لو كان حكم له بما لم يؤخره ليكره فيه واما اذ الحكم للعالم ببطلان الشفعية ان
 لم يحصل الثمن فيجب ان ينفذ الحكم له لانه لو بد من قطعه الامداد اقطع العالم
 مع ذلك وكذا اذا اشترط الشفيع ذلك لانه بتسليم الشفعية له تعلقها جميعًا
 كان يقول ان كان المشتري هو زيد ففان سلمت الشفعية فيكون ربه هو المشتري

كذا

تكونت شفعتها فلا تطلت **مسألة** وإذا أثبت عند العالم عدم
 الشفيع لم يحكم له بالشفعة وقد ثبتا بك أن العالم له أن يحكم قبل احضار المال
 لهذا استثنى المذموم وإن كان الأولي أن لا يحكم إلا بعد احضار المال ليس لا يقع فيه
 التوى والضرر على المشتري وقد قال محمد بن الحسن إني أن العالم لا ينبغي له أن يحكم
 له بالشفعة لأنه يكون قد أدخل الضرر على المشتري وعرض ماله للتوى وعلى العالم
 أن يخطر للخصم نظر يؤذي كل واحد منهما خفة **مسألة** وإذا أراد
 طلب الشفيع الشفعة فقال له المشتري حمل الثمن فمضى ولم يعثر يكون على شفعتها
 فمضى على المشتري يطالبه عند الحاكم وهذا هو الاستمرار من قول أبي حنيفة
 وقال محمد إن عاد فيما بيننا وبين شهر والأبطلت شفعتها وذكر يحيى بن الحسين
 عليك السلام في المتنون نحو هذا القول ولم يحسب ولا يشهر والأصح ما ذكره في
 الأحكام من أنه يكون أبا على شفعتها حتى يعلم أن يحكم العالم بأبطالها ووجه
 ما مضى من أنه لا يستحق بالتطلب ويجب حقه والسكوت وتأخير توفير الثمن
 لا يبطلهما كما لا يبطل لذكرك سائر احتشوف الوجبة ولا أنه أحسن إلا يقول أن ذلك
 على القول بل يفسخ له في المدة فوجب أن يكون كثير المدة لا قليلا كما سار
 المعقوف وكان قول أن يسير المدة ككثيرها في ترك الطلب ووجه القول
 الآخر أنه يؤذي إلى تعليق حكمه ملك المشتري وقبيلنا أن له أن يرافعه إلى الحاكم
 فيمنع ملكه من التعليق فإن لم يفعل يكون هو الذي علق ملكه وحق الشفيع يكون
 ثابتا كما ثبتنا **مسألة** وإذا أمر من الشفيع عن
 مطالب المشتري بالشفعة وطلب البايع بطلت شفعتها إلا أن يكون قد حل
 ترك جهلا لأن الملك قد صار للمشتري وحسب عي البايع والشفيع عليه
 يستحق الملك بالشفعة فوجب فيجب أن يكون هو المطالب أعني المشتري بالشفعة
 ولا خلاف أنه بعد القبض وتراخي الزمان لا يجوز له أن مطالبة المشتري فكذلك
 قبل القبض والعلة ما ذكرنا من حصول الملك للمشتري فإذا صدق ذلك فعلى المشتري
 عن المشتري وطالب البايع بالشفعة فقد سلم الشفعة للمشتري بأمره عنه ولا وجه
 مطالبته له على البايع لما ثبتنا لا وأما اعتبار الجعل في ذلك فوجه ما تقدم على أنه يصفى
 لما ثبتنا لا قبل هذا **مسألة** قال أبو جعفر للشفيع أن يأخذ للشفيع أن يخذ

مؤخر

جُعِلَ عَلَى تَسْلِيمِ شَفْعَتِهِ وَلَا هِيَ أَنْ يَتَغَيَّرَ وَلَا أَنْ يَجِبَ لَهَا غَيْرُهَا وَقُلْنَا إِنَّهُ فِيهِ
جَمِيعُ ذَلِكَ أَنْ فَعَلَ الْبَاطِلَ شَفْعَتُهُ تَحْتَاجًا

كذافي
الأم

فِي تَأْتِي فِيهِ الْمَعَاوَضَةُ وَالْبَيْعُ

يَصِيرُ ذَلِكَ السَّبَبُ لَهَا بِأَخِي الْجَهْلِي
بَيْعُ الشَّفْعَةِ أَوْ هَبْتَهَا فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بِأَجْلٍ

ذَلِكَ بِطَلَبِ شَفْعَتِهِ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُسْتَلَمًا لَهَا وَمَعْرِضًا عَنِ الْمَطَالَبَةِ

الْأُتْرَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْفِعْلُ عَلَى التَّسْلِيمِ فَقَدْ حَصَلَ التَّسْلِيمُ

وَأَيُّهَا أَوْ هَبْتَهَا وَفِي اخْرَاجِهِ لِنَفْسِهِ مِنْهَا سَلَمًا

كَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ بَرَأْتُ مِنْ هَذَا لَا الشَّفْعَةَ وَالْجَعْلَ

أَنَّهُ اخْرَاجَ نَفْسَهُ مِنْهَا **فَان قِيلَ** فَاذْأَقْلَمُ أَنْ هَبْتَهَا وَبَيْعَهَا لَا يَصِحُّ وَكَيْفَ يَكُونُ

مَوْجِبًا لِنَفْسِهَا فَمَا انْكَرَيْتُمْ أَنْ يَكُونَ إِذَا الْمَصْدُورُ أَنْ يَكُونَ عَلَى شَفْعَتِهِ **قِيلَ** كَذَلِكَ

لَا يُنْبِغُ الشَّيْءُ وَهَبْتَهُ يَتَقَضَى سَهْمًا بِأَخِي اخْرَاجَ نَفْسِهِ مِنْهَا وَالْثَانِي تَحْصِيلُهُ

لِغَيْرِهِ لَا وَالشَّفْعَةُ وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ مِنْهُ تَحْصِيلُ الشَّفْعَةِ لِغَيْرِهِ لَا يَصَحُّ اخْرَاجَ نَفْسِهِ مِنْهَا

فَاذْأَقْلَمُ الْبَيْعَ وَالْهَبَةَ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ مَا لَا يَصَحُّ وَثَبَّتْ مَا يَصَحُّ **فَان قِيلَ**

فَهَلْ تَقُولُونَ فِي سَائِرِ الْحَقُوقِ أَنَّهَا تَبْطُلُ بِهَذِهِ الْقَوْلِ **فِيهِ** لَا تَقُولُ ذَلِكَ فِي

سَائِرِ الْحَقُوقِ لِأَنَّهُ لَا تَبْطُلُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ خَرَجْتُ لِنَفْسِي مِنْهُ وَاسْتَلَمْتُهَا وَشَفْعَتُهُ

تَبْطُلُ بِذَلِكَ وَلَا تَبْطُلُ الشَّفْعَةُ تَبْطُلُ بِالْمِلَّةِ كَمَا تَبْطُلُ بِضَرْجَةِ اللَّغْظِ **مَسْئَلَةٌ**

وَإِذَا مَا تَمَّ مِنْ لَدُنْ الشَّفْعَةِ قَبْلَ الطَّلَبِ لَمْ يَقُمْ وَرَثَتُهُ مَقَامُهَا وَتَبْطُلُ شَفْعَتُهُ لِأَنَّهُ

لَيْسَ لَهُ حَقٌّ ثَابِتٌ قِيَّعُومٌ وَرَثَتُهُ مَقَامُهَا وَإِنَّمَا لَهُ طَرِيقُ الْمَوْتِ أَنْ يَثْبُتَ حَقُّهُ الدُّنَى

عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ الْحَبِيبِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الشَّفْعَةُ كَنَشْطَةِ عَقَالٍ

فَإِنْ قَدِمَ كَانَتْ ثَبَّتْ حَقُّهُ وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا وَمَا رَوَى أَنَّ الشَّفْعَةَ

لَمْ تَقْبَلْ وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حَتَّى لَمْ يَكُنْ مِنْهُ طَلَبٌ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَقٌّ ثَابِتٌ وَإِذَا

لَمْ يَكُنْ ثَبَّتْ حَقُّهُ لَمْ يَسْتَحَقَّ الْوَارِثُ الْأُتْرَى أَنَّهُ إِنْ أَمْلَكَ أَنْ يَمْلِكَ أَرْضًا بِالْأَوْحَادِ

فَإِنْ قَبِلَ أَنْ يَفْعَلَ لَمْ يَبْرُئْهَا وَرَثَتُهُ كَذَلِكَ إِذَا مَا تَمَّ مِنْ يَكُنْ تَثْبِيتُ حَقِّهِ

مِنَ الشَّفْعَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَقُمْ مَقَامُهَا وَرَثَتُهُ فَإِذَا مَا تَمَّ بَعْدَ

الطَّلَبِ قَامَ الْوَرِثَةُ مَقَامُهَا لِأَنَّهُ حَقٌّ ثَابِتٌ وَمَعْنَى الثَّابِتِ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِالسَّكُوتِ وَأَنَّهُ

ولأنه لا بد من لفظ أو دلالة أو حكم والحقوق الثابتة في الأموال تقوم بالورثة
المؤن وقد فيها كالذكر بالغيب وما أشبهه وكالجاريت ولا يلزم خيار الثلاث
وخيار الرقبة لا ينفذ قبل الطلب حتى يسقط السكوت مع مؤنة الزمان فوجب
أن لا يؤخذ كليل خيار القبول في المجلس فأما خيار الطلب فهو حق لا يسقط به
الأشياء المحججة من الاستقاط أو ما يقوم مقامه من قول أو فعل فوجب أن يؤخذ كسائر
بأهمها ليست كالحقوق الثابتة فإن الله حق معلوم غير ثابت وليس
الغرض تشبيه الرقبة بالطلب وإنما الغرض بيان تعلق الحق فيما وهب أو أهدى
أن الشفيع إذا قصر في طلب الشفعة بطلت شفيعته وإن قصر بعد الطلب لم تبطل
مسألة قال ولي اليتيم والد الصغير إذا ترك الشفعة تخيل الغبطة
اليتيم أو لعدم ماله بطلت شفيعته وإن تركه كان الصغير على شفيعته إذا بلغ
وقهه أن ما يفعل الوصي أو الأب جائز على الصغير من البيع والشراء متحذرا
لغبطة الصغير وليس تسليم الشفعة بأحد من ذلك فيجب أن يجوز ذلك
أن سلمها لعدم مال اليتيم لأن ذلك في تلك الحال لا يمكن عنه وهو كان يبيع ماله للاتفاق
عليه إذا لم يكن غيره لا فاما لا تركها أو ناقضا صيغا حقة فلا
يصح ما فعله الأوصى الخ لو باع ماله بالاشتراك لا يضر البيع وكذلك لو وهب
شيئا من ماله لم تضع هبتهما فذلك تسليمهما شفيعته لا على الوجهين اللذين بيناهما
يجب أن يكون غير صحيح فوجب إذا كان أن يكون الصغير على شفيعته إذا بلغ
فإن بلغ الصبي وطلبها وأدعى ما تولى أن أباه أو وصيته قد سلمها للوجهين أو أحدهما
كانت البينة على الصبي واليمين على المشتري لأن الأصل في ما يفعل الأب أو وصي
في مال الصبي إجماع حتى يثبت خلاف ذلك قال — وإذا وهب أب الصبي شيئا للصبي
واستحق الصبي بها شفيعته وسلمها الواهب جاز تسليمه وهذه أيضا يجب أن يكون محققا
على ما بيناهم ومفسرا على ما قلنا من أنه لا **مسألة** قال ولو سلمت الشفعة
شفيعته قبل وجوب البيع لم يكن ذلك شيئا وكان على شفيعته بعد البيع لا أنه سلم ماله
حق له فيه فاشبهه تسليم الواهب وإذا بطل التسليم مع ما قلنا من أنه يمكن بعد البيع
على شفيعته يوجب ذلك ما ثبت من أن الواهب لو وهب مالا يملك كاتب الهبة باطله
ثبت وأصله وحكمه بالصواب وبأسر التوفيق من الختام ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

س

باب التوقير

بَابُ الْقَوْلِ فِي كَيْفِيَّةِ اخْتِيارِ الشَّفِيعَةِ اَوْ كَيْفَانِ

القول في اختار الشفيع

للرجل شفيعه فليس له اخذها الا برضى المشتري او بحكم الحاكم لانه الاملاك اذا كانت
 في تارة الاسلام لا تخرج عن ملك الملاك الوفيهم مع سلامة الخوال الا برضى
 الملاك او بحكم الحاكم **مسألة** قال الشافعي اخذ المبيع من وجهه في يد المشتري
 كسائر الاملاك اذا خلا في ان الشفيع اذا حكم الحاكم له بالشفيعه ملكه المبيع
 وكان اقله من المشتري فاذا اخذه من المشتري كان الاحوط ان يخصه بالمبيع
 لئلا يقع فيه التجاخذ بين البايع والشفيع **مسألة** قال واذا اشترى عدة
 من الناس شفيعه لرجل فيها شفيعه في جميع الحصص فله ان يطالب من شاء بالشفيعه
 ويتسلم منه شاء فان اشترى الجميع رجل واحد فليس للشفيع الا اخذ الجميع او ترك
 الجميع وذلك ان الشراء اوقع من عدل كانت بياعات مختلفه كل واحد منهما منفردا
 عن صاحبه فوجب ان يكون للشفيع الخيار في كل واحد منهما بين الاخذ والترك كما يبيع
 الواحد اذا وقع للشفيع فيه شفيعه كان الخيار في ذلك اليه فاما اذا كان
 المشتري واحدا فليس له الا اخذ الجميع او ترك الجميع كالدار الواحد ان اشترى
 واشترى رجل واحد والى ترك ان الشفيع ليس له الا اخذها كلها او تركها وليس له
 ان ياخذ البعض منها ويترك البعض فكذلك الشفيعه الواحد لا وقال
 اذا اشترى رجل من رجلين حصتين كان للشفيع ان ياخذ ما شاء منهما او يدع
 ما شاء لهما كالشفيعين وقد بينا مسأله والذي يبيع على هذه ان يكتفه الاعتياد
 بالمشتري للشفيع اشترى او لعائده من الناس ان البيع اذا كان شفيعه واحد لا
 فليس للشفيع الا اخذ الجميع او ترك الجميع واذا كان المشتري عددا فله ان ياخذ
 نصيب من شاء سوى اشترى لا نفهمه او لغوهم لو اخذ او لم يخذ وسواء كان
 البايع واحدا او جماعة لا اعتبار بينهم وبينه قال ابو حنيفة لا اعتبار بين
 الدار الواحد والدارين للملاصقة اذ لم يكن بين الدارين خيال لم يدخل في الشراء
 وكان الشفيع دارا ملاصقة لكل واحد من الدارين **مسألة** واذا اشترى
 المشتري دارا ارضا عابثا دينار فجاؤ الشفيع وقد استملكه من ابوابها واشجارها
 ما قيمه محشون دينارا اخذ الشفيع الباقي بخلافه دينارا وهذا كذا لو اشترى

تَحْلًا وَعَلَيْهَا شُرُوهَا أَنَّ الشَّفِيعَ يَشْتَقُّ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ فَإِنَّ اسْتِهْلَاكَ الشَّيْءِ
بَعْضَ مَا انْطَوَى عَلَيْهِ الْبَيْعُ وَجَبَ أَنْ يَحْطُ حِصَّتَهُ مِنَ الثَّمَنِ قُلْ أَوْ كُنْ فَإِنْ كَانَ هـ
ذَلِكَ تَلَفٌ بِغَيْرِ جُنَايَةٍ مِنَ الْمُشْتَرِكِ كَانَ يَتَلَفُ بِالْهَرِيقِ أَوِ الرِّيحِ أَوِ السَّبِيلِ فَلَيْسَ
لِلشَّفِيعِ إِلَّا اخْذُ الْبَاقِي بِجَمِيعِ الثَّمَنِ أَوْ تَرْكُهُ لِأَنَّهُ يَصِيرُ أَوَّلًا بِالْعَقْدِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ
يَوْمَ عَقْدِ الْبَيْعِ فَإِذَا أَخَذَهُ كَانَ فِي الْحِكْمِ كَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْهُ يَوْمَ عَقْدِ الْبَيْعِ فَيَكُونُ هـ
الضَّرَرُ كَذَا خِلَافًا عَلَيْهِ فِي مِلْكِهِ فَإِذَا أَخَذَ الْإِشْرَاقُ كَأَنَّهُ اتْلَفَ حَقَّ الشَّفِيعِ فَلَوْ مَدَّ
الضَّمَامَ لَمْ يَضْمَنْ الْقِيَمَةَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا فِيهِ وَكَانَ مُتَصِدًّا قَائِمًا بِمِلْكِهِ وَوَجِبَ
حِطُّ مَا حِطَّ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ عَنِ الشَّفِيعِ وَيُوضَعُ ذَلِكَ أَنْ لَا يَحْلُو مِنْ الْخَوَالِ ثَلَاثَةٌ هـ
أَمَّا أَنْ يَقُولَ لِلشَّفِيعِ اخْذُ الْبَاقِي بِحِصَّتِهِ بِقِيَمَتِهِ أَوْ يَضْمَنْ الْمُشْتَرِكِي قِيَمَةَ مَا اخْذَ عَلَى
التَّحْقِيقِ أَوْ يَقُولَ لِلشَّفِيعِ اخْذُ الْبَاقِي بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يَحْلُو أَنْ يَقُولَ لَهُ اخْذُ الْبَاقِي
بِقِيَمَتِهِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَرْجِعَ الْمُشْتَرِكِي أَوْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ الْخُسْرَانُ وَكَلَا الْأُمُورِ قَائِمٌ
لِأَنَّهُ يُخَالَفُ مَوْضُوعَ الشَّفَعَةِ لِأَنَّهُ مَوْضُوعُهَا أَنْ يَأْخُذَ الشَّفِيعُ مَا يَأْخُذُ بِأَبْنَاءِ الْمُلْكِ يَرِي
مِنَ الثَّمَنِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ وَوَجِبَ الدَّخْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرِكِي اشْتَرَا بِهِ وَفِي هـ
قِيَمَتِهِ وَيَكُونُ قَدْ انْتَفَعَ بِمَا انْتَفَعَ بِهِ الْخُدْمُ مِنْ قِيَمَتِهِ الْأَرْضِ فَوْقَ مَا اشْتَرَا بِهِ وَرَجُلُهُ
الْخُسْرَانُ أَنْ يَكُونَ اشْتَرَا بِهِ بِأَيْدِيهِمْ فَيُضْعَفُ قَائِدُ الْفَطَالِ الْقِيَمَةَ لِمَنْ وَلا خُصَّةً هـ
وَهَذِهِ الرِّيحُ وَالْخُسْرَانُ يَجْعَلُ أَنْ يَتَفَاوَنَّا وَيَتَحَالَفَا فَيُفْسَدُ ذَلِكَ وَلَا يَحْلُو أَنْ يَقُولَ
لِلْمُشْتَرِكِي اضْمَنْ قِيَمَةَ مَا اخْذْتَ لِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى مَا كُنَّا نَرَى الرَّجُلَ هـ
وَالْخُسْرَانُ وَنَبْنَأُ إِلَى أَنْ يَجِبَ لِلشَّفِيعِ اخْذُ الْبَاقِي بِغَيْرِ بَدَلٍ بَلْ بَانَ كَوْنُهُ قِيَمَةً هـ
الْمُسْتَهْلَكِ مَحْطُوطًا بِالْمُثْمَرِ وَهَذِهِ الْأَمْعَى لَهَا وَفِي هـ الْبَاقِي أَنْ الْمُشْتَرِكِي اسْتَهْلَكَ
مِلْكَ نَفْسِهِ وَلَا وَجْهَ لَتَضْمِينِهِ فَإِذَا بَطَلَ هَذَا الْوَجْهَانِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْوَجْهُ الثَّلَاثُ
وَهُوَ مَا قُلْنَا لَا أَنْ الشَّفِيعَ يَأْخُذُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ التَّلَفُ تَلَفٌ
بِغَيْرِ فِعْلٍ الْمُشْتَرِكِي لَا نَأْخُذُ قُلْنَا لِلشَّفِيعِ اخْذُ الْبَدَلِ مِنَ الثَّمَنِ كُنَّا الرِّمْنَا الْمُشْتَرِكِي
الْخُسْرَانُ وَهُوَ خِلَافُ مَوْضُوعِ الشَّفَعَةِ وَعَلَى هَذَا إِجَابَةُ أَنَّ الْمُسْتَهْلَكِ غَيْرِ الْمُشْتَرِكِي
بَلْ اسْتَهْلَكَ غَايِبٌ أَنْ يَأْخُذَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِكِي اخْذَ مِنَ الْعَارِضِ
قِيَمَةَ مَا اسْتَهْلَكَ اخْذَ الْبَاقِي بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَهَكَذَا أَحْكَمُ الثَّمَرُ وَالرِّيحُ أَنْ كَانَ هـ
اشْتَرَاهَا مَعَ الْأَمْرِ لَمْ يَقَمْ الشَّفِيعُ مَسْئَلَةً قَالَ فَإِنْ اشْتَرَاهَا لَهُ وَلَوْ شَرَفَهَا

ثم انذرت فاستهلك الثمر ثم جاء الشفيع فانه يأخذ لا يبيع الثمن ويجهده ان
الثمر لا يخرج في ملكه المشتري فانتفع هو بها وليس الثمر لا ما انطوى عليه عقد
البيع الذي بهما الشفيع اولى به فوجب ان تكون خالصة للمشتري ما غرم فيها الا
الثمر لا يحسن رتبته انما يحسن له في الحق فيها للشفيع وهكذا يجب ان يكون حكم
الدفع فان جاء الشفيع والثمر في القايمة في المشتري فالشفيع اولى بها وغرم للمشتري
ما غرم فيها لكون الثمر له وجدها الشفيع قائما فيما استحقه من المشتري فوجب
محو ما انطوى ولائنه في عين ما استحقه الشفيع كقول في الزاكي لا يليق بها
البيع في ماله اذ اوجد له عند المعلن فيمكن ان يتعلق له بقوله صلى الله عليه
والله وسلم الشفعة فيما لم يسم وهذه لم يسم لانه لم يزل الشجرة فادركنا الشفعة
ما غرمه المشتري لئلا يلزم المشتري ضرا فيما انتفع به الشفيع **مسألة**
قال واذا جاء الشفيع وقد بنا المشتري او غرس فانه ان كان فعل ذلك ولا شفعة
هناك لم الشفيع فيما البنا والغرس يوم لتعق الزكاة بالشفعة وجهه ان المشتري
بما بنى في ملكه المستطرد لم يتعد فيه ولا وجه له في حال الضرر عليه فيما يمكن الشفع
الانتفاع به وان بنى والشفيع قد طلب الشفعة الزم نقص ما بنى وقلع ما غرس
وسلم الارض كما اشترى وجهه انه بنى وغرس وقد تعلق ملكه لتوجه الاحتراق
عليه ولائنه ايضا هو المعرض ماله للضرر وفعل له حله لم يسلم الشفعة
للشفيع واستمر على امساك الشيء وتمازته فكان ذلك صفة بام التعرض وهذه
الزمنا لا تفرج الارض واما اذ بنى ما لا ينتفع به في غالب الأحوال الزم المشتري النقص
على الوجهين لانه ما يلزم الشفيع من الغرم انما يلزم بشرط انتفاعه على ما بينا لا فادركنا
فيه لغيره لم يلزم **مسألة** وقال اذا اشترى المشتري بثمن متجمل فعلى الشفيع
تجمل الثمن لا خلاف فيه فان اشترى بثمن متجمل احك لا الشفيع مؤجلا
قلنا لا في التجريك تخريجا ثم وجدنا في الفتاوى منصوصا وحكي مثل قولنا عن
مالك وذهب ابو حنيفة واضحابه والسافعي الى ان الشفيع يخرى بان ياخذ
ويجعل الثمن ويبين ان يصير الى حلول الاجل فياخذ الا ان يوفى الثمن وجهه
ما ذهبنا اليه ان الشفيع يخرى اولى بالتحديد من المشتري على جميع وجوه
حتى يكون المشتري فيه كالوكيل الا ترى انه لو اشترى بثمن ثم صفة استحق المشتري

بمَنْ عَلَى تِلْكَ الصَّفَةِ وَكَذَلِكَ يَكُونُ فِيهِ الشَّفِيعُ مِنْ خِيَارِ الرُّقُوبَةِ مَا كَانَ
 الْمَشْتَرِي وَكَذَلِكَ أَنْ عَلِمَ بِغَيْبِ رَضِيَّةِ الْمَشْتَرِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْأَمَّاكُ الْمَشْتَرِي
 فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ خَالًا جِيلًا ثُمَّ **فَأَنْ قِيلَ** هَذَا يُؤْكَدُ الْإِنِّ يَكُونُ الْمَشْتَرِي
 ذَمًّا لَمْ يَرْضَ بِهَا **فَقِيلَ** لَهُ وَمَا فِي ذَلِكَ أَنْ الرَّمْلُ الْحَلْمُ وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرُدُّوا وَإِنْ لَمْ
 إِلَى الَّذِينَ الْمُؤْجَلِ إِذَا مَاتَ مِنْهُ هُوَ عَلَيْهِ لَوْ أَنَّ عَقْدَنَا أَنَّهُ يُلِيثُ عَلَى الْوَرْدَةِ مُؤْجَلًا وَلَا
 يَجِبُ فِيهِ التَّأْخِيلُ نَصْرًا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَسَائِلِ النِّزَارِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَجِدَ فِي الْأُصُولِ
 الزَّامُ ذَمًّا لَا يَرْضَاهَا الْحَقُّ وَلَا وَجْهٌ لِلتَّعْلُقِ بِمَا تَعَلَّقُوا بِهِ **فَأَنْ قِيلَ** فَاتَّوَلَّوْهُ
 فِي الْمَشْتَرِي إِذَا كَانَ لَهُ الْخِيَارُ فَجَاءَ الشَّفِيعُ هَلْ يَأْخُذُ مَعَ الْخِيَارِ وَيَبْطُلُ الْخِيَارُ **قِيلَ**
 لَهُ لَا تَحْفَظُ فِي ذَلِكَ نَصًّا عَنْ أَصْحَابِنَا وَلَا قُرْبَ عَلَى أَوْعَاظِهِمْ أَنْ يَأْخُذُوا الشَّفِيعَ
 وَلَهُ الْخِيَارُ الَّذِي كَانَ لِلْمَشْتَرِي وَلَنْ كَانَ أَصْحَابُ ابْنِ حَنِيْفَةَ قَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الشَّفِيعَ
 يَأْخُذُ وَيَبْطُلُ الْخِيَارُ الَّذِي كَانَ لِلْمَشْتَرِي **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اشْتَرَى
 الْمَشْتَرِي دَاثِلًا بِالْفِئْتَمِ بَاعَهَا بِالْفِئْتَمِ وَمَا يَمُورُ بِهَا الْمَشْتَرِي الثَّانِي بِالْفِئْتَمِ وَثَانِيًا ثُمَّ بَاعَهَا
 الْمَشْتَرِي الثَّلَاثَ بِالْفِئْتَمِ وَثَلَاثَةً وَكَذَلِكَ كَأَنَّ لَوْ تَوَضَّعَتْ وَكَانَ ذَلِكَ ثُمَّ جَاءَ الشَّفِيعُ
 قَضَى لَهُ بِاللَّيْلِ فَإِنْ كَانَ طَلَبُ الشَّرَاءِ الْأَوَّلَ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى الْمَشْتَرِي الْأَوَّلِ الْأَخِيرَ
 الْفَأَوْ يَرْجِعُ هُوَ عَلَى بَايَعِهِ بِلَمْلَمَةٍ وَيَرْجِعُ هُوَ عَلَى بَايَعِهِ بِمَاتَيْنِ وَيَرْجِعُ هُوَ عَلَى بَايَعِهِ
 بِمَاتَيْنِ وَوَجْهٌ أَنْهُ اسْتَحَقَّ الشَّرَاءَ الْأَوَّلَ فَطَلَبَ بِهِ وَفَتَحَ سَائِرَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي وَقَعَتْ
 تَبَعًا لَهُ فَلَرَمَدُ الْمُتَمِّ الْأَوَّلِ لَمْ يَأْخُذْ الدَّارَ مِنْهُ وَوَجِبَ لَهُ الْأَوْجُوعُ فِيمَا رَدَّ عَلَى الْأَوَّلِ
 عَلَى مَنْ بَاعَهُ

الثَّلَاثَ عَلَى مَنْ بَاعَهُ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ جَمِيعُ مَا خَرَجَ عَنْهُ وَكَامِلُ الْمَغْتَضَبِ

جَمِيعُ الْمُتَمِّ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ جَمِيعُ مَا خَرَجَ عَنْهُ
 مَا خَرَجَ عَنْهُ وَكَذَلِكَ أَنْ كَانَ الْبَائِغُ الْأَوَّلُ بَاعَ فِيهَا مَرَّةً فَاسْتَحَقَّ الْمَشْتَرِي الْأَوَّلُ
 أَوْ بَاعَ فِيهَا بَعْضًا لِلشَّفِيعِ أَنْ يَأْخُذَ الدَّارَ مِنَ الْمَشْتَرِي الْأَخِيرَ وَيُعْطِيهِ الْمُتَمِّ وَقَدْ
 حَقَّ عَنْهُ قِيَمَةُ الْمُشْتَرِي تَمَّ هُوَ يَرْجِعُ عَلَى بَايَعِهِ بِمَاتَيْنِ أَنْ كَانَ اشْتَرَا لِأَيُّ شَيْءٍ مَا اشْتَرَا لِأَيُّ
 الْأَوَّلِ وَالْوَجْهَ مَا بَيْنَا لَا فِيمَا تَقَدَّمَ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اخْتَارَ الشَّفِيعُ الْمُبْتَغَى
 كَتَبَ الْعَهْدَ عَلَى مَنْ اخْتَارَ الْمُبْتَغَى مِنْهُ فَأَعْطَاهُ الْمُتَمِّ مِنَ الْبَائِغِ أَوْ الْمَشْتَرِي أَمَا إِذَا اخْتَارَ
 مِنَ الْمَشْتَرِي فَلَا اشْتِكَالَ فِيهَا كَرْنَا لَوْ أَنَّ الْبَائِغَ قَدْ ارْتَدَّ عَنْهُ فَاسْتَقْبَلَ إِلَى الْمَشْتَرِي الْمَلِكِ

تأثراً ولا معاملة بين الشفيع والبايع وأما إذا اخذ من البايع وجب أن يكتب
عليه العهدة لأن البيع الذي كان بين البايع والمشتري يبطل باختيار المبيع من
البايع لأن تمام البيع موقوف على التسليم فإذا بطل التسليم بطل البيع ولو ترقى
أن تلف المبيع يوجب بطلان العقد بموت التسليم فإذا كان ذلك كذا كان
كان البيع بين البايع والشفيع وبري المشتري من المعاملة فكذلك قلنا أن
العهدة لا تكتب على البايع ذوق المشتري وقال أبو حنيفة وأصحابه إذا كان المبيع
في يد البايع لم يقض للعالم بالشفيع إلا بحضور البايع والمشتري لأن الحكم
يتوجه عليهم ما لا بد للمشتري يجب أن يقض عليهم شراً ولا يحكم عليهم بذلك والبايع
يجب أن يحكم عليهم لأن المبيع يؤخذ من يده لا قالوا والمشتري لو لم يقض له فله قضا
على الغائب وذلك لا يجوز وأما على هؤلاء فيجوز لأن المشتري القضا على الغائب

مسائل في البيع الجيد لكن يئسها من موافقها قال

أبو حنيفة إذا قال المشتري الدار التي تشفع بها ليست لك إنما أنت فيها ساكنة
فالبينة على الشفيع أنها ملكة وقال أبو يوسف وحيد البينة على المشتري أنها
ليست له ويروي عن حماد بن عمار قال القياس ما قال أبو حنيفة لأن البينة السقيمة
المشتري إنما انكوهه بينة على النفي أو بينة على انها لقاد وفلان لا يكتفي بها
فلا معنى للبينة على هذين الوجهين وبينة الشفيع بينة على دعواه فوجب
أن تكون هي الأولى وأيضا الشفيع هو المديون لأنه يدين بالدين يلزم الغية حقا للودي
الدار ملكا له والمشتري منكوه فوجب أن تكونه البينة على الشفيع والتميز على المشتري
مسألة والأشهاد على طلب الشفيع يحتاج إليه لئلا يقع التجاحد
وقت الطلب أو التباين فاما للثبوت أو الاستحقاق فيكون الطلب نص في
الثبوت على أن الكرى لا شفعة فيه ونص فيه على أن طلب الشفيع الشفيع
من المشتري لا يخصص له في منيع البايع من الثمن ونص في الأحكام في غير
موضع على أن الشفيع يلزمه دفع ما أخرجه المشتري من الثمن ونص من
اشترى أرضاً بأرض فقام الشفيع فيها أو فيها لزمه قيمته الذي هو موصوف
طلبها فذلك هي لا بجملة على أن الثمن إن كان ماله مثل من الداهم أو الداهية أو ما لزمه

يُكَالُ أَوْ يُوَكَّنُ فَعَلَى الشَّعْبِ كَقِيحٍ مِثْلَ ذَلِكَ لَيْسَ الشُّعْنُ وَانْكَانَ الشُّعْنُ مَا يَجِبُ تَقْوِيْدُهُ
لِزِمَةِ قَوْلِهِ ذَلِكَ أَرَبًا كَانَتْ أَوْ عِبْدًا أَوْ ثَوْبًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا اشْبَهَتْ وَهِيَ لَا تَكْمُلُ
مَا لَا اعْرِفُ قِيَمَهُ خِلَافًا وَنَصٌّ فِيهِ الْمُنْتَخَبُ عَلِمَانَهُ أَنْ كَانَ امْتَرَى بَايْكَالِ أَوْ يُوَكَّنُ كَالْحَطَّةِ
أَوْ الشُّعْبِ وَنَحْوَهَا فَلَمْ يَسْتَرْ عَلَى الشَّعْبِ مِثْلَهُ

كِتَابُ الْإِجَارَةِ

بَابُ الْقَوْلِ فِيمَا يَصْخِرُ مِنَ الْإِجَارَةِ أَوْ يَفْسِدُ لِحَاجَتِهِ

الصَّحِيحُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الرَّجُلُ شَيْئًا مَعْلُومًا لَهُ نَفْعٌ مَعْلُومٌ بِأَجَرٍ لَا مَعْلُومَةٍ إِلَى مُدَّةٍ
مَعْلُومَةٍ أَوْ لَهَا كَذَا وَآخَرُهَا كَذَا أَوْ يَتَقَبَّلَ عَمَلًا مَعْلُومًا بِأَجَرٍ لَا مَعْلُومَةٍ فَإِنْ دَخَلَتْ الْحَالَةُ
فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَسَلَتْ الْإِجَارَةُ قَوْلُنَا لَمْ تَنْفَعْ مَعْلُومُ الْمَدَدِ لَيْسَ أَنْ يَكُونَ النِّفْعُ مَعْلُومًا
عَلَى الْيَمِينِ أَلَيْسَ الْجَمَلُ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْأَرْضَ تَكْتَرِي لِلزَّرْعِ أَوْ لِلْبِنَاءِ أَوْ لِذَلِكَ لِسُلْطَنِي أَوْ لِلْحَيِّ النَّظِيرِ
وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقْدَرُ الزَّرْعِ مَعْلُومًا وَلَا مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ مَعَ الْمُسْتَأْجِرِ مِنَ الْأَهْلِ وَالْوَلَدِ
وَعَنْهُمْ مَعْلُومُ الْعَدْرِ وَلَا الطَّيْرُ مَعْلُومُ الْقَدْرِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُنْ وَتِيْعَانُ فِيهِ الْحَصْرُ فَأَمَّا
أَوَّلُ الْمُدَّةِ فَإِنْ ذُكِرَ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ وَأَنْ سَكَتَ عَنْهُ كَانَ مِنْ حَيْثُ يَقَعُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى مَا ذُكِرَ آخِرُهُ
الْمُدَّةُ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا فَإِنْ قَالَ إِلَى شَهْرٍ أَوْ إِلَى سَنَةٍ كَانَ أَخْلَامَةً وَمِنْ كَوْنِهَا لَوْ أَنْقَضَ وَالْقَهْرُ
أَوْ السَّنَةُ يَكُونُ أَخْلَامَةً وَأَمَّا اسْتِجَارَةُ الدَّوَلِ فَذَلِكَ الْمَسَافَةُ فِيهِ يَقُومُ مَقَامُ ذِكْرِ الْمُدَّةِ
وَالْأَصْلُ فِي تَلْبِيَةِ الْإِجَارَةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ أَرْضَعْتَ لَكُمْ فَأَتَوْهُمُ الْجُورُ هُؤُا وَقَالَ رُوِيَ
لِصَاحِبِهِ لَوْ شِئْتَ لَا تَخْذُلُ عَلَيْهِمْ أَجْرًا وَقَالَ شُعَيْبٌ لِمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَى مَا وَدَعْتِ التَّمَتُّرَ
الَّذِي أَرِيدَ أَنْ تَكْتَلِمَ أَحَدُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنْ تَأْجُرَ بَيْنَهُمَا نَحْنُ وَنَحْنُ قَالَ صَاحِبُ يُوسُفَ وَلَمْ يَجَازِ بِرِهِمْ
حَمَلُ بَغْيٍ وَهَذَا يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجَارَةِ فَذَلِكَ جَمِيعُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ لَا اسْتِجَارَةَ كَانَ فِي شَيْءٍ يُعْنَهُمْ
مَهْلُوكَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَرَوَيْتُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا رَادَ الْهَجْرَةَ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا خَرْنِبًا
فَأَخَذَ بِهِ صَلَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَابِي يَكْتَرِي عَلَى طَرِيقِ السَّاحِلِ وَرَوَيْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ثُمَّ قَالَ ارْجِعْ اسْتَأْجِرْ بَنِي سُلَيْمٍ وَبَنِي وَثِيلٍ وَثُمَّ وَانْ يَزِنُ بِالْأَجْرَةِ فَدَفَعَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ الْبَيْتَ ثُمَّ قَالَ ارْجِعْ وَفِي تَحْدِيثِ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ وَقَاصِدُ ابْنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ رَحَضَ أَنْ تَكْتَرِي الْأَرْضَ بِكَ بِالْأَهْبِ وَالْفَضَّةِ عَلَى أَنْ يَجْمَعَ الْفَقَهُ تَادِرُكُلَ
تَوَارِنَا مَخْلُفٌ عَنِ السَّلَفِ مِنَ الصُّدَرِ الْأَوَّلِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا فَأَمَّا وَجْهٌ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ

القول في كتاب الإجارة
من الإجارة أوفى
من الإجارة أوفى

من ان المدّة لا تنفع والجرّة والعمل والمستاجر يجب ان تكون معلومة، وما اعوز
عليه من ان الاجارة لا يبيع المتافع وانما جارية مجزى البيوع في ان دخول الجاهل فيها
وقد علمنا ان دخول الجاهل في بعض ما ذكرنا ليس باولى بالافساد من بعض، وقدنا ان الجاهل
يجب ان يفتقر عن جميع ما ذكرنا وايضا روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من
استاجر اجيرا فليعلم اجرا، فوجب ان تكون الاجرة معلومة، واذا وجب كونها معلومة
وجب كون ما يقابلها من العوض معلوما كالبيع والسلم لما وجب كون المسلم فيه معلوما
لعولي صلى الله عليه وآله وسلم فليسلم في كل معلوم الى اجل معلوم ووجب ان يكون
ما يقابل من العوض وهو الثمن الذي يجعله المسلم معلوما **مسألة** في الاجارة
الصحيحة تنتقض لعدم رولا لتتقضى لغير عدد وانتقاضها لغير عدد يحكي عن بعض
القدماء يقال انه قول شريح وليس بذلك الظاهر والاجماع قد قطع ذلك فانما
ويصح قائله قولنا تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وقول صلى الله عليه وآله
ق آله وسلم المسلمون عند شتر وطهم وعن الشافعي انها لا تنتقض للعدول وما ذهبنا
به قال ابو حنيفة واصحابه في وجهه ما لا اشكال فيه ان من كان له عبده مبيوع
قطعه ميتا واستاجر اجيرا ليحفر قبرا في يد فنه لم يعلم انه حي انه لا يجب ان يكون
الاجير من ذوقه ليستحق الاجر وكذا من استاجر من يقطع من سيرة لوجع به او يوي
له عضوا لعلي تقتصيه، ثم ثم زال المعارض من الوجه والعدول انه لا يجب تمكين الاجير
في استاجره علي فيسقط في الاجرة فوضع بما بينا من ان الاجارة تنتقض ثم وجوه
المعاديير تكثر **مسألة** في الاجارة الرجل اذا من رجل ثمة باعها من رجل آخر قبل
انقضاء المدّة الاجارة فان كان باعها من غيره في انفسحت الاجارة ويسلمها البايع للشري
وان كان باعها من غيره في لم تنفسخ الاجارة وكان المستاجر اولى بها الى انقضاء المدّة
ووجهه انه باع لسهة كحق جوعا او جوعا اهله فوجب ان يبيعه بعد رافقوا كان ير مكبه
الذين ولا مال له سواهم ويحبس المالكين ويجوز عن مؤنني اهله وعياله وما اشبه
ذلك فان كان باعه لغيره فالا قرب ما روي عن ابي يوسف ان ذلك يكون كالعيب
في الدار فان شاء المشتري صحت الحايث انقضاء الاجارة وان شاء فسح البيع لتعود التسليم
ان لم يكن عرف ذلك قبل البيع ولو ان رجلا استاجر دارا ليستنزلها اشهر معلومة لم يكن
له تسليمها قبل انقضاء المدّة ولان اجرتها عاجلة عنها قبل ذلك سوى تقاضي الاجرة

ام لا وهذه اعلى ما بيننا من كونهما معذورين او عذبة معذونين **مسألة**
 فان الهدية التي وجب على صاحبها اعادها بناؤها ان كان مؤتمرا ليعم سكنه المستاجر
 وكذا قال الشافعي وعند ابن حنبل في تسقط اجرة ما بقي من المدارة ويجوز عن
 ابن ثور ان الاجرة كلها لا رمته ووجهه ما ذهبنا اليه ^{ان العاقبة} على نفسه لغرضه لا عقد معاوضته
 يلزمه تسليم ما التزم تسليمه بالعقد فان كانت له مؤنة غرضها ليلته متى اسلم في
 شيء لم يلزم مؤنة واستمر تسليمه في مكان ان صاحب السلم يلزمه ان يعرض مؤنته
 المحل ليصح تسليم ما التزم بعقد المعاوضة ^{سليمه} يقال بلزومك لك لانه انفاق على ما
 نفسه ليصح منه تسليم ما التزم بعقد المعاوضة تسليمه واصلها ما ذكرنا في
 السلم ثم الاصول تشهد لك لان من باع ثورا بغير ثمنه فعليه تسليمه الى المالك
 وعلمية تسليمه وكذا لك الضمان في البعارة وغيرهما من الصياع ان استوجروا على
 لهم يلزمهم مؤنة الا لهم ليم لهم تسليم ما يتقبلونه من العمل وهم عند التزويج
 رجل بايعه وهو خائض فطهرت مع طلوع الشمس وطلبا الرقح بالذول فعليه مؤنة
 او غتسال ليم تسليم البضغ الذي التزم تسليمه بعقد النكاح ونظاير ذلك كثير
 ولا ما ينهك اليه ان يوثق بغيره لان الاجرة لا هي بدل المنافع فانه انكثرت
 المنافع بطلت الاجرة كما ان السلعة المثلثة لا انكثرت قبل التسليم بطلت
 الثمرة فان كان مغسلا انفسحت فاذا انكثرت قبل ان ينقص ماءه لا الاجارة
 حكمه عليه بالبناء وفي ذلك ان الاجارة لا على ما بيننا لا تنفسخ للعذر والاعذار
 عذر ومعتنى الفسخ انما هو ان تسقط ماءه لا الغسار يفسخ ولا يفسخ اصل العقد
 لان اصل العقد لو انفسخ لعاد فيما يسكن المثل فاذا كان ذلك كذلك
 فهو مطالب بالبناء اذا انكثرت في مدة الاجارة لا لو انكثرت قبل ان ينعقد
 في المدارة التي كان فيها مغسلا **مسألة** قال ولو ان المشتاجر لم يفرغها
 لصاحبها ولم يسلمها اليه بعمالة انقصاء ماءه لا الاجارة ويجب عليه اجرة ما
 سكنها هذا اذا لم يفرغها بعد انقصاء المدارة يكون في حكم الغائب في ايجاب اجرة عليه
 وتكون اجرة المثل ونصه على ايجاب كرى المثل عليه يدل على ان من منعه هبته
 ايجاب كرى المثل على اذا استعمل المغصوب او عطلة على صاحبها قال وان تعذر
 عليه لغيبه صاحبها اجرة ان يفرغ او يشهد على ذلك ولو لم يفرغ او وجهه ان يكون

كذا

حافظاً لها لصاحبها ولا يكون في حكم الغائب كالمقطوع ان التقط لنفسه يكون
غائباً وان التقط للمفطر على صاحب المصلحة لم يكن غائباً **مسألة** قال
القاسم عليه السلام ولا بأس ان يستاجر الأرض بطعام معلوم من حنطة او
شعير او غيره ها ووجهه ان هذه لا تدخل في جملة الاغواص في العقود كالبيع
والسكاح والخلع واستجار الضياع ويعبر عن الذهب والنفض في ان العقد
يصح بل وكذا في الاجارات والمغني انه ما يجوز ان يجعل عوضاً في شاي العقود
على ان هذه امور زوت في تعامل المسلمين والخلاف فيه شاي **فان قيل** روي
ان رسول الله صلى الله عليه وآله رضي في اجارة الارض بالذهب والفضة **فيل**
لما وافي ذلك مما ينبغي من كون الطعام مثلاً اذا دل دليل **مسألة** قال
ولا تنفسخ الاجارة بؤوت المستاجر ولا المستاجر منه وبه قال السافعي وخالف
فيه ابو حنيفة فانعابه وانما قلنا ان لا نؤد عقد البيع او قعه العاقد في
ملكه فيجب ان لا ينفسخ بؤوت دليله من روج امته ثم مات وان شئت قلت
دليله ان هن فانه لا ينفسخ بؤوت الداهين ولا المدهين **فان قيل** نكاح الا
ينفسخ بؤوت الزوج **فيل** انه هذه الايعاز من قياساً لا يمكنهم ان
يجعلوا اصلاً الا ان هذا ما لا يجوز فيه النيابة ولا فيه يتوهم عدم كونه
الوارث ويشهد سائر العقود لما ذهبنا اليه كعقد البيع وعقد الهبة وعقد
الوصية على ان الوارث لا يجب ان يكونه او كد خالاً من الموروث فاذا لم يكن
للموروث قسح الاجارة قلنا ان الوارث **فان قيل** فانمؤلون في الموقوف
عليه اذ اجر الوقف ثم مات هل يبطلوه لاجارته **فيل** له الوقف
عندنا على من يارن وقف لا يقوم الورثة مقامه من جهة ذلك يبطل وقف
يتوهم الورثة في مقامه من جهة فاجابة لا تبطل على ان هذا لا يعترض علينا
لان هذه العقد لم يوقعه العاقد في ملكه لان الوقف ليس بملك **فان قيل**
الوقف منتقل الى الوارث والنفذ كاد على ملكه فوجب ان تبطل الاجارة
اذا غير تجارته استيفاء المنافع من ملك من لم يتعهد في ملكه **فيل**
انه هذه منتقض بالجارية ير وجهاً صاحبها ثم يموت لان الزوج يستوفي منافع
البضع من ملك من لم يتعهد في ملكه وكذا لك المالك اذا مات المولى لم تنفسخ

الكتاب واستوفى المنافع ولا خلاف ان رجلاً لو اوصى بخدمته عبد له لرجل
 وقع ذلك ولم تنفع الوصية لان انتقال الملك الى الوارث فكذلك الاجارة لا على ان
 رجلاً لو اجتر عبد له لم يبق له باقية وصحى المولى بتأخير التسليم لكان المستاجر عندنا
 وعند ابن يوسف يستوفى المنافع في ملكه من عقد في ملكه **فان قيل** اذا
 كان المستاجر فقد انتقل ملكه الى الوارث فلا يجوز ان يستحق عليه الاجارة بعد
 موت المورث لان في ماله بطلت بالموت فلا يلحقه الدين **قيل** لا يسأ
 نرهم ان الدين يلحقه بعد الموت وانما نقول انه ينتقل الى الوارث لان انتقال المنافع
 اليهم كالاعتيان اذا انتقلت اليهم انتقلت ايمانها اليهم على ان المنافع الموعودة
 في باب الاجارات كالاعتيان الموجب لا فيجب ان تنتقل الى الوارث **مسألة**
 قال ولو ان رجلاً اكرى من رجل رجلاً بغيره او لا بعينه على عمل بعينه فله المكارى
 تلفت الحمل وجب على المكارى حمله على غيره ذ لك الجمل الى حيث تشارط عليه ولم
 يتغير الحمل وحكى الكوفي مثله عن اصحابه وهذا اذا كان الغرض المقتض هو تسليم
 الجمل الى المال ولم يتعلق الغرض بالجمل وانما كره الحمل على سبيل التبعية فاذ كان ذ لك
 كذا لك كان المال كالايجار المتركة في جميع احكامه ولزمه الحمل ذ لك
 الجمل ان شاء على ذ لك الحمل وان شاء على غيره وذ كره الحمل هو على التوزيع في
 المشتريات والامثال فيه ان الدس يتحملون على العرف والعادى وعادة الناس
 ان اعلاصهم في حمل ما لهم ذ لك المحمول عليه قال وكذا لك ان وكل رجل رجلاً
 بان يكرى جماله ويحمل عليها واكرها على ما بينا لا ثم تلفت اجمال وجب عليه ان يسرى
 او يكرى بدها ليبلغ الاحمال الى حيث اشترط ويكون ذ لك من مالى الموكل وهذا كله اذا
 كان الاستيجار وقع على الحمل وتعين ذ لك قال وان استاجر بها او بعينها على ان يحمل
 عليها المستاجر ما يحمل على مثلها من غير تعيين الحمل وقبضها المستاجر ثم تلفت
 لم يجب على اجمال شل بد لها فخره وبها قلنا ذ لك لتضيضه على ان من استاجر عبداً
 للخدمة وقبضه من من العبد او مات لم يجب على المستاجر منه ايداله وذلك
 لان الاستيجار لم يقع على الحمل ولا ما وقع على الحمل والعبد فاذا تلف لم يلزم
 المستاجر منه شيء وهذا ما لا خلاف فيه قال فان استاجر على هذا احد جماله
 ليست المستاجر منه بطلت الاجارة وذلك ان هذا الاجارة تكون متعينة في

في الجبال وليس يصح ان يوجر ما عند لا كما ليس يصح ان يبيع ما ليس عند ولا
 لانا قد بينا ان الاجارة لا تجزى عن بيع ^{الشيء} ^{الشيء} قال وان اشتاجر منه جال كذا
 عند على ان يري اجمال ويجعل علم احوالها بعينها صحت الاجارة وتعين في احوال
 ولم الجبال غلها الا لغيره وهذا لان الاجارة تعينت في احوال ولم تتعين في الجبال
 كما بينا في المسئلة الاولى فلا معتبر ان يكونه عند المكارى حال او لا يكونه لان الواجب
 عليه هو حمل احوال فقط وليس عليه تسليم اجمال فانه ان يكتري لهذا الاحاط
 اجماله ان شاء او يتركها **مسئلة** وان كانت عند رجل جال فلوها بعينها
 رجل على ان يعمل عليها اجماله ثم اكرها كذا لرجل اخر كان المكري اولاً اولاً
 بالجبال فان التمس اجماله اولى كانت اجمال بينهما هذه الا تعينت الاجارة في اجمال
 ولم اجمال تسليمه لانه الاجارة الثانية تكونه فاسد لا كمن باع شئ من واحد
 ثم باعه من آخر يكونه البيع الثاني فاسد اقلنا ان التمس الامر كاتب الجبال بينهما
 كالمسئلة الاولى يكونه في اليد اجماله او يكونه في اليد اجماله يكونه بينهما
مسئلة قال وان اشتاجر رجل من رجل ثياباً واشترط فاشترط الاجارة
 في ان كان لهما ان يفتحاها متى اراد **مسئلة** وقال لو ان رجلاً اشتاجر عبداً
 من رجل على ان يستقدمه وقبضه من صاحبه من من العبد او مات او ابق لم يجب
 على المشتاجر منه ان يدفع بدله الى المشتاجر ويخاسر ان على ما خدم قلنا ذلك لان
 الاجارة تعينت في العبد وظلت منفعة على وجوبه لا يمكن صاحبها اعادتها فوجب
 ما قلنا ولا لو لم يكن سبباً له ان لا يشتاجر ولا تنضم له ان تلك المنافع يمكن
 اعادتها ولا يجب تبديله لتعيين الاجارة فيه وليس سبباً له سبباً له
 الذي يجب تبديله لتعيين الاجارة في اجمال دون الممول عليه **مسئلة**
 قال ولو ان رجلاً اشتاجر من رجل دابة ليعملها من موضع الى موضع ثم بان له ان
 الطريق مخوف او يوس على النفس او المال كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة
 وعلى المشتاجر قسط الاجارة ان لم يفسخها بغير بعض الطريق قد بينا ان الاجارة لا
 تنفسخ للعذر ومن ابرى العذر ان لا يأمن الانسان على ماله وحرمة فله ان
 ان الاجارة لا تنفسخ وليس اخوف المذكور ما يعترض من ذلك في الطرق والمالك
 وله اخوف السد يد الذي يغلب على الظن فيه العطب ويضعف رجاء

السلامة وأوجبنا قسط الاجرة الى حيث انتهى لأن المستأجرا ستملك المنافع
 فيجب ان يؤتي ما قابلهما من الغرض **مسألة** قال وإذا اختلفا في الكراء فقال
 المكبري اكثرت بكرة وقال المكبري اكثرت بختي فالبينة على المكاري
 واليه على التكري وذلك لأن المكاري مدعى لزيادة الخمسة والمكبري مدعى
 وقلة قال صلى الله عليه وآله وسلم العلم بالبينة على المدعي واليه على المدعى وهكذا
 قوله في البيع والمشتري اذا اختلفا في زيادة الثمن **مسألة** قال وإذا دفع
 الرجل الى الرجل حصة العمل له شكالين بثلاثة اربعة او حصة مغلوم او دفع
 اليه طعنا على ان يعمل بثلاثة اربعة او بغيره او حصة مغلوم كان ذلك جائزا ومحمدا
 انه اذا اعان منه جزء مغلوم للأجرة وبين للباقي مغلوم كانت الاجارة
 صالحة الا ترى انه لو استأجره على ذلك العمل بشي سوا الاصح فكذلك اذا
 استأجره بجزء منه مغلوم يبين ذلك انه لو استأجره بذلك اجزا شيئا صح
 السيل فكذلك اذا استأجره بضعف الاجارة **مسألة** قال ولو كان
 رجلا استأجره ظيلا لصبي على الارض باع مدة لا تعلق مدة فشققت مدة لا تعلق
 النصف من تلك المدة من لبن السائمة كان له ان يفسخ عقد الاجارة والى المدة
 قيمته ما شئت واستيجان الظير ما نبت عليه قوله تعالى فان اردعن لكم فالتوهن
 اجواهن وهو ما لا خلاف فيه ولجاء فتسخ الاجارة لان كانت سقته لبن السائمة
 فادعوا فيها خلاف الواجب في الضرر وقلة الفكر في مصالح الصبي خيف منها
 على الصبي فصارت له عذرا يجوز معه فسخ الاجارة واوجبنا قيمة اللبن لأنه
 يعلق له وان كان في لبن الملة والظير دخلت فيما دخلت بعقد الاجارة
 والتماس الغرض فلم تكن متبرعة قال وان مرقه الملة كان لكل واحد من
 من الظير واهل الصبي فسخ الاجارة اما الظير قلنا ان تفسخ للجزء العارض لها
 وتعد بالقيام بما التزمه بعقد الطورة وهذا من ابي المكاريز لا يكلف الله
 الا وسعها ولو كهل الصبي فسخ الاجارة لو جهن احدهما ما يفسخ من اختلاف
 الا من في تعاهد الصبي وتفقد لا ذلك كما يفسد الثاني ان لبن العليمة
 يكون متغيلة من جهتها وبما امض الصبي وايضا لا يفسد سائمة فيجوز لذلك
 فسخ الاجارة لان جميع ذلك عذر على ما بينا **مسألة** قال ولا بان

باجارة الآلات الصناعية والحدادين والحائك باجره مخلوق مهي في ملكه مخلوقه
 فاذا انقضت الاجارة كان على المشتاجرة ردّها الى صاحبها الا ان يكون
 اشتراط على صاحبها ان اجرة هذه الآلات لان لها منافع معلومة يمكن
 استيفائها كمنافع الدواب والحياوان على انه لا خلاف في ذلك وكذا ان انقضت
 ملك الاجارة كان على المشتاجرة ردّها الى صاحبها لان صاحبها آذن في حياضه
 معلومة في ملك المشتاجرة معلومة فتو لم يردّها بغير انقضائه تلك الملكة كان
 في حكم الغاصب ولهذا يجب عليه كراه المثل ان بقيت في ملكه معلومة بغير
 تلك الملكة فاما اذا شرط حمل صاحبها وتجره بغير انقضائه فان ذلك يكون اذا لم يرد
 في كونه الآلات في ملكه ان يعلم صاحبها وتجره بغير انقضائه الملكة
 الوديعه عنده **مسألة** قال وكان رجل استأجر رجل على ان يخدمه
 في بيته اخته بغير المأكل كانت الاجارة فاسدة فان استأجره على ان يخدمه
 مخلوقه باجره معلومة كانت الاجارة صحيحة قلنا ان استأجره على ان يخدمه
 بغير المأكل كانت الاجارة فاسدة لان خذرج المأكل ينفذت وشرطه ان يخدمه
 استرح وشرطه ان ينفذ في حاله فمما عقدت الاجارة له عليه فوجب ان تلقى
 الاجارة فاسدة وقلنا في الثاني ان الاجارة صحيحة لان ما وقع من الاجارة
 عليه معلومة مضبوطة **مسألة** قال واذا أكرى رجلا على ان يحمل
 ارضه طالا معلومة باجره معلومة من المدينة الى مكة او الى مكة او الى جدة
 كان ذلك جائزا وصرح لان الحمل معلوم القدر والاجر معلوم والمسافر معلوم
 فلم يجب ان يقرض فيها الفساد لانتفاء الجهالة عنها فاما التعيين فان لم يحصل
 باستيفاء المنافع وبه تستحق الاجرة لا عند نفاذها بل عند نفاذها من هذه الوجوه
قال وان دفع رجل ثوبا الى منكر ليعرضه للبيع وشرطه ان لم يبعه نصفه
 وان باعه درهما صرح ذلك وجهه ان المراد من معلومان وذكر الاجرة كل واحد
 منهما فالبيع امر آت على الفور فلم ينتفع بذلك **مسألة** قال
 واذا أكرى دابة على ان يحمل عليها الف رجل ولم يتم شيئا معلوما صححت الاجارة
 ووجهه ان يحملها ما لا يجوز على الدواب ولا يضمنها وان وجهه ان الحمل معلوم
 القدر وليس يجب التعيين لان هذا القدر من الجهالة لا يمكن الاحتراز منه

كما بينا في مسئلة التمسك في العلق والزرارية وقلنا لا يعمل ما تعنت الدواهب
 لأن ميل هذا يرجع فيه إلى العاقبات والعادات جارية على أن لا يعمل على الدواهب
 ما يعنتها بالاجاليت المطلقة فلهذا قال الاحتساب ابن حنيفة ان احترى ملكا
 جازا له ان يبيع كل شيء فيها ولم يحلس طحنا ولا قضا ولا حدة اذا ان هذه الصالح
 تؤخر في الدينين فكذلك ما ذكرناه

باب القول في وجوب الاجرة

يجب باستيفاء المنافع ذوق عقدا الاجارة لا يخرجها ولا فصل في هذه الابواب
 أن تكون اجارة لا صحتحة او فاسدة لا فساد القول في اجرة الصانع الناجم
 يجب بالعمل ذوق العقدة صحت الاجارة او فساده والذليل على ذلك قول الله
 تعالى فان ارضع لكم فأتوهن اجور هن فوجب ابتداء الاجرة لا بعد الاضمار
 وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعطوا الاجرة قبل ان يبعث
 عرقه وهذه آية العمل وروى عنه انه قال يقول لكم ربكم فلا تلهوا
 خصلهم من استأجر اجرا فاستوفوا منه ولم يوفه اجرا لا يذرك على الجاد
 توفير الاجرة بعد استيفاء العمل الا ترى ان الذي وجب ان يكونه في العقد وهو
 كون الاجرة معلومة قال فيده صلى الله عليه وآله وسلم من استأجر اجرا
 فليعلم اجرا لا لو كانت الاجرة واجبة بالعقد لكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول اعطوا الاجرة اجرا اذا استأجرتم وكان يجب ان يقول في الحديث قال
 فلا تلهوا خصلهم من استأجر اجرا فليعلم اجرا لا لو كانت لم يترك ذلك
 او وجب الاجرة بعد استيفاء العمل صرح ما ذهبنا اليه من ان الاجرة لا باستيفاء
 المنافع وايضا قد ثبت ان الاجارة لا كالبئح الا انها تجزى بجزي المنافع فكما
 ان البائع لا يستحق الثمن الا متى تسلم ما يقابلها من العوض وهو السلعة فكذلك
 المستأجر منه لا يستحق الاجرة الا بتسليم ما يقابلها من العوض وهو استيفاء
 المنافع فالعلم انه عقد معاوضة فوجب ان يكونه توفير العوض والمعووض
 منه معا فان قيل ما اكرتم ان يكونه قبض المستأجر الشيء بوجوب
 توفير المستأجر بآراء قبل ليس ما يقابل الاجرة هو الدقة وانما هو المنافع

الاجرة

فَلَا يَجِبُ الْأَجْرُ لَا بَتَبْضِ الرِّقَبَةِ إِلَّا لَيْسَتْ هِيَ مَقَابِلَةً لِأَجْرٍ هِيَ عَلَى أَنْ هِيَ
 قَبْضُ الرِّقَبَةِ لَا تَنْتَضِي مِلْكُ الْمَنَافِعِ الَّتِي هِيَ الْعَوَضُ كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ ه
 الْأَتْرَى أَنَّ الرِّقَبَةَ لَوْ تَلَفَتْ انْتَضَتْ الْأَجَارَةُ فَبَانَ بِهِيَ صَحَّةُ مَا قُلْنَا لَا ه
فَإِنْ قِيلَ إِذَا جَاءَ النِّكَاحُ عَلَى خَدْمَةٍ شَهْرٍ لَمْ يَحِلَّ الْبَيْعُ الَّذِي يَجْعَلُ
 بِهِ لِأَخْدَمَتِهِ أَنْ يَمْلِكَ جُزْءًا أَوْ يَمْلِكَ مَا يَمْلِكُ مِنْ مَنَافِعِهِ أَخْدَمَتِهِ إِذَا يَمْلِكُ ه
 الْبَيْعُ بِتَقْطِيعِ الْعَقْدِ فَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ فِي مَقَابِلِ مَا حَصَلَ مِنَ الْمَنَافِعِ

وَأَنْ لَمْ يَحْضُرِ الْعَوَضُ الْمَقَابِلُ لِأَنَّ مِلْكُ الْبَيْعِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى مِلْكِ الْعَوَضِ كَالْبَيْعِ
 يَكُونُ مِلْكُ الْمَبِيعِ مَوْقُوفًا عَلَى مِلْكِ الْعَوَضِ الْأَتْرَى أَنَّ الْبَيْعَ يَمْلِكُ بِتَقْدِيرِ نِكَاحِهِ ه
 وَأَنْ لَمْ يَكُنْ كَرَاهِيَةً أَوْ كَرَاهِيَةً فَاسْتَدْعَى أَنَّ الْبَيْعَ أَيْضًا يَمْلِكُ بِهِ مَوْجِبًا
 كَالْبَيْعِ يَمْلِكُ بِشَيْءٍ مَوْجِبًا وَتَحْتَ لَوْ تَنَكَّرَ جَوَانِ اسْتِثْنَاءِ التَّجْوِيلِ فِي الْأَجْرَةِ
 فَمَنْ تَرَدَّدَ عَلَى خَدْمَةٍ شَهْرٍ فَهُوَ كَأَنَّهُ اسْتَرْكَطَ تَجْوِيلَ عَوَضِ أَخْدَمَتِهِ وَهُوَ ه
 الْبَيْعُ لَا أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَصِحُّ بُرْهَانُهُ فِي الزَّمَنِ وَهُوَ مُسْتَرْطٌ فِي التَّجْوِيلِ كَمَا فِي الْمَنْ
 أَنْ يَشَارِطَهُ لِنَفْسِهِ كَأَنَّ الْمَرْأَةَ اسْتَرْطَتِ التَّاجِيلَ فِي ٦٠ الْعَوَضِ وَهِيَ خَدْمَتُهُ شَهْرٍ
 حَكْمًا وَلَمْ يَشَارِطْ لِنَفْسِهِ فَالْبَيْعُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَيْعَ لَمْ يَمْلِكْ لَكُونِهِ أَجْرًا فَبَطَلَ - ه
 مَا اعْتَمَدَ فِي **فَإِنْ قِيلَ** لَوْ لَمْ تَكُنِ الْمَنَافِعُ الْمَعْدُومَةَ فِي حَكْمِ الْمَوْجُودَةِ ه
 الْمَعْبُودَةِ لَمْ يَجْعَلْ أَنْ تَعْقِدَ الْإِجَارَةَ عَلَى أَجْرَةٍ مُؤَجَّلَةٍ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُبَارَكًا دِينِ بِلَدَيْنِ
 وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ عَنِ ذَلِكَ وَكَانَ يَكُونُ الْمُسْتَأْجِرُ ه
 يُوَاجِرُ مَا لَا يَقَعُ الْقَبْضُ فِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ يَبِينُ أَنَّ فِي حَكْمِ الْمَقْبُوضِ **قِيلَ**
 لَمْ أَنْ الْأَجَارَةَ وَأَنْ كَانَتْ كَالْبَيْعِ فَإِنَّ الْبَيْعَ تَخْتَلِفُ فَيَجُوزُ فِي بَعْضِهَا مَا لَا يَجُوزُ
 فِي بَعْضِ الْأَتْرَى أَنَّ الصَّرْفَ قَدْ اخْتَصَّ بِالْمِ يَخْتَصُّ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْبَيْعِ وَكَذَلِكَ
 اسْتَلَمَ فَكَذَلِكَ حَكْمُ الْأَوْجَارِ لَا يَنْتَضِي أَنْ يَخْتَصَّ بِأَمُوتٍ فَيَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي
 سَائِرِ الْبَيْعِ فَلَمْ يَجِبْ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ لَا مَوْكُونَ الْمَنَافِعِ فِي حَكْمِ الْمَقْبُوضِ عَلَى جَمِيعِ الْأَوْجَارِ
 عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَنَافِعَ قَدْ جَعَلَتْ فِي حَكْمِ الْمَقْبُوضِ فِي مَوَاضِعَ وَفِي حَكْمِ مَا لَمْ يَتَبَضَّ فِي مَوَاضِعَ
 الْأَتْرَى أَنَّ الْأَخْلَاقَ فِي أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا تَلَفَ رَجَعَ الْمُسْتَأْجِرُ بِالْأَجْرَةِ وَلَا يَجْعَلُ
 الْمَنَافِعَ فِي حَكْمِ الْمَقْبُوضِ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ بَيَّنَّ فِي حَقِيقَةٍ غَيْرِ مَعْبُودَةٍ فَلَا ه

يُحِبُّ أَنْ يَفْعَلَ فِي حَكْمِ الْمُتَوَصِّلِ الْآخِرِ الْمَوَاضِعَ الَّتِي اجْتَمَعَ عَلَيْهَا فَأَمَّا أَنْ اشْتَرَطَ
التَّجِيلَ وَالتَّاجِيلُ فَهُوَ الْوَاجِبُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ
شُرْفِ صَلَاحِهِمْ وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ عَلَى أَنْ ذَلِكَ حُكْمٌ
اجْزَاءُ الصَّيَاعِ وَإِذْ بَيْنَكَ مَا قُلْنَا فِي الْوَاجِبِ الصَّحِيحَةِ فَهُوَ الْوَاقِعُ فِي الْوَاجِبِ الْإِنْسَانِ
مَسْئَلَةٌ كُلُّ مَنْ اسْتَأْجَرَ شَيْئًا اجْزَاءً فَاسِيَةً لَمْ يَسْتَوْفَ مَنَافِعَهُ
لِزِمَتْهُ اجْزَاءُ الْمَثَلِ دُونَ الْمَشْرُوطِ وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الصَّيَاعِ أَنْ تَقْبَلَ عَمَلًا مِنْ غَيْرِ
أَنْ تَعْقِدَ فَعَلَهُ فَلَهُ اجْزَاءُ الْمَثَلِ وَتُسَلِّمُ الْعَمَلُ بِإِلَى الْعَقْدِ الْفَاسِيَةِ فِي الْأُجْرَةِ
وَالْفَتْمَانِ إِذَا سَلِمَ الصَّيَاعُ لِخِلَافِ فَيَمْنِ اسْتَأْجَرَ اجْزَاءً فَاسِيَةً لَمْ يَسْتَوْفَ الْمَنَافِعَ
أَنْ يَلْزَمَهُ اجْزَاءُ الْمَثَلِ كَأَنْ مِنْ اشْتَرَى شَيْئًا سَلَمَ فَاسِيَةً لَمْ يَقْبِضْهُ وَاسْتَأْجَرَ لَزِمَتْهُ
الْعُقُودُ عَلَى أَنْ ذَلِكَ عَلَى مَنْ هَبَا أَوْ بَعَا لَا يَجِبُ بَعْدَ الْغَايِبِ أَرَى الْمَثَلِ لِأَنَّ السَّاجِدَ
اجْزَاءً فَاسِيَةً أَحْسَنَ خَالِدًا مِنَ الْغَايِبِ وَلَا يَجِبُ الْمَشْرُوطُ لِأَنَّ خُلُوبَهُ مُشْتَبِهَةٌ إِلَى
الْحَقِّ الْعَقْدِ فَادْفَسَتْ الْعُقُودُ الْأَوْجُوهَ وَوَجْهَهُ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ تَسْلِيمَ الْعَمَلِ يَجْزِي
بِغَيْرِ الْبَيْعِ الْعَقْدَ الْفَاسِدَ مَا ظَهَرَ التَّغَاوُلُ بَيْنَ الْبَيْنِ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ تَنَاسُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي
الصَّيَاعِ وَهَذَا كُلُّهُ كَمَا نَقُولُ فِي الْبَيْعِ مِنَ الْمَطْعُومِ وَمَا جَرَى مِنْهَا أَنْ يَضَعَ بَيْنَهُمَا بِالْبَيْعِ
وَالرَّضَى لِلْعَادَةِ الْهَائِلَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَاجْعُوا عَلَيْهِ فِي دُخُولِ إِحْدَى مِنْهُمَا الْعَقْدَ عَلَى
مَسْئَلَةٍ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَفَعَ شَيْئًا إِلَى رَجُلٍ فَقَالَ بَعْدَ فَرَأَى عَلَى كَعْبَةٍ أَفْوَمَ
كَعْبَةَ الْإِذْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَهُوَ فَاسِيَةٌ لَمْ يَدْفَعْ اجْزَاءَ الْمَثَلِ وَوَجْهَهُ فَسَادُ الْإِذْ
الْأُجْرَةِ لَمْ يَجْزِ لَهُ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْوَاجِبَ لَا تَصَحُّحُ تَكُونُ الْأُجْرَةُ مَعْلُومَةً كَمَا أَنَّ الْبَيْعَ
لَا يَصَحُّ حَتَّى يَكُونَ الْمَنْ مَعْلُومًا وَأَوْجِبْنَا اجْزَاءَ الْمَثَلِ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ وَاسْتَوْفَا
صَاحِبُهُ نَفْعَهُ فَوَجِبَتْ لَهُ اجْزَاءُ الْمَثَلِ بِمَا عَمِلَ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا
اسْتَأْجَرَ دَارًا شَهْرًا ثُمَّ سَكَنَهَا شَهْرَيْنِ وَجِبَ عَلَيْهِ اجْزَاءُ الشَّهْرِ الثَّانِي وَكَذَلِكَ لَكَ
أَنْ لَمْ يَسْكُنْهَا الشَّهْرَ الثَّانِي وَلَكِنَّهُ اعْتَلَى بِأَجَلٍ وَلَمْ يَسْلَمْ إِلَى صَاحِبِهَا وَلَمْ يَسْهَدْ عَلَى تَعْرِيفِهَا
كَانَ لَهُ اجْزَاءُ الشَّهْرِ الثَّانِي أَيْضًا فَكَيْفَ لَكَ إِذَا كُنْتَ حَاكِمًا يَوْمًا فَحَبَسَ شَهْرًا وَجِبَ
عَلَيْهِ كَرَاءُ الشَّهْرِ عَلَيْهِ أَمْ لَمْ يَحْلَمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَاقِبَتُهُ لَعْدُ رِيْعَنَ رَدِّهِ وَالْخَلَاوُ فِي
هَذَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْإِنِّ حَقِيقَةً لَا نَحْنُ لَكِنْ يُوْجِبُونَ كَذَلِكَ الْمَثَلِ عَلَى الْغَايِبِ وَتَحْتَ تَوْجِبُ عَلَيْهِ
وَحَكْمُهُ حَكْمُهُ فِي أَنْ غَايِبٌ فَلَمْ يَكُنْ أَوْجِبْنَا عَلَيْهِ الْكَرَى فَأَمَّا مَا كَانَ الْحَبْسُ لَعْدُ رِيْعَنَ

الرد فليس بما ضيق فذلك لم يوجب عليه الكرى فان اشتعل مع ذلك كان غايضا
 ولزم الكرى **مسألة** قال ومن عمل لرجل شيئا او حمل له بالاجر لا كان له
 ان لا يستلزم اليه ما يجب عليه يشترط في اجرة وقال ابو حنيفة مثل ذلك في الضياع **مسألة**
 والخياط والاشكاف ونحوهم وقالوا ليس ذلك للمالك والمكاري ووجه ما ذهبنا اليه ان المال
 قد فقل في الممحل ما التزم به بعقد الاجارة فوجب ان يكون له ما يجب عليه من اجرة يشترط
 اجرة كالمصانع والامهال في جميع ذلك ما لا خلاف فيه من ان البائع ان يتبع من
 تسليم المبيع الى المشتري حتى يشترط في الثمن ويجب الاستيفاء في الثمن والاجر لا مع
 تسليم المبيع والعمل معا الا ان يشترط في مؤخر المشتري بتسليم الثمن او لا يتعين
 ثم تسليم البايع وهو مرتب بما قالوا ان المكاري والمالك ليس لهما عمل قائم في العمل فليس لهما
 الامتناع عن التسليم والضياع لهم لتمام قايته فلم يمتنع الامتناع من التسليم بريد في
 الصانع والمعدن ونحوهما وكلام لا محذور له لا تخفى ان ارادوا الكلام في الامتناع
 وبما هاهنا الكلام الا اننا نرى له فيما نحن بصدده ويمكن ان يقال في امال ما يقال في الصانع
 وان ارادوا وجهنا غير هذا فلا محذور له فتكون عبارة لا معنى لجهتها على ان التمس
 لو قيل على انه ليس بعمل قائم للنقاش في المتقوس كان اظهر وما اظهم يتبعون
 من ان للنقاش الامتناع من تسليم المتقوس حتى يشترط في اجرة **مسألة**
 قال ولو استأجر رجل من رجل بغيره على ان يكون له ما يكريه الناس كان ذلك قاسدا **مسألة**
 وقوله فساد لا ان الاجرة بغيره وقد بينا ان العمل له في الاجرة يقتضي فساد الاجرة
 قاون عمل عليه كان له اجرة مثله وان اختلف في ذلك حكم عليه بالوسط من ذلك
 قلنا ان له اجرة المثل لان المنافع قد حصلت للمستأجر باجارة فاسد لا يجب له اجرة
 المثل على ما تقدم والرجوع في ذلك وفي قيم المتلفات واروس اجنات التي اختلف فيها انما هو
 الى الوسط فذلك قلنا في هذا انه يرجع الى الوسط لانه اقرب الى العدل ولانه لا يكون
 كيف على المستأجر والمستأجر منه قال وكل اجارة صحيحة انتفعت للغير بعد ما انتهى
 سطر منها وجب فيها من الاجرة بحسب ما انتفى ووجهه ان تلك المنافع قد استوفها
 باجارة صحيحة فيجب ان يوفيه ما يقابلها من العوض كما انه لو استوفى جميع وجب ان
 يوفي جميع الاجرة على ان لا يجب ان يكون اسوا خالوا من الاجارة الفاسدة
 فلا بد من ان يوفي الاجرة **مسألة** قال ولو ان رجلا استأجر رجلا

مرة المدينية على ان يسير باء الى مكة ويحل من مكة الى المدينية جملة له فلما انشرف
الى مكة امتنع من ان يعمل عليه لا بعد ان حكم عليه بالاجرة وكذلك ان امتنع اجمال
لا بعد ان حكم بجملة والاصل في هذا اما بئنا لا من قبل الاجارة لا تنقص الا بعد
فان ائدت ذلك فما استاجر الرجل جملة بالاجرة متعلق به وسلم اجمال لزمه الكرى
ولم يكن له فسخ الاجارة الا بعد ان يترك اجماله ليس له ان يترك الا بعد ان يفتي
امتنع حكم عليه بالتمام ما التزم بعقد الاجارة والزم ان يعمل على جملة ما شرط عليه
مسألة قال ولو ان رجلا استاجر رجلا على ان يعمل كذا به الى رجل
ويزجج بجوابه اليه فلم يصادف الاجرة المحمول اليه ولم ياحد اجواب او منها ع
الكتاب فلا اجرة له ولا وجه ذلك ان الاجارة لا يستحق اخذ الاجرة عليها الا
ان اخصلت على العرض المقصود فتى استاجر له ليرجع بالجواب اليه ولم يزجج به
وسوى كان في ذلك لغايب او لغيب عائق لم يستحق الاجرة لانه الذي في مقابلتها
من المنع وهو رد اجواب اليه لم يحصل وعلى هذا اقال في الغنوي من استاجر رجلا
ليجعي عن الميت فانصرف من بعض الطريق لعائق منعه انه لا شيء له من الاجرة
لان العرض المتماثل للاجرة لم يحصل ولا شيء منه فلم يجب ان يحصل شيء من الاجرة
قال فان استاجر به على ان يوصله الكتاب اليه ففعل ذلك استحق الاجرة وان لم يعلم
بالجواب لان العرض في هذا مقصود على الاتصال فتى حصل ذلك وجبت ان يوفى
بقابل من الاجرة **مسألة** قال ولو ان رجلا استاجر من رجل جملة ليجمله
الى موضع متعلق بالاجرة متعلقه فتركه اجماله في بعض الطريق ولم يعمل لم يكن
لجماله من الكرى الا الى حيث عمله فان كان المكثري هو الذي تركه وجبت
عليه الكرى الى الموضع الذي شارطه وهذه اذا كانت الاجارة تعينت في العمل
ولم يكن المكثري سلم نفسه الى المالك ليجمله فان كان سلم نفسه الى المالك ليجمله لم يتعين له
في ترك اجماله المكثري في الوجهين وذلك لان المنافع التي تناولها الاجارة حصلت اليه
مخصوصا فوجب ان يكون ما يستحقه المالك من الكرى ما يقابل تلك المنافع والى خلاف
يكوه مبيها والحكم ما بينا فاما اذا كانت الاجارة معينة في عمل المكثري فتى خالف
المكثري اجماله في بعض الطريق فلا اجرة للمالك الا الى حيث عمله لان المنافع لم تحصل
الا الى ذلك الموضع وان كانت الاجارة معينة في عمل المكثري في بعض

القول في والكرى يكرى مده الى حيك شارطه لانه اكرى المحل وسلم ثم لم يركبه
فالمنافع في حكم الحاصل له وان كان لم يكرى لم ينتفع بها كما تقول في القول ان الماله
اذا دخلت وسلمت نفسها اشتكت جميع المهن وان لم يجتمع الزوج لان نفع البضع قد
حصل له وان كان لم ينتفع به قال فان عمل على الحال غدا المكرى حين تركه للمكرى
فلا اجرة له في الحال من حيث عمل غيره وذلك ان احوال قد منعه المنافع ولا يستوفىها بنفسه
ولم يتحقق عوضها على مكرى اولا **مسألة** قال ولو ان رجلا اشترى
حذاء بعهده من المدين الى مكة على ان يسيرون به سنا او شيئا فصار له عسر وجب
عليه للمكرى اجرة مثليه ولا يراد على ما شرط عليه فخرجنا قال وكذا يكس قول
في الوجبة والبريد والوجبة في ذلك ان المكرى قد خالف ما التزم ولم يعلم
المنافع على حسب ما اقتضت الاجارة فوجب ان لا يستحق المسحوق وان لم يكن بده
من ان يوفي اجرة المثل كما تقول في الاجارة الفاسدة وقولنا لا يزداد على المسحوق والبريد
رضي اعيان الحال بالمكرى على ان يزيده سنا او شيئا فصار له عسر وجب له
فلم يجز ان يتحقق الراكدة فتكونه الغاية شربا لم يكرى الاجرة وهذا هو الوجه
في البريد والاخير **مسألة** واذا استاجر رجل من رجل شيئا معلوما
باجرة معلومة كان له ان يواجرها غيره بثل تلك الاجرة وليس له ان يواجر
بوجرة باكثر من اجرة تيرا الا بان يكون صاحبها له ان يفعل ذلك بغير قبض المستاجر
لان قبل القبض يكون كالمبيع قبل القبض لان تسليم المستاجر بحريته
بعين الوجوه يجوز تسليم المبيع فادابض جاز له ان يواجر غيره بثل ما استاجر
لان منافع قد صارت له حكما فجازت فيه التولية كما يجوز في السلعة على ان
لا يحفظ فيه خلافا فاما اجارة بها باكثر مما استاجر فلا يجوز لانه يبيع
ما لم يقص وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله عن بيع ما لم يقص لان المنافع
لم تحصل بعد في ضمانه بالقبض **فان قيل** السهم قلتم ان المنافع
صارت في حكم المقبوض فلا اجرة ثم البيع فيها **فيل** له ان المنافع في
الحقيقة غير مقبوضة وانما قلنا انها في حكم المقبوض في هو اضع ذلك الاول
عليه فاما على التحقيق فلا يجوز ان تكونه مقبوضة الا ترى انه لو هلك الشيء لستاجر
بطلت الاجرة فلم يدا لم يجوز البيع فيه على ان المنافع لا تملك بنفس العقد ايضا

عَلَى الْحَقِيقَةِ فَيَكُونُ ذَلِكَ رَيْحًا مَا لَمْ يَمْلِكْ لِأَنْ الْمَنَافِعَ لِأَمْلَاحِ بِنَفْسِ الْعَقِيدِ
لَا تَمُتُ رِقْمَةً فِي الْحَقِيقَةِ فَادْرَأْ لَكَ فِيهِ مَا جَاءَ مِنْهُ الْإِجَارَةُ بِأَكْثَرِهِ
مِمَّا اسْتَأْجَرَ فَأَوْفَى أَصْحَابِ الْإِجَارَةِ لِأَنْ الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا كَانَ يَكُونُ نَصْرًا فَكَانَ مَنْ قَبِلَ
الْمُسْتَأْجِرَ مِنْهُ فَكَانَ الرِّبْحُ حَصَلَ لَكَ مَلِكٌ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ **مَسْئَلَةٌ**
قَالَ وَلَوْ أَنَّ خَائِكَا اخْتَفَا عَنْ لَوْ عَلَى أَنْ يَنْتَجِبَ عَشْرَةَ أَذْرَعٍ فَتَنْتَجِبُ اثْنَيْ عَشَرَ رِيعًا
كَانَ لَكَ أَجْرُهُ عَشْرَةَ أَذْرَعٍ وَكَانَ فِي الدَّلَائِلِ مَتَبَرِّعًا وَكَانَ لَكَ الْإِجَارَةُ ثَلَاثًا وَارْتَبَعَ
عَشْرَةَ أَذْرَعٍ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَقْبَلُ هُوَ جَدِّهَا فَتَقَطُّ فَأَمَّا الدَّلَائِلُ فَلَمْ تَنْوَلْهَا إِلَّا بِأَجْرٍ
عَلَى وَجْهِ الصَّحَابَةِ وَلَا وَجْهِ الْفَسَادِ وَلَا عَلَى وَجْهِ يَجُوزُ فِي مَجْرَدِ الْفَسَادِ فَلَمْ يَجِبْ أَنْ
يُسْتَقْبَلَ لَهَا شَيْءٌ كَانَ مَتَبَرِّعًا لَا نَزْدَ يَجُوزُ فِي مَجْرَدِ أَنْ يَأْخُذَ لَهَا فَيَنْتَجِبَ لَكَ بُعَاثُ الْمَرْجِي
وَمَجْرِي شَأْنَيْنِ مَا يَتَبَرِّعُ بِهِ الْإِنْسَانُ لِعَدَمِ مَا يَسْتَقْبَلُ بِهِ الْأَجْرَةَ قَالَ وَلَوْ أَنَّ صَبَّاحًا
دَفَعَ إِلَيْهِ جِلَّ ثَوْبًا عَلَى أَنْ يَصْبِغَهُ لَمْ يَنْوَلْهُ بِهِمْ فَصَبَّغَهُ لَمْ يَنْوَلْهُ أَصْبِغَ كَانَ الصَّبَّاحُ
فِي الزِّيَادَةِ مَتَبَرِّعًا تَعْمِدُ أَوَّلًا يَتَعَدَّى وَجْهَهُ هَذَا هُوَ وَجْهٌ مَا تَقْدِمُهُ لِأَنْ الزِّيَادَةَ لَمْ
يَنْوَلْهَا عَقْدُ الْإِجَارَةِ لَا عَلَى وَجْهِ الصَّحَابَةِ وَلَا عَلَى وَجْهِ الْفَسَادِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
مَتَبَرِّعًا فِي الزِّيَادَةِ قَالَ فَإِنْ قَالَ الصَّبَّاحُ أَمْ تَبِي بِصَبْغِ يَسَاوِي عَشْرَ قَالَ
صَحَابَةُ الثَّوْبِ أَمْ تَكُ بِصَبْغِ يَسَاوِي عَشْرَةَ كَانَتِ الْبَيْتَةُ عَلَى الصَّبَّاحِ وَلَا يَمُوتُ عَلَى صَحَابَةِ
الثَّوْبِ لِأَنَّ الصَّبَّاحَ هُوَ الْمَدْعَى وَمَتَابِعُ الثَّوْبِ هُوَ الْمُنْكَرُ الْوَارِثُ أَنْ الصَّبَّاحَ يَحْتَاطُ
أَنْ يَلْزَمَ مَتَابِعُ الثَّوْبِ حَقًّا لَمْ يَلْبَسْ عَلَيْهِ وَمَتَابِعُ الثَّوْبِ يُنَافِئُهُ ذَلِكَ بَشَرًا
مَسْئَلَةٌ وَإِذَا دَفَعَ الرَّجُلُ ثَوْبًا إِلَى خِيَّاطٍ لِيَقْطَعَهُ فَيَصْنَعُ وَيَقْطَعُ فَقَطَّعَهُ
وَوَخَّطَهُ اسْتَحَقَّ الثَّوْبَ كَأَنَّ الْأَجْرَ عَلَى مَنْ أَمَرَ بِقَطْعِ الثَّوْبِ وَوَجْهَهُ أَنْ الْمُسْتَأْجِرَ
لَمْ عَلَى ذَلِكَ دُونَ مَتَابِعِ الثَّوْبِ فَيَلْزَمُهُ الْأَجْرَةَ كَالْوَقِيلِ وَالْمَتَبَرِّعِ عَدَمُ ذَلِكَ
وَلَا مَعْتَبَرٌ بِكَوْنِهِ الشَّيْءَ مِلْكًا لَمْ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ وَلَيْسَ لَكَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى مَتَابِعِ الثَّوْبِ
لَا نَزْدَ فَعَلَهُ بَعْدَهُ أَمْ مَتَابِعُ الثَّوْبِ لَمْ تَكُنْ فِي النَّاسِ وَالصَّبَّاحُ وَيَكُونُ بِهِ رَيْحًا مَتَبَرِّعًا
مَسْئَلَةٌ قَالَ التَّحْمِيلُ عَلَيْهِ التَّلَاقُ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا كَلَّمَ رَجُلًا فِي حَاجَةٍ
لِيَجْلِيَ وَاهْدَى إِلَيْهِ شَيْئًا أَجَادَ لَكَ دَلِيلًا يَجْعَلُ مَا قَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكْرُوفًا فَإِنْ كَانَ مَكْرُوفًا
لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ لِلنَّهْيِ الْوَارِدِ فِيهِ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَكْرُوفًا وَطَلَبَ خِيَارَهُ فَجَائِزٌ لِأَنْ ذَلِكَ مُقَابَلَةُ الْحَسَنِ
بِالْإِحْسَانِ وَمُكَافَأَةٌ عَلَى الْإِحْسَانِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ

وَقَالَ وَادَّاحِيْتُمْ بِحِيَّتِي فَيَتَوَابَحُنْ مِنْهَا أَوْ رَدُّهَا قَالَ الْقَمُّ عَلَيْهِ وَلَا بَأْسَ بِكَسْبِ
 الْحِجَامِ لِأَنَّهُ صَنَعَتْ مُبَاحَةً وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَهُمْ أَمْرًا مَحَامًا
 فَجَعَلَهُمْ وَرَوَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ عَمَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ اجْتَمَعَتْ رُسُلُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ قُلُوبُهُمْ وَأَعْطَى الْحِجَامَ اجْتِمَاعَهُمْ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَالْأَرْشَاءُ عَلَى
 الْحَكِيمِ حَرَامٌ لِأَخْلَافٍ فِيهِ كَوْنُهُ حَرَامًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ الْمَرْبِيَّ لَهُمْ لَوْ أَنَّ أَخَاهُ
 الْعَوَضَ عَلَى مَا لَمْ يَمُتْهُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ **فَإِنْ قِيلَ** أَنْكُمْ تَجْعَلُونَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْقَائِمِي
 مِنْ قَائِمِ الْأَمَامِ وَرَوَى أَنَّ أُمِّئَةَ الْمُؤْمِنِينَ عَاطِيَةَ بِنْتَ نَجَّاحٍ قِيلَ لَهَا هَذَا لَيْسَ لِرَسُولِكَ
 لَوْ أَنَّ الْأَوْرَثَةَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَحَدِ الْحَكَمِيِّينَ أَمَا لِيُظْلَمَ أَوْ لِيُنْصَفَ وَعَلَى كُلِّ الْأَمْرِ يُنْصَفُ
 الْوَجْهِيُّ هُوَ حَرَامٌ وَمَا يَأْخُذُ الْقَائِمِي مِنَ الْأَوْرَثَةِ لَيْسَ عَلَى هَذِهِ الْوَجْهَةِ لَوْ أَنَّ يَخْرُجَ عَنِ
 مَا يَأْخُذُ الْأَمَامَ لَفِيهِ مِنْ بَيِّنَاتٍ مَالِ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ مِنْ بَرَكَةٍ
 مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَاجْرَاءُ الْكَاهِنِ وَالْبَغِيِّ حَرَامٌ لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَهَذِهِ أَمِنْ أَكْلِ
 الْمَالِ بِالْبَاطِلِ وَتَكْرَرُ اجْرَاءُ الْعَارِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِاجْرَاءٍ وَكَانَ
 أَنَّهُ اخْتِارَ الْعَوْنُ عَلَى مَا هُوَ قَدِيمٌ وَطَاعَةُ بَلٍ وَاجِبٌ وَكَانَ لَا يَجُوزُ وَقَوْلُهُ هُوَ الَّذِي
 لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِاجْرَاءٍ فَإِنَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْعَارِي الَّذِي يَخْرُجُ بِجَمْعٍ مَتَّقَةً إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
 أَنْ يَأْخُذَ مَا يُجْعَدُ لِلَّهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا لِكُلِّ يَجُوزُ لِلْمُؤْتِي وَلَمْ يَكُنْ يَكُونُ
 انْتِزَاعًا فِي حَاجَتِهِ لَمْ يَقَالَ الْقَمُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَكْرَرُ عَسْبُ الْفِجَالِ تَبَاطُحًا لَوْ أَنَّ هُوَ كَمَا
 قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْأَوْرَثَةُ التَّوَابِعُ فِيهِمْ هُوكَ قَالَ وَتَكْرَرُ اجْرَاءُ السَّمْسَاتِ الْأَنْ يَسْتَبْرَأَ
 بِاجْرَاءٍ لَا مَعْلُومَةٍ عَلَى سَبِيلِ مَعْلُومَةٍ وَكَانَ الْمُبَارَقَةُ فِيهِ تَعْظِيمٌ وَتَكْرَرُ وَتَخْرُجُ عَنْ
 اجْرَاءِ الْمَثَلِ وَلَا يَأْخُذُ السَّمْسَاتِ عَلَى سَبِيلِ مَعْلُومَةٍ عَلَى قَدَرِ عَلَيْهِمْ وَأَنَا يَأْخُذُ عَلَى قَدَرِ السَّلَاحَةِ
 فَأَمَّا أَحَدُ بَاكُونَ صَاحِبِ الْمَالِ عَلَى قَدَرِ الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَهُوَ جَارِي عَنِ سَائِرِ الْفِجَالِ
الْفَوْلُ فِي ضَرْمِ الْأَجْيَةِ كُلِّ مَا تَلَفَ الْأَجْيَةُ الْمَشْرُوكُ
 اسْتَوْجَرَ عَلَى عَلَيْهِمْ هُوَ صَامِرٌ لَمْ يَكُنْ تَلَفَ بِجَنَائِدَةٍ أَوْ بَعْدَ جَنَائِدَةٍ الْأَنْ يَأْخُذَ تَلَفَ مِنْ
 غَالِبٍ لَا قَبْلَ لَهُ بِدَقْعٍ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ وَاجِبٌ أَهْلُ الْبَيْتِ وَقَوْلُ الْعَيْنِ الْمَطْمِينَةِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَالَفَ فِيهِ الْوُحْدَانِيَّةُ وَسَائِرُ اصْحَابِهِ عَنِ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ وَالسَّافِي

التعويض في ضمان الاجير

فيه قولون والأصل فيه ما روي عن علي عليه السلام أنه كان يضمن الأجير
المترك ويقول لا يصلح الناس الذي يكفيله وهو مخار من الدلالة أحدها على
أصولنا هو قول أمين المؤمنين عليه السلام وعندنا أنه يجب اتباعه ولا يجوز مخالفته
والثاني قول لا يصلح الناس الذي يكفيله وذلك أن المصالح لا يعلمها إلا الله عز وجل
والرسول بتعريف الله إياها وكان ذلك دليلاً على أنه قال ما قاله مؤيدنا
عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فجري مجرى النص عليه **فان قيل**
لعله إذا كان الناس لا يصلحهم الذي يكفونه بأكثر الراي عند **فيل** له حمل
الحزن على ذلك حمل له على الجان بغير دليل لأنه لا يكون مطلقاً على حقيقة وإنما يكون
عنده أنه مكدرك وهذه الألفاظ لا يتصل بها يجوز تضمين الأحوال ولو غلب على
ظنة العامة والعالم أن ذلك أصل هذه الماخلاف فيه فلم يبق إلا ما قلناه وإيضاً
قد ثبت أن الأجير المترك مضمون عليه عمله الذي استوجره عليه ولهذا يجب
عليه تكميله فإذا ثبت ذلك وجب أن يضمن إذا أطاع عنده
لأنه أحفظ مضمون عليه لأنه لا ينال العمل إلا بالحفظ فاذا ثبت ذلك وجب أن يضمن إذا
منع عنه لأنه لا يضمن في حفظ وهو كالحمل في حمل ما أخذ الأجير عليه
فان قيل لو كان ذلك كذلك لوجب في إحياء ما أبقه عنه النبي يومه ثم لا
من عليه أن يحتفظ له للعدو أن يتحق على أحفظ قسطاً من الأجرة فلما أجمعوا على أنه لا
يستحق بذلك شيئاً من الأجرة دل على أنه لم يدخل في عمله ما استحق عليه الأجرة **فيل**
له أحفظ دخل فيه على سبيل التبع فلم يجب أن يكون له قسط من الأجرة إلا إذا
ألتزم من اشتراكاً فكاملاً فنتجت قبل أن يقبضها المشتري وتلف الفضيل أنه لا
يحط له شيء من الثمن وإن كان الفضيل دخلاً في عمله ما استحق به الثمن لأنه دخل في
ذلك على سبيل التبع ولم يكن له حط من الأجرة إذا انفرد ولم يجب أن يدل ذلك على أنه
لم يدخل فيه وتغير من القياس فيه أن يعمل قد ثبت أن أحفظ من عمله ما استحق عليه
الصالح العوض فوجب أن يضمن ما أتى من جهته كما يضمن ما أتى من جهة الضميمة فإذا
أتى من جهة أمر غالب فلم يؤت من جهته أحفظ لأنه لا يغير في ذلك فذلك
قلنا أنه لا يضمن ما أتى من ذلك فأما ما جنته يده فلا خلاف بيننا وبين أبي حنيفة
في ضمانه وقالوا لا يضمن إلا بالتعدي وينبطل قوله ما سلف وبوضح ذلك بأن

يقال ان الاجر لما كان مستحقا على العمل كان العمل مضمونا عليه لان عقود المعاوضات
تقتضي الضمان فاذا ثبت ان العمل مضمون فوجب ان يكون ما يحدث عنه مضمون ثابت
مسألة قال وما تعلق في يد الرجعة الخاص فلا ضمانا عليه الا ان يكون تلف
بجناية منه وهذا اما خلاف فيه اما يحكى عن السافعي انه اخذ قوليه وذلك لا يخفى
لانه لا بد من الاجابة الخاص لا يستحق الاجرة على العمل وانما يستحق على تسليم نفسه للتعميل
الترى انه لو سلم نفسه للعمل الى المستأجر استحق الاجرة سوى استعماله المستأجر ولم
يستعمله وليس كذلك لانه لا يستحق الاجرة الا بان يعمل بان
ان الرجعة الخاص عليه غيبة مضمون عليه اذ لم يستحق الاجرة عليه واذا لم يكن مضمون
فلا يخفى لتعديله ما يقع على يده بغير جناية منه فاما اذا كان بجناية منه فلا خلاف
في ضمانه **مسألة** قال واذا ادعى المستأجر عليه التعريط وانكر الرجعة فالبينة
على المستأجر واليمين على الاجير وبوجه ان المستأجر هو المدعى لانه يكون مدعيه
بجانيه لم يثبت عليه والاجر منكره فوجب ان يكون البينة على المستأجر لكونه مدعيه
واليمين على الرجعة لكونه منكره وايضا قلنا ان الرجعة خاص امين والمقول قول الامين
اذا انكر اجابته في يمينه كالمدعي القول في يمينه **مسألة** قال واذا الترى
رجل من رجل رجلا على ان يعمل له رجلا فله المكاري فاحذر منه احمل في الطريق صنفه
المكاري الا ان يكون اخذ بامر غالب والمراد بهذا اذا اتى الكرى الى حيث سلم في العمل لانه
احال يكون اجرة امشركا لا ترى انه هو الذي يسلم احمل لانه سلم حله **قال**
وان الترى على ان يعمل له ذهبا في قارورة او سميا في رق فانكسرت القارورة او انزعق الرق
وقهت ما فيها منه المكاري ووجب له الكرى الى حيث سلم يتقاضيان ذلك اما انزعق
الرقة فانه يكون على وجهين قد يخرق بان يكون الرق صنفقا ويلا من الدهن بحيث
يقال لخل فيه فيتشقق الرق من ذي قيل وغيره ان يصيبه شيء فاذا كان ذلك كذلك
فيجب ان لا يقص للمكاري لانه لم يؤت من التقصير في الخط وقد يخرق بان يصيبه
شيء ويلحقه عنده في الوضغ والرفع فان كان كذلك فمعه المكاري لان ذلك
يكون من سوء الخط وهو الذي اراد في المسئلة **ولما** القارورة اذا كانت صنفقا
فان لا تنكس الا لامي يصيبه او عنده يلحق في الرفع والوضغ فلا بد من بعض المكاري
لانه هذه يكون من سوء الخط **قال** واذا عمل المكاري احمل فذهب في ماله او من له حاجب

الحمل قبل تسليمه اليه فلهذا ان يكون في يده بائنه غاليل وقد لا يكون بعد في يده
 فلهذا لم يقع تسليمه الى صاحبه كالبائع يكون المبيع في يده قبل تسليمه الى المشتري
قال وان سلم اليه بالكيل او الوزن او العدد ثم وجد له ناقصا لزم المكارى ما نقص
 منه انما ما نقص من جهة العدد فهو كذلك وانما ما نقص من جهة الكيل او الوزن فان
 كان الشيء ما يتناقص بالجفاف فلا شيء عليه على المكارى لا شيء لم يحن وانما كان مثالا ليشترط
 بالجفاف فهو على ما قال لا شيء يكونه ان من سوا حفظ **قال** فان كان المكارى
 دفعه الى مكارى اخذ منه المكارى الاول لصاحب الحمل وضمن المكارى الثاني للمكارى
 الاول وذلك الشيء صاع على يد المكارى الثاني فوجب ان يضمن للمكارى الاول
 وذلك ان الشيء صاع على يد المكارى الثاني فوجب ان يضمن للمكارى الاول لا شيء
 ضمن لصاحب الحمل فان انكر المكارى الثاني فعليه التامين لا شيء منكره على المكارى
 الاول البينه لا شيء المدعي **قال** وان انكر المكارى الاول الثاني كان
 عليه التامين وعلى صاحب العمل البينه لا شيء هو المدعي ولا شيء على المكارى الثاني لا شيء
 المكارى الاول لا شيء عليه عليه والتداعي بين صاحب الحمل والمكارى الاول **قال**
 فان دفع رجل الى المكارى طعاما في غيره لا يتحمل بصفه او ثلثه فسقط في
 بعض الطرق منه المكارى كله الا مقدار كراهه الى الموصىح الذي سلم اليه وذلك
 ان المكارى يكون مستحقا لذلك القدر فكانه صاع من ماله فلم يكرمه ضمما له ولم
 ضمان سائر الا شيء احد من مشرك **قال** وان دفع عزرا الى اعيانك لينتج له ثوبان
 فلما نتج ادعى على اعيانك انه ابدل العزل فان القول قول اعيانك مع يمينه وذلك ان
 صاحب العزل يدعي عليك خيانه هو لها منكر فوجب ان يكون القول قول من مع يمينه **قال**
 وان دفعه على ان ينتج له اثني عشر درهما فنسج له عنه الا اذيع كان صاحب العزل
 بالخيار ان شاء اخذ له بقيمة العزل واشترج الاجزاه وان شاء طالبه بنسج زعفران
 ووجهه ان الخائف خالف فيما استاجر عليك وجعل العزل في حكم المستهلك لا شيء ينتج
 على خلاف ما اراد صاحبه في تزيان صاحبه بل ان تغرم القيمة لا شيء في حكم المستهلك
 كما نقول ذلك في العصب وتبين ان يرضى به ويطلب به بنسج درهمه على ما اقتضا له
 الاستيجار **مسئل** قال ولو انه دفع الى خياط ثوبا فقطعه صاحبا فقال
 صاحب الثوب امر ذلك ان تقطع فيصا وقال الخياط انه نسي ان اقطع فبإكافيه البينه

عَلَى مَالِكِ الثَّوْبِ وَالْيَمِينِ عَلَى أَحْيَاطِ حَكِي ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ لِلشَّافِعِيِّ
عَلَى قَوْلَيْنِ وَحَكِي عَنْ أَحْمَدَ ابْنِ حَبِيبٍ فِيهَا اضْطِرَّاسٌ يُدْرِكُ الصَّحَابَةَ مَا دَهَبْنَا لَنَا مَالِكِ الثَّوْبِ
مَقْدُونًا لَدُنْ لَدَى الْقَطْعِ وَيُدْعَى عَلَيْهِ جَنَائِدٌ لَمْ تَثْبُتْ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَدْعَى وَوَجِبَ
أَنْ يَكُونَ أَحْيَاطُ هُوَ الْمُنْكَرُ **فَانْقِيلْ** إِذَا كَانَ عِنْدَكُمْ أَنَّ الْأُجْبِيَّ لِلْمُشْتَرِكِ مُنَافِعٌ
عَنْ نَفْسَيْهِ فَهَذَا جَعَلَهُ مَوْلاً مَدْعِيًا وَهَذَا
قَالَ الثَّوْبَانِ

الرَّامِثُ لَا الْبَيْتَ **قِيلَ** لَمْ أَنْ ذَلِكَ الثَّوْبَانِ هُوَ الثَّوْبَانِ الثَّوْبَانِ وَهُوَ لَمْ يُطَالِبْ بِمَا
الثَّوْبَانِ لَكُمْ الثَّوْبَانِ وَأَمَّا يُطَالِبُ بِمَا بَعْدَ لَمْ يَسْتَقْدِرْ لَدُنْهُ مُنَافِعٌ جَنَائِدٌ لَمْ تَثْبُتْ
فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَدْعَى هُوَ الثَّوْبَانِ وَالثَّوْبَانِ هُوَ أَحْيَاطُ وَحَكِي مِثْلَ قَوْلِنَا عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَفَعَ إِلَى صَبَاغٍ ثَوْبًا لِيَصْبُغَهُ لَوْ تَأَفَّقَتْ بَعْضُهُ غَيْرَ ذَلِكَ
الَّذِينَ كَانَ مَالِكِ الثَّوْبِ بِالْحَيَاتِ أَنْ شَاءَ أَحَدُ الثَّوْبَانِ قِيمَتَهُ
قَبْلَ أَنْ يَصْبُغَهُ تَحْمِلُ الصَّبَاغُ أَوْ اخْطَافِيهِ وَوَجْهٌ أَنَّهُ اسْتَدَّ الثَّوْبَ عَلَى مَا جَاءَهُ
وَأَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يَصْغَرَ مِنْ مَا جَاءَهُ الْاِتِّفَاقُ بِهِ مَعَ ذَلِكَ الصَّبَاغِ لِأَنَّ الْغَرَضَ النَّاسِ
فِي الْأَصْبَاغِ مُتَعَلِّفٌ فَصَارَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَهْلِكِ فَإِنْ شَاءَ أَحَدُهُمْ أَنْ لَا يَصْبُغَ وَانْهَى
شَاءَ صَبْغَهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ هَذَا وَجْهٌ مَا فِي الْكِتَابِ مِنْ الْجَوَابِ وَالَّذِي عِنْدِي فِي جَوَابِهِ
أَنْ غَيْرَ الثَّوْبِ بِأَقِيمَ وَأَنْ هَذَا الْيَسَّ بِاسْتِهْلَاكِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ
الصَّبَاغُ رَادًّا فِي قِيمَتِهِ أَوْ لَمْ يَقْصُصْ مِنْهُ شَيْئًا اخْتَارَ الثَّوْبُ وَلَا شَيْءٌ لِلصَّبَاغِ وَأَنْ كَانَ
الصَّبَاغُ يَقْصُصُ اخْتَارَ الثَّوْبُ مِنَ الصَّبَاغِ قِيمَةُ النِّقْصَانِ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَثَلُ
فِي الْجَنَائِدِ الْأَتْرَافِ لَوْ قُلْنَا بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ كُلُّ مَنْ حَمِيَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَجْنِئَهُ
مَوْكِرًا أَنْ يَسْلِمَ الْمَا جَائِي وَيُطَالِبُ بِهِ بِقِيمَةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَهَذَا اخْتِلَافُ الْأَجْمَاعِ وَخِلَافُ
مَوْصُوعِ الشَّرْعِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى الْمَنَادِيِّ لِيَصْبُغَهُ
وَصَبَاغُ الثَّوْبِ مَبْنِيٌّ الْمَنَادِي وَوَجْهٌ أَنَّ الْمَنَادِي هُوَ أَحَدُ مُشْتَرِكِيهِ وَلَيْسَ بِأَجْرٍ خَاصٍّ
فَوَجِبَ أَنْ يَصْبُغَهُ عَلَى قَوْلِنَا فِي الْأُجْبِيَّ الْمُسْتَرَدِّ قَالَ وَكُلُّهُ لَوْلَا يَقْضُونَ مَا
تَلَفَ عَلَى أَيْدِيهِمْ سَوَى كَانَتْ الْأَجْرُ مَسْمُومًا أَوْ غَيْرَ مَسْمُومًا وَالْأَوْجَارُ لَا فَاسِدًا أَوْ غَيْرَ
فَاسِدًا وَوَجْهٌ أَنَّهُ تَسَلَّمَ الشَّيْءَ وَتَقَبَّلَ عَلَيْهِ فَصَارَ الشَّيْءُ فِي مَتَانِهِ لِأَنَّ تَعْلِيلَهُ قَدْرَتَهُ
مَضْمُونًا الْأَتْرَافِ إِذَا عَمِلَ اسْتَعْنَى الْأَجْرُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَتَحَقَّقْ الْأَجْرُ وَكَانَ فِيهَا
حُكْمُ الْمَتَبَعِ **قَالَ** وَكَذَا لَوْ يَنْقُصُ الصَّبَاغُ مَا أَفْسَدَ وَهُوَ بِصَبْغِهِ سَمَحَ لَمْ يَنْتَعِلْ

الدُّبْلُغُ الْأَدِيمُ أَوْ يَحْرِقُ الْحَدَادَ أَحَدَهُ أَوْ يَكْنُسُ الْجَنَاتِ الْحَشَبَ وَمَا اسْتَبَدَّكَ لَكَ وَهَذَا
لَا خِلَافَ فِيهِ بَلَيْنَا وَبَيْنَ الْبَيْتَيْنِ وَبَيْنَ الْحَدَّادِ فِيهِ بَلَيْنَا وَبَيْنَ رُقْرُقَةٍ وَفَرَسَةٍ
الْحَصَاةُ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ الْإِفْسَادُ أَفْسَادًا مِنْ قِبَتِهِ أَوْ كَانَ مِنْ النُّضْفِ أَنْ صَاحِبُ
الشَّيْءِ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَسْلُمَ إِلَى الصَّانِعِ وَيَأْخُذَ قِيَمَتَهُ مَخِيضًا كَمَا دَفَعَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ
وَيَأْخُذَ قِيَمَةً مَائِقَمًا مِنْهُ مِنَ الصَّانِعِ وَبِحَقِّهِ أَنْ يَجْعَلَ الْوَقْلَ تَابَعًا لِلْكَثْرَةِ فَإِنْ كَانَ
الذَّاهِبُ هُوَ الْأَوْكُورُ لَزِمَ الصَّانِعُ بِجَمِيعِ أَنْ اخْتَارَ صَاحِبُ الشَّيْءِ تَسْلِيمَهُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ
الذَّاهِبُ هُوَ الْوَقْلُ جَلَّ الْجَمِيعُ كَمَا جَاءَ فِي رُجْبٍ بِالْأَرْضِ لَا تُدْرِكُ فِي كَثْرَتِهِ مِنَ الْأَوْكُورِ الْقَلِيلُ
يَتَّبِعُ الْكَثِيرُ فَبَيْنَ الْأَوْكُورِ عَلَيْهِ **قَالَ** وَأَنْ هَذَا لِيُحْكَمَ لَكَ قِيَمَةُ لَدُنْكَ أَخَذَ قِيَمَتَهُ مِنْ
الصَّانِعِ وَهَذَا أَوْ اصْبَحَ لَدُنْ جَنَابِهِ إِحَاطَتُ بِالشَّيْءِ فَيُجْعَلُ فِي حُكْمِ مَا لَيْسَ بِأَلٍ فَالزَّمَهُ
الْقِيَمَةُ قَالَ وَإِنْ كَانَ الصَّانِعُ أَفْسَادًا لَا يَبْعَثُ مَا عَمِلَهُ فَلَمْ يَجِدْ عَمَلَهُ أَنْ أَخَذَ الشَّيْءَ
مِنْ جِبَةٍ وَوَجْهٍ أَنْ التَّفْعُ الَّذِي انْعَقَدَتْ عَلَيْهِ الْأَوْبَانُ فَإِنْ حَصَلَ لَدُنْكَ أَوْ بَعْضُهُمْ
وَوَقَعَ التَّسْلِيمُ فَيُجِبُ أَنْ يَتَّبَعَ الصَّانِعُ عَوْبَتَهُ قَالَ وَالْقِيَمَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ قِيَمَتُهُ
يَوْمَ دَفْعِهِ إِلَى الصَّانِعِ وَهَذَا كَمَا قَالَ لَدُنْكَ دَحْلُ يَوْمَئِذٍ فِي مَهْمَايَا الصَّانِعِ كَمَا تَقُولُ
فِي الْمُحْصُوبِ إِلَّا أَنْ اخْتَارَ الْعَمَلُ أَجْرَ عَمَلِهِ فَتَكُونُ الْقِيَمَةُ قِيَمَتَهُ مَعُولًا فَإِنْ خَلَفَ
الصَّانِعُ وَصَاحِبُ الْمَتَاعِ فِي الْقِيَمَةِ فَالْبَيْتَةُ عَلَى صَاحِبِ الْمَتَاعِ وَالْمَهْمَايَا عَلَى الصَّانِعِ لِأَنَّ
صَاحِبَ الْمَتَاعِ مُتَرَجِّعٌ لِلْفَصْلِ وَالصَّانِعُ مُتَكَرِّرٌ لَدُنْكَ قَالَ وَيَقْتَضِي إِمَامِي مَا ذَهَبَ فِي مَهْمَايَا
النَّاسِ مِنْ تَوْبٍ أَوْ غَيْرِهِ وَوَجْهٌ أَنْ إِمَامِي فِي حُكْمِ الْأَوْجِيَةِ الْمُسْتَأْذَنَةِ فِي حِفْظِ الْبَابِ
لَدُنْكَ الْعُرْفُ وَدَجْرِي الْبَابِ الْبَابُ يُعْقَدُ مِنْهُ لِحِفْظِ مَا يَزْكُرُونَ فِي إِمَامِي وَكَذَلِكَ
فِي حُكْمِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَأْذَنَةِ عَلَى حِفْظِهِ وَأَطْلُ أَنْ أَبَا نُؤْسُفَ وَعَمَلُ
أَقَالَا بَكَ لَكَ وَحَلَّى لِي ابْنُ هُرَيْرَةَ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّ مَا ضَاعَ فِي إِمَامِي عَلَى قَوْلَيْنِ وَبَعْدَنَا
أَنَّ الْعُرْفَ الْجَارِيَّ وَالْعَادَةَ الْمُسْتَمْرَّةَ فِي تَسْلِيمِ النَّاسِ الْبَابِ الْإِمَامِي يَجُوزُ فِيهِ
الْإِبْرَازُ قَالَ وَإِنْ اخْتَلَفَ فَمَا ذَهَبَ أَوْ فِي قِيَمَتِهِ مَا ذَهَبَ كَانَتْ الْبَيْتَةُ عَلَى صَاحِبِ
الشَّيْءِ وَالْمَهْمَايَا عَلَى إِمَامِي لَوْنِ صَاحِبِ الذِّبَابِ هُوَ الْمَدْعَى لِلزَّكَاةِ فِيهِ الْعَيْنُ وَالْقِيَمَةُ لِلْإِمَامِي
هُوَ الْمُسْتَكْرَهْ **قَالَ** وَكَوَانُ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ ظَيْرَ الصَّبِيِّ فَسَقَطَ مَا
مَا يَتَلَمَّهَ فَعَلِمَهَا الْعَوْدُ أَنْ كَانَتْ تَعْرِتُهُ وَالذِّبَابُ عَلَى عَاقِلَتِهَا أَنْ كَانَتْ أَخْطَأَتْ وَوَجْهٌ
أَنْ مَنْ مَذْهَبُهُمْ أَنْ الْعَوْدَ يَجِبُ فِي كُلِّ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ مِثْلَهُ يَبْقَى بِهِ وَنَحْوُهُ يَجِي

فِي كِتَابِ الزِّيَادَاتِ وَالْفَصَائِدِ فَأَمَّا الْخَطَأُ فَلَا خِلَافَ فِيهِ ذَكَرَ لَا قَالَ وَكَذَلِكَ
 الْقَوْلُ فِي الْخَاتَمِ إِذَا قُطِعَ حَشْفَةُ الْفَيْفِ قَامَتْ مِنْهَا الصَّبِي وَكَذَا الْحِجَامُ وَالْمُتَغَلِّبُ
 يَضْمُونُ مَا اعْتَمُوا الْأَنَّهُ يَكُونُ وَاسْتَرْطُوا الْبَرَاءَةَ وَمَا لَمْ يَهْوَلْهُ بِغَطَاكَانَ مِنْهُمْ لَمْ يَهْوَلْهُمْ
 هَوَلُهُ إِنَّمَا يَضْمُونُ مَا جَوَلَهُ دُونَ السَّلَايَاتِ لَيْسَتْ مِنْ جَنَائِلِهِمْ بَلْ هِيَ غَيْرُ مَكْنٍ لَهُمْ الْإِحْتِرَافُ
 فِيهَا هُوَ مِنَ الْأَمْرِ الْغَالِبِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَجْنَاسَ الْمُشْتَرَكَةَ لَا يَضْمَنُهَا كَالْمَوْتِ وَمَا جَرَى عَنِ الْإِثْلِ
 وَضَمَّاهُمْ الْأَعْيَانُ أَنَّهُ جَنَائِلُهُمُ الْوَهَا وَاسْتَرْطُوا وَاسْتَنْجَى اسْتَرْطَا الْبَرَاءَةَ لَا تُدْرِكُ بِحُجْرَتِ
 جَرَى الْأُذُنِ فِيهَا يَتَفَقُّ مِنْهُمْ وَذَكَرْنَا أَنَّهُ مَا يُلْزِمُهُمْ يُلْزِمُ عَوَاقِلَهُمْ لَا تُنْجِنَا يَاتِ الْفَيْفِ تَكُونُ عَلَى
 بَيْنِهِ أَذَمُّ فِي بَابِ النَّفْسِ وَمَادُونِهَا تَكُونُ عَلَى الْعَوَاقِلِ عَلَى مَا يَجِي بَيَانُهُ فِي بَابِ الدِّيَارِ
 قَالَ فَإِنْ كَانَ الصَّاحِبُ وَالْحِجَامُ عَيْنًا إِذْ لَمْ يَسْتَقِدْ بِالْعَلِّ بِمَنْ يَسْتَقِدُّ مَا لَمْ يَسْوَ أَنْ كَانَ لَمْ
 يَأْذَنَ لَمْ يَسْتَقِدْ لَا فِيهِ كَانَ مَا لَمْ يَزِدْ دَيْنًا عَلَيْهِ يَطَالِبُ بِهِ مَنَّهُ عَقْدٌ قُلْنَا يَضْمَنُ عَنْهُ
 ذَلِكَ أَنْ كَانَ إِذْ لَمْ يَأْذَنَ شَاءَ أَنْ كَانَ شَاءَ سَلِمَ وَمَا فِي يَدِهِ لَا مِنْ كَسْبِهِ هَذَا أَحْكَمُ
 الْعَبْدُ الْمَادُونِ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَوَادِ فَامَّا الْعَجُوبُ عَلَيْهِ فَلَا يُلْزِمُ هَوَلُهُ شَيْءٌ لَوْ أَنَّ مَنْ سَلَّمَ إِلَيْهِ
 السَّلَامَ يَكُونُ قَدْ رَضِيَ بِهِ مَسْئُولُهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْهِ يَطَالِبُ بِهِ مَنَّهُ اعْتَرَفَ

بَابُ الْقَوْلِ فِي ضَمَانِ الْمُسْتَأْجِرِ لَوَلِيِّهِ حِينَ الْمَوْتِ

ذَلِكَ فَسَرَقَتْ أَبْوَابُهَا لَمْ يَضْمَنْهَا الْمَكْرِيحُ إِلَّا أَنْ يَكُونَهُ مَبِيعَةً فَإِنْ سَرَقَ مِنْهَا
 مَتَاعُ الْمُسْتَأْجِرِ لَمْ يَضْمَنْهُ صَاحِبُ الدَّارِ قُلْنَا لَكُمَا ضَمَانٌ عَلَى مُسْتَأْجِرِ الدَّارِ سَرَقَ بِطَرَفِهَا
 لِأَنَّهُ قَبَضَ بِأَيْدِي مَا لَهَا لَا عَلَى وَجْهِ ضَمَانِ الْبَدَلِ وَلَا عَلَى وَجْهِ لِيَرُدَّ حِفْظُهَا بِنَفْسِ
 الْعَقْدِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ تَعَارُفٌ فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَضْمَنْهَا لِأَنَّ الضَّمَانَاتِ تَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ هَذِهِ
 الْوُجُوهِ فَإِذَا تَعَرَّى الْقَبْضُ مِنْهَا لَمْ يَجِبِ التَّضَامُنُ

وَلَمْ يَسْتَطِعْ ضَمَانُهُ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَضْمَنْهُ كَالْوَلِيِّ يُعْرِى الْأَنْ يَتَعَارَفُ فَلَمْ يَضْمَنْهُ ضَمَانُ التَّعْرِى
 وَكَذَلِكَ مَا سَرَقَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ لَمْ يَسْلَمْ وَلَمْ يَضْمَنْ
 هُوَ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوَجْهِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ جَدًّا
 لِيُحْمَلَ عَلَيْهِ أَنْ طَلَا مَعْلُومَةً فَيَحْمَلَ عَلَيْهِ أَلَا مَا سَارَطَهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِذْ كَانَ الْحَالُ
 فَتَلَفَ الْحَمْلَ بِضَمْنِهِ الْمُسْتَأْجِرُ أَنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مَا يُؤْتَرُ مِثْلًا اعْتَبَرْنَا ثَلَاثِينَ
 لِيَعْلَمَ أَنَّهُ مَا جَعَلَ أَنْ يَتَلَفَ الْأَثَرُ أَنَّهُ لَوْ غَرِبَ فِي الْحَمْلِ خِلَافًا أَوْ بَرَةً أَوْ شَوْكًَا لَمْ

التواضع في ضمان المستبر

لَمْ يَجِبْ أَنْ يَغْنَمَهُ لَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَأْثُرُ لَهُ فِي الْأَثْلَافِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مِثْلَهُ فِي
 الْأَثْلَافِ يُؤْتَى فَوَئِدُهُ يَغْنَمُهُ لِأَنَّهُ تَعَدَّى فِيهِ قَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ يَضُمُّ قِسْطُ هـ
 الرِّبَاةِ مِنَ الْقِيَمَةِ كَانَ الْقِيَمَةُ تُنْفَعُ عَلَى الْأَهْلِيلِ وَالرِّبَاةِ وَحَكَمِي ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ هـ
 عَنِ الشَّافِعِيِّ إِنْ تَحَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَوْلٌ وَلَا وَحْدَةٌ فِيهِ أَنْ يَضُمَّ جَمِيعُ الْقِيَمَةِ وَهُوَ الْقِسْطُ
 لِأَنَّهُ قَدْ تَلَفَ بِتَعَدِّيهِ فَوَجِبَ أَنْ يَغْنَمَهُ وَلَا مَعْتَبَرُ فِي أَنْهُ مَا ذُوُّهُ فِي حِمْلِ بَعْضِ
 مَا عَلَى أَحْمِلِ الْأَثَرِ إِنْ مِنْ اسْتِجَارَةٍ جَمَلًا إِلَى مَوْضِعٍ بَعْثِيَّةٍ ثُمَّ تَجَاوَزَ ثُمَّ تَلَفَ لَمْ يَجِبْ
 أَنْ يَتَسَمَّ الْقِيَمَانِ عَلَى الْقَطْعِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِيهِ بِقَدْرِ اسْتِجَارَةٍ وَعَلَى مَا بَعْدَ هـ مَا تَعَدَّى
 فِي تَجَاوُزِهِ بَلْ يَكُونُ هَامِيًا لِلْبَيْعِ وَهَكَذَا الْقَضَاءُ لَوْ جَرَعَ الْمُفْتَضِلُ جِرَاحَةً تَعَدَّى
 فِيهَا مَاتَ الْجُرُوحُ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَغْنَمَ الدِّمْرَ عَلَى جَرَحِ الْقَمَدِ وَعَلَى الْجُرُوحِ الَّتِي تَعَدَّى
 فِيهِ بَلْ لَيْسَ مِثْلُ الدِّمْرِ كَامِلُهُ فَكَذَلِكَ مَا دَهَبْنَا إِلَيْهِ قَالَ وَلَوْ أَنَّ الْوَرَاةَ مِنْهُ عَلَى أَنْ يَرْكَبَهُ
 إِلَى مَوْضِعٍ فَتَجَاوَزَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ فَتَلَفَ ضَمَنَ قِيَمَتِهِ وَوَجِبَ كَرَاهَا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي اسْتَجَارَ
 إِلَيْهِ لِخِلَافِ فِي مِثْلَانِهِ الْقِيَمَةُ إِذَا تَجَاوَزَ مَا الْوَرَاةَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ فِيهِ وَعَاطِبٌ لَهُ هـ
 فِي تِلْكَ الْحَالِ فَيَجِبُ أَنْ يَغْنَمَ الْقِيَمَةَ وَإِجَابَةُ الْكُرَى إِلَى الْحَيْثُ اسْتَجَارَ فَلَا دُوبَ الْمُسْتَحَقِّ وَلَهُ
 فِيهَا تَجَاوُزُهُ مَعَ الضَّمَانِ كَرَى الْمِثْلَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ نَفْثِ صَدْرِهِ الدِّمْرَ عَلَى الْإِجَابِ كَرَى التَّلِ
 عَلَى الْعَاطِبِ قَالَ فَإِنْ كَرَى عَلَى أَنْ يَرْكَبَهُ إِلَى مَوْضِعٍ فَرَكِبَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ أَوْ بَعْدَ مَوْضِعٍ
 ضَمَنَ قِيَمَتِهِ وَلَمْ يَجِبْ الْكُرَى وَهَذَا كَالْمُسْتَلِثَةِ الَّتِي قَبْلَهَا الزَّمَنُ الضَّمَانُ لَتَعَدِّيهِ وَإِذَا هـ
 يَقُولُ لَمْ يَجِبْ الْكُرَى الْمُسَمَّى فَأَمَّا الْإِجَابَةُ كَرَى الْمِثْلَ فَقَدْ مَضَى فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
قَالَ وَإِنْ كَرَى عَلَى أَنْ يَرْكَبَهُ وَحْدَهُ فَرَدَفَ مَعَهُ رَدَفًا فَتَلَفَ ضَمَنَهُ إِنْ كَانَ مِثْلًا
 الرَّدَفِ يُؤْتَى فِي ذَلِكَ الْمَذْكُوبِ وَعَلَيْهِ الْأُجْبَرُ هَذَا بَيَانُهُ مَا تَقَدَّمَ قَالَ هـ
 وَإِنْ الْوَرَاةَ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهِ أَرْطًا لَمْ يَلْزَمْهُ مِنَ التَّمْرِ فَمِنْ عَلَيْهِ ذِيكَ الْقَدْرُ حَرِيدَةً
 فَتَلَفَ لَمْ يَغْنَمَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحْمِلًا فَيُتَيَّأُ لَوْ يَجْعَلُ عَلَيْهِ مِثْلَهُ فَإِنَّهُ يَغْنَمُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ هـ
 الْجَزْءُ هـ حَمْلُهُ مَعَ الضَّمَانِ مِثْلَ هَذَا يُرْجِعُ إِلَى الْعَوَاظِ فَإِنْ كَانَ أَحْمِلًا فَتَجَاوَزَ عَلَى هـ
 مِثْلَهُ أَحْمِلُهُ وَالتَّمْرِ بَكْرِي وَخَدِي فَلَا تَعَدَّى فِيهِ وَلَا يَجِبُ التَّضْمِينُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ هـ
 ذِيكَ ضَمَنَ وَالَّذِي يَجِبُ فِي الْمَكْرَى لَهُ إِنْ كَانَ قِطْنًا ثُمَّ حَمْلَ بَدَلَهُ حَرِيدَةً ثُمَّ تَلَفَ
 أَنْ يَضُمَّ لِأَنَّ الْحَالَةَ لَوْ أَنَّ التَّمْرَ بَيْنَ أَحْمِلٍ وَفِي الْأُجْبَرِ بِالْمَحْمُولِ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ هـ
 لَا يَلْتَبَسُ وَأَمَّا قَالَ مَا قَالَ مِنْ ذِيكَ لَتَقَارِبَ الْأَمْرَ بَيْنَ أَحْمِلٍ وَالتَّمْرِ قَالَ هـ

يَوْمًا حَبَسَهُ أَيْ مَا فَتَلَفَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ ضَمَنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنَعَهُ مِنْ رَدِّهِ مَا نَبَعَ ظَاهِرٌ
 وَوَجْهَهُ أَنْ يَكُونَ غَاضِبًا فِي حَبْسِهِ عَنْ صَاحِبِهِ فَلَمَّا كَرِهَ ضَمَنَهُ قَالَ فَإِنْ أَلْتَرَا فُسْرًا؟
 أَوْ سَرَفًا مَا لَكَ بِهِ مِنْ أَوْفَرَةٍ؟ لَمْ يَضْمَنْهُ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى فِيهِ وَهَذَا قَدْ مَعْنَى فِي هَذِهِ
 الْبَابِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَآيَ آتَى آلَهُ مِنْ آتَى الْبَيْتِ أَحَدًا دِينًا أَوْ الضَّاعَةَ أَوْ غَيْرَ
 ذَلِكَ وَاشْتَرَطَ لَهَا جَبْهًا مِمَّا مَاضٍ فِيهَا أَوْ مَرَّةً قَدْ مَحَّ ذِكْرُكَ وَضَمَنَ الْمُسْتَأْجِرَ وَهَذَا أَكْمَلُ
 تَعْوَلُهُ فِي قِيَمَتِهَا الْعَارِيَّةِ وَوَجْهَهُ أَنْهُ لَمَّا اشْتَرَا جَرَالَةَ وَشَطْرَ لَهَا ضَمَنَهَا كَانَ فِي الْحَكْمِ
 عَلَيْهَا كَأَنَّهُ اشْتَرَا جَرَالَةَ رَاهِمٍ وَبِحَفْظِهِ لَهَا فَكَانَ يَكُونُ أَحْفَظُ مِنْ جَرَالَةِ الْجُرَّةِ وَكَانَ الْمَنَافِعُ
 إِلَيْهِ لِأَنَّهُ يَسْتَوْفِي فِيهِ مَقَابِلَهُ الْأُجْرَةَ وَالْحَفْظَ جَمِيعًا فَيَكُونُ كَأَنَّهُ اخْتَارَ الْعَوَضَ عَلَى
 الْأَصْلِ فَيَجْزِي عَنِ الْأُجْرَةِ الْمَشْرُوكِ وَيَعْقُدُ لَهُ قَوْلُهُ عَقْدٌ وَجَلَّ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ وَقَوْلُهُ
 صَلَّيْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَهُمْ وَعَارَوْهُ أَنْهُ بَاعَ نَاقَةً وَاشْتَرَا طَرَفَ
 فَلَمَّا هَذَا الْوَجْهَ **قَالَ** وَإِنْ اشْتَرَطَ مِمَّا مَا يَنْكَسِرُ مِنْهُ بِالِاسْتِجْمَالِ كَانَ الشَّرْطُ
 بَاطِلًا وَوَجْهَهُ أَنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَوَضَ عَلَى أَنْ يَكْسِرَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَوَضَ
 عَلَى أَحْظَ فَلَمْ يَجَزَ أَنْ تَكُونَ الْمَنَافِعُ فِي مَقَابِلِهِ أَنْ لَا يَكْسِرَ مَعَ الْجُرَّةِ فَيَبْطُلَ الشَّرْطُ
 وَجَزَى عَنِ الْوَدْعَةِ فِي أَنْهُ لَا يَصِحُّ اشْتَرَا مِمَّا إِذَا لَا عَوَضَ يُقَابِلُ حَفْظَ وَفَارَقَ
 الْعَارِيَّةَ إِذَا مَنَافِعُهَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَوَضًا بِحَفْظِهَا **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِنْ
 اشْتَرَا جَرَالَةَ كَانَ الْخَلْفَ عَلَى صَاحِبِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَأْجِرُ اشْتَرَا طَرَفَ لَهَا
 وَوَجْهَهُ أَنْ صَاحِبَهُ رَاضٍ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ بِالْأُجْرَةِ الْمَسْتَحَقَّةِ لَا عَوَضًا عَنْ مَنَافِعِهِ الْيَتِيَّةِ
 لِيُسَوِّفَ فِيهَا فَلَا يَجِبُ أَنْ يَلْزَمَهُ عَدْرُ ذَلِكَ لِأَعْلَافًا وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ فَإِنْ اشْتَرَا الْخَلْفَ لِرَمَاهِ
 لَوْ أَنَّ يَكُونُ مُسْتَأْجِرًا لَهُ بِالْمَتَمِّ وَالْخَلْفَ فَيَكُونُ الْبَيْعُ هُوَ الْأُجْرَةُ كَأَنَّهُ قَالَ لَهُ اسْتَأْجِرْ
 مِنْكَ بِرَاهِمٍ وَيَكُنْ أَمِنْ الْخَلْفِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ لَوْ اشْتَرَا جَرَالَةَ لِرَمَاهِ
 إِلَى مَوْضِعٍ بَعِيدٍ فَوَقَفَ فِي الطَّرِيقِ فَمَعْنَى الْمُسْتَأْجِرِ تَرْكُهُ فَعَلَفَ ضَمَنَهُ الْمُسْتَأْجِرُ
 إِلَّا أَنْ يَكُنَ الطَّرِيقُ مَحْفُوفًا لَا يَكُنُ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَقَامَ عَلَيْهِ هَذَا إِذَا لَمْ يَتَّخِذْ الْقَضَاءُ الْمَدَّةَ
 إِلَيْهِ لِقَمْنَتِهِ الْأَوْجَانُ وَهِيَ الْمَدَّةُ الَّتِي امْتَنَعَهُ أَنْ يَمْعَى فِيهَا إِلَى لَكَ الْمَوْضِعُ أَنْ تَكُونَ
 الْمَدَّةُ مُسَرُوقَةً فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَى صَاحِبِهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمَدَّةِ وَلَا فَإِذَا لَمْ يَسْلَمْ
 إِلَيْهِ لَعَنَ عَدْرُ كَانَ كَالْغَاضِبِ يَضْمَنُ أَنْ تَرَاهُ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اسْتَأْجَرَ
 مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا يَتَّخِذُهُ أَشْرًا وَمَعْنَى بَيْعِهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَأَدْعَى بَاوَنَهُ أَوْ مَوْتَهُ فَعَلَيْهِ الْيَتِيَّةُ

في ذلك فإذن لم تكن له بيعة مهنه ان كان اشترط مهنه فان لم يكن اشترطه
 فالقول قوله مع يمينه تغريجا بجواز ان يكونه المسئلة محولة على صحتان الكرك
 فيكونه الألف وفيه انظر فلا يحتاج الى التمسح هذه المسئلة المراد بها جعل الشاكر
 عبدا واشترط مهنه الا في باب الابق فلما ادعى الابق حسان عليهما البيعة لانه
 يدعي سقوط الصمان عن نفسه فكذلك ان ادعى الموت فعليه البيعة لأن
 الموت غيبه مضمون عليه بوجبه
 نظر فيه فإذن لم
 يكن له بيعة مهنه لانه مضمون عليه في الأصل فان اراد ان يسقط الصمان
 مده عيا لأن من خاف اسقاطه

لذا

حق لانه يكون مده عيا من يحاول ان يجاب حق
مسئلة قال واذا اشتاكره رجل
 من رجل شيئا فاجر لا من غير لا باكثر من اجرة من غير اذن صاحبه فتكف
 مهنه وذلك ان من اشتاكر شيئا لم يجز له ان يواجره باكثر مما اشتاكره لا بعينه
 اذن صاحبه ثم تلاف لم يقص وذلك اذا قلنا بيعة ان التي تجتنب لانه اذا كان كذلك
 لانه يكونه كانه مباد اليه من جهته صاحبه فلم يجب ان يكونه متعديا قال وان اجرت
 بثل ما اشتاكره فتلاف لم يقص سوى كان باذن صاحبه او بعينه اذ لم يغير بيعا
 وذلك لانه لا يكونه متعديا على الوجهين جميعا فوجب ان لا يقص به والله اعلم

باب القول في المزارعة

القول في المزارعة

من دفع أرضه الى من يعمرها ويرى على وجهه جزية من الربيع كان نصف او الثلث
 او الربع او اقل او اكثر من كانت المزارعة فاسمها لا فان كان البكر لا يحكمها كان الربيع
 لصاحب البكر فان كان هو الغايل كان عليه لصاحب الأرض جزية الأرض وان كان هو
 صاحب الأرض كان عليه للعامل كرى ومثلها وبها قال ابو حنيفة حكاه الكرخي قلنا ان
 كان البكر بينهما كان الربيع بينهما ووجب على المزارع نصف الجزية الأرض وعلى سب
 وعلى رب الأرض نصف اجرة العجل تخريجا وقال زيد بن علي عليهما السلام تصح المزارعة
 على حد من الغارح وهو المزدوي عن جعفر بن محمد روى عنه الإمامية وبها قال الناصري
 واليه ذهب ابو يوسف ومحمد واما قول السافعي فهو من قولنا الا فيما كان من الأرض

فانما الخيل

فِي سَائِلِ الْغَيْلِ وَالْأَصْلَحِ فِي قَسَاةِ الْمَزَارِعِ وَالْمَسَاقَاةِ مَا رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُعَلِّمِهِ أَجْرُهُ لَوَافُونَ شَاءَ رَضِيَ وَأَنْ شَاءَ تَرَكَ وَالْمَزَارِعَ أَجِيرٌ وَكَذَلِكَ
الْمَسَاقَاةُ لَا تَقَاقُ مَا أَجَارَهَا إِنَّمَا لَا تَقْضَى الْأَيُّوفُ فِي مَعْلُومٍ فَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْحَبْرُ عَلَى قَسَاةِ الْمَزَارِعِ
وَالْمَسَاقَاةِ لَمْ يَلِمْ لَهَا أَجْرًا وَلَا نَفْعًا لِمَنْ اسْتَأْجَرَ الْأَجِيرَ وَلَا مَعْلُومَةً فَمَنْ لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً
وَجَبَّ الْقَسَاةُ كَمَا نَقُولُ مِثْلَهُ فِي السَّكَنِ لِمَا رَوَى مِنْ أَسْلَمَ فَلَيْسَ لِمَنْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَرَدَ
مَعْلُومٌ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ وَإِنَّمَا رَوَى عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ جَابِرِ بْنِ الْبَيْتِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَآلِهِمْ
عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَنْبَغِي مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْمَخَابِرِ
فَلَيْتَ مَنْ يَحْتَسِبُ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَالَّذِينَ عَنِ الْمَخَابِرِ وَالْمَخَابِرُ هِيَ الْمَزَارِعُ وَالْقُطْعُ وَالْثَلَاثُ وَكَانَ عَنْ أَهْلِ النَّبِيِّ حُكْمُ
عَنْ أَبِي الْأَعْلَى قَالَ هُوَ مُسْتَقَرٌّ مِنْ خَيْرٍ ثُمَّ مَهَارَاتٌ لَعَنَ وَشَلَّ هَذَا الْوَيْكَرُ فَقَدْ قِيلَ أَمْرٌ بِالْوَلَدِ
مِنْ الْعَرِاقِ وَتَجِدُ مِنْ بَيْعِهِمْ مِنْ تَأْمِنَهُمْ وَغَارِمْ الْعَوْنِ وَبَارِ مِنْ الْبَادِيَةِ وَإِنْ جَارَ وَكَسِبَ
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَهَى عَنْ كَرَى الْمَزَارِعِ مِنَ الْبَتُولِ وَرَوَى عَنْ
رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ قَالَ بَنِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَنَا أَرَى مِنْ الْبَتُولِ
فَقَالَ مَا هَذَا فَقُلْتُ بَدْرِي وَلِي الشُّطْرُ وَلَدَ الْفَلَانِ الشُّطْرُ قَالَ أَرَأَيْتَ بَيْتَ الْوُضْءِ
إِلَى أَهْلِهَا فَذَكَرَ عَلَى قَسَاةِ الْمَزَارِعِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا النَّبِيُّ وَالْآخَرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ سَمَّا هَارِدًا **قَالَ بَنِي** رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بَلَدِي يُبَيِّنُ مِنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَجُلَانِ قَدْ افْتَتَلَا وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَالَّذِينَ كَانُوا هَذَا شَأْنَهُمْ فَلَا تَكْرُوا الْمَزَارِعَ فَبَيَّنْتُ بِهَذَا الْحَبْرِ جَهَنَّمَ النَّهْيَ وَهُوَ الْوُضْءُ وَرَوَى
عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ كُنَّا نَزَاعَ عَلَى الثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ وَمَا يَنْبَغِي عَلَى السَّوَادِ فَقِيلَ فَتَعْنِي صَلَوَاتُ
اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَآلِهِمْ وَفِي خَبَرٍ آخَرَ وَبُشَارِطُ عَلَى الْأَجْرَةِ مَا يَنْبَغِي عَلَى الْجَدُولِ وَكَذَلِكَ أَوْزَعْنَا

قِيلَ لَمْ يَذْكُرْ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ عِلْمٌ عَنِ الْمَخَابِرِ وَلَا يَسْتَعِينُ بِهَا عَنْ الْمَخَابِرِ
عَلَى الْعَوْنِ وَبِهِ عَنْهَا أَيْضًا إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْبِلَادُ **فَارَقِيلُ** (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ أَعْطَى خَيْبَةَ بِالْبَيْضِ مِنْ الْخَارِجِ **قِيلَ** لَمْ يَكُنْ مُحْتَمِلًا مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا
أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِقَاهُمْ عَلَى الْغِيَةِ فَلَا تَوَاعُظُهُ الْمَلَائِكَةُ فَجَارَ ذَلِكَ فِيهِمْ

لأن النصف المبقي فيهم يجزي مجرى نصفهم وهو أنهم فلا يكون ذلك مرة واحدة على
 التحقيق أو يكونه صلى الله عليه وآله جعلهم في مدة واحدة هم على الأرضين وجعل نصف
 الحارج بها في الجوزيت ويجوز في الجوزيت من الجاهل ما لا يجوز في البحار والبحار والبحار
 التي ترى أن النبي صلى الله عليه وآله نصف على أهل بحر أن مؤنة الرسل عشرين يوماً
 وجعل عليهم عارية ثلثي درعاً وثلثين فرساً وثلثين بغلاً ويؤكد أن ذلك لأن على
 أحد وجهين أنه لم يرد أن النبي صلى الله عليه وآله قال أخذ منهم أجر ثلثي ولا يؤكده
 ولا عدمه ويحتمل أن يكونه ذلك صراحة مستوحاة بالنهي عن المخاير فإن كنت الحامسقة
 من خبير فحاشا صلى الله عليه وآله نرى أن يعملوا بما عمل بخير على أنه روي أنه
 قال لله في أقرهم على ما أقرهم الله ولا خلاف أن المراتعة والمساقاة لا بد فيها من
 التوقيت المغاوم وقال صلى الله عليه وآله نركم على ذلك ما سئنا قوماً السافعي
 فأنه ذهب إلى الجوزيت المساقاة والجوزيت من أرضي التي بين التخليل مع مساقاة
 التخليل ولا يجوز من أرضي البقيضاء ويحتمل ما آتت من المساقاة وقال الله من أين
 أن من أرضي حيا كانت في أرضين بل التخليل على أرضي البقيضاء لا تستحق المساقاة
 بغير الحامسرة فله بعض ما يتجرع من الأرض وبأن الأرض لا تجوز فيها غير وتقتصر المساقاة
 البقيضاء على ذلك وتقتصر على المساقاة في غير التخليل والكرم وتقتصر على ما جمع عليه
 المسلمون من أنه لا يجوز في ذلك حيا له الجوزة والغرا الذي فيها فلا يصح قول السافعي
 والأصناف والأوباب والعلية في ذلك حيا له الجوزة والغرا الذي فيها فلا يصح قول السافعي
 أن الأرض التي من التخليل تتبع للتخليل فيجوز فيها ما لا يجوز في أرضي البقيضاء من المراتعة
 كما يجوز أن يدخل في البقيضاء من الشجر والحقوقي على سبيل التبعية وإن كان لا يجوز أن يفرج
 بالبقيضاء لأن الأرض التي بين التخليل يجوز أن تفرج بالعتوق في البقيضاء والبحار والبحار
 فلم يجر أن تكونه الأرضون تبعا للتخليل كما أن التخليل لا يجوز أن يكونه تبعاً للأرض على
 أن المساقاة غير المراتعة وهي أحكاماً مختلفة فليفت تدخل من أرضي البقيضاء
 في حكم مساقاة التخليل **فإن قيل** فإن قيل فلهذا قسموها على المضاربة
قيل كذا المضاربة بمخصوصة ولم تؤمض على القياس والله يجوز أن يتخلل
 أصلها في الباب على أن المضاربة من باب الوكالة لا من باب البحار والاختلاف
 لها عتوق كسائر الشكك وعند القائلين بالمراتعة والمساواة لا يجوز أن يفرج

معلومته ويقال لا ينبغي يوسف ومحمد وللشافعي في أحد قوليهما ليدركا انت
 المضاربة اجارة لا تجب أن يقض المضارب مال المضارب بما أو كان يجب أن يكونه اجارة
 مشتركة وقد ذهب أبو يوسف ومحمد إلى أن المضاربة اذا فسدت ضمن المضارب
 وكانت له اجارة على فبان أن المضاربة الصحيحة ليست اجارة وإنما لا تقع أن
 تكونه أصلا للمزارعة على أنها لو كانت تقع ان تكونه أصلا لهلك الباب لفتح أن تكون أصلا
 له ففتح الغنم إلى الراعي ببعض الثمار الأوق لا يرد إلا ثبات على أن المزارعة والمساقاة لا يفتح
 الغنم إلى الراعي ببعض الثمار اشبه فأما ما ذهب إليه الشافعي من أن المساقاة أصل للمضاربة
 في المال الذي لا يذهب على محصل لأن المضاربة أمر لا خلاف فيه بين المسلمين
 بل تعلم فتحها وجوازها من دين المسلمين صراحة والمساقاة أمر مختلف فيها فكيف
 يكونه المتفق عليه فمدعى على المختلف فيه والمختلف فيه أصلا للمتفق عليه فادع
 فسدت المزارعة بما بينا كانت اجارة فاسية لا تسمى وقفت فوجب ما قلنا من كون
 الرريع لما لك البذر من وجوب كرى الأرض على الرريع لا سيما إذا كان من جهار حية
 البذر باجارة فاسية ورريع فيها فطرح بذر لا وإن كان البذر لصاحب
 الأرض من مما جاز العمل للرريع لا سيما يكون مستعملا كما في أرضه وبذر لا
 باجارة فاسية ولا على هذه القياس ان كان البذر بينهما قال وان تصالحا على ذلك
 جاز العمل بقول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلح جائز بين المسلمين وقوله وكل من
 جائز بين المسلمين الا صلحا حرم خلا لوان أحل حلالا قال أبو حنيفة ان كان
 البذر للرريع تصدق بالرريع وهذا إما لا يجب لأنه ليس بمغاضب بل طرح بذر
 في الأرض يادى مالكها وإنما كانت اجارة فاسية لا فكيف يجب التصديق به
 على أصليه على أنه في الغضب انما يبعثه أرايت لو غصب رجلا حقه فغضبا فغضا على
 ان كان يلو من التصديق بالفرج ونظائر لا كثير **مسألة** قال
 وان دفع حائل على بعض ما يكتسب به وفرا ساء يجاهد عليه على بعض ما يغنم جاز ذلك
 على سبيل الصلح دون الحكم وقوله اجارة الصلح ما بيننا لا فيما تقدم من قوله
 الرسول صلى الله عليه وآله وقال الله عز وجل والصلح خير على ان الخاق
 ذلك بباب الشر كنه على مقتضى التوكيد ليس بتعدي فان كان ذلك فهو ثابت حكم
مسألة قال والمزارعة الصحيحة ان يدفع نصف أرضه مشاعا بالجر

باجرة لا متعلق متى ويستأجر ذلك الرجل بكل تلك الاجرة لا على ان يدفع له نصف
 أرضه ويكون البنت بينهما نصفين فيتقاسمان باجرة الاجرة لا فاجرة العايل
 فيكونه الخارج بينهما نصفين وعلى هذه القياس ان اراد ان تكون المزارعة هذه الثلث
 او الربع او اقل من ذلك ان اكثر والأصل فيها قلنا جواز اجارة المشاع والوجوه
 يطلعها وان يؤسف ومعه يجوز انما والدليل على ذلك جواز بيع المشاع فاعذ انك
 ذلك وجب ان يثبت جواز اجارة المشاع لانها مجتمعة من البيوع لأن الاجارة
 بيع المنافع كما لا يبيع بيع الذبلة **فان قيل** لا يبيع قبض المستاجر على سبيل
 الارشدة ام لا لا يبيع الانتفاع به فوجب ان لا يقع اجارة له لأن الاجارة لا على مالا
 يبيع الانتفاع به لا يبيع **فيل** لا يبيع الانتفاع به على سبيل المأية لا
 كما يبيع بالمبيع **فان قيل** لا يبيع ان يكون العقد يوجبها للمالك وجوبه بعينه
فيل لا يبيع ان يكون العقد يوجبها اذا كان لا يبيع الانتفاع به الا معها كما يبيع
 عقد الاجارة

اذا الانتفاع لا يبيع الا معها على

صحة فاعلموا ان القيد فيه لا يتأكل الا على المأية لا فوجب ان
 يقولوا لا ان في اجارة المشاع وفيها هبة مائة في قبض القسمة من المشاع على ان
 ابا حنيفة يقول لو مات احد المستأجرين انتقضت الاجارة لا في نصيبه وقبض
 الاجارة لا في نصيب الحى وكذلك لا يمكن الانتفاع به الا على سبيل المأية ولم يجب
 له ان يسار اجارة الباقي فوجب ان يكون كذلك في ابتداء الاجارة لا
 لاجتماعهما في الانتفاع يبيع على سبيل المأية **فان قيل** فاعلموا ان
 ما ذهبتم اليه لان الاستيجارات على نصيب العمل يثبت **فيل** له اذا كان
 اجمع متعلقا فوجب ان يكون النصيب متعلقا بهلكه اصح يبيع نصيب ارض متعلق
 ونصف جواز معلوم ونصف ثوب معلوم وعلى هذه يجب ان تقدم اجارة الارض
 على استيجار العمل ليصح الابتداء بالعمل ويصح في الارض وفي العمل التسليم عقيب
 الاجارة فاذا ثبت ما بيننا لا يصح ما ذهبنا اليه من صحة المأية على الوجه الذي
 بيناه **مسألة** قال والشا قال الصبيحة ان يدفع الرجل نخلة الى امرء
 يسقيها ويحدها على شقيص من الاصل قد بينا قسدا المساقاة لغير اجرة العمل

فأذا كانت بأجزاء متناهية فيجب أن تضع كما يصح الإجماع فلهذا قلت
 يصح في ما ذكرناه **مسألة** قال سوان دكح أرضه إلى آخره أرضه فغرس
 فيها فمات صاحب الأرض كان الورثة أن يطالبوا به بتغريرهم فان شاء المزارع
 فرغ وان شاء طلبهم ببقية غرسه وسلمت مع الأرض إليهم هذا يجب أن يكون المزارع
 يلحق في المزاومة القاسية لا في ما بيننا القاسية والواجب عندنا لا تقتصر بوقت
 المشتاجر ولا المشتاجر فيه فأما في المزارعة القاسية فلا يلزم المطالبة بتغريرهم
 وجعل الحيات للمزارع لأنه لم يكن غرضاً فيما غرس لا شغل في باطن صاحب الأرض
 وإن كانت المزارعة قاسية لا يجب أن يكون يضمن الورثة في غرس الغرس ويشلم الغرس
 إليهم كما قلنا ذلك فيمن اشترى أرضاً فغرس فيها ولا شغل لها ثم قام فيها شغل الغرس
 أن شاء رجع بناه وان شاء سلمه إلى الشغل فيضمن له قيمته ولائها حتى مات لم يكن غرضاً
 ولا متعة تار في بناءه فلهذا في هذه المسألة

القول في شكر المفاو

كتاب الشكر

باب القول في شكر المفاو

لأبى الحسن عليه السلام قال قال زيد بن علي عليه السلام وأبو
 حنيفة وأصحابه ورعي عن النبي وأبي سائر بن القول ما حكاه أصحابنا في شجرة
 وخالف الساجي فيها فأبطلها وأثبتها ثم روي عن زيد بن علي عليه السلام ولم
 يذكر الخلاف في ذلك جرى مجرى الإجماع ولم يعتبر فيه خلاف من بعدهم
 ويدل على ذلك قول الله تعالى أو فوالعقود وذلك عقد فبرى فيجب الوقاية بظاهر
 الآية وكذا ذلك قول الله تعالى والله أعلم بالمسلمين عند شرب وطعم يدل عليه وهو أمرهم
 تصالحا عليه فيجب أن يكون ذلك ما في القول من الله عليه وآله الصلح جائز وقول الله
 تعالى والصلح خير في ما يدل على ذلك أن المفاو منه تنضم عقود الأقر وكل واحد منهما
 صحيح فوجب أن نضع إذا اجتمعت كالمصاريب الأخرى أن المفاو منه تنضم الكفالة
 فيما يخلق بالوجان لا بالتجارة والوكالة في الصرف والخصومة والسرية والملك والوجه
 وكل ذلك مما يبيح أفراد لا بالعقد كالمصاريب تنضم التوكيل في الصرف والخصومة
 وأخذ العوض عما يعمل المصاريب **فان قيل** الفمان العام لا يبيح لأن سجداً لو ضمن

على آخر كل ما باعته ولا شتره لا كان ذاك لا يبيع قبل له الشئ كنه هو هو وعنه
على الساعية في مثل هذه الا ترى ان المصارف ياخذ عونها فحجوا على عمل مجهول والعوض
معلق على الاخطار لانه قد ينجس فلا ياخذ شيئا لكنه لما كان في الامة مثل اخذ العوض
على العمل صحتها كما في المصارف ما لا يجوز في غير هذا لانها شركت فكذلك شرعية
المفاوضة يجوز فيها العمان العام لان العمان في الاصيل كان صحتها فصح في المفاوضة
العمان العام لانها شرعية وقد ثبتت انه يدخل شيئا على سبيل الشئ في البيع ولو ان
لم يبيع كبيع احتوي من المفاوضة وحق الاستبطان وكذا ان اختيار المجهول لا يبيع في البيع
وقد صح فيه خيار الغيب لانه دخل فيه على سبيل البيع فكذلك ما ذكرنا في المفاوضة
مسألة قال وادراك ذلك فيجب ان يخرج كل واحد منهما ما له من النقد ويكون
مال كل واحد منهما مثل مال صاحبه ثم يخلطان ذلك ويتراضان ان يديعا في شراهما
بأموالهما ووجوههما مجتمعين ومفترقين ويعمل كل واحد منهما بربه فيما في يده لا ويك صاحبه
قلنا ان يخرج كل واحد منهما ما له من النقد ويكون مال كل واحد منهما مثل مال صاحبه
لنحصل المساواة لانه المساواة اذا لم تحصل لم تكن الشركة شرعية والمفاوضة وانما
تكون شركة عنان لانه المفاوضة مأخوذة من المساواة كما قيل لا يتوي الناس
وصى لا شرا لهما وقوله يخلطان الاصح انه ليس على الاصح الشركة الا بالخلط
لان من مذهب اصحابنا ان شركة الوجوه جائز ولا شركة الاعمال ولا
خلافة خلط في واحد لا فيهما اذ ليس هتاك ما يصح ان يخلط من مذهبهم والخلط
ليس بشرط في صحة الشركة ايضا قد نص على ان احد المتفاوضين اذ ادرك نقد اطلت
المفاوضة وكذا ان تتعلق الشركة بغير الا ترى انه يقول لو ورك عزمها لم تنسأ
الشركة لانها لا تتعلق بالعوام قولا لان الشركة تصح بعقد يخلط لكاتب الشركة
لا تتعلق بان يركت نقد او قبضه تالم يخلط بمال الشركة وفي تنصيص يحيى على السلام
على ما ذكرنا ان الشركة عند لا تصح بغير خلط قال وقد قال السافعي لا تصح
الشركة الا بالخلط على ان الخلط لا تاتين كنه فوجب ان لا يعتبر به كالا يعتبر به
في المصارف والمزاكبة في التوكيل لانه يرجع الى بعض ذاك وانما تتعلق بمجلة
الشركة بالعقد والشروط دون الفعل وما ذكرنا الى آخر المسئلة فكله بمصنوع عام
المساواة قال فان كان من ربح كان بينهما نصيبين وكذا ان كان بينهما من وجهين

وقد جهه أن المساواة لا تكون الأكيدة قال وكل ما لازم أحدهما من ذرية
لزم صاحبه ولصاحب الذرية مطلقاً البتة من شأنها أن لا يلزم بها شيئاً من
بالذرية الذين المتعلق بالتجارة لا لأن الشرية وقعت في التجارة والجنانية والنكاح لا تتعلق
لها بالتجارة فعلى هذه الأقوال أحدهما ما كمل الآخر وكذا لك الاشتغال وروى
الحري عن أبي يوسف عن محمد وهو اشتغال العصب وما جرى مجراه وهو الصحيح
لأنه لا خلاف أنه لا يلزم أحد الشرية بالآخر من المهر بنكاح صحيح أو وط
بشبهه فكذلك ما ذكرناه والعلة أنه لا يتعلق له بتجارة لهما لأن الشرية إنما هي في
التجارة **مسألة** قال فإن باع أحدهما شيئاً من رجل كان لصاحبه أن يطالب
المشتري بالمشي وكان له أن يري أن يرجع على من ساءل منهما بالعيب إن وجد لا في
المبيع وكذا لك أن استحق المبيع وهذا مما لا يحفظ فيه خلافاً بين من قال بشرية
المعاوضة لا ذلك من جملة التجارة فوجب ما ذكرناه قال وتكوه نفعتهما من جميع المال
وذلك أنهما من جملة البيع والشراء ولا نألف فينا كل واحد منهما بالنفقة لجورنا
أن يكوه له نقد لا يدخل في الشرية وهذا يقدر شرية المفاضة منه فان كانت
نفقة أحدهما من نفقة الآخر فطابت لهما نفس الآخر بما روي ذلك وإن كان
لم تطب لنفسه حسب ذلك عليه ولم يستوفيا منه المال على شرية لهما وإن أحب
أن يرفع باله عليهما عن حاجات لأن ريادة العرض لا يبطل شرية المعاوضة فهذا
الخلافاً لا خلاف فيما بين من أجاز شرية المعاوضة لولاها وهو موقوف على المساواة وفي
ريادة نقد أحدهما إذا دلت المساواة وقوله لم يستوفيا ما يجب على صاحبه يبين أن
الشرية لا تبطل بالملا للنفقة حتى يضاها القبض وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ولا
خلافاً أن زيادة العرض لا تبطل شرية لهما لأن الشرية لم تتعلق بها وكذا لك أن باع
أرضاً وغنيها وقبض الثمن بطلت الشرية وكذا لك أن دت نقداً فقبضه بطلت وما لم
يقبض يكونان على الشرية على ما بينا من المذهب والاتفاق وكذا لك ما روي من التعبد
لا يبطل الشرية حتى يقبض وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وما أن دت شيئاً سوى
النقد لم تبطل شرية لهما لما ذكرناه من أنه لا يتعلق بتجارة لهما والوجه أن الشرية لا تنفع
بالذرية وإنما تنفع بالحاصل المقبوض فلذلك استوطننا القبض

باب الشك على غير المفاضة

الشك على غير المفاضة

إذا أراد الرجل أن يشتركا شركة على غير المفاضة فلهما أن يشتركا بما شأ من ثوبها
 قليلا كان أو كثيرا استوى كان لكل واحد منهما فقد غيرة ما استركا فيه أو لم يكن ولا يأن
 أن يستوي ما لهما من النقد أو يختلف وهذا الشركة هي التي تسمى شركة عنان وقيل
 يقال بفتح العين وكسرة فاء قال بفتح العين يذهب إلى أنه من لغة الشيعة التي عرضت
 في جبل عنان السهم فكان المبدأ أنهما استركا في شيء عرض ولم يشتركا في جميع الثوب
 وكلمنا وصديقه ومن قال بكسر العين قال أنه مأخوذ من عنان الدابة والراكب يضره
 في يده واحد لا دون الأخرى وهو راجع إلى المعنى الأول لأن المبدأ به شركة في
 في أمر خاص دون ما يتوهم لا كتصريف الركب العنان في يدي واحد لا دون الأخرى
 وهكذا الشركة لا خلاف فيها في صحتها بين العلماء وإنما الخلاف في الاسم والمسلمون لم يزلوا
 يستعملونها في الأغصان يجمع لا يكتفرون بها ولا يختلفون فيها فاما الاسم فالمحكى عن
 مالك أنه قال لا عرف العنان ولا صعبنا أيضا لم يتعملا هذا الاسم والاسم لا معتبر به
 وأما الاعتبارات بالمعنى وقيل بيتا أنه لا خلاف فيه وروى زيد بن علي عن أبيه عن جده
 عن علي عليه السلام أن رجلا كانا شريكين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وكان أحدهما مواضبا على الشوق والتجارة والأخر مواضبا على المسير والسكوة فلما كان
 عند قسمتي الرجح قال صاحب الوثوق اني بحقي أكثر فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 انما كنت ترضى مواضبتك على المسير وقد انك على جوار الشركة على ما بيننا
 وعلى ان الرجح لا يجب فيه التفضيل من أجل العمل وانما يكون على ما يوجب العقد وعلى
 قدر رضى من الأموال **مسألة** قال وكذا المشركا على ذلك وجب ان يشترط الرجح
 بينهما على ما احتجنا من الشورى والتفضيل وتكون الوضعية على قدر رضى الأموال
 فان اشترط في الوضعية على خلاف ذلك بطل الشرط قال القاسم عليه السلام
 ان لم يشترط في الرجح شيئا كان الرجح بينهما على قدر رضى أموالهما ليس معنى
 قوله وجب ان يشترط الرجح ألما لو لم يشترط على ما احتجنا من النصيب والثلث اي
 الثلثين أو أقل أو أكثر بطلت وهذا لا يجلي لا خلاف فيها فيما اختلفوا ولا يتحقق
 العمل بزيادة الرجح لأن الرجح بالعقد وعلى قدر رضى من الأموال وقد دل على ذلك
 الذي رواه زيد بن علي عليه السلام أنهما لم يجعل لبيته صلى الله عليه وآله وسلم للمواضيب
 على العمل زيادة لقيمة الرجح وقيل ان الوضعية على قدر رضى المال لأننا لو قلنا خلاف ذلك

كُنَّا قَدْ ضَمَمْنَا الشَّرِيكَ وَهُوَ كَالْمَصَارِبِ لَمْ يَمُتْ عَلَى يَدَيْهِ وَهُوَ أَمِينٌ فِيمَا فِي يَدَيْهِ وَفَعَلَتْ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ عَلَى مَنْ قَامَتْ الرِّجْلُ مِمَّا تَنْتَهِى الشَّرِيكَ وَالْمَصَارِبُ وَيُقَامُ عَلَى الْمَصَارِبِ
سُئِلَ قَالَ وَلَا يَكُنْ خَلَا فِي الشَّرِكَةِ إِلَّا التَّغْوُدُ فَإِنْ ارَادَ أَنْ يَشَارَكَ فِي شَيْءٍ
مِثْلَ التَّغْوُدِ بَاعَ مَا حَبِبَ نَصْفَهُ أَوْ جِزَاءَ امْنِهِ عَلَى قَدَرِ شَرِكِهِمَا مِنْ شَرِكَيْهِ ثُمَّ اشْتَرَا كَاتِبَهُ
وَوَجَّهَهُ قَوْلَنَا إِنَّ هَذَا لَا يَكُنْ لَمْ يَتَّخِذْ إِلَّا بِالْعَمَلِ اللَّهُ تَعَالَى الْوَكَالَةَ فِي النَّصْفِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ
مِنْ الشَّرِيكَ لِمَا يَحِبُّ وَلَا يَتَّخِذُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ هَذَا عَلَى أَنْ يَكُونَ مِنْهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ
فَأَوْدَى كَاتِبَ الشَّرِكَةِ تَعَمُّدَ الْوَكَالَةِ عَلَى الْحَالِ الَّذِي بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَضَعْ مَا كَرَاهَاهُ لِأَنَّ
قَوْلَ الرَّجُلِ لِمَا حَبِبَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِنْهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ كَاتِبَ الشَّرِكَةِ بِالْعَمَلِ
بِحَارِيَّتِهِ ذَلِكَ الْمَجْرَى فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَائِدَهُ وَقَوْلُ السَّافِعِي فِي هَذِهِ أَعْلَى مَا يَنْفَعُ يَتَّخِذُ
وَقَوْلَنَا أَلَمْ يَشَارَكَ كَاتِبُ شَرِكِهِمَا نَوَالِ التَّغْوُدِ بَاعَ مَا حَبِبَ نَصْفَ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَجِزَاءَ امْنِهِ مِنْ شَرِكِهِ
ثُمَّ اشْتَرَا كَاتِبَهُ وَهَذَا أَيْضًا يَجُوزُ لِمَا حَبِبَ السَّافِعِي وَهُوَ قَوْلُ الْعَمَلِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ صَاحِبًا لِرَأْسِ
تَوْكِيلِ الرَّجُلِ مَا حَبِبَ بَيْنَهُ مَلِكُهُ حَتَّى إِذَا بَاعَ كَانَ وَكَيْلَ مَا حَبِبَ وَكَانَ نَاسِيَةً يَكُونُ فِي الْفَيْءِ
عَلَى قَدَرِ الْمَالِ وَأَسْمَى التَّوَكُّلِ فِي النَّصْفِ فِي أَمَّا هُمَا فَوَجِبَ أَنْ تَضَعَ الشَّرِكَةُ فِيمَا ذَكَرْنَا
عَلَى مَا بَيْنَهُمَا **سُئِلَ** قَالَ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَلِي الْعَمَلُ مِنْهُمَا حَبِبَهُ فَالْأَمْرُ
لَهُ لِي الرِّجْلُ وَلِلَّذِي يَلِي الْعَمَلُ كَانَ الشَّرْطُ قَائِدًا أَنْ كَانَ الرِّجْلُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ رَأْسِهِ
أَمْوَالُهُمَا وَهَذَا أَيْضًا إِذَا اشْتَرَا فِي الصَّحْلِ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ أَحَدَهُمَا أَنْ يَحِبَّهُ
فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ وَالشَّرْطُ لِلْعَمَلِ الثَّلَاثِينَ وَلِصَاحِبِهِ الثَّلَاثُونَ لِأَنَّ الْعَامِلَ مِنْهُمَا يَأْخُذُ
مِنْ الرِّجَالِ عَلَى قَدَرِ رَأْسِهِ ثَلَاثِينَ يَأْخُذُ الْعَمَلُ فَيَكُونُ حَكْمُهُ حَكْمُ الْمَصَارِبِ الْأَنْتَرَكِ
أَنَّ الْمَصَارِبَ يَأْخُذُ مَا يَأْخُذُ عَلَى عَمَلِهِ إِذَا مَالَ لَهُ فِي الْمَصَارِبِ بَرًا وَلَا خِلَافَ فِي صَحْفِهِ فَكَذَلِكَ
مَا ذَكَرْنَا فَأَمَّا إِذَا اشْتَرَا أَنْ يَكُونَ لِي الرِّجْلُ يَلِي الْعَمَلِ الثَّلَاثِينَ وَلِلَّذِي يَلِي الْعَمَلِ الثَّلَاثُونَ وَجِبَ
أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ قَائِدًا إِذَا اخْتَارَ يَدَهُ عَلَى الرِّجْلِ الَّذِي يَكُونُ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَلَمْ يَكُنْ
كَانَ ذَلِكَ فِي حَكْمِ الرِّجْلِ لَا يُنْتَهَى يَكُونُ كَرَجُلٍ خَدَّ مِنْ رَجُلٍ مَالًا يَجْرِي فِيهِ فَيُعْطِيهِ رَجُلُهُ
وَرَبُّهُ لَا وَتِلْكَ الرِّجَالُ لَا يَكُونُ مَرَبًّا وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَا فُسَدَ الشَّرْطُ كَانَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمَا
مِنْ الرِّجْلِ قَدَرِ رَأْسِهِ مَالًا وَكَذَلِكَ أَنْ اشْتَرَا يَكُونَ الْعَامِلُ أَحَدَهُمَا صَحْحٌ ذَلِكَ لِأَنَّ مَالَ الَّذِي
لَا يَعْمَلُ يَكُونُ فِي يَدِ الْعَامِلِ عَلَى سَبِيلِ الْمَصَارِبِ لَا يُنْتَهَى يَجْرِي فِيهِ وَيُعْطِيهِ رَجُلُهُ ذَلِكَ

مما لا خلاف فيه جوارحه وأما إذا اشتراط في الأصل أن يتعدا بغيره على أن يكون
 الرجح بينهما نصفين أو أقل من ذلك أو أكثر ثم لم يتعدا بغيره على الآخر حتى
 ذلك وكذا لك أن اشتراط المدة بتعدد الثلثين ولما لا يتعدا الثلث لا بد من الشرط
 وقَعَ في الأصل صحيحاً إذا اشتراط كل واحد منهما العمل بترك أحدهما العمل
 لا يُفِيد ولا يدل على هذا ما روينا من أن النبي صلى الله عليه وآله لم يرد من
 الرجح شيئاً للمواظب على فعله ولم يرد من المواظب على المنع من تركه العمل ومما
 هذه المسائل لا خلاف فيها بيننا وبين أبي حنيفة وأصحابه قال في ذلك أن اشتراط أحدهما
 بغيره متعلق بما كان أو كان ذلك فاسيداً وكان الرجح بينهما على قدر
 ما روي من أقوالهم ووجه فساده ذلك أنه يخرج من الشرط إلى الإيجاب الجواز أن لا يرد
 إلا ذلك العذر وسواء كان لا يرد مع شيئاً ومتى خرج عن الشرط فصار إلى الإيجاب ولا
 لم تخرج الإيجاب أيضاً لأن الإيجاب لا يجوز أن يتعلق على الأخطار وهذا لا يخرج
 تكونه على الخط الجواز أن لا يرد مع شيئاً فوجب فساده ذلك وكان الرجح بينهما على قدر
 ما روي من أقوالهم لأن حكم الشرط إذا فسدت أو المضاربة أن يقتصر الرجح إلى المال
 وتحل بمصاحبه عن قوله أنه قال لا يجوز شرط فضيل الرجح في شره كبر الثمن لأن
 الرجح الذي لا يكتفي به غير له الأجر ولا يكتفي به كقطع الشريك كقطعما بين رجلين استأجر
 أحدهما صاحبه بولي وهذا فاسيد من وجوب أحدهما أن يجوز في الطعام ما منع ومنع
 اضطراره منه فلا يرد من مائة كره على أن الرجح لا يجزي عنك الأجر لا في الشرط كبر لأن
 الشرط كبر مخالفة للإيجاب على أن ما قال لو صح لبطلت المضاربة على أصولهم لأن المضاربة
 بغير شرط يكتفي في الجزء من الرجح فيكون عاملاً في مال نفسه وماله صاحبه وبطل
 ما ذهب إليه من أن الرجح على وضاعاً وأوضاعهم فصح ما ذهبنا إليه **مسألة**
 قال ولا بأس أن يشترط الرجح على أن يبيعاً ويشترى الغرض وغيرهما بوجوبهما
 وإن لم يكن لهما مال ويكفي الرجح بينهما نصفين وكان لك الوضعية تكون بينهما
 نصفين ولهما أن يبيعاً ويشترى بجمعة معين ومفترقين على ما يشترطان عليه فلا
 يجوز أن يشترط أحدهما من الرجح أحداً من الرضف وإن كان هو البضاعة والبيع
 من صاحبه وهذا لا الشرط هي التي تسمى شرطاً الوجه وقد صح أن يعبث عنها بشرط
 الأبدان وقلاً أو حنيفة بجوارحها وأصحابها وبطلانها الشافعي فالذي يدل على صحة هذا

الشركة إنما تقتضي الوكالة من كل واحد منهما لصاحبه في شركة العاين على أن تكونه العاين
بذمتها وهذه الوكالة لو انزلت لصحة وإذا تعلقت بالشركة فإولى أن تضح لأن الشركة كـ
يصح فيها ما لا يصح على الأفراد أو على الشركة فإذا صحته الوكالة
على ما بيننا ولا وجب لزوم الثمن في ذمتها لكل ما يستران به ويكونه الرجح بينهما إذا باعاً لا يكونه
كل ما يبتاع من ذلك ملكاً لهما جميعاً فاستدل أصحاب السافعي بتعدد الخلف في ذلك على فساده
الشركة وهذا باطل من وجهين أحدهما أن الخلط عندنا ليس بشرط في الشركة وإنما في أن الخلط
يقتض في ذلك كل ما يستران به يكونه لهما عتاداً على هذا الجواز والسافعي في الشركة يكتفي في شح
اعتنا إذا أراد أن يشارك في العرض وفي التفران يبتاع مالك العرض جزءاً منه متعلقاً لصاحبه
لتصح الشركة **مسألة** قال فان أراد تفضيل أحدهما في الرجح وجب أن يضمن في الزيادة
ويقتدر ما يواد له من الرجح وصحته ذلك أن يكون ما يستران به بينهما على ما احتبنا وبيننا ذلك لكل
من ابتاعاً عتاده سقياً فان لم يفتعل ذلك كان الرجح بينهما نصفين والوضيعة كذلك بينهما
نصفين **والعلم** أن هذا إنما يضح بينهما بان يؤكل أحدهما صاحباً بأن يكتفي بزيادة بينهما على
الثلث أو الثلثين وكذلك يفعل صاحب فليكونه الثلثان مثلاً لمن يريد أن يشارك لا يفتعل
له والثلث لصاحبه فإذا فعل ذلك كان ذلك الرجح بينهما والثلث للآخر ويضمن صاحب
ذلك الرجح ثلث المال وما يجب للرجح للثلث المال وما يباين ذلك يلزم بينهما عتاد مثله
فللتأكيد لا على أن ما فعله لا لا يفتح لو لم يبتاع لأنه ليس يجب على الوكيل أن يبتاع
للبائع أنه يشارك في السلفة لغرضه فان لم يفتعل هذا الذي بيننا في أصل الشركة كـ
وهو التوكيل على ما بيننا لا على الثلث والثلثين بل أطلق أن تكونه السلف بينهما كان
الرجح بينهما نصفين والوضيعة بينهما كذلك لأننا لو قلنا خلاف ذلك أجوزنا أحدهما
رجحاً ما لم يضمن وقد هي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فلمه أوجب أن يكون الرجح بينهما

بَابُ الْقَوْلِ فِي الْمَصَائِبِ

المصاربة ان يذبح رجل الى رجل فذبح اخرهما ان فضة على ان يتجر بهما يكون الرج بينهما
على قدر ما يسا طائفة من نصف او ثلث او ربع او ثلث او اقل او اكثر من الوضعية على
صاحب المال والذي يذبح على مصاربة الاجماع لا نفع فيه خلافاً ويدر
على ذلك ما رواه الأوزاعي عن أبيه عن جده لا عن علي عليه السلام انه قال في

المضاربة يصيب ماله المضارب بغير اذنه وان عكسها فالربح ما اصاب على غيره والوضيعة
على المال فدل ذلك على صحة المضاربة من وجوب اذنها انه قول علي عليه السلام وقوله
عنده ناجية والثاني لا يحفظ عن احد من الصحابة خلافاً لغيره سوى اجماعهم والثالث
انه بين العقود التي اسم عليها المسلمون من هذه القضاة التي توشاهد من غيرنا كزوج
ان يكون صحيحاً وروى ان ابا حنيفة دفع قرضاً من مال المسلمين باليراق الى ولي عمر فريضة
فيه فاردع ان يذرع الربح منها فقال احدها رايت ان هلك على من كان الضمان فقال
عليها فقل لتجعله قراضاً فدل ذلك على ان الغرض كان متعلقاً بغيره فاما من قال
انما يصح قراضاً على المساقاة لا فقد ابعد فيه لانه المساقاة لا تخلو فيها قد انطلم خلق من
العلماء والمضاربة لا خلاف فيها فكيف يجوز ان يكون المختلف فيه اصلاً للمنفق فكيف
سواء من السافعي وما قلنا لا من ان الربح بينهما على ما يتبين طائفة والوضيعة على صاحب
المال قد روي لا عن علي عليه السلام في الخبر الذي ذكرنا ولا خلاف فيه ايضاً وقد نص
عليه عليه السلام بن علي عليهما السلام **مسألة** قال ولا يجوز ان يشرط
لاحدهما رجوعاً متعلقاً من درهم فما فوقه فان اشترط ذلك فسدت المضاربة وكان
الربح لصاحب المال والوضيعة على غيره وللعمل بره مثله وهو قول زيد بن علي عليهما السلام
وبه قال ابو حنيفة واصحابه ولا يحتل فيه من غيرهم خلافاً وبه انما اجعل
لاحدهما رجوعاً متعلقاً ما خرج من باب المضاربة السككية هذه اذ الحال المشروط له الزيادة
هو المضارب فان كان هو صاحب المال كان ذلك ربحاً وحصل العمل على اجارة فائسدة لا
واذا كانت بينه وبين الاجارة الفاسدة لا فوجب ان يكون للعامل اجرة مثله كما يكون له
ذلك في الاجارة الفاسدة وان يكون الربح لصاحب المال ولا حق فيه للعامل
لبطلان السككية **قال** وان لم يشرط في المضاربة في الربح املاً يتعلق ما فسدت
المضاربة وذلك ان السككية تتعلق بالربح فاذا لم يتبين ما يتحتمان عليهما فسدت
السككية واذا قد كانت اجارة لا فائسدة لا على ما تقدم القول **مسألة**
قال ولا يجوز ان يدفع الى المضارب سوى الثقل من نحر او حيوان او متاع او غير
ذلك بقرينة فان فعلت فسدت المضاربة وهو قول زيد بن علي عليهما السلام
وقال السهم تبيع المضاربة بالعمق والجر وبه قال ابو حنيفة واصحابه مثل قولنا
وهو قول اكثر العلماء وجهه ما بيننا في باب سواك العتار من ان الشركة تقتضي

الوكالة ولا يصح أن يقول الرجل بع هذا العبد على أن يكونه الربح بيني وبينك فهكذا المضاربة؟
 بالعرفان فأما المذنب عن القاسم من اجازته بالعرفان فالذي عندي فنيذ انما اذا ان يكونه
 محتاج المال يذفع العبد الى المضارب ليسبعه وتكونه المضاربة تقع على الثمن الحاصل وهذه النسخة
 ببعية على من ذهب يحجب عليه السلام بل قد نص عليه في الفتوى فتكونه المشأله
 على هذا وفاقا بفتحها على اعلم **مسألة** قال قاضى اشترط صاحب المال
 على المضارب ان يتجر في بلد بعينه لم يكن للمضارب ان يخرج بالبدن من ذلك البلد فان اخرج
 وتلف حصه وان لم يتلف ورجع كان على اصل المضاربة وقال ابو حنيفة مثل قولنا في انه
 لا يجوز ان يخرج من ذلك المضارب وانما يفهم ان اخرجته وقال هو واصحابه ان الربح يكون له
 ويؤخر ان يتصدق به في قول ابو حنيفة ولا يؤخر في قول ابو يوسف وصح قلنا انه يجوز
 ان اخرجته من ذلك البلد ان تلف له ثم قد تعدى في اخرجته لئن رتب المال جعل ذلك
 البلد بمنزلة اخرجته فاذا اخرجته منها كان بمنزلة من وصعه في موضع ليس بجريد فاذا
 تلف موصى ولو ان تخلفه بمضارب بعينه جاز كما يجوز تخلفه بموضع من التجارات
 فان سلم ورجع فأنجز على اصل المضاربة وذلك ان المضاربة كانت في الأصل
 صحيحة ولم يخالف المضارب في التجارة وانما خالف في موضع يخرج الاخران فلم يجب
 ان يجعل الربح له ويجب ان يكونه الربح والمضاربة على ما كانا عليه فان لم يصاحب
 المال اهلا ان يتجر في سيلغته بعينها لم يجز له ان يتجر في غيرها فان استعمل غيرها
 ضمنه المضارب فان ابحر صاحب المال شرا لاجاره وكان الربح له والمضارب اجرة مثله
 ولا يجوز جهاما شرط له من الربح وان لم يجز له كان المضارب مباحا فان كان فيه ربح
 كان لبيت مال المسلمين وذلك انما امكن ان يتجر في سيلغته بعينها فاشترى شواها
 كان مخالفا في التجارة فجزى عنك الوكيل باسم الموكل بشرا رضى فينتهي له غيلة في انه لا يلزم
 الموكل ويكفيه الشراء للوكيل فان ابحر الموكل جاز على اصلنا في ابحر الشراء الموقوف على المستحق
 له اذا لم يجز له ان يبيع الشراء اشراؤه ويجب صفة الربح لبيت مال المسلمين لا بد من صفة
 البيع من وجوبه مخطوطة والأصل فيه ما روي عن عاصم بن كليب عن ابي عبد الله في السائل
 المخطوب الى بيعه صلى الله عليه وآله وسلم لم يملكها ولم يستعده فنسأل عن شأنها
 فاجاب انها لغيره وانما يبع بعينه أم من صاحبها فامهم ان يطعموها الاشارة فذلك ذلك
 على ان ما يبيع الى الانسان من جهته مخطوطة يكونه سبيله لبيت مال المسلمين لا ربح

الاشريك يلزم ان يطعموا من بيت مال المسلمين وقتلنا لا يجاوز في اجرة المشرك ما شرط
 كما نقول في الواجبات الفاسدة لا يؤخذ رضي بك ذلك فله يعطى كذا ما رضي به لنفسه
 المضاربة ويبيح قال ابو يوسف وقال محمد يعطى اجرة له بالعمارة ما بلغت وقال ابو يوسف
 ان لم يكن ربح فلا شيء له وهو الاشبه بقولنا قال محمد له اجرة مثله وقول الساجي نقول
 محمد وما لك مع ابني يوسف قول المخالف في هذا يؤذي الى اكل مال الغني بالباطل لان المضاربة
 اذا احل الربح فأكلمه اجرة بما باطل يؤذي الى ان يكونه اجبا في حسن حاله من اجابة
 له اذا ربح لا في اجابة في تحقق اجرة مثله وان لم يكن لا يتحقق شيئا وهذا اخلاف
 العقل والشرع **مسألة** قال وان كان صاحب المال كمالا عن بيع السلعة
 نسيته لم يجز له بيعها نسيها فان فعل ضمن ذلك ان حكمه في ذلك على ما بينا لا
 حكم الوكيل ولا خلاف ان الموكل اذا قال للوكيل بالبيع لا يبيع نسيته لم يجز بيعه نسيته
 وانما ان فعل موهوم وكذا لك المضارب اذا اخطأ في ذلك قال فان كان صاحب
 المال لم يشترط ذلك جاز له فعله لان النسيان لا يقع في التجارات وقد جرت
 به العادة وكذا لك الوكيل بالبيع لا يبيع نسيته جاز بيعه ان لم يكن صاحب المال
 الموكل له عن ذلك وكذا لك المضارب **مسألة** قال ولا يجوز له ان
 يخلط مال المضاربة بماله وان ينفعه الى غيره لا مضاربة الا ان يكونه صاحب المال
 قال له افعل فيني بربايك فان كان قال هذا القول جاز له خلطه بربايك نفسه وقد فعله
 الى غيره لا مضاربة ولم يجز له ان يقترض من هذا المال احدا ولا ان ياخذ به شفعة
 الا باذن صاحبه في هذه بين المعنيين بعينهما وقيل ان اخلط ضربا من الربو بينهما
 ولائ الوكيل ليس له ان يخلط مال الموكل بربايك نفسه وكذا لك المضارب وكذا لك
 لا يجوز له دفعه الى غيره لا مضاربة لا لئلا يثبت شركته العدة في ماله ولا يتركها
 ذلك الا باذن صاحبه لا لئلا يثبت مما يشتمل عليه عقد المضاربة بين الاطراف
 فكون فعله قال له اعمل فيني بربايك جاز له الا ان لا يتركها ولا يتركها بل الغرض
 المقصود وهو معنى التجارة لا يطلب الربح ولا قلنا ان لا يجوز له ان يقترض
 منه ولا ان ياخذ به شفعة الا ان ياذن له فيها بعينهما وذلك ان الغرض
 والشفعة يتركها الغرض المقصود بالمضاربة وهو التجارة لا وطلب الربح والعقد على
 ذلك وقع وقوله اعمل بربايك ظاهر فيها يغلق بالغرض المقصود من التجارة لا وجوبها

دُونَ مَا سِوَاهَا لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ أَعْمَلُ بِكَ أَنْ يَنْفَعَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَلِهِ
وَلَا أَنْ يَنْصَرِفَ بِهِ وَلَا أَنْ يَبْذُلَ لَأَنَّهُ مَخْلُوفٌ لِلْعَرْضِ الْمُسْتَعْرَطِ لِأَنَّ الْعَقْلَ
يَجِبُ أَنْ يَشْمَلَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَسِ مِنْ حُلْمَةِ التَّجَارَةِ وَالسَّفَقَةِ بِعَظْمِ الْعَرْضِ فَحَسَبَ أَنْ
يَكُونَهُ كَالْعَرْضِ مِنْ **مَسْئَلَةٍ** قَالَ وَمَا يَنْفَعُهُ الْمَضَارِبُ عَلَى التَّجَارَةِ
فَهُوَ مِنَ الرِّبْحِ وَهَلْ يَكُنْ دَفْعٌ كَانَ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ وَمَا يَنْفَعُهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ مَالِهِ مَا دَامَ مَقِيمًا
فَإِنْ سَافَرَ بِالْمَالِ كَانَتْ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمَالِ وَإِلَيْهِ قَالَ الْوَحِيدُ وَأَضْحَا بِهِ وَأَضْحَا لَهُ لِشَاغِبٍ جَعَلُوا
نَفَقَتَهُ إِذَا سَافَرَ عَلَى قَوْلَيْنِ قُلْنَا أَنَّهُ مَا أَقَامَ فَنَفَقَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ مَالِهِ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُفُ
فِيهِ وَلَا نَدَى لَمْ يَكُنْ مَقِيمًا بِسَبَبِ الْمَضَارِبِ وَالتَّجَارَةِ بِلَا الْأَصْلِ الْأَوَّلَةِ فَأَمَّا إِذَا سَافَرَ
فَنَفَقَتُهُ مِنَ الْمَالِ لِأَنَّهُ سَافَرَ لِلتَّجَارَةِ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَوْنَةِ فِي النَفَقَةِ يَجْزِي عَنْ سَائِرِ مَوْنِ
التَّجَارَةِ كَالرَّيِّ لِلْمَتَاعِ وَلَمْ يَخْلُ الْمَتَاعُ وَالْوَضْعُ الَّذِي يُوصَفُ فِيهِ وَمَا جَرَى جَوْلًا بِشَبَّ
فَإِنْ قِيلَ هَذَا يُؤْذِي إِلَى تَبَاكُؤِ الْعَامِلِ بِشَيْءٍ مِنَ الرِّبْحِ وَهَذَا أَقَابَ سَلَمَةَ قِيلَ
لَمْ تَعْنِ أَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ مِنَ الرِّبْحِ وَأَمَّا تَجْعَلُهُ مِنَ الْمَالِ لِأَنَّهُ يَجْزِي عَنْ سَائِرِ مَوْنِ
الْمَوْنِ الَّتِي يُجْتَنَبُ إِلَيْهَا الْمَالُ وَحُكْمُهَا عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَإِنْ لَمْ يَنْفَعِ مِنَ الْمَالِ فَهَذَا رَجَحَ
أَنَّهُ أَيْدٍ عَلَى نَفَقَتِهِ فِي الْحَضَرِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِبَعِيدٍ وَلَا ظَنُّهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ
مَسْئَلَةٌ وَلَوْ كَانَ الْمَضَارِبُ اشْتَرَى سَلْعَةً قَبْلَ اخْتِارِ الْمَضَارِبِ بِهِ
أَوْ بَعْدَ قَبْضِهِ يَجْزِي سَالِ الْمَضَارِبِ بِهِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَخْلُفَ فِي الْمَضَارِبِ بِهِ وَجَهٌ أَنْ الْمَضَارِبَ
إِذَا اشْتَرَا عَلَى مَا بَيَّنَّا كَانَ ذَلِكَ لَهُ وَلَمْ يَكُنْ لِصَاحِبِ الْمَالِ وَلَا يَجْزِي أَنْ يَخْلُفَ فِي
الْمَضَارِبِ بِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مَلِكًا لِصَاحِبِ الْمَالِ لِأَنَّهُ مِنْ سَطَرِ الْمَضَارِبِ بِهِ أَنْ يَكُونَهُ الْمَالُ بِلَا الْمَالِ
دُونَ الْمَضَارِبِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا دَفَعَ إِلَى جُلٍّ دَرَاهِمَ
مَعْلُومَةً مَضَارِبَ بِهِ صَحِيحَةً وَأَذِنَ لَهُ فِي أَنْ يَسْتَدِيرَ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً لَتَكُونُ مَعَ الْبَيْتِ
قَبْضًا مَضَارِبَ فَاسْتَدَارَ الرَّجُلُ كَانَ جَمِيعُ ذَلِكَ مَضَارِبَ بِهِ وَجَهٌ أَنَّهُ وَلَوْ
بِاسْتِئْذَانِهِ مَالٍ مَعْلُومٍ وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَى الَّذِي اعْطَاهُ فَجَبَّ أَنْ يَضُمَّهُ ذَلِكَ
لِأَنَّ الْوَكَالَتَ فِي ذَلِكَ صَحِيحَةٌ وَشَرْطُ الْمَضَارِبِ بِهِ صَحِيحَةٌ قَالَ وَإِنْ أَدَّى لَهُ دَرَاهِمَ
دَرَاهِمَ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ الْمَقْدَارِ صَحَّتْ الْمَضَارِبُ بِهِ فِي الْبَيْتِ قَبْضٌ وَفَسَدَتْ فِيهَا اسْتِدَارَةُ
الْمَضَارِبِ وَمَا كَانَ فَيُتَبَيَّنُ مِنْ رَجْحِ الْأَخْرَافِ فَهُوَ لِلْمَضَارِبِ وَجَهٌ أَنْ قَدْ دُرِّكَ فَجَبُّوْهُ
وَلَا يَبْهَمُ أَنْ يَكُونَهُ مَالُ الْمَضَارِبِ بِهِ مَعْلُومًا وَالْأَلْفُ تَصَحُّ الْمَضَارِبِ بِهِ فَأَوْدَى أَكْثَرُ الْوَكُلِ

للمضارب وتبطلت المضاربة في الذي قبض فيه بطل التوكيل فوجب ان ذلك الذي
اشترى ان المضارب اذا كان له كان ربحه له وخسرانه عليه قال ولوان مضارباً
اشترى سلعة بثمن معلوم واستر اذ بايعها شيئاً فزاد لا كانت الذية له على المضارب
في خاصته ماله وجهه انه متبرع بها وليس للمضارب ان يتبرع بشيء من مال المضارب
فوجب ان يكون له لا يملك المضارب والا يكون من مال المضارب **مسألة**
قال ولوان صاحب المال ربح المضارب في شيء اشترى المضارب مال المضاربة صح
في ذلك كان بينهما وهذا معناه ان يكون في الشيء ربح فيستري صاحب المال لصيب
المضارب منه كان يكون المضارب اشترى عبداً بغير ثمن فقيمة شبعاناً
فيكونه يضاف الربح للمضارب وهو جبراً ومن سبعة اجزاء فيستري صاحب المال
واذا كان العبد قارون كان جميع راس المال كان ذلك فسخاً للمضاربة فان كان بعض الراس
المال كان ذلك فسخاً لذلك القدر ولا يجوز ان يشتري عبداً ما ذكرنا فيكونه بمنزلة
من اشترى مال لنفسه من وكيله وفي ذلك لا يضح لانه المضارب بمنزلة الوكيل فان
كان شيء يباع في الترخ هلك اما يوجب القياس الا ان الاستحسان يوجب صحته
في ذلك لو يجهل احدهما لم يملك فانه مما لا خلاف في قبيح والمال ان المضارب قد تخلف له
بالمال حق وليس كالو كالتبر المحضة التي تترك ان صاحب المال هو من التضرع فيبيع
ما دامت السلة له قايمة الا بادي المضارب فان حق التضرع للمضارب فصح ان يترده
كالسيدة يشتري من المكاتب ما في يده لا قال وان اشترى المضارب من نفسه كان السلة فاسداً
وجهه ان الخصومة تكون بين البائع والمشتري في حقوق القبض والتسليم والرد
بالعيب ولا يجوز ان يكون الا انسان خضم نفسه قال ولا بأس لصاحب المال ان يعين
المضارب ان استعان به فيبيع له وفي يده يكون المضاربة بينهما صححة على ما
كانت وجهه انه معونة واحسان اليه ولا يوجب ذلك فسخ ما بينهما قال الله تعالى
تعاونوا على البر والتقوى قال **مسألة** ولكن يوجب المضارب للمال لانه التوكيل في البيع الى
المضارب **مسألة** قال وان اتجه المضارب بالمال دفعة فصح ثم اخذ
فحسب ولم يكونا اقسما الربح بل كان في المال وجب ان ينظر الى مال هلك يفضل عنه
شيء فان فصل كان بين المضارب وصاحب المال وان لم يفضل عنه شيء لم يكن للمضارب
فيه قسم هذا اذا هلك مضاربتهم ولا شيء للمضارب الا من الربح ولا شيء الا بعد

سألا متى لاس المال واذا ربح ثم خيس فيجب أن يُعْتَبَر حَقُول لاس المال وهذه أم
 لكحل في فيه قال فان كانا قسمنا الربح الاول كان ما اخذ له المصاريب له وكذلك القول
 ان ايجر بالمال دفعات كثير لا يدري في بعضها ويخسر في بعضها قال ابو حنيفة هاهنا
 كالاولى لما يجمع ويخسر ويخسر ما اخذ له المصاريب ثم يرد فخر راسل المال ثم يقسم الربح ٢
 بعد ذلك ان كان فكله لم ينجح في الأحكام على انه رأى قسمته الربح الذي وقع
 للمصاريب الاول وان ما بعد له مصاريب ثالثة ابتدت فلذلك لم يوجب النجح
 المتقدمة في المصاريب الثانية ووجه ان قسمته الربح لا تكون الا بعد اقرار لاس المال
 فاذا ربحوا بذلك جرى مجرى التفاضل واسم اعلم **مسألة** قال واذا ادعى
 المصاريب ذهاب المال كان القول قول له مع عينييه وهذا اما لا خلاف فيه لانه لا يرد له
 بالوجه اجماع يد الامانة والأمين يجب ان يكون القول قول له في يد المودع وقد ذكرنا
 ما رواه ابن يمين عن علي بن علقم عن علي بن علقم السلام انه قال في المصاريب يضيع منه لا ضمان
 عليه وهذا في المصاريب الصالحة فاما الفاسدة لا فان المصاريب يكون في حكم
 الاجبة للمستحق في الامارة الفاسدة لا وقول ابو حنيفة ان هذا كالأولى فاما
 عندنا وعند ابو يوسف وجميع فروعها من لم يرد له لانه ضمن الاجبة المسترد
 بما تلف على يده الا ان يكون تلف بامر غالب لا قبل له به فان ادعى تلفه بامر غالب
 فعليه البينة فيما ادعى قال ولو ادعى صير المالك **مسألة** فان باطلا ان شاء وفي وان شأنا
 لم يرب ووجه انه في حكم المودع فيجب ان يبطل ضمانه كما يبطل ضمان المودع فان
قيل فهذا جعله كالمستعير يضمن اذا اشترط الضمان **قيل**
 له لانه المستعير اذا اشترط الضمان كان جعل الحفظ في مقابل ما يتوفى
 من المنافع فاشتباه الاجبة المستردك وليس للمصاريب منافع معلومة فيجعل
 الحفظ في مقابلتها فان اشترط الحفظ كان مستوعبا له وليس كذلك المستعير
 لا يرب متوفى المنافع على الحفظ **مسألة** قال واذا اعات المصاريب
 وقد باين مال المصاريب وصاحبه اولى به وان لم يكن بينة استحق بالبيت ان
 جهة الورثة فان لم يكن له بينة استحق الورثة اما اذا ابتدى مال المصاريب به فلا
 اشكال ان صاحبه اولى به لا انه لم يخرج عن ملكه فان لم تكن له بينة واقر الورثة انه
 في حله تركه فلا خلاف ان صاحب المال يستحق ذلك القدر عمن لزم الدين وان تجدد له

وان محمد لا الورثة ثم لم يثبت الا بالبينه كالدين يدعى على الميت وينكره الورثة لا وجه
يثبت الا بالبينه قال وان كان على المصارع دين في عهدك مال المصارع به لم يفره فكان صاحب
المال اشوة العتاد وبه قال اكثر العلماء ابو حنيفة وغيره قال القسم الذي اولى وجهه اذ الم
يكن مفترقا عن مال المصارع به مائة اجمع انما له يرد له ورثته ولا يجوز ان يصير مال الغلام
انما له الا بعوض للغير فاشبه الذي فوجبه ان يكون هو اسوة العتاد وهذه اذا علم انه كان
في جملته ماله باقرار الورثة او البينة وايضا فادع المصارع لما امكنه البيان فلم يثبت
حتى يصل من المال الحقيقي بعينه مائة مضيقا له بان لا من جعله في غير حوزة فيجب
ان يصير مائة له واداه منه مائة كذا على وقبح ما ذهب اليه القسم عليه
السلام في الدين اولى لانه مضمون في الاصل وليس كذلك مال المصارع به ويجب
ان يكون خالص اقوى والصحيح ما ذهب اليه يحيى وحكي عليه السلام ومثل قوله
عن علي عليه السلام **مسألة** قال وان دفع ماله مصاربه الى عبده
ما دون له في التجار صححت المصاربه وكان هو والعرفه سوا فادع المصارع
المال اخذ الشئ ببذعه وبيع ما في يده من مال السيد حتى يستوفي صاحب المال الحق
والعبه المادون له في حكم البيع والسلم والتجارة ولا تجوز له اخذ ما في يده فوجبه
ان يكون كذلك في المصاربه به فاما اذا تعدى وان تلف يلزم سمي له الى قيمته وقبضه ما في
يده من مال التجار لا في هذه الحكم ما تضمنه في ساير البياعات والاشياء والتجارات
قال وان دفع الى عبده غير مائة في التجار لا كانت المصاربه به فاسيد لا
فان اتجه العتد عليه فخرج كان لصاحب المال وللعبه اجر ومثل ذلك وان تعدى فان تلف كان
كثرا على يده يطالب به اذا اعتق وكذا ان ما يعاقد به صاحب المال عبدا غير مائة في
عتد المصارع به لا يبيع الا على غفول لا على نفسه ثم تخرج باذن مولاه فادع المادون مولاه فاسد
العتد فكان دفع اليه على مصاد به فاسيد لا فكان الحكم ملاكنا لا فان تعدى وان تلف
المال كان كذا على يده يطالب به اذا اعتق لانه صاحب المال رضي بتصرفه في المال ودفعه
اليه ولم يكن لمولاه فتيه اذن فوجب الا يلزم بتعدي مولاه بان لا يقرضه
مالا فينفقه انه لا يلزم سمي له لانه صاحب المال رضي بدفعه **فان قيل** صاحب
المال لم يرض بتصرفه في الاستملاك فانه رضي بتصرفه في التجارة **فيل**
له رضي بدفعه لما سلم اليه المال لانه لم يرض ان يتحول اليه المال فوجب ان لا يلزم منه

قال

قَالَ وَإِنْ دَفَعَ مَالَهُ مُضَارَبًا إِلَى الْمَاهِقِ بِأَذْنِ أَبِيهِ أَوْ وَلِيِّهِ أَوْ ذِي ابْنِهِ
صَحَّتِ الْمَضَارَبَةُ وَإِنْ أَنْكَرَ الظَّهِيرُ الْمَالَ وَجَبَ دَلِيلُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَذَلِكَ أَنَّ
 الْمَاهِقَ إِذَا أَدَّاهُ مِنْ بِلَى عَلَيْهِ فِي التَّجَارَةِ بِمَا صَحَّ بَيْنَهُمْ وَشَرَّ أَوْ عَقُودًا عِنْدَ نَازِ
 فَلَهُ لَكَ قُلْنَا أَنَّ الْمَضَارَبَةَ بِمَا صَحَّحْنَا فَإِنْ أَنْكَرَ الْمَالَ كَانَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ كَمَا يُرْجَى بَاتِ
 فِي الْأَمْوَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ يُطَالَبُ بِهِ إِذَا أَرَادَ **قَالَ** فَإِنْ دَفَعَ الْوَلِيُّ
بِغَيْرِ أَدْنٍ مِنْ بِلَى عَلَيْهِ فَصَلَّتِ الْمَضَارَبَةُ وَكَانَ لِلْبَيْعِ عَلَيْهِ الْجُزْءَ الْمُسَلِّمَ لِأَنَّهُ عَقُودَةٌ
 لَا تَصَحُّ فَلَمْ يَضَعْ عَقْدَ الْمَضَارَبَةِ كَمَا بَيَّنَّا فِي الْعَبْدِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ مَأْذِي نَالَهُ **فَإِنْ قِيلَ**
فَمَا تَعُولُونَ فِي تَوَكُّلِ الظَّهِيرِ وَالْعَبْدِ الْمُجْمُوعِ عَلَيْهِ **قِيلَ** لَهُ يَجُوزُ لَا وَكَانَ لَا غَيْرَ لَهُ
عَلَيْهِمَا وَالْعَمْدَةُ عَلَى الْأَمْرِ لَهَا لَا لِمَنْهَا كَالصَّغِيرِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَالشَّاهِدُ لَهُمَا

نسخة الأبيات

بِاشْكَةِ الْأَبْلَاكِ

لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِكَ الصَّاحِبَانِ فِي مَهْمَا ضَاعَتْهُمَا وَتَقَسَّمَا مَا رَزَقَهَا اللهُ تَعَالَى
 مِنْ كَيْسٍمَا بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ وَيَكُونُ الصَّحَّانِ عَلَيْهِمَا نَصْفَيْنِ فَإِنْ اسْتُرْطِ فِي الرِّيحِ لَوْنُهَا
 الثَّلَاثُ وَالْآخِرُ الثَّلَاثِينَ كَانَ السُّرَّاطُ بَاطِلًا وَكَانَ الرِّيحُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ لِأَنَّ
 الصَّحَّانِ عَلَيْهِمَا سَوَاءٌ وَهِيَ لَا تَسْتَكْتُمُ سَلَاةَ الْأَبْدَانِ وَلَا يَبْعُدَانِ يُقَالُ شَرَّكَتَهُ
 الْوَجُوهُ وَهِيَ لَا اسْمًا وَلَا مَرْجِعَ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ قَالَ أَبُو خَيْثَمَةَ هِيَ الصَّحِيحَةُ وَقَالَ السَّائِفِيُّ
 لَا تَفْعَلْ وَأَبْطَلَهَا وَهِيَ لَا تَسْتَكْتُمُ سَلَاةَ الْوَجُوهِ فِي شَرِّ الْأَمْوَالِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 تَقْتَضِي التَّوَكُّلَ هَذِهِ فِي التَّعْبَلِ وَالْعَمَلِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ وَيَدْخُلُ الصَّحَّانِ فِيهِ
 عَلَى سَبِيلِ التَّعْبَلِ لِلتَّعْبَلِ وَتَكُونُ التَّوَكُّلُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ فِي شَرِّ الْأَمْوَالِ
 وَبَيْنَهُمَا وَيَدْخُلُ الصَّحَّانِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْبَلِ مِنْ خَيْتِ التَّمْلِكِ وَكَجَمَ ضَمُّهُ هَذِهِ مَا ذَكَرْنَا
 فِي تَلْكَ وَذَكَرْنَا أَبُو بَكْرٍ لِحَقِّهَا أَنْ هَذِهِ لَا تَسْتَكْتُمُ مَعْقُودَةً عَلَى الصَّحَّانِ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْبَلِ
 عَلَى الصَّحَّانِ وَمَا ذَكَرْنَا أَوَّلِي بِهَذَا يَحْيَى بْنُ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَا يُشَارِكُ إِلَى تَعْبَلِ
 الْأَعْمَالِ فِي الْعَهْدَةِ لِأَنَّهُ ذَكَرْنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الشَّرِّ لَيْسَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَمْرُ أَنْ لَا يَجُوزُ
 أَنْ يَقُولَ لَتَقْبَلَنَّ بَعْلَ تَعْمَلُ عَلَى أَنْ يَكُونَهُ الرِّيحُ يَلْبِي وَيَنْبَلُ وَلَيْسَ لَهَا مَا يَحْتَمِلُ
 عَلَيْهِ الرِّيحُ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا وَجْهٌ يُجْزَأُ أَنْ يَتَحَقَّقَ عَلَيْهِ الرِّيحُ عَنِ الصَّحَّانِ صَارَتْ
 عَقْدَةً لِلشَّرِّ كَيْهَ مَتَصِفًا لِلصَّحَّانِ وَمَوْجِبًا لَكَ يَقَالُ مَا تَأْتِي عَلَى مَنْ قَالَ لَكَ هَاهُنَا وَجْهٌ

غير ما ذكرت وهو ان يوكل صاحب به بتقبل العمل وبالعمل فيرجع اليه ويصير العمل اليه فيستحق به الربح ويذبح كل الضمان فيه من حيث حصل التقبل كما نقول في مثل في شركة الوجوه في شيء الاموال واذا اخذ ذلك بطل ما اعتمد به ثم يقال له لو لم يكن ههنا الا الضمان لم يستحق الضمان الربح الا ترى ان رجلاً لو اشترى سلعة ففهمها عنه اخذ فلا يستحق شيئاً من الكسب والخبرة العمل فبان به صحة ما ذكرنا من ان هذه الشركة لا تقتضي التوكيل مثل تلك فانه الضمان علمهما جميعاً يحصل على سبيل البيع على ما بيننا لا على ان ساير الشركة تتعلق بالتوكيل والضمان جميعاً وذلك نحو شركة العتار وشركة الوجوه في سائر الاموال وشركة المضاربات فوجب ان تكون هذه الشركة كذلك لك والعلامة الضمان شركة العقود لا على المعاوضة ويذبح على صحة ما ذكرنا لا الهه قالوا ان هذه لا شركة لا تقع فيها يقع فيها التوكيل من البيع والشراء ولا يجوز فيها لا يجوز فيه التوكيل نحو الصنف والاحتساب لا يقع فيها التوكيل ولكن حكمة ذلك عنهم لتبيين صحة ما ذهبنا اليه **مسألة** قالوا ان اراد تصحيح شرط تفصيل احدهما في الربح بيننا لا بيننا في اصل الشركة ان احدهما هو الضمان للثالث والاخر للثالثين والآخر يتبادل العمل على هذا الشرط وقد بينا وجه هذا في مسئلة شركة الوجوه في شركة الاموال والاعلام في هذه مثل تلك لان التقبل في هذا يحصل على الثالث والثلاثين والتملك في تلك يحصل على الثالث والثلاثين فيكون الضمان والربح بحسب ذلك في الشركتين جميعاً قالوا ان شركا على ما وضعنا كان كل واحد منهما ان يتقبل العمل ويتقبل منفرداً او مع صاحبه وذلك ان التقبل يقع لهما جميعاً وكذلك العمل على حسب ما شاءا فلو ان احدهما عمل ولم يعمل الاخر كان من لم يعمل شيئاً لم يعمل لان تقبل كل واحد منهما بينة وبين صاحبه وكذلك علمه **مسألة** قالوا بان هذه الشركة للصانعين وان اختلفت صناعاتهم وبيعاً قالوا بخلافه وابو يوسف ومحمد وقالوا قد لا تقع هذه الشركة مع اختلاف الصناعتين ذكر لا الكرخي والصحيح ما ذهبنا اليه من صحة مع اختلاف الصناعتين لانها ان كانت معقودة على التوكيل على ما بيننا لا وعلى الضمان على ما حكينا لا فهي صحيحة مع الصناعتين الا ترى انما يصح مع الصانع ان يتقبل الحياطة بنفسه ووكيله ثم يستعمل الخياط وهكذا الضمان يصح من كل واحد منهما فاذا احم مع ما ذكرنا لا على ما بيننا لا يصح ان اختلاف الصناعتين في هذا الباب كما تنافهما على ما ذهبنا اليه **مسألة** قالوا ان اختلف الشريكان في ذلك بطلت شركتهما وذلك انهما شركة معقودة

كنا

عَلَى الْوَكَالَةِ وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِيَ فَادْرَأْ * كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَائِدَةٌ عَلَيْهِ
 صَاحِبُهُ فَاتَّكَرَ لَا فَقَدَتْ أَنْ تَابِعَتْهُمَا الْأَمْرَ إِلَى أَنْ رَجُلًا لَوْ قَالَ لِأَخِي وَكَلَّمَكَ بِشَأْنِ الْعَبْدِ فَقَالَ
 بَلْ وَكَلِّتَنِي بِشَأْنِ الْفَرَسِ أَوْ مَن قَالَ وَكَلَّمَكَ بِشَأْنِ الْعَبْدِ فَقَالَ بَلْ وَكَلِّتَنِي بِشَأْنِ الْبَالِغِ وَخَتَمَانِيَا
 لَمْ يَتَقَرَّرْ بَيْنَهُمَا التَّوَكُّيلُ فَكَلَّمَكَ هَذِهِ الشَّيْءَ كَيْتَ **هَسْكَ** قَالَ وَهَذِهِ الشَّيْءَ كَيْتَ
 تَجَاوَزَ بَيْنَ أَهْلِ كُلِّ مَنَاقِبَةٍ وَذَهَبَ الْوُحْنِيَّةُ وَاصْطَبَّاهُ الْإِنْسَانُ هَذِهِ الشَّيْءَ لَا تَضَعُ بَيْنَ
 الصَّيَّادِينَ وَالْمُخَنِّسِينَ وَالْمُخَطِّبِينَ وَالْعَامِلِينَ فِي الْمَعَادِينِ وَالْأَسْتِجَارَةِ وَقَالُوا لَا تُنْزِلُوا الْأَسْتِجَارَةَ
 مِنْهُمْ وَالتَّوَكُّيلَ لَا يَطْعَمُ وَيَعْمُومُ قَوْلُهُ هِيَ تَجَاوَزَ بَيْنَ أَهْلِ كُلِّ مَنَاقِبَةٍ يَدُلُّ عَلَى جَوَاهِرِهِمْ
 وَقَدْ نَصَّ فِيهِ الْعُقُولُ عَلَى سَوَاءٍ الشَّيْءَ كَيْتَ فِي الْمَعَادِينِ وَالْأَسْتِجَارَةِ بَيْنَ تَجَاوَزَ عَلَى مَنَاقِبِهِ الشَّيْءَ كَيْتَ
 كَذَلِكَ بَيْنَ هَذَيْنِ كَيْتَ فِي التَّعَلُّقِ فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَاهِرِهِمْ أَنْ كُلَّ ذَلِكَ عَلَى يَدَيْهِ التَّوَكُّيلُ
 وَالْأَسْتِجَارَةُ بَدَلًا لَهَا أَنَّهُمَا كَيْتَ الْأَعْمَالِ فَانْظُرْ لَهَا تَعَلُّقًا فَإِنْ قِيلَ كَيْتَ
 يَكُونُ الْأَصْطِيحَاءُ نَبْعُ مَعْلُومٍ هُوَ يَتَعَلَّقُ بِالْفَرْسِ لَوْ أَنَّ لَيْدِي هَلْ يَصْطَلِحُ لَمْ يَكُنْ قِيلَ
 لَمْ يَكُنْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا كَاصْطِيحَاءِ السُّمُوكِ وَالطَّيُورِ لَوْ أَنَّ الْمَوَاضِعَ وَالْأَشْيَاءَ
 الْمُتَعَلِّقَةَ لَا يَجِبُ فِيهَا مِنَ الْفَرَسِ إِلَّا الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الَّذِي يَنْفَعُ مِلْكُهُ فِي التَّجَارَاتِ وَإِذَا نَبَتْ أَنْ يَنْفَعُ
 التَّوَكُّيلُ كَيْتَ الشَّيْءَ كَيْتَ فِيهِ عَلَى مَا بَيْنَنَا لَا يَكُونُ مَعْقُولًا عَلَى التَّوَكُّيلِ فَإِنْ قِيلَ فَإِنَّهُمْ
 قَدْ يَفْعَلُ فِيهَا عَمَلًا لَوْ أَنَّ قَدْ يَنْفَعُهُمُ الْأَمْرَ فِيهِ وَيَأْخُذُ وَلَا يَكُونُ مَبْتَغًى قِيلَ لَيْسَ
 يَفْعَلُ فِيهِ الْأَمْرَ يَفْعَلُ فِي شَأْنٍ لَا سَتِجَارَةِ الْأَمْرِ إِلَّا الْأَسْتِجَارَةُ عَلَى صَرْفِ الدِّينِ وَتَقْدِمُ
 الْأَمْرَ وَقَدْ يَأْخُذُ لَعَرِيزٍ فِي ذَلِكَ بِاتِّصَالِ الْأَمْطَارِ وَتَقْدِمُ لِاسْتِمْرَارِ الصَّعُوبَانِ أَنْ شَأْنُ هَذَا
 لَا يُوجِبُ انْقِطَالِ الْأَسْتِجَارَةِ وَقَدْ يَكُونُ أَشْيَاءُ أَنْ يَتَجَارِعَ بَيْنَ أَصْحَابِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ تَحَقُّقُ
 الْأُجْرَةِ بِمَنْزِلَةِ الرِّمَانِ مَتَى تَلِمَ النَّفْسُ

بَابُ الْقَوْلِ فِي شُكْرِ الْعَالَمِ

وَالشُّغْلُ وَالشَّوَارِعُ وَالْأَمْرُ قَدَرٌ يَخُودُ لِكُلِّ أَكَلٍ لِرَجُلٍ سَفْلٍ سَيِّئٍ وَلَا يَخُودُ لِعُلُوٍّ فَالْقَدَرُ هُوَ
 الْبَيْتُ وَابْنُ صَاحِبِ السُّفْلِ أَنْ يَبْنِي سَفْلًا وَارَادَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ أَنْ يَرُدَّ مَسْكَنَهُ فَقَضَى لَمْ عَلَى صَاحِبِ
 السُّفْلِ بِنَاءَ السُّفْلِ لِيَبْنِي هُوَ عَيْنُهُ عُلُوٌّ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ السُّفْلِ مَعْرُوفًا أَطْلَقَ لَصَاحِبِ
 الْعُلُوِّ أَنْ يَبْنِي السُّفْلَ وَيَنْفَعُ صَاحِبَ السُّفْلِ مِنْ سَكْنِهِ لَا يَخُودُ إِلَى صَاحِبِ الْعُلُوِّ مَا عَزَمَ
 فِي بِنَاءِ السُّفْلِ وَأَنْ أَحَبَّ صَاحِبُ الْعُلُوِّ سَفْلَ السُّفْلِ إِلَى أَنْ يَتَوَفَّى مَا عَزَمَ فِيهِ قَالَ الْوُحْنِيَّةُ

القول في شكر العالم
 والشغل والشوارع

لا يجبر صاحب السفلى على بناء السفلى ولكن صاحب العلوا اذا بنا لا يمنع صاحب
السفلى من سكنا لا يحق بوفيه ما غرم فيه ويكون ذلك في يد صاحب العلو على سبيل الزم
الى ان يستوفي حقه ووجه ما ذهبنا اليه انه لا خلاف في ان صاحب السفلى ليس له ان
يبيع نقض سفلى لتعلق حق صاحب العلو به فيجب ان يلزمه اما انما اذا انتقض لتعلق
حق صاحب العلو به لان كل من لم يكن له منع الغيب من ملكه لتعلق غيره به لا يلزمه
تسليمه اليه كادارة المستأجرة وكادوم اذ اهان في يد الراعي وما استبته ذلك ويقال لهم
اذا قلتم انه اذا اعيد السفلى كان في يد صاحب العلو على سبيل الزم الى ان يستوفي منه
ما غرم فقد اوجبت ذلك على صاحب السفلى لانه ان لم يكن ذلك الغرم لان ما له فلو وثقه
لقولكم انه لا يجبر عليه وقلنا ان صاحب العلوان احب استعلاء السفلى الى ان يستوفي
ما غرم فيه لانه انفع لهما وقرب الى ان يضل كل شيء حتى الى حقه من صاحب العلوان
وصاحب السفلى ولا ريب من من هبنا ان انما لم يبيع على المذنبون ماله بحق الغريم اذا تقاعد
من ايمان حقه بالاستعلاء ان لا يملك قال وليس لصاحب السفلى ان يبيع
نقض سفلى وان كان معسرا وانه ان يبيع قايما غم منقوض وذاك لان في
نقضه ابطال حق صاحب العلو وهذا لا خلاف فيه فاما ان باعه قايما غم منقوض
فذلك جائز ولا ضرر على صاحب العلو فيه اذ حقه ثابت لا مانع من استيفائه
قال وكذا في القول في العاين والنهر يكونه باني السرى يكون او شرا كايهم احد
بالسك او بناء المستألا او غيره ذلك فاما بدمية لم يكن لمن لم ينفق فيه شيء حتى يرد
على شيء ما غرم في حشته ووجه ما تقدم في المسألة الاولى ان لا يمنع لانه لا
مسئلة قال ولا اختصم اجماع في عرض السوارع ولا لزوم فاحسن
التقدير في عرض السوارع التي يجتازها الماعل والعاريات ان يكونه التي عسرة ذراعا وان
يكونه عرض الطريق التي هي ذراعا ذلك سبعة اذرع وان يكونه عرض الارض التي لا منفذ
لها على عرض اوسع باب فيها هذا الذي ذكره من التقدير هو صواب من الاجتهاد وما عرف
من جهة العاين لا ان فيه دفع ضرب عن المستطرفة وعن اجماع ان وهو على ملكه فله هذا
التقدير يحتاج اليه في موضعين اما ان تلبس حال الطريق ويحال ما حولها من الاملاك
فيرجع الى هذا التقدير وانما ان يكونه حول الطريق ارض موات فيمنع من ايراد الاحتياط الا بعد
ان يجعل للطريق هذا التقدير فاما اذا كان حول الطريق املاك متميزة لا عن الطريق لا التباس

فِيهَا فَكَلِمَ الطَّرِيقِ ان يَتَرَكْ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الضَّيْقِ وَالسَّعْيِ وَالتَّقْدِيرِ الزَّقَاقَ عَلَى وَتَبَّحْ
بَابُ فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ مَنْ ارَادَ دُخُولَ دَارٍ لَا يَدْخُلُ فِيهَا مَوْضِعٌ شَاءَ مِنْ بَابِهِ
وَكَلِمَةُ لَيْلَةٍ ان ارَادَ اخْرُوجَ فِيَضْبِ كُلِّ انْفِلَتْ طَرِيقًا وَلَعَلَّ هَذِهِ الْوَجْهَ فِي عَرَضِ الدَّارِ الَّتِي فِي
مَهْدِ الزَّقَاقِ وَاصْطَحَ **سُئِلَ** وَيَجِبُ أَنْ يَنْتَعِ النَّاسُ مِنْ قَبْلِ انْكَسَافِ الطَّرِيقِ
وَالشَّوَابِغِ وَانْ تَهْدِمَ الْمُتَوَاصِغِ الْمُسْتَرْفِ عَلَى دُورِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمَسَاجِدِ اَلْكَانَ يَنْدُوحُ حَرَامٌ
لَمْ يَرْتَقِ فِيهَا وَتَنْتَعِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لِأَنَّ الْجَمْعَ ضَرْبُ الْمُسْلِمِينَ وَكَانَ صَلَاحُ الدِّينِ عَلَيْهِ كَالْهَيْوَةِ لَمْ لَا مَهْرَةٍ
وَالْأَهْلَ فِي الْأَسْطَدِ **فَانْ قِيلَ** السُّنَمُ لَا تَنْتَعُونَ اَلْحَاكُ انْ يَبْنِي لِنَفْسِهِ مَا يَكُنْ
الْمُسْلِمُ فِيهِ عَلَيْهِ عَلَى مَا نَزَلَ لِحَاكُ لَا يَلْ يَتَوَلَّوْنَ اَلْحَاكُ اَلْهُوَ الَّذِي يَجْعَلُ لِنَفْسِهِ السُّنَمَ
انْ اَلْحَاكُ إِلَيْهِ فَكَلِمَ انْ الْمُتَوَاصِغِ هَدَمَ اَلْاَلْمَكْرَةَ اَلْمُسْلِمُ فِيهَا عَلَى دُورِ الْمُسْلِمِينَ
قِيلَ لَمْ لَا نَعِ الْمُتَوَاصِغِ بَنِيَتْ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ فَادَا حَصَلَ فِيهَا الصَّلَةُ لِبَعْضِ
الْمُسْلِمِينَ رَأَى اَلْوَجْهَ الَّذِي بَنِيَتْ لَمْ فَوَجِبَ نَفْعُهَا وَالدُّوَالِ وَالْمُنَازِلَ لَمْ تَكُنْ لِمَصَالِحِ
الْمُسْلِمِينَ بَلْ كُلُّ اِنْسَانٍ لَمْ اَنْ يَجْعَلَ فِيهِ مِلْكًا مَكْرَبًا يَدِينُ مَا يَشَاءُ لَا يَنْتَعِ مِنْهُ لَوْ
فِي مَنَعِيَةٍ مِنْهُ اَدْخَالَ الصَّلَةَ عَلَيْهِ وَقَالَ صَلَاحُ اَلْمُسْلِمِ لَا يَكُنْ اَلْمُسْلِمُ
مُسْلِمًا لَا يَطْلُبُ مِنْ نَفْسِهِ وَلَا يَجْعَلُ هَدْمَ بَنِيَّةٍ فِي مَلِكِهِ وَلَا مَنَعًا مِنْ بَنِيَّةٍ **سُئِلَ**
قَالَ وَاذَا كَانَتْ مَزَارِعُ وَتَحْتَلُّ بَعْضُهَا مِنْخَفَضٌ عَنْ بَعْضِهَا اسْتَلْكَ صَاحِبُ اَلْاَعْمَالِ اَلْمَاءَ وَالدَّرَجِ
اِلَى اَلْمُسْلِمِ الْاَلْبَنِ وَتَحْتَلُّ اِلَى اَلْكَلْبِ ثُمَّ يَرْسُلُ اَلْمَاءَ اِلَى مَنْ هُوَ اسْفَلُ مِنْهُ ثُمَّ كَسَدَ اِلَيْكَ يَجْعَلُ
مَنْ هُوَ اسْفَلُ مِنْهُ حَتَّى يَكْتُمِيهِ اِلَى آخِرِ الصِّيَاحِ اَنْ كَانَ كَصَيْدًا اِلَى يَنْقَطِعُ اِنْ كَانَ فَكَلِمَةُ
هَذَا اَدَّكَ اَلْعَلَى مَعْرُوفٍ مِنْ حَاجَةِ تِلْكَ اَلْمُزِيَّاتِ اِلَى اَلْمَاءِ وَتَحْتَلُّ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَاتُ اَهْلِ
وَلَدِ الدَّيَارِ عَلَى مَا عَلِمَ مِنْ كُفَايَةِ هَذَا التَّقْدِيرِ لَمْ اَرِ عَمَّ قَاوَنَ كَانَتْ مَزَارِعُ تَكُونُ حَاجَتُهَا
اِلَى اَكْثَرِ مِنْ هَذِهِ الْقَدَرِ اَوْ اَقَلَّ كَانَ اَلْعَمَلُ عَلَى مَقْدَرِ اَلْحَاجَةِ وَهَذَا اِذَا لَمْ يَكُنْ اِلْمُتَّحِجُ شَرِكًا
فِي الْمَاءِ وَكَانَ حَقُّ اَلْاَسْفَلِ فِي الصَّابَاتِ دُونَ اَهْلِ اَلْمُزَارِعَاتِ اِذَا كَانَ الْجَمْعُ حَقٌّ فِي اَهْلِ اَلْمُزَارِعِ
وَكَانَ اَلْكُلُّ فِيهِ شَرِكًا اَصْحَابُ اَلْاَسْفَلِ وَاصْحَابُ اَلْاَعْلَى فَيَجِبُ اَنْ يُقَسَّمُ اَلْمَاءُ بَيْنَ اِلْمُتَّحِجِ
عَلَى مَقْدَرِ حَقِّهِمْ قُلْ اَلْمَاءُ اَوْ كُنْ لِيَكُونَ النِّفْعُ غَايَةً اَعْلَى اَلْجَمْعِ وَالصَّلَةُ اِنْ قُلْ اَلْمَاءُ اَوْ كُنْ
لِلْجَمْعِ **سُئِلَ** قَالَ اَلْحَسَنُ مَا يَجْعَلُ عَلَيْهِ فِي حَرِّمٍ رَأَى اَلْعَيْنَ الْعَظِيمَةَ
الَّتِي يَتَوَلَّى رَأَى اَنْ يَجْعَلَ حُسْمَانِيَّةً دَرَاغَ مِنْ جَوَانِبِ اَلْاَرْبَعِ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى صَاحِبِهَا غَيْرَ
فِي حَرِّمِهَا وَلَا يَخْفُضُ فِيهِ اَنْ يَجْعَلَ حَرِّمَ الْبَيْتِ اَلْحَاقِيَّةً حَرِّمِينَ ذَلَا عَنْ كَانَتْ حَاجَتُهَا

وان يجعل حريم البيوت الاسلامية اتحادا بين اثنين ذراعاً وهذا لا المقايير على ما
 تعنى ذكرها بحسب احوال البيوت وتلك الزيارات وما عرف من اتحادات الى ما ذكر وهذا على
 ما قد متنا القول فيها يكون على وجهين اذ التمس الاطراف في الحريم ان كان حول حول
 هذه لا الا بار والعينون ارضون مباينة فيمنع من راد الاختيار في مقايير حريمها فاما اذا كان
 حولها املاك معروفة ثابتة فلا يمنع الملاك من اطلاقهم **مسألة** قال
 واذا اشترك رجلان في عتق او تهم كان لكل واحد منهما ان يجزي مالاً من النقيب
 في التمس ارضه شاء بعد ان لا يكون مضاراً لصاحبه وذلك ان المأثر ان يكون ملكاً
 له او حقاً فلهما كان فخر او لم يملك بشار غيره من خوان يكون لغیره في صبا بنده حتى يقطع
 عنه باء جواز الماء الى غير ذلك الموضع فلا يجوز ان يختص الى سكر لا أحد الماء
 بغيره بالتميز اذ لا يتم الا بان يستعمل ملك غيره لافائه لا يجوز فاما اذا سلم ما ذكرنا وما اشبهه
 فمما يجب الماء اولى به يخرج منه الى حيث شاءت ولا سراً على الحكم بالصواب وبما لا يوافق

القول في القسم

اذا مات الرجل وخلف تركته ورثتها فيهم عتق وصغار وطلب الكتاب للناظر ومن
 قسمتها كان للناظر ان يقسمها بينهم ويستحب احضار الغيب فان لم يفعل جاز **علم**
 ان القسمه كلها في بيعه وجازية جوازاً لان حق كل واحد من الشركاء سائغ في البيع
 فاذا اذرت حق احدهم كان قد جعل غيره لا عوضاً عما جعل من حقه ليدل لك الغيرة وهذا هو البيع
 لانه يملك كل واحد منهما ما يملكه بغيره من اخل لا يملكه ولا يملكه ابو بكر الى ان القسمه
 الى ان القسمه فيها يكال او يؤون ليس فيها مفعى البيع في سائر الاشياء التي تقوم
 للقسمه وليس ذلك كذا لك لان الذي بينا لا خاص بل فيها يكال ويؤون فيما لا يكال
 ولا يؤون ودخول التقويم فيها لا يكال ولا يؤون لا يختص به بالبيع ذوق ما لا يدخل التقويم
 ما يكال ويؤون لانه قد يقوم الشيء لا للبيع وقد يباع بغيره التقويم لم يمتنع الى التقويم فاذا
 ثبت في كفا القياس لا يجزى احد على القسمه لانها بغير البيع ولا يجب احد على بيع
 ملكه مع سلامته الا احوال لكن المسلمين اجمعوا على ان القسمه تجب ويؤون عليها من اهل
 دين السن كما اذا تعلق البيع والصلح بها ولم يكن على الشيء كلاً فيها صرّفه لنا عن القياس
 وانتبهنا الاجماع **فصل** فاذا مات الرجل وخلف تركته ورثتها وطلب الوكيل

لما سأل
 بالبرهان
 فأنظر
 في كتابه

القول في القسمه

أو بغيره

او بعضهم القسمة نظرا فارد كان المال متواليا واحدا او عبثا او اخذا او حيوانا واخذ او فمسا
 واحدة او كانوا ثمة واحدة صفة لا ينفع بيع مع القسمة او حتما واحدة لم يقسم الحكم
 لانه الغرض بالقسمة نفع الشر كآء وصلا حرم فارد اذ ات القسمة الى الفسار والشر كآء لم
 يقسم الحكم وحلا بينهم فان اقتسموا هم على وجه التراضي ما تاتى القسمة فيه لم ينفعهم
 فاما ما عدا ما بينا لا وما يجوز مجرأ عما يتاتى في القسمة ويكون في القسمة نفع فان العالم
 يقسم اذا طلبوا القسمة او طلبها بعضهم الاختلاف في ذلك وكذلك ان كان فيهم صلح او غيب
 على ما نفع عليا وهذا من مذهبه يدل على انه يرى الحكم على الغائب لانه القسمة تنقسم
 مع البيع والحكم قد اجازها على الغائب **مسألة** قال واذا وقعت القسمة صح بيعها
 عادلة لم يكن نقص الغائب اذا حضر ولا للبعث اذا كبر وان كانت قد وقعت غير صحبة
 كان لهم ان ينقصوها فارد ان كان بعضهم قد باع حصته انتقض البيع اذا اجمعوا على ان القيمة
 وقعت غير صحبة وعلى سبيل الغلط واقر فارد ان انتقضت القسمة فاباختلفوا
 بالقيمة على من يدعي الغلط لانه الاصل في معاملات المسلمين القسمة التي تركت
 احد المتبايعين اذا ادعى فساد البيع وادعى الاخذ بصفته كانت القيمة على مدعي
 الفساد واليمين على مدعي الصحة وكذلك في القسمة وما يدعي من الغلط على سبيل
 التعاقب لم يبيع كما لا يبيع من المتبايعين لانه القيمة مع التعاقب تقع اذا رضي بهما
 الشر كما يقع البيع اذا رضي به المتبايعان الا ان يكون في القسمة غائب او يبي لم يرض
 بها كما يكون ذلك في البيع وانما الغلط فيها ان يدفع الثلث الى من يشترى السدس والسدس الى
 من يشترى الثلث وما اُسبغ ذلك لوجعل بعضهم ما لا ينفع به على سبيل الغلط وما جرى
 مجرا فارد ان كان ذلك نقص الحكم القسمة كما ينقص البيع اذا جرى فيه ما يشك وان كان
 بعض الدواعي باع نصيبه نظرا في الغلط فان كان ثبت بالغلط باقراهم لم ينتقض البيع بل
 يلزمهم تعديل القسمة فيما في ايظهم من المشوم والتمير وان ثبت الغلط بالقيمة عند الحكم
 انتقض البيع لانه باء فارد ان من خدع الشئ عن يد ولا يدعو شر كما يدعي لا يفسد البيع كما ان
 لو باع من آخر ثم ادعى انه كان في يده على سبيل الغضب وان كان مدكا لولا يوصد فارد
 ولا يركونه الم يبي او لا بها اسوا لا ينظر الى اقرار البايع ولا يدعو الاخر وان ثبت
 ذلك بالقيمة عند الحكم انتقض البيع فهكذا القسمة **قال** واذا كانت ارضان متتقت
 بين جماعة وكان لبعضهم فيها يسير وللبعضهم فيها كثير وكانت حصص صاحب اليسير

منها ما لا ينتفع بها لقوله كان له ان يقول لغيره اجمعوا خضيتي في موضع
في كل موضع واحد وحكم لهم عليهم بذلك وقال أبو حنيفة تقسم كل قطعة منها
على الانفراد وقال أبو يوسف وعلم مثل قولنا وقال هو على ما يرد الا الحاكم من الصلوة
لهم وبه تقول وقوله قولنا ان القسم مؤتمرة لصلوة السكاة ويجوز منافعهم فاذا
ثبتت عند الحاكم ان صلوة بعضهم ان يجمع نصيبه في بغض للقسم دون بغض ولم يكن في
ذلك ضرر على الناظر وجب ان مضى القسم على ذلك ويحكم على السكاة وكلما فعله في
الارض الواحدة والقطعة الواحدة والمنازل الواحدة لا يفتى في قسمته وقفت على الصلوة
لا ضرر فيها على السكاة **فان قيل** هذا يعني مجزئي البيع ولا يجوز الاجتناب على
البيع **قيل** لكل قسمي تنضم معنى البيع فكان الواجب ان لا يجزئ على شيء **فان**
قيل فلا يمنع ان تنفوت احوال الدون المتفرقة والارضين المتفرقة فلا يصح قسمه
بعضها في بغض **قيل** لم يعدل التفاوت بالتعويل الا ترى ان العاصم الواحدة
اذا كانت واسعة الاطراف يفضل بغض جوانبها بالعمارة ولا بغضها بالخراب فتفاوت الاثر
في جوانبها ولا خلا فانها تعدل بالتعويل ولتقسم بعضها في بغض فذلك ما ائتمروا
فان قيل اذ ثبت ان الاجناس المختلفة لا يتضم بعضها في بغض لتفاوتها
فذلك ما اختلفنا فيه **قيل** له قد اجناس التفاوت بما كفي فنعى له
فقول ان الاجناس المختلفة لا تتضم بعضها في بغض على ما سنبينه من بعد
مسألة قال ولو ان رجلا كان له نصيب في جربة او عبدة او صنطرة او بيع
وكان لا يشاء ان ينصيبه من غير الحكم على شيء كآدم بابتياحه نصيبا منهم او بيع
خصصهم معه هذه اقوال يعني وان كان له وجه في النظر فادعى لا اقول بل لا في
لا يعرفه قول لا يؤخذ قبله ولا من ان يكون خارجا عن الاجتماع فادعى له قائل
ولم يكن خارجا عن الاجتماع فوجه من النظر ان يقال انه اجتناب لبغض السكاة
على المعاونة على ما يكون على سبيل السكاة روي للصلوة من حيث لا ضرورة فيه
فاسببه القسم فانجب ان يلزم الحكم به كما يلزم الحكم بالقسم الا ترى ان الله
السكاة لا ضرورة فيها كليله الشفعة فانها مؤتمرة لا يدفع منها كذا والمجاورة
والسكاة **مسألة** قال ولا بأس بقسم الارض للثمن في هذه الجارية
لا تعدل الا نصبا في التعويل وكما اوضح انك تعدل الا نصبا في التعويل
جاءت قسمته اختلفت الاجناس او انقعت يد المولى في كذا ما اجمعوا عليه من جوار

فَيُتَمَرِّقُ الْبِنَاءُ مَعَ الْأَرْضِ مِنَ الْبِنَاءِ عَالِفٌ لِلْأَرْضِ أَكْثَرُ مِنْ عَالِفِهَا الْأَجْنَائِشُ فَيَجِبُ
 أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْنَا لَا جَائِزًا **فصل** نَصَّ فِي الْمُنْتَخَبِ عَلَى أَنْ يَبِيعَ السُّقُوفُ
 مِنْ أَرْبَعَةٍ لَا يَبِيعُ كُلُّهَا مِنْهُ إِلَّا خِلَافٌ وَاقْتَضَى ذَلِكَ الْأَجْنَائِشُ قِسْمَهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ
 كَمَا اجْتَاهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَابُو يُوسُفَ عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمَا فِي كَيْفِيَةِ الْقِسْمِ وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ
 قِسْمَتُهَا عَلَى التَّوَلُّعِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ أَنَّ التَّوَلُّعَ أَقْرَبُ إِلَى التَّسْوِيَةِ وَالْتَعْدِيلِ **مسألة**
 وَقَدْ كَانَ سُورِيٌّ اشْتَرَا فِي كَسَمٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ فَاقْتَسَمَا الْأُمُودَ
 دُونَ الْفُرُوعِ كَانَتْ الْقِسْمَةُ بِاطْلَاقِهَا لَمْ يَنْقُضُوا مَا لَمْ يَرَوْا هَوَاجِهَا حَتَّى يَتَسَمَّوْا الْفُرُوعَ
 مَعَ الْأُمُودِ وَجَبَّ أَنْ يَبِيعَ عَلَى هَذَا لَا يَبِيعُ فَوْجِبُ أَنْ لَا يَبِيعَ الْقِسْمَةُ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ بَعَثَى
 الْبَيْعُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَبَاسُ فِي أَنْ قِسْمَتِهَا التَّوَلُّعُ مِنْ أَحْيَوَانٍ دُونَ الْأَعْيَانِ لَا تَبِيعُ كَمَا لَا تَبِيعُ
 فِي الْبَيْعِ وَعَلَى هَذَا سَبِيلُ قِسْمَتِ الْأُمُودِ دُونَ الْفُرُوعِ فَوْجِبُ أَنْ لَا يَبِيعَ **مسألة**
 قَالَ وَلَا أَعُوذُ بِالْخَلَّةِ فَصَادَ فَرَعُهَا فِي غَيْرِ أَرْضٍ مَحَاجِبِهَا خَلَّةٌ يَسْقُطُ فِيهَا مَرْهًا حَكَمَ عَلَى
 مَحَاجِبِ الْأَرْضِ لِمَا حَاجِبِ الْخَلَّةِ بِتَسْلِيمِ مَرْهَاهَا إِلَيْهِ وَحَكَمَ عَلَى مَحَاجِبِ الْخَلَّةِ بِقَطْعِ مَا
 صَادَ فِي أَرْضٍ ذَلِكَ مِنْ فُرُوعِ الْخَلَّةِ أَوْ فَرَعًا عَنْهُ أَنْ أَمَرَ وَنَقَضَ عَلَى مَحَاجِبِ الْأَرْضِ
 بِتَسْلِيمِ مَا تَسَاقَطَ إِلَيْهَا مِنْ ثَمَرِ الثَّغْلِ لِأَنَّهَا يَكْلَهُ فَلَمَّا أَلَكَ أَوْ لَمَّا بَا مَلَكَهُ وَنَقَضَ عَلَى مَحَاجِبِ
 الْخَلَّةِ بِقَطْعِ مَا اشْتَرَفَ عَلَى أَرْضِهِ مِنْ فُرُوعِهَا أَوْ فَرَعِهَا لِأَنَّ مَنْ مَلَكَهُ أَرْضًا كَانَ أَهْلُهَا
 يَجُوزُ إِلَيْهَا الْخَبْرُ أَنْ يَشْرَى لِيُخْرِجَ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ
مسألة قَالَ الْقِسْمُ عَلَى السَّلَامِ وَالْإِبَاسِ بِبَيْعِ الْمَاءِ فِي الْعَيُونِ وَالْأَنْهَارِ
 وَقِسْمَتُهُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ أَمَّا قِسْمَةُ الْمَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فَظَاهِرٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَتَنَافَرُونَ فِيهَا
 وَلَا يَتَدَاخَلُونَ وَلَا وَجِبَ لَكُمْ نَكَاحٌ مِنْكُمْ عَلَيْهَا عَلَى أَنْ التَّعْدِيلُ فِيهِ مَكْنُوءٌ بِالْأَجْزَاءِ كَمَا يَكُونُ
 فِيهَا كَالِ الْوُزْنِ وَالْعِلَّةُ أَنَّ التَّسْوِيَةَ وَالتَّعْدِيلَ بِالْأَجْزَاءِ فِيهِ مَكْنُوءٌ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ تَقْدِيرِهِ
 بِأَحَدِ الشُّرَكَاءِ فَإِنَّ صَحَّتِ الْقِسْمَةُ فِيهِ بِنَاءً بَيِّنًا وَجِبَ أَنْ يَبِيعَ الْبَيْعُ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ بَيِّنًا
 الْقِسْمَةُ تَقْتَضِي الْقِسْمَ الْبَيْعَ **فان قيل** إِنَّهُ مَجْمُوعٌ فَلَا يَبِيعُ بَيْعُهُ **فيل**
 لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا الْقِزْدُ فِيهَا مَسْأَلَةٌ أَلَا يَضْبُطُ بِهِ مِثْلُهُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَضْبُطَ
 بِالْمَجْرَى وَالْأَوْقَاتِ لِيَكُنْ يَجْرِي فِيهَا وَأَنْ لَمْ يَضْبُطْ مَقَادِيرُ اجْزَائِهِ كَمَا أَنَّ الْمَكِيلَ وَالْمُوزْنَ يَضْبُطَانِ
 بِالْكَفِّ وَالْوُزْنُ وَأَنْ جِهَلَتْ مَقَادِيرُ اجْزَائِهِ بَلْ مَقَادِيرُ حَيَاتِهِ وَكَذَلِكَ الْبَابُ يَضْبُطُ
 بِالْوَزْنِ وَالْأُصُونِ بِالْمَقْدُورِ وَالْمَسَاحَةِ وَالْجِهَلَتْ مَقَادِيرُ اجْزَائِهِ فَكَذَلِكَ الْمَاءُ مُضْبُوطٌ بِهَا

بينا لا فيجب أن يبيع بئعه ولا يفسد من هذه الجاهل **فان قيل** فأن في حكم المباح
 لقوله صلى الله عليه وآله الناس شركاء في ثلاث الماء والكلا وما كان كذلك لم
 يبع بئعه **قيل** لأن النبي صلى الله عليه وآله أبت فيه الحق للحر في مقدار ماء
 يحتاج إليه للمنفعة والوضوء وما جرى مجراها دون ما سوى ذلك الا ترى ان المملوك
 قد اجمعوا على انه لا يبيع الا بخير ان يبيعه رزقه عليه صاحبه الا بائنه وبان انه ما يبيع
 بئعه فانه قد لا يبيع بئعه المباح واذا صح ذلك صح بيعه فاما على ما ادناه
 والمعنى انه ما يملكه **مسألة** قال واذا اقتسم الشيء كان ارضا بينهما فوكت
 بائنه لا خدما في نصيب صاحبه لم يكن لصاحبه منع من الدخول اليها فان كان نصيبه
 استأذنا فتمت جديده بل بئنه ما للبيعه حرمتها وجهه ان الذي يستحقه كل واحد من
 الشيء يكون نحو ملكه وهو تغير بل لا تضبط على وجهه يتفقان بل يدين ذلك انه لا يقسم
 ما قسمته من ذلك فاذا وقعت القسمة على وجهه يلحق الضمان لهما وفي الآخر لم يكن فيها تغير
 لأن التغير هو المساواة فيها استحقاقا بالملك ولا يجوز القسمة على هذا فاما ان يطلب
 ويقسم قسمته جديده ان يعطى لصاحب البيت طرية اليها الشيء يكره لكونه الضمان ولا بد
 للبيعه من الحر لم اذنا منافعها تتم بالحر لم اذنا لا بد

كتاب الشكوك

باب القول في أحكام الرهن وقوله

لا يبيع الرهن قبيل وجوب الحق تعاون يرضى رجل من رجل رهنا على ان يقرضه
 ما لا فان رهنه على ذلك ثم قبض المال صحح الرهن فخرجنا مع قولنا ان الرهن لا
 يبيع ان الرهن ياخذ من سائر وليس للرهن منع وان ان تلف في يد المرحم لم يضمنه
 وانما قلنا اذ رهنه قبل وجوب الرهن ان الرهن لا يبيع لانه انما يجوز احتباسه
 للمرحم لتعلق حقه به وامنانه لاحتباسه اياه وان لم يكن للمرحم حق يتعلق به فله
 وجه لاحتباسه ولا ضمانه اذ لم يكن محتسبا في يده فاما اذ رهنه على ان يعطيه
 ما لا فله ضمانه ان يستقر الرهن لا ان عقد الرهن كان قد حصل
 ولم يكن استقر بل ان موقوف على الفسخ او التبرع لم يبيع الموقوف يكون موقفا
 على الفسخ او التبرع وحده ما ذكرنا من التبرع الرهن فان اخذ الرهن الفسخ

الرهن قبيل وجوب الحق

فان اقرضهم ما شئ كما استقر الرهن اذ قد حصل السبب المقر له وهو
 الغرض قال ولا يصح رهن المشاع ما ولا رهن مالم يقبضه المرخص وقال في المنتخب
 يجوز رهن المشاع **اما** كون الرهن مقبوضا فهو قول زيبين علي قلمها هذا السلام فابا
 قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي ولا يحفظ فيها خلافا بين العلماء الا شئ يحكي عن
 ابن بوشمة من توري في تعلق ابن ابي هريرة انه قال ان الرهن يصح بغير العقد والليل
 على ذلك قول الله تعالى في هاهنا مقبوضته ونحن لم نعرف حكم الرهن الا بهذه
 والآية وقد ثبت بغير قبض الرهن فلم يثبت الرهن الا مقبوضا وهذا يبطل قول من يقول
 ان الآية وردت على سبيل التكرار فذكرت على جوارحه من غير مقبوض اذ قد بينا ان حكم
 الرهن مأخوذ من الآية ولم يرد الا مؤمرا بالقبض على ان الحكمي عن اجازة غير مقبوض
 ان الرهن لو مات لم يكره الوكالة تسليمه الى المرخص وتخصيصه بالثمن في وقت سائر العتبات
 وهذا ان الرهن فلم يكن معنى الرهن غير مقبوض فاما رهن المشاع فقد اختلف
 فيه فذهب ابو حنيفة واصحابه الى انه لا يجوز وهو رواية الاحكام والصحيح وكذهب
 الشافعي الى جوازها وهو رواية المنتخب وهو قول الناصر ووجه قولنا انه لا يجوز رهن
 المشاع اننا قد بينا انه لا بد من ان يكون مقبوضا فان القبض متى لم يكن ذلك الرهن لا يورث
 معناه الاحتباس لا وثيقته ورهن المشاع يوجب استحقاق القبض بالمال لا به وهذا يمنع دلم
 القبض **فان قيل** ليس السلعة تلوته في يده البائع عليه سبيل التوثيق
 الى ان يتوفى الثمن ويترك يده في المشاع فما انكرتم مثله في الرهن **قيل**
 انه التوثيق في السلعة لا يقع التسليم لك ترى وذلك مستدام والتوثيق في
 الرهن والتوثيق في الرهن ان يقبضه فيجب ان يكونه القبض مستداما يمكن ان
 يجعل هذه الآية اذ ليل في المسألة **فان قيل** قد يصح عندكم بقاء الرهن
 مع خذ وجب عن يد المرخص وهو اذا استعان له الراهن فما انكرتم مثله في رهن المشاع
قيل انه يد العارية غير متحققة على المرخص فلم يثبت في ذلك رهن المشاع
 لان يد المرخص تستحقه فلم يثبت له القبض ومع الاقادة لا يكون القبض
 تسليمًا اذ لم يكن ما يوجب رد المأول لم ينطو العقد عليه كما انطوى عليه عقد رهن
 المشاع **فان قيل** فقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع ما لم
 يقبض ومع هذا يصح بيع المشاع فبان ان القبض المشاع منات **قيل** انه

لَسْنَا نَبْعَثُ مِنْ تَأْتِي الْقَبْضِ فِي الْمَشَاعِ وَأَنَا نَفْتَحُ اسْتَدَامَةَ الْقَبْضِ فِي الْمَشَاعِ
 وَالنَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَبْعِ النَّبِيُّ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَبْعِ النَّبِيُّ
 الْقَبْضُ فَإِذَا حَصَلَ الْقَبْضُ خَرَجَ مِنْ عَهْدِهِ الْخَبَرُ لَا تَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا مَا لَمْ يَبْعِ النَّبِيُّ
 صَفَقَةَ لِلْبَيْعِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الرَّهْنُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ كَوْنَهُ مَقْبُولًا مَقْبُوعًا
 عَنِ الْقَبْضِ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ رَهْنًا وَجَبَ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَنْعِ هُوَ مَا أَقْبَضَ عَلَى سَبِيلِ
 الْأَسْلَمَةِ وَالصَّحَابَةُ مَا تَقَالَتْ **سُئِلَ** قَالَ وَإِذَا أُعْطِيَ الرَّهْنُ إِلَى الرَّهْنِ
 خَرَجَ عَنْ رَهْنِهِ وَلَمْ يَنْقُصْ الرَّهْنُ أَجْمَعُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ حَبِيبَةَ وَأَصْحَابِهِ خَرَجَ الْمَنْعُ
 عَنْ رَهْنِهِ وَلَا تَنْقُصُ لَوْ جَاءَ لَا يُقِيمُ شَيْئًا هُوَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَبْعِ يَدَهُ عَلَيْهِ إِلَّا تَنْقُصُ
 أَنْ الْعَقْدَ إِذَا حَصَلَ فِي يَدِ الْمُضْمُونِ وَمَنْ تَلَفَ لَمْ يَقْمِمْ الْعَاقِبَةُ مَا لَمْ يَبْعِ يَدَهُ
 تَابَعًا وَكَذَلِكَ الرَّهْنُ قَدْ بَقِيَ الرَّهْنُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فَمَوْظُوهٌ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي قَالَ
 أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْمَشَاعِ فَوَجْهٌ أَنْ يَدَ الرَّهْنِ غَيْرًا مُسْتَحَقَّةً كَمَا يَكُونُ فِي الْمَشَاعِ بِحُكْمِ
 يَدِ الْمُشْتَعْرِ حُكْمُ يَدِ الْغَائِبِ لَا تَنْقُصُ يَدَهُ وَلَا يَنْقُصُ يَدَهُ وَلَا يَنْقُصُ يَدَهُ وَلَا يَنْقُصُ يَدَهُ
 قَالُوا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ فَطَالَ بَدَهُ بِالرَّهْنِ قَبْلَ أَنْ يَبْرُدَ وَكَفَّ الرَّهْنُ إِلَى صَاحِبِ
 حَقِّهِ كَانَ الرَّهْنُ قَاسِمًا وَإِنْ جَاءَ عَنْهُ الْمَالُ ثُمَّ كَفَّ يَدَهُ الرَّهْنُ كَانَ صَحِيحًا وَكَذَلِكَ
 أَنْ يَبْرُدَ بِالرَّهْنِ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الرَّهْنِ حَقٌّ يَنْقُصُ صَحْلَةَ الرَّهْنِ عَلَى مَا بَيْنَنَا
 فِي مَهْدِيَةِ الْكَلَامِ الْكِتَابُ فَإِنْ قَالَ رَهْنٌ عَنْهُ فَلَا يَرَى يَغْنِي عَنِ الْمَطْلَبِ بِاللَّيْنِ فَيَجِبُ أَنْ يَبْعَ
 لَا تَنْقُصُ إِذَا كَانَ يَكُونُ مِنْ يَدِهِ مِنْ أَثَرِ الْكَفِّ رَهْنًا فَمَا إِذَا صَدَقَ الْمَالُ ثُمَّ كَفَّ الرَّهْنُ ثُمَّ
 صَحِيحٌ لَا اسْكَالَ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وَجِبَ بِالْقَمَارِ وَالرَّهْنُ يَدُهُ عَلَى حَقِّ لَوْ مَدَّ قَالَ
 وَلَوْ تَكَلَّفَ يَوْجِهَهُ ثُمَّ اعْطَاهُ الرَّهْنُ كَانَ فَاسِدًا أَوْ كَانَ لَمْ يَلْزَمْ لَتَمَالَى الْوَجْهَ مَا لَمْ يَلْزَمْ
 يَبْعَ الرَّهْنُ لَوْ أَنَّ الرَّهْنُ يَبْعَ عَلَى الْمَالِ لَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالرَّهْنِ عَلَى الدَّيْنِ لَوْ أَنَّ تَعَالَى
 مَقْبُوعًا عَقِيبَ إِذَا تَدَابَّرَ يَدَيْهِ وَأَيْضًا لَوْ مَاتَ لَلْمَقُولِ بِهِ لَمْ يَلْزَمْ الْكَيْفَ لَكَيْفًا شَيْئًا يَنْقُصُ
 الرَّهْنُ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَغْنَى وَالَّذِي يَبْعُ عَلَى مَدَّ يَبْعُ الْأَيْبِ الرَّهْنُ فِي كُلِّ مَا جَرَى تَحْتَ يَدِهِ
 الْوَجْهَ يَغْنَى وَمَالُ الْمَصْدَقِ يَدَهُ وَالْقَبْلَ الْمُسْتَأْجَرُ وَمَا اسْتَبَدَّ ذَلِكَ لِلْوَجْهَ الَّذِي قَدْ مَنَّا
 فِيهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ حَكَاهُ أَبُو بَكْرٍ الْكُرْجِيُّ وَقَدْ بَيَّنَّا صَدْرَ هَذَا الْكِتَابِ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَبْعُ
 الرَّهْنُ وَلَا وَجْهًا لَوْ كَانَ تَبْعًا **سُئِلَ** قَالُوا لَوْ كَانَ رَجُلًا قَالَ لَا يَخْرُجُ لَمْ يَعْطَكَ فَلَا يَرَى
 حَقَّكَ عَنْهُ رَأْسَ الشَّهْرِ هُوَ عَلَى مَا عَطَاهُ الرَّهْنُ لَمْ يَبْعَ الرَّهْنُ الْأَبْعَدُ رَأْسَ الشَّهْرِ حَقِّكَ

كذا

وجوب الحق لم يثبت عليك وهذا قد صحت وجهه وهو ان الزهري يصح بعد جوب
 الحق والحق لم يثبت على الراعي الا عند راس الشئ فلا يكون الزهري صحيحا ويصح بعد
 راس الشئ وان كان الزهري متعلقا بما لا يشترط الزهري بمقتضى وجوب الحق ما على بيانه
مسألة قال قائلهم لا يملك شيئا من الزهري الا لزم منه تحقيقه وليس له ان
 يبيع ولا ان يهب ولا ان يعير ولا ان يؤجر ولا ان يبرعه ان كان ارضا ولا ان
 يركبه ان كان مالا ولا ان يباذله ما حله وهذه احوال خلاف قوله ان الزهري في يد المالك
 للمؤقت فقط ذوقه ما يوافقا فليس له ان يصف في حقه حفظ والا يحبس له قال
 فان كان الزهري حيا كان علقه واجده من يومه عليك ويغناه ويغلبه ان كان له ابن
 كل ذلك من مال الراعي وان كان ذوقا او ثمة اكانت اجرة من يخصصه ويحده وتيقينه
 من مال الراعي وكذلك ان كان مملوكا كانت نفقته من مال الراعي وذلك لقوله صلى الله
 عليه وآله لا يعلق الزهري لصاحبه غنمه وعليها من ماله فافترق هو من قوله وعليها من
 غنمه ان تكون جميع هذه المقتضى عليك لانها الغنم كما ان جميع تلك التكاليف له من الغنم وايضا
 الزهري من مال الراعي فيجب ان تكون نفقته عليك وان كان في يد المالك كالعبيد المستأجر
 والجل المستأجر وهذه احوال لا خلاف فيها ولا يشترط هذا العقد المبيع يكون
 في يد البايع لاستيفاء الثمن لان ملك المشتري لم يتم بعد قال وان كان الراعي غائبا
 في ذلك كله المقتضى منه ان الزهري قد يكون ان المالك على الزهري ولا يملكه الا في
 قاسية ما ينفقه عليك نفقة الولي على من يملكه في ان يترك جميع في ماله انما
 انفق على الولية فكذلك المالك قال ابو حنيفة ان كان انفق باذ القاصي رجع على
 الراعي والا لم يرجع **مسألة** قالوا ان مات الراعي وعليك ذبح او فليس
 كان المالك اولى بالزهري وان كان في فصل ذلك الى الغنم ما وان كان له فضل
 على الزهري كان في الفصل شوق الغنم ما لو قد تعلق بالزهري فصارت اولى كالحمل
 لما تعلق حقه بما على الحمل عليك صارت اولى به من سائر غنم ما الحمل على انه ما اعطى
 فيه خلافا على العلم ساو لو لم يكن كذلك لم يكن كذلك لم يكن للزهري قايده
 حتى جاز ان يكونه وتيقن المالك **مسألة** قالوا لو ان من هذا الزهري
 نخلا او شجر من شجر الفواكه او من مملوكة ان ناقة او غيرها من حيوان فاغلت النخلة او الشجر
 او ولدت المملوكة او نتجت الناقة كانت الغلة والولد والبيع هناك مع الوه من لم يجز للراعي

ان واحد شئاً منه حتى يؤخر بحج جميع ما عليهما فلنا ان حتى المظن سرك الى الولد
 قالها لا ندر حتى ثابت في الرقبه كاللنا بلة والتدبير والاستتلاف الا نرى ان جميع
 ذلك لما كان حقاً ثابتاً في الرقبه سرك الى الاولاد وكذا حتى للرهن وبيات
 ان حتى المظن وبيات ان حتى المظن ثابت في الرقبه الله يستوفي حقيقة من قيمتها
 ان تكلف ان منها ان بيعت ويكوه حتى يامر بتأثير العزم ما **مسألة** فان
قيل يلزمكم ذلك في الجنائيه **قيل** لا حتى الجنائيه ليس ببايت في
 الرقبه فلهذا لم يدر في الولد كما يجب ان يدر حتى الرهن الى الولد والنما الحايك
 ولتس يلزم على ذلك ايضاً حتى الاوجار لا ندر عبيد مستقر في الرقبه وانما
 هو مستقر في المنافع وكذا كذا الموهى بعلم متبداً حق ثابت في المنافع وايضاً
 لما كان الرهن محققاً لا يستيفاً حتى المتعلق به على وجه الوثيقه وجب ان يثبت حتى
 الحبس في الاولاد وانما **قيل** اليس آية الى الاولاد تكون في العقود
 التي تقتضي انتقال الملك كالهبة والرهن لا يوجب انتقال الملك **قيل** لا عقود
 المضارة لا يوجب انتقال الملك وجميع هذا في اعمال المضارة بين يلكوه من مال المضارب
 وثبات سرك الى الرقبه المتصلة بعلمه انما ادراك من الرهن فان **قيل**
 الرقبه المتصلة لا يمكن ان التما فلهذا كانت وهذا **قيل** له كان يجب
 ان يكون الرهن بمن له المشاع وكان يجب ان يكون الرقبه في حكم ما ليس رهن
 على اوصاعكم فلما لم يكن ذلك علم ان العلة ما ذكرنا فان **قيل** قد ثبت
 في الاولاد وانما حتى الملك وحق الوثيقه فليس لأحد ان يجعله تابعاً للوثيقه
 الا للاخر ان يجعله تابعاً للملك بل جعله للملك اولى لانه الملك او كدرة الوثيقه
قيل له الملك والوثيقه لا يتنازعا ولتس يمنع اذا جعل تابعاً لاحدها ان
 يجعل تابعاً للاخر فالاولى ان يجعل تابعاً لهما جميعاً كما قلنا به الا نرى ان المدة
 لما كانت ملاً ومدة مارة الولد تابعاً لهما في الملك والتدبير جميعاً فكذلك الرهن واذ
 ثبت بما بينا ان هلي لا الحاد رهن متبع الا هو لم يجز للراهن اخذ شيء منها لادارة
 الاصول ولا من الفرع حتى وفي جميع ما عليهما ما يتعلق بالرهن قال **قيل** وان حتى
 المظن فساد المرح او الذي كان الراهن غائباً كان له ان يبيع الراهن ووجهه ما
 قد متا لا من ان المظن عليها من الرقبه في حفظ الصلاح فجاز كما يجوز لرفقة

التي في الشقة ان يبيعوا عبيده ما يخصوه فساح من ما المبت لما لهم من التعلق
 والاختصاص في بيعته الرقعة ففتح ما ذكرنا لا اولاً لاني حال الراهن او كدره
 من حال الرقعة **مسألة** قال وكان رجلاً هراً رجلاً جاريته تساوي الفاء
 على حسنة ثم قال للهن في ذي مائة اخرى لتكون هماً على ستمائة واعطاه على
 ذلك رضي به كانت الامة هماً على ستمائة ولو انه هتم عبداً يساوي الفاء على ستمائة
 لم اعطاه عبداً آخر يساوي الفاء على الثمن ياك في الرهن فقبض المذنب على ذلك
 كان العبد الثاني رهناً مع العبد الثاني رهناً مع العبد الأول على ستمائة وبجود الر ياك هو
 في الرهن عند الشافعي والرياء في الرهن على قولين وفيه تجاوزه عند أبي حنيفة وابن
 يوسف وعمل ولا يفتي الر ياك في الرهن في قول أبي حنيفة ومحمد قال أبو يوسف
 مثل قولنا ان الر ياك في الرهن والدين جميعاً والوجه في ر ياك الرهن ان الزيادة تلحق به
 الرهن العقد حتى يصير كأنها كانت موصوفة فيه ابتداء كما ان من استرعى عبداً بالعلم ثم اذا
 ابتاع عبداً آخر دخل في العقد بوضعه الا كف من الثمن والوجه ان اعتبار الزيادة على
 حالها كانا رهن مبتدأ كما يجوز ذلك في البيع وان عقد البيع لا يجوز
 وما يتنازل بطل قول من قال ان
 اذ ثبت في الرهن الأول
 لم يجوز ان يرفع عنه ولا يخلق بالرهن الثاني له لنا قد بينا انه لا يعتب حال الرهن الثاني
 على حاله ستمائة ابتداء كما وضعت بالبيع فاذا ثبت ذلك في ر ياك الرهن ثبت ما ذهبنا
 اليه في ر ياك في الدين لا في الدين لغيره الذي لا يعتب ان يعتب خالداً على خياره
 وانما يلحق العقد الأول حتى يضمن كأنه كان فيه المترك ان الثمن تلحقه الزيادة
 حتى يضمن الر ياك لا كانا كانت في اصل العقد فذلك ر ياك في الرهن تلحق عقد الرهن
 حتى تكون الزيادة كأنها في اصل العقد **قال** فان كان المذنب قبض العبد الثاني
 لا على نذر هراً كان الأول رهناً على ستمائة وفي الثاني وكذا ان يبيع القبط
 لا يضمن هماً على ثمانية رهناً وان يلحقه بالعقد الأول اعني عقد الرهن في يتراهنيا
 بذلك فاما ان لم يكن هو فجرد القبط رهناً **مسألة** قال وكان رجلاً
 استعار من رجل ثوباً ورهناً عليه خائماً كان الرهن صحيحاً وكان اخذ للرهن
 للرهن تضيئاً للعارية ولا فصل بين ان يكون الراهن تبرع بالرهن او طلبه
 المذنب من الاصل فهو هذا ان يحوّل عقود الملبس على الصخرة ما امكن

و نص فيها الى وجوب تصحيتها كما يجوز بيع المغيض بربط يعلم انه كذا من الزئبق
 الذي فيه بارع يجعل ما فيه يقابل من الزئبق بذلك الربط يجعل الزائد ممثلاً للربط
 وكذلك يجوز ان يبيع ثوباً بدينار الا مكوّن طعام و جعلنا له على ان يبيع ثوباً
 ومكوّن طعام بدينارين ليصح العقد فاذا ائببت ذلك و كبت عندنا ان العارية
 تكون غيرة مضمونة اذا اطلقت ومضمونة اذا اشترطت ضماناً و كبت ان الرهن
 لا يصح الا بحق واجب وعقد الرهن بينهما فلم يكن تصحيتها الا بان تجعل العارية
 مضمونة ويجعل تراضيها للعارية بالرهن بضمينها **فان قيل** هب ان ما ذكرتم
 قد صح لم يصح الرهن على حق لم يجب لأن العارية ما دامت قائمة بعينها فليس
 على المستأجر قيمتها **قيل** له قد حصل سبب الوجوب وهو العارية
 المضمونة جزئياً بحري الوجوب **فان قيل** هذا لا يجوزتم اخذ الرهن على
 ضمان الذئب **قيل** له لأن ضمان الذئب امر لا يعرف له غايته لأن
 لا يدري هل يكون ام لا ومتى يكونه فلو جازنا اخذ الرهن على ذلك كنا
 قد ائلفنا الرهن لأن افتكاكه كان لا يبيع ابداً وهذا خلاف قولنا صلى الله عليه وآله
 الرهن لا يخلق ولا يترك كذلك في العارية لأن المستعير متى اراد افتكاكه
 ردة العارية فان تلفت العارية اعطى قيمتها وان كثر هته فبان ان هذا خلاف
 ضمان الذئب وقدنا لا فصل بين ان يتبرع بالرهن وبين ان يطلب المعيرة
 لأنها اذا تراضيها يملك وتعاقد عليه كما ان الأثر والحداء وجوان اخذ الرهن على
 الأعيان المضمونة بالقيمة نحو الغضب والرهن والمقتلح عليه في بيعه قالوا حينئذ
مسألة قال ابن ادين للمقنن للراعي في بيع رهنه كان ذلك قسماً
 للرهن فان تلف قبل البيع لم يقضه المقنن **والجواب** ان هذا الاذن يكونه
 على وجهين قد يكون له ان يبيعه ويقتصر في غنائه كيف شاء وقد يأذن
 له ان يبيعه ويجعل غنائه رهناً بدينارين او يوفي حقه من غنائه فان كان
 على الوجه الاول فهو الذي اراد في المسئلة فيجب ان يكون الرهن منقلاً
 وتقطع ضمانه عن المقنن وذلك انهما قد تراضيها بان لا يخلق حق المقنن بالرهن
 وليس الفسخ له احد من ذلك فان كان على الوجه الثاني في حق الرهن بحال
 الى ان يقع البيع **مسألة** قال ابن ادين رهن ارضاً فيها زرع بينه وبين الرابع

فادخل الزرع في الرهن فتح الأرض كان ذلك فاسداً وهذا على ابطال رهن المساع لأن الرهن
 فيه يكون متاعاً بائناً صاحب الأرض والزرع وهو الصحيح الذي نقول به قال وإن رهن
 الأرض وحدها كان ما يختص من الزرع رهنًا متعلقًا بالأرض وهذا لا يجب أن يكونه المادني إذا كان
 الزرع كونه لصاحب الأرض فله الأرض ولم يذكر الزرع في محل الزرع في الرهن كما دخل
 سائر التماثل ما تقدم القول فيه **فان قيل** فإذا لم يدخل الزرع في البيع فكيف
 يدخل في الرهن **قيل** لأن بيع الأرض بيع ذوق الزرع ولا يبيع رهنها ذوق الزرع
 فلهذا عقد الرهن على الشيء وأدخلنا الرهن فيه لأننا نعمل عقود المسلمين على الشيء كما بينا ولا بد
 أن يدخل هذا على رهن الأرض لأن رهنها لم يزرع **مسألة** قال ولو كان رهن
 رجل أرضاً فغلب عليها العديق ولم يخرجها أهل البلدة من البلدة فلم يقدر الراهن ولا المرحن على
 الأرض بطل الرهن ويكون حقه على الراهن لأن الأرض المرحونة لم تنلف ولم تستهلك
 وإنما حبل بينه وبينها متاعاً قائماً بعينها فلا تغني لتضمينها المرحن وهي قائمة بعينها
 لم تستهلك ولم تنوفاً إذا لم يضمها المرحن لم يترحقه الذي كان على الراهن وإنما قلنا أنه قد
 بطل الرهن لأن كون شرط الرهن أن يتم فيه القبض على ما تقدم القول فيه
 ولهذا ابطالنا رهن المساع فلما خيل بينه وبينها متاعاً حلت عنه قبضه **مسألة**
 في رهن عتق أن يكون رهنًا أو قد رهن في القنوين على أن الرهن لو كان متعلقًا بعتق
 عليه العتق والمرتحن يضمنه فدل ذلك من ما ذهبنا عليه أنه لا يوجب ضمان
 المرتحن بالمغضوب كما ذهب إليه أبو حنيفة **مسألة** ولو كان رجلاً
 رهن رجلاً جارية يده فولدت وأقر سيدها بالولادة ففسخ الرهن قلنا لم يفسخ الرهن
 لأنه لا خلاف بين المسلمين أن ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه لأنه لا يجوز
 تعلق الحق بقرينة ومن حكم الرهن أن يتعلق الحق بقرينة فإذا كان كذلك لم يفسخ
 رهن أم الولد إذا أقر بعد دفعها إليه إنما أم ولده صحيح فإن لا بد أن أقر لها وهي في ملكه
 فبطل الرهن لأن على أنه كان رهنًا ثم أفسخ ولكن على معنى أنه انكشف أنه لم يكن
 رهنًا يؤم عقد والذي يقتضيه ما ذهبنا إليه أن الراهن أن كان مؤسلاً كان عليه أن
 يؤتي رهنًا إلى المرحن أو يخجل قيمته عند الرهن لأنه لا بد أن يكون معروضاً في قيمته
 للمرحن ولم يرجع به على سبيلها فان جعلت قيمتها رهنًا بد لها سعي الولد أيضًا بقيمتها
 لها على القريب ولو جعلت قيمتها قضا للذين سعى الولد بالوفاء من قيمتها **مسألة**

قال ولو أن المذنب استعطف على اسمه الراهن أنه لا يضمن الرهن أن تلف أو لا يضمن
بعضه كان الشرط باطلاً وكذا ذلك أن اشترط الراهن على المذنب أنه لا يضمن للمذنب ماله
من الفضل عن الرهن أن تلف كان الشرط باطلاً **اعلم** أن عقد الرهن اقتضى الضمانين
على ما ثبتت به بعد فإذا اشترط استعاطها وعقد الرهن فإقتضاها بتعلق الشرط بالمضارب
لواشترط الضمان بتعلق شرطه لأن عقد المضاربة يقتضى أن لا ضمان ولا ذلك الموضع
لواشترط ضمان الوديعة بتعلق شرطه لأن عقد الوديعة يقتضى أن لا ضمان على شيء
لا خیار في ما ذكرنا عند من رأى تقييد الرهن بغير واسطه **اعلم** ولعلكم بالصواب

باب القول في بطلان الرهن والتفاسير

القول في بطلان الرهن

وانتفاع المذنب بغير كل رهن كان فاسداً في الأصل فتلف أو تلف بعضه كان ذلك
من مال الراهن وكل رهن كان صحيحاً فتلف أو تلف بعضه فتمتد المذنب والمال الراهن
يتراوان القمائل لا خیار في أن الرهن الفاسد لا يضمن لأن الحق لا يتخلق بغير فيكون بمنزلة
الوديعة ولما كان الرهن الصحيح فقد اختلف فيه في مدة هبنا ما ذكرنا **وقال أبو حنيفة**
قال ضماناً بغير أن مقدار الدين منه مضمون فإن نقص عن الدين نصح المذنب على الراهن بما نقص
وإن زاد بطل وكان المذنب فيه أميناً قال الساجي هو أمانة في مال الناصر وقد اختلف
الصحاب على أن الرهن مضمون وكروي عن علي عليه السلام أن الراهن والمذنب يتراوان
الفضل وكروي عنه عليه السلام مثل قول أبي حنيفة وأصحابه وعنه سراج الرهن بما
فيه ولو خاتم من حديد فحتمل منهم الإجماع على الضمان وإنما اختلفوا في كيفية الضمان
والقول أنه غيرة مضمون خذ من جملة إجماعهم على أن قول علي عليه السلام عندنا حجة وقد ثبت
عنده التضمن وإنما اختلفت الرواية في كيفية التضمن وقد لا يملك ذلك قول الله تعالى فهران
مقبوضتها فان أمة بغيركم بعضاً فليؤتي الذي أقرن أمة أنت له ففعل بين الرهن
والأمانة فعلم أن الرهن ليس بأمانة وإذا لم يكن أمانة كان مضموناً وكروي أن رجل أدهن
رجلاً قوساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يفسق عنه فاحتج رسول الله
صلى الله عليه وآله قال المذنب ذهب حقتك ذل على أن الرهن مضمون
فإن قيل يتحمل أن يكونه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يقول ذهب حقتك من
الرهن أو الوثيقة فكذلك يكون لك مطلقاً بغيره **أجرب** بل لا هذا بعينه لأن لم يكن له

مطلوبته برهني آخره مع مجزئ الزهرين فلو كان المراد ما قلنا لقال لا يعود حقه ولم يبد
 كذهب حقه فان الحق الذي انشأه الله كان ذاهبا مع وجود الزهرين فكذلك ان قيل
 لعل الرجل كان معبرا لم يكن يملك شيئا غير الزهرين فلما تلف قال ذهب حقه اي لا تغل
 اليه قيل له وهذه ايضا حجان لانه حقه ثابت عنده ولا يمنع الاعتسار من الاستيفاء
 فلما كان الزهر في هذين السؤلين على ما بيننا لا يثبت ان الصحيح مذهبنا الذي من
 ذهاب حقه من الزهر اذ هو الحقيقة وخطابه صلى الله عليه وآله وسلم
 بمول على الحقيقة في ذهاب الحجان فتصح مذهبنا الذي ونزل على ذلك ايضا قوله لا يخلق
 الزهر لصاحبه غنمه وعقبيه غنمه والغلق الهلاك عند اهل اللغة قال كثير

غمر الزاد اذا تيسر صاحبا ٦ غلفت لصحكته من قلب المال

اي هلك فاجبر على الله عليه وآله انما لا تملك ولا يخلو الماد من ان يكون لا تملك
 عينا او حكما معلوما انه لم يرد به ان عينه لا تملك فيجب ان يكون الماد به لا تملك
 حكما ولا وجه لذلك غير ضمان قيمته **فان قيل** انه صلى الله عليه وآله وسلم
 اراد ان يبطال الحكم لان في اجهليته وهو ان الزهر كان يقول ان لم اوفك حقه الى يوم كذا
 فالزهر كذا **فيل** له وهذه الثاني بل تابع تاييدنا فتقول بجمعا **فان**
قيل فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم غنمه وعقبيه غنمه **فيل**
 له كذا يقول ان انما والقوا به تلوه له ملكا وان كان رهنا ما يغرم عليه
 من المولى يكون من مال الزهرين فتقول ايضا انه ان نقص الزهر عن الذي كان غنمه
 على الزهرين اي عليه ان يعبر النقصان عن الذي بالقياء فان كان زائدا على الذي
 رجع بل على الزهرين فيكون غنمه له وغنمه عليه وهذه احد ما يستدل به على
 انما يراى ان الفصل وتقول ان الغنم

للزهرين **فان قيل** روي انه قال

الزهر من المذخور ولا يجوز ان يكون للملاذيه انه ملك له لا شيء مستفاد بالاجماع
 فيجب ان يكون الماد تلفه من الزهرين اي من غنمه **فيل** له ما يتفق
 بالاجماع يجوز ان يكون مستفادا من الزهرين فيكون الاجماع صادرا عن الخبر فبطل
 تعلوهم به ويدل على ذلك ان المبيع لما كان مختبئا بالزهرين والعلل ان كل واحد
 منهما مختبئ بالآخر متعلق بقرينته ولا يلزم المستأجر عليه الا انه ليس

بمحتبس بال **فان قيل** البيع مضمون بالتمسك والرهن عندكم مضمون
 بالقيمة فلا يصح القياس **قيل** له نعم انما قلنا للضمان فقط فاما كيفية
 الضمان فهو كلام آخر وايضا احتياش الرهن لما لم يوضح الا بمضمونه كالدين ونحوه يجب
 ان يكون مضمونا كما لم يوضح لما لم يوضح احتياش الرهن بالمال وكذا ان ادلتك الرهن تلك
 الحق بال ولا يترك عليك تلك الضامن لانه ليس بال ويجهل ان يكونه عين مال
فان قيل لو تعلق الرهن بالحق لكان في براءه المدين من الرهن ابطال
 الحق انما كان براءه المدين عليه من العبد ابطال للعقد **قيل** له لا يمنع
 ان يكون التعلق على وجوه اخرى ان الحق يتعلق بالضامن والبراءه لا تفسد
 الحق ويتعلق بالمخارج عليه والبراءه لا تفسد الحق فبان ان التعلق يختلف وتغير حللنا
 للتعلق **فان قيل** لو كان صحيح الرهن مضمونا لوجب ان يكون فاسدا مضمونا
 كالودائع والعقوبات وما لا يصح كالفاسد في باب الضمان **قيل**
 له هذا اعتل في ذلك ان الاعتبار في جميع ذلك بالمعنى الموجب للضمان
 او المسقط فانه بجميع المعنى يثبت الصحيح والفاسد اجمعا في الضمان او لا
 افرق افرقا الا ترى ان جميع المصانير لا يقتضي الضمان و فاسد لا يقتضي الضمان
 عندنا وعند ابن يونس ومحمد لا نه نصيب في حكم الاجبة المشترك وعندنا وعند
 انه ما من واحد افسدت الوديعة ضمنت لا نه تكون في حكم العصب فلم يمتنع
 ان يكون فاسد الرهن بخلاف صحيحه لا نه بالفساد يخرج عن كونه رهنا كما خرجت
 الوديعة عن كونها وديعة وكذا لك العارية الفاسدة عندهم لا تغني كعارية
 احد **فان قيل** اعتل لكم بان محجوس بالدين يوجب ان تكونه فوايد الرهن مضمون
 كالوديعة والمدة لا نه عندكم محجوسا كالمضيق **قيل** له كذا لك
 نقول فلا سواك علينا في ذلك ان سألوا عن ياد الرهن على الدين لانها عند
 مضمونة لا نه توجب ان يتراد ان الفضل في الرهن الا بما يكون مضمونا
 من الدين ونحوه لم يوضح بالاعتبار كالوديعة ونحوها التي يهلك الاعيان
 علم ان يهلك الرهن يهلك الدين الذي لم يهلك به لم يضر كما لا يصح في الاعيان وانما
 الرهن بدل من الدين والدين مضمون كالتمسك لما كان عوضا للمبيع والمبيع مضمون فوجب
 ان يكون الرهن مضمونا ولا يصح قول من يقول ان الرهن بدل من الكتابية والشهود لا ينافي في جميع

ولا أيضا الزهر مقبوض للاستيفاء فاذا هلك وجب ان يحصل الاستيفاء لان كل
مقبوض على وجه اذ تلف حصل ذلك الوجه الذي ان المقبوض من البيع والغيب
لما كان مقبوضا على وجه الضمان كان تلفها مؤمنا للضمان **فان قيل** فالتجسس
مقبوض للاستيفاء المتأخر وان تلف لا يوجب استيفاءها **قيل** لا هو مقبوض
لاستيفاء المتأخر حتى يتبين ان يستعمل ذلك متحلفا فلا يلزم ما ذكره الأثر
انه لو تلف على وجه الذي قلت كانت المتأخر في حضم المستوفاه مداه بقاير وان لم
تكن مستوفاه اذ ائلف على الوجه الذي قلت الا ترى ان من اشتا جرد عبد المولى فسلمه
و لم يستعمله **تكون** اخذته في حكم المصيل مداه بقاير **فان قيل**
فيما قلنا لا من حبس المبيع بالثمن ان الغلة في سقوط الثمن متلفه ان الثمن مقابك
المبيع فيما لم يحصل المبيع المتيقن لم يحصل الثمن **قيل** ليس له ليس
الامر ان كان كثرتم قلتم وذلك المبيع قد حصل للمشتري بالثمن او لا يتحقق البيع
عليه الثمن ولكن لما كان محبوسا للاستيفاء وتلف ثمنه ما يعلق به الا ترى ان
توسله البايع ولم يعتب لم يتلف الثمن بتلفه على ان لو لم يضمن المذموم كتب
قد انما المالك غريم غريم الذين وسر ما الذين ولا يلزم من ثمن الحق والغير
في وجه ما قلنا لا من انهما يرايان الفصل قوله لصاحبها غريمه وعلمه غريمه
قد ان ذلك على الله يعزم النقصان ويغرم ان ياكله ويتحصل عليها وايضا ان ثبت
بالاثر له الشيء قد قلنا ان الزهر مضموم وجب ان يكون جميعه مضمونا للعقب
والقرين والمبيع والتمس بوضع ذلك ان مالك يضمن بعضه كالوحد يضمنه وقال المصنف
لم يضمن باقية وما ضمن بعضه مما ذكرنا ضمن باقية ولم يحد في الاصول مضمونا لبعض
بعضه ولا يضمن باقية وان ثبت ذلك وان ثبت ان الزهر يضمن بعضه ثبت ان يضمن
مضمومه وايضا لا خلاف بليتها وان ابي حنيفة واصحابه ان الزهر اذا كان مثل الذين
اودقوا يكون جميعا مضمونا فكذلك اذا اراد على الذين والغلة انه زهر صحيح
فوجب ان يكون جميعه مضمونا او عين حصل فدية الضمان فوجب ان يكون جميعه
مضمونا **فان قيل** ان كان مقبوضا للاستيفاء وجب ان يكون امينا في
الفصل لا بد ان يكون ان يستوفي من جميعه بل من مقدار الذين **قيل**
له اجمع مقبوض للاستيفاء ومحبوس به الا ترى انه لا يملك منه شي الا بالانقضاء

لَّذِينَ قَوَّجَبَ أَنْ يَكُونَهُ أَجْمَعُ مَضْمُونًا لَدُنَّ أَيْضًا مَحْبُوسٌ لِلدَّسْتِيفَاءِ وَمَقْبُوسٌ
لِذَلِكَ فَلَذَلِكَ الرَّأْيُ عَلَى مَقْدَارِ الَّذِينَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَهُ مَضْمُونًا لَدُنَّ أَيْضًا مَحْبُوسٌ
لِلدَّسْتِيفَاءِ وَمَقْبُوسٌ لِدَكَ فَامَّا مَا حَكِيَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ قَوْلِهِ الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ مِنْ قَوْلِكَ
قَدْ اِجْمَعُ بَعْدَهُ عَلَى خِلَافٍ فَوَجِبَ سَعْوُ طَرَفٍ فَلَا جَهْدَ لِلدَّسْتِيفَاءِ بِهِ وَحَكِيَ الْكَرْمِيُّ هَذَا
الْقَوْلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَحَكِيَ رَجُلٌ عَنْهُ إِلَى الْجَبْرِ حَنِيفَةً وَيُوكَدُّ قُلْنَا انْفِصَالًا إِذَا انْفَصَلَ
الرَّهْنُ كَوَافَلَتِ أَنْ تَمَاتَ مَفْلُتًا كَمَا أَنَّ الْحَكْمَ فِي الرَّهْنِ مَادَّ هَبْنَاهُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ خِلَافٍ
فِيهِ وَأَكْذَلِكَ لَوْ تَلَفَ بَتَعْتِي بِهِ لَوْ تَمَّا كَانَ مَضْمُونًا فَلَا يَتَعْتَبَرُ حَكْمُهُ بِأَنْ يَتَلَفَ بَتَعْتِي
الضَّامِنِ أَوْ بَتَعْتِي بَتَعْتِي فِي أَنَّ الضَّامِنَ يَتَعَلَّقُ بِبَتَعْتِي وَكَذَلِكَ الرَّهْنُ مَسْئَلَةٌ
قَالَ وَالْقَوْلُ فِي الْعَوَالِدِ أَنَّ الرِّهْنَ كَالْوَلَدِ وَالْمَوْلَى الَّذِي يُضَيَّرُ هُنَا مَعَ الْأَصْلِ إِذَا تَلَفَ
كَالْقَوْلُ فِي الْأَصْلِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحْتِجَابُ الْخَالِ تَلَفَتْ الْعَوَالِدُ تَلَفَتْ بَغِيَّةً مَهْمَانِ
وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا دَهَبْنَا إِلَيْهِ أَنَّ الْأَخْلَاقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ الْهَاقِنُ مَعَ الْأَصْلِ
مَحْبُوسَةٌ بِاحْتِبَاسِهِ لَا يَفُكُ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَجَمِيعُ الَّذِينَ قَادُوا بَتَعْتِي لَكَ كَانَ
جَمِيعُ مَا قَدَّمَ مَتَا تَضَمَّنَ الرَّهْنُ مِنْ دَوْلَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ عَلَى وَجْهِ مَهْمَانِ الْعَوَالِدِ
فَان قَبْلُ أَنَّ النِّهَايَةَ حَكِيَ فِي الرَّهْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّخْلِيقِ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَضْمُونًا
كَوْلِيهِ الْمَبْنِي **قَبْلُ** كَذَلِكَ لَيْسَ الْأَعْتِبَانِ بِكُفُوفِهِ تَبَعًا بَلِ الْأَعْتِبَانِ فِي أَنْ يَشَارَكَ
الْأَصْلُ فِيمَا أَوْجَبَ الضَّامِنُ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ وَلَدَ الْمَبْنِيَّةِ وَأَنَّ شَارَكَ الْأُمَّ فِيمَا أَوْجَبَ
ضَمَانًا لِأَنَّ ضَمَانًا بِالضَّمِّ أَمَّا كَانَ لِأَنَّ التَّمَرُّغَ عَنْهَا وَالْوَلَدُ لَمْ يُشَارِكْ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ التَّمَرُّغَ
لَيْسَ بِشَيْءٍ لَدُنَّ قَوْيِ الرَّهْنِ قَدْ شَارَكَتِ الرَّهْنُ فِي شَبَابِ الضَّامِنِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
مَضْمُونًا لِأَنَّ سَبَبَ الضَّامِنِ هُوَ الْأَحْتِبَاسُ بِالَّذِي لَا تَرُكُ أَنْ وَلَدَ الْمَعْتُوبَةِ
إِذَا لَمْ يُشَارَكَ الْأُمُّ فِي الْعَضْبِ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا فَان شَارَكَهَا بِأَنْ تَنْعَسَ مِنْ صَاحِبِهِ أَوْ تَضَرَّرَ
فِيهِ الْغَايِبُ صَارَ مَضْمُونًا كَالْأُمِّ وَفَمَا يَوْجِزُ الْفَرَقَ بَيْنَ وَلَدِ الْمَرْهُونَةِ وَقَوْلِ الْمَبْنِيَّةِ
أَنَّ وَلَدَ الْمَبْنِيَّةِ لَا يَضَيَّرُ مَبْنِيَّةً فَلَا يَجِبُ أَنْ تَضَيَّرَ أَحْكَامُ الْأُمِّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ
وَلَدَ الْمَرْهُونَةِ يَضَيَّرُ مَرْهُونًا فَيَجِبُ أَنْ تَضَيَّرَ أَحْكَامُ أُمِّهِ عَلَى أَنَّ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ
الْمَبْنِيَّةَ وَالْمَرْهُونَةَ حَكْمَيْنِ أَحَدُهُمَا الْأَحْتِبَاسُ بِجَوْرِ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَهُوَ الْحَكْمُ الَّذِي اخْتَصَّ
دَاهِمًا فَوَجِبَ سَلَامَتُهُمَا إِلَى سَلَامَتِهِمَا مَتَا بَلَّغَتْهُمَا مِنَ الْعَمِيَّةِ وَالنَّائِي الضَّامِنِ وَهُوَ الْمَرْهُونُ
مَنْفُضٌ عَنْهُمَا فَيَجِبُ أَنْ يَنْظَرَ فِي سَلَامَتِهِ فَالْوَلَدُ الَّذِي شَارَكَ الْأُمَّ فِيمَا أَوْجَبَ الضَّامِنُ

يجب ان يكون تخمونا وضمان المبيعتا يتعلق منهما ايها والولد لم يشترك في هذا
 المتخمي لانه لا يكون مبيعا ولا يكون الثمن ثمنه فلم يجب ان يكون مضمونا ولا
 المضمون من هون فقد شارك الاثم فيما اوجب الضمان فيجب ان يكون مضمونا
مسألة قال ليس للراهن ان يبيع الارض الموهبة بغير اذن
 المقتض فان رعاها كان البيع هتافا متج الاصل فان تلف لم يضمن المقتض
 ليس للراهن ذلك لانه اخراج الراهن من يد المقتض ولا يجوز ذلك فان فعل
 الراهن بغير علمه ولا ربح واحتمل وجب ان يكون البيع هتافا متج الارض ولا يضمن
 المقتض ان تلف في يد الراهن لانه لا وجب لانه يضمن الشيء وهو في يد مالكه
 على ما بينا لا في امانة المقتض الراهن رهنه فان رعاها المقتض باذن الراهن كان البيع
 هتافا متج الاصل ويضمنه المقتض ان تلف وهذا متعنا لان يبيع الراهن باذنه
 فيكون البيع للراهن فيخصه وهذا متج الاصل ويضمنه لانه في يد المقتض قال فان
 رعه بغير اذن المقتض بغير اذن الراهن كان البيع للراهن ما للراهن وما فضل من البيع عند
 كونه للراهن فلا يكون هتافا متعنا ان البيع يكون للراهن والملا بدقولي ما فضل
 هو ما لزم الزارع المقتض من كراؤ المثل قال ولا يكون هتافا لانه في يد المقتض وليس
 يتحصل عنده **مسألة** قال وان رهن رجل رجلا على ثوب
 فوجيل فتلف الرهن قبل حلوله وكانت قيمة الرهن دون الدين لم يكن المدين ان
 يطالب الراهن بالفضل الذي له قبل حلول الاجل ولا ان الدين لم يجب توفيره
 قبل حلول الاجل وكذلك ان باقي حكمه في ذلك حكم سائر **مسألة**
 قال ولو ان رجلا رهن رجلا اكلية من ذهب فانشد شيخ الكليلة بغير جناية
 لاخذ ثمنه ان يستقط عليه جدار او ما اشبهه ولم يكن نقص من وزن الذهب شيء
 ولا كان فيه جوهه فانكسرت لم يكن المقتض ضامنا لانه انكسرت فانه كان نقص من
 وزن شيء او كان فيه جوهه فانكسرت ضمن المقتض ما نقص من وزنه وانكسرت من
 جوهه لا **على** ان هذا اذا كان اكلية من ذهب من هوننا على الدنانير او اكلية
 من فضة من هوننا على الدنانير فالاصل فيه ان الفضة اذا اكلت جنتها من الفضة
 او الذهب اذا اكل جنتها من الذهب لم يكن للصبيغ والجوهرة فيه قيمة تدل على ذلك
 قول النبي صلى الله عليه وآله الذهب بالذهب مثله بثلث وان كان بوزن والفضة

والفضة بالفضة مثلاً بئيل وقد ثابور في الأثرى أن عشت عشت نائين كويجور ان يثري بقاء
 احد عشر ديناراً بتراعية مخطوط وان كانت قيمته عشت عشت نائين كويجور بقاء وسكتها
 بل لا يجوز ان يثابور بالثابور الا في ثابورين ولا اذ هم بالنقطة في الأثرى ثابورين لما قلنا ان
 كل واحد منهما اي الاقا جئت لم يكن للصغير والجوي قيمة فاي أثبت ذلك فاقض
 المثلين ما نقص من الكليل المنشأ من قيمته كان انما يضمن بالادق المثلين في وقت
 ما سوا الأثرى انه لو كان عند اودي يعت لم يضمن الا في يد يلاق الدين فاذا كان
 ذلك كذلك لم يجب أن يضمن قيمته الا منشأ من اذ اسلم الورق وقيل للدين
 وخذ الكليل المنشأ من بقاء قال ابو حنيفة وقال ابو الحسن الكوفي عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة وروى محمد انه قيس ابو حنيفة في قيس قول في وجهه ما يتكلم
 فاما اذا انقص شيء من الورق او كان في وجهه فانه يضمن المثلين لو ان
 نقصان الورق مضمون على كل حال ولو ان يكون كسائر العرو من المثلين
 جديس الذهب والفضة فيجب ان يكون مضموناً قال فان كان منشأ من المثلين
 بجنايته في وجه المثلين ما نقص المثلين من قيمته وانما كان ذلك كذلك لو ان
 هذا الضمان هو ضمان الجناية وليس ملأ قاض الرهن الدين الاثرى الله لو كان عليه
 حتى سبيل الوديع لضمنه فاذا لم يكن الضمان ملأ قاض جديس ويجب ان يكون قيمته
 ما نقص المثلين مضموناً وان كان من الذهب قيمته من الفضة وان كان من الفضة
 قيمته من الذهب لو ان الذهب يقوم بالفضة والفضة تقوم بالذهب ولا يقوم واحد منهما
 بجنايته قال وان كان بجنايته من غير وجه الغيرة ما نقص المثلين كما يتبين ان المثلين يضمن
 وان كان ذلك بجنايته في ضمان الجناية ولم يلاق الشيء جديس قال في قوله الرهن =
 مظان المثلين والمثلين مظان الجناية في الشيء في ضمان المثلين والمثلين في ضمان
 الرهن والمثلين في ضمان الجناية قال في الرهن الجناية بين اخي الرهن في قيمته ما
 نقص المثلين من غير جديس في بين ان يترك في واحد قيمته صحيحاً وكذلك لو ان
 ضمان الجناية في سبيل الغائب وعنده في حنيفة ليس له الا اخذ مضموناً
 او قيمته من غير جديس مضموناً وما اذا كان الكليل من ذهب مضموناً بالدينهم والليل من
 فضة مضموناً بالدين لا يبرح يجب ان يضمن المثلين قيمته مضموناً ما سوى كان بجنايته او بغيره
 جناية لا ان ما ذكرنا من ملأ قاض الشيء جديس قد قال **مسألة** قال قال وان رجلاً

الدين

الرهن ثوبا فخره الفاك والحقة آفة نقصته منه ارس النقصان ان كان له
بعد النقصان قيمة وان كان لا قيمة له بعد ذلك قيمة الثوب كله هو
صحيح لأن ذلك ضرب من من من قبل التلف فنه المذهب قال وكذلك
ان الرهن اذا فترهم بغيرها او سرق بابا او لحد م كلها صمنه المذهب وهذا ايضا كما مضى
يضمنه المذهب لأن تليف قال فان سكر الدار المذهب سقط عن الراهن
مقدار الجزء لا سكتنا لا فان استغرق الجزء الذي سملت الدار الى الراهن فهذا على قوله
ان الغائب يضمن كرى المثل اذا انتفع بالمعنوب على ما نبينه في كتاب المعصية
وهذا الدار ان كانت رهنا فليس للمذهب الاحتباسها عنه وهو في باب ليس له
الا امتلاك
فان تصرف فيه كان عنه لى الغائب
فاداسكتها بغيره من الكرى ما يكره المذهب من ذلك فسقط عن الراهن من الذي
بمقدار لا نهما يتقاضيان ذلك فاذا بلغ ما يكره من كرى المثل مقدار الدين كله سقط
بجميعه لأن المذهب يكره قد استوفاه وخرجت الدار عن الرهن لأنها لا تكون رهنا
ولا حق للمذهب على الراهن

كما فعلناها محبته بلائى وهذه افايند
بالاجماع قال وكذلك القول ان كرى الدار فاستغلاها المذهب واستهلك غلته فان لم
تستهلك غلته كانت الغلة رهنا مع الاصل على ما بينا من كوى القوايى رهنا
كالأصل فان تلفت ضمنها المذهب على ما بينا لا من القول بان القوايى مضمونة كالأصل
على ما تقدم القول فيه قال وليس للمذهب أن ينتفع بالرهن نحو ان
يتركبه ان كان مكره او يلبسه ان كان ملبوسا او يسكنه ان كان له سكنى او غيره ذلك
فان فعل شيئا من ذلك سقط مقدار ذلك من الدين وكل هذا اذن تقدم بينا وجلة القول
ان الرهن في يد المذهب كالوديعة الا في امر احدها الضمان ولنا في ان المذهب منسوخ
الراهن من احده لا يحسن يستوفي دينه والا في الأحكام هو بين لى الوجوه قال
ولا فصل في ضمان المذهب بان يملك الرهن او يستهلكه المذهب ولا بين الرهن وقوايى
في ذلك كله وهذا كله قد بينا لا الا في رهن الذهب بالذهب والفضة بالفضة فقط
بيننا الفصل بينهما بين ضمان التلف وبين ضمان الاستهلاك والا فالأمر في غير هذا
المسئلة سوى مسألة قال ولوان رهنا سيج عنه الرهن موصفا منه

نصف عشر قيمته العبد وهذا اثمان اجنابته لا نداء لو لم يكن رهنا وكان قد نذر
صنعه المودع وقال انه يضمن نصف عشر القيمة لانه المدة التي اشترى موصفتها وجب
نصف عشر القيمة والقيمة في العبد كالقيمة في الميراث وهذه اثمانا تستقيصها وتوضح
الكلام فيها في باب الزيادات **مسألة** لو اذنه رهنا عبدا ايساوي الف على
الف ثم جاء الراهن بجارات يري تساوي الف قال خذها به العبد مني للميراث
فما تم قبل رد العبد سلم العبد الى الراهن وكانت قيمته تسقط الدين **تخصيل**
المسألة ان الرهن هو الثانية فان العبد قد خرج عن كونيه رهنا قال ابو حنيفة ان
هو الاول والثانية امانة حتى يبيض الاول فالاصل في هذه ان الرهن لا يكون رهنا
الا بخصول تلك الاشياء فعقد الراهن على التراضي وجوب الحق وحصول الغنيم ويخرج الرهن
عن كونيه رهنا بكونه في كل واحد من الثلاث اما سقوط الدين بالادب او بالاستيفاء
ولا خلاف ان الرهن خارج عن كونيه رهنا وكذلك اذا زال القبض خرج عن
كونيه رهنا كما نص يحيى عليه السلام في الرهن الموهون اذا عكس عليها العقد
انما يخرج عن كونيه رهنا ويدل على صحة هذا انه لا خلاف بيننا في القول الصحيح
وباب ابو حنيفة ان رهن المشاع لا يبيع في الغلة ان القبض لا يدوم بل يرد
فلولا ان قال القبض يبيع الرهن لكان قوله لم يقع الغلة وصح رهن المشاع
فادلت ذلك يجب ان يكون رفع العقد والرضى بالتفاسيح عن جالده من كونيه رهنا
لاننا اخذنا ما لا يكون الرهن رهنا الا بغير فاء ذاصع ما ذكرناه فالرهن الاول
قد خرج عن كونيه رهنا بخصول رهنهاها بالتفاسيح ورفع العقد وصار الثاني
رهنا بخصول العقد والقبض مع وجوب الحق فصح ما ذهبنا اليه من ان الثاني
هو الرهن ذو الاول **مسألة** قال ولو ان رجلا غصب عبدا او رهنا
وجاء صاحب العبد قضي له بعبد وطالب المراهن بعقده فان جاء صاحب
العبد قد تلف العبد في يد المراهن وهو لا يعلم انه غصب قضي لصاحب العبد على
الغاصب بقيمة عبده وقضي للمراهن بدله على الراهن الغاصب لا خلاف ان
يقضي لصاحب العبد بعبد لا نداء غضب عليه والمراهن ان يطالب الراهن بحقه
لا نداء الرهن لم يكن رهنا وقد اخرج بحق وجب فان تلف العبد في يد المراهن وهو لا يعلم
انه غصب قضي لصاحب العبد على الغاصب بقيمة عبده لا خلاف ان في قضي عليه

بشأن العتوب الثالثة ولصاحب العبدان شاء ان يطالب المرقص الذي تلف العبد
في يد ق يجمع هو بغيره على الراهب لانه معروض وكونه معروضاً مما يجب ان ينظر فيه
فصل نظرو لم يظهروا يحيى عليه السلام اذ كانت القيمة تلزم الغاضب على الاحوال
كلها ويقضي المرقص بدني على الغاضب لأن التالف لم يكن رهناً صريحاً فلم يجب أن
يضمن المرقص قال ق لو كانت المسئلة بحالها ق كان قد علم المرقص ان الراهب غصب كان
المستحق بالحيتان ان شاء طالب بغيره العبد الغاضب الراهب وان شاء طالب بها المرقص
فان طالب الراهب والمرقص فجميع المرقص بدني على الغاضب الراهب تخريباً ووجهه ان الراهب
والمرقص غائبان جميعاً فلم يجب العبد مطا لبيت من شاء منهما واليه طالب كان حق المرقص
من الدين اياً على الراهب لفساد الزهني ولأن تلف الزهني الفاسد لا يوجب الضمان ب
مسئلة قال ق لو كان رجلاً ارضه ثوباً من رجل على عشرة دراهم ثم باعه للمرقص
بجشده عشر درهما بعينه ارض الراهب فله المرقص قضى بالتوب للراهب وقضى للمركب
عليه بعشرة دراهم وقضى بالفضل على من باعه يقضي للراهب بالتوب لانه ملكه
وقحكم الراهب وقد انتج عنه بما كان من المرقص من اخراجيه عن قبضه على وجهه
القبح من غير فلا وجه لغيره عن الراهب ويقضي الحاكم على المرقص بما اخذ على المشاي
وان كان غائباً لان القضي على الغائب جائز لا يأخذ من الراهب ما عليه وهو عشرة دراهم
وسيلة الى المشاي فان وجد الحاكم للمرقص الغائب ما لا يقدر منه ما بقي للمركب وهو
خمس دراهم وان لم يجد قضى عليه بذلك وترك الى حين الامكان قال ق لو كان المرقص
رهنة على غنم عتق الحكم في هذا الحكم في القول لا يستوار الاحوال **مسئلة**
قال ق لو كان رجلاً استعاد من رجل ثوباً يساوياً خفيين درهما على ان يرهنه بعشرين درهما
فرهنة على ذلك ما تلف عنه المرقص قضى للراهب بثلاثين درهما على المرقص وللغيره على
الراهب بقيمة التوب وهو خمسون درهما وذلك انه يحصل للراهب عوضاً من التوب
خمسون درهما للتوب درهما ما اخذ من المرقص وعشرون درهما ما سقط ما دمه فوجب
ان يرد له على المعين لانه بين قيم رجل اوان لا خوفي ان يقضي دينه وينتفع بغيره
له على وجه القرض فاحصل له ما عوصم الوديقه يلو من رد على المودع وكذلك
ان تصدق فيمنه باعه فكذلك العارية وكذلك لو ان رجلاً اتلف عارية عنده رجل
فاخذ من قيمتها لزمه ردها على المعير **قال** فان كان المستعين لما استعاره ليشه

تتضمن من قيمته عشرة دراهم ثم رهنه على عشرة دراهم فلف قضي الداهية
على المدين بعشرة دراهم للمدينة على المستعينة بخمسين درهماً وذلك ان
المستعينة تعدى وليس الثوب فله من ارض نقصاناً وذلك عشرة ثم يلزم
للمدينة خمسة فيقضى له على المدين بعشرة دراهم لا تفي القدر الباقي على
قال ولوانه لما استعار لا استأدى في النسيئة مثلاً فقبل ان يرهنه فاذن له فيه
فليس لبناً نقص بعشرة دراهم ثم رهنه على عشرين ثم تليف قضي الداهية على
المدين بعشرين درهماً للمدينة على المستعينة الداهية بان يعين درهماً وذلك ان
عشرة دراهم التي نقصت من الثوب لا تعين على المستعينة فيها لوانه ليس باذن
المدينة ولم يكن اشتراط الغنمان وباقي المسئلة الكلام فيها كاللزام الاقل
قال وكذا ان استعار منه شيئاً لم يستأذنه في رهنه فله رهنه فتلف
او نقص قضي للمدينة على المستعينة بقرضه ما نقص او تلف وكذا القول ان استعاره
ثم باعها في المشتري الوجه في هذه المسئلة انه قد تعدى في بيعه فوجب له
العاصب يلزم ما يلزم العاصب وهو الذي ذكره ويبدء **مسئلة**
قال ولوانه رجلاً دفع الى رجل ثوباً فقال ارهنه عنده فلو ان على عشرة دراهم
فاخذ منه ثوباً فبقي الثوب الذي سأل فيه فاخذ منه الذين رهنه عنده لا الثوب
على ذلك فتلف عنده لا الثوب او لم يلف كانت المعاملة بين المدين وصاحب الثوب
المستل دون الرسول اذا اقر صاحب الثوب بذلك فإذن كان الرسول اخذ منه
العشرة وهم عنده الثوب لا على طريق الرسول كانت المعاملة بين المستعينة والرسول
ويطالب صاحب الثوب الرسول بما يجب عليه في ذلك والاصل في هذه ان الوكيل
في الهبة والاشتماء والقرض والاستقراض والاياع والرض والارشاء وما
اشبهه مما لا بد له من كايده الى البيع والشراء والاياع لا وما اشبهه تنقطع وكالنه
بعد ما يفي عن ذلك فلا يتعلق عليه شيء من حقوقه والوكيل في الاستمارة
والاستقراض والاياع لا والارشاء والرض يجب ان يضيف ذلك الى موكله فتسأل
اقرض فلا تأ اذهب لملايين او اعز فلا تأ وما جرى مجراؤه وان لم يتعلل ذلك كان
ذلك كله له كما تسأل وتبيع فلا تأ اطلقتك عن فلاين وبه قال ابو حنيفة والشافعي
والفصل بين هذه المسئلة وبين المسئلة والبيع انه في المسئلة لا يحتاج الى

يضيف الشئ الى هو مشتبك لا ولا البيع ولا البذل ان يضيف شأنا ما ذكرنا لدار
الى الموكل فاذا ثبت ذلك فالرسول الذي هو الوكيل بان يذهب ويتقضى وعليه ان
اصفا الى الموكل لم يكرمه شيء من حقوق ما فعله وكانت المعاملة كما ذكرنا ثابت
الموكل والمنقضى واذا لم يضيف ذلك الى الموكل وقع ذلك فيكون هو المضمم ويكون
القضاء ان شاء ان يرضى الموكل فعل وان شاء لم يفعل ولرب المال ان يطالب به
اعطاه والمعاملة بين الوكيل والمنقضى فيما بينهما وبين الموكل والوكيل فيما بينهما
مستقلة قال ولو كان رجلا رجلا جارية فتلفت عند موت علمي المنقضى
يوم ماتت اذت قيمتها او نقص لم يرضى او نحو ذلك فلو كان وسط القيم اعلم
انه ليس الملامد هذه الفاتحة يوم التلف لا يدع كانت ان ناقضت فيقتصر على
قيمتها في كل الملامد ان وقت التقويم وقت التلف وان كانت اليد لا قوت لا لأن
لا يكره الرهن عند مضمونه كما مضى في فوق اليد الرهن وان كانت ناقضت قوت وقوم
ارضى النقصان قد نصح بخفي عليه السلام على ان المنقضى من ان لم يلف من
الرهن ان نقص قائما قال ان التقويم في جميع تلك الوجوه يجب في حال التلف لا في
حال الضمان لأن الضمان يكون على وجهين هما التعدي والضممان فكما ان الضمان
التعدي يجب ان يكونه وقت التعدي كذلك يجب ان يكون الضمان التلف في وقت التلف
وجوب التقويم اذ تابع لوجوب الضمان وهذا كما قال ابو حنيفة وعندهم اشتراك
مالا لغية ثم انقطع من ايدي الناس ان قيمته يوم وجوب القيمة وان اختلفا في وقت
وجوب القيمة فقال ابو حنيفة هو وقت المضومة وقال غيره هو وقت انقطاعه
من ايدي الناس فاجمع ان القيمة قيمته يوم وجوب القيمة لوجوب الضمان لا في
لا وجب لاعتبار قيمته والضمان لم يخطئ وانما حصل سبب الضمان والقيمة تابعهما
للضمان

باب القول في اخلاء الرهن والرهين

قال وكذا تلف الرهن عند المنقضى فادعى ان قيمته كانت الفاء ودعى الرهن الفاء
كانت الفاء كانت البينة على الرهن والرهين على المنقضى وجهان انهما اتفقا في
العق فاستدعى ذلك وصات الراهي يدعي الفاء آخر المنقضى بذكره فالبينة على الراهي
والرهين على المتكر على انه ما اخلاؤه في ذلك ولا يجوز ان يكون المنقضى اسوة

هذا هو القول في اخلاء الرهن والرهين

خالد بن العاصم ولو كان به الرهن غصباً لكان الحكم ما ذكرنا **قال**
 فان قال المظن ان رهنه على العي وقال الراهن ان رهنه على خسمائه كانت البيئته
 على المظن واليمين على الراهن لانهما قد اتفقا على خسمائه ولادعى المظن خسمائه اخرى
 وانكرها الراهن فالبيئته على مدعي الفضل على ما تقدم بينا في المسئلة الاولى **بش**
مسئلة قال واذا ارهن رجل رجلاً شيئاً فظهر به غيب فادعى كل واحد منهما
 ان الغيب حدثت عنده حاجبه فان كان الرهن قائماً بعينه كانت البيئته على الراهن
 واليمين على المظن وان كان الرهن قد تلفت كانت البيئته على المظن واليمين على الراهن
 اما وجه المسئلة الاولى فظاهر وذلك ان الراهن يريد ان يلزم المظن ضماناً وحكماً
 له فوجب ان تكون البيئته على الراهن اذ هو المدعي الا ترى انه لو ادعى عليه غصباً او خيانة
 في الغيب متى قيام عينه او خيانته في الوديعة كانت البيئته على مدعي الضمان واليمين
 واليمين على المظن كما في المسئلة الثانية فوجهها ان يبيع التجار بدينهم في الدين والدين
 وبقيته الدين وهو ان يقول المظن كان ديني القادحك لو كان صحيحاً يساوي
 نسماً له واذا كان فيه غيب كذا فموتوا وحيثما نأته فلي عليك مايتا درهم فلا
 يترد لراهن بشيء من ذلك بل يقول قد كان لك ديني وحي رهنك وليس لك
 علي اليوم الا مائة درهم فان اتى المظن بالبيئته على ما قال ثبت ما ادعى له والا
 كان القول قول الراهن مع عينه فاما ان تصادق في الدين في حقه الرهن صحيحاً
 ومع الغيب واختلفا في الغيب انه كان خادماً عند الراهن او المظن فيجب ان يكون
 القول قول المظن مع عينه وان يكون البيئته على الراهن سوى كان الرهن باقياً
 او تالفاً كما بينا في المسئلة الاولى **مسئلة** قال ولو ان من ههنا قال رددت
 الرهن على الراهن وانكره الراهن كانت البيئته على المظن واليمين على الراهن وذلك
 انه قد ثبت ما تقدم ان الرهن مضمون على المظن وكل من كان الشيء في يده على
 سبيل الضمان فعليه البيئته اذ ادعى رده على صاحبه كالمستعير والعاظم
 لا انه يدعي سقوط ضمان ثابت عليه وهي الراهن واليمين لا انه منكور **مسئلة**
 قال واذا اخذ المظن من الراهن ثوباً وقال هذا رهنك فانكره الراهن كانت البيئته
 على المظن واليمين على الراهن فان ادعى الراهن عنده ثوباً اخذ كانت البيئته
 على الراهن واليمين على المظن اما في المسئلة الاولى فان القول قول الراهن مع

ببينه لا نبي يري ان يكون التوب الذي اخرجك هو الذي يجب انفاء الدين
بقضيه والبينة على المقيض لا نبي يري عليك انما يكون اخرج ميع الدين
بقضيه هذه التوب وفي المسألة الثانية القول قول المقيض مع عينه لا نبي
يبيح عليك نورا اخرج وهو منكول وهاتان المسألتان مخرجتان على ما فيهما من
الاضطراب بما لفظ الحكماء قال ولو استخلف الراهن والمقضي فقال للمقضي
رهنه عندك توب وشي وقال الراهن رهنه عندك توب وشي والقول قول الراهن
مع عينه الا ان يأتي المقيض بعينه يشهد به على ما رخصه ومعنى هذه المسألة
ان يكون للراهن توبان توب وشي وتوب وخبر وهما حاصلان فيقول الراهن
رهنه عندك توب وخبر ويقول المقيض رهنه عندك توب وشي فيكون المقيض في توب وشي
معه عينا ان رهنه ويكون الراهن منكول ان يكون رهنه فلهذا قال القول قول
الراهن مع عينه لا نبي منكول والمقضي مدعي فاما في توب وخبر والراهن مستد للمقضي
فالمقضي دافع لا قرار لا يبطل اقرار الراهن ولا يكون فيه على كل واحد منهما
بينة ولا يبين انهما كرجلين اقرار احدهما بحق صاحبه وصاحبه دافع لا قرار
و منكر في ان يبطل اقراره ولا يلزم واحد منهما يمين ولا بينة عند

القول في التسلط على الرهن

باب القول في التسلط على الرهن

اذا رهن رجل رهنا على دين له وقال له قد سلطتك على الرهن فبعه اذا
جاء وقت كذا فباعه المقيض في ذلك الوقت جاز بغيره وان كان فيه فضل
ولا على الراهن وذلك ان نبي وكيل والمستلط وكيل للراهن في ذلك البيع
فجاز بغيره فيه وهذا احتمل لا عرف فيه خلافا ولا في ان كان فيه فضل
وجب ردّه الى الراهن لا نبي ما لم يستحقه سواء قال وان كان الراهن وفا
المقضي بقضه كغيره نقص به التسلط فان باع المقيض بعد ذلك فعلم به الراهن
في سكت كان في ذلك منه معنى ببيع المقيض وقوله ان انفا بعض الذين نقص للتسلط
معنى انه اماره لا نقص التسلط لا نبي انما سلطه حينه لان جميعه كين وقا
فكان الادب انما لا للنقص ويكون له بغيره بغيره الامارة فاما النقص
الصحيح فلم يقع فان لا الراهن بعد ذلك يدعيه فسكت كان ذلك رضى منه بالبيع

لأن سكونه على ذلك يدل على أن الأبناء لم يكن للنقص
للتبعض لو كان تبعضا كان السكون لا يفتح البيع لأن الغيبة إذا باع مكا
لغيره فلا يفتح البيع يسكنه المالك ولا يفتح من اجارة تحصل منه في يده على
السكون **مسألة** قال فان قال الراعي للمقصر ان يجلس
بجملته الى وقت كذا فان اذنا له من ذلك كان باطلا وهذا لا خلاف فيه لا تدر
ليس بتبليغ صحيح كالبيع والهب ودفع ان قول رسول الله صلى الله عليه وآله
لا يعلق الرهن ودفعه لأن هذا كان عا في الجاهلية فأبطله صلى الله عليه وآله
بقوله لا يعلق الرهن بما فيه **فان قيل** فانتم قد جعلتموه على غيره **فيل**
له ذلك لا ينافي هذا فلا يمنع

انه لا يملك على ما جاز انضمامه لأن الغلق هو الملاك وتحت ذلك ذهب الى ان الغيبة
اذا رد في شئ لم يجب القصد فيه **مسألة** قال وان رافع المقصر
الراعي الى الحاكم كان الحاكم ان يبيع رهنه ويوفي دين المقصر وذلك ان من منصوص
لولا تبعض على المسلمين وانضاف مظلومهم من الظالمين ولا خلاف أن الولي اذا غفل
الماله كان الحاكم قايما مقامه وان كانت الولاديه حقا للعاصم فذلك اذا امتنع
من ايفاء الغريم فم خذ كان الحاكم قايما مقامه في بيع ملكه عليه ليوفي الغريم خذ
على انه لا خلاف انه يبيع الداهم للدائين والدائين للداهم فذلك ان سائر
الأملاك والملحق انه في أنفسهم لا يضاف المظلوم من الظالمين كما اخذ الامام
العشرون والصدقات مما امتنع او يجعل اهلا في به قال ابو يوسف وعنه الشافعي
قال ابو حنيفة لا يبيع الحاكم لكنه يجلس الداهم حتى يبيع **مسألة**
قال وان دفع الحاكم الرهن الى الدائين ليبيعه ففعلت على يده فمعه المقصر
لداهي وترا دافيه الفصل وعنه المتأدب للمقصر قلنا ان المقصر يضمنه لأنه لم يخرج
عن قبضه لأن الحاكم ماله دفعه الى الدائين فيد الحاكم يد العذوق فلا يخرج الرهن عن ضمان
المقصر لأن ولاديه الحاكم على الداهي والمقصر على سواه والمقصر متى اراد اخذ من الحاكم
امكنه فبان ان الشيء بعد على قبضه وقلنا ان المتأدب يضمنه المقصر لأن المتأدب
اجب مشكك والاجب المشترك يضمن عندنا ما تلف على يده **قال** فان كان الداهي
او الداهي في دفعه الى من يبيعه ففعل على يده لا يضمنه المقصر ولا يضمنه المتأدب

لأنه اجبره مشاكرك وهذه اذا رضى المُرْتَهَن على ان يبيع الراهن لنفسه ولا يمتنع
في غيبه على ما بين يده على ما مضى من القول في المُرْتَهَن اذا ادى للراهن في بيع رهنيه
مسألة قال واذا استلظ الراهن المُرْتَهَن على بيع رهنيه فباعه المُرْتَهَن ففسد
المُرْتَهَن قبل ان يوفيه الثمن كان حق المُرْتَهَن على الراهن في ذلك ان المُرْتَهَن قد اوجب فيه
قبض الغيبه باذن البايع فخرج عن قبض المُرْتَهَن وقد قلنا ان خروجه عن قبضه
المُرْتَهَن يوجب انفصال الرهن لذلك قلنا ان حق المُرْتَهَن يكون على الراهن **فان قيل**
السهم قلتم ان المالك لو دفعه للبيوع الى المتلاصق فصاع من يده لا يكونه على ضمان المُرْتَهَن
فالدفع **قيل** لا نأخذ بآثارنا في تلك المسئلة ان الرهن بعد لم يخرج عن قبضه
المُرْتَهَن لأنه يضمن رده اليه فلحقه التلف وهو رهن وفيه هي هذه المسئلة قد خرج
عن كونه رهنا لأنه قد خرج عن قبضه يحصل استحقاق قبض الغيبه ومذهب
الحنيفة واضعابهم انهما مثل ما ذهبنا فيه ان المُرْتَهَن متى اوجب فيه حق القبض
لغيره لا يخرج عن كونه رهنا

التوثيق بالبيع
في المُرْتَهَن

باب في ما يجزئ الرهن

ليس للراهن ان يحدد في الرهن شيئا من مكاتبه ولا ثمنه ولا يبيع ولا يهدى
ولا يهب ولا يملك ولا يملك اجرة ولا وجبة في هذا ما اجمع عليه من ان الراهن ليس له
اخذ الرهن من المُرْتَهَن على وجه يخرج من كونه رهنا الا بآثارنا الذي ان ياء براء
المُرْتَهَن له او رضى المُرْتَهَن بفتح الرهن وقد ثبت بما بيننا ان نخلوا قبض المُرْتَهَن
مخرج للرهن من كونه رهنا وكل هذه الاستيلاء يطل قبض المُرْتَهَن لاستحقاق قبض
غيره فوجب ان لا يصح ذلك من الراهن الا في صحته صحته اخذ الرهن من المُرْتَهَن
على وجه يوجب اخراجه من الرهن وذلك فاسد في الرهن لاجزائه للرهن لم يكن
لاخذ الرهن فانه لم يكن للرهن ثبوت للرهن لادع الراهن اذا قال له ان يتصرف
فيما خرج الرهن عن ماله **قال** فانه باعته باذن المُرْتَهَن صح البيع اما اذا باعته
باذن المُرْتَهَن فلا خلاف في صحة البيع لانهما اذا تراخيا في بيع بالفتح او غيبها
بحاز ذلك ولما اذا باعه بغيره اذن المُرْتَهَن فالأقرب على اوصافنا ان البيع يفسد
على التسليم ويكون ذلك كالغيب فيه كالتعول في بيع المغنوب والابق في بيع المشاجر

فإن شاء المشتري صبر إلى حين يكر التسلیم وان شاء فسخ البيع وهذا المعنى
قوله ان البيع فاسد أي غير مستقيم للمشتري افساداً له وهذا الذي كان لا يعيب
في امكان الرد فهو ان كد من العيب لا يضمن اشتراطاً لا يتبع عليه بالعبء لم يكن له رد ولا
من اشتراطاً وهو مضمون ب افساد هو اوافق وهو يجعل ارضه البيع اذ انعد
التسلیم والفرق بين هذا وبين العيب ان العيب اذ اقبضه المشتري فقد تم للملك
والمضروب ونحو مما اذا انعكس تسليمه لم يتم فيه ملك المشتري ولا يجب فيه توفيت
التمن الا تم التسلیم فتم لم يتم ذلك كان له فسخ البيع وان كان دخل فيه
مع العلم كان مشترك المضروب ان دخل في الشراء مع العلم بانما مضروب ولا عطل
التمن له الرجوع في التمن لأن استحقاق البايع للمتم لم يحصل ويدين ان الاخر
من مذهب في البيع ما ذكرنا له انه قال في مسئلة العتق لاعتق عبداً ابناً وحيداً
الفا وهو رده بالغير لم يعتق حتى يؤتي ربه الراهب ما عليه وتوارى بعد العتق وقبل
القبض ببيع او هبه لم يبر ذلك منع من البيع للعتق وكذلك من الهبة في ان
كوه الرهن رهناً فدل ذلك على ما قلنا من ان حقه رده رهناً لا يمنع من البيع
و يكونه كالعيب فيه وقد يكونه ببيع المشتاج **مسئل** قال ولو ان رجلاً
اعتق عبداً رهناً على الف يمشي الفان والرجل مؤتمنه عتق العبد وقبض
عليه الخرج من حق المرقصين او بالرهناً اخذ وان كان معتق العبد بقل
الفاضل عن الدائر ف نجم على الراهن مال المرقص على حسب ما يملكه فان اذ كان
عليه عتق العبد وقول ابي حنيفة ان عتق الراهن ينفذ على كل حال ثم ينظر فيما
يلزم الراهن للمرقص من الايفاء او الابدال او ما يلزم العبد من السعاية فاما العتق
فواقف تام عندنا واما الشافعي فحكى ابن ابي هريرة عن عتبة في هذا الباب ما يطول
شخصه وعلنه انه قد يجعل بلوغه سنة على قول والخل في نفوذ عتقه ويجعل
المعس على قولين وتلك لا يجمع بين المعس والمؤتمنه في انهما على قولين وقبض
ما ذهبنا اليه ما بينا له من ان الراهن ممنوع من التصرف في الرهن على وجه
يجب من كونه رهناً يبطل قبض المرقصين وكان القياس ان لا يجزئ عتقه
لانه يوجب الى ابطال رهنية الا ان وجدنا للعتق من يده قوتاً على سائر
ما ذكرنا جوازاً من الاخطار ومع الجاهل له لنفوذ في نطيب الشئ

بغير نصها ولا لتعوي لا في البيع القاسية ولا نأه لا يبر تغع بعد حصوله في
 كان الاسلام ثم وجدنا للرهين في تعلق حق المقتن بغيره في تقيته وذلك
 ان مالكه ممنوع من التصرف فيه ولا خلاف ان المقتن لا يبطله بمصنوعه الى
 التاثير في فائدة المقتن او في بله من سائر الغرماء ان مات صاحبه فغلسا في
 فلسه الحكم وكذا ان باعده احكامه عليه كالمقتن او في يده من سائر
 الغرماء ما يور لم يكن حكمه سائر املاك المقتن له في المقتن التي كوناها
 فاما احكامه اجمع هذه ان الرهين او جبا تعلق العتق على الفاضل عن الدائن لتق
 العتق ولم يوجب تعلقه على ما ذكرناه لقوة حق المقتن ثم قلنا ان كان الرهين
 حق المقتن ليس باقوى من حق الشئ بل لا لزوما للرهنين الحق عن
 حق سائر العتق في ذلك القدر وسرى حقه او ابدالهن مكانه كما يدر
 ان يغيرم حق شئ يكره لو اعتق ما فيه شئ كذا يغير في مكان الرهين لو قتله لغرم
 قيمته ولو من ان يجعله بدله للرهن وكذا ان لو قتله غيبة الرهين فغير قيمته
 تعلق بها حق المقتن وهذا في المسئلة فيما يختلف فيه قولنا قول ابن حنيفة
 والشافعية وهن الاظهر عن الشافعي اعني ايجاب العتق دون سائر الشرط
 وحكي للشافعي قول آخر وهو انه لا يعتق فان شئنا عن ذلك القول كان
 يخفى على العتق ان يقول هو معنى شئ او في بعض الملوك من غيبة لكونه مالكا
 فاشبه الشئ بملك المؤثر ان العتق نصيب في ان العتق ينفذ فان وان
 كان معسلا اعتق العبد عقدا ما فصل عن الرهن ونجم الداه مال المقتن
 على حسب ما يمكنه فاذا ادى ما عليه عتق العبد بخلاف قولنا ان ادى ما عليه
 عتق العبد ان يبر تغع حبس الرهن والاف العتق حاصل لتعوي في
 الفاضل عن الرهن فلهذا المسئلة كما لا يخفى ولا فرق بينهما الا في تجم
 ملك المقتن على الرهن ووجهه انه بالسعاية او الى من العبد لدر العتق
 تحتس بقتل لا بقتل نفسه ولا في العتق ايضا لو سعى لرجع عند حب
 حنيفة على المعتق فكان المعتق بملك او في ولا خلاف بيننا وبين الحب
 حنيفة في وجوب عتقه وللشافعية فيه قولان ونحن ان ابدنا حكم
 حكم الشئ بملك فلنا فيه طريقتان اخذهما انا لعل ان الحرية لا تتبع
 في ذلك نبتة في كتاب العتق والثاني انا نقس المعسر على المؤثر

على المولى من اذله هب الشافعي ان المعتق ان كان مولى سئل عتق العبد وخصه نصيب
 شيء يكره وان كان مولى سئل ببيع العتق فيعتق نصيب المعتق و شئنا في سائر
 في كتاب العتق ووجه بقاؤه في يد المولى الى ان يمتد في حقه الله اجمع فيه
 حقان حق احديهما وحق الاحبتين فلم يسقط ولعله فيهما لغو لا كل واحد من العتق
 على ما بينا **مسألة** قال وان رهنه على الفيه وهو يشاوي
 الفاي ثمانية ثمانية اعتقه لم يعتق حتى يؤدى الرهن حقا للمولى فان اراد الرهن بعت
 العتق وقيل الفاي بغيره او هبته لم يعتق ذلك وهذه الاصلان يكتفا في احدى
 حقيقة و الشافعي فيه قولان في هذه الاشياء المدة بين العتق على شرط منظر في
 ان اعتقه يقض ولا ينفذ في الحال وكذلك ان رهنه فاعية جاز والمولى او لغيره
 و بقرينة ان اشتبهتمكم مستهلكا بقرينة ان باعه الحاكم والراهن ممنوع منه من كل
 وجه فوجب ان لا ينفذ فيه عتقه ولغو العتق والحرية او جتبا الا يبطل ويقض
 على افتكاكه كالمدة بوزن المعتق على شرط منظر وقلنا انه يمنع من بيعه وهبته وان
 كنا نوجب بيع المدة عن وجهه ولا ينفذ لانه اقوى من الرهن والعق على الشرط لانه
 لفظ منع من حصول العتق وهاهنا المانع منه لم يقع مع لفظ العتق وانما
 هو حكم من حصول العتق مع ان سبب العتق قد حصل فاشبهه ام الولد في ان
 مالها ممنوع من بيعها وهبتها على كل وجه **قال** ولا يجوز له ان يؤخذ اذله
 مع القدر لا عليه فان اخره اجب على افتكاكه وذلك لانه اجمع عليه كتاب
 يتخلان احدهما بفعله وجوب الدين والثاني العتق فلا يشبه هذا ام الولد لان
 عتقه لا يتعلق بفعله وكذا لك المدة فلا يكره ذلك على ما قلنا **قال**
 واذا ادعى حق المولى عتق العبد لانه ان كان بيننا ان المانع من استعارة العتق
 كونه رهنه فاذا اخرج عن كونه رهنه بتوفيق الحق على المولى وجب ان يفتق
 المانع قد زال

باب القول في بيع المولى

قال ولو ان رجلا رهن عبدا فقتل العبد المولى انتقص الرهن وطالب ورثته
 المولى الراهن بما عليه من الحق وحكم على العبد بما يحكم على العبد الغافل عنه

او خطا معني قوله انتقض الرهن ان ورثة المرقص استحقوا برقبته ان كان
القتل عمدا وان كان خطا ايضا استحق الورثة الرقبة ان لم يبدل الراهن بالذبيحة فيكون
الرهن منتقضا على الوجهين على ما بينا لا لا ينتقض ان كان القتل خطا وقد اراه
الراهن بالذبيحة ولو رثته المرقص المطالب به بينهم لا يقيمون جنابة الراهن
على ما بينه مسئلة قال وكذلك ان قتل اجنبيا عمدا او خطا حكم على
العبد بك ذلك ولم يضمنه المرقص **قال واعلم** ان الوجه في ان المرقص لا يضمن
جنابة العبد المرقص هو ان جنابة العبد في الحكم كانتا جنابة ستيه لا ان
يلزم منه غيرها الا ترى انه لو قتل كان ذلك تلف ماله وكذا ان استرقه المجني عليه
او فداه الراهن بالذبيحة او سرق فتطعت به لا كان ذلك غرضا يلحق مال الستيه
كما يلحقه بجنايته الا ترى انه لو كان ولده لا يضمنه ستيه من ذلك
فبان ان جنابة العبد في الحكم كانتا جنابة ستيه لا فاذ كان ذلك لم يكن
لتضييع الراهن للمرقص ما هو جاز مجزئ فعلم معنى كائن الراهن لو كان المتلف
لم يضمنه المرقص فلهذا سقطنا الفهمان في ذلك على المرقص ويدل على ذلك
قوله صلى الله عليه وآله لصاحبه غنمه وعلقيه غنمه وهذا اعلام الرهن فيجب
ان يكونه على ستيه لا كان العبد لو اكتسب كان ذلك الغنم لستيهم لا كذا
غنم بالجنابة كان الغنم على ستيه **قال** وان كان الراهن معه ما انتقل
بالعبد الى ان يبعه الراهن ما يوفد على المرقص فاذا وجد ذلك حكم على العبد بما
يلزمه من قتل او غيبه لا وجهه الخا حقان تغلقا به على وجبه واحده لا هما حقان
تغلقا برقبته فكان تقدم ما ليس فيه افاقة النفس اولى كالحذين الى الجحيم على رجل
وكان في احدهما افاقة النفس كان تاحيلا لا فاذ كان سرقا وراعى وهو محض وقد ان
النفس اذا فانت بطل الحق الذي هو غيبه افاقة النفس وليس يلزم عليه الفقير الذي
عليه الذين ويقتل عند افي ان القتل تقدم لان احقائ لم يتخلقا به على وجهه ولا
لا في العود تغلق برقبته والذي تغلق به متبر ونحس انما قلنا ذلك في احقائ
المتخلقين به على وجهه ولا فاذ الا ترى ان المعام بعد القتل يجهت ان يظهر له
مال يوفي دمه فاذا قتل العبد بطل حق المرقص المتعلق برقبته من الاحقائ
والتوقف فاما اذا كان القتل خطا فهو مثله لانه لم يفرق بينهما احد ولا فها

وَلَا نَبْذَرُ أَيُّضًا فِي حِكْمِهِ أَفَاتِمَةَ النَّفْسِ فِيهِ مَعْنَى بَطْلَانِ حَقِّ الْمُنَظَرِ مِنَ التَّوَقُّفِ
وَالِاحْتِبَائِ بِحَقِّهِ الدَّانِ يَهْدِي لِيَا صَاحِبَهُ بِاللَّيْثِيَّةِ فَلَمْ يَذْكُرْ لَكَ وَيُفِيحِي الْعَبْدُ
رَهْنًا وَلَا يَكُونُ عَلَى الْمُنَظَرِ مَهْرًا **سُئِلَ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا رَهَّنَا
عَبْدًا فَأَعْتَصَبَ الْعَبْدُ مَا لَمْ يَدْرُجِلْ وَاشْتَمَلَكُهُ كَانَتْ جُنَايَتُهُ عَلَى الرَّاهِلِ وَلَمْ يَنْجُهَا
الْمُنَظَرُ وَوَجْهُهُ هُوَ مَا مَعْنَى مِنْ أَنْ جُنَايَتُهُ فِي الْحِكْمِ كَأَنَّ جُنَايَتَهُ سَتِيكَ يَدْرُجِي
غَرَمًا عَلَيْهِ كَمَا يَدْرُجِي بِنَعْلِهِ فَلَا وَجْهَ لَا عَادَتُهُ وَبَاقِي الْبَابِ عَلَى هَذَا فَلَا مَعْنَى
لَدَرْجَتَانِ عَلَيْهِ **سُئِلَ** قَالَ أَيْدِي اللَّهِ وَاللَّهِ عَنِ اخْتِلَافِ الرَّهْنِ
أَيُّ اعْتَقَ عَبْدُكَ لَا الْمَاهُونَ أَنَّ الْعَبْدَ يَعْتَقُ عَلَى كُلِّ وَجْهٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْوَحْنِيَّةُ
لَأَنَّ الْمُنَظَرِ لَيْسَ بِأَقْصَرِ مِنْ حَقِّ الشَّيْءِ فِي مَلِكِهِ فَإِنَّ الْقَدْرَ الْعَتَقُ فِي حَقِّ
الشَّيْءِ بِإِذْنِ مَتَّعَ أَنْ حَقَّ الْمَلِكِ كَانَ تَوَدُّهُ فِي حَقِّ الْمُنَظَرِ أَوْ لِيَا **تَضَمَّنَ** الْمُنَظَرُ
فَوَالِدَ الرَّهْنِ يَقْوَى مِنْ جِهَةِ التَّخْلِيفِ أَنْ كَانَ يَدْرُجِي قَائِلًا مَبْلُوحِي بِنَ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَكِنَّهُ يَضَعُفُ عِنْدِي لِأَنِّي لَا أَعْرِضُ بِهِ قَلِيلًا قَلِيلًا مَعْنَى قَوْلِنَا أَنَّ الشَّيْءَ مَعْصُومٌ عَلَى الرَّهْنِ
أَنَّ أَنْ تَلَقَّ تَلَقَّ مِنْ مَالِهِ لَمْ يَنْظُرْ فِي الصَّمَانِ فَرَجَ بِكَارَةِ صَمَانٍ وَمِثْلِهِ وَرَهْنًا كَانَ
صَمَانٍ قِيَمَتُهُ وَرَهْنًا كَانَ صَمَانٍ الشَّيْءُ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ الْأَجْرَةِ **فَانْ قِيلَ** أَنَّ
مَعْنَاهُ أَنْ عَلَيْهِ عَزْمٌ تَلَفُ ثُمَّ الْعَرَامَاتُ تَعْتَلِفُ كَانَتْ الْعِبَارَةُ الْجُودَ لِأَنَّهُ وَقَدْ يَكُونُ
فِيهِ النَّفْسُ الْمَضْمُونَةُ بِالْقَضَائِصِ وَالرِّيَّةِ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَ الْمُعْتَمِدُونَ وَغَيْرُهُمْ **إِذَا**

كِتَابُ الْغَصُوقِ

بَابُ الْقَوْلِ فِي الْمَغْصُوقِ يُؤْخَذُ بِعَيْنِهِ

لَوْ أَنَّ رَجُلًا غَصَبَ عَبْدًا رَهْنًا فَبْنَى فِيهَا أَوْ عَرَسَ فِيهَا كَانَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَوْ لِيَا
بَارِئُهُ وَحَكْمُهُ عَلَى الْعَاصِبِ بِتَقْضِ بَنَائِهِ أَوْ قَلْعَ غَنَائِهِ وَابْتِعَادَ هَامَا عَنِ الْأَرْضِ
وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِيَا مَنْ أَخِي الْأَرْضَ مَيْتَةً فَبْنَى لِيَا
لِعَرَقِ ظَالِمٍ حَقٍّ وَغَرَسَ وَغَرَسَ بَنَ الْبَيْتِ عَدَا ابْنِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَلَيْ بِمِثْلِهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ قَالَ **عَرَسَ** وَهُوَ حَتَّى صَاحِبُ هَذَا
الْحَدِيثِ أَنْ لِيَا رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَنِي صَنْتٍ يَخْتَصِمَانِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي الْأَرْضِ لَا تَحْدِهَا وَلَا أَخِيرَ فِيهَا يَخْلُفُ فَقَضَى لِمَا حَبِ الْأَرْضِ بِأَنَّ مِنْهُ وَلَمْ يَصْلُحْ

القول في الغصوق

التخل ان يخرج ع تحله عنها ولقد رايت يضربها بالمؤنن وهذه اما لا خلاف
 فيبين بين المسلمين **مسألة** قال التميم فان رزقها قضى لصاحب الأرض
 بالزريع وللغاصب ما غرم في الزريع فكان أبو العباس رضي الله عنه يجعل هذا على
 موافقة ما دلت عليه اصول يحيى عليه السلام من ان الزريع للزراع ولصاحب
 الأرض عليه كراء المثل والماد بقوله وللغاصب ما غرم اي ما فضل عن كراء المثل
 وهذه اوجه وقد يجوز ان يكون ذهب الى ظاهر ما روى رافع بن حديد عن النبي
 صلى الله عليه وآله من رزق في أرض قوم بغية اذ هم فليس له من الزريع شيء
 ويرد عليه نفقته وروي له نفقته وليس له من الزريع شيء فله ان يحتمل ان يكون
 اراد من رزق به رقوم بغية اذ هم في أرضهم وان يكونه الماد له نفقته ان كانوا
 اذنوا له بعد ذلك في النفقة ونازل ذلك اصحاب ابي حنيفة فقالوا معناه ليس
 له من الزريع شيء كما له فيما رزقه في الرمن او في أرض ابيها لهما له رزقها لانه
 عليه ان يتصدق بالزريع ويبعد وجوب التصدق به اذا كان البدء له لان ملكه
 لم يجز دعليه فيقال ان ملكه من وجبه مخطوط وانما هو قد رزق على الخوا
 مخطوط وذلك تجاريه صعبه ويربها باللام لا يلزم التصدق بها ونظاير ذلك
 كثير وقال ابو حنيفة لا كراء على الغاصب لما استهلك من منافع المغطى
 وذلك اصول يحيى عليه السلام على وجوب الجواب ان يرى اصول يحيى عليه السلام
 وبه قال الشافعي ووجه ان المنافع يجوز فيها الادباحت والاستعانة عليها
 فوجب ان يلزم العوض باستهلاكها دليله الاصول **فان قيل** فيلزم
 ان تجوز على من وطئ جارية غيره لا هذا المثل كما اوجبتم على من سكر دار غيره
 كرى المثل **فيل** له هذه الا يلزم على علتنا لا ناعلنا بان قدما تصح
 فيما الادباحت والادباحت لا تصح في الوطء على ان منفعته البضع لا تسبب سائر
 المنافع الا ترى ان من ملك البضع بعقده صحيح لم يكتف بقية ملكه وطلوع
 لا تشق منه المثل وكذا له عنه نالومات وليس كذلك سائر المنافع لانه
 من استأجر دارا ملكه ولم يسكنها استحق عليه الكرى فدل ذلك على ان استحقاق
 عوض الوطء على خلا واستحقاق عوض سائر المنافع لانه عوض البضع لا يشق
 الا بالوطء عن عقد صحيح او شبهه وليس كذلك سائر المنافع **الوتر**

ان من ممالك البضغ بملك صحيح ثم لم يطأ في بني ملكه وطلق لا تستحق
 مهن المثل وكذا لك عندنا لو ماتت وليس كذا لك من المرافق لأن من استاجر
 في الامانة لا في المصلحة استحق العلف فذلك على ان استحقاق عوض الوطء
 على خلاف استحقاق اعوام المرافق لأن عوض البضغ لا يستحق الا بالوطء عرف
 عقد صحيح او شبهه وليس كذا لك من المرافق الا ترى ان المثل هو الذي يثبت
 ان تزويج وتوطء بعينه مهن لم يطع ذلك ويجب فيه المهر على ان المهر ليس
 هو عوض عن الوطء لانه سوى وطئ من هذا الف مرة قد فاما يجب مهن ولا خد فبان
 انه عوض الوطء الاول الواقع على الاستباحة **فان قيل** فيلزمكم على علمكم
 المهر اذا احتسب ومنع التصرف ان يلزم له كبرى المثل **قيل** له لا يلزم ذلك
 لانا قسمنا المرافق على اموطها والحد لا يطع فيه الاباحه بالا عتياض عليه فلم
 يجب ان يفتس عليه منافعها على ان مرفق المرفق لا يطع فيها الاباحه **فان قيل**
 روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال المخرج بالضماد فاذ اضمم
 العاصب المعصوب فيجب ان تكون منفعته له **قيل** له ليس من مذهبكم
 ان للمرافق تكون للعاصب وانما يقولون انه لا يصحها بالاستهلاك فلم يقولوا يجب
 الخبر في هذا الموضع ولم يقل به احد من الامم فبان ان الماد عتية مذهبكم النبي
فان قيل المرافق ليست ما لا يستحق عليها العوض بالاتلاف
قيل له فيلزمكم ان لا يستحق عليها العوض بالعقد على ان من
 فتق ثوبا مخيطا لغيره لا يقتضى بائنا نحو ثا فلا خلاف انه يضم ما اتلف من المرافق
 فقد بطل قولكم انها لا تستحق عليها الاعوان بالاتلاف على ان هذا يمكن ان
 تجعله أمهلا تفتس عليه بان نقول انها مرفق اغنيان مملوكة فيجب ان يضم
 بالاتلاف كفتق الثوب ونقص الباب ولا يلزم منافع ولد المخروق لأن من
 ومنافع الحد لا تضم بالادستة لا بما يتنا لأن منفعته معاملة لا ماله
 ولا تصح فيها الاباحه **قيل** له قال ولوان ان جلد اغتصب
 حشبه ثم بنى عليها قطي على العاصب بتسليم الغشبة الى صاحبها ونقص
 ما بنى عليها ان كان لا يمكن ذلك الا بنقصه وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة
 واصحابه لا يجب تسليمها اذا لم تنم الا بنقص البناء ولا يصاحبها القيمة

وَالَّذِينَ يَلْعَنُونَ عَلَى مَا ذُكِّرُوا بِهِ يَسْمَعُونَ لَوْلَا صَبَاحُ الْيَوْمِ عَلَيْهِمْ وَالَّذِينَ يَلْعَنُونَ لَيْسَ لَهُمْ عَذَابٌ إِلَّا ظَلِيمٌ
 حَتَّى وَقَوْلُهُ عَلَى الْبَيْتِ مَا أَخَذْتُ بِكَ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنَا الْكَافِرُ وَكَانَ كَلَامُ الْكَافِرِينَ
 بِالْبَاطِلِ قَوْلُهُمْ أَتَمْنَا الْإِيمَانَ آمَنُوا لَوْ كُنْتُمْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ لِيَتِيمُ قَالَ وَاتَّقُوا النَّارَ
 الَّتِي أُكْهِمَتْ يُخْلَدُونَ فِيهَا وَلَوْ أَنَّ لَكُمْ مِثْرَةَ مَا فِيهَا لَأَسْفَحْتُمْ فِيهَا قِيَّاسَ مَا لَمْ تُؤْمِنُوا بِهِ عَلَيْهِمْ أَنْزَلَ
 مَا لَهُمْ عَلَيْهِمْ أَنْزَلَ مَا لَهُمْ وَلَا هُمْ يَرْجِعُونَ وَلَا أَجَارَ لَهُ وَلَا يُؤَدِّي إِلَى الْإِلَافِ
 النَّفْسِ الْوَالُوفِ مِنْهُ وَجَعَلْنَا سَفْهُنَا عَنْ الْخَيْطِ يُخَاطَبُ بِهِ الْجُرْحُ أَوْ الْوَجْهُ يَرْكَبُ
 عَلَيْهِ السَّفِينَةُ فَيُطَالِبُ بِهِ مَهَاخِبَهُ فِي الْجَنَّةِ لِأَنَّ هَذَيْنِ يُؤَدِّيَانِ إِلَى الْإِلَافِ النَّفْسِ
 أَوْ يُخَافُ ذَلِكَ إِنْ يُقَالُ إِنَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَغْضُوبٌ قَائِمٌ بِعَيْنِهِ لَا يُؤَدِّي إِلَى الْإِلَافِ إِلَى تَلْفِ
 النَّفْسِ أَوْ الْوَالُوفِ مِنْهُ **فَأَنْ قِيلَ** لَوْ الزَّمَانُ لَا نَقُصُّ الْبَنَاءَ كَمَا قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ
 صَرَخًا لَا يَسْتَعْقُ **قِيلَ** لَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ مِنَ الصَّهْرِ يَسْتَعْقُ
 عَلَيْهِ الْأَثَرُ إِلَى مَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقُلُوبِ الْخَلْقِ عَنِ
 الْأَرْضِ الْمَغْضُوبِينَ وَذَلِكَ مَا يَلْزَمُ الْعَاصِبَ قِيلَ ضَرَرٌ لَكِنَّهُ يَسْتَعْقُ لِحَقِّ الْعَمَلِ
 مِنْهُ وَالْإِلَافُ فِي أَنْ مَرُّ نَزْعِ الْأَنْفِ مَغْضُوبَةٍ يَجِبُ قُلُوبُ النَّزْعِ وَذَلِكَ
 مَا يَصْرَفُ بِالْعَاصِبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَغْلِيضُ الْمَغْضُوبِ الْأَيْضُ لَا يَدْخُلُهُ عَلَى نَفْسِهِ
 وَهَكَذَا لَوْ بَيِّنَ فِي أَرْضِ مَغْضُوبَةٍ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ نَقْصٌ بِنَاءً **فَأَنْ قِيلَ** فَاتَّأَمَّرَ
 بِنَاءً عَلَى مَلِكِهِ فَوُغِيَ عَنْهُ مُتَعَلِّقٌ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِتَقْضِيهِ **قِيلَ** لَهُ بِنَاءٌ عَلَى
 مَلِكِهِ وَمَلِكُهُ غَيْرُهُ لَوْ هُوَ الْحَشْبَةُ الْمَغْضُوبَةُ فَكَانَ قِيَّاسُهُ قِيَّاسَ مَا بَيِّنَ بِنَاءً
 بِغَضَبِهِ عَلَى مَلِكِهِ وَبَغْضِهِ عَلَى مَلِكِهِ غَيْرُهُ إِذَا الْمَيِّمُ لَهُ تَسْلِيمُ أَرْضِ جَارِهِ الْأَسْ
 بِتَقْضِيهِ كُلِّهِ يَلْزَمُهُ نَفْسُهُ **قَالَ** وَكَذَلِكَ كَانَ كَانَ الْعَاصِبُ دَفْعًا إِلَى تَقْضِيهِ
 فَبَيِّنَ عَلَيْهَا عَالِمًا بِأَنَّهَا مَغْضُوبَةٌ أَوْ غَيْرُهَا عَالِمًا بِذَلِكَ يَقْضِي بِالْحَشْبَةِ لِتَقْضَاؤِهَا
 الشَّيْءُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا غَضِبَ وَغَيْرُهَا الْعَاصِبُ رَجَعَ عَلَى الْعَاصِبِ بِقِيَّاسِهِ مَا فَسَدَ مِنْهُ
 بِنَائِهِ أَمَّا وَجُوبُ رَدِّ الْحَشْبَةِ فَقَدْ مَقَى الْكَلَامُ فِيهِ فَلَوْ جَاءَ لَعَادَتُهُ وَج
 فِي الثَّانِي أَيْضًا عَاصِبٌ كَالْأَوَّلِ عَلَى أَوَّلِهِ يَعْلَمُ الْأَمْرَ فَلَا يَنْهَى عَلَيْهِ إِذَا الْمَلِكُ
 يَعْلَمُ أَنَّ مَا رَجَعَهُ عَلَى الْعَاصِبِ بِقِيَّاسِهِ مَا فَسَدَ إِذَا الْمَلِكُ يَعْلَمُ بِأَنَّهُ مَغْضُوبٌ
 هُوَ مَا نَدَّ كَرَّ لَا فِي بَابِ وَلَيْدِ الْمَغْضُوبِ وَفِي قِيَّاسِ عَلَيْهِ هَسْبُ **قَالَ**
 وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اعْتَصَبَ أَمَةً مَدَّ بَرًّا ثُمَّ أَوْلَدَهَا كَانَ الْوَلَدُ مَدْبُرًا كَالْأُمِّ وَلَمْ يَلْحَقْ

نَسَبُهُ بِالْوَالِدِ وَلَوْ كَانَتْ الْمَعْنَى بِأَنَّهُ كَانَ الْوَلَدُ فِي حَكْمِ الْأُمِّ تَعْتَقُ بِعَقْمِهَا
 وَلَمْ يَلِغْ نَسَبُهُ بِالْوَالِدِ عَلَيْهِ حَدٌّ مِثْلُهُ وَلَا عَقْدٌ عَلَيْهِ وَالْعَقْدُ وَالْحَدُّ لَا يَجْمَعَانِ
 قُلْنَا إِنَّ قَوْلَ الْأُمِّ الْمَذْمُومَةَ قَوْلُ الْوَلَدِ يَكُونُ فِي حَكْمِهَا لِأَنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ فِي حَكْمِ الْأُمِّ
 فِي الْعَقْدِ وَالرِّقِّ وَالْحِرْتِ لِأَخْلَافِ قَوْلِهِ الْأَوَّلَامُ الْوَلَدُ مِنْ سَتِيدِهَا لِأَنَّهُ هُوَ
 يَكُونُ خَدًّا لَوْنِ الْوَلَدِ لَا يَمْلِكُ وَلَدًا وَمَنْعًا لِحَقِّ النَّسَبِ لِأَنَّ الْوَالِدَ رَأْسُ الْقَدْرِ
 قَالَ مَهْلِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْأَمْرُ بِالْوَلَدِ لِلْمَوْلَى وَالْمَوْلَى الْحَجَرُ وَهُوَ مَا لَا خِلَافَ فِيهِ
 وَأَوْجِبْنَا الْحَدَّ لِأَنَّهُ تَكَابُهُ الرُّبَا بَعْدَ شَهَادَةِ قَوْلِهِ نَوَجِبُ الْعَقْدَ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَجِبُ
 إِلَّا بِوَالِدٍ يَفْعَلُ فِي عَقْدِهِ صَحِيحًا أَوْ شَبِيهًا عَقْدَ لَوْنِ مَا خِلَافَ مَنْ يَكُونُ رَأْسُ
 عَقْدًا وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا مَقَرَّ فِي الرُّبَا إِذَا لَمْ يَغْرَضْ فِيهِ مَعْنَى آخَرَ وَمَنْعْنَا اجْتِمَاعَ
 الْعَقْدِ وَالْحَدِّ لِهَذَا الْعِلَّةِ لِأَنَّ الْحَدَّ يَجِبُ فِي الرُّبَا الْمُحْضَرِّ وَالْمَهْرُ لَا يَجِبُ فِيهِ تَبَيَّنَ
مسألة قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اغْتَضَبَ نَاقَةً فَخَرَّهَا أَوْ بَقَرَةً فَذَبَحَهَا
 أَوْ غَنِيَةً هَامَةً الطِّيَورَ وَنَعْوَهَا كَانَ مَهْرًا جَبَةً بِالْحَيَارِ أَنْ شَاءَ اخَذَهُ أَمْ مَدَّ بُونَهَا
 شَاءَ اخَذَ قِيمَتَهُ وَخَدَّ قِيمَتَهُ مَا نَقَضَهُ الدَّخْلُ وَأَنْ شَاءَ خَصَمَهُ قِيمَتَهُ حَيًّا وَجَدَّ
 قَوْلَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ أَنْ شَاءَ اخَذَ لَعَلَى مَا بِهِ وَأَنْ شَاءَ تَرَكَ وَخَدَّ قِيمَتَهُ حَيًّا أَنْ
 الْغَضَبُ لَمْ يَنْتَفِ عَيْنُهُ بِلِ الْغَنِيِّ بِأَقِيمَةٍ وَلَمْ يَنْتَفِ مِنْ الْجَدِّ أَنْ يَمُوتَ أَنْ يَكُونَهُ
 لِكَيْ قِيمَةٍ وَأَنْ شَاءَ اخَذَ بَعْضَ مَنَافِعِهِ فَإِنْ أَمَكْنَا أَنْ نَخْبِرَ الدَّائِمَ مِنَ الْمَنَافِعِ
 كَأَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِ بَانَ نَعْتِيقُهُ قِيمَتَهُ حَيًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَنْ يَرْضَى بِأَخْذِ لَمْ يَبُوحَا
مسألة قَالَ فَإِنْ اغْتَضَبَ ثَوْبًا فَقَطَعَهُ قِيمَتَهُ أَوْ غَنِيَةً قِيمَتَهُ
 كَانَ مَهْرًا جَبَةً بِالْحَيَارِ أَنْ شَاءَ اخَذَ الثَّوْبَ عَلَى مَا وَجَدَ وَأَنْ شَاءَ مَخِطًا أَوْ مَقْطُوعًا
 غَنِيَةً مَخِطًا وَأَنْ شَاءَ اخَذَ قِيمَتَهُ صَحِيحًا وَعِنْدَ ابْنِ حُنَيْفَةَ يَا خُلْدُودُ يَا اخَذَ مَا هُوَ
 نَقَصَهُ الْقَطْعُ مِنَ الْغَضَبِ أَنْ شَاءَ وَأَنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْغَضَبِ وَصَحْمَتِهِ قِيمَتُهُ
 قَالَ الشَّافِعِيُّ لَيْسَ لِمَهْرٍ جَبَةٍ إِلَّا اخَذَ مَا وَجَدَ قِيمَتَهُ النِّقْصَانِ قَالَ ابْنُ حُنَيْفَةَ
 أَنْ كَانَ خَطْمٌ فَلَيْسَ لِمَهْرٍ جَبَةٍ عَلَيْهِ سَبِيلٌ وَأَخَذَ قِيمَتَهُ صَحِيحًا **مسألة**
 أَنْ مَا مَقَى مِنَ الْكَلَامِ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى هُوَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ
 وَنَحْنُ نَزِيدُهَا أَيْضًا فَتَقُولُ أَنَّ الدَّخْلَ وَالْقَطْعَ لَيْسَ بِأَمْرٍ بَدَلًا
 يَتَعَلَّقُ الْغَضَبُ بِهِمَا فِي الْأَكْثَرِ الْأَعْمُ فَإِنَّ الْخُتَانَ الْمَغْضُوبَ مِنْهُ اخَذَ هُوَ

فكانت رخي بالذبح والقطع فلا وجه لتفميني للغاصب قيمة النقصان وما اذا
 لم يجز ذلك فنقول في المسئلة ان الله يسلمها الى الغاصب وياخذ قيمته كل واحد
 منهما صحيحا لان الغاصب قد اثلث الكثير من منافعهما بالذبح والقطع والعرض
 في العين هي المنافع يدل على ذلك ان من غضب عبدا او فرسا او مائتا في يد
 الغاصب صير القيمة لغوات عاقبة منافعها ولا لذل لئلا يوحى مع قيمة ما نقص
 الذبح قد لا يستحق في المنافع المتأخر ^{المستغاه} فكذلك الثوب المظبوط به
 مع قيمة ما نقص القطع قد لا يستحق الثوب الصحيح فلا يتنع ان يكون
 غرضه قد فات بما حصل فيهما من الذبح والقطع اذ قد فانت عظم منافعهما
 فوجب ان لا يلزم صاحبهما احدهما بل جعلنا له تسليمها الى الغاصب واخذ
 قيمتها حيا ومحييا فانه قاسه الشافعي على الشق اليسير في ان صاحب الثوب
 لا يملك ان يدفعه الى الغاصب ويضمنه القيمة وهو صحيح لم يفتح ذلك لان
 الشق اليسير لم يفت الذم منافعها فانه فات اليسير منها فلم يبطل اكثر
 الاغراض المتعلقة بالثوب الا ترى ان من احدث عبدا فشيءه موضوعة ان حيوانا
 فخره لم يكن لصاحبهما الا ما نقصهما في قتلها الغاصب كان لصاحبهما القيمة
 فاما ما قال ابو حنيفة من ان الغاصب ان كان حيا طهر حيا قطع يظن
 الثوب فلا سبيل لصاحبه عليه لغوات اكثر منافعها لا معنى له وذلك ان
 الحيطة لم تغت من المنافع الا ما فات القطع بل زاد وهو منتهى في الزيادة
 على ما يفي القول فيه بعد هذه المسئلة فاما الشق اليسير فقد ذكر في الحكماء
 فيما افسد لا الصانع ان لصاحب المتاع اخذ لو واخذ قيمته فقط ان كان الفاسد
 اذ هب اقل من النصف من قيمته فاون كان اذ هب اكثر من النصف من
 قيمته فله ان يسلم الى الصانع وياخذ قيمته صحيحا فبئ على ان اليسير من
 الشق لا سبيل فيه لصاحب الثوب الا على اخذ قيمته النقصان وهكذا
 ما اختلف فيه **فان قيل** فانتم تقولون اذا قطع الغاصب الثوب
 او ذبح الشاة فاخذها لا شيء له غير هياكل قلم فيما افسد الصانع انه ياخذ
 و ياخذ قيمة النقصان والفرق بينهما **فيل** له الفرق بينهما ان
 الفاسد لا يتعلق به الاغراض في العادة فاذا ذبحني ياخذ الثوب الذي اخرقه
 القطع او الهاب الذي كسر لا يجازي ذلك على رخصتها بالحرق والكسر

ق الفطخ والدخ مما يتعلق به الاغراض في الاعتم الآله ومجزي العادات فاذا
 رغبوا ما خبها ما اخذها ذلك على رهنها بالقطيع والبيع ولذلك لم يجعل
 لها قيمة النقصان على الغاصب القاطع والبيع وجعلناها على الحرق والكاسين
مسئل قال فان اغتصب ثوبا فصبغته او باعته فصبغته المشتري
 اخذ له ما خبها فصبغته او كسح المشتري على الغاصب بقيمة المصبغ ان كان
 المشتري لم يعلم ذلك ولم يكن للغاصب ان يغسل المصبغ عن الثوب لا خلاف
 ان صاحب الثوب ياخذ له مضمونا لا ند وجد عين مال المضمون لم يجز فيه
 ما يجز في غيره الاستهلاك وتوليد ماله عليه والى من ليس له
 ظالم حتى وقوله على اليد ما اخذت وقتلنا يرجع المشتري على الغاصب البائع بقيمة
 المصبغ لانه مضمون اذ لم يكن علم ان الثوب مضمون كما يقول ذلك في ذلك
 المعرفه واما صاحب الثوب فقد اختلف فيما يلزمه للمصبغ فكل من ابى ههنا
 مثل قولنا انه لا شيء للمصبغ على صاحب الثوب عن المذ كان يحصل منه ذهب
 ابي حنيفة واصحابه ان المصبغ ان كان نقص الثوب فلهما حيب الثوب الحيات
 بين ان ياخذ له لا شيء له سواء كان بين ان يتسلم و ياخذ قيمته ابيض وان
 كان اذ اذله الحيات بين ان يتسلم و ياخذ قيمته ابيض وبين ان ياخذ له
 ويضمن للغاصب قيمة مضمونه وقال الشافعي في الزيادة لا يكونه الغاصب شيئا
 في مقدار المصبغ لصاحب الثوب في الثوب وفي النقصان للغاصب فسلم عن الثوب
 على ان يضمن نقصان الثوب قلنا لا شيء للغاصب على صاحب الثوب للمصبغ اذ
 او نقص وليس للغاصب اخذ له عن الثوب لانه الغاصب كان متبرقا عما به له
 لانه لم يصبغه بعوض على عقده حتى ولا فاسد ولا جكم ولا يته ولا با حكم
 فلم يبق له وجه الا الدرع يد له على ما قلنا لا ما اجمعوا عليه من ان الغاصب
 لو غصب عبدا امر به ههنا فلا فانفق عليه مثل ثمنه حتى اشتفى و براق شحم
 لم يرجع ما انفق على صاحب العبد للعتي التي ذكرناها فلكذلك ما اختلفنا فيه
فان قيل لا خلاف ان من غصب شيئا فخلاه بالذهب او الفضة
 ثم جاء صاحب الشئ ان الغاصب اخذ الذهب والفضة عن الشئ فلكذلك
 المبيع قيل له لا يشبه هذا ما اختلفنا فيه لانه المبيع مستهلك

في الثوب الا ترى انه لا يجوز بيعه من ذم الثوب وليس كذلك
 الذهب والفضة لانهما عيانان قايان لم يجر بينهما الاشتراك فكان الغصب
 لما ردنا لا اليه من النقص اشبه وعندها في حذيفة لق غصب ارضها فزاع
 او نخل او شجر فسقى وانفق عليها حتى انتهى فان المغموب منه ياخذ ذلك المبلغ
 ولا شيء للغاصب فكذلك ايضا ما اختلفنا فيه فان قيل لم يكن قصد
 الغاصب التبرع فيما انفق فيه الصنيع قيل له لا معتبر بالمقصود
 في هذه الاشياء الا ترى انه لما يقصد التبرع فيما انفق على العليل
 والارض والخيول والكر حصل متبرعا للوجه الذي بيننا قال
 فان نقصه الصنيع كان له صاحب الخيارات بين اخذها وبين اخذ قيمتها
 بغير بيعها وبهم ما مضى فيمن ربح شاة او قطع ثوبا ثم سجد المغموب منه بث
مسألة ولو اغتصب اديغا فباعه اخذها صاحبها مدبوقا وهم
 ما قد هنا من انه متبرع بما عمل وهو الحق او ربح لا انه ليس فيه ما يحيل له مال
 قائم للغاصب فيكونه مثل الانفاق على العبد العليل وما اشبه ذلك
 سوى مسألة قال ولو ان مختصرا ادى في المغموب ما يمكن اخذها من
 غيره اذ لا بالمغموب كان للمغتصب اخذها عنه بغير بيعها وهذا امثل ان يحل الشيف
 بالذهب والفضة ونحوها من الدوا واللعام وهذا الاختلاف فيكون لا نه عين قائم
 لم يستعمله فان لم يخلع منه من الغاصب على نحو ما مضى القول
 في قليل الضمة وكثيرها في ان المصروف ياخذ قيمة الضمة ان كان يشترط اذا كان
 فما لا يتعلق به الاعراض في الغلب وفي الكثرة له الخيار في تسليمه ولخذه
باب القول في المصنوع

القول في المصنوع
 في الغصب

لو ان رجلا اغتصب بقره او غنمه هامة الحيوان من ماله او غنمه هامة
 عند اولد اخذها صاحبها واخذ نسلها فان هلك الام وبقي النسل
 اخذ قيمة الام يوم غصبها واخذ النسل وان هلك النسل وبقيت الام اخذ الام
 ولم ياخذ قيمة النسل الا ان يكون النسل هلك بجنائز من الغاصب فتلزم القيمة
 وبه قال ابو حنيفة واصحابه والخلاف بيننا وبين الشافعي في الاق لا في

ان تلفت من غير ان يستحدث فيها العاصب اهل يوجب الضمان قال الشافعي
هي مضمونة مضمونة كالا ميات وقولنا لا تكون مضمونة بغضب الامهات لا
مضمونة بغيرها والوجه في ذلك ان الولد صار في يد العاصب بغير فعله
وتلف بغير فعله من غير ان توجهت عليه مطالبة من له الحق في مطالبة فوجب
ان لا يقم ان تلف ذلك لئلا تكون تلقية الریح في دياره او الطائر يسقط في
داره او النوايل يلقها تلقت اذ اخلت ان يجمع في ذلك لا يقم للعلية التي
ذكرناها فكد ذلك ولد المضمونة وليس يلزم على هذا ما نؤله من ان من صار
طبيته من اللحم والخرجه من اللحم ثم ولد ثم هلكا انه يقم الطيبة وولدها
ويكون ان اسمعته وجل قد امل بارسلها وارسال ولدها وردتها الى اللحم فاما مشي
من ذلك مع توجه المطالبة عليه بردها الى اللحم حتى تلفا فمهما بل مثال هذا ان
يطالب ولد المضمون بغيره فممتنع من ردها ومضى كان ذلك كذا فممتنع
العاصب على ان ضمان صبي اللحم وصبي اللحم عندنا لا يشبه ضمان الاشغال لان
عندنا ان جماعة لو اشتركوا في تلبسهم من صفة كل واحد منهم وكذلك لو دلت عليه
غيره فقتل به لالتهمهم وليس كذلك ضمان الاموال فان ان ضمان صبي اللحم
وصبي اللحم لا يكون ان يجعل الضمان الاموال اصداء **فان قيل** ما انكرتم
ان يسهل الغضب الى الولد كالكتاب والكتاب والاشتياد كما قلتم ان
في الرهن **قيل** لم نعلم قلنا ذلك لانا وجدنا الكتاب والكتاب والاشتياد
ثابتين في الرهن وكذا لك الاستيلاء ثم وجدنا الرهن ايضا حقا ثابتا
في الرهن فقمنا على ذلك في باب السارية والغضب ليس هو ثابت على
الرقبة فكيف نقول على ذلك على انا قد بينا في مشكله فوايد الرهن
ان الرهن لا يصح مضمونا بضمائم الاثم حتى يشارك الا في سبب الضمان
وقد له المضمون لم يشارك المضمون فيما وجب ضمانه لانه لم يجر عليه
الغضب كما جرى على امه ومضى جرى عليه الغضب كان ايضا همه مضمون **فان**
قيل اذا كان حفر البئر سببا الجناية اذ اوقع فيها انسان فوالله
ان يكون غضب الا سببا الغضب الولد **قيل** لم يولد من المفعول كان لا يجوز
ان يعمل لوقوع فيه فصح الحفر لا بد من الوقوع اذا لم يترك وليس كذلك

وَعَصَبُ الْوَلَدِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجُودُ لِأَفْرَادِهِ عَنْ صَاحِبِهِ فَلَمْ يَجَزْ فِي الْغَضَبِ أَنْ
يَكُونَ أَحَدُهُمَا سَبَبًا لِلآخَرِ وَوَجِبَ ذَلِكَ فِي الْحَقِّ وَالْوَقْفِ عَنِ هَيْسَعِ الْمَرْءِ
قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اغْتَضَبَ شَجَرًا مَتَعَارًا فَعَرَسَهُمْ وَنَقَّاهَا حَتَّى كَبُرَتْ كَانَ صَاحِبُ الشَّجَرِ
أَوَّلَ بِقَطْعِهَا وَبِأَخِيذِهَا وَهَذَا عَمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ لِأَنَّ الْغَاضِبَ وَجَدَ عَيْنَ مَا لِيَدِهِ
لَمْ يَسْتَهْلِكْ لَمْ يَجَزْ فِيهِ مَا يَجْزِي مَجْرَى الْأَشْيَاءِ لَئِنْ كَانَ أَوَّلِي يَدِهِ عَلَى مَا مَقَى
الْقَوْلُ فِي امْتَالِهِ هَيْسَعُ الْمَرْءِ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اغْتَضَبَ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ
فَضَمَّ يَدَيْهِ وَقَبَّرَ أَحَدَهُ لَمْ يَصْلُحْ بِدِيَارَتِهِ وَكَذَلِكَ إِنْ هَزَلَ وَنَقَضَ أَخَذَهُ
بِنَقْضَانِهِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمُغْتَضَبِ بِشَيْءٍ أَمَّا إِذَا وَجَدَ لَمْ يَصْلُحْ بِدِيَارَتِهِ فَتَأَيَّدَ أَفْلَاحُ
خِلَافًا أَنْ يَأْخُذَ لَوْ قَامَ إِذَا وَجَدَ لَمْ يَصْلُحْ بِدِيَارَتِهِ فَكَثُرَ الْعِلْمُ فِيمَا
حَفِظْتُ عَلَى أَنَّهُ يَأْخُذُ لَوْ يَأْخُذُ قِيَمَةُ النِّقْصَانِ فَلَمْ يَهَبْ يَحْتَجِي عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَلَى أَنَّهُ يَأْخُذُ لَوْ يَأْخُذُ لَوْ وَجَدَ إِنْ كَانَ الْمَرْءُ لَمْ يَكُنْ يَجْنَأُ بِثَبَّتِهِ وَلا هَوْلًا يَخْشَى
بِحُكْمِهِ وَلا مَاهُوَ بَتَّجَ لِلْمُتَلَمِّذِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْغَاضِبِ فِي الْعَيْنِ إِلَّا التَّبَقُّصُ عَلَى وَجْهِ
التَّعْيِيرِ فَأَوْزَنَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ ضَمَانِهِ كَمَا أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَوْ نَقَضَ
مِنْ جَمِيعَةِ السَّعْرِ أَخَذَهُ صَاحِبُهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْغَاضِبِ بِشَيْءٍ لِنَقْضَانِ السَّعْرِ فَكَذَلِكَ
مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فَإِنْ قِيلَ أَرَأَيْتَ إِنْ عَمِيَ أَوْ ذَهَبَتْ يَدُهُ أَوَّلًا كَانَ لَا يَرْجِعُ
بِالنِّقْصَانِ قِيلَ لَهُ هَذِهِ أَغْضَاءُ وَيَفْعَلُ أَنْ تَنْزِلَ بِالْأَحْكَامِ الْأَنْزَلَى إِنْ كَانَ الْعَبْدُ
تَحْتَقِصُ بِجَزْءٍ مِنْ مَعْلُومٍ مِنَ الْقِيَمَةِ فَأَذَارُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ لَمْ يَرُدَّ الْعَيْنُ كَمَا كَانَتْ وَنَقْضَانِ
الْمَرْءِ بِنَقْضَانِ السَّعْرِ أَشْبَهَ وَالْمَثَلُ فِي الْجَلَّةِ فِيهَا مُضْعَفٌ وَلا لِحُطْطِ عَنْ غَيْرِ
أَنْ قَالَ لَهَا هَيْسَعُ الْمَرْءِ قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اغْتَضَبَ عَبْدًا أَوْ ابْنًا أَوْ خَاقًا ثَلَاثًا
فَاسْتَعْلَمَ أَتَقَى لَهَا إِلِكٌ بِالْمَغْضُوبِ وَغَلِيَّةٌ عَلَى مَا تَذَكَّرْتُ إِلَيْهِ مِنْ إِيحَابِ حَرْفِ
الْمَثَلِ عَلَى الْغَاضِبِ وَقَدْ مَقَى الْكَلَامَ فِيهِ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مَدْفَعُهُ بِنَاءً
الْغَاضِبُ يَدْفَعُ إِلَى الْمَغْضُوبِ مِنْهُ كَرَكِ الْمَثَلِ فَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ بِشَيْءٍ لَمْ يَلْزَمْ
شَيْءٌ آخَرَ إِنْ كَانَتْ دُونَهُ كَانَ عَلَى الْغَاضِبِ بِيَدِهِ تَرَى الْمَثَلُ وَإِنْ كَانَتْ فَوْقَهُ
دَفَعَ حَرْفَ الْمَثَلِ إِلَى الْمَغْضُوبِ مِنْهُ وَرَدَّ الْبَاقِي إِلَى بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ صَاحِبَ الشَّيْءِ
قَدْ اسْتَحْوَى عَلَى الْغَاضِبِ كَرَكِ الْمَثَلِ فَغَلِيَّةٌ تَوْفِيَّتُهُ لَوْ مَا رَأَى عَلَى ذَلِكَ
مَضْرُوفًا إِلَى بَيْتِ الْمَالِ لَوْ أَنَّ مَلِكًا مِنْ جَهَّةٍ مَحْظُورَةٍ قَالَ وَكَذَلِكَ إِنْ

ان استغل الغاصب من العبد ما علمه من الصناعات كان الغلب لصاحب
العبد وهذا وجه تفصيل ما مضى قبله قال فاون تلت العبد احد حاجبه
فجهته لن لم يفتن تلك الصناعات ووجهه انه لا يفتن الزيادة في جسمه اذ الم
يكن تلفه بزيادة بجنائيه منه كما قلنا في اوله فاون الم يفتن الولد في الزيادة
في جسمه ما لم يكن التلغ بجنائيه فاون لا يفتن الصناعات بزيادة الصناعات
فان كان هو المستهلك له بفعل فقياس قول يحيى بن الحشاش ان **بعض**
جميع ذلك **مسألة** قال في ذلك ان اتى العبد بغيره
الى ان يقبضه صاحبه وبنى قبضه صاحبه على ابي وجب قبضه عالم ابي او غير
عالم فقد خرج الغاصب من ضمانه لانه لا يفتن ان يكون عليه ضمان شيء
هو في يد مالك فاون فزون المالك افي حن من يد لا بالغضب لم يفتن الغاصب
الاول الابان بغيره ثانياً لكل ذلك . يقتضيه ظاهر قول يحيى عليه السلام
قوله قال ابو حنيفة واصحابه به لا اخفط خلافاً عن غيرهم

باب القول في استهلاك المغصوب

اذا اغتصب الرجل شيئاً ثم استهلكه ان كان المستهلك حياً او اماً او عنده
او مثلهما فان كان مما كان افي يورن لزمه يفتل ما اغتصبه **اعلم** ان الغاصب
ان استهلك المغصوب لم يخرج من المغصوب عن ثلاث اشياء اما ان يكون خالداً
يوم الاستهلاك كما ان يوم الغضب لم يتغير بزيادة لا نقصان فهذا اقيمت
يوم اغتصب وقيمه يوم استهلك سواء وعن ابيها عتبت عتبات العتبات والعتبات
في العتبات سواء او يكون قد زاد جسمه فهذا اقيمت يوم استهلاكه لكون الزيادة
في جسم المغصوب متضمنة اذا كان تلفه بفعل الغاصب لا عرفه فاون خلافاً
الاختلاف رواية عن ابي حنيفة نفسه واطل ان الشئ من اصح الروايتين
عندهم لانه روى لا يورن ابي يوسف عنه في الآخر رواية اصحاب الاملاء
عن ابي يوسف عنه في وجهه انه قد جنى على الزيادة كما جنى على الأصل فيجب
ان يضمنها كما يضمن الا في لاد اذا تلفت بجنائيه افي يكون قد نقص جسمه فالغاصب
يضمن قيمته يوم اغتصبه لانه يضمن يوم اغتصبه قيمته بشرط ان يضمن عن الزيادة

القول في استهلاك
المغصوب

تسليمهما لا يجوز لأن التسليم يتضمن متخى البيع ولا يجوز بيع أم الولد
ولا المدبر فلزم منه جنايتهما إلى قيمتهما قال وإن كان المعتصب ضيقاً لأن قتله
قيمة ما استهلكه في ماله لأن حقوقاً مكاتباً لزمه ما استهلكه يستحق فيه
مع الكتابة وذلك أنه في حكم الحر فكذلك في الجنايات قال وإن كان
المعتصب ضيقاً لزم منه قيمة ما استهلكه في ماله لأن حقوق المتعلقات بالاول
الصبي فيما كان بائعاً كالنفقات وارث الجنايات على النفس في ذلك أو جناية
عليه الذنوة في ماله **مسألة** في الجناية على النفس في الجاني
قال في الأحكام إذا أسدق مسلم من ذمي عمل بحيث يجوز لهم أن يسكنوا
قطعت يد الأسدق ما يشاء ويأخذون له في الجرم فامة بالقطع وتعيير
أياماً لا على أنه يضمن المسلم قيمتها وكذا يجب أن يقال في الغنم إذا لم يفرق
بينهما أخذت به قال أبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي لا يضمن قلنا اللهم
عوهدوا على أن تكون أموالهم أموالهم فلو لم يضمن شارك الجرم كفاً أخرجه
لحمه عنه أن يكون من أموالهم وروى عنه أنه امتنع من يأخذ الشئ من ماله
الآخذ للجرم منهم وقال ولهم بيع واحد وأما ما ظن أنه روي عن علي
عليه السلام أن رجلاً قتل نكلاً في خنزيراً فضمنه وقيمته **مسألة**
قال أبو داود لا الله حكلي عن أبي حنيفة أنه من أسدق بعمه في ملك غيره لا فإنه
يضمن ما أسدق لا من فوضه على أن الأسدق على قول أصحابنا أنه يضمن ما
اتلفه بعد الموت أيضاً كما قالوا فيمن ترك الكلب العقور على طريق المسلمين
يحق له أن يكون منهم **مسألة** قال أبو داود لا الله تفضيلاً في
الزهد على أن من أسدق أرملاً فخطب عليها أنه لا يضمن للراعي ذلك لعل إلى أنه لا يضمن
العقاد بالعصب وبه قال أبو حنيفة ويجهل أنه لو ضمن لصم للبدن وبيع ما لك
ولا يضمن لمبيح مالك لأنك لو حبست لم يضمن مملوكك واليد تقتضي النقل والتحويل
وذلك لا يتأتى في العقار وليست بتبديل اليد في العصب سبب تبديل اليد في
البيع لأن التبعية في البيع تسلية والتبعية والتسليم ليسا بعصب فلا بد من النقل

كذا

في كتاب الهبات والصدقات

باب القول في بيع الهبة وماله

كل ما جاز بيعه جاز هبته وما لم يجز بيعه لم يجز هبته الغرض بهذا بيان
أن الهبة تنقضي مع البيع إلا أنها لا تنقضي بغيرها الغرض فكل ما جاز بيعه
جاز هبته وإن كان فيما لم يجز بيعه ما يجوز هبته لا في بيعه إلى العوض كبيع
الكلب وبيع لحوم الأصاغي يبين ما قلنا أن البيع ينقضي نقل الملك عن مالكه
إلى غيره لا باختيارهما واختيار من يقوم مقامهما في هذه الهبة لأن الملك ينتقل
في البيع بالعوض وينتقل في الهبة بغير عوض فما جاز أخذ العوض فيه جاز
هبته كما يجوز بيعه وجاهد في بيعه كما يجوز هبته **مسألة**
قال ولا يجوز هبة المجهول وهذا إما لأن في بيعه خلافاً لأنك تقدر أن الملك
قد نقل عن مالك قبله إلى مالك شقاً كما يبيع فأنه يكون متعلقاً بما يبيع لا
يلتبس بغيره لا لا يبيح ذلك فيه كالأجارات والمناجح وأموال الشراكسة والسود
وهذا واجب في جميع ما ذكرناه لا يبيح تناول العقد وتقريره في بيعه
ما وجب انتقال الملك وماله بوجوب ما ذكرناه فذلك الهبة إذ هي مما يوجب
انتقال الملك فكان ما ذكرناه من وجوب تناوله متعلقاً بما ذكرنا في قوله
بن حنبل عن أبيه عن جده لا عن علي عليه السلام أنه قال لا تجوز هبة
ولا صدقة إلا أن تكون متعلقة بمقبوضة **مسألة** قال
وإذا وهب رجل لرجل شيئاً متعلقاً بما جازت الهبة وإن لم يقبضه الموهوب
لأنه إذا قبله فإن لم يقبل بطلت الهبة وهذا قول القسمة عليه السلام
والمحكي عن مالك وكذا القول في الصدقة وحكي أبو الحسن الكرخي عن ابن أبي
كثير صدقة الصدقة وإن لم تكن مقبوضة وعند عامة العلماء لا يفتحان
إلا بالقبض ويدل على عدم اشتراط القبض قوله تعالى أو فوالعقود وقد
الهبته إذا جرى منه جملة العقود فيجب
صالح أسد علي وآل أبي بكر العائدين في هبته كالعائدين في قبضه ولم يشترط
القبض واستمر ذلك في المقبوض عليه وغيبة المقبوض وعن علي عليه السلام
الرجل أو له هبته ماله يثبت فيها ولم يشترط القبض والأخبار الواردة في

فِي الْعُقُومِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ عَلِيٍّ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْقَبْضِ
فَكَانَ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى صِحَّةِ الْمَهْبَةِ وَأَنَّ لَمْ يَجْعَلْ فِيهَا الْقَبْضَ **فَإِنْ قِيلَ**
رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَا لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَمْلَكْتَ
فَأَنْتِ أَوْ لِبَسْتَ فَأَبْلَيْتَ أَوْ تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْتَ فَلَمْ يَتَّخِذْ الصَّدَقَةَ إِلَّا بِالْمَصْأ
وَهُوَ الْاِقْبَاضُ وَالتَّسْلِيمُ **قِيلَ** لَمْ يَلَيْسَ الْأَوْضَاءُ مِنَ الْاِقْبَاضِ
فِي شَيْءٍ لِأَنَّ الْأَوْضَاءَ هُوَ أَنْ لَا يَتَّعِقَهُ بِالْفَتْخِ وَالْاِزْدَادِ بِجَائِزٍ الْأَوْضَاءُ
لَوْ هَبَ وَاقْبَضَ ثُمَّ تَجَعَّعَ فَاسْتَرَدَّ مَا وَهَبَ صَحَّحَ أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ لَمْ يَبْضِ هَبْتُهُ
وَأَنَّ كَانَ الْاِقْبَاضُ قَدْ حَصَلَ وَهَكَذَا إِنْ بَاعَ وَاشْتَرَى لَخِيَارٌ ثُمَّ أَبْطَلَ الْخِيَارَ صَحَّحَ
أَنْ يَقَالَ لَمْ يَبْضِ هَبْتُهُ وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ حَصَلَ الْقَبْضُ فَأَبْطَلَ تَعْلُفَهُمْ بِالْخَبَرِ **فَإِنْ قِيلَ**
رَوَى عَنْ أَبِي بَلَاءٍ أَنَّهُ قَالَ لَعَنَ ثَلَاثَةً الْفِي كُنْتُ نَحَلْتُكَ حَدَادَةً مِنْ وَشَقَّ وَنَكَهَ
لَمْ تَأْتِ فِي حَدِيثِيهِ قَبْضِيهِ وَأَمَّا هُوَ مَا الْوَارِثُ **قِيلَ** لَمْ يَجُزْ
أَنْ يَكُونَ ارَادَ لَمْ تَكُنْ فِي مِلْكِيهِ بِالْقَبُولِ وَالْقَبْضِ فَعَبَّرَ عَنِ التَّمْلِيكِ بِالْقَبُولِ
بِالْحَوْنِ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَالَ لَمْ يَكُنْ مِلْكُ الشَّيْءِ أَنَّهُ كَانَ وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ قَبْضُهُ
يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْحَوْنَ لَوْ كَانَ الْمِلْكُ دَلِيلًا عَلَى الْقَبْضِ لَمْ يَكُنْ لَتَلَوِيهِ لَفْظُ الْقَبْضِ
مَعْنَى عَلَى أَنْ يَتَّبِعِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَرَعَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ هَبْتُهُ غَيْرَ مَقْبُوضَةٍ
فَإِنْ قِيلَ رَوَى عَنْ أَبِي بَلَاءٍ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُزْ هَبْتُهُ
وَلَا صَدَقْتُهُ تَكُونُ مَعْلُومَةً مَقْبُوضَةً **قِيلَ** لَمْ يَكُنْ أَجْعَلُوا عَلَى الْقَبْضِ
لَيْسَ بِضَمَّةٍ لِلْمَهْبَةِ حَتَّى تَبْطُلَ بِبَطْلَانِ الْقَبْضِ كَالْوَهْنِ فَلَا بَدَّ مِنْ تَأْوِيلِ فَعُولٍ
مَعْنَاهُ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً حَتَّى تَكُونَ فِي حُكْمِ الْمَقْبُوضِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْاِزْدَادِ
عَمَّا قَبَضْتُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَيْ أَخَاطَ بِهَا عِلْمًا وَحُكْمًا حَتَّى يَكُونَ مُوَافِقًا لِمَا
ذَكَرَهُ عَنْهُ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ عَقْدٌ عَلَيْكَ فَيَجِبُ أَنْ يَصَحَّ
مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ دَلِيلُ الْبَيْعِ وَالْاِجَارَةِ وَالنَّكَاحِ وَالْمَخْلُوقِ الْوَصِيَّةِ بَت
فَإِنْ قِيلَ الْوَصِيَّةُ لَمَّا كَانَتْ تَبَرُّعًا أَحْتَاجَتْ إِلَى شَيْءٍ سَوَى الْقَوْلِ
هَكَذَا الْمَهْبَةُ **قِيلَ** لَمْ يَكُنْ الْوَصِيَّةُ صَحَّتْ بِغَيْرِ الْقَبْضِ فَكَذَلِكَ الْمَهْبَةُ
وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ لَا يَصَحُّ الْوَصِيَّةُ أَيْ لَا يَصَحُّ التَّمْلِيكُ بِهَا بِجَرَى الْقَوْلِ عَلَى الْوَصِيَّةِ
تَكُونُ غَيْرَ تَبَرُّعٍ فَانْتَهَى فَتَضَلُّوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا كَانَ بَرُّعًا فِي إِبْجَابِ الْقَبْضِ

فَبَانَ أَن هَذِهِ الْعِلَّةُ لَا تَمْنَعُ لَهَا فَا مَّا الْقَبُولُ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَابِهَا وَالْعُقُودُ
لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا بِالْقَبُولِ وَالْإِيجَابِ قَابِلُهَا أَصْحَابُهَا الْمَهْبَةِ إِذْ لَمْ يَقْبَلْ يَدُّهَا عَلَى ص
الْهَيْمِ بِرَأْيِهِ مِنَ الْجُلُوسِ لِأَنَّ الْجُلُوسَ لَوْ لَمْ يَرَا عَ فِيهِ لَمْ تَبْطُلْ إِلَى أَنْ يَنْقُضَ الْقَسْخُ
وَوَجْهُهُ أَنَّ عَقْدَ تَمْلِكٍ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَوَجِبَ أَنْ يَرَا عَ فِيهِ
فِي تَحْتَمِلُ الْجُلُوسَ دَلِيلُهُ شَأْنُ الْعُقُودِ قَالَ وَلَا فَصَّلَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَهُ الْمُؤْهُوبُ
مَعْلُومًا بِذَنْفِيهِ أَوْ مَعْدُومًا وَهَذَا يُؤَيِّدُكَ بِهَذَا الْعَوَاقِلُ لِأَنَّهَا يَضَعُ بَيْنَهَا إِذَا
كَانَتْ مَعْلُومَةً بَعِيدًا أَوْ بِحُدُودِهَا كَذَلِكَ الْمَهْبَةِ وَإِنَّمَا الْغَرَضُ تَحْتَمِلُ
تَعْيِينَهَا مَاتُوا هَا وَكَذَا لَيْكَ يَضَعُ إِذَا عَمِلَتْ بَعِيدًا أَوْ بِحُدُودِهَا فَا مَّا مَا يَتَنَاقِ
فِيهِ النُّقْلُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَهُ مَعْلُومًا بَعِيدًا لِأَنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ بِذَلِكَ الْحُدُودِ إِذَا لَمْ
حُدُودُهُ لَمْ يَسْأَلْ **سُئِلَ** قَالَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا وَهَبَ شَيْئًا لِمَوْلَى غَيْرِهِ لَا قَبْلَهُ
الْمَوْلَى جَارِيَةِ الْمَهْبَةِ وَكَانَ الشَّيْءُ مِلْكًا لِلْمَالِكِ الْعَبْدِ فَإِنْ ابْنَى الْعَبْدُ قَبُولَهُ بَطَلَتْ
الْمَهْبَةُ وَالْمَعْبُودُ يَقْبُولُ سَتِيكَ الْعَبْدُ حَتَّى ابْنَى الْمَوْلَى الْكَوْنِي هَذَا الْقَوْلُ
مُطْلَقًا وَلَمْ يَخَفْكَ عَنْهُ خِلَافًا فَلَا إِذْ يَرَى أَوْ قَوْلَ جَمِيعِهِمْ أَوْ فِيهِ خِلَافٌ
وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمُؤْهُوبَ لَمْ يَهْوِ الْعَبْدُ وَإِنْ ابْنَى الْعَبْدُ قَبُولَهُ بَطَلَتْ الْمَهْبَةُ فَجِبَ
أَنْ يَكُونَهُ الْقَبُولُ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ هُوَ الْبَائِعُ أَوْ الْمَشْتَرِي فَيَجِبُ أَنْ
يَكُونَهُ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ مِنْ جِهَتِهِ وَكَانَ الْمَلِكُ يَنْتَقِلُ إِلَى سَيِّدِهِ لَا كَذَلِكَ
الْمَهْبَةِ وَهَذَا كَالْوَكِيلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَهُ الْقَبُولُ وَالْإِيجَابُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الْمَلِكُ
يُضْمَرُ لِلْمَوْكَلِ وَالْعِلَّةُ فِي الْجَمِيعِ أَنَّ النُّصْرَةَ لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ عَنْ غَيْرِهِ
كَأَنَّ كَذَلِكَ أَنْ أَوْ هَتَّى لِعَبْدٍ غَيْرِهِ لَا بَوْضِيَّةً فَقَبْلَهَا الْعَبْدُ صَحَّتِ الْوَضْعِيَّةُ وَكَانَ
الشَّيْءُ لِلْمَالِكِ الْعَبْدِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَطَلَتْ وَجْهُهُ هَذَا مَا مَقْنَى فِي الْأَوَّلِ
سُئِلَ قَالَ فِي الْمُنْتَقَبِ وَلَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ أَنْ يَعْطِيَ فِي ذِي فَعْلَةٍ
وَالْحَدِّ لَا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ مَالِيَّةٍ وَهَذَا خِلَافُ رَأْيِ الْأَشْكَامِ لِأَنَّ هَذَا قَوْلُ
لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِ قَبْلَهُ وَجْهُهُ هَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا تَجْعَلْ
يَدَّكَ مَغْلُوبَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا فَنَاهَى عَنْ جَلِّ عَيْنِ الْأَسْلَافِ فِي الْأَسْأَلِ
وَفِي الْأَعْطَاءِ فَوَجِبَ الْقَصْدُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ الثَّلَاثُ لِيَلْحَقَ جَوَارِ الْوَضْعِيَّةِ
بِهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْوَضْعِيَّةِ بِأَكْثَرِ مِنْ

من الثلث وقال الثلث كثير ولأن ذلك قد عرفت ثلثك اغنياً خبيرين أن تكونهم
عامة يتكفون الناس فهي عند اخراج ما ادخل الثلث ليلا يلحق الورثة منه
وسواء حال ولا فصل بين ان يذهب المال في حيازة الاثنان او بعد
وقالوا فيما يلحق الورثة من الثلث في حق الحال ولا يفسد قصص الوصية على
الثلث لحق الورثة به لانه ان من لا وارث له نفذ وصيته في جميع المال
فيجب ان تكون الهبة عندك لحق الورثة وهذه القول يضعف لأن المسلمين
اجتمعوا على ان المالك اولى بجميع ما له في حال صحته وكثير من الصالحين انزل
التخلي عن اموالهم فلم يتركوا لغيرهم لأن في هبة الارثاء ايضاً اجارة هبة ما
يملك وليس على التزويج وذلك واحد في ما يلحق الورثة قال فان ذهب ثلث
ماله بثلثه الى الموهوب كان له بعد ذلك ان يهب الثلث مما بقي وعلى هذا القول
يجب ان يكون القول في الباقي بعد ذلك كالقول فيما مضى حتى لا يبقى شيء
من المال فيعود الأمر الى ان يكون لجميع موهوباً بآبائهم ان حكم الهبة حكم الوصية
قال ايضا في المنتخب فان ذهب الثلث من الثلث كان له ان يرجع عنه فان لم
يرجع حتى هلك هو كان لورثته على الموهوب له الا العوض وجهه ما ذكر في
الرجوع هو ما مضى فاذا كانت على العوض فيجب ان تصح الهبة لأن الهبة على
العوض كالبئح على ما ينبغي القول فيه **مسألة** قال في المنتخب
لو ان رجلاً وهب ثلث ما له لرجل ثم وهب ما اخذ كان المال للأول وذلك
كالبيع اذا باع واحداً بعد واحد لان الأول فيكذ لك الهبة لانه تملك
صحح قال فان ذهب ما له كله لرجل ثم وهب كله لآخر كانا شيئاً يملك في
الثلث وهذا لأن الهبة الأولى لم تقع مقبولة على رتبة المنتخب وكذا
الثانية فلما اراد تصحيح الهبة جعل لهما الثلث شيئاً ومثل هذا امر من رتبة
المنتخب وهو من غير **مسألة** قال فان وهب ما له كله لرجل
على ان ينفعه عليه خيراً كانت الهبة باطلة والمنفق ما انفق وذلك لجماله
العوض كالبئح فاذا كان العوض مجهولاً وجب فساد الهبة كنسائه البيع الجملة
التي لأن العوض فيها كالمثل في البيع والمنفق ان يرجع بما انفق لانه
لم يتردد كما ان المشتري لو اعطى بعض من مجهول كان له ان يرجع

ينظر

بما أعطى اذ ابطال البيع قال **وكذلك** اذا استأجره له ماله او ثلث ماله
 على ان يخدمه حتى يموت كانت الاجارة باطلة وان خدم اجرة مثله وكذلك
 انه استأجره له لو لم يمت حتى يموت ففسدت الاجارة وان كان يخدم اجرة له
 مثله لان ذلك حكم الاجارة في الاجارة الفاسدة وعلى ما سلف القول فيه
 في كتاب الاجارة لا **مسألة** قال ولوان رجلان رجلان من آخذ
 فلم يطلب الميراث حتى مات كان لورثته ان يطلبوا الا ان يكونوا الذين
 وثلث قد وهب نصيبا من الارث هبة صريحة للموهور بعينه وهذا
 كما لا خلاف فيه لان الارث صار حقا للورث وملكا له وملكه لا يبطل باللف
 عند طلبه **مسألة** ولوان رجلان وهب لرجل هبة لا يجوز
 له الرجوع فيها ثم باعها كان للموهور له ان يأخذها من المشتري ويرجع المشتري
 بالثمن على البايع وذلك ان الهبة صارت ملكا للموهور ملكا لا يتأخر فيها الفسخ
 فوجب ان يكون حكمها حكم شرائها ملاك في اياها اذا بيعت بعين صالحة كان له
 ان يأخذها من المشتري وكان للمشتري الرجوع على البايع بالثمن فان وهب
 هبة يجوز له الرجوع فيها ثم باعها كان البيع ودلك ان الرجوع فيها اذا كان
 جائزا كان بيعه رجوعا فوجب ان يفسخ وهذه اليد لا على ان الرجوع يفسخ
 بعينه حكم الحاكم كالرجوع عن الوصية والرجوع عن التدبير حيث يجوز
 الرجوع وعند ابن حنيفة لا يرجع الا بعلم الحاكم او تسليم الموهور له
 كالشفعة لانها يقتضيان نقل الملك عن مالك الى مالك وهذه القول ليس
 ببيع بل هو الاقرب عندي واسد اعلم قال **وان استحق الموهور له من حقه**
 الموهور له على الواهب سبيل لانه لم يأخذ شيئا في مقابلتها فان كانت
 على عوض رجح بالعوض الا كما كان المشتري يرجع بالثمن على البايع
 اذا استحق المبيع **مسألة** قال ويكره ان لا يتوي بين اولاد
 في الهبة الا ان يكون فيهم من بره اكثر فتكون الزيادة مكافاة له على
 بره الاصل فيه حديث النعمان بن بشير ان ابا له نخله غلاما فاطلق
 بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشهد فقال له اهل ولدك
 نخلته فقال لا فامتنع وقال صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الاحبار

ان تجتمع في بعض ما شهد عليه غيبي وفي بعض ما شهد الا على حق
 قد نزل على ما قلنا لا من انه لا يجوز الا التسوية بين الاولاد الواعى والجهل
 الذي قلنا فان تلك الرواية لا تكون الا بتلك الغلبة وانما تكون مكافاة على جميل
 افتخالي واختلوا في التسوية فكذلك انما يؤتى الى انما يجب ان يتوحيب
 بين الذكر والاثني في العطية وقال محمد يجب ان يتوحيب بينهم على قدر مواريتهم
 للذكر مثل حظ الانثيين ولا نرى ليجب عليه السلام في هذا الا ان مسائلنا
 تدل على ان التسوية بحسب المواريت كما ذهب اليه حماد وجهمان لومات لا
 لا يستحق المال على هذا السبيل وكان يكون ذلك هو العدل في القسمة بينهم
 فكذا ذلك قبل الموت فان قيل قول الله صلى الله عليه وسلم سواه وقوله
 اعطيت كلهم مثل الذي اعطيت النعمان من غنم السعداء عن الذكر والاثني
 يدل على التسوية في **قوله** انما يكون في بعض الروايات والروايات
 اشادة الى الذكر وتعليق خروج الكلام **قوله** فيعمل ان يكون مولى الله
 عليه وآله وسلم اراد هل اعطيت كلاما يكون تسوية بينهم ثم يكون الرجوع
 في التسوية الى الالة **فان قيل** في رواية عن ابن عباس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوادا بين اولادكم في العطية
 فلو كنت مغنلا فضلت البنات قلبي يفتي في بين الذكر والاثني في المساواة
قوله اجواب عن هذا اما تقدم من ان هذا يقتضي التسوية والمخرج
 في التسوية الى الالة **مسألة** قال فان ذهب لبعضهم
 اكثر مما يجب للاخذ لا على طريق المكافاة جازت المصيبة الى الثلث ولم يجر
 فوقها هي رواية المنتخب ومبني على الاستئذان لا يجب اكثر من الثلث في
 ضعية كما ذهب في من فيه فاما في الاحكام فانه ذكر انه لا يجوز الا التسوية
 و لم يذكر كيف يكون حاله لو فاصل بينهم الا ان يكون كلامه هذا يدل على
 على انه لو فعل لم يجب ان ينقص لانه رواية التي يعمل بها في رواية
 الاحكام في ان الصحيح يجب من ماله ما شاء وان حكم الثلث وحكم الجميع سواء
 فاذا نص هو في المنتخب على ان المفاضلة تخرج في الجميع اى افعليها وانما يكون
 لك ذلك يؤمن فيما بيننا وبين الله عز وجل بالمساواة بينهم وبيننا قال ابن

واستجاب له والشافعي وحكي عن قوم متقدمين من اصحاب الحديث مثل ابن راهويه
ومن جرى مجرأه ابطال ذلك فالحق تغلقوا بالروايات التي وردت في فضيلة
النعمان ووجه ما ذهبنا اليه انه ليس في شيء من هذه الروايات المذكورة ما يدل
على ان الهبة على جهة المفاضلة لا تستحق ولا تقع وانما يدل اجماع على كراهية
ذلك والمنع منه لان قول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تجعل يدك على
انه امر بالرجوع فيها ولا يصح الرجوع فيها الا وهي ثابتة مستقرة لا وقوله
ايضا اردك يدك على ذلك ويجوز ان يكون اراد اردد هذا الراي فقد ورد
في بعض الاخبار ان بشير لم يكن اقرع الهبة قال فما اراد ان يعاها فقصده
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقصص عليه فمنع من ابتدائها ذلك
ما رواه الطحاوي في شرح الآثار عن ابي الزبير عن جابر قال قال السامري بشير
لبيشيرة ان جعل بني غلامك هذا ولا شهيد لبيشيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولم فات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلى الله عليه وآله وسلم لم
انه اخوة قال نعم قال افكلهم اعطيتهم قال لا قال فان هذا لا يصلح واني
لا اشهد الا على حق فذكر ذلك على ان الهبة لم تكن له وقضت بعد ذلك
وقوله ايضا صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يصح
اجارة ما فعل لا والله لم يسل هذه الهبة باطل وانما قال اشهد على هذه
الهبة غيري فقد كان يامر غيري بالصلوة على من عليه ذنب ولا يصح لي
هو بنفسه تعظيما لأمري الذين كذلك هذه المسئلة وما روي لا اشهد على
جور ليس بالكذب في الروايات فاذا ثبت فيجوز ان يكون اراد الغالعين
الطريقة كما يقال جارا لشهم وفي بعض الاخبار انه قال ايضا ان يكون
لك في البر سره قال نعم قال فاشهد على هذه اعني على ان العرض بما قال
ان يتساقوا في البر اذا ساقوا بينهم في العطاة فيكون ذلك ندبا او شرا
الى الاجل وقد ثبت عن عدة من الصحابة انهم فاضلوا بين او لا لهم في
العطاة ولم ينصروا في ذلك

باب الهبة في الرجوع والواهبية

من وهب ماله كله جاز له الرجوع في ثلثيه فان لم يرجع حتى استهلك الموهوب
 له ما وهب لم يرجع الواهب عليه بشيء هداية ابيه المنتخب وقال في
 الأشكام الصحيح ان يهب من ماله ما يشاء وهذه المسئلة قد قصي الكلام
 فيما في الباب الاول وقد ذكرنا ان الصحيح الذي نكح هب اليه هو ما ذكرنا
 في الأشكام وبنينا وجهه فلا غرض في اعادته **مسألة** قال
 المريض الذي يخاف عليه ليس له ان يهب الله من الثلث الا باجازة الورثة
 اما الصحيح فقد بينا حاله في المهر واما المريض فتشدد حاله في كتاب
 الوصايا وبيان الفعل بين المرضي وبينه وعينه لا **مسألة**
 قال من وهب شيئا ابتغاء وجه الله اوفى به للرجح لم يرجع فيه الا
 ان يكون الموهوب له ولا يصح له ان يرجع فيما وهب له وحكي عن مالك
 ان لاوب ان يرجع فيما وهب لاوليه حتى يترقى حج وهذا اقربك مما قلنا في الأصل
 في هذه الحديث النجاشي لورث الاختيار كانت على انه قد كان وهب فله
 صلى الله عليه وآله وسلم بالرجوع فيما ورثها بتوليته صلى الله عليه وآله وسلم
 والى قول لم يارفعه ويؤوليه فاعده ولا يتردد في ان يقول له ان يهب عليه
 على ان امره بالرجوع على سبيل التذلل وان العتية قد كانت ثمانية وان
 الرجوع فيها يصح وذلك انهم قد اجمعوا على ان الرجوع في الصدقة لا يوجب
 ولا لحفظ في ذلك خلافا للصدقة فيما تطوع وفيها واجب والتطوع هو
 ما يفتقر به الى الله عز وجل ويوصل به الى الرجم من غير وجوب ذلك
 وهذا القليل من الصدقة يتجمل للغير ولبنينا حاشم والصدقة لا يرد
 من هذا ولا يجلد فلما ثبت تجزئ ليم الرجوع في الصدقة وان كانت مقطوعة
 بها قلنا بطلان ما خضضنا الصغار برجوع الوالد عليه الحديث النجاشي
 وعلى هذا يجل ما روي لا يجل الواهب ان يرجع فيما وهب الا الوالد فما
 وهب لاوليه يجل ان يجل الوالد في ذلك ما عدا من شفقه الآباء
 خصوصاً على اصغار الأبناء والعم لا يمتنعون عليهم مما يمتنعهم في غير
 العا ولا سيما الأبناء منهم فخصوا في ذلك بطلان الاحوال ولما لم يمتنع من الولد
 الثابت عليهم اليه في الولد والابن وما بينا من المهر لذي الأشكام

فِي مَعْنَى الصَّدَقَةِ كَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهَا وَهَبَ لَهُمْ وَيَكُنْ
 عَلَى أَنْ كُلِّ عَطَا يَنْتَظِرُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَكُونُ صَدَقَةً مَا كُنِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَوْ لَا يَجْعَلُ قَبْضَ وَتَصَدَّقَ عَلَيْنَا وَمَنْ يَكُونُ قَبْضًا فَإِنَّا نَعْطَا عَلَى سَبِيلِ التَّقَرُّبِ
 إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْطِنِي حَبِي حَبِي وَمَاتَتْ وَارِثَتُهَا عِنْدِي
 فَقَالَ وَجِبَتْ صَدَقَتُكَ وَرَجَعْتَ إِلَيْكَ حَبِي يَقْنُكُ هَسْبُكَ **سَبْعُ**
 قَالَ فَإِنْ وَهَبَ لغيري مَا ذَكَرْنَا كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا دَامَ قَائِمًا بِغَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ
 يَعْلَمُ بِاسْتِمْلاَحِهِ فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ حَبِي يَعْلَمُ بِاسْتِمْلاَحِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ
 يَرْجِعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَالْأَصْلُ فِي جَوَازِ الرُّجُوعِ فِي الْمَهْبَةِ تَسْبِيحُ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَصْلُ فِي الرَّاجِعِ فِي هَبْتِهِ بِالْكَلْبِ بَقِيَ ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهِ
 وَذَلِكَ أَنَّهُ شَبَّ الرُّجُوعُ فِي الْمَهْبَةِ بِأَمْرِ مُتَقَبِّحٍ مُتَكَدِّرٍ وَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ
 عَلَى قَائِلِهِ لِأَنَّهُ عَوْدَةُ الْكَلْبِ فِيهِ مُتَقَبِّحٌ وَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ عَلَى الْكَلْبِ فَعَلِمَ أَنَّ
 الرُّجُوعَ فِي الْمَهْبَةِ مُسْتَقْبَحٌ وَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ عَلَى الرَّاجِعِ **فَأَنْ قِيلَ**
 وَمَا كَانَ لَكَ بغير ذِكْرِ الْكَلْبِ الرَّاجِعُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ **قِيلَ**
 لَهُ كَثَرَةُ الْأَخْبَارِ وَالْأَصْلُ لَا يَذْكُرُ الْكَلْبُ وَلَعَلَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ اخْتَلَفَ
 فِي ذِكْرِ الْكَلْبِ اخْتِصَارًا عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْأَخْبَارِ مَقْبُولَةٌ وَمِنْ حُكْمِهَا
 أَنْ تُضَافَ إِلَى عَيْنِهَا مَا لَيْسَتْ فِيهَا تِلْكَ الزِّيَادَةُ حَتَّى تَكُونَ كَالْحَبِيرِ الْوَاحِدِ
 وَالْمَعْنَى **وَالْحَدِّ** فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِيُفَضِّلَ التَّشْبِيهَ وَلَا يَسْتَبْطِئُ الْحَرَامَ بِالْحَلَالِ
 وَلَا الْحَلَالُ بِالْحَرَامِ لِأَنَّ ذِيكَ يَبْدُو فَخْرًا وَرَوَى الْبَصَائِمُ حَدِيثًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ مَسْعُودٍ وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا رَأَى مِثْلَ الَّذِي يَشْرُو
 مَا وَهَبَ مِثْلَ الْكَلْبِ بَقِيَ وَيَأْكُلُ قَيْئَهُ فَإِذَا اشْتَرَى الْوَاحِدَ فَلْيُوقِفْ وَلْيُغْرِفْ
 عَنِ الشَّيْءِ ثُمَّ لِيَدْفَعْ إِلَيْهِ مَا وَهَبَ فَذَلِكَ هَذَا عَلَى صَحِيحٍ يُجْعَلُ مَا نَدَّ هَبَ إِلَيْهِ
 أَوْ نَدَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى كُلِّ بَيْتٍ أَنَّ الرُّجُوعَ فِي الْمَهْبَةِ مُتَقَبِّحٌ مَكْرُوهٌ
 وَأَنَّ الرُّجُوعَ مَعَ ذَلِكَ صَحِيحٌ يَجِبُ أَنْ يَرْضَى إِذَا طَلَبَهُ الْوَاحِدُ وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ الْوَاحِدُ أَوْ لِي بِهَبْتِهِ مَا لَمْ يَشِبْ فِيهِ وَرَوَى عَنْهُ
 عَنْهُ وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَوَاهُ عَنْهُ الطَّبْرَاوِيُّ أَنَّ الشَّيْءَ

الرَّجُوعُ

الرجوع ولا تبش في حديثي ذكره وهو قول زيد بن علي عليه السلام
 قال زيد من وهب هبة فله ان يرجع فيها ما لم يكا فيهما عليها وكل هبة لله
 اقصه لله فليس لصاحبها ان يرجع فيها قال زيد من الهبة لله عز وجل
 الهبة للأقارب المتحان على ان لو شلها ان الرجوع حرام لتبشبه به صلى الله
 عليه وآله وسلم بالتي كان لا يمنع ذلك صحت الرجوع لأن الغائبة في وبيد
 قد منع رجوعه في التبرع وعود التي اليه ولا يمنع ان يكونه الفعل حراما
 فاذا وقع وقع موقع الصحيح كما ينبغي عند ان الجعيرة والطلاق في الخيبر
 ووجه قولنا انه يرجع فيما مادام الشيء قائما بعينه وخبري يعلم باستهلاكه
 فان علم باستهلاكه لم يرجع بطل الرجوع بذلك لأنه يرجع في نقل
 ملك المشاري عينة اليه بحق لله وهو كونه والهبة لذلك الشيء كما ان
 الشئ يرجع بريد نقل ملك المشري اليه بحق هو لله وهو الشئ كذا او
 المجاورة فكما انه لا بد للشيء من امر يضييق عليه الطلب حتى تكون ان لم
 يطلب عندك لك الامن وهو علمه بمقتضى البيع كذا لك لا بد من امر يضييق
 عليه الطلب حتى تفوت ان لم يطلب في لك الامن للعلم التي ذكرناها وهي
 انه يرجع في نقل ملك الغير الى نفسه بحق هو لله وليس هنا امر يضييق عليه
 الطلب الا العلم بالاستهلاك فوجب ان يكون هو قايما ما علم الشئ في
 فان قيل الشئ لا يمكنه الطلب قبل العلم بالبيع
 ولو اهب امكنه الرجوع قبل العلم بالهلاك قيل له هب ان هنا
 الفرق صحيح فافيه مما يمنع قايما ما علم ان الشئ امكنه الطلب ايضا
 بحيث لا يغلب في ظنه انه صدق او بامارة تظهر من دون خبير يمنع عليه
 ومع هذا لا يضييق عليه الطلب حتى يحصل العلم بالبيع او ما يجري مجرا
 من الظن فكذلك ما في هبنا اليه وعند الي حنيقة حتى يغيب الشئ عن
 او عند لا في فصل و اجتمعوا على ان ذوي الارحام المتحان لهم
 لهم تخصيص بوجوب الصلة لان لهم صبر من التخصيص من دون غيرهم
 وهو التحريم قال يحيى في الماراة هب لزوج ما اخذته صداقا منه فكيف
 لها الرجوع فيه ان كانت فقلت في ذلك صلتة للرحم ان كانت بغيرها فدل

بالاستهلاك

فدل ذلك من مدته هبته على أنه لا يقتضيه بل لك على ذي الارحام المحام
فوجب ان يكون من هبته مجازة لانه لك الى الذين يلونهم بل نجت وهم اولاد
الاعمام واولاد العوام واولاد الاخوان واولاد الخ لاني لا انا لاني لا انا
من التخصيص وليس في لك بل من راعهم الا ترى انما لو اعتبرنا ما كنا لا لا يجب
جميع الاقارب من غير تخصيص ولا تخصيص غير ما كنا لا لا وجهه
ان الله تعالى خصص هدهوله وخصه بامير التخصيص فقال يا ايها النبي
انا اخذنا لك ان واجبك الذي آتيت اجورهن الى قولك بنات خالك
ثم قال واهل الاقارب ان وحبب نفسها للنبي فعم الارواح وخصصهن
ثم قال ما يجزيك جمع العموم واهل الاقارب منته وشار الى النساء اجمع
بشرط الايمان فجعل لهؤلاء بامير التخصيص في حق الشفاعة
كما لذي الارحام المحام ثلاثه فاما الزوجات فليست زوجتهما في باب
التواهب بينهما جارية مجرى الرحم عند يحيى عليه السلام وهي تجري
مجري الرحم عنه الى حقيقة وجهه ان ما بينهما من جهة السبب لا من
جهة النسب فاشبه الولد والوالدة - يقطع ولا يبدل وليست الزوجية
كذلك فانها تنقطع وتبدل وايضا قول الله عز وجل والذين يصلون
تألف الله به ان يؤمروا في ايتاء ذرية القرى لم يعمل احد من المفستين
على الزوجين وكل حمله على ذي الرحم فوجب ان تكون الزوجية
في هذه الباب كالولادة في جوان الرجوع في الهبة معها قال فان هب على العوض
طالب بالعوض ان كان معلوما وان كان مجهولا فالحق لا فالحق فاشبهه في ما دام
قائمة بعينها وفي قيمتها بعد استهلاكها قد ثبت ان الهبة على العوض جائزة
مجري البيع لذلك اوجبنا فيها الشفعة طان العوض كالشئ وان كان للبايع ان
يطالب المشتري بالشئ ان كان لهواهب ان يطالب الموهوب له بالعوض ان كان معلوما
فان كان مجهولا فيجب ان تكون الهبة فاشبهه كفساد البيع بها لانه الثمن
فاذا فسد الهبة كان لهواهب الرجوع فيها ان كانت قائمة وفي قيمتها ان كانت
تالفة كما يجوز للبايع بيعا فاشبهه ان يرجع في البيع وينقصه ان كان
البيع قائما ان في قيمته ان كان تالفا هس

كذا

وَهَبَ دَيْنًا لَهُ كَانَ عَلَى رَجُلٍ لَمْ يَحِمْ لَهُ الرُّجُوعُ إِذْ أَنْ يَهْبِ عَلَى عَوْضٍ
 مَجْمُولٍ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ تَحْرِيجًا قَدْ كَانَ أَنَّ الدَّيْنَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَهْلِكِ لِأَنَّهُ
 لَيْسَ بِعَيْنٍ قَائِمَةٍ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ فِي الذَّمِّ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ لِأَنَّ مَاءَ
 صَوْغِ الرُّجُوعِ فِيهِ لِقِيَامِ عَيْنِهِ يَبْطُلُ الرُّجُوعُ إِذَا عَلِمَ بِاسْتِهْلَاكِهِ ثُمَّ لَمْ يَطْلُبْ
 فِيهِ لِلْمَالِ عَلَى مَا سَلَفَ الْقَوْلُ فِيهِ فَأَقُولُ أَنْ لَا يَنْبَغُ حَقُّ الرُّجُوعِ فِيهَا هُوَ يَوْمَ
 الْهَبَةِ فِي حُكْمِ الْمُسْتَهْلِكِ وَقَدْ لَنَا الْأَنْ يَكُونَهُ عَلَى عَوْضٍ مَجْمُولٍ لِأَنَّهُ يُمَيِّزُ فِي
 حُكْمِ الْبَيْعِ كَمَا أَنَّ مَنْ بَاعَ شَيْئًا فِي ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ مَجْمُولٍ يَكُونُ الْبَيْعُ فَاسِدًا أَلَا ذَلِكَ
 مِنْ وَهَبِ شَيْءٍ فِي ذِمَّتِهِ بِحَقِّ مَجْمُولٍ كَانَتْ الْهَبَةُ فَاسِدَةً **سَلَّمَ**
 قَالَ قُلْتُ مَنْ وَهَبَ شَيْئًا فِي ذِمَّتِهِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ الْمُوَهَّبُ لَهُ كَانَتْ الْهَبَةُ فَاسِدَةً
 وَجَاءَ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ فِيهِ وَكَذَلِكَ الْقَهْدُ قَدْ بَدَأَ فِيهَا سَلَفَ أَنْ عَقْدَ
 الْهَبَةِ يَنْتَقِلُ إِلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ كَالْبَيْعِ وَذَلِكَ عَلَى تَحْقِيقِهِ بِالْأَوَايِدِ وَهُوَ
 فِي الْعَادَةِ وَكَذَا الْقَهْدُ قَدْ لَا يَنْتَقِلُ أَنْ يَكُونَ الْقَبْضُ تَحْرِيجًا مَجْرَى الْقَبُولِ
 خَمْسُونَ مَرَّةً فِي الْقَهْدِ فَإِنَّ الدَّقِيقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ جَائِدٌ بِذَلِكَ وَالتَّعَامُلُ بِهِ دَائِمٌ
قَالَ وَمَا تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الصَّغِيرِ انْتِظَرُ بَلْوَاهُ عَنْهُ فَإِنْ قِيلَ بَعْدَ الْبَلْوَى
 جَاءَ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَهْدٌ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ ذِيهِ إِذَا قَبِلَ عَنْهُ سَنَاءٌ
 لَيْسَ بُولِي لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَائِلًا أَصْلًا لَمْ تَنْفِ الْهَبَةُ أَصْلًا لِأَنَّ الْعَقْدَ
 لَا يَقِفُ كَمَا نَقُولُ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ وَالنَّكَاحِ إِذَا قَبِلَ انْعَقَدَتْ وَوَقِفَتْ وَتَكُونُ
 بَاقِيَةً عَلَى مَلِكِ الْوَاهِبِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الصَّغِيرُ فَيَجُوزُ الْقَبُولُ هَذَا أَمْتَعَنِي قَوْلُهُ
 يَقْبَلُهُ أَوْ يَفْتَعُهُ فَيَبْطُلُ الْهَبَةُ فَإِنْ قَبِلَ وَلَيْسَ جَائِدًا قَبُولُهُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ
 كَمَا يَجُوزُ قَبُولُ سَائِرِ عَنْهُ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَابِ **سَلَّمَ**
 قَالَ وَمَنْ وَهَبَ شَيْئًا لَا يَجُوزُ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ فِيهِ ثُمَّ مَاتَ الْمُوَهَّبُ لَهُ
 كَانَ لَوْ تَتَرَكُ لَمْ يَرْجِعِ الْوَاهِبُ وَلَا وَرَثَتُهُ عَلَى وَرَثَةِ الْمُوَهَّبِ لَهُ
 هَذَا الْإِخْلَافُ فِيهِ لِأَنَّ مَلِكَ الْمُوَهَّبِ لَهُ قَدْ اسْتَفْعَى مَجْرَى سَائِرِ
 أَمْلَاكِهِ قَالَ وَكَهَذَا لَكُمْ إِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ مَا وَهَبَ لَهُ لَمْ يَرْجِعِ الْوَاهِبُ
 فِيهِ وَذَلِكَ أَنَا قَدْ بَدَأْنَا أَنَّ الْقَبْضَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِإِسْتِفْعَالِ الْهَبَةِ بِأَكْثَرِهَا
 جَائِدٌ فِي هَذَا الْبَابِ مَجْرَى الْبَيْعِ قَالَ لَوْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ لَمْ يَحِمْ لَهُ الرُّجُوعُ قِيَمًا

سوى نفهق بها على صغيري اوقبيني قتي نيب اوقبيني وهذا اقدمنى هـ
القول فيه ولا يحتاج الى اعلانيه بت واسد اعلانيه والخب كماله

القول في العري والرقبة

القول في العري والرقبة

العري والرقبة يجزئان مجزئ الهبة ان لم يقيد ابوقت فاذا قال رجل لرجل
قد اهدتك جاريته هدية او داري هدية او عتي هدا كان ذلك بمنزلة الهبة
قول ابي حنيفة ان العري بمنزلة الهبة وان الرقبة باطله وقد قال الهنبار
ولعل المخرج بالعبارة ثمين والخير وحكي عن ابي يوسف ان الرجل اذا قال لك
داري هدية رقبتي الهبة ويطلق قوله رقبتي والشافعي اختلف قوله هـ
فحكي عنهما انه قال في التمسك انه يلوها حيوتها لم تملك يرجع الى المحدث وحكي ذلك
عن مالك وحكي ايضا عن الشافعي في الجديد ان ذلك عطية صحيحة
وقد ذكر ايضا ان الرقبة صحيحة وهي ان يقول هي لك فان كنت قبلي حرة
الي وان كنت قبلك كانت لك فالتسليم باطل والعطية صحيحة
قريب من قول ابي يوسف وتحصيله ان هبة ينجي ملكه ان العري
والرقبة بمنزلة الهبة اذا اطلقا ولم تقيد ابوقت كانتا بمنزلة الهبة
الصحيحة واذا قيد ابوقت كانتا بمنزلة الغاربية وكل كلام الناقصة على انه
يجزئ العري المطلقة لرجعة الى من اهدتها وان ذكر العقب كانت بعد المعسر لورثته
واعلم ان العري في اللغة مشتقة من العمرى ويجوز ان يكون من المعسر
نفسه كانه عبر عن البقا بالعمرى كانه قال هدية الدار او الجارية لك ما بقيت
والنظرة الرقبة يجزئ ان يكون مشتقة من الرقب لان كل واحد منهما
يترقب موت صاحبه ويجوز ان يكون مشتقة من الرقب كانه يقول قد جعلت
رقبتك لك فلما احتملت هدية الوجوه لم تعملها على الدعة فرجعنا الى قضية
الشرع فيهما وقلنا بموجبها انها يقتضيان الهبة الا ان الهبة تنصرف
تارة الى الاعيان وتارة تنصرف الى المنافع والعين تكون كالغاربية فكلما
الاصل فيها الحد المشهور ولا الطن او يح في شرح الاثنان هـ
وعنده ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا تعملوا ولا ترقبوا

من المعسر

فمن عمل شيئا أو ارتكبته فهو للواريث إذا مات قبله يفضل بين العمري
والرقيق فأجراها مجرى ولد أو هو نكس قول يحيى بن الحسن خلاف ما
ذهب إليه أبو حنيفة من التفرقة بينهما وهذا الحديث رواه أبو جعفر
عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد دل هذا
الحديث على الظاهر إذا اطلقنا كما نأهيه بالله وروى الطحاوي عن أبي سلمة عن
جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إيا رجل اعمر عري له
ويعقبه فإنما للذي يعطاهما لأنه أعطى عطا أو فعت وفيه المعاري يثبت على الظاهر
قد تكون على غير هذه الوجه فصرح بذلك ما ذهبنا إليه من الظاهر إذا اطلقت
كانت هبة وإذا قيدت بوقت كانت عارية لا يعطى لو كانت هبة على كل وجه
وقد علمنا أن يكون لتعليقه معنى إذا لم يكن وجه الغلة وعدمه سواء في سائر
الأخبار الواردة في العمري وقد ثبت مطلقا فيها حديث زيد بن ثابت أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل العمري مائلا أو هذا هو ما ذهبنا إليه
إذا كانت مطلقة وعن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم العري جائز لمن وهبت له **فإن قيل**
روى عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في
املا من الأنصاري وأعطاهما ابنا حديقة فعلى فأتى فقال ابنا أعطيتا خيالا
فقال هي لها خيولها وموتها قال فأي كئت تصدقت بها عليهما فقال **فإن قيل**
أبعد ذلك فابطل صلى الله عليه وآله وسلم الشرط **فإن قيل**
لم يثبت أن يكونه البطل الشرط لأن الأثر خالصة ابتداء لم يجز الدعوى وكانت
الظاهر أنه أعطاهما مطلقا ليكون ذلك موافقا لقوله المشهور صلى الله
عليه وآله وسلم المسلمون عند شرطهم على أنا لا نمنع أن تكون الهبة اخلال
تكن بلفظ العمري لم يثبت شرط التوقيت فيها عمر على أن من قول أبي حنيفة
أن الرجل إذا قال داري لك عري غارية أو سلقى كان ذلك عارية فتقيس
عليه غيره قوله لك عري يوقت كذا أو الغلة الله لم يتعم العمري بل عده الجاهل
إلى هبة الهبة قال قال فيكون أن كان العمري جارية أو الرقيق أن يطأها
المعمر أو لم يقب حتى تنبت ويتبين أن ذلك غير معرف قد لك لما بينا

قد لا تعليل
عليه وآله وسلم
بأنه أعطاهما
أو فعت وفيه
المعاري يثبت
على الظاهر

انهم اتبعوا الحق بيقين فانهم كانوا على الوط مع الشبهة حتى
 يحصل اليقين **مسألة** ولو ان رجلاً اُهم رجلاً جارية عمى مطلقته
 ثم ادعى انه اعمها الحق فثبت البينة واليمين على المعز ذلك ان الظاهر
 فيها الاية طلاق والايه بهام فادعى المعز وقال لم يظهر فعله البينة وعلى
 المالكين اليمين **قال** واذا ثبتت العمى وكانت جارية لم يكن له حينئذ طوقها
 وذلك انه قد اشتبه ملكها حملاً **مسألة** قال ولو ان رجلاً
 قال ليت خيل قد اعمت بك جارية هذ لا عمى او عمرك كانت العمى على ما شرطت لانها
 عمى مؤقته وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم على آلله المسلموه عند شرفهم
قال كان كاتب العمى جارية لم يجعل للمعز له ان يطأها لانه الهبة
 ليست صحيحة وقد لك لما بيننا من أن العمى المؤقتة عارية فان العارية
 المطارة لا يحل وطؤها لا خلافاً فيه بين المسلمين **مسألة**
 فان وطئها عالمًا بالعمى لم يمتدح له ان كان في لها كان الولد مملوكاً كان
 الجارية وقد لك ان الوط اذا كان حراماً ما عندنا وعلم انه حرام لك كان ذلك
 رافى اذا لم يعرض هناك شبهة ولا يجعل الاختلاف فيه شبهة اذا لم
 يعارض في ذلك أخذ فان كلا اوجب حداً ما على امر فيه خلافاً ففتح بالاجماع
 ان وقوع الخلاف لا يوجب ان يكونه الشيء شبهة اذا كان عند الفاعل
 حراماً ولم يكن هو من اشتبه عليه ذلك فصارت الفعل رافاً محضاً وشراً
 شرح هذا في كتاب الخذف وقلنا ان الولد يكونه مملوكاً لسيد الجارية
 لانه النسب اذا لم يثبت لقوله صلى الله عليه وسلم انما الولد لأمه وللأمة
 عن نفي فوجب ان يكونه مملوكاً في حكمه **قال** وان وطئها لشبهة العمى
 عين عالمًا بالعمى لم يمتدح له ولا قيمة ولولا لسيد الأمه ان كان اولها
 ويلزمه عقوبةها تحريماً لا ان الوط اذا وقع عن شبهة المملوك لم يجب الحد في
 وجوب ان يثبت النسب ويلزم العتمة كما يكونه ذلك في الوط الواقع عن شبهة
 عقد النكاح لا خلافاً فيه فالزنا لا قيمة الولد لانه في حكم المملوك لسيد
 الأمه لانه الولد في باب الحرية والحق يكونه في حكم الأمه مالم يعرض امره بغية
 ذلك والنسب ثابت وهو مع ذلك خذ لكن لا ينقطع حتى يسقط الأمه

فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَهُ ١٢ قِيمَةً الْوَلَدُ كَمَا بَيَّنَّا فِي قَوْلِ الْمَغْرُورِ لَا خِلَافَ فِيهِ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَإِذَا أَعْمَرَ تَجَلَّى تَجَلَّى جَارِيَةً عَمَلُهَا مِنْهَا تَحْتِجُّ
وَمَاتَ الْمُخْتَارُ قَبْلَ أَنْ يَطَأَ هَا سَكَانَ لَوْلَا مِنْ بَعْدِي هَذَا يَطَأُهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْمَلِكَ لَا خُزْمَةَ لَهُ مَا لَمْ يَقَعِ مَعَهُ الْوَطْءُ لَعَقْدِ النِّكَاحِ يَكُونُ لَهُ خُزْمَةٌ وَإِنْ لَمْ
يَقَعِ الْوَطْءُ فَلَيْزَ لَكَ ابْنَتَا هَا لِلْوَلَدِ وَهَذَا أَمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ **قَالَ** وَتَجَوُّزُ
الْعَمْرَى وَالزُّفَى فِي الضَّيْعَةِ وَالنَّخْلَةِ وَالْمَلِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْهُمَا وَمُقْتَدِرٌ أَوْ ذَلِكَ
أَنَّ الْمُنْهَمَّ مِنْ ذَلِكَ يَكُونُهُ هَبَةٌ وَهَبَةٌ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَضَعُ

ذَلِكَ بِغَيْرِ الْمَنَافِعِ وَذَلِكَ أَيْضًا يَقَعُ بِسَبَبِ

بَابُ الْقَوْلِ فِي السَّيِّئَةِ وَالْوَلَدِ

دَفَعَ عَنْ صَهْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا وَبَسْطَهَا إِلَى وَقْتِ مَعْلُومٍ فَبَنَاهَا وَشَكَّنَهَا إِلَى ذَلِكَ
الْوَقْتِ ثُمَّ طَالَبَهَا الدَّافِعُ بِتَمَتُّهِ نَحْيَ الْعَرَضَةِ حَكَمَ لَهُ عَلَيْهِ بِنَقْضِ بَنَائِهِ وَلَمْ يَنْفَعِ
الْعَرَضَةَ وَذَلِكَ لِأَنَّ لَوْلَا صَهْبَتِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَا لَيْزَ خِلْمَةِ الْعَارِثَةِ مُؤَدَّاهُ وَقَوْلُهُ عَلَى
الْبَيْتِ مَا اخْتَارَتْ حَتَّى تَرُدَّ وَمَا حَبَّ الْأَرْضَ مَعَارِثُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَهُ لَهُ الزُّجُوعُ
فِي الْعَارِثَةِ كَمَا يَرُجَّحُ فِي سَائِرِ الْعَوَارِثِ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْمَدَّةِ لَا يَمُنُّ لِي الْعَارِثَةِ
وَيَمُنُّ لِي مَنْ وَصَّعَ شَيْئًا فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ فَيُؤَمَّرُ بِزَوْجِيٍّ وَتَغْرِبُ مِلْكُ الْغَيْثِ
قَالَ وَإِنْ كَانَ دَفَعَ الْعَرَضَةَ إِلَيْهِ شَكَّنَى وَلَمْ يَوْفُ لَهُ بِوَقْتِ فَبَنَاهَا الْمُدْفُوعُ
إِلَيْهِ فَطَالَبَهَا الدَّافِعُ بِالْعَرَضَةِ فَصَحَّى لَهُ عَلَى الْمُدْفُوعِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ وَصَحَّى لَهُ بِقِيمَتِهِ
بَنَائِيًّا إِنْ أَحَبَّ الْمُدْفُوعُ إِلَيْهِ **أَعْلَى** أَنْ مَرَّ دَفَعَ عَرَضَتَهُ لِلشَّكْنَى وَأَدَّاهُ
فِي الْبَنَاءِ فِيهَا فَأَوْثَقَهُ لَا يَخْلَعُ مِنْ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْبَنَاءِ مَوْفَقًا أَوْ غَيْرَ مَوْفَقٍ وَلَمْ يَنْفَعِ
الْعَرَضَةَ عَلَى التَّوَجُّهِينِ الْمَطْلَبَتِ يَنْفَعُ نَحْيَ الْعَرَضَةِ وَتُسَلِّمُهَا إِلَيْهِ وَإِنْ طَالَبَ
يَنْفَعُ بِغَيْرِ الْمَوْفَقِ قَبْلَ الْقَضَاءِ الْمَدَّةِ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ مَرْفُوعًا بَنَائِيًّا إِنْ شَاءَ صَاحِبُ
الْبَنَاءِ وَإِنْ شَاءَ طَالَبَ بَعْدَ الْقَضَاءِ الْمَدَّةِ فَلَا غَرَمَ عَلَيْهِ وَيَأْخُذُ بِتَمَتُّهِ نَحْيَ
عَرَضَتِهِ وَقَلْبُ مَا عَلَيْهَا وَإِنْ طَالَبَهُ بِتَمَتُّهِ نَحْيَ الْعَرَضَةِ وَقَدْ آذَنَ لَهُ فِي الْبَنَاءِ مُطْلَقًا
غَيْرَ مُؤَقَّتٍ فَإِنْ صَاحَبَ الْعَرَضَةَ يَنْفَعُ فِيمَا الْبَنَاءُ إِنْ شَاءَ الْبَائِي قَالَ ابْنُ حَبَّشَةَ
لَا يُلْغَى الْبَنَاءُ الْأَسْفَى وَالْجَبِيحَ وَحَدِيدًا إِنْ يَأْذَنُ لَهُ فِي الْبَنَاءِ إِلَى الْفَتْحِ مُطْلَقًا

الزُّفَى وَالشَّكْنَى

يُطالبه برفع البناء قبل ذلك الوقت ولا يعزّم في الوجهين الآخرين =
وعن الشافعي أنه يعزّم في الوجهين الثلاثة إذا كان يكونه اشتراط عليهما القطع
والدفع في المؤقت عند انقضاء الوقت وحكي مثل قولنا عينا المنزلي أنه يقمّن
في وجهين من الثلاثة حصل الوفاق بين المبيع فيهما وجه واحد وهو =
إذا قلنا موقتا ثم طالب بذلك قبل انقضاء مضي الوقت وجهه انقضاء في البناء
والعري وفي تنقيتهما إلى المدة المظن وبها فلما طالبت برفعها وجبت أن يعزّم =
ما لزمه من الضرر بعزّيه إذا طالبت بذلك قبل انقضاء المدة كما يقمّن البايع =
عند الاستحقاق ما به دخل بعزّيه ولا يثبت لم يكن الباقي من حين بنا إلى حين طلب
بالنقص متعديا فوجب أن يقمّن ما عزم فيه كما تقول في المشتري إذا بنى ولا ينفذ
أن الشفيع إذا قام غرم قيمته بآثار فإذ أثبت ذلك لزّم ذلك من إقائه =
سكنى مطلقه خلا فاما ذهب أبو حنيفة من أنه لا يعزّم وذلك أن الاطلاق =
يقضي التأييد بظاهري لا فيكونه التام حكمه مع الاطلاق حكم المدة المصروفة
مع التوقيت لا ترى أن من حلف ألا يكلم بكذا شهرا يذمه أحدث مع =
كلامه في الشهر كما أن من حلف أن لا يكلمه وأطلق يذمه متى كلمه وإذا أثبت ذلك
كان المعبر إذا أطلق له البناء عند موقت كان فزع في البناء وفي تنقيته على =
الدوام ابدًا متى طالبت برفع البناء لزّمه أن يعزّم قيمته بآثاره قياسا على المسئلة
الأولى واستدل لأعلى كما استدل لنا على المسئلة الأولى فإذ اطلبت له
برفع البناء عند انقضاء المدة في الأوقات لا المؤقتة فلو تمّ لا يقمّن قيمته البناء
خلا فاما ذهب إليه الشافعي لأنه لم يعزّم لا حين عزمه الوقت التي تنقضي
فيه العارية بآثاره لأنه بعد ذلك يكونه متعديا وإن لم يطالب صاحب العارية
بالنقد ينجح لأن الأذن له وقّع إلى غاية معلومة فليس له أن يسكنها بعد =
ذلك إلا بأذن ثانٍ فسبيل السبيل الخاص في أنه لا يعزّم له المعضوب
منه قيمة بآثاره وأيضا حكى عن الشافعي أنه لا يقمّن أن كان شرط له الرفع بعد =
المدة وهذا يمكن أن يفسر حكاه ما اختلفنا فيه بانه نقضاً ومدة الأذن على أن =
ذلك الشرط لا يبيد أملا لأن الأذن له حصل إلى مدة فبعد الأذن يوجب الأمر فيه إلى
الحاضر الذي كان من قبل وإنما يكونه الشرط مؤكداً لأنه يفيد أملا لم يكن في ذلك كقول

وكلوا ولا شئوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ففقت الاباحة
الى هذا الوقت فكان ما بعد ذلك عابدا الى الحصى الاول وقوله عن وجل ثم انوار
القيام الى الليل هو لنا كيد وعلى هذا لا تغروهن حتى يظهرون لوجدنا وظهر
قلنا انها حة نحل عند انقضاء الخيط لكن دل الدليل على انه لا يكون الظهور بعد
ذلك قال وكذا القول ان انما لا جد انك لبيبي عليا مؤقتا وغير مؤقت وفيهم
ما مضى في افاء العزة فلا غرض في افاء تيه هس **سئل** قال ولو
انه لما دفع اليه العزة شريطة ان لا يبيع فيها هو وعقبه لما يجر له ان يجرهم
فيها الا بعدت يتخذ ثمن في الاوسلام فان اخذ ثولا واراد الدافع او رثته
اخراجهم غرم لهم قيمة بنائهم قول لم يجر ان يخرجهم محول على الكراهية
لان اخلاق الوعد وتغيرت للمعارضة عن الوفاء فاما من طريق المسكن
فله ذلك لانه المنة اولى بملكه من المقاتلة لاختلاف فيه والكلام في هذا
فيمنه هو بما مضى فلا معنى لافاء تيه هس **سئل** قال ولوانه
لما دفع العزة له ابنها لك سكنى الى ان تموت فبناها وسكنها ثم مات
الدافع لم يكن لورثته اخراجها منها مادام حيا فادامت قضى على ورثته
المدفوع اليه لورثته الدافع بنصفه في العزة وهذا كالاقول المنع لورثته
الدافع من اخراجها على سبيل الكراهية لما بينا له وذلك ان الوارث يتوهم
مقام الموروث فيما له وعليه فيستحب لهم انما ما به له موروثهم فادامت
انفعيت الكراهية لانه مدة الاوقات فلا استوفيت وهذا فيما اذا على
الثالث قائما مقدرا الثلث فهو كالوصية له ولا يشك لورثته ان ينعم بشئ
سئل قال وان قال له ابنها وسكنها بالبناء فبناها ولم يسكنها
ومات قضى على صاحب المدفوع اليه بنقض البناء وكان النقص لهم وان
كان بناها وسكنها قليلا وكثيرا ثم مات كان البناء لصاحب العزة
ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وان كان الدافع لم يشترط البناء كان
النقص لورثته المدفوع اليه اذا طولوا بتمتع العزة فدمضى الكلام
في تمتع العزة فاذا كان قال للباي اسكن بالبناء فرجع استحق عليه الاجرة
المثل لانه يجرى الاجارة الفاسدة وقوله البناء لصاحب العزة

بما سلكه الباقي مناوذك على انه سلكه عن اجرة المشيل ان كانت الاجرة
بلغته على سبيل الصلح ليكون ذلك على ما وقع العقد به والافلاج للثواب

باب القول في الوقف

يجوز للمرجل ان يقف شيئاً عنه وذراة وما يملكه من حيوانا كان وغيره ذلك
على القريب والبعيد مؤبداً وغير مؤبد بمعنى قولنا مؤبداً وغير مؤبد هو ان
الوقف يصح بنوعه ذكر لمصلحة فيه واجها يتا به او لم يذكر وقد كثر ما ينقطع فان
كان ذكر لمصلحة فيه واجها يتا به فلا خلاف في صحته بين القائلين بصحة الوقف
وان لم يذكر صرح الوقف على ما نبينه ونبين الكلام في مصلته في من اصحابنا
من ظن ان الشيء يكون وقفاً ثم يرجع الى المالك ملكاً له وهذا غلط لان
الوقف اذا استنفذ لم يرجع ملكاً بشئ لما نبينه وذهب العلماء باجماعهم الى
صحة الوقف غير المجحف فانه يذهب الى انه لا يصح وان للواقف الرجوع
ان شاء ولو تكرر بعد ان شاء ولا اوصى بغيره ما ثبت من الروايات
المتطابقة ان النبي صلى الله عليه وآله لم وقف وبدل على ذلك ما روي
عنه عن معاوية الانبياء لا نوث ما تركناه صدقة فبين ان من شئ بغيره
و شئ بغيره من معنى من الانبياء ان الودع لا يتناول ما تركه على وجه
الصدقة فدل ذلك على صحة الوقف **فان قيل** ما تذكر في
ان يكون المارء لا يورث بشئ **قيل** لما ذكرناه هو حقيقة النسخ
لان الاول نسا ان لا يورث وانما يورث ما تركه فبني الارث عن المارء على
وجه الصدقة لان في ذلك لو لم يكن كذلك لكان الكلام يتم عند قول لا نوث
ما تركناه فكان ينبغي قوله صدقة من غير ذلك لا يتعلق به ما قبله وذلك لخرجه
لغيره القائل فصح ما قلناه **فان قيل** ما تذكر في علي من
قال ان الكلام ثم عند قوله لا نوث في ما بعده ابتداء وجب **قيل**
له هذا يكون مجازاً لان المارء لا يورث على ما بيناه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم
محمود على الحقيقة لا على المجاز على ان هذا التاويل مبني في قول الله عز وجل

الشفيع في الوقف

سليم داور و قولك حاكيا عن ر كز يا برني و برث من آل يعقوب و قولك
يوصيكم الله في اولادكم للذين مثل حظ الانبياء فصارت ما ناولنا هو الصحيح و قد
اشتهر ان عليا عليه السلام وقف من ماله بين بيع وادى القرى و غيرها و رواه
ابن عبيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه تصدق بجماع كتب
كتابا فيه و اشترط فيه لابياع و لا يوجب و لا يورث اناحي او ميت الى اخذ
ما ذكره و روى بن عمران عن ابي ربه عن ابي عبد الله النبي صلى الله عليه و آله
و سلم فقال اني اصاب ارضا لم اصب ما الا فطحت حسن منها فديف تامرني قال ان
سكت خبست ارضها لا يباع و لا يورث قال الراوي و هو ابو عامر و اياه قال
و لا يورث قال فتصدق بها المنعة و انما باء الى آخر الحديث و عن ابن عمر ان عمر
استشاره رسول الله صلى الله عليه و آله في ما لم ياله لذي كرم و صنع فقال
صلى الله عليه و آله و سلم تصدق به يقسم ثم لا يجحد منه و لا يباع و لا
يورث و روى ابن عثمان اشترى بيرة او وقفها على جميع المسلمين و جعل لوه
فيها كبعض ذلك للمسلمين و عن عبد الرحمن بن عوف انه وقف قصبات انكار الوقف
انكسرت الاثمة مشتهرة لا يخفى على من بطن في الروايات **فان قيل**
روى عن شريح انه قال جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاستأذنه
من الاذن ليه يخرج ما اختلفنا فيه من عفا فيه لا نكسره لا يخفى ان يرفخ النبي
صلى الله عليه و آله و سلم لم يحب ثم يقول لعمر حبس الا مثل لا يباع و لا
يورث لا نكسرك يئنا قض فصح ما ذكرنا من التخصيص و على هذا الجمل
ما روى عن عبيد بن عتبة لا يحب بعد سؤك لا النساء **فان قيل** لا يجوز
ان يكونه ما روى ان عتبة بن ربيعة الانصاري جعل خاتما له صدقة فمعه
الى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فأتى ابواه النبي صلى الله عليه و آله
و سلم فجعلها لهما ثم ما تافوا **فان قيل** لا يجوز ان يكونه المالد ان النبي
صلى الله عليه و آله و سلم جعل غلها لا يورث ثم صدقها بعد ذلك الى الواقف
و ذلك مما يجوز عندنا اذ ليس في الخبر انه صلى الله عليه و آله و سلم ملكها ولا
انه ملكه بعد ابويها الا مثل وان الحكم الوقف ليكونه ذلك موافقا لساير
ما ذكرناه و يجوز ان يكونه معناه انه جعلها صدقة للفقراء لا على وجه الوقف

بل على جهة التعليل ثم كورثها بعد موتها عبد الله بن زيد كاريحي ان رجلاً اعطاه
 حديقته ثم ماتت اقدم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصفت صدقتك
 فوجعت اليك حديقتك حين عنده انه لا وارث لها غيري لا ولا خلاف بيني وبين
 المسلمين ان من جعل ارضه مسجداً يبيع فيه لم يجز له ان يجوع فيه وكذلك من
 جعل ارضه مقابر للمسلمين لا يجوز بيعه فدل الجواز الوقف في الوصية فيقاس
 على ذلك اجماع ما اختلفنا فيه بعلية انه حبس للملك على وجه القرينة وذلك في
 يطل قوتهم ان الوقف لا يبيع لانه اخراج الشيء عن ملكه لا الى مالك وينتفع به
 العتق ايضا لانه العتق اخراج العتق من ملك المالك لا الى مالك سواء **فان قيل**
 في الوقف المذوب عن الصحابه نحن لا نذكر انهم قد وقفوا ان الوقف جائز
 وليس هذا موضوع الخلاف في الملك بغيره وان الرجوع فيه صحيح متى
 شاء الواقف او ورثته وامضنا اجماع ذلك باختيار منهم لا يدل على انهم كانوا
 لا يتجيزون في الرجوع **فيل** لهم قد ثبت انهم اشتطوا لا يباع ولا يوهب
 ولا يورث وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لعمر بن الخطاب
 قال لا يباع ولا يوهب فثبت ان ذلك هو الواجب وان ما قاله من ذلك حكم لانه لا يجوز
 ان يكون خبر الجواز ان يبيع فيه الكذب ثم قد علمنا ان غايتهم ما اوعى ذلك من غير
 لا يجوز للسامع في اصله املاهم فلما لم تقدر خصصهم وامضى الجميع على ما كان علمنا
 الوقف كان قد اشتق ولهم لم يملكوا لانهم لو ملكوا ثم صبيع ملكهم وهم اطفال كاه الذين
 فعلوا ذلك قد اخطأ فصححنا بيننا لان ذلك الاوقاف امضيت لانهم لم يكنوا يستحلون
 تغييرها وتبديلها فاما ما عكس العقار فقد اختلف في وقعه فلم يجز ان يورثوا
 ومعه الا في الغيل فثبت في سبيل الله فانها اجازة وكذلك البتة والعبد يوقف
 مع الصبيغته لمصالحها وعمارها فيكون ذلك وقفاً على سبيل التبع وان كان لا يبيع افراده
 بالوقف ويجوز عند الشافعي الوقف في الرقيق والماشية وغيرهما يمكن الانتفاع
 بها مع بقاء عينها وهو مذهب اصحابنا والديلة على ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لعمر بن الخطاب وسلم ثمها فامر بتجسس ما ينتفع به وامر بتسبيل ما لا يوهب
 الانتفاع به الا في الاستهلاك فصارت ذلك اصلاً لا ذهاباً اليه فاما الخيل فتجسسها
 فهو ما لا يختلف فيه وروى ذلك عن علي عليه السلام وعن ابن عباس ولا يحفظ

فيه خلافاً عن احكام السلف ويدل على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحبل ثلاثة رجل اجره ورجل سائر وعلى آخره فاما الذي له اجر فاليه
 يعمل عليها في سبيل الله وعقوبته يقتضي جوار حبسها للعمل عليه في سبيل الله فصح
 وري عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اما خالده فقد حبس احد الغنم وامره
 في سبيل الله فصح ان الوقف في الذبح والقرن واما وقف المصاحف والكتب
 فقد اشتهر بآية المسلمين لا يتناكروا في ذلك ولا يردون شيئاً مما على الاطلاق من وثائق
 الواقف فصارت ذلك اجماعاً بينهم فثبت بهذه الاجل صحته ما قلناه فاما جوار لا غير مؤبه
 فيسبى القول فيه **مسألة** قال فكل من وقف شيئاً من ذلك وقفاً مطلقاً
 لم يخرج له ان يخرج فيه ولا ان يبيع ولا ان يهبه سوى اخذه من يده او لم يخرج
 قد مضى الكلام في انه لا يبيع الرجوع فيه ولا البيع ولا الهبة ولا تعنى لا عادية
 وقد هب ابو يوسف والشافعي الى ان الوقف يبيع وان لم يخرج الواقف من يده
 وهو قول يحيى بن الحارث بن عتيق السلام وقال محمد لا يبيع الا ان يخرج من يده وهو
 مذهب الامامية ويدل على صحته ما ذهبنا اليه ان الواقفين من الصواب كعلي
 عليه السلام وعمر بن الخطاب كانا يولون صدقات انفسهم ولم يردوا لهم اخروجها
 من ايديهم فصارت ذلك اجماعاً بينهم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال لعمر
 حبس امتهما وسجل ثمرها ولم يامر به باخذ اجماعاً من يده ولا أيضاً الواقف يخرج ملكه
 لا الى مالك فيجب ان يتم بغير القول في ذلك العتق ويدل على انه لا معنى لخرجه
 من يده لانه لو اخذه الى غيبة كان في ذلك الغيبة وكيل في القبض الا ترى انه
 يقبض باذنه وامره لا لنفسه ولا بامر غيبة ويدل الوكيل يد الموكل فكانه لم
 يخرج من يده وان اخذه من يده فبان انه لا فائدة **فان قيل** يقبضه
 الموقوف عليه لنفسه **قيل** له قد يكون في الوقف ما هو وقف على
 المساجد والقنابر وعلى مساكين لا باعيتهم فكيف يبيع ذلك ولم يبرح واخذ
 من المسلمين في هذه الباب شيئ من هذه الاوقاف ولا يصح وقف رده
 من خالفنا في ذلك الى هذه فتدعي الاغنياء الا انا نصحهم ايضاً بغية القبض **مسألة**
 قال ولا فصل في بيعه ذلك بان ان يقول حبس وبينة ان يقول وقف وذلك
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر حبس الاصل فامرته بالتجسس

فمن قال حبستك فقد انتقل لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن يجب
 ان يكون معناه من اللفظ ما يدل على القربة الا ترى ان الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال وسبيل الله وقال ايضا فاما خالد فقد حبست اربعة اقل سنة في سبيل الله
 فلم يقل من لفظ يدل على القربة في الخبرين وقد نبه القاصم عليه السلام عليه
 فيما حكينا عنه في اخذ الباب **مسألة** قال ولوان رجلاً قال وقفت
 ماله على اولادي جان الوقف وكان وفقاً على ورثة اولادي لا بعدهم اختلفوا
 في الوقف اذ لم يكن له كرم في امل يتايد فابطله عمر واجازة ابو يوسف وهو قول
 يحيى بن الحسين عليه السلام فاما الشافعي فاختلعت اقواله فيهم ثم اختلف
 المجتهدون له في المصنف على ما سنبينه من بعد في الاصل في جواز ذلك ان الوقف
 يشترط ويضيق وفقاً بقوله حبستك لله او وقفت لله فان لم يكن كرم المصنف اصلاً
 فاذا ذكر المصنف افاول ان يثبت وان لم يذكر يتايد الدليل على هذا دليل حديث
 ابن عمر اصاب ارضاً بغدير فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث ففعل
 له ان شئت حبست ارضها لا يباع ولا يوهب ولم يذكر له المصنف فاولادهم
 الوقف يبيع من ذوق كرم المصنف لعرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولم يقتصر به على قوله ان شئت حبست ارضها وكذا الحديث الآخر الذي
 قال له فيه تصدق به تقسم ثم لا تقبض ارضه لا يباع ولا يوهب فيه فحان من
 الدلائل احدثهم الله قال تصدق به ولم يقل على من قال فلولوا انه يهب وفقاً
 بقوله تصدقت به لم يقتصر عليه حتى يقول على كذا كذا الوجه الثاني انه قال
 تقسم ثم لا تقبض ارضه ولم يقل تقسم التمس في باب يكره وانما اشار الى قسمته
 التمس وتقبض الاصل فدل ذلك على ما قلنا لا وايضا يخرج العبد من ملكه بقوله
 اعتقك فذلك يجب ان يخرج من ملكه بقوله وقفت لأن كل واحد منهما اخذ
 ملكه لا الى مالك فربما الى الله عز وجل فاما ثابت في ذلك ثبت ان الوقف يبيع اكره
 وقفاً على رجل بعينه ويكره على ذلك ما روي ان عبد الله بن زيد الأنصاري
 جعل خايطاً مدهقاً وجعله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعله
 رسول الله لا يورثه ثم جعله له بعد ذلك فدل ذلك على ما قلنا لا انه يورثه
 مدهقاً وان لم يكن المصنف وان ذكره بعد ذلك جائز قال ابن أبي هريرة

اذ اقال تصدقت بل رعب هدية لم يثبتها على قوم على وجهين احدهما باطل
 ق الثاني جائز ان يكون وقفاً على اقرب الناس بالمحبس قال بن شريح يرجع لوجه
 الواقف فاذا وقف على قوم باعياً لهم او رجل بعينه فما تواوا مات فهو لورثته
 الموقوف عليهم مضمون ق اي انهم كانوا في هذه المسئلة بقوله ادا وقف على
 اولاد لا كان وقفاً على ق ثمة اولاد لا بعدهم قال ابو يوسف اذا انقضى اهل
 الوقف رجعت الى الله مضمون ق ثمة في وجه القرب وقال الشافعي يرجع الى اقرب
 الناس بالذي تصدق به وقرق ذلك على اقربهم من الفقير قالوا وقال في
 موضع آخر اقرب الناس به من الفقير فكانه على قولين والدليل على صحة ما ذهب
 اليه يحيى بن الحسين عليه السلام حديث عبد الله بن زيد ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لما جعل صدقة لابي بكر ومانا وخلفاء صدره في الدين
 وفي بعض الأحاديث لما مات قال عبد الله ما كنت ابوي في حل لي فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم نعم فكلها هنيئاً فذلك على ان عبد الله كان يعرف
 الحكم في ذلك فقال له صلى الله عليه وآله وسلم نعم فكلها واثمنا وجدنا حقوق
 الاموال وما يتعلق بها اذ مات اربابها وجب صدره في الدين فذلك ما اختلفنا
 فيه لاننا من حقوق الاموال فاما اذا لم يكن ورثة فستبقى القول فيه **فان قيل**
 فيما مضى اذا كان اهل الوقف هو الورثة فالقول ان يضمن الى جوه القرب
قيل له والاحتمال الذي في الاحكام من جملة القرب وهم اخص فوجب
 ان يضمن اليهم ويؤخذ ذلك بقوله واولوا الاثام بعضهم اولى ببعض **مسئلة**
 قال فان وقف ماله على بعض ورثته في وقف بعض كان المالك كله وقفاً فان
 اجازة الدين لم ينف عنهم من الورثة كان وقفاً على الدين وقف عليهم وان لم
 يجازوا ولا كان الثلث وقفاً على الدين وقف عليهم والثلث وقفاً عليهم وعلى الورث
 لم ينف عنهم على حسب موارثهم هذا ان يحمل على ما قال في المنتخب من انه لا يجب
 من ماله الاثر من الثلث في الصدقة والمز من جميعها ما مضى وان حمل على
 رواية الاحكام من ان للصحيح ان يحمل في ماله ما يشاء فيجب ان يحمل على انه
 اراد به ادا وقف في المدين وانما ان كان وقف في الصدقة فهو مضمون على ما وقفه على
 رواية الاحكام وهو الصحيح الذي نختار له وجهه ان وقف المالك عليهم حسن

نظرهم لأنهم قد بقيتهم عليهم ومنعهم من اشتغالهم بالأمور فوجب أن يفتح
 ذلك في الموضع والصحة فاما إذا وقف على بعضهم وجب أن يصرّف الثلث إليهم
 دون ما عداه إذ ليس له أن يزوي عن وثنيته أكثر من الثلث الا ترى انه لو
 اوصى لبعض وثنيته بجميع ماله كان الثلث له وكذا الوقف في الموضع لأنهم يجزي
 تجزي الوصية **مسألة** ولو أن رجلاً وقف مبيعته له أو داراً على
 رجل عشر سنين كانت وفقاً عليه ان كان حياً أو على وثنيته ان كان ميتاً قلنا
 مضى الكلام ان وثنية الموقوف عليه أو على بالوقف بحد لا ان لم يكن كوقف
 الوقف بحد لا فاما اذا انقضت الوثنية فالواقف أو وليه لثقله بالاثري
 ان ماله قد عبد الله بن ثنيته في ذلك اليه بعد موت ابويه فاحتمل ذلك ان تكون
 ردت اليه لكونه وارثاً وحتم ان تكون له لكونه وارثاً فاحتمل ذلك ان تكون
 منها وقد من الوارث ما بيننا لا من جعلنا الواقف بعد لا أو على فمكن ان يقال
 لو لم يجعله الواقف وجب ان يجعله لثنيته المسلمين وهو الواقف به لثقله به
 واختصاصه به لو لا يثبت كما نقول في ذوي الرجم أو بالادوية فيمن علق العقد
 على ماله وفي وصيته من لا وارث له وماله لا لا الحربي على ان ذكر المصنف
 اذا ثبتت انه اليه فهو له ان شاء ماله الى نفسه وان شاء الى غيره ولا كان
 له ذلك حياً وقف واذا صار هو الواقف كان له وثنيته بعد لا هم الواقف
 به على ما مضى القول وانما جعلنا لا لورثة الموقوف عليه الى عشر سنين لأن
 هناك لا المدة لا هي المدة التي تعلق بها حق الموقوف عليه وهو منقطع بعد ها
 اذا كان في ذلك شرط الواقف وهذه آية ان ما عرّف من شرط الواقف لا يجوز
 ان يغير الواقف عنه على ماله بهيئة وهو مما لا يحفظ فبيد خلافاً اذا كان الشرط
 مما يجوز ان يشترط **مسألة** قال القسّم عليهم السلام ولو أن
 رجلاً جعل انضامه لمقايير المسلمين لم ينج له ان يرجع فيها الا ان يكون ذلك كله
 من ثلث ما يملكه فله ان يمسك الثلثين على نفسه ثم يبيضي الثلث لما جعل له
 وهذا على قوله ان من علق النذر بجميع ماله كان ذلك راجعاً الى الثلث وقسمه
 ما مضى في كتاب الحج عند ذكر هذه المسئلة والأصح عندي انه جائز في جميع
 ماله اذا كان فاعله في صحته منه **مسألة** قال ويكره تقبيل الوقف الاثرين

سَنَنْتِي اَوْ سَنَنْتِي اَوْ تَخُوذُ لَكَ وَجْهَهُ اِنَّهُ اِي اطالت مدة لا تكون في يدك
 انسان و طالة نَصْرُهُ فَيُفِيهِ اسْتَبَدَّ بِالْمَلِكِ وَلَمْ يَمُوتْ قَوْعُ الْاَلْبَابِ فِيهِ
 هَذَا وَجَدُ الْكَرَاهَةِ فَاِنْ عَلَّ خِلَافَهُ مَتَّحَ مَتَّحَ الْكَرَاهَةِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَكُلُّ
 مَنْ وَقَفَ اَلْتَرْتِثَ ثَلَاثَ مَالٍ عَلَى خِلَافٍ مَا يَنْتَضِبُّ الْمِيرَاثَ مَتَّحَ الْوَقْفَ وَقَسَمَ
 عَلَى الْمَوَارِثِ بِحُجَّتِهِ بِهَ الرَّأْيِ عَلَى الْوَقْفِ وَفَدَّ بَيْنَا شَرْحُهُ عَلَى الرُّوَايَاتِ وَبَيْنَا الصَّحِيحَ
 عَنْهُ نَافِيًا لَكَ فَلَا عَرَضَ مَنْ فِي اَمَّا دَنِي قَالَ لَمْ اَنْ يَنْفَقِ الْوَقْفُ وَمَا دَنِي عَلَى
 مَا بَيْنَنَا عَلَى مَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ وَمَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَ اَمَّا وَفَدَّ هَذَا هُوَ مَا مَنَى
مَسْئَلَةٌ قَالَ الْقَسِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجُوزُ اَنْ يَنْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّجُلُ
 مَالَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ اِذَا كَانَ فِي سَبِيلٍ مِنْ سَبِيلِ نَفْسِهِ عَرَضًا وَجَلَّ يَجُوزُ اَنْ يَنْفَقَ
 عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ نَاقِ عِنْدَ ابْنِ يَحْيَى وَ قَالَ عَمْرُو الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ اَنْ يَبْطُلَ بِذَلِكَ
 الْوَقْفَ حَكَمَ ابْنُ ابْنِ هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَيَكُنْ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ
 عُمَانَ حِينَ اشْتَرَى بَابَ رَوْحٍ فَوَقَفَهُ عَلَى النَّاسِ اشْتَرَا اَنْ يَكُونَ لَوْ كَرِهَ لَوْ
 الْمُسْلِمِينَ وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْهُ اَنْهُ لَمَّا وَقَفَ اسْتَشَى نَفَقَتَهُ وَوَقَفَ عَلَيْهِ فِيمَا
 رَوَى مِنْ وَقْفِ عَمْرِو بْنِ خَيْبَةَ لَوْ جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا اَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا غَيْرَ مَمْلُوكٍ وَرَوَى
 غَيْرُ مِمَّا نَلَّ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ رِسْوَلُ اَللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ
 الْقَحْطُ بَيْنَ فَرَجٍ مَجْنُونٍ اَلْجَاهِجِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَكُلَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى اَنْ لَوَاقِفُ اَنْ
 يَنْفَقَ مَا شَاءَ فَيُحْتَاجُ اَنْ يَسْتَشِيَ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ مَا شَاءَ وَفِيهَا هُوَ شَيْءٌ لَمْ اَنْ يَضَعَهُ
 فِي الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ فَوَجَبَ اَنْ يَجُوزَ وَضْعُهُ فِي نَفْسِهِ وَفِي لِيْلَهُ لِيْلَهُ الْحَوْمِ الْاَشْجَارِ
 وَكَذَا عَنْهُ نَاوَعَةُ عَمْرِو بْنِ اَهْدِي الْقَارِ وَالْمَتَّعُ وَقَوْلُهُ اَنْ كَانَ ذَلِكَ فِي سَبِيلٍ
 مِنْ سَبِيلِ اَللَّهِ مَحْتَأَلًا اَنْهُ يَصَحُّ اِذَا كَانَ فِي النُّظْمِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْقُرْبَى كَانَ يَقُولُ
 مَهْدَةً اَوْ قُرْبَى اِلَى اَللَّهِ اَوْ مَا يَجْعَلُ مَجْلًا وَهَذَا اَدْنَى مِنْ مَا هَبَّ اَنْهُ لَا يَصَحُّ الْوَقْفُ
 عَلَى مَا لَا يَجُوزُ اَنْ يَنْفَقَ بِهِ قَلْبُ كَدَّ لَكَ اِنْفَاقُ الْمَالِ عَلَى نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ لَئِنْ قَدْ
 يَصَحُّ مَوْضِعُ الْقُرْبَى وَرَوَى زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ اَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 قَالَ اَلَا تَكْتَسِبُ مِنْ خِلَالِ جِهَادٍ اِنْفَاقًا اِلَّا عَلَى عِيَالِكَ وَاقَارِبِكَ مَهْدَةً وَلَوْ جُوزَ
 عَلَى هَذَا الْوَقْفُ عَلَى اَبْنِيَةِ الْقُبُورِ وَعَارَتِهَا لَئِنْ كَانَ لَكَ مَكْرُوهٌ وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ
 اَيْضًا عَلَى الْبَيْعِ وَالْكَفَالَةِ وَبَيُوتِ النَّارِ لَئِنْ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ جِلْدِ الْمَعَاصِي يَخْتَلِفُ

في وقف المشاع فاجاز ابو يوسف وابطله محمد ولا نص في لا صغابنا والذي
عندي انه يصح في المشاع الذي لا تنافي فيه القسمة لانه ليس فيه ابطال حق الغني
من القسمة **فان قيل** ذلك يحط من قيمة نصيب الشريك **قيل**
له فاجاز قد يجعل بينه للمقارن وللشبل ونحوهما او يجلس فيه طمأننا او حدا اء
وكل ذلك يحط من قيمة دار الجاز ولا يمنع منه فكذلك الوقف فاما فيما سأل في
القسمة فانه يصح في الشيء يك فيه الحيات في فتحه لانه يؤدي الى ابطال القسمة
عليه وذلك حق لانه اما ان يقال انه يجوز ان ينقسم فيؤدي الى ان يخرج
في الوقف معنى البيع واما ان يقال انه لا يجوز ان ينقسم فتكون قد اطلنا حق الشريك
الآثر ان السبع يبطل الوقف على المأثر في البوت حقه في باب الشفعة وكذلك
يجب ان يكون حكم الشيء قال ابو يوسف ومحمد يجوز ان يباع العبد والبقعة
اذا هي ما ولم يفتخ بها فيها فصداله وذلك اذا وقف على سبيل البيع لوقف
ضيقه وهو الصحيح عندي ويجوز بيع كل ما لا يجوز الانتفاع به على الوجه
الذي قصد اليه الا يستعمله عينه لهذا لم يخلو في جواز بيع ثمة الاول الموقوف

باب القول في الجازية

يجوز للرجل ان يبيع دارا في سنة وجازية في ثابته وغية في ذلك مما
ملك من شاة فان كانت العازية جازية جاز ان يستعملها ولم يجز ان يعلها
والعازية هبة المنافع الاصل في جواز العازية ما روي عن النبي صلى الله عليه
ولا ليعلم انه قال العازية مؤداة وما روي انه استعار من صفوان بن امية
دروعا ولا خلاف فيه بين المسلمين قائما لجازية اذا اعيرت لغير استعمالها
دون وطها وهذا لا خلاف فيه ويذكر على ذلك قول الله تعالى والذين هم
لفروجهم حافظون الا على اروجهم الآية فاباح عن رجل الوط مع عقد النكاح
او ملك اليدين وحضه ما سواه وقوله انها هبة المنافع فيه ضرب من التوسيع
والجواز والحقيقة انها ابا حنة المنافع عندنا على ما نبين من بعد **مسألة**
قال واذا تلفت العازية عند المستعير لم يضمنها المغير الا باحد شيئين ان
يكون اشترط للمغير الضمان على المستعير والثاني ان يكون تلفها بتعدي المستعير

وَيَا قَالَ الْقَيْمُ وَالنَّاصِتُ وَهُوَ الْمُرِي عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَالْأَخْلَافُ أَنَّهُ وَفَاقَ أَهْلَ
 الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَجْدَةَ لَا عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ
 السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لَوْ أَنَّ عَلَى مَشْتَعِبٍ إِلَّا أَنْ يَخَالَفَ لَمَعْنَا لَهُ عِنْدَنَا إِذَا طَلَّقَ =
 الِاسْتِغْنَاءَ لَا وَلَمْ يَشْطُرْ الضَّمَانُ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ عِنْدَنَا فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مضمُونَةٍ
 قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ غَيْرُ مضمُونَةٍ إِلَّا بِالْتَعْدِي وَقَالَ الشَّافِعِيُّ هِيَ مضمُونَةٌ
 عَلَى كُلِّ وَجْهٍ وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا عَلَى مَا بَيَّنَّا لَهُ فِي الْعَارِيَّةِ فَتَعْدِي مضمُونَةٌ إِلَّا بِالْتَعْدِي
 وَذَلِكَ أَنَّ مَا جَاءَ سَلَّمَ إِلَهُ الْمَشْتَعِبِ لِيُشْتَوِيَ فِيهَا مَتَامَ فَعَمَّا فَاشْتَبَهَ الشَّيْءُ الْمُسَاجِدَ
 أَنَّهُ لَمَّا سَلَّمَ مَا جَاءَهُ لَا سَتِيفَاءً مَتَامَ فَعَمَّا لَمْ يَضْمَنْهُ فَإِنْ قَاسُوا عَلَى الْقَرْضِ بِعَدْلِهِ
 أَنَّهُ اخْتَلَفَ لَهُ الْمُنْفَعَةُ لِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّ الْقَرْضَ يَضْمَنُ مَلَكًا الْمُسْتَقْرَضِ وَيَشْتَقِ الْعَوَضَ
 عَلَيْهِ فَصَحَّاهُ لِهَذَا الْمَعْنَى دُونَ مَا سَوَّاهُ وَأَيْضًا مِنْ اسْتِغْنَاءِ تَوْبَا لِلْبَسِ فَبَيَّ لَا هـ
 خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الْمَشْتَعِبُ الْبَلَى فَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَّعِدْ فِي الْأَصْلِ كَمَا لَمْ يَتَّعِدْ فِي
 الْبَلَى بَدَلًا لَنَ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى فِي الْبَلَى مضمُونَةٌ وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّمَا تَضْمَنُ إِذَا اشْتَرَطَ الضَّمَانُ لِلْأَثَرِ هـ
 وَهُوَ تَارِيخِي أَنْ تَسْأَلَ السِّرَّ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اسْتِغْنَاءَ مضمُونَةٌ فَقَالَ هـ
 مضمُونَةٌ أَعَارِيَّةٌ أَمْ غَضَبٌ فَقَالَ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَلْ عَارِيَّةٌ مضمُونَةٌ فَاشْتَرَطَ
 ضَمَانًا فَلَوْلَا أَنَّ اشْتَرَطَ الضَّمَانُ يَجُوبُ الضَّمَانُ لَمْ يَشْطُرْهُ لَأَنَّهُ يَكُونُ كَالْمُغْتَرَفِ بِشْ
فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ رَوَى الْعَارِيَّةَ بِاللهِ مضمُونَةٌ هـ
قِيلَ لَهُ هَلْ لَكَ اللَّفْظَةُ لَيْسَتْ بِتِلْكَ الْمَشْهُورَةِ وَلَنْ تُثَبَّتَ عَلَى مَا
 إِشَارَةَ إِلَى دُونَ مضمُونَةٍ وَأَنَّهُ مضمُونَةٌ لَا وَالْأَلْفَ وَالْأَمْرَ لَكَ لِأَنَّ عَلَى الْجَنَسِ إِذَا لَمْ يَكُنْ السَّرُّ
فَإِنْ قِيلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مضمُونَةٌ لَا لِأَنَّهُ يَتَّبَعُ هـ
قِيلَ لَهُ هَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْقَوْلِ قَائِلًا لِأَنَّ الْأَدَاءَ
 كَانَ قَدْ عَلِمَ بِقَوْلِهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَارِيَّةٌ أَذْهُوَ الْفَضْلُ بَيْنَهَا قَائِلٌ
 الْغَضَبُ فَلَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مضمُونَةٌ مَعْنَى الْأَشْرَاطِ
 الضَّمَانِ **فَإِنْ قِيلَ** لَوْلَمْ تَكُنِ الْعَارِيَّةُ مضمُونَةٌ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ
 بِاشْتِرَاطِهِ كَالْوَدِيِّ يُعْتَمَدُ **قِيلَ** يَضَعُ اشْتَرَطَ الضَّمَانُ فِي الْعَارِيَّةِ لِأَنَّ فِيهَا
 مَا يَقَابِلُ الضَّمَانَ وَهُوَ الْإِسْتِغْنَاءُ فَصَحَّ ذَلِكَ عَوَضًا عَنِ الضَّمَانِ فَكَانَ قَبْلَ الْإِسْتِغْنَاءِ
 عَلَى عَوَضٍ عَنْهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْوَدِيِّ يُعْتَمَدُ فَلَمْ يَفِدْ فِيهَا الشَّرْطُ **فَإِنْ قِيلَ**

لو كان ذلك كذلك مبادت الاعارة لا بمنزلة الاجارة ولا الفاسدة **فيل** له
لا يمنع ان ياخذ شيئاً من الاجارة وان لم تكن اجارة لا تحته يجب فيها كما يجب في
الاجارة لا كما ان الاجارة لا تاخذ شيئاً من البيع ثم لا يجب فيها كما يجب في البيع **مسألة**
مسألة قال وان استعارت ابنة علي ان يتركها الى مؤمن فتركها الى ابي عبد الله
واستعارها على ان يجعل عليها شيئاً فحل عليها الثقل منه فقلت ضمنها وجهها انه قد
تعدى حين تركها الى مؤمن لم يأت له فيه ما يجب فحل عليها ما لم يأت له في تولي
قصات بمنزلة الغائب يضمنها كما يضمن الغائب وهذا ما لا خلاف فيه وهذه الراء
استعارها على ان يتركها فاعارها غيره **قال** وان استعارت ثوباً على ان يلبسه
في البلد فسافر به ضمن وجهه ما مضى **قال** وكذا ان اعارة غنم لا تضمن
اختلف قول ابي حنيفة فله يصام قولنا هو والمصاحب في المستعير اذا اعاره غنماً
لا خلاف بيننا وبينهم انه ان اشترط هو الانتفاع بها بنفسه فاعارها ان يضمن
واما الخلاف اذا استعارها مطلقاً فاعارة غيره فقال ابو حنيفة لا يضمن لأن له ان يغير
ق عند ان يضمن لانه ليس للمستعير ان يغير وجهه ما ذهبنا اليه ان منافع العارية
مباحة للمستعير وليست مملوكة له وهذه اما اختلف فيها استحباب ابي حنيفة
فذكر لبعضنا ان الاعارة لا تقتضي عليك المنافع وقد كره ابو الحسن الكرخي انها تقتضي
اباحة المنافع والى يريك له على انها تقتضي الا بباحة ان له الرجوع في العارية اليه
سوى اعارها الذم او على وجه القربة فبان ان العارية ^{الاعارة} تقتضي باحة المنافع وقد
هبتما وايضاً لو ملك المنافع كان له ان يواجر العارية كما يكون ذلك للمستأجر لانه
مالك منافعها فان ثبت ذلك لم يكن للمستعير ان يغير غيره لا لانه من البيع له شيء
لا يجوز له ان يبيعه غيره لا لخلو فيه **مسألة** **مسألة** قال واذا استعار
الرجل شيئاً فله ان يبيع ما جبهه او يغيره او يتركه فقلت ضمنه المستعير للمعير
فيمتد في هذا قلنا مضى في كتاب الرهن والفرق بين من رهنه بائناً
المعير وبين من رهنه بغيره ان له ان يرهنه بائناً المعير وكان القيمة للرهن
لا آخذ على الدين لم يضمن الراكب الا اذا ائتمنته هامة المظن فان ارهنه بغيره
او بالمعير ضمنه امدة ولم يأخذ لانه الرهن بائناً المعير غير متعلق بغيره
ما اخذ لا يحصل له بعوض ديني والراهن بغيره ان له متعة يضمن على كل حال

وَقَوْلُنَا فِي الرَّاهِصِ بِأَذِينِ الْمَعِينِ أَنَّهُ يَجْمَعُ الزِّيَادَ إِذَا أَخَذَهَا مَعْنَاهُ أَنْ يَرِدَ لَهَا
عَلَى الْمَعِينِ وَالْأَقْوَامِ فِيهِ بَيْنَهُ لِيُؤَكِّلَ فَذَكَرَ الْفَضْلَ تَوْشِيحًا فِي الْكَلَامِ قَالَ
وَالْمُسْتَعِينُ إِذَا اسْتَهْلَكَ الْعَارِيَّةَ عَلَى أَيِّ وَجْهِ اسْتَهْلَكَهَا مَتَمَّ وَهَذَا مَا اخْتَلَفَ
فِيهِ لِأَنَّهُ مَتَعَدٍّ بِمَنْزِلَةِ الْغَايِبِ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ وَإِذَا اسْتَعَارَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ
شَيْئًا فَأَعْطَاهُ عَلَيْهِ الرِّهْنَ فَتَبَضَّعَ الْمَعِينُ كَانَ ذَلِكَ تَضَمُّنًا فَإِنْ تَلَفَتِ الْعَارِيَّةَ فَضَمَّهَا
وَقَدْ بَدَأَ فِي بَيْعَتَابِ الرُّهُونِ أَنْ ذَلِكَ يَجْرِي بِمَجْرَى اسْتِطْلَاقِ الْفَضْلِ فَلَوْ جَاءَ لِقَادِرُهُ
مَسْئَلَةٌ قَالَ وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُسْتَعِينُ الْعَارِيَّةَ إِلَى صَاحِبِهَا مَعَ مَلُوكِهِ أَوْ خَادِمِهِ
فَتَلَفَتِ الْعَارِيَّةَ لَمْ يَضْمَمْهَا الْمُسْتَعِينُ فَإِنْ رَدَّهَا مَعَ الْأُجْنَبِيِّ فَتَلَفَتْ مِنْهَا قَبْلَ
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصَحُّهَا بِهِ فِي غَالِبِ ظَنِّي وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَارِيَّةَ إِذَا لَمْ يُشَارِطْ
ضَمَّهَا كَأَنَّكَ فِي يَدِ الْمُسْتَعِينِ بَيْنَ يَدَيْ الْوَدِيعَةِ سِيمَا عَلَى قَوْلِنَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ
يُعِينَهُ غَيْرُهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُوَدِّعِ فَإِذَا بَيَّضَتْ ذَلِكَ مَتَى رَدَّهَا عَلَى يَدِ مَلُوكِهِ أَوْ خَادِمِهِ
أَوْ بَعْضِ عِيَالِهِ فَتَلَفَتْ لَمْ يَضْمَمْهَا لِأَنَّهُ يَدِ الْأُجْنَبِيِّ غَيْرُ يَدِ الْمُسْتَعِينِ فَإِذَا اسْتَلَمَهَا إِلَى
غَيْرِهِ لَا مَمْلُوكَ وَلَا تَكُونُ فِي الْحَكْمِ كَيْدًا يَكُونُ صَيَانًا لَهَا كَمَا تَكُونُ فِي الْوَدِيعَةِ قَالَ
وَأَنْ تَلَفَتْ بِجَانِبِهِ مِنَ الْحَامِلِ لَهَا صَحْبُهَا لِلْعَامِلِ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ مَتَعَدِّيًا فِيضْمِنْهَا
كَأَيُّمِ الْغَايِبِ الْأَوَّلِ أَنْ كَانَ الْحَامِلُ مِنْ جِهَةِ عِيَالِ الْمُسْتَعِينِ كَانَ الْمَعِينُ مُطَالِبًا
لِلْحَامِلِ ذَوْنِ الْمُسْتَعِينِ وَإِنْ شَاطَبَ الْحَامِلُ لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ تَعَدَّى
فَإِنْ طَالَبَ الْمُسْتَعِينُ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْحَامِلِ وَإِنْ طَالَبَ بِهِ الْعَامِلُ لَمْ يَرْجَعْ بِهِ عَلَى الْمُسْتَعِينِ
لِأَنَّ الْعَامِلَ هُوَ الْمُتَلَفُ

إِنْ شَاءَ الْجُزْءُ الرَّابِعُ مِنْ كِتَابِ شَرْحِ الْجَزِيدِ لِلْإِسْلَامِ الْأَعْظَمِ
الْمُرِيدُ بِاللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَلِيهِ الْجُزْءُ الْخَامِسُ أَوَّلُهُ أَبُو الْحَقِّ

انتهى المجلد الثاني من شرح التجريد
يتلوه المجلد الثالث والأخير وأوله
الجزء الخامس

الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
حقوق الطبع محفوظة للناس

